

الخزائن البهيمية

للإمام الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري التوفي سنة ١١٩٤ هـ
في شرح منظومة البهجة الوردية
للإمام محمد بن مظفر بن محمد ابن الوردية التوفي سنة ١٧٤٩ هـ
ومعه

مهازية الشيخ عبد الرحيم الشربيني التوفي سنة ١٣٦٦ هـ
ومهازية الإمام ابن قاسم البزازي التوفي سنة ٩٢٢ هـ
مع تقرير الشيخ عبد الرحيم الشربيني عليها

قام بطبعه النسخ ونصّل المنظومة المسمّية وتفتيح الأنصاريّة النبوية
محمد عبد القادر عطا

تنبه:

جعلنا المنظومة مشروحة في رأس الصفحة، ثم جعلنا مهازية الشربيني بعد كلامه فصلها بين مهازية البزازي
ثم جعلنا مهازية الإمام ابن قاسم بعد كلامه فصلها بين مهازية الشربيني التي قبلها بمطبعة مطبوع، ثم جعلنا تقرير
الشيخ الشربيني في ذيل الصفحة، وقد وضعنا المنسوخة المسمّية كما ملئت في آخر الجوز والعاشرة، وجعلنا تفويض
الأنصاريّة النبوية في جزء منفصل

الجزء الرابع

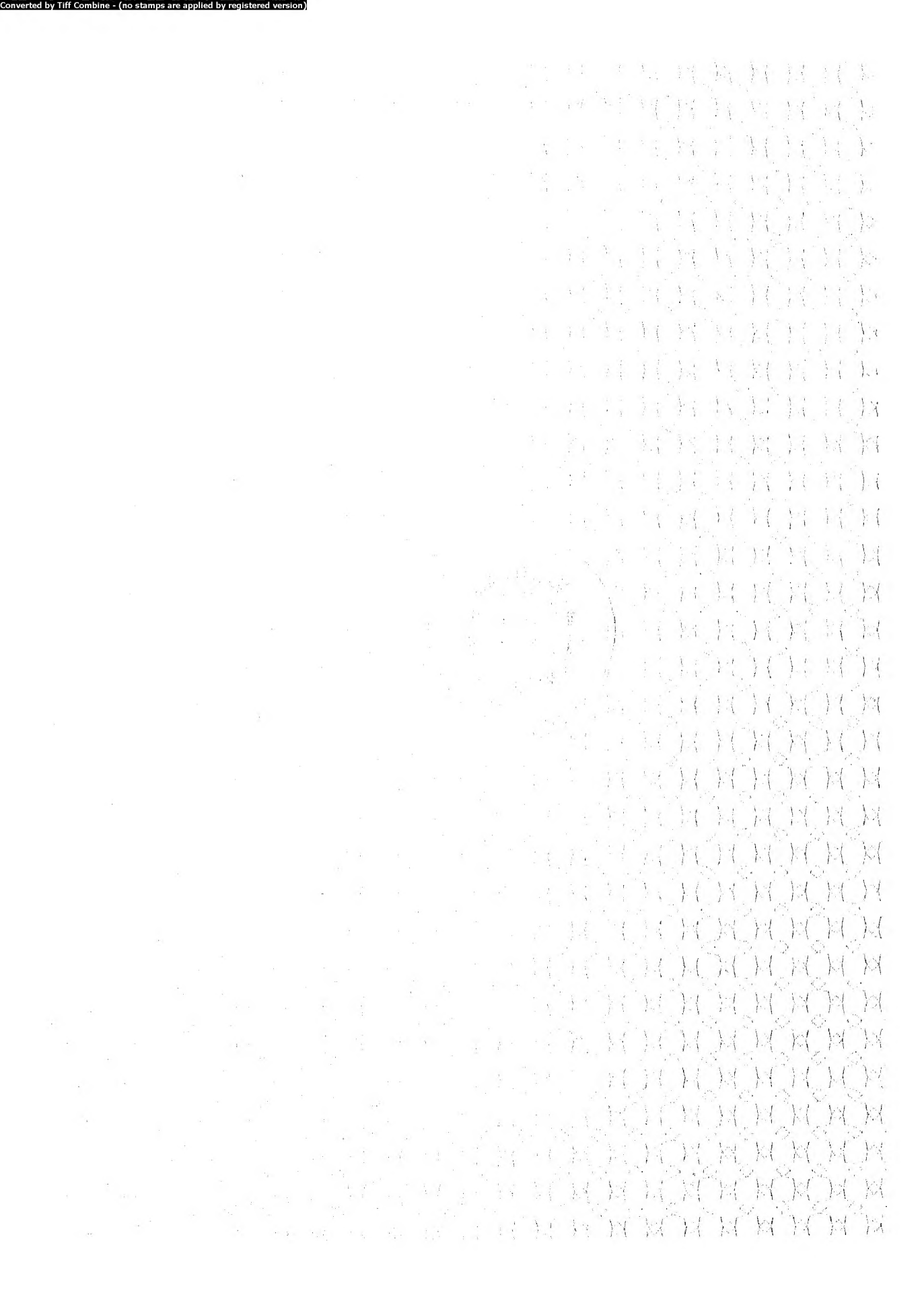
يحتوي على الأجزاء الثلاثة

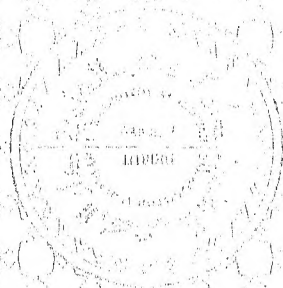
الاعتكاف - المصنوع والمفكرة - البسج - الرّثب

مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

مكتبة
دار الكتب العلمية







الْخَزَائِنُ الْبَهِيَّةُ

للإمام الشيخ زكريّا بن محمّد الأنصاري المتوفّى سنة ٩٢٢هـ

في شرح منظومة البهجة الوردية

للإمام عمر بن مظفر بن عمر ابن الورد المتوفّى سنة ٧٤٩هـ

ومعه

مهاشية الشيخ عبد الرحمة الشربيني المتوفّى سنة ١٣٢٦هـ

ومهاشية الإمام ابن القاسم العبادي المتوفّى سنة ٩٢٢هـ

مع تقرير الشيخ عبد الرحمة الشربيني عليها

قام بضبط النص وفصل المنظومة الشعرية وتخصيص الأهدائية النبوية

محمّد عبد القادر عطا

تنبيه: جعلنا المنظومة وشروحها في رأس الصفحة، ثم جعلنا مهاشية الشربيني بعدها وفصلنا بينها بخط منقوط
ثم جعلنا مهاشية الإمام ابن القاسم بعدها وفصلنا بينها وبين التي قبلها بخط متقطع، ثم جعلنا تقرير
الشيخ الشربيني في ذيل الصفحة. وقد وضعنا المنظومة الشعرية كاملة في آخر الجوز والعاءرة، وجعلنا تخرج
الأهدائية النبوية في جزء منفصل

الجزء الرابع

يحتوي على الأبواب الثمانية

الاعتكاف - الحجّ والفرة - البيع - الربّا

منشورات

محمّد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تلخيص الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٢٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohatory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax: 00 (961 1) 60,21.33 - 36,61.35 - 36,43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الاعتكاف

هو لغة : اللبث والحبس والملازمة على الشيء خيرا كان أو شرا ، قال تعالى : ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ [البقرة ١٨٧] وقال : ﴿فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم﴾ [الأعراف ١٣٨] يقال : اعتكف وعكف يعكف ، أو عكف بضم الكاف وكسرهما عكفا وعكوبا ، وعكفته أعكفه بكسر الكاف عكفا لا غير ، يستعمل لازما ومتعديا كرجع ورجعته ، وشرعا : اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنيته . والأصل فيه الإجماع والأخبار كخبر الصحيحين «أنه ﷺ اعتكف العشر الأوسط من رمضان ، ثم اعتكف العشر الأواخر ، ولازمه حتى توفاه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده» وخبر البخاري «أنه ﷺ اعتكف عشرا من شوال» قال جماعة : وهو من الشرائع القديمة ، قال تعالى : ﴿وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين﴾ [الأعراف ١٣٨] . وأركانه أربعة : لبث ، ونية ، ومعتكف ومعتكف فيه ، كما تعلم من كلامه مع بيان الحكم حيث قال .

باب الاعتكاف

قوله : (اللبث) أى الإقامة على الشيء ، والحبس أى : حبس النفس عليه ، والملازمة أى المداومة عليه فعليه متعلق بالثلاثة كما فى «ع.ش.» ، وانظر لم جمعت تلك الثلاثة ، والمقصود واحد وإن اختلف المفهوم .

قوله : (اللبث فى المسجد) أى اللبث المخصوص بأن يكون زائدا على مقدار الطمأنينة بنية الاعتكاف من الشخص المخصوص المسلم العاقل الطاهر عن الحدث الأكبر .

قوله : (فى المسجد) مثله الطواف وتحية المسجد ولا ثالث لهما .

قوله : (قال جماعة إلخ) كان وجه التبرى ما قيل لعل ذلك باعتبار معناه اللغوى بدليل آية : ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ [طه ٩١] ، وأما كونه بالهيئة المخصوصة فلا مانع من كونه من خصوصيات هذه الأمة .

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(سن) الاعتكاف في كل وقت للأخبار السابقة، وإنما يصح (اعتكاف مسلم ذي عقل) ولو صبيا ورقيقا وزوجة، لكن يحرم بغير إذن السيد والزوج، فلهما إخراجهما منه، وكذا من تطوع إذا فيه، نعم للمكاتب أن يعتكف بغير إذن سيده، إذ لا حق له

قوله: (لكن يحرم بغير إذن السيد والزوج) قال في شرح العباب: وسيأتي في النفقات حكم صوم الحليلة، وهو أنه يحرم عليها صوم تطوع غير نحو عرفة، وعاشوراء بغير إذن حليلها الحاضر بالبلد إلا إن علمت رضاه، ومع إثمها يصح، وإنما حرم عليها وإن كان يجوز له وطؤها بغير رضاها لأن الصوم يمنعه لأنه يهايه، ولا يلحق به صلاة التطوع لقصر زمنها، وأما الأمة التي لا تحل، والعبد فإن تضررا بصوم التطوع لضعف أو غيره فلا يجوز بغير إذن السيد، وإلا جاز، ولو أذن في الصوم جاز، وليس له أن يعود. قاله صاحب الوافي، ورد بتصريحهم بجواز رجوعه عن اعتكاف مندوب أذن فيه إذ لا يلزم بالشروع، وقياسه أن الصوم، والصلاة كذلك.

قوله: (لكن يحرم إلخ) محله إذا فوتا عليهما منفعة وإلا كان حضرا المسجد بإذنهما فنوبا الاعتكاف جاز كما نبه عليه الزركشي، وهو ظاهر ولتوقف الاعتكاف على الخروج لم يفترق الحال هنا بين حضور الزوج، وعدمه بخلاف الصوم. انتهى. شرح العباب الحجر.

قوله: (فلهما إخراجهما منه) عبارة شيخنا «ذ» رحمه الله: ولهما إخراجهما من تطوع، وإن أذنا فيه لأنه لا يلزم بالشروع ولهما منعهما من الشروع في منذور التزامه بلا إذن أو بإذن والزمن غير معين لإخراجهما بعد الشروع بإذن في الالتزام والشروع، وإن لم يكن الاعتكاف معينا، ولا متتابعا أو بإذن في الالتزام فقط، وكان زمن الاعتكاف معينا أو بإذن في الشروع فقط وكان الاعتكاف متتابعا وإن لم يكن زمنه معينا، ويجوز اعتكاف

باب الاعتكاف

قوله: (ذى عقل) أى: تمييز بدليل محترزه الآتى.

قوله: (نعم للمكاتب إلخ) قال في شرح الروض: ونقله القاضى عن النص قال: وصوره أصحابنا بما لا يخل بكسبه لقلة زمنه أو لإمكان كسبه في المسجد كالخياطة.

فى منفعتة كالحر، وكذا للرقيق إذا اشتراه سيده بعد نذره اعتكاف زمن معين بإذن بائعه، وقياسه فى الزوجة كذلك، والمبعض إن لم يكن بينه وبين سيده مهياة فكالرقيق وإلا فهو فى نوبته كالحر، وفى نوبة سيده كالرقيق، وخرج بالمسلم الكافر، وبالعاقل المجنون والسكران والمغمى عليه والصبى غير المميز إذ لا نية لهم. (بالبثه) ولو مترددا قدرا يسمى عكوفاً الإشعار لفظه به، وذلك بأن يزيد على قدر طمأنينة

مكاتب كتابة صحيحة بلا إذن إن لم يخل بكسبه لقلة زمن الاعتكاف أو إمكان كسبه فى المسجد، وكذا يجوز اعتكاف عبد نذر اعتكاف زمن معين بإذن سيده ثم ملكه غيره فيجوز بلا إذن من السيد الجديد لسبق النذر على ملكه. نعم يتخير إن جهل الحال، وكذا المرأة إذا تزوجت بعد التزامها اعتكاف زمن معين فيحل بدون إذن من الزوج، والمبعض كالقن لا فى نوبته حيث كانت مهياة فإنه فيها كالحر، نعم لو كان الاعتكاف منذور أو النوبة لا تسعه، وكان النذر بغير إذن السيد قبل المهياة أو بعدها فى نوبة السيد أو فى نوبته، وهى لا تسع كما هو الفرض اتجه كما قاله «س.م» المنع بغير إذن السيد، نعم إن لم يكن الاعتكاف متتابعاً فله، وإن لم يأذن السيد الاعتكاف فى نوبته بقدرها. انتهى. رحمه الله تعالى، وهو مأخوذ من شرح العباب الحجر مع عدول عن شىء فيه يعرف الناظر.

قوله: لإخراجهما بعد الشروع إلخ قال فى الروضة: هو مبنى على أن النذر المطلق إذا شرع فيه لزم إتمامه، وفيه خلاف سبق فى آخر كتاب الصوم. انتهى. والذى سبق فى كتاب الصوم أن الأصح وجوب الإتمام.

قوله: (ولو مترددا) لو دخل المسجد قاصداً أنه إذا وصل لبابه الآخر عاد صحت نية الاعتكاف عند دخوله لأنه ابتداء التردد، وقد حرموا مثله على الجنب، بخلاف ما إذا دخله قاصداً الخروج من بابه الآخر فلما وصله عن له العود فإنه لا يصح نية الاعتكاف عند

قوله: (وإلا فهو فى نوبته كالححر) انظر لو أراد اعتكاف منذور متتابعاً أو لا تسعه نوبته وكان نذره فى ملك السيد بغير إذنه قبل المهياة أو بعدها فى نوبة السيد أو فى نوبة نفسه وهى لا تسعه ويتجه حيثئذ المنع بغير إذن السيد، نعم إن لم يكن متتابعاً فله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر.

قوله: (والمغمى عليه) أى: فى الابتلاء «ب.ر».

قوله: (فى الابتداء) أما لو طرأ الإغماء فى الدوام بلا تعد فإنه لا يضر ومثله السكر والجنون.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الصلاة، فلا يكفى مجرد عبوره، ولا أقل ما يكفى فى طمأنينة الصلاة، واستحب الشافعى أن يكون قدر يوم خروجاً من الخلاف (فى مسجد) للاتباع، ورواه الشيخان، وللإجماع، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَكَفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة ١٨٧] إذ ذكر المساجد لا جائز أن يكون لجعلها شرطاً فى منع مباشرة المعتكف لمنعه منها وإن كان خارج المساجد، ولنع غيره أيضاً منها فى المساجد، فتعين كونها شرطاً لصحة الاعتكاف، ولا يفتقر شيء من العبادات للمسجد، إلا تحيته والاعتكاف والطواف (بحل) أى: مع حل لبثه بالمسجد، بالأى يكون به حدث أكبر. وإلا فلا يصح اعتكافه لتحريم اللبث الذى به الاعتكاف، ويرد عليه ما لو اعتكف شخص فى مسجد وقف على غيره دونه فإنه يحرم عليه لبثه فيه مع صحة اعتكافه فيه، كالتيميم

.....
ابتداء العود إذ لا يسمى ترددًا كذا فى حواشى شرح الإرشاد لحجر، وقضيته أن هذا العود الذى عن له لا يحرم على الجنب، وهو ظاهر، ولو دخل المسجد قاصدًا موضعًا منه صحت نية الاعتكاف قبل وصوله لعددهم هذا من الجنب مكثًا كما قاله «ع.ش»، وفى شرح «ع.ب» لحجر أنه لا بد أن يقارن النية المكث، ويبحث فيه «ع.ش» فانظره.
قوله: (لمنعها منها إلخ) فى الأنوار يحرم الجماع ومقدماته فى المسجد على غير المعتكف أيضًا. انتهى. شرح العباب لحجر.

قوله: (فى مسجد) قال فى شرح الروض: وإنه أى: وعلم أن الاعتكاف لا يصح فيما وقف جزؤه شائعاً مسجداً، انتهى.
وتجرب المبادرة إلى قسمته إن كانت إفرازا ويحرم المكث فيه على الجنب ولا تصح الصلاة فيه مع التباعد عن الإمام نعم تسن التحية فيه «ب.ر».
قوله: (لمنعها منها) أى: من المباشرة أى من حيث الاعتكاف والحافضة عليه فلا ينافى أنه لا يمتنع خارجة إذا كان نفلاً لجواز قطعه.

توله: (لا يصح فيما وقف إلخ) لأن شرطه المكث فى مسجد وهذا بعضه فى مسجد وبعضه فى غيره ولكون بعضه فيه حرم على الجنب وسن فيه التحية.

بتراب مغصوب، فإن دفع بأن الحرمة فى هذا لا تخص باللبث قلنا لا يدفع وروده على ظاهر اللفظ، ولو سلم فيرد ما لو أباح له الواقف المرور دون اللبث.

(وجامع أولى) بالاعتكاف من بقية المساجد للخروج من الخلاف، ولكثرة الجماعة، وللاستغناء عن الخروج للجمعة، بل يتعين فيما لو نذر اعتكاف مدة متتابعة يتخللها جمعة وهو من أهلها؛ لأن الخروج لها يقطع التتابع (بنية) له فى ابتدائه كالصلاة، ويتعرض فى نذره للفرضية ليمتاز عن النفل (ومن* يخرج) من المسجد ولو لقضاء الحاجة، ولم يكن قدر زما لاعتكافه (يجدد) نيته بعد العود إليه إذ الثانى اعتكاف جديد، إلا أن يعزم عند خروجه على العود، فلا يجب تجديدها كما قاله المتولى، وصوبه فى المجموع؛ لأنه يصير كنية المدتين ابتداء كما فى زيادة عدد ركعات النافلة. (ومقدر الزمن) أى: والمقدر لاعتكافه زما.

قوله: (على ظاهر اللفظ) فإن ظاهره أنه متى حرم اللبث امتنع صحة الاعتكاف، وهذا كذلك، وكون المراد فى المفهوم أن يحرم اللبث فقط دون المرور ليختص بنحو الجنب غير ظاهر اللفظ.

قوله: (فيرد ما لو أباح له الواقف إلخ) إذا أريد حل اللبث من حيث هو لبث بالمسجد اندفع هذا إذ اللبث فيما ذكر حلال من هذه الحيثية.

قوله: (وهو من أهلها) ولم يشترط الخروج لها.

قوله: (للفرضية أو النذر) كما فى العباب تبعاً للذخائر وغيرها.

قوله: (لأنه يصير كنية المدتين) قضيته أن نية المدتين ابتداء كاف حتى لو خرج بعد المدة الأولى من غير عزم على العود لم يضر فى صحة اعتكاف المدة الثانية، فليتأمل، وكتب أيضاً: نازع الزركشى ابن العماد فى الاكتفاء بنية العود عند الخروج، وإن ذلك بمنزلة نية المدتين ابتداء بأن قضيته حرمة جماعه فى خروجه لأنه معتكف وهو بعيد.

قوله: (كنية المدتين) أى: كأنه نوى مدة معينة تمامها ما بعد عوده، وهذه المدة يجوز فيها الخروج للترز، ولا يكون قاطعاً، وبه يظهر أن ما ذكره ليس قضيته، تدبر.

قوله: (بأن قضيته إلخ) رد، منع كون قضيته ذلك إذ استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضى استصحابه مطلقاً، انتهى. شرح العباب ل حجر. وفيه أن النية متى كانت باقية ينافيها ما ينافى الاعتكاف؛ ولذا قال المحشى فى غير ما هنا: إنه معتكف حكماً أى: لا حقيقة لعدم المكث بمسجد، لكن

.....

قوله: (ولم يكن قدر زمناً لاعتكافه إلخ) الحاصل كما قاله العلامة شيخنا الذهبي رحمه الله أن لنية الاعتكاف مندوراً أو نفلاً ثلاث مراتب: الأولى أن ينوى الاعتكاف بلا تقديره مدة فتكفيه هذه النية، وإن طال مكثه، وإذا خرج في هذه المرتبة من المسجد، ولو للتبرز بلا عزم عود، وعاد ولو فوراً جدد النية إن أراد الاعتكاف لأن ما مضى عبادة تامة قد انتهت، وهذا اعتكاف جديد فإن عزم قبل الخروج على العود للاعتكاف، ولو مع غيره بأن يلاحظ ذلك فلا يكفي الإطلاق، وعاد ولو لمسجد آخر، وإن طال الزمن لم يجدد النية وكفت هذه العزيمة إن لم يرفضها قبل العود، وإذا عزم عند النية أو بعدها قبل إرادة الخروج على أنه إذا خرج يعود هل لا عبرة بهذا العزم كما هو الظاهر لوقوعه قبل وقته فإذا خرج غافلاً عنه، وعاد جدد النية راجعه ففي بعض العبارات ما يفيد خلاف ذلك، واستشكل الشيخان كفاية العزم بأن اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يحصل الاكتفاء بالعزم السابق على العود، ثم أجاب الشيخ النووي رحمه الله بأن العزم هنا نية زيادة، وقد وجد قبل الخروج فصار كمن نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة . انتهى. قال «س.م»: قد يفرق باتصال الزيادة بالمزيد عليه في مسألة الصلاة ثم أجاب بما حاصله أن الزيادة هنا متصلة حكماً بالمزيد عليه فإن الخروج مع العزم المذكور يبقى معه حكم الاعتكاف حتى لو أتى بما ينافيه كالجماع بطل الحكم، ولغت العزيمة فإذا عاد جدد النية . انتهى.

وخالف الشيخ «ز.ي» فقال: لا يجددها لأن الحكم لا يبقى مع الخروج والباقي إنما هو العزم، والعزم لا ينافيه الجماع كما في نية الصوم لئلا فإنه إذا نوى ثم جامع قبل الفجر لا يجددها فكذا هنا . انتهى. وفيه أن نية الصوم لئلا تصح حال جماع كما هو منصوح فإذا طرأ عليها الجماع لا يبطلها، ولا كذلك هنا على أن العزم الذي لا ينافيه الجماع في باب الاعتكاف هو العزم من حيث كونه عزماً أما من حيث قيامه مقام النية، وهو المراد هنا

قوله: (والمقدر لاعتكافه) شامل للمندور وغيره.

في الحواشي المدنية عن الجمال الرملي وابن علان أنه يكفيه ذلك العزم وإن صدر منه ما ينافي الاعتكاف لا النية.

قوله: (شامل إلخ) فقول الشارح: وجب تجديد النية أي: إن أراد في غير المنذور الاعتكاف.

.....

 كما مر، وهو المعنى بالحكم فى كلام «س. م» فكالنية ينافيه ما ينافى الاعتكاف من
 الجماع وغيره، وظاهر أن الزيادة على ما قاله «ز. ي» تكون متصلة من حيث العزم، وهو
 كاف فى الجواب عن الفرق لكن فى شرحه للإيضاح للجمال الرملى وابن علان، وإن
 صدر منه ما ينافى الاعتكاف لا ما ينافى النية، وفى حاشية «ح. ل» ما قاله «ز. ي» المرتبة
 الثانية التقدير بمدة غير مشروط بتتابعها، وغير معينة باسم أو إشارة كيوم أو يومين أو
 أسبوع أو عشرة أو شهر فيعتكف ذلك متتابعاً أو مفروقاً لعدم التزام التتابع. نعم اليوم لا
 يفرق نظراً للفظه، وإذا خرج فى هذه المرتبة للتعز لا ينقطع اعتكافه لأن التعز لا يبد منه
 فالخروج له كالمستثنى من المدة المقدرة، وبهذا فارق الخروج فى المرتبة الأولى فإنه لامدة
 فيها مقدرة حتى يجعل الخروج كالمستثنى منها فإذا عاد ولو بعد أن طال الزمن، ولم يعزم
 على العود لم يجدد النية، وحسب الزمن من المدة ما لم يكن عزم على عدم العود أو طال
 الزمن عن الحاجة أو أتى بما ينافى الاعتكاف إلا انقطع حكمه فإذا عاد جدد النية، وقضى
 الزمن بانها على ما اعتكفه. نعم يستأنف اليوم لما مر أنه لا يفرق، وإذا خرج لغير التعز
 انقطع اعتكافه إذ لا ضرورة لهذا الخروج، ولا مقتضى لبقاء حكم الاعتكاف لجواز تفريقه
 كما مر.

وبهذا فارق مرتبة التتابع الآتية فإذا عاد ولو فوراً جدد النية، وقضى زمن الخروج بانئاً
 على ما اعتكفه ويستأنف فى صورة اليوم كما علمت، وشمل الخروج لغير التعز الخروج
 لنحو أكل وغسل جنباً غير مفطرة وأذان راتب من كل ما يطلب الخروج له ولا يطول
 زمنه عادة، وهذا ما عليه الشيخان خلافاً للأسنوى وصاحب العباب حيث ألحقا
 المذكورات بالتعز قالاً لأنها مما لا بد منه كالتعز، ولذا ألحقت به المرتبة الآتية وضعفه بأن
 كل أحد من الناس يعلم عند النية أنه لا بد له من التعز، ولا كذلك المذكورات، وإنما
 ألحقت به فى المرتبة الآتية لضرورة بقاء التتابع فيما لا يقطعه ترغيباً فيه، وفى بعض

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

.....
.....
العبارة ما يفيد أن خروج الريح كالترز لأنه ضرورى، وظاهر كلامهم أنه لو خرج لغير التبرز عازفاً على العود لا يكفيه هذا العزم فإذا عاد جدد النية وبه أفتى «م.ر» لكن قال الشيخ ابن عبد الحق بكفايته، وتبعه بعض الحواشى قياساً على المرتبة الأولى بالأولى فإن ما بعد العود فيها اعتكاف جديد، وقد اكتفوا فيه بالعزم فبالأولى ما إذا كان ما بعد بقية لما قدرة، وقد يفرق بأن العزم هنا ليس عزماً على ابتداء زيادة حتى يكون كالعزم فى مسألة الصلاة التى قاس عليها الشيخ النووى كما مر، والأولوية إنما تكون بعد صحة القياس . انتهى.

وقول شيخنا رحمه الله: وضعفه إلخ يعنى أن تعليل عدم لزوم التجديد فى قضاء الحاجة بأنه لا يقتضى إلحاق كل ما لا بد منه به لأن كل أحد إلخ فهو مستثنى ضمناً بخلاف غيره، ومن ثم كان الاعتكاف منسحباً عليه فى حال خروجه له هنا، وفيما يأتى بخلاف غيره . انتهى.

شرح الباب، وقوله قبل ذلك خلافاً للأسنوى، وصاحب الباب إلخ قال فى الروضة بعد اختياره اختصاص عدم القطع بالتبرز، وقال صاحب التهذيب: إن خرج لأمر يقطع التابع وجب التجديد وإن خرج لأمر لا يقطعه، ولم يكن منه بد كقضاء الحاجة، والغسل للاحتلام لم يجب التجديد، وإن كان منه بد أو طال الزمن ففى التجديد وجهان . انتهى.

المرتبة الثالثة التقدير بمدة مشروط بتابعها معينة باسم أو إشارة أم لا، أو غير مشروط بتابعها، وهى معينة كذلك ففى الصور الخمس يلزم التابع فى الأداء، وكذا فى قضاء ما شرط بتابعه فإذا خرج لما لا يقطع التابع مما يأتى، وعاد لم يجدد النية، وإن طال الزمن، ولم يعزم على العود بشرطه المار، ويحتمل أنه لا أثر هنا للعزم على عدم العود نظراً لبقاء التابع ثم إن كان ما خرج له لا يطول زمنه عادة، ولا ينافى الاعتكاف كالترز، وإخراج

.....

.....

الريح والأكل وغسل الجنابة غير المفطرة والأذان الراتب، وأداء شهادة، وإقامة حد على ما يأتي لم يقض زمنه لقصره، وإن اتفق طوله أو طال مجموعه، وإن كان مما يطول أو ينافى الاعتكاف كالعدة لا بسببها، والجنون، والسكر، والإغماء بلا تعد والحيض الذي لا تخلو المدة عنه. بمعنى أنها عرضة؛ لطوره كأكثر من خمسة عشر يومًا قضى زمنه فيما شرط فيه التتابع دون المدة المعينة التي لم يشترط فيها التتابع، فيجوز في قضائها التفريق لأن التتابع فيها للتعين في الأداء وقد فات، وإذا خرج عامدًا عالمًا إلا لعذر أو لعذر يقطع الخروج له التتابع كالعدة بسببها بأن طلقت من فوض إليها الطلاق نفسها أو لا بسببها، وقد أذنت في الاعتكاف أو في إتمامه، وكعبادة المريض وصلاة الجنازة أو طراً ما يقطع التتابع كالحيض التي لا تخلو عنه المدة. بمعنى: أنها ليست عرضة لطوره كخمس عشرة يوماً لإمكان اعتكافها في زمن الظهر وكالجنون، والإغماء، والسكر بتعد بطل اعتكافه أى انقطع لا حيوطه بالكلية لبقاء ثواب ما اعتكفه، واستأنف ما شرط فيه التتابع متتابعاً وبني فيما لم يشترط فيه التتابع مع جواز التفريق كذا قالوا لكن استوجه «س.م» في المدة المعينة المشروط تتابعها عدم وجوب استئنافها لأن ما اعتكفه فيها مقصود بمقتضى فلا يلغى.

وقد يقال: فوات الملتزم يقضى الاستئناف أما المعينة التي لم يشترط فيها التتابع فلا استئناف، ولا تتابع في قضائها جزئاً، وإذا خرج لا لعذر أو لعذر يقطع الخروج له التتابع ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بحكمه أو مكرهاً بغير حق لم ينقطع اعتكافه لكن يقضى زمن الخروج، وإن قل وإذا عاد جدد النية، وبني على ما سبق، والإكراه بحق كلا إكراه. انتهى. ما أردناه منه رحمه الله تعالى، ونفعنا به آمين، ولم يذكر رحمه الله حكم ما إذا خرج لما يقطع التتابع مع عزمه على العود لكن ذكره حجر في شرح بأفضل خاصة في هذه المرتبة فقال: وإن كان الاعتكاف متتابعاً، وخرج منه عازم على العود جددتها أى: النية وجوباً

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

(جدها) أى: النية (لقاطع ولاء*) أى: لخروجه لما يقطع ولاء الاعتكاف كما سيأتى بيانه لتعذر البناء دون خروجه لما لا يقطعه وإن طال زمنه وقطع الاعتكاف لشمول النية كل المدة بالتعيين، ومحل ذلك إذا قدر زمنا متواليا فإن أطلقه كيوم أو

قال المدنى: لم يحضرنى من ذكر العزم فى هذا المحل غير الشارح فى هذا الكتاب، وعليه فإذا عاد إلى المسجد يكون عوده ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء بعزمه على العود عن إعادة النية. انتهى. ولا يخفى بعده لأنه اعتكاف آخر. تدبر.

قوله: (وهذا ما عليه الشيخان إلخ) الخلاف إنما هو فى عدم كفاية العزم أو كفايته، أما انقطاع الاعتكاف بالخروج لغير قضاء الحاجة حتى يجب قضاء ذلك الزمن فلا كلام فيه كذا فى حواشى المدنى حرره.

قوله: (وفى بعض العبارات إلخ) رده المدنى بأنه لا ضرورة فيه لاغتفاره للمعتكف.

قوله: (وقد يقال فوات الملتزم إلخ) هذا هو الموافق لقول الروضة فرع فيما يقطع التتابع فى الاعتكاف المتتابع، ويحوج إلى الاستئناف، وهو أمران أحدهما: فقد بعض شروط الاعتكاف وهى الأمور التى لا بد منها كالكف عن الجماع، والثانى: الخروج بكل البدن عن كل المسجد.

قوله: (فلا يجب تجديدها) بل يكفيه ذلك العزم عند دخوله أى: مسجد، ولو لم يخطر بباله الاعتكاف حينئذ انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (لما لا يقطعه) من الأكل وقضاء الحاجة، والحيض، والمرض، والخروج ناسيا. «ب.ر».

قوله: (وقطع الاعتكاف) أى: لم يحسب زمنه من الاعتكاف كزمن الجنون والجنابة بلا تذكر اعتكاف. «ب.ر».

قوله: (ومحل ذلك إذا قدر زمنا متواليا) صوره الأسنوى، وغيره بما لو نذر مدة وشرط فيها التتابع، أو كانت المدة المنذورة متتابعة فى نفسها كهذا الشهر، بل صرحوا بأن نية المدة لا يغتفر فيها إلا قضاء الحاجة، وكذا لو نذر مدة ولم يشترط التتابع يغتفر قضاء الحاجة فقط، قاله السبكي والأذرعى.

قوله: (والحيض) أى: الذى لا تخلو عنه المدة.

قوله: (بل صرحوا) انتقال من أخذ ما ذكر من مجرد التصوير إلى أخذه من التصريح، وقوله: بأن نية المدة أى: المطلقة عن التعيين باسم أو إشارة وذلك كيوم أو يومين أو أسبوع أو شهر. انتهى. شيخنا «ذ».

باب الاعتكاف

١٣

شهر وجب تجديد النية بخروجه مطلقا إلا إذا خرج لقضاء الحاجة. (وتركه الوطء)

.....
.....

فرع: لو قال: لله على أن أعتكف هذا الشهر فالتتابع من ضرورته، ولكن لا يفسد أوله بفساد آخره لعدم نذر التتابع، كذا بخط شيخنا فليتأمل، ومفهومه الفساد إذا نذر التتابع فليراجع.

قوله: (إذا قدر زمنا متواليا) قد يشمل المتوالى في نفسه كهذا الشهر، وقد قال الأسنوى في قول المنهاج: ولو نوى مدة من قوله: ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد، فإن خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف ما نصه أى: للاعتكاف تطوعا، أو كان قد نذر أياما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع، أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة فى نفسها كهذا العشر فسيأتى حكمه. انتهى. ثم شرح قول المنهاج: ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع لم يجب استئناف النية. انتهى. ولم يصرح بشمول المدة المتتابعة للمتتابعة فى نفسها كهذا العشر، لكن السابق إلى الفهم من قوله: فسيأتى حكمه أنه أراد هذا، فليحذر.

قوله: (متواليا) قد يشمل المتوال بالشرط، والمتوالى فى نفسه كهذا الشهر.

قوله: (إلا إذا خرج لقضاء الحاجة) بخلاف غيره كما صرح به بعض مختصرى الروضة حيث قال: ولو خرج لغير قضاء الحاجة ولو لما لا بد منه لزمه تجديد النية أولها فلا وإن طال، وبذلك صرح أيضا فى المجموع حيث خص ذلك بقضاء الحاجة ثم حكى التفصيل بين قضائها وما أحق به وبين غيره وجها ضعيفا. انتهى. وخالف فى العباب، فجعل ما عدا قضاء الحاجة مما لا بد منه كقضاء الحاجة حيث قال: فإن خرج لما لا بد منه كقضاء الحاجة وغسل الجنابة وعاد لم يجب تجديدها. انتهى. وكأنه أخذ ذلك من كلام الأسنوى الآتى آخر الباب، فليتأمل.

قوله: (وتركه الوطء) عبارة الجورجى: ويقطع الاعتكاف ويطلبه سواء كان متطوعا به أو منذورا معينا أو غير معين، متتابعاً أو غير متتابع موجب جنابة تفطر الصائم، وحيض، وسكر،

قوله: (لو نذر مدة) أى: مطلقة عن التقييد باسم أو إشارة كأن نذر يوما، أو يومين، أو أسبوعا، أو شهراً.

قوله: (ومفهومه الفساد إلخ) استوجه الحشى فى غير ما هنا عدم الفساد، فلا يجب استئناف المدة؛ لأن ما اعتكفه فيها مقصود بمقتضى التعيين فلا يلغى، ورده شيخنا «ذ» بأن فوات الملتزم يقتضى الاستئناف.

قوله: (ثم حكى التفصيل إلخ) عبارة المجموع بعد التخصيص بما ذكر: وقيل، وقطع به بغوى إن خرج لما يقطع التتابع لزمه، أو لما لا يقطعه، ولا بد منه كقضاء الحاجة وغسل الاحتمال لم يلزمه، وإن كان منه بُد أو أصال الزمن فى اللزوم وجهان.

قوله: (تفطر الصائم) أى: بحيث لو كان الاعتكاف صوما لبطل، وإلا فقد يذكر الصوم ولا يذكر الاعتكاف فليتأمل.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

أى: بالنية كما مر، وتركه الوطء فى المسجد أو خارجه، وإن لم ينزل (و) تركه (ما استدعاه) أى: ما استدعى الوطء من مقدماته بشهوة.

(بمائه) أى: مع إنزال مائه أى: منيه لزوال الأهلية بمحرم، فإن لم ينزل أو أنزل بنظر أو فكر، أو لس بلا شهوة أو احتلام لم يبطل اعتكافه، ويشترط فيما يبطل من الجماع والإمضاء العمدة والاختيار والعلم بالتحريم، ومحل ذلك فى الواضح أما المشكل فلا يضر وطؤه وإمناؤه بأحد فرجيه لاحتمال زيادته نظير ما قدمته فى الصوم، وقول المجموع فى باب الإحداث: لو أولج الخنثى فى غيره، أو أولج غيره فى قبله ففى بطلان اعتكافه قولان كالمباشرة بغير جماع يقتضى التفرقة بين إنزاله، وعدم إنزاله، وهو صحيح بحمله على إنزاله من فرجيه معا، ثم ما ذكره الناظم من اشتراط ترك الوطء ومقدماته بالإمضاء قد يقال فيه: إن ذكره شرطا للصحة أغنى عنه قوله: بحل أو قاطعا للاعتكاف أغنى عنه قوله: والاحتلام وجماعه بلا تذكر أو قاطعا للولاء أغنى عنه. قوله: لا إن أولجا وعلم بذلك أن القاطع قسمان قاطع للولاء فيبطل به الاعتكاف

قوله: (بمائه) إلا أن علم من عادته الإنزال بذلك فاستدام فإنه يقطع كما مر فى الصوم.

قوله: (ويشترط) أى: فى المنذور المتتابع أما غيره فيبطل مطلقا. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (كالمباشرة إلخ) المعتمد فيها عدم البطلان.

قوله: (قد يقال فيه إن ذكره شرطا للصحة أغنى عنه قوله إلخ) ويحاج باختيار الأول، ولا يغنى عنه حل اللبث إذ لا يلزم من الوطء اللبث.

قوله: (فيبطل به الاعتكاف المتتابع) أى: ويجب استثنائه إن كان منذورا على المعتمد.

وكفر لا جنون وإغماء إلى أن قال: ولغت مدة جنون، وعبرة العراقى عند قول المنهاج: ويبطل بالجماع أى: بالنسبة للمستقبل، أما الماضى فكذلك إن كان منذورا متتابعا فيستأنف، فإن لم يكن متتابعا لم يبطل سواء كان منذورا أم نفلا. انتهى. «ب.ر».

قوله: (قد يقال فيه أن ذكره شرطا إلخ) ويحاج باختيار الأول، ولا يغنى عنه حل اللبث إذ لا يلزم من الوطء اللبث معه «ب.ر».

قوله: (أغنى عنه قوله) أى: الآتى لا أن الآتى المتتابع أى: من حيث التتابع.

المتتابع ، وسيأتى آخر الباب ، وقاطع للاعتكاف أى : فى الحال بمعنى : أنه لا يحسب فى زمنه الاعتكاف ، وقد أخذ فى بيانه وإن كان فيه ما يقطع الولاء أيضا باعتبار فقال : (وقطعه) أى : الاعتكاف يكون (بالسكر*) لعدم الأهلية معه للعبادة (والحيض) والنفاس لمنافتهما له (والجنون) إذ العبادات البدنية لا تصح معه ، وإذا حضرك الفرق بين قاطع الاعتكاف ، ومبطله عرفت أنه لا يشكل على عد الجنون قاطعا للاعتكاف ، وعلى ما نقله الرافعى عن التتمة من أنه لا يحسب زمن الجنون من الاعتكاف. قوله : «لو جن ولم يخرج من المسجد ، أو أخرج ولم يمكن حفظه فيه أو أمكن بمشقة لم يبطل اعتكافه» إذ لا يلزم من عدم بطلانه حسابه فى زمن الجنون ، وسيأتى حكم الإغماء (أو بالكفر) لعدم الأهلية.

(والاحتلام) كما قاله الشيخان لمنافاته الاعتكاف ، فعدول النظم عن عطفه له بلا كما فى الحاوى إلى عطفه له بالواو إصلاح ، ونعم الإصلاح ، ويناسبه ما زاده. بقوله :

قوله : (والجنون إلخ) يؤخذ من قول الشرح آخرًا : إذ لا يلزم إلخ أن الكلام فى جنون لا تعدى به ، وإلا أبطل الاعتكاف ، وإنه مع ذلك لا يحسب زمنه ، وإن لم يخرج من المسجد . انتهى.

قوله : (ما يقطع الولاء) كالسكر والكفر «ب.ر.».

قوله : (باعتبار) يتأمل معناه والحاجة إليه ، وكان حاصله الإشارة إلى أن فيه جهتين قطع الاعتكاف باعتبار إحداهما ، والولاء باعتبار الأخرى إلا أن هذا لا يقتضى الاحتياج إلى ذكره.

قوله : (بالسكر) ينبغى تقييده بالمتعدى به وإلا فكا لإغماء.

قوله : (وإذا حضرك إلخ) كأنه يريد ما أسلفه قريبا بقوله : وعلم بذلك إلخ. «ب.ر.».

قوله : (ومبطله) المراد ما يمنع صحة البناء على ما سبق.

قوله : (كالسكر) أى : بتعد ، ومثله الجنون بتعد ، وكذا الحيض. تدبر.

قوله : (ينبغى إلخ) حيثئذ يكون مبطلا للاعتكاف كالسكر تأمل. ثم رأيت به عليه بعد.

قوله : (تقييده إلخ) قد جزم بالتقييد بما ذكر فى شرح الروض.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(وجماعة بلا* تذكر اعتكافه) ومع تذكره يبطله لقطعه الولاء حينئذ كما سيأتي (فاغتسلا) أى: فيغتسل للاحتلام والجماع.

(فى غير مسجد) وإن أمكنه فيه لاحترامه وأشار بعطفه بالفاء إلى طلب المبادرة بالاغتسال، وبه صرح فى. قوله: (به مسارعا) أى: مسرعا به وجوبا (يرعى) أى: لرعايته. (الولا*) فى الاعتكاف المتوالى والتعليل بهذا من زيادته، وقضية كلامه كأصله هنا وفى الحديث: حرمة اغتساله فى المسجد عند لبثه، وهو ما نقله الإمام عن المحققين، وبه جزم جماعة منهم النووى فى مجموعته والماوردى، وقيده بما إذا قدر على الخروج، وما أفهمه كلام الروضة والمنهاج، وأصليهما من جوازه محمول على ما إذا لم يمكث، أو عجز عن الخروج. (وليس الإغما قاطعا) للاعتكاف بل يحسب معه كالنوم.

(والمسجد الحرام حيث خصا*) أى: خصه يريد الاعتكاف (بالنذر) لاعتكافه

قوله: (بلا تذكر) هذا خاص بالمنذور المتتابع. انتهى. شيخنا «ذ» أما غيره فيبطل بالجماع بلا تذكر.

قوله: (على ما إذا لم يمكث) فإذا لم يمكث تخير بين الغسل فيه، وخارجه على السواء على الراجح. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (وليس الإغماء قاطعا) ولو استغرق الإغماء مدة الاعتكاف ما عدا الجزء الذى أوقع الاعتكاف فيه فهو كالصوم يكفى فيه لحظة بلا إغماء، وما قيل: إن زمن من النية ليس مدة الاعتكاف فقد استغرق الإغماء مدة الاعتكاف مردود بأن زمنها منه يتبين بآخرها الانعقاد بأولها. انتهى. شيخنا «ذ». رحمه الله.

قوله: (وجماعة بلا تذكر اعتكافه) أى: فإنه يقطع الاعتكاف ولا يبطله. «ب.ر».

قوله: (ومع تذكره يبطله) أقول: قد ذكر من جملة القواطع السكر والكفر، وهما يقطعان الولاء أيضا. «ب.ر».

قوله: (والمسجد الحرام حيث خصا) إذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الأحاديث وبسطته فى حاشية الإيضاح. حجر.

قوله: (يقطعان الولاء أيضا) أى: لأن السكر بتعد ومثله الجنون.

قوله: (فى حاشية الإيضاح) وهو فى التحفة أيضا.

(أو) خص به (تاليه) بإسكان الياء أى: تالى المسجد الحرام فى الفضيلة، وهو مسجد المدينة (أو فى) أى: أو خص نذر الاعتكاف بالمسجد (الأقصى).

(تعين المذكور) أى: المخصوص (أو بديله * حيث هو الفاضل) على المذكور، وقوله من زيادته: (لا مفضولة) إيضاح وتكملة فإذا خص نذره بالمسجد الأول تعين لزيادة فضيلته وتعلق النسك به أو بالثانى تعين هو أو الأول؛ لأنه أفضل منه، أو بالثالث تعين أحد الثلاثة، ولا يقوم غيرها مقامها لمزيد فضلها قال ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى» رواه الشيخان، ولو عين فى نذره غيرها لم يتعين كما لو عينه للصلاة، لكنه إذا شرع فى اعتكاف متوال ليس له أن ينتقل إلى مسجد آخر، نعم له ذلك إن خرج لما لا يقطع الولاء كقضاء الحاجة وكان المسجد الآخر على مثل تلك المسافة فأقل. قال ابن يونس: وألحق البغوى بمسجد المدينة سائر مساجد النبى ﷺ، وكلام غيره يأباه، وكذا الخبر السابق، وعلى ما قاله لو خص نذره بواحد منها فلاوجه قيام غيره منها مقامه لتساويها فى فضيلة نسبتها له ﷺ، ودخول الباء على المقصور كما فى النظم هو الاستعمال العربى، ويدخل أيضا على المقصور عليه وهو الاستعمال العرفى وهو فى كلام النظم أيضا فى قوله: أو فى الأقصى إذ فى بمعنى الباء كما قررته.

.....
.....

قوله: (إسكان الياء) أى: للوزن، أو بناء على اللغة القليلة وهى تقدير نصب الياء فى السعة، وعليها قراءة جعفر الصادق. ﴿من أوسط ما تطعمون أهاليكم﴾ [المائدة ٨٩] بإسكان الياء.

قوله: (أو فى) يمكن جعله من عطف الجمل بتقدير خص، بمعنى حضر، فتكون «فى» على حالها.

قوله: (حيث هو) أى: البديل.

قوله: (لا مفضولة) أى: المذكور أى: المفضل بالنسبة إليه.

قوله: (وكلام غيره يأباه) اعتمده «م.ر».

قوله: (وكذلك الخبر السابق) أى: من حيث قوله: مسجدى هذا، «ب.ر».

قوله: (وعلى ما قاله إلخ) عليه أيضا الظاهر أن شيئا منها لا يقوم مقام مسجد المدينة أو

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(كللصلاة) أى: كئذره للصلاة فى أحد المساجد الثلاثة فإنه إن عين الأول تعين أو غيره تخير كما مر، ودليل تفاوتها فى الفضيلة ما رواه البيهقى، وصححه ابن حبان «أنه ﷺ قال: صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى مسجدى» مع ما رواه البزار وحسنه «أنه ﷺ قال: صلاة فى المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة صلاة فيما

قوله ﷺ: (صلاة فى مسجدى هذا) فالصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة ألف بياقى المساجد، وهذا ما عليه «م.ر». وقال حجر: الصلاة بمسجد مكة بمائة ألف ألف صلاة مكررة ثلاثاً بياقى المساجد، وجهه فى التحفة فانظره.

قوله ﷺ: (فى مسجدى هذا) المراد به ما كان فى زمنه ﷺ دون ما زيد فيه، وهذا ما اعتمده متأخروا أئمتنا تبعاً للنووى، وقيل: يعم سائر ما زيد فيه، ونقل عن جمهور العلماء، وقيل: يعم جميع المدينة، وبه صرح الغزالى، وبعض المالكية. انتهى. مدنى، وعلى الأول هل محل تعين مسجده ﷺ إذا عينه كأن قال لله على أن اعتكف فى مسجده ﷺ الذى كان فى زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك، بخلاف ما إذا أطلق المدينة لفظاً ونية يتعين لصدقه بالزيادة التى حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها. انتهى. «س.م». انتهى. مدنى.

قوله: (أفضل من خمسمائة صلاة فيما سواه) وحينئذ تكون الصلاة الواحدة فى المسجد الحرام تعدل مائتى صلاة فى الأقصى لأن صلاته بخمسمائة فى غيره، ومائتان فى خمسمائة بمائة ألف. تدبر.

الأقصى، وهل مسجد قباء على تعينه فى رتبتهما فيه نظر، وكتب أيضاً: بحث بعضهم تعين مسجد قباء لأن ركعتين فيه كعمرة كما فى الحديث، والظاهر أنه على هذا لا يقوم مقام مسجد المدينة ولا الأقصى مع أن فى الإلحاق نظر «م.ر».

قوله: (تخير كما مر) أى: على التفصيل المار.

قوله: (على تعينه) أى: إذا جرينا على أنه إذا نذر الاعتكاف فيه يتعين لإلحاق بعضهم له بالثلاثة للخير الصحيح: «صلاة فى مسجد قباء كعمرة» ولكنه رد بأن الكلام فى فضل مخصوص وهو المضاعفة. انتهى. شرح «ع.ب.»

سواه» أى: غير المسجد الحرام ومسجد المدينة. والمسجد الحرام فى الخبر المذكور قال النووى فى مناسكه عن الماوردى: هو الحرم كله، ونقله العمرانى عن الشريف العثمانى، ثم اختار أنه الكعبة، وما فى الحجر من البيت وجزم النووى فى مجموعه بأنه الكعبة والمسجد حولها فلو نذر صلاة فى الكعبة كفى إتيانه بها فى المسجد حولها ذكره فى الروضة، وأصلها فى باب النذور، وكالصلاة فى هذا الاعتكاف، ولو عين فى نذره الصلاة غير المساجد الثلاثة لم يتعين، نعم تتعين المساجد لصلاة الفرض

.....
قوله: (فيما سواه) يشمل الأقصى، والصلاة فيه بخمسائة فيما سواه، ثم رأيت فى الشيخ عميرة على الخلى ما نصه: قوله أفضل من ألف صلاة إلخ يفيد أن الصلاة الواحدة فى المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فى غير مسجد المدينة، ثم قوله فى الحديث فيما سواه لا يشمل الأقصى لئلا يلزم أن يزيد على الألف بالنسبة لغير الأقصى. انتهى. أى: فلا تكون بألف فى كل ما سواه بل فى الأقصى فقط، وفى غيره بخمسائة ألف، وقد أطلق أنها فى غيره بألف تدبر.

قوله: (ولو عين نذره الصلاة غير المساجد الثلاثة لم يتعين إلخ) هذا التفصيل فى غير المساجد الثلاثة يفهم التعيين فى المساجد الثلاثة مطلقا، وهو مشكل فى النفل الذى يطلب له البيت، إلا أن يجاب بأن المراد فى المساجد فى قوله: نعم تتعين المساجد لصلاة الفرض دون النفل ما يشمل المساجد الثلاثة، لكن إطلاق قوله: ثم إن أداها إلخ لا يناسب شمول المساجد الثلاثة إذ جماعة غير المسجد الحرام مثلا وإن كانت أكثر لا تقوم مقام جماعته وإن كانت أقل كما هو ظاهر، فليراجع.
قوله: (غير المساجد الثلاثة) هو شامل لبقية مساجد الحرم خصوصا مع تفسير المسجد الحرام السابق، وبالأولى بقاع الحرم حيث لا مسجدية.

قوله: (لم يتعين) قد يقال: هذا تقدم فى قوله: ولو عين فى نذره غيرها لم يتعين كما لو عينه للصلاة، ويجاب بأن ما تقدم لم يذكر لبيان حكمه قصدا، فليشأمل. وكتب أيضا قوله: لم يتعين وكذا فى الاعتكاف. قال فى الروض وشرحه: ولا يتعين مسجد للاعتكاف بنذر له فيه كما فى الصلاة لكن يستحب الاعتكاف فيما عينه كما نقله فى المجموع عن الأصحاب. انتهى.

قوله: (نعم تتعين المساجد) هذا مع قوله قبله: لم يتعين يفيد أنه إذا عين واحدا ما عدا الثلاثة لصلاة الفرض لم يتعين ما عينه، وقام غيره من المساجد مقامه، ولا يقوم غير المساجد مقامه.

قوله: (الذى يطلب له البيت) وهو غير صلاة الضحى والتحية، وغير ما يطلب فيه الجماعة. انتهى.

شيخنا «ذ».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

دون النفل. ذكره في الروضة وأصلها في باب النذر عن الوسيط من غير مخالفة، وجزم به الفوراني قال: والفرق أن أداء الفرض في المسجد أفضل، ثم إن أداها في مسجد آخر فإن كانت جماعته أعظم وأكثر جاز، وإلا فلا. انتهى، والأوجه جوازه أيضا إن استوت جماعتهما. (ومتى ما عينا * للاعتكاف زمنا) كيوم الجمعة (تعيينا) وفاء بما التزمه فلا يجوز التقديم ويجب القضاء بالتأخير ويأثم به إن تعمد.

قوله: (ومتى ما عينا إلخ) عبارة العباب، وشرحه لاجر: ولو عين زمنا لصلاة أو اعتكاف أو صوم تعين، ويأثم بتعمد تقديمه أو تأخير، ويقع المؤخر قضاء، ويقضى ما قدمه، ويجب القضاء، وإن فات بعذر على الأوجه. نعم إن كان العذر يسقط الواجب الأصلي كالإغماء، والجنون في الصلاة، والجنون دون الإغماء في الصوم أسقط ذلك المنذور إذا عم وقته فلا يجب قضاؤه، نعم الحيض والنفاس يسقطان المكتوبة لتكرره بخلاف المنذورة. قاله البلقيني، وفي الأخير نظر لأن الجنون والإغماء إنما أسقطاها لتكررها أيضا، ومن ثم لما لم يتكرر الصوم أسقطه الجنون دون الإغماء، فإما أن يسوى بين جميع الأعذار في المكتوبة والمنذورة عملا بالقاعدة الأكثرية من أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع، ويجعل كل ما منع قضاء الواجب الأصلي يمنع قضاء المنذور الذي من جنسه، ولا ينظر لتكرره، ولا لعدم، وهذا هو الأوجه، وإما أن يوجب قضاء النذر مطلقا، ويفرق بينه وبين

قوله: (لصلاة الفروض) لم يقيد بالجماعة، وقوله الآتي: فإن كانت جماعته أعظم إلخ قد يشعر بالتقييد، فليراجع وعبرة الروض.

فروع: لو قال: لله على أن أصلي الفرائض في المسجد لزمه ولا يتعين مسجد. انتهى. في شرحه بخلاف النفل، والفرق أن أداء الفريضة في المسجد أفضل. انتهى. وهو ظاهر في شمول الانفراد، ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي قال في قوله الآتي: ثم إن أداها في مسجد آخر فإن كانت جماعته أعظم إلخ ما نصه: هذا إنما يتجه إن قلنا يتعين المسجد الذي عينه، وهو لا يتجه إلا إذا عين الصلاة جماعة، وكلامه في الأول أعم من ذلك، والوجه أن يقال: إن نذر صلاة الفرض في مسجد لا يتعين بل له فعله في غيره من المسجد.

قوله: (ومتى ما عينا للاعتكاف زمنا) وأما تعيين المكان فقد تقدم في قوله: والمسجد الحرام حيث حصا إلخ.

(كللصيام) أى: كذره للصيام فى زمن فإنه يتعين لما مر بخلاف نذره له فى مكان، ولو بمكة فلا يتعين له كما لا يتعين الحرم للصوم عن واجبات الإحرام (لا) نذره (لأن يصليا*) أى: للصلاة (والصدقات) فى زمن فلا يتعين كذا فى الرافعى

.....
الواجب الأصلى بعمومه، وعدم إيجابه له على نفسه فيناسبه من التوسعة ما لا يناسب المنذور بخصوصه ولأنه الذى أوجبه على نفسه . انتهى.

ثم قال فى العباب: ولا يتعين مكان للصوم، ولو مكة، ولا زمان للصدقة، ولو رمضان. قال الشرح: لأن القصد بالأول كسر النفس، وهو لا يختلف بالأمكنة، وبالثانى إرفاق المحتاجين وهو لا يختلف بالأزمنة فجاز تقديمها، وهو ظاهر، وتأخيرها كما يصرح به كلام الشيخين هنا، وفارقت الزكاة بتشوف النفس إليها فى وقتها دون صدقة التطوع، فإن قلت: لم تعين زمن أحد الثلاثة الأولى دون مكان الصوم مطلقا مع مضاعفته بمكة كما ورد دون مكان الأولين فى غير المساجد الثلاثة، قلت: لأن الشارع اعتنى بالأزمنة أكثر منه بالأمكنة لأنه أوجب لما عدا الاعتكاف مما ذكر زمنا يقع فيه لا يصح فى غيره، ولم يوجب له مكانا كذلك فكان اعتناؤه بالأوقات أكثر، ويكون القصد الأعظم من الاعتكاف حبس النفس كالصوم ألحق به فى الزمن.

ومن الصدقة ما مر اختصت بعدم تعين زمنها، وأما المكان فإن امتياز بعضه بمزيد مضاعفة صحت، وهو المساجد الثلاثة بالنسبة للصدقة فلزمت فيه دون ما عداها، وألحق بها الاعتكاف لأنه خص شرعاً بمكان مخصوص هو المسجد، ولم يخص بزمن كذلك فكان تعلقه بالأمكنة أشد لكنه قصر على ما صحت فيه المضاعفة لتمييزه بها عن غيره. وأما الصوم فلم تصح فيه المضاعفة بمكة، ولا غيرها وحديثه بها فيها لم يصح فلم يختص بمكان أيضاً فتأمل ذلك فإنه نفيس، وأعرض عما سواه . انتهى. فليتأمل، وقد يدفع اعتراضه على البلقينى بأنه يضم لعدم تكرار المنذورة عدم إمكان التحرز فى الإغماء بخلاف الحيض.

قوله: (فلا يتعين له بخلاف الصدقة) فإنه يتعين لها، ولا يجوز نقلها عنه كما فى الروضة. حـجـر.

قوله: (لا لأن يصليا إلخ) وأما المكان فقد تقدم فى شرح قوله: كالصلاة.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

هنا. لكنه رجح فى كتاب النذر التعيين فى الصلاة وجرى عليه سلامة بن جماعة فارقا بأن ذلك يعتبر بما ورد به الشرع، فالصدقة كالزكاة يجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم (والفوات) بمعنى الفائت مما تعين زمنه من اعتكاف وصوم (قضايا) كسائر المؤقتات.

(وناذر الله أن يعتكفا* يوما يكون صائما) فيه أو هو صائم فيه (كفى) له.
(عكوفه) صائما (فى رمضان) أو غيره لأنه لم يلتزم صوما بل اعتكافا بصفة، وقد وجدت. (وامتنع* أجزاء ما من ذين وحده يقع) أى: أجزاء ما يقع وحده من الصوم والاعتكاف لعدم الوفاء بالملتزم.
(وناذر للاعتكاف صائما*) أو بصوم (وعكسه يلزمه كلاهما) أى: الصوم

.....
قوله: (وامتنع أجزاء إلخ) ظاهره أنه يصح، وقياس ما يأتى بعد أنه إن نوى الاعتكاف عن المنذور أو الصوم عن المقيد به المنذور لا يصح.

قوله: (يلزمه كلاهما إلخ) لأن الحال قيد فى عاملها، وقد التزم المقيد من حيث هو مقيد كما يقتضيه إطلاق اللفظ حيث لا نية له تخالف فلزم القيد أيضا، وبهذا فارق ما قبله لأن الصوم هناك ليس منذورا بل شرط للصحة لأنه وقع لليوم. انتهى. شيخنا «ذ».

وعبارة الإرشاد وشرحه الصغير لحجر: وإن نذر أن يعتكف صائما أو يصوم أو عكسه أى: يصوم معتكفا أو باعتكاف لزمه والجمع، أو أن يعتكف يوما، وهو صائم كأن قال لله: على أن اعتكف يوما أنا أو أنا فيه صائم اشترط الصوم فى اعتكافه المخرج له عن نذره لأنه التزمه كذلك لكن أجزاء رمضان أو غيره، ولو نفلا على الأوجه لأنه لم يلتزم صوما بل اعتكافا بصفة، وقد وجدت وفارق، وأنا صائما السابق صائما مع أن كلا حال

قوله: (لكنه رجح فى كتاب النذر) قال فى العباب: ولا يتعين مكان للصوم ولو مكة، ولا زمان للصدقة. انتهى.

قوله: (فالصدقة كالزكاة) قد يقتضى هذا امتناع تأخير الصدقة مع التمكن.

قوله: (من اعتكاف وصوم) أى: وكذا الصلاة بناء على ما رجحه.

قوله: (امتناع تأخير الصدقة) قال حجر فى شرح العباب: مقتضى كلام الشيخين هنا جواز تأخيرها.

والاعتكاف لأنه التزمهما فلا يكفي اعتكافه صائما في رمضان.

(و) يلزمه (الجمع) بينهما لأنه قرينة فلزم بالنذر كالولاء وقيل: لا يلزمه جمعهما لأنهما عبادتان مختلفتان كما في المسألة الآتية، وقيل: يلزمه في الأولى دون الثانية لأن الصوم يصلح وصفا للاعتكاف لأنه من مسنوباته بخلاف العكس، فعلى الأول والثالث لو نذر اعتكاف مدة متوالية صائما وجامع ليلا لزمه استئنافهما لانتفاء الجمع.

بأن المفردة وقعت قيدا للاعتكاف، والجملة وقعت من جهة المعنى الذي يراعيه الفقيه قيدا لليوم الذي وقع الاعتكاف فيه فهي بالذات قيد للطرف لا للمظروف فتأمله.

قوله: (ويلزمه الجمع بينهما) فيلزمه أن يصوم عن النذر يوماً، ويعتكف فيه عن النذر، ولو لحظة حتى في صورة العكس، خلافاً للشيخ الجوهري حيث أوجب فيها اعتكاف يوم الصوم ليصدق أنه صائم معتكفاً، وفيه أن هذا يصدق، ولو مع اعتكاف اللحظة بل كذلك الحكم لو نذر أن يصوم يوماً معتكفاً، بخلاف ما إذا نذر أن يعتكف يوماً صائماً فإنه يلزمه اعتكاف يوم الصوم جزماً للتنصيص فيه على اليوم، وفارق ما قبله بأن اليوم فيه ضروري فالتنصيص فيه كلا تنصيص فإن اعتكف عن النذر وهو غير صائم عن النذر أو عكسه لم ينعقد، وإذا بطل أحدهما لم يقع الآخر عن النذر بل قال في شرح العباب: إذا بطل الصوم بطل الاعتكاف أى لا العكس إذ ليس من المفطرات بطلان الاعتكاف. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (لأنه قرينة فلزم إلخ) أى: مع تناسبهما لأن كلا منهما كف، بخلاف ما لو نذر أن يعتكف أو يصوم مصلياً أو عكسه فإنهما يلزمانه دون الجمع بينهما، لعدم التناسب إذ الصلاة أفعال مباشرة كما سيذكره.

قوله: (ويلزمه الجمع إلخ) ويبحث الأسنوى أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة فيه ولا يلزمه استغراقه بالاعتكاف لإمكان تبغيضه، واللفظ صادق بالقليل والكثير بخلاف الصوم.

قوله: (لو نذر اعتكاف مدة متوالية إلخ) عبارة الروض: ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائماً فجامع ليلا استأنفها. انتهى. قال في شرحه: لانتفاء الجمع. انتهى. أى: لبطلان الاعتكاف بالجماع، فلم يوجد اعتكاف تلك المدة فلم يجمع بين اعتكافها والصوم، فليتأمل.

قوله: (لأنه من مسنوباته) قد يرد على هذا أن الاعتكاف من مسنوبات الصوم فيصلح وصفاً له.

قوله: (من مسنوبات الصوم) إن أراد أنه يسن في العشر الأخير من رمضان فذاك لرمضان لا لمطلق

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ولو عين وقتا لا يصح صومه كالعيد اعتكفه ولا يقضى الصوم. قاله الدارمي (لا بنذر الاعتكاف * مصليا والعكس) فلا يلزمه الجمع وإن لزمه كلاهما إذ الصلاة لكونها فعلا لا تناسب الاعتكاف لكونه كفا بخلافه مع الصوم لتقاربهما فإن كلا كف فجعل أحدهما وصفا للآخر، وقيل: يلزمه الجمع كما في تينك، وإلى الخلاف في الموضعين أشار من زيادته بقوله: (مع خلاف) في لزوم الجمع هناك، وعدم لزومه هنا، واللازم من الصلاة فيما ذكر ركعتان كما لو أفردتها بالنذر فلو نذر اعتكاف أيام مصليا لزمه ركعتان كل يوم جزم به البغوى وغيره، واستشكله الرافعى بأن ظاهر اللفظ يقتضى الاستيعاب، فإن تركنا الظاهر فلم اعتبر تكرير القدر الواجب من الصلاة كل يوم،

قوله: (لزمه ركعتان) ولا يجمع بين صلاة يومين فأكثر بتسليمة واحدة لأن صلاة كل يوم نذر مستقل، وله جمع الكل في يوم بتسليمتان بقدرها. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (يقتضى الاستيعاب) أى: استيعاب اليوم بالصلاة.

قوله: (إذ الصلاة لكونها فعلا إلخ) قد يؤخذ الرافعى فى كتاب النذر منه أن الوضوء كالصلاة حتى لو نذر الاعتكاف متوضعا لم يلزمه الجمع بينهما لأنه فعل كالصلاة، وكذا يقال فى قراءة القرآن ونحوها، ويحتمل خلاف ذلك، فليحرر.

الصوم، وإن أراد أنه يسن اعتكاف يوم الصوم مطلقاً فلم أره، بخلاف سن صوم يوم الاعتكاف مطلقاً للخروج من خلاف من أوجبه كأبى حنيفة ومالك، ثم رأيت فى شرح العباب ما نصه: وفرق الأذرعى بأن الاعتكاف لا يصلح وصفا للصوم بخلاف عكسه لأنه من مندوباته. يرد بأنه إن أراد النحوى المفهوم من الحال فهو موجود فيهما أو الوصف الذى هو النعت فهو غير موجود فيهما، وأما ندب الصوم فى الاعتكاف بخلاف عكسه فذلك لا يمنع ما تطرق إليه من أن بينهما مناسبة تامة، فكان بينهما مقصوداً لذلك.

قوله: (وليل متتابعة) عدم نية اعتكاف الليالى لا يضر فى الحكم، فإنه لو أتى فيها بما ينافى الاعتكاف بطل، وإن لم يكن فيها معتكفاً لأنه فى الليل كالمعتكف حتى إنه إذا دخل النهار صار معتكفاً بلا نية. نبه عليه شيخنا «ذ».

قوله: (إن الوضوء كالصلاة) أى: الوضوء بالمعنى المصدرى. نعم إن أراد بمتوضعا الحاصل بالمصدر لزمه أن يعتكف أو يصوم وهو متطهر عن الحدث ولو لحظة، ولا يكون الوضوء بالمعنى المصدرى مندوراً. انتهى. شيخنا «ذ» وقياسه أن يأتى ذلك فى الصلاة. فليأمل.

ويجاء عنه بأنه ترك الظاهر في الاستيعاب دون التكرير ليسلك بالنذر مسلك واجب الشرع إذ الصلاة المفروضة لا تستوعب الأيام وتتكرر كل يوم. قال المتولي: ولو نذر أن يعتكف عشرة أيام محرماً فحكمه كما في مسألة الصلاة، ولو نذر أن يصوم مصلياً

قوله: (ويجاء) أجاب حجر في شرح العباب: بأن مصلياً حال من أيام، وهي في قوة يوم، ويوم، ويوم فتدل على وقوع صلاة في كل منها، وأقل واجبها ركعتان فحمل عليه.

قوله: (عشرة أيام محرماً) قال «س.م»: يلزمه في الاعتكاف لكل يوم عمرة، ويجوز جمعها في يوم بتحليلات بقدرها، ولزمه في الحج حجة واحدة لعدم إمكان تكرره في أيام الاعتكاف حتى يلزم حجاً بعددها. انتهى. ومقتضى قول الشرح في الجواب، وتكرر كل يوم عدم تكرار العمرة لكن يظهر ذلك على جواب حجر المنقول سابقاً، والظاهر أنه

قوله: (وتتكرر كل يوم) لكنها تتكرر في كل يوم خمس مرات.

قوله: (فحكمه كما في مسألة الصلاة) فيلزمه دون الجمع بينهما.

قوله: (كما في مسألة الصلاة) لكن بينهما فرق كما هو ظاهر، فإنه في صورة الصلاة يلزمه ركعتان لكل يوم، وهنا لا يمكن الإحرام بالحج في كل يوم فيلزمه حج واحد، وعلى القول بلزوم الجمع هل يلزم الإحرام في أول الأيام ليكون الإحرام في أول المدة وينسحب حكمه على باقيها، وعلى هذا هل يجب بقاءه محرماً إلخ. أو يجوز تحله ولو قبل آخرها، أو لا يلزمه الإحرام في أول الأيام بل له تأخيرها إلى آخرها، ولو قيد الإحرام بالعمرة فهل يلزمه تكرير العمرة بعدد الأيام لإمكان تكريرها. كما لزمه ركعتان لكل يوم في صورة الصلاة فيه نظر، ويحتمل اللزوم كالصلاة وعدم اللزوم، والفرق لأن الصلاة الواجبة متكررة بخلاف النسك الواجب وهذا على المرجح من عدم لزوم الجمع، أما على القول بلزومه ففي لزوم التكرار نظر. «س.م».

قوله: (لكنها تتكرر) أي: فلم يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع، وقد يقال: اقتصرنا على المحقق هنا. تدبر.

قوله: (لا يمكن الإحرام) هذا ظاهر إذ قيد الأيام بكونها في سنة واحدة، أما إذا أطلقها فيمكن تعدد الإحرام في عشر سنين.

قوله: (هل يلزمه إلخ) هذا هو الظاهر، كما أن بقاءه إلى آخرها هو الظاهر.

قوله: (ففي لزوم التكرار نظر) لعله لأنه إذا كرر تخلل التحلل بين أجزاء الاعتكاف فلم يوجد الجمع اللازم، وفيه أنه يتحلل ليلاً. نعم يظهر إن نوى اعتكاف الليالي، ومع ذلك فيه شيء.

الغرض البهية في شرح البهجة الوردية

لزمه ولا يلزمه جمعهما بالاتفاق، ولو نذر أن يصلى صلاة يقرأ فيها بسورة معينة لزمه، وفى لزوم جمعهما الخلاف فيمن نذر الاعتكاف صائماً ذكر ذلك فى المجموع، ولا يخفى بعد القول بمقابل لزوم الجمع فى الأخيرة.

(ونذر) اعتكاف (شهر) بلا تعيين (يقتضى الهلال) «يعنى يصدق باعتكاف شهر هلال تام أو ناقص، إذا دخل المسجد قبيل الاستهلال، وإن دخله أثناء الشهر كمل بالعدد ثلاثين (مع الليالى منه) أى: الشهر لأنه عبارة عن الجميع إلا أن يقول: أيام شهر أو نهاره فلا يقتضى الليالى، فلو نوى إخراجها بقلبه، ولم يتلفظ لم يؤثر كما

إذا قال: محرماً كما فى الشرح، وأطلق يتخير حرره، ثم إن فى المسألتين توقفاً لأن العمرة لا تحب كل يوم حتى يكون ذلك مسلوفاً به مسلك واجب الشرع، والتكرار فى أيام الاعتكاف ممكن بأن يكون العشرة أيام من عشر سنين.

قوله: (لزمه) فيلزمه أن يصلى ركعتين لا أقل بالسورة المعينة فى خصوص القيام، ولو فى ركعة . انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (بالاتفاق) ينظر وجه الاتفاق دون ما مر.

قوله: (إذا دخل إلخ) أى: ويكفيه إذا دخل إلخ تأمل.

قوله: (قبيل الاستهلال) أى: أو معه كما فى شرح الإرشاد الصغير.

قوله: (لزوم الجمع فى الأخيرة) أى: مع قوله فيها: يقرأ فيها.

قوله: (يقتضى اهلال) عبارة الإرشاد: أو شهراً قبليل هلالاً أو متفرقاً إلخ، وقوله: أو متفرقاً قال فى الإسعاد: من شهرين بأن يعتكف منهما ثلاثين يوماً متوالياً أو من أكثر من شهرين بأن يعتكف ثلاثين متفرقة. انتهى.

قوله: (وإن دخله أثناء الشهر) صادق بلحظة بعد الاستهلال.

قوله: (فلا يقتضى الليالى) قال فى الروض: حتى ينوبها كمن نذر اعتكاف يوم أى: فلا يلزمه ضم الليلة إليه إلا أن ينوبها فيلزمه. انتهى.

قوله: (فلو نوى إخراجها بقلبه إلخ) فالتية تؤثر فى الإدخال لا فى الإخراج.

قوله: (تؤثر فى الإدخال) لا فى الإخراج احتياطاً للعبادة، ولأنها فى الإدخال الغرض منها إدخال ما قد يراد من اللفظ وفى الإخراج الغرض منها إخراج ما شمله اللفظ. شرح الروض.

صححه في أصل الروضة، والمجموع (لا التوالى) أى: تتابع الاعتكاف فلا يقضيه نذر اعتكاف شهر كنظيره من الصوم. بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهرا لأن مقصود اليمين الهجر، ولا يتحقق بغير توال.

(وإن نوى الولا) أى: التتابع فإنه لا يقتضيه أيضا كما لا يلزم الاعتكاف بنيته. وهذا ما صححه الشيخان، واختار السبكي مقابله ليوافق ما سيأتى فى تناول الأيام الليالى. قال فى المهمات: وهو الصواب نقلا ومعنى أما نقلا فقال الإمام: لو نوى التتابع فمضمون الطرق أنه يلزمه لاحتمال اللفظ له بل النية مع الكناية كالصرح، وجزم به أيضا سليم الرازى، والغزالي، وأما معنى فلما علل به الإمام ولأنه إذا كان الراجح إيجاب الليالى بالنية أى: فيما سيأتى مع أن فيه وقتا زائدا فوجوب التتابع أولى لأنه مجرد وصف. انتهى. وأجاب بعضهم بأن صورة المسألة فيما سيأتى أنه نذر

قوله: (لا التوالى) إذا تأملت مع قوله: يصدق بالاعتكاف شهر هلالى إذا دخل إلخ استفدت أنه إذا دخل حينئذ كفاه مقدار هذا الشهر، ولو ناقصا متفرقا فى أشهر لكن عبارة الإرشاد مع شرحه الصغير لحجر هكذا أو شهرا فلنما يجزئه اعتكاف شهر بليال له؛ لأنه عبارة عن الجميع ولا يلزمه التتابع، بل يتخير بين أن يعتكفه هلاليا، ويجزئه، وإن نقص إن دخل قبل الهلال أو معه وإلا لزمه ثلاثون يوما أو مفرقا من شهرين فأكثر لأنه لم يشترط التتابع نعم يسن. انتهى. وظاهره أن كفاية الناقص إنما هى عند اعتكافه كله، وعلى هذا يزداد على قول الشرح، وإن دخله أثناء الشهر إلخ أما إذا دخله قبيل الاستهلال أو معه ثم خرج، وفرق الاعتكاف فإنه يكمل بالعدد ثلاثين فليحرر.

قوله: (أى تتابع الاعتكاف) الأولى التتابع مطلقا سواء كان تتابع الاعتكاف أو تتابع الأيام.

قوله: (كما لا يلزم إلخ) كان مراده كما لا يلزم نذر أصل الاعتكاف بالنية.

قوله: (فوجوب التتابع أولى) قد يقال: إنما وجبت الليالى لأنها من جنس الزمن بخلاف التتابع.

قوله: (فى تناول الأيام الليالى) أى: بنية التتابع.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

أياماً معينة . وهو بعيد من كلامهم . (كالتفوق*) أى : نذر اعتكاف شهر لا يقتضى

قوله : (معينة باسم أو إشارة) فإن ذلك من المرتبة الثالثة ، وتقدم أنه يجب فيها التتابع . انتهى . لكن الكلام فيما يأتى فى دخول الليالى فلعل هذا القائل فرضه فيما إذا عبر بالعرش الأخير أو الأول فإنها تدخل الليالى كما فى العباب والروض ، بخلاف ما لو نوى اعتكاف أيام هذا الشهر مثلاً فإنها مع التعيين لا تدخل الليالى ؛ لأنها لا تدخل فى مسمى الأيام كما فى الروض . انتهى . ثم رأيت عن شيخنا «ذ» رحمه الله ما يفيد أنه إذا عبر بالعرش الأخير مثلاً إلى النية فى دخول الليالى كما كتبه شيخنا المذكور بهامش الحاشية فليعرض الكلام فيما لو عين بنحو أيام هذا الشهر ، وضم إليه نية الليالى ، وإن كان مخالفاً للآتى تدبر .

قوله : (لا يجوز التوالى) لأن الشارع اعتبر فى الصوم التفريق مرة ، والتتابع مرة ففى كل خصوصية لا يقوم أحدهما مقام الآخر ، حتى لو نذر صوم عشرة مفرقة قضاها متتابعة وقع عن النذر خمسة بخلاف الاعتكاف . انتهى . شيخنا «ذ» .

قوله : (وكذا إن قصد أياماً معينة إلخ) المعتمد خلافه بخلاف ما لو تلفظ بذلك فإنه يلزم لتعين زمن الاعتكاف بالتعيين كما فى الرشيدى على «م.ر» .

قوله : (أنه نذر أيام معينة) فتجب الليالى المتخللة لأنه قد أحاط بها واجبان كما لو نذر اعتكاف شهر . شرح الروض .

قوله : (وهو بعيد إلخ) قال فى شرح الروض : والأولى أن يجاب بأن التتابع ليس من جنس الزمن المنذور ، بخلاف الليالى بالنسبة للأيام ، ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التتابع لإيجاب غيره بها . انتهى .

قوله : (المتخللة) دون الليلة الأولى إذ لا دخل لها فى التتابع .

قوله : (كما لو نذر اعتكاف شهر) هذا تنظير لا تمثيل ؛ إذ مع نية اعتكاف الشهر لا حاجة لنية الليالى كما سبق فى الشرح .

قوله : (ولا يلزم من إيجاب الجنس إلخ) مقتضاه أنه إذا نذر عشرة أيام ونوى توالىها لزمته الليالى المتخللة دون التتابع لأنه ليس من جنس الزمن ، وهو كذلك لكن لابد أن يزيد بالتتابع توالى الاعتكاف لا توالى الأيام ، ولا مطلقاً كما نبه عليه فى شرح الروض . انتهى . شيخنا «ذ» .

التوالى كما لا يقتضى التفرق لأن شهرا مطلق يحتمل كلا منهما فلا يقتضى أحدهما معينا فكما يخرج عن العهدة بالتفرق يخرج عنها بالتوالى (وإن جرى اشتراطه) أى: التفرق (بالمنطق) لأن التوالى أفضل منه كما يخرج عن العهدة بالمسجد الحرام إذا عين غيره. وبالإفراد إذا نذر القرآن، نعم إن جرى ذلك فى نذره صوما متفرقا لا يجزئه التوالى كما جزم به النووى فى باب النذر، وكذا إن قصد أياما معينة كسبعة أيام

قوله: (وكذا إن قصد أياما معينة) أى: قصد اعتكاف أيام معينة فلا يجزئه التتابع. قال حجر فى شرح العباب: وهذا مبنى على ما جروا عليه من وجوب التتابع بالنية، والمعتمد خلافه كما مر فكذا هنا لا تجب التفرقة بالنية. انتهى. واعلم أنه إذا نذر الاعتكاف، والتزم فيه الصوم أو كونه فى إحدى المساجد الثلاثة أو تقدير المدة أو تعيينها أو تتابعها لزمه ما التزم إن كان الالتزام باللفظ، فإن كان بالنية فلا لأن النذر لا ينعقد بالنية فكذا متعلقه. نعم إن قدر باللفظ أياما، ونوى تعيينها لزمه أو تتابعها مريدا به توالى الاعتكاف لا توالى الأيام، ولا مطلقا كما نبه عليه فى شرح الروض لزمته الليالى المتخللة دون الليلة الأولى إذ لا دخل لها فى التتابع ودون التتابع لأنه ليس من جنس الزمن بخلاف الليالى، ومن هنا تعلم أنه إذا نذر أن يعتكف، ونوى عشرة أيام أو عشرة معينة أو عشرة متتابعة لم يلزمه سوى أصل الاعتكاف، ويكون من المرتبة الأولى، وإذا نذر أن يعتكف عشرة أيام، ونوى تتابعها بالمعنى المتقدم لزمه الليالى المتخللة دون التتابع، ودون الليلة الأولى، ويكون من المرتبة الثانية

قوله: (بالمنطق) أى: النطق.

قوله: (نعم إن جرى ذلك) يحتمل أن المشار إليه نذر الاعتكاف، وعبارة العباب: أو شرط تفريقه أى: الشهر مثلا، فإن لم يقصد أياما معينة ولا التزم معه صوما أجزأه التتابع. انتهى. قال الزركشى: وصورة المسألة أن ينذر اعتكاف أيام متفرقة بغير صوم، فإن نذر أن يعتكفها صائما لزمه التفرق لأن الصوم المتتابع لا يقوم مقام المتفرق كعكسه. انتهى. ويحتمل أن المشار إليه اشتراط التفرق، وكتب أيضا: وقد يجب التفرق تبعا كما لو نذر صوم أيام متفرقة ونذر مع ذلك اعتكافها فليزمه تفرقه تبعا للصوم. حجر.

توله: (فإن لم يقصد أياما معينة) أما إذا قصد معينة فلا يجزئه التتابع. قال حجر فى شرحه: وهذا مبنى على ما جروا عليه من وجوب التتابع بالنية، والمعتمد خلافه كما مر، فكذا هنا لا يجب التفرقة بالنية. انتهى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

متفرقة أولها غدا ذكره الغزالي في الخلاصة وغيره، قال في المهمات وهو متعين لتعين زمن الاعتكاف بالتعيين، وأقول: وموافق لما سيأتى من أن النية كاللفظ، ومؤيد لما صوبه هو فيما مر قريبا.

(كمثل هذا الشهر) بزيادة مثل أى: كما لا يقتضى نذر اعتكاف هذا الشهر الولاء (فى القضا إذا * لم يشترط الولا) فى الأداء، وإن لم يتأت اعتكاف الأداء إلا ولاء إذ الولاء فيه كان من حق الوقت وضرورته كرمضان، بخلاف ما إذا شرطه لأن تصريحه به يدل على قصده إياه، ولو أبدل اليوم بليلة فإن لم يكن عين الزمان لم يجزه لقدرته على الوفاء بنذره بصفته الملتزمة وإن كان عينه ففاته أجزأه كتنظيره فى الصلاة فى القسمين حكاه فى المجموع عن المتولى وأقره. (وما يوم كذا) أى: وليس نذر يوم كنذر شهر فى أنه لا يقتضى الولاء بين ساعاته بل يقضيه، فإذا نذر اعتكافه لم يجز تفريق ساعاته على الأيام بخلاف أيام الشهر إذ المفهوم من لفظ اليوم الاتصال، فلو دخل

.....
أو تعيينها لزمه، ويكون من المرتبة الثالثة . انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله تعالى ونفعنا به، وهو يفيد الفرق بين ما إذا تلفظ بالأيام، ونوى تعيينها فيلزم، ولو كانت فى نفسها مفرقة لزم التفريق، وبين ما إذا نوى أياما معينة كما فى الشرح فلا يلزم التفريق لو كانت مفرقة. تدبر.

قوله: (فى القسمين) فإنه إذا فاتته صلاة نهارية صح قضاؤها ليلا، ولو نذر أن يصلى ركعتين نهارا لم يجز فعلهما ليلا . انتهى. شرح العباب لحجر.

قوله: (ومؤيد لما صوبه هو إلخ) وعبارة شرح الروض: وما قالاه أيضا إنما يأتى على طريقتيهما من أن النية تؤثر كاللفظ، وقد عرف ما فيه. انتهى.

قوله: (عن المتولى وأقره) ووضح أن محله حيث لم ينقص الليل عن اليوم المعين، وإلا وجب التكميل. حجر، بخلاف ما لو صام عنه يوما أقصر منه، فالظاهر الإجزاء كما لو فاتته يوم من رمضان، فقضاه فى يوم أقصر، ويفرق بأن اليوم من جنس المنذور بخلاف الليل. «م.ر.» «س.م.»

قوله: (من أن النية تؤثر إلخ) هذا ظاهر إذا كان المراد أنه نوى بقلبه أياما معينة كأن قال: نويت الاعتكاف، ونوى أياما معينة، كما هو ظاهر قول الشارح: قصد، وقول شارح الروض: نوى. أما لو تلفظ بالتعيين بأن قال: لله على أن اعتكف يوم السبت والاثنين والأربع التى أولها غدا، فالظاهر أنها تتعين مع التفريق لأن زمن الاعتكاف يتعين بالتعيين، ويخص التفريق الذى لا يلزم بنحو: لله على أن اعتكف عشرة أيام متفرقة. تأمل.

أثناء اليوم واستمر إلى مثله من ثانيه أجزأه عند الأكثرين لحصول الولاء بالبيتوتة في المسجد وعن أبي إسحاق لا يجزئه لتفريق ساعاته بتخلل ما ليس منه قال الرافعي: وهو الوجه، ولو قال في أثناء النهار يوما من الآن فاتفق الأصحاب على منع الخروج ليلا ليتحقق الولاء قال الرافعي: وفيه توقف فإن الليلة المتخللة لا

.....
قوله: (واستمر إلى مثله) فإن خرج ليلا لا يجزئه لأن المعهود من لفظ اليوم الاتصال. شرح الروض، وفي هذه وجه أنه يجزئه كما في الروضة.

قوله: (أجزأه) ويكمل مما بعدها إن كانت أقصر، فإن كانت أطول فيحتمل لزوم إتمامها كالיום، ويحتمل جواز الاقتصار منها على قدر اليوم المقضى، ويفرق باختلاف الجنس كذا تردد الرشيدى على «م.ر». انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (أجزأه عند الأكثرين) قالوا سواء جوزنا تفريق ساعاته أو منعه حصول إلخ. قوله: (وعن أبي إسحاق إلخ) تفريها على الأصح فيما لو نذر اعتكاف يوم أنه لا يجزئه تفريق ساعاته.

قوله: (بتخلل ما ليس منه) وهو الليلة، ولو نوى اعتكافها . انتهى. شيخنا «ذ».
قوله: (وهو الوجه) لأنه نوى اعتكاف يوم، ولا يجوز تفريق ساعاته، ولم يوجد منه ما يقتضى قصد التفريق كما فيما بعده إلخ، وليس الكلام في الولاء كما سيأتى بعد.
قوله: (على منع الخروج ليلا إلخ) عبارة الروضة: فاتفق الأصحاب على أنه يلزم دخول المعتكف من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الثانى، ولا يجوز الخروج بالليل ليتحقق التابع، وفيه نظر فإن الملتزم يوم، وليست الليلة منه فلا يمنع التابع . انتهى. وفهمه شيخنا الإمام الذهبى رحمه الله بمعنى: أن الملتزم يوم، وليست الليلة منه فلا يمتنع أن يعتكف يومًا متتابعًا، ويجعل فائدة القيد المذكور القطع بجواز التفريق لا غير . انتهى. أى: لا منع التابع، وهو قريب من قول النووى: على أنه يلزم دخول إلخ أى: فلا يجوز غير هذا فليتأمل.
قوله: (فإن الليلة إلخ) يعنى: أن المانع ليس عدم الولاء لأنه حاصل إذ الليلة لا تمنعه،

قوله: (أجزأه عند الأكثرين) بشرط اعتكاف الليلة «م.ر».

قوله: (بشرط اعتكاف الليلة) ظاهره، ولو نفلا فحرره. انتهى. شيخنا «ذ».

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

تمنع الولاء، كما لا تمنع وصف اليومين التامين به. والقياس أن يجعل فائدة تقييده في هذه القطع بجواز تفريق ساعاته لا غير.

(وعشرة) من الأيام (تناول) بحذف التاء، أى: تتناول (الليالي) المتخللة بين العشرة (إن كان فيها) أى: إن كان الناذر (شرط) فى العشرة (التوالي) ليحصل

.....
وإنما المانع تفرق الساعات. لكن هنا وجد دليل على عدم إرادة اليوم المتواصل الساعات، وهو التقييد فى هذه المسألة بجواز التفريق لذلك، بخلاف السابقة فإن فيها الخلاف هذا هو الأوفق بعبارة الرافعى هذه، وقد سبق ما يوافق عبارة النووى فتأمل.

قوله: (فإن إلخ) عبارة الروضة فى هذا فإن الملتزم يوم، وليست الليلة منه فلا تمنع التتابع.

قوله: (فائدة تقييده) أى: بقوله: من الآن.

قوله: (كما لا تمنع وصف اليومين التامين به) قد يخالف هذا قول المصنف: وعشرة تناول الليالي إن كان فيها شرط التوالي مع قول الشارح ليحصل التوالى، وكتب أيضا قال فى الروض: ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرة أو عشرين يوما لم تجب الليالي المتخللة إلا أن شرط التتابع أو نواه كعكسه. انتهى. وعند شرطه يجب التتابع أيضا بخلاف نيته.

قوله: (تفريق ساعاته) أى: بتخلل الليلة. «ب.ر.»

قوله: (فإن لم يشروطه) أى: التوالى.

قوله: (قد يخالف) إن أريد فى كلام الشارح ليحصل توالى الاعتكاف لم يرد ذلك لأن كلام الرافعى فى توالى الأيام لا الاعتكاف، وإن أريد فيه ليحصل توالى الأيام ورد ذلك لأن توالىها يحصل، وإن تدخل الليالي تدبر. والحاصل أن الليالي تدخل بأحد أمور خمسة: بالتصنيف عليها، أو على ما يقتضيها عليها، أو على ما يقتضيها كالشهر والأسبوع والعشر الأخير مثلا، أو بنيتها، أو بشرط التتابع أو نيته وفى هذين تدخل المتخللة فقط ويصح إخراجها بالنية بخلافه فى الثلاثة الأول، فإن السابقة تدخل أيضا، ولا يصح الإخراج فى الأولين بالنية وأما التتابع فلا يجب إلا بالشرط لفظا، ولا تكفى فيه النية، وإن كفت فى الليالي لكونها من الجنس فلو نذر عشرة أيام ونوى التتابع لزمه عشرة أيام وتسع ليال يؤديها على أى كيفية شاء، ولو بسرد الأيام والليالي أو بالعكس، ولو نذر مدة معينة كهذا الشهر، وشرط فيه التتابع وجب فى القضاء كالإداء، ويمتاز القضاء بوجوب الاستئناف إذا قطعه. انتهى. وقوله: ويصح إخراجها بالنية فى هذين قال حجر فى شرح الإرشاد: كأن وجهه هنا موافقة النية لأصل براءة الذمة. انتهى. أى: ولأنه باللازم.

التوالى، إلا أن ينوى الأيام دون الليالى، فلا تلزم الليالى كما فى البحر، فإن لم يشترطه لم يتناولها لأنها لم تدخل فى مسمائها، بخلاف الشهر. ومقتضاه عدم تناولها، وإن نوى الولاء. وهو موافق لما مر عن الشيخين، لكنهما نقلا عن الأكثرين تناولها بنية الولاء كشرطه، وعن صاحب المذهب وآخرين: عدمه، ثم قالوا: والوجه التوسط، فإن أريد بالولاء تواصل الاعتكاف فالحق قول الأكثرين، أو توالى الأيام فالحق قول

قوله: (ليحصل التوالى) علة لقوله: تناول الليالى.
قوله: (ليحصل التوالى) أى: توالى الاعتكاف لا توالى الأيام إذ هذا يحصل مع عدم دخول الليالى كما مر.

قوله: (لما مر عن الشيخين) قد يقال: ما مر عنهما فى لزوم الولاء بنيته، وليس من جنس الزمن، وما هنا فى تناول الليالى لأنها من الجنس فتدخل، ولا يلزم الولاء.

قوله: (فالحق قول الأكثرين) هذا هو المعتمد قال حجر فى شرح الإرشاد: فإن قلت: لم أثرت النية هنا، ولم تؤثر فيما قبل أى: فيما لو نذر اعتكاف شهر كما سبق قلت يفرق بأن التابع هنا غيره ثم لأنه هنا ضم الليلة إلى يومها، وضم اليوم وليته إلى اليوم الذى بعده وليته، وهكذا ولا شك أن الليلة تابعة ليومها لاتصالها به، وليس أحد اليومين تابعا للآخر فأثرت النية هنا نظرا للتبعية لا ثم نظرا للاستقلال، ويؤيده ما صححاه أنه لو نذر اعتكاف يوم، ونوى ضم ليته إليه لزمه، وإلا فالיום وحده فتأثير النية هنا فى الليلة لما قرره من كونها تابعة فتأمل.

وفيه أن النية لم تؤثر فى الولاء لا هنا ولا هناك، فإن أراد التأثير فى إدخال الليالى هنا دون الولاء فيما مر فقد تقدم الفرق بأن الليالى من جنس الزمن، فإن قلت: قضية ما تقرر

قوله: (لم يتناولها) أى: لم يتناول التوالى الليالى.

قوله: (نقلا عن الأكثرين) اعتمده. «م.ر».

قوله: (تناولها بنية الولاء) أى: ولكن لا يلزمه التابع فى نية التابع بخلاف شرطه باللفظ «ب.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الآخرين. ونقل في المجموع عن الدارمي التصريح بهذا، وحاصله حمل الكلام على حالين، لكن يبقى الكلام حالة الإطلاق، وهى محل الخلاف، وذكر فيها الدارمي وجهين. ويوافق ما نقله عن الأكثرين ما صحاه من أنه لو نذر اعتكاف يوم لزمه ضم الليلة إليه إن نواها.

(وناذر العشر الأخير) من شهر (إن وقع*) فيه (نقص) فكان تسعا (كفاه) أى: العشر بلياليه، وإن كان ناقصا لأن هذا الاسم يقع على ما بعد العشرين إلى آخر الشهر، بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخر الشهر، وكان الشهر ناقصا، لأنه جرد القصد إليها، فيلزمه أن يعتكف بعده يوما بليالته. قال في المجموع: ويسن فى هذه

.....

فى مسألة الشرط وجوب التتابع عند الإطلاق فينافى ما تقرر فى مسألة النية قلت يفرق بنظير ما تقرر من أن الشرط أقوى من النية فأثر فى حالة الإطلاق بخلافها . انتهى. رحمه الله.

قوله: (فالحق قول الأكثرين) أى: ولا يلزم الولاء لما مر أنه ليس من جنس الزمن.

قوله: (وجهين) أوجههما عدم الوجوب. شرح الروض.

قوله: (ويوافق ما نقله إلخ) إن أراد ما نقله على عمومه فرق بين ما هو من الجنس، وما ليس منه، وإن أريد ما نقله باعتبار التوسط فالأمر ظاهر.

قوله: (العشر الأخير) مثله العشرة الأخيرة . انتهى. شيخنا «ذ» خلافا لمن قال أنها عبارة عن عشرة آحاد.

قوله: (عشرة أيام إلخ) مثله العشرة من آخره . انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (فيلزمه أن يعتكف بعده يوما) عبارة شيخنا «ذ» رحمه الله: فإذا اعتكف من

قوله: (حالة الإطلاق) قال فى الكفاية: إذا كان التوسط هو الحق لزم عدم لزوم الليالى عند الإطلاق لأن الأصل برائة الذمة. «ب.ر».

قوله: (وجهين) قال فى شرح الروض: أوجههما عدم الوجوب. انتهى.

قوله: (لأن هذا الاسم إلخ) من ثم تعلم أن الاعتراض بعدم تأتية ساقط «ب.ر».

.....

أن يعتكف يوماً قبل العشر لإحتمال نقص الشهر، فيكون ذلك اليوم داخلاً في نذره لكونه أول العشرة من آخر الشهر، فلو فعل هذا ثم بان النقص، فهل يجزئه عن قضاء يوم؟ قطع البغوى بإجزائه، ويحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن تيقن طهراً وشك في

ليلة الحادى والعشرين، ونقص الشهر قضى يوماً وليلة، وإذا اعتكف من ليلة العشرين، وتبين كمال الشهر أتمه لتقع العشرة من آخره، ووقع يوم العشرين وليلته نفلاً، هذا إذا كان النذر والباقي من الشهر يسع العشرة على احتمال نقصه كأن وقع النذر يوم التاسع عشر فإن وقع ليلة العشرين، واعتكف من حينئذ فما بعده، ونقص الشهر فيحتمل أن يقال: يجب إتمام العشرة من الشهر التالى، ويلغو التقييد بآخر الشهر، ويحتمل أن يقال بالاكْتفاء بما اعتكفه مع النقص، ويلغو التقييد بالعشرة، ويبعد أن يقال بإلغاء النذر لأن الميسور لا يسقط بالمعسور فحرر . انتهى . رحمه الله .

قوله: (فلو فعل هذا إلخ) لا يخفى ما فى ترتيبه على ما قبله من دخوله فى نذره لكونه أول العشرة فإن مقتضاه الجزم بإغنائه عن قضاء يوم، وعبرة العباب: ويسن له اعتكاف يوم قبل العشر خوف النقص فإن فعل هنا فبان النقص أجزأه عن قضاء يوم. قال حجر: كما قطع به البغوى، ويحتمل أن يكون فيه الخلاف إلخ، وقد يجاب بأن ذاك مقصر يمكنه اليقين بأن يحدث ثم يتوضأ، ومن هنا لا تقصير لبته إذ لا يمكنه اليقين بوجه لأن نقص الشهر إنما يعرف بعد مضيه، وقول المنجمين لا معول عليه.

قوله: (يجزئه عن قضاء يوم) لأنه بان أنه أول عشرة من آخره . انتهى . شرح الإرشاد حجر .

قوله: (الخلاف فيمن إلخ) أى: هل يتبين بعد تبين الحدث صحة وضوئه قبل أو لا والأصح أنه لا يصح. شرح عباب.

قوله: (قطع البغوى بإجزائه) اعتمده «م.ر» .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ضده فتوضاً محتاطاً فبان محدثاً. ثم أخذ فى بيان ما يقطع الولاء وما لا يقطعه فقال:
(والولاء) إذا نذر مدة متوالية (ما قطع) أى: لا يقطعه.

(خروجه عن مسجد للأكل) وإن أمكن فيه، فقد يستحى ويشق عليه، بخلاف الشرب إذا وجد الماء فيه، إذ لا يستحى منه، ويؤخذ من العلة أن الكلام فى مسجد مطروق، بخلاف المختص والمهجور. وبه صرح الأذرعى. (أو* لحاجة الشخص) أى: ولا خروجه لقضاء الحاجة، قربت داره أو بعدت، بقيد زاده بقوله (ولم يبعد) يعنى: ولم يفحش بعده عن المسجد. ولا يكلف فعلها فى سقاية المسجد، لما فيه من خرم الروءة. ولا فى دار صديقه بجوار المسجد للمنة. قال الأذرعى: والظاهر أن من لا يحتشم من السقاية لا يجوز له مجاوزتها إلى منزله أما إذا فحش بعده فيقطعه خروجه لذلك، إذ قد يأخذه البول فى عوده فيبقى نهاره فى قطع المسافة، نعم إن لم يجد فى طريقه مكاناً يليق به قضاء الحاجة فيه فلا قطع، ولو كان له منزلان لم يفحش بعدهما

قوله: (أى: لا يقطعه خروجه إلخ) أى: إن لم يلق به الأكل فيه، ولو كان مطروقا، وإلا قطع خروجه له. انتهى. شيخنا «ذ» وحجر فى شرح الإرشاد.

قوله: (لقضاء الحاجة) من الحاجة إخراج الريح، وإن لم يصل قضاء الحاجة إلى حال الضرورة. انتهى. شيخنا، وتقدم فى إخراج الريح كلام للمدنى راجعه، وإذا خرج لقضاء الحاجة جاز مكثه بقدر خروجه للأكل كما صرح به جمع متقدمون. شرح عباب الحجر.

قوله: (من لا يحتشم) أى: عرفا وإن احتشم لتعاطم منه فإن ذلك لا يعتبر. انتهى. شرح العباب الحجر.

قوله: (أما إذا فحش بعده إلخ) ضابط فحش البعد أن يذهب أكثر الوقف فى التردد إلى الدار، وظاهر أنه حينئذ يمتنع الخروج إلى ذلك، ولو مرة، وقد يقال: هلا جاز الخروج إلى أن يبقى زمن لو خرج إليه فيه لذهب أكثر الوقت فتأمل.

قوله: (نعم إن لم يوجد فى طريقه مكانا إلخ) أى: ولو كان لغيره ولا نظر للمنة لضعفها عند فحش البعد، وضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت أى: وقت الاعتكاف

قوله: (إذا وجد الماء فيه) مثله تيسر إتيائه له من بيته إلى المسجد «ب.ر».

تعين الأقرب منهما؛ لاغتائه به عن الأبعد، وإذا خرج لا يكلف الإسراع فوق عادته، وإذا فرغ من قضاء الحاجة فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابعا لها، بخلاف ما لو خرج له مع إكماله في المسجد فإنه يقطع، وإن كثر خروجه العارض لم يقطع الولاء لكثرة اتفاقه. (ولو).

(صلى) الخارج للأكل أو لقضاء الحاجة (على الميت) فى طريقه فإنه لا يقطع الولاء (لا إن عرجا) إليها عن طريقه أو انتظرها ولو قليلا فيهما فإنه يقطع الولاء

.....
منذورا أو نفلا فى التردد إلى الدار، ويعتبر ذلك يوما فيوما كما قاله حجر، وقال «زى»، وغيره: يعتبر بجملة الوقت، وعليه فلا يعرف الحال إلا بتمام المدة . انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (وإذا فرغ من قضاء الحاجة فله أن يتوضأ) أى: ولو تجديدا، ومثل قضاء الحاجة غيره مما يسوغ الخروج له كما قاله حجر . انتهى. شيخنا «ذ» لكن قيد حجر فى شرح «ع.ب» الوضوء بالواجب.

قوله: (ولو صلى الخ) أى: إن لم يطل الزمن عرفا بالأ يزيد على أقل ما يجزى فى صلاة الجنائز، فلو جمع مع الصلاة غيرها اعتبر ذلك فى كل على حدته، وإن زاد زمن المجموع . انتهى. حجر «ع.ش».

قوله: (تعين الأقرب منهما) وكذا يتعين الأقرب لو فحش بعد أحدهما فقط، وكذا لو فحش بعدهما، ولم يجد لائقا غيرهما كما هو ظاهر فيهما «س.م».

قوله: (ولو كثر خروجه) لقضائها.

قوله: (لا إن عرج إليها الخ) لو عرج إليها من طريق آخر أقصر من الأول بحيث أن مجموع قطعه مع الصلاة أقل من قطع الأول ففيه نظر، ويحتمل ألا يؤثر ذلك.

قوله: (ولو قليلا فيهما) فى شرح السبكي أن الوقوف القليل للاستئذان على المريض ليعوده لا يضر فهلا كان انتظار الجنائز القليل كذلك، وقد يعتذر بأن الاستئذان مسنوب «ب.ر»، وقضيته أن انتظاره الجنائز للصلاة عليها غير مطلوب وفيه نظر.

قوله: (من طريق آخر أقصر الخ) هلا كلف الذهاب من الأكثر كما كلف الذهاب لأقرب الدارين فليحذر. فإن تكليفه ذلك ظاهر.

قوله: (وفيه نظر) قد يقال: انتظار الجنائز من هذا الشخص بخصوصه غير مطلوب، ويفرق بين العيادة والصلاة بأن الاستئذان فى العيادة مطلوب دائما بخلاف الانتظار للصلاة فقد يكون وقد لا يكون.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

كما لو عاد مريضا، وعطف على صلى قوله: (أو قدرها يلبث) أى: أو لبث بلا عروج قدر صلاة الميت لأى غرض كان فإنه لا يقطع الولاء لقصره (لا إن أولجا) ذكره بفرج متعمدا مختارا عالما بالتحريم، وإن لم يلبث بأن كان بهودج أو نحوه لأنه أشد إعراضا من العيادة وكالإيلاج مقدماته مع الإنزال كما مر.

قوله: (ولو صلى إلخ) ولو متكررا أو جمعها مع غيرها مما يغتفر كعيادة، وزيارة قادم لم يطل زمن كل . انتهى. حجر ع. ش.

قوله: (لا إن عرجا إلخ) قال «س.م»: انظر إذا كان الباب يمنة أو يسرة هل يعد الدخول منه عدولا . انتهى. وعبرة العباب حيث قال: فعاد مريضا فى طريقه تفهم أن المدار على كونه فى طريقه فقط، وإن كان الباب يمنة أو يسرة، وهو الظاهر.

قوله: (لا إن عرجا) فى «ق.ل» على الجلال قال بعضهم: بأن يدخل منغلقا غير نافذ لاحتياجه إلى العود منه إلى طريقه فإن كان نافذا لم يضر.

قوله: (فإنه يقطع الولاء) أى: وإن تعينت عليه صلاة الجنائز كما صرح به فى المجموع لإمكان فعلها فى المسجد بإحضار الميت فيه. كذا فى شرح العباب لحجر، ومقتضاه أنه يعذر فى الخروج إذا لم يمكن إحضارها، وصرح به الأذرعى كذا فى شرح العباب له أيضا. قوله: (كما لو عاد مريضا) أى: عرج إليه عن طريقه . انتهى. نعم الوقوف القليل مفتقر للاستئذان.

قوله: (قدر صلاة الجنائز) ظاهره أنه إن طال عن ذلك، ولو يسيرا ضر، وفى شرح العباب: أنه يضر الزائد عن ذلك إن طال عرفا لكنه استظهار لا نقل.

قوله: (كما لو عاد مريضا) عبارة المنهاج: ولو عاد مريضا فى طريقه لم يضر ما لم يطل وقوفه أو يعدل عن طريقه. انتهى.

وقوله: وقوفه عبارة شرح الروض عكسه.

قوله: (لأى غرض) خرج الوقوف لا لغرض، وأما الوقوف للنزهة فالظاهر أنه فى معنى الوقوف لا لغرض بدليل ما يأتى آخر الباب «ب.ر».

(وحيضها) أى: ولا يقطع الولاء خروج المرأة لحيضها (إن لم تسعه) أى: الإعتكاف (مده) «قد طهرت فيها» بأن طالت مدة الاعتكاف بحيث لا تنفك عن الحيض غالبا كصوم الكفارة لعروضه بغير اختيارها، بخلاف ما إذا وسعته مدة الطهر لأنها بسبيل من أن تشرع كما طهرت. وكالحيض النفاس كما فى المجموع (ولا) خروجها (للعده) إذا لم تكن بسببها، ولا قدر الزوج لاعتكافها مدة، بخلاف خروجه لأداء شهادة وإن تعين أداؤها لأن تحملها إنما يكون للأداء فهو باختياره، والنكاح لا يباشر للعدة فإن تعين عليه التحمل أيضا لم يقطع خروجه للأداء على الأصح فى المجموع، لأنه لم يتحمل بداعيته، أما إذا كانت العدة بسببها كأن علق طلاقها بمشيئتها فقالت وهى معتكفة: شئت، فيقطع الخروج لها على الأصح فى المجموع، وكذا إذا قدر الزوج مدة لاعتكافها فخرجت قبل تمامها كما فى الروضة. وأصلها.

قوله: (غالبا) المراد بالغالب هنا ألا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر فى باب الحيض لأنه متى زاد زمن الاعتكاف عن أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت، وإن كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر؛ لأنه قد لا يتخلف ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها به إذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها إيقاعه فى زمن طهرها، فكذلك هذه لا يلزمها إيقاعه فى زمن طهرها وإن وسعه، ولا نظر للفرق بأن طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه؛ لأنهم توسعوا هنا فى الأعذار بما يقتضى أن مجرد إمكان طرو الحيض عذر فى عدم الانقطاع. انتهى. شرح «م.ر» واعتبر «ز.ى» غالب عاداتها. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (لأن تحملها إنما يكون للأداء) وهذا إن تحمل فى الاعتكاف فإن تحمل قبله لم يقطع الخروج للأداء الولاء. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (وكذا إذا قدر الزوج مدة لاعتكافها) بأن أذن لها فى الاعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها، أو مات قبل انقضائها إذ لا يلزمها خروج حينئذ كما لو طلقها معتكفة بغير إذنه وأذن لها فى الإتمام. حجر.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(ولا) الخروج لأجل (أذان) مؤذن (راتب) بمنارة للمسجد منفصلة عنه وعن رحبته قريبة منهما لإلفه صعودها للأذان وألف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب للأذان، وخروج الراتب لغير الأذان أو للأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه وعن رحبته، أما التي بابها في المسجد أو في رحبته فلا يضر صعودها للأذان، ولا لغيره كسطح المسجد، وسواء كانت في نفس المسجد أم الرحبة أم خارجة عن سمت البناء وتربيعة، ولإمام احتمال في الخارجة عن السمت قال: لأنها لا تعد

.....
قوله: (راتب) أى: رتب قبل الاعتكاف، ولو بعد النذر فيما يظهر أخذنا من التعليل بالألف لأن تعلقه به قبل الاعتكاف صير ذلك كالوصف اللازم فكان زمن أذانه كالمستثنى، بخلاف ما لو رتب بعد الاعتكاف لأنه لزم ذمته، وهو خلى عن ذلك التعلق فامتنع عليه الخروج لذلك. انتهى. شرح عباب الحجر.

قوله: (راتب) المراد به من ألف الناس صوته، ولو غير راتب. انتهى. «ق.ل.» على الجلال، وفي الشرقاوى المراد به من سبق أذانه، ولو مرة.

قوله: (بمنارة) مثلها موضع عال اعتيد الأذان عليه. انتهى. «ش.»

قوله: (للمسجد) أى: مختصة به، وإن لم تبين له.

قوله: (منفصلة عنه) أى: بحيث تنسب إليه عرفاً «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (بعيدة) أى: عرفاً «م.ر.» وغيره.

قوله: (أم خارجة عن سمت البناء) بخلاف خلوة بابها فيه، وهى خارجة عنه فليست منه فينقطع الاعتكاف بدخولها. انتهى. شيخنا «ذ.»

قوله: (وللإمام احتمال إلخ) لعله فى الصعود لغير الأذان إذ لا يسعه القول: بأن الصعود لمنارة منفصلة عنه، وعن رحبته قريبة منه للأذان لا يقطع الاعتكاف، وصعود هذه له يقطع الاعتكاف.

قوله: (ولا أذان راتب) قال فى شرح الروض: قال الأذرعى: الأقرب امتناع الخروج للمنارة فيما إذا حصل الإشعار بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه.

قوله: (فيما إذا حصل الإشعار إلخ) أى: الذى كان يحصل به فوق المنارة، فلو كان الأول دون الثانى لم يمتنع.

باب الاعتكاف

٤١

من المسجد، ولا يصح الاعتكاف فيها. قال الرافعي: وكلام الأصحاب ينازعه فيما وجه به، وسكت على ذلك النووي في الروضة وقال في المجموع: هذا الذي قاله الرافعي صحيح، وكلام المحاملي وغيره مصرح بخلاف ما قاله الإمام. (و) لا خروجه لأجل (المرض) الذي يشق معه المقام في المسجد أو يخشى منه تلويثه للحاجة بخلاف الحمى الخفيفة والصداع ونحوهما، وكالمرض الجنون والإغماء كما علم مما مر، ويفارق ما ذكر في المريض إفطاره في صوم الكفارة حيث يقطع ولاءه بأن خروجه لمصلحة المسجد، وفطره لمصلحة نفسه (و) لا خروجه لأجل (السهو) عن الاعتكاف لخبر «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» هذا إن قصر زمنه فإن طال فكالأكل الكثير في الصوم ناسيا. (و) لا خروجه لأجل (الكراهة) للخبر السابق. نعم إن خرج مكرها بحق مطل به قطع لتقصيره بعدم الوفاء، وفي معنى الإكراه خوفه من ظالم، وإن طال استتاره، والفرق بين الإكراه هنا، والإكراه على الفطر في الصوم على طريقة النظم وأصله أن الاعتكاف يبقى مع الخروج من المسجد للعذر، وإن كان ذاكرة للاعتكاف، والصوم لا يبقى مع الأكل لعذر إذا كان ذاكرة له، وذلك لأن مصلحة الصوم قهر النفس وهي تختل بالأكل ولو لعذر ومصلحة الاعتكاف تعظيم الله تعالى، وهي لا تختل بالخروج لعذر. (و) لا خروجه لأجل (حد) ثبت بالبينة أن الجريمة لا ترتكب لإقامة الحد بخلاف خروجه لحد ثبت بإقراره فإنه يقطع الولاء، ولا يقطعه خروجه لقيء أو هدم المسجد ولا لفصد أو جحامة إن لم يمكن تأخيرهما، وكذا إن أمكن وشق كالمرض، ولا إخراج يديه أو رأسه أو رجله دون اعتماد لأنه لا يسمى خارجا ولهذا لا يحنث الحالف على عدم الخروج بذلك. ثم أخذ في بيان ما يجب قضاؤه، وما لا يجب قضاؤه من زمن الأعذار التي لا تقطع الولاء فقال:

.....
 قوله: (ولا خروجه لأجل حد إلخ) إن لم يأت بموجبه حال الاعتكاف. انتهى. شيخنا
 لكن قول الشارح إذ الجريمة إلخ وبما نازعه. تدبر.

 قوله: (وفي معنى الإكراه إلخ) صرح به في الروضة، وأصلها منه «ب.ر».
 قوله: (ولا إخراج يده إلخ) قال في شرح الروض: قال الأسنوي: لو أخرج إحدى رجله،

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(وقضى زمان عذر غير قاطع الولاء) لأنه غير معتكف فيه (أما قضاء حاجة

قوله: (وقضى زمان عذر إلخ) قال شيخنا «ذ» رحمه الله: حاصله أن يقال يقضى زمن ما ينافي الاعتكاف، ولا يقطع تتابعه كالحيض الذي لا تخلو عنه المدة، والجنون بلا تعد، والجنابة غير المفطرة، وإن لم يفارقوا المسجد، ويتيمم ذو الجنابة للمكث في المسجد لتعذر الطهر فيه وخارجه، وكالإغماء، والسكر بلا تعد إذا خرجا لمشقة التعهد في المسجد فيقضى زمن الخروج فإن لم يخرجوا فمعتكفان، وإن لم يفقيا لأن وصفهما لا ينافي دوام الاعتكاف كالنوم بخلاف الجنون، وفارق الإغماء في الصوم حيث اشترط فيه إفاقة لحظة بالنهار بأن زمن النية هنا زمن اعتكاف، ولا إغماء فيه بخلاف زمن النية في الصوم إذا كانت ليلاً، وكذا يقضى زمن الخروج لما لا ينافي الاعتكاف، ولا يقطع له التتابع إن طال كعدة توجب الخروج، وليست بسببها فإن لم يطل كالخروج لنحو تبرز لم يقض، وكذا زمن ما شرط الخروج له في صورة المدة المعينة.

قوله: (وقضى زمان إلخ) أى: في الاعتكاف المنذور المتتابع كما في المحلى، ومثله المتتابع المندوب.

واعتمد عليهما على السواء ففيه نظر، قلت: الأقرب أنه يضر، ويؤيده ما قدمه فيما وقف جزؤه شائعا مسجدا. انتهى. وقياس عدم الضرر فيما لو قدم المأموم إحدى رجليه على الإمام، واعتمد عليهما عدم الضرر، وقياس الحنث فيما لو حلف لا يدخلها فدخل بإحدى رجليه، واعتمد عليهما الضرر. لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم الحنث فيما ذكره الله أعلم.

قوله: (وقضى زمان عذر) غير قاطع الولاء من جملة الذي لا يقطع الولاء مدة الجنابة غير المفطرة، فلو طرأت ليلاً ولم يمكنه الخروج من المسجد، ولم يجد به ماء فتيمم، وأقام بقية الليل فالظاهر وجوب القضاء، وإن كان المكث حلالا بسبب التيمم «ب.ر».

قوله: (بعدم الحنث) بخلاف ما إذا اعتمد على الداخلة فقط فإنه يحنث، يؤخذ منه كما قاله «س.م» إن من نوى الاعتكاف وإحدى رجليه بالمسجد معتمدا عليها فقط يصح اعتكافه سواء كان داخل المسجد أو خارجه، فإن اعتمد عليهما معا لم يصح للثاني جزما، وفي صحته للأول خلاف. قيل: لا يصح له لأنه يشبه الاعتكاف في الشارع، والراجح الصحة لأنه لا يسمى داخلا فيما هو خالص المسجدية، وإنما جزموا ببقاء الاعتكاف فيما إذا أخرج المعتكف إحدى رجليه معتمدا عليهما معا مع وجود هذا الشبه فيه لأن هذا دوام. انتهى. شيخنا «ذ».

باب الاعتكاف

٤٣

الشخص) أى: زمن قضاؤها (فلا) يجب قضاؤه لأنه كالمستثنى لفظاً، ولأنه لا يد منه بحكم الجبلة، وكما فرغ من العذر يلزمه العود، وقضية كلامه كالشيخين اختصاص هذا بقضاء الحاجة، والأوجه جريانه فى كل ما يطلب الخروج، له ولم يطل زمنه عادة كأكل. وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب، بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس، وقد صرح بذلك الشيخ أبو على، وبعبضه غيره نبه على ذلك الأسنوى ثم قال: والموقع للرافعى فيما قاله إيهام وقع فى الوجيز.

.....
قوله: (أما قضاء حاجة الشخص فلا) قيل: لأن الاعتكاف مستمر فيها، وقيل: لأنها كالمستثنى لفظاً عم المدة، وصحح السبكي كصاحب الخادم الأول، وظاهر المحلى اعتماد الثانى.

قوله: (وقضى زمان إلخ) أى: فى الاعتكاف المنذور المتتابع كما فى المحلى، ومثله المتتابع المندوب.

قوله: (ولم يطل زمنه عادة) وإن اتفق طولها، وطال مجموعها . انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (وغسل جنابة) أى: لا يقضى لأنها له بخلاف زمن نفس الجنابة ما عداه فإنه يقضى.

قوله: (كمريض) إلا إن خف أو تعدى به أو سهل تعهده بالمسجد، وإلا قطع الخروج له الاعتكاف . انتهى. شيخنا.

قوله: (وعدة) أى: ليست بسببها وحيض ونفاس لا تخلو المدة عنهما، وإلا انقطع الاعتكاف كما مر.

قوله: (إيهام وقع فى الوجيز) حيث قال الغزالى: فعليه قضاء الأوقات المعروفة إلا هذه الأعذار، وأشار بالأعذار إلى أمور عددها ليس فيها شىء مما قلنا يجب استثنائه فحمل الرافعى هذا اللفظ على العموم، وتصرف فيه فاعلمه . انتهى. من شرح المنهاج للسبكي، والمهمات للأسنوى . انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (والأوجه جريانه) اعتمده «م.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(ولا) يجب القضاء (لمصروف) من الزمن (إلى ما كانا*) أى المعتكف (مستثنيا) الخروج له وإن طال زمنه (إن عين الزمانا) كقوله: لله على أن اعتكف هذا الشهر لا أخرج إلا لعيادة زيد؛ لأنه لم ينذره فإن لم يعين الزمن، كقوله: شهرا وجب القضاء لتتميم المنذور، وفائدة الاستثناء عدم قطع الولاء بخروجه لما استثناه إذ اللزوم فى الاعتكاف بحسب الالتزام، وفرق بينهما بأن التتابع لما كان من ضرورات التعيين لم يجز صرف الاستثناء إلى إفادته فأنصرف إلى إخراج زمن المستثنى من الملتزم، وإذا لم يعين الزمن لم يكن التتابع من ضروراته فيحمل الاستثناء على إفادة نفي قطع التتابع

.....
قوله: (إلى ما كان مستثنى) مثله ما لو شرط عند النذر أو نية النفل الخروج لعارض جائز، ولو مع الكراهة مقصود غير مناف للاعتكاف، أو مناف لا يقطع التتابع كالحيض التى لا تخلو عنه المدة، وإذا عاد لا يجدد النية . انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (مستثنى) أى: باللفظ فلا تكفى النية، ومثله شرط الخروج لشيء يباح له الخروج أى: لا يحرم، وإن كان مكروها. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (إن عين الزمانا) أى: باسم أو إشارة، ومثله ما إذا قدر مدة، وشرط تتابعها سواء عينها كذلك أو لا فذكر الأول هنا، والثانى بقوله: والشغل إلخ، وإذا عاد بعد الخروج لما استثناه لا يجدد النية . انتهى. شيخنا «ذ» لكن فى شرح الإرشاد: ويقضى من خرج لعذر لا يقطع التتابع من غير شرط زمن عذر لا زمن تبرز، وفى القسمين لا يلزمه تحديد النية فإن خرج لغرض استثناه أو عين مدة، ولم يشترط التتابع فجامع ثم عاد جدد لها . انتهى. وظاهره وجوب التجدد فيما لو خرج لما استثناه، إلا أن يخص بمن جامع. تدبر وحرر، ثم رأيت فى شرح العباب جزم بعدم وجوب النية لما استثناه وخص وجوبها بما إذا عرض المنافى كالجماع.

قوله: (إلى إفادته) عبارة شرح الروض: إلى إفادة نفي قطعه.

قوله: (لم يكن التتابع من ضرورياته) قضية هذا أن المستثنى لو كان بدون الاستثناء كالحيض، والأكل، والمرض يكون فائدة استثنائه نقصان الزمن وعدم وجوب التدارك، ويكون كلام الأصحاب محمولا على استثناء الأمور التى تقطع التتابع. برلسى.

.....

دون نقصان الزمن، فإن عين نوعاً لم يخرج لغيره وإن كان أهم مما عينه، ويلزمه العود، كما فرغ مما استثناه، ويصح شرط قطعه لعارض لكن لا يلزمه العود ولو نذر اعتكاف شهر بعينه فبان أنه انقضى فلا شيء عليه، ولو نذر اعتكافاً، وقال: إن اخترت جامععت أو إن اتفق لي جماع جامععت أو إلا أن يبدو لي لم ينعقد لمناقاته النذر.

.....

قوله: (إلا لعيادة زيد) مثله إلا لعيادة المريض، ويخرج لكل عيادة. انتهى. تقرير.

قوله: (وإذا لم يعين الزمن إلخ) قد علم مما تقدم أنه إذا قال: لله على أن أعتكف شهر ألا ينقطع اعتكافه بالخروج للتعزُّز فإذا عاد لا يجدد النية، فهذا هو المراد بالتتابع الذي يحمل الاستثناء على إفادة نفى قطعه، وليس المراد أنه نوى اعتكاف شهر متتابع بأن صرح بنية التتابع، وإن كان هو المأخوذ من شروح المنهاج إذ لا حاجة إليه، وإن اتحد الحكم، وعبارة حجر مع متن العباب ويقضى مدة خروجه من النذر المطلق كشهر لتتميم المنذور، وفائدة الشرط تنزيل ذلك الفرض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به. انتهى. ويمكن حمل عبارة الشارح على الأعم.

قوله: (ويصح شرط قطعه إلخ) ففرق بين شرط قطعه لشيء، وشرط الخروج له فيلزم العود في الأول دون الثاني. تدبر.

قوله: (فبان أنه انقضى) أى: أنه كان منقضياً عند النذر.

قوله: (أو إلا أن يبدو لي إلخ) قال في المنهج: ولو شرط مع تتابع خروجه العارض مباح مقصود غير مناف صبح، قال في شرحه: بخلاف غير العارض كأن قال: إلا أن يبدو لي، وبخلاف العارض المحرم كسرقة، وغير المقصود كتزده، والمتافى للاعتكاف كجماع فإنه لا يصح الشرط بل لا ينعقد نذره. انتهى.

* * *

قوله: (كأن قال إلا أن يبدو لي) أى: الخروج، وعبارة العباب وشرحه لحجر: ولو قال: على أن أعتكف، ومهما أردت خرجت انعقد نذره كما جرى عليه ابن المقرئ وغيره كشرطه الخروج لفرض، وحينئذ فقليل: يبطل التزام التتابع فله الخروج، مهما أراد عملاً بالشرط وقيل: يبطل الاستثناء فقط فيلزمه التتابع، ولا يجوز له الخروج الفاء للشرط لأنه علقه بمجرد إرادته، وذلك ينافي بالالتزام. انتهى. فلعله ضعيف، ولم يذكره في الروضة، وإنما هو في الروض من زيادة ابن المقرئ لكن في شرح الإرشاد لحجر أن انعقاد النذر وعدم انقطاع التتابع حينئذ هو الراجح.

* * *

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

(والشغل إن يستثنه) المعتكف كقوله: لله على أن اعتكف شهرا متواليا لا أخرج إلا لشغل (عبارة عما سوى النزهة والنظارة) من الأشغال المباحة دينية كانت كعبادة المرضى أو دنيوية كلقاء الأمير، بخلاف النزهة والنظارة لأنهما لا يعدان من الأشغال فالخروج لهما يقطع الولاء فللشغل المحرم بطريق الأولى. قال النووي: والنظارة بفتح النون وتخفيف الظاء المعجمة يستعملها العجم يعنون بها النظر إلى ما يقصد النظر إليه، وليست بمعروفة في اللغة بهذا المعنى. انتهى. والنزهة التنزه وهو أن يخرج إلى موضع نزه يقال: خرجنا نتنزه في الرياض، وأصله من البعد، قال ابن السكيت: ومما يضعه الناس في غير موضعه قولهم: خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى

قوله: (ولو نذر اعتكافا وقال إله) أى: اعتكافا متتابعا كما في الروضة، والمنهاج، وغيرهما.

قوله: (وقال إن اخترت إله) عبارة شيخنا «ذ» رحمه الله: فإن شرط الخروج لا لعارض كأن قال: إلا أن يبدو لي الخروج، أو لعارض محرم كالسرقة أو غير مقصود كالتنزه أو مناف قاطع للتتابع كالجماع المفطر، والحيض الذي يخلو عنه المدة لغى الشرط، والنذر، والنية، وقيل: يلغو الشرط فقط.

قوله: (إلا أن يبدو لي) أى: عدم الاعتكاف. انتهى.

قوله: (لنفااته النذر) أى: والاعتكاف أيضا فيما عدا الأخير، وفي «س.م» على أبى شجاع أن الأصح فيما إذا قال إلا أن يبدو لي إلغاء الشرط فقط، وفي شرح «م.ر» خلافه.

قوله: (وتخفيف الظاء) في الناشرى: أنه يقرأ بالضاد قال: وهو المسموع، ومعناه الخروج للتحسن الذي يكاد أن يكون تشبها بالنساء.

قوله: (ومما يضعه الناس في غير موضعه) قال في شرح العباب: أصله التباعد كما قال ثم استعمل في ضد ذلك، وهو الخروج إلى موضع تنزه، وكان سبب النقل أن في

البساتين، قال: وإنما التنزه التبعاد عن المياه والأرياف، ومنه قيل: فلان يتنزه عن الأقدار وينزه نفسه عنها أى: يبعدها عنها. ذكر ذلك الجوهري وجمع الناظم كأصله بين النظارة والتنزه لا حاجة إليه بل أحدهما يغنى عن الآخر والاقتصار على التنزه أولى.

* * *

الخروج إلى نحو الغياض، والرياض لإزالة كدورات النفس، والتبعاد عن ضررها فسمى الخروج لها تنزها لأنه سبب للتبعاد من ذلك . انتهى. وفي الناشرى: أن التنزه من أسماء الأضداد.

* * *

.....

.....

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

النبي ﷺ: لو قلت نعم لو جبت ولما استطعتم». والحج مطلقا إما فرض عين، وهو ما هنا أو فرض كفاية، وسيأتى فى السير أو تطوع، واستشكل تصويره، وأجيب بأنه يتصور فى العبيد والصبيان لأن الفرضين لا يتوجهان إليهم، وبأن فى حج من ليس عليه فرض عين جهتين: جهة تطوع من حيث أنه ليس عليه فرض عين، وجهة فرض كفاية من حيث إحياء الكعبة. قال الزركشى: وفيه التزام السؤال إذ لم يخلص لنا حج تطوع على حدته، وفى الأول التزامه بالنسبة للمكلفين ثم إنه لا يبعد وقوعه من غيرهم فرضا، ويسقط به فرض الكفاية عن المكلفين كما فى الجهاد وصلاة الجنازة. انتهى. (وكذا العمرة*) فرض على المستطيع (على الصحيح) لقوله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾، ولما روى ابن ماجة، والبيهقى، وغيرهما بأسانيد صحيحة عن

باب الحج والعمرة

قوله: (أو فرض كفاية) ويكفى وجوده من بعض المكلفين، ولو واحدا فى كل سنة مرة. انتهى. شرقاوى على التحرير.

قوله: (ويسقط به فرض الكفاية) ضعيف، والمعتمد عدم سقوطه هنا كرد السلام، وصلاة الجماعة بغير المكلف. انتهى. شرقاوى.

قوله: (حتى قالها) أى: هذه المقالة.

قوله: (لو قلت: نعم لو جبت) لعل المعنى لوجب مقتضاها، وهو الوجوب كل عام ولعله كان معلقا بقوله: نعم «س.م».

قوله: (من حيث إنه ليس إلخ) لو قال: من حيث إنه لا يجب الإقدام وجهة فرض كفاية من حيث الوقوع.

قوله: (وفى الأول التزامه) ليس السؤال بالنسبة للمكلفين حتى يرد ذلك.

قوله: (ثم إنه لا يبعد وقوعه من غيرهم فرضا) قد يقال: إن أراد أنه من غيرهم يوصف بأنه مطلوب طلبا حازما فهو ممنوع إذ فعل غير المكلف لا يمكن وصفه بذلك، وإن أراد أنه تطوع لكنه سد عن فرض المكلفين فهذا تطوع على حدته، والسد المذكور لا ينافى ذلك فليتأمل «س.م»، وكتب أيضا أى: فلم يخلص لنا تطوع على حدته هنا أيضا، وفيه ما فى الحاشية الأخرى.

باب الحج والعمرة

٥١

عائشة قالت: «قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال: نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة»، ولما روى الترمذى وصححه «أن أبا رزين لقيط بن عامر العقيلي أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن قال: حج عن أبيك واعتمر». ولا يغنى عنها الحج، وإن اشتمل عليها. ويفارق الغسل حيث يغنى عن الوضوء بأن الغسل أصل فأغنى عن بدله، والحج والعمرة أصلان، ومقابل الصحيح المزيّد على الحاوى أنها ليست فرضا لخبر الترمذى عن جابر «أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي قال: لا وإن تعتمر فهو أفضل»، وأجاب الأول بضعف الخبر، قال فى المجموع: اتفق الحفاظ على ضعفه، ولا يغتر بقول الترمذى فيه حسن صحيح. (بالتراخى) أى: كل منهما فرض مع التراخى لأن الحج فرض سنة خمس كما جزم به الرافعى هنا أو سنة ست كما صححه فى السير، وتبعه عليه فى الروضة، ونقله فى المجموع عن الأصحاب وأخره ﷺ إلى سنة عشر بلا مانع، وقيس به العمرة، وتضييقهما بنذر أو بخوف غضب أو بقضاء لزمه كما سيأتى عارض، ثم التأخير إنما يجوز بشرط العزم على الفعل فى المستقبل كما مر بيانه فى الصلاة. (مره) لخبر أبى هريرة السابق، ولخبر الدارقطنى عن سراقاة «قلت: يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد فقال لا بل للأبد»، ووجوبهما أكثر من مرة

.....
قوله: (أصل) فإنه كان فى صدر الإسلام هو الواجب على المحدث ثم نسخ بغسل الأعضاء الأربعة تخفيفا . انتهى. «م.ر».

قوله: (بلا مانع) أى: فى بعض تلك السنين، وهو سنة ثمان وتسع، وأما سنة ست وسبع فلم تكن مكة فتحت فيهما، وإنما فتحت سنة ثمان كما فى «ع.ش».

قوله: (أو بقضاء لزمه) لو فسد الحج فى الصغير لزمه القضاء، فإذا بلغ، وتعلقت به حجة الإسلام كانت فورية لأن القضاء فورى وهو لا يتقدم عليها «ب.ر»، «ج»، وفورية قضاء ما أفسده حال الصغير سيأتى فى هامش مسائل السفه خلافه فليحرر.

قوله: (بل للأبد) هذا من الأدلة الواضحة على وجوبها إذ لو كانت سنة لم تكن للأبد مع كثرة النصوص الطالبة لتكريرها كما لا يخفى.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بندر أو قضاء عارض ثم لكل منهما أربع مراتب الصحة المطلقة، وصحة المباشرة، والوقوع عن فرض الإسلام، والوجوب، وقد أخذ في بيانها على هذا الترتيب فقال:

(والشرط) للصحة المطلقة (في كليهما الإسلام) فقط فلا يصحان من كافر ولا عنه لعدم أهليته للعبادة، ولا يجبان عليه وجوب أداء بخلاف المرتد كالصلاة (فعن سوى المكلف الإحرام).

(جاز لمن في المال ذو تصرف* كالأب) أى: وإذا لم يشترط للصحة غير الإسلام فيجوز للولى الذى هو ذو تصرف فى مال غير المكلف من صبي، ومجنون، ولو مميزا للإحرام عنه بنفسه أو مأذونه لأن السائب بن زيد قال: «حج بى أبى مع النبى ﷺ، قوله: (أربع مراتب) حاصل ما فى الروضة والإرشاد أن يقال: يشترط إسلام للصحة مع تمييز للمباشر مع التكليف للنذر؛ ليدخل العبد مع الحرية للوقوع عن فرض الإسلام مع الاستطاعة للوجوب. انتهى. عميرة «س.م»، وأما معرفة الأعمال فليست شرطا لإمكان معرفتها بعده. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (لمن فى المال إلخ) مثله السيد فى عبده غير البالغ، وفى البعض يشترط إحرام الولى، والسيد عنه جميعا معا بأن تقع صيغة الإحرام منهما عنه فى وقت واحد. انتهى. «ق.ل»، وغيره أى: ولا مدخل للمهاياة هنا كما فى «ق.ل» أيضا. انتهى. وقولنا معا: أى: لئلا يلزم إحرام بعض الشخص دون بعض، وهو لا يتصور.

قوله: (ولو مميزا) توقف فيه الشورى لقولهم: ما أمكنه أن يأتى به لا يقوم فيه غيره مقامه لكن فى المحلى الأصح فى أصل الروضة أن للولى أن يحرم عنه.

قوله: (للإحرام عنه) ثم إن جعله قارنا أو متمتعا فالدم على الولى، وإن لم يكن الصبى

قوله: (ثم لكل منهما أربع) بل خمس كما فى شرح الروض كغيره، والخامسة الوقوع عن النذر، وشرطه الإسلام، والتمييز، والتكليف فيدخل الرقيق.

قوله: (فلا يصحان من كافر إلخ) قال فى شرح الروض: أصليا كان أو مرتدا.

قوله: (بخلاف المرتد) هذا يدل على أنه أراد بالكافر الكافر الأصلي.

قوله: (هذا يدل إلخ) فيه نظر إن أراد بالكافر من نفى عنه الصحة بخلاف ما إذا أريد به مرجع ضمير عليه نذير.

باب الحج والعمرة

٥٣

وأنا ابن سبع سنين» رواه مسلم، وفي معنى الصبي المجنون، وسواء كان المتصرف أباً كما مثل به الناظم من زيادته أم جداً أم وصياً أم حاكماً أم قيمه حالاً أم محرماً أتى بنسكه أو لم يأت به، قال في المجموع نقلاً عن الأصحاب: وكيفية إحرامه عنه أن ينوى جعله محرماً فيصير محرماً بمجرد ذلك. وخرج بالتصرف في ماله غيره حيث لا إذن فلا تحرم عنه أمه، وليس فيما رواه مسلم من «أن امرأة رفعت للنبي ﷺ صبياً فقالت: ألهذا حج قال: نعم ولك أجر أنها أحرمت عنه، وبتقديره يحتمل كونها وصيته، ولا جده في حياة أبيه حيث لا مانع، وفارق التبعية في الإسلام بأنه عقد الإسلام لنفسه فتبعه فرعه بحكم البعضية، والإحرام عقده لغيره ولا ولاية له عليه في

.....
مميزاً، وإن ارتكب محظوراً بنفسه فلا ضمان عليه، ولا على الولي إن لم يكن مميزاً، وإلا فعلى الولي، ولو إتلفاً أو بغيره فعلى ذلك الغير، ولو أجنبياً، ويفسد حجه بالجماع بشرط كونه عالماً بكونه محرماً على المكلف مختاراً ويقضيه، ولو حال الصبا ومونة حج القضاء أيضاً في مال الولي. انتهى. «ق.ل» على الجلال وشيخنا «ذ».

قوله: (وفارق التبعية إلخ) أى: حيث قدر على تحصيل الإسلام لفرعه بحكم التبعية، ولم يقدر على تحصيل الحج له بأن يعقده له مع وجود المتصرف في ماله.

قوله: (أن ينوى جعله محرماً) عبارة الروض: بأن يقول أحرمت عنه، أو جعلته محرماً. انتهى.
وقوله: بأن يقول: أى: بقلبه وجوباً ولسانه أيضاً ندباً، وعلم منه إن أحرمت عنه، بمعنى جعلته محرماً.

قوله: (حيث لا إذن) أى: من المتصرف.

قوله: (وليس فيما رواه مسلم من أن امرأة إلخ) لا يقال: مقتضى قاعدة إن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال تنزل منزلة العموم في المقال جواز إحرامها، وإن لم تكن وصية لتركه عليه الصلاة والسلام استفصالها؛ لأننا نقول: إنما يصح ذلك لو كان في الحديث أنها أحرمت عنه، فيقال: إحرامها ترك استفصالها يقتضى الجواز مطلقاً وليس كذلك كما تقرر فليتأمل.

قوله: (ولا جده) ضبب بينه وبين أمه، وفارق التبعية في الإسلام حيث تبع فيه جده في حياة أبيه.

.....

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

حياة الأب، ولا يحرم عن البالغ المغمى عليه أحد كمريض يرجى برؤه، ولأنه إن كان غير مكلف ليس لأحد التصرف في ماله بسبب الإغماء، قال الإمام وليس للسيد أن يحرم عن عبده البالغ. قال في المهمات: ومفهوم كلامه يقتضى الجواز فى الصغير لكن رأيت فى الأم الجزم بالصحة من غير تقييد بالصغير، فقال: وإذا أذن للمملوك بالحج أو أحجه سيده كان حجه تطوعاً، وأحجه بالهمز معناه صيره حاجاً، انتهى. والأوجه ليتفق الكلامان حمل قول الأم: أو أحجه على غير المكلف بجعل أو للتنويع. (وليحضره) وليه (كل موقف) وجوباً فى الواجب، وندباً فى المندوب كعرفة، ومزدلفة، والمشعر الحرام، ولا يغنى حضوره عنه.

(وكل ما يطيق) من الأذكار وغيرها (كان) وليه (آمره * به) وما لا يطيقه يفعلُه عنه فإن أطاق الطواف علمه له، وإلا طاف به، ويصلى عنه ركعتى الإحرام، والطواف

.....
قوله: (المغمى عليه) قال «ع.ش»: ينبغى تقييده بمن يرجى زوال إغمائه عن قرب، والأصح إحرامه عنه كالمجنون. انتهى. فليحرر، ويؤيده قول الشارح: ولأنه إن كان إلخ فإن محله حيث رضى زواله عن قرب كما قاله «ع.ش» أيضاً.

قوله: (فى الصغير) وفرق بين ما هنا، ومنع تزويجه بأن المدار هنا على تحصيل الثواب فسمح فيه، وولى الصبى يأذن لقنه أو يحرم عنه حيث جاز إحجاجة. انتهى. «م.ر» وقال «ع.ش»: قوله يأذن لقنه أى: الصبى، وقوله: حيث جاز إلخ بأن لم يفوت مصلحة على الصبى، ولا لزم غرم زيادة على نفقة الحضر.

قوله: (على غير المكلف) يدخل فيه المجنون، ونص عليه «ح.ل» على المنهج.

قوله: (وليحضره وليه) فلو أحضره غيره لم يعتد به. انتهى. حجر.

قوله: (وكل ما يطيق إلخ) بأن كان مميزاً.

قوله: (وما لا يطيقه يفعلُه عنه) أى: ولو كان مميزاً كما فى شرح الروض.

قوله: (فإن أطاق الطواف علمه له) هذا خاص بالمميز لأن شرط صحة المباشرة

التمييز.

.....
قوله: (علمه) ظاهره أنه لا يشترط طوافه به بل يصرح به قوله: وإلا إلخ. وإلا طاف به شامل للمجنون.

.....

إن لم يكن مميزاً، وإلا صلاهما بنفسه، ويناوله الأحجار فيرميها إن أطاق وإلا رمى عنه إن لم يكن عليه رمى، ويسن أن يضعها في يده ثم يأخذ بيده، ويرمى بها، وإلا يرمى بها. ذكره في المجموع، ولو أركبه في طوافه وهو غير مميز دابة اشترط كونه

.....
قوله: (فيرميها إن أطاق) مفهومه أنه لو استقل بالرمي بنفسه لا يكفي، وهو قياس الطواف، والسعي «ع.ش» على «م.ر»، ولا يرد هذا على قولهم شرط مباشرته التمييز لأن مناوله الولي كرميه عنه . انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله أيضاً: (فيرميها إن أطاق) ظاهره أن هذا في غير المميز كما يفيد كلام «ع.ش» و «ق.ل» السابق، وهل رميه بنفسه مع القدرة واجب؟ ظاهر قول الروض، وشرح بأفضل يفعل عنه أى: الصبي مميزاً أو غير مميز وليه ما عجز عنه، ثم قولهما: وإن قدر الصبي على الرمي رمى وجوباً فإن عجز عن تناول الأحجار ناولها وليه إن ذلك واجب فليحرر، ثم رأيت «ق.ل» كتب على قول الجلال: ويناوله الأحجار ما نصه: أى: يناول الولي غير المميز ندباً بالأحجار ليرميها إن قدر، فمناولته كرميه عنه فليس مستثنى أى: من قولهم شرط صحة المباشرة التمييز، وقياس ما هنا أن باقى الأفعال كذلك يجوز للولي فعلها عنه، وإن أمكنه مع عدم التمييز . انتهى. وفى «ق.ل» أيضاً على قول المحلى: ويطوف الولي به أى: بغير المميز، ولا يكفي فعل أحدهما، نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد.

قوله: (إن لم يكن إلخ) وإلا وقع للرامي، وإن نوى به الصبي . انتهى. «م.ر» قال بعضهم: ومناولته الأحجار إن كان غير مميز كالرمي عنه فى اشتراط رميه عن نفسه. انتهى ولعل المراد أنه إذا رمى بها الصبي لا يقع الموقع، وأما وقوع رميها عن الولي فبعد فليحرر.

قوله: (وهو غير مميز) خرج المميز، قال فى العباب: والمميز فى مقدوره كالبالغ . انتهى. فيشترط فعله لمقدوره بنفسه ولا يجوز فعل الولي، وله أن يستقل بفعله من غير إذن الولي فيه إذ لا يحتاج لإذنه إلا فى ابتداء الإحرام دون ما بعده لصحة قصده قاله الماوردي. بخلاف غير المميز «حجر»، وكتب أيضاً: ويشترط للطواف طهارته من الخبث، وستر عورته، وكذا وضوؤه، ولو

قوله: (كالبالغ) فتشترط شروط الطواف فيه لا فى الولي «ق.ل».

قوله: (طهارته) وجعله البيت عن يساره إلا غير المميز لأن المعتبر أصالة هو الولي «ق.ل» على الجلال.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

سائقاً أو قائداً لها ويمتنعه محظورات الإحرام (مع التمييز للمباشرة) أى والشرط فى كليهما لصحة المباشرة الإسلام مع التمييز دون الحرية والتكليف كسائر العبادات

.....
.....

غير مميز على الأوجه ويغتفر صحة وضوئه هنا للضرورة كما اغتفر صحة طهر بجنونة انقطع حيضها لتحل لخليلها المسلم، ولا بد من طهر الولي، وستر عورته أيضاً كذا قال «ح.ج»، وشرح الروض عن الماوردي مع حكاية خلاف فى البعض، وكتب أيضاً يشترط فى الطواف طهر الولي، وكذا الصبي على الأوجه فيوضه الولي، وينوى عنه «ح.ج» وهل يشترط نية الولي للطواف لأنه غير محرم أو لا لأن إحرامه عنه شمل الطواف به؟ فيه نظر، ولا يبعد الثاني، ولو بلغ أو ميز قبل وجود ناقض لطهارته فهل يصلى بها أو لا لأنها للضرورة، وقد زالت كما لو غسل الممتنعة ثم زال الامتناع لابد من اغتسالها؟ فيه نظر، وقوله: فهل يصلى بها كتب عليه «م.ر» وكتب أيضاً: وفى الروض، وشرحه فى باب حج الصبي، وإذا جامع الصبي فى حجه فسد حجه، وقضى، ولو فى الصبا كالبالغ المتطوع بجامع صحة إحرام كل منهما فيعتبر فيه لفساد حجه ما يعتبر فى البالغ من كونه عامدا عالما بالتحريم مجامعا قبل التحليلين، وإذا قضى فإن كان قد بلغ فى الفاسد قبل فوات الوقوف أجزأه قضاؤه عن حجة الإسلام أو بعده انصرف القضاء إليها أيضاً، وبقي القضاء فى هذه كما قدمناه فى فصل العبد المفسد للحج يلزمه القضاء . انتهى.

قوله: (مع التمييز للمباشرة) قد يشكل اعتبار التمييز بأن غير المميز لابد من حضوره المرافق، ولا يكفى حضور الولي عنه، ولا بد من طوافه مع الولي، ولا يكفى طواف الولي وحده فقد صحت مباشرة غير المميز، وقد يجاب بأن اشتراط التمييز إنما هو للمباشرة استقلالاً أو لمباشرة جميع الأعمال التى منها النية، ولا تصح من غير المميز.

قوله: (فهل يصلى بها) قال «ع.ش»: نعم.

قوله: (عالمًا بالتحريم) أى: على المكلف. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (فإن كان قد بلغ فى الفاسد إلخ) فإن بلغ ولم يفسد ولم يفت لزمه فعله، وإن تحلل بأن طاف طواف الإنفاضة، وسعى ورمى جمرة العقبة وحلق فى النصف الثانى من ليلة العيد ثم كمل بعد ذلك، وقبل انقضاء الليلة فإنه يعيد الوقوف وما بعده. انتهى. دمهوجى، والرقيق كالصبي فى ذلك، وقوله: وإن تحلل أى: فيعيد ذلك بلا تجديد إحرام لبقاء أثره، وإن كان قد وقع منه جماع. انتهى. «ق.ل» على الجلال، والطواف فى العمرة كالوقوف فى الحج كما فى الروضة.

قوله: (ولا بد من طوافه) لكن لا يجب البيت عن يسار الصبي كما فى «ق.ل». على الجلال.

(فيحرم من مميز) عن نفسه لصحة مباشرته (بإذن ذا) أى وليه لافتقاره إلى المال وهو محجور عليه فيه، وبه فارق الصوم ونحوه، وخرج بالمميز غيره فلا تصح مباشرته كسائر العبادات (وزائد الإنفاق) بسبب السفر للنسك فى حق غير المكلف (من ذا) أى من وليه لا منه (أخذاً).

(كلازم الحرام) وغيره كدم الحلق والقران لأنه المورط له فى ذلك، بخلاف ما إذا قبل للميز نكاحاً إذ المنكوحة قد تفوت والنسك يمكن تأخيرها إلى البلوغ، ولو عبر كالحاوى فى بعض نسخه بالإحرام بدل الحرام شمل لازم غير الحرام. (والحرية * مع ذين والتكليف للفرضية) أى والشرط فى كليهما لوقوعهما فرضين مع الإسلام والتمييز الحرية والبلوغ لخبر «أبى صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأبى عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى» رواه البيهقي بإسناد جيد، ولأن النسك عبادة عمر فاعتبر وقوعه حال الكمال، فلو تكلفه الفقير وقع عن فرضه لكمال حاله بخلاف نسك العبد وغير المكلف، وفى ذكر التكليف المتضمن للتمييز بعد التمييز نوع تكرار فلو أبدله بالبلوغ لسلم منه وكان أخصر.

(ولو لمن إحرامه تقدماً) أى يقع النسك فرضاً ولو كان النسك لمن تقدم إحرامه به

قوله: (فلا تصح مباشرته) أى وحده.

قوله: (ولو لمن إحرامه تقدماً) إلى قول الشارح: أو بواسطة الولي على الحرية، والتكليف ظاهره أنه يقع عن حجة الإسلام، ولو كان الذى أحرم عنه الولي، وهو مجنون،

قوله: (فيحرم من مميز) أى: وإن شاء الولي أحرم عنه كما سلف، ولا يشكل على هذا قوله: وكل ما يطيق كان أمره لأنه بعد الدخول فى النسك، وأما أصل الدخول فلما كان متوقفاً على نظر الولي، وإذنه ساغ أن يتولاه الولي بنفسه، والله أعلم «ب.ر».

قوله: (فلا تصح مباشرته) استقلالاً.

قوله: (والبلوغ والعقل) مستفاد من ذكر التمييز.

قوله: (بعد التمييز) المخرج للمجنون.

قوله: (ولو لمن إحرامه تقدماً) على الحرية، والتكليف يشمل المجنون إذا أحرم عنه الولي ثم

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

.....
.....

وهو ما في شرح الروض حيث قال: ولو أحرم عنه الولي فأفاق، وأتى ببقية الأركان مفيقا وقع عن حجة الإسلام كتنظيره في الصبي. انتهى.

وهو غفلة عن كلام المجموع المصرح بخلافه حيث قال: يشترط إفاقة عند الإحرام وسائر الأركان، فإن معناه أنه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الإسلام إذ وقوعه تطوعا لا يشترط فيه شيء من ذلك كما قالوا في صبي لا يميز، فجزم الأسنوي واعتمد الزركشي، وغيره ما جرى عليه شيخنا غفلة عن ذلك، فإن قلت: ما الفرق بين البلوغ والإفاقة قلت: يفرق بأن الصبي لم يسبق له حالة يتأتى إحرامه فيها بدون إذن الولي، فكان إحرامه عنه بمنزلة إحرامه هو من كل وجه فأجزأ ذلك فيه، بخلاف المجنون فإنه سبق له حالة استقلال فلم يلحق إحرام الولي بإحرامه إلا بالنسبة للتطوع دون الفرض لأنه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الفرض. انتهى شرح «عب» كحجر، لكن الذي جرى عليه «م.ر» في شرح المنهاج موافقة الشيخ في شرح الروض، وحمل كلام المجموع على أنه يشترط ذلك في سقوط زيادة النفقة من حين الإحرام فراجع.

قوله: (أى يقع إلخ) يعنى إن أدرك الوقوف بعد البلوغ، والحرية.

أفاق، وأتى بالأركان مفيقا، وهو ما في شرح الروض لكن نوزع فيه بكلام المجموع. قال في الروض في باب حج الصبي، ونحوه: وإن خرج بمجنون استقر عليه الفرض نظرت فإن أفاق، وأحرم وأتى بالأركان مفيقا أجزأه، وسقط عن الولي زيادة النفقة وإلا فلا أى: فلا يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ولا يسقط عن الولي زيادة النفقة قال في المجموع نقلا عن المتولى: إذ ليس له المباشرة به كذا في شرحه، ثم قال: واشتراط الإفاقة عند الإحرام في الشق الأول من مسألة الكتاب شرط لسقوط زيادة النفقة عن الولي لا لوقوع المأتى به عن حجة الإسلام، فلو أحرم عنه الولي فأفاق، وأتى ببقية الأركان مفيقا وقع عن حجة الإسلام كتنظيره في الصبي، وقوله: فلو أحرم عنه الولي فأفاق إلخ تبع فيه ابن الرفعة، وغيره، واعترض حجر عليه بقول المجموع، وقولهم: يشترط إفاقة عند الإحرام، وسائر الأركان معناه أنه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الإسلام، وادعى المعترض صراحة هذا في أن المجنون إذا أفاق بعد الإحرام عنه، ولو قبل الوقوف لا يجزئه عن حجة الإسلام، وأن ابن الرفعة، وغيره غفلوا عن ذلك، ولا يخفى ما فيه فإن هذا الكلام لا

قوله: (أنه يشترط إلخ) هو ما في الشرح والروضة: قال «ع.ش»: لكنه ضعيف.

قوله: (لأن هذا الكلام إلخ) ويكون قول الشيخ: واشتراط إلخ ليس تأويلا لكلام المجموع بل بيان للحكم بعد الإلحاق، وبه يندفع ما في التحفة.

استقلالاً أو بواسطة الولي على الحرية والتكليف لوقوع معظمه حال الكمال (لكن يعيد سعيه) إن سعى بعد طواف القدوم قبل الكمال ليوقعه حال الكمال، بخلاف الإحرام لأنه مستدام بعد الكمال وبذلك علم أنه يقع فرضاً أيضاً إذا تقدم غير السعى وأعادته ففى

قوله: (إذا تقدم غير السعى إلخ) أى: ولو لطواف العمرة كما هو ظاهر.

ينافى أن تلحق به الإفاقة عند ماعدا الإحرام مع أنه بعد ذلك ذكر أنه رأى ما قالوه عن البحر عن النص، وقوله: إذ ليس له المسافرة به كان المراد ليس له ذلك بحيث تكون الزيادة فى ماله أعنى المجنون لا مطلقاً، وإلا فلا مانع حيث لا ضرر، وتبرع الولي بها، فإن قلت قوله: استقلالاً ينافى اعتبار إذن الولي فى صحة إحرامه كما تقدم قلت المراد بالاستقلال مباشرة الإحرام، وإن توقفت صحته على الإذن لأنه فى مقابلة قوله: أو بواسطة الولي بأن يباشر وليه الإحرام عنه فليتأمل «س.م».

قوله: (وبذلك علم أنه يقع فرضاً) عبارة الروض فصل، وإن بلغ أى: ولو بعد وقوفه، وإدراك الوقوف أجزأه عن فرضه إلى أن قال: والطواف فى العمرة كالوقوف فى الحج. قال فى شرحه: قال فى الأصل: فإن بلغ قبله أجزأه عن عمرة الإسلام زاد فى المجموع، وكذا لو تبع فيه، وإن كان بعده فلا. انتهى. ثم رد ما وقع للبلقيني مما يخالف ذلك ثم قال: وفيه أى: فى المجموع عن الدارمى لو فات الصبي الحج، وبلغ فإن بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئه عن حجة الإسلام، والقضاء أو بعده فعليه حجتان حجة للفوات، وحجة للإسلام، ويبدأ بحجة الإسلام، ولو أفسد الحر البالغ حجه قبل الوقوف ثم فاته أجزأه حجة واحدة عن حجة الإسلام، والفوات والقضاء، وعليه فديتان إحداهما للإفساد، والأخرى للفوات. انتهى.

تنبيه: قولهم السابق: وإن بلغ ولو بعد وقوفه، وأدرك الوقوف أجزأه يشعر بأنه لا يلزم من بلغ بعد الوقوف إعادته، وإن تمكن منه، وهو ظاهر إذ لا موجب لفورية حجة الإسلام فى هذا العام.

قوله: (أجزأه عن عمرة الإسلام) ظاهره أنه لا يجب إعادة ما فعله منه قبل البلوغ، وبه قال حجر فى شرح الإرشاد، وقال «م.ر» فى شرح المنهاج: يجب إعادة ما مضى منه، وحيث أنه معتمد لما قاله البلقيني لأنه إنما قال: إن بلوغه فى الطواف ليس كهُوَ فى الوقوف لحصول الوقوف، بما وجد بعد البلوغ بخلاف الطواف. انتهى. ولو أعاد ما مضى لا يخالف فيه البلقيني فتدبر.

قوله: (ثم فاته) بأن لم يمض فى الفاسد بأن لم يقف بعرفات.

قوله: (وهو ظاهر إذ لا موجب إلخ) لكن الظاهر أنه يستقر الحج فى ذمته قاله فى شرح العباب تنبيه: يستقر الحج أيضاً بقربه من محاله وتمكنه منها أخذاً من كلام المجموع. انتهى.

قوله: (إذ لا موجب إلخ) قد يقال: إن الحج يتضييق بالشروع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وقته. (ولا دما) عليه بإتيانه بالإحرام قبل الكمال وإن لم يعد إلى الميقات لأنه أتى بما فى وسعه ولا إساءة، بخلاف الذمى إذا أسلم بعد أن جاوز الميقات مريدا للنسك، وأدرك بقية الأركان محرما بلا عود إلى الميقات لقدرته على إزالة نقصه.

(وأخرجت فريضة الإسلام) من حج أو عمرة صاحبها (عن) عهدة (نذر حج) عامه (واعتماد العام) أى عامه إذ ليس فيه إلا تعجيل ما كان له تأخير، فيقع أصل الفعل عن فريضته وتعجيله عن نذره. وذكر الاعتماد من زيادة النظم وعطف على للفريضة قوله:

(فللقضا) بإعادة العامل، وعطفه مع ما بعده بالفاء ليفيد ترتيب ما بعدها على ما

.....
قوله: (غير السعى) ولو ما يحصل به التحللان كأن طاف، وسعى، ورمى، وحلق ثم أعاد ذلك، ولا يحتاج لإعادة لإحرام لبقاء آثار الأول كما نقل عن شيخ شيخنا الدهوجى. قال حجر: ويجزئه عوده، وإن كان جامع بعد التحللين. انتهى.

وفى الروضة: ولو بلغ بعد الوقوف، وقبل خروج وقته، ولم يعد إلى الموقف لم يجزئه عن

قوله: (حج عامه) احتز عما لو نذر الحج، ولم يعين فإن ذلك يلزمه زيادة على حجة الإسلام. «ب.ر.»

قوله: (إذ ليس فيه) أى: نذر حج عامه.

قوله: (وعطف على الفريضة قوله: فللقضاء إلخ) ويرد عليه حينئذ أن قضيته اشتراط الحرية، والتكليف للقضاء وليس كذلك فإن الصبى، والعبد يصبح قضاؤهما لما أفسداه، وكذا يرد عليه اشتراط الحرية للنذر، فإن النذر يصح من العبد بإذن سيده كذا بخط شيخنا، وفى شرح الروض أول باب النذر عن ابن الرفعة، وأقره، والأصح انعقاد نذره أى: الرقيق بغير إذن سيده الحج، ويشبه أن غير الحج كذلك. انتهى. أى: ولكن لابد فى صحة ما يأتى به عن نذر الحج من إذن سيده حج.

قوله: (حينئذ) أى: حين عطفه على الفريضة المشترط فيها التكليف والحرية، لكن الشرح صرف عن ذلك بقوله: ثم المأتى به بعد الفريضة يقع إلخ فأشار إلى أن المقصود الترتيب فى الوقوع لا اشتراط ما ذكر.

قوله: (ولكن لابد إلخ) قاله ابن الرفعة والقمولى نقلا عن غيرهما: ومثل إذنه ما لو شرع إذنه ثم استمر إلى الإتمام، ولم يمنعه لكن نقل عن النووى تصحيح الإجزاء مطلقاً. انتهى. «س.م.» على أبى شجاع، وهذا الأخير هو المعتمد.

باب الحج والعمرة

٦١

قبلها وليس التعقيب مرادا ولهذا عطف الحاوى بثم، وإن لم يكن التراخى مرادا أيضا فإذا لزمه القضاء بأن أفسد نسكه قبل الحرية أو البلوغ ثم أتى به بعدهما وقع للفريضة لأصالتها ولأهميتها المفهومة من خبر أبى داود بإسناد صحيح «أنه ﷺ قال لرجل لبي عن شبرمة أخ أو قريب له: حج عن نفسك ثم عن شبرمة» ثم المأتى به بعد الفريضة يقع للقضاء لوجوبه بأصل الشرع، ولا يجوز القضاء عن فريضة الإسلام لكونه تداركا لما فسد (فالنذر) أى ثم المأتى به بعد القضاء يقع للنذر لأنه أهم من النفل (فالنفل هو *

.....
حجة الإسلام على الصحيح. انتهى فليُنظر هل ترك العود حينئذ جائز، وإن لزم تفويت حجة الإسلام مع القدرة لكونه شرع قبل التكليف بحجة الإسلام، وهل تستقر حجة الإسلام إذا لم يعد لكونه تمكن لا يبعد إن لم يوجد نقل بخلافه.

قوله: (فللقضاء فالنذر) لو نذر الحج فى عام معين فترك الحج فيه ثم نذر حجاً آخر وجب عليه تقديم النذر الأول خلافاً للرويانى سواء تركه بعذر أو لا، ولو نذره فى عامين متوالين فترك الحج فى أولهما أو تطوع به فى العام الذى يليه عام النذر، ثم أفسده فهل يجب تقديم النذر الأول فى الأولى، والقضاء فى الثانية فيه نظر، ويؤيد الوجوب فى الثانية إطلاقهم وجوب تقديم القضاء على النذر لكن قال القاضى أبو الطيب: إنه لو أفسد التطوع، وعليه نذر قدم النذر لسبق وجوبه، ومحل ما ذكر فى المنذور إذا تعين لزومه، فلو قال: إن كلمت زيدا فله على الحج، فهو مخير بين الحج والكفارة فإن اختار أحدهما فذاك وإلا فهل يجوز له الحج عن غيره؟ المتجه الجواز لأن ذمته لم تشتغل بعد بشيء معين حتى لو حج الآن لم يقع عن نذره. انتهى «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (قبل الحرية أو البلوغ) قال فى شرح العباب: ولا تجتمع حجة الإسلام، والقضاء إلا فى صبي أو قن أفسد نسكه أو فوته ثم كمل.

قوله: (قبل الحرية) بخلاف ما لو أفسده بعدها فإنه يكفيه حجة واحدة بعد ذلك، وتقع عن حجة الإسلام.

قوله: (ثم عن شبرمة) فهذا يدل على انصراف إحرامه عن شبرمة إلى نفسه.

قوله: (لوجوبه بأصل الشرع) أى: بخلاف النذر الآتى.

.....

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

أو للذى اكترى) أى ثم بعد النذر يقع للنفل أو لنسك المكترى فلا ترتيب بينهما وإن كان المكترى له واجبا، فلو تطوع الأجير بحجة لم تنصرف إلى حجة الإجازة وإن استحققت عليه فى ذلك العام لأن استحقاقها لا يرجع إلى نفس الحج ولفظة هو تكملة. تنبيهه: يجوز لمن حج حجة الإسلام ولم يعتمر أن يقدم حجة التطوع على العمرة، ولن اعتمر عمرة الإسلام ولم يحج أن يقدم عمرة التطوع على الحج (وإن غيرا نوى) أى يقع المأتى به على الترتيب المذكور وإن نوى غيره، فلو نوى قضاء وعليه فريضة الإسلام

قوله: (قبل الحرية أو البلوغ) بخلاف ما لو أفسده حال كماله فإنه يقع عن فرضه، وقضائه، ونذره إن كان. انتهى شرح الإرشاد الصغير.
قوله: (ولا يجزئ القضاء عن فريضة الإسلام إلخ) أى: ولا عن النذر لما ذكره أيضا.
قوله: (لكونه تداركا لما أفسد) أى: وكان غير واجب لحجة الإسلام فلا يقع عنها.

قوله: (ولا يجزئ القضاء عن فريضة الإسلام إلخ) هذا جواب سؤال نشأ من قوله السابق، ثم أتى به بعدهما وقع للفريضة مع قوله هنا، ثم المأتى به بعد الفريضة يقع للقضاء حاصل السؤال هلا وقع ما أتى به بعدهما عن القضاء، وأجزأ عن حجة الإسلام كما لو أفسد نسكه بعد الحرية، والبلوغ فإنه يكفيه حجة واحدة بعد ذلك، وتقع عن حجة الإسلام، وحاصل الجواب أنه لا يجزئ القضاء هنا عن حجة الإسلام لكونه نذرا كما لو أفسده، وهذا كلام صحيح، وبه يندفع ما تقدم عن شيخنا الشهاب من اعتراض قوله: ولا يجزئ القضاء عن حجة الإسلام بأن صوابه: ولا يجزئ حجة الإسلام عن القضاء. انتهى. فتأمل «س.م».

قوله: (ولفظه هو تكملة) لعله تأكيد للنفل.

قوله: (تنبيه) قال فى الررض: فإن أحرم بغيرها أى بغير حجة الإسلام من هى عليه أو على من استنابه فيها انصرف إليها. انتهى. ولعل المراد بغيرها فى الثانية غيرها للمكترى لا لنفسه وإلا لم ينصرف إليها، كما يؤخذ من قوله هنا: فلو تطوع الأجير إلخ فليتأمل «س.م».

قوله: (وإن نوى غيره) مثاله فى الحج عن الغير مع المقدم عليه أن يستأجر فى الذمة فإن الإجازة صحيحة، ولو كان عليه حجة الإسلام أو قضاء أو نذر بخلاف إجازة العين «ب.ر».

قوله: (فإن الإجازة صحيحة) ويحج عنه بعد حجه لنفسه، وله أن ينب من يحج عنه بدله فى تلك السنة التى حج فيها عن نفسه، بخلاف ما إذا قال له: ألزمت ذمتك لتحج بنفسك عنى هذا العام، فإنها إجازة عين لا تصح لمن عليه حج هذا العام. انتهى. شرح وع.ب.

باب الحج والعمرة

٦٣

وقع عنها كما لو نوى بطواف الحج أو العمرة طوافاً آخر فرضاً أو نفلاً هذا إن اتحد الفاعل، فإن تعدد جازت المعية كما قال.

(لو حج ذا) أى شخص (عن فرض من فى قبره) أى عن فرض ميت (أو فرض معضوب) وهو العاجز عن مباشرته لزمانة أو غيرها مما لا يرجى زواله، (وذا) أى وآخر (عن نذره).

(أو القضاء) له (فى سنة) واحدة (لم يمنع) لأن المرعى أن غير فريضة الإسلام لا يتقدم عليها لأنها تتقدم، وعليه لو حج واحد عن فرض ميت وآخر عن قضائه وآخر عن نذره وآخر عن نفله فى سنة جاز، والمعضوب بالضاد المعجمةسمى به من ذكر

.....
.....

قوله: (عن نذره) ضبب بين ضميره، وبين من ومعضوب، وكذا ضبب بينهما، وبين ضمير له.

قوله: (لم يمنع) قال الماوردى: وأيهم سبق بالإحرام انصرف لحجة الإسلام، وعبرة الخادم: الظاهر أن السبق يعتبر بالإحرام كما فى الجمعتين. انتهى، وفى المهمات: قد تقرر من كلامه - يعنى الرافعى - أن الاعتبار بالإحرام مع أن الذى أحرم أولاً قد يتأخر تحلله، وأدأؤه الأركان عن المتأخر فيؤدى إلى المحذور، بل التقدم حقيقة إنما وجد هنا فى الحجة التى يتأخر إحرامها لأن الحجة عبارة عن مجموع الأفعال، والمجموع قد تأخر عن تلك، ولو قيل بالتعارض، وقوعهما عن الأخير لم يبعد. انتهى. كذا بخط شيخنا، فانظر لو سبق إحرام المحرم بالقضاء أو النذر فينبغى الوقوع عن حجة الإسلام إن كان مترعاً، ويقع الإحرام الأخير عن القضاء فالنذر إن كان كذلك، فإن كانا أجيرين فينبغى الوقوع طمأ لمخالفتهم فليراجع، ولو فسد نسك من سبق بالإحرام بحجة الإسلام فينبغى وقوع إحرام المتأخر عنه عن حجة الإسلام إن كان مترعاً، وإلا وقع عن نفسه إذ لا يمكن وقوعه عنه عن القضاء أو النذر لسبق ذلك حجة الإسلام، ولا عنه عن حجة الإسلام للزوم وقوعه عن غير ما استؤجر له فيقع عن نفسه فليراجع، ثم رأيت فى العباب ما نصه: ولو استؤجر رجل لحجة الإسلام عن معضوب أو ميت، وآخر لنذره فى سنة جاز، ثم إن ترتب إحرامهما وقع الأول لحجة الإسلام قال فى شرحه: قال البلقيني: هذا واضح إن سبق أجير حجة الإسلام، وإلا فينبغى أن يكون إحرامه لنفسه. انتهى. ويحاجب بأن ذمته لما كانت مشغولة بحجة النذر نزل فعل أجيره منزلة فعله، وهو لو كان عليه حجة نذر فقط فنوى غيرها وقع لها فكذا أجيره. انتهى.

قوله: (فينبغى أن يكون إحرامه لنفسه) لأنه مسبوق بإحرام من وقع إحرامه عن حجة الإسلام فيقع إحرامه هو عن النذر، ولم يستأجر له، وليس هو فى قوة حجة الإسلام.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

لقطع الزمانة حركته وأصل العضب القطع ، وقيل بالمهملة كأنه ضرب على عصبه فبطل عمل أعضائه ، (ومحرم بحجة التطوع) عن نفسه.

(أو) بحجة (عمن اكترى) أى اكتراه لها (فقبل أن وقف) بعرفة (لو نذر الحج إلى النذر انصرف) أى انصرف المنوى إلى النذر لما مر بخلاف نذره له بعد الوقوف لإتيانه بمعظم أركان ما نواه نعم إن أمكنه العود إليه وعاد فالظاهر انصرافه إلى النذر كما ينصرف إلى الفريضة فيما لو كمل المحرم بعد الوقوف والوقت باق فعاد إليه.

.....
 قوله: (انصرف إلى النذر) ربما يرد عليه قول الروض، وشرحه فرع: إذا صرف الأجير بعد الإحرام الحج إلى نفسه، وظن انصرافه إليه لم ينصرف لأن الإحرام من العقود اللازمة، فإذا انعقد على وجه لا يجوز صرفه إلى غيره، إلا أن يحمل ذلك كما فى هامش شرح الروض على ما إذا صرفه بغير النذر كأن صرفه لحج تطوع، والفرق أن الفرض شديد التعلق بدليل أن من عليه فرض الحج من نذر أو غيره لا يجوز أن يحج عن غيره، فلذا قدم على غيره لقوة مرتبته كما قدم الحج على العمرة لقوته بخلاف النفل. انتهى.

لكن فى قوله: كما قدم الحج على العمرة نظير إن كان صورته أنه اعتمر، ولم يحج فينعقد حجا لمنافاته قول الشارح: ولم اعتمر عمرة الإسلام ولم يحج.

 قوله: (فقبل أن وقف) ينبغى أو فى أثناءه، وكتب أيضا نظير ذلك فيما يظهر أن يقع النذر فى العمرة قبل الطواف. «ب.ر.»، وحجر.

قوله: (إلى النذر انصرف) نعم الأرجح أن السعى هنا لا تحب إعادته لوقوعه فى حال الكمال بخلافه فيما مر. حجر.

قوله: (ينبغى أو فى أثناءه) انظر لو كان بعده وعاد له، والوقت باق، وقد حزم حجر فى شرح الإرشاد بكفايته فى الوقوع عن حجة الإسلام من الصبى إذا وقع منه مثل ذلك، ثم رأيت قول الشارح: نعم إلخ، وعلى هذا لاحاجة لقول الخشى: ينبغى إلخ، ويظهر أن العود فى العمرة للطواف كالعود فى الحج للوقوف تدبر.

قوله: (قبل الطواف) استظهر حجر فى شرح الإرشاد فى نظيره من الصبى أنه لو بلغ أثناء الطواف أجزا عن حجة الإسلام، ولا يجب إعادة ما مضى لأن الطواف كالحصلة الواحدة قال: ومثله السعى إذا بلغ فى أثناءه فليحجر، ثم رأيت «ق.ل.» على الجلال حزم بوجوب إعادة ما فعله قبل، ومثله شرح «م.ر.» مخالفا لظاهر المجموع كما فى «ع.ش.»

(وإن نوى القارن للمستأجر) لأحد النسكين (نسكا) منهما بإسكان السنين مخففا من ضمها. (وخص نفسه بالآخر).

قوله: (وإن نوى القارن إلخ) نفى ما لو نوى النسكين لمستأجره لأحدهما، وسيأتي آنفاً، وقد ذكره الروض بقوله: وإن استؤجر للحج من عليه العمرة أو بالعكس جاز، وإن قرن هذا للمستأجر وقع عن الأجير قال في شرحه: وقيدته في المجموع بما قيد به ما مر فيما لو استأجره للإفراد فقرن أو تمتع. انتهى. أى: وهو أن يكون المحجوج عنه حياً فإن كان ميتاً، وقعا له بلا

قوله: (وقعا له) لعله في صورة لا يكون على الأجير فيها شيء منهما، ثم رأيت في العباب وشرحه ما نصه: ولو قرن أجير يحج أو عمرة وقع لنفسه سواء كان عليه النسكان أو أحدهما أولاً، وقيدته في المجموع بما إذا كان عن حى أى: فإن كان عن ميت، فإن كان فرض النسك الذى زاده باقياً عليه وقع النسكان له، وكان الأجير متطوعاً عنه بالزائد فدم القرآن عليه، وله كمال الأجرة، وإن لم يكن باقياً عليه وقعا عن الأجير كما لو كان المستأجر له حياً، وتبقى الإجارة عليه إن كانت الإجارة ذمية وإلا انفسخت، وخرج بقوله: قرن ما لو تمتع فإن كانت الإجارة للعمرة وقعت للمستأجر له ولو حياً لانفرادها عن الحج وله جميع الأجرة لأنه أحرم بها من الميقات وأما الحج فيقع للأجير وعليه دم إن كان المستأجر حياً، وإلا فعلى ما مر أو للحج كان كالعمرة، وكانت العمرة مثله في الصورة التى قبل. نعم إن أحرم به من مكة لزمه هنا الدم، والخط مع دم التمتع كما مر، ولو استؤجر لحج فاعتمر أو عكسه وقع للميت بشرطه السابق، وإلا فلا ولا أجرة ثم ما تقرر فى الأولى من وقوعهما للميت بشرطه يشمل ما إذا قرن من عليه حج، واستؤجر للعمرة أو عكسه لمستأجره، وبه صرح فى المجموع حيث قال: ولو استؤجر للحج من حج، ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر، ولم يحج فقرن الأجير للمستأجر أو أحرم بما استؤجر له عن المستأجر، وبالأخر عن نفسه، وقعا عن نفسه إن كان المستأجر عنه حياً وإلا وقعا جميعاً للميت اتفاقاً. انتهى. ملخصاً، وحينئذ فذلك مشكل لتصريحهم بأن من عليه نسك لا يجوز أن يفعله عن غيره، ولا يقع عنه قبل فعله له عن نفسه وبأن فرض الإنسان مقدم على فرض غيره، وقد تمحلت للجواب عن هذا فى الحاشية بما ينبغى الوقوف عليه، ثم رأيت القمولى استشكله بنحو ما ذكرته، ولم يجب عنه، والزركشى أشار إلى إشكاله قال: لا يمكن القول به هنا لانصرافه إلى الأجير. انتهى. ومنه يعلم أيضاً جواب تردد المحشى الآتى فى قوله: واضح إلخ تدبر، وقوله: لزمه هنا الدم والخط إلخ أى: دم مجاوزة ميقات الحج المستأجر له. قال فى العباب فى موضع آخر: ولو جاوز الميقات الشرطى أو الشرعى ثم أحرم للمستأجر لزم الدم والخط، وهو كدم التمتع، والمراد بالخط أن يخط من الأجرة تفاوت ما بين حجتين استؤجر لهما من بلد الإجارة، وأحرم بواحدة من الميقات، وبأخرى من مكة فلو كانت هذه تسعين، وتلك مائة حط عشر المسمى، وإنما لم يسقط هنا دم المجاوزة لأنه حق الله تعالى فلا ينجر بالخط الذى هو حق الآدمى كما فى التعرض للصيد المملوك. انتهى. وفيه مع شرحه هنا فروع مهمة ينبغى الوقوف عليها.

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

(فليقعا لنفسه) لأن نسكى القرآن لا يفترقان ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه فوقعا للفاعل، وكذا لو نواهما معا للمستأجر (وكى تجب * إنابة) معطوف على للفريضة بإعادة العامل إلا أنه أبدل اللام بكى لأن كلا منهما للتعليل مع سلامة عروضه معها من الخبل، أى: والشرط فى كليهما للفريضة ما مر، ولوجوب الإنابة ما مر مع الاستطاعة الآتى بيانها لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ.....

قوله: (ولا يمكن إلخ) أى: لو قلنا أنهما لا يفترقان بل يقعا للمستأجر.

قوله: (مالم يأمر به إلخ) أى: ولم ينو عنه أيضا.

قوله: (ولوجوب الإنابة ما مر إلخ) لكن هذا الكلام عام للمعسوب، والميت كما يأتى مع أن وجوب قبول المطيع خاص بالمعسوب خلافا لما يوهمه كلام الحاوى: لو تطوع آخر

خلاف نص عليه الشافعى، والأصحاب قالوا: لأنه يجوز أن يحج عنه الأجنبى، ويعتمر من غير وصية ولا إذن وارث بلا خلاف كما يقضى دينه. انتهى. وقوله: وقعا له بلا خلاف هذا واضح إذا كانا عليه، فلو كان عليه ما استوجر له فقط فهل ينصرفان للأجير لأن الأجير تطوع، والتطوع لا يصح عن الميت، بغير إذن أو إضاح أو يقع المستأجر له عن الميت، ويلغو الآخر النفل لأنه يجوز فى حق الميت ما لا يجوز فى حق غيره، ولا يقع الآخر للأجير لأن النسكين لا يفترقان؟ فيه نظر.

قوله: (لا يفترقان) قد يؤخذ منه أنه لو نوى أحدهما عن ميت، والآخر عن ميت آخر انصرفا جميعاً لأنهما لا يفترقان، ووقوعهما لأحدهما ترجيح بلا مرجح.

قوله: (معا للمستأجر) وكذا الحكم لو استأجر شخصان شخصا ليحج عن واحد، ويعتمر عن الآخر فقرن قاصداً عن كل واحد ما استأجره عليه فإنه يقع للأجير «ب.ر.»، وكذا لو أحرم بما استأجر له عن المستأجر، وعن نفسه فإنه يقع للأجير.

قوله: (مع الاستطاعة) متعلق بما مر من قوله: ولوجوب الإنابة ما مر.

قوله: (بلا خلاف) الذى اعتمده السبكي وابن الرنعة خلافه، وحمل القطع بالجواز على ما إذا أوصى به «س.م.» على أبى شجاع.

قوله: (إذا كان عليه) سواء حجة الإسلام والقضاء والنذر «س.م.» على «ع.ش.».

قوله: (قد يؤخذ منه إلخ) عبارة العباب: لو أحرم قارنا أو مفرد عن اثنين استأجره لذلك وقع له، ولا أجرة له فتأملها فإنها محتملة لكن سيأتى قريبا التصريح بالوقوع له.

قوله: (وكذا لو أحرم إلخ) لأن الإحرام لا ينعقد عن اثنين، وهو أولى من غيره فانهقد لنفسه. انتهى.

شرح روض.

استطاع إليه سبيلاً [آل عمران ٩٧]، وهى نوعان: استطاعة مباشرة وستأتى، واستطاعة إنابة. وقد أخذ فى بيانها فقال: (بأجرة) أى وتجب الإنابة بما مر مع وجدان أجرة أجير ولو ماشيا إذ لا يشق عليه مشى أجيره بخلاف مشيه، وفى معنى مشيه بعضه أخذاً مما يأتى ويعتبر كونها أجرة المثل لا أكثر وكونها فاضلة عن

.....
عن ميت بفعل حجة الإسلام لم يجب على الوارث قبوله لأن له الاستقلال بذلك من غير إذن كما مر. انتهى شرح «م.ر».

قوله: (وتجب الإنابة) أى: فوراً إن طرأ العجز على الاستطاعة المعتبرة؛ لأنه حينئذ مقصر، وإلا كمن بلغ غير مستطيع فعلى التراخي. انتهى «ق.ل» على الجلال مع زيادة عن شيخ شيخنا الدمهوجى، وبهذا مع ما كتبناه على قوله بطاعة يعلم الفرق بين مسألتى الاستئجار والاستئابة فى الفورية، وإنها تجب مطلقاً فى الإنابة، وفى الاستئجار على هذا التفصيل كما فى «س.م» على التحفة.

قوله: (وتجب الإنابة) قال «ق.ل» على الجلال: ويشترط معرفة العاقلين أعمال الحج فرضاً ونفلاً حتى لو ترك مندوباً سقط من الأجرة ما يقابله.

قوله: (ولو ماشياً) أى: بأن كان ما يحده أجرة تكفى الماشى دون الراكب.

قوله: (وفى معنى مشيه مشى بعضه) ولو مستأجراً، وعبارة شرح «م.ر»: ولو لم يجد إلا أجرة ماش، والسفر طويل لزمه استئجاره، وإن لم يكن مكلفاً بالمشى لو فعله بنفسه إذ لا مشقة عليه فى مشى غيره ما لم يكن أصلاً أو فرعاً فلا يلزمه كما يؤخذ مما يأتى.

قوله: (وهى نوعان) أى: الاستطاعة مطلقاً.

قوله: (أى: وتجب الإنابة بما مر) مع وجدان أجرة أو مع وجدان محتسب أى: على الفور إن حصل العضب بعد الوجوب لتقصيره، وإلا فعلى التراخي كما سيأتى بعد ذلك، فقوله الآتى آنفاً فيجب سؤاله إذا توسم فيه الطاعة ينبغى أن معناه الوجوب حقيقة فى القسم الأول، وبمعنى الاستقرار فى القسم الثانى فليتأمل «س.م».

قوله: (مشى بعضه) انظر لو استأجره.

قوله: (وبمعنى الاستقرار إلخ) هذا إن لم يسأله المطيع، وإلا وجب الإذن له فوراً كما فى حاشية المحشى على التحفة والشيخ عميرة على الخلى، وقد أوضحناه بهامش الشرح فانظره.

توله: (انظر لو استأجره) الظاهر أنه إن كانت الأجرة تكفى الماشى دون الراكب لم تجب الاستئابة، فإن كفت الراكب أيضاً لكنه علم أنه يمشى فإن وجد غيره وجب استئجاره، وإلا فالظاهر عدم الوجوب

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

حاجات النوع الآخر لكن العبرة هنا فى مؤنته ومؤنة أهله بيوم الاستئجار لإمكان تحصيلها. إذ لم يفارقهم كما لا يعتبر فى الفطرة والكفارة إلا مؤنة اليوم، (أو) مع وجدان (محتسب) أى متبرع عنه.

(بطاعة) بأن يحج أو يعتمر عنه متبرعا قريبا كان أو أجنبيا بدأه بذلك أم لا، فيجب سؤاله إذا توسم فيه الطاعة للاستطاعة فإنها كما تكون بالباشرة تكون بالإعوان إذ من لا يحسن البناء يصدق أن يقال إنه مستطيع للبناء إذا تمكن منه بالإعوان.

.....
قوله: (بطاعة) ولو كان ماشيا إن كان غير بعض خلافا لما فى «ق.ل.»، وعزوه لشرح «م.ر.» غير صحيح. نعم إن كان الأجنبى يرتكب التغرير بنفسه لم يجب الإذن له كما فى شرح «م.ر.»، ثم إن الإذن للمطيع واجب على الفور، والفرق بينه وبين المستطيع بنفسه أن وجوب المباشرة على الشخص يحمله على الفعل فوكل إلى داعيته، وذلك منتف فى حق الغير فوجبت المبادرة. انتهى عميرة على المحلى، وقولنا أولاً إن كان غير بعض مثل البعض المرأة كما فى التحفة لكن الذى فى شرح الروض التقييد بموليته، وإن لم تكن من الأبعاض، وفى شرح العباب أن مولية غيره كذلك لأن لوليها منعها من المشى فيما لا يلزمها أثر لطاعته، وقوله فيما مر واجب على الفور لعله إذا استأذنه النائب، وإلا فعلى التزاحى، وبه يلتئم مع الحاشية فانظرها.

قوله: (إذا توسم إلخ) أى غلب على ظنه بقرينة الحال إيجابته، بخلاف ما إذا شك فيها فلا يلزمه أمره. قاله المجموع عن الأصحاب. انتهى شرح «ع.ب.» «ح.ج.»

قوله: (فى الفطرة والكفارة) هذا فى الكفارة قول اقتصر عليه البويطى، والصحيح كفاية العمر الغالب «م.ر.».

قوله: (ويشترط إلخ) أى: لوجوب الإنابة.

أيضاً لوجود العلة، ثم رأيت المدنى قال فى حاشية شرح حجر لبافضل: ثم عل عدم وجوب الإذن لأصله وفرعه مع المشى إذا لم يستأجره، وإلا فاختلف فيه، وجرى ابن الجمال فى شرح الإيضاح على أنه كذلك. قال: وفاقا للمغنى والنهاية، وخلافنا لظاهر التحفة والإيضاح ومن المختصر، واستتبعه شارحه. انتهى. وكالمغنى والنهاية شرح البهجة للجمال الرملى، وسبقهما إليه شيخ الإسلام فى شرح البهجة ففهم من قول الشارح: وفى معنى مشيه مشى بعضه فى سياق الأخير أنه لا تجب إنابته، وإن استأجره، وهو ظاهر تدبر.

ويشترط أن يكون المطيع ممن يصح منه فرض حجة الإسلام وأن يكون قويا موثوقا بوفائه لا نسك عليه، ولو بذل المطيع الطاعة ثم أراد الرجوع فإن كان بعد إحرامه لم يجز أو قبله جاز في الأصح، وإذا رجع قبل أن يحج أهل بلده تبينا أنه لم يجب على

.....
قوله: (ممن يصح منه فرض حجة الإسلام) وهو المسلم المكلف الحر قال حجر في حاشية الإيضاح في نفس الأمر: وإن كان قنا في الظاهر، وهذا في حجة الإسلام أما التطوع فيصح أن يكون الأجير فيه صبيًا مميّزا أو عبدًا أو أمة، وفي شرح الإيضاح لابن علان تجزئ إجابة الرقيق في حج نذر. انتهى. مدني لكن في الروض المنع في النذر.

قوله: (موثوقا) هذا خاص بالمطيع، فلو كان المعضوب مستأجرا له صح استئجار فاسقا يحج عنه، وقبل قوله حجت كما في فتاوى حجر. انتهى مدني.

قوله: (موثوقاً بوفائه) بأن يكون عدلا وإلا لم تصح إنباته، ولو مع المشاهدة لأن نيته لا يطلع عليها، وبه يعلم أن هذا شرط في كل من يحج عن غيره بإجارة أو جعالة كذا في حاشية الإيضاح لحجر. انتهى «س.م» على التحفة، وقوله: بأن يكون عدلا أى: ولو في الأمر حتى لو ظنه فاسقا، وكان في باطن الأمر عدلا تبين صحة ذلك. انتهى «ح.ف». انتهى مرصفي على المنهج.

قوله: (فإذا رجع قبل أن يحج أهل بلده إلخ) عبارة التحفة: والرجوع جائز قبل الإحرام، وبه يتبين عدم الوجوب على المعضوب إذا كان قبل إمكان الحج عنه، وإلا استقر عليه لا على المطيع، وإن أوهمه المجموع. انتهى.

وكتب عليه المحشى قوله: وبه يتبين عدم الوجوب إلخ من هنا يعلم أن الوجوب، والاستقرار قد يحصلان حال العضب دون ما قبله، وعبارة الروض: وإن مات المطيع أو رجع عن الطاعة بعد إمكان الحج استقر الوجوب. انتهى.

قوله: (وأن يكون قويا) خرج المعضوب.

قوله: (موثوقا) بأن يكون عدلا، وإلا لم تصح استنباته، ولو مع المشاهدة لأن نيته لا يطلع عليها، وبه يعلم أن هذا شرط في كل من يحج عن غيره بإجارة أو جعالة «ح.ج» «ح.ش».

قوله: (وإذا رجع قبل أن يحج أهل بلده) انظر المراد بحج أهل بلده، وهل هو كما في قوله الآتي: من بعد ما حج الأنعام، ولعل اعتبرها أهل بلده فيما إذا احتيج إلى الرفقة، وإلا فالمعتبر الرجوع قبل إمكان الحج عنه فليتأمل.

قوله: (وبه يعلم إلخ) في فتاوى حجر صحة استئجار الفاسق نقله المدني، وفرق بينه وبين المطيع.

الغرض البهية فى شرح البهجة الوردية

المطاع ، ولو امتنع المطاع من الإجابة ألزمه الحاكم بها على ما فى المجموع هنا ، فإن أصر لم ينب عنه الحاكم فيها لأن مبنى النسك على التراخي . وإذا أجاب فلا رجوع له . قاله الماوردى ، ولو مات المطيع قبل الإجابة فإن مضى وقت إمكان النسك استقر

قوله : (ألزمه الحاكم بها) أى : من باب الأمر بالمعروف فقط . انتهى حجر فى تحفته أى : لا من باب إلزامه بذلك بالحكم عليه حتى يباع ماله فيه ، ونحوه فلا ينافى ما فى المجموع بعد من تصحيح أن الحاكم لا يجبره على الاستنابة ، ولا يستأجر عنه . انتهى شرح عباب لحجر قال : وإنما لم يجبره على الاستئجار لما أشار له فى المجموع من أنه لا غرض له فى تأخير الإذن للمطيع ، وله غرض فى تأخير الاستئجار حتى ينتفع بماله . انتهى .

قوله : (على ما فى المجموع) اعترضه الأسنوى ، والذى فى الروض كأصله لم يلزمه الحاكم بها . انتهى . وهو المعتمد «م.ر» .

قوله : (لأن مبنى النسك على التراخي) لا يشمل ما لو وجبت الاستنابة على الفور بأن تمكن سنين فلم يحج حتى غضب ، إلا أن يراد يكون مبناه على التراخي أن أصله ذلك .

قوله : (فإن مضى) أى : بعد الإطاعة ، وقبل المون .

قوله : (وقت إمكان النسك) عبارة الروض ، وشرحه : وإن مات المطيع أو المطاع أو رجع المطيع عن الطاعة ، فإن كان بعد إمكان الحج سواء أذن له المطاع أم لا كما أفاده كلام المجموع استقر الوجوب فى ذمة المطاع وإلا فلا ، فتقييد الأصل بالاستقرار بقبل الإذن ليس بجيد ، ووجه الاستقرار أن الموت والرجوع بعد التمكن كتلف المال بعده ، وفى كلام المجموع ما يقتضى أن الاستقرار إنما هو فى ذمة المطيع ، وليس مراداً إذ كيف يستقر فى ذمته مع جواز الرجوع كما مر . انتهى . فقوله : أو رجع المطيع هو المذكور بقول الشارح هنا : ولو بذل المطيع الطاعة ثم أراد الرجوع إلخ ، وقوله : سواء أذن له المطاع هو المذكور هنا بقوله : أو بعده ، وقبل أداء النسك قال الدارمى إلخ ، وقوله : أم لا هو المذكور هنا بقوله : ولو مات المطيع قبل الإجابة ، وقوله : فإن كان بعد إمكان الحج أى : بعد الإطاعة قبل الإجابة أو بعدها كما هو صريح هذا السياق ، وقوله : وفى كلام المجموع إشارة إلى تنظيره الآتى هنا فى كلام الدارمى ، وفيه ما سطر فى أعلى الهامش الآتى .

قوله : (اعترضه الأسنوى) الذى فى المجموع أن الحاكم يلزمه بالإجابة قال الأسنوى : إنه غير مستقيم ، ولم أر من قال به ، والمدرک فى الإجابة والاستئجار واحد أى : ولم يقل أحد بالإجبار فى الاستئجار ، قال فى شرح العباب : وأشار فى المجموع إلى الفرق بأنه لا غرض له فى عدم الإذن وله غرض فى تأخير الاستئجار حتى ينتفع بماله . انتهى .

قوله : (سواء أذن إلخ) هذا لا ينافيه أنه لا يصح حجة إلا بإذنه لأن الكلام هنا فى مجرد الاستقرار . انتهى . رشيدى .

باب الحج والعمرة

٧١

وجوبه وإلا فلا، أو بعدها وقبل أداء النسك قال الدارمي: إن كان قد تمكن من أدائه قضى من ماله وإلا فلا شيء عليه، نقله عنه في المجموع ثم قال: وفي وجوب القضاء من ماله نظر، ولو كان له من يطيعه ولم يعلم بطاعته فهو كما لو كان له مال موروث ولم يعلم به فيجب عليه النسك على الصحيح، قال الرافعي: ولك أن تقول لا يجب.....

قوله: (استقر وجوبه) من هنا تعلم أن الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العضب دون ما قبله.

قوله: (تمكن من أدائه) أي: قبل موته.

قوله: (قبل ماله) أي: من مال المطاع «م.ر».

قوله: (من ماله) أي: مال المطيع كما هو قضية التنظير المذكور، والظاهر أن هذا هو منشأ قوله في شرح الروض، وفي كلام المجموع: ما يقتضى أن الاستقرار إنما هو في ذمة المطيع إلخ ما في أسفل الهامش السابق، ويمكن أن يكون المراد من مال المطاع فيندفع التنظير، ولا يرد أنه لم يفرض موت المطاع لإمكان الحمل عليه، والمعنى قضى من ماله إن مات قبل الإتيان به وله مال، ولأنه إذا كان له مال قضى منه مطلقا فينافى قوله: وإلا فلا لأنه ممنوع فيما إذا لم يجد مطيعا، ولا أحيرا إلى أن ماتت فليتأمل.

قوله: (نقله عنه في المجموع) وما اقتضاه كلام المجموع من أن الاستقرار إنما هو في ذمة المطيع غير مراد، إذ كيف يستقر في ذمته مع جواز رجوعه كما مر، كذا قيل وفيه نظر، بل ما اقتضاه كلام المجموع صحيح، فإنه قال فيه: قال الدارمي: ولو بذل الابن الطاعة فقبلها الأب ثم مات الباذل، فإن لم يمكن قدر على الحج فلا شيء عليه، وإن قدر، ولم يخرج قضى من ماله، وعلى القول بأن للباذل الرجوع: للوارث الرجوع، وفيما ذكره من وجوب قضائه من تركته نظر، وهو محتمل. انتهى. فتنبه فيه إنما هو على فرض اعتماده، وإلا فكلام الدارمي هذا مفرع على قوله: إذا قبل الباذل لزمه، وامتنع عليه الرجوع، وحينئذ يحتمل أن يجب في تركته نظرا لوجوبه عليه، وهو ما نظر إليه الدارمي، ويحتمل عدم وجوبه نظرا إلى أنه إنما كان يجب عليه الحج بنفسه فلا يلزم من تركته، وهو ما نظر إليه النووي، فعلم أن كلام المجموع لا يقتضى ما مر إلا بناء على القول الضعيف لا مطلقا «ح.ج» «ع.ب».

قوله: (للوارث) يفيد أنه على هذا القول إذا لم يرجع له الإنابة عن الميت من التركة.

قوله: (مفرع إلخ) كما يفيد قوله: وعلى القول إلخ.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بحال فإنه متعلق بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة. (لا المال) أى: محتسب بالمال وإن كان ولده فإنه لا تجب الإنابة به لعظم المنة فيه، لكن فى الكفاية عن البندنجى وجماعة أنه لو كان الولد البازل للطاعة عاجزا عن الحج أيضا. وقدر على أنه يستأجر له من يحج عنه وبذل له ذلك وجب الحج على المبذول له وجهها واحدا. وفى المجموع عن المتولى: لو استأجر المطيع إنسانا ليحج عن المعسوب فالمذهب لزومه إن كان ولدا لتمكنه فإن كان أجنبيا فوجهان. انتهى. ومقتضى كلام الشيخ أبى

قوله: (قال الرافعى إلخ) مثله النووي، وأجاب حجر فى شرح العباب بأنه وإن لم يكن مستطاعا بالنسبة لعدم العصيان لكنه مستطيع بالنسبة لوجوب الحج عنه من تركته قال: وبما ذكره هنا يعلم أن مرادهم بقولهم: يجب على المعسوب الحج ببذل الطاعة هو أن يكون له من يثق بطاعته إذا أمره فيجب الحج بذلك، وإن لم يبذل المطيع.

قوله: (عاجزا عن الحج) قيد به ليكون وجوب الحج عن المبذول له وجهها واحدا لأن عذره بعجزه يسوغ له الاستئجار وجهها واحدا، بخلاف القادر فإن فيه خلافا لقدرته على فعل ذلك بنفسه، والأصح الجواز أيضا كما يصرح به ما نقله عن المجموع فإنه لم يقيده بعجز فأفهم أنه لا فرق. انتهى حجر شرح عباب.

وقوله: والأصح الجواز أى: جواز الاستئجار فيجب الحج على المطاع، وليحذر ما فى «ع.ش» هنا كما نبه عليه الرشيدى.

قوله: (وبذل له ذلك) أى بذل له المال يستأجر هو به. هذا هو الظاهر.

قوله: (لكن إلخ) لكن فى الرشيدى أن ضمير له عائد للأجير، فيفيد أنه لو بذل المال للمطاع لم يجب عليه القبول كما هو مقتضى عموم قول المصنف. لا المال.

قوله: (لكن فى الكفاية إلخ) يتحصل منه مع قول المصنف: لا المال أن بذل المال لا يجب قبوله، وبذل الاستئجار بالمال يجب قبوله إما بشرط عجز البازل كما فى عبارة الكفاية أو مطلقا كما فى عبارة المجموع، والفرق بين نفس المال، والاستئجار به لائح فليتأمل.

قوله: (إن كان ولدا لتمكنه) ظاهره: وإن لم يكن عاجزا فيكون أعم مما تقدم عن الكفاية.

قوله: (أما بشرط عجز إلخ) هذا ليس شرطا فى الحكم بل فى عدم الخلاف، فإن لم يكن عاجزا ففيه المذهب ومقابله، والأصح الوجوب كما فى شرح «ع.ب» لحجر، وقوله: كما فى عبارة الكفاية فيه نظر فإن كلام الكفاية فى بذل المال كما يفيد قول الشارح: لكن إلخ إلا أن يكون ضمير له عائدا للأجير كما نص عليه الرشيدى على «م.ر».

باب الحج والعمرة

٧٣

حامد لزومه . وكلام البغوى عدم لزومه واعتمده الأذرعى ، وكالولد فى هذا الوالد . فرع : من المجموع إذا طلب الوالد من ولده أن يحج عنه استحباب له إجابهته ولا تلزمه بخلاف إعفائه ، والفرق أنه لا ضرر هنا على الوالد بامتناع ولده من الحج بخلافه هناك فإن عليه ضررا بامتناع ولده من إعفائه . (واستثنى) من المحتسب بالطاعة (ولد) للمطاع (يمشى) فلا تجب إنابته لأنه يشق عليه مشيه بخلاف الأجنبى . وكذا يستثنى موليته وإن لم يكن بعضا كما اقتضاه نص الأم على أن المرأة القادرة على المشى لو أرادت الحج ماشية كان لوليها منعها من المشى فيما لا يلزمها ، (أو السؤال والكسب اعتمد) أى استثنى ، وأيضا ولد يعتمد السؤال أو الكسب فلا تجب إنابته إذ السائل قد يرد والكاسب قد ينقطع عن كسبه ، وقضية كلامه كأصله أن اعتماد ذلك مانع من وجوب القبول وإن لم ينضم إليه المشى وهو ظاهر . لكن الشيخان إنما ذكراه فى انضمام

قوله : (ومقتضى كلام الشيخ أبى حامد لزومه إلخ) فيما إذا كان أجنبيا ، والأصح عدم اللزوم . انتهى «م.ر» فى الشارح .

قوله : (ولد للمطاع يمشى) نعم لو كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وجبت إنابته كما بحثه الأذرعى لأن المستتب لو كان كذلك لزومه الحج . انتهى شرح الإرشاد الصغير لحجر ، وسيأتى قريبا .

قوله : (موليته) مثلها مولية غيره كما مر عن شرح «ع.ب» «الحجر» .

قوله : (أو السؤال والكسب) نقل «س.م» عن «م.ر» اعتماد أن الأجنبى إن اعتمد ذلك لا تجب إنابته أيضا . انتهى .

قوله : (ولد يمشى) ولو كان المحتسب مقتدرا بنفسه لم تجب إجابهته مطلقا بعضا كان أو أجنبيا «م.ر» .

قوله : (بخلاف الأجنبى) فتجب إنابته ، ولو ماشيا كما فى المجموع حجر «ع.ب» «م.ر» .

قوله : (أو السؤال إلخ) وفى شرح الروض : وتخصيص حكم التعويل أى : على الكسب أو السؤال بالابن أو الأب من تصرفه والمتجه خلافه كما هو ظاهر كلام أصله . انتهى .

قوله : (ولد يعتمد إلخ) اعتمده «م.ر» .

قوله : (وهو ظاهر) اعتمده «م.ر» .

الفرق البهية فى شرح البهجة الوردية

المشى إليه وسيأتى أن القادر على المشى والكسب فى يوم كفاية أيام لا يعذر فى السفر القصير، فينبغى استثناء المكى ونحوه مما ذكر كما يلوح به كلام الرافعى، وتعبيره بالولد أعم من تعبير أصله بالابن ولو عبر بالبعض كان أولى ليشمل الوالد وإن علا والوالد وإن نزل. وإنما تجب الإنابة.

(لميت لزمه) النسك قبل موته، (ومن غضب) أى ولعضوب وإن لزمه النسك بعد

قوله: (لميت) فرع: إذا مات الحاج عن نفسه فى أثناءه فهل يجوز البناء على حجه؟ قولان: الأظهر الجديد لا يجوز كالصوم والصلاة، والقديم يجوز. فعلى الجديد يطل المأتى به إلا فى الثواب، ويجب الإحجاج عنه من تركته إن كان استقر فى ذمته، وعلى القديم تارة يموت، وقد بقى وقت الإحرام، وتارة لا يبقى فإن بقى أحرم النائب بالحج، ويقف بعرفة إن لم يقف الميت، ولا يقف إن كان وقف، ويأتى بباقي الأعمال، ولا بأس بوقوع إحرام النائب داخل الميقات فإنه يبنى على إحرام أنشئ منه.

وإن لم يبق فيما يحرم به النائب وجهان: أحدهما: بعمره ثم يطوف ويسعى فيجزيانه عن طواف الحج وسعيه، ولا يبيت، ولا يرمى فإنهما ليس من أعمال العمرة، ولكن يجبران

قوله: (وسيأتى أن القادر على المشى إلخ) انظره مع ما سيأتى قريباً من قوله: قال فى المجموع عن المتولى، ومحل إنابة المعضوب إذا كان بينه وبين مكة مسافة القصر، ويحجب بأن يكون المعضوب بعيداً، والنائب قريباً من مكة، وأرسل إليه «ب.ر».

قوله: (ومن غضب إلخ) فرع: أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن من بقى عليه بعض أعمال الحج كالطواف، وقد رجع، وغضب حاز له الاستنابة فيه لأنه إذا جازت فى تمام النسك ففى بعضه أول، ولأنهم جوزوا الاستنابة فى الرمي للعذر فكذا هنا، بخلاف من مات وقد بقى عليه شيء كالطواف لا تجوز الاستنابة فيه، ولا ينافى جواز الاستنابة فى الأول منعهم البناء على فعل الغير فى الحج؛ لأن محله فى الميت والحى القادر هذا حاصل ما نقله «م.ر» وفيه أمران: الأول أنه قد يشكل الفرق بجواز الاستنابة عن الميت فى كامل النسك كما قال فى شرح الروض: فلان لم يخلف تركه استحباب للوارث أن يحج عنه، فلان حج هو أو أجنبى بنفسه أو باستئجار سقط بنفسه، أو باستئجار سقط الحج عنه كما سيأتى فى الوصية. انتهى. والثانى أنه هل يحتاج النائب إلى نية نحو الطواف عن المعضوب أو لا؟ فيه نظير، ويتجه وجوبها لأن نية الحج إنما شملت الأعمال من النوى فليتأمل.

قوله: (لأن محله إلخ) فى الروضة ما يفيد خلافه فليراجع ما كتبناه بهامش الشرح.

عضبه ، ولهذا أطلقه وقيد الميت بقوله : فلزمه ، مع أنه لا يحتاج إلى هذا القيد لأن كلا منهما إنما تجب الإنابة عنه إذا لزمه النسك ، ومعلوم أن الميت لا يلزمه شيء بعد موته وذكر العضوب من زيادة النظم وحكمه معلوم من قوله : (وزمن) بل لا حاجة لذكر ذلك كله فإنه مذكور بعد مع أنه متروك هنا في كثير من نسخ الحاوى ، وقوله من زيادته :

.....
بالدم ، وأصحبهما يحرم بالحج ، ويأتى ببقية الأعمال ، وإنما يمتنع إنشاء الإحرام بعد أشهر الحج إذا ابتدأه ، وهذا يبنى على ما سبق ، وعلى هذا لو مات بين التحللين إحراماً لا يحرم اللبس ، والقلم ، وإنما يحرم النساء هذا كله إذا مات قبل التحللين ، فإن مات بعدهما فلا خلاف أنه لا يجوز البناء لأنه يمكن جبر ما بقى بالدم .

فرع : إذا مات الأجير فى أثناء الحج فله أحوال أحدها : أن يكون بعد الشروع فى الأركان وقبل الفراغ فيستحق قسط الأجرة على الأظهر سواء مات قبل الوقوف أو بعده ، وهل يبنى على ما فعل ؟ ينظر إن كانت الإجارة إجارة عين انفسخت ، ولا بناء لورثة الأجير كما لم يكن له أن يستنيب ، وهل للمستأجر أن يستأجر من يبنى فيه القولان فى جواز البناء ، فلورثة الأجير أن يستأجروا من يستأنف الحج عن المستأجر له فإن أمكن فى تلك السنة فذاك ، وإلا ثبت الخيار ، وإن جوزنا البناء فلورثة الأجير أن يبنوا ، فإن مات بعد فراغ الأركان ، وقبل فراغ باقى الأعمال فينظر إن فات وقتها أو لم يفت ، ووجب رد قسطها من الأجرة ويستأجر المستأجر من يرمى ويبىء ولا دم على الأجير ، وإن كانت على الذمة استأجر وارث الأجير من يرمى ويبىء ، ولا حاجة إلى الإحرام لأنهما عمالان يؤتى ما بعد التحللين ، ولا يلزم الدم ، ولا رد شيء من الأجرة ذكره فى التتمة . انتهى من الروضة .

وقوله : وهل للمستأجر أن يستأجر إلخ يفيد أن من عمل بعض الأعمال ، وقد رجع ، وعضب لا يستأجر من يبنى خلافا لما نقله المحشى عن إفتاء الشهاب الرملى فليراجع ، وليحرر .

.....
قوله : (ولهذا أطلقه) قد يقال لكن إطلاقه يوهم وجوب الإنابة وإن لم يلزمه النسك .

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(لايرتجى) أى زوال زمانته صفة كاشفة فى معنى التفسير للزمن والمعتبر شدة مشقة الثبوت على الراحلة، قال فى المجموع عن المتولى: ومحل إنابة المعضوب إذا كان بينه وبين مكة مسافة القصر، وإلا فليس له الإنابة لقلّة المشقة فى المباشرة حينئذ، ويستثنى من الميت المرتد فإنه لا يثاب عنه كما جزم به ابن الرفعة، وذكر فيه فى البحر احتمالين: أحدهما يثاب عنه من تركته كما يخرج منها الزكاة والكفارة، والثانى لا

قوله: (شدة مشقة الثبوت) بأن كانت مشقة الثبوت على الراحلة كمشقة المشى، كما بحثه الزركشى بأن يثنى منه مبيح التيمم، أو يحصل له مشقة لا يطاق الصبر عليها عادة. كذا فى العباب والشارح «لحجر».

قوله: (وإلا فليس له الإنابة) هو ظاهر إن أمكنه ذلك، ولو بمشقة. وإلا فيحتمل حواز الاستنابة للضرورة، ويحتمل منعها مادام حيا، فإذا مات حج عنه. والأوجه: أن من لا يمكنه الثبوت على الراحلة بوجه تصح إنابته، وإن كان مكيا. انتهى. شرح الإرشاد الصغير «لحجر».

قوله: (لقلّة المشقة حينئذ) وإن كانت تبيح التيمم. كما نقله المدنى عن «حجر» وشيخ الإسلام، و«م.ر»، و«خ.ط»، وغيرهم. قال «خ.ط» فى شرح التنبيه: يؤخذ من العلة عدم اللزوم عند كثرتها وينبغى اعتماده. واعتمده فى المغنى أيضا و«حجر» فى شرحى الإرشاد، و«م.ر» فى النهاية. واعتمد «حجر» فى حاشيته على متن العباب عدم الصحة للمكى مطلقا، والصحة على من هو على دون مسافة القصر، وتعذر عليه بنفسه، ولو على سرير يحمله رجال. انتهى. وفيه مخالفة لما يأتى فتأمل.

قوله: (لقلّة المشقة) فيه خروج عن مسألة المعضوب، إذ هو: من لا يستطيع الركوب أصلا أو إلا بمشقة شديدة. ويجاب: بأن القلة والشدة من الأمور النسبية، والشديدة فى التعريف هى التى توازى مشقة المشى. والقليلة فى كلام المتولى هى التى لا يعظم تحملها بالنسبة للقريب إلى مكة، وإن زادت على مشقة المشى؛ لأن ذلك يغتفر عادة فى جنب مباشرته الحج بنفسه، وعد أهل العرف له مستطيعا لذلك. انتهى. شرح «ع.ب» «لحجر».

قوله: (فى المباشرة حينئذ) نعم الأوجه أن من لا يمكنه الثبوت على الراحلة بوجه تصح إنابته وإن كان مكيا. حجر.

لأنها عبادة بدنية لو صحت لوقعت عن المنوب عنه وهو مستحيل هنا، والأصل فى وجوب الإنابة خبر أبى زين السابق وخبر الصحيحين عن ابن عباس «أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله إن فريضة الله فى الحج على عباده أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه، قال: نعم» وذلك فى حجة الوداع وخبر مسلم «أن امرأة قالت: يا رسول الله إن أمى ماتت ولم تحج قال: حجى عن أمك». ثم أخذ فى بيان النوع الثانى فقال: (وكى يجب).

(أن يتولى هو بالإنفاق له *وللذى يمونه) أى والشرط فى كليهما لوجوب توليته أى مباشرته بنفسه ما مر مع وجدان نفقته من الزاد وأوعيته وما يحتاجه فى السفر ونفقة ممونه، (و) مع وجدان (الراحلة) الصالحة لمثله وثبوتها عليها أما الزاد والراحلة فلتفسير السبيل فى الآية بهما فى خبر الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأما الأوعية ونحوها فللضرورة إليها وصرح الدارمى بمنعه من الحج حتى يترك لمونه نفقة الذهاب والإياب ويعتبر وجدانه ما ذكر.

(إلى الرجوع) إلى وطنه وإن لم يكن له به عشيرة لما فى الغربة من الوحشة ولنزع

.....
قوله: (ومع وجدان الراحلة) أى: الموصلة جميع المسافة. بخلاف ما إذا وجد راحلة توصله إلى ما دون مسافة القصر، وقدر على مشى ما بقى، فإنه لا يلزمه الحج لأن تحصيل مقدمة الواجب لا يجب. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (الراحلة) الناقة الصالحة للحمل، وألحق الطبرى بها كل دابة اعتيد الحمل عليها من ثور بغل أو حمار. «م.ر.أى: وكانت تليق به أخذا من قوله: «تليق بمثله» «ع.ش». وقال «ز.ي.» و«حجر»: وإن لم تلق به، وقد يتوقف فيه بنظيره فى الجمعة، إلا أن يقال: الحج لا بدل له بخلافها. ويفرق بينه وبين المعادل الآتى بأنه يتضرر بمجالسته، بخلاف الدابة. «ع.ش.» أيضا.

قوله: (وإن لم يكن له به إلخ) أى: إذا كان له وطن، ونوى الرجوع إليه، أو لم ينو شيئا. وإلا فمن لا وطن له وله بالحجاز ما يغنيه لا يعتبر فى حقه مؤنة الإياب، لاستواء

.....

.....

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

النفوس للأوطان (لا بدينه) الذى (على) ما (سواه فى وقت الخروج أجلا) أى لا إن كان وجدانه مما ذكر بدينه الذى على غيره مؤجلا وقت خروجه فإنه لا يلزمه النسك إذ هذا كالمعدوم، وقد يجعل هذا وسيلة إلى عدم الوجوب فيبيع ماله نسيئة قبل وقت الخروج إذ المال إنما يعتبر حينئذ، ومثله حالا إن كان على منكر بلا بينة أو معسر بخلافه إذا كان على ملىء مقر أو منكر وعليه بينة لأنه كالحاصل بيده.

(إلا لمن يكسب يوما) أى فى يوم (ما هو * كاف) له ولمونه (لأيام) أى فى أيام فلا يشترط وجدان النفقة لاغتثائه بكسبه، بخلاف من يكسب كفاية يوم بيوم لانقطاعه عن الكسب أيام الحج. قال فى المجموع: وهى سبعة أولها بعد زوال سابع ذى الحجة وآخرها بعد زوال الثالث عشر منه، وقضية تحديدها بالزوالين أنها ستة لكنه اعتبر فيها تمام الطرفين تغليباً فعدّها سبعة واستنبط الأسنوى من التعليل السابق أن الأيام ستة قال: وهى أيام الحج من خروج الناس غالباً وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر (والأذا قوى) جمع قوة.

.....
سائر البلاد إليه. وكذا من نوى الإقامة بمكة أو قربها، وإن كان له أهل ووطن. انتهى
«حجر».

قوله: (وقد يجعل إلخ) وهو مكروه. وقيل: حرام. انتهى. شرح «ع.ب».

قوله: (أى: فى يوم) المراد به: أول أيام سفره، بخلاف ما لو قدر على ذلك فى الحضر دون أول أيام خروجه، لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب بخلاف الأول، فإنه يعد مستطيعاً فى السفر قبل الشروع فيه، ولو قبل تحصيل الكسب، ولا بد من قدرته على الكسب فيه بالفعل، فلو كان يقدر لكن لم يتيسر له لم يجب عليه، والمراد: الكسب اللائق

قوله: (وعليه بينة) أو يعلمه الحاكم، قال الزركشى: أو أمكنه الظفر من ماله بقدره ووجدت شروط الظفر. حجر.

قوله: (ما هو كاف لأيام) ينبغى أن يكون المعتبر فى العمرة ما يكفى لزمناً فعلها كاليوم وأقل منه. «ب.ر».

.....

(فى سيره دون ركوب فى سفر * ما طال) أى قصير فلا يشترط له وجدان راحلة إذ

.....
به وإلا لم يجب أيضا. انتهى. «م.ر». و «ع.ش». وعبارة «س.م» على التحفة: كان وجه الفرق، وعده مستطيعا فى الأول دون الثانى إمكان شروعه حالا فى السفر الأول دون الثانى. لتوقف الشروع على الاكتساب، وتحصيل المؤنة قبله. نعم، قد يقال: هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة، كما لم يمنعها توقف شروع ذى المال على شراء المؤن فى أيام الحجر. انتهى والفرق بين ما هنا وما ذكره لائح. تدبر.

قوله: (أولها بعد زوال سابع ذى الحجة) أى: نظرا إلى أن خطبة التزوية بعد زوال السابع أول المناسك، وآخرها النفر الثانى بعد زوال الثالث عشر.

قوله: (وهو من أول الثانى للحج) أى: نظرا إلى أن أول الثانى هو أول خروج الناس غالبا، والثالث عشر يحتاج إلى صرفه كله فى رميه، ونفره، وطوافه للوداع، وخروجه إلى محله. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (من التعليل السابق) وهو قوله: لانقطاعه عن الكسب أيام الحج «م.ر».

قوله: (أن الأيام ستة) عبارة «م.ر»: أنها من خروج الناس غالبا، وهو من الثامن إلى آخر الثالث عشر، وهذا فى حق من لم ينفر النفر الأول أى: وإلا كانت خمسة. انتهى وهى أحسن ترتيبا كما لا يخفى. لكن عبارة الشارح أقعد من جهة النص على المستنبط إذ هو المقصود بتدبر.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

لا ضرر عليه بخلاف الضعيف، وفى كلامه لف ونشر مرتب إذ الاستثناء الأول راجع للنفقة والثانى للراحلة كما تقرر، ومراده بدون الركوب المشى كما عبر به الحاوى فخرج به الحبو والزحف فلا يؤمر بهما بحال قالوا: والمسافة تعتبر من مبدأ سفره إلى مكة لا إلى الحرم وفى عدم اعتبار الراحلة فيما إذا كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وبينه وبين عرفات أكثر نظر. والسفر القصير معتبر (فى المسألتين) أى مسألتين الكاسب والقوى على المشى والمعنى إن عدم اشتراط وجدان الكاسب النفقة والقوى على المشى الراحلة محله فى السفر القصير بخلاف الطويل وهو مسافة القصر. وإن كسب الأول كفاية أيام وقدر الثانى على المشى لعظم المشقة ولأنه قد يعرض ما يمنع من الكسب والمشى. نعم يستحب لهما ذلك والركوب لو وجد الراحلة أفضل من المشى اقتداء بالنبي

قوله: (فلا يؤمر بهما) ولو كان بمكة أو عرفة - على الأوجه - لما فيه من المشقة العظيمة. نعم، يظهر أنه لو طرأ له ذلك بعد إحرامه، وأمكنه من غير كبير مشقة لزمه المضى فيه، وإلا جاز له التحلل. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (أفضل من المشى إلخ) وإن ورد من حج من مكة ماشيا حتى يرجع إليها كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم الحسنة بمائة ألف. صححه الحاكم لأن ما ذكره من فائدة الركوب تعادل ذلك، أو تزيد عليه. على أن البيهقى ضعف الحديث المذكور، ولم ينظر لتصحيح شيخه الحاكم له، لما عرف من تساهله فى التصحيح. انتهى شرح «ع.ب. الحجر».

قوله: (قالوا والمسافة إلخ) فيه إشارة إلى النظر الآتى.

قوله: (نعم يستحب إلخ) قال فى المهمات: وقضية ما ذكر أنه لا فرق فى استحباب المشى بين الرجل، والمرأة وهو كذلك كما اقتضاه نص الأم وصرح به جماعة منهم سليم فى الجرد، وقال إلا أنه للرجال أكد. نعم فى التقريب أن الولى فى هذه الحالة منعها وهو متجه لا ينافى ما مر، والظاهر أن الولى هنا العصبية ويتجه إلحاق الوصى والحاكم به أيضًا قال ابن العباد: ولعل هذا فى حج التطوع عند التهمة وإلا فلا منع، وفيما قاله نظر فيما إذا كانت التهمة فى الفرض. شرح الررض.

قوله: (وفيما قاله نظر إلخ) قال حجر فى شرح «ع.ب.»: الذى يتجه أن له منعها من التطوع عند مجرد التهمة ومن الفرض عند قوتها، ولا يشكل على ذلك ما يأتى فى الحضائنة لأن التهمة فى السفر أقوى وأغلب.

ﷺ ولأن المحافظة على مهمات العبادة معه أيسر، وما ذكر من الأجرة والمؤنة والراحلة (يعتبر).

(من بعد) وجدان (ما) أى أشياء (فى فطرة قد بينت) من دين عليه ولو مؤجلا ودست ثوب لائق بحاله ومسكن وخادم يحتاجهما، إلا أن يكونا نفيسين فيأتى فيهما ما مر ثمة. قال فى المهمات: والجارية النفيسة المألوفة كالعبد إن كانت للخدمة، فإن كانت للتمتع لم يكلف بيعها قال: وهذا التفصيل لم أره ولا بد منه قال: وكلامهم يشمل المرأة المكفية بإسكان الزوج وإخدامه وهو متجه لأن الزوجة قد تنقطع فتحتاج إليهما، وكذا المسكن للمتفقه الساكنين بيوت المدارس والصوفية بالربط ونحوها. انتهى، وقال ابن العماد: بل المتجه أن هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم فى الحال فإنه المعتبر ولهذا

.....
قوله: (قال فى المهمات إلخ) حزم «م.ر» فى شرح البهجة بما بحثه الأسنوى، من غير أن يذكر ما قاله ابن العماد. لكن شرحه للمنهاج كهذا الشرح. انتهى. رشيدى بزيادة.

قوله: (من دين عليه) ولو مؤجلا كذا فى الروض وغيره، وظاهره اعتبار الفضل هنا وإن لم نعتبره فى الفطرة فإنهم أطلقوا وحزموا هنا مع حكايته ثم خلافا، وقد يفرق بأن من شأن الفطرة حقارتها بالنسبة للدين فسومح بوجوبها معه على أحد الرأيين ولا كذلك مؤن الحج فليتأمل «س.م».

قوله: (إن كانت للتمتع لم يكلف بيعها) قلت: ينبغى ألا تكون مانعة للوجوب كنظيره من القدرة على النكاح بجامع أن كلا من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج «ب.ر».

قوله: (إن كانت للخدمة) قال ابن العماد: والمتجه أنها كالعبد مطلقا لأن العلة فيها كالعلقة فيه، قلت: وقد يؤيد بما يأتى قريبا فى حاجة النكاح. شرح الروض.
قوله: (المتجه أن هؤلاء مستطيعون) شامل للزوجة بدليل قوله الآتى: غير الزوجة.
قوله: (فإنه) أى: الحال.

قوله: (وقد يفرق إلخ) يؤخذ من شرح «ع.ب» لحجر الفرق بأن الحج على التراخي بخلاف زكاة الفطرة فإنها على الفور.

قوله: (قلت إلخ) نقله حجر فى شرح العباب عن ابن العماد ورجحه قال: وأيده شيخنا ثم رأيت ما فى الحاشية بعد.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

تجب زكاة الفطر على من كان غنيا ليلة العيد وإن لم يكن معه ما يكفيه فى المستقبل، وما قاله حسن وهو ما رجحه السبكي فى غير الزوجة. (و) بعد وجدان (مؤن النكاح إن خاف العنت) أى الزنا لأن حاجة النكاح ناجزة والنسك على التراخي، وقضية كلامه عدم وجوب النسك حينئذ قال الرافعى: وهو قضية إطلاق الجمهور، لكن كثير من العراقيين وغيرهم قالوا بوجوبه لكن تقديم النكاح أولى. قال النووى: وهو الأصح

.....

قوله: (وما قاله حسن) معتمد «ع ش» على «م.ر».

قوله: (لكن تقديم النكاح أولى) لأن فيه مصلحة ودرء مفسدة، وفى الحج مصلحة فقط، فكان الأول أولى، فلا يقال: إن النكاح لا يجب وإن خاف العنت، والحج واجب، فكيف قدم غير الواجب عليه. نعم، لو يضيق بإفساد أو خوف عضبه اتجه أولوية تقديمه، بل وجوبه، ولو مات قبل التمكن من الحج، فهل يتبين عصيانه من آخر سنى الإمكان. لأن تأخير مشروط بسلامة العاقبة، أو لا لعذره؟ قضية كلام الزركشى ترجيح الأول، أخذنا من أنه لو أخر الزكاة بعد التمكن لانتظار نحو قريب فتلفت ضَمَنها. وقد يقال: قياس الزكاة يقتضى ترجيح الثانى، فإنه كما لا يتبين ثم عصيانه بالتلف فكذا هنا، وأما الضمان ثم فهو نظير الإحجاج هنا من تركته عنه، لا نظير الإثم وهنا يجب الإحجاج عنه، كما يجب ثم عليه الضمان، فاستويا فيما قلناه، لا فيما قاله. فليتأمل.

قال الأذرعى: (لم أر للناس كلاما فيمن لا يصبر عن الجماع لعلمه، هل شرط وجوب الحج عليه قدرته على استصحاب زوجة أو سرية: فيه نظر، والقول به مستبعد مع الحاجة). انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر» رحمه الله.

قوله: (لكن تقديمه النكاح أولى) وعبارة الروض أفضل، وقد يستشكل ذلك بأن أفضلية النكاح مع وجوب الحج المقتضى أنه يستقر فى ذمته، وأنه لو مات قبل فعله تبين عصيانه تؤدى إلى أن يؤمر الإنسان بما يؤدى لعصيانه لأن قضية الأفضلية طلب تأخير المؤدى لذلك. إلا أن يقال الأفضلية مشروطة بسلامة العاقبة كالجواز فى غير ذلك وفيه ما فيه فليتأمل «س.م.»

قوله: (وهو الأصح) وعلى هذا يستقر فى ذمته فيقضى من تركته إن مات قبل الإتيان به.

قوله: (إلا أن يقال إلخ) كذا نقله المحشى على التحفة عن «م.ر.» قال «ع.ش.»: لكن فى حواشى شرح الروض لوالد الشارح ما حاصله أنه إذا مات فى هذه الحالة لا يَأْثُم كما فى قواعد الزركشى لأنه فعل مأذونا فيه من قبل الشارع. انتهى.

الذى قطع به الأكثرون، وعلمه صاحب الشامل وغيره بأن النكاح من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج ويعتبر أيضا كون ذلك بعد وجدان الكتب الشرعية للفقيد المحتاج إليها إلا أن يكون له من كتاب نسختان فيكتفى بواحدة وبعد وجدان خيل الجندي وسلاحه. (وأجر تخفيف) من خفرته مثقلا من خفرته مخففا إذا أجرته وكنت له خفيرا أى مجيرا تمنعه قاله الجوهري أى وبعد وجدان أجرة الخفارة إن احتيج إليها فتلزمه أجرتها لأنها حينئذ من أهبة الطريق فهي كالراحلة، وهذا ما نقله الشيخان عن تصحيح الإمام وصحاحه ومقابله لا تلزمه أجرتها لأنها خسران لدفع الظلم كالدفع إلى ظالم، ولأن ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرته فى الزاد والراحلة فلا يجب الحج مع طلبها ونقل هذا فى المجموع عن جماهير العراقيين والخراسانيين ثم قال: فيحتمل أنهم أرادوا بالخفارة ما يأخذه الرصدى فى المراصد وهذا لا يجب

وفى التحفة: (من لا يقدر على ترك الجماع لا يشترط قدرته على زوجة أو سرية يستصحبها، فيستقر الحج فى ذمته) قال ابن الجمل فى شرح الإيضاح: ظاهره وإن ظن لحوق ضرر ببيع التيمم، لو ترك الجماع بالتجربة، أو إخبار عدلى رواية عارفين وهو غير واضح. ومن ثم استظهر فى المنهج فى هذه الحالة للوجوب اشتراط قدرته على حليلة يستصحبها، وجزم به تلميذ فى شرح المختصر. ومال إليه مولانا السيد عمر البصرى. قال: (وعليه فيظهر: أن مثل مبيع التيمم حصول المشقة الظاهرة التى لا تحتل عادة). انتهى مدنى، وفى عدم الوضوح نظر، إذا كان المراد أنه لا يأتى بترك الحج، ويستقر فى ذمته فيقضى من تركته.

قوله: (بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرته) وذلك بمنع الوجوب، كما فى التيمم. وكون الحج لا بدل له، بخلاف التيمم يعارضه أن الحج على التراخي أى لو وجب مع تلك الزيادة لكان على التراخي، فلا يقال: إن الكلام فى الوجوب والتراخي وصف الأداء بعد الوجوب. فلتأمل.

قوله: (وعلمه صاحب إلخ) قد يشكل على هذا التعليل أن إعفاف الأب مانع من الوجوب مع أنه من الملاذ، إلا أن يفرق بأنه يتسامح فى حقوق النفس ما لا يتسامح فى حقوق الغير فليأمل.

قوله: (مع أنه إلخ) قد يقال: أنه بالنسبة إليه حق مالى ليس من الملاذ.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الحج معه بلا خلاف ، فلا يكونون متعرضين لسألة الإمام ويحتمل أنهم أرادوا الصورتين فيكون خلاف ما قاله ، لكن الاحتمال الأول أصح وأظهر فى الدليل فيكون الأصح على الجملة وجوب الحج . وقد صححه الرافعى وابن الصلاح مع اطلاعهما على عبارة الأصحاب التى ذكرتها وقال السبكي : إنه ظاهر فى الدليل وإن أشعرت عبارة الأكثرين بخلافه ، وقال فى المهمات : الفتوى على عدم الوجوب ، فقد أجاب به العراقيون والقاضى حسين وجزم به فى التنبيه ، وأقره النووى فى التصحيح ونقله فى الكفاية عن النص وعلى الأول ينبغى أن تتقيد الأجرة بأجرة المثل فلو طلب أكثر منها لم تجب كما فى نظائره قاله السبكي . (و) بعد وجدان (شق محمل) وهو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وبالعكس خشبة يكون الراكب فيها (مع) وجدان (الشريك) الذى يجلس فى الشق الآخر وإن قدر على مؤنة المحمل بتمامه ، قال فى الوسيط : لأن بذل الزائد خسران لا مقابل له . قال فى المهمات : وقضيته أن ما يحتاجه من زاد وغيره إذا أمكنت المعادلة به يقوم مقام الشريك ، وكلام غيره يقتضى تعيين الشريك ، قال ابن العماد : وهو المتجه لأن المعادلة بغيره لا تقوم فى السهولة مقامه عند النزول والركوب ونحوهما ، وقد يتوقف فيما قاله بأن كثيراً من الناس يستسهل ذلك على المعادلة بالشريك وقد قال الزركشى : اعتبار وجدان الشريك ذكره الإمام ، وظاهر النص وكلام

قوله : (على الجملة) أى : مراعاة للاحتمال الثانى ، أما على الأول فمقطوع به . تدبر .

قوله : (التى ذكرتها) إلى هنا عبارة المجموع . انتهى .

قوله : (وقال فى المهمات إلخ) ضعيف ، والمعتمد الأول . انتهى شرح «عب» . لحجر .

قوله : (محمل) هو : شىء من خشب أو نحوه ، يجعل فى جانب البعير للركوب فيه بلا شىء يستر الراكب ، فإن كان مع شىء يستره يسمى (كنيسة) من الكنس أى : الستر . ومنه قوله تعالى : ﴿الجوار الكنس﴾ [التكوير : ١٦] . انتهى . مدنى وفيه مخالفة للشارح الآتى .

قوله : (مع وجدان الشريك) أى : مع وجدان شريك عدل تليق به مجالسته وليس به نحو برص ولا جذام ، ويوافقه على الرضى بالركوب بين المحملين عند نزوله لنحو قضاء حاجته فيما يظهر فى الكل . حجر .

قوله : (شريك عدل تليق به مجالسته) أى : إذا كان الآخر كذلك ، كذا فى الإيعاب لحجر ، قال المدنى : ولم أره فى غيره .

الجمهور خلافه بل إذا أمكنه معادلة زاده وثقله فالوجه الاكتفاء بها ولا حاجة إلى وجدان شريك. (لو بحاجة بلى) أى وإنما يعتبر وجدانه شق المحمل والشريك إذا ابتلى بالحاجة إليهما بأن يلحقه بركوبه على الراحلة بدونهما مشقة شديدة قال فى الشامل: فلو لحقه مشقة شديدة بركوب المحمل اعتبر له كنيسة، وهى أعواد مرتفعة بجوانب المحمل عليها ستر يدفع الحر والبرد ويسمى فى العرف مجموع ذلك محارة، وأطلق المحاملى وغيره اعتبار المحمل للمرأة لأنه أستر لها، قال الأذرى: وهو ظاهر فيمن لا يليق بها ركوبها بدونه أو يشق عليها أما غيرها فالأشبه أنها كالرجل. قال الأسنوى: والقياس أن الخثنى كالمراة، وحيث اعتبر المحمل والراحلة فالمراد أن يتمكن منهما بملك أو إجارة بثمن المثل أو أجرته، قال الأسنوى: والقياس أن الموقوف على

.....

قوله: (بل إذا أمكنه إلخ) أى: كانت العادة جارية بذلك فى مثله. شرح المنهج.

قوله: (مشقة شديدة) هى التى تبيح التيمم. انتهى. حجر شرح بأفضل. زاد فى شرح العباب على ذلك، فقال: (أو لا يخشى محذور تيمم، ولكنه لا يطاق الصبر عليه عادة). انتهى.

قوله: (بل إذا أمكنه معادلة زاده وثقله) بحيث لم يخش ميلا ووجد ولو بأجرة مثل فاضلة عما مر من يسكه له لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة لم يحتج للشريك. حجر.

قوله: (كنيسة) فإن لحقه بها مشقة شديدة اعتبر محفة، فسرير يحمله رجال وإن بعد محله فيما يظهر إذ الفرض أنه قادر على مؤن ذلك فاضلة عما مر. حجر.

قوله: (وأطلق المحاملى إلخ) اعتمده «م.ر».

قوله: (أو إجارة) ظاهره عدم اعتبار العارية.

قوله: (أو إجارة) أما وجود ذلك باستقراض أو إعارة نحوهما فلا يلزمه وإن تضيق عليه كما اقتضاه إطلاقهم حينئذ «ع».

قوله: (محفة) فى المختار هو مركب من مراكب النساء كالمودج إلا إنها لا تقبب كما تقبب المودج. انتهى.

قوله: (فسرير يحمله إلخ) استشكل بعضهم مع هذا تصور المعسوب إذ وصول الشخص إلى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة أن يحمل فى محفة أو على سرير فى غاية الدور. انتهى. ولاغربة فيما ذكر، حيث كان ضابط المعسوب هو من لا يستطيع الركوب فى نحو محمل إلا بمشقة شديدة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

هذه الجهة والموصى بمنفعته لها يوجبان الحج بخلاف الموهوب ولو وقف عليه ذلك بخصوصه وقبله أو لم يقبله، وصححناه فلا شك في الوجوب نعم لو حملسه الإمام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاة وغيرهما ففي الوجوب نظر. انتهى. والأوجه الوجوب مع أنه يجب عليه الخروج لعنى آخر وهو أن الإمام إذا ندب أحد المهم يتعلق بمصالح المسلمين لزمه القبول.

(و) مع (أمن طرق من مريدى خس) أى نقص فى البدن أو البضع أو المال كقاطع طريق وعدو ورصدى وهو من يأخذ مالا على المارصد ولو يسيرا، نعم إن كان العدو كافرا وأطلق مقاومته استحباب له الخروج للحج ويقاظة لينال ثواب الحج والجهاد، ويكره

قوله: (والموصى بمنفعته لها) يفيد: أن الموصى بمنفعته له لا يلزمه فيه القبول. وقد نص عليه حجر فى حاشية فى الإيضاح. قال: (لا يلزمه فيه القبول للمنة) لكن فى شرح الرملى، وابن علان للإيضاح: (أو أوصى له بمنفعته) وفى شرح عبد الرؤوف للمختصر: (أو وصية له، أو لجهة الحمل) وظاهر الأول، وصريح الثانى خلاف ذلك. فليحرر، وعبارة شرح الإرشاد لحجر: (أو موقوف عليه، أو على الحمل لمكة، أو موص بمنفعته لذلك).

قوله: (نعم لو حمله الإمام من بيت المال إلخ) بخلاف ما إذا كان من ماله. انتهى. تحفة. قوله: (ولو يسيرا) كذا فى جميع كتب شيخ الإسلام، والخطيب، والرملى، وحجر، إلا الإيعاب والمنح له، فجرى فيهما على أن القليل الذى لا يزيد على قدر الخفارة لا أثر له. انتهى. مدنى. ويظهر أن من ذلك ما يؤخذ اليوم من الحجاج فى جدة.

قوله: (استحب إلخ) هذا إذا لم يعبروا بلادنا، وإلا وجب قتالهم مطلقا. انتهى. رشيدى على «م.د».

قوله: (أيضا استحب إلخ) ظاهر كلامهم: أنه لا يجب قتالهم، وإن لم يزيدوا على

قوله: (على المارصد) أى: المواضع الذى يرصد الناس أى: يرقبهم فيها.

قوله: (استحب له الخروج) ظاهره عدم وجوب الخروج للجهاد وإن دخل الكفار بلادنا وفيه كلام يراجع.

قوله: (وفيه كلام إلخ) قال الرشيدى: هذا الحكم إذا لم يعبروا بلادنا أما إذا عبروها فتجب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتى فى محله. انتهى.

بذل المال للرصدى إذ فيه تحريض على الطلب، نعم إن كان الباذل له هو الإمام أو نائبه وجب الحج كما نقله المحب الطبري عن الإمام، وليس المراد الأمن قطعاً بل الظن كاف ولا الأمن المعهود حضراً فأمن كل مكان بحسبه فالخوف على شيء مما ذكر يمنع الوجوب، والمراد الخوف العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده قضى من
الضعف، وإليه يميل كلام الإمام، ويوجه: بأن الغالب على الحجاج الجبن، وعدم اتفاق الكلمة، وجمع الأخطا من لا يوثق منهم بقتال، فكانت تلك أعذاراً في عدم مقاتلتهم. ومع ذلك ففيه ما فيه. انتهى. شرح «ع.ب.الحجر».

لكن قول «م.ر»: (وإنما لم يجب قتال الكفار عند عدم زيادتهم مثلياً. لأن محل ذلك عند التقاء الصفيين، وهذا بخلافه يقيد الوجوب هنا عند التقاء الصفيين).

قوله: (إن كان الباذل إلخ) هل يجب البذل على الإمام لأنه من المصالح العامة.

قوله: (الإمام أو نائبه) وكذا أحد الرعية، إن بذله عن الجميع. كما اعتمده «م.ر.» «س.م.» على المنهج.

قوله: (والمراد الخوف العام) المعتمد: خلافه. انتهى. «ق.ل.» وغيره.

قال «س.م.» في حاشية المنهج: (واختار شيخنا «طب» التفصيل، فإن خصه الخوف لأجل نحو تجارة يصحبها لزمه، وإن خصه لغير ذلك. كأن علم أنه يتعرض له، ولا بد من غير سبب صدر منه يمكنه دفعه لم يلزمه). انتهى.

قوله: (ويكره بذل المال للرصدى إلخ) قال في شرح الروض: وقضية كلامه كأصله كراهة الإعطاء للرصدى الكافر والمسلم، ولا ينافيه ما يأتي في باب موانع إتمام الحج من تخصيصها بالكافر لأن ذاك محله بعد الإحرام، فإعطاء المال أسهل من قتال المسلمين وهذا قبله فلم تكن حاجة لارتكاب الدل. انتهى.

قوله: (لرصدى) بخلافه للمسلم بعد الإحرام «ح.ج.»

قوله: (هو الإمام أو نائبه) وكذا أجنبي على الأوجه حيث لا يتصور خوف منه لأحد منهم في ذلك بوجه «ح.ج.»

قوله: (والمراد الخوف العام) بخلاف الخاص على ما نص عليه وحزم به السبكي كسابق الرفعة، وصوبه البلقيني وبينت ما فيه في الحاشية وأن المعتمد الذي في المجموع وغيره خلافه «ح.ع.»

قوله: (حيث لا يتصور إلخ) عبارة «ق.ل.» على الجلال: أو أجنبي عن جميع الركب لا عن واحد بخصوصه. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

تركته كالزمن بخلاف من حج أول ما تمكن فأحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه من الحج إذ لا يجد إليه سبيلا بنفسه أو غيره من جهة أن غيره مثله فى خوف العدو، نص على ذلك فى الأم، قال الأذرعى: وينبغى تقييد المال الذى يخاف عليه بالمال الذى لا بد له للمؤمن، أما لو أراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لأجله فالظاهر أنه ليس بعذر. (وغلبت سلامة فى البحر) أى ومع غلبة السلامة فى البحر الذى تعين طريقا ليجب ركوبه فإن غلب هلاكه أو استوى الأمران لم يجب بل يحرم لما فيه من الخطر وليس النهر العظيم كجيحون فى معنى البحر لأن المقام فيه لا يطول وخطره لا يعظم، ولما فرغ من بيان الشروط المعتبرة فى حق عامة المباشرين أخذ فى بيان ما يختص ببعضهم فقال:

(ومع خروج محرم) نسب أو غيره فى حق المرأة (أو بعلى) أى زوج لها لتأمن على

قوله: (ثم تحلل) أى: ثم زال الإحصار عن القوم ليكون شبيها بالخوف الخاص من جهة. تدبر.

قوله: (وغلبت سلامة فى البحر) مثله البر. كما فى شرح «م.ر» للمنهاج، و«س.م»، وفى شرح «م.ر» المذكور ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجود عدو، أو عدم زاد استصحاب الأصل، وعمل به إن وجد، وإلا وجب الخروج؛ إذ الأصل عدم المانع، ويتبين وجوب الخروج بتبين عدم المانع لو ظنه فتترك الخروج.

قوله: (بل يحرم) حتى فى الاستواء على الأصح. محلى.

قوله: (وليس النهر إلخ) المعتمد: أنه فى وقت هتجانه كالبحر. انتهى. «ق.ل»، وغيره.

قوله: (ومع خروج إلخ) فخرج من ذكر شرط للوجوب على المعتمد، فلا يقضى من تركتها لو ماتت، وقيل: شرط للتمكن، فيقضى من تركتها لو ماتت ولم تحتج. ومثل

قوله: (النهر العظيم) أى: وإن سار فيه طولا.

قوله: (ومع خروج محرم) قال فى العباب: وهل وجود نحو المحرم شرط للوجوب أو للتمكن فيه تردد أى: للأصحاب كما ذكره الجرجاني، فلو لم تحده المستطبعة حتى ماتت قضى من تركتها على الثانى لا الأول. انتهى. والمرجح الأول كما قاله جمع منهم ابن يونس والسبكي.

قوله: (وإن سافر فيه طولا) لأن جانبه قريب يمكن الخروج إليه سريعا شرح الروض.

نفسها ، ولخبر الصحيحين: لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ، وفي رواية فيهما لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، وفي رواية صحيحة في أبي دؤاد بدل اليومين بريدا ، ولم يشترطوا في الزوج والمحرم كونهما ثقتين وهو في الزوج واضح ، وأما في المحرم فسببه كما في المهمات أن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي ، وكالمحرم

خروج من ذكر إذن الزوج ، فهو شرط في استطاعتها بناء على المذهب : أن له منعها منه ، وأنها ممنوعة إلا بعد إذنه . كما ذكره البغوي في ميدانه . انتهى . شرح «ع.ب.» «الحجر» .

واعترض ترتيب القضاء على أنه شرط للتمكن بأنه لا بد في الوجوب من التمكن من الأداء ، نظير قولهم : إن الحول شرط لوجوب الزكاة ، والتمكن من الإخراج شرط لوجوب الأداء . وأجيب : بأن المراد بالتمكن إمكان الأداء ، وقد ثبت الوجوب ، ولا يجب الأداء حالا لتوقفه على شرط ، كما يجب زكاة الحب بالاستعداد ، ويتوقف الإخراج على التصفية . وقد صرح الشيخان بأن إمكان الأداء ليس شرط لوجوب الزكاة . قالوا : (كالصلاة ، والصوم ، والحج) وهو قياس ما في الزكاة ، أن التمكن من نحو النسوة هنا شرط لوجوب الأداء ، فلو لم تعدن وجب الحج ولا يجب الأداء إلا عند التمكن ، فلو ماتت قبله لم يقض من تركتها ، كما لو أفطرت في رمضان لمرض ، ولم تتمكن من الأداء حتى ماتت لم يقض عنها ، ولا فدية . انتهى . شرح «ع.ب.» .

قوله : (في حق المرأة) قال «ق.ل.» على الجلال : (ويكفي في الجواز للواجب شرطه - أي : الذي يوصف بالوجوب من حيث هو ، وإلا فهو الآن جائز - امرأة تأمن معها على نفسها ، ويجوز لها النفل مع زوج أو محرم لا مع نسوة وإن كثرن) . انتهى . كسفرها إن قصر لغير واجب ، ومنه زيارة القبور خارج السور ، ولو بإذن الزوج . انتهى . مع زيادة . ثم رأيت الشارح الآتي .

قوله : (المرأة) مثلها الأمر . انتهى . «ق.ل.» على الجلال .

قوله : (الوازع إلخ) أي : الكاف الطبيعي أقوى من الكاف الشرعي ، إذ كثير من الناس لا يبالون بارتكاب ما نهى الشارع عنه ، بخلاف ما كلف السلطان عنه . والمعنى هنا أن

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

عندها الأمين، وينبغى كما قال الشارح عدم الاكتفاء بالصبي لأنه لا يحصل معه الأمن على نفسها إلا فى مراهق ذى وجهة بحيث يحصل معه الأمن لاحترامه. (ولو) كان خروج المحرم أو البعل (بأجر) فإنه يلزمها بذله له إذا قدرت عليه لأنه من أهبة الطريق، (أو) مع خروج نسوة (نوات عقل) وإن لم يكن معهن زوج أو محرم إحداهن لانقطاع الأطماع باجتماعهن وعبارة الحاوى وغيره أو نسوة ثقات، وقضيتها ألا يكتفى بغير الثقات وهو ظاهر فى غير المحارم لعدم الأمن وأنه يعتبر بلوغهن وهو ظاهر لخطر السفر إلا أن يكن مراهقات بحيث يحصل معهن الأمن فينبغى الاكتفاء بهن، وقضية تعبيرهم بنسوة اعتبار ثلاث غيرها قال فى المهمات: ولا معنى له ولا دليل عليه بل المتجه الاكتفاء باجتماع أقل الجمع وهو ثلاث بها. انتهى. ثم اعتبار العدد إنما هو

.....
الزوج والمحرم مع فسقهما يغاران على المرأة من مواضع الرية، ويكفان بطبعهما عن ذلك. قال فى التحفة: (وبه يعلم أن من علم منه أنه لا غيره له لا يكتفى به). انتهى. «مدنى».
قوله: (نسوة) أقلهن ثنتان، ولو إماء على المعتمد، ولو غير بالغات، حيث كان هن حذق. «ق.ل.» وسأتى فى الشرح.

قوله: (وهو ظاهر فى غير المحارم) وفيهن أيضا إن كان فسقهن بالبغاء، وغلب على الظن حملهن لها عليه. انتهى. «م.ر.» فى شرح الكتاب.

قوله: (وقضية تعبيرهم بنسوة اعتبار ثلاث غيرها) معتمد «م.ر.»، و«خ ط.»، وخالفوا حجر، فقالوا: لابد من ثلاث سواها. انتهى. «مدنى».

قوله: (بل المتجه إلخ) قال المدنى: ظهر ما لم أقف على من نبه عليه وهو: أنه إذا كانت واحدة منهن لا تفارقها واحدة من اللاتى معها، إن حبست بموضعها، أو ذهبت لحاجتها، فينبغى الاكتفاء باثنين معها فيلزمها الحج، ومن كانت قد يفارقها صواحبا لا يلزمها. فالقائل باشتراط ثلاث غيرها لاحظ الوجوب على كل واحدة منهن، والقائل بالاكتفاء باثنتين غيرها لاحظ الوجوب عليها فقط فتأمل.

قوله: (إلا فى مراهق إلخ) قال فى شرح الروض: وشرط العبادى فى المحرم أن يكون بصيرا ويقاس به غيره. انتهى. قلت ويتجه الاكتفاء بأعمى له مزيد إحساس وحذق بحيث يحصل الأمن معه، بل مثله أنفع من كثير من البصراء ثم رأيت من بحث ذلك.
قوله: (نسوة) شامل للإماء وهو متجه.

بالنظر إلى الوجوب وإلا فلها أن تخرج مع الواحدة لفرض الحج على الصحيح فى شرحى المذهب ومسلم. قال فى الروضة وأصلها: وهل لها الخروج إلى سائر الأسفار مع النساء الخلل فيه وجهان الأصح لا. انتهى، وهو محمول على الأسفار غير الواجبة كما حمل عليها الشافعى فى الأم الأخبار السابقة قال: لأن المرأة إذا كانت ببلى لا قاضى به وادعى عليها من مسيرة أيام لزمها الحضور مع غير محرم إذا كان معها امرأة، ويلزمها أيضا الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام وإن كانت وحدها لأن

.....
.....

قوله: (وإلا فلها أن تخرج مع الواحدة إلخ) قال فى شرح الروض: وكذا وحدها إذا أمنت وعليه حمل ما دل من الأخبار على جواز السفر وحدها. انتهى. وهل ماعدا سفر النسك من الأسفار الواجبة كذلك فيجوز لها وحدها إذا أمنت أو لا فيه نظر. وأما قول الأم المذكور: إذا كان معها امرأة فهو فى لزوم، وقد يقال الاكتفاء فى اللزوم بالمرأة الواحدة فى غير الحج لا فى الحج يدل على أنه يختلط لغير الحج أكثر، فإذا جاز الخروج لها وحدها للحج فلغيره أولى.

قوله: (مع الواحدة) وكذا وحدها إذا تيقنت الأمن على نفسها. حجر.

قوله: (وهو محمول على الأسفار غير الواجبة) منه يعلم تحريم خروج المرأة من مكة مع النسوة الخلل للإحرام بالعمرة من التمتع وهى مسألة عمت البلوى بها والله أعلم.

قوله: (كما حمل عليه الشافعى إلخ) أى: فاشتراط الزوج، أو المحرم فى جواز الأسفار غير الواجبة أما الواجبة فيكفى فيها المرأة الأجنبية «ب.ر.».

قوله: (لزمها الحضور) أقول: الذى فى المنهاج كاختر فى القضاء أن من دعى من فوق مسافة العدوى لا يلزمه الحضور وإن لم يكن هناك قاض أو مصلح، وفى الروضة وأصلها عن قطع العراقيين خلافه، وحينئذ فلزوم الحضور من مسيرة أيام فى هذا النص يوافق الثانى ويؤيده «س.م.».

قوله: (إذا كان معها امرأة) ربما يشكل هذا النص على اعتبار العدد فى لزوم الخروج للصحيح كذا بخط شيخنا قلت: قد يفرق بالتسامح فى حق الله تعالى.

قوله: (وهل ماعدا إلخ) فى «ق.ل.» على الجلال: أن هذا حكم السفر الواجب مطلقاً سواء النسك وغيره. انتهى. ومثله شرح بافضل للحجر.

قوله: (من الأسفار الواجبة) أى: الواجبة فى نفسها، وإلا فهى الآن جائزة كما هو ظاهر.

قوله: (بالعمرة) أى: غير الواجبة.

قوله: (فيكفى فيها إلخ) تقدم أنه يجوز خروجها وحدها إن أمنت.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

خوفها ثم أكثر من خوف الطريق، وقضية تقديم الناظم كأصله ذكر الأجرة على ذكر النسوة عدم لزوم أجرتهن وهو ظاهر لأن صورة مسألتهن أن يتفق خروجهن لأنفسهن فليلزمها الخروج معهن لا أن يكون خروجهن لأجلها لو كان خروجهن لأجلها لزمها أجرتهن كما جزم به النشائي وقال الأسنوي: إنه المتجه، وقول الزركشي الأقرب منع لزومها لعظم المشقة بخلاف أجرة المحرم بعيد.

(لامرأة) أى اعتبار خروج من ذكر ثابت للمرأة قال فى المجموع: والخنثى المشكل يشترط فى حقه من المحرم ما يشترط فى المرأة، فإن كان معه نسوة من محارمه كأخواته وعماته جاز وإن كن أجنبيات فلا لأنه يحرم عليه الخلوة بهن، ذكره صاحب البيان وغيره. انتهى. وقال قبل هذا بيسير: المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن معترضاً به قول الإمام وغيره بحرمة ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله فى الخنثى الملحق بالرجل احتياطاً، (و) مع خروج (قائد الضريير) ولو بأجرة يبذلها

قوله: (إذا كان معها امرأة) ظاهره: أنه لا يجب عند فقدها، لكنه يجوز. فحرر.

قوله: (التهى) أى: كلام المجموع. وقوله: (وقال) أى: صاحب المجموع.

قوله: (فاستغنى إلخ) أى: استغنى باعتراضه على الإمام عن اعتراضه لما نقله عن البيان، فاندفع ما فى (الإسعاد) من الاعتراض على صاحب المجموع.

قوله: (فاستغنى إلخ) خالف بعضهم فى هذا، وقال: إن معنى قوله: تحرم عليه الخلوة بهن أى: بكل منهن، والسفر مظنة ذلك، فلا ينافى ما سلف له من جواز خلوة الرجل بنسوة فى غير السفر. انتهى. عميرة على المحلى. قال حجر فى شرح العباب بعد نقل هذا: (إن كون السفر مظنة هذا ممنوع فالوجه ما قدمته). انتهى. وما قدمه هو ما فى الشارح.

قوله: (وقائد الضريير) ولو أحسن المشى بالعصا. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (والخنثى المشكل إلخ) وفى الأمر أى: الحسن أخذاً مما يأتى فى نظيره أن يخرج معه سيد أو محرم يأمن به على نفسه على الأرجح. حجر.

قوله: (ولو بأجرة) ينبغى: أو بالعارية، وإن لم يجب قبول عارية نحو الراحلة والحمل؛ لأن هذا

قوله: (ينبغى أو بالعارية) هو ظاهر قياساً على خروج ولى المحجور معه تبرعاً وزوج المرأة أو محرماً أو النسوة معها كذلك فإن ذلك لا يمنع الوجوب، وعبرة العباب: وهو أى: قائد الأعمى معه كمحرم المرأة. انتهى.

له ، وبقي من شروط الوجوب إمكان السير بأن يبقى زمن يمكن فيه السير إلى الحج

.....
 قوله: (وبقي من شروط الوجوب إلخ) عبارة شرح العباب لـ حجر حاصل عبارة المجموع: وإن وجد جميع ما مر، وقد بقي زمن يمكن فيه الحج وجب، وله تأخير عن تلك السنة لكنه يستقر في ذمته، وإن لم يبق زمن لذلك لم يلزمه الحج، ولا يستقر عليه. هكذا قاله الأصحاب. ولم يذكر الغزالي هذا الشرط، وأنكر عليه الرافعي، وقال: «هذا الإمكان شرطه الأئمة لوجوب الحج» ورد عليه ابن الصلاح انتصارا للغزالي: بأن هذا الإمكان إنما هو شرط الاستقرار فيجب قضاؤه من تركته لو مات قبل الحج، وليس شرطاً لأصل وجوب الحج حالاً، بل متى وجدت الاستطاعة من مسلم مكلف حر لزمه الحج في الحال، كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها، ثم استقرارها في الذمة يتوقف على مضي زمن التمكن من فعلها. والصواب ما قاله الرافعي، وقد نص عليه صاحب المذهب والأصحاب. وإنكار ابن الصلاح فاسد. لأن هذا غير مستطیع، وكيف وهو عاجز حساً؟ وأما الصلاة فإنما تجب في أول الوقت، لإمكان تميمها، أى: بعده بخلاف ما هنا. انتهى. قال البلقيني: وعندي أنه إذا كان لم يتمكن من السير، ولكن مضى وقت الحج وهو موسر. كما إذا ملك المصري مثلاً المال في القعدة، ثم مات في المحرم لم يعد قضاؤه من تركته؛ لأنه مستطیع بماله. ومثله إذا وجبت الصلاة بإدراك تكبيرة آخر الوقت، غير أن الصلاة لا تفعل عنه، والحج يفعل عنه، ولا يخلو ذلك من نزاع. انتهى. والنزاع ظاهر جلي. وقضية كلام ابن الصلاح: إن من استطاع الحج قبل عرفة بيوم، وبينه وبينها شهر، ومات في تلك السنة وأن الحج وجب عليه ثم سقط، وهذا لا يقول به أحد قاله السبكي وهو معترض. لأنه قال به كثيرون كالسنجى، والسرخسى، والماوردي، وغيرهم. واعترض فرق النووي السابق بين الصلاة والحج: بأن حكمهما واحد؛ إذ لو مات، أو جن أو حاضت قبل أن يمضي من وقتها ما يسعها بأن أنها لم تجب، فهي كما هنا. وقولهم (إنها تجب بأول الوقت) أى: ظاهراً. وكذا الصوم، بل والزكاة، فإنها تجب بحولان الحول، وتستقر بإمكان الأداء. ويجاب: بأن النووي إنما فرق ردأ لما فهمه ابن الصلاح من أن

 من قبيل الاستعانة بالبدن فلا ينظر إلى المنة فيه كما لو بذل إنسان الطاعة للمعضوب بالحج عنه فإنه يجب قبوله، فإذا وجب قبول حج الغير فليجب قبول قوده بل أولى فليتأمل (س.م).

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

السير المعهود نقله الرافعي عن الأئمة، وقال ابن الصلاح: وإنما هو شرط استقراره في

.....
تعبيرهم في الصلاة بما ذكر يقتضى أن الحج مثلها، حتى يوصف بالوجوب حقيقة قبل
التمكن، ويعصى قطعاً كما مر، فأشار النووي: أنه لا شاهد له في تعبيرهم فيها بالوجوب
بأول الوقت، والاستقرار بمضى وقت إمكان الفعل، لأنه بغرض إرادتهم هنا بالوجوب
حقيقته له معنى يمكن انضباطه به، وهو: إمكان تميمها بعد الوقت، وهذا المعنى لا يمكن
إتيانه في الحج، فلا شاهد له في القياس على الصلاة. على أنه في الحقيقة لا فرق بينهما؛
لأن مرادهم بالوجوب فيها باعتبار الظاهر، وهذا المعنى يمكن إرادته هنا في المعنى الذى
ذكره الأصحاب، لا في المعنى الذى أراده ابن الصلاح، ففرق النووي إنما هو على سبيل
الفرض والتسليم، فلا يرد عليه ما تقرر. وقد سبق في هذا الفرق بحلى في ذخائره انتهت.
وبها تندفع جميع التوقفات السابقة. فليتأمل.

قوله: (بأن يبقى زمن يمكن فيه إلخ) مقتضى قولهم: «أن يبقى إلخ» أى: أن يبقى من
حين استطاعته زمن إلخ. إن تصور بأن يخرج أهل بلده وهو غير مستطيع، ثم تطرأ له
الاستطاعة، والباقي لا يمكنه فيه السير المعتاد. فعند ابن الصلاح وجب، ولم يستقر وعند
غيره لم يجب. وبه صدر «ح.ل» تبعاً للرمل. ولا عيرة بما يوهمه آخر عبارة الشرح. انتهى.
شيخنا «ذ» على المحلى. فيفيد أن المنظر به في الصلاة إنما هو الوجوب آخر الوقت، لا أوله.
لكن التعبير (بأول الوقت) الذى هو في هذا الشرح، والمحلى، والروضة يوهم خلاف ذلك.
كما قال: وما صور به شيخنا رحمه الله هو صريح فرق الشرح بإمكان تميمها، أى: بعد
الوقت كما صرحوا به. وبه يندفع ما قاله السبكي وحجر.

قوله: (نقله الرافعي عن الأئمة) فإمكان السير - بالمعنى الذى ذكر على كلام الأئمة -

قوله: (نقله الرافعي عن الأئمة وقال ابن الصلاح إلخ) قال البلقيني: وفائدة الخلاف أنه
يوصف على الثانى بالوجوب فيصح الاستئجار عنه بعد موته اتفاقاً بخلافه على الأول، يعنى فإنه
يجرى فى صحة الاستئجار عنه بعد موته الخلاف فى صحة الاستئجار عمن مات، ولم يجب عليه
لعدم الاستطاعة، وقال فى الروضة وأصلها: ولو لم يكن الميت حج ولا وجب عليه لعدم
الاستطاعة ففى جواز الإحجاج عنه طريقان أحدهما: طرد القولين لأنه لا ضرورة إليه، والثانى:
القطع بالجواز لوقوعه عن حجة الإسلام. انتهى. وقوله: طرد القولين إشارة إلى القولين فى قوله
قبل: أن فى استنباط الوارث عن الميت قولين أظهرهما الجواز.

.....

ذمته ليجب قضاؤه من تركته لو مات قبل الحج وليس شرطا لأصل الوجوب، فيجب على المستطيع في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن التمكن من فعلها، وصوب في الروضة الأول لعدم الاستطاعة وأجاب عن الصلاة بأنها إنما تجب في أول الوقت لإمكان تتميمها. (وينصب الولي) وجوبا (للمحجور) عليه.

.....
 شرط للوجوب والاستقرار، وعلى كلام ابن الصلاح شرط للاستقرار فقط. وأما الوجوب فيكفي فيه الاستطاعة حالا من مسلم مكلف حر. وأما قول البلقيني في بعض كتبه: «لو لم يتمكن من السير، ولكن مضي وقت الحج وهو موسر، كما إذا ملك مصرى مالا في القعدة، ومات في الحرم قضى من تركته» فهو لا يوافق طريقة الأصحاب، ولا طريقة ابن الصلاح. انتهى. حجر في حاشية شرح الإرشاد الصغير.

وقوله: «كما إذا ملك مصرى إلخ» أى: وتعذر السفر برا وبحرا. كما هو ظاهر. وقوله: (لا يوافق إلخ) لعل مراد البلقيني جواز الاستطاعة عنه. كما هو في الحاشية.

قوله: (وأجاب عن الصلاة إلخ) هذا الفرق غير محتاج إليه، فإن الحكم فيهما واحد إذا مات في أثناء وقت الصلاة قبل إمكان فعلها تبينا عدم الوجوب. صرح به القاضي أبو الطيب، ولا ينافي الوجوب بأول الوقت. لأنه باعتبار الظاهر، وهكذا الحج إذا استطاع، والوقت متسع حكما بالوجوب ظاهرا، فإذا مات قبل الإمكان تبينا عدم الوجوب. انتهى. عميرة على المنهج ناقلا له عن السبكي. انتهى. وهذا ينافي التصوير الذي صور به شيخنا (ذ) رحمه الله وهو صريح الفرق بإمكان التتميم. تدبر.

قوله: (لإمكان تتميمها) أى: في الوقت ظاهرا بخلاف الحج، حيث كانت صورة النزاع: أنه لم يبق من الوقت ما يسع فعله. فيكون ابن الصلاح قاس الحج - إذا لم يبق من وقته ما يسعه - على الصلاة أول وقتها، ولا يخفى بعده. فتأمل.

وقولنا: «حيث كانت إلخ» أما لو كانت صورته: ما إذا استطاع، ثم عجز أو مات قبل

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(بالسفه) إن لم يخرج معه (القيم) أى قيما ولو بأجرة ينفق عليه فى طريقه بالمعروف صونا لماله (ثم ليمنع) الولى أو القيم (زيادة الإنفاق) فى السفر على الإنفاق فى الحضر (فى) نسك (التطوع) لذلك بخلاف الفرض ولو قضاء أو نذرا ولو بعد الحجر. نعم فى القضاء الواجب فى السفه وجهان فى الروضة وإذا منعه الزيادة.

.....
التمكن فلا فرق بين الصلاة والحج فى إمكان الفعل فى وقت ظاهرا لكن الظاهر: أن إرادة نحو هذه الصورة بعيدة، إذ لا خصوصية للحج باشتراطها بل غيره مثله. فليتأمل.

قوله: (لإمكان تميمها) فى الكنز لشيخنا البكرى: «ولا يخالف ذلك أن الصلاة تحب بتكبيره. لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك» وتصوير ذلك هنا لا يأتى. فتأمل. انتهى. «س.م» على التحفة وقال السبكي: «لا فرق بين الحج والصلاة فإنه إذا مات، أو حاضت قبل أن يمضى من وقتها ما يسعها تبين أنها لم تحب، وكذا هنا إذا استطاع، وقد بقى وقت يسعه حكمنا بالوجوب، فإذا مات قبل تمكنه تبين أن لا وجوب، وليس كالزكاة الواجبة قبل التمكن ثم تسقط بفوات التمكن». انتهى. وحاصل ما يفهم من كلامهم هنا: أن الوقت فى الصلاة والزكاة سبب للوجوب، والتمكن شرط للوجوب الأداء. وخالف السبكي فى الصلاة، فجعلها كالحج فى أن التمكن فيهما سبب للوجوب. والجمهور معه فى الحج دونها. وكل ذا يحتاج لفرق بين فليحرر. وعلى ما نقلناه عن شيخنا «ذ» - رحمه الله لا إشكال. فتأمل.

قوله: (لإمكان تميمها) بحسب الظاهر من البقاء بخلاف نظيره فى الحج «ب.ر».

قوله: (لإمكان تميمها بحسب الظاهر من البقاء) أى: فلهذا الإمكان ظاهرا وجبت لأن الوجوب حيثئذ له فائدة وهو الشروع فيها مع العزم على التتميم بخلاف الحج لعلمه بعدم الإمكان، وبه يندفع قول السبكي وغيره: إنهما على حد سواء فى عدم الوجوب عند التبين، ويعلم أن المراد إمكان التتميم فى الوقت لأن المراد إمكانه بحسب الظاهر لا بعده كما قاله: «م.ر» وحجر وغيرهما، إذ لو فرض فيمن أدرك ركعة آخر الوقت وخلا من الموانع بعده فهذا يستقر عليه الوجوب والكلام فيمن لم يستقر عليه فإن فرض أنه لم يخل منها بعده فلا حاجة إليه لأنه كمن لم يدرك ما يسعها أوله سواء بسواء ثم إن قوله: لإمكان تميمها هل يشمل ما لو أخره معصوم بأنه لا يدرك ما يسعها فيقال فيه أنه يجب عليه الصلاة لإمكان التتميم ظاهرا وإن لم يستقر الوجوب عند عدم الإدراك بالفعل، ويجعل إخبار المعصوم من خلاف الظاهر ويجب الشروع فيها حيثئذ ليدرك ما يمكن إدراكه منها. فى ظنى أن فى شرح المختصر لابن السبكي حكاية قولين فيمن أخرها معصوم بأنها تحيض فى نهار رمضان أو كان من عاداتها ذلك فليراجع.

قوله: (بالسفه) خرج المحجور عليه بالفلس، فيمنع منه، لتعلق حق الغرماء بأمواله. وظاهره: ولو كان الحج فوراً بأن أفسد الحج قبل الحجر عليه بالفلس. فليراجع. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (أو نذراً ولو بعد الحجر) بناء على ما قاله القاضي، والمتولى: أنه لا فرق بين ما قبل الحجر، وما بعده، بناء على أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع. وهو ضعيف. والمعتمد: أن الولي يمنعه من إتمامه، إن كان النذر بعد الحجر. ويجاب عما سبق: بأنه عارض ذلك تفويته لماله بهذا الطريق، فكان عدم تمكنه منه من مصالحه، فلذا تخلف عن الغالب من أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع. انتهى. شرح «ع.ب.» لحجر. وظاهر ما ذكر: انعقاد نذره. وهو كذلك. وليس كالنذر المالى؛ لأنه محض مال، بخلاف هذا فإنه ما فيه شوب مال. وما اعترض به الأذرعى من أنه يستلزم إنفاق ماله فيه رد: بأننا وإن صححنا نذره لأنه عبادة لا تمكنه من وفائه. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (ولو بعد الحجر) هو فى مسألة النذر الواقع بعد الحجر بغير إذن الولي سهو قطعاً، فالذى فى الروضة وغيرها أن حكمه كالتطوع الذى شرع فيه بعد الحجر، وكذا فى متن الإرشاد وغيره، وعبارة الإرشاد: ومنعه فى تطوع ونذر بعد حجر زيادة نفقة. انتهى. وقضيتها أنه لا فرق فى ذلك بين إذن الولي وعدمه وهو ظاهر كذا بخط شيخنا. قلت: وعدم الفرق المذكور قضية عبارة الروضة أيضاً، وظاهر ما ذكر المتع فى النذر بعد الحجر ولو فى عام معين.

قوله: (القضاء الواجب إلخ) عبارة الروض: فإن أفسد فرضه فهل ينفق عليه الولي فى القضاء قولان. انتهى. قال فى شرحه: عبارة الروضة فى باب الحجر وجهان: وجه الأول أن القضاء فرض، ووجه الثانى أنه لا يؤمن فيه إفساده. انتهى. وقضية التقييد بإفساد الفرض لإخراج إفساد التطوع، وقضية توجيه الأول خلافه إذ يجب قضاء التطوع الذى أفسده فليراجع.

قوله: (وجهان) قال فى شرح الروض: رجح الأذرعى وغيره الأول أى: أنه ينفق عليه فيه ولا يمنعه زيادة الإنفاق لما مر مع كون القضاء على الفور. انتهى. وحزم به صاحب العباب، قيل: فإن لم يجب أى: القضاء فوراً لكونه قضاء عما أفسده فى صباه احتمل أنه كالواجب فوراً وهو الأوجه، إذ حج الأداء لا فرق فيه بين ما على الفور وغيره فكذا القضاء، واحتمل أنه كالتطوع

قوله: (سهو قطعاً) فيه نظر لأنه قول للقاضى والمتولى: بناء على أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع وإن كان ضعيفاً لأنه عارض ذلك تفويته لما له بهذا الطريق كما فى شرح العباب لحجر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(فليتحلل) من نسكه جوازا (مثل من قد أحصرا) فيتحلل بالصوم لأنه ممنوع من المال (قلت وهذا) أى ما ذكر من منع الزيادة والتحلل (فى الذى قد حجرا) عليه.
(قبل شروع حجه) أى شروع فى حجه (تطوعا * وكان ما احتاج إليه) فى السفر (أرفعا) أى أزيد.

(من مؤن الحاضر دون مكسب * لزائد) أى دون كسب له يفى بالزائد على مؤن الحضر، أما الذى حجر عليه بعد الشروع أو قبله ولم يزد ما يحتاجه سفرا على مؤن الحضر، أو زاد وله كسب بقى بالزائد فلا منع ولا تحلل وقوله من زيادته: وكان ما احتاج إليه أرفعا من مؤن الحاضر، معلوم من كلام الحاوى واقتضى كلامه هنا فى أول الباب صحة إحرام المحجور عليه بالسفه بغير إذن وليه وهو كذلك لأنه مكلف. (وإن يمت) من لزمه الحج (أو يعضب).

(من بعد ما حج الأناس) أى الخلق والمراد الناس (أثما) ولو شابا وإن لم يرجعوا

قوله: (إثما) ووجبت الإنابة فى صورة العضب على الفور، بخلاف ما إذا عضب قبل التمكن، فتجب على التراخى. كما فى التحفة. انتهى. ومثله ما إذا عضب قبل البلوغ. كما فى «س.م.»، «ع.ش.»

واقتضى كلام الأذرى ترجيحه وهو بعيد جدا. انتهى. وقوله: وهو الأوجه إذا جرى هذا الأوجه فيما أفسده فى صباه مع أنه تطوع كما هو ظاهر جرى فى إفساد تطوعه بعد البلوغ حال السفه بل أولى فليتأمل.

قوله: (وإن يمت أو يعضب من بعد ما حج الأناس) لا يخفى أنه صادق بموته بعد انتصاف ليلة النحر ومضى قدر الأعمال التى فصلها الشارح فقط وبموته بعد الانتصاف، ومضى قدر تلك الأعمال ورجوع الناس بالفعل أو بالقوة، وصادق بكون الموت بعد مضى سنين استطاع فى كل منها فلهذا قال الشارح فيما سيأتى: ثم إثم من آخر سننى الإمكان أى: إن تعددت سنة الإمكان وآخر سننى الإمكان هى آخر سنة كان موجودا مستطيعا فيها إلى انتصاف ليلة النحر ومضى قدر الأعمال المذكورة، بخلاف ما لم يكن موجودا مستطيعا فيها إلى ذلك، فليس من سننى الإمكان فضلا عن كونها آخرها «س.م.»

قوله: (من لزمه الحج) لوجود شرط اللزوم فيه.

قوله: (والمراد الناس) وإلا فالخلق أعم من الناس.

قوله: (ومضى قدر الأعمال المذكورة) أى: وقدر مدة الرجوع أيضًا إن لم يمت.

باب الحج والعمرة

٩٩

بأن يموت أو يعضب بعد نصف ليلة النحر ومضى إمكان السير إلى منى والرمى بها وإلى مكة والطواف بها والسعى إن دخل الحاج بعد الوقوف لأنه إنما جوز له التأخير لا التفويت، ويخالف الصلاة فإن آخر وقتها معلوم فلا تقصير مالم يؤخر عنه والإباحة في الحج بشرط المبادرة قبل الموت، فإذا مات قبله أشعر الحال بالتقصير واعتبار إمكان السير إلى منى والرمى بها نقله الشيخان عن التهذيب وأراه ورده، في المهمات بأنه ليس ركنا ويجاب بأنه لما كان واجبا وله دخل في التخلل اعتبر إمكان فعله وإن لم يكن ركنا لبعد التأثيم بدونه قال: ولا بد من زمن يسع الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن، والمبيت بمزدلفة لا يجب عند الرافعي فيكفي في زمن المذكورات إمكان إيقاعها عقب نصف الليل لإمكان السير إليها قبله، ويعتبر الأمن في السير إلى مكة ليلا

.....
قوله: (إنما) ولا ينظر إلى إمكان الاستنابة، لأن تفويت الأصل، استغناء عنه بالفرع لا يجوز.

قوله: (وإلى مكة والطواف بها) عبارة شرح العباب لحجر مع المتن: ويكفي في حصول الإمكان في الموت إمكان فعل الأركان بعد نصف ليلة النحر، فإذا مات بعد انتصافها، ومضى إمكان الطواف، لا السير إليه لإمكان تقديمه على نصف الليل وإن قلنا بوجوب مبيت مزدلفة لأن الذهاب إليه عذر في مبيتها، كما يأتي. وكذا السعى إن دخل الحاج مكة بعد الوقوف أو قبله بزمن لا يسعه مع طواف القدوم مات عاصيا، ولو شابا، وإن لم ترجع القافلة لاستغنائه عن الرجوع، بخلاف ما إذا تلف مال الحى قبل إمكان الرجوع، فإنه لا يستقر الوجوب. لأنه مؤنة الرجوع لابد منها، والمراد إمكان الرجوع إلى محله على العادة الغالبة، سواء رجع أحد من أهل القافلة أم لا. انتهى. باختصار. وقوله: «وإن قلنا بوجوب مبيت مزدلفة» والأوجه: أنه لا يعتبر له زمن. لحصوله بالمرور فيها بعد النصف، كما أن الأوجه: أنه لا يعتبر للتقصير، لحصوله بإزالة ثلاث شعرات وهو ماش. انتهى. شرح الإرشاد لحجر. ولعل هذا مبني على أن الذهاب للطواف ليس بعذر. فتدبر.

قوله: (إن دخل الحاج) كأنه راجع للسعى وحده احترازا عما لو دخلوا قبل الوقوف لإمكان السعى بعد طواف القدوم.

قوله: (قبل الوقوف) أى: بزمن يسعه.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

انتهى. ثم ائمة من آخر سننى الإمكان لجواز التأخير إليها، وقيل من أولها لاستقرار الغرض فيها وأثر ذلك يظهر فى شهادته إذا لم يحكم بها القاضى حتى مات فلا يحكم بها لبيان فسقه. وفى نقض ما حكم فيه بها أما إذا مات أو غضب قبل حج الناس فلا إثم لتبين عدم الوجوب لأنه بان أن لا إمكان. (لا مع هلاك ماله قبلهما) أى قبل الموت والغضب.

(من قبل أن يرجع أهل الوطن) إلى وطنهم فلا يآثم لأن مؤنة الرجوع لا بد منها، ويآثم فيما عدا ذلك كما علم إلا إذا هلك ماله بعد غضبه بين حجهم ورجوعهم لتبين عدم استطاعته بخلاف نظيره فى الميت لتبين استغنائه عن مؤنة الرجوع فافترق حكما

قوله: (من آخر سننى الإمكان) هل المراد به من أولها، أو آخرها، أو قبل فجر النحر؟ لم أر من تعرض له، والذى ينقدح أن يقال: يتبين فسقه من وقت خروج قافلة بلده. لتبين أن هذا الوقت هو الذى كان يلزمه المضى معهم فيه. كذا فى الحاشيتى للإيضاح. ثم رأيت فى كلام شيخنا فى حاشية شرح جمع الجوامع ما يودى ذلك، إن لم يكن عينه، حيث قال: من أول الوقت الذى لو أخره عنه لم يسعه. انتهت. انتهى. حصر فى حاشية شرح الإرشاد الصغير.

قوله: (أى: قبل الموت والغضب) والنسك باق فى حقه قبل ذلك على التراخى، بخلافه للغزالي فى الإحياء. انتهى. «ق.ل.». على الجلال، و«م.ر.».

قوله: (آخر سننى الإمكان) قال فى الروض: ولو تمكن سنين ثم مات أو غضب فعصيانه من السنة الأخيرة فيتبين بعد موته أو غضبه فسقه فيها. قال فى شرحه: أى: فى السنة الأخيرة بل وفيما بعدها فى المعصوب إلى أن يحج عنه. انتهى. فليتأمل، إذا ندم المعصوب وعزم على الحج أو الاستنابة متى قدر، ثم قال فى الروض عقب ما تقدم: فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به فى السنة الأخيرة، قال فى شرحه: بل وفيما بعدها فى المعصوب إلى ما ذكر. انتهى. ثم قال فى الروض: وعليه أى: كل من الميت أو وارثه والمعصوب أن يستناب فوراً. انتهى. قال فى شرحه: ويخرج بقوله: أو غضب ما لو بلغ معصوباً فإن له تأخير الاستنابة كما صرح به الأصل. انتهى.

قوله: (بخلاف نظيره فى الميت) وبالأولى فيه إذا كان الهلاك بعد رجوعهم أيضاً.

قوله: (إذا ندم إلخ) بهامش: أنه لا ينفع. نعم يرجى له العفو. انتهى. وفى بقاءه آثماً إلى الاستنابة بالفعل عند عدم تمكنه منها. نظر.

باب الحج والعمرة

١٠١

الموت والعصب في هذا وكلامه يقتضى التسوية بينهما مطلقاً. ويؤخذ من قوله: وإن يمت، إلى هنا ستون صورة غير صور السلامة من الموت والعصب المفهومة من التقييد

قوله: (ستون صورة) عبارة شرح العباب لحجر حاصله: أن من لزمه الحج إن مات قبل حجهم فلا عصيان، سواء تلف ماله قبل موته، أم بعد حجهم وإياهم، أم بينهما، أم بعدهما، أم لم يتلف أصلاً. وإن مات بعد حجهم، وقبل إياهم: فإن تلف ماله قبل حجهم، أو بعده لم يعص، لأن نفقة الإياب لا بد منها. أو تلف بعد موته بعد إياهم أو قبله عصى، كما لو لم يتلف أصلاً؛ لأنه بالموت استغنى عن الرجوع. وإن مات بعد حجهم وإياهم، فإن لم يتلف ماله أو تلف بعد موته أو قبله بعد حجهم وإياهم عصى، أو قبل موته، وبين الحج والإياب، أو قبلهما لم يعص. فهذه خمس عشرة صورة في الموت. ويأتى مثلها في العصب. لكن لو لم يتلف ماله، ولكنه عصب قبل حجهم، أو بين حجهم وإياهم لم يعص؛ لأن الاستطاعة مدة الرجوع لا بد منها كما مر. ويأتى مثل هذه الثلاثين صورة في العمرة، لكن الاعتبار فيها بعد زمن إمكان الوصول إلى مكة مضى زمن يسع أعمالها كلها. انتهى. وقال في حاشية شرح الإرشاد، وبعضه فى شرح العباب ما نصه: «أفهم كلام جماعة أنه إذا عصب بعد حج الناس، ثم تلف ماله لم يعص قبل إياهم عصى كالموت» ورد: بأنه لو عصب قبل إياهم، مع بقاء ماله؛ لأن دوام الاستطاعة إلى العود شرط، ومنها الثبوت على الراحلة، وبأنهم صرحوا بأن تلف مال الحى قبل إياهم يسقط الوجوب، لتبين عدم الوجوب. فالعصب أولى لتعذر الإياب معه، بخلاف فقد المال، فإنه قد يستعين على العود بالكسب أو السؤال. وبأن كلام الشيخين.

لا يدل على الوجوب بالعصب إلا عند الإمكان، وذلك لا يحصل فى حقه إلا بالعود، بخلاف الميت لستغناؤه عنه بالموت، ويوافقه على ما ذكره الشارح، حيث قال: «إلا إذا هلك» وعبارة «س.م» بعد كلام ذكره: «ومن ذلك يؤخذ أن العصب قبل إمكان الرجوع لا يستقر به الوجوب، كتلف المال قبله» وهو ما أشار إليه الزركشى وغيره، وهو الوجه، لتبين عدم استطاعته لكونه وقت إمكان الحج ليس من أهل المباشرة لعجزه عن الرجوع

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بهما؛ لأن من لزمه الحج إن مات قبل حج الناس ورجوعهم فلا إثم لعدم الإمكان سواء هلك ماله قبل موته أو بعده قبل حجهم ورجوعهم أو بينهما أو بعدهما أو لم يهلك فهذه خمس تفهم من قوله: بعد ما حج الأنام، وإن مات بين حجهم ورجوعهم فإن هلك ماله قبل موته لم يأتهم سواء هلك قبل حجهم أو بعده وهما داخلتان فى قوله: لا مع هلاك ماله قبلهما، ووجه عدم الإثم فى الثانية أن مؤنة الرجوع لا بد منها فسقط الوجوب عنه قبل موته بهلاك المال قبله، وإن هلك بعد موته قبل رجوعهم أو بعده أولم يهلك أثم، والثلاثة مفهومة من التقييد بقوله: قبلهما، وداخلة أيضا فى إطلاق قوله: وإن يمت من بعد ما حج الأنام أثم وإن مات بعد حجهم ورجوعهم، فإن هلك

بنفسه، ولا من أهل الاستنابة لعدم العجز حينئذ، لكن قضية كلام الحاوى الصغير العصيان، وبه قال جماعة منهم: الجوهري فى شرح الإرشاد، حيث بحث العصيان فيما لو غضب قبل حج أهل بلده، ثم هلك ماله قبل حجهم وإيابهم أو بعدهما أو لم يهلك، وأمكنه الاستنابة، وفيما لو غضب بين حجهم ورجوعهم سواء هلك ماله قبل غضبه أو بعده قبل رجوعهم أو بعدهما أو لم يهلك، وفيما لو غضب بعد حجهم ورجوعهم وتلف ماله قبل غضبه بعد حجهم قبل إيابهم وما بحثه ممنوع مما تقدم، فيما إذا غضب قبل حجهم، وهلك ماله بعد حجهم ورجوعهم أو لم يهلك لتبين استطاعته بكونه من أهل الاستنابة وقت حجهم، مع قدرته عليها بسلامة ماله حينئذ، وكالعضب فى جميع ما ذكر الجنون.

قوله: (فلا إثم) وإن أمكنه الاستنابة، فيما إذا هلك ماله بينهما أو بعدهما، أو لم يهلك. لأن شرط لزومه له المقتضى فورية الإنابة بقاءه إلى العود مع القدرة، ولهذا لم يفد الشرح عدم العصيان بعدم إمكان الاستنابة فمثل هذه الصورة غيرها فى ذلك، كما ارتضاه حنبل آخر فى حواشى شرح الإرشاد، لكن ينبغى تقييده بالاستنابة بالأجرة كما هو ظاهر بخلاف الاستنابة بالمطيع، فإنها على الفور كما نقلناه سابقا عن «س.م» فتدبر.

قوله: (مفهومه وإن خرج بقوله من قبل إلخ) صورتان لكن تقدم ما فيه فى الشرح.

قوله: (قبل موته) أى: ومن لزمه أنه قبل الحج والرجوع لأن موته قبلهما، فقوله: قبل حجهم إلخ خاص بقوله: أو بعده.

قوله: (قبل حجهم) متعلق بقوله: بعده.

.....

باب الحج والعمرة

١٠٣

ماله بعدهما قبل موته أو بعده أو لم يهلك أثم، والثلاثة داخله في ذلك أيضاً، وإن هلك قبل موته وبين حجهم ورجوعهم أو قبلهما يأثم وهما داخلتان في قوله: لا مع هلاك ماله إلى آخره، فهذه خمس عشرة مع الموت ومثلها مع العضب وإن افترقا فيما مر فيجتمع ثلاثون، ومثلها مع العمرة المفهومة من الحج فالجملة ستون، (وإنما ينيب) للنسك (أهل الزمن) بفتح الميم أى: الزمانة.

قوله: (وإنما ينيب أهل الزمن) في العباب «ثم إن بلغ عاجزا فالإنابة موسعة، وإن طرأ العجز بعد إمكان الحج بنفسه فمضيقة» قال حجر في شرحه هذا «إذا كانت القدرة باستحار: فإن كانت ببذل طاعة وجب الإذن فوراً مطلقاً. وفارق المستطيع بنفسه: بأن وجوب المباشرة عليه يدعوه إلى الإتيان بها فوكل إلى داعيته، وهذا متفق في حق الغير بالغير اغتناما للمخاطر الذي عن له».

قوله: (وإنما ينيب إلخ) في العباب وشرحه ولا تصح النيابة عن مرجو البرء، وإن اتصل به اليأس أو الموت، فيصح للمباشر. نعم إن أتى بالحج بعد موته أجزأ. لوقوعه بعد موته في زمن تصح فيه النيابة. قال الأذرعى، والأسنوى: وينبغي أن يستحق أحرة المثل لا المسمى، ولا تصح النيابة في التطوع، إلا عن ميت أوصى به، ولا عن معضوب أناب من يحج عنه مرة أو أكثر انتهى. وعبرة الروضة: أما حج التطوع، فلا تجوز الاستنابة فيه عن القادر قطعاً، وفي استنابة المعضوب عن نفسه والوارث عن الميت قولان: أظهرهما الجواز، وفي المنذور الخلاف في أنه يسلك به ملك واجب الشرع أو لا انتهى. وفي شرح الروض حكاية: «صحة إنابة الوارث عن الميت في التطوع، وإن لم يوص به بقيل» ثم قال: نقله الأصل في الوصية عن السرخسى بعد نقله المنع عن العراقيين. انتهى. وأما صاحب الروض، فأسقطه هنا كصاحب العباب.

قوله: (وإنما ينيب إلخ) في العباب، وشرحه لحجر «ثم إن استأجر معضوب لنفسه، أو متطوع عن ميت تخير على التراخي، لتأخر المقصود، فله الفسخ والتأخير، ليحج الأجير في العام الثاني أو غيره، فإن مات المعضوب قبل الفسخ لم يفسخ وارثه. لأنه ميراث له في

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(أو) أهل (مرض قد أيسا) بالبناء للمفعول أى: الزمانة والمرض أى: آيس زوالهما فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانقلب الضمير المجرور مرفوعا، وتصح قراءته بالبناء للفاعل فلا يحتاج إلى التأويل أى: وإنما ينبغي زمن أو مريض آيسا من برئهما. (أو هرم) لعجزهم بخلاف غيرهم من الأصحاء ومرجوى البرء، وتقدم أدلة ذلك مع ما يتعلق به ولم يقيد الهرم باليأس لإجراء عادة الله تعالى بأنه لا يعيد قوته، ومن ثم عدل الناظم إلى التعبير به عن تعبير الحاوى بالكبير، (فإن شفوا) من علتهم بعد إتيان نوابهم بالنسك (فلا وقوع) له (عنهم) لا فرضا لتبيين عدم عجزهم ولا تطوعا لامتناع تقدم التطوع على الفرض، وكذا لو أناب مرجو البرء فمات بتلك العلة أو غضب لامتناع إنابته.

.....
الآجرة وبه فارق الرد بالعيب، وإن استأجر ولى ميت بماله فسخ بالمصلحة، إلا إذا أوصى الميت أن يخرج عنه معين» انتهى. ولعله فى المغصوب إن لم تلزمه الإنابة فورا حرر.

قوله: (قد أيسا إلخ) أى: بإخبار طبيين عدلين. كما فى العباب. «ع ش» على «م ر»، وفى شرح العباب. «أنه له العمل بمعرفة نفسه، إن كان طبيبا، ولو لم يجد عارفا يخبره به بشرطه لم تجز له الاستنابة، وإن جوزنا له التتميم فى نظير ذلك لسهولة أمره».

قوله: (فمات بتلك العلة) نعم، إن أتى بالحج عنه بعد موته أجزأ. لوقوعه بعد موته فى زمن تصح فيه النيابة. كذا فى شرح العباب للحجر، ولم يذكر ما إذا وقع بعد عضبه. وقد يفرق: بأن الميت يصح التبرع عنه بما عليه، بخلاف الحى. تأمل.

قوله: (قد أيسا) هذه الجملة ينبغى أنها حال من المعطوف والمعطوف عليه، ويمكن الصفة بجعل آل فى الرق للجنس.

قوله: (فإن شفوا) ينبغى فرضا يتأتى إيقاع النسك فيه، أما لو شفوا فى غير وقت الحج ولو زمن يسع الحج أو فى وقته زمن لا يسعه ثم عاد العارض الذى لا يرجى فينبغى عدم الوجوب عليهم ودوام الوقوع عنهم، نعم لو شفوا فى وقت الحج زمن لا يسع ثم ماتوا عقبه فلا يبعد عدم الوقوع عنهم لعدم تحقق العجز بالعارض والظاهر السلامة من العارض لو عاشوا، فليراجع «م.ر».

قوله: (نعم لو شفوا إلخ) فى العباب وشرحه للحجر: لو مات المعصوب بعد برئه، ولم يكن قد تمكن قبل عجزه ولا بعده لم يجب الحج فى تركته كما ذكره الدارمى ناقلا له عن النص، وأخذ منه الأسنوى أن المرض مانع من تعلق الوجوب بالعليل لأنه لا يمكنه الحج بنفسه ولا بغيره أى: أما بنفسه فواضح وأما بغيره فلأن مرضه لم يكن مأبوسا من برئه. انتهى. فقول المحشى هنا: فلا يبعد إلخ أى: ولا يجب أيضا فى مثل هذه الصورة. تدبر.

باب الحج والعمرة

١٠٥

(وليس) للنائب (أجر) في مقابلة عمله لوقوعه عن نفسه فلم ينتفع به المنيب،
(و) ينيب (لميت) بالتخفيف (من أحب) أى: من شاء من وارث وأجنبي، (ولو بلا
إيصاء) بالإنابة كقضاء دينه ولظاهر خبري «حج عن أبيك»، و«حجى عن أمك»
السابقين أما الزمن ونحوه فيعتبر إذنهم كما علم من إسناد الإنابة إليهم لافتقار النسك
إلى النية وهم أهل لها وللإذن، بخلاف الميت فإنه ليس أهلاً لهما، وبخلاف قضاء دين
غيره لعدم افتقاره إلى نية كذا في المجموع، وعلم من كلام النظم جواز مباشرة من أحب
عن الميت ومحل عدم اعتبار إيصائه إذا كان النسك واجباً وإلا اعتبر به الإيصاء. ذكره
في المجموع وغيره وإنما ينيب كل ممن ذكر. (فيما وجب) من النسك.

قوله: (وليس للنائب أجر) بخلاف ما إذا استأجره لحج التطوع، بناء على أنه لا يجوز
الاستئجار له من القادر، أو من المعضوب على مقابل الأظهر، فإنه يقع عن الأجير، ولا
يستحق المسمى بل أجره المثل. لأن الفساد في الثاني موجود حال العقد، وإن جهله
المستأجر، والإجارة الفاسدة فيها أجره المثل فهو جازم بحصولها، وأما الأولى فالصحة
والفساد فيها مجهولاً للعاقبة عند العقد. إذ لا يدري حينئذ أياً أو يستمر، فالعامل متردد
في استحقاقه الأجرة وعدمه، والعمل مع التردد مشروط بسلامة العاقبة، فإذا لم تسلم بان،
أن لا استحقاق. انتهى. وأجاب هو بغير هذا فانظره، ثم استحقاق أجره المثل فيما مر
مشروط بمجهل الأجير الفساد، وإلا فلا شيء له قطعاً، كما في الروضة وغيرها.

قوله: (وليس للنائب أجر) فإن كان دفع إليه الأجر قبل الشفاء فينبغي أن له استزاده.

قوله: (وينيب لميت) لو جن وقال الأطباء: لا يرجى برؤه لم يلتحق بالميت في ذلك وهو
ظاهر، لكن هل يحرم عنه السولى كما سلف أول الباب ويجزئه عن حجة الإسلام، هو محتمل
وسياتى في الكلام على الوقوف بعرفة ما قد يمنع من ذلك، كذا بخط شيخنا.

قوله: (وعلم إلخ) كأن وجهه أن جواز الإنابة يدل على جواز المباشرة.

قوله: (ومحل عدم اعتبار إيصائه إلخ) لا يقال: لا حاجة لهذا التقييد لأن الكلام في الواجب
بدليل قول المصنف فيما وجب لأننا نقول: بل الكلام في الأعم بدليل وإن لم يجب إلخ، فقله فيما
وجب لتفصيل من تصح استنابته في الواجب وفي غيره لا لتقييد الاستنابة بالواجب حتى يستغنى
عن تقييد الشرح فليتلأمل «سم».

قوله: (هو محتمل) تقدم اشتراط التمييز للوقوع عن حجة الإسلام فراجعه وبهامش: الأصح أنه لا
يجزئه.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(مكلفا حرا) لعدم أهلية غيره للواجب، (وإن لم يجب) بأن كان نفلا (أناب هذين) أى: المكلف والحر يعنى مكلفا حرا، (وعبدا وصبى) بالوقوف بلغة ربعة، وإنما قبل النقل النياية مع أنه لا ضرورة إليه لأن النسك عبادة يقبل فرضها النياية، فيقبلها نقلها كأداء الصدقات، ونقصه فى المجموع بالصوم فإن نفله لا يقبلها قطعا مع أن فرضه يقبلها على المختار، وقد يجاب بأن الكلام إنما هو على الجديد وبأن الصوم أضيق لأنه لا يقبل النياية فى الحياة بخلاف النسك.

(وضيقت إنابة) فى الحج والعمرة أو أحدهما (إن وجبا) عليه (كلاهما أو واحد) منهما وأمكنه الأداء (فعضا) بعد الوجوب، أو خاف العضب كما يتضيق عليه قضاء الصوم والصلاة بتفويتها بلا عذر لتقصيره.

(من غير أن يجبره من حكما) أى: الحاكم (عليه) أى: على ما ذكر من الإنابة

قوله: (وعبدا أو صبيا) بحث الأذرعى، وتبعه الزركشى: أنه إذا كان الاستتجار عن ميت لم يجز، إلا استتجار مكلف ثقة؛ لأنه تصرف عن الغير. انتهى شرح «ع.ب.» لـ حجر.

قوله: (على المختار) وهو القديم.

قوله: (على الجديد) هو منع صوم الولي عنه، ووجوب الفدية.

قوله: (يعنى مكلفا حرا) أى: المراد اجتماع الوصفين لا كل وحده بدليل، وعبد أو صبى.

قوله: (بخلاف النسك) فالمراد قبول النياية مطلقا فى الجملة.

قوله: (وأمكنه الأداء) قد يقال: إن إمكان الأداء لازم للوجوب على السليم كما يعلم من شروطه السابقة فكيف يتأتى مع فرض الوجوب التفصيل بين إمكان الأداء وعدم إمكانه، فليتأمل، ثم رأيت شيخنا الشهاب استشكل ذلك وأجاب بما توقف فيه «س.م.»

قوله: (أو خاف العضب) فيه نظر لأن قضيته أنه عند خوف العضب يشيب وتنطبق الاستنابة مع أنه لا يجوز الاستنابة حينئذ، بل يجب عليه المبادرة إلى المباشرة بنفسه، فليتأمل «س.م.»

قوله: (من غير أن يجبره) هذا خلاف ما تقدم عن المجموع فى شرح بطاعة لا المال إلا أن

قوله: (لا كل وحده) كما يظهر من التنية.

قوله: (فيه نظر) يمكن دفعه بتصوير المسألة بما إذا أمكنه الأداء فخاف العضب ولم يحج ثم مات فتحبب الإنابة من تركته فوراً على من يلزمه أداء دينه، كما نقله فى شرح أبى شجاع فيمن لم يأذن لمن يأذن لمن بذل له الطاعة ثم مات، فحرر.

قوله: (هذا خلاف ما تقدم إلخ) تقدم أنه لا تخالف، فراجع.

إذا امتنع منها لبناء. النسك على التراخي، ولأنه لا حق فيه للغير بخلاف الزكاة، أما إذا غضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه الأداء فلا تضيق عليه الإنابة فقلوه: عليه صلة يجبر (والإحرام) بمعنى نية الحج والعمرة (ركن لهما) كغيرهما ولخبر «إنما الأعمال بالنيات»، ولهما أركان آخر تأتي، وللإحرام ميقاتان زمانى ومكانى وقد أخذ في بيان الزمانى فقال:

.....
 قوله: (أو بعده ولم يمكنه الأداء) فيه: أن إمكان الأداء بنفسه شرط فى الوجوب، إلا أن يراد الوجوب ظاهراً بأن كان قادراً ظاهراً، ثم غضب قبل مضى زمن الذهاب والرجوع.

.....
 يكون ذلك فى الإنابة تبرعاً وهذا فيها بالاستتجار ويفرق بينهما، ثم رأيت ما تقدم فى الهامش أن المعتمد خلاف ما فى المجموع.

قوله: (على التراخي) بالنظر الى أصله. «ب.ر.».

قوله: (بمعنى نية الحج والعمرة) الأولى أن يقول بمعنى الدخول فى النسك لأنه سيأتى قوله: وانعقد بنية، ومعنى كلامه أولاً وآخرها الدخول فى النسك ركن وإنما ينعقد بنية، وعلى ما سلكه الشارح يصير المعنى، وانعقدت النية بنية، وكونه يحمل الإحرام الآتى على الدخول فى النسك عدول إلى تعسف لا داعى له، لكن عذره فى ارتكابه أن الواقع فى كلامهم عد النية ركناً لا عد الدخول فى النسك «ب.ر.».

قوله: (بمعنى نية الحج والعمرة) كأن وجه التفسير بذلك أن النية أنسب بالركنية من الدخول وإن كان الأنسب بقوله الآتى، وانعقد بنية التفسير بالدخول، وبهذا يجاب عما أورده شيخنا، فليتم.

قوله: (عدول إلى تعسف فيه) إن الشارح حمل الآتى على أن مراده أنه ينعقد الدخول فى النسك بالنية بدون اشتراط تلبية وهو الصحيح الذى قاله الجمهور، وقال أبو على بن خيران وابن أبى هريرة وأبو عبد الله الزبيرى: لا ينعقد إلا بالقلبية أى أنها شرط فى الانعقاد بالنية، ونقل الشيخ أبو محمد أن هذا قول للشافعى وعلى هذا لا يرد ما ذكره لأن كون النية ركناً لا ينافى توقف انعقاد التلبس بالنسك على شىء آخر، فتدبر.

الفرق البهية في شرح البهجة الوردية

(ووقتته للحج شوال) وما بعده (إلى * صبيح من النحر) كما فسر به ابن عباس وغيره قوله: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة ١٩٧] أى: وقت الإحرام به أشهر معلومات إذ فعله لا يحتاج إلى أشهر وأطلق الأشهر على شهرين وبعض شهر تنزيلا للبعض منزلة الكل. أو إطلاقا للجمع على ما فوق الواحد كما فى قوله تعالى: ﴿أولئك مبرءون يقولون﴾ [النور ٢٦] أى: عائشة وصفوان، ويؤخذ من كلام النظم وغيره أن يصح إحرامه بالحج إذا ضاق زمن الوقوف عن إدراكه وبه صرح فى البحر، قال: وهذا بخلاف نظيره فى الجمعة لبقاء الحج بفوت الوقوف بخلاف الجمعة (و) الإحرام بالحج (قبل) أى: قبل شوال (جعل).

(لعمرة) أى: يقع لها وتكفيه عن عمرة الإسلام لشدة لزوم الإحرام لانعقاده مع الجماع لمفسد له على ما صححه الرافعى كما سيأتى فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله هذا فى الحلال، فلو أحرم بعمرة ثم بحج فى غير أشهره لم ينعقد

قوله: (ووقتته للحج شوال) لو أخطأ الوقت كل الحجيج، فهل يغتفر خطأ الوقوف أو ينعقد عمرة؟ والفرق: إنا لو أبطلنا الوقوف فى العاشر أبطلناه من أصله، وفيه إضرار، وأما هنا فينعقد عمرة: وجهان نقلهما فى المجموع عن الرويانى، الأوفق منهما الثانى لما ذكر. انتهى «ع.ب.» وشرحه للحجر.

قوله: (لبقاء الحج حجا) فينعقد حجا ويتحلل بعمل عمرة، ويقضى من قابل، ويجزئه عن عمرة الإسلام. كما قاله ابن عبد الحق و«ح ل»، خلافا لمن قال: ينعقد عمرة. انتهى «ق.ل.» وغيره.

قوله: (أى يقع لها) قال البندنيجى: «يجوز أن يستمر على إحرامه بالعمرة أبدا، ويكملها متى شاء» وتوقف فيه الأذرعى، وأوجب التحلل. انتهى عمرة و«ق.ل.»، وهذه طريقة شيخ الإسلام أيضا، لكن المعتمد: أنه يمتنع عليه، إذا أحرم بها فى عام أن يؤخر أعمالها للعام الذى بعده. انتهى. برماوى. انتهى. «ج.ل.»

قوله: (ووقتته) أى: الإحرام.

باب الحج والعمرة

١٠٩

عمرة لأنها لا تدخل على العمرة ذكره القاضى أبو الطيب، ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة فهو عمرة، ولو أحرم بحج وشك هل كان فى أشهره أو قبلها ففى البیان عن الصيمرى: كان حجا لأنه يتبقى إحرامه الآن ويشك فى تقدمه ونقله عنه فى المجموع وأقره، وقال الأذرى بعد نقله ذلك عن الصيمرى: قيل والأولى الاحتياط كما لو أحرم بأحد النسكين ثم نسيه. (وهو لهنى للأبد) أى: ووقت الإحرام بالعمرة كل السنة ففى الصحيحين أنه ﷺ اعتمر ثلاث مرات متفرقات فى ذى القعدة

.....
قوله: (قبل أشهر الحج) أى: فى الواقع. فلو كان ذلك فى ظنه فبان إحرامه فيه أى: الوقت أجزأ لمصادفة نيته للواقع. لأن الحج شديد التثبت وال لزوم. انتهى «م.ر» حجر.

قوله: (وشك هل كان فى أشهره) صورته: أنه يحرم فى زمن لا يعرفه بعينه، وشك هل كان الوقت الذى أحرم فيه من أشهر الحج أو لا؟ أما لو علمه بعينه كأمس مثلا، فلا يأتى ما قالوه من التعليل: بأن الأصل إلخ، وبأنه يتقن إلخ. فليتأمل.

قوله: (لأنه يتقن إلخ) عبارة شرح الإرشاد لحجر: «لأن الأصل عدم تقدمه، مع أن القاعدة فى كل حادث تقديره بأقرب زمن، فقويا على أصل عدم دخول أشهره». انتهى فقوله: وشك فى تقدمه أى: والأصل عدمه.

قوله: (لأنه يتقن إحرامه الآن وشك فى تقدمه) زاد حجر فى شرح العباب بعد هذا لأنه على يقين من هذا الزمان وفى شك مما تقدم وبه يعلم أن صورة المسألة: أن يتقن دخول أشهر الحج، فإن شك هل دخلت أم لا، انعقد عمرة. قاله الأذرى.

قوله: (الأولى الاحتياط) لأنه تعارض هنا أصلان: أصل عدم دخول أشهره، وأصل الإحرام فيها، بناء على أن الأصل فى الحادث تقديره بأقرب زمن والأمر حج. انتهى شرح «ع.ب» بزيادة إيضاح. وقد علم عن شرح الإرشاد رده. تدبر.

قوله: (ثلاث مرات إلخ) إحداها: فى السنة السادسة، وهى التى صد عنها من الحديبية. وثانيها: عمرة القضاء فى العام بعده. وثالثها: عمرة فى السنة الثامنة من الجعرانة بعد فتح

.....
.....

.....

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

أى: فى ثلاثة أعوام، وأنه اعتمر عمرة فى رجب وأنه قال: «عمرة فى رمضان تعدل حجة»، وفى رواية لهما «حجة معى»، وروى البيهقى أنه ﷺ اعتمر فى رمضان. (لا بمنى للحاج) أى: الأبد وقت للعمرة لكل أحد لا للحاج العاكف بمنى للرمى فيمتنع إحرامه بها، أما قبل تحلله فلا تمتنع إدخالها على الحج ومنه يعلم امتناع إحرامه بها وإن لم يكن بمنى وسيأتى، وأما بعده فلاشتغاله بالرمى والمبيت فهو عاجز عن التشاغل بعملها وفيه وقفة. يؤخذ من ذلك امتناع حجتين فى عام واحد وهو ما نص عليه فى الأم وجزم به الأصحاب، ونقل القاضى أبو الطيب فيه الإجماع وقد يؤخذ منه أيضا

.....
مكة فى ذلك العام. ورايتها: عمرة مع حجته فى السنة العاشرة. كذا نقله شيخنا «ذ» عن «س.م» خلافا لما فى بعض حواشى المحلى.

قوله: (وإن لم يكن بمنى) وإن سقط عنه المبيت بها لعذر. انتهى «ق.ل» على الجلال.
قوله: (فهو عاجز إلخ) لأنه مخاطب ببقية آثار الحج فلم يصح منه مادام مخاطبا بذلك، لبقاء حكم إحرامه الذى هو كبقاء نفس الإحرام، وإلا فالإتيان بها لا يمنع الإتيان بالرمى والمبيت، وأيضا فهى لا تصح ممن سقط عنه المبيت أو الرمي قبل مضي وقت نفره، لبقاء حكم الإحرام فى حقه، إذ لو زال عذره قبل وقت النفر لزمه العود لهما أو لأحدهما، ففى هذا الاستقلال بهما أصلا مع عدم صحة الإحرام بها. وبه يندفع تنظير شيخنا. انتهى شرح «ع.ب» للحجر.

قوله: (وقد يؤخذ إلخ) الأخذ ممنوع لما مر أيضا فى شرح العباب للحجر.

قوله: (وقد يؤخذ إلخ) جرى على ذلك «م.ر» وحجر والخطيب وغيرهم، وقال الزركشى: إنه يتصور حجتان فى عام واحد فى ثلاث صور: إحداها: إذا شرط التحلل بالمرض، وفرغ من الأركان قبل الفجر، ثم مرض فإنه يسقط عنه رمى أيام منى ومبيتها، فإذا أحرم بحجة أخرى وأدرك عرفة صبح. الثانية: إذا أحصر فتحلل، ثم زال الحصر والوقت باق. الثالثة: إذا قلنا بأن جميع ذى الحجة وقت للإحرام، فأحرم به بعد فراغ منى، ثم صابر

قوله: (لا للحاج العاكف) أى: الماكث فهو بالمعنى اللغوى.

قوله: (فلاشتغاله) أى: لطلب اشتغاله فيشمل الخارج عن منى والقاصد ترك ذلك.

.....

باب الحج والعمرة

١١١

صحة إحرامه بالعمرة إذا قصد ترك الرمي والمبيت وليس كذلك، نعم إن تعجل في اليوم الثاني صح إحرامه بها وإن كان وقت الرمي باقيا لأنه بالنفر خرج من الحج وصار كما لو مضى وقت الرمي. نقله القاضى أبو الطيب عن نص الأم وقال فى المجموع: لا خلاف فيه. (والكره فقد) أى لا يكره الإحرام بالعمرة فى وقت من الأوقات التى يجوز الإحرام بها بل يسن الإكثار منها، ولا يكره فى العام الواحد مرارا فقد أعمروا ﷺ عائشة فى عام مرتين واعتمرت فى عام مرتين أى: بعد وفاته وفى رواية ثلاث عمر. واعتمر

.....
الإحرام إلى العام القابل وإن كانت المصاهرة حراما لم يصير أحد إلى صحة الإحرام بعد انقضاء ليلة النحر. انتهى، وردة حجر فى شرح العباب: بأن قوله فى الأولى «أنه يسقط عنه الرمي إلخ» ممنوع، لأنه لما فعل الأركان حصل له التحلل الأول قبل حصول المرض، فلم يأت المرض إلا وهو حلال، فبطل شرطه التحلل به فكيف يعمل بقضيته وتحلل، فإن قلت: قضية شرطه التحلل مطلقا، فحصول التحلل الأول لا يمنعه من العمل بقضية شرطه. لأنه يستفيد به ما لا يستفيده بالتحلل الأول، قلت التحلل الثانى لم يبق متوقفا إلا على الرمي، وهو يقبل النيابة لاسيما منه، لأن الصورة: أنه مرض فلا ضرورة بل ولا حاجة إلى التحلل بالمرض حينئذ فلم يجوز. وأما المبيت فالمرض يسقطه أيضا إن شق عليه معه، وغاية ما فيه لزوم الدم وهو أهون من التحلل، وأما الكيفية الثانية فلأن الحصر إن وقع قبل فراغ الأركان فالأولى لم يتم أو بعدها والوقت باق فلا أثر له فى سقوط نحو الرمي لاتساع وقته. انتهى شرح «ع.ب.» للحجر، وقال «س.م.» حاشية أبى شجاع: لعل مراد شرطه التحلل أنه شرط أن يصير حلالا بالمرض، فيصير حلالا به من غير تحلل، فيفيد ذلك سقوط الرمي عنه بنفسه ونائبه، وسقوط الدم عنه بترك المبيت من غير لزوم دم التحلل، كما يفيد التحلل فى صورة الحصر الخروج عن عهدة الواجبات، وعدم الاحتراز عما يتوقف على التحلل الثانى، وإن كان الوقت متسعا. انتهى تدبر.

قوله: (وقد يؤخذ إلخ) فيه: أن المراد بالاشتغال بما ذكر أنه مخاطب به، وقصده لا يمنع الخطاب كما فى شرح العباب «لحجر».

قوله: (وليس كذلك) فى شرح العباب: ما يفيد أن هذا الذى يؤخذ قول ضعيف.

قوله: (لأنه بالنفر إلخ) فلا ينعقد قبل النفر وإن قصده.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

ابن عمر أعواما مرتين فى كل عام رواها الشافعى والبيهقى. ثم أخذ فى بيان الميقات المكانى فقال:

(مكانه مكة بالحج) أى: ومكان الإحرام بالحج مكة (لن* كان مقيم مكة) أى: كائنا بها عند إحرامه به ولو غير مكى لقوله ﷺ فى الخبر الآتى «حتى أهل مكة من مكة»، وقيس بأهلها غيرهم ممن هو بها، فلو أحرم خارجها ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم كما سيأتى، نعم إن أحرم من محاذاتها فالظاهر أنه لا إساءة كما لو أحرم

قوله: (ولم يعد إليها قبل الوقوف) بخلاف ما إذا عاد، لكن قبل الوصول لمسافة القصر، وإلا تعين الوصول لميقات الأفقى. انتهى حجر. أى تعين فى سقوط الدم، وفى عدم الإساءة كما فى شرح الروض. لعل محل عدم الإساءة بوصول ميقات: إن قصد ابتداء الوصول إليه، أو أطلق، لاحتمال حال الجواز عند الإطلاق «س.م» على التحفة. وفيه نظر بعلم مما يأتى.

قوله: (إن أحرم من محاذاتها إلخ) قياس الاكتفاء بمحاذاتها كسائر المواقيت فى عدم الإساءة وعدم الدم الاكتفاء بمحاذاتها يمينا أو شمالا، وإن بلغ مسافة القصر فى بعده عنها لوجود المحاذاة الكافية فى سائر المواقيت مع ذلك، وبالإحرام خارجها من جهة طريق المدينة قبل الوصول إليها أو إلى محاذاتها، لأنه يمر بها أو بمحاذيها، وذلك كاف فى سائر المواقيت. انتهى «س.م» على «حجر».

قوله: (ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم) بخلاف ما إذا عاد لكن قبل وصوله لمسافة القصر وإلا تعين الوصول إلى ميقات الأفقى كذا قالوه، وهو صريح فى أنه لا يكفيه مسافة القصر

قوله: (ولا تعين الوصول إلخ) أى: تعين فى سقوط الدم وعدم الإثم، ولعل محل عدم الإساءة بوصول ميقات أن قصد ابتداء الوصول إليه، أو العود إليها للإحرام منها أو محرما، بخلاف ما إذا فارقتها بقصد الإحرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود إليها فينبغى تحريره وإن وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها. نعم ينبغى عدم التحريم عند الإطلاق لاحتمال حالة الجواز. واعلم أن قولهم: تعين الوصول إلى ميقات الأفقى لم يرد به اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفى الوصول لمحاذيه يمينا أو شمالا وإن بعد عنه كما يصرح به قوله الآتى: فيتعين الوصول للميقات أو محاذاته وحينئذ فلا حاجة لقوله: بخلاف، إلى قوله: فيكفى الوصول إليها إلخ إذ هذه الكفاية لا تختص بما إذا كان ميقات خروج على مرحلتين إلا أن يريد كفاية ما ذكر وإن لم يحاذ الميقات ومع ذلك فيه نظر أيضا، فليتأمل «س.م» على التحفة.

قوله: (فالظاهر إلخ) لكن الذى فى شرح مسلم خلافه، حيث قال: «ولا يجوز له ترك مكة والإحرام من خارجها، سواء فى ذلك الحرم والحل، قال أصحابنا: ويجوز أن يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن نفس المدينة وسورها». انتهى إلا أن يحمل على غير من أحرم من محاذاتها، وهو الأقرب «س.م» على «ع.ش».

وظاهر أن محله ما إذا كان ميقات الجهة التى خرج إليها أبعد من مرحلتين فيتعين هنا الوصول للميقات أو محاذاته، بخلاف ما إذا كان ميقات جهة خروجه على مرحلتين أو لم يكن لها ميقات فيكفى الوصول إليهما وإن لم يصل لعين، وإنما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقاً لأن هذا فيه إساءة بترك الإحرام من مكة فشدد عليه أكثر، ولأنه يعبده عنها مرحلتين انقطعت نسبته إليها فصار كالأفاقي فيتعين ميقات جهته أو محاذاته.

تنبيه: علم بما تقرر أن الأفاقي المتمتع لو دخل مكة وفرغ من أعمال عمرته ثم خرج إلى محل

قوله: (تنبيه إلخ) عبارة العباب مع شرحه لبحر: والميقات المكانى لمن بمكة مكة فإن أحرم خارجها ولم يصل ميقاتاً أساء ولزمه دم ويسقط إن عاد إليها قبل وصوله مرحلتين منها أخذاً من قول البغوى: لو وصل فى خروجه مسافة القصر لم يسقط الدم بذلك بل بوصوله للميقات الذى للأفاقي، ويوجه بأنه لما بلغ مرحلتين صار بمنزلة الأجنبى عنها بدليل ما يأتى فى تقرر دم ترك طواف الوداع بوصولهما وقبل الوقوف، أما إذا عاد بعد مجاوزته لمرحلتين منها ولم يصل لميقات أو عاد قبلهما لكن بعد الوقوف فلا يسقط الدم عنه لتثمره بمجاوزتهما وبالوقوف، ثم قال المصنف: ولو أحرم المتمتع الأفاقي بالحج خارجها ولم يعد إليها ولا إلى ميقات ولا مثل مسافته لزمه دم الإساءة مع دم التمتع قال الشارح: ويفرق بين ما هنا من أن العود لمثل مسافة الميقات يسقطه على ما صرح به غير واحد، وما مر عن البغوى من أنه لا بد من الوصول للميقات نفسه بأن المتمتع له ميقات معهود، فالإحرام من مكة ليس متأصلاً فى حقه فينظر إلى مسافة أقل المواقيت وهو مرحلتان من مكة فأجزأ وصوله إليهما، وأما غيره فالإحرام من مكة متأصل فى حقه فإذا جاوز فى خروجه مرحلتين لم يجزه إلا الوصول إلى ميقات آخر. انتهى. وفى شرح الروض فى المكى: فإن عاد إليها قبل الوقوف سقط الدم. نعم إن وصل مسافة القصر لم يسقط إلا بوصوله لميقات الأفاقي، وقال فى المتمتع الأفاقي: إن أحرم بالحج خارج مكة ولم يعد إلى الميقات أو إلى مثله مسافة أو إلى مكة لزمه دمان دم الإساءة ودم التمتع. انتهى. فاعتبر ميقات الأفاقي فى المكى ومثل المسافة فى المتمتع، ويوافقه عبارة الروضة التى نقلها المحشى، ونقل «س.م» عن القوت: أن المكى الذى أحرم بعد مجاوزة لو بلغ مسافة القصر لا يكفيه العود إلى مثل مسافة ميقات الأفاقي بل لا بد من عودة إلى الميقات الذى للأفاقي وهو ما فى شرح الروض كما نقلناه قبل. تدبر، والفرق ظاهر فإن المتمتع مر على ميقات فاعتبر هو أو

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

.....

بينه وبينها مرحلتين لزمه الإحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر، أو دون مرحلتين ثم أراد الإحرام بالحج جاز له تأخيرها إلى أن يدخلها، بل لو أحرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف أو الوصول إلى الميقات أو مثله، وفي الروضة: إذا كان ميقات المتمتع الآفاقي مكة فأحرم خارجها لزمه دم

مسافته بخلاف المكي فإن ميقاته مكة فإذا تركها فلا بد له من ميقات، فإن كان في جهة خروجه فلا بد من وصوله له أو لمحاذية وإلا اعتبر مرحلتين لأنهما ميقات الآفاقي الذي لم يحاذ شيئا من المواقيت، فتدبر. هذا ما يتعلق بالفرق بين المكي والمتمتع الذي أحرم خارج مكة حيث اكتفى بمثل المسافة في الثاني دون الأول وإن كان مثله في عدم الاكتفاء بمرحلتين مطلقا لأنه حيث فارق مكة بمسافة القصر غير محرم صار آفاقي فلا بد من ميقات الآفاقي أو مثل مسافته إن كان في جهة خروجه ميقات، أما المتمتع الذي أحرم بالحج من مكة فيكفيه في سقوط الدم خروجه إلى مرحلتين منها مطلقا أي: سواء كان في جهة خروجه ميقات أو لا لأنه قد أحرم من مكة بالحج، وهي الآن ميقاته وإنما فوت الإحرام بالعمرة من أدنى الحل بإحرامه بالحج من ميقاته فكفاه الخروج لمسافة أدنى المواقيت فعلم أن المتمتع الذي قال حجر: إنه يكتفى فيه بمرحلتين مطلقا هو الذي أحرم من مكة، وخرج لإسقاط الدم فقط، والذي قال فيه: لزمه الإحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر هو الذي فارق مكة غير محرم ثم أراد الإحرام بعد مسافة القصر كما هو صريح عبارته هنا وفي شرح العباب، وقوله: وعلم مما تقرر أي: مما تقرر في المكي الذي أحرم خارج مكة لأن المتمتع الذي أحرم خارج مكة قد أساء أيضا بترك الإحرام من مكة كالمكي بخلاف المتمتع الذي أحرم من مكة، وبهذا سقط اعتراض المحشي الذي ذكره بقوله: وقد يقال إلخ لبنائه على أن المتمتع واحد وقد عرفت خلافه، فتدبر. ويدل على أن المتمتع الأول أحرم من مكة قوله: لأن هذا فيه إساءة بترك الإحرام من مكة إلخ.

قوله: (قبل الوقوف) وجه اعتبارهم له هنا دون غيره بخلاف ما يأتي في نحو المتمتع وفي المسئء بالمجازة بأنه لا يتصور هنا فعل نسك واجب ولا مندوب غيره، لأن الفرض أن المكي أحرم خارج مكة وأراد سقوط الدم بعوده إليها قبل أن يبعد عنها مرحلتين، وقبل أن يقف فبدخوله إليها حينئذ يسقط الدم، بخلاف ما لو بعد عنها مرحلتين ولم يصل لميقات لتقرر الدم عليه بمصيره كالأجنبي منها كما مر، وبأنه عاد إليها بعد الوقوف فلم يمكن اعتبار نسك غيره بخلاف ما يأتي، فإن قلت نحو مبيت منى نسك فهلا ألحق بنحو طواف القدوم، قلت: يفرق بأن هذا على صورة الركن فالحق به بخلاف نحو المبيت فإنه ليس على صورة ركن فلم يعتبر. انتهى. شرح «ع.ب» للحجر.

قوله: (فأحرم خارجها إلخ) لعل محل هذا إذا كان بينه وبينها دون مرحلتين إذ لو كان بينه وبينها مرحلتان لم يثأت التحجير الذي ذكره بقوله: ما لم يعد لمكة أو للميقات إلخ بل تعين الإحرام من ميقاته كما ذكره بقوله: لزمه الإحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر. انتهى. «س.م» على التحفة.

.....
.....
.....

الإساءة أيضا ما لم يعد لمكة أو للميقات أو مثل مسافته وهو صريح فيما ذكرته، نعم قوله: للميقات يحمل على ما حملت عليه قولهم: ميقات الآفاقي، كذا في شرح المنهاج للشهاب ابن حجر، وقوله: لزمه الإحرام بالحج من ميقاته لعل المراد ميقات جهته التي خرج إليها، وقوله: لزمه الإحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر قد يتبادر منه أن قوله: على ما تقرر إشارة إلى أنه لو لم يكن في جهة خروجه ميقات كفاه الإحرام على مرحلتين هذا، وقد يقال قضية قوله: وإنما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا عدم وجوب الإحرام بالحج من ميقاته، بل يكفي الإحرام به مما دونه إذا كان على مرحلتين إلا أن يقال: لا يلزم من سقوط الدم بالمرحلتين جواز الإحرام منهما وفيه نظر، فليتأمل.

قوله: (ولم يعد إلخ) فلو عاد إليها قبل الوقوف سقط الدم، نعم إن وصل في خروجه مسافة القصر لم يسقط الدم بذلك بل بوصوله للميقات الذي للآفاقي كما صرح به البغوي، كذا في شرح الروض.

قوله: (كما سيأتي) قال البلقيني: ومحل الإساءة فيما ذكر إذا لم يصل إلى ميقات وإلا فلا إساءة صرح به القاضي أبو الطيب كما في شرح المذهب وهو مقتضى كلام الأصحاب في سقوط دم التمتع بذلك، كذا في شرح الروض، فانظر هل محل عدم الإساءة إذا قصد ابتداء الوصول إلى ميقات أو يشمل ما لو طرأ ذلك القصد؟ والوجه هو الأول كما لا يخفى.

قوله: (فالظاهر إلخ) فيه نظر لوضوح الفرق بينها وبين غيرها كما عرف مما مر آنفا، ولعله أي: ما بحثه مبنى على ما رجحه من أن أهل مكة ميقاتهم جميع الحرم، ثم رأيت ابن العماد رد قياسه أي: قياس المحب بأنه يؤدي إلى جواز تعطيل مكة من شعار الإحرام بها، والقياس متى كان

قوله: (أو يشمل إلخ) هذا شامل لما إذا قصد أولا عدم الوصول إلى ميقات ولما إذا أطلق، وقد يقال: ينبغي التحريم عند الإطلاق لاحتمال حالة الجواز «س.م» على التحفة.

قوله: (مما من) لم يتقدم له إلا أن الحرم حريم مكة وحريم الشيء منقطع عنه.

قوله: (ولعله مبنى إلخ) في بنائه عليه بعد مع قياسه على سائر المواقيت ولعل هذا من جملة ما فيه.

تدبر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

من محاذاة من سائر المواقيت ثم رأيت المحب الطبرى قد نبه على ذلك بحثا، (وإن قرن) من بمكة بين الحج والعمرة فمكان إحرامه بهما مكة تغليباً للحج لاندراج العمرة تحته. فلا يحتاج إلى الإحرام بها من الحل مع أنه يجمع بين الحل والحرم بوقوفه بعرفة.

(ولتتمتع) بمعنى متمتع عطف على من كان مقيم مكة أى: ومكان الإحرام بالحج للمتمتع إذا أتم عمرته مكة إذا لتتمتع إنما يتحقق بذلك كما سيأتى وهذا وإن علم مما قبله ذكره لدفع توهم أن المراد بمقيم مكة مقيمها حقيقة، (ودع مكانه) أى: وصير مكان الإحرام (بالعمرة) لمن بمكة (الحل) فيجب الخروج من الحرم ولو بقليل من أى: جانب شاء للجمع فيها بين الحل والحرم كالجمع فى الحج بينهما بوقوفه بعرفة، ولأنه ﷺ: «أمر عائشة بالخروج إلى الحل للإحرام بالعمرة» رواه الشيخان فلو لم يجب الخروج لأحرمت من مكانها لضيق الوقت لأنه كان عند رحيل الحاج، فلو

.....
قوله: (عند رحيل الحاج) أى: من الحصب. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

يعترض كان باطلا فالوجه خلاف ما ذكره. انتهى. «حجر»، «ع.ب.» أقول: فليتأمل فيه ما فيه، ومنه أن النص على مكة كالنص على غيرها مع جواز الإحرام من محاذاته «س.م.»

قوله: (فالظاهر إلخ) اعتمده «م.ر.»

قوله: (بمعنى متمتع) أو على حذف مضاف أى: لذى تمتع.

قوله: (لدفع توهم إلخ) يحتمل أن وجه الدفع أن مقابلته بمقيم مكة يدل على أن المراد به غير المقيم أو أعم.

قوله: (مقيمها حقيقة) قد يرد عليه أن قوله السابق: وقيس بأهلها غيرهم يقتضى الحمل على المقيم حقيقة وإيجاب بالمنع، وإنما ذكر القياس بالنظر لما فى الحديث.

قوله: (لن بمكة) هلا قال بالحرم.

قوله: (النص) هو قوله ﷺ: «حتى أهل مكة من مكة».

قوله: (ومنه أن النص إلخ) قد يقال: إنه نص على المحاذاة فى المواقيت كما نقل عن سيدنا عمر حيث قال: فاحذروا حذرهما من طريقكم، ومثله لا يقال لإبتوتيف بخلاف مكة.

قوله: (هلا قال بالحرم) لعله إنما قال: بمكة محاذاة لقول المصنف: مكانه مكة إلخ.

باب الحج والعمرة

١١٧

أحرم بها من الحرم ولم يخرج منه أساء ولزمه دم كما سيأتى. (بل) انتقالية لا إبطائية

قوله: (فلو أحرم بها إلخ) يفيد: أنه يائتم إذا أحرم ولم يعد من حينئذ لا من وقت الإحرام. كما يفيد قوله: «يجوز الإحرام بالعمرة من مكة» نعم إن عزم وقت الإحرام على عدم العود أئتم بذلك العزم كما هو ظاهر. كذا نقله المدنى عن البصرى، مع زيادة قولنا: «نعم إلخ»، وفى شرح أبى شجاع لـ«س.م.»: «وفى معنى مجاوزة الميقات ما لو أحرم بالعمرة من الحرم، فإن لم يخرج إلى الحل قبل الشروع فى أفعالها كان مسيئا، كما قاله بعض المتأخرين، وعليه دم، وإن خرج إلى أدنى الحل جاز، ولا دم. قال الأسنوى: والفرق بينه وبين ما تقدم فيمن جاوز الميقات فأحرم ثم عاد أن ذلك قد انتهى إلى الميقات على قصد النسك ثم جاوزه فكان مسيئا حقيقة، وهذا المعنى لم يوجد هنا، بل هو شبيه بمن أحرم قبل الميقات». انتهى وهو فرق حسن وإن اختار «س.م.» فى ذلك الشرح بعد هذا التسوية بينهما. فتأمل. ثم رأيت حجر فى شرح «ع.ب.» صرح بأنه لا إثم على من أحرم بالعمرة من مكة، حيث قال: «المحرم من الحرم لا إثم عليه بتركه الإحرام من ميقاته الذى هو أدنى الحل، ثم إن عاد إليه بشرطه فلا دم، وإلا لزم الدم، بخلاف من جاوز مريدا للنسك، فإن عليه إثم بالمجاوزة، وعلى هذا يفرقان حال الإطلاق. فليتأمل. وفى حاشية «س.م.» على التحفة ما يفيد التسوية بينهما. لأن المكى قد انتهك حرمة الميقات بعدم الخروج إلى الحل عند الإحرام كما انتهك ذلك بالمجاوزة. انتهى وفيه تأمل يعلم مما مر.

قوله: (فلو أحرم بها من الحرم ولم يخرج إلخ) مفهومه أنه إذا خرج لا إساءة، ولعله إذا كان عند الإحرام قاصدا الخروج، ولو أحرم من الحرم إحراما مطلقا ثم صرفه للعمرة ولم يخرج إلى أدنى الحل فيحتمل أن لا إساءة ولا دم لعدم التعدى حال الإحرام، فليتأمل.

قوله: (ولم يخرج منه) مفهومه أنه إذا خرج لا إساءة ولعله إذا كان عند الإحرام قاصدا الخروج.

قوله: (فيحتمل إلخ) فيه نظر لأن الدم لترك الواجب أعنى الخروج مع التمكن، وكذا الإساءة إنما هى لذلك، أما الإحرام بالعمرة فحائز لا إساءة به. قال المدنى: قال السيد عمر البصرى: إذا أحرم ولم يعد من غير عذر يائتم من حينئذ، كما يؤيده قولهم: يجوز الإحرام من مكة إلخ.

قوله: (ولعله إذا كان إلخ) ظاهر قولهم: يجوز الإحرام بالعمرة من مكة إلخ. يخالفه فى حالة الإطلاق. نعم، قيد فى العباب عدم الإثم فى الإحرام بعد مجاوزة الميقات بنية العود، لكن فرق بين الموضعين، كما نقلناه عن أبى شجاع لـ«س.م.» فانظره.

الحديبية، كما رواه البخارى وإنما أمر عائشة من التنعيم مع أن الإحرام من الجعرانة أفضل لضيق الوقت، أو لبيان الجواز من أدنى الحل وليس التفضيل لبعد المسافة فإن الجعرانة والحديبية مسافتهم إلى مكة واحدة ستة فراسخ، والتنعيم وبه مسجد عائشة مسافته إليها فرسخ فهو أقرب إليها منهما كما زاده الناظم بقوله: (أدنى) أى: وهو أو حالة كونه تدنى (إلى مكة مما وليه) قبله وبعده فإن لم يحرم من أحد الثلاثة ندب أن يجعل بينه وبين الحرم بطن واد ثم يحرم كما فى التتمة وغيرها، وحكاها فى الإبانة عن الشافعى.

(و) مكان الإحرام (بكلا هذين) أى: الحج والعمرة لغير من بمكة (ذو الحليفة) لأهلها والمار بها من طريق المدينة وهى (ميل عن المدينة الشريفة) وهذا من زيادته تبع فيه الرافعى لكن فى البسيط أنها على ستة أميال وصححه فى المجموع وقيل سبعة، وفى المهمات الصواب المعروف المشاهد أنها على ثلاثة أميال أو تزيد قليلا.

قوله: (مسافتهم إلى مكة إلخ) هو فى الأولى مخالف لما قالوه فى تحديد الحرم؛ لأنها آخره، ضبطوه بأنه تسعة أميال. وفى الثانية مخالف للمشاهد فهو غير مستقيم فيهما. وفى شرح شيخنا «م.ر»: أن الحديبية على ثلاثة فراسخ من مكة، وهذا هو المعروف المشاهد وبعضها من الحل. انتهى «ق.ل» على الجلال. وقوله: «لأنها آخره» قال المدنى: «بينها وبين الحرة نحو ثلاثة أميال، وبينها وبين مكة اثنا عشر ميلا».

قوله: (مسجد عائشة) نسب إليها لإحرامها منه.

قوله: (وهى ميل عن المدينة إلخ) لعله باعتبار عمران المدينة الذى من جهة الحليفة. وتصحيح المجموع: لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر. انتهى «م.ر».

قوله: (من أدنى) متعلق بالجواز.

قوله: (ستة فراسخ) ثمانية عشر ميلا.

قوله: (ذو الحليفة) على نحو ثلاثة أميال من المدينة، وتصحيح الجمهور وغيره أنها على ستة لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر، والرافعى أنها ميل لعله باعتبار عمرانها الذى كان من جهة الحليفة. حجر «د».

قوله: (ثمانية عشر ميلاً) فيه مخالفة لما مر عن حجر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وقرن) بسكون الراء لأهله والمار به من طريق نجد الحجاز، أو اليمن ووهم الجوهري فى تحريك الراء وفى قوله: إن أويسا القرنى منسوب إليه، وإنما هو منسوب إلى قرن قبيلة من مراد كما ثبت فى مسلم، (والجحفة) لأهلها والمار بها من طريق الشام ومصر والمغرب وبينها وبين مكة خمسون فرسخا. (أو يللم) وفى نسخة وليلم ويقال فيه الملم لأهله والمار به طريق اليمن أى: تهاوته دون نجده. (وذات عرق) لأهلها والمار بها من طريق المشرق العراق وخراسان والأفضل لهم أن يحرموا من العقيق وإد فوق ذات عرق؛ لأنه أحوط ولما روى ابن عباس: أنه ﷺ وقت لأهل؛ المشرق العقيق، رواه الترمذى وحسنه لكن رده فى المجموع وبين مكة وكل من قرن ويللم وذات عرق مرحلتان وإلى من ذكرته ممن يحرم من هذه المواقيت أشار من زيادته بقوله: (أهل كل) منها (علموا) وهو مع أنه لا يفى بالغرض مستغنى عنه بما ذكره كالحاوى بعد بقوله: لأهلها والمار ولو ذكره هنا كان أولى ليعود ضمير بها المحذوف إلى المواقيت المتقدمة فقط إذ عوده إلى ما يأتى أيضا غير صحيح، والأصل فى المواقيت خبر الصحيحين: أنه صلى الله عليه

.....
 ..

قوله: (كاليمن) عطف على الحجاز.

قوله: (ويقال فيه الملم) وهو أصله قلبت همزته، ياء ويرمرم براءين. شرح الروض.

قوله: (لا يفى بالغرض) إذ لا يفيد تعيين المراد.

قوله: (ليعود ضميره بها المحذوف) أى: من قوله: والمار إذ تقديره والمار بها.

قوله: (إذ عوده إلى ما يأتى أيضا غير صحيح) أما عدم صحة عوده للمكان الذى عن فيه النسك ومكان السكنى فلائهما ليسا بمكان إحرام للمار بهما إذ لا يجوز التأخير ممن يريد الإحرام إليهما وإن قصد المرور عليهما، وإنما هو مكان إحرام لمن لم يرد الإحرام إلا بعد وصوله، ثم والساكين هناك دون غيرهما، وأما عدم صحة عوده لمكان المخاذاة فلاختصاص مكان المخاذاة بالمخاذاة، وقد ذكره فى قوله وحيث ساذى، فقوله بعد لأهلها والمار إن أراد بهما بالنسبة لمكان المخاذاة فلا حاجة إليهما أو غيره لم يصح فليتأمل «س.م».

قوله: (فلا حاجة إليهما) قد يقال: أراد التعميم فى المخاذاة بأنه سواء كان موضع المخاذاة سكنه أو موضع مروره.

باب الحج والعمرة

١٢١

وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يللم وقال: «هن لهن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة»، وخبر النسائي أنه عليه السلام وقت لأهل الشام ومصر الجحفة ولأهل العراق ذات عرق وذكره ابن السكن في صحاحه.

(وحيث حاذى قبل إحداهن) أى: ومكان الإحرام بالحج والعمرة لغير من بمكة

.....
قوله: (لأهل المدينة ذا الحليفة) لكن لهم طريق آخر على الجحفة، فيحرم سالكها منها. انتهى (عباب)، وفيه: «إن سالكها حاذى ذا الحليفة، وللمحاذاة حكم المرور، فالوجه: أنه لا فرق. نعم، إن فرض أن سالكى طريق الجحفة لم يحاذ وإذا الحليفة يمينا ولا يسارا كان ميقاتهم الجحفة لما يأتى أن العبرة فى المحاذاة بهذين لا بالامام والخلف. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (وحيث حاذى إلخ) حاصل مسألة المحاذاة أنه إما أن يكون الأول أبعد إلى مكة من الثانى، أو هما إليها سواء أو الثانى أبعد إليها من الأول ويصور ذلك بانحرافه عن طريق مكة أو وعورة طريقه، وعلى كل هما إلى الشخص سواء أو الأول أقرب إليه من الثانى أو العكس، فالجمله تسع صور. وحاصل الحكم أنه إذا كان الأول أبعد إلى مكة، أو كانا مستويين إليها، وكان الأول أقرب إلى الشخص أو استويا إليه فميقاته ما حاذاه أولا. وكذا إن كان الأول أقرب إلى مكة وأقرب إليه. وأما إذا كان الميقات الثانى أقرب إلى الشخص، سواء كان إلى مكة أو أقرب، أو استويا إليها فميقاته الثانى. وكذا إذا استويا إليه وكان الثانى

أبعد إلى مكة على ما عليه شيخ الإسلام، خلافاً لعميرة. هذا إذا ترتبت المحاذاة، فإن كانت دفعة فصورها أربع: لأنهما إما أن يستويا فى القرب إلى مكة أو يختلفا، وعلى كل: إما أن يستويا فى القرب إليه أو يختلفا، وحاصل الحكم: أنهما إن استويا فى القرب إلى مكة، سواء استويا فى القرب إليه أيضا أم لا فميقاته محاذاتهما. وإن اختلفا فى القرب إلى

.....

.....

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

ممن لم يكن بالواقيت ولا مار بها ، ولا مسكنه دونها مكان محاذاته إحداهن فإن اشتبه عليه تحرى كالقبلة ، ويسن الاحتياط فإن حاذى ميقاتين فمكان إحرامه ما حاذاه منهما

مكة ، واستويا في القرب إليه فميقاته الأبعد إلى مكة على الراجح . وإن اختلفا في القرب إليه أيضا فميقاته الأقرب إليه ، وإن كان أقرب إلى مكة على الراجح . وفائدة ذلك : أنه لو جاوز بغير إحرام ، وأراد العود ، وقد جهل محل المحاذاة رجع إلى الأبعد في الثالثة ، وإلى الأقرب إليه في الرابعة على الراجح كما علمت . انتهى . من خط بعض تلامذة شيخنا (ذ) - رحمه الله - بهامش الحاشية ، وفي المحلى مع المنهاج : أنهما إذا تساويا في المسافة على طريقه ، وأحدهما أبعد من مكة فالأصح الإحرام من أبعدهما . وإن تساويا في المسافة إلى مكة أحرم من محاذاتهما ، سواء تساويا في المسافة إلى طريقه ، أم تفاوتا . واعتمده (ق.ل) على الجلال .

قوله : (مكان محاذاته) أى : بمكة أو يسرة ولا عبرة بالمسامطة خلفاً أو أماماً . انتهى . شرح الإرشاد الصغير .

قوله : (تحرى) أى : بالاجتهاد ، أى : إذا لم يجد من يخبر عن علم وإلا لزمه اتباعه . والظاهر : أنه حيث قدر على التحرى لم يجوز له التقليد ، وإلا لزمه ، ولو اختلف عليه اثنان يأتى ما مر ثمة . انتهى . «مدنى» عن «حجر» .

قوله : (ويسن الاحتياط) بل يلزم هذا من تحير ، وقد خاف فوات الحج ، أو كان قد تضيق عليه كما بحثه الأذرى . انتهى . شرح الإرشاد الصغير .

قوله : (ويسن الاحتياط) أى : بأن يستظهر حتى يتيقن أنه حاذى الميقات أو فوقه . وكون ما ذكر سنة جرى عليه شيخ الإسلام فى شرحى البهجة . «خ.ط» ، وفى شرحى المنهاج والتنبيه ، و«م.ر» فى شرحى الزبد ، والبهجة . زاد الشرح فى سائر كتبه : وجوب الاحتياط ، إذا تحير فى اجتهاده ، وكان قد تضيق عليه الحج ، أو خاف فوته . وأقر الأذرى على ذلك فى الأسنى والجمال . «م.ر» فى شروحه على المنهاج . وفى حاشية الإيضاح لـ «حج» ، وشرحه لابن علان : لو تضيقا عليه ، وكان الاستظهار يؤدي إلى تفويته فالظاهر :

.....

.....

باب الحج والعمرة

١٢٣

قبل محاذاته للآخر ولا ينتظر محاذاة الآخر كما ليس للمار على ذى الحليفة أن يؤخر إحرامه الجحفة، فقله: قبل أشار به إلى مسألة تفاوت الميقاتين فى المسافة إلى مكة

.....
أن ذلك يكون عذراً فى عدم وجوب الاستظهار حينئذ، إذ الأصل براءة الذمة من الدم، وعدم العصيان لعدم تحقق المجاوزة، وهذا هو السبب فى إطلاقهم استحباب الاستظهار، وحيث قلنا بوجوبه، محله كما هو ظاهر، إذا لم يخش فوت رفقة وأمن على محترم. انتهى.
«مدنى».

قوله: (فإن حاذى ميقاتين) قال فى الروضة: طريقه بينها إلخ لكن عبارة الأسنوى: «سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، أو كانا معاً فى جهة واحدة».

قوله: (أشار به إلى مسألة تفاوت الميقاتين) قال السبكي: هى على أربعة أقسام الأول، والثانى أن يتساويا فى المسافة إلى مكة وإلى طريقه، أو يتساويا فى المسافة إلى مكة وحدها، وكانت محاذيتهما دفعة فميقاته ما يحاذيهما، الثالث: أن يكون أحدهما أبعد إلى مكة من الآخر، ويتساويا فى المسافة إلى طريقه فالأصح أنه يحرم من محاذاة الأبعد من مكة، ولا ينتظر الوصول إلى محاذاة الأقرب، والثانى: يتخير، ونسبه الماوردى إلى الجمهور، وقال: إنه الصحيح. قال السبكي: ومن التعليل تعلم أن صورة المسألة أن يحاذى أحدهما قبل محاذاة الآخر، وقد يتصور فى هذا القسم محاذاة ميقاتين دفعة بانحراف أحد الطريقين لوعورة أو غيرها فيحرم من محاذيتهما. وهل هو

قوله: (قال السبكي إلخ) عبارة الروضة: ولو حاذى ميقاتين طريقه بينهما، فإن تساويا فى المسافة إلى مكة فميقاته ما يحاذيهما، وإن تفاوتتا فيها وتساويا فى المسافة إلى طريقه فوجهان أحدهما يتخير إن شاء أحرم من المحاذى لا بعد الطريقين، وإن شاء لأقربيهما وأصحهما يتعين محاذاة أبعدهما، وقد يتصور إلى آخر ما نقله المحشى عن السبكي فى الثالث ثم قال فى الروضة: ولو تفاوت الميقاتان فى المسافة إلى مكة وإلى طريقه، فالاعتبار بالقرب إليه أو إلى مكة وجهان أصحهما الأول. انتهى. والقسمان الأولان أخذهما السبكي من قوله: ولو حاذى ميقاتين إلى قوله: فميقاته ما يحاذيهما، وعبارة الروض فى اختصار هذه العبارة هكذا: ولو حاذى ميقاتين أحرم من أقربيهما إليه، قال الشارح: وإن كان الآخر أبعد إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات إلى آخر الشرح هنا قال صاحب الروض: فإن استويا فى القرب إليه فأبعدهما عن مكة قال الشارح: وإن حاذى الأقرب إليها أو لا كان كان البعد منحرفاً أو وعراً.

قوله: (إلى مكة وحدها) أى: ويتفاوتتا فيها إلى طريقه بأن يكون ماراً بجانب الطريق، وهو أقرب إلى أحد الميقاتين منه إلى الآخر وإن كان حاذياً لهما دفعة.

قوله: (ويتساويا فى المسافة إلى طريقه) بأن يكون بين طريقه وبين كل عشرة أذرع مثلاً لكن أحدهما قبل الآخر.

منسوب إلى الأبعد أو الأقرب، حكى الإمام وجهين فائدتهم لو جاوز بغير إحرام وانتهى إلى حيث يفضى إليه طريقا الميقاتين، وأراد العود، وجهل موضع المخاذاة هل يرجع إلى هذا، أو هذا القسم الرابع: أن يتفاوت الميقاتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه قال الرافعي: فالاعتبار بالأقرب إليه أو إلى مكة وجهان أولهما: أظهرهما هذا لفظ الرافعي، وفي كلام الروياني ما يخالفه في القسم الرابع وساقه. انتهى. كذا بخط شيخنا أقول: لا يخفى أن القسم الثالث في كلام السبكي هو ما ذكره الشارح بقوله: فإن حازة ميقاتين إلى قوله: ولا ينتظر مخاذاة الآخر مع قوله: لكن محل ما ذكر فيها إذا تساوى مسافة إليه إلا أنه لا يفيد ما ذكره السبكي بقوله: وقد يتصور إلخ وأن القسم الرابع في كلام السبكي هو ما ذكره الشارح بقوله: فإن تفاوت أيضًا فيها إلخ، وأن القسم الأول، والثاني في كلام السبكي مفهوم قول الشارح: تفاوت الميقاتين في المسافة إلى مكة، واعلم

قوله: (وأراد العود) أى: لدفع الإساءة. انتهى. روضة.

قوله: (هل يرجع إلى هذا أو هذا) لا يقال: إذا رجع إلى أيهما فقد حاذاهما لأن الفرض مخاذاتهما دفعة، فمع الرجوع إلى أحدهما كيف يمكن الجهل بموضع المخاذاة حتى الرجوع إلى غير الأبعد، لأننا نقول ليس الممنوع بمجرد الرجوع إليه بل مع سلوك طريقه عند التوجه منه إلى مكة لكونها أقصر، بخلاف ما لو رجع إليه ثم سلك طريق البعد أو طريقا بينهما على مثل مسافة التي سلكها عند المجاوزة، فإنه يجوز كما هو ظاهر، كما يجوز ابتداء. انتهى. «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (في المسافة إلى مكة وإلى طريقه) بأن يكون أحدهما أبعد إلى مكة من الآخر لكنه أبعد إلى طريقه والأقرب إليهما أقرب إلى طريقه، فقوله: فالاعتبار بالأقرب إليه أو إلى مكة لعل معناه، أو الأبعد إلى مكة كما يفيد قول الشارح، فالعبرة بالقرب إليه وإن كان أقرب إلى مكة. تدبر. ثم رأيت الشيخ عميرة كتب على الخلى قوله: أو إلى مكة، ظاهره أن الوجه الثاني يعتبر القرب إلى مكة وفيه نظر، فالظاهر والله أعلم أن المراد القرب والبعد من مكة أى: فيكون المعتبر الأبعد من مكة ليلا ثم ما سلف نظيره. انتهى. وعبارة العراقي في شرح البهجة: ولو سلك طريقا لا ميقات به أحرم إذا حاذى إحداهن، فلو حاذى ميقاتين أحرم إذا حاذى الأول منهما كذا أطلقه الحارثي، ومحلّه إذا استوت مسافتهم إليه فلو كان الأبعد من مكة بعيدا منه بأن كان بينه وبين مكة ثلاثة أميال وبينه وبين ذلك الشخص ميلان، والآخر بينه وبين مكة ميلان، لكن بينه وبين ذلك الشخص ميل، فالأصح أنه يحرم من الأقرب إليه وإن كان أقرب إلى مكة. قال في أصل الروضة: ولو حاذى ميقاتين طريقه بينهما فإن تساوى في المسافة إلى مكة فميقاته ما يحاذيهما وإن تفاوتتا فيها وتساوى في المسافة إلى طريقه فوجهان أصحهما يتعين مخاذاة أبعدهما، ثم قال: ولو تفاوت الميقاتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه فالاعتبار بالقرب إليه أم إلى مكة وجهان أصحهما الأول. انتهى. فجعل محل ترجيح الإحرام من الأبعد من مكة ما إذا تساوى في المسافة إلى طريقه. انتهى. كلام العراقي.

لكن محل ما ذكر فيها إذا تساويا مسافة إليه فإن تفاوتتا فيها أيضاً فالعبرة بالقرب إليه، وإن كان أقرب إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات فإنه ميقاته وإن حاذى ميقاتاً أبعد فكذا ما هو بقربه. (أوعن) أى: ومكان الإحرام بهما لمن جاوز الميقات غير مريد للنسك حيث عرض له (نسك) ولا يلزمه العود إلى الميقات كما شمل ذلك قوله فى الخبر: ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ وأشار إليه أيضاً بقوله: ممن أراد الحج والعمرة. (و) مكان الإحرام بهما (مكان السكنى) الكائنة.

(من دونه) أى: الميقات أى: بين الميقات، ومكة لأهل ذلك المكان لقوله فى

.....
 ..

أن قول السبكي: وقد يتصور فى هذا القسم إلخ يزداد عليه أنه يتصور فيه أيضاً أن يحاذى الأقرب إلى مكة قبل الأبعد إليها على ما ذكره الشارح فى شرح المنهج بقوله: فإن استويا فى القرب إليه أحرم من محاذة أبعدهما من مكة، وإن حاذى الأقرب إليها أولاً. انتهى. نعم نازعه شيخنا بهامشه، والله أعلم «س.م»، إلا أن قوله عن السبكي: وكانت محاذاتهما دفعة يمكن أن يعود للصورة الأولى أيضاً، أعنى: أن يتساويا إلى مكة وإلى طريقه ليخرج ما لوحاذى أحدهما قبل الآخر، فقد قال فى شرح الروض: فإن استويا فى القرب إليها وإليه أحرم من محاذاتهما، إن لم يحاذ أحدهما قبل الآخر وإلا فمن محاذة الأول، ولا ينتظر محاذة الآخر. انتهى. ويتصور استواءهما إليها وإليه مع محاذة أحدهما أولاً بنحو انحراف طريق الآخر فليتأمل، وقوله: الأبعد من مكة إلخ أى: وقد حاذاه أولاً بدليل، ولا ينتظر إلخ، ويبقى ما إذا حاذى الأقرب أولاً ويتصور بنحو انحراف طريق الأبعد، وفيه كلام فى آخر الحاشية.

قوله: (فإن تفاوتتا فيها أيضاً) أى: كما تفاوتتا فى المسافة إلى مكة.

قوله: (نازعه شيخنا إلخ) حيث قال: كلام لم أر له وجها إذ كيف يحاذى ميقاتاً أولاً فيسوغ له ترك الإحرام من محاذاته حتى يصل إلى ميقات آخر لأجل بعده من مكة، على أن فيه إشكالا آخر وهو أن المقسم محاذة الميقاتين إلا أن يعتذر عن هذا بأن المراد محاذاتهما ولو باعتبار ما يؤل إليه الحال. انتهى. وقد يقال إنه إذا كان أمامه ميقات فهو ميقاته، وإن حاذى قبله ميقاتاً كما نقله «س.م» على أبى شعاع فيجعل البعد من مكة ككون الميقات أمامه، وفى المدنى على شرح بأفضل: الحاصل أن العبرة أولاً بالقرب إليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذة أولاً فإن انتفى جميع ذلك فمن محاذاتهما.

قوله: (بنحو انحراف إلخ) لا حاجة إليه إذ المراد باستوائهما إليه، أن يكون إذا مر على كل تكون المسافة منه إليه واحدة كما قاله حجر. تدبر. ثم ظهر أن ما قاله المحشى محتاج إليه بالنسبة لاستوائهما إليها، فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الخبر: «ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ» فلو كان أمامه ميقات أيضاً فهو ميقاته كساكن الصفراء أو بدر فإنه بين ذى الحليفة والجحفة فميقاته الجحفة لامسكنه لأنه ليس دون المواقيت، وبذلك صرح فى البحر (لأهلها) أى: ومكان الإحرام بهما الأمكنة المذكورة لأهلها. (والمار) بها على ما مر للخبر السابق إلا النائب فيحرم كما سيأتى من

قوله: (إلا النائب فيحرم إلخ) عبارة «حجر» فى شرح العباب: إلا النائب، فيحرم من مثل مسافة ميقات بلد منوية إن كان أبعد من ميقات بلده: وهذه طريقة ضعيفة، والمعتمد بخلافه. لأن الشارع أقام بعض المواقيت مقام بعض. انتهى.

وفى حاشية الجمل على المنهج: فرع: لو جاوز الأجير الميقات المتعين - أى: ميقات المحجوج عنه غير محرم، ثم أحرم للمستأجر ولم يعد إليه لزمه دم، ويحط التفات فى الفراسخ، والخزونة، والسهولة، ولو عدل عن الميقات المتعين إلى أبعد منه أو مثله جاز، ولا دم ولا حظ، بخلاف ما إذا كان أقرب كما أفهمه كلام الروض كأصله، وصرح به

قوله: (فميقاته الجحفة إلخ) قال السبكي.

فرع: عن الماوردي والرويانى من مسكنه بين ميقتين كالجحفة وذى الحليفة، فمن كان فى جادة المغرب والشام كأهل بدر، والصفراء فميقاته الجحفة التى هى أمامه، ومن كان فى جادة المدينة وعلى طريق ذى الحليفة كأهل الأبواء والعرج، فميقاتهم من موضعهم اعتباراً بذى الحليفة لكونهم على جادتها، وانفصلهم عن الجحفة يبعدهم عنها، وإن كان بين الجادتين كأهل بنى حرب، فإن كانوا إلى جادة المدينة أقرب أحرموا من موضعهم، وإن كانوا إلى جادة الشام أقرب أحرموا من الجحفة وليس الاعتبار بالقرب والبعد من الميقتين بل إلى الجادتين، وإن كان على السواء ففيه وجهان: أحدهما من موضعهم، والثانى: أنهم بالخيار بين موضعهم، والإحرام من الجحفة. انتهى. وبه تعلم أن الذى فى الخادم نقلاً عن البارزى من أن أهل بدر يجرمون من موضعهم غفلة عن المنقول الذى تقرر، والله أعلم كذا بخط شيخنا.

قوله: (وذى الحليفة) هى أبعد المواقيت من مكة، فالأولى أن يقول: كذى الحليفة والجحفة.

قوله: (فميقاتهم من موضعهم) قيده بعضهم بحثاً بأن يسلكوا طريقاً لا يمر بالجحفة، وإلا فهى ميقاته لأن قصده المرور عليها صيره من أهلها. انتهى. «س.م» على أبى شجاع قال: وأهل النجعة المنتقلون فيما بين المواقيت الخمسة وبين مكة ميقاتهم، موضع إرادتهم النسك على الأشبه كما فى الخادم قال: ولو أقاموا بموضع ولو يوماً اعتبر، ولو أرادته حالة السير إلى جهة مكة أحرم من حيث أرادته، فإن تقدم ولو بخطوة ولم يحرم كان مسيئاً. انتهى. «س.م».

ميقات بلد منو به ، فإن مر بغيره أحرم من مكان بإزائه إذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة ، (وبدؤه) أى : كل من الميقات والمسكن أى : أوله (أولى) بالإحرام من وسطه ، وآخره ليقطع الباقي محرماً. قال السبكي : إلا إذا الحليفة فينبغي أن يكون إحرامه من المسجد الذى أحرم منه النبى ﷺ أولى. قال فى المهمات : وقياس الإحرام من أول

البغوى ، والغزالي ، لكن فى المذهب ، والتتمة والشامل ، والبيان ، وغيرها القطع بالجواز وعدم لزوم شىء لأن الشرع أقام بعض المواقيت مقام بعض. قال فى المهمات : وما نقله هؤلاء مناف للتعين الذى لمن نفع عليه. انتهى. شرح الروض ، وقول حجر : والمعتمد خلافها ضعيف ، والمعتمد هو تلك الطريقة كما فى حاشية الجمل ، ناقلاً له عن حجر. فراجع.

قوله : (قال السبكي إلخ) نقل «س.م» عن حجر فى حاشية الإيضاح : أن الأحاديث الصحيحة تدل على أنه إنما أحرم عند انبعاث راحلته ، ومنها حديث أنس فى البخارى : «ثم ركب ﷺ حين استوت به راحلته على البداء» ثم حمد الله عز وجل وسبح ، ثم أهل بالحج والعمرة» ، وفى استثناء ذى الحليفة نظر. نعم ، ينبغى استثناءها من وجه آخر ، وهو أن الإحرام من البداء أفضل من بقيتها ، وإن فرض أنه أبعد من مكة ، اتباعاً له ﷺ.

قوله : (إذا كان) أى : ميقات بلد به أبعد إلخ قد يدل على أنه إذا كان أقرب أحرم من ذلك الغير الذى مر به ، وامتنع بمجاوزته بغير إحرام ، وهو متجه فتأمله «س.م».

قوله : (أبعد من ذلك) الظاهر أن مرجع الإشارة ميقات الجهة التى سلكها النائب. «ب.ر».

قوله : (قال فى المهمات : وقياس الإحرام إلخ) عبارة شرح الروض قيل : وقياس ما يأتى من أن المستحب لمن ميقاته قريته ، أو حلتة أن يحرم من الطرف الأبعد من مكة ليقطع الباقي محرماً أن المكى يحرم من طرفها الأبعد عن مقصده ، وأجيب بأن ذلك قاصد لمكان أشرف مما هو فيه ، وهذا بعكسه. انتهى. وقوله : قيل : إلخ صريح فى أن الأفضل لمن ميقاته قريته الإحرام من طرفها الأبعد لا من باب داره ، والله أعلم.

قوله : (قال فى المهمات إلخ) قال فى شرح الروض : وأجيب بأن ذاك قاصد لمكان أشرف مما هو فيه ، وهذا بعكسه ، وقوله : لا من باب داره عبارة الروض وغيره : وإحرامه أى : المكى من باب داره أفضل. انتهى.

قوله : (وهذا بعكسه) فالمختار فيه فضيلة المكان وهى الإحرام من باب داره لعموم قوله ﷺ : «ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ». على فضيلة كثرة الخطوات ، كما أن القرب من بيته أفضل من التباعد عنه ، وإن كان خطواته أكثر. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

المليقات أن المكى يحرم من طرف مكة عن عرفات لا من باب داره كما فى الحاوى. انتهى. والعبرة فى المواقت الشرعية بمواضعها دون الأبنية (وباب الدار).

(لكلهم) أى: لإحرام كل من المذكورين من مكى وغيره.

(أولى) من المليقات لأنه غالبا أكثر عملاً ولأن عمر، وعلياً فسراً به إتمام الحج،

.....
قوله: (وباب الدار إلخ) عبارة الروضة: أما المقيم بمكة، فالأصح أن ميقاته للحج نفس مكة، وقيل: مكة وسائر الحرم، ثم من أى موضع من مكة أحرم جاز، وفى الأفضل قولان: أحدهما: من المسجد، وأظهرهما الأفضل: من باب داره ثم قال: فرع: من مسكنه بين المليقات، ومكة فميقاته القرية التى يسكنها، أو الحلة التى نزلها البدوى.

فرع: يستحب لمن يحرم من ميقات شرعى، أو من قريته، أو حلتته أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة، فلو أحرم من الطرف الآخر جاز. ثم قال: فصل: هل الإحرام من المليقات أفضل أم من فوقه؟ نص فى البويطى أن المليقات أفضل، وفى الإملاء: الأفضل من دويرة أهله قلت: الأظهر عند أكثر أصحابنا، وبه قطع كثيرون من محققيهم: أنه من المليقات أفضل، وهو المختار أو الصواب، للأحاديث الصحيحة فيه بدون معارض. انتهى. وفى الإرشاد، وشرحه والإحرام من المليقات أولى منه قبله، ولو من دويرة أهله، وإن أمن ارتكاب محذور، خلافاً للحاوى كالرافعى. انتهى. فعلم من هذا: أن الخلاف ليس فى باب الدار مطلقاً، بل إذا كان فوق المليقات، أى: قبله. لكن عبارة الحاوى: وأوله أى المليقات، ولكل داره أولى وهى كعبارة المصنف: فلعله خلاف آخر. فليراجع.

قوله: (وباب الدار إلخ) أى: عند أخذه فى السير، لا مع إقامة ببلده، فإن إحرامه حينئذ خلاف الأولى عند الكل. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (دون الأبنية) وإن بنيت بنقضها قريباً منها، وسميت باسمها.

قوله: (أولى من المليقات) انظر ما المراد بالمليقات الذى باب الدار أولى منه بالنسبة للمكى، ومن مسكنه دون المليقات، فإن أراد به ميقات الآفاقى نافاه التعليل بقوله: لأنه غالبا أكثر عملاً، وإن أراد به بقية مكة وبقية القرية الساكن بها من دون المليقات، ويكون فى قوله: أولى من المليقات بالنسبة إليهما تسميماً، والمراد بالنسبة إليهما أولى من بقية المليقات فيه أمور: الأول أن

قوله: (ففيه أمور) يمكن دفعهما بأن يراد الدار حقيقة بالنسبة للمكى ومن مسكنه فوق المليقات، ويراد بها القرية والحلة لمن مسكنه دونه. تدبر.

والعمرة فى قوله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة ١٩٦]، وفعله جماعة من الصحابة، وهذا فى المكى، ومن سكنه دون الميقات، وكذا فى غيرهما على ما صححه الرافعى، وصحح النووى فيه أن إحرامه من الميقات أولى للأخبار الصحيحة، ولم يثبت لها معارض، ولأن فى مصابرة الإحرام بالتقديم عسراً وتغريراً بالعبادة، ثم إحرام المكى من باب داره يكون بعد مجيئه من صلاة ركعتى الإحرام فى المسجد الحرام إذ الإحرام لا يسن عقب الصلاة بل عند الخروج إلى عرفات ثم يأتى المسجد محرماً لطواف الوداع لا للصلاة فاندفع ما قيل أنه إذا استحب له فعل الركعتين فى المسجد الحرام أشكل ذلك بتصحيح أنه يحرم من باب داره ثم يأتى المسجد لأن الركعتين قبل الإحرام، (و)

قوله: (للأخبار الصحيحة) أى: بإحرامه - ﷺ - من الميقات لا يقال: فعل ذلك لبيان الجواز. لأننا نقول: بينه بقوله: مهل أهل المدينة إلخ فأى دليل دل على منعه حتى تبين جوازه منه، مع أنه تكرر إحرامه منه، ولم يحرم من المدينة قط وهذا معنى ما فى المجموع: من أن بيان الجواز إنما يكون فيما فعله مرة أو مرات يسيرة، ودوام فى عموم أحواله على أكمل الهيئات. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

الظاهر أن المصنف لم يرد بباب الدار باب داره، بمعنى: سكنه بل أراد بلده أو قريته مثلاً؛ لأنه فى مقابلة الميقات، ولهذا عبروا عن ذلك بدويرة أهله، والثانى: أنه يلزم أن يكون الأفضل فى حق من سكنه دون الميقات أن يحرم من باب سكنه لا من طريق قريته مثلاً الأبعد من مكة وهو ممنوع؛ لأن المعنى الذى لأجله سن الإحرام من الطرف الأبعد فى غيره موجود فيه، ولم يخرج عن ذلك إلا المكى لما تقرر فى الهامش من الفرق بينه وبين غيره، والثالث: أنه ينافى فى السكن قوله السابق: وبدؤه أى: كل من الميقات والمسكن، أى: أوله أولى إلخ فليتأمل «س.م».

قوله: (لأنه غالباً) يتحمل أنه احتز عن غالباً عن المكى الذى داره فى طرف مكة من جهة عرفة مثلاً فالإحرام من بابها أفضل من الإحرام من بقية مكة التى هو الميقات، وليس أكثر عملاً فليتأمل.

قوله: (لأنه غالباً) كأنه احتز عن مسكنه بين مكة والميقات.

قوله: (محرماً لطواف الوداع) لا للصلاة «ح».

قوله: (بل أراد بلده إلخ) يرد عليه حينئذ المكى فإن الأفضل فيه باب داره أى: مسكنه.

قوله: (وهو ممنوع) هو كذلك، قال فى الروضة: يستحب لمن يحرم من ميقات شرعى أو من قريته أو حلته أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

مكان الإحرام. (للأجير ما * عين مكتر) أى: ما عينه له مكتريه بغيره سيأتى (ولن يحنما) على المكترى.

(تعيينه) أى: مكان الإحرام، ويتعين ميقات بلده على العادة الغالبة كمكان

قوله: (ميقات بلده) ولو كان العقد بغيرها، بخلاف مكان التسليم فى السلم، فإن المعتبر فيه بلد العقد. كما يؤخذ من شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (بلده) أى: المجموع عنه. انتهى. تحفة. وهذا على ما اعتمده جماعة منهم: البغوى، والغزالى، واعتمده الحب الطبرى من اعتبار ميقات بلد المحجوج عنه من ميت وغيره، وصحح الشيخ جمال الدين الطبرى اعتبار ميقات بلد الأجير. انتهى. «س.م» فى شرح «ع».

قوله: (بغيره سيأتى) أى: فى قوله: إن كان فى المسألتين أبعد.

قوله: (ولن يحنما إلخ) شرحه العراقى بقوله: ولا يجب على المستأجر التعيين، ويتعين ميقات بلد العقد. انتهى.

قوله: (ويتعين ميقات بلد) قال فى الروض: ولو عدل أى: الأجير عن الميقات المتعين إلى ميقات مثله فى المسافة، أو أبعد منه كما فهم بالأولى جاز أى: فلا يلزمه دم ولا حط. انتهى. قال فى شرحه: بخلاف ما إذا كان أقرب منه كما أفهمه كلامه لأصله، وصرح به البغوى، والغزالى لكن فى المذهب، والتتمة، والشامل، والبيان، وغيرهما القطع بالجواز، وعدم لزوم شىء لأن الشرع أقام بعض المواقيت مقام بعض، قال فى المهمات: وما ذكره هؤلاء مناف للتعيين الذى نحن نرفع عليه، ثم فرع على ذلك كلاماً نقله عن الطبرى شارح التنبيه. انتهى. وسيأتى بهامش الآتية

قوله: (ويتعين ميقات بلد العقد) فيه مخالفة لقول الشارح: ويتعين ميقات بلده، وإن وافق قوله: كمكان التسليم إلخ إذ المعتبر فيه بلد العقد، والذى فى شرح الإرشاد أن المعتبر بلد المستأجر لا بلد العقد، واعتمده حجر فى معظم كتبه وشيخ الإسلام الشارح والخطيب والجمال الرملى وغيرهم، واعتمد حجر فى حاشية الإيضاح والإيعاب الاكتفاء بميقات آفاقى يمر عليه الأجير، وإن كان أقرب من ميقات المحجوج عنه واعتمده «س.م» فى شرح أبى شجاع. انتهى. مدنى.

قوله: (للتعيين إلخ) أى: المذكور بقول الشارح: ويتعين ميقات بلده إلخ.

قوله: (فرع على ذلك) أى: على عدم التعيين كلاماً إلخ، حاصله، أنه لو استؤجر مكى عن آفاقى ولم يعين له المستأجر ميقاتاً، جاز له أن يحرم عنه من مكة، ولا يكلف العدول عنها. قال حجر فى شرح «ع.ب»: وفيه نظر إذ لا نسلم أن ما مر عن المجموع يتفرع عليه ذلك لأن كلامه كما ترى فيما إذا سلك

التسليم فى السلم، (و) مكان الإحرام (فى القضا أرض) الإحرام أو مثلها مسافة فى (الأداء) لأنه قد لزمه فيه قطع المسافة منها محرماً ثم قيد مسألة الأجير وهذه بقوله: (إن كان) أى: كل مما عينه المكثري ومكان الإحرام بالأداء (فى المسألتين أبعداً) من

قوله: (أو مثلها مسافة) الأولى تأخير (أو مثلها مسافة) عن قوله الأداء كما هو ظاهر.
قوله: (ثم قيد إلخ) أى: من زيادته. كما فى الناشرى.

عن العباب موافقة هؤلاء، وأن صاحب المجموع قال: إنه الأصح ورد بعضهم دعوى المهمات المنافاة المذكورة بأنه لا معنى للتعيين إلا منع المكى من أن يحرم عن الآفاقى من مكة لا منع الآفاقى أن يحرم من أقرب لما سيأتى بأعلى هامش الآتية من الفرق بينهما، وحمل ما أفهمه كلام الشيخين، وصرح به البغوى والغزالي على المكى المذكور، ولا يخفى ما فى ذلك.

قوله: (ويتعين ميقات بلده إلخ) أى: وله العدول إلى غيره، أى: ميقات المكثري كما قال فى العباب، وللأجير العدول أى: عن الميقات الشرعى إلى مثله، وأطول. انتهى. أى: وإلى أقصر كما عبر به بعد بقوله ولو عدل عن طريق الميقات المعين أى: بالشرط أو الشرع إلى طريق ميقات آخر، وأحرَم منه، وهو دون المعين مسافة جاز، ولا دم، ولا حط أى: على الأصح المنصوص، وبه قطع الجمهور، كما قاله فى المجموع. انتهى. قال بعضهم: وعليه، فلو استوجر مكى عن آفاقى، ولم يعين له الموجر ميقاتاً جاز له أن يحرم عنه من مكة، ولا يكلف العدول عنها ورد بأن الكلام فيما إذا سلك الأجير طريق مكة لكن عدل إلى طريق آخر ميقاته أقرب فلم يتوفر عليه إلا صفة الإحرام من الأبعد، وهى لا تقابل بشيء مع ما قرره من أن الشرع أقام بعض المواقيت مقام بعض، وأما قطع المسافة فهى موجودة فيهما، والمكى المستأجر عن آفاقى لم يقطع شيئاً من المسافة المقصود قطعها بالنظر إلى المحجوج عنه فلزمه الدم والخط.

الأجير طريق مكة لكنه عدل عنها إلى طريق آخر ميقاتها أقرب فلم يتوفر عليه إلا صفة الإحرام من الأبعد، وهى لا تقابل بشيء مع ما قرره من أن الشرع أقام بعض المواقيت مقام بعض، وأما قطع المسافة فهو موجود فيهما ولا كذلك فى المكى المستأجر عن آفاقى فإنه لم يقطع شيئاً من المسافة المقصود قطعها بالنظر للمحجوج عنه فلزمه الدم والخط، وإن قلنا بما فى المجموع لما علمت من وضوح الفرق بين ما فيه وما فرغ عليه. انتهى. وفيه نظر، والمعتمد أن الأقرب لا يقوم مقام الأبعد كما نقله الجمل فى حاشية المنهج عن حجر أيضاً.

قوله: (ورد بأن الكلام إلخ) فيه نظر، والمعتمد تعين الأبعد ولزوم الدم والخط إن عدل لأقرب منه كما نقله الجمل فى حاشية المنهج عن حجر نفسه، فراجع.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الميقات فخرج به من الأولى ما لو كان ما عينه أقرب من الميقات أو مثله فلا يتعين للإحرام، بل لا يجوز الإحرام من الأقرب لأن تعين الإحرام منه شرط فاسد مفسد للعقد لكن يقع النسك، لكن للمكتري للإذن بأجرة المثل، ومن الثانية ما لو كان إحرامه

قوله: (من الميقات) أى: ميقات المحجوج عنه.

قوله: (لكن يقع النسك إلخ) انظر على من يجب الدم للمجاوزة، وهل هو على المستأجر لإذنه فيه كما لو استأجره للقرآن. انتهى. ثم رأيت العباب قال: فيما إذا استأجره الولي يحرم عنه بعد مجاوزة الميقات ما نصه: «والدم على الولي» قال شارحه: ومثل الولي في ذلك المعضوب؛ لأنه الذي ورطه فيه كذا نقله الدارمي عن ابن القبطان. ونقل أيضاً عن ابن المرزبان: أنه على الأجير؛ لأن الأصل في مباشر الحرام أن عليه آثاره.

قوله: (فلا يتعين إلخ) لو عين الميقات فالوجه التعين قلته بحثاً، ومعنى كلام الشارح: أنه إذا عين مثل الميقات، فلا يتعين ذلك المكان بل له الإحرام من الميقات لكن هل له في هذه الحالة أن يحرم من أبعد من ذلك؟ الظاهر الجواز «ب.ر»، لكن قوله: بل له الإحرام من الميقات. هل أو من مثل مسافة المعين، وقوله: إن يحرم من أبعد ظاهره، وإن كان الأبعد ليس ميقاتاً مع أن الإحرام قبل الميقات مفضول؟ فليتأمل «س.م».

قوله: (بل لا يجوز الإحرام من الأقرب) شامل لاستئجار المكي عن الآفاقي ليحرم من مكة، وهو ما اعتمده في شرح الروض، فإنه لما قال الروض: وإن استأجر الآفاقي ليحرم من مكة لم يصح العقد لحرمة مجاوزة الميقات. روض، قال في شرحه: وتخصيصه الأجير بالآفاقي من تصرفه، وقضيته أنه لا يجري في المكي، وليس كذلك بناء على ما مر أن العبرة بميقات المستأجر، ولهذا لو استأجر آفاقي مكياً للتمتع لزمه دم، ولا نظر إلى كون الآتي به مكياً. نقله في المهمات عن المحب الطبري. انتهى.

قوله: (فالوجه التعين) يخالفه ظاهر قول الروضة وأصلها: إذا عدل أجير عن ميقات معين لفظاً أو شرعاً إلى آخر مساو له، أو أبعد لا شيء عليه. انتهى. ويمكن حمل كلام الشيخ عمرة على ما يوافقه. تأمل.

قوله: (الظاهر الجواز) صرح به حجر في شرح الإرشاد الصغير.

قوله: (ظاهره إلخ) هو كذلك عملاً بقضية قولهم: سلوكاً بالقضاء مسلك الأداء إلا أن يوجد نقل بخلافه.

باب الحج والعمرة

١٣٣

بالأداء من مثل الميقات أو دونه مسيئاً أو غير مسيء فلا يتعين مكان الأداء بل له الإحرام من الميقات بل يتعين في الثانية فليس له أن يسئ ثانياً، وظاهر كلامه أنه لا يتعين ذلك في الثالثة، وهو ما صححه في الشرح الصغير. ونقله في الكبير عن تصحيح الشيخ أبي على سلوكاً بالقضاء مسلك الأداء، ولهذا لو اعتمر المتمتع من الميقات ثم أحرم بالحج من مكة وأفسده أو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها لا يلزمه في القضاء أن يحرم من الميقات بل يكفيه أن يحرم بالحج من مكة، وبالعمرة من أدنى الحل، لكن صح في أصل الروضة، والمجموع تعيينه لأنه الأصل، ونقله في الشرح الكبير عن التهذيب. وغيره، والوجهان فيمن لم يرجع محرماً بالأداء إلى الميقات فإن رجع ثم عاد تعين الإحرام من الميقات ذكره في الروضة، وأصلها وهو واضح لأنه إذا رجع إليه محرماً كان كمن أحرم منه، ولا خلاف أن من أحرم منه يلزمه الإحرام بالقضاء منه، ومحلها أيضاً كما أفهمه كلام البغوي فيمن رجع إلى بلده ثم عاد، ومز بالميقات مريداً للنسك، فإن استمر مقيماً إلى قابل فله أن يحرم من مكان إحرامه بالأداء قطعاً، ثم كلام الرافعي فيما احتج به يقتضي أنه محل وفاق، وفيه نظر.

قوله: (بل يتعين) أى: الميقات، أو مثل مسافته. كما هو ظاهر.

قوله: (تعين الإحرام من الميقات) قال البلقيني: إنه ممنوع؛ لأن ميقاته حيث أحرم، فعوده لا يخرج الأول عن كونه ميقاته لذلك الإحرام، فينبغي القضاء على الخلاف ولو سلم لكان مقتضاه: الفرق بين أن يعود قبل التلبس بنسك أم لا. انتهى. «ناشرى».

قوله: (بل يتعين) أى: الإحرام من الميقات.

قوله: (في الثانية) يعنى قوله: أو غير مسيء.

قوله: (بل يكفيه) أى: في الأولى.

قوله: (وبالعمرة) أى: في الثانية.

قوله: (تعينه) أى: تعين ذلك الإحرام من الميقات.

قوله: (تعين الإحرام من الميقات) أى: جزماً.

قوله: (بالأداء قطعاً) ظاهره أنه ليس له أن يحرم بالحج من مكة، ولا بالعمرة من أدنى الحل فليحرر.

الغفر البهية فى شرح البهجة الوردية

لأن المفسد إن رجع إلى بلده ثم عاد، وممر بالميقات فينبغى جريان خلاف فى أنه يلزمه الإحرام بالقضاء منه أولا، وإن استمر مقيما فله أن يحرم من مكان إحرامه بالأداء قطعا كما أن له أن يحرم فى تلك من مكان إحرامه بالأداء قطعا، وبالجمله ما صححه فى الشرح الصغير فى تلك أقوى معنى، وإلا فما الفرق بينها، وبين ما احتج به فى الكبير فتأمل. وقد يختار الشق الأول ويفرق بأنه فى تلك جاوز الميقات بالإحرام بخلافه فيما احتج به، ويلزمه سلوك الطريق الذى سلكه فى الأداء ولا إحرامه فى زمن الإحرام به كما أفهمهما كلام النظم كأصله لعسر انضباط ذلك بخلاف المكان، واستثنى فى المجموع الأجير فيلزمه رعاية زمان الأداء ومكان الإحرام.

قوله: (فى تلك) أى: الثالثة.

قوله: (أقوى) أى: من غير المصحح.

قوله: (ومكان الإحرام) عطف على زمان الأداء كما يصرح به شرح الإرشاد، وقيل: هو دخول على قول المنصف لغيرهم.

قوله: (فيما احتج به) أى بقوله: ولهذا إلخ.

قوله: (محل وفاق) أى: لأن الغالب أن الاحتجاج بالمتفق عليه.

قوله: (أن يحرم فى تلك) أى: وهى المحتج عليها وهو أن يجاوز الميقات فى الأداء غير مسيء.

قوله: (بالأداء قطعا) أى: فيما إذا استمر مقيما، بخلاف ما إذا لم يستمر بل رجع إلى بلده إذ لا قطع فى ذلك، بل هو محل خلاف كما تقدم عن مفهوم كلام البغوى أنه محل الوجهين.

قوله: (وبالجمله) أى: سواء عولنا على هذا النظر أو لا.

قوله: (وبالجمله) أى: سواء ثبت أن ما احتج به محل وفاق أو محل خلاف، وقوله: وقد يختار إلخ بيان للفرق الذى استشكله، وطلبه بقوله: وإلا فما الفرق مع الإشارة إلى أنه إنما يحتاج إليه على تقدير اختيار الشق الأول فليتأمل «س.م».

قوله: (فى تلك أقوى) أى: المحتج عليها، وهذا الفرق صريح فى أنه فيما احتج به لا يجب الإحرام من الميقات مع فرض المرور به.

قوله: (الأجبر) أى: للقضاء.

(لغيرهم) أى: لغير المذكورين بأن لم يمر بميقات. ولم يحالته. ولم يكن سكنه دونه (من رحلتين) أى: مرحلتين إلى مكة فإنهما أقل مسافة المواقيت. (وانعقد) أى: الإحرام بمعنى الدخول فى النسك (بنيّة) وإن لم يلب لأنه عبادة لا يجب فى أثنائها وآخرها نطق فكذا فى أولها كالطهر والصوم، ولو أحرم مجامعاً فثلاثة أوجه بلا ترجيح فى الرافعى فى محرمات الإحرام أحدها: ينعقد صحيحاً فإن نزع حالاً فذاك، وإلا فسد نسكه، وبه جزم هنا، وأطلق الانعقاد فى باب المواقيت، وهو قضية إطلاق النظم. وأصله، ثانيها: ينعقد فاسداً فيمضى فيه ويفضى ويكفر إن مكث، ثالثها

قوله: (وانعقد بنيّة) وإن لم يلب، يعنى: أن النية كافية فى انعقاده، ولا يشترط فيه التلبية كما قيل به.

قوله: (بمعنى الدخول فى النسك بنيّة) فنية الدخول من باب المعنى المصدري، وهو الركن، وأما نفس الدخول فى النسك بالنية فهو الحالة الحاصلة المترتبة عليها، وهى المرادة فى قولهم: الإحرام يبطل بالردة، ويفسد بالجماع، وتحرم به محرمات الإحرام وهذا من باب الحاصل بالمصدر. قاله المدنى فى حاشية شرح حجر وبه يندفع توقف «س.م» فى حاشية التحفة، حيث قال: انظر ما هو النسك الذى يدخل فيه بالنية.

قوله: (زمان الأداء) انظر المراد به، وهل يشمل كونها نهاراً أو ليلاً، وكونه بين الفجر والشمس، وبين الظهر والعصر، ونحو ذلك.

قوله: (ومكان الإحرام) لعل المراد به مكان الإحرام بالأداء على التفصيل الذى علم من قوله: وفى القضاء أرض الأداء إلخ مع شرحه.

قوله: (ولم يحاذه) لا يقال: المواقيت مستغرقة لجهات مكة فكيف يتصور عدم محاذاة الميقات، فينبغى أن المراد عدم المحاذاة فى ظنه دون نفس الأمر؛ لأننا نقول: يتصور بالجماع من سواكن إلى حدة من غير أن يمر برابع، ولا يللم لأنهما حينئذ أمامه فيصل حدة قبل محاذاتهما، وهى على مرحلتين من مكة فتكون هى ميقاته «ح.ج».

قوله: (لأنها حينئذ أمامه) فلا يحاذيهما إلا فى دون مرحلتين. انتهى. «ق.ل» على الجلال، فعلم منه أن قولهم: من لم يكن بطريقه ميقات أحرم من محاذاة ميقات آخر، أن ذلك إذا كان بينه وبين مكة مرحلتان.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وصححه فى الروضة، وغيرها لا ينعقد أصلاً كالصلاة مع الحدث، والإحرام يصح مفصلاً لخبر مسلم «من أراد منكم أن يهل بحج، وعمره فليهل، ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل»، ومطلقاً بأن ينوى الإحرام من غير قصد نسك معين لخبر الشافعى: «أنه ﷺ خرج هو، وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء - أى:

..... قوله: (خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء) أى: فى تلك السنة بعينها التى قال فيها ﷺ. «من أراد منكم أن يهل» وقد كان ﷺ أحرم بحج، وخيرهم فى إحرامهم، بقوله ﷺ: «من أراد منكم أن يهل إلخ» فيما يفعلونه، إذا أحرموا، لكنهم لما أحرموا أطلقوا، فأمره - ﷺ - أبا موسى رضى الله عنه بعمل عمرة، فسخا للحج، لانعقاد إحرامه حجاً خصوصية لأبى موسى، ودليل التخصيص خير لأبى داود، عن الحرث بن بلال، قال: «قلت: يارسول الله أرأيت فسح الحج إلى العمرة، لنا خاصة أم للناس عامة؟ فقال: بل لكم خاصة» والسبب فيه، وفى إدخاله - ﷺ - العمرة على الحج فى تلك السنة بيان بطلان اعتقاد الجاهلية: أن العمرة فى شهر الحج من أفجر الفجور. وقد اختلفت الروايات فى إحرامه - ﷺ - فى تلك السنة فروى: أنه كان مفرداً، وروى: أنه كان متمتعاً. ورواة الكل ثقات، وجمع بينهما فى المجموع بما حاصله مع زيادة عليه: أن الصواب الذى نعتقه أنه - ﷺ - أحرم بالحج أولاً، ثم أدخل عليه العمرة لما مر. فعمدة رواة الأفراد - وهم الأكثرون - أول الأمر، وعمدة رواة القرآن آخره ومعنى خبر البخارى أتانى الليلة آت من ربى وقال صل فى هذا الوادى المبارك وقل عمرة فى حجة فى إدخال العمرة على الحج بعد الإحرام به مفرداً للمصلحة ومن روى أنه كان متمتعاً أراد التمتع للغوى وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكْتفاء واحد. انتهى. من «ق.ل.» وشيخنا «ذ» والمجموع وشرح العباب للحجر.

قوله: (لا ينعقد) وإن نسي أو جهل وعذر حيث «د». نعم إن أحرم حال كونه نازعاً أى قاصداً الترك فالمعتمد انعقاده صحيحاً «م.ر».

قوله: (كالصلاة مع الحدث) مع ضعف الابتداء، ومن ثم كان المعذور هنا كغيره بخلاف الإثناء «ح.د».

قوله: (وإن نسي إلخ) لضعف الابتداء بخلافه فى الدوام. شرح الإرشاد.

قوله: (نعم إلخ) استدراك صورى لأن هذا خرج بقول الشارح: مجامعا كما فى شرحى الإرشاد والمنهاج للحجر «م.ر».

قوله: (أى: قاصداً) هذا قيد زائد كما فى «ع.ش» لا تفسير لنزاعاً.

نزول الوحي - فأمر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمرة، ومن معه هدى أن يجعله حجا، ولخير الصحيحين عن أبي موسى: «أنه ﷺ قال لي بم أهلت فقلت: لبيت بإهلال النبي ﷺ فقال: قد أحسنت طف بالبيت وبالصفا، والمروة وأحل ويفارق الصلاة حيث لا يجوز الإحرام بها مطلقا بأن التعيين ليس شرطا في انعقاد النسك، ولهذا لو أحرم بنسك نفل، وعليه نسك فرض انصرف إلى الفرض كما مر، فإن أحرم مفصلا وهو أولى ليعرف ما يدخل عليه ولأنه أقرب إلى الإخلاص فذاك أو مطلقا عينه

.....
قوله: (فأمر من لا هدى معه إلخ) في رواية أخرى لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة قال حجر في شرح العباب قال القاضي ظاهر الخبر من أن الإهداء يمنع الاعتماد غير مرادا جماعا. انتهى. وقال في التحفة ما حاصله إنما أمر من لا هدى معه بفسخه إلى العمرة ليكون المفضل وهو عدم الهدى للمفضل وهو العمرة لا أن الهدى يمنع الاعتماد أو عكسه لأنه خلاف الإجماع.

قوله: (أن يجعل إلخ) أى يصرف.

قوله: (ولخير الصحيحين إلخ) الواقع ممن أحرم كاحرام النبي ﷺ إبهام لكن يعلم منه جواز الإطلاق. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (حيث لا يجوز إلخ) أى لا يصح.

قوله: (حيث لا يجوز إلخ) قد يقال: حاصل قوله: حيث لا يجوز الإحرام بها مطلقا ومآله حيث يجب التعيين فيها، فيصير حاصل الكلام إنما وجب التعيين فى الصلاة دون النسك؛ لأن التعيين ليس شرطا فى النسك بخلافها، ولا يخفى ما فيه، وأنه فرق بصورة الحكم ولو سلم لم تندفع مادة السؤال إذ للسائل أن يعود، ويقول: لم كان التعيين شرطا فيها دونه.
قوله: (ولأنه أقرب) يحرر وجهه.

قوله: (ولا يخفى ما فيه) قد يقال: إن المدعى أن التعيين ليس شرطا فى انعقاد أحد نوعيه المعين، والعلة أنه ليس شرطا فى انعقاد المطلق، فإذا لم يعين انعقد المطلق وترتب أحكامه ثم يصرفه للمعين وإنما لم يكن شرطا حتى ينعقد مطلقا لأن النسك شديد التعلق.

قوله: (ويقول لم كان إلخ) يدنع هذا بأن النسك شديد التعلق، ولو فرق من أول الأمر لكان أولى. انتهى. «ع.ش».

قوله: (يحرر وجهه) وجهه أنه إذا أحرم مطلقا كان الأمر موكولا إلى خيره فيفعل ما تميل إليه نفسه

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

كما قال. (وإن لتفصيل) بزيادة اللام لتقوية العامل المؤخر وهو (فقد) كقوله تعالى ﴿الرؤيا تعبرون﴾ [يوسف ٤٣] أى: وإن فقد التفصيل بأن أحرم مطلقاً.

(نحو) أحرمت (كإحرامك) يا زيد مثلاً عين لما شاء كما سيأتى سواء كان زيد محرماً فاسداً أم لا علم عدم إحرامه حينئذ أولاً لجزمه بالإحرام. (لا إن أنشأ) زيد إحرامه (مفصلاً) فإنه ينعقد للآخر مفصلاً كإحرام زيد، نعم إن كان زيد كافراً وأتى بصورة إحرام مفصل فلا يتبعه الآخر فى التفصيل على الصواب فى الروضة بل ينعقد مطلقاً. (عين) جواب الشرط كما تقرر أى: عين إحرامه الواقع فى أشهر الحج إذا لم يفت وقته (عن أى شاء) من حج، وعمره، وقران، ولا يتعين صرفه إلى ما صرفه إليه زيد، ويعتبر التعيين (بنية) فلا يكفى التعيين باللفظ، ولا العمل بدون تعيين فإن كان إحرامه فى غير أشهر الحج انعقد عمرة فلا يصرفه إلى الحج، وإن دخل وقته، أوفيهما لكن فات وقت الحج قال الرويانى: صرفه إلى العمرة والقاضى يحتم أن يتعين عمرة

قوله: (ولو إحراماً فاسداً) ولو كان هو يعلم حال زيد لأنه قيد بصفة فإذا بطلت بقى أصل الإحرام شرح الروض.

قوله: (وأتى بصورة إحرام) إنما قيد به فى الكافر بخلاف المسلم ينعقد له مطلقات وإن علم أنه غير محرم لأن المسلم من أهل الإحرام فكانت انية مع التشبية حازمة فصحت وألغى فاسدها بخلاف الكافر فليس من أهله فلا جزم بالنية مع العلم بكفره إلا أن أتى بصورة إحرام وإلا كانت لعباً. انتهى. شرح «ع.ب.» لحجر.

قوله: (ولا العمل إلخ) نعم إن طاف قبل التعيين ثم عينه للحج وقع طوافه عن القدوم وإن كان من سنن الحج ولا يكفى السعى بعده لأنه ركن فيحتاج له وإن وقع تبعاً. انتهى. شرح «م.ر.» للمنهاج وقوله ولا يكفى إلخ ولو كان بعد التعيين للحج كما نقله المدنى عن الشارح المذكور وشرح «خ.ط.».

قوله: (قال الرويانى) هو المعتمد كما بهامش وفى شرح «م.ر.» ما يفيد اعتماده.

قوله: (أو فيها لكن فات إلخ) لو أفسد إحرامه بالجماع قبل الصبرف، فالوجه بناءً على قول الرويانى: أنه لا بد من صرفه إلى العمرة ثم يتم أعمالها، وعليه القضاء، ولا يصح إتيانه بشيء من أعمالها قبل الصبرف «م.ر.»

وأن يبقى مبهمًا فإن عينه لعمرة فذاك أو لحج فكمن فاته الحج فلو ضاق وقته قال فى المهمات: فالمتجه، وهو مقتضى كلام الرافعى أن له صرفه إلى ما شاء، ويكون كمن أحرم بالحج فى تلك الحالة، ودخل فى كلام النظم ما إذا أنشأه زيد مطلقا ثم فصله ثم أحرم آخر كإحرامه، فينعقد له مطلقا نظرًا إلى أول الإحرام إلا أن يزيد كإحرامه بعد تعيينه.

(وإن وجدت الأول) أى: زيدًا.

(أحرم بالعمرة ثم أدخلا) عليها.

(حجا فذا) أى الثانى (إحرامه بالعمرة) نظر إلى أول الإحرام، ولا يلزمه أن

.....
.....

قوله: (قال الرويانى: إلخ) قضية صنيع الشارح كما ترى أن الرويانى لم يتكلم فى مسألة ضيق الوقت الآتية، والذى فى القوت وغيره، أن الرويانى ذكر مسألة الضيق والفوات، وقال فيهما ما ذكره الشارح «ب.ر».

قوله: (صرفه إلى العمرة) فلا ينصرف إليها بنفسه، ولا يجوز صرفه للحج «م.ر».

قوله: (فالمتجه وهو مقتضى إلخ) اعتمده «م.ر».

قوله: (وإن وجدت الأول إلخ) قال فى الروض: فإن أخبره أى: زيد أنه أحرم بعمرة عمل به، ولو ظن خلافه لأنه لا يعلم إلا من جهته، فإن بان محرما بحج فإحرام عمرو بحج، فإن كان قد فات الوقت تحلل وأراق دمًا، ولم يرجع به على زيد. انتهى. قال فى شرحه: قال ابن العماد: ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد لم يعمل بخبره الثانى لعدم الثقة بقوله، وإلا فينبغى أنه يعمل به فإن كان بعد الفوات وجب القضاء. انتهى. وأقول قوله: لم يعمل بخبره الثانى يفهم أنه يعمل بالأول.

ففيه ضرب من غرض النفس. قاله «ع.ش» على «م.ر» وفيه أن غرض النفس موكول فى التعيين أولاً إلا أن يقال ذاك قبل التلبس، بخلاف ما هنا فإنه بعده بدون حاجة إليه.

قوله: (ولو ظن خلافه) قال فى شرح الغاية: ولو كان فاسقا.

قوله: (ولم يرجع به) لأن الحج له ولا نظر لتغير زيد. شرح الروض.

قوله: (فإن تعمد إلخ) لعل التعمد وعدمه يعلم منه، وقال «ع.ش»: بأن دلت قرينة على تعمده.

الغفر البهية فى شرح البهجة الوردية

يدخل عليها الحج إلا أن يريد كإحرامه حالا ، وكذا لو أحرم زيد بعمره بنية التمتع فأحرام الآخر بعمره ولا يلزمه التمتع ، ولو أحرم كإحرام زيد ، وعمر وإحرامهما متفق كان كأحدهما وإن كان أحدهما بحج أو قارناً والآخر بعمره فالمعلق قارن . (وإن يكن

قوله: (إلا أن يريد كإحرامه حالا) هذا ظاهر فيما إذا كان إحرام البانى بعد إدخال الأول فإن أحرم قبل إدخاله كإحرامه حالا ومآلاً بأن قصد التشبه به فى حال تلبسه بإحرامه الحاضر والآتى صح كما اقتضاه كلام الروضة عن البغوى وليس فيه معنى التعليق بمستقبل لأنه جازم به فى الحال ولأن ذلك يغتفر فى الكيفية لا فى الأصل. انتهى. شرح «م.ر» للمنهاج.

قوله: (فالمعلق قارن) قال فى شرح الروض نعم إن كان إحرامهما فاسداً إنعقد إحرامه مطلقاً كما علم مما مر أو إحرام أحدهما فقط فالقياس أن إحرامه ينعقد صحيحاً فى الصحيح ومطلقاً فى الفاسد. انتهى. ويؤخذ من قوله ومطلقاً فى الفاسد أن له صرفه إلى ما شاء فإن صرفه لحج وكان إحرام الآخر الصحيح بحج أو لعمره وكان إحرام الآخر الصحيح بعمره صار كما لو أحرم ابتداءً بمجتنب أو عمرتين فعليه حج أو عمرة واحدة وإن صرفه لأحدهما وكان إحرام الآخر الصحيح بالآخر صار قارناً ومن ذلك أن يكون إحرام الآخر الصحيح بحج فيصرفه هذا المطلق لعمره ولا يقال يلزم إدخال العمرة على الحج كما توهمه بعض الطلبة لأن الصرف ليس ابتداءً إحرام فلن الإحرام منعقد من أول الأمر والصرف تفسير له وهل يجزئه العمل قبل الصرف نظراً للإحرام الآخر المعين فيه نظراً والوجه عدم الإجزاء لأنه إحرام واحد ولم يتعين بتمامه. انتهى. «س.م» على التحفة وقوله أو لعمره مثله ما إذا كان الإحرام الصحيح حينئذ قارناً. تدبر.

قوله: (إلا أن يريد كإحرامه حالا) قضية الاستثناء من قوله: ولا يلزمه إلخ أن المعنى: إلا أن يريد فيلزمه الإدخال فلا بد من إدخال، لكن قضية إرادة التشبيه بإحرامه حالاً أن يصير قارناً بنفس الإحرام من غير احتياج إلى إدخال، ويدل على هذا قول شرح الروض: إلا أن يقصد التشبيه به فى الحال فى صورتين، فيكون فى الأولى: وهى ما لو كان زيد صرفه لحج حاجاً، وفى الثانية: وهى ما إذا كان زيد أحرم بعمره ثم أدخل عليها الحج قارناً. انتهى. فقوله: فيكون فى الأولى حاجاً إلخ، ظاهر فى أنه لا يحتاج إلى إدخال، ولا صرف.

قوله: (قول شرح الروض) مثله شرح المنهاج لـ «م.ر».

باب الحج والعمرة

١٤١

سؤاله ذا عسره) أى: وإن عسر سؤال زيد عما أحرم به لوت أو جنون أو غيبة بعيدة أو نحوها.

(أو كان) للمحرم (تفصيل فلم يذكر) أى: فشك فيه قبل الطواف، ولو بعد الوقوف (يجعل) ما أحرم به في صورتين (قوانا) بأن ينويه ليخرج عن العهدة كما لو شك

قوله: (ذا عسره) مراده بالعسر التعذر كما في الإرشاد وشرحه الحجر.

قوله: (فشك فيه قبل الطواف إلخ) حاصله أنه إما أن يشك قبل فعل شيء من الأعمال أو بعد الوقوف وقبل الطواف أو عكسه أو بعدهما معا وقد ذكر أحكامها الشارح. انتهى. ومثل الشك في تفصيله شكه في نية غيره في هذا التفصيل المذكور لكن نية الرافعي رحمه الله تعالى أن الأكثرين منعوا جريان القديم وهو القول بالتحري هنا لأنه لا سبيل إلى الإطلاع على نية الغير. انتهى. عميرة على المنهج «س.م».

قوله: (يجعل قوانا) قال في شرح الروض نية القرآن أولى من نية الحج لتبرأ ذمته منهما على وجه. انتهى. فإن لنا وجهاً بجواز إدخال العمرة على الحج قبل الشروع في الطواف ومقابل المذهب أنه يجوز إدخالها بعد الوقوف وقبل الشروع في التحلل. انتهى. كما في الروضة.

قوله: (ولو بعد الوقوف) زيادة مضرّة من وجهين الأول: أنها توهم حصول السراة من الحج بما سيأتى وإن لم يعد الوقوف، وليس كذلك كما صرح به في الروض وغيره الثاني: أن هذه الصورة أعنى عروض الشك بعد الوقوف، وقبل الطواف سيذكر الشارح، أى: بعد قول المتن: وصام للعدم صوم تمتع، فإن كان مراده بما ذكره هنا ما سيذكره هناك لزم التكرار وإلا لزم الفساد والله أعلم «ب.ر».

قوله: (قبل الطواف) بدليل قوله الآتى: وإن يطف فيشكك إلخ.

قوله: (بأن ينويه) أى أو ينوى الحج كما يأتى صريح فى أنه لا يكفى صرفه إلى القرآن أو الحج بلا نية، وذلك لأنه ليس أحرأً مطلقاً حتى يكفى صرفه لذلك، بل هو معين فى الواقع، والغرض زيادة التلبس بالحج إن لم يكن، ولا بد من النية خلافا لما توهمه ضعفة الطلبة.

قوله: (إنها توهم حصول إلخ) هو بعيد مع قول الشارح بعد: إتيانه بأعماله، وإنما سكت عنه هنا لأن الغرض هنا بيان تحمل المصنف لتلك الصورة وبيان حكمها سيأتى بعد.

قوله: (سيذكره الشارح إلخ) قد يقال: ذكره هناك تفصيل لما أجمله هنا، والغرض هنا بيان تحمل المتن لصورتين من الأربعة، وذكر الثالثة بقوله: وإن يطف إلخ، وترك الرابعة فذكرها الشارح بقوله بعد: الطواف والوقوف إلخ.

الغفر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى عدد الركعات، ولا يجب كما فى الروضة، وأصلها نيته عينا بل الواجب نيته أو نية الحج، وإنما لم يتحرر لأنه تلبس بالإحرام يقينا فلا يتحلل إلا بيقين الإتيان بالمشروع فيه، كما

لو شك فى عدد الركعات فإنه لا يتحرى قالوا: والفرق بين هذا وبين الأوانى والقبلة أن أداء العبادة هناك لا يحصل بيقين إلا بعد فعل محذور. وهو أن يصلى إلى غير القبلة أو يستعمل نجسا فلذلك جاز التحرى وهنا يحصل الأداء بيقين من غير فعل محذور. (ومن الحج) دون العمرة (برى) بعد إتيانه بأعماله، لأنه إما محرم به أو مدخله على العمرة، بخلاف العمرة لاحتمال أنه محرم بالحج ويمتنع إدخال العمرة عليه.

.....

قوله: (لأنه تلبس بالإحرام يقينا إلخ) هذا ظاهر فى أنه يتحرى إذا جهل أصل إحرامه لكن عبارة المجموع ظاهرة فى خلافه وصوبه بعض المتأخرين ويوجه بأنه لا مجال للعلامة فيه إذ الإحرام أمر قلبى ولأنه لو علم عدم إحرامه انعقد إحرامه كما مر فهذا أولى وأما التعليل المذكور فمفروض فيما إذا علم أصل الإحرام، فليس فيه تعرض لما إذا جهله. انتهى. شرح «ع.ب.» لـ حجر بزيادة.

قوله: (والفرق بين هذا إلخ) يفرق أيضا: بأن هذا ملتبس بالعبادة، كالشك فى عدد الركعات. انتهى. «ق.ل.» على الجلال. انتهى. بل هذا الفرق الصحيح، وقد أشار له الشارح بالقياس على عدد الركعات.

قوله: (لاحتمال أنه أحرم بالحج إلخ) أى: مع بقاء وقته. انتهى. شرح «ع.ب.» لـ حجر.

قوله: (قالوا: والفرق إلخ) يحتمل أن وجه التحرى الذى أشعر به قالوا: إنهم جوزوا التحرى هناك مع إمكان اليقين فإنهم جوزوا التحرى بين الإناءين مع وجود ثالث متيقن الطهارة، ومع إمكان خلطهما مع بلوغهما قلتين من غير تغير، وجوزوه فى القبلة لمن بمكة مثلا إذا حال حائل مع إمكان الخروج أو الصعود لرؤية الكعبة، فإن كان كذلك فيمكن أن يجاب بأن المراد تعذر اليقين فى الأوانى، والقبلة فى الجملة بخلافه هنا فليتأمل.

.....

باب الحج والعمرة

١٤٣

(ولا) عليه (دم) إذ الحاصل له الحج فقط وإن نوى القران فلا يلزمه دم للشك فى وجوبه فإنه لم ينو القران والحج بل نوى العمرة أو لم ينو شيئاً. فإن أتى بالأعمال كلها حصل التحلل ولا يبرأ من الحج ولا العمرة، أو بأعمال العمرة فقط لم يحصل التحلل لاحتمال أنه أحرم بالحج ولم يتم أعماله. تنبيهه: تعبيره كأصله فى الصورة الأولى بالعسر مخالف لتعبير الروضة وأصلها فإنهما عبرا بالتعذر. قال ابن المقرئ: وهو الصواب لأنه قد يستفاد بمراجعته، وإن قرن بيان حكم الدم المشكوك فى وجوبه للفقراء فيلزم البحث عنه، ويستفاد بها سقوط وجوب العمرة عنه لكن لا يلزم البحث عنه،

قوله: (وإن قرن) يعنى: أن نيته القران لا يبين عليها وجوب الدم، وإنما يبنى على الواقع، إن تبين أنه قران.

قوله: (حكم الدم) أى: الوجوب، أو عدمه.

قوله: (ولا يبرأ من الحج) هو فى الصورة الثانية نظراً إلى الظاهر، وإلا فحيث أتى بأعمال من غير تحديد نية برئ من أحد النسكين على الإبهام قطعاً، ولكن لما لم يتعين وجب الإتيان بهما كمن نسي صلاة من صلاتين لا يعلم عينها كذا بخط شيخنا، وأقول: قوله فى الصورة الثانية: كذا فى الأولى بالأولى كما لا يخفى فتأمل.

قوله: (فيلزمه البحث عنه) نظر فيه الجوىرى بأنه لا يقدح فى الإقدام على القران أو نية الحج من غير بحث إذ لا يجب البحث عن وجوب الدم قبل أن يوجد ما يقتضيه قال: فلا فرق بين التعذر والتعسر إلا بأنه عند التعسر قد يمكن السؤال، ويستفاد منه شيء آخر. انتهى. قيل: على أن فى لزوم البحث لأجل الدم نظراً إذ الأصل براءة الذمة، ولم يتحقق وجود مقتضى له مبهم حتى يبحث عنه. انتهى، ولا يخفى حسنه.

قوله: (قبل أن يوجد إلخ) فيه أنه على احتمال أن يكون من أحرم كإحرامه قارنا يكون هو قارنا فقد وجد ما يقتضيه فلو سلم كفاية احتمال الوجود فى الوجوب ثم ما قاله ابن المقرئ تأمل.

قوله: (فلا فرق إلخ) قال حجر فى الإمداد: لو قيل: فائدة التعبير بالتعذر أنه ما دام يرجو إيضاح الحال يمتنع عليه نية الأفراد والقران لأنه يورط نفسه فى إبهامه، وتعاطى ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة لكان له وجه.

قوله: (قيل: على أن إلخ) هو لابن حجر.

قوله: (لأجل الدم) فيه إشارة إلى أنه يجب لغيره كعدم تعاطى ما يحتمل الحرمة، وهو نية الأفراد احتمال إحرامه بعمرة كما فى شرح «م.ر» للمنهاج.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وإن يطف) من فصل إحرامه (فیشكك) بفك الإدغام للوزن أى: ثم يشك فيما أحرم به (فالسعى والحلق و) بعدها (الاحرام) بدرج همزته (حكى) أى الإتيان بالثلاثة.

(لكن) إحرامه يكون (بحج وبرى منه) أى: من الحج بعد إتيانه بأعمال لأنه حاج أو متمتع، لكن الحلق بتقدير إحرامه الأول بالحج يقع قبل وقته فقال ابن الحداد وابن الصباغ وغيرهما يفتى به ترخيصة لأن الحلق يباح بالعذر وضرر الاشتباه أكثر إذ يفوت به الحج، وهو قضية كلام الحاوى قال فى المجموع: وهو الأصح المختار، وقال الأكثرون: لا يفتى به، لكنه إن فعل ذلك برئ من الحج كما لا يفتى صاحب لؤلؤة ابتلعته دجاجة غيره بذبحها، ولا صاحب دابة تقابلت هى ودابة آخر على شاهر وتعدروهما بإتلاف دابة الآخر، لكنهما إن فعلا ذلك لزم الأول ما بين قيمتى الدجاجة حية ومذبوحة والثانى قيمة دابة الآخر، وتعبير النظم بقوله: حكى يلوح، بموافقة الأكثرين ولم يرجح فى الروضة وأصلها شيئاً، وخرج بالحج العمرة فلا يبرأ

قوله: (فیشكك) أى: قبل الوقوف. كما فى الروضة، وهذا هو الحال الرابع؛ لأن الشك إما قبلهما، أو بعدهما أو قبل الطواف وقبل الوقوف، أو عكسه، وذكر جميعها الشارح، والمصنف. تدبر.

قوله: (فالسعى والحلق إلخ) هذا خاص بهذه الحالة، لأنه لا يمكن الإحرام حينئذ بحج ولا عمرة إلا بعد ما ذكر، بخلاف الحالتين الأولتين، وسيأتى فى الحال الرابع نظير ما مر قياساً عليه.

قوله: (وضرر الاشتباه إلخ) أى: لو لم يخلق، إذ لا يصح الإحرام بالحج حينئذ؛ لاحتمال إحرامه بالعمرة، وقد طاف ولم يخلص أعمالها.

قوله: (لكن إحرامه) أى: الذى بعدها يكون إلخ.

قوله: (فقال ابن الحداد إلخ) قال البلقينى: ولا نسلم لابن الحداد ما ذكره من جواز الحلق بل يتعين التقصير بأقل ما يمكن؛ لأن به تزول الضرورة. حجر «ع.ب»، أقول: يجوز أن يريد ابن الحداد بالحلق ما يشمل التقصير المذكور.

قوله: (وهو الأصح المختار) اعتمده «م.ر».

قوله: (ياتلاف دابة) متعلق بيفتى المقدر.

باب الحج والعمرة

١٤٥

منها لما مر أما إذا لم يحرم بالحج بعد السعى والحلق بل أحرم به قبل فراغهما وأتى بأعماله فلا يبرأ منه لاحتمال اعتباره، ولا من العمرة لما مرونية القرآن فيما ذكر كنية الحج ولا يستفيد بهذا الحلق شيئاً من المحرمات المتوقفة على التحلل كما يقتضيه كلامهم، وصرح به البلقينى قال: فلو جامع ثم أحرم بالحج لم يصح حجه لجواز كون إحرامه السابق حجا وقد جامع فيه قبل التحلل الأول ففسد نسكه، وما أتى به لا يقتضى صحته (بدم) أى: مع دم (من غير مكى) لأنه إن كان محرماً بحج أو قارناً فللحلق فى غير وقته وإلا فللتمتع فيريقه عن واجبه ولا يعين الجهة، كما لو كان عليه كفارة قتل أو ظهار فنوى بالعتق ما عليه لأنه لا يشترط التعيين فى الكفارات، أما المكى فلا دم عليه لأن دم التمتع لا يلزمه ودم الحلق مشكوك فى وجوبه فقلوه: من غير مكى، قيد لوجوب الدم ومن يجوز فتح ميمه على أنه موصول وفاعل لبرئ فغير مرفوع، ويجوز كسر ميمه على أنه حرف جر فغير مجرور. (وصام للعدم) أى عدم الدم وإن وجد الطعام.

.....
 قوله: (وإن وجد الطعام) ولا نظير لفدية الحلق، وكونها على التخيير بين الصوم والإطعام.

 قوله: (بل أحرم به قبل فراغهما) أى: أو لم يحرم به مطلقاً.
 قوله: (قبل التحلل الأول) لعل وجه ذلك أن الطواف مع السعى، والحلق إنما يحصل بها التحلل الأول إذا وقعت بعد الوقوف، وانتصاف ليلة النحر، ولم يوجد ذلك هنا فلي تأمل، وقد يتصور وقوعها بعد ما ذكر بأن وقف ثم طاف بعد انتصاف ليلة النحر ثم شك فيما أحرم به ثم سعى وحلق، ثم أحرم بالحج وأتى بأعماله ومنها الوقوف بأن أدركه، وحينئذ مقتضى ذلك التوجيه صحه حجه.

قوله: (فغير مرفوع) على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة من.

قوله: (فغير مجرور) والجار، والمجرور صفة دم.

قوله: (وصام للعذر صوم تمتع) قال فى الروض: وإن أطعم أو اقتصر على ثلاثة أى على صوم ثلاثة أيام ففى البراءة تردد. انتهى. وقرره فى شرحه ثم قال: والأوجه الأول أى: أنه لا يبرأ لأن

قوله: (وقد يتصور وقوعها إلخ) لكن هذا فى القسم الأخير الآتى فى كلام الشارح.

قوله: (وإن أطعم إلخ) فدية للحلق.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(صوم تمتع) عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة إذا رجع كما سيأتى للاحتياط فإن كان متمتعا أجزأته وإلا فثلاثة للحلق والباقى نفل ولا يعين الجهة فى الثلاثة، ويجوز تعيين التمتع فى السبعة وأفهم كلامه أنه لا يجرئه الإطعام وإن عدم الدم، وهو كذلك إذ لا مدخل له فى التمتع ولو طرأ شكه بعد الوقوف وقبل الطواف فإن نوى الحج ووقف ثانيا حصل له الحج دون العمرة لما مر وإلا فلا يحصل له شئ منهما، أو بعد

.....

قوله: (دون العمرة) أى: دون ما إذا نوى العمرة لا تحصل له لاحتمال أنه محرم بحج.

شغل الذمة بالدم معلوم فلا بد من تعين البراءة، قال: وظاهر أنه لو عجز عن الصوم فأطعم ستة مساكين برئ لأنه إن وجب عليه دم حلق فذاك أو دم تمتع فقد زاد خيرا بزيادة مدين من ثلاثة أصع، وهى الواجبة فى الحلق ويجزئه الصوم مع وجود الطعام كما أشرت إليه قريبا وصرح به الأصل، وعلمه بأنه لا مدخل للطعام فى التمتع، وفدية الحلق على التخيير. انتهى. وقوله: بزيادة مدين أى: لأن الثلاثة الأصع اثنا عشر مدا فيقع عشرة منها عن عشرة أيام قدر صوم التمتع، ولا يضر لزوم دفع أمداد للمسكين لأنه جائز فى فدية الصوم كما تقدم فى غله، وقوله: لا مدخل للطعام فى التمتع لعل المراد فى الابتداء أو عند القدرة، وإلا فقد قال فى العباب فى بحث التمتع: ولو عجز عن الدم والصوم فهل يطعم، أو عن الطعام فهل يسقط؟ وجهان. انتهى. قيل: والذى يتجه أنه يطعم فى الأولى، ولا يسقط فى الثانية. انتهى، وقول شرح الروض السابق: أو دم تمتع فقد زاد خيرا إلخ يدل على ترجيح الإطعام فليتأمل.

قوله: (التمتع فى السبعة) لأنه إن كان متمتعا فلا إشكال، وإلا فليس عليه سبعة.

قوله: (إذ لا مدخل له إلخ) لعل المراد ابتداء كما يعلم من الحاشية العليا.

قوله: (والإلا) أى: وإن لم ينو الحج أو لم يقف ثانيا.

قوله: (فلا يحصل إلخ) وجه ذلك فى الحج احتمال أنه كان أحرم بالعمرة فلم يحصل الحج لعدم نيته فى الأولى، وعدم أجزاء ذلك الوقوف عن الحج فى الثانية لوقوعه قبل نيته، وأما فى العمرة فلا احتمال أنه كان أحرم بالحج.

قوله: (ففى البراءة تردد) نقيل لا يبرأ لأن شغل الذمة بالدم معلوم فلا بد من يقين البراءة، وقيل يبرأ لأن الأصل براءة الذمة، والشغل غير معلوم.

قوله: (على التخيير) أى بين الذبيح والإطعام والصوم فلا مانع من الصوم عنه مع وجود الطعام.

قوله: (والا فقد قال إلخ) مثله فى الجمل على المنهج نقلا عن ابن الجمل محشى شرح الإيضاح للحجر.

قوله: (والصوم) لعله بهرم أو مرض لا يرجى برؤه كصوم رمضان فحرره، ثم وجدت فى التحفة ما يفيد.

الطواف والوقوف فإن أتى ببقية أعمال الحج لم يحصل له حج لجواز أنه كان محرماً

قوله: (أو بعد الطواف والوقوف) عبارة الروض، مع شرحه: وإن كان الشك بعد الطواف والوقوف، وأتى ببقية أعمال الحج لم يبرأ من الحج؛ لجواز أنه أحرم بعمرة، ولا من العمرة ولو قرن، لما مر.

قوله: (أو بعد الطواف والوقوف فإن أتى ببقية أعمال الحج إلخ) حصل ما ذكره عند التأمل أن الحكم فيه كما لو كان الشك بعد الطواف، وقبل الوقوف ولذا لما قال صاحب الإرشاد: وإن طاف ثم شك قال شارحاه: سواء كان قبل الوقوف أم بعده «ب.ر».

قوله: (فإن أتى ببقية أعمال الحج إلخ) لم يقيد هنا بالنية، وهو ظاهر لأنها بعد الطواف لا تأثير لها لعدم صحة إدخال واحد منهما على الآخر حينئذ، لكن في شرح الروض التقييد بقوله فنوى الحج أو قرن، وقد يقال: لا بد من النية لاحتمال إطلاق إحرامه الأول فلا يعتد بالأعمال، ولا يتحلل بها إلا بعد النية فتأمل «س.م».

قوله: (أن الحكم فيه كما لو كان الشك إلخ) هو كذلك إلا أن ما هنا يزيد ما إذا أتى ببقية أعمال الحج بلا نية بناء على فعل الوقوف، ولذا قال الشارح هنا: فإن أتى ببقية أعمال الحج، وقال فيما سبق: بل أحرم به قبل فراغهما، وأتى بأعماله، ولذا لم يدخلها الشارح في قول المصنف: وإن يطف فيشكك، وإن أمكن فليتأمل.

قوله: (لم يقيد هنا بالنية إلخ) هذا كلام غير موجه إذ الكلام في الإتيان ببقية الأعمال ما عدا الطواف والوقوف فما معنى النية هنا، وكيف تكون إذ لا معنى لنية بعض الأعمال في تحصيل كلها، وقوله: لكن في شرح الروض التقييد بقوله: فنوى الحج أو قرن انتقال نظر فإنه إنما قال ذلك فيما إذا عرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف قال: فنوى الحج أو قرن ووقف، وأما فيما نحن فيه فعبارته هكذا: وإن كان الشك بعد الطواف والوقوف، وأتى ببقية أعمال الحج لم يبرأ من الحج ولا من العمرة، ولو قرن، ومثله الروضة: لكن لما كان القرآن معناه نية الإتيان بجميع الأعمال حتى الوقوف فلم يكن داخلًا في الإتيان بالبقية جعله الشارح هنا مستقلاً فقال: وإن نوى القرآن وأتى بأعماله أى: كلها فله دره من إمام.

قوله: (لاحتمال إطلاق إلخ) فيه نظر؛ لأن موضوع المسألة من أحرم بأحد النسكين ثم نسيه كما في الروضة، ويصرح به قول الشارح سابقاً: وإن يطف من فصل إحرامه فيشكك فيما أحرم به، ومنه يعلم ما في القولة الثانية أيضاً، وإنما احتيج للنية لما تقدم من أنه لما لم يتعين وجب الإتيان بهما، ولا يمكن إلا بعد النية إن لم يكن مانع فتأمل.

قوله: (ولا يتحلل بها إلا بعد النية) فيه أن هذا التحلل إنما هو على تقدير إحرامه بالعمرة فالغرض من تلك تميمها على احتمال أنه محرم بها حتى يسوغ له نية الحج بعدها فيبرأ منه، وتكون تلك الأعمال

الغفر البهية في شرح البهجة الوردية

بعمرة فلا يتفقه الوقوف ولا عمرة لما مر، وإن نوى القران وأتى بأعماله لم يجز عن العمرة إذ لا يجوز إدخالها على الحج. قال في الروضة كأصلها: ثم قياس ما مر أنه لو أتم أعمالها ثم أحرم بالحج وأتى بأعماله مع الوقوف أجزأه الحج وعليه دم، وإن أتم أعماله ثم أحرم بعمرة وأتى بأعمالها أجزأه. (ومهما قلت) أنا (إن كان) زيد مثلاً (محرمًا فقد أحرمت) كإحرامه (تبعته) أنا (هذا) في الإحرام والتفصيل وعدمهما حتى لو لم يكن محرمًا لم أصر أنا محرمًا بخلاف ما لو أحرم كإحرامه حيث يصير محرمًا وإن لم يكن الآخر محرمًا كما مر لأن أصل الإحرام ثم مجزوم به وهنا معلق، وبخلاف ما لو علقه بمستقبل فقال إذا أحرم زيد أو جاء رأس الشهر فأنا محرم حيث لا يصح مطلقاً لأن العبادة لا تتعلق بالإخطار. قال الرافعي: وقياس تجويز ما قبله

قوله: (وإن نوى) عطف على قوله: فإن أتى ببقية أعمال الحج.

قوله: (وإن نوى القران إلخ) عبارة الروضة: فإن نوى القران وأتى بأعمال القران.

قوله: (ثم قياس ما مر) أى: فيما إذا عرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف، فقال «إذا أحرم زيد إلخ» ولو كان زيد محرمًا في الحال. انتهى. تحفة.

قوله: (وإن نوى القران) انظر أى تأثير لهذه النية مع أنه بعد الطواف لا يصح إدخال واحد منهما على الآخر إلا أن يجاب باحتمال أن إحرامه الأول كان مطلقاً، وقد وقع طوافه، ووقوفه قبل الصرف فلا يعتد بهما فهو محتاج إلى هذه النية؛ ليعتد له بالأعمال بعدها ليحصل له التحلل، والخلاص من الإحرام الأول فليتأمل «س.م».

قوله: (ثم قياس إلخ) قال فى الخادم: هو كلام مستأنف ليس مفرعاً على مسألة نية القران «ب.ر».

قوله: (ثم قياس إلخ) متعلق بقوله: أو بعد الطواف، والوقوف.

قوله: (وعليه دم) لما مر.

قوله: (وقياس تجويز ما قبله تجويزه) اعلم أن الرافعي إنما أراد بما قبله أحرمت كإحرام زيد،

مبنية على ذلك الاحتمال بنيت على الطواف السابق فتأمل. ومنه يعلم حال قوله فى القول الثانية: فهو محتاج إلى هذه النية ليعتد إلخ فليتأمل، وإنما احتيج للنية ليبين أن المانع غيرها، وأن النية الأولى لاغية لإيهامها. نعم يعول عليها فى صحة الإحرام بالحج بعد الإتيان بأعمال العمرة على احتمال أنه معتمر، وكل ذلك ظاهر من الشرح. فتدبر.

قوله: (إنما أراد إلخ) عبارة أصل الروضة: وقياس تجويز تعليق الإحرام بإحرام الغير تجويزه لأن التعليق

تجويزه إذ التعليق فيهما إلا أن ذاك تعليق بحاضر وهذا بمستقبل وما يقبل التعليق من العقود يقبلهما جميعا، وأجيب بأن التعليق في العبادات ممتنع لكن ورد الشرع بجواز تعليق الإحرام بإحرام الحاضر فجوز فيه وبقي التعليق في المستقبل على المنع وحاصله

قوله: (لكن ورد الشرع إلخ) أى: فى قول موسى رضى الله عنه «أهللت بإهلال كإهلال النبى ﷺ مع إقراره ﷺ له.

قوله: (فجوز فيه) أى: لقربه مما ورد. فضمير فيه لقوله: إن كان زيد محرما إلخ، وبهذا يندفع قول الشارح بتقدير تسليمه، إن كان وجه المنع: أن الشرع لم يرد بجوار. تعليق

ولم يذكر فى هذا الإشكال إن كان محرما فقد أحرمت، وأجابوا عن إشكاله بأن أحرمت كإحرام زيد ليس فيه تعليق أصل الإحرام بل صفته «ب.ر».

قوله: (وأجيب بأن إلخ) فى شرح الروض: ويجاب بأن المعلق بحاضر أقل غررا لوجوده فى الواقع فكان قريبا من أحرمت كإحرام زيد فى الجملة بخلاف المعلق بمستقبل، وأجاب بعضهم بما فيه نظر وقد ذكرته فى شرح البهجة هذا مع أن المتولى قال: لو قال أنا عزم غدا أو رأس الشهر أو إذا دخل فلان، جاز كما يجوز فيما لو أحرم بما أحرم به فلان كنظيره فى الطلاق، وإذا وجد الشرط يصير محرما كما يقع الطلاق بوجود الشرط، وكما إذا قال: أنا صائم غدا يصير شارعا فيه بطلوع الفجر. انتهى. ما فى شرح الروض، ولا يخفى أنه لا فرق بين قوله هنا: إذا أحرم زيد أو جاء رأس الشهر فانا محرم، وقوله فى شرح الروض: أنا محرم إذا دخل فلان إلا بتقديم الشرط فى الأول، وتأخيرها فى الثانى فالصحة فى أحدهما دون الآخر تقتضى الفرق بينهما فى المعنى فليتأمل.

مرجوح فى الحالين إلا أن هذا تعليق بمستقبل، وذلك تعليق بحاضر. انتهى. وقد ذكر الرافعى فى أصل الروضة مسألة فى: إن كان زيد محرما فقد أحرمت قبل هذا الموضع حيث قال فى سياق كلام ذكره ما نصه: ويخالف قوله: إن كان زيد محرما، فإنه تعليق لأصل الإحرام فلهذا نقول: إن كان زيد محرما فهذا المعلق محرم، وإلا فلا.

قوله: (وأجابوا عن إشكاله إلخ) يرد عليه إن كان زيد محرما فقد أحرمت، مع تصريح الرافعى بالصحة فيه إن كان محرما.

قوله: (تقتضى الفرق بينهما) فرق حجر فى التحفة فقال: إن تقديم الشرط ينفى الجزم بالكلية بخلاف تأخيرها لأنه لا تعليق فيه ينأى الجزم بحاضر ولا مستقبل، وإنما هو جزم بالإحرام بصفة، ونظيره ما يأتى فى تعقيب الإقرار بما يرفعه أنه إن قدم المانع بطل إقراره، وإن أخره فلا. انتهى. وكتب المحشى على قوله: ونظيره إلخ فيه ما لا يخفى على المتأمل، وقال حجر فى شرح الإرشاد بعد نقله مسألة تأخير الشرط عن الرويانى: إنه مردود بل لا ينعقد.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أن ذلك تعبد، ويؤخذ منه بتقدير تسليمه أنه لو قال إن كان زيد في الدار فقد أحرمت أنه لا يصح وإن كان في الدار مع أنه تعليق بحاضر، إلا أن يقال هذا ونحوه في معنى ما ورد به الشرع. قال الروياني: قال أصحابنا: ولو قال أحرمت يوما أو يومين انعقد مطلقا كالطلاق أو أحرمت بنصف نسك انعقد بنسك كالطلاق. قال في الروضة: وفيها نظر. (و) إن أحرم واحد (بحجتين تلزم) بمعنى تنعقد له حجة (فردة كعمريتين) فإنه ينعقد له بإحرامه بهما عمرة فردة وتلغو الإضافة إلى اثنتين لتعذر الجمع بينهما بإحرام واحد كما لو نوى بتيمم فرضين لا يستبيح به إلا واحدا كما مر.

.....
الإحرام بالإحرام الحاضر ولا المستقبل، وإنما الوارد هو الجزم بالإحرام بصفة إحرام آخر يمكن أن يكون وجهه: أنه معقول المعنى لا تعبدى؛ لأن التعليق بحاضر أقل غررا، فكان قريبا مما ورد به الشرع.

قوله: (بتقدير تسليمه) أى: تسليم أن الشرع ورد بتعليق الإحرام بالإحرام الحاضر.
قوله: (هذا ونحوه) أى: مما ليس التعليق فيه بإحرام، وقوله في معنى ما ورد به الشرع وهو التعليق بالإحرام بناء على تسليم وروده به. تدبر.

قوله: (في معنى ما ورد به الشرع) ولا يقال: إنه قياس وهو لا يدخل ما فيه التعبد لأنه يدخل أفراد النوع الواحد، والممتنع أن يقاس نوع آخر، كما يعلم من نواقض الوضوء.
قوله: (قال في الروضة وفيما قاله نظر) أى: في مسأله الإحرام بنصف نسك، كما في حواشى شرح الإرشاد لحجر. قال في المجموع: ينبغى ألا ينعقد؛ لأنه من باب العبادات، والنية الجازمة شرط فيها. انتهى. فإن قلت: ما وجه عدم الجزم؟ قلت: وجهه: أن جبر الكسر عند الله مشكوك فيه، لاسيما والخلاف القوي قد طرفه، فكان الاقتصار على النصف مبطلا لذلك. انتهى. لكن المعتمد ما قاله الروياني، كما في شرح «م.ر» للمنهاج.

قوله: (تعليق بحاضر) إلا إنه ليس إحراما.

قوله: (في معنى ما ورد به الشرع) كان المراد من حيث أن كلا تعليق بحاضر.

قوله: (ما ورد به الشرع) أى: فيصح.

(ومن عن المستأجرين فعله) أى الإحرام (أو) عن (نفسه ومكثريه فهو له) أى فالإحرام للفاعل فيهما إذ الجمع غير ممكن ولا مرجح لأحد المستأجرين على الآخرين، فلغت الإضافتان وبقي الإحرام للفاعل والثانية منهما تعلم من قوله فيما مر: وإن نوى القارن للمستأجرين إلى آخره، وذكر المسألتين هنا للاستشهاد على ما إذا أحرم كإحرام زيد وكان زيد غير محرم ولهذا يقع فى بعض نسخ الحاوى تقديمهما على قوله: وإن عسر مراجعته، ووجه الاستشهاد أنه كما لغت الإضافة وبقي الإحرام لغى التشبيه وبقي الإحرام.

(والركن) الثانى (للحج فقط) أى: (لا للعمرة أن يحضرا) أى المحرم به (من عرفات أى جزء خطرا) ببالة (فى ساعة) أى: لحظة من ليل أو نهار ولو مارا أو ظنه من غيرها (بين زوال شمس) أى: يوم عرفة المفهوم من عرفات، (وصبح نحر) روى مسلم خير: «عرفة كلها موقف»، وخبر أنه: ﷺ وقف بعد الزوال، وروى أبو داود بإسناد صحيح «الحج عرفة من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر - وفى رواية من جاء قوله: (على ما إذا أحرم كإحرام زيد إلخ) أى: الذى هو من أفراد، وإن لتفصيل فقد، كما مر.

قوله: (أى جزء) أى: فيه.

قوله: (خطرا) أى الحضور فيه لا أنه منه فلا ينافى أجزاء الوقوف مع ظنه أنه من غيرها.

قوله: (أى جزء خطرا ببالة) قد يشكل التقييد بالخطور ببالة بعدم اشتراط ذلك فى الواقع، ويقول الآتى: ولو مع الرقاد ثم رأيت قول الشارح: وقول الناظم من زيادته إلخ.

قوله: (أى جزء خطر) أى: ولو راكبا أو على غصن شجرة كائن فى هواء عرفات، وإن كان أصل شجرته فى الحل أو قائما فى ماء فيها أو على ظهر طائر كنسر فى هوائها، بخلاف ما كان هو طائرا فى هوائها «م.ر» فتأمل قوله: بخلاف إلخ.

قوله: (أى الحضور فيه) يفيد أنه لا بد من تصور الحضور فيه عند الشروع فيه، وهو كذلك لكن يكفى تصوره بوجه على المعتمد كما فى حواشى شرح الإرشاد لـ حجر قال: كما أنه يكفى تصور كيفية الحج بوجه عند نيته، ومنه يعلم أن العلم بمشروعية تلك الأركان بخصوصها غير واجب فى الحج بخلاف الصلاة لأن قصد فرض منها معين بالنفلية يطلها، ولا كذلك الحج. انتهى. لكن يرد كفاية الوقوف مع النوم.

قوله: (وإن كان أصل شجرته فى الحل) ضعيف كقوله: أو على ظهر طائر، ومثلهما إذا كان فوق السحاب لأن المقصود هنا الأرض. انتهى. «ح.ف» وبرماوى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

عرفة وليلة جمع قبل طلوع الفجر - فقد أدرك الحج» هى ليلة مزدلفة، وقول النظم من زيادته: خطر تكملة بل يومهم أنه لا يصح وقوفه إلا فيما خطر بباله وليس كذلك، والعبرة فى دخول وقت عرفة وخروجه (باعتقاد نفسه) وهذا من زيادة النظم، فلو ردت شهادته لزمه الوقوف يوم عرفة عنده إن أمكنه كالمنفرد برؤية هلال رمضان يلزمه الصوم. وحد عرفات ما جاوز وادى عرفة إلى الجبال المقابلة مما يلى بساتين ابن عامر وليس منها عرنة ولا نمرة وآخر مسجد إبراهيم منها وصدره من عرفة. ويميز بينهما صخرات كبار وجبل الرحمة وسط عرفة عرفات وموقف النبى ﷺ عنده معروف ذكره الرافعى. قال فى الروضة: والنص إن مسجد إبراهيم ليس من عرفات، فلعله زيد فى آخره قال: وبينه وبين موقفه ﷺ بالصخرات نحو ميل، ويطيف بمنعرجات عرفات جبال وجوهها المقبلة من عرفات.

(ولكثير غلطوا لا النزر) أى: وركن الحج للكثير لا للقليل إذا غلطوا بالعاشر فظنوه التاسع بأن غم عليهم هلال ذى الحجة فأكملوا عدة ذى القعدة ثلاثين ثم بان أن

.....
قوله: (ليلة جمع) سميت بذلك لاجتماع الحجاج بها، أو للجمع بين الصلاتين، أو لاجتماع آدم وحواء بها. حجر.

قوله: (وليس منها عرفة ولا نمرة) بل هما بين عرفة والحرم على طرف عرفة الغربى، وعرفة أقرب بحيث لو سقط جدار المسجد سقط فيها. انتهى. مدنى.

قوله: (منها) أى: من عرفات.

قوله: (والنص) أى: نص الشافعى، وقوله: فلعله زيد فى آخره. أى: زيد فى آخره، أى: زيد بعد الشافعى فى آخره.

قوله: (منعرجات) جمع منعرج. فى المصباح: منعرج الوادى: حيث يميل يمينا ويسارا.

قوله: (وليس كذلك) قد يجاب بأن قوله الآتى: ولو مع الرقاد يبين عدم اشتراط هذا، وأن المراد إن كان هناك خطور أو أن المراد بالخطور الإرادة أى: جزء أراد الحضور فيه، وفيه أنه قد لا يكون هناك إرادة كما فى النائم.

قوله: (فلعله زيد فى آخره) أى: أو لعل المراد ليس كله منها بل بعضه.

.....

باب الحج والعمرة

١٥٣

الهِلال أهل ليلة الثلاثين أن يحضروا بعرفات. (بين زوال نحرهم والفجر) لخبر أبي داود مرسلًا: «يوم عرفة الذي يعرف الناس فيه»، ولأنهم لو كلفوا بالقضاء لم يأمّنوا وقوع مثله فيه ولأن فيه مشقة عامة، بخلاف ما إذا قلوا على خلاف العادة في الحجيج وليس من الغلط المراد لهم ما إذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافعي، ولو غلطوا بالحادي عشر أو بالمكان يكف مطلقًا لندرة ذلك أو بالثامن فكذلك. وفارق الغلط بالعاشر بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لأنه إنما يقع لغلط في الحساب أو لخلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال، والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال وهو لا يمكن الاحتراز عنه، ولو بان الحال قبل زوال شمس العاشر فوقفوا بعده أجزأهم كما لو

.....
..

قوله: (بين زوال نحرهم والفجر) أفنى شيخنا الشهاب الرملي بأن يوم العيد في حقهم هو الحادي عشر، وأيام التشريق ثلاثة بعد الحادي عشر فيثبت لذلك حكمه، وظاهر أن ذلك إنما يثبت للحاج فقط لا من عداهم، وإن حضروا عرفات فتأمل.

قوله: (بسبب الحساب) مثال ذلك أن يعتقدوا مثلاً التاسع والعشرين من ذي القعدة هو يوم الثلاثين لغلطهم في حساب الأيام، وعددها «ب.ر».

قوله: (أفتى شيخنا إلخ) في شرح أبي شجاع للمحشي: قال القاضي حسين: لا يصح الوقوف ليلة الحادي عشر، ويوافقه قول الدارمي: لو وقفوا العاشر غلطاً حسبت أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم، وعلى هذا لا يقيمون معنى إلا ثلاثة أيام خاصة فإن أقاموا الرابع أتموا. انتهى. قال في حاشية المنهج: وقضية كلام الدارمي هذا: أنهم إذا وقفوا يوم العاشر يجوز لهم فعل أعمال يوم النحر من الرمي والحلق والذبح والطواف في بقية النهار لدخول وقتها بنصف ليلة النحر، وقد يلتزم، وأما المبيت بمزدلفة فيحكم على قياس قوله: بفواته، ولا دم لعذره، ويتفرع على هذا من الأحكام ما لا يحصى. انتهى. وفي «ق.ل» مثل ما في الحاشية هنا قال: وتكون ليلة العيد هي التي بعد العاشر، ويجزئ الوقوف فيها، ولا تدخل أعمال الحج إلا بعد نصفها، وهكذا باقى الأحكام، ونقل الحشى صحة الوقوف ليلة الحادي عشر في حاشية التحفة عن «م.ر»، ونقله «م.ر» عن إفتاء والده، وهو المعتمد الموافق للمصنف هنا.

قوله: (للحاج فقط) أى: الغالطين بخلاف من رأى الهلال على الحقيقة أو صدق من رأى كذلك فلا يثبت ما ذكر في حقه «س.م» على التحفة.

قوله: (أن التاسع والعشرين إلخ) لعل الأولى عكس العبارة تأمل.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

قامت البيئة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من الوقوف ليلا فإنه يجزئهم الوقوف غدا. ذكره فى الروضة وأصلها وهو قضية قول النظم: غلطوا، وفى التهذيب أنه لا يجزئهم وقفوا على يقين الفوات وهو قضية قول الحاوى: غالطين، لأنه اسم فاعل والوصف به بعد زوال المشق منه مجاز، وعبرة الأكثرين: العاشر وهو شامل لما قبل الزوال ومخرج الليلة، وعبرة النظم وأصله بالعكس وهى موافقة لما بحثه السبكي من الاكتفاء بالليلة لكن صحح القاضى عدم الاكتفاء بها.

(ولو) كان الحضور (مع الرقاد) فإنه يكفى (دون) الحضور مع (الإغماء) لوجود أهلية العبادة فى الأول دون الثانى كالصوم. وكالإغماء فى ذلك السكر. والجنون كما

قوله: (دون الحضور مع الإغماء) أى: حيث لم يفق من إغمائه زمن الوقوف لحظة. وحيث لا يبنى الولي على فعله إن لم يأس من إقامته على ما قيد به حجر، فلا يقع حجه حيثنذ فرضا ولا نفلا.

قوله: (السكر) أى: الذى لم يزل العقل، وليس معه نوع تمييز، فإن كان له نوع تمييز

قوله: (كما لو قامت إلخ) يقتضى صحة سماعها، وفى قيامها بعد المغرب من يوم الثلاثين من رمضان قالوا لا تسمع فما الفرق كذا بخط شيخنا، وأقول يمكن الفرق بأنها هناك أقيمت بعد فوات وقت صلاة العيد فلم تكن فائدة إلا تفويت الصلاة حال قيامها، وهنا أقيمت، ووقت الوقوف باق، غاية الأمر أنه منع من فعله عارض فليتأمل وقضية هذا الفرق أنها لو قامت بعد فجر العاشر لم تسمع وهو محل نظر «س.م».

قوله: (ليلة العاشر) معمول قوله: قامت.

قوله: (مخرج لليلة) أى: التى بعده.

قوله: (بالعكس) أى: يشمل الليل، ويخرج ما قبل الزوال، وخروج ما قبل الزوال هو الوجه.

قوله: (من الاكتفاء بالليلة) اعتمده «م.ر».

قوله: (وأقول: يمكن الفرق إلخ) الحق أنه لا اشتباه بين المسألتين حتى يطلب فرق بينهما إذ مسألتنا هذه مسألة غلط، ومسألة الصوم ليست كذلك فموضوعهما مختلف. انتهى. من هامش، وفيه نظر تأمل.

قوله: (وقضية هذا إلخ) الأولى أن سماعها هنا لا يترتب عليه فوات شيء كما هو ظاهر ثم رأيت فى شرح أبى شجاع قال ما حاصله: أنه لا يلزم من القبول هنا فوات الوتوف مطلقا أو أداء بخلافه هناك. انتهى. والفرق كثرة المشقة هنا.

باب الحج والعمرة

١٥٥

فهما منه بالأولى قال المتولى: لكن حج المجنون يقع نفلا كحج الصبي غير المميز، وحكاه عنه الشيخان وأقره واستشكل بقول الشافعي في الأم: والإملاء في المغمى عليه فاته الحج، وأجيب بأن الجنون لا ينافي الوقوع نفلا فإنه إذا جاز للولي أن يحرم عن

.....
فحجه صحيح، أو زال عقله فكالمجنون، وحكمه أن يبنى الولي على فعله؛ لأن له الإحرام عنه ابتداء، كما مر، ويقع حجه نفلا. وسواء تعدى السكران، والمجنون، والمغمى عليه، بما فعلوه أو لا. فالحاصل: أن المجنون يصح وقوفه ويقع حجه نفلا، وكذا السكران إن زال عقله، وأن المغمى عليه لا يصح وقوفه ولا يقع حجه فرضا ولا نفلا إن لم يفق لحظة، وكذا السكران إن لم يزل عقله. انتهى. «ق.ل.» على الجلال. وعبارة العيزي: «الحاصل أنه إذا حصل النفر بعد الإحرام، وزال عقله بالسكر، ودام كذلك جميع وقت الوقوف، انقلب حجه نفلا، ويكمله الولي عنه وعن المجنون؛ لأن لهما وليا فيجب أن يحضر من ذكر المواقف كالطواف والسعي والرمي، إلخا للدوام بالابتداء، وكذا المغمى عليه إن لم يرج برؤه فإن رجي برؤه لم يكمله عنه فيفوته الحج، فإن صحا بعد ذلك تحلل بفعل عمرة، ولم يصح حجه فرضا ولا نفلا، وأما السكران الذي لم يزل عقله بسبب سكره فحجه صحيح ويقع عن فرض الإسلام إن لم يتعد، وإلا فكالمغمى عليه. انتهى. لكن التقييد بعدم التعدى ضعيف، والمعتمد التعميم، كما نقل عن الشيخ القويسني. انتهى. وعبارة «س.م.» على أبي شجاع: ويقع حج السكران نفلا، وإن تعدى بسكره على الأوجه لكن بحث بعضهم وقوعه عن الإسلام، لنفوذ تصرفاته له وعليه، وقياسا على صحة إسلامه، بخلاف صلاته، لافتقاره إلى نية ورد: بأن إلحاقه بالصاحي في التصرفات إنما هو للتغليظ عليه، والتغليظ عليه هنا في المغمى عليه، وفيه نظر؛ لأن من تصرفاته النافذة ما لا تغليظ عليه فيه. انتهى. وهو مناف للتفصيل السابق. فليحذر.

قوله: (لكن إلخ) هذا يفيد: أن اشتراط عدم السكر الزائل به العقل والجنون إنما هو للوقوع فرضا.

قوله: (وأجيب إلخ) أجاب شارح الروض: بأن المراد بقول الشافعي: «فإنه الحج» أي: الواجب. انتهى. ومقتضاه: وقوعه نفلا، وأن للولي أن يتم حج المغمى عليه، وإن لم يكن له الإحرام عنه ابتداء، ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء.

.....
.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المجنون ابتداء ففى الدوام أولى أن يتم حجه فيقع نفلا بخلاف المغمى عليه إذ ليس للولى أن يحرم عنه ابتداء فليس له أن يتم حجه. (ثم الطواف لهما) أى: للحج والعمرة قال تعالى: ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج ٢٩] (سبعاً) من المرات ولو متفرقة وفى الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ماشياً كان أو راكباً بعذر أو غيره كما أشار إلى ذلك بقوله من زيادته: (ما) المفيدة زيادة الشيوع فلو اقتصر على ست لم يجزه لأنه ﷺ طاف سبعا وقال «خذوا عني مناسككم وأفاد بثم وجوب كون الطواف بعد الإحرام، والوقوف فى الحج وبعد الإحرام فى العمرة فهو الركن الثالث للحج والثانى للعمرة. مبتدئاً به.

(من أول) الحجر (الأسود) من جهة الركن اليمانى وقد (حاذى الحجر) * بـ (كله) أى: بكل بدنه فى مروره بحيث لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر لكن

قوله: (ثم الطواف) ولا تجب نيته إذا كان فى ضمن نسك على الأصح، وإن وجب قصد البيت، فلو دار بالبيت ولم يعلمه لم يكف، كما شرط فى الرمي قصد الرمي وإن لم تجب نيته على المذهب. «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (بحيث لا يتقدم إلخ) هذا صادق مع تقدم جميع بدنه على الجزء الأول من الحجر، مع عدم تقدم شيء منه على الجزء الأخير، إذ:- المراد بالجزء فى قوله: «على جزء» الجزء

قوله: (أن يتم حجه) ينبغى أن المراد بأنه يتم حجه أنه يباشر به ما بقى من الأعمال بأن يطوف به، ويسعى به، ويحضره المواقف كما لو كان مجنوناً من الابتداء، وأحرم عنه لا أن المراد أن الولي يباشر عنه ذلك من غير حضوره كما قد يتوهم فتأمل «س.م» «م.م».

قوله: (الطواف بهما) فرع: لو أراد طواف تطوع فهل يصح أن يجمع بين أسابيع بنية واحدة فيه نظر، وينبغى الجواز، وقد سئل شيخنا الشهاب الرملى عن ذلك فلم يزد فى الجواب على أن مطلق النية ينحط على أسبوع واحد، وفيه إشارة إلى أنه لو لم يطلق النية جاز الجمع بين أسابيع، وأنه عند إطلاق النية تمتنع الزيادة على السبع بخلاف صلاة النفل، نعم فى حاشية الإيضاح للشهاب كلام طويل فى هذه المسألة فراجع.

قوله: (على جزء من الحجر) أى: إلى جهة الباب.

قوله: (إلى جهة الباب) بخلاف ما إذا تقدم جزء منه على جزء من الحجر من جهة الركن اليمانى لكن لم يتقدم منه جزء على جزء منه من جهة الباب فإنه لا يضر.

باب الحج والعمرة

١٥٧

قوله: من أول، يفهم اعتبار محاذاته كل الحجر وليس كذلك، بل لو حاذى بعضه بكل بدنه كأن كان نحيفا وجعله عن يساره أجزأه كما يجزئه أن يتوجه بكل بدنه بعض الكعبة في الصلاة، قال الإمام والغزالي: والمراد بكل البدن كل الشق الأيسر، أما لو بدأ بغير الحجر أو به لكن لم يحاذه بكل بدنه بأن جاوزه ببعض بدنه إلى جهة الباب لم تحسب طوفته، فإذا انتهى إليه ابتداء منه كالتنكيس في الوضوء، وموضع الحجر كالحجر لو أزيل والعياذ بالله ذكره القاضي أبو الطيب (مطهرا) بتشديد الطاء والهاء أى عن الحديثين والخبث في بدنه وثوبه ومطافه.

.....
الأخير كما يفهمه كلامهم هنا فتأمل. ثم رأيت الشيخ عميرة كتب على قول المحلى: - بألا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر- ما نصه: أى: بأن يكون ذلك الجزء جاوز الحجر إلى جهة الباب، فهذا هو المضر، لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذى فى جهة الركن اليماني، يدلك على ذلك مسألة البعض الآتية عن العراقيين. انتهى. وفى المنح: لو سامت الحجر بنصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة اليماني أو الباب صح؛ لأنه إذا انفتل قبل مجاوزة الحجر إلى الباب فقد حاذى كل الحجر فى الأولى، وبعضه فى الثانية بجميع شقه الأيسر. انتهى. ولو حاذى آخر جزء من الحجر أول طوافه وآخره كما هو الواجب، ثم أراد طوافا آخر لم تكف النية فى محلة، إذ هو آخر طوافه الأول، فيتمه، ويحاذى محاذة أخرى. نبه عليه حجر فى شرح «ع.ب».

قوله: (بحيث لا يتقدم إلخ) ولا بد أن يحاذى آخر طوافه ما حاذاه أولا أو مقدما إلى جهة الباب، ليحصل استيعاب البيت بالطواف زيادة ذلك الجزء، كما يجب غسل جزء من الرأس مع الوجه. نقله الزركشى عن نص «الأم»، وحاصله: أنه يشترط أن يحاذى آخرها بكل بدنه ما حاذاه به أولا سواء كان كل الحجر أو بعضه، وسواء كان ذلك البعض طرفه مما يلي الباب أو لا. «س.م» على «ع»

قوله: (بعضه) أى: ولو نصفه الأخير مما يلي الباب. انتهى. «س.م».

قوله: (ابتداء منه) أى: مع النية، إن كان طوافه يحتاج إليها ولم يستحضر، وإلا كفى استحضارها. انتهى. «مدنى».

.....
.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(مستقرا) عند القدرة كما فى الصلاة لخبر الطواف بالبيت صلاة. فلو طاف محدثا أو متنجسا بنجاسة غير معفو عنها أو مكشوف العورة مع القدرة سترها لم يصح طوافه. قال فى المجموع: وغلبته النجاسة فى المطاف مما عمت به البلوى، وقد اختار جماعة من محقق أصحابنا العفو عنها قال: وينبغى تقييده بما يشق الاحتراز عنه من ذلك كما فى دم القمل والبراغيث والبقي وغيرها مما مر، قال فى المهمات: والقياس منع المقيم

.....

قوله: (وموضع الحجر) كالحجر دون ما عده مما زاد عليه. شرح «ع.ب.» «حجر».

قوله: (ومطافه) قال فى الروضة، وأصلها: ولم أر للأئمة تشبيه مكان الطواف بالطريق فى حق المنتقل ماشيا أو راكبا، وهو تشبيه لا بأس به. انتهى. وعليه: فيجىء هنا جميع ما هناك، ومنه بطلان الطواف بوطء الماشى نسيانا بنجاسة رطبة لا يعفى عنها، بخلاف اليابسة والمعفو عنها، أو عمدا ولو يابسة لم يجد عنها معدلا، على ما رجحه صاحب الروض هناك فى يابسة لم يجد عنها معدلا. انتهى. «س.م.» شرح «ح.ع.»

قوله: (كما فى دم القمل والبراغيث والبقي وغيرها) عبارة المجموع بعد قوله: «البراغيث وأثر الاستنجاء وقليل طين الشارع» قال حجر فى شرح العباب: ويتأمل ما مر فى كل من هذه الأربعة المنظر بها، من اختلاف أحوالها فى العفو. يعلم اختلاف مقتضى التنظير لكل منها وأن فيه نوع تناقض، والذى يتجه فى ذلك: أنه لا فرق بين قليل النجاسة وكثيرها، حيث شق اجتنابها، وإنما قيد العفو عن دم البثرات المقصودة والقمل بالقليل؛ لأنه من فعله مع أنه غير مضطر إليه، ومن ثم لو حصل هنا بفعله كمشيته عفى عن قليله دون كثيره، وإنه لا يعفى عما تعمد وطأه وله عنه مندوحة. قال الزركشى، وابن العماد: وهو قيد متعين، ولا بد من جريانه فى سائر المساجد؛ لأن مشقة الاجتناب تنافى تعمد الوطء. قال الزركشى: فتخلص أنه لا يكلف التحرز والوطء فى المكان الطاهر، بل كيف اتفق، وإذا مشى أو صلى على شيء لم يضره ما لم يقصده. انتهى. وأنه متى كانت هى أو رجله رطبة لم يعف عنها؛ لأنهم حينئذ نجاسة بدن لا مكان، ولم يستثنوا إلا نجاسة المكان. انتهى. شرح «ع.ب.» «حجر».

.....

.....

والمتنجس العاجز عن الماء من الطواف لوجوب الإعادة وإنما فعلت الصلاة كذلك لحرمه

قوله: (قال في المهمات إلخ) قال العراقي: وعمل اشتراط السز والطهر مع القدرة، فأما مع العجز، فقال في المهمات: إن كان الطواف نفلا أو للوداع فلا شك في جوازه بدونهما إن كان طواف ركن جاز للعادم لأنه لا إعادة عليه في المشهور، والقياس منع والمتنجس منه إلخ في الشارح. انتهى. لكن نقل «س.م» عن «م.ر» تضعيف ما قاله في النفل وطواف الوداع.

قوله: (القياس منع التيمم إلخ) حاصل ما رجحه «س.م» في حاشية التحفة: أنه يجوز كل من طواف الركن والوداع والنقل بالتيمم، ويمتنع كل منها على فاقد الطهورين وعلى من به نجاسة لا يقدر طهرها، ويسقط عنه طواف الوداع بذلك ولا دم عليه. انتهى. وفي «ق.ل.» على الجلال: أن العاجز عن الطهارة، والمتنجس ليس له فعل شيء من أنواع الطواف، وسقط عنه طواف الوداع بلا دم، ويجب عليه طواف الركن متى أمكن، ولا يحتاج إلى نية، ومثله الحائض، والنفساء، وفاقد الطهورين. وفي حاشية «زى»: أنه اعتماد: أن الحائض يجب أن تتحلل بذبح وحلق ونية، ومع ذلك لا يحتاج إلى نية لطوافها إذا قدرت عليه وأعادته. وأما التيمم الذي يلزمه الإعادة لجبيرة مثلا، أو لنذور فقد الماء فليس له فعل طواف النفل، وله فعل الفرض، ويحصل به تحلله، ويلزمه إعادة طواف الركن متى أمكنه، ولا يحتاج لنية أيضا لأن الإحرام باق في حق الجميع بالنسبة له. هذا ما قاله شيخنا الرملي، واعتمده. انتهى.

وقوله: «ويلزمه إعادة طواف الركن» أي: دون طواف الوداع. انتهى وقوله: «والمتنجس ليس له فعل شيء إلخ» قال «س.م» في حاشية المنهج: وافق «م.ر» على عدم صحة النفل مع النجاسة، وفصل في الفرض بين أن يكون متطهرا بالماء، وكذا بالتراب قبل طرو النجاسة، فيطوف لمشقة مصابة الإحرام وبين أن تكون النجاسة طرأت قبل التيمم لأنها تمنع صحته، كفاقد الطهورين وهو لا يطوف.

قوله: (لوجوب الإعادة إلخ) يدل على أن السبب في ذلك غلبة وجود الماء ثم، فلو فرض أن المحل صار مما يغلب فيه العدم، وفقده جاز فعله بالتيمم وتم نسكه، ولا يلزمه طواف بعد ذلك وإن عاد لمكة وقدر على الماء كالصلاة، وهذا ظاهر متجه «س.م».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الوقت والطواف لا آخر لوقته، ثم حكى عن الروياني وجهين فى إعادة فيما لو طاف بالتييم لفقد الماء قال: وهو يقتضى الجزم بالجواز ولا سبيل إليه وبتقدير جوازه لا سبيل إلى ترك إعادته قال: الشارح: قد يقال يفعل لشدة المشقة فى بقاءه محرما مع

.....
قوله: (وإنما فعلت الصلاة إلخ) يؤخذ منه الجواز فى طواف الوداع، لحرمة مفارقة مكة بدونه. «س.م» على المنهج.

قوله: (وإنما فعلت الصلاة إلخ) هذا الفرق مسلم فى المتنحس دون التيمم. «س.م» على التحفة، ولعله لأن التيمم طهارة فى الجملة.

قوله: (قد يقال يفعل إلخ) حيث لم يرج الماء فى زمن يتمكن فيه من الفعل على وجه مجزى قبل الرحيل. كما فى «ق.ل» على الجلال، والمحشى على التحفة. انتهى. وهذا ظاهر فى الأفاقي، أما المكى فقال المدنى: إن رجاء حصول البرء، أو الماء فى زمن قريب لا تعظم فيه مشقة مصابرة الإحرام لا يجوز له التحلل، وإلا جاز، ونقله عن البكرى فى شرح مختصر الإيضاح للنووى.

قوله: (قال الشارح) قد يقال إلى آخر ما قاله الشارح متجه، وإن اعترض قوله: وتجب إعادته بأنه يلزم عليه عود الإحرام بعد الحل، وإلا فكيف يخاطب الحلال بطواف الركن لأنه يمكن دفعه بالتزام بقاء إحرامه بالنسبة للزوم الطواف إذا عاد دون المحرمات، وظاهر قوله: وقد زالت بعوده إلى مكة أن المراد بالتمكن عودته إلى مكة، وأنه لا يلزمه العود على الفور، وإن تمكن منه، وهو محتمل غير بعيد، وقضية دفع الاعتراض ببقاء الإحرام بالنسبة للطواف أنه لا يتوقف على نية عند إعادته، وهو محتمل ليس بعيد كبير بعد، واعلم أن الوجه الذى يكاد أن يصرح به كلامهم جواز

قوله: (والا فكيف إلخ) لا مانع من مخاطبة هذا الحلال بطواف الركن، وبمجرد استبعاد ذلك لا يفيد «س.م» على «ع».

قوله: (بالتزام بقاء إحرامه إلخ) جزم بذلك «م.ر» ونقله عنه المحشى فى حاشية التحفة حيث قال: والوجه أنه لا يجوز له إذا عاد الإحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بمنى الإحرام بغير ذلك النسك بل أولى لبقاء بعض الأركان، وبقائه محرما بالنسبة لغير حل المحظورات. انتهى. «م.ر». انتهى. ومنه يعلم أنه لا حاجة إلى النية بالنسبة للطواف، وصرح به «ق.ل» على الجلال جازما به.

قوله: (وأنه لا يلزمه العود على الفور) عبارة «س.م» فى حاشية المنهج عن «م.ر» أنه لا يجب عليه العود لأجل الطواف فإن عاد وجب إعادته، وفى المدنى نقل الثانى عن حجر وغيره، والأول عن «م.ر». انتهى. .. الثانى: هو قضية قول الشارح: ويجب إعادته إذا تمكن إلخ تأمل.

عوده إلى وطنه وتجب إعادته إذا تمكن لأنه إنما فعله للضرورة وقد زالت بعودة مكة.

(يبنيه) أى: ويبنى الطواف.

(محدث) فى أثناءه ولو عمدا إذا تطهر بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سواء طال الفصل أم قصر لعدم اشتراط الموالاة كالوضوء لأن

.....
.....

طواف النفل بالتيمم لفقد الماء، وإن غلب فى المحل وجوده لجواز التنفل بالصلاة بالتيمم لفقد الماء، وإن غلب الوجود أيضا خلافا لما زعمه الزركشى فيهما، وأن الأذرعى قال: إن قضية المذهب أنه لا يجوز إذا كان نفلًا أو للدواع عنه فقد الطهورين، وهل يسقط طواف الوداع حينئذ، ولا يجب دم كما اعتمد ذلك الزركشى فيه نظر لكن ما اعتمده متجه، وإن اعترض على قياسه إياه على سقوطه عن الحائض بأن سقوطه عن الحائض رخصة فلا يقاس عليها فليتأمل فإن المتحصل من كلام جمع الجوامع حواز القياس فى الرخص، والله أعلم «س.م».

قوله: (قال الشارح) قد يقال هل يأتى هذا البحث فى المتنجس إذا كان متطهرا عن الحدث ولو بالتراب حيث ساغ كأن تيمم ثم طرأت النجاسة، وفقد الماء.
قوله: (بفعل الشدة إلخ) أى بخلاف المتنجس بما لا يعفى عنه، وفاقد الطهورين فلا يفعلاه، والفرق ظاهر «م.ر».

قوله: (هل يأتى إلخ) وافق «م.ر» على إتيانه «س.م» على المنهج.

قوله: (بخلاف المتنجس) أى: غير المتيمم السابق، وتأمله.

قوله: (بخلاف المتنجس بما يعفى عنه وفاقد لظهورين) قال «م.ر» فى فاقد الطهورين: بل إذا خرج ووصل إلى محل يتعذر عليه الرجوع منه إلى مكة يتحلل بذبح وحلق ونية، وصار حلالا بالنسبة لمخظورات الإحرام محرما بالنسبة لبقاء الطواف فى ذمته. انتهى. والظاهر أن ذا النجاسة التى لا يعفى عنها كذلك، ومثل فاقد الطهورين الحائض نقله «زى» عن «م.ر» لكن فى المدنى أنهما إذا تحللا كالمحصر خرجا من النسك رأسا، ووجب عليهما نسك جديد بإحرام جديد قال: وفى ذلك نقول صريحة فراجع، ونقل بعضهم عن «م.ر» الفرق بين المتيمم للفقد حيث يعيد الطواف فقط، والحائض حيث يجب عليها إعادة النسك بأن الأول أتى بالنسك تاما غاية الأمر أن النسك قد وقع على نوع اختلال فوجب إعادته بخلاف الحائض فإنها لم تأت به لعدم طوافها ثم يتحللها تخرج من النسك قبل تمامه فاحتاجت للإتيان بتمامه. انتهى. وتأمله ثم رأيت فى «س.م» على المنهج لكن نقل الشرقاوى عن «م.ر» أنها لا تعيد إلا الطواف، وأن الفرق بينهما، وبين من طاف بتميم يجب معه الإعادة أنها تحتاج عند فعله إلى إحرام لخروجها عن نسكها بالتحلل بخلافه.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

كلا منهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة. (بلا استئناف) للطواف التي أحدث فيها من أول الحجر بل يبني من موضع حدثه والتصريح بهذا من زيادته، (والبيت) أى: والحالة أن البيت (عن يسراه فى الطواف) فلو استقبله أو استدبره وطاف معترضا أو جعله عن يمينه ومر نحو الباب مرور القهقري أو نحو الركن اليماني لم يصح قال النووي: وليس شيء من الطواف يجوز مستقبل البيت إلا فى مروره مستقبل الحجر فى الابتداء وذلك سنة فى الطوفة الأولى لا غير، فيجعل منكبه الأيمن عند أوله ثم يمشى مستقبله نحو يمينه حتى يجاوز، ثم ينقل ليكون البيت عن

.....
قوله: (فلو استقبله أو استدبره إلخ) حاصل صور المقام: ثمان وأربعون صورة حاصلة من ضرب أربعة، وهى جعل البيت عن يمينه أو يساره أو أمامه أو خلفه فى اثنين، وهما الذهاب إلى جهة الباب أو اليماني، وعلى كل من الثمانية: إما أن يذهب معتدلا أو منسكا رأسه إلى أسفل أو مستلقيا على ظهره، أو منكبا على وجهه أو زحفا أو حوبا، كلها باطلة إلا ستة: وهى أن يجعل البيت عن يساره، ذاهبا إلى جهة الباب بكيفياتها الست على المعتمد. انتهى. شرقاوى وغيره

قوله: (حتى يجاوزه) هذا صريح فى أن قوله: ثم ينقل معناه ينقل بعد مجاوزته بحيث يحاذى شقه الأيسر أول جزء مما يلي الحجر من جهة الباب، ويصرح بذلك أيضا قول النووي السابق: وليس شيء من الطواف إلخ، وهذا هو الصواب فى النقل فاحفظه ولا تغتر بمخالفه، وإن كنت وافقته أولا فى الحاشية الأخرى «س.م».

قوله: (للوطفة) أى: فليس قوله بلا استئناف تأكيدا، لكن قد ينافى ذلك قوله: والتصريح إلخ.
قوله: (ويجب إعادته) يتجه أنها على التراخي، والوجه امتناع الإحرام بغير ذلك النسك كما فى العاكف بمنى للرمى، بل أولى لبقاء بعض الأركان وبقاء إحرامه بالنسبة لذلك الباقي فليتأمل «م.ر».

قوله: (ينقل) أى: بحيث لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر إلى جهة أخذنا من قوله السابق فى شرح حاوى الحجر ب كله بحيث لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر. انتهى.

قوله: (قد ينافى ذلك قوله: والتصريح إلخ) لأنه على هذا لا يكون التصريح فقط من زيادته بل نفس المسألة من زيادته، ونفيه أن البناء شامل لبناء بعض الطوفة على بعضها الآخر فيكون التصريح به لبعده عن الفهم لأن المتبادر بناء بعض الطوفات على بعض، وحينئذ فيكون تأكيدا تدبر.

يساره، قال: وهذا غير الاستقبال عند لقاء الحجر قبل ابتداء الطواف فذاك سنة مستقلة، فإذا استقبل البيت لدعاء أو زحمة أو غيرهما فليحترز عن المرور في الطواف ولو أدنى جزء قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره.

(في داخل المسجد) ولو في أخرياته أو فيما زيد فيه على ما كان في زمنه ﷺ أو على سطحه وإن كان أعلى من البيت كما جزم به القاضي، وصوبه النووي كالصلاة

.....
قوله: (الاستقبال عند لقاء الحجر) فيستقبله أولاً، ثم يستلمه ثم يتأخر جهة يساره بحيث يكون طرف منكبه الأيمن عند طرف الحجر، ثم يمر جهة يمينه إلى أن يجاوزه فينتقل.

فالحاصل أنه لا بد أن يكون عند تمام الانفتال بحيث لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر إلى جهة الباب، وحينئذ يشكل قول النووي السابق، وليس شيء من الطواف إلخ لأنه لم يصح شيء من الطواف مع الاستقبال إذ ابتداء الطواف هو المخاذاة عند الاتصال، وهو حينئذ غير منفصل، إلا أن يريد النووي أن ابتداء الطواف هو المخاذاة بالاستقبال ولو قبل أن يصل إلى الجزء الذي يحاذيه بعد تمام الانفتال بحيث لا يخرج جزء منه عنه إلى جهة الباب، فإنه حينئذ يظهر أنه صح الطواف مع الاستقبال لأنه إذا انتهى في هذه الطوفة إلى موضع المخاذاة بالاستقبال تمت طوفته على هذا، وإن لم ينته إلى موضع المخاذاة بعد تمام الانفتال بالحديثة المذكورة فليحذر، ثم رأيت بعضهم قال: إن حقيقة الطواف إنما توجد عند تمام هذا الانفتال عند مخاذاة طرف الحجر، وهو حينئذ قد حاذاه بيساره ثم قال: في قولهم أنه لا يجوز شيء من الطواف مع استقبال البيت إلا هنا، وبما قررته أن الطواف حقيقة إنما هو من حين الانفتال يعلم أن هذا الاستثناء صوري. انتهى. فليتأمل ثم رأيتني في هامش شرح المنهاج بينت رد هذا الذي قاله هذا البعض، وأن عبارة النووي ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الانفتال عند المجاوزة، وأنه لا يجب عند الانفتال أن يحاذي يساره جزءاً من الحجر بل يكفي مخاذاة حينئذ لأول ما يجاور الحجر من جهة الباب فالاستثناء حقيقي لا صوري فراجع، ولا ينافي ذلك قوله في شرح حاذي الحجر حيث لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر لأنه فيما إذا لم يستقبل بل حاذى بشقه الأيسر فاحفظ هذا، ولا تلتفت لما ذكرناه في أول هذه الحاشية.

قوله: (لأنه فيما إذا لم يستقبل) قد يقال: وفيما إذا استقبل لأنه إذا كان أول طوافه مروره حال الاستقبال لا بد ألا يكون جزء منه حينئذ خارجاً عن مخاذاة الحجر إلى جهة الباب، وإلا لم تحسن هذه الطوفة إذ الواجب أن يبقى من الحجر أو محله ما يسامته، وتجب مقارنة ثنية حيث وجبت أو أراد فضلها لما تجب مخاذاة منه كما في التحفة، وقوله: لما تجب مخاذاة أى: لأوله كما هو ظاهر فكان الصواب أن يقول: ولا ينافي هذا قوله: والمراد بكل البدن إلخ تدبر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

على جبل أبى قبيس أو مع الحائل عن البيت كالسقاية والسوارى وإلى ذلك أشار بقوله من زيادته. (كيف كانه) بهاء السكت، نعم لو زيد فيه حتى بلغ الحل فطاف فيه فى الحل فالقياس فى المهمات عدم الصحة، وخرج بداخل المسجد خارجه ولو بالحرم لأنه ﷺ لم يطف إلا داخله وقال: «خذوا عني مناسككم». (وخارج البيت) لأن من طاف داخله فيه لا به وقد قال تعالى ﴿وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ﴾، (و) خارج (شاذر وانه) بفتح

قوله: (وشاذروانه) هو الجدار القصير المسنم بين اليمانيين والغربي واليماني دون جهة الباب وإن أحدث فيه الآن شاذروان حجر شرح بأفضل.

قال المدني: المعتمد وجود الشاذروان فى جهة الباب أيضا ومثله «س.م» فى شرح الغاية، مخالفا لجمع منهم: شيخ الإسلام وعبرة المحلى، قال الأسنوى: تفيد أنه ليس إلا فى جهة الباب قال العراقى: إن اختصاصه بجهة الباب قاله الرافعى تبعاً للإمام وهو خلاف المشاهد من تعميم لجدر الثلاث، كما صرح به الأزرقى فى تاريخ مكة. انتهى. عميرة على المحلى وعبرة العباب، «ولا شاذروان وإن فى جهة الباب» قال حجر فى شرحه: وقول الرافعى كالإمام: أنه مختص بهذه الجهة خلاف المعروف ومعنى نفيه عنها الذى عليه المصنف كغيره أنه ليس بظاهر من الباب إلى الحجر الأسود. قال الإمام: ولعل عدم ظهوره عنده لتهوين استلامه، وظن جماعة أن النفى على حقيقته، فقالوا: لو مس الجدار من هذه الجهة لم يضر، وليس كما ظنوا فقد ثبت فى الحاشية ما يبطل هذا الظن، ومنه قول المجموع وهو ظاهر فى جوانب البيت، لكن لا يظهر عند الحجر الأسود. وقد أحدث فى هذه الأزومات عنده شاذروان» ثم قال حجر ما حاصله: أن المراد بالشاذروان المثبت فى جميع الجوانب: هو الأحجار الملاصقة للكعبة التى عليها البناء المسنم المرخم فى جوانبها الثلاثة، وبعض حجارة الجانب الشرقى لا بناء عليها، وشاذروان أيضا. ونقل ذلك عن الأزرقى والفارسى قال: وهما العمدة فى هذا الشأن والمنفى هو البناء المسنم فوق تلك الأحجار، ولا أصل للشاذروان» انتهى، وحاصل ذلك: أن الشاذروان الذى يجب خروج الطائف عنه: هو ما ترك من أساس البيت، ليكون أثبت للبناء، كما صرح بذلك أيضا فى سياق كلامه فى هذا الموضع. فتدبر، ومثله فى الشرقاوى على التحرير.

قوله: (أو مع الحائل) ينبغى مع الحائل اشتراط النفوذ وإمكان الاستطراق المعتاد كما فى الصلاة خلف الإمام.

قوله: (ينبغى مع الحائل إلخ) لا مانع منه لكن لم أره لغيره فليراجع.

باب الحج والعمرة

١٦٥

الذال المعجمة الخارج عن عرض جدار البيت تركته قريش لضيق النفقة، وفي البيت بهذا التقدير إصراف وهو البعد بين حركتي الروى وهو هنا النون وذلك عيب فالأولى جعل شاذروانه مفعولا معه.

(و) خارج (ست أذرع من الحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم المحوط بين الركنين الشاميين بجدار قيصر بينه وبين كل من الركنين فتحة. وقوله (معه) أى مع الشاذروان تكمله والأذرع الستة من البيت كما رواه الترمذى وحسنه فلو اقتحم جدار الحجر وراء ستة أذرع صح طوافه لأنه خارج البيت كذا قال الرافعى والأصح خلافه كما زاده الناظم بقوله: (قلت ونص الشافعى) وبه جزم معظم الأصحاب كما فى الروضة وغيرها أنه إنما يصح طوافه خارج الحجر (أجمعه) أى كله لأنه ﷺ إنما طاف خارجه وقال «خذوا عنى مناسككم».

(من غير أن يدخل فيه) أى: فيما ذكر من البيت والشاذروان والحجر (رجل)

قوله: (شاذروانه) هو دخيل فى لغة العرب.

قوله: (لضيق النفقة) أى: المال الحلال الذى التزموا بناء البيت منه، ولذا تركوا الحجر أيضا. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (والأذرع الستة إلخ) وجملة ما بين صدر الحجر وجدار البيت خمسة عشر ذراعا تقريبا، وقيل: إن الواجب على هذا القول الضعيف أن يكون خارجا عن ستة أذرع ونحو شبر، وقيل: كله من البيت لكنه ضعيف، ومع ذلك يجب أن يكون الطواف خارج جميعه، لأنه المنقول عنه ﷺ والصحابة بعده. انتهى. «حجر» و «ق.ل».

قوله: (خارج الحجر) وإن قلنا بأن ما عدا الستة أذرع ليس من البيت. «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (بهذا التقدير) وهو جزء شاذروانه.

قوله: (أجمعه) المتبادر فتح عينه، لكن قضية حل الشارح أنه تأكيد للحجر المحرور بخارج فيشكل الفتح لأنه مضاف، وما لا ينصرف إذا أضيف جر بالكسرة إلا أن يجاب بأن الهاء للسكت فلا إضافة، وهو مجرور بالفتحة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

للطائف (أو يده) أو غيرهما من بدنه ليخرج عن البيت بكل بدنه، فلو أدخل يده للاستلام أو رأسه لتقبيل فلا يمر بشيء من بدنه حتى يرفع يده ورأسه عن الشاذروان، وذكر الرجل من زيادته، والأفضل أن يجعل بينه وبين البيت ثلاث خطوات ليأمن من الطواف على الشاذروان، وذكر الرجل من زيادة النظم. (ولو يطوف حل) أى: حلال.

قوله: (والأفضل إلخ) ذلك كله عند عدم ظهور الشاذروان، أما عند ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر. انتهى. «م.ر».

قوله: (ولو يطوف حل إلخ) حاصل المقام على ما حرره شيخنا «ذ» رحمه الله: أن كلا من الحامل والحامل، إما حلال، أو محرم دخل وقت طوافه وطاف، أو محرم دخل وقت طوافه ولم يطف، أو محرم ولم يطف لعدم دخول الوقت فهذه أربعة فى كل من الحامل والحامل، فإذا ضربت أربعة الحامل فى صور نيته الأربعة حصل ستة عشر، وإذا ضربت أربعة المحمول فى صورتى نيته حصل ثمانية، وإنما لم تكن صور نيته أربعة كالحامل لأنه لا يقال فيه: نوى الحامل أو كليهما، إذ لا فعل له حتى ينويه لغيره، فإذا ضربت ثمانية المحمول فى الستة عشر التى للحامل حصل مائة وثمانية وعشرون. وحاصل حكمها: أنه إذا نوى الحامل نفسه أو كليهما، أو أطلق، وكان عند الإطلاق محرماً دخل وقت طوافه، ولم يطف الطواف للحامل، لأنه الطائف ولم يصرفه عن نفسه، وذلك فى اثنين وسبعين صورة: لأنه إذا نوى الحامل نفسه فصوره الأربعة مضروبة فى أربعة المحمول بستة عشر فى صورتى نية المحمول باثنين وثلاثين، ومثلها فى نية كليهما فتكون أربعة وستين، وفيما إذا أطلق ثمانية حاصلة من أربعة أحوال المحمول فى صورتى نيته. وإذا نوى الحامل المحمول، أو أطلق، وليس عليه طواف وقع الطواف للمحمول إن نواه أو أطلق وهو محرم عليه طواف، لأنه حينئذ كطائف على دابة، وذلك فى خمسة وثلاثين صورة لأن فى الحامل عند النية أربعة، وعند الإطلاق ثلاثة: حلال محرم دخل وقت طوافه وطاف، محرم لم يطف لعدم دخول الوقت؛ فهى سبعة فى أربعة المحمول إذا نواه بثمانية وعشرين وفيما إذا أطلق وهو محرم عليه طواف واحدة تضرب فى السبعة بسبعة، فالجميع ما ذكر، أطلق المحمول وليس عليه

قوله: (أو يده) بخلاف ثوبه «م.ر».

قوله: (من بدنه) أخرج ثيابه.

باب الحج والعمرة

١٦٧

(أو) محرم (طائف له) أى: طاف لنفسه (بمحرمين) لعذر أو غيره (وذان) أى: المحرمان (محمولاه) سواء كانا مكلفين أم لا، (كالطفلين) المحمولين لولييهما، أو لغيره يكفيهما الطواف كما سيأتى لأنهما كراكبي دابة إذ لا طواف على الحامل سواء نواه الحامل لهما أم أطلق، فإن نواع لنفسه أو له ولهما أو لأحدهما كان له فقط، وزاد الناظم قوله: وذان محمولاه لبيان معنى المصاحبة فى قوله: بمحرمين، فلو لم يحملهما فى شىء موضوع على الأرض وجذبه، فظاهر أنه لا تعلق لطوافه بطوافهما لانفصال كل منهما عن الآخر، ونظيره ما لو كانا بسفينة وهو يجذبها.

(أو الذى ما طاف لاثنتين حمل) عطف على حل أى: ولو يطوف محرم لم يطف لنفسه بمحرمين حملهما بقصد الطواف لهما (يكفيهما) الطواف لعدم وقوعه له

طواف وقع الطواف لغوا لعدم النية وما فى معناها، وذلك فى إحدى وعشرين صورة لأن إطلاق المحمول فى السبعة المارة، وصور ليس عليه طواف الثلاثة المارة أيضا وثلاثة فى سبعة بإحدى وعشرين، انتهى. رحمه الله بإيضاح لما أجمله.

قوله: (بمحرمين) مثلهما المحرم الواحد. وإنما ذكرهما لبيان أن الوقوع عن أحدهما لا ينافى الوقوع عن الآخر، بخلاف ما إذا وقع عن الحامل لا يقع عن المحمول وعكسه.

قوله: (فظاهر إلخ) نعم، إن قصد الجاذب للشىء لأجل الجذب بطل طوافه؛ لأنه صرفه. انتهى. «ع.ش»، وهو فى شرح «ع.ب»، «حجر».

قوله: (بقصد الطواف لهما يكفيهما) أى: بشرطه من كونهما مستورين متطهرين والبيت عن يسارهما ولم يصرفاه عنه، والنية حيث وجبت، ودخول الوقت لنحو طواف

قوله: (أو لغيره) لكن الظاهر أنه إنما يعتد بحمل غير الولي لغير المميز إذا أذن الولي أخذاً من قوطم إذا طاف غير المميز راكباً اشتراط أن يكون وليه سائقاً أو قائداً، ثم رأيت بعضهم ذكر ذلك ولا بد منه.

قوله: (لنفسه) أى: وقد دخل وقت طوافه.

قوله: (بقصد الطواف) أى: أخذاً من قوله الآتى: وعند الإطلاق إلخ ومن قوله هنا: لاثنتين لتعلقه بيطوف المعقد.

قوله: (الطواف لهما) أى: فقط.

قوله: (بعضهم) هو ابن حجر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

حينئذ؛ لأنه يعتبر عدم صرفه الطواف إلى غرض آخر، وقد صرفه عنه إليهما. وقال في الروضة بعد هذا بقليل قلت: ومتى كان عليه طواف الإفاضة فنوى غيره عن غيره، أو عن نفسه تطوعاً أو قدوماً أو وداعاً وقع عن طواف الإفاضة كما في واجب الحج والعمرة انتهى. وظاهره التناقض قال ابن المقرئ: ولعل الشرط في الصرف أن يصرفه عن

.....
الركن، وإلا لم يقع لواحد منهما: أما المحمول فظاهر، وأما الحامل فلأنه صرفه عنه. انتهى.
شرح «ع.ب.»

قوله: (يكفيهما) بحث ابن الرفعة وغيره تقييده في صورة ما إذا كان الحامل حلالاً بما إذا نواه للمحمول أو أطلق، وعليه مشى شيخنا في شرح المنهج وغيره. انتهى. عميرة على المحلى. وقد مر في الشرح.

قوله: (لعدم إلخ) هذا لا يصلح علة للكفاية، وإنما هو بيان لانتفاء المانع، والعلة تقدمت في قوله: «لأنهما إلخ» تدبر.

قوله: (كما في واجب الحج والعمرة) فإنه لو نوى الحج الواجب لغيره وقع له هو، وكذا العمرة.

قوله: (وظاهره التناقض) عبارة شرح العباب لحجر: «ولا يشكل هذا بما مر من أنه لو صرفه لغيره بطل؛ لأن الصرف: إن كان للجنس لم ينصرف، وإن كان لغيره انصرف، فإذا صرفه إلى طواف آخر عن نفسه أو غيره لم ينصرف، لأنه أتى بطواف في الجملة لم يشركه أحد في الدوران فيه، فلم يتحقق الصرف، كنظيره في الحج والعمرة، بخلاف ما إذا قصده لحمله فقط، فإنه لما شاركه في الدوران حول البيت، وجعل نفسه آلة له بقصده وحده، كدأبته انصرف فعله عن الطواف بالكلية». انتهى. أى: فلم يكن فعله من جنس الطواف. انتهى.

تنبيه: مثل الطواف فيما مر الرمي والسعي، وأما الوقوف فلا ينصرف بالصارف، فلو حمل شخصاً ووقف حصل الوقوف لهما مطلقاً، والفرق: أن المعتبر فيه السكون وقد وجد

.....

.....

نفسه. أو إلى غير طواف، أما إذا صرفه إلى طواف آخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه

.....
من كل، وفي غيره الفعل ولم يوجد منهما. «س.م» على «ع» وفرق في العباب: بأن السعي يقبل الصرف كالطواف، بخلاف الوقوف قال: «وهذا أولى من الفرق قبله».

✓ قوله: (أن يصرفه عن نفسه) بأن جعل نفسه آلة لمحموله، أو إلى غير طواف، بأن دار حول البيت بقصد تحصيل غريم، وقوله: «إلى طواف آخر» أى: له، بالأى يكون هناك محمول ولا دوران بقصد غريم.

قوله: (يكفيهما) قد يستشكل ذلك بما لو استناب فى الرمي بشرطه من لم يرم حيث يقع رمية عن نفسه وإن قصد به المستناب، ويجاب بأن الرمي محض فعل النائب، فلم ينصرف عنه مع كونه عليه بخلاف مسألة الطواف؛ لأن الواقع للمحمول طوافه والحامل كالدابة كما قرره فتأمله.

قوله: (أن يصرفه عن نفسه) أى: كما فى قصد الطواف لمحموليه، وقوله: أو إلى غير طواف كما لو دار حول البيت بقصد تحصيل غريم، وهذه المقابلة تقتضى أنه فى الأول لم يصرفه عن أصل الطواف، كما فى الثانى بل عن الطواف عن نفسه، وهو كذلك لكنه قصد الطواف لغيره على وجه صيره آلة لغيره، لكونه محمولا له فانصرف فعله عن الطواف «س.م».

قوله أيضا: (أن يصرفه عن نفسه) قد يقال هذا لا يفيد فى الفرق لأنه إذا صرفه عن نفسه فقد نوى غير ما عليه عن غيره فينافى قول الروضة السابق: فنوى غيره، عن غيره إلا أن يقال وجه الفرق التفصيل فى الغير، فإذا كان محمولا تضمن الصرف إليه كون الصارف آلة، وخروجه عن كونه طائفاً وصيرورته آلة للطائف، بخلاف ما إذا لم يكن محمولا لا يتضمن الصرف إليه ذلك فلا يصح الصرف على أنه قد تمنع المنافاة المذكورة؛ لأن المتبادر من قول الروضة: فنوى غيره إلخ، أنه نوى جنسا آخر غير جنس ما عليه، ومن صرف الطواف للمحمول لم ينو جنسا آخر لغيره، بل قصد بذلك الجنس، أو عطل الطواف الصارف بجنس ما عليه وبغيره ذلك الغير خصوصا، وقد قيد بقوله تطوعا أو قدوما أو وداعا. انتهى فليتأمل «س.م».

قوله: (ويجاب إلخ) عبارة حجر فى حاشية شرح الإرشاد: يفرق بأنه هنا لما قصد الغير ولو مع نفسه صير نفسه دابة وأخرج فعله عن الطواف بالكلية، فلم يوجد قصد أصل الطواف بخلاف قصد الغير ثم فإنه لم يوجد فيه صرف عن أصل الرمي لبقائه، فهو كما لو كان عليه طواف وطاف عن غيره يقع لنفسه لا لغيره، فالطواف والرمي على حد سواء.

قوله: (عن كونه طائفا) فلم يكن فعله من جنس الطواف أصلا، بخلاف ما إذا لم يكن هناك محمول حجر شرح «ع.ب».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أم غيره انتهى. وتحقيقه أن الحامل جعل نفسه آلة لمحموله، فأنصرف فعله عن الطواف، والواقع لهما طوافهما لا طوافه كما فى راكب الدابة بخلاف الناوى فى تلك المسائل فإنه أتى بطواف، لكنه صرفه لطواف آخر فلم ينصرف كنظيره فى الحج والعمرة، أما إذا لم يقصده لهما بأن أطلق أو قصده لنفسه، أو لكليهما فهو له كما ذكره بقوله: (وعند الإطلاق حصل).

(له كقصد النفس أو كليهما) أى: كما يحصل له إذا قصده لنفسه أو لكليهما أى: نفسه ومحموله، بل أو لاحدهما، وإن قصد المحمولان لهما لعدم الصارف عنه، وما ذكره فى الأخيرة لم يصح فى الروضة، وأصلها بتصحيحه، لكنه صححه فى الشرح الصغير، وتبعه النووى فى المنهاج وغيره، واعترضه فى «المهمات» بأن الشافعى نص

قوله: (وعند الإطلاق حصل له قصد النفس) ظاهره: وإن نواه المحمول حينئذ. وفى «ق.ل.» على الجلال: أنه إذا نواه المحمول دون الحامل، وكانا محرمين وقع للناوى، فتقيد مسألة الإطلاق هنا بما إذا لم ينو المحمول، وهو بعيد إذا كان طواف الحامل فى ضمن نسك ودخل وقته ولم يفعله، بل قد يقال: إنه حينئذ ناوله حكما تأمل. ثم رأيت قول الشرح: «وإن قصده الحملان لهما» وهو صريح فى رده إن رجع للإطلاق أيضا.

قوله: (لكن إذا لم يقصده إلخ) فائدة: قال الزركشى: قضية كلام صاحب الكافى أنه لا فرق فى أحكام المحمول بين الطواف والسعى وفيه نظر، قال ابن يونس: وإن حملته فى الوقوف أجزأ عنهما يعنى مطلقا، والفرق أن المعتبر ثم السكون وقد وجد من كل منهما، وهنا الفعل ولم يوجد منهما. شرح روض.

قوله: (أو لكليهما فهو إلخ) أى نفسه ومحموله.

قوله: (حصل له) أى: للمحرم الذى ما طاف.

قوله: (أو لكليهما) ولا يحصل للمحمول بدليل كلام المهمات فتأمله.

قوله: (أنه لا فرق إلخ) لأن السعى يقبل الصرف كالطواف، بخلاف الوقوف. شرح «ع.ب.» حجر. قال: وهذا أولى من فرق بعضهم بأن المعتبر فيه السكون وقد وجد من كل، وفى غيره الفعل، ولم يوجد من كل.

قوله: (وفيه نظر) لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف. انتهى. «م.ر.» فى شرح المنهاج، وخالف «ق.ل.» على الجلال.

باب الحج والعمرة

١٧١

فى «الأم» على وقوعه للمحمول، وفى الإملاء على وقوعه لهما كما نقله فى «البحر» قال: فالنصان متفقان على نفى هذا المصحح، ونصه فى «الأم» أقوى عند الأصحاب وهو هنا بخصوصه أظهر من نص الإملاء، فيجب الأخذ به. وأجيب بأن هذا مخالف للقياس فإنه لو نوى الحج له ولغيره وقع له، فكذا ركنه، ومذهب الشافعى مبناه على الخبر والقياس، وهو حسن فى ذاته لكنه لا يكفى فى رد النص كما لا يخفى، قال فى المهمات: وينبغى أن يلتحق بالحلال والحرام الذى طاف لنفسه فيما ذكر محرم لم يدخل وقت طوافه؛ كمحرم بحج حمل محرما بعمرة قبل انتصاف ليلة النحر، وظاهر أن تصوير المسألة بحمل واحد اثنين. مثال: فلو كان الحمل اثنين أو أكثر، أو المحمول واحدا أو أكثر من اثنين فالحكم كذلك، وينشأ من ذلك صور كثيرة. الركن الرابع للحج، والثالث للعمرة السعى وهو ما ذكره بقوله: (وبعد هذا السعى سبعا لهما) أى: وبعد الطواف للحج والعمرة السعى لهما ولو متراخيا عنه سبع مرات، ولو متفرقة.

قوله: (وفى الإملاء على وقوعه لهما) نقل الأسنوى ذلك عن البحر، وردة الأذرى بأنه غلط. والذى فى البحر، فى عدة نسخ عن الإملاء وقوعه للحامل فقط، ورجحه الأصحاب لموافقة القياس. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (لكنه لا يكفى إلخ) قد عرفت أن الذى فى الإملاء وقوعه للحامل.

قوله: (فالحكم كذلك) لكن لو قصده واحد لنفسه، والآخر للمحمول لم يقع للمحمول. «ق.ل»، وغيره، وهو فى الحاشية.

قوله: (كما نقله فى البحر) قال فى شرح الروض: واعترضه «الأذرى» بأن ما نقله عن البحر من نقله عن الإملاء من وقوعه لهما غلط، بل الذى فيه فى عدة نسخ عن الإملاء وقوعه للحامل دون المحمول، ورجحه الأصحاب لموافقة القياس، فإنه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركنه.

قوله: (فلو كان الحامل اثنين إلخ) ينبغى فيما إذا كان الحمل متعددا، والمحمول واحدا ونواه أحد الحاملين لنفسه والآخر للمحمول عدم وقوعه للمحمول؛ لأن الدوران المحقق للطواف من الحاملين، وقد قصد به أحدهما نفسه.

قوله: (وبعد هذا) خير مبتدأه السعى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(بين الصفا والمروة) جبلين (الذهاب منه) إليها محسوب (بمرة كذا الإياب) إليه منها محسوب مرة أخرى للاتباع في ذلك رواه الشيخان. وقال ﷺ «ابدأ بما بدأ الله به» رواه مسلم، ورواه النسائي «ابدءوا بلفظ الأمر» كما مر فإن قلت رفع الجناح في آية ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ [البقرة ١٥٨] يدل على أن السعي ليس بواجب، قلنا جوابه ما أجابت به عائشة لما سألتها عروة بن الزبير عن هذا، فقالت: «إنما نزلت الآية هكذا لأن الأنصار كانوا يتخرجون من الطواف بين الصفا والمروة - أى: يخافون الحرج فيه - فسألوا النبي ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى الآية» رواه الشيخان. ويجب الابتداء من الصفا. فلو بدأ بالمروة لم تحسب تلك المرة، والعود من المروة في طريقه واجب، فلو عرج وبدأ ثانيا بالصفا لم يصح. ذكره في الروضة، وأفاد الناظم بالبعدية وجوب تأخر السعي عن الطواف، ولا يعتبر فيه الطهارة والستر كما في الوقوف والحلق بخلاف الطواف لما مر. الركن الخامس للحج، والرابع للعمرة إزالة شعرات من الرأس، وهو ما ذكره بقوله:

(ثم ثلاث شعر رأس الرجل * تزال) بإسكان العين أى: ثم بعد السعي، إزالة

..... قوله: (أبدأ) مضارع، ضميره للنبي ﷺ لأنه جواب لقولهم: «يا رسول الله بماذا تبدأ إذا طفت». وقوله: ورواه النسائي «ابدءوا» بلفظ الأمر، أى: جوابا لقولهم: «بماذا نبدأ إذا طفنا» فلعل السؤال تعدد. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (كانوا يتخرجون إلخ) لأن الضم المسمى (إسافا) كان على الصفا، والضم المسمى (نائلة) كان على المروة وكان الجاهلية إذا سعوا بمسحونهما، فلما جاء الإسلام تخرج المسلمون عن السعي لذلك، فنزلت الآية. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (فلو عرج إلخ) عبارة شرح الروض فلو وصلها وترك العود في طريقه، وعدل إلى المسجد، وابتدأ المرة الثانية من الصفا أيضا لم يصح.

قوله: (الذهاب منه إليهما) أى: من الصفا إلى المروة، وكذا قوله الإياب إليها فيها.

قوله: (عن هذا) أى: السؤال.

قوله: (ثم ثلاث شعر إلخ).

فرع: لو تفرعت الشعرة ثلاث فروع مثلا مع اتحاد أصلها، فهل يكفى إزالتها نظرا لفروعها أو لا نظرا لأصلها؟. فيه نظر والمتجه الثاني «ب.ر».

.....

ثلاث شعرات من رأس الرجل ولو بنتف أو إحراق أو قص أو نورة، ويكتفى بإزالتها في دفعات كما صححه النووي في المجموع والمناسك، لكن ظاهر كلام الروضة وأصلها تصحح عدم الاكتفاء بأخذها بذلك فإنهما بنياه على تكميل الدم بذلك، والأصح عدم التكميل بل يجب ثلاثة أمداد، ويجب بأنه لا يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح، (أو تقصيرها) عطف على تزال أى: يجب إزالة ثلاث شعرات من رأس الرجل أو تقصيرها من رأس الرجل أو المرأة أو الخنثى بقريئة إطلاق التقصير بعد تقييده الإزالة بالرجل، بجعل الضمير عائداً إلى ثلاث شعر الرأس بدون قيد الرجل تعميماً للفائدة،

.....
قوله: (فإنهما بنياه إلخ) عبارة الروض وشرحه: ويجزى ثلاث شعرات دفعة من الرأس، لرجوب الدم بإزالتها المحرمة، لا دفعات بناء على الأصح من عدم تكميل الدم بإزالتها المحرمة. وهذا ما اقتضاه كلام أصله من البناء المذكور، ولكن الذى صححه النووي في مجموعته ومناسكه الاكتفاء بها مع فوات الفضيلة، ويجب إلخ.

قوله: (بنياه) أى بنيا الاكتفاء بإزالتها مع التفريق على تكميل الدم بإزالتها مفرقة. والأصح عدم تكميله بإزالتها كذلك، فيلزم أن يكون الأصح عدم الاكتفاء بإزالتها كذلك.

قوله: (لكن ظاهر كلام الروضة إلخ) قال السبكي: والشعرة الواحدة إذا أزالها في ثلاث دفعات إن كان مع تقطع الزمن فكالثلاث المتفرقة، وإن كان مع تواصله فكالواحدة «ب.ر» وفيه نظر، وفي شرح الروض وما صححه النووي فيما قلناه: لا يأتى فى الشعرة الواحدة المأخوذة بدفعات، وإن سوى الأصل بينهما فى البناء المذكور. انتهى.

فرع: لو خلق له رأسان فإن كان أحدهما زيد أو تميز فالعبرة بالأصلى فلا يكفى إزالة شعر الزائد، وإن لم يَتميز فلا بد من إزالة ثلاث من كل منهما لتحقيق الإزالة من الأصلى، وإن كانا أصليين فينبغى الاكتفاء بأحدهما هذا كله هو المتجه.

قوله: (عطف على يزال) يمكن جعل المعطوف محذوفاً رافعا لقوله تقصيرها أى: أو يوجد أو يحصل تقصيرها.

قوله: (بدون قيد الرجل) هذا خلاف الظاهر جدا يحتاج إلى القرينة فإنه بعد عطفه على خبر ثلاث المقيد بشعر الرجل كيف يكون خبراً عنها بدون القيد فتأمل.

قوله: (لا يأتى) معتمد «م.ر».

قوله: (هو المتجه) لأنه قياس ما فى الوضوء كما فى «ع.ش» على «م.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فالرجل يزيل أو يقصر، والمرأة والخنثى يقصران فقط. روى أبو داود بإسناد حسن خبر «ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير» ويكره لهن الحلق لنهيهن عن التشبه بالرجال، ولخبر مسلم «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» ذكره فى المجموع. وقيس بالنساء الخنثى، وبما تقرر علم أن أقل الواجب ثلاث لقوله تعالى ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح ٢٧] أى: شعرها لأنها نفسها لا تحلق ولا تقصر، والشعر جمع وأقله ثلاث، قال الأسنوى: كذا احتجوا به ولا حجة فيه، بل هو حجة عليها لأن الجمع المضاف يفيد العموم، ويدل له فعله ﷺ، ونعم الطريق فى التوجيه أن يقدر لفظ الشعر منكراً مقطوعاً عن الإضافة أى شعراً من رؤوسكم أو نقول قام قوله: (منكراً مقطوعاً عن الإضافة) لأنه يتم به الكلام، ولا دليل على الزائد.

قوله: (والمرأة أى: ولو صغيرة خلافاً للأسنوى، بل غلطه الأذرعى فى قوله يسن لها الحلق حجر، وعندى أن التغليب تساهل قبيح إذ لا يصد عما قاله الأسنوى نقل ولا عقل، وغاية ما هناك إطلاق لا ينافى التقييد الشاهد له المعنى فتأمل.

قوله: (عن التشبه بالرجل) قد يقال: التشبه بالرجل حرام إلا أن يقال: لما كان لغرض شرعى لم يجرم أو يمنع أن الحلق من صفات الرجال المختصة بهم، غاية الأمر أنه جرت عادتهم به دون النساء وهذا لا يقتضى اختصاصهم به، والتشبه إنما يجرم إذا كان فيما يختص به الرجال فى نفسه بخلاف غيره.

قوله: (منكراً مقطوعاً إلخ) يرد عليه أن المتبادر من مثل هذا التركيب عند الاحتياج إلى الحذف هو طريق الإضافة لا طريق التنكير والقطع، فلا بد من قرينة تصرف عن المتبادر فليتأمل.

قوله: (إذ لا يصد إلخ) قد يقال: إن الحلق ليس بمشروع للنساء مطلقاً للنهى عن التشبه بالرجال والتخصيص لا بد له من دليل، ولا يكفى فى سن الحلق للصغيرة شهادة المعنى، بل لو سلم أفاد عدم الكراهة لا السن.

قوله: (نقل) فى شرح وع.ب. لحجر: أن الترمذى والنسائى روىا نهى المرأة عن الحلق، وفى شرح «م.ر.» التصريح بكراهته للمرأة ولو صغيرة، ونقله المحشى فى حواشى التحفة، ومع ذلك اعترض بمثل ما هنا.

قوله: (إلا أن يقال إلخ) وفى شرح وع.ب. لحجر: أن ذلك محمول على عدم قصد التشبه بالرجال، ومثله فى الحواشى المدنية.

قوله: (يرد عليه أن المتبادر إلخ) قد يقال: هذا المتبادر يقتضى وجوب الجميع والأصل عدمه، فتقديره منكراً هو الموافق للأصل.

باب الحج والعمرة

١٧٥

الإجماع، كما نقله في المجموع على أنه لا يجب الاستيعاب، فاكثفينا في الجواب بمسمى الجمع انتهى. فلا يكفي ما دون ثلاث، ولا ثلاث من غير الرأس وإن استويا في الفدية، لأن ما ورد من الحلق والتقصير مختص بالرأس، فإن لم يكن برأسه شعر ندب إمرار موسى عليه تشبيهها بالحالقين. قال الشافعي: ولو أخذ من لحيته أو شاربته

قوله: (قام الإجماع) أى إجماع الخصمين، وهو لا يقتضى إجماع الكل، فلا يعكس عليه أن أحمد وغيره قائلون بوجوبه. انتهى. شرح «م.ر» للمنهاج.

قوله: (يمسمى الجمع) أى فى المعنى، وإلا فهو اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحدة بالتاء. انتهى. جمل.

قوله: (فلا يكفي ما دون ثلاث) ولو ثلاث أجزاء من شعره، وإنما تعددت الفدية بتعدد إزالتها بشرطه، لأن ما هناك جنائية، ويصدق على أخذ كل جزء أنه جنى على بعض شعره، والجنائية على البعض كهى على الكل تغليظا عليه. انتهى. من حاشية شرح الإرشاد لمؤلفه «حجر».

قوله: (فإن لم يكن برأسه شعر ندب إمرار موسى إلخ) مثله إمرار آلة التقصير لمن يريده. نقله شيخنا «ذ» عن الأستاذ الحفنى.

قوله: (فإن لم يكن برأسه شعر) أى: كله أو بعضه: وقوله إمرار موسى عليه، أى: كله أو بعضه الذى لا شعر به.

قوله: (إمرار موسى عليه) موسى الحديد كفتى، بخلاف العلم فإنه بالألف، ويمنع من الصرف فى المختار: أوسى رأسه حلقه، والموسى ما يخلق به. قال الغراء: وهى مؤنثة، وقال الأمرى. هو مذكر لا غير. وأنكره أبو عبيد. وهو مفعول بدليل انصرافه فى النكرة، وفعل لا ينصرف. وقال الكسائى: هو فعلى، والنسبة إليه موسى، وأوساه لغة ضعيفة فى أساءه.

قوله: (أو نقول قام الإجماع إلخ) يرد عليه أن هذا الإجماع منازع فى ثبوته، فقد نقل عن مالك وغيره وجوب التعميم «س.م».

قوله: (ندب إمرار موسى إلخ) قال فى الروض: ولا أثر لما ينبت بعد، قال فى شرحه: أى بعد دخول وقت الحلق، فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتمال الإحرام عليه. انتهى. ودخل فى قوله بعد دخول وقت الحلق ما قبل التحلل فليتأمل.

قوله: (يورد عليه أن هذا الإجماع إلخ) فى شرح «م.ر» للمنهاج: أن المراد إجماع الخصمين وهو لا يقتضى إجماع الكل.

الغفر البهية في شرح البهجة الوردية

فهو أحب. لئلا يخلو من أخذ الشعر، وألحق به المتولى سائر ما يزال للفطرة كالعانة والوجه ألا يقيد بما يزال للفطرة، وحلق الرجل أفضل من تقصيره للاتباع رواه الشيخان، ورويا أنه ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين، فقالوا: يا رسول الله والمقصرين، فقال: اللهم ارحم المحلقين قال في الرابعة: والمقصرين». نعم إن اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر، فالتقصير له أفضل. نقله في المهمات عن نص الشافعي، وإذا حلق فالسنة أن يبدأ بالشق الأيمن ثم الأيسر. وأن

قوله: (للفطرة) أى: الخلقة والمراد به: ما يزال لتحسين الهيئة. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (لئلا يخلو إلخ) قد يقتضى أن من برأسه شعر لا يطلب منه ذلك فليراجع. قوله: (عن نص الشافعي) فى الإملاء قال: وقد تعرض النوى فى شرح مسلم للسؤال، لكنه أطلق أنه يستحب للمتمتع أن يقصر فى العمرة ويحلق فى الحج ليقع الحلق فى أكمل العبادتين.

قول الشارح: (وإن لم يكن برأسه شعر إلخ) قال فى شرح وع: ولو كان ببعض رأسه شعر دون باقيها استحب- كما قاله الأسنوى- مع حلق بعضها إمرار موسى على باقيها للمعنى الذى قالوه، وهو التشبه بالخالقين. انتهى. واعترضه بعض مشايخنا بلزوم الجمع بين الأصل والبدل كالتييم بعد الوضوء، وإنما جمع بينهما من وجد من الماء ما لا يكفيه حيث غسل بعض الأعضاء، وتيمم عن الباقي لأن الفرض لا يقاس به النفل، وبأنه ليس فى ذلك تشبه بالخالقين لأنه منهم، وبأنه يلزم على ذلك أنه يسن لمن اقتصر على إمرار موسى على رأسه، وعندى أن الاعتراض بهذه الأمور ليس فى محله أما الأول: فلأنه ليس فى حلق البعض، وإمرار موسى على البعض الآخر جمع بين الأصل والبدل لأن الأصل الذى هو الحلق لم يوجد فى محل الإمرار حتى يلزم ذلك الجمع، بل الذى فيه هو الاقتصار على الأصل فى موضع والاقتصار على البدل فى موضع، ونظيره غسل بعض الأعضاء والتييم عن الباقي وليس فيه جمع البدل كما زعمه، بخلاف التيمم بعد الوضوء، ولو سلم فلا نسلم أن مثل هذا الجمع يمتنع والاحتمال يكفى فى مقام الجواب وقوله: لأن الفرض لا يقاس به النفل مجرد دعوى لا تكفى المعارض فى مقام الاستدلال، وأما الثانى فلأنه قطعاً ليس من الخالطين بالنسبة لذلك البعض الذى ليس به شعر، والغرض التشبه بهم فيه لا مطلقاً، وأما الثالث فإن أراد إمرار موسى على رأس المقصر إمراره على وجه الحلق، فلا شك فى ندبه لأن طلب الحلق لا يسقط بالتقصير كما هو ظاهر، وإن أراد مجرد إمراره بحيث لا يزول معه شعر، فاللزوم الذى ادعاه ممنوع لأنه إنما اكتفى بذلك فى حق من لا شعر برأسه لضرورة أنه لا يمكن غيره، ولا كذلك ما نحن فيه. انتهى. وهو فى شرح وع.ب.ب. الحجر أيضاً.

قوله: (أطلق) أى: عن التقييد بقوله: جاء يوم النحر ولم يسود رأسه. قوله: (أن مثله يأتى إلخ) فى «م.ر» أنه لو قدم الحج حلق فيه لأنه أفضل.

باب الحج والعمرة

١٧٧

يستقبل المحلقون القبلة، وأن يكبر إذا فرغ، وأن يدفن شعره، وأن يبلغ بالحلق إلى العظمين اللذين عند منتهى الصدغين لأنهما منتهى نبات الشعر الرأس، ليكون مستوعبا لجميع رأسه. وهذه الآداب غير التكبير لا تخص بالمحرم، بل تسن لكل حالق ذكره في المجموع، وتعميم الرأس حلقا أو تقصيرا أفضل. (كأنمل) بالترخيم للوزن وهو من زيادته أى: ويندب كون التقصير بقدر أنملة من جميع جوانب الرأس، وهذا إنما ذكره فى الروضة، وأصلها فى المرأة وفى معناها الخنثى، والأنملة بتثنية

قوله: (إذا فرغ) كذا قاله الرافعى، كماوردى. والذي فى شرح المنهاج للدميرى: وأن يكبر عنده إلى أن يفرغ منه. انتهى. شرح الروض. وجمع فى شرح «ع.ب»: يحمل الأول على أصل السنة، والثانية على كمالها.

قوله: (وهذا إنما ذكره إلخ) أى: والتقصير بقدر الأنملة، إنما ذكره إلخ. فذكر المصنف فى الثلاثة مخالف لذلك، إذ غاية الزيادة على الأنملة أنها حلق، وهو مسنون له.

قال الزركشى: ويؤخذ مما قاله الشافعى أن مثله يأتى فيما لو قدم الحج على العمرة. قال: وإنما لم يؤمر فى ذلك بحلق بعض رأسه فى الحج ويحلق بعضه فى العمرة؛ لأنه يكره القزع، نعم لو حلق له رأسان فحلق أحدهما فى العمرة والآخر فى الحج لم يكره لانتفاء القزع، ويكون ذلك مستثنى من كلام الشافعى. شرح الروض.

قوله: (وأن يدفن شعره) وإن لم يكن بحفر يجزئ فى دفن الميت فيما يظهر، ثم لا يبعد أن يكتفى بتغييره فى نحو حدار.

قوله: (بل يسن لكل حالق) وإن لم يسن الحلق، ولا مانع إذ إباحة الحلق لا تنافى أنه إذا فعل طلبت فيه هذه الأمور. كما أن الأكل المباح يطلب فيه أمور كالتسمية وكونه باليمين، والخروج من المسجد غير مطلوب، وإذا فعل طلب فيه أمور: كالبداية بيسار رجلين، والذكر المعروف، وهذا واضح لكنه قد يشته على ضعفة الطلبة.

قوله: (بقدر أنملة إلخ) قال فى شرح الروض: وحكم تقصير ما زاد عليها حكم الحلق. انتهى وقد يقتضى كراهة ما زاد للمرأة واستحباب ما زاد للرجل.

قوله: (وفى معناها الخنثى) أى: بخلاف الرجل لأن غاية الزيادة أنها كالحلق وهو أفضل فى حقه.

قوله: (بخلاف الرجل) أى: لا تكره له الزيادة.

قوله: (بخلاف الرجل) أى: فذكر المصنف له فى الثلاثة لا وجه له.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

الهمزة، والميم تسع لغات أفصحها وأشهرها فتح الهمزة مع ضم الميم. قال جمهور أهل اللغة: الأنامل أطراف الأصابع، وقال الشافعى وأصحابنا: فى كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل، وكذا قاله جماعة من كبار أئمة اللغة. ذكر ذلك النووى فى تحريره. وما تقدم من تخيير الرجل بين الحلق والتقصير محله إذا لم ينذر الحلق، فإن نذره تعيين كما أشار إليه بقوله:

(وناذر الحلق) فى وقته إن كان رجلا (يفى بالنذر) بأن يستأصل شعره بالموسى؛ لأن الحلق فى حقه قرينة، بخلاف المرأة، فعلم أنه لا يكتفى بإمرار الموسى من غير استئصال الشعر، ولا باستئصاله بما لا يسمى حلقة كقص وئنف، وإذا استأصله بما لا يسمى حلقة هل يبقى الحلق فى ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تداركا لما التزمه أو لا لأن النسك إنما هو إزالة شعر اشتمل عليه الإحرام المتجه الثانى، لكن يلزمه لفوات قوله: (فى وقته) متعلق بالحلق، لا النذر لفساد المعنى، إذ يبقى يصح نذره فى حال إحرامه فعله فى وقته.

قوله: (يفى بالنذر) أى: وجوبا، وإن قلنا إنه استباحة محظور، كما قطع به الجمهور، لأنه لا يلزم من كون الشىء استباحة محظور أنه لا ثواب فيه، كالطبيب. صرح الرافعى بأنه لا ثواب فيه، مع أنه صرح بنده بين التحليلين، فعلم أن المباح الذى يتأدى به مندوب، يلزم بالنذر، كنوم القيلولة للتقوى على قيام الليل. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (يفى بالنذر) ولا يجزئه التقصير، كما فى أصل الروضة. قال فى المهمات: «والمتجه عدم الجواز فقط لأنه إذا نذر صفة فى واجب لم يقدح عدمها فى الاعتداد بالواجب، كما لو نذر الحج ماشيا وقلنا بوجوب المشى فركب. انتهى. ويمكن أن يقال: الملتزم هناك الموصوف، وهنا الصفة فتأمل. «س.م.» على «ع».

قوله: (بأن يستأصل شعره بالموسى) الظاهر: أن الموسى ليس بقيد، بل يكفى إزالته بكل محدّد يزيله، كسكين مرهفة. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (المتجه الثانى) فقله سابقا: ولا يكتفى بالنسبة للاستئصال بما لا يسمى حلقة. أى: لا يكتفى به عن الحلق، وإن اكتفى به عن التحلل على هذا.

.....

.....

باب الحج والعمرة

١٧٩

الوصف دم. كما لو نذر الحج والعمرة مفردين فقرن أو تمتع. وكما لو نذر الحج ماشيا. وقلنا بوجوب المشى فركب، واعلم أن ناذر الحلق قد يطلقه فيكفيه ثلاث شعيرات، وقد يصرح بالاستيعاب، قال الرافعي: ففيه تردد للقفال، ولها أخوات تأتي في النذر، وأشار به إلى ما لو نذر استيعاب مسح الرأس في الوضوء ونحوه، والأصح فيه اللزوم، وقد يعبر بالحلق مضافا فيقول: لله على حلق رأسي، والمتجه أنه كتصريحه بالجميع للعرف، ويحتمل إلحاقه بقوله: على الحلق، أو أن أحلق، ويدل عليه الآية نبه على ذلك في المهمات. (وقبل طوف بعد رمي) يوم (النحر).

(جاء) الحلق (لحج) كما يجوز بعدهما معا (قلت هذا) أى: تقييد الحاوى ببعد الرمي (أفهما) ألا يجوز الحلق من قبلهما) أى: الطواف والرمي، وهذا جعلوه.

.....

قوله: (لكن يلزمه إلخ) أى: مع الإثم. كما فى شرح «م.ر».

قوله: (كما لو نذر إلخ) قياس ذلك: أن يكون الدم المذكور كدم التمتع، فيكون مرتبا مقدرا. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (والمتجه إلخ) يحتاج للفرق بينه وبين «على الحلق» مع أن فى كل مقتضيا للعموم. انتهى. فإن قيل: اللام قد تكون للجنس، فحملت عليه هنا، بخلاف الإضافة قلنا: صرح السيد الجرجاني بانقسام الإضافة انقسام اللام، ويمكن أن يقال: بحىء اللام للجنس أكثر من بحىء الإضافة له. انتهى. «س.م» على «ع».

قوله: (وقبل طواف بعد رمي إلخ) مثله قبل الرمي بعد الطواف على هذا.

قوله: (واعلم أن ناذر الحلق إلخ) لو نذر حلق بعض الرأس فينبغى ألا ينعقد لكرامة القزح وهو حلق بعض الرأس، وفرق بين التزام القزح قصدا وبين التزام ما يصدق به كما فى مسألة الشارح فليتأمل «س.م».

قوله: (والمتجه إلخ) قد يستشكل مع ما تقدم فى الاستدلال بالآية إلا أن يكون قوله للعرف دافعا للإشكال فليتأمل، ثم رأيت قوله: ويدل عليه إلخ.

قوله: (قد يستشكل إلخ) قد يقال: إن الآية دليل لأصل الوجوب، والأصل عدم ما زاد على اليقين، والتصريح بالرؤوس فيها لبيان موضع الحلق، ولا وجه فى عبارة الناذر لذكر الرأس إلا قصد الاستيعاب.

قوله: (إلا أن يكون إلخ) صرح به حجر فى شرح «ع.ب».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(مفرعا على سوى المشهور) من المذهب (أى: إنه استباحة المحظور) لاثواب فيه كالطيب واللبس.

(وهو على المشهور ركن) يثاب عليه لما مر أن الحلق أفضل من التقصير، ولا تفضيل فى المباحات، (فليح تقديمه عليهما) أى: الطواف والرمى (على الأصح)، كما يباح تقديم الطواف على جميع مناسك يوم النحر، ويباح تقديم بعضها على بعض

قوله: (جعلوه مفرعا على سوى المشهور) لعل قوله «وجعلوه إلخ» تورك على هذا الجهل، فإنه على المشهور لنا وجه حكاة فى الروضة: أنه يحصل التحلل الأول بالرمى فقط، أو الطواف فقط. انتهى. ويصرح بهذا قول المصنف على الأصح فتدبر.

قوله: (على سوى المشهور) أى: من القولين للشافعى قال فى الروضة: الحلق فى وقته فى الحج والعمرة، فيه قولان: أحدهما: أنه استباحة محظور، وليس بنسك. وأظهرهما أنه نسك، وهو ركن لا يجبر بالدم. انتهى. فقول المصنف هنا «وهو على المشهور ركن» أى: المشهور من القولين. وقول الشرح: «لما مر إلخ» تأييد لذلك المشهور على القول الآخر، فلا يقال: لا يلزم من الأفضلية أنه ركن، لاحتمال أنه سنة أو واجب، لأن هذين الاحتمالين وجهان للأصحاب خارجان عن القولين، قال الشيخ عميرة على المحلى: جملة الخلاف فيه: ركن سنة، واجب، مباح، ركن فى العمرة، واجب فى الحج.

قوله: (لا ثواب فيه) تقدم ما فيه قريبا.

قوله: (فليح تقديمه) ويدخل بدخول وقت حلق شعر الرأس وقت حلق شعر غيره، سواء حلقه بعد الرأس أو قبله على الأوجه كما فى الزركشى. وقال حجر: لا يجوز إزالة شعر البدن إلا بعد فعل اثنين من الثلاثة. وهو خلاف مفهوم كلام الأصحاب. انتهى. مدنى عن ابن الجمال.

قوله: (مناسك يوم النحر) هى: رمى جمرة العقبة والذبح للهدى، والحلق، أو التقصير، والطواف مع السعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم.

قوله: (لما مر أن الحلق إلخ) قد يقال: هذا لا يدل على الركنية لأنه بقى احتمال السنية، والواجبية والتفضيل يجرى فى السنن والواجبات.

قوله: (قد يقال إلخ) فيه أن كلام الشارح فى الخلاف الذى هو قولان للشافعى كما صرح به فى الروضة، ويدل عليه تعبير المصنف بالمشهور ومقابله: فلا يرد ما ذكره لأنهما وجهان للأصحاب.

باب الحج والعمرة

١٨٩

لخبر الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص: «سمعت النبي ﷺ يوم النحر فى حجة الوداع وهم يسألونه، فقال: رجل لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، فقال: اذبح ولا حرج، فجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى، فقال: ارم ولا حرج». وفى رواية لمسلم عن عمرو أيضا: «سمعت النبي ﷺ وأتاه رجل يوم النحر، وهو واقف عند الجمرة فقال: يا رسول الله إني حلقت قبل أن أرمى، فقال: ارم ولا حرج، وأتاه آخر فقال: إني ذهبت قبل أن أرمى، فقال ارم ولا حرج، وأتاه آخر فقال: إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمى، فقال: ارم ولا حرج، قال فما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج». ومن ثم جاز تقديم الحلق أيضا على السعى الواقع بعد طواف الركن، وخرج بالحج العمرة فوقت الحلق فيها بعد السعى، كما أفهمه قوله أولا: ثم ثلاث شعرات فما هنا مقيد لما هناك، والتقصير كالحلق فيما ذكر وهو ظاهر.

(ومن سعى) للحج (بعد طواف القادم) المسمى أيضا: بطواف القدوم والورود

.....
قوله: (لم أشعر إلخ) عدم الشعور ليس بقيد فيه وفيما بعده، كما يدل عليه رواية مسلم التى بعدهما، إذ هى واقعة حال قولية، وتطرق الاحتمال إليها يعممها. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر، وقوله: «قبل إن أشعر» لا يصلح للتخصيص، لأنه حكاية لما وقع من السائل جاءت قبل العموم، ولم يقر عليه للتعميم فى الجواب.

قوله: (ومن سعى بعد طواف القادم جاز) ما لم يكن طواف القدوم للعود إلى مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل، فإنه يسن له القدوم، ولا يجزئ السعى حينئذ؛ لأن السعى متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الإفاضة. انتهى. «ع.ش» على «م.ر»، وأفهم قوله: «بعد الوقوف» أنه لو عاد لمكة قبل الوقوف، وطاف للقدوم أجزأه السعى بعده. وهو كذلك كما فى شرح «ع.ب» لحجر.

وقوله: وقبل نصف الليل ليس بقيد، بل لو عاد لها بعد الوقوف وبعد نصف الليل

قوله: (مقيد لما هناك) أى: بالعمرة.

قوله: (ومن سعى إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن الأفضل تأخير السعى إلى ما بعد طواف الركن. لكن فى إيضاح النووى ما حاصله أن الأفضل فعله بعد طواف القدوم.

قوله: (بعد طواف القادم) وهو الأفضل لأنه الوارد.

قوله: (الوارد) أى: من فعله ﷺ فى حجة الوداع.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

والوارد والتحية (جاز) إن لم يتخلل بينهما الوقوف، وإلا وجب إعادته بعد طواف الركن. ويسن طواف القدوم لكل من دخل مكة ولو غير محرم، لكنه يسقط بطواف الركن ممن دخلها بعمرة أو حج بعد الوقوف، (وأن يعد) من سعى بعد طواف القدوم سعيه بعد طواف الركن (فغير آثم) بإعادته، والمراد أنه لا يسن إعادته لأنه ليس قريبة في نفسه بل تابع لغيره، وعن الجويني تكره إعادته، ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع فإنه خاتمة المناسك. وفي المجموع عن العمراني، والشيخ نصر المقدسي أنه يصح

.....
وطاف للقدوم لم يجرئه السعي بعده أيضا. كما في شرح «ع.ب» لحجر أيضا لكن فيه: أنه لا يسن طواف قدوم حينئذ لدخول وقت طواف الركن فالتقيد في محله. لأنه لو طاف للقدوم وقع عن الركن. وقوله: «لأن السعي متى أخر إلخ» قال في شرح «ع.ب»: «لأنه حيث وقف لا يدخل وقته إلا بدخول وقت طواف الإفاضة وفعله، فكان طواف القدوم لم يوجد هنا بالنسبة للسعي، بخلافه فيما قبل الوقوف»، وقول شرح «ع.ب»: «لأنه حيث وقف إلخ» أي: لدخول وقت طواف الفرض، فلم يجر بعد نفل مع إمكانه بعد فرض. انتهى. منه أيضا. وفيه: أن وقت طواف الفرض لا يدخل إلا بعد النصف، وحينئذ لا مانع من السعي بعد الوقوف وطواف القدوم قبل نصف الليل. ثم رأيت «ق.ل» على الجلال نقل ما تقدم عن حجر، ثم قال: وقال شيخنا: له السعي ويكفيه عن الركن ونقله عن شيخنا الرملي: نعم، لو لم يطف لم يجر له السعي إلا بعد طواف الإفاضة، وإن طاف قبل الوقوف، فإن حمل كلام حجر على هذه فواضح.

قوله: (بعد طواف القادِم) قال «س.م» في شرح أبي شجاع: «ولو من دفع من عرفة إلى مكة قبل نصف الليل فيما يظهر بناء على ما قاله الأذرعى: من أنه يسن له حينئذ طواف القدوم».

قوله: (وإلا وجب إعادته) أي: جميع السعي. انتهى. «ق.ل».

قوله: (فإنه خاتمة المناسك) وحيث بقى السعي لا يكون خاتمة، فلا يعتد بذلك الطواف. وأما السعي فهو واقع بعد طواف الإفاضة، فيعتد به. لأن الموالاة بينهما ليست واجبة. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (بعد الوقوف) هذا ظاهر إذا دخل بعد انتصاف ليلة النحر دون ما إذا دخل قبله؛ لعدم دخول طواف الركن حينئذ، فيسن له طواف القدوم.

قوله: (فيسن له طواف القدوم) ويصح السعي بعده حينئذ كما نقله «ق.ل» عن «ز.ي» وهو عن الرملي.

باب الحج والعمرة

١٨٣

بعد طواف الوداع للخروج إلى منى، قال: وظاهر كلام الأصحاب تقييده بالقدوم أو الإفاضة، وصرح به فى المحرر، وصورته ألا يتقدم طواف الوداع المذكور طواف قدوم، وإلا فيصح السعى بعده من حيث أنه واقع بعد طواف القدوم، ولم يتخلل بينهما وقوف. وقد تخلص أن أركان النسكين الإحرام والطواف، والسعى والحلق أو التقصير، ويزيد الحج بالوقوف، ولم يعدوا الترتيب ركنًا، وهو معتبر بتقديم الإحرام على الكل،

قوله: (خاتمة المناسك) وإن لم يكن منها على الأصح فى المجموع وغيره. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (وفى المجموع إلخ) ما فى المجموع يفهمه التعليل بأنه خاتمة المناسك، إذ طواف الوداع للخروج إلى منى يوم الثانى ليس خاتمة المناسك، ومثله من أحرم بالحج من مكة إذا أراد الخروج قبل الوقوف لحاجة: فإنه يؤمر بطواف الوداع، وإذا عاد جاز له السعى، كما صرح به البندنجى والعمرانى، إذ الموالاة بين السعى والطواف ليس شرطًا، لكن رد ذلك فى المجموع كما فى الشرح، وكذا رده السبكى وغيره: بأنه غريب مردود وإن اعتمده الأذرعى وغيره، فقالوا: يجوز بعد كل طواف صحيح ولو نفلا. انتهى. وإنما قال فى التصوير المذكور: وإذا عاد جاز له السعى إلخ؛ لأنه لو سعى قبل خروجه لم يكف هذا الطواف للوداع، لتخلل السعى بينه وبين الخروج.

قوله: (والطواف) ولا تجب نيته إذا كان فى ضمن نسك على الأصح.

قوله: (إن لم يتخلل بينهما الوقوف) عبارة الشارح العراقى: لكن يشترط ألا يتخلل بينهما ركن كالوقوف والحلق. انتهى وهى تدل على أنه لو حلق بعد انتصاف ليلة النحر قبل الوقوف امتنع السعى، وقد يقال فيه بعد تسليمه أن الحلق لا يدخل وقته قبل الوقوف كما قال فى العباب، وأول وقت غيره أى: غير الذبح من الحلق وغيره لمن وقف من انتصاف ليلة النحر. انتهى ومثله فى شرح الروض، فدل قوله لمن وقف على عدم دخول وقت الحلق قبل الوقوف.

قوله: (بعد تسليمه) أى: تسليم إن تخلل الحلق مانع.

قوله: (لا يدخل وقته قبل الوقوف إلخ) فيه أن كلامه فى الحلق الذى هو ركن فلا بد أن يكون بعد الوقوف بأن وقف قبل النصف، ثم رجع إلى مكة وطاف للقدوم، ثم حلق بعد النصف فيمتنع السعى بعد طواف القدوم. نعم مثل تخلل الحلق دخول وقته وهو النصف الثانى كما بيناه بهامش الشرح، فليحمل تخلله على دخول وقته، وحينئذ تكون عبارة العراقى أولى من اقتصار شارحنا على عدم تخلل الوقوف تدبر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

والطواف على السعى فى النسكين، ويتقديم الوقوف على طواف الركن والحلق فى الحج، ويتقديم السعى على الحلق فى العمرة، فينبغى كما قال الرافعى عده ركنا كما فى الصلاة والوضوء، ولا يقدر عدم الترتيب بين الحلق والطواف فى الحج، كما لا يقدر عدم الترتيب بين القراءة والقيام، لكن عده فى المجموع شرطا وهو ظاهر كلام الأصحاب. ولأداء النسكين ثلاثة أوجه تمتع وقران وإفراد، وكلها جائزة اتفاقا، وبعضها أفضل من بعض. وقد أخذ الناظم فى بيانها وبيان الأفضل منها فقال:

(تمتع الإنسان بالإحرام * بعمرة أشهر حج العام) بزيادته العام تكملة، (وهو على مقدار) مسافة (قصر) فأكثر (من حرم) مكة، (ثم) بعد فراغه العمرة يحرم (بحج عام هذه) العمرة من مكة، (ولم).

(يعد لميقات) من المواقيت، ولا لمثله مسافة (من القران * أفضل) أى: تمتع الإنسان أفضل من قرانه لأنه أكثر عملا، وسمى تمتعا لتمتع صاحبه بمحظورات الإحرام بينهما، وقدم فى النظم معمول أفعّل التفضيل عليه للوزن، كما قدمه جرير لذلك فى قوله:

إذا سائرت أسماء يوما ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح
وخرج بالقيود المذكورة عن أن يسمى تمتعا أى: موجبا للدم ما لو أحرم بالحج أولا

قوله: (ويتقديم السعى على الحلق فى العمرة) فأعمال العمرة وهى الإحرام والطواف والسعى والحلق كلها مرتبة.

قوله: (عده ركنا) رجحه حجر فى شرح العباب على جعله شرطا، واستدل بما يطول، ويؤيده: أنه لو كان شرطا لكان واجبا غير ركن، فكان يجبر تركه بدم، ولا يبطل ما أتى به غير مرتب.

قوله: (عن أن يسمى تمتعا) أى: موجبا للدم هذا صادق بالأى يسفى تمتعا مطلقا كما فى أول المخرجات فإنه إفراد كما هو ظاهر، أو يسمى تمتعا فى الجملة أى: وإن لم يوجب الدم كما فى باقى المخرجات فليتأمل «س.م».

لقله تعالى ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج﴾ [البقرة ١٩٦]، وما لو أحرم بالعمرة فى غير أشهر الحج، وإن وقع أعمالها فى أشهر لأنه لم يجمع بينهما فى وقت الحج، فأشبهه المفرد، وذكر الأئمة: أن دم التمتع منوط بربح الميقات وبوقوع العمرة بتمامها فى أشهر الحج، لأنهم كانوا قبل الإسلام لا يزحمون بها الحج فى وقت إمكانه، ويستنكرون ذلك فورد التمتع رخصة للآفاقى إذ قد يشق عليه استدامة الإحرام من ميقاته، وما لو أحرم بها فى أشهر الحج من الحرم، أو من دون مسافة القصر منه لأنه

قوله: (وما لو أحرم بالعمرة فى غير أشهر الحج) أى: ثم حج فى أشهره. وهذا صريح فى أن هذا تمتع. ومثله فى العباب فى موضع، وفى موضع آخر: أنه إفراد. وهو ما اقتضاه كلام الراعى وغيره، بل صرح القاضيان أبو الطيب والماوردى بأن هذا هو الإفراد الذى يختاره الشافعى، والقاضى، والإمام، والغزالى: بأن هذا من صور الإفراد بلا خلاف. قال حجر فى شرح «ع.ب.»: ولا تناقض لأن الخلاف لفظى، وعلى الثانى: فتقييد المجموع بأفضليته بأن يحج، ثم يعتمر يحمل على أن ذلك هو الأفضل على الإطلاق.

قوله: (وبوقوع إلخ) أى: مع وقوع إلخ إذ لو أحرم بها قبل وقت الحج، وأتى بأفعالها كلها فى وقته بأن انطبق انتهاء إحرامه بها على آخر لحظة من رمضان، وأتمها فى شوال ثم حج لا دم عليه اتفاقاً عندنا، كجمهور العلماء، ومع ربحه للميقات. انتهى. شرح «ع.ب.»، «حجر».

قوله: (أو من دون مسافة القصر منه) وإنما لزم هذا دم بمجاوزته مكانه بغير إحرام، ومع إرادته له مع جعلهم ما دون مسافة القصر كالمحل الواحد هنا عملاً بمقتضى الدليل فى الموضوعين، فهنا لا إساءة لأنه من الحاضرين بمقتضى الآية، ولم يجاوز ما عين له بغير إحرام، وهناك وإن كان من الحاضرين لكنه يسمى بمجاوزته ما عين له بقوله فى الخير، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة من غير إحرام، إذ وطنه كمكة فى جواز الإحرام من سائر بقاعه، وعدم جواز مجاوزته بغير إحرام لمريد النسك، واعتراض: بأن

قوله: (بربح الميقات) فإنه لو كان قد أحرم بالحج أولاً من ميقاته لاحتاج بعد فراغه من الحج إلى أن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بالعمرة، وإذا تمتع استغنى عن ذلك لأنه يحرم بالحج من مكة. شرح الروض.

الغر البهية في شرح البهجة الوردية

من حاضرى المسجد الحرام، وقد قال تعالى ﴿ذلك لن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام﴾ [البقرة ١٩٦]، والمعنى فيه أنه لم يربح ميقاتا. وما لو أحرم بها من مسافة

.....
الإساءة المذكورة فرغ كونهما ليسا كالشيء الواحد والكلام فيه، ولذا عدل الإمام إلى أن ذلك محض تعبد. انتهى. شرح «ع.ب.»، «حجر».

قوله: (أنه لم يربح ميقاتا) قال فى شرح الروض: أى عاما لأهله ولن مر به، فلا يشكل بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له النسك، ثم فإنه وإن ربح ميقاتا بتمتعه لكن ليس ميقاتا عاما. انتهى فليتأمل ما المراد بالمیقات المربوح للمتمتع الموصوف بالمعموم المذكور كما يدل عليه الاحتراز عنه بقوله: أى: عاما إلخ، فإنه إن أريد به مكة فلا عموم فيه بالمعنى المذكور فى حق واحد من الآفاقي والحاضر، وإن أريد به ما أحرم منه بالعمرة فهو لا يظهر فيه معنى الربحية، ولا يوافق ظاهر ما فسر به معنى ربح الميقات المسطر عنه بالهامش بإزاء قوله، وذكر الأئمة أن دم التمتع منوط بربح الميقات، فإن المتبادر منه أن الميقات المربوح هو مكة اللهم إلا أن يختار الشق الثانى وإن خالف الظاهر، ويجعل معنى الربحية فيه أنه ترتب على الإحرام منه بالعمرة الاستغناء عن الخروج عن مكة فى الإحرام الثانى، لكن هذا المعنى موجود فى الحاضر فكيف نفاه عنه بقوله: والمعنى فيه أنه لم يربح ميقاتا فليحذر «س.م.»

قوله: (فلا يشكل بمن بينه وبين مكة إلخ) أى: بأن كان مسكنه على دون مسافة القصر من الحرم أو مكة لا أنه جاوز الميقات، ولو غير مريد للنسك، ثم أحرم بالعمرة بينه وبين ما مر دون مسافة القصر لأن هذا يلزمه دم التمتع، وكذا دم الإساءة إن جاوز مريدا للنسك كما فى شرح المنهج وحواشيه، وإن نازعه الشيخ عميرة بأن مقتضى كلام الشيخين عدم لزوم دم التمتع.

قوله: (إن أريد به مكة) ومعنى ربحها أنه استفاد بتمتعه الإحرام منها.

قوله: (لا يظهر فيه إلخ) لأنه أحرم بها من ميقات، وسيأتى تأويله لهذا.

قوله: (هو مكة) لأنه استفاد بالإحرام منها ترك الخروج لأدنى الحل ليحرم بالعمرة.

قوله: (الاستغناء عن الخروج عن مكة) أى: إلى أدنى الحل لأنه لو أحرم بالحج مما أحرم منه بالعمرة لاحتاج فى الإحرام بها إلى الخروج لأدنى الحل، وقد استغنى عن ذلك.

قوله: (موجود فى الحاضر) أى: من بينه وبين الحرم دون مسافة القصر، وأنه لو كان أحرم بالحج من مسكنه لاحتاج فى الإحرام بالعمرة إلى الخروج لأدنى الحل، ولما أحرم بها من مسكنه استغنى عن الخروج له وأحرم بالحج من مكة، أما من هو بمكة وتمتع فلم يربح ميقاتا أصلا لأن ميقات حج مكة، وعمرة أدنى الحل وقد فعل ذلك، وهذا كله مبنى على أن المربوح ميقات العمرة كما هو صريح شرح

القصر فأكثر من الحرم، ولم يحج عامها أو حج عامها وعاد قبل إحرامه به أو بعده. وقبل التلبس بنسك إلى ميقات أو مثله مسافة، ولو أقرب مما أحرم منه بالعمرة إذ لم

قوله: (ولم يحج عامها) ولو مات قبل الحج، فترج بالحج عنه مكى فلا دم على أحد؛ لأنه لم يربح أحدهما ميقاتا. «س.م» على «ع».

قوله: (وعاد قبل إحرامه) أى: وبعد دخول مكة، فلو عاد قبل دخول مكة لم يسقط الدم على الأوجه لوجوب قطع جميع المسافة بين مكة والميقات لكل من النسكين. قاله «س.م» فى شرح أبى شجاع عن السبكي. وهو عن مقتضى كلام الدارمي ومثله حجر شرح بأفضل، ذكره فى عود القارن المسقط للدم، واستبعده حجر فى شرح الإرشاد فليحجر. ثم رأيت الشرح قيد به فى شرح الروض فى القارن، ثم قال: «كما فى المتمتع».

قوله: (وقبل التلبس بنسك) سواء كان ذلك النسك واجبا كالوقوف، أو مندوبا كطواف القدوم، كأن خرج المتمتع إلى محل دون مسافة قصر من مكة وأحرم منه بالحج ثم

قوله: (من مسافة القصر) شامل لما بعد ميقات جهته بأن جاوزه مسيئا أو غير مسيء ثم أحرم، وهذا مع قوله الآتى إلى ميقات أو مثله مسافة يقتضى عدم الاكتفاء هنا بالعود لما أحرم منه إذا لم يكن ميقاتا ولا مثله مسافة فليحجر.

الروض الذى نقله المحشى سابقا، أما لو قلنا: إن الذى ربحه المتمتع الآفاقي هو ميقات الحج، ومعنى ربحه له أنه لا يلزمه العود إليه عند الإحرام بالحج بخلاف المسيء بمجاوزة الميقات، وقد صرح بهذا المعنى حجر فى موضع من التحفة، ويدل عليه سقوط الدم عنه بالعود لمثل مسافة ميقات الحج كما فى «ق.ل» على الجلال، فلا يرد الحاضر مطلقا لأنه لم يربح ميقاتا عاما الذى هو سبب وجوب الدم كما صرح به فى شرح الروض، وإنما ربح ميقاتا خاصا به. هذا كله فى المتمتع، وأما القارن فيقاس عليه قياسا أولويا فى وجوب الدم لأنه تمتع بترك أحد العملين، فهو أشد ترفها من المتمتع التارك لأحد الميقاتين، وكذا فى عدم وجوبه لأنه فرعه فى الوجوب، فإذا لم يجب فى الأصل لم يجب فى الفرع كما فى شرح الروض. كذا قرر هذا الموضع شيخنا الذهبى رحمه الله، وأما تعليل عدم وجوب الدم على القارن الحاضر المحرم بعدم ربحه الميقات العام ففيه نظر لربح ميقات العمرة وهو أدنى الحل هنا، إذ لو أحرم بالعمرة من مكة من هو بها لزمه دم إن لم يخرج إلى أدنى الحل قبل الشروع فى عملها، فالميقات المربوح هنا هو ميقاتها فليشأمل، وإنما لم يكتفوا فى الاستدلال للقارن بما فى الصحيحين أنه ﷺ ذبح عن نسائه البقر. قالت عائشة: وكن قارنات لأنه ليس نصا فى وجوب الذبح على القارن. انتهى. مدنى.

قوله: (فليحجر) تقدم عن حجر أن المتمتع الآفاقي إذا عاد قبل تلبسه بشيء من أعمال العمرة كفاه مرحلتان مطلقا أى: ولو كان لجهة خروجه ميقات أبعد بخلاف من أتم أعمالها، وتقدم بالهامش الفرق بينهما فراجع، ثم رأيت ما كتبه بعد

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

يربح ميقاتا، واعتبرت المسافة من الحرم؛ لأن كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام

.....
دخلها وطاف للقدوم. وطواف الوداع المسنون: بأن يحرم منها بالحج ثم يطوف للوداع عند خروجه لعرفة. وعبر في التحفة بدل «قبل التلبس بنسك» «بقبل الوقوف»، وكتب عليه محقق عصره السيد عمر البصرى: «مقتضاه نفع العود قبل الوقوف، ولو بعد طواف القدوم أو طواف الوداع المسنون عند الخروج إلى عرفة، وقد حزم فى فتح الجواد بأن الخروج حينئذ لا ينفع المتمتع ولا القارن، وهو مقتضى ما فى شرح الروض، وخص فى الحاشية تعميم النسك الذى يمنع التلبس به نفع العود بالمتمتع، وأما القارن فيجزئه العود قبل الوقوف وإن سبقه نحو طواف قدوم، وفرق بينهما بما لا يخلو عن تكلف، وهو مقتضى متن الروض، فإنه عبر فى المتمتع «بقبل النسك» وفى القارن «بقبل الوقوف»، لكن زاد شارحه فى هذا المحل قوله: أو نسك آخر. كما أشرت إليه آنفا. وأما صاحب المغنى والنهاية فلم يتعرضا لهذا القيد فى المتمتع، وقيداه فى القارن «بقبل الوقوف». انتهى. وحاصل الفرق الذى ذكره فى الحاشية: أن المتمتع يتحلل الآن بمثل ما أتى به، وهو الطوافان المذكوران، أما القارن فلا يأخذ فى أسباب التحلل إلا بالوقوف. انتهى. «ابن الجمال». انتهى. «جمل على المنهج».

قوله: (إلى ميقات) أى: ميقات الآفاقى. فلو كان آفاقى بمكة، وخرج منها لأدنى الحل، وأحرم بعمره، ثم فرغ منها، وأحرم بالحج من مكة، وخرج لأدنى الحل لزمه دم، لأن مرادهم «بميقات» فى قولهم: «إن لم يعد لميقات عمرته» ميقات الآفاقى، كما صرحوا به، لا المكى. انتهى. شرح «ع.ب»، «حجر».

قوله: (واعتبرت المسافة من الحرم) هو المعتمد، كما فى المنهاج، والروضة، والمجموع، والشرحين. انتهى. شرح «ع.ب»، «حجر».

قوله: (لأن كل موضع إلخ) أى: إلا آية الإسراء، فإن المراد فيهما «المسجد» فقط. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (إلى ميقات أو مثله مسافة إلخ) أى: أو إلى مسافة القصر ولو دون الميقات على ما تقدم فى هامش شرح قول المصنف مكانه مكة بالحج لمن كان مقيم مكة عن شرح المنهاج للشهاب ابن حجر حيث قال: وإنما سقط دم المتمتع بالمرحلتين مطلقا إلخ فراجع.

فهو الحرم إلا قوله ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ فهو نفس الكعبة، واعتبرها في المحرر من مكة. قال في المهمات: وبه الفتوى فقد نقله في التقريب عن نص الإمام، وأن الشافعي أيده بأن اعتبارها من الحرم يؤدي إلى إدخال البعيد عن مكة، وإخراج القريب منها لاختلاف المواقيت، وظاهر كلام النظم وأصله أن القيود المذكورة قيود لتسمية ما ذكر تمتعا، ولا فضيلته على القران حتى لو انتفى قيد منها انتفى هذان الحكمان وليس كذلك، وإنما هي قيود للتمتع الموجب للدم كما قدمته. ويجاب عن الثاني بأن أفضلية ما انتفى فيه قيد مفهومه بالأولى؛ لأنه حينئذ لا يحتاج إلى جبر، وخرج بقوله: (عندنا) المزيّد على الحاوي قول أبي حنيفة: إن القران أفضل من التمتع، بل ومن الأفراد، واختاره المزني، وسبب الاختلاف اختلاف الروايات في أنه ﷺ قرن أو تمتع أو أفرد، وسيأتى بيانها تنبيهه: قضية كلامه أن من جاوز الميقات غير

قوله: (عن نص الإمام) قد نص على الأول أيضا، فله نصان، رجح الأكثرون منهما الأول. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (يؤدي إلى إدخال إلخ) قد يقال: اعتبارها من مكة يؤدي أيضا إلى إدخال البعيد من الحرم، وإخراج القريب منه. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.
قوله: (لاختلاف المواقيت) يعنى حدود الحرم. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (إلى إدخال التبعيد إلخ) قد يجاب بأنه لا محذور في ذلك حيث كان المدار على الحرم دون مكة، وكتب أيضا قوله: إلى إدخال التبعيد إلخ، قال في شرح الروض قلت: وإلى أن من بذات عرق من الحاضرين؛ لأنها دون مسافة القصر من الحرم، ولم يستثنها أحد من حكم المواقيت. انتهى. ويجاب بأن عدم استثنائها لا ينافي استثناءها أخذًا من اعتبار الحرم.

قوله: (لاختلاف المواقيت) أقول: ينبغي أن المراد بالمواقيت هنا جهات الحرم، ثم رأيت في شرح الروض فسرهما بقوله: يعنى حدود الحرم.

قوله: (ويجيب عن الثاني إلخ) هذا الجواب كقوله السابق وخرج بالقيود إلخ يقتضى أفضلية الاعتماد في سنة والحج في سنة أخرى على القران.

قوله: (أن من جاوز الميقات إلخ) في الروض: ويلزم الدم أفاقيا تمتع ناويا الاستيطان بها أى: بمكة بعد العمرة، وكذا لو جاوزه أى: الميقات غير مريد للنسك ثم اعتمر، ثم قال: فلو جاوز

قوله: (ثم اعتمر) حين عن له بمكة أو بقرىها. شرح الروض.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

مريد للنسك، فكما دخل مكة اعتمر. ثم حج لا يكون متمتعا. وبه صرح الغزالي. وعلمه بأنه صار من الحاضرين إذ لا يعتبر فيه قصد الإقامة، قال الرافعي: وهذه المسألة من مواضع التوقف ولم أرها لغيره، وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة مما ينازع فيه كلام عامة الأصحاب، ونقلهم عن نصه في الإملاء والقديم، فإنه ظاهر في اعتبارها بل في

قوله: (لا يكون متمتعا) لأنه لا يستفيد بتمتعه ربح سفر. شرح الروض.

مقاتا مريد للنسك، ثم أحرم بالعمرة متمتعا وبينه وبين مكة مرحلتان لزمه دمان، أى للتمتع والإساءة، أو دونها قدم أى: للإساءة لفقد التمتع أى: لأنه صار من الحاضرين. هكذا ذكره في الروضة وفيه إشكال. انتهى وقوله: وفيه إشكال قال في شرحه لما مر من أن العبرة بالقرب من الحرم لا من مكة، ومن أنه إذا جاوز الميقات غير مريد للنسك فاعتمر بقرب مكة لزمه دم التمتع، فكيف يجعل من الحاضرين مع عصيانه، ولا يجعل كذلك مع عدم عصيانه وقدمت جوابه ثم انتهى وحاصل ما قدمه أنه قد يحمل ما تقدم على من لم يستوطن وما هنا على المستوطن.

قوله: (لا يكون متمتعا) أى: تمتعا موجبا للدم كما علم مما مر.

قوله: (وما هنا على المستوطن) قد يقال: إن المستوطن لو خرج من مكة ليقتصد الآفاق، ثم تمتع وأحرم بالعمرة من الميقات لا دم عليه، فلا يتقيد بمن جاوز حتى صار على دون مسافة القصر، فإن قلت: غرضه من الحمل أنه آفائي ولكن نوى الاستيطان قلت: لا عبرة بنية. صرح بذلك الرافعي وغيره. انتهى. برلسي.

قوله: (وما هنا على المستوطن) قال في شرح الروض: وعليه أيضا يحمل ما نقل عن الغزالي بعد. قال الشيخ عميرة في حواشي المنهج: كلام الرافعي وغيره صريح في أن ما قاله الغزالي في الآفائي لا المستوطن، وساق عبارة الرافعي قال المحشي في شرح أبي شجاع: إن للشافعي في المسألة قولين: أحدهما شرط الاستيطان وهو المعتمد، وثانيهما: أن الحاضر من حصل هناك وإن كان مسافرا وعليه هذا ما في الروضة. انتهى. ثم رأيت عبارة الروضة هكذا قال الغزالي: والآفائي إذا جاوز الميقات غير مريد نسكا فاعتمر عقيب دخول مكة، ثم حج لم يكن متمتعا، إذ صار من الحاضرين إذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة، وما ذكره من عدم اشتراط قصد الإقامة ينازعه فيه الأصحاب، ونقلهم عن نصه في الإملاء والقديم، وفي النهاية حكاية وجهين في صورة تداني هذه، وهى أنه لو جاز الغريب الميقات، وهو لا يريد نسكا ثم بدا له بقرب مكة أن يعتمر فاعتمر منه وحج بعدها على صورة التمتع هل يلزمه دم؟ أحد الوجهين: لا يلزم لأنه حين بدا له كان على مسافة الحاضر، وأصحهما يلزمه لأنه وجدت صورة التمتع، وهو غير معلود من الحاضرين قلت: المختار في الصورة التي ذكرها الغزالي، أولا أنه متمتع ليس بخاضر بل يلزمه الدم والله أعلم. انتهى.

باب الحج والعمرة

١٩١

اعتبار الاستيطان، قال النووي: المختار في هذه المسألة أنه متمتع ليس بحاضر، بل يلزمه الدم، وقال السبكي: وقد صرح الماوردي بما قاله الغزالي قال: وفي كلام صاحب البيان ما يوافقه والمعنى يساعده، (وهذا الثاني) أى: القرآن.

(صورته إحرام شخص بكلا * هذين) أى: الحج والعمرة، (أو) إحرامه، ولو قبل أشهر الحج (بعمرة وأدخلا) أى المحرم بها عليها.

(قبل الطواف الحج)، ودليل الأولى خبر الصحيحين عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بحج، ومنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل

.....
قوله: (الاستيطان) هو المعتمد من قولى الشافعى فى المسألة: أحدهما: هذا والثانى: أن الحاضر من حصل هناك، وإن كان مسافرا، وعليه ما فى الروضة: أنه لو جاوز الميقات مريدا ثم أحرم بالعمرة متمتعا: أنه إن كان بينه وبين مكة مرحلتان لزمه دمان: دم للتمتع، ودم للإساءة، أو أقل قدم للإساءة فقط، لعدم التمتع الموجب للدم، لكونه حينئذ من حاضرى المسجد الحرام. «س.م» على «ع»، وكلام الروضة هنا يفيد: أن الذى فى المسألة وجهان لا قولان.

قوله: (أنه متمتع) أى: فيلزمه العود إلى ميقات الآفاقي أو الدم، ولو جاوز الميقات غير مريد، ثم أراد قبيل دخول الحرم كفاه العود إليه، أو إلى مثل مسافته. انتهى. مدنى فى الأخيرة: وهو ظاهر؛ لأن ما أحرم منه فى هذه الحالة ميقات للآفاقي. كما فى «س.م» على التحفة.

قوله: (والمعنى يساعده) أى: لأنه لم يربح ميقاتا. وقد يقال: إن عدم إرادته النسك غاية ما أسقطت عنه دم المجاوزة، وبقي كونه آفاقيا ميقاته ما جاوزه، فيكون إحرامه بالعمرة من أدنى الحل، كأنه إحرام بها من ميقاته، فيكون راجعا لميقات الحج، بمعنى: أنه لا يكلف العود إليه حكما، وهذا بخلاف ما لو أفرد بإحرامه بالحج من مكة؛ لأن غالبا ما فوته إحرامه به من الميقات، وهذا قد سقط لعدم إرادته له منه فليتأمل فإنه دقيق.

قوله: أيضا (والمعنى يساعده) أى: أنه لم يربح ميقاتا وتأمله.

.....
.....

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

بهما». ودليل الثانية خبر مسلم «أن عائشة أحرمت بعمره، فدخل عليها رسول الله ﷺ فوجدها تبكى، فقال: ما شأنك، قالت: حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت، فقال لها: أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة، فقال لها: قد حللت من حجك وعمرتك جميعا» وقوله قبل الطواف أى: قبل الشروع فيه، فلو شرع فيه ولو بخطوة لم يصح إدخال الحج عليها لاتصال إحرامها بمقصوده وهو أعظم أفعالها، فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها، ولأنه أخذ فى التحلل، فلو استلم الحجر بنية الطواف، ففي صحة الإدخال وجهان. قال فى المجموع: ينبغى تصحيح الجواز لأنه مقدمته لا بعضه قال: ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فى الطواف، أو بعده، قال الماوردى: قال أصحابنا صح

قوله: (أحرمت بعمره) أى: فسخت إحرامها أولا بالحج إليها، بأمره ﷺ لأنه كان يحثهم على العمرة فى ذلك الوقت، ردا على الجاهلية اعتقادهم: أن العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور، وتقدم أن ذلك خصوصية لهم لذلك، فلما استمر عليها الحيض، ولم تتمكن من أعمال العمرة إلى ليلة عرفة أمرها رسول الله ﷺ بأن تحرم بالحج إدخالا له على العمرة، لتكون قارنة، أو إبطالا للعمرة، وخروجا منها من غير الإتيان بأعمالها، ليكون حجها إفرادا فلما أتمت الحج أمرها بعد بعمره فاعتمرت من التنعيم، وقالت: هذا مكان عمرتى التى اعتمرت قبل. وقولها هذا أى: الموضع موضع فسخ إحرام الحج إلى العمرة، وإلا فإحرامها الأول كان قبل التنعيم، فعلى هذا: عمرتها الثانية نفل على الاحتمال الأول، وعلى الثانى: واجبة هذا ما تحرر من البخارى وشرحه. وعليه فالخروج من العمرة الأولى خصوصية أيضا، لكن يحزر لم كان ذلك. انتهى. وقوله "أو إبطالا للحج" ينافية قوله ﷺ «قد حللت من حجك وعمرتك جميعا».

قوله: (ولم أحلل) بضم اللام الأولى، وقيلن بكسرها لأن الفعل ثلاثى. انتهى. جمل.

قوله: (وهو أعظم أفعالها) أى: أفضلها.

قوله: (ولأنه أخذ بالحج) أى: والتحلل مقتضى لنقصان الإحرام، فلا يليق به إدخال الإحرام المقتضى لقوته. انتهى «م.ر».

إحرامه لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة، حتى يتيقن المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان إحرامه قبل تزوجه، أو بعده، فإنه يصح تزوجه (لا العكس) أى: إدخال العمرة على الحج، فلا يجوز لأنه لا يستفيد به شيئاً، بخلاف إدخاله الحج على العمرة يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت، ولأنه إدخال الضعيف القوى، كفراش النكاح مع فراش الملك لقوته عليه، جاز إدخاله عليه دون العكس، حتى لو نكح أخت أمته جاوز وطؤها بخلاف العكس. (وفى * إفراده) الآتى بيانه (فضل عليهما) التمتع والقران، (وفى) أى تام لأن روايته أكثر، ولأن جابراً منهم أقدم صحبة وأشد عناية بضبط المناسك، ولأنه ﷺ اختاره أولاً كما سيأتى، وللإجماع على أنه لا كراهة فيه، ولأن المفرد لم يربح ما ربحه من استباحة المحظورات، ولا ما ربحه القارن

.....
قوله: (رواته أكثر) ولا يضر ما فى القسطلانى من رواية الأفراد عن ثلاثة، والقران عن عشرة، والتمتع عن خمسة من الصحابة، إذ لم يحصر الرواة فى ذلك بدليل زيادته السيدة عائشة رضى الله عنها فى رواية الأفراد فى بعض المواضع. انتهى. «مدنى».

قوله: (على أنه لا كراهة فيه) بخلاف القران، فإنه كرهه جماعة، وكذا التمتع.

قوله: (لا يستفيد به شيئاً) أى: من الأعمال.

قوله: (لقوته) أى: فراش النكاح، وقوله عليه أى: على فراش الملك، والمراد بجواز إدخاله عليه أنه إذا طراً عليه ثبت هو أى فراش النكاح دونه، أى فراش: الملك بل ينقطع لوجود فراش النكاح، وقوله: دون العكس أى: لا يدخل فراش الملك على فراش النكاح فإذا طراً فراش الملك على فراش النكاح لم يثبت فراش الملك ويستمر فراش النكاح، وقوله: حتى لو نكح أخت أمته جاز وطؤها أى فقد ثبت فراش النكاح دون فراش الملك حيث جاز الوطء فيه، وقوله: بخلاف العكس أى: لو ملك أخت زوجته امتنع وطؤها فلم يثبت فراش الملك الطارئ على فراش النكاح بضعفه عنه واستمر جواز الوطء بفراش النكاح فقد استمر فراش النكاح «س.م».

قوله: (جاز وطؤها إلخ) فقد ثبت فراش النكاح الطارئ على فراش الملك دون فراش الملك.

قوله: (بخلاف العكس) أى: لو ملك أخت زوجته لم يجز وطؤها فلم يثبت فراش الملك الطارئ على فراش النكاح.

قوله: (لم يربح ما ربحه المتمتع إلخ) يتأمل المراد بذلك فإن المفرد بعد تحلله يستباح المحظورات إلى الإحرام بالعمرة إلا أن يراد الربح فى وقت الحج وفيه ما فيه.

قوله: (جاز الوطء فيه) أى: وامتنع الوطء بفراش الملك.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

اندراج أفعال العمرة تحت الحج فهو أشق عملا. وأما تمنيه ﷺ التمتع بقوله: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت، ولجعلتها عمرة»، فلتطيب قلوب الصحابة حيث حزنوا على عدم الموافقة له لما أمرهم بالاعتماد لعدم الهدى، قال القاضى: ولأن ظاهر الخبر من أن الإهداء يمنع الاعتماد غير مراد إجماعا. قال فى المجموع: والصواب الذى نعتقه أنه ﷺ أحرم الحج، ثم أدخل عليه العمرة، وخص بجوازه فى تلك السنة للحاجة، وأمر به فى قوله: لبيك عمرة فى حجة، وبهذا الجمع بين الروايات، فعمدة رواة الأفراد وهم الأكثر أول الإحرام، وعمدة رواة القرآن آخره، ومن روى التمتع أراد التمتع للغوى وهو الانتفاع، وقد انتفع بالاكْتفاء بفعل واحد. ويؤيد ذلك أنه ﷺ لم يعتمر فى تلك السنة عمرة مفردة، ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر فى تلك السنة، ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن فانظمت الروايات فى حجته فى نفسه، وأما الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام: قسم أحرموا بحج

قوله: (فلتطيب إلخ) فالموافقة لتحصيلها هذا المعنى أهم عنده عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك. انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (وأمر به) أى: بإدخال العمرة على الحج بعد الإحرام به مفردا للمصلحة الآتية.

قوله: (قلوب الصحابة) أى: من أحرم بالعمرة منهم. انتهى. «رشيدى».

قوله: (لما أمرهم) تعليل لعدم موافقتهم له.

قوله: (فى قولك لبيك إلخ) كذا فى شرح الروض أيضا. وفى البخارى: «أتانى آت من ربي، وقال: صل فى هذا الوادى المبارك وقل عمرة فى حجة» وفى رواية له: «قال عمرة فى حجة». انتهى. فلعل المعنى هنا «قل لبيك إلخ»

قوله: (وأما الصحابة إلخ) يحتاج هذا لعناية فى موافقته لحديث: أنه ﷺ خرج هو وأصحابه مهلين ينظرون القضاء فأمر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمرة إلخ. يقال: قسم أحرموا إلخ. أى: بعد نزول الوحى، وكانوا أولا مطلقين كما تقدم، وأما من أحرم

قوله: (ولأن ظاهر الخبر إلخ) أى: فالخير مصروف عن ظاهره فضعف الاستدلال به على أفضلية التمتع على الأفراد عام حجه بالألا يؤخره عن ذى الحجة. حجر.

وعمره أو بحج ومعهم هدى ، وقسم بعمرة ففرغوا منها ثم أحرموا بحج ، وقسم بحج ولا هدى معهم ، فأمرهم ﷺ أن يقبلوه عمرة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة ، وهو خاص بالصحابة أمرهم به ﷺ ، مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة فى أشهر الحج . واعتقادهم أن إيقاعها فيه من أفجر الفجور ، كما أنه ﷺ أدخل العمرة على الحج لذلك ، ودليل التخصيص خبر أبى داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قال : قلت يارسول الله أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ، فقال : بل لكم خاصة . فانتظمت الروايات فى إحرامهم أيضا فمن روى أنهم كانوا قارنين ، أو متمتعين ، أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم ذلك منهم . وظن أن البقية مثلهم وإنما يكون الأفراد أفضل .

(إن ائتمار عام حج يقع) أى إن يقع ائتماره عام حجه . فإن أخره فهو مفضول لكراهة تأخير الاعتمار عن عام حجه ، (وهو) أى الأفراد (سوى القوان والتمتع) بأن يحج ثم يعتمر ، أو يحرم بعمرة فى غير أشهر الحج أو فيها على دون مسافة القصر من

.....
بحج ولا هدى معه كأبى موسى رضى الله عنه فلم يكن معهم فى القضاء . وفى شرح «ع.ب» لحجر عن المجموع : أن معنى انتظار الوحي : أنه ﷺ لما أحرم بالحج ، واختلف أصحابه فى كيفية الإحرام وأنه هل يلزم الحج من أحرم به أوله منه مخرج بالفسخ جاءه الوحي بأن من ساق الهدى لا يحل من إحرامه حتى يذبح . انتهى . وما تقدم عن شيخنا أولى من هذا . فتأمل .

قوله : (وظن أن البقية مثلهم) ولكون اختلافهم فى أمور جائزة من الأفراد وقسيمه لم يبالغ كثير منهم بالفحص عن حقيقة الحال ، بل اكتفى بفهمه وظنه فبادر إلى الإنخبار بما فهمه أو ظنه من غير إمعان فى علم حقيقته ؛ لأن الاختلاف فيه اختلاف فى مباح . انتهى . شرح «ع.ب» «حجر» إلى الإنخبار بما فهمه .

قوله : (أى أن يقع ائتماره) أى : نية العمرة ، وإن أخر أعمالها عن سنة الحج . انتهى . «س.م» على أبى شعجاع .

قوله : (لكراهة تأخير الاعتمار عن عام حجه) انظر تأخير الحج عن عام ائتماره .

قوله : (انظر تأخير الحج) يؤخذ من شرح «ع.ب» لحجر : أنه مفضول لما فيه الخطر .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الحرم، أو على مسافته منه، ولم يحج عام العمرة أو يحج عامها، ويعود إلى ميقات هذا تقرير كلامه. وقد عرفت أن ما سوى الأولى تمتع، لكن لا يوجب دما، ولما فرغ من ذكر أركان النسكين ووجوه أدائهما أخذ فى ذكر سننهما، فقال:

(والسنة الغسل لإحرام) إذا (نوى) أى: نواه بمعنى أراد، كما عبر به الشيخان للاتباع رواه الترمذى وحسنه، وإنما لم يجب لأنه غسل المستقبل كغسل الجمعة والعيد. ويكره تركه وإحرامه جنبا، ومثله حائض ونفساء انقطع دمهما، وغير المتميز

قوله: (الغسل للإحرام) أى: بنية الغسل للإحرام. وكذا بقية الأغسال الآتية واعلم أن الأغسال إن نويت حصلت تجانست أو لا وإن نوى واحد حصل هو ومثله لا غيره، فمن عليه جنابة وجمعة لا يحصلان إلا إن نوى أحدهما حصل فقط، ومن عليه غسل جمعة وغسل عيد إذا نوى أحدهما حصل الآخر بالمعنى الذى ذكره فى التحية، ومن عليه غسل جمعة وإحرام لو نوى الجمعة حصل للإحرام بالمعنى المذكور. وأما قول الأسنوى: «مقتضى كلامهم: أن مثل غسل الجمعة لا يشترط فيه النية» فمردود: بأن المنقول اشتراطها حتى فى نحو الحائض، لأن المقصود به النظافة والعبادة، أو العبادة فقط. نعم، بحث ابن الرفعة فيما تأخر عن الإحرام كغسل نحو دخول مكة: أنه لا يحتاج لنية لأن نية الحج شملته كالطواف وغيره، وظاهر كلامهم: احتياجه لنية مطلقا، وعليه يفرق بين نحو دخول مكة والطواف بأن الطواف من جملة هيئة الحج المنوية، فلم يتصور انفكاكه، فشملته النية، بخلاف نحو دخول مكة، فإنه لا ارتباط له بكيفية الحج المنوية فاحتاج لنية تخصه. انتهى. حاشية شرح الإرشاد «الحجر».

قوله: (لأنه غسل لمستقبل) أى: فلم يوجد سببه حتى يتصور فيه الوجوب، بخلاف ما إذا تقدم سببه يتصور فيه ذلك، وليس المراد: أن كل ما تقدم سببه وجب، وإلا ورد غسل غاسل الميت.

قوله: (انقطع دمهما) أو أمكنهما المقام فى الميقات حتى ينقطع، كما يؤخذ من شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (ما سوى الأولى) تمتع ظاهره وإن لم يحج فى الرابعة أصلا أو إلا بعد أعوام فليُنظر.

قوله: (أو نواه) أى: الإحرام.

قوله: (وإحرامه جنبا) قد يقال: لا حاجة إليه مع ما قبله لأن من أحرم جنبا فقد تركه، إلا أن

قوله: (ظاهره إلخ) لا مانع منه فإنه مجرد تسمية.

باب الحج والعمرة

١٩٧

يغسله عليه. وزاد قوله نوى بالمعنى المذكور، لبيان وقت الغسل، (ولدخول مكة) بصرفها للوزن (بذى طوى) بتثليث الطاء واد بمكة بين الثنيتين العليا، والسفلى للاتباع رواه الشيخان، هذا إن كانت بطريقه بأن أتى من طريق المدينة، وإلا اغتسل من نحو تلك المسافة. قال المحب الطبري: ولو قيل يسن له التعريج إليها والاعتسال بها اقتداء وتبركا لم يبعد، قال الأزرعي: وبه جزم الزعفراني، ويستثنى من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من مكان قريب كالتنعيم، واغتسل للإحرام فلا يسن له الغسل لدخولها، لحصول النظافة بالغسل السابق، بخلاف ما إذا أحرم من مكان بعيد كالجعرانة والحديبية، قال ابن الرفعة: ويظهر أن يقال بمثله في الحج إذا أحرم به من التنعيم

قوله: (واد) أى: ذو طوى واد، وطوى: اسم لبئر فيه مطوية بالحجارة.

يقال فائدته بيان كراهة إحرام الجنب وإن لم يتركه مطلقاً بأن تداركه بعد الإحرام، أو يقال: لا يلزم من كراهة تركه كراهة نفس الإحرام، وفرق بين تعلق الكراهة بتركه وتعلقها بنفس الإحرام وهذا أظهر فليتأمل «س.م».

قوله: (انقطع دمهما) قضية تقييد كراهة إحرامهما بدون غسل. بما إذا انقطع دمها أنه لا كراهة في إحرامهما بدونه إذا لم ينقطع، وأما تركهما الغسل في الحالين مطلقاً فقضية إطلاق غيره كراهته فليحرر وسيأتي ما سيصرح باستحباب غسلهما، وإن لم ينقطع دمهما في قول المصنف ولو بخيض.

قوله: (من نحو تلك المسافة) وينبغي أن الكلام فيمن لم يرد الدخول من الثنية العليا كما هو الأفضل، وإلا فينبغي الجزم بأنه يسن له الغسل من ذى طوى لأنه يمر عليها. قوله: (بها) متعلق بالوقوف.

قوله: (لأن من أحرم جنباً فقد تركه) هذا غير ظاهر إذ لو اغتسل للإحرام فأجنب عقبه ثم أحرم لا يكون تاركاً له إذ الظاهر أنه لا ييطل بحدث الجنابة في غسل الجمعة وحينئذ فلا حاجة لما ذكره بعد تدبر. بل قد يقال: إنه لا مانع أن يغتسل وهو جنب بنية الإحرام فقط ثم يحرم وإن لم أر من ذكره.

قوله: (قد يقال إلخ) هذا خاص بالجنب كما هو ظاهر.

قوله: (بأن تداركه إلخ) هذا مبني على ضعف والمعمد أن هذه الأغسال إذا فاتت لا تقضى كما في شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (مطلقاً) لعل معناه سواء.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ونحوه لكونه لم يخطر له إلا ذلك الوقت، وظاهر أن الحكم كذلك وإن خطر له قبل ذلك الوقت إلا أنه يكون آثماً ويلزمه دم، ويسن الغسل لدخول الحلال لها أيضاً كما حكاه الشافعى فى «الأم» عن فعله ﷺ عام الفتح. قال الخفاف: ويسن أيضاً لدخول الحرم ولدخول المدينة.

(وللوقوف فى عشى عرفه) بها، (ورمى) أى: ولرمى الجمار أيام (تشريق وللمزدلفة) أى: للوقوف بها على المشعر الحرام غداة النحر لأن هذه مواضع يجتمع لها الناس، فأشبهه غسل الجمعة، وزاد عشى لبيان وقت الغسل للوقوف بعرفة، ووقته

.....

قوله: (وظاهر إلخ) وإنما قيد به، بيانا للأكمل. انتهى. شرح «ع.ب.» «لحجر».

قوله: (أى: وللوقوف بها إلخ) ويدخل وقته، كغسل العيد بنصف الليل، فينويه به أيضاً. انتهى. حجر، وظاهره: أنه لا يحصل إلا إن نواه به؛ وقد تقرر: أنه إذا نوى أحد الأغسال المسنونة حصل الباقي، فلا حاجة إلى نيته به، إلا أن يقال إن الأفضل أن ينويه به، وإن كفى غسل واحد عنهما. انتهى. «س.م.»، «ب.ج.»

قوله: (أى: وللوقوف بها إلخ) أى: لا للمبيت بها لقربه من غسل عرفة. انتهى. «م.ر.»

قوله: (ولرمى إلخ) أى: يسن كل يوم لرمى إلخ.

قوله: (لبيان وقت الغسل إلخ) أى: الوقت الأكمل؛ لأن السنة أن يكون بعد الزوال، ويحصل أصلها قبل الزوال بعد الفجر، ولذا قال «م.ر.»: إن قوله: «فى عشى» متعلق

قوله: (أيام التشريق) قال الزركشى: والتعبير بالأيام يقتضى جوازه قبل الزوال وينبغى تقييده بالزوال كالرمى؛ لأنه تابع له والأوجه خلاف ما قاله كما فى العيد والجمعة كذا فى شرح الروض، والأوجه أن يكون غسل الرمي كغسل الجمعة فيدخل بالفجر، وغسل مزدلفة كغسل العيد فيدخل بنصف الليل وكلامه لا ينافى ذلك.

قوله: (لبيان وقت الغسل إلخ) هذا يفيد تعلق قوله فى عشى بالغسل وأنه لا يدخل وقته إلا بالزوال، والوجه دخوله بالفجر كالجمعة، وتعلق قوله فى عشى بالوقوف لبيان وقته فتأمل. نعم الوجه الأفضل أن يكون بعد الزوال لقربه من الوقوف «س.م.»

قوله: (والأوجه خلاف ما قاله) إن لم يحمل على بيان الأفضل كما هو ظاهر عبارته.

قوله: (والأوجه أن يكون إلخ) جزم به البرماوى.

قوله: (لا ينافى ذلك) بأن يكون التمثيل بالعيد فى بيان مطلق التقدم.

باب الحج والعمرة

١٩٩

للقوف بمزدلفة، بعد نصف الليل، وخرج برمى التشريق رمى جمرة العقبة يوم النحر، فلا يسن الغسل له ولا للمبيت بمزدلفة، ولا لطواف القدوم اكتفاء بما قبله، ولا لطواف الركن والوداع والحلق لاتساع أوقاتها، فتقل الزحمة.

.....
بالوقوف، لكن لا حاجة إليه كما عرفت، لكن نقل المدني خلاف الفقهاء في الأفضل: هل بعد الزوال أو قبله قال: «والأوجه الأول، للخلاف القوى في عدم دخول وقته إلا بالزوال».

قوله: (يوم النحر) احتز به عن رميها أيام التشريق، فيسن الغسل له، كما دخل في قوله «ورمى تشريق».

قوله: (فلا يسن الغسل) أى: اكتفاء بغسل الوقوف بالمشرع الحرام كما في المدني، أو بغسل العيد كما في شرح «م.ر» على المنهاج، وكلاهما يدخل بنصف الليل، وفي كلام الزركشى كما في شرح «ع.ب» «الحجر»: أن أحدهما كاف عنه، فإن لم يغتسل لأحدهما ولا لعرفة سن الغسل له.

وقوله: ولا لعرفة تبع فيه الرافعى، لكنه نظر فيه بعد بقوله: إن ذكر الرافعى غسل الوقوف، إنه يغنى عن غسل رمى جمرة العقبة. يحتاج لتأمل، لبعده عن رمى النحر، فإن غسل عرفة يدخل بالزوال. قال حجر: قال الزركشى: لكنه مستمر للفجر، فهو مزاحم لغسل مزدلفة في الوقت دون المكان، لاختصاص غسلها بها، ومزاحم لغسل العيد بين نصف الليل إلى طلوع الفجر. انتهى وحينئذ فلا اعتراض على الرافعى. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (اكتفاء بما قبله) أى: فى الثلاثة، والذي قبل جمرة العقبة غسل الوقوف بمزدلفة،

قوله: (اكتفاء بما قبله) زاد فى شرح الروض: ولا تساع وقت الأول يعنى رمى جمرة العقبة، وعدم الاجتماع فى الثانى يعنى المبيت بمزدلفة. انتهى. وقضية العلة الأولى أنه لو لم يغتسل لما قبل

قوله: (ولا تساع وقت الأول) لأن وقت رمى جمرة العقبة يدخل من نصف ليلة النحر ويبقى إلى غروب الشمس آخر أيام التشريق.

قوله: (وعدم الاجتماع إلخ) يقتضى ندب الغسل عند ازدحام فيها كأيام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه ابن الرفعة واستدل له الأذرعى بقول الروضة: يسن الغسل لكل اجتماع. انتهى. شرح «ع.ب» للحجر.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(ولو بحيض) أى تسن هذه الاغتسال ولو فى حال الحيض أى: أو النفس لأن القصد التنظيف. وفى مسلم إن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبى بكر بذى الحليفة، فقال لها النبى ﷺ اغتسلى واستنفرى وأحرمى. فإن أمكنها التأخير حتى تحرم طاهرة فهو أفضل. قال الرافعى والظاهر افتقارها إلى النية لإتيانها بمسنون، (ولعجز) عن الغسل لفقد الماء أو غيره (ندبوا) تيمما لأنه يخلف الواجب، فالمسنون

أو غسل العيد، والذى قبل المبيت غسل عرفة، أو غسل دخول الحرام قبل مزدلفة إن لم يغتسل لعرفة، والذى قبل طواف القدوم هو غسل دخول مكة، فإن لم يغتسل لما ذكر سن الغسل لهذه الثلاثة على المعتمد. انتهى. «مدنى»

قوله: (لاتساع أوقاتها) أى: فإنه إذا اتسع الوقت لا تكثر فيه الزحمة، وإذا لم تكثر الزحمة، لم يكن هناك اجتماع، وإذا لم يكن فيه اجتماع لا يطلب فيه الغسل. انتهى «مدنى».

قوله: (لأن القصد التنظيف) أى: مع العبادة «الحجر».

قوله: (والظاهر إلخ) لأن الغسل عبادة بدليل التيمم لفقده والعبادة لا بد لها من التنبيه. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (لندبوا تيمما) ويكون تيممه قائما مقام الغسل والوضوء المندوبين. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر»، ثم رأيت قريبا عن الشافعى رضى الله عنه.

قوله: (لندبوا تيمما) ولو وجد ماء لا يكفيه أزال به ما على بدنه من التغير المؤذى، ثم أعضاء الوضوء، ثم إذا لم يكفه للوضوء: فإن نوى به الوضوء تيمم عن باقيه ثم عن الغسل،

المذكورات سن الغسل لها وقضية الثانية خلافه، ثم رأيت الزركشى صرح بأنه إذا لم يغتسل لعرفة ولا لمزدلفة ولا للعيد سن له الغسل للرعى أخذًا من العلة السابقة. انتهى. وقد يشكل عليه أن الظاهر أن كل علة مستقلة.

قوله: (فإن أمكنها التأخير إلخ) بأن أمكنها المقام بالميقات حتى تطهر. شرح روض.

قوله: (ثم رأيت الزركشى) إلى قوله: خلافه، لم يوجد فى النسخ والذى فى كلام الزركشى كما فى شرح «ع.ب.» هو الثانى.

قوله: (ولا للعيد) يقتضى كفايته عن غسل رمى جمرة العقبة لو لم يغتسل قبله إلا للوقوف وهو كذلك لاستمراره للفجر فهو مزاحم لغسل مزدلفة وغسل العيد فى الوقت.

أولى فإن وجد ماء لا يكفي غسله توضأ به حكاه الرافعي عن البغوي وأقره. قال النووي إن أراد يتوضأ ثم يتيمم فحسن، وإن أراد الاقتصاد على الوضوء، فليس يجيد لأن المطلوب الغسل والتيمم يقوم مقامه دون الوضوء. انتهى. والأقرب الأول، ولعله إنما على الوضوء كالشافعي في قوله: فإن لم يجد ماء يكفي غسله توضأ، فإن لم يجد ماء بحال تيمم، فيقوم ذلك مقام الغسل والوضوء، تنبيهاً على أن، أعضاء الوضوء أولى بالغسل لما فيه من تحصيل الوضوء الذي هو عبادة كاملة، وسنة قبل الغسل القائم مقامه التيمم، (و) السنة (قبله) أي: الإحرام. (التطويب) في البدن للرجل وغيره للاتباع رواه

.....
وإن نوى به الغسل كفاه تيمم واحد عن الغسل وعن بقية أعضاء الوضوء. وهذا هو المعتمد، كما بينه في الأصل. وفي حاشية الإيضاح، ومختصره، والإيعاب: «إذا فرغ من الغسل أصلاً وبدلاً تيمم عن كل الوضوء، وعلى هذا لا بد من تيممين مطلقاً». انتهى «مدني» وعبارة شرح الإرشاد الصغير: ولو وجد ماء لا يكفي للغسل ندب فيما يظهر استعماله في إزالة القدر إن وجد، وإلا ففي أعضاء وضوئه لأنها أشرف، ثم إن لم يكفيها تيمم عن بقيتها ثم عن غسل، وإن كفاهها تيمم عن الغسل فقط انتهى، وعبارة شرح «م.ر» للمحتاج ولو وجد ماء لا يكفي غسله وهو كاف لوضوئه توضأ به وتيمم عن الغسل، ولو كان غير كاف لوضوئه أيضاً استعماله في أعضاء الوضوء، ويكفيه تيمم واحد عن الغسل وبقيه الأعضاء إن نوى بما استعماله من الماء الغسل، وإلا بأن لم ينو ذلك فتيمم عن بقية الأعضاء وأخر عن الغسل، كما بحثه الشيخ رحمه الله. انتهى. وكتب «س.م» على مثله من التحفة هلاً كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء، كما كفى عن تيمم الوضوء. انتهى وقد يقال: لما استعمل الماء في بعض الأعضاء كان طهارة مستقبلة، بخلاف ما إذا عجز عن الماء رأساً، ولا يخلو عن توقف، وقوله: «والإيعاب» الذي فيه أنه إن غسل ذلك بنية الوضوء تيمم عن باقيه، ثم تيمم عن الغسل. انتهى.

قوله: (فيقوم ذلك مقام الغسل والوضوء) لعله إذا نوى به الوضوء والغسل لا الغسل وحده، إذ لا تعرض فيه لرفع حدث.

قوله: (دون الوضوء) فإنه لا يقوم مقام الغسل.

قوله: (وقبله التطيب) قال الزركشي: ولم يصرحوا باستحباب الجماع إن أمكنه ولا يبعد استحبابه لأن الطيب من دواعيه. شرح روض.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الشخان، سواء تطيب بما تبقى عينه أم لا، وإنما كره للنساء التطيب عند خروجهن للجمعة لضيق مكانها وزمانها، فلا يمكنهن اجتناب الرجال بخلاف ذلك في النسك، أما تطيب الثوب فمباح كما صححه في الروضة وأصلها، ونقل في المجموع اتفاق الأصحاب عليه. قال: وأغرب المتولى فمكس فيه الخلاف في الاستحباب، ووقع في المنهاج كأصله أنه سنة، وهو ظاهر كلام النظم وأصله، وخرج بقبله المزبد هنا على الحاوي التطيب بعده، فلا يسن بل يحرم كما سيأتى. ويسن قبله أيضا التنظيف بحلق عانة، وئنتف، إبط، وقص شارب، وقلم ظفر إلا فى العشر لمريد التضحية، وغسل رأس بسدر أو نحوه، ويسن تلبيده وهو أن يعقص شعره، ويضرب عليه الخطمي أو الصمغ أو غيرهما لدفع القمل وغيره.

قوله: (للرجل وغيره) يستثنى الصائم والمبتوتة فلا يسن لهما، والمحددة فيحرم عليها، نعم ينبغي تقييد الصائم بمن لم يغلب عليه روائح تتوقف لإزالتها على الطيب فيسن له، ومثله المبتوتة دون المحددة. انتهى «مدنى».

قوله: (فمباح) أى: لا حرام، وقيل يحرم. وهو خلاف المصحح كما فى الروضة.

قوله: (بما تبقى عينه أم لا) قال فى الروض: وله استدامته إلى بعد الإحرام فى بدنه أو ثوبه لا شدة فى ثوبه.

قوله: (وأغرب المتولى إلخ) ذكر فى شرح الروض عن الزركشى مع غرابته أن القاضى حكاه وصححه الإمام والبارزى وحزم به الشيخ أبو حامد والبندنجى والجلى، قال: وعلى القول بجوازه يكرهه القاضى أبو الطيب وغيره.

قوله: (وله استدامته إلخ) لكن لو قلع ثوبه ثم لبسه أو أخذه من ثوبه أو بدنه ثم أعاده إليه بعد الإحرام فدى وكذا لو مسه بيده عمدا لأنه يكون مستعملا للطيب كما حزم به فى المجموع. انتهى. شرح الروض.

قوله: (قال) أى: الزركشى وعلى القول بجوازه أى: بخلافه على القول بالحرمة والقول بالاستحباب.

قوله: (يكروه) أى: خروجا من خلاف من حرمه معللا بأنه يلبس مرة بعد أخرى.

قوله: (يكروه) اعتمده حجر و«خ.ط» فى شرح التنبية والشارح فى موضع وجرى هنا وشرح المنهاج ومثله «خ.ط» فى المغنى وحجر فى فتح الجواد و«م.ر» فى شروحه على المنهاج والبهجة ونظم الزبد على الإباحة. انتهى. مدنى. قال «م.ر»: والجواز أى. بمعنى الإباحة كما فى «ع.ش» هو المعتمد واعتمد حجر الأول كما تقدم واعتمده «ق.ل» على الجلال.

(وعمت المرأة) أى والسنة للمرأة ولو خلية وشابة قبل الإحرام إذا أرادته أن تعمم (بالخضاب): بالحناء، (اليدا) أى: كل يد منها إلى الكوع، وأن تمسح وجهها بشيء منه لتستر بذلك ما برز منها للإحرام، ولأن الحناء من زينتها، فندب قبل الإحرام كالطيب. أما الخضاب بعد الإحرام فمكروه لما فيه من إزالة الشعث، وكذا قبله إن لم ترده، وكانت خلية لخوف الفتنة، وإن لم تكن خلية فمسنون لأنه زينة، وهى مطلوبة منها لحليلها كل وقت ذكره فى المجموع وغيره. وخرج بتعميم اليد بالحناء التנקيش والتطريف والخضاب بالسواد وتحميم الوجنة، فلا يسن بل إن كانت خلية، أو لم يأذن لها لحليلها حرم وإلا فلا، وبالمراة الرجل والخنثى فلا يسن لهما ذلك بل يحرم إلا لحاجة. (و) السنة قبل الإحرام، وبعد التجرد عن المخيط (لبس أبيضى إزار وردا) جديدين وإلا فمغسولين.

قوله: (وعمت المرأة إلخ) أى: غير المحدة «م.ر»، «ق.ل».

قوله: (إن لم ترده) أى: الإحرام.

قوله: (والتطريف) قال فى شرح العباب: قال ابن الرفعة: والمراد بالتطريف المحرم تطريف الأصابع بالحناء مع السواد، أما بالحناء وحده فلا شك فى جوازه. انتهى. فقوله هنا «بالسواد» راجع للتطريف أيضا. قال المحشى فى حاشية التحفة وكذا ينبغى أن يقال فى النقش.

قوله: (بل يحرم إلخ) أى: فى اليدين والرجلين دون غيرهما. انتهى «ق.ل» على الجلال والمراد بالرجل والخنثى البالغات فتجوز الحناء للصبي كالحريز. انتهى. «ق.ل» أيضا.

قوله: (وبعد التجرد) والتجرد قبل الإحرام واجب ليكون متجردا حال الإحرام وهذا هو المعتمد، وقيل مسنون ويحصل الواجب بالتجرد عقبه، وفى المسألة كلام طويل فى شرح

قوله: (ولو قبل الإحرام) انظر هذه المبالغة المدخلة لما بعد الإحرام مع قوله الآتى: أما الخضاب بعد الإحرام فمكروه إلا أن يريد بالمبالغة إدخال ما قرب من الإحرام واتصل به فقط، والمعنى حينئذ سواء كان عند الإحرام أم قبله «س.م».

قوله: (لتستر بذلك إلخ) ينبغى أن يكون المراد حصول ستر فى الجملة وإلا فالظاهر حرمة النظر مع ذلك حيث لم يبق على العضو جرم ساتر من الحناء فليتأمل «س.م».

قوله: (فالظاهر إلخ) جزم به «ق.ل» على الجلال.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(له) أى للرجل، (و) السنة له أيضا لبس (نعلين) روى الشيخان أنه ﷺ أحرم فى إزار ورداء، وتقدم خبر «البسوا من ثيابكم البياض»، وروى أبو عوانة فى صحيحه أنه ﷺ «قال: ليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين»، وقوله له من زيادته ولو أخره عما بعده كان أولى، وخرج به المرأة والخنثى، فلا يسن لهما لبس ما ذكر إذ لا تجرد عليهما فى غير الوجه. (و) السنة قبل الإحرام فى غير وقت الكراهة، كما علم فى محله (ركعتان) له روى الشيخان أنه ﷺ «صلى بذى الحليفة ركعتين» ثم أحرم، ويقرأ بعد الفاتحة فى الأولى: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ [الكافرون ١]، وفى الثانية ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص ١]، (والفرض) وكذا النفل الراتب كما قاله القاضى (يعنى) عنهما كالتحية. قال فى المجموع: وفيه نظر لأنها مقصودة، فلا تندرج كسنة.

الروض وغيره. انتهى واستشكل الأول بما لو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لابس فيه فإنه يبر بخلعه حالا فكذا هنا، وأجيب بأن المحرم بتمام نيته تبين دخوله بأول لحظة منها فى النسك فهو فى المعنى محرم من أولها، فوجب التجرد قبلها ليتحقق التجرد قبل الإحرام الحقيقى والحكمى، وأما خلع الثوب فلا يجب إلا بعد تمام الحلف وبخلعه حالا انتفى عنه اللبس. تدبر.

قوله: (فلا يسن لهما) لكن يسن لهما الأبيض والجديد. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (ركعتان) ويسرهما ولو ليلا. انتهى «ق.ل.» على الجلال، والظاهر إن صلى ركعتين نفلا بخلاف ما إذا كانت صلاته فرضا كالصبح، وهو مقتضى كلامهم. انتهى «ح.ل.»، وانتظر وجه مخالفتهم لغيرهما، كركعتى الطواف حيث يجهر فيهما ليلا. انتهى وقد يقال: إن الإحرام متأخر عنهما فعدم الجهر فيهما أقرب للإخلاص فيه، وأما ركعتا الطواف فقد تقدم سببهما فلا يضره عدم الإخلاص فيهما، أو يقال: إن مبدأ العبادة يراعى فيه الإخلاص أكثر والله أعلم.

قوله: (لأنها مقصودة) قال السبكي هذا إنما يتم إذا ثبت أنه ﷺ صلى ركعتين للإحرام خاصة، ولم يثبت، بل الذى ثبت ودل عليه كلام الشافعى وقوع الإحرام عقب صلاة، فقد

قوله: (ركعتان له) أى: للإحرام.

قوله: (الراتب) قضية قوله كالتحية عدم التقييد بالراتب.

قوله: (قضية قوله: كالتحية إلخ) عبارة العباب: وتحصل بما تحصل به التحية.

الظهر. قال فى المهمات: وكلام «الأم» يشهد له، ويدل على عدم الاكتفاء، فإنه قال أحببت له أن يصلى نافلة، فإن أهل فى أثر مكتوبة، أو فى غير أثر صلاة فلا بأس. انتهى، لا دلالة فيه لاحتمال أن محله فيمن أراد أن يهل أثر مكتوبة (ويلبيان) أى الرجل والمرأة، وكذا الخنثى ولو مع جنابة وحيض ونفاس.

(سيرا ونية وكل مصعد* ومهبط) اسمى مكان الصعود والهبوط، أو مصدرين بمعنى الصعود الهبوط اللذين عبر بهما الحاوى وهو أولى، والمراد أنه يسن التلبية عند نية الإحرام، وإكثارها فى داومه، وتتأكد سنيتها فى السير وكل صعود وهبوط، (و) حدوث (حادث) من ركوب ونزول واجتماع رفقة، وفراغ صلاة وإقبال ليل أو نهار وغيرها من تغاير الأحوال. (ومسجد) ولو بغير مواضع النسك اقتداء بالسلف فى ذلك، وفى مسلم عن جابر فى صفة حج النبى ﷺ أنه لزم تلبيته.

.....
روى النسائى عن أنس أن النبى ﷺ صلى الظهر ثم ركب وفى البخارى عن أنس أنه صلى الصبح ثم ركب. انتهى شرح الروض.

قوله: (وفراغ صلاة) فى «ع.ش» ينبغى تقديم الأذكار الواردة عقب الصلاة عليها، وكذا تقديم إجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان لاتساع وقتها وعدم فواتها، وفى «ق.ل» أنه لا تفوت بها الأذكار الواردة كما فى تكبير العيد. انتهى. فليُنظر ثم رأيت فى شرح «ع.ب.» «لحجر» أن ظاهر قولهم هنا: وبعد فراغ صلاة تقديمها على أذكار الصلاة؛ لأنها شعار النسك، فهى كالتكبير فى أيام النحر والتشريق.

قوله: (لاحتمال أن محله إلخ) أى: وما ذكره فيمن تقدمت إرادته الإحرام على المكتوبة.

قوله: (أثر مكتوبة) تنازعه أراد ويهل «ب.ر.».

قوله: (وهو أولى) كان وجه الأولوية أن سبب التأكيد نفس الصعود والهبوط لإمكانهما ومكانهما قد لا يستلزمهما «س.م.».

قوله: (عند نية الإحرام) أى: عقبها لا معها لأنه يسن التلفظ بها كما هو ظاهر.

قوله: (ومسجد) عبارة العباب ولكل مسجد حتى الحرام، قال فى شرحه: ومسجد الخيف ومسجد إبراهيم ﷺ بعرفة.

قوله: (حتى الحرام إلخ) الغاية بحتى هنا للأشرف ومن ثم اتفقوا على ندبها فى هذه الثلاثة واختلفوا فى غيرها. انتهى. شرح «ع.ب.».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(لا فى طواف قادم)، والسعى بعده، فلا يسن فيهما التلبية لأن فيهما أذكار لخاصة، وكذا فى طواف الركن والوداع، وإنما خص طواف القدوم بالذكر للخلاف فيه دونهما لأن الطائف فيهما أخذ فى أسباب التحلل. قال المحب الطبرى: ويجرى الخلاف فى كل طواف ينتقل به قبل التحلل الأول، وهو ظاهر لأنه لم يشرع فى أسباب التحلل، فلو أطلق الناظم الطواف كان أولى، ليشمل غير طواف القدوم، وتكره التلبية فى مواضع النجاسات، ويسن، ألا يزيد على تلبيته ﷺ بل يكررها، وهى: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، فإن زاد لم يكره فى الروضة وأصلها. (والرجل * يرفع) ندبا (صوتا) له بالتلبية فى دوام الإحرام بحيث لا يجهد له خبر: «أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى أن يرفعوا أصواتهم بإلهال» رواه الترمذى وصححه بخلاف رفع صوته بها فى ابتداء الإحرام فلا يسن بل يسمع نفسه فقط كما فى المجموع، وخرج بالرجل المرأة والخنثى فلا يرفعان صوتهما، بل يسمعان أنفسهما فقط كما فى قراءة الصلاة، فإن رفعاه كره، وفرق الشارح بينه وبين الأذان حيث حرم فيه ذلك بالإصغاء إلى الإذان واشتغال كل أحد بتلبيته عن

قوله: (فلا يسن) لأنه يسن أن يسمى فيها ما أحرم به فطلب الأسرار لأنه أوفق بالإخلاص. انتهى. تحفة ومقتضاه أنه إذا لم يسم ذلك يجهر. وهو الأوجه وإن أطلق الأسنوى وغيره. انتهى شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (صوتاه) ولو فى المساجد ما لم يشوش على نحو مصل أو ذاكر أو نائم وإلا كره «ع.ب» أى ما لم يقصد التشويش وإلا أحرم.

قوله: (بحيث لا يجهد) أى: الرفع.

قوله: (كما فى قراءة الصلاة) قضيته أنهما يجهران بخضرة المحارم وفى الخلوة.

قوله: (بالإصغاء) أى: يطلب الإصغاء.

قوله: (أى: ما لم يقصد الخ) قال فى حاشية المنهج عن حاشية الإيضاح لحجر ما حاصله: أنه إن شوش على أحد من هؤلاء برفع صوته أو بفوق ما يسمع نفسه حرم عليه إن كثر التشويش وإلا كره وما فى المجموع وغيره من الكراهة محمول على الشق الثانى، انتهى. وهو أوجه إذ لا مدخل للقصد بل المدار على الإيذاء.

قوله: (أنهما يجهران) أى: لا يكره لهما الجهر وهو كذلك كما فى «ع.ش» على «م.ر». انتهى. جمل على المنهج.

باب الحج والعمرة

٢٠٧

سماع تلبية غيره، ويسن بعدها الصلاة على النبي ﷺ. وأن يكون أخفض صوتاً منها، ثم يسأل الله رضوانه والجنة، ويستعيز به من النار، ثم يدعو بما أحب فرع: حكي في المجموع بعد ما مر عن نص الأم أنه إذا لبى يستحب أن يلبى ثلاثاً، وعن الأصحاب أنهم اختلفوا في تأويله، فقليل يكرر ثلاثاً لبيك، وقيل لبيك اللهم لبيك، وقيل جميع التلبية، قال والثالث هو الأصح أو الصواب. والأولان فاسدان لأن فيهما تغييراً للفظ التلبية المشروعة، (وإليها دخلوا على كداء) أى: والسنة الدخول إلى مكة من ثنية كداء العليا بفتح الكاف والمد والتنوين.

.....
(والخروج من) ثنية (كدا) السفلى بالضم والقصر والتنوين، لكن حذفه الناظم للوقف. وهى عند جبل قيعقان، ودليل ما ذكره الاتباع رواه الشيخان. والمعنى فيه الذهاب من طريق والإياب من أخرى. كالعيد وغيره لتشهد له الطريقان، وخصت

قوله: (بالإصغاء) أى طلبه ويطلب النظر إلى المؤذن بخلاف الملبى. انتهى شرح «ع.ب» «الحجر».

قوله: (بالإصغاء) أى طلبه، وقوله: واشتغال إلخ لا يأتى فيمن حضر من غير المحرمين، فينبغى أن يجعل القارن هو الأول فقط. «س.م» على المنهج بإيضاح.

قوله: (من ثنية كداء العليا) تعرف بالمعلى وتسمى بالحجون ينحدر منها على المقابر، وفى القاموس الكداء كسماء اسم عرفات وجبل بأعلى مكة دخل النبي ﷺ مكة منه، وكسمى جبل بأسفلها خرج منه عليه الصلاة والسلام، وجبل آخر بقرب عرفة، وكقرى جبل مسفلة مكة على طريق اليمن وكدى مقصورة كفتى ثنية بالطائف، وغلط المتأخرون فى هذا التفصيل واختلفوا فيه على أكثر من ثلاثين قولاً. انتهى وفى غنية النبيه لابن الملقن: يتحصل من اختلاف النقول فى كدا خمسة أوجه أحدها فتح الكاف والمد مصروفاً، ثانيها كذلك غير مصروف، ثالثها بالفتح والقصر، رابعها الضم والقصر، خامسها الضم والتشديد. انتهى (مدنى) على شرح بأفضل.

قوله: (ثنية) هى طريق بين جبلين.

قوله: (وأن تكون) أى: الصلاة على النبي أخفض إلخ.

.....

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

العليا بالدخول لقصد الداخل موضعاً على المقدار والخارج عكسه، ولأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حين قال: ﴿فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم﴾ [إبراهيم ٣٧] كان على العلواء، كما روى عن ابن عباس قاله السهيلي، ويحتمل كما قال الشارح: أن ذلك لبعدها بالنسبة إلى أكثر البلاد، كما قالوا في قاصد العبد ونحوه أنه يذهب في أبعد الطريقين لزيادة الأجر. وقضية كلام النظم وأصله أن الدخول منها سنة لكل داخل. فالآتي من غير طريق المدينة يؤمر بالتعريض. ليدخل منها وهو ما صححه في الروضة والمجموع لما قاله الجويني أنه ﷺ عرج إليها قصداً، وحكى الرافعي عن الأصحاب تخصيصه بالآتي من طريق المدينة للمشقة، وإن دخوله ﷺ كان اتفاقاً، وهو الموافق لما مر في الغسل بذي طوى. قال الأسنوي: ولعل الفرق على الأول أن ما ذكر في كداء من الحكمة غير حاصل بسلوك غيرها، وفي الغسل من أن القصد النظافة حاصل في كل موضع، قال: في التفرقة نظر من وجه آخر. وهو أن العرج للدخول

.....
قوله: (الجويني) هو عبد الله بن يوسف، نقل النووي عن القشيري أن المحققين من أصحابنا يعتقدون فيه أنه لو جاز أن يبعث نبي في عصره لما كان إلا هو. وجوين ناحية من نواحي نيسابور توفي رحمه الله في ذي القعدة سنة أربع مائة وثمانية وثلاثين. انتهى من رسالة ابن العماد في المعفوات. انتهى. جمل على المنهج.

قوله: (كان اتفاقاً) رده الشيخ أبو محمد بأنها ليست على نهج الطريق بل عدل إليها ﷺ متعمداً لما قال النووي وهذا هو الصواب الذي يقضى به الحس والعيان، ويوجه بأن ذا طوى قرب قبيقان، فالنازل بها لا يصير الحجون الثاني على طريقه أصلاً، فالذهاب إليه تعريض قطعاً، ومن ثم قال ابن حزم دار ﷺ من ذي طوى إليها، فإن جادة طريقه كانت على الثنية السفلى، فنزل عليها إلى العلوا فعل ذلك في حجة الوداع، وفي عام الفتح فدل أيضاً على أنه لا يختص بالحاج. انتهى شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (قال السهيلي) قال الأسنوي: وقضيته استحباب ذلك لغير المحرم أيضاً كاستحباب تقديم اليمين لداخل المسجد واليسار للخارج منه وإن لم يقصد عبادة، فينبغي القول به إلا أن يرد نقل يدفعه. شرح روض.

قوله: (وقضيته استحباب إلخ) عبارة شرح «ع.ب» الحجر وقضية التعليل لتخصيص الدخول بالأولى، والخروج بالثانية بأن الداخل قصد موضعاً على المقدار إلخ، ثم قال: وكلام المجموع هنا يؤيد تلك القضية.

باب الحج والعمرة

٢٠٩

ينتهي إلى ما يدخل منه الآتى من المدينة، وربما يمر بذى طوى، أو يقاربه جدا كالاتى من اليمن، فإذا أمر المدنى بذهابه إلى قبل وجهه، ليغتسل بذى طوى، ثم يرجع إلى خلف أمر اليمنى، وقد مر به أو قاربه بالأولى، وأقول لا تردد فى أنه يؤمر به حينئذ، وإنما الكلام قبل تعريجه فلا يؤمر به، وإنما يؤمر بالتعريج ليدخل من ثنية كداء لا ليغتسل. قال فى الروضة: والأصح أن دخول مكة ماشيا ونهارا أفضل، (وللقا البيت) عند رأس الردم (دعاء وردا) عن النبى ﷺ ذكره الحاوى، وتركه الناظم لشهرته، وهو: «اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبراً» رواه الشافعى والبيهقى، وقال. منقطع: والذى فى الحاوى والمناهج وغيرهما: وعظمه بدل وكرمه خلاف المروى، وزاد الغزالى فى وجيزه فى ذكر البيت بعد قوله: ومهابة وبراً. قال الرافعى: ولم أره لغيره ولا ذكر له

قوله: (كالاتى من اليمن) أى: من طريق جدة. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (فلا يؤمر به) أى: لا يؤمر به ليغتسل، بل هو قبل ذلك مأمور بالغسل من نحو تلك المسافة إن لم يقصد التعريج ليدخل من كذا. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (عند رأس الردم) عبارة الروض وشرحه: والداخل من الثنية العليا يراه أى البيت من رأس الردم قبل دخول المسجد فيقف ويدعو.

قوله: (تشريفا) أى: ترفعا وإعلاء، وتكريما أى تفضلا ومهابة، أى: توقيرا. انتهى شرح «ع.ب.»، «الحجر»، وقوله: أى: تفضلا أى زائريه كما فى التحفة.

قوله: (خلاف المروى) وقيل إنه وارد. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (وفى ذكر البيت) أى: دعائه.

قوله: (فلا يؤمر به) عبارة شرح الروض: فلا يؤمر به ليغتسل بل ليدخل من ثنية كداء وهو قبل ذلك مأمور بالغسل من نحو تلك المسافة إن لم يقصد التعريج ليدخل من ثنية كداء. انتهى.

ومفهوم قوله: إن لم يقصد إلخ أنه إذا قصد ندب له تأخير الغسل إلى ذى طوى فيغتسل منها فليتأمل.

قوله: (عند رأس الردم) وهو المسمى الآن بالمدعى.

قوله: (وهو المسمى الآن بالمدعى) وجعل عنده علامة عليه ميلان أخضران. انتهى. شرح «ع.ب.» الحجر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فى الخبر، ولا فى كتب الأصحاب بل البيت لا يتصور منه بر، ولا يصح إطلاقه عليه إلا أن يعنى البر، قلت بل يتصور منه بر بأن يشهد لزاثيره قال النووى فى تهذيبه قلت ولإطلاقه عليه وجه صحيح بأن يكون معناه أكثر زائريه، فبره زيارته كما أن من بر الوالدين والأقارب والأصدقاء زيارتهم، لكن المعروف عدم ثبوته فى الخبر أى: كما قال الرافعى، وقد رواه الأزرقى، لكن روايته مرسله فى إسنادها مجهول وضعيف. ويسن أن يزيد على هذا الدعاء: «اللهم أنت السلام ومنك السلام، فحينما ربنا بالسلام»، ويدعو بما أحب من المهمات وأهمها المغفرة، وكما فرغ من الدعاء قصد المسجد، ويستحب أن يدخله من باب بنى شيبة، وإن لم يكن صوب طريقه للاتباع رواه البيهقى بإسناد صحيح، وروى أيضا أنه عليه السلام «دخل منه وخرج من باب بنى مخزوم إلى الصفا»، وهذا بخلاف الدخول من ثنية كداء على ما نقله الرافعى لتردهم فى أن دخوله عليه السلام منها كان قصدا، أو اتفاقا، ولأن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول البلد، وكان المعنى فيه أن باب بنى شيبة من جهة باب الكعبة والحجر

قوله: (قال النووى إلخ) انظر هل هو بمعنى قول الرافعى إلا أن يعنى البر إليه.

قوله: (باب بنى شيبة) هو المسمى الآن بباب السلام. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر» قال بعد قوله للاتباع: ولأن الجهة التى فيها هذا الباب تقابل باب الكعبة والحجر الأسود اللذين جهتهما أشرف جهاتها.

قوله: (باب بنى مخزوم) هو باب الصفا «حجر».

قوله: (لتردهم فى أن إلخ) هلا جرى التردد فى الدخول منه أيضًا.

قوله: (هلا جرى إلخ) قال فى شرح «ع.ب.» بعد قوله: لتردهم هناك بخلافه هنا، ما نصه: ومن ثم قال القاضى وغيره: إنه عليه السلام عدل إلى باب بنى شيبة ولم يكن على طريقه وتبعهم الرافعى فقال: عدل عليه السلام قصدا لا اتفاقا لأنه لم يكن على طريقه وإنما كان طريقة على باب إبراهيم. انتهى. وهذا إنما يأتى على المعتمد السابق الذى لم يقل هو به أن طريق المدينة يفضى إلى باب شبيكة وهو يفضى إلى باب إبراهيم فعُدوله إلى الثنية العليا المستلزم للدخول من باب بنى شيبة لأنه على طريقها فيه قصد للدخول من كل منهما لأنهما لم يكونا على حادة طريقه وأما على ما اعتمده الرافعى: من أن دخوله من العليا كان اتفاقا لأنها على حادة طريقه فيلزمه أن الدخول من باب بنى شيبة كذلك لأنه على طريق النازل من العليا فنقول الرافعى: يندب التصريح للباب دون الثنية لأنه مقصود وهى اتفاقية فيه نظر ظاهر. انتهى. وهذا ما أشار له الحشى بقوله: هلا جرى إلخ تدبر.

الأسود، وتعبير النظم كأصله بقاء البيت أولى من تعبير كثير برؤيته لشموله الأعمى ومن فى ظلمه.

(و) السنة أن (يحرم من بنسك) من حج أو عمرة (من يدخل) أى: من يريد أن يدخل (مكة لا للنسك) كتحية المسجد لداخله، سواء تكرر دخوله كخطاب وصياد أم لا كرسل وتاجر، قال فى المجموع: ويكره تركه، أما يريد الدخول للنسك فيلزمه الإحرام من ميقاته كما مر بيانه، ودخول الحرم فى ذلك كدخول مكة نقله الرافعى عن بعضهم وصوبه النووى، ونقل اتفاق الأصحاب عليه (و) السنة (الترجل) أى المشى.

(لطائف) ولو امرأة للاتباع رواه مسلم، ولا يركب بغير عذر لثلا يؤذى غيره ويلوث المسجد، وإنما ركب ﷺ فى حجة الوداع، ليظهر فيستفتى، فلمن احتيج إلى ظهوره للفتوى أن يتأسى به، فلو ركب بلا عذر لم يكره، لكنه خلاف الأولى نقله فى المجموع عن الجمهور وصححه، وقال فى الروضة كأصلها بعد ذكره عدم الكراهة: كذا قاله الأصحاب، قال الإمام: وفى القلب من إدخال البهيمة التى لا يؤمن تلويثها المسجد

قوله: (ومن فى ظلمة) قال «م.ر» فى شرح الإيضاح، ومثله حجر: إنهم متفقون فى البصير مع عدم الظلمة أنه لا يقوله إلا إذا عاين البيت، ولا يكفى وصوله للمحل الذى كان يرى منه البيت قبل ارتفاع الأبنية، وهو المسمى برأس الردم، ولا ينافى هذا قول المصنف: وهناك يقف ويدعو لأن ذاك دعاء بما أراد لا بالوارد.

قوله: (ليظهر) أى: مع من التلويث.

قوله: (خلاف الأولى) عبر عنه «م.ر» بأنه مكروه حينئذ.

قوله: (وصححه) على ما نقله فيه من الكراهة عن جزم جماعة بها، فقال: والمشهور عدمها ومن حفظ حجه على من لم يحفظ.

قوله: (التي لا يؤمن) المراد بالأمن غلبة الظن بأنه لا يخرج منها شئ يصل إلى المسجد.

قوله: (من حج أو عمرة هلا) قال أو من حج وعمرة أو مطلقا.

قوله: (قال الإمام وفى القلب إلخ) المعتمد تحريم إدخال البهيمة التى لا يؤمن تلويثها المسجد «م.ر» وكذا يقال فى إدخال الصغير الذى لا يؤمن تلويثه، فإن كان محرما واحتيج لدخوله للطواف استوثق بتحفيظه «م.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

شئ. فإن أمكن الاستيثاق فذاك، وإلا فإدخالها مكروه، قال الأذرعى: نص فى الأم على كراهة الطواف راكباً بلا عذر، ونقله عنه الرافعى فى شرح المسند مقتصرًا عليه، ولم يذكر كثيرون سواه، وأحسبه إجماع العراقيين فهو المذهب بلا شك، ثم قال: قال الزعفرانى: لو طاف فى حذاء طاهر جاز مع الكراهة، إلا أن يشق عليه مباشرة الأرض بباطن القدم لشدة الحر فلا يكره. قال فى المجموع: ولو طاف زحفاً مع قدرته على المشى صح مع الكراهة (وحجراً يقبل) أى: والسنة للطائف أن يقبل الحجر الأسود، ثم يسجد عليه، ويستلمه بيده قبل تقبيله. روى الشيخان عن عمر قال: «رأيت النبى

قوله: (مكروه) قال شيخنا «م.ر»: هى كراهة تحريم سواء كان حاجة أم لا، ومثل الدابة الصبى والجنون، وقال بعضهم: إنه مع عدم أمن التلوث يحرم إن لم يكن حاجة وإلا كره، ومع أمنه إن لم يكن حاجة كره وإلا فلا كراهة. انتهى «ق.ل» على الجلال.

قوله: (مكروه) المعتمد الحرمة حينئذ «م.ر» أو يحمل ما هنا على كراهة التحريم كما فى شرح للمنهاج لـ«م.ر».

قوله: (على كراهة الطواف إلخ) فإن قيل هل نقول: إن التحقيق أن المكروه الركوب دون نفس الطواف كما قيل فى الغناء بالآلة أن التحقيق أن المحرم الآلة لا نفس الغناء، قلت: هو محتمل، وقد يفرق بأن استعمال الآلة منفصل عن الغناء مجاور له والركوب صفة لقطع المسافة الذى هو الطواف غير منفصل عنه فلي تأمل «س.م».

قوله: (على كراهة الطواف إلخ) قد يقال لا منافاة لأن المراد بالكراهة فى النص الكراهة الخفيفة وهى بمعنى خلاف الأولى، والمراد بالكراهة المنفية فيما تقدم عن المجموع وغيره الكراهة الشديدة، وما يقرب هذا الحمل أن قسم خلاف الأولى مما أحدثه المتأخرون والأقدمون لا يثبتون إلا الكراهة ويقسمونها إلى شديدة وخفيفة، فالنص المذكور ليس صريحاً فى مخالفة ما تقدم عن المجموع وغيره فلي تأمل «س.م».

قوله: (وحجراً يقبل) فرع: لو خلق له فمان فالتجته أنه إن علمت زيادة أحدهما وتمييزه فالمعتبر التقبيل بالأصلى، وإن لم يتميز احتيج للتقبيل بهما وإن كانا أصليين اتجه الاكتفاء بأحدهما.

قوله: (ثم يسجد عليه) الوجه طلب السجود عليه بجهته بلا حائل كسجود الصلاة، لكن ينبغى أن هذا الأكمل وأنه لو سجد مع حائل حصل أصل السنة.

قوله: (هو محتمل) هذا هو الظاهر وإلا لزم أن الطواف واجب ومكروه لعينه أو مندوب ومكروه كذلك.

يقبل الحجر»، وروى البيهقي عن ابن عباس أنه رآه سجد عليه، وروى مسلم أن ابن عمر استلمه ثم قبل يده، وقال ما تركته منذ رأيت النبي ﷺ يفعله، وظاهر ذلك أنه يقبل يده بعد استلام الحجر بها مع تقبيل الحجر، وبه صرح ابن الصلاح في منسكه، وهو قضية إطلاق الشافعي وجماعة. لكن الشيخان خصاه بتعذر تقبيل الحجر، ونقله في المجموع عن الأصحاب، قال الصيمري وغيره: ويستحب أن يكون استلامه وتقبيله والسجود عليه ثلاثا، وأن يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت، ولا يستحب للنساء تقبيل، ولا استلام إلا عند دخول المطاف ليلا أو نهارا، ومثلهن الخنثى، (ثم مس اليماني يقبل) أي: ويسن أن يقبل عند الانتهاء إلى الركن اليماني على استلامه، فيستلمه ثم يقبل يده ولا يقبله، ويفعل جميع ذلك.

(في كل مرة) ولا يسن أن يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما لتخلفهما عن قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وروى الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ كان يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل طوفة، ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر، فلو قبلهما أو غيرهما من البيت، أو استلم ذلك لم يكره. ولا هو خلاف الأولى بل هو حسن. كما في الاستقصاء عن نص الشافعي أنه قال: وأي البيت قبل فحسن غير أنا

.....

قوله: (لكن الشيخان إلخ) هو المعتمد. انتهى. «مدني».

قوله: (الاستقصاء) هو شرح المذهب لأبي على السنجي.

قوله: (فحسن) أي: مباح فاندفع استغراب الأذرعى له واستشكله. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر، وحينئذ لا ينافيه أيضا قوله: نأمر بالاتباع.

قوله: (ويستلمه بيده) واليماني أولى «ح.ج» ولو قطعت اليماني بتمامها فينبغي الاستلام باليسرى ولا ينافي ذلك أنه في تشهد الصلاة لا يشير بمسبحة اليسرى وإن قطعت اليماني لبناء الصلاة على الكف عن الحركة ما أمكن إلا فيما ورد.

قوله: (والسجود عليه) ثلاثا وحينئذ فالأكمل أخذًا من تقديمهم في العبارة أن يبدأ بالاستلام ثلاثا ثم التقبيل كذلك ثم السجود كذلك. «حجر» إيضاح.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

نأمر بالاتباع. (ووترا) وفعل ذلك في الوتر (أكد) لأنه أفضل، (وعند زحمة) تمنع تقبيل الحجر الأسود (يمس الأسود) باليد، فإن تعذر فبعضاً أو نحوها.

(ثم) إن تعذر مسه، أو مس اليماني بما ذكر، كما قاله ابن عبد السلام وغيره (يشار) إليه بذلك، ثم يقبل ما مس أو أشار به، ولا يشير بالفم إلى التقبيل، وما تقرر للحجر يأتي لموضعه، لو قلع منه والعياذ بالله حكاة في المجموع عن الدارمي وهو نظير ما مر في محاذاته في الابتداء (و) السنة في الطواف (الدعاء) قال الأصحاب: فيقول عند استلام الحجر في كل طوفة، والأولى أكد (بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ، وقبالة الباب (اللهم البيت بيتك، والحرم حرمك، والأمن أمنك، وهذا مقام العائذ بك من النار، ويشير إلى مقام إبراهيم، وعند الانتهاء إلى الركن العراقي: اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك، والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق، وسوء المنظر في الأهل والمال والولد)، وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب: (اللهم أظلني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك. واسقني بكأس

..... قوله: (وعند زحمة إلخ) مثله اليماني إلا أنه لا يقبل ما أشار إليه به على ما في بعض العبارات، لكن المعتمد تقبيله أيضاً كما قاله الرملي، وابنه، و «حجر» وغيرهما. انتهى (مدني) ثم رأيت الشرح بعد قوله، ويشير إلى مقام إبراهيم، والنكتة فيه أنه إذا أشار إلى ذلك تذكر أن إبراهيم ﷺ إذا استعاذ بالله من النار مع كماله الأكبر وخلته العظمى وغيره أولى بذلك، ففيه حمل النفس بينة على ترك موجب النار. انتهى شرح «ع.ب.» «لحجر». قوله: (ولانتهائه فيه) أي: في الطواف المتبوع بالسعي.

قوله: (لأنه أفضل) لم ذلك.

قوله: (يمس الأسود) أي: يقتصر على مسه.

قوله: (ثم يشار إلخ) وأعلم أن الاستلام والإشارة إنما يكونان باليد اليمنى فإن عجز فباليسرى على الأقرب كما قاله الزركشي. شرح روض.

قوله: (ويشير) أي: باسم الإشارة أي: يريد به مقام سيدنا إبراهيم فيكون سيدنا إبراهيم هو المراد بالعائذ من النار، وهل تطلب الإشارة بيده إلى المقام مع إطلاق الإشارة عليه فيه نظر.

قوله: (لم ذلك) قال حجر في شرح «ع.ب.»: لخبر أن الله وتر يحب الوتر. انتهى.

قوله: (فباليسرى) فإن عجز فبما في اليمنى فإن عجز فبما في اليسرى. انتهى. مدني.

محمد ﷺ شراباً هنياً لا أظماً بعده أبداً يا ذا الجلال والإكرام). وبين الركن الشامى واليمانى: (اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا، وسعيًا مشكوراً، وعملاً مقبولاً، وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور). قال فى «المهمات». والمناسب للمعتمر أن يقول عمرة مبرورة، ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للحديث، ويقصد المعنى اللغوى وهو القصد. وبين اليمانيين: ﴿ربنا آتنا فى الدنيا حسنة، وفى الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار﴾ [البقرة ٢٠١]، وليدع بما شاء فى جميع طوافه، ومأثور الدعاء فيه أفضل من القراءة، وهى فيه أفضل من غير مأثوره. (ورمل * غير النساء) لو عبر بالرجل كالحاوى كان أولى أى: والسنة أن يرمل الرجل حتى الصبى مستوعباً به البيت (فى) الأشواط (الثلاثة الأول)، روى مسلم عن ابن عمر رمل النبى ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً. ومشى أربعاً، والرمل بفتح الميم: الإسراع فى المشى مع تقارب الخطا. ويسمى الخبيب. ولو طاف راكباً أو محمولاً حرك الدابة، ورمل به الحامل. قال المتولى: وتكره المبالغة فى الأسراع بل يرمل العادة، ونقله عنه النووى وأقره.

(أى فى طواف بعده سعى) مطلوب للاتباع. ولانتهائه فيه إلى تواصل الحركات بين الجبلين، فإن رمل فى طواف القدوم وسعى بعده لا يرمل فى طواف الركن لأن

قوله: (بين الجبلين) وهو موضع الهرولة.

قوله: (فإن سعى بعد طواف القدوم) ولو فعله فى طواف القدوم وآخر السعى لما بعد طواف الإفاضة أعاد الرمل فيه كما فى شرح العباب لحجر وشرح المنهاج للمحلى خلافاً للقيوبى عليه.

قوله: (ومأثور الدعاء) بالمعنى الشامل للذكر وهل وإن ضعف خبره لا يبعد؟ نعم.

قوله: (لو عبر) بالرجل المخرج للخنثى.

قوله: (الإسراع فى المشى إلخ) عبارة الروض وشرحه: وهو خطأ متقاربة بسرعة لا عدو فيه ولا رثب. انتهى.

قوله: (بعد رمل) انظر التقييد بالرمل، ثم رأيت قوله الآتى: ولو تركه إلخ.

قوله: (لا يبعد نعم) لأن القراءة لم تحفظ عنه ﷺ فيه وحفظ عنه غيرها فدل على أنه ليس محلها بطريق الأصالة فاكتفى فى تفضيل الاشتغال بغيرها فى هذا المحل بخصوصه بأدنى مرجح كوروده عن صحابى ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه إطلائهم. انتهى. جمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بعده حينئذ غير مطلوب، ولا يرمل فى طواف الواضع، وليقل فى رمله: اللهم اجعله حجاً مبروراً إلى آخره (ولا *يقضى) فى الأربعة الأخيرة الرمل إذا تركه لأن هيئتها الهيئته كما سيأتى، فلا تغير كجهر لا يقضى فى الأخيرتين، بخلاف الجمعة مع المنافقين فى الثانية لإمكان الجمع. ولو تركه فى طواف القدوم الذى سعى بعده لا

قوله: (ولو تركه إلخ) ولو فعله فى طواف القدوم، وآخر السعى لما بعد طواف الإفاضة أعاد الرمل فيه، كما فى شرح العباب «لحجر»، وشرح المهاج للمحلى، خلافاً للقلوبى عليه.

قوله: (وليقل فى رمله) ظاهره فى جميعه وسيأتى قوله بالنسبة للأشواط الأربعة الباقية، وليقل فيها: رب اغفر وارحم إلخ.

وظاهره أيضاً أنه يقول ذلك فى جميعها، وحينئذ فقضية ذلك أن الأدعية التى فصلها الشارح عند قول المصنف والدعاء خاصة بما ليس فيه رمل، ولما قال فى المهاج وليقل فيه - أى: فى الرمل - اللهم اجعله حجاً مبروراً إلخ.

قال الشهاب فى شرح قوله: وليقل فيه ما نصه: أى: فى الرمل، أى: فى المحال التى لم يرد لها ذكر مخصوص على كلام فيه فى الحاشية، ثم قال: ويقول فى الأربعة الأخيرة فى تلك المحال رب اغفر وارحم إلخ. انتهى. ولما قال العباب وأن يقول فى رمله بعد تكبيره محاذياً للحجر السود اللهم إلخ.

قال الشهاب فى شرحه عقب قوله: محاذياً للحجر إلخ ما نصه: كما قال الأسنوى وغيره، لكن ظاهر كلام الشيعين والمجموع أنه يندب فى جميع رمله، وعبارته: يستحب أن يدعو فى رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة، وأكدته اللهم اجعله حجاً مبروراً إلخ نص عليه واتفقوا عليه. انتهى. وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله. انتهى. فليحذر.

قوله: (ظاهره إلخ) عبارة الروضة. فرع: ليكن من دعائه فى الرمل: اللهم اجعله إلخ.

قوله: (أى فى المحال التى لم يرد إلخ) فيه أن كل محل من الطواف ورد فيه ذكر مخصوص على ما تقدم بيانه فلم يبق من المطاف محل لم يرد فيه ذكر مخصوص حتى يأتى فيه حال الرمل بهذا الذكر، ولعل هذا هو ما أشار إليه بقوله على كلام فيه فى الحاشية: ولعل ما فى شرح المهاج أحد قولين والآخر ما فى شرح العباب، وعليه فالأذكار المتقدم بيانها إنما هى فى حق من لم يرمل، فليحذر.

قوله: (وما ذكر من النص إلخ) هذا من كلام حجر فى شرح العباب كما رأيته فيه، وقوله: وما ذكر من النص أى: على اللهم اجعله إلخ أى: نص الشافعى عليه بخصوصه، وقوله: ظاهر فيما قاله، أى: فى أنه أكد من غيره، هذا ما أمكن فى فهمه فيه إلا أنه لا يلزم من كونه أكد من غيره أن يدعو به وحده فى جميع رمله بل غايته أن طلبه أكد من غيره ولو فى بعضه. تدبر.

يقضيه فى طواف الركن إذ السعى بعده حينئذ غير مطلوب (بالاضطباع) من الضبع بإسكان الموحدة وهو العضد أى: مع اضطباع الرجل حتى الصبى فى الطواف الذى يرمل فيه بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن، وطرفيه على عاتقه الأيسر، ويكشف الأيمن كدأب أهل الشطارة (حتى كملا).

(سعيًا)، لأنه ﷺ وأصحابه اعتَمَرُوا من الجعرانة، فرملوا بالببيت وجعلوا أُرديتهم تحت آباطهم، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى، وقيس بالطواف السعى بجامع قطع مسافة مأمور بتكررها سبعا، (وركعتا الطواف دونه) أى: والحالة أن ركعتى الطوف الآتى بيانها بدون اضطباع فيهما لكراهته فى الصلاة، فيزيله عند إرادتهما، ويعيده عند إرادة السعى، أما المرأة والخنثى فلا يسن لهما رمل ولا اضطباع حذرا من تكشفهما (وباقى) الأشواط (السبعة) أى: الأربعة الأخيرة (طاف الهينه) أى: طافها ندبا على هينته لخبر ابن عمر السابق، وليقل فيها «رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم، ربنا آتتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار».

.....
قوله: (من الضبع) بفتح الضاد، فالاضطباع افتعال، فالطاء منقلبة عن تاء زائدة، وعبرة المدنى الضبع العضد وسطه أو ما بين الإبط ونصف العضد، والاضطباع مصدر ضبع يضبع زيد فيه الهمزة والتاء فصار اضتبع من الثلاثى المزيد فيه حرفان على وزن افتعل افتعلا كاجتمع اجتماعا، ومن قواعدهم أنه إذا كان فاء افتعل صادًا أو طاء أو ضادا أو ظاء قلبت تاؤه طاء، فيصير ما نحن فيه اضطبع بلا إدغام لأن حروف ضوى مشفر لا يدغم فيها مقاربها، كما أن حروف الصفير وهى الزاى والسين والصاد لا تدغم فى غيرها، ووجه فى صورتنا أن الضاد فيها استطاله فلو أدغمت فى مقاربها زالت صفتها لعدم هذه الصفة فى مقاربها.

قوله: (وقيس بالطواف إلخ) قد يقال: إن كانوا فعلوا ذلك فى السعى فلا حاجة إلى القياس، وإن كانوا تركوه فيه دل على عدم إلحاقه بالطواف اللهم إلا أن يكون حالهم فيه لم يعلم، ولا يخفى ما فيه فإن الظاهر أنهم لو فعلوا ذلك فيه لنقل كما نقل فى الطواف.

قوله: (لنقل) قال الزركشى: ظفرت بحديث صحيح وهو «أنه ﷺ طاف بين الصفا والمروة طارحا برداء» وليست دلالة على خصوص الاضطباع بواضحة. انتهى. شرح «ع.ب.» فإن كان القياس فى خصوص الاضباع كان قريبا، وقوله: لنقل يقال عليه أنه نقل مجملا تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وإن بقرب) من البيت (يتعذر رمله) لزحمة، ولم يرج فرجة (أبعد) عنه، ورمل لأن الرمل متعلق بنفس العبادة، والقرب متعلق بموضعها، أما إذا رجا فرجة فليصبر؛ ليرمل فيها (لا) إن تعذر مع البعد أيضا (لنسوة) أى: لزحمتهن بحاشية المطاف (فيهمله) أى: الإبعاد، أو الرمل، والمراد أن القرب حينئذ بلا رمل أولى تحرزا عن مصادمتهن المؤدية إلى انتقاض الوضوء، ومنه يؤخذ أن الخناث، فى هذا كالرجال، قال فى الروضة كأصلها: وينبغى لمن تعذر رمله أن يتحرك فى مشيه، ويرى من نفسه أنه لو أمكنه الرمل، رمل ومحل أفضلية القرب إذا لم يؤذ أحد ولم يتأذ بالزحمة، وإلا فالبعد أولى، ويسن للمرأة والخنثى حاشية المطاف إلا أن يخلو من الرجال.

(و) السنة (ركعتاه) أى: الطواف بعده (من ورا المقام) أى: مقام إبراهيم للاتباع

قوله: (لا إن تعذر مع البعد أيضا النسوة) هذا خلاف ظاهر المنصف ولا دليل عليه، بل الظاهر أن المعنى أبعد لغير نسوة أى: لا يبعد منتهيها إليهن، فاللام بمعنى إلى. «تدبر».

قوله: (من وراء المقام) قيل وراء وخلف باعتبار ما كان لأن بابه كاتجاه الكعبة.

قوله: (من وراء المقام) أى: ما يقال له عرفا وراءه، ولا يتقيد بالسقف الموجود ثم. شرح «ع. ب.» «الحجر».

قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) كان يمكن خلاف هذا المأخوذ نظرا للاحتياط، ولهذا سن للخنثى حاشية المطاف.

قوله: (أن الخنثى إلخ) يعنى إذا خاف مصادفة الخنثى لسو بعد فإنه يبعد، ولا يراعى نقض الوضوء بلمس الخنثى «ب. ر.».

قوله: (من وراء المقام) قال الشهاب فى شرح المنهاج: والمراد بخلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا، وحدث الآن فى السقف خلفه زينة عظيمة بذهب وغيره فينبغى عدم الصلاة تحتها، ويليه فى الفضل داخل الكعبة، فتحت الميزاب فبقية الحجر، فالخطيم فوجه الكعبة، فبين اليمانيين فبقية المسجد فدار خديجة رضى الله عنها، فمكة فالحرم كما بينته فى الحاشية وغيرها. انتهى.

قوله: (كان يمكن إلخ) يترتب عليه ترك السنة المتعلقة بنفس العبادة بخلاف القرب لخنثى فلا يرد.

قوله: (فينبغى إلخ) لحرمة الجلوس تحتها على أحد الاحتمالات. انتهى. شرح «ع. ب.» «الحجر».

قوله: (فالخطيم) هو مما بين الركن والمقام.

قوله: (فدار خديجة) فداره ﷺ المعروفة بدار الخيزران. انتهى. «ق. ل.» على الجلال.

وراه الشيخان مع خبر «خذوا عني مناسككم»، ومنع وجوبهما خبر «هل على غيرها قال: لا إلا أن تطوع»، ويتأديان بالفريضة والراتبة، ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ وفي الثانية ﴿قل هو الله أحد...﴾ (فالحجج) أى: فإن لم يصلهما وراء المقام ففي الحجر، قال في المجموع: تحت الميزاب. (ثم) إن يصلهما في الحجر. ففي (المسجد الحرام).

(حيث يشاء) من الأمكنه (متى يشاء) من الأزمنة، ولا تفوت إلا بموته. ووصف من زيادته المسجد بالحرام احترازاً عن سائر المساجد، لكنه قد يؤهم إرادة كل الحرم لأنه من معاني المسجد الحرام، والمراد إنما هو نفس المسجد، ويحتمل أنه اختار جعل الحرم

.....

قوله: (والراتبة) في المنهج ونافلة.

قوله: (قال في المجموع إلخ) عبارة غيره: وأولاه ما قرب من البيت ثم في الخطيم، وعبارة حجر في شرح «ع.ب» بعد قوله تحت الميزاب: ثم في بقية الستة أذرع التي من البيت في الحجر أى: لأن الستة أذرع منها تحت الميزاب ثم في بقية الحجر. قوله: (اختار إلخ) يفهم أنه قيل به ولم أره في الروضة.

وانظر ما ضابط الكون وراء المقام ولعله أمر عرفي، والظاهر أنه يتحقق مع البسير من البيت من أول التياسر أو التأخر. فليتأمل «س.م» والمتجه أن المعتبر مكان المقام الذي هو الحجر حتى لو نقل عن موضعه الآن إلى موضع آخر، فالمطلوب الصلاة خلف موضعه الأصلي دون الموضع المنقول إليه.

قوله: (والراتبة) انظر النافلة المطلقة.

قوله: (تحت الميزاب) أى ثم بقية الحجر.

قوله: (ولا تفوت إلخ) هل المراد ما لم يأت بعد الطواف بفريضة أو نافلة لما مر أنها تتأدى بهما، أو مطلقاً فيكون المتأدى بذلك أصل الطلب لا خصوصه؟ فيه نظر.

قوله: (والظاهر إلخ) حزم به حجر ووق. ل. على الجلال.

قوله: (ولا تفوت إلخ) يتصور فيمن لم يصل أصلاً أو صرف صلاته عنهما. انتهى. مدنى. وشرح العباب لحجر.

قوله: (فيه نظر) في التحفة: إن نواهما أثيب عليها وإلا سقط الطلب فقط كتحية المسجد. انتهى.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

كله فى مرتبة واحدة، وفيه بعد، وعلى كل حال عبارته قاصرة عن الغرض، وعبرة الروضة وأصلها ثم فى المسجد، ثم فى أى موضع شاء من الحرم وغيره واعترضهما فى المهمات فقال: الصواب أن يقال كما فى تحرير الجرجانى، ثم فى المسجد، ثم فى الحرم ثم فيما شاء من غيره. انتهى. وكلام المجموع يلوح به وهو متعين، ثم هذا الترتيب مستحب لا واجب، فلو صلاهما فى أى موضع شاء أجزأه، ولو إلى أسبوعين فأكثر، ثم صلى لكل أسبوع ركعتيه جاز بلا كراهة، لكنه ترك الأفضل. ذكره فى المجموع قال: ويندب أن يدعو عقب صلاته هذه خلف المقام بما أحب من أمر الآخرة والدنيا، قال الماوردى: وأن يدعو بما دعا به النبى ﷺ هناك من قوله: (اللهم هذا بلدك والمسجد الحرام وبيتك الحرام، وأنا عبدك ابن عبدك ابن أمتك أتيتك بذنوب كثيرة، وخطايا جمة، وأعمال سيئة، وهذا مقام العائذ بك من النار، فاغفر لى إنك أنت الغفور الرحيم. اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام، وقد جئت طالبا رحمتك مبتغيا رضوانك وأنت مننت على بذلك، فاغفر لى وارحمنى إنك على كل شئ قدير) (والحجرا «مس») أى استلمه ندبا بعد فراغ الركعتين للاتباع رواه مسلم، وليكون آخر عهده ما ابتدأ به، ومنه يؤخذ أنه لا يسن حينئذ تقبيل الحجر ولا السجود عليه، قال فى المهمات: فإن كان كذلك فلعن سببه المبادرة للسعى (ومن باب الصفا فليظهرا) بإبدال ألف التوكيد الخفيفة أى: يخرج منه ندبا للسعى للاتباع رواه مسلم.

قوله: (وهو متعين) وهذا هو الغرض الذى قصرت عبارته عنه.

قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) لأنه إنما ابتدأ بالإسلام وقد دفعه المحشى، والأوجه ندب ذلك قال الزركشى: وعبرة الشافعى رضى الله عنه تشير إليه، وصح كل من الأمرين من فعله ﷺ، وصرح به فى الذخائر، والقاضى أبو الطيب فى التقليل، والظاهر أنه متفق عليه. انتهى. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (ومنه يؤخذ أنه لا يسن إلخ) قد يمنع الأخذ إذ يصدق على مجموع المس والتقبيل والسجود المتناسبة المشاركة فى أنها مقدمة الطواف أنه ابتدأ به «س.م.».

قوله: (للسعى) قال فى شرح الروض: الظاهر سن ذلك «م.ر.».

قوله: (قال فى شرح الروض الظاهر إلخ) أى: قال ذلك بعد نقله عن المهمات: أنه لا يسن تقبيل الحجر والسجود عليه أخذا من تعليقه بقولهم: وليكون إلخ فاستظهر هو سن ذلك أى: ومنع الأخذ المذكور بالتأويل السابق.

(وليرق قامة عليه) أى: وليصعد الرجل ندبا الصفا قدر قامة إنسان حتى يرى البيت لخبر مسلم، عن جابر أنه ﷺ «بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت، وأنه فعل على المروة كما فعل على الصفا أما المرأة فلا يسن لها الرقى. قال فى المهمات: ولا شك أن الخنثى مثلها، والواجب على من لم يرق أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه، ويلصق رءوس أصابع رجليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة، (ودعا) ندبا (ما) أى: بما (شاء) ديننا ودنيا بعد استقبال البيت والتلهيل والتكبير بقوله: (الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك له الحمد يحيى ويميت، وهو على كل شئ قدير، لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده)، ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا للاتباع رواه مسلم (وللمروة يمشى) أى: ويمشى على هيئته ندبا من الصفا

قوله: (فرقى عليه) يقال رقى بكسر القاف فرقى بفتحها. انتهى «برماوى»، وفى المصباح: ورقيت فى السلم وغيره أرقى من باب تعب رقا على فعول ورقيا كفلس وارتقيت وترقيت مثله ورقيت السطح والجبل علوته، والمرقى والمرتقى موضع الرقى والمرقاة مثله، ويجوز فيها فتح الميم على أنها موضع الارتقاء، ويجوز الكسر تشبيها باسم الآلة، ورقيته أرقية باب رمى رقا عودته بالله، والاسم الرقا على فعلى، والمروة رقية، والجمع رقى مثل مدية ومدى. انتهى، وبقي معنى ثالث وهو الرقى فى المعالى أى: التنقل فى صفات الكمال، ويقال فيه رقى بالفتح يرقى، فالفارق بينه وبين الرقى فى السلم فتح القاف فى الأول وكسرها فى الثانى، ومضارعهما واحد وهو يرقى كيرضى. انتهى (جمل) على شرح المنهج.

قوله: (فلا يسن لها الرقى) قال فى شرح الروض: قال فى المهمات: ولو فصل فيهما أى: فى الأثنى والخنثى بين أن يكون بخلوة أو بحضرة محارم، وألا يكون كما قيل به فى جهر الصلاة لم يبعد. انتهى.

قوله: (أى بما) قد يضمن دعاء يعنى السؤال فلا يحتاج لحذف الجار. أى: سأل الله ما شاء.

قوله: (لم يبعد) استظهره «م. ر.» وحزم به «ق. ل.» وخالف حجر، وفرق بين ما هنا والجهر بأن المطلوب منهما إخفاء شخصهما ما أمكن، ورد بأن سماع الصوت قد يكون سببا لحضور السامع بخلاف الرقى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

إلى المروة، وكذا عكسه، (و) لكن (سعى) فى مشيه ندبا فى كل مرة سعيًا سديدًا فوق الجنب.

(إن) أى: حيث صار (بينه و) بين (الليل) الأخضر المعلق بجدار المسجد (ست أذرع * إلى هذا الميلين) الأخضرين أى: مقابلهما أحدهما بجدار المسجد، والآخر مقابله بدار العباس رضى الله عنه لما فى خبر جابر من قوله: ثم نزل: يعنى النبى ﷺ عن الصفا إلى المروة، حتى إذا انصبت قدماه فى بطن الوادى سعى حتى إذا صعد تمشى إلى المروة فإن عجز عنه تشبه كما فى الرمل، ثم محل ذلك فى الرجل. أما المرأة والخنثى فلا يندب لهما ذلك ولو بخلوة وليل كما فى الروضة قال فى المجموع: ويكره للساعى أن يقف فى سعيه ويندب له أن يقول فيه: رب اغفر وارحم إلى آخره، والذراع يذكر ويؤنث قاله الجوهري، فيجوز ترك التاء فى عدده كما صنع الناظم، وإثباتها فيه كما صنع الحاوى، (وليرتفع) أى: الرجل دون المرأة والخنثى ندبا على المروة قدر قامه لما مر فى الصفا، (وليدع) بها ندبا بما شاء ديننا ودنيا بعد الاستقبال والتهليل والتكبير كما مر فى الصفا، وتسن الموالاة بين مرات السعى، وبينه وبين الطواف.

(والإمام فردة خطب * من بعد ظهر سابع، أو من نصب).

(بمكة) بصرفها للوزن أى: وخطب ندبا الإمام أو منصوبة بمكة خطبة واحدة بعد صلاة ظهر سابع ذى الحجة أى: أو جمعته، واقتصر على الظهر جريا على الغالب، وقوله: أو من نصب من زيادته (ينبى) أى: يخبرنا فى الخطبة (بما أماننا * من نك و) من (سيرنا إلى منى) قال ابن عمر: «كان رسول الله ﷺ إذا كان قبل يوم

قوله: (انصبت) أى: نزلت.

قوله: (قال ابن عمر: كان رسول الله ﷺ إلخ) لا يقال: كان تفيد التكرار ولا تكرر هنا إذ لم يصح عليه الصلاة والسلام بعد النبوة إلا حجة الوداع؛ لأننا نقول كان لا تفيد التكرار مع الماضى، ومن ثم لما قال المحلى فى شرح جمع الجوامع: وقد تستعمل كان مع المضارع للتكرار قال الكمال فى حاشيته: احتز بالمضارع عن الماضى فلا تدل معه على التكرار. انتهى.

ثم قال: وقد تستعمل لغة مع المضارع لا للتكرار كقول جابر رضى الله عنه فيما رواه مسلم إلخ ما ذكره.

التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم» رواه البيهقي بإسناد جيد كما فى المجموع ، ويوم التروية اليوم الثامن سمي به ؛ لترويهام فيه الماء ، ويسمى يوم النقلة ؛ لانتقالهم فيه من مكة إلى منى ، والسابع يسمى يوم الزينة ؛ لتزيينهم فيه هوداجهم ، ويسن أن يفتتح الخطبة بالتلبية إن كان محرما ، وإلا فبالتكبير وقدمت فى باب صلاة العيد أن خطب الحج أربع هذه ، وخطبة يوم النحر ويوم النفر الأول وكلها فرادى ، وبعد صلاة الظهر إلا يوم عرفة فثنتان ، وقبل صلاة الظهر وقضية كلامه كأصله أنه يخبرهم فى كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك ، وهو ما اقتضاه الخبر السابق ، ونص عليه الشافعى فى الإملاء ، لكن الذى ذكره الشيخان أنه يخبرهم فى كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى ، قال فى المهمات : وهو خلاف مذهب الشافعى ، وساق نصه فى الإملاء ، وقضية تعبير الحاوى وغيره بالغدو إلى منى أنهم يخرجون إليها بكرة النهار بحيث يصلون الظهر بمنى ، وهو المرجح فى الروضة . وأصلها هنا ، لكنهما قالا فى الباب قبله فى المتمتع الواجد الهدى يستحب أن يحرم بالحج يوم التروية ، ويتوجه بعد الزوال إلى منى ، ولعل عدول الناظم عن التعبير بالغد ، وإلى تعبيره بالسير لهذا الاضطراب . لكن المشهور الأول للاتباع رواه مسلم ، والثانى شاذ كما قال السبكي وعلى كل حال يستثنى ما إذا كان يوم التروية يوم الجمعة ، فيخرجون قبل الفجر وظاهر أن محله فيمن تلزمه الجمعة ولم يمكنه إقامتها بمنى .

.....
 قوله : (فيخرجون قبل الفجر) أى : إن لم يلزم عليه تعطيل الجمعة بمكة والإحرام للإساءة بذلك ، وأغرب الرويانى فنقل عن نص الإملاء أن لهم الخروج مطلقا ؛ ليصلوا الظهر بمنى ، أما المسافر فظاهر ، وأما المقيم بمكة بالنسك عذر فى حقه كما تسقط بالمطر

 قوله : (وهو خلاف مذهب الشافعى) هذا ممنوع لأن ما قاله الشافعى باعتبار الأكمل ، وما قال الشيخان باعتبار الأقل .

قال فى شرح الروض : والحق الذى اقتضاه كلام الشافعى أنه منافاة إذ الإطلاق بيان للأكمل والتقيد بيان للأقل . انتهى .

 قوله : (الذى اقتضاه كلام الشافعى إلخ) عبارته كما فى شرح العباب لحجر : وأقل ما عليه فيها أن يعلمهم ما يلزمهم من هذه الخطبة إلى الخطبة الآتية . انتهى . لا يقال : إنما عبر بأقل لقوله : ما يلزمهم ؛ لأننا نقول : بل هو كذلك ولقوله : إلى الخطبة الأخرى . انتهى . حجر .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وبات) ندبا بالحجيج (فيها) أى: فى منى ليلة التاسع، (وليسر) بهم ندبا (لعرفه * إذ) أى: حين (طلعت) أى الشمس، والمراد بعد طلوعها وإشراقها على ثبير بالمثلثة: جبل كبير بمزدلفة على يمين الذهاب من منى إلى عرفات، ولا يدخلها بل يقيم بنمرة قرب عرفات حتى تزول الشمس، ثم يذهب بهم إلى مسجد إبراهيم، (و) يخطب بهم فيه (خطبة) أولى (مخففة).

(بعد الزوال)، يخبرهم فيها بما أمامهم من المناسك مطلقا أولى خطبة يوم النحر على ما مر، ويحرضهم على إكثار الدعاء والتهليل بالموقف، ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الإخلاص، ثم يقوم فيخطب خطبة ثانية أخف من الأولى (ومع الثانية) أى: ابتدائه بها (إذن) المؤذن للظهر (كى يفرغ جمعا) أى: معا (ذا) أى: الآذان (وتى) أى: الخطبة الثانية.

(وجمع تقديم يصلى) أى: ويصلى بعد الخطبة جماعا بين الظهر والعصر جمع تقديم للاتباع فى ذلك رواه مسلم، ويقصر أيضا، والجمع والقصر هنا، وفيما يأتى بالمزدلفة للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر، وإذا سلم قال: يا أهل مكة ومن سفره أتموا فإننا قوم سفر، ثم سار إلى الموقف، (ودعا) فيه مستقبل البيت (إلى الغروب) للاتباع رواه مسلم والموقف راكبا أفضل للاتباع رواه الشيخان، ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد، وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل فى

.....
ونحوه ورد بأنه لا مشقة عليه فى التخلف لصلاتها، فإن عرض أمر آخر سقطت. انتهى شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (ولم يمكنه إقامتها بمنى) أما إذا توطئها أربعون تنعقد بهم فلا حرمة، وما قيل فى منى يقال فى عرفة فإن حدث بها قرية استوطنها من تلزمهم من الجمعة لزمهم، ولا ينافى ذلك حرمة البناء فى نحو منى وعرفة لأن المدار على الاستيطان وهو موجود، ومن هنا يؤخذ أن الاستيطان ليس من شرطه ملك البقعة. انتهى شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (على يمين الذهاب) كذا فى تهذيب النوى، وقال الخب الطبرى: على يسار الذهاب، رجع بعضهم بأن كلا يسمى بذلك.

قوله: (بأن كلا يسمى) أى: كل من الجبلين يسمى ثبيرا ومع ذلك فالمراد هنا ما على اليمين. حجر.

قلبي نورا، وفي سمعي نورا وفي بصرى نورا، ﴿اللهم اشرح لى صدرى، ويسر لى أمرى﴾ [طه ٢٥، ٢٦] اللهم لك الحمد كالذى نقول، وخيرا مما نقول، ﴿اللهم لك صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى﴾، وإليك مآبى. ولك تراثى، اللهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر، اللهم إنى أعوذ بك من شر ما تجىء به الريح قال فى الروضة: ويسن أن يرفع يديه فى الدعاء بحيث لا يجاوزان رأسه، وأن يقف متظهرا، ويكره الإفراط فى الجهر بالدعاء، ويندب للرجل أن يقف عند الصخرات بقرب الإمام، أما المرأة فيندب لها الجلوس فى مشيته الموقف كما فى المجموع وغيره عن قال فى الماوردى المهمات: وقياسه ندب ذلك للخنثى، ويكون على ترتيب الصلاة، قال: ثم يتعدى النظر إلى الصبيان عند اجتماعهم مع البالغين (وليفض) بعد الغروب إلى مزدلفة بطريق المأزمين بسكينة، ومن وجد فرجة أسرع (وجمعا) أى: الإمام أو منصوبة ندبا.

.....

قوله: (وإليك مآبى) أى: إلى دار جزائك رجوعى.

قوله: (وشتات الأمر) أى: تفرقة المؤدى إلى غاية الإبعاد والإعراض.

قوله: (ما تجىء به الريح) كناية عن سوء القضاء والقدر. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (بطريق المأزمين) المأزم الطريق بين الجبلين، ثناه مع أنه الطريق لما فيه من الانعطاف فصار كالطريقين، أو أطلق ذلك على نفس الجبلين لاكتنافهما له. انتهى «مدنى».

قوله: (بطريق المأزمين) هما الجبلان اللذان بين عرفة ومزدلفة، وهما بالهمز وتركه مع كسر الزاى، وهى بين العلمين اللذين هما حدا الحرم من تلك الجهة والمزاخمة بينهما بدعة منكرة. انتهى شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (وجمعا) أى: جمع تأخير وهو سنة هنا إن كان نازلا وقت الأول، وإن قلنا إن عدم الجمع أفضل. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (النظر إلى الصبيان) يتجه أن يكون حكمهم مع الرجال كما فى الصلاة.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(بالقوم) بين المغرب والعشاء (فى وقت العشاء بمزدلف) ترخيم مزدلفة الاتباع رواه الشيخان. وأطلق الناظم كالأكثرين ندب تأخير الصلاة إلى مزدلفة، وقيده الدارمى، والبندنيجى، والقاضى أبو الطيب، وابن الصباغ، والطبرى، والعمرانى بما إذا لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء، فإن خشيه صلى بهم فى الطريق، ونقله القاضى أبو الطيب وغيره عن النص قال فى المجموع: ولعل إطلاق الأكثرين محمول على هذا، وفيه قال الشافعى والأصحاب: والسنة أن يصلوا قبل حط رحالهم، ثم ينتج كل إنسان حمله ويعقله، ثم يصلون لخبر مسلم أنه ﷺ «ركب حتى جاء المزدلفة، فأقام المغرب، ثم اتاخ الناس فى منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلى ثم حلوا، (وبات) بهم بمزدلفة إلى الفجر للاتباع المعلوم من الأخبار الصحيحة، وسوق كلامه يقتضى ندب البيات، وهو ما صححه الرافعى، وصحح النووى وجوبه على غير المعذور. بخلاف المعذور كالرعاء وأهل سقاية العباس، وكمن انتهى إلى عرفة ليلة النحر، أو أفاض منها

قوله: (بمزدلفة) هى بين المأزمين ووادى محسر. انتهى «ع.ب».

قوله: (قبل حط رحالهم) أى: المغرب.

قوله: (ثم يصلون) أى: العشاء.

قوله: (كالرعاء) أى: المحتاجين لحفظ الدواب ليلا أو للرعى إن فرض ليلا. انتهى «مدنى».

قوله: (ترخيم مزدلفة) للضرورة.

قوله: (أن يصلوا) أى: المغرب، وقوله: ثم يصلوا أى: العشاء بدليل هذا الحديث المحتج به على ذلك.

قوله: (وكمن انتهى إلى عرفة ليلة النحر) فى شرح الروض قال الزركشى: وينبغى حمله على من لم يمكنه الدفع إلى مزدلفة ليلا، فإن أمكنه وجب جمعاً بين الواجبين. انتهى. ما فى شرح الروض، وظاهر كلامهم فيمن لم يمكنه ما ذكر أنه لا فرق بين من أخر وقوفه إلى ليلة النحر لعذر وغيره.

قوله: (أو أفاض منها) ظاهره وإن لم يحتج إلى هذه الإفاضة، لكن يتجه إذا تمكن بعد الطواف من العود إلى مبيت مزدلفة أن يجب كما أفهمه قوله: ولم يمكنه العود إلخ.

إلى مكة للطواف ولم يمكنه العود إلى مزدلفة ليلاً، كما أجاب به القفال وغيره، أو له مال يخاف تلفه بالمبيت، أو مريض يحتاج إلى تعهده، أو أمر يخاف فوته ولو أحدثت سقاية للحاج، قال في التهذيب: لها ترك المبيت، وابن كج وغيره لا. وصحح النووي الأول، والأسنوي الثاني قال: لنقل الماوردي والرويانى وغيرهما له عن النص وهو المشهور، كما أشعر به لفظ الرافعى أيضاً، قال النووي: ويحصل المبيت بمزدلفة بحضورها لحظة في النصف الثانى، كالوقوف بعرفة نص عليه فى «الأم» وبه قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين، وقيل يشترط معظم الليل كما لو حلف لا يببيت

.....

قوله: (بمضورها) ولو مارا. انتهى شرح «ع.ب».

قوله: (كالوقوف) أى: ولو لم يعرف إنها مزدلفة. انتهى شرح «ع.ب».

قوله: (كما لو حلف إلخ) فيه أن الحالف ذكر المبيت ولم يرد هنا أمر بالمبيت. انتهى شرح «ع.ب» «الحجر».

قوله: (إلى مكة للطواف) بأن لم يمر بمزدلفة أو مر بها قبل نصف الليل، وإلا فالمرور بها بعد نصف الليل محصل للواجب.

قوله: (ولم يمكنه العود إلخ) أفهم وجوب العود إليها عند الإمكان.

قوله: (أو أمر يخاف فوته) شامل للدينوى والأخروى، فيدخل فيه اتخاذ مكان صالح لنفسه أو أمتعته ولو للتجارة أو دوابه فليراجع.

قوله: (بمضورها لحظة) هل يكفى حضورها مغمى عليه أو لا كما فى الوقوف لأنه ليس أهلاً للعبادة ولا ولى له؟ فيه نظر ولا يبعد التزام الثانى كالوقوف، وعليه فيتجه أن لا دم عليه لعذره بالإغماء كالمريض الذى ترك المبيت للمرض، بل الإغماء نوع من المرض.

قوله: (كالوقوف بعرفة) قضية التشبيه الاكتفاء بالمرور، وقد صرح السبكى بإجرائه وأنه لا يضر الصرف ولا الجهل بكونها مزدلفة وليس بعيداً، وينبغى جريان ذلك فى المبيت بمنى وإن اشترط كونه بها معظم الليل كما يأتى.

قوله: (فليراجع) فى الإيعاب: أن المدار على حاجة لها وقع. انتهى. مدنى.

قوله: (أولاً) مال إليه «م.ر».

قوله: (أن لا دم عليه) إن لم يتعد بالإغماء. انتهى. مدنى عن ابن الجمال.

قوله: (لا يضر الصرف) قيل: لأن المقصود الحصول وهو حاصل، وتأمله.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بموضع لا يحث إلا بمعظم الليل، وهذا ما صححه الرافعى، ثم استشكله من جهة أنهم لا يصلونها حتى يمضى نحو ربع الليل مع جواز الدفع منها بعد النصف، (وليروحل) منها بغير النساء والضعفة (بفجر) بعد صلاة الصبح بغسل إلى منى للاتباع رواه الشيخان. ويتأكد التغليس هنا على باقى الأيام؛ ليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر، أما النساء والضعفة فيسن تقديمهم إليها بعد نصف الليل؛ ليرموا قبل الزحمة، وفى الصحيحين عن عائشة أن سودة أفاضت فى النصف الأخير من مزدلفة بإذن النبى ﷺ، ولم يأمرها بالدم ولا النفر الذين كانوا معها، وفيهما عن ابن عباس قال: أنا ممن قدم النبى ﷺ ليلة المزدلفة فى ضعفة أهله، ويسن لهم أن يأخذوا ما يرمون به يوم النحر من مزدلفة، قال الجمهور: ليلا، وقال البغوى: بعد صلاة الصبح. قال فى المهمات: وهو الصواب نقلا ودليلا فقد رأيت منصوصا عليه فى «الأم، والاملاء» وروى البيهقى والنسائى بإسناد صحيح على شرط مسلم كما فى المجموع عن الفضل بن العباس أن رسول الله ﷺ قال له غداة يوم النحر: «التقطلى حصى، قال: فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف، ويأخذ بقية ما يرى به من وادى محسر أو غيره، (ويقف) أى: المرتحل ندبا.

(مشعره) أى موضع شعاره أى: وقوفه، وأولى من ذلك قول أصله كغيره، ويقف

..... قوله: (مع جواز إلخ) أى: اتفقا. انتهى شرح «ع. ب. الحجر» أى: لحديث الصحيحين الآتى عن عائشة قريبا، ولعل هذا مأخذ الشافعى رضى الله عنه فى عدم وجوب المبيت وإن فعله ﷺ.

قوله: (شعاره) أى: وقوفه الشعار كما فى المختار أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله تعالى. انتهى، فقول الشرح أى: وقوفه تفسير للمراد هنا.

قوله: (كما لو حلف لا يبيت بموضع) هذا إذا أطلق ولم يقيد بالليلة كـ الله لا أبيت بموضع كذا، أما لو قيد فقال: والله لا أبيت هذه الليلة بموضع كذا فاختلف فيه مشايخنا، فمنهم من أفتى بأنه يحث بمعظم الليل ونقل ذلك عن شيخنا الشهاب الرملى، ومنهم كشيخنا عبد الحميد من أفتى بأنه لا يحث بمعظم الليل بل بجميعة وهو ظاهر كما فى نظائر المسألة، ويبقى ما لو قال: لا أبيت بموضع كذا فى هذه الليلة فهل يشترط معظم الليل؟ فيه نظر، ولعل الظاهر الاشتراط.

قوله: (بغسل) متعلق بصلاة.

بالمشعر الحرام قال ابن الصلاح والنووى: وهو جبل صغير بآخر المزدلفة يقال له قزح وهو منها لأنها ما بين مأزعى عرفة ووادى محسر، قال: وقد استبدل الناس الوقوف به على بناء محدث هناك يظنون المشعر الحرام، وليس كما يظنون لكن يحصل بالوقوف عنده أصل السنة أى: وكذا بغيره من مزدلفة على الأصح، وقال المحب الطبرى هو بأوسط المزدلفة، وقدبنى عليه بناء ثم حكى كلام ابن الصلاح، ثم قال: الظاهر أن البناء إنما هو على الجبل، والمشاهدة تشهد له، قال: ولم أر ما ذكره يعنى ابن الصلاح لغيره، ويحصل أصل السنة بالمرور وإن لم يقف كما فى عرفة نقله فى الكفاية عن القاضى وأقره، قال فى المجموع: والمشعر بفتح الميم ويجوز كسرهما، ومعنى الحرام أى: الذى يحرم فيه الصيد وغيره فإنه من الحرم، قال: ويجوز أن يكون معناه ذا الحرمة (يدعو) ويذكر الله فيه مستقبل البيت إلى الأسفار للاتباع فى ذلك رواه مسلم، ويقول اللهم كما وفقتنا فيه وأريتنا إياه، فوفقنا لذكرك كما هديتنا، واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فإذا أفضتم من عرفات إلى قوله «غفور رحيم» ويكثر من قوله: اللهم ﴿ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار﴾ [البقرة ٢٠١]، ويدعو بما أحب ويصعد الجبل إن أمكن وإلا فيقف تحته، ثم يسير بعد الأسفار بسكينة، ومن وجد فرجة أسرع كالدفع من عرفه، (ومن) وادى (محسر)

.....

قوله: (بالمشعر الحرام) أى: الشعائر وهى معالم الدين وذى الحرمة التامة.

قوله: (على بناء محدث) قال فى شرح العباب: الأصح أنه البناء الموجود بمزدلفة اليوم أى: قزح أى: موضعه، وعبارته فى غير ذلك الشرح وهو جبل فى آخر مزدلفة وهو الذى عليه الآن البناء والمنارة، خلافا لمن أنكره.

قوله: (ويجوز كسرهما) لغة شاذة «ق.ل».

قوله: (ومن وادى محسر إلخ) لعل من التبعض أى: ويسرع بالقدم بعض محسر قدر رمية. حجر.

قوله: (ومن وادى محسر إلخ) أى: من بطن محسر يسرع رمية. «حجر».

.....

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بكسر السين موضع فاصل بين مزدلفة ومنى، سمي به لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أى: أعيبى، قال فى المجموع: قال الأزرقى وادى محسر خمسمائة ذراع وخمس

قوله: (وادى محسر خمسمائة ذراع إلخ) هذا عرضه فهو بين مزدلفة ومنى، ويندب الإسراع فيه قدر رمية حتى يقطع عرض الوادى الصغير الذى ببطن وادى محسر. انتهى «مدنى».

قوله: (سمى به إلخ) عبارة شرح الإرشاد: لأنه يحسر سالكيه أى: يتعبهم.

قوله: (خمسمائة ذراع) قد مر أن وادى محسر ما بين مزدلفة ومنى، ومر أن بينهما فرسخا وهو ثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع على الأصح عند الفقهاء، وقيل هو نحو نصف ذلك وهو الذى تقضى به المشاهدة هنا، وعلى كل فعرض هذا الوادى أكثر من ستة آلاف ذراع بكثير، فكيف يلتئم هذا مع قول الأزرقى الذى عليه المعول فى ذلك، والذى يندفع به هذا إن تحمل الإضافة فى كلامه على أنها من إضافة الأخص إلى الأعم فيكون محسر مشتملا على واد وغيره، ويكون تحديد الأزرقى لذلك الوادى الذى هو بعض محسر، ويؤيد هذا قولهم: يسرعون قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادى، فجعلوا عرضه قدر رمية حجر وهذا محال إن أريد بالوادى جميع محسر، فتعين ما ذكرته من أن فى محسر واديا وهو الذى يسن الإسراع إلى أن يقطع عرضه، والمشاهدة الآن قاضية بوجود هذا الوادى فى محسر وهو قريب من أول مزدلفة، ومع ذلك فمحسر نفسه يسمى واديا أيضا باعتبار ما قبله من مزدلفة وما بعده من منى، وعليه يحمل قول من جعل الإضافة بيانية فلا تنافى فتأمله فإننى لم أر من نبه على شىء من ذلك. انتهى شرح «ع.ب»، «الحجر»، وعبارة التحفة: فإذا بلغوا بطن محسر وهو أعنى محسر، أما بين مزدلفة ومنى وبطنه مسيل فيه أسرع الماشى جهده حتى يقطع عرض ذلك المسيل وهو قدر رمية. حجر. انتهى، فالمسيل هو ذلك الوادى، وعلى هذا فليس قول المصنف ومن محسر مساويا لقول الخاوى ومن وادى محسر إلا أن لوحظ المضاف المحذوف خلافا للشرح فتدبر، وقول حجر فى شرح العباب: ويكون تحديد الأزرقى لذلك الوادى ظاهره أن هذا الوادى هو الذى يسرعون فيه، ولا شك أن رمية الحجر لا تستوعبه فلا بد من تأويله.

وأربعون ذراعا. انتهى. والإضافة فيه للبيان كما في جبل أحد وشجر أراك فتعبير النظم بما ذكر مساو لقول أصله ومن وادى محسر يسرع (بالقوم) في مشيه إن كان ماشيا. ومشى دابته إن كان راكبا (كرمى حجر) من زيادته أى: كقدر رمية حجر للاتباع رواه مسلم، ولنزول العذاب فيه على أصحاب الفيل، ولأن النصارى كانت تقف فيه، فأمرنا بمخالفتهم، ويقول المار به ما روى عن عمر رضى الله عنه:

إليك تعدو قلقلنا وضيئناها معترضا فى بطنها جنيئناها

مخالفا دين النصارى دينها

والوضين حبل كالحزام.

(وبمنى بعد طلوعها) أى: الشمس (ابتدر) وهو راكب قبل نزوله (للحج) أى: لأجله (سبع رميات بحجر).

(و) لو (نحو ياقوت) كزمرد وزبرجد وبلور وعقيق وزحام وبرام وحجر جديد.

.....
قوله: (ولأن النصارى إلخ) عبارة شرح حجر للعباب: ولأن نصارى العرب كان محسر مرفقهم. انتهى أى: كانوا يقفون فيه بدل عرفات.

.....
قوله: (قول أصله) يمكن حمل عبارة المصنف عليه بأن يكون على حذف الجار أى: تمتسعره، وأضافه إليه بأدنى ملاحظة.

قوله: (لأن فيل أصحاب الفيل إلخ) قال السيد السمهردى فى حاشية الإيضاح: كذا حزم به اخشب الطبرى، وابن خليل فى منسكه.

قال التقي القابسى: وفيه نظر لأن ابن الأثير ذكر فى نهاية القريب أن هذا الفيل لم يدخل الحرم إلى أن قال: وقيل سمى وادى محسر لأنه يحسر سالكيه ويتبعهم. انتهى.

قوله: (والإضافة إلخ) المناسب لصنيع النظم أن الإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم.

قوله: (ولنزول العذاب به إلخ) قضية التعليل بذلك سن الإسراع فيه لغیر الحاج أيضا، ويؤيده قوطم: إنه يسر لمن مر بديار قوم معذبين كديار ثمود أن يسرع فى مشيه خشية أن يصيبه ما أصابهم وإن قيل إن ظاهر كلامهم اختصاصه بالحاج المنصرف من عرفات. «حجر».

قوله: (وحجر حديد إلخ) يعنى أن الأحجار التى يتخذ منها الحديد والذهب والفضة يصح

.....

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

وذهب وفضة لخبر مسلم «عليكم بحصا لالحذف الذى يرمى به الجمرة». (والإثممد) ونحوه مما لا يسمى حجرا كلؤلؤ وزرنيج ومدر وجص ونورة وآجر وخزف وملح، وجواهر منطبعة من ذهب أو فضة أو نحاس أو رصاص، أو حديد أو نحوها (امتنع) أى: الرمى به، وكذا ما ليس من طبقات الأرض، ويكفى حجر النورة قبل الطبخ، ويسن أن يرمى بقدر حصا الحذف وهو قدر الباقلا، ويكره أن يرمى بأصغر من ذلك أو أكبر، وبالمتنجس وبالمأخوذ من الحل، أو من المسجد أى: إن لم يكن جزءاً منه وإلا حرم وبالرمى به لما قيل أن المقبول يرفع والمردود يترك، فإن رمى بشيء منها جاز قال

.....
 قوله: (منطبعة) أى: بالفعل أو بالقوة وإن كانت قطعة ذهب خالصة من الحجر، فإن كانت بحجرها أجزاء. انتهى تقرير قويسنى.

قوله: (وبالمتنجس) وتزول الكراهة بغسلة إن لم تؤخذ من موضع نجس يورثه استقذارا كاخش والألم تزل به «حجر» شرح «ع.ب».

قوله: (وبالمأخوذ من الحل) علله «حجر» بإدخاله الحرم ما ليس منه.

قوله: (جزءاً منه) مثله الموقوف عليه والمشتري له، وكذا ما فيه نفع له وللمصلين. انتهى شرح «ع.ب» «الحجر».

قوله: (والأحرار) أى: مع الإجزاء. انتهى شيخنا «ذ».

قوله: (لما قيل إلخ) قد شوهد ذلك لشيخ الحب الطبرى كرامة. انتهى «مدنى»، ويشهد

الرمى بها، وذكر لى شخص أن هذه أحجار مخصوصة إذا طبخت وأضيف لها شيء آخر معروف تصير حديداً وذهباً وفضة كالتراب المخصوص الذى يطبخ فيصير باروداً، ثم رأيت فى شرح السبكي نقلاً عن الرافعى أن الرافعى علل الإجزاء بقوله: لأنه حجر فى الحال إلا أن فيه حديداً كما أننا نستخرج منه بالعلاج. انتهى. فله الحمد.

كذا بخط شيخنا فليتأمل فيه، فإن ظاهر ما حكاه أنه ذكره له يخالف ما حكاه السبكي عن تعليل الرافعى كما لا يخفى، وظاهر أن ما ذكره الرافعى فى حجر الحديد يقال مثله فى حجر الذهب والفضة.

قوله: (قبل الطبخ) يحتمل أن حجر الجص قبل الطبخ كذلك.

قوله: (يحتمل إلخ) فى «ق.ل.» ما يفيد، ثم رأيت المدنى قال: قيد الزيادة و«ح.ل.» عدم إجزاء الجص ببعده الطبخ لكن الجمهور أطلقوه فحرره.

فى المجموع: فإن قيل لم جاز الرمى بحجر رمى به دون الوضوء بما توضع به، قلنا: فرق القاضى أبو الطيب وغيره بأن الوضوء بالماء إلتلاف له كالعق، فلا يتوضأ به مرتين كما لا يعتق العبد عن الكفارة مرتين، والحجر كالثوب فى ستر العورة، فإنه يجوز أن يصلى فيه صلوات (للجمرة) أى: ابتدر يوم النحر سبع رميات بالحجر إلى الجمرة (الأولى) جمرة العقبة التى تلى مكة للاتباع رواه مسلم. وخرج بالحج العمرة فلا رمى فيها، والمعتبر تعدد الرمى دون الرمى، كما أفهمه تعبيره كأصله بسبع رميات، بخلاف التعبير بسبع حصيات، فلو رمى عددًا معا فرمية واحدة سواء وقعا معاً أم مرتباً، ولو رمى حجراً واحداً سبع مرات حسب سبعا، كما لو دفع مداً إلى فقير عن كفارته، ثم اشتراه ودفعه إلى آخر. قال فى المجموع: ولو رمى حصاة، ثم أتبعها أخرى حسبنا له وإن وقعنا معاً، أو وقعت الثانية قبل الأولى على الأصح عند جماعات، ولو رمى حصاتين دفعة واحدة إحداها باليمنى، والأخرى باليسرى لم يحسب إلا واحدة بالاتفاق، وهذه واردة على الناظم وأصله. وأفهم تعبيرهما بالرمى أنه لا يكفى وضع الحجر فى الرمى وهو كذلك، ويشترط قصد الرمى فلو رمى فى الهواء فوقع فيه لم

.....
الحس بذلك شهادة لاريب فيها لأحد، فإنه يجتمع بمنى كل عام فوق ستمائى ألف ويرمى كل واحد سبعين حصاة من لدن إبراهيم إلى الآن، ثم لا يظهر له ارتفاع من الأرض، وفيه إشارة إلى أن المقبول فى كل سنة أكثر من المردود. انتهى شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (لما قيل إلخ) روى الحاكم وصححه ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها مثل الجبال، وفى رواية لسد ما بين الجبلين، وفى المجموع روى عن ابن عباس موقوفاً، وعن أبى سعيد موقوفاً ومرفوعاً، وعن ابن عمر موقوفاً.

قوله: (ويشترط قصد الرمى) ويشترط أيضاً عدم الصارف فلو قصد الرمى لغرض آخر

قوله: (ويشترط قصد الرمى إلخ) قال فى شرح الروض: وقضية كلامهم أنه لو رمى إلى العلم المنسوب فى الجمرة أو الحائط التى بجمرة العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه، ثم وقع فى الرمى لا يجزئ.

قوله: (لو رمى إلى العلم إلخ) أى: مع اعتقاد أن الرمى هو العلم، أما من علم أن الرمى هو الرمى وقصد العلم بالرمى لتزد الحصاة إلى الرمى بقوة رمية فلا يبعد الجزم بالصحة كمن رمى فى الهواء قاصداً الوقوع فى الرمى بقوة رمية. انتهى. منه على أبى شجاع نقلاً عن الحب.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

يكف. وحصول الحجر فيه فلو شك فيه لم يكف، ولا يشترط بقاءه فيه، فلو تدحرج لم يضر، ولا كون الرامى خارجا عن الجمرة، فلو وقف فى طرف منها ورمى إلى طرف

لم يكف، وقد تقدم أن جميع الأركان لابد فيها من عدم الصارف ماعدا الوقوف كما نقله عن «م.ر».

قوله: (قصد المرمى) ظاهره أنه يكفى حينئذ ولو رمى من أعلى جمرة العقبة، وهو ظاهر كلام «م.ر» أيضا وعبارة التحفة: ويجب رميها من بطن الوادى ولا يجوز زمن أعلى الجبل خلفها. انتهى، فإن كانت من بمعنى وافق غيره وإلا كان الوجه جدا فليراجع وليحرر، ثم رأيت فى شرح العباب لحجر بعد قول العباب: وهى جمرة العقبة أسفل الجبل المسمى بالعقبة فوق الطريق الجادة عن يمين الذهاب إلى مكة ما نصه فعلم ما يفعله كثير من جهلاء الحجاج من رميهم من أعلاها باطل لأنها ليس لها إلا مرمى واحد وهو ما بأسفلها على الجادة دون ماعداه من سائر الجوانب، ولا ينافى ذلك قول الحاوى عن الشافعى، ولا يمكنه غير ذلك لأنها على أكمة، ولا يتمكن من رميها إلا كذلك، فإن رماها من فوقها ولم يرميها من بطن الوادى أجزأه، لأن معناه فيما يظهر أنه جاء من فوقها ورمى إلى أسفلها لا أنه رماها من ورائها وهذا ظاهر، ويوافقه ما قاله ابن المنذر: روينا أن عمر رضى الله عنه خاف الزحام فرماها إلى أسفلها. انتهى باختصار، وقوله من ورائها أى: فى موضع وقوف الرامى على العادة وهو المراد بقول التحفة خلفها أى: لا يجوز الرمى من أعلى الجبل فى خلفها الذى هو موضع وقوف الرامى على العادة فتدبر.

قوله: (فلو رمى فى الهواء إلخ) أى: ما لم يقصد الوقوع فى الرمى بقوة رمية كما نقله «س.م» فى «ع» عن المحب.

قال المحب الطبرى: وهو الأظهر عندى ويحتمل أنه يجوز له لأنه حصل فيه بفعله مع قصد الرمى الواجب عليه. قال الزركشى: والثانى من احتماليه أقرب. انتهى. كلام شرح الروض، ولا يخفى عدم مناسبة احتماله الثانى لاشتراطه قصد المرمى فليتأمل، وقد يؤخذ من احتماله الثانى أنه لو رمى فى الهواء بقصد أن يقع فى المرمى أجزأ، وهو غير بعيد لأنه قاصد المرمى فى الحقيقة فليتأمل.

قوله: (لاشتراطه قصد المرمى) وجه الأذرعى الإجزاء بأن العامة لا تقتصد بذلك إلا فعل الواجب والرمى إلى المرمى، وقد حصل الحجر فيه بفعل الرامى واعتمده «م.ر» كما نقله المدنى وقال: وهو الذى يسع عامة الحجيج.

آخر أجزأه، ويجب كون الرمي باليد، فلا يجزئ بقوس أو رجل. قال فى المجموع: ويسن أن يغسل حصا الجمار، وألا يكسرها، (وللرمى) أى: لا ابتدائه (قطع) أى: الرامى.

(تلبية) لأخذه فى أسباب التحلل، هذا إن سلك الأفضل من تقديم الرمي، فلو قدم الطواف أو الحلق عليه قطع التلبية من حينئذ، رجل (وعند كل) من الرميات (كبرا) مكان التلبية للاتباع رواه مسلم، واعلم أن الرمي واجب لكن لما جبر بالدم جرى مجرى الأبعاض فى الصلاة، ولهذا ذكره فى النظم، وأصله فى السنن، (وبعده) أى: الرمي (الهدى هناك) أى: بمنى (نحرا) إن كان معه هدى.

(وبمنى يحلق) الرجل أو يقصر، (ولتقصر) المرأة وكذا الخنثى. (ولطواف الركن) المسمى أيضا بطواف الإفاضة والزيارة، والفرض والصدر بفتح الدال (بالعود مر).

(لمكة) بصرفها للوزن أى: ومر أنت الرامى بعوده من منى إلى مكة لطواف الركن للاتباع رواه مسلم، ويسعى بعده إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم كما مر، والأفضل أن يطوف قبل الزوال، وإذا فرغ من طوافه استحب أن يشرب من سقاية العباس للاتباع رواه مسلم. وأطلق الناظم كأصله العود إلى مكة على من لم يدخلها قبل الوقوف تغليباً أو حملاً للمشارك على معنييه إذ العود يقال على الرجوع، وعلى الصيرورة ابتداء، كما يقال عاد على من فلان مكروه أى: صار إلى منه المكروه ابتداءً كما قدمته

.....
قوله: (إلى طرف آخر) خرج ما لو رمى تحت رجله فلا يكفى إلا أن سمي رمياً. انتهى «ق.ل».

قوله: (أو رجل) قال حجر: يجزئ عند العجز ومثله الرمي بالفم، لكن سكت عنه «م.ر» فى شرحه. انتهى «ق.ل» على الجلال، لكن المعتمد أنه يكفى إلا أن الرمي بالقوس يقدم عليه بالرجل، وبالرجل يقدم عليه بالفم. انتهى. «س.م» على التحفة.

قوله: (فى الصلاة) متعلق بالأبعاض.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى باب الجمعة ، وقد قيل بالمعنيين فى قوله تعالى حكاية عن المستكبرين من قوم شعيب ﴿لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا ، أو لتعودن فى ملتنا﴾ [الأعراف ٨٨] إذ شعيب لم يكن فى ملتهم قط ، لكن غلبوا الجماعة على الواحد فخطب وقومه بخطابهم ، أو استعملوا العود بمعنى الصيرورة ابتداء ، وغلب الواحد لعظمه هنا على الجماعة أى : أو لتصيرن فى ملتنا ، ويجوز أن يراد فى الآية أيضا المعنيان معا أعمالا للمشارك فى معنييه (وبعدها) أى مكة أى : بعد طوافه بها مره بالعود منها (إلى منى) فيصلى بها الظهر للاتباع رواه مسلم عن ابن عمر ، قال فى المجموع : قال البيهقي : ولا يعارضه ما رواه مسلم أيضا عن جابر أنه ﷺ أفاض يوم النحر إلى البيت فصلى الظهر ، لأن الظاهر أنه أفاض قبل الزوال ، فطال وصلى الظهر بمكة فى أول وقتها ، ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى ، إماما لأصحابه كما صلى بهم فى بطن مرتين مرة بطائفة ، ومرة بأخرى ، فروى ابن عمر صلته بمنى ، وجابر صلته بمكة ، وأما خبر أبى داود وغيره أنه ﷺ أخر طواف يوم النحر إلى الليل . فجوابه أن روايات غيره أصح وأشهر وأكثر رواة ، وأنه يتأول قوله : أخر طواف يوم

.....
.....

قوله : (وقد قيل بالمعنيين) المتبادر أن المراد بالمعنيين التغليب ، وحمل المشترك على معنييه ، لكنه قدر الأول وهو التغليب بوجهين : تغليب العود بمعنى الرجوع ، وتغليب العود بمعنى الصيرورة ، وفى الأول تغليب الأكثر ، وفى الثانى تغليب الأعظم ، وأما المعنى الثانى فهو ما ذكره بقوله : ويجوز إلخ .

قوله : (وغلب الواحد إلخ) قد يقال : المفهوم من قول النحاة إن عاد يكون بمعنى صار كونها لكون الصيرورة لا تفيد الابتداء ، وعلى هذا فلا حاجة إلى التغليب فليتأمل .
قوله : (فروى ابن عمر إلخ) زاد فى شرح الروض عقب هذا : والجمع بهذا قد يؤثر فى الاستدلال برواية ابن عمر .

قوله : (المتبادر إلخ) الظاهر من قوله : ويجوز إلخ حيث أفاد أن هذا غير ما قيل به ، وأنه استظهار منه أن المراد بالمعنيين الرجوع والصيرورة . تدبر .

قوله : (لا بقيد الابتداء) لكن الشارح حفظ ذلك عنهم .

قوله : (قد يؤثر إلخ) مع كون المناقشة قوية الحكم ما فى المتن .

باب الحج والعمرة

٢٣٧

النحر إلى الليل بطواف نسائه، فإن قيل هذا التأويل يردّه رواية، وزار ﷺ مع نسائه ليلاً قلنا لعله عاد للزيارة لا للطواف، فزار مع نسائه، ثم عاد إلى منى فبات بها، (وبات) وجوبا (فى ليالات تشريق هنا) أى: بمعنى، إلا أن ينفر فى ثانى أيامها فيسقط مبيت الثالثة كما سيأتى، ويحصل المبيت بمعظم الليل، وإنما اكتفى بساعة فى نصفه الثانى بمزدلفة على ما مر؛ لأن نص الشافعى وقع فيها بخصوصها، إذ بقية المناسك يدخل وقتها بالنصف، وهى كثيرة مشقة فسومح فى التخفيف لأجلها.

(وبين ما زالت) أى: الشمس (إلى الغروب) المناسب لبين، والغروب يالواو كما عبر بها الحاوى بها الحاوى (بكل جمرة مع الترتيب).

(فليرم سبعا كل يوم) أى: وبين الزوال والغروب فليزّم كل يوم من أيام التشريق إن

.....
قوله: (فليرم سبعا) والقصد بالرمى إحياء مآثر سيدنا إبراهيم بتذكر ما وقع له مع إبليس لما أراد ذبح ولده، بأنه ظهر له عند الجمرة الأولى فحصبه بسبع حصيات حتى ساخ فى الأرض، ثم ظهر له عند الوسطى فحصبه بسبع حصيات حتى ساخ فى الأرض، ثم ظهر له عند الأخيرة فحصبه بسبع حتى ساخ ولم يعد، ولذا قال الحليمى: ينوى الرامى عند رميه أنه يجاهد الشيطان، ويقول إن ظهرت لى حصبتك هكذا، وفى الإحياء إنه ظهر له هناك ليدخل عليه فى حجه شبهة فأمره الله برميه بالحجارة طردا له. انتهى شرح «ع.ب» باختصار.

قوله: (المناسب لين إلخ) توجيه كلام المصنف أن يقدر مضاف أى: وبين أجزاء وقت ما زالت إلى الغروب كما قالوا فى قول امرئ القيس:

بين السدحول فحومل

قوله: (بكل جمرة) متعلق بقوله فيلزم والباء للظرفية.

قوله: (قد يؤثر إلخ) لأن صلاته هناك إنما هى لتحصيل الفضيلة لأصحابه لا لطلب الصلاة هناك، وعبارة شرح العباب ل حجر: هذا الجمع لا يوافق استدلالهم براوية ابن عمر لاستلزامه أن صلاته بمكة هى المقصودة ولم يقولوا به. انتهى.

قوله: (أى وبين أجزاء إلخ) حاصل هذا بين أجزاء وقت الزوال وليست إلى غاية لذلك بل لما بعده إذ وقته لا يسع رميا بل لا يصح الرمي إلا بتمام الزوال.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

لم ينفر فى الثانى منها، كما سيأتى سبع مرات فى كل من الجمرات الثلاث، مع مراعاة الترتيب بأن يبدأ بالتى تلى مسجد الخيف، ثم بالوسطى، ثم بجمرة العقبة حتى لا يتعد برمى الثانية قبل تمام الأولى، ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين، فرميات كل يوم إحدى وعشرون، ومجموعها برميات يوم النحر سبعون، وخرج ببيت الزوال والغروب غيره فلا يرمى فيه أى: اختبارا لا جوازا لما سيأتى من أن الرمى المتدارك فى بقية الأيام يقع أداء. نعم رمى كل يوم لا يجوز تقديمه على زوال شمس، وبغروب شمس الثالث يفوت جميع الرمى، ويسن أن يرمى مستقبل القبلة إلا يوم النحر فيجعلها عن يساره، والجمرة تلقاء وجهه، وأن يرمى فى آخر أيام التشريق راكبا كيوم النحر. وفى الباقي ماشيا، (ولينب) ولو بأجرة (فى الرمى لا) فى (التكبير من عنه غلب) أى: من غلب عن الرمى.

.....
قوله: (مسجد الخيف) نسبة إلى محله لأن الخيف اسم لمكان ارتفع عن المسيل وانحط عن غلظ الجبل. انتهى (ق.ل) على الجلال.

قوله: (ولينب إلخ) فى شرح الجوجرى أنه يشترط فى الاستئابة أن يقع فى الوقت، ولو كان الحاج أجير عين فالظاهر أنه يستنبى كما بحثه الأذرى كذا بخط شيخنا، فانظر ما ذكره الجوجرى هل يشكل بنحو توكيل المحرم آخر فى عقد النكاح فإنه صحيح إذا قيد بما بعد التحلل أو أطلق.

قوله: (أى: من غلب عن الرمى) هل المراد الرمى المعتبر حتى لو غلب عن الرمى باليد أناب

قوله: (أنه يشترط فى الاستئابة إلخ) لم يشترط ذلك فى العباب وشرحه لجره وإنما شرط اليأس من الخلاص من العذر فى وقت الرمى، وعبارتهما: للعاجز عن الرمى، ممرض أو حبس مأبوس الخلاص منه فى وقته دون مرجو فيه، ولا يشترط تيقن ذلك بل يكفى غلبة ظنه والمراد بوقته وقت أدائه وهو جميع أيام التشريق فمتى ظن القدرة قبل مضيتها لم يستتب كما فى الحج الإنابة فيه عنه بل يجب عليه، انتهى. فلو كانت الإنابة فى الوقت لما كان لاشتراط اليأس بالظن معنى، إلا أن يقال: إنه يشترط ظن اليأس إلى آخر أيام التشريق لوقوع الرمى فيها أداء، وفى التحفة والمدنى التقييد بالوقت، ومثلهما شرح الإرشاد الصغير وقولنا: إلا أن يقال إلخ نص عليه المدنى وغيره فلا إشكال.

قوله: (ولو كان الحاج إلخ) ويغتر له ذلك للضرورة. انتهى. شرح «ع.ب» وقيل: لا ينبى بل بحجر بدم. انتهى. (ق.ل).

قوله: (هل يشكل إلخ) لا يشكل لأن شرط الإنابة هنا العجز ولا يتحقق إلا بدخول الوقت بخلاف مسألة النكاح.

(لعلة) كمرض وحبس ولو بحق كما نقل في المجموع الاتفاق عليه . لكن شرط ابن الرفعة أن يحبس بغير حق ، وذكر أن البندنيجي حكاه عن النص . (لا يرتجى أن تعدما) أى : لعلة لا يرتجى عدمها أى زوالها (قبل خروج وقت رمى) خشية فواته

قوله : (لا يجوز تقديمه إلخ) يفيد جواز تقديمه على زوال شمس غيره .

قوله : (فيجعلها عن يساره إلخ) للاتباع رواه الشيخان ، واختصت بهذه الكيفية في هذا اليوم لانفرادها فيه عن الأخيرتين فميزت بكيفية تخصها ليظهر تمييزها ، بخلافها في البقية لأنهما لما اجتمعتا معا لم يكن لتمييزها عليهما معنى . انتهى . شرح «ع.ب.» ، «لحجر» .

قوله : (ولينب في الرمي) ذكرهم الاستنابة للعاجز عن الرمي ، وسكوتهم عن غير من بقية أركان الحج وواجباته يقتضى عدم الاستنابة فيها ، ويصرح به ما قالوه في الحائض من أن الطواف يبقى في ذمتها ، ولم يقولوا بجواز استنابة فيه فراجعه . انتهى . «ق.ل.» على الجلال .

قوله : (لا التكبير) أى : إن قدر عليه وإلا كبر النائب . انتهى . ثم رأيت ما يأتى .

قوله : (كمرض) قال فى الإيعاب : بخلاف قادر عادته الإغماء قال لآخر إذا أغمى على فارم عنى فإنه لا يصح ، فإذا أغمى عليه لزمه دم ولو اعتاد طروه أول الوقت وبقائه إلى آخره ، وإن كان لزوم الدم له مشكلا ، لكن يجاب بأن هذا نادر فى هذا الجنس .

قوله : (لا يرتجى زوالها) ويكفى قول طبيب أو معرفة نفسه ، وفارق المرض حيث اشترط فيه اثنان بأن فيه حقا لآدمى ، وهو الوارث بخلافه هنا . انتهى . حجر فى حواشى شرح الإرشاد .

وإن قدر عليه برجل أو قوس لعدم الاعتداد بالرمي بهما كما تقدم ، أو المراد الرمي مطلقا فلا ينسب من عجز عنه باليد وقدر عليه بالرجل أو القوس مثلاً؟ فيه نظر حكاه عن النص ، قال الزركشى : وهو الذى فى الحاوى والتممة والبيان وغيرها وسيأتى فى الخصر أنه إذا حبس بحق لا يساح له التحلل كذا فى شرح الروض ولا يخفى إمكان الفرق .

قوله : (أو المراد إلخ) هذا هو الراجح .

قوله : (أنه إذا حبس بحق إلخ) قال حجر فى شرح «ع.ب.» : أن حبس بحق يقدر على وفائه فظاهر وإلا جاز له التحلل كما هنا فإن من قال : ولو بحق ، أى : لا يقدر على وفائه ومن قال : بغير حق ، أى : بخلاف حق يقدر على وفائه . انتهى . ومثله فى شرح «م.ر.» للمنهاج عن والده .

قوله : (إمكان الفرق) هو أن ما هنا فى تابع ، وما فى الخصر فى متأصل وهو ذات النسك . انتهى . شرح «ع.ب.» لحجر وشيخنا «ذ.» .

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

كالحج (من رمى) من زيادة أى: ولينب من غلب عن الرمى من رمى عن نفسه، بخلاف من لم يرم عنها لأن رميه يقع عنه دون المنيب كالحج، ويسن أن يناوله الأحجار إن قدر، فلو رمى عنه ثم زالت علة المنيب والوقت باق لم يلزمه إعادته لكنها

.....
قوله: (من رمى عن نفسه) أى: الجمرات الثلاث، فلو رمى الأولى فاستنابه آخر لرميها عنه لم يصح على أحد احتمالين فى المهمات، وثانيهما أنه لا يتوقف على الجميع بل إن رمى الجمرة الأولى صح أن يرمى عقبه عن المستناب قبل أن يرمى الجمرتين الباقيتين عن نفسه، وفى عبارتها إشارة إلى ترجيح هذا الثانى، وفى الخادم أنه الظاهر. انتهى. «س.م» على التحفة، ورجح الزركشى أيضا الثانى، وخالف «حجر» فى شرح «ع.ب.»، ومثله نقل عن إفتاء الرملى كما فى «ق.ل.» على الجلال، ويؤيده كما فى «س.م.» على أبى شجاع إن رمى اليوم عمل واحد بدليل أن فى ترك جميعه دما واحدا. انتهى. ثم رأيت هذا الأخير فى حواشى المنهج عن شرحى «م.ر.»، «حجر» للمنهاج.

قوله: (من رمى عن نفسه) عل اعتبار تقدم رميه إن دخل وقته، فلو استنابه لرمى يوم النحر فى الغد صح أن يرميه قبل الزوال، وإن كان على النائب رمى ذلك اليوم وهكذا، فلو رمى النائب عن المنيب الجمرتين الأولتين قبل الزوال فى ثانى أيام التشريق عن أولها ثم زالت الشمس رمى نفسه الثلاث، ثم الثالثة عن المنيب، ولو أناه فى الرمى عنهم استقرب فى التحفة لزوم الترتيب بينهم بألا يرمى عن الثانى إلا بعد تمام الرمى عن الأول. انتهى. «مدنى»، ومراده بالأول من رمى عنه أولا «تدبر».

قوله: (يقع عنه دون المنيب) وإن نوى به المنيب، والفرق بينه وبين الطواف بأن فى مسألة الطواف الحامل كالدابة وفى الحقيقة الطائف هو المحمول، بخلاف هذه فإن النائب هو المباشر للرمى فهو مثل النيابة فى الحج. قاله شيخنا «م.ر.» انتهى. من هامش الشرح.

قوله: (بخلاف من لم يرم) عبارة الروض وشرحه: وإلا بأن استناب من لم يرم فرمى وقع عن نفسه. انتهى. وفيه إشعار بصحة استنابة من لم يرم عن نفسه لكن لا يصح رميه عن المستناب إلا بعد رميه عن نفسه.

قوله: (ويسن أن يتناول) أى: يتناول المنيب النائب.

قوله: (لم يلزمه إعادته) أى: بخلافه فى المغصوب والفرق ظاهر كما ذكره.

قوله: (وفيه إشعار إلخ) صرح به المدنى جازما به ونقله عن صريح كلام الرملى والمحشى.

باب الحج والعمرة

٢٤١

تسن، ويفارق نظيره فى الحج بأن الرمى تابع، ويجبر تركه بخلاف الحج فيهما، أما من لم يغلب عن الرمى، أو غلب عنه لكن رجى زوال علته قبل خروج وقت الرمى فلا ينيب كما فى الحج، وقوله: لا التكبير من زيادته أى: لا ينيب فيه بل يكبر هو. قال فى الكفاية فإن عجز عن الحضور كبر النائب كما حكاه القاضى أبو الطيب وغيره، ومثله ما إذا حضر لكن عجز عن التكبير.

(والانعزال) أى: انعزال النائب عن الرمى (حيث أغمى) على المنيب (فقد)، كما لا ينعزل عنه وعن الحج بموته، ولأن الإغماء زيادة فى العجز المبيح للإنابة، وخروج عن قياس الوكالة لوجوب الإذن هنا، وأما إغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينعزل به وهو القياس. (واستدرك) التارك للرمى فى أيام التشريق ولياليها، وقبل الزوال كما فى الروضة وأصلها وغيرهما، ونص عليه فى «الأم». (المتروك) من رمى يوم النحر، وأيام التشريق ولو عمدا بالنص فى الرعاء وأهل السقاية، وبالقياص فى غيرهم حالة كون

.....

قوله: (كما فى الحج) لكن اليأس ثم معتبر بالموت لأن وقت الحج العمر ووقت الرمى أيام التشريق فقط.

قوله: (ولأن الإغماء إلخ) قال حجر: وبه فارق سائر الوكالات.

قوله: (لوجوب الإذن هنا) انظر ما معناه فإن كان الرمى واجب عليه فيجب الإنابة عند العجز، فقد يقال فعل ما فيه المصلحة فى مال الصبى مثلاً كذلك.

قوله: (أله ينعزل) قال فى الإيعاب: فينعزل به على الأوجه.

قوله: (من رمى يوم النحر) صريح فى وجوب الترتيب بينه وبين رمى أيام التشريق، وقد صرح به ابن الصلاح والنووى، لكن فى القوت أن الشافعى فى (الإملاء) مع نصه على الترتيب فى رمى أيام منى إذا نسيه قال: (لو نسى جمرة العقبة فلم يذكرها إلا بعد رميه يومين أو اليوم الثالث قبل مغيب الشمس أجزأ عنه رميها، ولا إعادة عليه لما مضى). انتهى. انتهى «س.م» على أبى شجاع.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

تدارك المتروك (سابقا) على رمى اليوم رعاية للترتيب فى الزمان كرعايته فى المكان، وهذا بناء على أن المتدارك يقع (أدا) وإلا لما دخله التدارك كالوقوف بعد فواته، فجعله أيام الرمى كوقت واحد، وكل يوم لرميه وقت اختيار كوقت الاختبار للصلاة، وما اقتضاه هذا الكلام من جواز ترك رمى يومين، ووقوعه أداء بالتدارك لا يشكل بقولهم ليس للمعذورين أن يدعوا أكثر من يوم، وإنهم يقتضون ما فاتهم لأن الكلام هنا فى تارك الرمى فقط، وهناك فى تاركة مع البيات بمنى، والتعبير بالقضاء لا ينافى الأداء.

قوله: (وإلا لما دخله التدارك) لأن وقته المعين شرط فى صحته لعدم ورود القضاء فيه. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (وكل يوم إلخ) بخلاف الليلة بعده. انتهى «روضة».

قوله: (لأن الكلام هنا إلخ) لا ينفى أن حاصل كلام الشارح أولا وآخرا أنه يجوز للمعذور ترك رمى يومين مع الإتيان بالمبيت وترك مبيت ليلتين مع الإتيان بالرمى، وأنه يمتنع ترك رمى يومين ومبيت ليلتين معا وقد اعترضه بعضهم فى ذلك، فقال ما نصه: وأما جواب بعضهم عن قول الأسنوى من التناقض العجيب قولهما يجوز لذوى الأعذار تأخير رمى يوم لا يومين مع تصحيحهما أن لغيرهم تأخير رمى يومين أو أكثر من غير عذر؛ لأن أيام منى كالوقت الواحد بأن هذا فيمن بات ليلتى منى وذلك فى ذى عذر لم يبتهما، فامتناع التأخير لتركه شعار المبيت والرمى فبرد بأن ما ترك للعذر بمنزلة المأثى به فى عدم الإثم فلم يناسب التضيق بذلك مع العذر، على أن هذا الجمع مخالف لإطلاقهم فى الموضوعين من غير معنى يشهد له فلا يلتفت إليه وإنما لوجه ما ذكرته من أن يجوز معناه من غير كراهة ولا يجوز معناه نفى الحل المستوى الطرفين فتأمل. انتهى.

«ح.ج.»

قوله: (لأن الكلام إلخ) يمكن أن يجاب أيضا بحمل قولهم ليس للمعذورين على نفى الحل المستوى الطرفين «ب.ر.»

قوله: (وذلك فى ذى عذر إلخ) مراد الجيب هنا وهو شيخ الإسلام أن وقت الاختيار للرمى فى حق ذوى الأعذار يمتد إلى اليوم الثانى ولا يمتد يومين فهذا معنى قولهم: ليس للمعذورين أن يدعوا أكثر من يوم كما صرح به قوله فى شرح الروض: واعلم أن المنع أى لذوى الأعذار من تأخير رمى يومين متوالين هو بالنسبة لوقت الاختيار وإلا فقد مر أن وقت الجواز يمتد إلى آخر أيام التشريق، فقول المجموع: لا يرخص للرعا فى ترك يوم النحر، أى: تأخيره، محمول على أنه لا يرخص له فى الخروج عن وقت الاختيار. انتهى. وبهذا يزول الإشكال لأن معنى كلام الشارح حينئذ أن الكلام هناك فى بيان وقت الاختيار لتاركة بمنى مع البيات للعذر.

باب الحج والعمرة

٢٤٣

(وترك كل) أى: كل الرميات يوم النحر وأيام التشريق، (وثلاث) أى: أو ثلاث رميات من غير تدارك لذلك (فيه دم) يأتى بيانه لاتحاد جنس الرمى فى الأول كحلق الرأس، ولسمى الجمع فى الثانى كحلق ثلاث شعرات كما سيأتى، وروى البيهقى عن ابن عباس صحيح أنه قال: «من ترك نسكا فعليه دم»، وقيل يلزمه إذا ترك رمى يوم النحر ورمى أيام التشريق دمان لاختلاف الرميين قدرا ووقتا وحكما لتأثير رمى يوم النحر فى التحليل دون غيره، (و) فى ترك (فردة) أى: رمية (مد) من الطعام، وفى

قوله: (لأن الكلام هنا إلخ) يعنى أن المقام مختلف فإن الكلام هنا فى بيان وقت الأداء، وهناك فى بيان وقت الاختيار للمعذورين، فالمراد بقولهم: ليس للمعذورين إلخ أن عذرهم هذا ليس عذرا فى ترك وقت الاختيار يومين، بل هو عذر فى تركه يوما واحدا فقط، وعبرة الشارح فى شرح الروض: واعلم أن المنع أى: لذوى الأعدار من تأخير رمى يومين متواليين هو بالنسبة لوقت الاختيار وإلا فقد مر أن وقت الجواز يمتد إلى آخر أيام التشريق، فقول المجموع لا يرخص للرعاء فى ترك يوم النحر أى: فى تأخيره محمول على أنه لا يرخص له فى الخروج عن وقت الاختيار. انتهى. وظاهر هذا أن وقت الاختيار فى حق المعذورين يمتد إلى يوم الثانى بخلاف غيرهم ولا مانع منه. فليتأمل، فإن بما ذكر يندفع ما فى الحاشية عن «حجر». انتهى.

وفى الشيخ عميرة على المحلى: أن النبى ﷺ لم يرخص للرعاة تأخير رمى النحر ولا تأخير يومين بعد قول أن النبى ﷺ جوز لهم ترك يوم أو يومين وتداركه فى الباقي. انتهى، فالمراد لم يرخص فى الاختيار.

قوله: (مع البيات بمنى) لا يخفى بعده ولو حمل على أنه لا يرخص لهم ذلك فى الخروج عن وقت الاختيار كما فى شرح «ع.ب» لكان قريبا.

قوله: (مد من الطعام) لا يشكل بأن دم ترك الرمى دم ترتيب وتقدير ولا إطعام؛ لأنه لما عسر تبعض الدم، وكذا الصوم إذ يلزم من وجوبه تكميل المنكسر عدل إلى جنس آخر

قوله: (لتأثير رمى يوم النحر إلخ) متعلق بقوله حكما.

قوله: (وفردة مد) لو شك بعد رمى الجمرة هل ترك شيئا من رميها أو لا لم يضر، كما لو شك بعد الصلاة هل ترك منها شيئا أو لا «م.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ترك رميتين مدان لعسر تبغيض الدم، وذلك بأن يكون الترك من الجمرة الأخيرة فى اليوم فى الأخير، وإلا فالمتروك أكثر من رمية ورميتين لمراعاة الترتيب، فالواجب دم ولا فرق فى ترك ما ذكر بين العمد والسهو. (كفى) أى: كما يجب الدم والمد فى (حلق)

.....
حق منها قصدا إلى السهولة، ونزل المعدول إليه منزلة أصل المعدول عنه حتى ليس للقادر عليه بدله وهو صوم ثلث العشرة، بخلاف العاجز. قاله ابن الجمل فى شرح الإيضاح. وتوضيحه أنه لا شبهة إن الواجب أصالة ثلث الدم فى الحصة وثلثاه فى الحصتين، فإن عجز عن ذلك فمقتضى القياس أن يكون واجبه صوم ثلث العشرة فى الأول، وثلثها فى الثانى، لكن أقيم المد والمدان مقام ثلث الدم أو ثلثيه لعسر تبغيض الدم لا إنه جعل بعده فى الرتبة لتخالف دم الترتيب والتعديل الآتى إن شاء الله تعالى، فإذا عجز عن نحو المد الذى هو منزل منزلة الدم فهو عاجز عن الدم فيجب عليه الصوم حينئذ، ولا يخرج هذا عن كونه دم ترتيب وتقدير إذ ليس الصوم بدلا عن المد والمدين بل عن الدم القائم هو مقامه للتخفيف، وأما ما اقتضاه قوله: وكذا الصوم إذ يلزم إلخ من المد منزل منزلة الصوم أيضا وأنه عند العجز يرجع إليه فليس بمراد، بل إنما هو منزل منزلة الدم فقط كما اقتضاه كلامهم، وقضيته أنه لو أخرج ثلث الدم فى الحصة أجزاء وهو الظاهر، ولا يقال ينبغى الصوم إذا عجز عنه بدون اشتراط العجز عن المد لما تقدم أن المد إنما هو قائم مقامه سواء فى حق مريد إخراج ثلث الدم أو غيره، فلا يجوز الصوم إلا بعد العجز عن المد، وأجزاء ثلث الدم لأنه الواجب أصله. انتهى «ح.ل» على المنهج، وهو مخالف للراجح فى حلق الشعرة والشعرتين من أن الواجب المد وإن اختار الصوم. فليراجع.

قوله: (والا فالمتروك إلخ) أى: إلا يكن من الجمرة الأخيرة بأن كان من الأولى أو الثانية ولو فى اليوم الأخير فإنه يلغو ما بعدها، أو كان من الأخيرة لا فى اليوم الأخير فإن رمى اليوم الذى بعده فى غير الأخيرة يلغو. تدبر، وعبارة الشيخ عميرة على المنهج قوله: من اليوم الأخير إنما قيد بذلك لأنه إذا كان المتروك من غير ذلك ولو رمية واحدة يلزمه دم، لأن كثيرا من الرمي بعد ذلك يفسد لاشتراط الترتيب سواء قلنا أن الرمي بقصد اليوم لا يمنع من وقوعه عن الماضى وهو الصحيح أم لا، وتفصيل ذلك فى كتاب الأسنوى وغيره.

.....

.....

باب الحج والعمرة

٢٤٥

(يذم) به المحرم، ففي حلق الرأس ولو مع غيره أو ثلاث شعرات ولو من الرأس بعذر، أو غيره دم مخير بينه وبين ما سيأتى لقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [البقرة ١٩٦] أى: شعرها الصادق بثلاث على ما مر ﴿حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية﴾ [البقرة ١٩٦] أى: فحلق فعليه فدية، وإذا وجبت الفدية مع العذر فبدونه أولى، وقيس بالرأس غيره بجامع الترفه هذا إذا حلق الثلاث دفعة واحدة بمكان واحد، فإن فرق زمانا أو مكانا فسيأتى، وفي شعرة مد وشعرتين مدان لما مر في الرمية والرميتين، ولأن قد عهد تعديل الجبران بالطعام في جزاء الصيد وغيره. والشعرة نهاية القلة فقبولت بأقل واجب في الكفارة وهو المد، وبحث المتولى إيجاب صاع، أو صوم يوم لأن الدم مقابل في فدية الحلق بثلاثة أصع، أو صوم ثلاثة

قوله: (لما مر في الرمية والرميتين) قد يقال: إن العسر هنا غير موجود لجواز أن يختار الإطعام أو الصوم بدل الدم ولا تكميل لمنكسر هنا؛ لأن الواجب في الشعرة صاع أو يوم إلا أن يقال إن هذه الكفارة مخير في جميع مراتبها، فإن اختار الدم لزم ما ذكر وإن منع منه بأن وجب اختيار غيره لم يكن ذلك حكم هذه الكفارة. فتأمل.

قوله: (وبحث المتولى إلخ) أى: بناء على اختيار الدم أما على اختيار الإطعام أو الصوم فوجب الصاع، أو صوم اليوم ليس بحثا للمتولى بل هو قول فى أصل المذهب، كما يفيد كلام الشيخ عميرة على المحلى وإن كان ضعيفا.

قوله: (إيجاب صاع إلخ) أى: حيث عسر تبعض الدم وفيه: أن هذه الكفارة مخير في جميع أفرادها وعلى ما بحثه يتمتع التخخير فى أولها. تدبر.

قوله: (يذم به المحرم) قضيته أن نائب فاعل يذم ضمير المحرم وهو خلاف ظاهر اللفظ من غير حاجة، بل يصح إسناد الفعل إلى ضمير الحلق كما هو ظاهر اللفظ.

قوله: (وفى شعرة مد وشعرتين مدان) عبارة المنهج: وفى شعرة أو ظفر مد وفى اثنين مدان إن اختار دما. انتهى. قال فى شرحه: فإن اختار الطعام ففى واحدة منهما صاع وفى اثنين صاعان، أو الصوم ففى واحدة صوم يوم وفى اثنين صوم يومين. انتهى. لكن المعتمد على ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى وجوب المد والمدين سواء اختار الدم أو الإطعام أو الصيام.

قوله: (إن اختار دما) يعنى أنه مخير فى الواحدة كما هو مخير فى الثلاث بين الدم والإطعام والصوم وهو ضعيف لأن التخخير إنما يكون فى الدم الكامل أما الشعرة والشعرتان فالواجب المد ابتداءً.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أيام وكالشعرة فيما ذكر بعضها، والمراد من الحلق الإبانة كما عبر بها فى محظورات الإحرام، وخرج بقوله من زيادته: يذم الحلق الواقع فى أوانه. فلا شىء فيه لكنه يوهم خروج الحلق فى غير أوانه لعذر. ويجاب بأنه مدفوع بقوله فى الفصل الآتى كالحلق دون الوقت للتألم، فالمراد حلق يذم به بلا تألم.

(والثان من قبل غروبه نفر) أى: ومن نفر قبل غروب اليوم الثانى من أيام

قوله: (والمراد إلخ) أى: حيث كان البعض كالكمال.

قوله: (من قبل غروبه نفر) أى: بعد الزوال والرمى، أما إذا نفر قبل الزوال سواء أنفر فى يوم النفر الأول أو فيما قبله، فإن عاد وزالت الشمس يوم النفر الأول وهو بمنى لم يؤثر خروجه، أو بعد الغروب لزمه دم ولا أثر لعوده، أو بين الزوال والغروب رمى وأجزأه وله النفر قبل الغروب وبقي لذلك تنمة فى الأصل. انتهى. شرح الإرشاد الصغير، وقوله: يوم النفر الأول يفيد أن غروبها قبله لا يضر فى عوده وهو ما فى شرح العباب «لحجر» حيث قال: ولا خلاف أن من نفر يوم النحر أو ثانيه فعاد قبل الغروب ورمى إذ لا حكم للنفر فيهما، وكذا لو عاد بعد الغروب. انتهى. فتدبر، وقوله: أو بعد الغروب لزمه دم ظاهره أن مبيت الليلة كاف، وظاهر كلام غيره أنه يلزمه مد لها ولا يفيد البيات. فليراجع.

قوله: (من قبل غروبه نفر) قال المدنى: لجواز النفر الأول ثمانية شروط لكنها تعود خمسة: لدخول بعضها فى بعض أن ينفر فى اليوم الثانى من أيام التشريق، وأن يكون بعد الزوال، وأن يكون بعد جميع الرمى، وأن يكون قد بات الليلتين قبله بمنى أو تركهما لعذر، وأن ينوى النفر، وأن يكون نية النفر مقارنة له وإلا لم يعتد بخروجه فيلزمه العود، وهذا داخل فى نية النفر؛ لأن حقيقة النية القصد المقارن، وأن يكون نفره قبل غروب الشمس، وهذا يغنى عنه ذكر اليوم، وألا يكون فى عزمه العود إلى المبيت، وهذا يغنى عنه ذكر النفر لأنه مع العزم على العود لا يسمى نفرا. وأخذ ابن الجمال فى شرح الإيضاح من الشرط الثالث والسادس أن من بات الليلتين ورمى الأولين ووصل إلى جمرة العقبة ليرميها فهو

قوله: (حلق يذم به إلخ) كان المراد حلق يذم به لو خلا عن التألم، فيشمل الحلق للتألم بأنه يصدق عليه أنه حلق يذم به لو خلا عن التألم، كما يشمل الحلق بغير عذر إذ يصدق أنه حلق يذم به لو خلا عن التألم فليتأمل.

التشريق، (فآخر المبيت) بمعنى وهو مبيت ليلة الثالث، (و) آخر (الرمى) وهو رمى الثالث. (هدر) أى: ساقط فلا دم عليه بتركه، ولا إثم لقوله تعالى ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة ٢٠٣]، ولإتيانه بمعظم العبادة، ويؤخذ من هذا التعليل أن محل ذلك إذا بات الليلتين الأوليين، فإن لم يبتهما لم يسقط مبيت الثالثة ولا رمى يومها، وهو كذلك فيمن لا عذر له. نقله في المجموع عن الروياني عن الأصحاب وأقره. وحيث جاز له النفر لو ارتحل فغربت الشمس قبل خروجه من منى فله النفر، وكذا لو نفر قبل الغروب وعاد لشغل، فلو تبرع بالمبيت لم يلزمه رمى الغد نص عليه، أما مبيت ورمى غير اليوم الأخير فلا يسقطان، فلو ترك مبيت ليلة فعلية مد، أو ليلتين فمدان، أو الثلاث قدم لترك جنس المبيت بمنى، أو الثلاث مع ليلة مزدلفة

.....
حيثُذ خارج منى، إذ ليست هى ولا عقبته من منى كما تقدم، فإذا رماها تعين عليه الرجوع إلى حد منى ليكون نفره بعد استكمال الرمي فتنبه له فإنه كثيرا ما يغفل عنه، ولا يعكر عليه قولهم أنه إذا رمى جمره العقبة انصرف راکبا كما هو لحملة على ما إذا نفر فى اليوم الثالث.

قوله: (فلو تبرع بالمبيت لم يلزمه رمى) ولوعاد للمبيت والرمى على الأوجه لأنه كالمستديم للفراق. انتهى. «م.ر».

قوله: (أو الثلاث قدم) ولو نفر فى اليوم الثانى بعد رميه لعدم صحة نفره، والدم حيثُذ لترك الثلاث لا لتفويت مبيت ليلتين فقط خلافا لمن وهم. انتهى. «جمل» على المنهج.

قوله: (فإن لم يبتهما) صادق ببيات أحدهما وهو كذلك، قال الأسنوى: ويتجه طرد ذلك فى الرمي أيضا. شرح الروض. فمن لم يرم اليومين الأولين لم يسقط مبيت الليلة الثالثة ولا رمى يومها فليتأمل.

قوله: (فله النفر إلخ) فلو تبرع بالمبيت لزمه رمى الغد كما هو قضية هذا الكلام، وهو قريب إن تبرع به قبل الانفصال عن منى بأن أعرض عن الخروج منها وأراد المبيت فليراجع.

قوله: (وجوب المد إلخ) فإن عجز عنه استقر فى ذمته ولا ينتقل إلى الصوم. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (صادق إلخ) هو كذلك، صرح به السيد السمهودى «س.م».

قوله: (فمن لم يرم اليومين إلخ) عبارة التحفة: فمن تركه لا لعذر امتنع عليه النفر، أو لعذر يمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذاك أو لا يمكن جاز. انتهى. مدنى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فدمان لاختلاف المبيتين مكانا. ويفارق ما مر ترك الرمييين بأن ترك المبيتين يستلزم ترك مكانين وزمانين، وترك الرمييين لا يستلزم إلا ترك زمانين، وخرج بقبل الغروب من نفر فلا يسقط عنه مبيت الليلة، ولارمى غدها لما رواه مالك عن ابن عمر بإسناد صحيح موقوف عليه «من غرب عليه الشمس وهو بمنى من أوسط أيام التشريق، فلا ينفر حتى يرمى الجمار من الغد»، فعلم أنه إذا غربت الشمس وهو فى شغل الارتحال لزمه المبيت، وهو ما صححه الرافعى فى شرحيه، والنووى فى إيضاحه، وما وقع فى أصل الروضة. وعزاه فى المجموع إلى الرافعى من تصحيح أن ذلك لا يلزمه غلط سببه سقوط شىء من بعض نسخ العزيز نبه عليه الأذرعى هذا كله فى غير المعذورين. كما مر نظيره فى مبيت مزدلفة. أما المعذورون كأهل السقاية ورعاء الأبل فلهم ترك المبيت لىالى منى من غير دم، لأنه ﷺ رخص للعباس أن يببيت بمكة لىالى منى لأجل الساقية. ورخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت بمنى روى الأول الشيوخان، والثانى الترمذى، وقال حسن

.....
قوله: (وما وقع فى أصل الروضة إلخ) اعتمد «حجر» فى شرحى التحفة والإرشاد ما فى أصل الروضة وهو الموافق لما يأتى فى طواف الوداع من أن الشغل بأسباب السير شغل به، وظاهر كلام «م.ر» اعتماد ما صححه الرافعى فى شرحيه، ويفرق بين ما هنا، وما يأتى بأنه هنا لم يسر بل غربت الشمس وهو ما كثر فتناوله الحديث، وما يأتى من أفراد النفر بعد الطواف للاشتغال بأسبابه. تأمل.

قوله: (فلهم ترك المبيت إلخ) أى: ما لم يمكنهم الرجوع والمبيت وإلا لزمهم كما مر فى ترك مبيت مزدلفة للطواف، كما نقله ابن الجمال عن استظهار «حجر» فى شرح مختصر الإيضاح. انتهى. «جمل» على المنهج.

قوله: (ورخص لرعاء الإبل إلخ) فى شرح العباب «الحجر» لخبر مالك وأصحاب السنن وغيرهم، وصححه الترمذى أنه ﷺ رخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت بمنى وأن يرموا يوما ويدعوا يوما ثم يتداركونه. انتهى وإذا عطف هذا على ما مر ظهر الحال جدا. تدبر.

قوله: (رواه مالك) هذا صادق بمن غربت عليه بمنى بعد ارتحاله فلا بد من تخصيصه.

.....

باب الحج والعمرة

٢٤٩

صحيح ولهم أن يدعوا رمى يوم، ويقضوه فى تاليه قبل رميه لا رمى يومين متواليين. وإذا غربت الشمس والرعاء بمنى لزمهم مبيت تلك الليلة، والرمى من الغد بخلاف أهل السقاية لأن عملهم بالليل. واعلم أن اليوم الأول من أيام التشريق يسمى يوم القر، والثانى يوم النفر.

(وحلّلوا) أى الشافعى وأصحابه (بأثنين من حلق)، أو تقصير (ذكر) أى: مر (ورمى) يوم (نحر وطواف) مع سعى إن لم يتقدم يعى (ما خطر) أى: حلّلوا فعل اثنين من هذه الثلاثة ما منع بالإحرام من اللبس والحلق والقلم وستر رأس الرجل، ووجه المرأة والصيد والطيب الآتى بيانها، بل يسن التطيب لخبر عن عائشة قالت: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت»، واحتجوا للتحلل بما ذكر بخبر «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب، وكل شيء إلا النساء» رواه البيهقى وغيره وضعفوه والذى صح فى ذلك ما رواه النسائى بإسناد جيد كما فى المجموع أنه ﷺ قال: «إذا رميتم الجمره فقد حل لكم كل شيء إلا النساء». فالمختار ذليلا حصول التحليل بالرمى وحده.

.....
قوله: (لزمهم إلخ) أى: ما لم يكن لهم عذر آخر كخوف على مال مثلا فهم فى ذلك كغيرهم.

قوله: (بخلاف أهل السقاية إلخ) ولو انعكس الحال انعكس الحكم. صرح به عبد الرؤوف فى شرح مختصر الإيضاح. انتهى «جمل».

قوله: (يوم القر) لقرارهم فيه بمنى.

قوله: (لا رمى يومين متواليين) هو بالنسبة لوقت الاختيار وإلا فقد مر أن وقت الجواز يمتد إلى آخر أيام التشريق، فقول المجموع: قال الرويانى وغيره: لا يرخص للرعاء فى ترك رمى يوم النحر. أى فى تأخيرهم محمول على أنه لا يرخص له فى الخروج عن وقت الاختيار. شرح الروض.

قوله: (مبيت تلك الليلة) قال ابن المقرئ: كذلك حكم مبيت مزدلف. انتهى. «ب.ر».

قوله: (والرمى من الغد) لزوم هذا بمعنى استقراره كما هو ظاهر فلا ينافى أن جميع الأيام وقت جواز.

.....

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(لا الوطة)، فلا يحل (إلا بالثلاث) حيث (تجوى) أى: تفعل أى إلا بفعلها، فلو فات الرمي توقف التحليل على بدله، ولو صوما كما صححه فى الروضة وأصلها. قال فى المهمات: والمشهور عدم التوقف وهو الذى نص عليه الشافعى، ونقل فى الكفاية فيه عن بعضهم الإجماع قال: فإن قيل فما الفرق على الأول بين هذا وبين المحصر إذا عدم الهدى، فإن الأصح عدم توقف التحلل على بدله وهو الصوم. قلنا: الفرق أن التحليل إنما أبيح للمحصر تخفيفا عليه حتى لا يتضرر بالمقام على الإحرام، فلو أمرناه بالصبر إلى أن يأتى بالبدل لتضرر، وقضية كلام الناظم أنه يحل باثنين من الثلاثة عقد النكاح والتمتع بشهوة فيما دون الفرج، وهو المصحح فى الشرح الصغير فيهما، وفى المحرر فى العقد، لكن المحكى فى الكبير عن الأكثرين تحريمهما، وصححه فى الروضة واستدرك فى المنهاج على المحرر فصحح التحريم. وبما تقرر على أن للحج تحليلين، وهو كذلك لطول زمنه وكثرة أفعاله كالحيض لما طال زمنه جعل له تحللان انقطاع الدم والغسل بخلاف العمرة ليس لها إلا تحلل واحد لقصر زمنها كالجنابة. (ووقتها) أى الثلاثة لمن وقف يدخل (من نصف ليل النحر)، أما الرمي فلنحر أبى داود بإسناد صحيح عن عائشة أنه ﷺ أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر، ثم أفاضت، وقيس على الرمي الآخرا بجامع أن كلا من أسباب التحلل، ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر اختيارا، وآخر التشريق جواز كما مر. والحلق أو التقصير والطواف والسعى لا آخر لوقتها وفعلها يوم النحر أفضل، وسن ترتيبها بأن يرمى ثم يحلق، أو يقصر ثم يطوف طواف الركن، ويسن لمن معه هدى أن يذبحه بين الرمي والحلق أو التقصير.

.....
 قوله: (قلنا الفرق إلخ) وأيضا المحصر له تحلل واحد فلو استمر تحريم المحرمات عليه ولو غير الجماع لشق ذلك عليه بخلاف الحج. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

 قوله: (من نصف ليلة النحر) ظاهره وإن لم يمت بمزدلفة بأن لم يمر عليها فى النصف الثانى ولا عاد إليها فيه.

.....

(وبالفراغ حلها) أى: المحظورات المفهومة مما حظر برعاية معنى ما بعد رعاية لفظها أى: وحلها (فى المعتبر) بفراغه من عمل عمرته. فليس لها إلا تحلل واحد لما مر، ويسن لمن فرغ من الرمي أن ينزل المحصب ويصلى به العصريين والمغربيين. ويبيت به ليلة الرابع عشر للاتباع رواه البخارى. قال فى المجموع وغيره: فلو ترك النزول به لم يؤثر فى نسكه لأنه سنة مستقبلية ليست من مناسك الحج، (وبالطواف للوداع قد أمر) أى: وأمر وجوبا بطواف الوداع المسمى أيضا بطواف الصدر.

(قاصد سير) مسافة (القصر). قال فى المجموع: وكذا دونها على الصحيح لعموم الأخبار (من مكة) بعد فراغ النسك إن كان فى نسك حاجا كان. أو معتمرا مكيًا أو آفاقيا، روى البخارى عن أنس أنه ﷺ «لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع»، وروى مسلم عن ابن عباس خبر «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» أى: الطواف بالبيت كما رواه أبو داود. فلا وداع على قاصد الإقامة، ولا قاصد السير قبل فراغ الأعمال، فلا وداع على قاصد عرفات، نعم يسن له ذلك ثقله فى المجموع عن الشافعى

.....

قوله: (المحصب) اسم لمكان متسع بين مكة ومنى وهو إلى منى، ويقال له الأبطح والبطحاء، وخيف بنى كنانة وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة. انتهى. شرح الروض.

قوله: (بطواف الوداع) ويجب دم بترك بعضه كترك كله وليس كالرمي، والمبيت لشبهة بالصلاة فمن ترك بعضه ترك كله. انتهى إرشاد.

قوله: (مسافة القصر من مكة) أى: لا الحرم كما فى شرح «م.ر» على المنهاج. انتهى، «ق.ل».

قوله: (بعد فراغ النسك) أما قبله فطوافه للوداع عند خروجه لمنى أو عرفات سنة، وكذا لو خرج إلى مسافة القصر كما فى شرح الروض وغيره.

قوله: (لا وداع) أى: واجب كما يقيده لفظ على.

قوله: (بعد رعاية لفظها) فى قوله خطر.

قوله: (نعم يسن له إلخ) انظر هل يفرق بين الحاج وغيره، وما الفرق بين عرفة والتنعيم الآتى أنه لا يستحب الوداع للخارج للإحرام منه.

قوله: (وهو قريب إلخ) نص المدنى على: أن نفر مع العزم على العود لا يسمى نفرا إنما استقر به نى محله. انتهى. بل هذا يجب عليه العود.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

والأصحاب ثم قال: ونقله الشيخ أبو حامد عن نصح في البويطى، وفيه عن صاحب البيان عن الشيخ أبى نصر أنه لا وداع على المقيم بمكة الخارج إلى التنعيم، لأنه ﷺ أمر أخا عائشة بأن يعمرها من التنعيم، ولم يأمرها بوداع، وألحق القمولى بالتنعيم نحوه، وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود، وما مر عنه أعنى صاحب المجموع فى القاصد دون مسافة القصر فيمن خرج إلى منزله، أو محل يقيم فيه فلا تنافى بينهما، قال: ولو طاف يوم النحر للركن ثم للوداع، ثم أتى منى، ثم أراد النفر منها فى وقته لم يجزه

.....
قوله: (يقيم فيه إلخ) أى: إقامه قاطعة للسفر وإن لم يستوطن. انتهى. شرح «ع.ب»

«حجر».

قوله: (لم يجزه) إذ لا يسمى طواف وداع إلا بعد تمام جميع المناسك.

قوله: (نعم يسن له إلخ) أى: إن كان مكيا أو كان آفاقيا متمتعا فلا يسن للمفردين والقارين الآفاقيين، قال فى شرح الروض: لأنهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل إقامتهما.

قوله: (عن الشافعى والأصحاب إلخ) عبارة الإيضاح: وأمر الإمام فيها أى فى خطبة السابع المتمتعين أن يطوفوا قبل الخروج، وهذا الطواف مستحب لهم ليس بواجب، قال السيد السمهودى فى حاشيته: كذا عبر به فى الروضة والشرح وشرح المذهب إلا أنه لم يصرح فى الشرح والروضة هنا باستحباب هذا الطواف، وكان وجه تخصيص المتمتعين بذلك أن المفرد والقارن من قدم مكة كذلك إنما يتوجهون لإتمام نسكهم فلا يستحب لهم هذا الطواف للوداع إلى أن قال السيد: قال فى شرح المذهب بعد تفسيره بما سبق: قال الشافعى والأصحاب: يستحب لمن أحرم من مكة وأراد الخروج إلى عرفات أن يطوف بالبيت ويصلى ركعتين ثم يخرج. نص عليه الشافعى فى البويطى واتفق الأصحاب عليه ونقله الشيخ أبو حامد عن النص ثم قال: وهذا يتصور فى صورتين وهما المتمتع والمكى إذا أحرم بالحج. انتهى. إلى آخر ما أطال به السيد.

قوله: (محمول إلخ) يلزم منه أن تأخيرهم يوما واحدا غير يوم النحر لا يخرجهم عن وقت الاختيار لأنه ﷺ رخص لهم تأخيرهم، كما فى عميرة على المحلى.

قوله: (لا يستحب الوداع إلخ) الذى فى الشرح: أنه لا وداع عليه، أى: واجب، أما السن فلا تعرض لنفيه بل يسن لكل من خرج لسفر قصير ناويا العود كما نقله الجمل عن شيخه.

قوله: (إن كان مكيا) أى: مطلقا.

قوله: (من قدم إلخ) بخلاف من أحرم منها فإنه مكى تقدم حكمه.

قوله: (إذا أحرم بالحج) أى: وحده أو مع العمرة.

ذلك الطواف على الصحيح. قال الرافعي: وطواف الوداع مقصود في نفسه لا يدخل تحت طواف آخر (لا * لحائض) بزيادة اللام أى: وأمر بطواف الوداع قاصد السير من مكة لا الحائض لما روى الشيخان عن ابن عباس «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض»، وعن عائشة أن صفية حاضت فأمرها النبي ﷺ أن تنصرف بلا وداع، ولأنها ممنوعة من المسجد، (وعاد لا إن وصلا).

(مقداره له) أى: وعاد وجوبا الخارج من مكة أو منى بلا وداع، ولو ناسيا أو جاهلا لطواف الوداع إن لم يصل مقدار سير القصر؛ لأنه في حكم المقيم بخلاف من وصله لا يجب عليه العود للمشقة، فإن عاد لم يسقط عنه الدم لاستقراره بالسير الطويل، بخلاف من عاد من دونه لأنه في حكم المقيم فلا يستقر عليه الدم، فالاستقرار موقوف على سير القصر، كما أن انصراف طواف الوداع للواجب موقوف على عدم المكث بعده كما سيأتى. وما يقال من أن فى تعليل سقوطه عنه بأنه فى حكم المقيم، نظرا إذا سوينا بين السير الطويل والقصير فى وجوب الوداع قد يدفع بأن فى استقراره

قوله: (إن لم يصل مقدر سير القصر) أى: ولم يبلغ نحو وطنه من موضع قصد الإقامة فيه نحو أربعة أيام إذا كان نحو الوطن دون مسافة القصر. انتهى شرقاوى على التحرير، وبرماوى على المنهج، لأنه لما عزم على الإقامة بغيرها كان كالمسافر سفرا طويلا بجماع انقطاع نسبة كل عن مكة. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (بين السير الطويل والقصير إلخ) فيه أن القصير الذى جعل كالطويل إنما هو السفر إلى وطنه أو نحوه بقصد الإقامة به لأنه حينئذ ثم سفره، بخلاف ما هنا فإنه لم يتم كما فى شرح الإرشاد وخواشى المنهج وغيرها، وعلى هذا فقوله: لا يستقر عليه الدم إلخ ممنوع. تدبر، ثم رأيت مثل ما ذكرته عن شرح الإرشاد فى خواشى المنهج عن شرح «م.ر.» انتهى، وفى شرح العباب الذى يظهر أن محل الإقامة فى حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر عن المجموع كالمرحلتين فيما تقرر، فيجب العود له قبل وصوله سواء أيس أم لا خلافا لشيخين. انتهى. «س.م» على التحفة.

قوله السابق (إنما يتوجهون لإتمام نسكهم) أى بخلاف المتمتع فإن توجهه لا ابتداء نسك آخر فيندب له أن يودع لمشابهته لمن قضى نسكه وأراد التوجه لبلده كذا أفصح بذلك غيره.

قوله: (من عاد من دونه) أى: وإن كان منزله بدليل قوله الآتى: وعلى هذا إلخ.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

إشغال الذمة. والأصل براءتها، فلا يلزم من جعله كالقيم في دفع إشغالها جعله كذلك في دفع وجوب طواف الوداع المناسب لمفارقة مكة، وعلى هذا لو أقام بمنزله وكان دون مسافة القصر لا يستقر عليه الدم إلا إذا أيس من عوده. (وإن تطهر) أى: الحائض بعد خروجها، (فلا) يجب عليها العود للوداع، وإن لم تصل سيرة القصر للإذن لها في الانصراف، بخلاف ما إذا طهرت قبل خروجها بأن لم تفارق بنيان مكة، وكالحائض فيما ذكر النفساء ذكره في المجموع، (والمكث) لو نسياناً أو جهلاً بعد طواف الوداع المتبوع بركعتيه، وبما سيأتى في الفرع الثالث. (لا لشغل سير) كشراء متاع. وقضاء دين، وزيارة صديق، وعيادة مريض (أبطلا) أى: طوافه ولزمه إعادته لخبر مسلم السابق، ولخروجه بذلك عن كونه وداعاً، بخلاف مكثه لشغل السير كشراء زاد وشد رحل فلا يبطله؛ لأن الشغل بأسباب السير شغل به. قال في الروضة: وكذا لو أقيمت الصلاة فصلاها. قال في المهمات: وتقدم في الاعتكاف أن عيادة المريض إذا لم يعرج لها تقطع الولاء، بل يغتفر صرف قدرها في سائر الأغراض، وكذا صلاة

.....

قوله: (بعد خروجها) أى: ولو في الحرم. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (النفساء) ومثلها من به حراة نضاحة لا يمكنه دخول المسجد معها، لأن منع هؤلاء من المسجد عزيمة، بخلاف من خاف من نحو ظالم وغريم وهو معسر أو فوت رقعة خلافاً للمحب الطبرى. انتهى، شرح «ع.ب.» «الحجر» كشراء زاد وإن عرج لأجله عن طريقه واحتاج إلى مكث طويل.

قوله: (وشد رحل) وإن طال زمنه. نعم إن فحش طوله كنصف يوم وسهل عليه الطواف بعد شدة وجب فيما يظهر إذ لا حاجة به حيثئذ إلى تقديم الطواف عليه مع سهولة تأخير عنه، وفحش طول زمنه. انتهى شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (في دفع وجوب إلخ) قد يقال في دفع الوجوب الإشغال الموافق لأصل البراءة.

قوله: (كشراء متاع إلخ) مثال للنفي.

قوله: (قدرها في سائر إلخ) المذكور في الاعتكاف ضابطاً هو قدر صلاة الجنابة «ب.ر.».

قوله: (الموافق إلخ) قد يقال: إن هذا الأصل عورض بأصل آخر أقوى منه وهو وجوب طواف الوداع على المفارق وذلك لأنه حسى فعمل بهذا الأصل.

قوله: (قدر صلاة الجنابة) أى: بأخف ممكن في سائر الأغراض. حجر.

باب الحج والعمرة

٢٥٥

الجنابة فيجربى ذلك هنا بالأولى. وقد نص عليه الشافعى فى الإملاء. انتهى فروع:
أحدها قال الرويانى: للمتحييرة أن تطوف طواف الوداع. فإن لم تفعل فلا دم عليها للأصل. ثانيها قال الشيخان: هل طواف الوداع من المناسك أولا. بل هو عبادة مستقلة، قال الإمام والغزالي: نعم وليس على غير الحاج والمقيم بمكة إذا خرج منها طواف وداع لخروجه، وقال المتولى والبعوى وغيرهما: لا بل يؤمر به من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر مكيًا كان أو آفاقيا، وهذا أصح تعظيما للحرم، وتشبيها لاقتضاء

.....
قوله: (فيجربى ذلك هنا) قال حجر: الأوجه أنه يغتفر قدر صلاة الجنابة بأخف ممكن فى سائر الأغراض بشرط ألا يعرج لذلك.

قوله: (فإن لم تفعل فلا دم) قال حجر فى شرح العباب، وفى الجواهر وغيرها كالمجموع: ونص عليه فى (الأم) وجربى عليه الأئمة إذا نفرت المستحاضة فإن كان يوم حيضها فلا طواف عليها أو طهرها لزمها، ولو رأت امرأة دما فانصرفت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظرا إلى مردها السابق فى الحيض، فإن بأن أنها تركتها فى طهرها فالدم أو فى حيضها فلا دم. انتهى. فالمراد بالمتحييرة التى لا دم عليها من رأت قويا وضعيفا وفقدت شروط التمييز لاحتمال كل زمن. يمر عليها الحيض والطهر.

قوله: (وليس على غير الحاج) أى: مقيما كان بمكة أو لا.

قوله: (وليس على غير الحاج والمقيم إلخ) هكذا فى النسخ التى بأيدينا وعبارة الروضة، وليس على الخارج من مكة وداع لخروجه منها فإن أراد الشارح بالمقيم الحاج وأنه ليس عليه طواف وداع للخروج، وإن كان عليه للحج فمثله فيه غير المقيم. فليتأمل.

قوله: (والمقيم) أى سواء كان غير حاج أو حاجا فلم يبق إلا الحاج غير المقيم.

قوله: (قال الإمام والغزالي إلخ) عبارة الروض: قال الإمام والغزالي: هو من المناسك وليس على الخارج من مكة وداع بخروجه منها، وقال صاحب التتمة إلخ.

قوله: (نعم) أى: هو من المناسك.

قوله: (والمقيم) عطف على غير الحاج.

.....

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

خروجه الوداع باقتضاء دخوله الإحرام، ولاتفاقهم على أن قاصد الإقامة بمكة لا يؤمر به. ولو كان منها لأمر به. قال النووي: ومما يستدل به على أنه ليس منها خبر مسلم «يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً» سماه قبل الوداع قاضياً للمناسك، وحقيقته جميعاً لكنه جرى على الأول في المجموع في كلامه على أعمال الحج، وقال السبكي: إنه الذي تظافرت عليه نصوص الشافعي والأصحاب، ولم أر من قال أنه ليس منها إلا المتولى فجعله تحية للبقعة مع أنه يمكن تأويل كلامه بأنه ليس منها ركناً، كما قال غيره أنه ليس بركنه ولا شرط، قال وأما استدلال الشخين بأنه لو كان منها لأمر به قاصد الإقامة بمكة فممنوع لأنه إنما شرع للمفارقة ولم تحصل. كما أن طواف القدوم لا يشرع للمحرم من مكة، ويلزمهما القول بأنه لا يجبر بدم ولا قائل به، وأما استدلال النووي بالخبر، فالظاهر أن المراد به النسك الذي يمكن الإقامة معه، أو الذي ليس بتابع على أن المهاجر إذا طاف للوداع، ثم خرج من مكة يجوز أن يرجع ويقيم بها

.....
 قوله: (على إن قاصد الإقامة إلخ) فلو أراد السفر ونقض عزيمة الإقامة قال الإمام: فلا وداع عليه. قال في الخادم: وهذا بناء على رأيه أنه من المناسك أما من لا يقول به فيقول وداع لكن هل يلزم فيه الخلاف. انتهى. «س.م» على أبي شجاع.

قوله: (لكنه جرى على الأول إلخ) رجح الثاني بأنه ذكره في مبحثه أحق بإمعان النظر فيه أكثر. انتهى. شرح «ع.ب».

قوله: (فممنوع لأنه إلخ) رد بأن زعم الحصر في أنه إنما شرع للمفارقة يحتاج لدليل بل الدليل صريح فيما قاله وهو خبر مسلم: «لا ينفرن أحد» السابق، وذكر الحج في رواية من باب ذكر بعض أفراد العام وهو لا يخصص.

قوله: (ويلزمهما القول إلخ) قال حجر في شرح العباب: هذا إلزام غير صحيح إذ غير النسك مما له أدنى تعلق به قد يجبر تركه بدم، كما لو نذر الحج ماشياً فركب أو عكسه.

قوله: (فالظاهر أن المراد إلخ) ممنوع كيف والنسك مفرد مضاف، فيعم ويتناول الإقامة قبل الطواف وبعده في الصورة التي ذكرها منفرداً بما أبداه فيها شرح «ع.ب» «الحجر».

.....

.....

ثلاثا لا غير للخبر فلا يلزم حمله على الإقامة قبل الطواف، فإن قلت: القول بأنه منها مع القول بوجوبه يقتضى منع العمرة قبله، كما يمنعها بقاء الرمي وليس كذلك، فقد اعتمدت عائشة قبله قلنا: يندفع بأنه لما كان الوداع آخر ما يفعله قاصد الخروج تعذر تقديمه عليها، فاحتمل تقديمها عليه بخلاف الرمي، وذكر نحوه الأسنوى وغيره وهو المعتمد. وأما ما نقل عن البغوى من أنه ليس منها، فلم أر التصريح به فى كلامه بل فيه أنه نسك حيث قال: والفرق بينه وبين طواف القدوم حيث لا يجب أن طواف القدوم تحية البيت، وهو يسقط بطواف العمرة، وطواف الوداع نسك لا يسقط بطواف آخر واجب. انتهى. وتظهر فائدة الخلاف فى أنه يفتقر إلى نية أو لا، وفى أنه يلزم الأجير فعله أو لا، وفى أنه يحط شيء من أجرة الأجير عند تركه له أو لا. ثالثها استحباب الشافعى والأصحاب كما قال الشيخان لمن فرغ من طواف الوداع، وركعتيه أن يقف بحذاء الملتزم بين الركن والباب، ويقول: اللهم البيت بيتك والعبد عبدك، وابن

قوله: (فلا يلزم حمله على الإقامة) فيه أنا لا ندعى لزوم بل المراد أعم من ذلك (س.م. على «ع».

قوله: (فلم أر التصريح به فى كلامه) عدم رؤيته لذلك لا يضر، وقد صرح به البغوى فى شرح السنة وعموم كلامه فى التهذيب يقتضيه. انتهى شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (يفتقر إلى نية إلخ) المعتمد أنه إن كان فى ضمن نسك لا يفتقر إليها وإلا افتقر. انتهى. شوبرى. انتهى. شيخنا «ذ»، والظاهر أن طواف الوداع المسنون من طواف النفل فتجب نيته ويحتمل خلافه. قاله العلامة عبد الرؤوف فى حاشية الإيضاح، وقوله: ويحتمل خلافه نظرا لشمول نية الحج له إذ هو من سنته لمن سن فى حقه، كما أن سائر السنن بمجرد الإحرام فكذلك هذا، وهذا هو الذى ينقدح. فليتأمل. انتهى «ابن الجمال». انتهى، «جمل» على المنهج.

قوله: (أن يقف إلخ) أى: ويتعلق بأستار الكعبة تعلق المذنب بذيل من أذنب فى حقه حتى يصفح عنه. انتهى.

قوله: (وفى أنه يلزم إلخ) المعتمد أنه يلزم الأجير فعله ويحط قسطه من الأجرة، وإن قلنا إنه ليس من المناسك لأنه من توابعها «م.ر» ولا ينافى كونه من التوابع أنه يطلب فى غير النسك أيضا وله نظائر كالسواك من توابع الوضوء والصلاة، وهو أيضا سنة مستقلة فليتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أمتك حملتنى على ما سخرت لى من خلقتك حتى سيرتنى فى بلادك، وبلغتنى بنعمتك حتى أعنتتنى على قضاء مناسكك، فإن كنت رضىت عنى فازدد عنى رضى وإلا فمن الآن قبل تنأى عن بيتك دارى هذا، أو إن انصرافى إن أذنت لى غير مستبدل بك ولا ببيتك، ولا راغب عنك ولا عن بيتك، اللهم فاصحبنى العافية فى بدنى، والعصمة فى دينى، وأحسن منقلى وارزقنى العمل بطاعتك ما أبقيتنى». قالوا: وما زاد فحسن وقد زيد فيه: «واجمع لى خير الدنيا والآخرة إنك قادر على ذلك»، ثم يصلى على النبى ﷺ، قال النووى فى مناسكه: وإذا فرغ من الدعاء أتى زمزم، فشرب منها متزودا، ثم عاد إلى الحجر الأسود فاستلمه وقبله ومضى، قال: وإذا فارق البيت مودعا فقيل يخرج

قوله: (فمن) بضم الميم وتشديد النون وبكسر الميم وتخفيف النون مع فتحها، وهو الأجدد أو كسرهما، ويجوز فى النون المشددة على الأول الضم والفتح والكسر. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (إن أذنت لى) أى: بقضاء حاجتى والمغفرة لى، أو أن إن بمعنى إذ شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (والعصمة إلخ) فيه دليل على جواز طلبها وعليه إن أراد الحفظ أو أطلق، بخلاف ما إذا أراد عصمة الأنبياء التى هى استحقاق وقوع المعصية. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (وما ذا فحسن) ولا يؤثر الاشتغال بتلك الأدعية وإن طالت فى طواف الوداع لأنها من توابعه. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (زمزم) علم مرتجل، وقيل: من زمزم إذا كثر لكثرة مائها، أو ضم لضم هاجر رضى الله عنها لمائها حين انفجرت أو تكلم لزمزمة جبريل - عليه السلام - وكلامه، ويسن أن ينظر فى بئرها ويكبر ثلاثا. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر»، وفيه أيضا عن الزعفرانى: أن النظر فيها عبادة تحط الأوزار. انتهى. وفيه أيضا عنه أنه يسن أن يستصحب من مائها شيئا للتبرك والاستشفاء.

.....

.....

باب الحج والعمرة

٢٥٩

وبصره إليه، وقيل يلتفت إليه في انصرافه كالمحتزن على فراقه. والمذهب الصحيح أنه يمشى تلقاء وجهه مستدبر البيت كما صرح به جمع، ويقول عند خروجه من مكة «اللهم أكبر ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آييون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده. وهزم الأحزاب وحده»، ويسن لمن يشرب من ماء زمزم أن يشربه لما يطلبه. فإذا قصدوا استقبال القبلة، ثم ذكر الله تعالى، قال: «اللهم إنه بلغني أن رسولك ﷺ قال ماء زمزم لما شرب له اللهم وإنى أشربه لكذا اللهم فافعل» وأن يشرب نبيذ سقاية العباس ما لم يسكر وأن يدخل البيت حافيا ما لم يؤذ أو يتأذ بزحام أو غيره، وأن يصلى فيه ويدعو فى جوانبه، وأن يزور المواضع المشهورة بالفصل بمكة، وأن يختم القرآن بها قبل خروجه، وأن يزور قبر رسول الله ﷺ بالمدينة بعد حجه.

.....
 قوله: (ماء زمزم لما شرب له) المحققون على أنه حديث صحيح. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (وأن يزور قبر رسول الله ﷺ) وفى المجموع: يحرم الطواف بقبره ﷺ ويكره إلصاق بطنه أو ظهره بجداره ومسّه بيده وتقبيله، هذا هو الصواب الذى أطبق عليه العلماء، ولا تغتر بمخالفة كثيرين من العوام. انتهى. من العباب وشرحه «الحجر».

فرع: يسن زيارة بيت المقدس وقبر سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام لحديث سنده لا بأس به. انتهى. من العباب وشرحه «الحجر».

.....

.....

فصل في بيان محظورات الإحرام

أى المحرمات به ، والأصل فيها الأخبار كخبر الصحيحين عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ، فقال : لا يلبس القميص ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ، ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين ، فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس زاد البخارى . ولا تنتقب المرأة ، ولا تلبس القفازين وقع السؤال فى الخبر عما يلبس المحرم . فأجيب بما لا يلبس لأنه محصور ، بخلاف ما يلبس إذ الأصل الإباحة . وفيه تنبيه على أنه كان ينبغى السؤال عما لا يلبس ، وإن المعتبر فى الجواب ما يحصل المقصود . وإن لم يطابق السؤال صريحاً ، ومحظورات الإحرام اللبس التطيب ودهن الرأس واللحية . وإبانة الشعر والظفر والوطء ومقدماته والتعرض للصيد . وقد أخذ فى بيانها على هذا الترتيب فقال :

(يحرم بالإحرام) ولو مطلقاً (قفازان) أو أحدهما (لبسا على الإناث) للخبر

فصل فى محظورات الإحرام

قوله : (لأنه محصور) فالجواب به هو المفيد . انتهى شرح «ع.ب.» .

قوله : (بالإحرام) ولو فاسداً ولا يقال ألفاظ العبادات إذا أطلقت إنما تنصرف للصحيح ؛ لأن إلحاقهم هنا الفاسد بالصحيح فى جميع الأحكام أخرج النسك عن القاعدة . انتهى . حاشية شرح الإرشاد «الحجر» .

فصل فى محظورات الإحرام

قوله : (وفيه تنبيه على أنه إلح) لما ذكر من أن ما لا يلبس محصور .

قوله : (صريحاً بل طابقه ضمناً) ينبغى أو لم يطابقه مطلقاً ، وينبغى أن منه «يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج» [البقرة ١٨٩] .

قوله : (ينبغى أو لم يطابقه إلح) قد يقال : كلام الشارح فيما هو جواب عن السؤال كما هنا أما ما ذكره فالمقصود منه التنبيه على ما يسأل عنه وليس جواباً عن السؤال . تدبر .

باب الحج والعمرة

٢٦١

السابق، (و) على (الذكران) كالخفين، قال الجوهرى: والقفاز شىء يعمل لليدين يخشى بقطن، ويكون له أزرار على الساعدين من البرد تلبسه المرأة فى يديها. وخرج به الكم فلا يحرم على المرأة ستر يديها به للحاجة إليه. ومشقة الاحتراز عنه. وكذا سترهما بخرقه وإن شددت كما صححه الشيخان بناء على أن علة حرمة القفاز عليها كونه ملبوس عضو ليس بعورة كخف الرجل وخريطة لحيته.

(وامرأة) أى: ويحرم بالإحرام على المرأة ولو أمة (سترة بعض وجهها * بلاصق) به. لقوله فى الخبر السابق «ولا تنتقب المرأة»، نعم تستر منه ما يتوقف على سترة الرأس لأن شعار الإحرام يحصل بكشف ما عداه، ولأن رأسها عورة ومنه يؤخذ أن

قوله: (يعمل لليدين) أى: الكفين، أما ما يعمل للساعد فيجوز للمرأة ويحرم الرجل ويلزمه الفدية. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (بناء على أن علة إلخ) عبارة «م.ر» فى شرح المنهاج: لأنه بالنسبة لغير الذكر ملبوس عضو ليس بعورة فأشبهه خف الرجل وخريطة لحيته.

قوله: (ليس بعورة) أى: فى الصلاة، وكذا فى حرمة النظر على قول. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (نعم تستر إلخ) أى: ولو فى الخلوة لأنه لم يكن واجبا حينئذ لكنه مندوب؛ لأن ستر العورة الصغرى مطلوب حتى فى الخلوة وإن لم يكن واجبا، بخلاف الكبرى فإن سترها فيها واجب إلا للحاجة. انتهى. «م.ر» «س.م»، وقد يقال أنه حينئذ قدم المندوب على الواجب وهو كشف الوجه. نعم إذا كان ذلك فى حال الصلاة فظاهر لأنه يتوقف على

قوله: (بلاصق) ينبغى أن يقيد بما يعد ساترا كنفطه الآتى فى الرجل «ب.ر».

قوله: (نعم تستر إلخ) عبارة المجموع: وستر من الوجه القدر اليسير الذى يلى الرأس، لأن ستر الرأس واجب لكونه عورة ولا يمكن ستره إلا بذلك. انتهى. وظاهرها وجوب ستر ذلك القدر وعليه فيختص الوجوب بالحرمة، فلا يجب فى الأمة أخذ مما يأتى أن رأسها غير عورة وهذا إن قلنا بعدم الفرق بينهما وبين الحرمة الآتى عن المجموع.

قوله: (لا تستر إلخ) اعتمده «م.ر» وينبغى أن المعنى لا يجوز الستر.

قوله: (بعدم الفرق) أى: فى مطلق طلب الستر على وجه الوجوب فى الحرمة والأولية فى غيرها اعتناء بستر رأس الأمة لقول جمع: إنه عورة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الامة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة، لكن قال فى المجموع: ما ذكر فى إحرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرة والأمة وهو المذهب، وشذ القاضى أبو الطيب فحكى وجها أن الأمة كالرجل، ووجهين فى المبعضة هل هى كالأمة أو كالحرة، وخرج بلاصق ما صرح به من زيادته عطا عليه بقوله: (لا خيمة وشبهها) مما يستتره الوجه وهو متجاف عنه بخشبة أو نحوها فيجوز ستره بذلك ولو بلا حاجة، كما يجوز للرجل ستر رأسه بمظلة ونحوها، فإن وقعت الخشبة وأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها، ورفعته فى الحال فلا فدية، وإلا وجبت وخرج بوجهها غيره كراسها وكفيها فهو على حاله قبل الإحرام، لظاهر الخبر السابق، ولأنه ﷺ نهى النساء فى إحرامهن عن القفازين والنقاب، وما مس الورس والزعفران من الثياب. ثم قال: وليلبسن بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب من معصفر أو خز أو حرير، أو حلى، أو سراويل، أو قميص، أو خف. رواه أبو داود، وصححه الحاكم على شرط مسلم. وخرج به أيضا وجه الرجل، فلا يجب كشفه كما يعلم من كلامه الآتى أيضا لخبر الشافعى

ستر هذا الجزء ستر العورة فيها، وحينئذ يكون واجبا. تدبر، وفى «ق.ل.» على الجلال أنه لا فدية عليها فى سترلك الجزء وإن ندب كما فى الخلوة على المعتمد.

قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) اعتمده «م.ر.» انتهى. «س.م.» على التحفة.

قوله: (لكن قال من المجموع إلخ) فيه أنه لم يصرح بعدم الفرق فى هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله: لم يفرقوا فيه إلخ مجرد نفى ما نقله عقبه بقوله: وشذ القاضى أبو الطيب إلخ وفى مقابلته فتأمله. انتهى. على التحفة.

قوله: (وكفيها) أى: فيما عدا القفازين.

قوله: (لأن رأسها ليس بعورة) قضيته أن المراد بالعورة هنا عورة الصلاة لا عورة النظر وإلا فالصحيح أن الأمة كالخبرة فى ذلك.

قوله: (لكن قال فى المجموع) قد يقال كلام المجموع لا ينافى هذا المأخوذ؛ لأنه فى غيره بدليل المقابل وهو قوله: وشذ القاضى إلخ فتأمله.

قوله: (وإلا وجبت) يشمل ما لو أصابها باختيارها وما إذا لم ترفعه حالا.

قوله: (فلا يجب كشفه) نعم يجب أن يكشف منه ما يتوقف عليه كشف جميع الرأس.

بإسناد صحيح أن عثمان بن عفاف - وزيد بن ثابت، ومروان بن الحكم كانوا يخمرون وجوههم وهم حرم - وإنما نهى عن ستره في المحرم الذي وقصته ناقتة في قوله: «لا تقربوه طيباً ولا تخمروا وجهه ولا رأسه لصيانة رأسه» لا لقصد كشف وجهه. ولو ستر المشكل رأسه ووجهه أثم ولزمه الفدية، أو أحدهما فلا لأننا لا نوجب شيئاً بالشك. قال في المجموع: ويستحب ألا يستتر بالمخيط. لجواز كونه رجلاً. ويمكن ستره بغير

قوله: (ولو ستر المشكل إلخ) أى: ولو مرتباً لأنه ستر يقينا ما ليس له ستره، ويفرق بينه وبين ما لومس أحد فرجه وصلى الصبح، ثم الآخر وصلى الظهر وقد توضع بينهما حيث لا قضاء بأن ما يجب قضاؤه ثم لا بد من تعيينه في النية وهو متعذر مع الإبهام، وهنا لا يجب تعيين ما يخرج عنه الكفارة فلا تعذر. قاله في المجموع. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (ولو مرتباً) أى: في إحرام واحد، بخلاف ما إذا كان في إحرامين كما في «الإمداد». انتهى. وخالف «ع.ش.» فيه.

قوله: (قال في المجموع إلخ) قال في شرح الروض بعد نقل كلام المجموع: وقال السلمى عقب ذلك قلت: أما ستر رأسه فواجب احتياطاً لأنه إن كان أنثى فواضح أو

قوله: (ولو ستر المشكل إلخ) عبارة شرح المنهج: وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدونه ولا كشفهما، فلو سترهما لزمته الفدية لستره ما ليس له ستره لا إن ستر الوجه أو كشفهما، وإن أثم فيهما. انتهى. وحاصله معاملته معاملة الأنثى في وجوب ستر رأسه وكشفه وجهه، وينبغي أن الإثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الأجناب فلا إثم.

قوله: (أو أحدهما فلا) ظاهره أنه يجوز له ستر وجهه مع كشف رأسه، لكنه في شرح الروض بعد بسط كبير قال: وبما تقرر علم أن الخنثى ليس له ستر وجهه مع كشف رأسه بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف، وينبغي أنه لو أحرم الخنثى بغير حضرة الأجناب جاز له كشف رأسه كما لو لم يكن محرماً.

قوله: (لأننا لا نوجب بالشك) قضية هذا التعليل أن المنفى في قوله: أو أحدهما فلا هو الفدية دون الإثم فلا يرد عليه امتناع ستر وجهه مع كشف رأسه، وقد يقال كما لا نوجب بالشك لا نحرّم بالشك ويجاب بالاحتياط لمحض حق الله تعالى.

قوله: (وبما تقرر) أى: من معاملته معاملة الأنثى.

الفرر البهية في شرح البهجة الوردية

المخيط هكذا ذكره جمهور الأصحاب، وقال القاضي أبو الطيب: لا خلاف أنا تأمره بالستر، وليس المخيط كما تأمره أن يستتر في صلاته كالمرأة.

.....
رجلا فجائز، أى: من حيث الصلاة والستر مع التردد واجب، ولهذا أمرت سودة أن تحتجب من ابن وليدة زمعة، وأمر الخنثى بالاحتجاب، وتجويز القاضي لبس المخيط فيه نظر، وعندى أنه لا يجوز لأنه إن كان ذكرًا حرم عليه أو أنثى جاز فقد تردد بين الحظر والإباحة والحظر أولى، ومقصود الستر يحصل بغير المخيط فلا معنى لتجويز المخيط مع جواز الحظر وعدم الحاجة، وإنما أوجبنا ستر الرأس وإن تردد بين الحظر والإباحة؛ لأن ستر المرأة واجب أصلى لحق الله تعالى، وتحرم ستر الرأس فى حق المحرم عارض لحرمه العباد، وقد قدمنا أن المذهب فى حق الخنثى الأنثى انتهى. ونقله عنه الأذرعى واستحسنه، وأنت خير بأن حاصل كلام القاضي وجوب ستر رأسه وستر بدنه ولو بغير مخيط بقريضة تنظره المذكور فلا ينافى كلام السلمى إلا فى لبس المخيط، فالقاضي يجوزوه وهو يحرّمه ثم كلام الجمهور وإنما بالنسبة للإحرام وكلامها بالنسبة له، ولوجوب الستر عن الأجانب فلا منافاة إلا فى لبس المخيط، فالجمهور والقاضي يجوزونه والسلمى يحرّمه، فتنبه فى كلام القاضي لا يخصه بل يأتى على كلام الجمهور أيضا. انتهى. وقد نقل «م.ر» فى شرح المنهاج عن ابن المسلم فى أحكام الخنثى ما حاصله: أنه يجب عليه أن يستر رأسه ويكشف وجهه ويستتر بدنه إلا بالمخيط، فإنه يحرم عليه احتياطا ثم قال: ولكنه مخالف لما مر عن المجموع. انتهى. قال «ع.ش» أى: فالمعتمد ما فى المجموع. انتهى. أى: لأن الأصل الحل ولا تحريم بالشك. انتهى. قال ابن عبد الحق على المحلى: حاصل ما تحرر فى مسألة الخنثى أنه بالنسبة للإحرام لا يجب عليه إلا كشف وجهه وإن استحجب له مع ذلك ترك لبس المخيط، فلو ستر وجهه لزمته الفدية إن ستر معه الرأس وإلا فلا وإن لبس المخيط، وبالنسبة للأجانب عليه ستر رأسه وبدنه ولو بمخيط ومن ثم لو لم يكن هناك أجنبى جاز له كشفه فى الخلوة. انتهى. وقد يقال حيث لبس المخيط وستر الوجه تحقق وجوب الفدية؛ لأنه إن كان ذكرًا فقد لبس المخيط، وإن كان أنثى فقد ستر الوجه. وعبرة التحفة: وليس للخنثى ستر وجهه بمخيط ولا غيره مع رأسه فى إحرام واحد لتحقيق سبب التحريم والفدية حينئذ

.....

.....

(ورجل) أى: ويحرم على الرجل (أن يستتر الرأس) أو بعضه حتى البياض الذى وراء أذنه (بما * يعد ساترا) عرفا، وإن لم يحط بالرأس (كطين) وحناء ثخينين، وعصابة وخرقة؛ لخبر الذى وقصته ناقتة (لا) ستره (بماء) كأن غطس فيه.

(أو خيط) شد به رأسه، (أو حمل) بكسر الحاء كزنبيل وهو القفة بأن وضعه على رأسه، فإنه لا يحرم لأنه لا يعد ساترا، وكذا ستره بيده أو يد غيره. وظاهر كلامهم عدم حرمة ذلك سواء قصد الستر به أم لا، لكن جزم الفورانى بوجوب الفدية فيما إذا قصد بحمل الزنبيل الستر، وظاهره حرمة ذلك حينئذ، ولا أثر لاستظلاله بمحمل أو

.....
وإلا فلا، ويؤخذ من التعليل بالتحقق أنه لو ستر وجهه ولبس المخيط فى إحرام واحد لزمته الفدية، لتحقيق موجبها. انتهى. وخالفه «ع.ش» فى التقييد بالإحرام الواحد فتدبر، ومثل ما فى التحفة فى شرح العباب «الحجر».

قوله: (حتى البياض الذى وراء أذنه) أى: ما حاذى أعاليها، وعبارة «ق.ل» على الجلال: ومنه البياض فوق الأذن لا ما حولها.

قوله: (بماء) ولو كدرا وإن كان ساترا فى الصلاة. نعم إن صار يسمى طينا فظاهر أنه يمتنع. انتهى. «مدنى» و«س.م» على أبى شجاع.

قوله: (بيده) أو يد غيره ولو قصد الستر به. انتهى. «م.ر»، وخالف «حجر» فى الإيعاب والتحفة وشرح الإرشاد.

قوله: (فيما إذا قصد إلخ) محله ما لم يسترخ على رأسه كالقلنسوة والإحرام، ولزمت به الفدية حيث لم يكن فيه شيء محمول وإن لم يقصد به الستر. انتهى. «مدنى» و«م.ر».

قوله: (أن يستر الرأس) ينبغى أن يجوز له ستر شعر الرأس المجاور. لحد الرأس، أى القدر المجاوز منه «م.ر».

قوله: (لكن جزم الفورانى إلخ) اعتمده «م.ر».

قوله: (إذا قصد بحمل الزنبيل الستر إلخ) بقى ما إذا قصده بوضع اليد أو توسد العمامة.

قوله: (بقى ما إذا قصده إلخ) قال «ق.ل» على الجلال: لا فدية فى شيء من ذلك وإن قصد به الستر وإن حرم، قاله شيخنا الرملى وعند شيخنا - أى: «ز.ى» كـ«حجر» - وجوب الفدية عند القصد المذكور. انتهى. وجرى «م.ر» فى شرح البهجة على أنه لا فدية ومثله فى حاشيته الإيضاح واستوجهه عبد الرؤوف. انتهى. مدنى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

هودج. وإن مس رأسه ولا لتوسد وسادة أو عمامة فإنه حاسر الرأس عرفاً. قال في البيان عن الشافعي: ولا للطلا بعسل أو لبن، ويجب حملهما على غير الثخينين. قال في المجموع: والأفضل بروز الرجل للشمس حيث لا ضرر، والستر للمرأة. انتهى. وكالمراة الخنثى. (و) يحرم (ستره البدن) أو عضوا منه (بما يحيط) به. وإن بدت البشرة من ورائه كما في الزجاج الشفاف لخبر ابن عمر السابق سواء كانت إحاطته (بشروج) بالشين المعجمة، والجيم جمع شرج بفتح الشين، والراء وهو العراء، قاله الجوهرى، وفي كلام الفقهاء ما يدل على أنها الأزار، (أو طعن) بضم الطاء وفتح العين جمع طعنة أى: أو بخياطة كما عبر بها الحاوى كقميص وخف وقباء، وإن لم يدخل يده فى كفه.

(أو نسجه) كدريج، (أو لصقه) بأن لصق بعضه ببعض (من جلد * وغيره) كقطن وكتان (أو عقده كلبد) بأن جعل منه جبة أو غيرها، والتصريح بالشرح واللصق من جلد وغيره من زيادته، ثم مثل لما يحيط بقوله:

(ككيس لحية ولف يده) أى: ساعده (أو ساقه بمنزور وعقده) عليهما بأن يشقه

قوله: (وإن بدت البشرة من ورائه) كثوب رقيق وإن كان لا يسمى ساترا فى الصلاة. انتهى. «مدنى»، فعلم من هذا أن بين الساتر هنا والساتر فى الصلاة عموماً مطلقاً. تدبر.

قوله: (وإن مس رأسه) بل وإن قصد به الستر. «حجر» و «م.ر».

قوله: (ويحرم ستره إلخ) أما غير الرأس من الرجل فيجوز ستره، لكن لا بد أن يبقى شيئاً ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمى. شرح روض.

قوله: (بشروج) عبارة الروض: لا إن عقده أى الإزار بشرج فى عرى انتهت، وقيد الغزالى والقاضى مجلى بما إذا تقاربت الشرج بحيث أشبهت الخياطة وإلا فلا فدية، قال الأسنوى: ولا يتقيد الرداء بذلك؛ لأن الشرج المتباعد يشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم احتياجه إليه بخلاف الإزار كذا فى شرح الروض.

قوله: (كلبد) والظاهر أن اللبد على نوعين نوع معقود ونوع ملزوق. شرح روض.

قوله: (أما غير الرأس إلخ) الأولى عدم كتابته هنا.

قطعتين، ويلفهما على ساعديه أو ساقيه، ويشدهما لشبه الأولين بالقفاز. والثالث بالسرراويل ومسألة لف اليد من زيادة النظم، وتقدم أنه لا يحرم على المرأة لف يدها بخرقه، وإن شدت، ويفرق بينها وبين الرجل بأن المنهى عن لبسه في حقه أكثر منه في حقها.

(لا كإزار تحت خيط لزه) أى: شده به ولو مع عقد الإزار. (أو كان فيه) أى: الإزار (تكة) بكسر التاء (في حجزه) بضم الحاء أى: حزمة الإزار أى: معقده. فإنه لا يحرم الستر به لحاجة ثبوته في الأولى وإحكامه في الثانية. وله أن يشد طرف إزاره بطرف رداءه، ويحرم أن يعقد رداءه، وأن يخله بمسلة أو نحوها، وأن يربط طرفيه

.....
قوله: (على ساعديه أو ساقيه) أى: أو لف بعضه على ساعد أو ساق واحد فيما يظهر. انتهى. شرح الإرشاد الصغير.

قوله: (بأن النهى إلخ) أى: فكان ذلك مانعا من إلحاق ما يشبه القفاز به في حقها. تدبر، وفي شرح العباب لحجر أن الفرق بين الرجل والمرأة في ذلك أن علة تحريم القفازين عليها كونهما معمولين على قدر الكفين مع كونهما غير عورة وليست الخرقه كذلك، بخلاف تحريم المحيط على الرجل فإن سببه النهى في الحديث، وقال «س.م» معنى ذلك أنه لما كان اللبس في حقها أكثر لم يحرم عليها إلا القفازان حقيقة لا ما أشبههما أيضا بخلاف الرجل، والأوجه أن يعمل ذلك بأنه في معنى عقد الرداء.

قوله: (أى شده إلخ) ولو مع عقده، فإن كان كذلك فرق بينه وبين قوله الآتي في العمامة ولا يعقدها.

قوله: (فإنه لا يحرم) لكنه يكره كما قاله المتولى. شرح الروض.

قوله: (وله أن يشد طرف إزاره بطرف رداءه) قال «م.ر» في شرحه للمنهاج: من غير عقد. انتهى. وأوردت عليه أنه هلا جاز العقد أيضا بل وخياطة أحد الطرفين بالآخر كما لو عايط طرف الإزار بطرف الرداء قبل الاتزار والارتداء ثم اتزر بجانب منه، وارتدى بجانب فإن ذلك

قوله: (هل ولو مع عقده) أى: الخيط قال حجر في شرح العباب: وله شد وسطه بعمامته، قيل: ولا يعقدها وفيه نظر بينته في الحاشية، ثم قال قال بعضهم: والمراد بالشد الواقع في قولهم: يجوز شد الهميان والمنطقة في وسطه وشد الخيط على الإزار العقد. انتهى. لكن الذى فى «م.ر» وغيره التقييد بعدم عقد العمامة والفرق أن الخيط لا يستمسك بدون عقد بخلاف العمامة فإنها تستمسك بغرز طرفها فيما لف منها.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بخيطة أو نحوه لأن ذلك في معنى المخيط من حيث أنه يستمسك بنفسه. وله غرزه في إزاره والتوشح به (ولا ارتداء) أى: ولا كالارتداء (بقميص أو قبا)، كما لا يحرم الالتحاق بهما ولا الاتزار بإزار مرقع ولا إدخال رجله ساقى الخف، ولأن الاعتبار في كل ملبوس بما يعتاد إذ به يحصل الترفه، بخلاف الحنث به لوجود اسم اللبس، (ولا) كشد وسطه (بهميان) بكسر الهاء أى: كيس الدارهم، ولا بالمنطقة (وسيف) أى: ولا كتقليده بسيف للحاجة إلى ذلك، وقد قدمت الصحابة مكة متقلدين بسيوفهم عام عمرة القضاء رواه الشافعي والبخاري. (صحبا) بالبناء للفاعل أو للمفعول صفة لهميان وسيف أى: صحبا المحرم أو صحاب معه. والتصريح بهما وبالقباء من زيادته. وله أن يلف بوسطه عمامة ولا يعقدها، وأن يلبس الخاتم، وأن يدخل يده في كم قميص منفصل عنه.

(ولا) يحرم على الرجل الستر بما يحيط (لحاجة) من حر وبرد ومداواة ونحوها، (ولكن بدم* كالحلق دون الوقت) أى: كما لا يحرم الحلق في غير وقته (للتألم) ببقاء شعره لجراحة أو كثرة قمل أو حر. أو نحوها مع دم بنص القرآن كما مر.

.....
.....

جائز كما هو ظاهر كثوب طويل ملفق من قطع خيط بعضها ببعض اتزر بطرفه وارتدى بطرفه الآخر، فأجاب بالفرق بين خياطة طرف أحدهما بطرف الآخر، أو عقده قبل الاتزار والارتداء وبعدهما قال: وقد عهد جواز استصحاب الشيء إلى الإحرام مع امتناعه كما في التطيب. انتهى. فليتأمل وليحرر.

قوله: (طرف إزاره) ظاهره جواز شد طرف الإزار بطرف الرداء بعقد أحدهما بالآخر أو بجمعهما وربطهما بنحو خيط.

قوله: (بطرف ردائه) لكنه يكره كما قاله المتولي. شرح الروض.

قوله: (أى صحبا الحرم) راجع لقوله بالبناء للفاعل.

قوله: (بعقد أحدهما إلخ) جزم بجوازه الأستاذ البكرى في الكنز بحثا له. انتهى. حصر في حاشية الإيضاح، وعليه يفرق بينه وبين عقد أحد طرفي الرداء بالطرف الآخر بأنه حينئذ يستمسك بنفسه فأشبهه المخيط بخلافه هنا فإن استمسكه بواسطة إزاره. انتهى. «س.م» على «م.ر».

(وهو) أى: دم الحلق (على الحالق) ولو حاللا (إن كرها حلق) أى: أن حلق شعر المحرم مكرها أى: أو نائما أو مجنونا، أو مغمى عليه لأنه المقصر، ولأن الشعر فى يد المحرم كالوديعة لا العارية، وضمان الوديعة مختص بالمتلف، فلو امتنع من الأداء فللمحلق مطالبته به إذا المودع خصم فيما يؤخذ منه، كذا ذكره الرافعى هنا، لكنه ذكر فى الرهن والإجارة والسرقة أن المودع لا يخاصم، وهو المشهور. وسلم فى المجموع من هذا حيث علل بأن الفدية فى المحلق وجبت بسببه، وبأن نسكه يتم بأدائها، فكان له المطالبة به ونقل فيه تعليله الأول عن الأصحاب. والثانى عن الفارقى. وبهما يعلم الفرق بين المحلق والمودع وله الأداء إن أذن له الحالق وإلا فلا

قوله: (وهو على الحالق) ولو كان الحالق ثلاثة أنفس فأخرج واحد ثلث شاة وآخر صاعا وصام الآخر يوما، قال البلقيني: جاز أخذنا مما سيأتى فى ثلاثة محرمين قتلوا ظبية، ويحتمل الفرق بأن ذاك تعديل وبدل فلا يفوت شيء وهذا تقدير من غير بدل فلم يحصل المقصود. انتهى. وعدم الفرق أوجه بل لا وجه له. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (وهو على الحالق) أى: ابتداء لا أنه يتحملها عن المحلق بخلاف الفطرة؛ لأنها طهارة للمؤدى عنه ومن هنا يتجه جواز دفعها للمحلق إذا كان مسكينا. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (إذا المودع خصم إلخ) لو حمل على أن المودع هنا خصم لوجوبها بسببه وتماثل نسكه بأدائها، بخلاف الوديعة فى غير هذا الباب اندفع التنافى كما ذكره فى شرح العباب.

قوله: (إن أذن له الحالق إلخ) والفرق بين ما هنا والفطرة فيما لو كان الزوج موسرا وأخرجت الزوجة عن نفسها بغير إذنه من أنها لا رجوع لها، لأنها متبرعة فإن مفهومه السقوط عن الزوج مع عدم الإذن منه إن الفطرة وجبت عليها ابتداء وتحملها الزوج بطريق الحوالة أو الضمان، بخلاف ما هنا فإن الضمان المتلف ابتداء لم يتعلق منه أثر بالمحلق،

قوله: (أو صحبا معه) راجع لقوله أو للمفعول.

قوله: (مكرها) أى المحرم.

قوله: (وله) أى: المحلق الأداء إلخ.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

كالأجنبى . بخلاف قضاء الدين لأن الفدية شبيهة بالكفارة . وخرج بالأكراه ونحوه ما إذا حلق بإذنه أو بدونه ، وأمكنه منه . فالدم على المخلوق لتفريطه فيما عليه حفظه ، ولإضافة الفعل فى الأولى إليه بدليل الحنث به ، ولو أمر حلال حلالاً أن يحلق شعر محرم نائم أو نحوه ، فالدم على الأمر إن جهل الحالق أو أكرهه . وإلا فعلى الحالق ، واستثنى من لزوم الدم بلبس ما يحيط للحاجة ما ذكره بقوله : (لا فاقد لعلا إذا الخف خرق) .

فقوى شبهه بالكفارة وهى لا بد فيها من الإذن . انتهى . «ع.ش» على «م.ر» ، وإنما خطوت بالفطرة ابتداء لأنها طهرة لها ، بخلاف ما هنا لأن سبب الضمان محض الإتلاف ولم يتعلق شئ منه بالمخلوق . انتهى . شرح «ع.ب» ، «الحجر» .

قوله : (لأن الفدية شبيهة بالكفارة) أى : فتحتاج إلى نية بخلاف قضاء الدين . انتهى . شرح «ع.ب» «الحجر» .

قوله : (فالدم على الأمر إن جهل الحالق) ويفارق المأمور بإتلاف نفس أو مال حيث ضمن هو بأنه لا تقصير من هنا ، بخلاف متلف النفس أو المال فإنه مقصراً وإن جهل ؛ لأن حرمة ذلك لا تخفى على أحد ، فإن فرض خفاؤها عليه فهو نادر لا يعول عليه ، وفى الكفاية إن قيل لو أمر محرم شخصاً بقتل صيد لا ضمان على المحرم فما بينه وبين ما هنا ؟ قيل : إن الشعر فى يده ودیعة بخلاف الصيد ، ومن ومن ثم لو كان بيده ضمنه . انتهى . شرح «ع.ب» ، «الحجر» .

قوله : (لا فاقد لعلا إلخ) مقتضى عبارته كعبارة المنهج تخصيص عدم وجوب الفدية عند الفقد بما إذا كان المحيط سراويل ، أو خفا قطع ، أو مكعباً وما عدا هذه الثلاثة إن تصور ستر العورة به على وجه الإحاطة المعتادة تجب فيه الفدية ، وهو كذلك كما هو نص عبارة شرح الروض ، خلافاً لما وقع فى التحفة من جواز ستر العورة به بلا فدية . انتهى . «محمل» على المنهج .

قوله : (بدليل الحنث به) أى : على أحد القولين . انتهى . «م.ر» .

قوله : (ولو أمر حلال حلالاً إلخ) قال فى شرح الروض : وقضية كلامه كأصله أنه لو أمر محرم محرماً ، أو حلال محرماً أو عكسه اختلف الحكم ، وليس كذلك كما نبه عليه الأذرعى .

(أسفل كعب أو إزارا فعمد * لبس سراويل) أى: لا إن فقد نعلًا بأن لم يقدر عليه بالطرق المذكورة فى التيمم، وقطع الخف أسفل الكعب ولبسه مكان النعل. أو وجد مكعبا فلبسه، وإن استتر ظهر القدمين فيهما، أو فقد إزارا فعمد - بفتح الميم - أى: قصد لبس سراويل ولم يتأت الاتزار به على هيئته فإنه لا دم عليه لخبر الصحيحين عن ابن عباس سمعت النبى ﷺ وهو يخطب بعرفات يقول «السراويل لمن لم يجد الإزار والخفان لمن لم يجد النعلين» أى: مع قطع الخفين أسفل من الكعبين بقرينة خبر ابن عمر السابق. والأصل فى مباشرة الجائز نفى الضمان. واستدامة لبس الخلف أو

قوله أيضا: (لا فاقد نعلًا إلخ) والفرق بين لبس السراويل لفقد الإزار بلا فدية وبين الخلق للعدز مع الفدية أن الخلق من باب التزفه يمكن المصاهرة بدونه فناسبه الفدية، كما لو أظطر المكفر بالصوم من كفارة مرتبة بالمرض أو السفر فإنه يبطل صومه ويلزمه الاستئناف لصحة الصوم معهم، بخلاف ستر العورة فإنه من الضروريات، فكان كما لو أظطر المكفر المذكور بنحو الحيض والجنون فإنه لا يبطل صومه، وله البناء على ما مضى. انتهى. من هامش شرح الروض، لكن ما كتبناه أولا عن الجمل سيأتى عن المدنى ما يخالفه فى القميص.

قوله: (ظهر القدمين) أى: مع الأصابع. انتهى. رشيدى على «م.ر».

قوله: (مع قطع الخفين أسفل من الكعبين) فعند فقد النعلين إنما يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما دون ما تحتهما وإن ستر رءوس الأصابع، وعلى هذا جرى «حجر» فى غير التحفة والإيعاب كغيره، وأما فيهما فاعتمد أن ما ظهر منه العقب ورءوس الأصابع يحل مطلقا وما ستر أحدهما فقط لا يحل إلا مع فقد النعلين ثم جواز لبسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم أنه يجوز وإن لم يحتج إليه، وجرى عليه ابن زياد اليمنى قال: لأن اللبس فى الجملة حاجة، وقال فى الإمداد والنهاية: هو بعيد بل الأوجه عدمه إلا الحاجة كخشية تنجس رجله أو برد أو حر أو كون غير لائق به، وفى فتح الجواد لا بد من أدنى حاجة. انتهى. «مدنى» على شرح حجر لبافضل.

قوله: (أسفل من الكعبين) وإن ستر الكعبين والأصابع وظهر القدمين كما استوجهه «س.م» خلافا «لحجر».

قوله: (أو إزارا) معطوف على «نعلًا».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

السراويل بعد قدرته على النعل والإزار موجبة للدم، أما إذا تأتى الاتزار بالسراويل على هيئته فيحرم لبسه، كما يحرم لبس القميص عند الرداء. بل يرتدى به. ولو أمكن فتق السراويل وجعله إزارا لم يكلف ذلك لإطلاق الخبر وإضاعة المال، ويفارق الخف للأمر به بقطعه، نعم يتجه عدم جواز قطع الخف إذا وجد المكعب. ولو قدر على أن يستبدل بالسراويل إزارا متساويا القيمة. فالصواب فى المجموع ما قاله القاضى أبو الطيب وجوبه إن لم يمض زمن تبدو فيه عورته وإلا فلا، (و) يحرم على المحرم ولو امرأة وأخشم (تطيب) فى بدنه أو ملبوسه ولو نعلا للأخبار السابقة (قصد).

قوله: (كما يحرم لبس القميص) فى شرح العباب لحجر أنه لو لم يستوعب بدنه إلا بمشقة واحتاج إليه لنحو حر أو برد جاز، وفى المنحة مثل السراويل الذى لا يتأتى الاتزار به على هيئة قميص كذلك. انتهى. «مدنى».

قوله: (للأمر بقطعه) أى: مع سهولة أمره والمساحة فيه، بخلاف السراويل فلذا لم يقس عليه، ولذا أيضا لم يشترط فيه قطع ما زاد على العورة. انتهى. من شرح «ع.ب.»، «الحجر» وغيره.

قوله: (ويحرم على المحرم إلخ) يستثنى كما بحثه الأسنوى المحرمة إذا ظهرت من حيض ونحوه فلها أن تستعمل قليل قسط وأظفار لإزالة الرائحة الكريهة لا للتطيب كما فى المعتدة

قوله: (لم يكلف ذلك) قضيته أنه يجوز له، لكن قضية التعليل الثانى المنع فليراجع.

قوله: (إذا وجد المكعب) ينبغى أو قدر على أن يستبدل بالخف نعلا إذا تساوى قيمة على ما يأتى فى السراويل ولم يمض زمن يشق فيه الحفاء مشقة لا تحتمل عادة وكذا لو أمكنه ثنى ما زاد على الكعبين بحيث يتأتى المشى فيه مع ذلك بلا مشقة لا تحتمل عادة.

قوله: (إزارا متساويا القيمة إلخ) وبالأولى كما هو ظاهر أن تكون قيمة الإزار أقل وأمكنه بيع السراويل وشراء الإزار ببعض ثمنه.

قوله: (وجوبه إن لم يمض زمن تبدو فيه عورته) يحتمل أن يقال: وكذا إن مضى الزمن المذكور إذا كان فى خلوة لأن كشف العورة فى الخلوة جائز لأدنى غرض، وقد يجاب بأن هذا يقتضى الجواز دون الوجوب.

قوله: (ما زاد على الكعبين) وكذا ما فوقهما وعبارته فى حاشية التحفة: وكذا إذا أمكنه أن يثنى حتى يصير أسفل من الكعبين.

باب الحج والعمرة

٢٧٣

(بما كريحان وزعفران* يقصد منه الريح للإنسان) أى: يحرم عليه التطيب قصدا بما يقصد ريحه غالبا كريحان بفتح الراء، وهو الضيمران بفتح المعجمة وضم الميم وهو الريحان الفارسي، وزعفران. وإن كان يطلب للصبغ والتداوى أيضا، وورس وهو أشهر طيب فى بلاد اليمن، وياسمين بكسر السين.

.....
بل أولى؛ لأن باب الطيب هنا أوسع بدليل وجوب إزالته للشروع فى العدة دون الإحرام. انتهى. «س.م» على «ع».

قوله: (فى بدله) أى: ولو كان التطيب لشعرة واحدة فيجب فيها الفدية الكاملة كما فى كتب الشيخ الخطيب، ونقل أيضا عن «م.ر» فى درسه بل نقل أن تطيب بعض الشعرة يجب فيه ذلك، وقيد المدنى تطيب الشعرة بما إذا كان يقصد به التزايين.

قوله: (بماء كريحان) خص المالكية الطيب بما قوى ريحه كالمسك والكافور والزعفران. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (وهو الضيمران إلخ) اعترضه الأسنوى: بأنه لغة قليلة والمعروف الضومر بالواو وفتح الميم، وهو نبت برئ، وقال ابن يونس: هو المرسلين وحكاه فى الخادم بقليل ويسمى الآس أيضا. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (وهو الريحان الفارسي) كذا قيد به فى الأقلية وتبعه شيخ الإسلام وغيره، ولكن قال بعضهم: لا يصح ذلك فإن فيه الخلاف فى الفارسي أيضا ويوافقه ما فى التمشية إنه يحرم التطيب بالريحان وهو معروف، ومثله سائر الرياحين. انتهى. وشرطه أن يكون رطبا. انتهى. «س.م» على «ع» ومثل الأقلية الروضة.

قوله: (الفارسي) قال «ق.ل» على الجلال: ليس بقيد فيشمل المرسلين والريحان القرنفلى وغيرهما.

قوله: (قصد) الظاهر أنه ليس المراد قصد التطيب حتى لو قصد الفعل إلا من حيث أنه تطيب حجاز، بل المراد قصد الفعل وإن لم يقصد وصف التطيب حتى لو قصد مماسة لبيعه على وجه يلصق بيدنه حرم فليتأمل.

قوله: (يقصد) صلة ما.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(والدهن ذى البنفسج) بقيد زاده بقوله (المطروح) أى: وكدهن البنفسج أى الذى طرح فيه البنفسج لا الذى استخرج من سمس، أو لوز تروح بوضع البنفسج فيه لأن ريحه مجاوره، وأما نفس البنفسج فطيب وحملوا قول الشافعى: إنه ليس طيبا. على المربى بالسكر الذى ذهب رائحته. ذكره فى المجموع. ويعتبر مع القصد الاختيار والعلم بالتحريم، كما تعتبر الثلاثة فيما مر وفيما سيأتى، فخرج بذلك ما لو ألقى عليه طيب، أو أكره على التطيب، أو نسى كونه محرما، أو جهل تحريمه أو كون المسوس طيبا، أو انتقل إليه طيب الإحرام بعرق كما سيأتى. وبما يقصد ريحه غالبا ما ليس كذلك، وإن كان له ريح طيب قد يقصد، وسيأتى والتطيب بما يقصد ريحه غالبا، (كالأكل) لطعام فيه طيب (مع) ظهور (طعم له أو ريح) إذ الغرض الأعظم من الطيب الريح، ولا يخلو عنه الطعم بخلاف اللون، فإن الغرض منه الزينة بدليل حل المعصفر، وبخلاف ما إذا استهلك الطعم والريح، والتصريح بذكر الطعم من زيادته، ولا

.....
قوله: (وفيما سيأتى) اعتبار العلم بالتحريم فى الإزالة التى هى مما سيأتى غير ظاهر. قال «م.ر» فى مبحث الإزالة وسواء فى ذلك الناسى للإحرام والجاهل بالحرمة لعموم الآية لسائر الإتلافات، بخلاف الناسى والجاهل فى التمتع باللبس والطيب والدهن، والجماع ومقدماته فيعتبر فيه العلم والقصد هناك. انتهى. «جمل» على المنهج.

قوله: (أو جهل تحريمه) أى: تحريم كل طيب بخلاف ما إذا جهل حرمة بعض أنواعه. انتهى. «م.ر»، وإنما يكون جهل التحريم عذرا إن لم يقصر فى التعلم. قاله المدنى لكن فى «ق.ل» وإن لم يعذر بجهله. انتهى. ثم رأيت المدنى نقله بعد عن حاجر فى شرح «ع.ب» وحاشية الإيضاح.

قوله: (مع ظهور طعم له إلخ) فلو لم يظهر أحدهما وظهرا لون فقط لا يضر كما ذكره.

قوله: (ما لو ألقى عليه طيب أو أكره إلخ) ويلزم هؤلاء عند زوال العذر إزالته فوراً وإلا وجبت الفدية كما يؤخذ من قوله الآتى: وبطء دفع قادر إلخ.
قوله: (ألقى عليه طيب) هذا محترز القصد.
قوله: (ولا يخلو عنه الطعم) فذكر الطعم لتضمنه الريح.

.....

يحرم أكل العود إذ التطيب به إنما يكون لتبخّر، بخلاف المسك، ولو خفى ريح الطيب لمرور الزمن أو لغبار أو غيره، فإن كان بحيث لو أصابه الماء فاح حرم وإلا فلا، قالوا: ويجب في استعمال الطيب أن يلصقه ببدنه، أو ملبوسه على العادة في ذلك الطيب، سواء ألصقه بظاهر البدن أم باطنه، ولو بحقنة أو سعوطة، ولو احتوى على

قوله: (بخلاف المسك) نعم لو أكله مع غيره ولم يظهر له ريح ولا طعم فلا حرمة ولا فدية وإن ظهر لونه، وبه قال الحنابلة، وأجاز الحنفية أكله مع غيره مطلقاً، وأجاز المالكية أكل ما مسته النار. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (ولو خفى ريح الطيب إلخ) ظاهره أن الطعم ليس كذلك فإذا خفى وكان بحيث إذا رش بالماء ظهر دون الريح لا يؤثر كذا قيل، وهذا لا يأتي بناء على أن الطعم لا يخلو عن الريح كما تقدم للشارح.

قوله: (على العادة في ذلك الطيب) وإن استعمل في محل لا يعتاد التطيب به. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر» أى: كما لو احتقن به. انتهى. وقال المدنى: اعتبار العادة محله إذا حمّله في لباسه أو ظاهر بدنه، أما إذا استعمله في باطن بدنه بنحو أكل أو حقن أو إسعاط مع بقاء شيء من ريحه أو طعمه حرم ولزمت الفدية ولو لم يعتد ذلك فيه، ولم يستثنوا منه إلا العود فلا شيء بنحو أكله إلا بشرب نحو الماء المبخر به فيضر كما قال، والذي فهمه الفقير من كلامهم أن الاعتقاد في التطيب ينقسم على أربعة أقسام أحدها ما اعتيد التطيب به بالتبخّر كالعود، فيحرم ذلك إن وصل إلى المحرم عين الدخان سواء في بدنه أو ثوبه؛ وإن لم يحتو عليه، فالتعبير بالاحتواء جرى على الغالب ولا يحرم حمل نحو العود في ثوبه أو بدنه؛ لأنه خلاف المعتاد في التطيب به، ثانيها ما اعتيد التطيب به استهلاك عينه إما بصبه على البدن أو اللباس أو بغمسهما فيه؛ فالتعبير بالصّب جرى على الغالب وذلك كماء الورد فهذا لا يحرم حمّله ولا شمه حيث لم يصب بدنه أو ثوبه شيء منه، ثالثها ما اعتيد التطيب به بوضع أنفه عليه أو بوضعه على أنفه وذلك كالورد وسائر الرياحين فهذا لا يحرم

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

مجمرة فتبخر بعود لزمته الفدية، وقضية ذلك، أنه لو وضع الريحان أو نحوه بين يديه على هيئة معتادة وشمه لم يحرم، قال السبكي: وهو الذى يظهر قال: ومتى ألقى

حمله فى بدنه وثوبه؛ وإن كان يجد ريحه، رابعها ما اعتيد التطيب به بحمله وذلك كالمسك وغيره فيحرم فى ثوبه أو بدنه، فإن وضعه فى نحو خرقة أو قارورة أو كان فى وحمل ذلك فى ثوبه أو بدنه نظر إن كان ما فيه الطيب مشدود عليه، فلا شيء عليه بحمله فى ثوبه أو بدنه وإن كان يجد ريحه؛ وإن كان مفتوحا ولو يسيرا حرم ولزمت الفدية إلا إذا كان بمجرد النقل ولم يشده فى ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يعد فى العرف متطيبا فلا يضر. انتهى. رحمه الله تعالى.

قوله: (لو احتوى إلخ) أجاز الأئمة الثلاثة ثم الرياحين مطلقا. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (لم يحرم) اعتمده ابن النقيب قال: وإنما يحرم إذا أخذه بيده وشمه أو وضع أنفه عليه للشم «س.م» على «ع».

قوله: (ولو احتوى على مجمرة إلخ) عبارة الإيضاح: ولو احتوى على مجمرة فتبخر بالعود بدنه أو ثوبه عصي ولزمت الفدية. انتهى. وبين السيد فى حاشيته أن الحكم كذلك إذا قرب من المبخرة ليعقب دخان البخور ببدنه أو ثوبه، وإن لم يحتو عليها، وأطال فى ذلك قال: وقول الطبرى أنه لا يحرم لأن التطيب به ليس إلا يجعله تحته ممنوع لما سبق؛ لأن من وضع المبخرة تحت ثوبه حتى علق به بخار العود حرم على المحرم لبسه حتى يزول ذلك منه وكذا الماء المبخر الذى مزجه بخار العود. انتهى. وقضية قوله: حتى علق بخار العود إلخ أنه لو لم يعقب بخار العود بل مجرد رائحته لم يحرم على المحرم لبسه.

قوله: (فتبخر بعود) أى: وعلق ببدنه أو ثوبه عين البخور لا أثره أى مجرد الرائحة. «حجر».

قوله: (وبين السيد إلخ) مثله الزركشى وما بحثاه يؤخذ من قول الغزالي: لا خلاف فى أنه لو وضع بين يديه أنواع الطيب استرواحا فلا فدية وليس كالتبخر فإنه إلصاق لعين الطيب، إذ بخاره ودخان عین أجزائه. انتهى. ويؤخذ منه أيضا تقييده بما إذا أصابه منه عين ولو دخانا أو بخارا. انتهى. «س.م» على «ع».

قوله: (وبين السيد إلخ) الحاصل أنه متى عقلت العين ببدنه أو ثوبه حرم ولزمت الفدية وإن كان أمامه، ومتى عبق الريح فقط فلا وإن كان تحته. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (ليعقب) أى: وعبق بالفعل كما بالهامش عن «م.ر».

قوله: (ولأن من وضع إلخ) أى: مع أنه لا اعتداء من اللابس فى ذلك.

قوله: (وكذا الماء المبخر إلخ) وإن كان طهورا لاختلاف مدرك البابين. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر.

ببدنه أو ملبوسه ، ولم يشم فالذى يظهر عدم الحرمة ، وهذا قد يمنع بأن الشم ليس بشرط فى التحريم كما فى الأخشم.

(و) مثل (لبس ما طيب) للإحرام (قبل أن شرع * فى نية الإحرام بعدما نزع) أى: بعد نزع كما لو ابتداء لبس ثوب مطيب، فقلوه: «قبل» ظرف لطيب و«بعد» ظرف للبس.

(و) مثل (نقل طيب بدن مما سبق * إحرامه) بأنه نقله من محله ورده إليه ، أو إلى محل آخر من بدنه أو ملبوسه فعلم أنه لا يحرم بقاؤه بمحله ، وذكر البدن من زيادته ، ولو تركه كأصله ليتناول منطوقه الملبوس كان أولى. (لا الانتقال) أى: لا كانتقال طيب الإحرام من محل من بدن المحرم أو ملبوسه إلى محل آخر منه (بعرق) أو نحوه ، فإنه ليس تطيباً لتولده من مندوب إليه ، أو مباح بلا قصد.

(و) مثل (النوم فى أرض وفرش طيباً) مع إفضاء النائم ببدنه أو ملبوسه إليهما

قوله: (ومتى ألصقه إلخ) بخلاف نحو ماء الورد فإنه إنما يضر إلصاقه ببدنه أو ملبوسه لا مجرد شمه كما صرح به الرافعى. انتهى. على أبى شجاع.

قوله: (قد يمنع بأن إلخ) قد يجاب عن هذا المنع بأنه يعتبر أن يكون التطيب على الوجه المعتاد بالنسبة لذلك الطيب والمعتاد فى التطيب بالريحان شمه لا مجرد الإلصاق من غير شم «س.م».

قوله: (قبل أن شرع) متعلق بقوله طيب.

قوله: (بعد ما نزع) متعلق بقوله لبس.

قوله: (من مندوب إلخ) وهو تطيب البدن.

قوله: (أو مباح) وهو تطيب الثوب ، ولعل المراد بالمباح الجائز فلا ينافى أن جمعاً صرحوا بكرهية تطيب الثوب كما تقرر فى محله.

قوله: (والنوم فى أرض إلخ) عبارة الروض وشرحه وإن جلس مثلاً على مكان متطيب من أرض أو فراش أو داس طيباً بنعله فدى لأنه تطيب ، لا أن فرش عليه ثوباً أو لم يفرش لكن لم يعلق به شئ من عين الطيب فلا فدية لأن ذلك ليس تطيباً. انتهى. وبه يعلم أنه هنا ترك التقييد بالعقب

قوله: (قد يجاب إلخ) صرح به ابن النقيب ونقله عنه المحشى فى شرح «ع».

قوله: (لم يعقب به) أى: لم يلزق به وعقب من باب طرب.

قوله: (لم يعقب به) أى: ببدنه أو ملبوسه شرح «ع.ب».

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

فإنه تطيب كما لو لبس ثوبا مطيبا ، بخلاف ما لو فرش فوقهما ثوبا ، ونام عليه . نعم يكره إن كان الثوب رقيقا . والتصريح بالأرض من زيادته ، والواو بعدها بمعنى أو (قلت و) مثل (شم الورد لا ما استحلها) أى : لا كشم ما استخرج من الورد . وهو مأؤه إذ استعماله إنما هو برشه .

(و) مثل (بطء) أى : تأخير (دفع قادر) طيبا (ألقى) أى : ألقاه (الهوا* عليه) أو حصل بنسيان أو جهل فإنه تطيب بخلاف طيب الإحرام كما مر لتولده من مندوب إليه أو مباح بخلاف هذا ، وجعلت استدامة الطيب هنا طيبا بخلافها فى باب الأيمان لأن الغرض هنا عدم الترفه . وهناك صدق الاسم عرفا ، وهو منتف فيه . والأولى فى دفعه الطيب أن يأمر غيره به ، ولا تضر مباشرته له بنفسه لأن قصده الإزالة . وخرج بالقادر العاجز عن الدفع لزمانة أو نحوها فلا حرمة عليه كما لو أكره على التطيب (لا فاكهة) عطف على ريحان أى : لا كفاكة ، كفتاح وسفرجل وأترج ونارنج فإنها ليست

.....
قوله : (رقيقا) أى : مانعا للطيب من مس بشرته ، فإن لم يمنع ذلك فهو كالعدم . انتهى .
شرح «ع.ب.» .

قوله : (ألقاه الهواء) ولو ألقاه غيره بغير إذنه وعجز عن دفعه فلا فدية عليه بل على الفاعل ، فإن استدامة فعلية أيضا . انتهى . «ق.ل.» على الجلال .
قوله : (قصده الإزالة) ومن ثم جاز له خلع الثوب من عنقه وإن أمكن شقه . انتهى .
«م.ر.» شرح المنهاج .

وهذا الكلام يدل على أن مجرد مماسة الجالس على المكان المطيب لعين الطيب ببدنه أو ثوبه من غير أن يعبق ببدنه أو ثوبه شيء من عين الطيب لا أثر له .

قوله : (إن كان الثوب رقيقا) مانعا للطيب من مس بشرته . شرح الروض .
قوله : (وشم الورد) أى : مع اتصاله بأنفه كما صرح به ابن «كج» شرح الروض .
قوله : (بخلاف هذا) قضيته أن حصوله بإلقاء الهواء أو بجهل أو نسيان لا يوصف بالإباحة ، وقد يوجه بأنه ليس فعل مكلف .

.....

تطبيياً لأنها إنما تقصد للأكل غالباً (ولا دوا) كالقرنفل والسنبل والدارصيني والفلفل والمصطكى لأنها إنما تقصد للدواء غالباً.

(و) لا (نور) أى: زهر (أشجار) كزهر السفرجل والتفاح والكمثرى والعصفر والحناء لأنها لا تعد طيباً وتقدم فى الخبر عد المعصر من ملبوس المحرمة. والتصريح بهذا من زيادة النظم. (و) لا (زهر البدو) أى: البادية كالشيخ والقيصوم وشقائق النعمان والأذخر، والخزامى لأنها لا تعد طيباً وإلا لاستثبتت وتعهدت كالورد. (و) لا (البان والدهن له فى الروى).

(عن نصه) يعنى فيما رواه الإمام، والغزالي عن نص الشافعى رحمه الله لكن الأكثر كما قال الرافعى على أن كلا منهما طيب قال: ويشبه ألا يكون خلافاً محققاً بل يحملان على توسط فى المذهب والتهذيب وهو أن دهن البان المغلى فى الطيب

.....
قوله: (البان) هو ثمرة شجرة الخلاف. انتهى. «حجر» فى حاشية شرح الإرشاد، وقال المدنى: هو عند الحرمين اسم لحبوب مخصوصة تستخرج النساء دهنها لدهن رعوسهن وهى لا طيب فيها ألبتة. انتهى. لكن الذى فى حواشى الإرشاد بعد قوله «إنه ثمرة شجرة» الخلاف ما نصه أنه زهر من أعظم أنواع الأزهار رائحة، وإن الناس يقبلون على التطيب به وهو أكثر طيباً من كثير من الأزهار التى هى طيب. انتهى. ولو حمل النصاب على هذين المعنيين لارتفع التناقض بلا تكلف.

قوله: (المغلى) نعت للبان. انتهى. «حجر»، وكلام الجوجرى يفيد أنه نعت للدهن. انتهى.

قال المدنى: الراجح أن الباب نفسه طيب وأن دهنه إن كان منشوشاً وهو المخلوط بالطيب فهو طيب وغيره ليس بطيب، وفى حاشية فتح الجواد للشارح أى: حجر ما ملخصه النازل من البان إما مستقطر بالكيفية المعروفة، وهذا طيب فى ذاته فلا يحتاج إلى

قوله: (أى زهر أشجار) شامل لزهر النارج.

قوله: (المغلى فى الطيب) والإغلاء ليس بشرط بل المدار على الطرح نظير ما مر فى دهن البنفسج. حجر.

.....

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

طيب، وغيره ليس طيبا. قال فى المجموع: وهو كما قال الرافعى. وقد قال به جماعات غير صاحبى المذهب والتهديب، ونقله المحاملى عن النص. انتهى. وهذا إنما يأتى فى دهن البان لا فى البان بل قضيته أنه ليس طيبا قال السبكى، وهو بعيد لأنه

.....
الإغلاء فى طيب آخر وإما معصور بلا استقطار وهذا لابد من إغلائه مع طيب آخر.
هذا كله فى الدهن الحقيقى، ولم يذكر إلا فى دهن البان فيلحق به دهن غيره من نحو الورد والياسمين، وأما دهنه الجارى وهو الشيرج فإن ألقى فيه البان أو غيره من الطيب حتى اختلط به، أو أغلى معه فهو طيب، وإن ألقى ذاك مع سمس حتى تروح به ثم عصر السمس كان شيرجه غير طيب؛ لأنه ريح مجاورة لا اختلاط فيه. انتهى. وقال حجر فى تلك الحاشية قبل ما نقله فى بعض نصوص الشافعى ما يدل على أن كلا منهما طيب، وفى بعض آخر ما يدل على أن كلا منهما ليس بطيب، وأخذ قوم بالإطلاق الأول وقوم بالثانى، ثم ذكر بعد ذلك ما يؤخذ منه حمل النص على أن البان ودهنه ليس بطيب على البان اليابس الذى لا يظهر ريحه برش الماء عليه والدهن المعصور بلا استقطار، وحمل النص على أنهما طيب على البان الرطب والدهن المستقطر بالكيفية المعروفة، وأما الحمل على أن البان المغلى فى الطيب دهنه طيب فلا يرتفع به قول من قال: إنه فى نفسه غير طيب إذ لا يكون طيبا إلا بواسطة الطيب الذى أغلى فيه، ولا يناسب قول من قال: إنه فى نفسه طيب، وكذا يقال فى دهنه، وأطال فى ذلك جدا فراجع.

قوله: (وهذا إما يأتى إلخ) قال الجوحى: كما يكون الدهن إذا غلى فيه الطيب طيباً، كذلك البان إذا أغلى فى الطيب الذى هو دهن كماء الورد مثلاً يكون طيباً أيضاً ويصح فيه الحمل كما يصح فى دهنه قال: لكن فى أصل الحمل شىء، وهو أن البان ودهنه يصيران لا تعلق لهما بالطيب أصلاً بل يكونان نظير الشيرج مثلاً فإنه ليس بطيب وإن أغلى فيه الطيب كالورد لكان طيباً، وكذا السمس لو أغلى فى ماء الورد فكيف يرتفع بهذا الحمل قول من يجعل البان ودهنه من الطيب «ب.ر».

قوله: (يكون الدهن إذا أغلى إلخ) أى: الذى قاله، وذكره الشارح بقوله: وهو أن دهن البان إلخ لكن حق عبارة الشارح حينئذ وهو: أن دهن البان المغلى فيه الطيب وقد يقال: مؤدى العبارتين واحد لأنه يصح نسبة الإغلاء إلى كل.

قوله: (يرتفع) أى: عن المخالفة.

مثل الورد، وما قاله ظاهر فالأوجه أنه طيب كما قال به الأكثرون، وقول النظم فى المروى عن نسه من زيادته (كالريح إذ يعبق له) أى: كالريح لما يقصد ريحه حين يعبق يعنى: كعقب ريح الطيب بمسه من غير أن يعبق شىء من عينه فإنه ليس تطيباً لأن الرائحة قد تحصل بالمجاورة بلا مماسة فلا اعتبار بها سواء مسه ببدنه أم بملبوسه كدوسه بنعله عليه من غير أن يعبق به شىء من عينه، وأفهم كلامه بالأولى أن العبق بلامس ليس تطيباً كأن جلس بحانوت عطار أو عند الكعبة وهى تجمر أو ببیت يتجمر سكانه من غير احتواء على المجرمة. نعم إن قصد الموضع للشم كره (لا عينه بمسه) نفى للنفى فهو إثبات أى: لا كعقب عين الطيب بمسه فإنه تطيب يقال: عبق به الطيب بكسر الباء أى: لزق، يعبق عبقاً بفتحها فيهما وعباقية مثل ثمانية، وقد عرف مما تقرر تعلق قوله: له بالريح، وقوله: بمسه بيبقى. (أو) إن (حملة).

قوله: (لما يقصد ريحه) بيان لقوله «له» فهو متعلق بقوله «كالريح».

قوله: (من غير أن يعبق شىء من عينه) ولو مسه فعبق به اللون والرائحة حرم بلا خلاف. انتهى. «عميرة» على المنهج، فالمراد بالعين ما يشمل اللون. انتهى.
قوله: (من غير احتواء) أى: من غير وصول العين بوصول الدخان أو البخار سواء كان هناك احتواء أو لا على ما فى شرح «م.ر».

قوله: (والأوجه أنه طيب) مشى عليه فى الروض، وحمل فى شرحه النص على بان يابس لا ريح له يظهر عند رش الماء عليه «ب.ر».

قوله: (يعبق له) أى: الريح.

قوله: (أو عند الكعبة إلخ) قال فى شرح الروض: وينبغى حمل كلامهم على ما إذا كان بحيث لا يعد مستعملاً للمبخرة ليوافق ما مر فى استعمال مبخرة آنية الذهب أو الفضة. انتهى. وهذا يوافق ما سبق فى الهامش عن السيد، إلا أن كلام السيد مصرح باعتبار عبق البخار دون مجرد الريح بخلاف هذا فليتأمل.

قوله: (وقد عرف مما تقرر إلخ) وعرف منه عطف قوله: لا عين على الريح الواقع فى حيز النفى.

قوله: (يعبق له) الأولى حذف له لتعلقه بقوله: كالريح، كما بينه الشارح.

قوله: (باعتبار إلخ) هذا هو الموافق لما سبق عن «م.ر» والظاهر الفرق بين الاستعمال، وما هنا فإن ذاك يعد مستعملاً، وإن لم يتعلق به العين بخلاف ما هنا فإنه لا يعد متطيّباً إلا إن تعلق به شىء منها، فليحذر.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

(فى كيس) عطف على فاكهة، وهو من زيادته أى: ولا كحمله الطيب فى كيس سد (أو قارورة إن سدت) أو خرقة مشدودة (وفأرة المسك التى ما قدت) أى: شقت فإنه ليس تطيبيا وإن شم الريح لوجود الحائل بخلاف حمله فى ذلك مع الفتح والقدر. قال الرافعى: وليس واضحا لأنه لا يعد تطيبيا.

.....

قوله: (أو حمله فى كيس) مثله حمل ماء الورد فى ظرف شرح «ع.ب.» «الحجر»، والحمل فى هذه المسائل مكروه على المعتمد. انتهى. شرح «ع.ب.» له أيضا. قوله: (فإنه ليس تطيبيا) وإن قصد به التطيب أو جعل يشمه. انتهى. «ع.ب.» «الحجر» نقلا عن الماوردى.

قوله: (لوجود الحائل) أى: بين بدنه وثوبه شرح «ع.ب.» «الحجر». قوله: (بخلاف إلخ) لم إن لم يقصد به النقل وقل زمن الحمل بحيث لا يعد فى العرف متطيبا وإلا فيقرب عدم الضرر «م.ر.». قوله: (بخلاف إلخ) لأن فتح ذلك صيره كأنه ملصق بدنه. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (أو حمله فى كيس إلخ) فى الروض وشرحه أو حمل المسك، ونحوه كالعنبر فى ثوب ملبوس له أو حملته المرأة فى جيبها أو فى حشو حليها وجبت الفدية. انتهى. وفى حاشية الإيضاح للسيد: والفرق بين الفأرة التى لم تشق وبين الحلى المحشو بالمسك ظاهر لأن الحلى ملبوس فحشوه كالمسك المربوط بردائه، فإن فرض الحلى محمولاً فى اليد لا ملبوسا منعنا التحريم فيه إذا كان مصمتا كالقارورة المسدودة الرأس؛ لأن فى أصل الروضة: ولو شد المسك أو العنبر أو الكافور فى طرف ثوبه أو وضعته المرأة فى جيبها، أو لبست الحلى المحشو بشيء منها وجبت الفدية لأنه استعمال. انتهى. نعم ينبغى حمل ما ذكره الشيخان من النظر فى مسألة الفأرة المشقوقة على من حملها بيده إذ لا يعد متطيبا فى العرف، أما من ربطها فى طرف ثوبه فإن أهل العرف يعدونه متطيبا بذلك، ولو حمل كلام الأصحاب على ذلك لم يكن بعيدا. انتهى.

قوله: (ونحوه) أى: من كل ما يتطيب بحمله بخلاف حمل العود مثلا. انتهى. أيضا.

(وجهل طيب ما يمس) أى: ولا كجهل كون المسوس طيباً بأن مسه جاهلاً بأنه طيب فعقب به فلا فدية عليه وإن علم حرمة الطيب فى الجملة لأنه إذا جهل كون هذا المعين طيباً فقد جهل تحريم استعماله، وقد مر أنه لا فدية على جاهل التحريم لعدم القصد، وهذا بخلاف جاهل وجوب الفدية مع علمه بالحرمة (لا) جهل (العقب) مع العلم بأن المسوس طيب بأن مس طيباً رطباً ظنه يابساً فعقب به فإنه تطيب لقصده مع علمه بأنه طيب فصار كالعالم بأنه رطب وهذا ما رجحه الإمام والغزالي، ورجح طائفة أن ليس تطيباً لعقبه بغير اختياره. قال النووي: وهذا أصح لذلك، ولأنه نصه فى الجديد، وبما تقرر علم أن للجهل فى الطيب صوراً: جهل كونه طيباً وجهل حرمة استعماله، وجهل عقبه، وجهل وجوب الفدية، والفدية تجب على قول الإمام فى

.....
قوله: (لا فدية على جاهل التحريم) وإن لم يعذر بجهله لأن هذه الحرمات مما تخفى، فمثل ما هنا باقى الحرمات. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (جهل كونه طيباً) أى: لا حرمة ولا فدية. قال «ق.ل.» على الجلال: بخلاف ما إذا ظنه نوعاً ليس من الطيب فيه الفدية. انتهى.

قال شيخنا: وهذه غير جهل كونه طيباً. انتهى. فتأمل، ثم رأيت فى «العباب» ما نصه: وتلزم عالماً بتحريمه وإن جهل وجوب الفدية أو ظن نوعاً منه ليس بطيب. انتهى.

قال حجر فى شرح عبارة المجموع: أو ظن نوعاً منه ليس بحرام لتقصيره، وعبارة المصنف هى عبارة الجواهر وهى مشكلة؛ لأن قولهم منه إنما هو باعتبار ما فى نفس الأمر، وقولهم: ليس بطيب إنما هو باعتبار ظنه وحينئذ فلا تقصير ألبتة؛ لأن من ظن أن الكافور غير طيب أى: تقصير ينسب إليه وإن كان يعلم حرمة جنس الطيب، فالذى يتجه حمل ذلك على ما يرجع لما قبله بأن يعلم أنه من جنس الطيب المحرم، ولكن يظن أن هذا القدر الذى استعمله لا يحرم لقلته؛ لأنه حينئذ ينسب إلى نوع تقصير. انتهى. رحمه الله تعالى.

قوله: (وجهل طيب إلخ) كذلك الحكم لو فعل ناسياً للإحرام ولو كثر فعله لذلك نسياناً فيما يظهر إلحاقاً له بالصوم دون الصلاة «ب.ر.»

قوله: (فيما يظهر) قد نصوا على التشبيه بالصوم، ومقتضاه ما ذكر وعبارة شرح «ع.ب.» لحجر، ولو كثر على الأوجه. انتهى. وإنما ألحق به دونها لأن التجرد يقع عادة كثيراً فلم يكن مذكراً كهيئة الصلاة وإن كان مذكراً فى الجملة. انتهى. شرح «ع.ب.»

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الأخيرتين دون الأوليين، وعلى قول النووى فى الأخيرة دون الثلاث قبلها. (ودهن رأس) بفتح الدال (ولحى) بكسر اللام وضمها جمع لحية بكسرها أى: ويحرم على المحرم. ولو امرأة تدهين رأسه ولحيته. (وان حلق) بأى دهن كان من سمن وزبد وزيت وذائب شحم وشمع، وغيرها، وإن لم يكن فيه طيب لما فيه من تزيين الشعر، وتنميته المنافيين لخبر «المحرم أشعث أغبر» أى شأنه المأمور به ذلك، بخلاف اللبن وإن كان يستخرج منه السمن، وخرج بالتدهين الأكل فلا يحرم.

(لا دهن رأس) شخص (أصلع) بصرفه للوزن، وهو الذى انحسر شعر مقدم رأسه،

.....
قوله: (ودهن رأس إلخ) ولو شعرة واحدة «م.ر»، «س.م» على التحفة، وأجاز المالكية الدهن غير الطيب مطلقا. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (وذوائب شحم وشمع) أى: ضمنا إلى بعض وإلا فالشمع وحده ليس بدهن إن لم يحصل به تنمية الشعر وتزيينه، وإلا فهو دهن أيضا قاله الجمال الرملى فى شرح الإيضاح. انتهى. «مدنى».

قوله: (خبر المحرم أشعث أغبر) قال المدنى: هذا الحديث قد أطبقوا على ذكره ولم أقف عليه بهذا اللفظ فى شيء من كتب الحديث، فإن كان فى بعض روايات الحديث وإلا فهو رواية بالمعنى ولفظ ما وقفت عليه الحاج الشعث التفل، والشعث تلبد الشعر المغبر والتفل الكريه الرائحة، وأخرج البيهقى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يباهى بأهل عرفات أهل السماء، فيقول: انظروا إلى عبادى جاءونى شعثا غبرا». انتهى.

قوله: (أى شأنه المأمور به ذلك) فسر به ليفيد حرمة مقابله، والحامل على هذا التأويل أن حمله على مجرد الإخبار يخرج كلام الشارع عن الفائدة. انتهى. «مدنى».

قوله: (فلا يحرم) وليتنبه لما يغفل عنه كثيرا وهو تلويث الشارب، والعنفقة بالدهن عند أكل اللحم فإنه مع العلم والتعمد حرام فيه الفدية. «حجر».

.....
قوله: (وكذا دهن رأس إلخ) قال فى شرح الروض: لا يشكل هذا بالحرمة ولزوم الفدية للأحشم إذا تطيب لأن المعنى هنا منتف بالكلية، بخلافه ثم فإن المعنى فيه الترفه بالطيب، وهو حاصل بالتطيب، وإن كان المتطيب به أحشم. انتهى.

.....

والمراد لا دهن موضع صلعه فإنه لا يحرم، وكذا دهن رأس أقرع، وذفن أمرد لانتفاء المعنى بخلاف المحلوق لتأثير الدهن فيما ينبت. (و) لا دهن (ما يطن * من رأس مشجوج) ولا دهن (سائر البدن) شعراً ويشراً ظاهر أو باطناً إذ لا يقصد به التزيين لكن قال المحب الطبري: الظاهر أن غير اللحية من شعر الوجه كالحاجب، والشارب، والعنققة والعذارين كاللحية. قال في المهمات: وهو القياس. وقول النظم: وما بطن إلى آخره من زيادته.

(ولا) يحرم (الخضاب) لشعره بالحناء ونحوه لأنه لا ينمي الشعر وليس تطيباً، وروى البيهقي: أن نساء النبي ﷺ كن يختصن بالحناء وهن محرمات (و) يحرم على المحرم (إبانة الظفر) منه بقلم أو غيره (و) إبانة (الشعر) منه بحلق أو غيره لقوله

قوله: (وذفن أمرد) قال «حجر» «م.ر» وابن علان في شروح الإيضاح: يظهر أن المراد به هنا من لا شعر بذقنه، وإن فات أو أن طلوع لحيته، وإن لم يسم أمرد في النظر ونحوه. انتهى. «مدني».

قوله: (الشعر) بسكون العين يجمع على شعور كفلس وفلوس، وبفتحها يجمع على أشعار كسبب وأسباب، وهو مذكر الواحدة شعرة وإنما جمع تشبيها لاسم الجنس بالمفرد. انتهى. «مدني».

قوله: (بخلق أو غيره) وتلزم الفدية المكروه بكسر الراء، ويكون المكروه بفتحها طريقاً فقط. انتهى. شرح «ع.ب». «الحجر».

قوله: (كالحاجب والشارب) لو كان الغالب من أكل الدهن إصابة أطراف الشارب مثلاً هل يجب الاحتراز عنه حتى إذا قصر فدى أو يغتفر ذلك للمشفقة؟ فيه نظر.

قوله: (بالحناء ونحوه) شامل للذكر والأنثى، وعبارة الروض وشرحه: وله خضب لحيته وغيرها من الشعور بالحناء ونحوه إلخ. انتهى. وقضية إباحة الحناء للرجل في شعور بدنه.

قوله: (لو كان الغالب إلخ) قال حجر في حاشية الإيضاح: يحرم أكل دهن يعلم منه تلويث شاربه إن لم تشتد حاجته إليه وإلا جاز، ووجبت الفدية. انتهى. ابن الجمال. انتهى. جمل على المنهج. فخرج بالعلم الظن لكن الظاهر إلحاقه به كما سيأتي بالهامش قريباً فيمن ظن انتناف الشعر بالحلك حيث قال حجر فيه بالحرمة.

قوله: (وغيرها من الشعور) عبارة شرح العباب لحجر: سواء شعر الرأس واللحية وغيرها.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ أى: شعرها، وقيس بشعرها شعر بقية البدن. وبالحلق غيره. وبإبانة الشعر إبانة الظفر بجامع الترفه فى الجميع، والمراد بالشعر: الجنس الصادق بالواحدة فأكثر، وببعضها لما مر قبل الفصل، والناسى يلزمه بإبانة ذلك الفدية وإن لم تحرم عليه كسائر الإلتافات بخلافه فى التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته. وبخلاف ما لو أبانه مجنون أو مغمى عليه أو صبى غير مميز على الصحيح فى المجموع لأن الناسى يعقل فعله فينسب إلى تقصير بخلاف هؤلاء على أن الجارى على قاعدة الإلتاف لزومها لهم أيضا ومثلهم فى ذلك النائم. (لا ما داخل) أى: لا إبانة شعر نبت فى داخل (الجفن) وكان (يضر) بقاؤه فإنها لا تحرم ولا فدية فيها

.....

قوله: (وببعضها) خلافا للأئمة الثلاثة. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (على أن الجارى إلخ) لأن هذا من باب خطاب الوضع لا فرق فيه بين المكلف وغيره، وإنما خالفوا فى غير المميز والمجنون والمغمى عليه ومثلهم النائم؛ لأنهم لا يعقلون فعلهم فلا ينسبون إلى تقصير البتة. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر»، ولا بد من زيادة مع كونه حقا لله تعالى وإلا أشكل بحق الآدمى المتلف هؤلاء. انتهى. ثم رأيت «ع.ش.» كتب على قول «م.ر.» على أن الجارى إلخ ما نصه: لكن لما كان فيه حق لله خفف عنه كما سيأتى فى قول الشارح والسبب فى خروج ذلك عن القاعدة إلخ.

قوله: (نبت فى داخل الجفن) وما جرب لإزالته دهنه بعد نتفه بالزباد أو بدم الضفدع. انتهى. برماوى، ومن خواص اليربوع كما قاله الدميرى أنه إذا نتف الشعر الذى ينبت فى العين ودهن مكانه بدم اليربوع فإنه لا ينبت بعد ذلك، واليربوع حيوان صغير يشبه الفأر أبيض البطن أغير الظهر قاله الشيخ الحنفى. انتهى. «جمل.»

قوله: (وكان يضر بقاؤه) وإن قل التأذى به. انتهى. «ع.ش.» انتهى. شيخنا «ذ.»

قوله: (والناسى) أى: والجاهل كما فى الروض تلزمه بإبانة ذلك الفدية، وفى الروض: ويضمنه أى: الصيد محرم نسي أى: الإحرام لا إن جن. انتهى. وقوله: نسي قال فى شرحه: ومثله الجاهل كما صرح به فى المجموع، وقوله: لا إن جن قال فى شرحه: ومثله لو أحرم الولى عن الجنون أو الصبى غير المميز وقتل صيدا فلا يضمنه ولا الولى أخذاً من ظاهر ما قدمته فى إزالة الشعر، وإن كان القياس خلافه كما مر. انتهى. وسيأتى ذلك فى كلام الشارح فى محله.

قوله: (غير المميز) أما المميز فالفدية على الولى.

لأنه مؤذ بنفسه كالصيد الصائل، ومثله إبانة ما انكسر من ظفره وتأذى به بخلاف الحلق للتألم ففيه الفدية كما مر، وخرج بقوله: يضر. المزيد على الحاوى إبانة ما لا يضر فتحرم كما شمله كلامه السابق.

(ولا إذا شيئاً له شعر قطع * أو ظفر) ذكر الظفر من زيادته أى: ولا إذا قطع شيئاً من بدنه عليه شعر أو ظفر فإنه لا يحرم بالإحرام وتحرم بغيره على المحرم وغيره. ولا فدية لأنه حينئذ تبع لقطع ما هو عليه كما زاده بقوله: (فالشعر والظفر تبع) وشبهوه بالزوجة تقتل فلا يجب مهرها على القاتل، ولو أرضعتها زوجته الأخرى لزمها نصف المهر لأن البضع فى تلك تلف تبعاً بخلافه فى هذه، وقول الروضة كأصلها هنا فى هذه لزمها المهر قول مرجوح، ويمكن على بعد حمله على صغيرة وطئها الزوج بأن احتملته. (قلت كما) أى: كشعر (من حاجبيه) أو رأسه (طالاً) بحيث ستر بصره فإنه لا يحرم قطع الساتر منه لأنه مؤذ فلا فدية فيه (ولا دم إن شك الانسلا).)

(بالنفس أو مشط) أى: ولا دم عليه فيما لو شك هل انسل شعره بنفسه أو بالمشط الذى امتشط به لأن النتن لم يتحقق والأصل براءة الذمة. ويكره كما فى المجموع أن يمتشط، وأن يطفى رأسه ولحيته، وأن يحك شعره لا جسده بأظفاره لا بأنامله. (ولم

قوله: (ما الكسر) ولو قطع مع الشعر أو الظفر المؤذى ما لا يتأتى قطع المؤذى إلا به جاز ولزمت الفدية. انتهى. ابن الجمال فى شرح الإيضاح.

قوله: (فيحرم) إلا إن توقفت إزالة ما يضر على إزالته فلا يحرم وتجب الفدية.

قوله: (ويكره إلخ) ومنع الحنفية والمالكية الامتشاط مطلقاً. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (قول مرجوح) أو تجوزنا: بإطلاق المهر على بعضه لظهور المراد.

قوله: (أى: كشعر) فما نكرة موصوفة بطل.

قوله: (من حاجبيه) حال من فاعل طال.

قوله: (لا بأنامله) قد يشتد الحك بالأنامل حتى يصير مظنة نتن الشعر، بل قد يغلب منه الانتناف فلا يبعد حينئذ أنه كالحك بالأظفار «س.م».

قوله: (بل قد يغلب إلخ) ومتى يقنه أو ظنه حرم الحك. انتهى. شرح «ع.ب» للحجر.

قوله: (فلا يبعد إلخ) عبارة الجواهر: الحك الذى يخشى منه الانتناف مكروه. انتهى. شرح «ع.ب» للحجر، والكلام إذا لم يعلم أو يظن الانتناف وإلا حرم.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

نكره) نحن (له) أى: للمحرم (ولو بخطمى وسدر) رقيقين (غسله) لأنه ﷺ كان يغتسل وهو محرم رواه الشيخان ولأن ذلك لإزالة الأوساخ بخلاف الدهن فإنه للتنمية كما مر لكن الأولى تركه بالخطمى والسدر خوف انتتاف الشعر، ولأن فيه تزيينا. وأفهم اقتصاره على ما ذكره من المحرمات أن له أن يحتجم ويفتصد ما لم يقطع شعراً أو أن ينظر فى المرأة.

(وقلت وجوزوا له بما لا * يجعل فيه الطيب الاكتحالا) أى: جوزوا له الاكتحال بما لا طيب فيه بلا كراهة كما نقله المزنى لكن فى الإملاء أنه يكره، وتوسط قوم فقالوا: إن لم يكن فيه زينة كالتوتيا لم يكره، وإن كان فيه زينة كالأثم كره إلا لحاجة رمد ونحوه. ذكر ذلك فى الروضة وأصلها، وصح فى المجموع التوسط، ونقله عن الجمهور، وحمل النص عليه. وقال فى شرح مسلم: إنه مذهب الشافعى والكراهة فى المرأة أشد. أما ما فيه طيب فيحرم اكتحاله به.

فرع: للمحرم دهن الحلال وإبانة ظفروه، وشعره، وإكحاله بما فيه طيب لانتفاء حرمة الإحرام.

.....

قوله: (لأنه ﷺ إلخ) دليل لجواز أصل الغسل، وما بعده دليل للغاية.

قوله: (للمحرم إلخ) للمحرم والجلال أيضا إبانة الشعر والظفر من المحرم بعد دخول وقت الحلق من حيث انتفاء حرمة الإحرام، لكن قال ابن العماد: إنما يتجه إن لم يشترط فى وقوع الحلق عن النسك قصد المحلوق والإفاهو لا يحصل به تحلل، فتجب الفدية على المحلوق وإن دخل وقت التحلل.

قال حجر فى شرح «ع.ب»: وهو متجه وإن نظر فيه بعضهم.

قوله: (وإبانة ظفروه وشعره) أى: له ذلك من حيث انتفاء حرمة الإحرام، وإن كان حلق شعر الغير بغير إذنه حراما مطلقا أى: محرما أو حلالا كما فى شرح «ع.ب. لحجر».

قوله: (غسله) ظاهر الصنيع رجوع هذا الضمير للمحرم، وعبارة المنهاج: ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمى. انتهى. لكن قول الشارح: رقيقين إن كان وجه التقيد به الاحتراز عن الستر فهذا إنما يناسب بالنسبة لرأس المحرم ووجه المحرمة فليتأمل «س.م».

تنبيه: تقدم في الجنائز: أنه يجب إبقاء أثر إحرام الميت، وأنه لا فدية على مزيله.

(و) يحرم على المحرم (الوطء) ولو في دبر أو بهيمة للإجماع، ولقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة ١٩٧] أي: فلا ترفثوا ولا تفسقوا؛ والرفث فسرّه ابن عباس بالوطء. (و) يحرم عليه (المقدمات) للوطء (الناقضه) للوضوء كذا عبر به الغزالي فتبعه الحاوي قال النووي: وهو شاذ بل غلط أي: لأنه يقتضي أنه يحرم اللمس بغير شهوة للنقض به، وأنه تحل المعانقة بشهوة بحائل لعدم النقض بها،

قوله: (وأنه لا فدية على مزيله) خالف البلقيني فأوجب الفدية على مزيله وتبعه حجر في شرح «ع.ب.»، وفرق بينه وبين إلباسه وتطيبه بأنهما من باب الاستمتاع والحلق إتلاف فتأمل.

قوله: (ولو في دبر إلخ) غاية بالنسبة لوجوب الفدية وإلا فالتحريم لا خفاء فيه.

قوله: (والمقدمات للوطء) قال «ق.ل.» على الجلال: حاصل ما فيها أنها إنما تحرم على العامد العالم المكلف بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الأول، وإن لم ينزل وتلزمه فيها الفدية حينئذ إن كانت قبل التحلل الأول مطلقاً، وقال شيخنا «ز.ي.»: إن أنزل ومتى انتفى شرط من ذلك فلا حرمة ولا فدية وأنه لا يفسد بها النسك مطلقاً وإن أنزل. والاستمناء كذلك، ولا فدية ولا حرمة في النظر لما يحل والفكر مطلقاً. انتهى.

وقوله: ومتى انتفى إلخ يخالف لكلام الشارح في المعانقة بحائل وموافق لكلام الغزالي، فتأمل.

وقوله: مطلقاً أي: أنزل أو لا وهذا ما مشى عليه الشيخ الشرقاوي على التحرير، لكن شرح «م.ر.» كـ «ز.ي.» انتهى. وفي حاشية «س.م.» للتحفة أنه يجب الدم بمجرد المس بشهوة وإن لم ينزل، وعبارة العباب: وأما المقدمات بشهوة حتى النظر فتحرم ولو بين التحللين ولا تفسد النسك وإن أنزل ويجب بتعمدها الدم أي: وإن لم ينزل، وكذا بالاستمناء إذا أنزل لا بالنظر بشهوة والقبلة بحائل وإن أنزل.

قوله: (بغير شهوة) أي: وناسياً وجاهلاً للنقض بذلك كما هو ظاهر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وليس كذلك ، وقد زاد الناظم الأخير بقوله : (قلت العناق) بكسر العين (باشتهاء عارضه) أى : عارض كلام الحاوى. فالتعبير الصحيح أن يقال : ومقدمات الوطء بشهوة فتحرم. وإن لم ينزل كما فى الاعتكاف بل أولى ، ولأن النكاح يحرم بالإحرام كما ذكره فى بابه فهذه أولى ، وإنما لم يذكره هنا لأنه لا فدية فيه كما ذكره فى الوجيز فيستثنى من قولهم : من فعل شيئاً يحرم بالإحرام لزمته كفارة. وكذا الاصطيد إذا أرسل الصيد ،

.....

قوله : (وليس كذلك) أى : لا تحل وإن لم تجب الفدية لعدم المباشرة. انتهى. «س.م» على أبى شجاع وغيره.

قال حجر فى شرح «ع.ب.» : فعلم أن شرط الحرمة الاستمتاع وشرط الفدية المباشرة. قوله : (بشهوة) هى خوف الوقاع أو الإنزال كما بينها بذلك حجر فيما مر فى الاعتكاف.

قوله : (لا فدية فيه) أى : مطلقاً بخلاف نحو المعانقة فإن فيها الفدية إذا كانت بلا حائل.

قوله : (كما فى الاعتكاف) هذا بعد قوله : وأنه يحل المعانقة إلى وليس كذلك. وقوله : والتعبير الصحيح إلى آخره يقتضى حرمة المعانقة بشهوة بحائل على المعتكف ، بقى أن قول المصنف والشارح فى باب الصوم : لا نظر أى : لا إن كان استمناؤه بنظر ولا بفكر النفس ولا ضمها ، أى : المرأة إلى نفسه بحائل وإن تكررت الثلاثة بشهوة ، أى : لا يبطل الصوم بذلك مع أنه يحرم تكريرها وإن لم ينزل. انتهى. يقتضى عدم حرمة الضم ولو بشهوة إذا لم يتكرر ، وقياسه هنا كذلك بخلاف ما أطلقه المتن والشرح فى العناق إلا أن يقيد أو يفرق فليحرر.

قوله : (يقتضى حرمة المعانقة إلخ) لم يذكره فى الاعتكاف ، وإن ذكروا أن ما أبطل الصوم أبطله ، وقالوا فى الضم مع الحائل : أنه إذا قصد به الإنزال أقطر لأنه أمناء. كذا نقله «س.م» عن «م.ر» فليحمل ما هنا على ذلك ، ويكون فى الاعتكاف المنذور المعين أو يحتمل على ما إذا علم من عادته الإنزال كما قالوه فى النظر والفكر هناك فليحرر هذا المقام.

قوله : (بذلك) أى : بالإنزال بها ، وإن علمه ، وهذا ما جرى عليه حجر و«خ.ط» تبعاً لظاهر ما فى المجموع ، وقال الأذرعى : إنه يفطر إذا علم الإنزال به ، وإن لم يكرره واعتمده «ز.ي» كـ«م.ر» . انتهى. برماوى. انتهى. جمل على المنهج ، ولعل حرمة التكرير على الأول خوفاً الوقاع يحرم المرة الواحدة متى علم ، وإن لم ينزل كما هو قياس نظائره ، ويقاس عليه الاعتكاف. فتدبر.

قوله : (مع أنه يحرم تكريرها) فى «ق.ل» فى باب الصوم ما يفيد أن مدار الحرمة على تحريك الشهوة.

وقد استثناهما سليم الرازي. ومثلهما الإنكاح، وكذا لو كرر النظر لامرأة بشهوة حتى أنزل كما ذكره في المجموع، وكالمقدمات بشهوة استمناؤه بيده أو غيرها مع الإنزال. ويحرم على الحلال تمكين المحرم من ذلك لئلا يعينه على الحرام، ويختص الوطء بأمور أخذ في بيانها فقال: (وعمد وطء لا إن الحظر جهل) أى: وعمد وطئه عالما بحرمة. (ولو) كان (برق) أى: مع رق (وصبى من قبل حل).

(شئ من الحرام) أى: المحرم (بالإحرام) بأن وطئ في الحج قبل تحلله الأول، وفي العمرة قبل فراغها (يفسد) النسك للنهي عنه في الحج بقوله تعالى: ﴿فلا قوله: (استمناؤه بيده) هو حرام في ذاته ومن جهة الإحرام فعده هنا من محرماته لذلك.

قوله: (وكذا لو كرر النظر) أى: لا فدية.
قوله: (لامرأة بشهوة) أو قيل بمحائل. شرح روض.
قوله: (كما ذكره في المجموع) زاد في شرح روض: والمتسبب بإمسك أو نحوه في قتل غيره الصيد. انتهى.

قوله: (مع الإنزال) قضية هذا القيد عدم حرمة الاستمناء بلا إنزال، ويتجه الحرمة حيث قصد بذلك الفعل الاستمناء وإن لم ينزل؛ لأنه شرع في الفعل الحرام بقصده والشروع في الحرام حرام، وينبغي النظر فيما لو عالج ذكره لا بقصد الاستمناء مع علمه أو ظنه أن ذلك يؤدي إلى خروج المنى.

قوله: (عالمًا بحرمة) هل يعتبر هذا القيد في حق الصبي فيمنع الصبي مما منعه في حق البالغ.
قوله: (عالمًا بحرمة) لعل المراد بذلك في حق الصبي علمه بامتناع ذلك في نفسه إلا وعنفاته للنسك.

قوله: (يفسد النسك) اعلم أنه قال في الروض، وشرحه في باب الإحرام: ومن جامع معتمرًا ثم قرن بأن نوى الحج انعقد حجه لإحرامه به قبل فعل شئ من أعمال العمرة فاسدًا لإدخاله على عمرة فاسدة، وعليه بدنة للإفساد ودم قران بشرطه وعليه القضاء كما يعلم مما يأتى، وصرح

قوله: (وينبغي النظر إلخ) الظاهر أنه كالأستمناء إذ علمه أو ظنه قائم مقام قصده.
قوله: (وعليه بدنة للإفساد) أى: إفساد العمرة بالجماع، والحج بإدخاله عليها، وقيل: يلزمه بدنه ثانية لإفساده الحج بإدخاله على العمرة الفاسدة، ورد بأن العمرة تتبع حجه سواء أدخله قبل الجماع أو بعده. انتهى. حجر شرح «ع.ب.»

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

رفث ﴿ والأصل فى النهى الفساد، وقيس بالحج العمرة، ووجه الإفساد بوطء الرقيق أنه مكلف. وبوطء الصبى أى: المميز أن عمده عمد لاسيما فى العبادة، وخرج بالعمد الوطء بنسيان كونه فى الإحرام كما فى الصوم، وعمد مقدماته وإن أنزل، وبقوله: لا إن الحظر جهل ما إذا وطئ جاهلا بالحرمة، وفى معناه: وطئ غير المميز. ولا يفسد النسك بوطء المشكل غيره ولا بوطء غيره له فى قبله، وخرج بقبل الحل ما لو وطئ بعده. ولو بين التحليلين لضعف الإحرام بينهما، وإن حرم الوطء حينئذ كما أفهمه قوله: قبل لا الوطء إلا بالثلاث (كالردة) فى النسك (عن إسلام) فإنها تفسده وإن قصر زمنها وكانت بين التحليلين كالصلاة، وإن اقتضت عبارته تقييد ذلك بما قبل التحليلين.

(ويوجب) أى: عمد وطئه المذكور (الإتمام) للنسك الذى أفسده بالوطء لقوله

قوله: (ولا بوطء غيره له) فإن وحدا معا كأن أوج فى غيره وغيره فيه فسد نسكه حيث كان ذلك الغير واضحا، ولا تلزمه الفدية لاحتمال أنوثته وخرج بقوله: فى قبله ما لو وطئه غيره فى دبره، فإن كان الغير واضحا فسد نسكه، أو خثنى لم يفسد نسك واحد منهما لاحتمال أنوثتهما. انتهى. شرقاوى على التحرير.

به الأصل هنا. انتهى. فلو جامع بعد أن نوى الحج وانعقد له فاسداً فهل نقول: يفسد هذا الفاسد فساداً آخر يترتب عليه لزوم البدنة، والقضاء أو لا لأنه لا معنى للحكم بفساد الفاسد، ولا تحب البدنة كما فى الجماع بعد إفساد الصحيح فيه نظر، وقد يتجه الثانى، بل قد يقال: لا وجه للحكم بالفساد لأجل القضاء لأن القضاء واجب بالفساد الأول أخذاً من قول شرح الروض السابق: وعليه القضاء إلخ، بل عبر بعضهم بقوله: ويلزمه المضى وقضاء النسكين. انتهى. فليتأمل.

قوله: (إن عمده عمد) والظاهر أن المراد بالعلم بالتحريم فى حقه علمه بالتحريم على المكلفين، لكن هل يشترط علمه بأن على الولى منعه؛ لأن مجرد علمه بالتحريم على المكلفين من غير أن يعتقد تعلقاً للنهى به فى الجملة لا أثر له فيه نظر، ولا يبعد أنه يشترط فليتأمل «س.م».

قوله: (وإن أنزل) أى: بخلاف الصوم.

قوله: (وطء غير المميز) أخرج المميز.

قوله: (كما أفهمه) أى: حرمة الوطء حينئذ.

تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة ١٩٦] فإنه يتناول الصحيح والفساد، وروى ذلك عن جمع من الصحابة، ولا مخالف لهم بخلاف سائر العبادات للخروج منها بالفساد. نعم يجب إمساك بقية النهار في صوم رمضان وإن خرج منه لحرمة زمانه كما مر في بابه (دون الردة) فإنها لا توجب الإتمام كما لا توجب الكفارة، ولو أسلم؛ لأنها محبطة للنسك بالكلية. (و) يوجب عمد الوطء (الانقلاب) أى: انقلاب النسك الذى استؤجر له (للأجير عنده) أى: عند إفساده بالوطء فيفسد عليه، ويلزمه الإتمام والقضاء لنفسه لإتيانه بغير ما أمر به كالشراء على غير الصفة المأمور بها، وإذا انقلب له، فإن كانت الإجارة عينية انفسخت، أو فى الذمة تخير المستأجر لتأخير المقصود وإذا اختار البقاء قضى الأجير لنفسه ثم أتى بما للمستأجر.

.....
 ..

قوله: (دون الردة) تقدم فى هامش وجوب الكفارة بالوطء من باب الصوم: أن طرر الردة بعد لزوم الكفارة لا يسقطها، بقياسه أن طرر الردة فى أثناء الحج لا يسقط ما لزمه من كفارات قبلها فليتأمل.

قوله: (لأنها محبطة للنسك بالكلية) قد يقتضى سقوط ما لزمه من الكفارات قبل الردة، ويحتمل عدم السقوط تغليظا عليه، ولو مات فى أثناء النسك، وقد لزمه كفارات فلا يبعد عدم سقوطها لبقاء أثر الإحرام بعد الموت، بخلاف من مات فى أثناء يوم من رمضان بعد أن أفسده بالجماع فإنه تسقط عنه الكفارات فانظر من ارتد، ثم رأيت تقدم قوله: لأنها محبطة إلخ لا يقال: الردة إنما تثبط العمل بالكلية إذا مات عليها لأن ذاك فى ردة بعد تمام العمل.

قوله: (محبطة للنسك إلخ) لمنافتها له كغيره من العبادات، وقد يستشكل بالارتداد أثناء الوضوء فإنه لا يبطل ما مضى بدليل أنه لو أسلم كمل بنيتة فلائى شىء هنا لم يكمل بنية، وقد يجاب بأن النية فى الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه، نعم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلاف الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائه، فكان المنافى لها مبطلا لها من أصلها ففسد الحج بها مطلقا. حجر.

قوله: (أو فى الذمة تخير المستأجر) فلا تنفسخ، قال فى شرح الروض: لأنها لا تختص بزمان

قوله: (فإنه تسقط إلخ) لأنه لم يفسد يوما بخلاف الحج. تدبر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(كالحكم في تحلل المحضر) أى: لأجير محصر عن إتمام النسك فإنه يوجب انقلابه له فيلزمه ما تحلل به إذ لم يحصل غرض المستأجر، كذا ذكره كأصله. والذي صححه الشيخان أنه لا ينقلب له كما لو مات إذ لا تقصير منه. (و) كالحكم في

.....
.....

بخلاف إجارة العين كما مر. انتهى. وقضيته أنه لو قيد بالسنة الحاضرة في إجارة الذمة انفسخت حينئذ أيضاً.

قوله: (والذي صححه الشيخان أنه لا ينقلب له) أى: وتنفسخ الإجارة العينية دون الذمية، فقد قال في الروض وشرحه: فإن كان الحاج عن غيره أى: الذى مات أو تحلل للإحصار أجير عين انفسخت أو أجير ذمة فلا تنفسخ، بل لورثته أى: الأجير الميت وللأجير المحصور أن يستأجروا من يستأنف الحج من عامهم عن المستأجر له إن أمكن في ذلك العام لبقاء الوقت وإلا ثبت الخيار للمستأجر، ثم قال: وإن حصل الفوات للحج مع الإحصار أو بلا إحصار كأن تأخر عن القافلة انقلب الحج للأجير كما في الإفساد بجامع أنه تقصير، ولا شيء له على المستأجر لأنه لم ينتفع بما فعله. انتهى. واعلم أنا إذا قلنا بما صححه الشيخان أنه لا ينقلب له، وانفسخت الإجارة لكونه أجير عين فهل يستحق بعض الأجرة لحصول الثواب بما أتى به؟ فيه نظر.

قوله: (وقضيته إلخ) في الروض: وشرحه: ومتى أخر أجير ذمة الشروع في الحج عن العام الذى تعين له أثم لارتكابه محرماً، وثبت الخيار في الفسخ على التراخي للمغصوب. انتهى. وغاية الإفساد التأخير فالظاهر ثبوت الخيار هنا فقط قياساً على ما ذكر، وأما قوله: لأنها لا تختص بزمان فالمراد به الزمان الذى تعين بالعقد لأنه يجب في إجارة العين الشروع في العمل عقب العقد بخلاف إجارة الذمة كما في شرح الروض أيضاً فحرر.

قوله: (واعلم أنا إذا قلنا بما صححه الشيخان إلخ) عبارة الروض وشرحه عقب قوله: وإلا ثبت الخيار للمستأجر: ومتى انفسخت أى: الإجارة بموته أو إحصاره فإن كان ذلك بعد الإحرام لا قبله استحق القسط من المسمى من ابتداء السير لأنه عمل بعض ما استؤجر عليه مع تحصيله بعض المقصود بخلاف ما قبل الإحرام لأنه لم يحصل شيئاً من المقصود فأشبه ما لو قرب الأجير على البناء الآلات من موضع البناء، ولم يبن ووقع ما أتى به الأجير للمستأجر إذ لا تقصير منه، وإن مات بعد الفراغ من الأركان، وقبل تمام الأعمال لم تبطل أى: الإجارة بل يحط قسطها أى: بقية الأعمال أى: يحطه الأجير كما لو أحصر بعد تمام الأركان، وقبل تمام الأعمال، وتعذر عليه الإتيان به كما علم ذلك مما مر، وتجبر البقية بدم على الأجير. كذا نقله الأصل عن التتمة، والذي قاله البغوى: إنه على المستأجر، ونقله عن الزركشى وصوبه، وهو الموافق لما ذكره المصنف كأصله في قوله: ودم الإحصار من التحلل على المستأجر لوقوع النسك له مع عدم إساءة الأجير. انتهى.

(الفوت) للنسك المستأجر له بنحو نوم أو تأخر عن القافلة فإنه يوجب انقلابه للأجير لمشاركته عمد الوطء في إيجاب القضاء مع الانتساب إلى تقصير ما فيلزمه التحلل بعمل عمرة، ودم الفوات، والقضاء لنفسه (لا بالصرف) يعنى: ينقلب النسك إلى الأجير بما ذكر لا بصرفه (عن مستأجر) بأن نوى صرفه عنه إلى نفسه فإنه لا ينقلب له بل هو للمستأجر.

(وللأجير الأجر) وإن ظن انقلابه له لحصول غرض المستأجر كصباغ جحد ثوباً، وصبغه لنفسه ثم رده فله الأجر وإن صبغه بعد جرده. (و) يوجب عمد الوطء قوله: (وإن صبغه بعد جرده) أى: لحصول غرض المستأجر، وعبرة الحاوى لا إن صرف وله الأجر.

قال الناشر: هذا أصل يقاس عليه ما لم يذكره فى هذا الكتاب، وهو أن الصباغ والقصار وغيرهما لو نوا غصب الثوب الذى استوجروا على شغله لم تسقط أجرتهم، لكن هذا الذى ذكر فى غير هذا الكتاب أفهم أنهم لو نوا ذلك قبل الشغل سقطت وهو الوجه الثالث المفرق. انتهى. وهو يفيد خلافاً فى المسألة على الثلاثة أوجه ثالثها التفصيل، وقد جرى عليه فى الروض. فتدبر

قوله: (فإنه لا ينقلب له) أى: فلا يلزمه ما تحلل به، لكن إذا غرمه من ماله فهل يرجع به مطلقاً أو بشرط إذن حاكم للإشهاد مطلقاً، أو ما لم يتمكن من مراجعة المستأجر؟ فيه نظر، وكتب أيضاً قوله: فلا يلزمه ما تحلل به، وهل له بعض الأجرة.

قوله: (وللأجير الأجر) وهو المسمى فى الصحيحة، وأجرة المثل فى الفاسدة، وظاهر كلامه يعنى صاحب الإرشاد فى الشرح كالقونوى والحاوى وتبعهم فى الإسعاد اختصاص وجوب الأجرة بالإجارة الصحيحة دون الفاسدة؛ لأنه لم يطمع فيها بشيء كما لو قارضه أو ساقاه على أن الربح كله للمالك، ونظر فيه الشارح يعنى الجورجى: بأنه إذا عمل على ظنه أنه انصرف إليه لم يحبط عمله نفسه، وإنما عمل طامعاً فى حصوله بخلاف مسألتى القراض والمساقاة فإنه أحبط عمل نفسه، ولم يطمع فى مقابلته بشيء. حجر لإرشاد.

قوله: (لم يحبط عمل نفسه) لأنه عمل بناء على أن العمل له فهناك عمل واقع له فى ظنه فلم يعمل لا فى مقابلته شيء، ومنه يؤخذ ما قاله حجر فى شرح الإرشاد الصغير، وهو: أنه إذا عمل مع علمه بأنه لا ينصرف له أو بأنه لا أجرة له فلا شيء له من أجرة المثل على الأوجه لأنه حينئذ لم يطمع فى شيء كما لو قارضه أو ساقاه على أن الربح كله للمالك. انتهى. ثم رأيت المحشى نقله بعد.

.....
.....
.....

قوله: (وللأجير الأجر) وهو المسمى فى الصحيحة، وكذا أجرة المثل فى الفاسدة إلا أن أمه مع علمه بأنه لا ينصرف له، أو بأنه لا أجرة له على الأوجه لأنه حيث لم يطمع فى شىء. حجر و«ص».

قوله: (كصباغ) عبارة الروض فى باب الإجارة.

فرع: لو قصر الثوب ثم ححده استقرت الأجرة، أو ححده ثم قصره لا لنفسه بل لجهة الإجارة، أو أطلق استقرت، وإن قصره لنفسه سقطت. انتهى. وبه تعلم إشكال ما قاله الشارح لأن الصبغ بعد الجحد لنفسه لا أجرة فيه إلا أن يتكلف فى تأويل عبارته: بأن قوله: وصبغه أى: قبل الجحد لأن الواو لا تقتضى ترتيباً لكن يشكل عليه أنه حيث لم يظفر ما نحن فيه، وإنما نظيره الجحد قبل الصبغ لأن الجحد نظير الصرف، والصبغ نظير الإتيان بالأعمال، إلا أن يجعل الإحرام نظير الصبغ، ويشكل عليه أيضاً قوله: وإن صبغه بعد ححده إلا أن يحمل على أن المراد، وأن صبغه لا لنفسه، ولا يخفى أنه فى غاية التعسف. بقى ما لو صبغه قبل الجحد بقصد نفسه هل يستحق الأجرة، أو لا لأن قصد نفسه يتضمن قصد التبرع؟ فيه نظر، وعلى الثانى هل تنفسخ الإجارة أولاً بناء على أن الثوب مستوفى به، وأنه يجوز إبدال الثوب المستوفى به كالثوب المعين للخيطة؟ فيه نظر، وأما لو صبغه بعد الجحد بنفسه، وللمستأجر فهل تسقط الأجرة أو يجب القسط فيجب النصف؟ فيه نظر، والثانى غير بعيد فليتأمل «س.م» وقول الروض: سقطت قد يقتضى انفساخ الإجارة، وقد يقال: ينبغى عدم الانفساخ بناء على أن هذا الثوب مستوفى به كالثوب المعين للخيطة، وأنه يجوز إبدال المستوفى به فلا تنفسخ بتلفه، وغاية صبغه أنه كتلفه إذ يتعذر صبغه مرة أخرى فليتأمل.

قوله: (ثم رده فله الأجر إلخ) المقرر فى باب الإجارة فيما لو صبغه لنفسه بعد الجحد أنه لا

قوله: (أو بأنه لا أجرة له) هذا على المرجوح كذا بهامش فحرره.

قوله: (وبه تعلم إلخ) عبارة العراقي كعبارة الشارح، وزاد بعد قوله: فله الأجر خلافاً لأبى حنيفة، وفى الناشرى ما يفيد أن فى مسألة الصباغ ثلاثة أوجه: لا أجر له مطلقاً. الأجر مطلقاً إن قصره ثم ححده له الأجر وإن ححده ثم قصره لا أجر له. انتهى. فالشارح هنا اعتمد الثانى وصاحب الروض اعتمد التفصيل.

قوله: (بقى ما لو صبغه إلخ) مقتضى إطلاق شرح الروض فى قوله: لو قصره ثم ححده، وتفصيله فيما بعد الجحد استقرار الأجرة هنا. تدبر. ثم رأيت صرح به فى القولة بعد.

(القضاء) اتفاقاً وإن كان نسكه نفلاً لأنه يلزمه بالشروع فيه. (ضيقاً) بفتح الضاد وكسرها يعنى: مضيقاً لأنه تضيق بالشروع فيه، وروى مالك: أن عمر رضى الله عنه أمر الذين فاتهم الحج بالقضاء من قابل، وتعبير النظم كأصله بما ذكر أحسن من تعبير كثير بالقضاء من قابل لشموله القضاء قبله إذ العمرة يمكن قضاؤها فى عام الإفساد، وكذا الحج فيما إذا أحصر عن إتمامه قبل وطئه أو بعده ثم تخلل ثم زال الحصر، والوقت باقٍ فيلزمه القضاء فى عامه واستشكل تسمية ذلك قضاء بأن من أفسد الصلاة ثم أعادها فى الوقت كان أداء لا قضاء لوقوعها فى وقتها الأصلي خلافاً للقاضى. وأجاب السبكي بأنهم أطلقوا القضاء هنا على معناه اللغوى، وبأنه يتضيق وقته بالإحرام وإن لم يتضيق وقت الصلاة لأن آخر وقتها لم يتغير بالشروع فيها فلم يكن بفعلها بعد الإفساد موقفاً لها فى غير وقتها، والنسك بالشروع فيه (تضييق وقته ابتداءً) وانتهاءً فإنه ينتهى بوقت الفوات ففعله فى السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء، وأيد ولده فى التوشيح الأول بقول ابن يونس فى التنويه: أنه أداء لا قضاء ثم قال: ريسط الثانى أن النسك وإن وقت بالعمر فإنما يقع فى سنة فأى سنة وقع فيها تبين أنها المطلوبة للإيقاع وأنها وقته الأصلي لا العارض بالإحرام. فالمعنى بكون العمر وقتاً للحج أنه يجب ألا يخلو العمر عنه لا أن كل جزء منه وقت له فمتى أفسده وقع الثانى بعد وقته المقدر له شرعاً فكان قضاء، ولهذا لو مات مستطيعاً بلا

.....
 قوله: (فيما إذا أحصر) أى: أو تحلل لمرض شرط التحلل به ثم شفى. انتهى. «مدنى».
 قوله: (وأنها وقته الأصلي) أى: والإحرام عينه فقط.

 أجرة له، ويمكن حمل كلام الشارح على ذلك إذ الواو لا تقضى ترتيباً فيحمل على الصبغ لنفسه قبل الجحد، لكن يشكل التنظير إلا أن يصور المتن بالصرف بعد الفراغ، ولا يخفى ما فيه وعدم إرادته «س.م».

قوله: (لا العارض بالإحرام) أى: فليس له وقت عارض بالإحرام فتأمله.
 قوله: (فالمعنى يكون إلخ) هذا ممنوع.

قوله: (أى: فليس له إلخ) وإلا لكان وقته الأصلي باتياً.

الغفر البهية في شرح البهجة الوردية

أداء عصى من آخر سنَى الأماكن ولو كان وقته جميع العمر لعصى من أولها، وأما الصلاة فوقتها بين شيئين فبإيقاعها فى جزء منه لا يتبين أنه وقتها إذ الإحرام بها لم يعين وقتها بل يضيقها لتحريم الخروج من العبادة الواجبة انتهى. ولا يخفى ما فيه، وبتقدير تمامه فى القضاء فى غير سنة الإفساد لا يتم فى سنته فالمعتمد الجواب الأول كتكفير الذى أساء بارتكابه ما يوجب التكفير فإنه مضيق وإن كان أصل الكفارات على التراخى لأن المسىء لا يستحق التخفيف بخلاف غيره.

(وتترك) أى: وتترك (صوم وصلاة باعتدا) فإن قضاء هما مضيق بخلاف تركهما بلا اعتداء (وبالقضاء يحصل ما) كان (له الأداء) من فرض أو نفل فلو أفسد النفل ثم نذر حجا وأراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يحصل له ذلك، ومحل وجوب القضاء إذا كان ما أفسده غير قضاء فإن أفسد قضاء لم يقضه، وإنما يقضى ما أفسده أولاً لأن المقضى واحد.

(ومن صبى صح) القضاء (أو من قن) اعتباراً بالأداء وإن لم يكونا من أهل الفرض، وإذا أحرما بالقضاء فكملا قبل الوقوف انصرف إلى فرض الإسلام، وعليهما القضاء كما علم أوائل الباب.

(وعنده): أعاده لبعد العهد أى: وعمد الوطة (يوجب) أيضاً (إحدى البدن) ذكراً أو أنثى، ولو كان نسكه نفلاً روى ذلك مالك عن عمر وعلى وأبى هريرة. وابن عباس، وراوه البيهقي عن ابن عمر وعبد الله بن عمرو، ولا مخالف لهم.

.....
قوله: (ولو كان إلخ) هذه الملازمة ممنوعة؛ لأنه إنما عصى من آخرها لعدم تعيين الوقت وتمكنه من الفعل بعد أولها.

قوله: (لم يقضه) ولكن يجب فيه الكفارة. انتهى. «ناشرى».

قوله: (أساء بارتكابه ما يوجب التكفير) ليس من ذلك تكفير الظهار لأن الصحيح أنه وجب بالظهار والعود، والعود ليس بحرام، وإن كان الظهار حراماً فلم يتمحض السبب للإساءة فهو على التراخى «م.ر».

قوله: (ما يوجب التكفير) كإفساد رمضان.

.....

(ولو) كان إفساد نسكه (مع الإفساد أيضًا للمرء) أى: لنكسها فإن عمد وطئه يوجب بدنة واحدة عليه كما فى الصوم، وروى البيهقي عن ابن عباس بإسناد صحيح «إذا جامع الرجل امرأته يجزى عنهما جزور»، وروى هو عنه أيضًا «إن كانت أعانتك فعلى كل منكما بدنة، وإلا فعليك ناقة» وحملت على النذب جمعا بين الرواتين، وفيه نظر لإمكان حمل الأولى على إنها لم تعنه، ثم إن خرجت معه للقضاء لزمه زائد نفقة السفر، وسن أن يتفرقا من حين الإحرام إلى أن يفرغ التحللان، ولو عضبت لزمه الإنابة عنها من ماله، ومؤنة الموطوءة بالشبهة عليها قطعاً، وما ذكره كأصله من أن الواجب بإفساد نسكه ونسكها بدنة واحدة عليه خاصة هو ما اقتضاه كلامهم. وعبرة الروضة

قوله: (لإمكان حمل الأولى إلخ) قال «حجر» فى شرح العباب: فيه نظر لأن مذهبا أنه لا كفارة عليها وإن أعانته بل وإلجائه، فالأولى أن يقال هو من اجتهاد ابن عباس فهى أقوال له وكل منها ليس بحجة عندنا. انتهى. وفيه أن الكلام فى الدليل فلم يثبت بعد أن لا كفارة عليها، ومعنى كلام الشارح أنه لا يصح الحمل على النذب المخرج لعل عن ظاهرها مع إمكان إبقائها بحمل المطلق على المقيد. تدبر.

قوله: (ثم إن خرجت معه للقضاء إلخ) ظاهره أن مؤنة سفرها بعد الإفساد تكون فى مالها كما قبل الإفساد، لكن كلام المعتمد أنها كمؤنة سفرها للقضاء وهو متجه. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (وسن أن يتفرقا إلخ) أى: فى سنة القضاء بالآلا يجتمعا فى مسير ولا فى منزل، وذلك للردع عن الوقوع فى مثله. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (ومؤنة الموطوءة بشبهة عليها قطعاً) ومثلها الموطوءة بزنا ومؤنة مملوكته عليه قطعاً. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (زائد نفقة السفر) أما نفقة الحضر فلا تلزمه إلا أن يكون مسافراً معها. شرح الروض.

قوله: (أما نفقة الحضر إلخ) هذا لا يناسب الشارح لأن كلامه فيما إذا خرجت معه، وكلام شرح الروض: إنما هو بعد قول الروض: ولو قضت الزوجة لزمه زيادة نفقة السفر، وهو عام يصح فيه الاستثناء. قوله: (إلا أن يكون مسافراً معها) يفيد أنها لا تلزمه إذا لم يسافر معها لكنها سافرت بإذنه وهو ظاهر لأنها مسافرة لحاجتها وهى لا نفقة لها وإن أذن لها، ولا نظر لتسببه بالجماع لمطاوعتها. انتهى. شرح «ع.ب» الحجر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وأصلها: هل يجب على كل منهما بدنة، أم على الزوج فقط بدنة عن نفسه، أم عليه بدنة عنه وعنهما؟ فيه ثلاثة أقوال كالصوم. انتهت. لكن ظاهر الخبر السابق يوافق الثالث، أما لو أفسد الجماع نسكها فقط كأن كانت محرمة دونه فقد اتفقوا على أن البدنة لازمة لها كما قاله فى المجموع، وجرى عليه السبكي وغيره، وجزم به الماوردى لكن قيده بما إذا كان الواطئ لا يتحمل عنها، فإن كان يتحمل عنها بأن كان زوجا أو سيدا فهي لازمة له؛ لأنها من موجبات الوطء على ما مر فى نظيره فى الصوم. انتهى، وقياس نظيره المذكور ترجيح عدم اللزوم مطلقا، لكن يفرق بأن الحج إنما يجب فى العمر مرة، فكان أولى من الصوم بالاحتياط، وأشد منه فى إلزام الكفارة، ولهذا كثرت فيه الفدية بأسباب، (أو كان قد قارن) بين الحج والعمرة، فإن عمد وطئه يوجب بدنة واحدة. وإن فسد نسكاه لانغمار العمرة فى الحج، ولا يسقط دم القران بذلك كما سيأتى. قال الرافعى: ثم إن قضاها قرانا أو تمتعا فعليه دم آخر، وإلا فقد أشار الشيخ أبو على إلى خلاف، ومال إلى المنع، قال النووى: والمذهب القطع بوجوبه، وبه قطع

.....
قوله: (ترجيح إلخ) إذ الراجح أن الزوج المفطر إذا أفسد بوطئه صوم زوجته لا يلزمه فدية. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (فعليه دم آخر) فعليه فى القران دمان دم للقران الذى أفسده، ودم للقران الذى لزمه بالفساد، وهما غير بدنة الإفساد. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (بالشبهة) أو بالزنا كما فى شرح الروض وتتصور الشبهة منهما بأن يظن كل أن الآخر زوجه، وظاهر أن الشبهة لا تنافى العمدية المتوقف عليها الإفساد والوجوب.

قوله: (عدم اللزوم مطلقاً) هو المعتمد وما فى المجموع طريقة مرجوحة «م.ر.».

قوله: (ولا يسقط دم القران) لأنه لزمه بالشروع فلم يسقط بالإفساد.

قوله: (قرانا أو تمتعا) قال فى شرح الروض قال البلقينى: هذا فى القران واضح وأما فى التمتع فيلزمه دمان آخران دم بالقران الذى التزمه بالإفساد للقضاء ودم للتمتع الذى فعله. انتهى. فعليه ثلاثة دماء غير البدنة فليتأمل «س.م.».

قوله: (ولا فقد أشار الشيخ إلخ) أى: بأن قضاها أفرادا.

قوله: (القطع بوجوبه) أى: بوجوب دم آخر.

.....

الجمهور؛ لأن واجبه القران، وإنما تبرع بالإفراد، ولو وطئ ثانيا بعد فساد نسكه بالوطء وجب بالثاني دم كغيره من التمتع، وكذا لو وطئ بين التحللين كما أفهمه تقييده قبل بقوله: قبل حل شيء من الحرام مع قوله: بعد وفي الحرام وهو لا صيد ولا مفسد نسك شاة، (ثم) بعد عجزه عن البدنة يوجب عمد وطئه (البقره).

(ثم الشياه السبع). والعبرة في ذلك بأسنان الضحايا، (فالطعاما * بقيمة) الواجب (الأول) أى: البدنة من الدراهم يتصدق به، (فالصياما).

(بعده الأمداد) من الطعام المذكور ويكمل المنكسر، وعلم بذلك أن هذا دم ترتيب وتعديل. وأقيم الطعام والصيام مقام البدنة تشبيها بجزاء الصيد، إلا أن الأمر هناك

.....
قوله: (بقيمة الواجب الأول) أى: حال الوجوب قاله جمع متأخرون، وقال فى التحفة: الأوجه حال الأداء، وقال فى حاشية الإيضاح: دم وفى شرحه المعتبر غالب الأحوال. انتهى. «مدنى».

قوله: (من الدراهم) ليس بقيد وإنما عبر لكونها الغالب. انتهى. شرح «عب»، «لحجر».

قوله: (وجب بالثاني دم إلخ) وفى الروض: ويسقط أى: الدم الواجب بالمباشرة عمدا بشهوة لو جامع أى: بعده قال فى شرحه: بمعنى أنه يندرج فى بدنة الجماع كما يندرج الحدث فى الجنابة. انتهى. هذا فى تقدم المباشرة على الجماع كما تقرر، فلو تأخرت عنه ففى اندراجها فى بدنته وجهان عن الدارمى، وقضية التشبيه بالحدث والجنابة ترجيح الاندراج أيضاً، ثم رأيت بعضهم قال: إن ظاهر التشبيه الاندراج أيضاً فليراجع.

قوله: (فالطعاما بقيمة الواجب) أى: بسعر مكة، والمتجه اعتبار القيمة والسعر عند الأداء كما فى سائر الكفارات وهو نظير ما يأتى فى جزاء الصيد.

قوله: (أى: بعده) ظاهره وإن لم ينسب الجماع إلى تلك المباشرة بأن طال الفصل وهو ظاهر شرح «م.ر». واعتمد «ز.ى» أن محل التداخل إن نسب إليها وإلا فلا، لكن قال المدنى: المعتمد الأول، ومثل البدنة فى دخول المقدمات فيها الشاة الواجبة بالجماع بين التحللين أو بعد الجماع المفسد فيدخل فيها دم المقدمات كما فى شرح «م.ر». انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (ترجيح الاندراج) جرى عليه حجر فى شرح «ع.ب» وحزم به عبد الرؤوف فى شرح المختصر. انتهى. «مدنى».

قوله: (والمتمجه اعتبار إلخ) كذا فى التحفة والإيعاب قال: إذ الأصح أن العبرة فى الكفارات بوقت الأداء لا الوجوب. انتهى. «مدنى».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

على التخيير كما سيأتى ، وهنا على الترتيب لشبهه بالفوات فى إيجاب القضاء ، وقدمت البدنة على البقرة ، وإن قامت مقامها فى الضحايا لنص الصحابة عليها ، وبينهما بعض تفاوت لخبر : «من راح فى الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح فى الثانية فكأنما قرب بقرة» (والعمرة مع * قرانه تبقى لحجه تبع) بالوقف بلغة ربعية أى : والعمرة فى قرانه تقع تبعا لحجه .

(فوتا) بأن فاته الوقوف بعرفة ، وإن كان وقتها موسعا (وإفساداً كأن طاف لحق * قدومه ، ثم سعى ثم حلق) .

(ثم وطئ) قبل التحلل الأول فيفسد حجه بالوطء ، وكذا العمرة تبعا . ولو انفردت لم تفسد لوقوع الوطء بعد تمامها ، قال ابن النقيب : وهذا الكلام يدل على أن طواف العمرة يندرج فى طواف قدوم الحج لا فى الإفاضة وفيه نظر والأولى عكسه انتهى . والعكس هو ما اقتضاه كلامهم فى غير هذا المحل ، وبه جزم البلقينى ، وكلامهم هنا إنما يدل على وقوع الوطء بعد أعمالها لو انفردت ، وهو صحيح لا على اندراج طوافها فى طواف القدوم . (وصحة كوقفته * فرمى يوم نحره ، وطوفته) .

(والسعى ثم وطئه) أى : وتبقى العمرة تبعا لحجه صحة كأن وقف القارن بعرفة ، ثم رمى يوم النحر ، ثم طاف للإفاضة ، ثم سعى ثم وطئ فيصح حجه لوقوع وطئه بعد التحلل الأول ، وكذا العمرة تبعا . ولو انفردت فسدت لوطئه قبل الحلق الذى هو من أركانها ، وقوله : كوقفته أولى من قول أصله بأن وقف إذ التصوير لا ينحصر فيما قاله ، فإنه لو وقف ثم رمى وحلق ، ثم جامع قبل الطواف كان الحكم كذلك ، وإنما تبعته العمرة فى هذه الأمور لانغمارها فيه (وحرما * لمحرم ، ومن يحل) بضم الحاء

قوله : (يدل إلخ) لأن الطواف هنا لا يتصور إلا للقدم .

قوله : (وإن قامت) أى : البقرة مقامها أى : البدنة .

قوله : (والعمرة مع إلخ) فى الروض : وإذا فات القارن الحج فالعمرة فائتة لكن تجزئه الأولى ، ويلزمه كما فى شرحه دمان للفوات والقران وفى القضاء ثالث أى : وإن أفرد كنظيره المتقدم فى الإفساد كما قاله فى شرحه . انتهى .

(الحرما) أى: ويحرم على المحرم، ولو خارج الحرم وحده أو مع الصيد. وعلى الحال ولو غير محرم، أو كان الصيد بالحل كعكسه المفهوم بالأولى.

(تعريض منه)، ولو بتنفير أو إغارة آلة أو نصب شبكة. أو وضع يد بشراء أو عارية أو وديعة أو غيرها (إلى) حيوان (برى * يؤكل ذى توحش جنسى) كبقر وحش. ودجاجة وحمامة.

(أو) إلى البرى (الذى فى أصله مأكول* أو ذو توحش له تمثيل) أى: مثاله.

.....
قوله: (أو الذى فى أصله مأكول أو ذو توحش) يرد عليه المتولد بين الكلب والشاة فإن فى أصله مأكولا ولا يحرم، والمتولد بين الذئب والكلب فإن فى أصله وحشيا ولا يحرم لكنه يدفع بالمثال، فإنه خص المأكول فيه بالوحشى والمتوحش بالمأكول، والحاصل أنه إما أن يكون هو برىا وحشيا مأكولا، أو ما البرى الوحشى المأكول أحد أصليه، ثم رأيت الشرح نبه على ذلك فيما يأتى. انتهى. والمراد بأصله ما يعم الأب والأم وأصلهما فيحرم التعرض للمتولد بين الشاة والسبع المتولد بين الضبع والذئب، ويؤخذ من (الروضة) أنه لا بد فى التحريم من العلم بما ذكر فلو شك فيه لم يلزم فداؤه لكنه يندب. انتهى. «س.م» على أبى شجاع، وسيأتى هذا الأخير فى الشرح.

قوله: (أى: ويحرم على المحرم إلخ) سواء فى الثانية كانا أى الصائد مع الصيد فى الحرم أو كان فيه أحدهما. حجر «د».

قوله: (الصيد بالحل) والصائد بالحرم.

قوله: (أو وديعة) تنبيه: لو أحرم وعنده وديعة صيد وتعذر ردها للمالكها أو من يقوم مقامه وعلم ضياعها أو ظنه لو رفع يده عنها فيحتمل جواز بقاء يده عليها لضرورة حفظ حق الغير، ويبعد أن يمتنع عليه الإحرام حيث لا يتمكن من الرد إلى المالك ولا من يقوم مقامه، وكذا يقال فيما إذا كان عارية وتعذر ردها وعلم الضياع أو ظنه على ما ذكر، ويجرى هذا التردد فى إحرام أحد مالكي الصيد كما سيأتى مع تعذر الرد للشريك وعلم الضياع أو ظنه كما تقرر.

قوله: (فى أصله مأكول) وإن علا فيما يظهر من ذكر أو أنثى خلافا لقول الجرجرى. المراد بالأصل فيما يظهر الأب أو الأم دون من هو أعلى منهما. انتهى.

قوله: (أو ذو توحش) أى: فى أصله إلخ.

قوله: (وتعذر ردها) ولو قبل الإحرام من كلامه، فإذا تيسر قبله وتعذر بعده لا يكون عذرا كما يؤخذ من شرح «ع.ب».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(فرع حمار الوحش من) حمار (أهلى * وفرع شاة مثلاً من ظبى)، وفرع ضبع من ذئب، وذلك لقوله تعالى ﴿وحرم عليكم صيد البر﴾ أى: أخذه ﴿ما دمتم حرماً﴾ [المائدة ٩٦]، وقوله ﴿يأيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم﴾ [المائدة ٩٥]، وقوله ﷺ يوم فتح مكة «إن هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يعصده شجره، ولا ينفر صيده» رواه الشيخان أى: لا يجوز تنفير صيده لمحرم ولا حلال، فغير التنفير أولى، وقيس بمكة باقى الحرم، وخرج بالبرى البحرى، وهو ما لا يعيش إلا فى البحر فلا يحرم التعرض له، وإن كان البحر فى الحرم قال تعالى ﴿أحل لكم صيد البحر﴾، وما يعيش فى البر والبحر برى تغليباً للحرمة، وبالمأكول وما عطف عليه ما لا يؤكل، وما لا يكون فى أصله ما ذكر فمنه ما هو مؤذ، فيستحب قتله للمحرم، وغيره كنمر ونسر

قوله: (وما يعيش فى البر والبحر برى) أى: فيحرم التعرض له إن كان مأكولاً، بأن كان على صورة ما يؤكل، وقولهم: ما يعيش فى البر والبحر حرام محله فيما كان على صورة ما يؤكل عند عدم التذكية، كذا بهامش عن «زى»، وفى حاشية «س.م» على المنهج ما يوافقه، غير أنه لم يقيد حل الأكل بالتذكية.

قوله: (وفرع ضبع من ذئب) هذا الفرع يسمى سبعا.

قوله: (أى: أخذه) هلا قدر ما هو أعم من الأخذ.

قوله: (وهو ما لا يعيش إلا فى البحر) خرج ما يعيش فيهما فهو برى، فإن كان مأكولاً متوحشاً حرم التعرض له وإلا فلا فيما يظهر فى ذلك ثم رأيت ما يأتى وما عليه.

قوله: (برى تغليباً للحرمة) قضيته أن ما يعيش فيهما قد يكون مأكولاً وإلا لم يحرم التعرض له حتى يحتاج للتعليل بتغليب الحرمة، وقد يشكل ذلك على قولهم فى الأطعمة أن ما يعيش فى البر والبحر حرام إلا أن يخص بما لا نظير به فى البر مأكول، ويلتزم أن ما له نظير فيه كذلك مأكول وفيه نظر لأن ذلك مخالف لإطلاقهم، ثم رأيت السيد السهمودى فى حاشية الإيضاح أورد ما ذكرته من الإشكال مع بسط الكلام عليه ولم يجب عنه.

قوله: (ما لا يؤكل) قد يقال الذى ينبغى أن يقال ما لا يؤكل ولا فى أصله مأكول فتأمله.

قوله: (إلا أن يخص إلخ) نقل المحشى فى حاشية المنهج عن حجر تخصيصه بذلك وبهامش عن «زى»: إن ما له نظير فى البر مأكول يحل أكله بشرط تذكيته وإطلاقهم يحمل على خلاف ذلك.

وبق وبرغوث ولو ظهر على المحرم قمل لم يكره تنحيته ولا شيء فى قتله، ويكره أن يفلى رأسه ولحيته كما مر، فإن قتل منهما قملة تصدق ولو بقلمة ندبا، وكالقمل الصيبان وهو بيضه، لكن فديته أقل، ومنه ما ينفع ويضر كفهد وصقر وبار، فلا يستحب قتله لنفعه وهو تعلمه الاصطياد، ولا يكره لضرره وهو عدوه على الناس والبهائم، ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورخمة وجعلان وخنافس فيكره قتله، ويحرم قتل النحل والنمل السليماني، والخطاف والهدهد والصرد. وبالموتوحش الإنسى كنعم ودجاج إنسيين، وبجنسى أى: جنسى التوحش عارضه. وسيأتى فى كلامه، وذكره له هنا من زيادته، و«أو» فى قوله: أو ذو توحش بمعنى الواو ليوافق المنقول حتى فى اللباب أصل الحاوى، إذ لو أخذ بظاهره حرم التعرض للمتولد بين وحشى غير مأكول كذئب، وإنسى مأكول كشاة، وللمتولد بين إنسيين أحدهما غير

قوله: (فإن قتل منهما إلخ) الرأس واللحية قيدان فى الكراهة، وكذا فى سن الصدقة من هذه الحيثية. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله تعالى.

قوله: (وبرغوث) وزنبور. حجر.

قوله: (ويكره أن يفلى) ينبغى عدم الكراهة إن اشتد الأذى.

قوله: (فإن قتل منهما قملة تصدق ولو بقلمة) ندبا خروجا من خلاف من أوجب ذلك لأنه يكره التعرض له كما تقرر؛ لئلا ينتف الشعر ومنه يؤخذ أن بقية البدن إذا حشى من التعرض له انتناف الشعر كذلك، بخلاف ما لا يحشى منه ذلك بل لو قيل ينبغى ندب قتل قمل نحو ثيابه؛ لأنه مؤذ كالبرغوث لم يبعد لولا ما دل عليه كلامهم أن إيذائه فى نحو الرأس غير منظور إليه فكذا فى غيره «ع.ب.» «ش.»

قوله: (فإن قتل منهما إلخ) فى شرح الروض أما قمل بقية ثيابه فلا يكره تنحيته ولا شيء فى قتله. ذكره الأصل وينبغى سن قتله كالبرغوث. انتهى.

قوله: (فإن قتل منهما إلخ) افهم أنه لا يطلب التصديق بقتل قمل غيرهما ولا بقتل البرغوث ووجهه ظاهر لأنه نهى عن التعرض لقملهما ومأمور بقتل قمل غيرهما وبقتل البرغوث فليتأمل «س.م.»، نعم البراغيث التى فى شعر لحيته أو رأسه ينبغى أنهما كقملهما «س.م.»

قوله: (يؤخذ أن محل إلخ) نص على خلافه.

قوله: (نعم إلخ) مقتضى شرح العباب لحجر خلافه فراجع.

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

مأكول كالبغل، وللمتولد بين غير مأكولين أحدهما وحشى كالمتولد بين حمار وزرافة، وليس كذلك، كما لا يحرم التعرض لأحد أصلية فالأولى فى التعبير أن يقال أو فى أحد أصلية هو أى مأكول متوحش كما عبر به فى اللباب، فإن شك فيه فلم يدر أخالطه وحشى مأكول، أم لا لم يلزمه فداؤه. نعم يندب كما فى الروضة عن الشافعى.

(ملك امرئ وغيره) بالجر صفتان لبرى، وبالنصب حالان منه أى: حالة كونه مملوكا لإنسان، وغير مملوك للآية، لكن المملوك إنما يحرم على المحرم، أما الحلال فى الحرم فيتصرف فيه كيف شاء بإمسك وذبح وغيرهم؛ لأنه صيد حل. ذكره فى الروضة وأصلها. ويضمن المحرم قيمته لما لكه مع الجزاء لحق الله تعالى، كما ذكره الناظم فى باب العارية، وقد ألغز به فى قوله:

عندى سؤال حسن مستظرف فرع على أصليين قد تفرعا

قابض شىء برضى مالكه ويضمن القيمة والمثل معا

نعم إن لم تكن يده يد ضمان كأن أخذه بهبة، فلا يضمن القيمة (لا أثرا * لإنس أو توحش فيه طرا) أى: ولا أثر لظرو استئناس المتوحش، أو توحش المستأنس على البرى المذكور، فيحرم التعرض للظبى المستأنس دون البعير الناد إبقاء للأصل فيهما.

(وجزئته) أى: ويحرم التعرض إلى جزء البرى المذكور كلبنه وشعره وريشه بقطع أو

قوله: (أما الحلال فى الحرم إلخ) خلافا لظاهر شرح المحلى للمنهاج.

قوله: (وقد ألغز إلخ) أجابه بعضهم بقوله:

خذ الجواب در لفظ مبدعا بالحسن هذا محسن تبرعا

أعار صيدا من حلال ثم إذ أحرم ذا أتلغه فاجتمعنا

انتهى. حواشى شرح الإرشاد «الحجر».

قوله: (كلبته) خالف جمهور الأصحاب فى حرمة التعرض له الرويانى، وقال المتولى:

قوله: (والصرد) والضفدع.

قوله: (أما الحلال فى الحرم) أى: بأن صاده حلال فى الحل فملكه ثم دخل به الحرم.

غيره، فإنه أبلغ من التنفير المذكور في الخبر السابق، وفارق الشعر ورق أشجار الحرم حيث لا يحرم التعرض له بأن جزه يضر الحيوان في الحر والبرد بخلاف الورق، فإن حصل مع تعرضه للبن نقص في الصيد ضمنه، فقد سئل الشافعي عن حلب عذرا من الظبي وهو محرم، فقال: تقوم العنز باللبن وبلا لبن، وينظر نقص ما بينهما فيتصدق به. (وببيضه) ولو بتنفير حاضنه، أو ضمه إلى غيره أو عكسه حتى فسد، ومحلّه في

لبن صيد الحرم أبحنا للفقراء شربه فيباح لهم بيعه، ونقله عند النووي في باب البيع من شرح المذهب، وسكت عليه قال ابن السراج: وهو المفهوم من إطلاق المصنف. انتهى. «ناشري».

قوله: (وينظر نقص ما بينهما إلخ) قال المديني: ولو حصل منه مع تعرضه للبن مثلاً نقص في الصيد ضمنه أيضاً، ثم إن كان الصيد مثلياً فنقص عشر قيمته مثلاً لزمه عشر مثله، فيلزمه عشر شاة مثلاً، أو يتصدق بقيمته طعاماً يجزى في الفطرة، أو يصوم عن كل مد يوماً؛ لأن دم الصيد دم تخيير وتعديل وإن كان غير مثلي فالواجب أرشه، ثم يتخير بين الإطعام والصوم قاله ابن الرفعة.

قوله: (ضمنه) أى: أيضاً فإن اللبن وسائر الأجزاء مضمونة بالقيمة.

قوله: (فقال يقوم العنز إلخ) قال الجوزجى: هذا بيان لكيفية ضمان اللبن لا لضمان نقص الصيد كذا بخط شيخنا، وقد يقال: بل لبيان ضمان نقص الصيد أيضاً كما هو قضية صنيع الشارح.

قوله: (فقال يقوم إلخ) وهذا النص لا يقتضى اختصاص الضمان بحالة النقص كما فهمه الأسنوى بل هو بيان لكيفية التقويم ومعرفة المغروم. حجر «د».

قوله: (فيتصدق به) طعاماً. حجر «د».

قوله: (وببيضه) وسيأتى بهامش: وقد تداخل الجزاء إلخ إنه لو كسر بيضة نعام وفيها فرخ ومات لزم جزاؤه ولا يجب بكسر البيضة شيء مع المنازعة فيه.

قوله: (وقد يقال إلخ) فيه نظر فتأمل، ثم ظهر أنه لبيان ذلك أيضاً إذ من جملة أفراد ما إذا جعل نقص في الصيد أيضاً تأمل.

قوله: (طعاماً) أى: أو صوماً، وهذا بالنسبة لغير نقص نفس الصيد وإلا فله إخراج مثل جزئه كعشر مثله.

قوله: (ولا يجب بكسر البيضة شيء) بل يدخل ضمناً في فدية الفرخ على ما بحثه الزركشى.

قوله: (مع المنازعة فيه) أى: بأنه مخالف لكلامهم مع أن الصيد ونحوه لا تدخل فيه. حجر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

غير المذر، أما المذر فلا يحرم التعرض له، ولا يضمن إلا أن يكون بيض نعام لأن لقشره قيمة. وإنما يحرم التعرض لما ذكر إذا صدر (عن عمد)، وعلم بالحرمة واختيار كما مر، بخلاف ما إذا صدر عن خطأ أو جهل أو إكراه، (ولا يصح) من المحرم ولو نيابة (ملكه) أى: البرى المذكور (عن قصد) بشراء أو خلع أو رجوع بإفلاس. أو قبول هبة، أو وصية أو غيرها؛ لأن أخذه حرام فلا يملك كالغصب، فإن قبضه فتلف فى يده لزمه الجزاء والقيمة كما مر وإذا رده سقطت القيمة، ولا يسقط الجزاء إلا بإرساله، حتى لو

قوله: (ويبيضه) ولو كسر محرم أو حلال بالحرام بيض صيد أو حلب لبنه، أو قتل جرادا لم يحرم على غيره على المعتمد، أما هو فيحرم ذلك عليه قطعاً تغليظاً عليه. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر»، وقوله لم يحرم على غيره قال: لأن الأولين لا روح فيهما، والثالث تحل ميتته. انتهى. وقضية التعليل بالتغليظ عليه صله لمحرم آخر وهو ما اقتضاه كلام «حجر» و«ق.ل» على الجلال، وقضية كلام «م.ر» خلافه فليحرم.

قوله: (أما المذر إلخ) هو ما تحقق فساد وأيس من مجيء فرخ منه، سواء اختلط صفاره ببياضه أم استحال دما أم لا على المعتمد. انتهى. «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (فلا يحرم التعرض له إلخ) فى شرح «م.ر» ما يقتضى الحرمة فى الكل وعدم الضمان فى المذر من غير النعام فراجع وصريح المنهج عدم الحرمة والضمان فقط فى قشر بيض النعام كما هنا. انتهى. شيخنا «د».

قوله: (إلا أن يكون إلخ) ظاهره رجوعه لحرمة التعرض والضمان والضمان «س.م» قوله: (وإنما يحرم إلخ) أما الضمان فلازم إلا لغير المميز، وإن كان على خلاف قاعدة الضمان؛ لأنه حق الله ولو فى بعض حالاته كالصوم فخفف فيه. انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (إلا بإرساله) أى: إرسال بائعه له. انتهى. «م.ر»، «س.م».

قوله: (أو وصية) ينبغى أن الاعتبار فى الوصية حال الموت، فإن كان محرماً حينئذ لم يملك وإن كان حلالاً عند الإيصاء، وإن كان حلالاً حينئذ ملك وإن كان محرماً عند الإيصاء.

قوله: (لزمه الجزاء والقيمة) لزوم القيمة باعتبار مجموع المذكورات أى: باعتبار ما عدا الهبة

قوله: (ما عدا الهبة) الأولى ما عدا نحو الهبة كما فى شرح «م.ر» على المنهاج ليدخل الموصى به وصرح بصورة الموصى به المذنى.

قوله: (ما عدا الهبة) لأن العقد الفاسد كالصحيح فى الضمان والهبة غير مضمونة. انتهى. «م.ر».

تلف تحت يد البائع ضمن المحرم الجزاء، أما الحلال في الحرم فيصح تملكه الصيد المملوك بشراء وغيره لما مر، وتعبيره بالملك أولى من تعبير أصله بالتملك المستلزم للقصد ليحسن تعقيبه بالقصد. وخرج بالقصد ما لا قصد فيه كالردود بعيب والموروث، وقد صرح به في قوله:

(ويرث المحرم ذا) أى البرى: المذكور (وزالا) بألف الإطلاق (عن ملكه) أى: المحرم سواء ملكه قبل الإحرام، أم بعده بإرث أو غيره. (فالزم) أى: المحرم (الإرسالا) له إذ الصيد لا يرد للدوام كاللبس بخلاف النكاح، ولو أرسله غيره أو قتله

..... قوله: (المستلزم للقصد) أى: الذى عبر الخاوى بدله بالاختيار، وقوله: ليحسن إلخ أى: كما أنه يحسن حينئذ تعبير أصله بالاختيار بعده.

قوله: (وزالا إلخ) أى: حيث لم يتعلق به حق لازم كرهن وإجارة. انتهى. «إيعاب».

قوله: (أو غيره) كالرد بعيب.

قوله: (فالزم الإرسالا) أى: فى محل يؤمن عليه فيه ويمتنع على من يصيده. انتهى. (مدنى)، فلا يكفى مجرد الإرسال كما صرح به فى المجموع. انتهى. «إيعاب»

قوله: (الإرسالا) بأن يرفع يده عنه حسا وحكما. انتهى. «ع.ب.»، «الحجر».

بدليل قوله فى ثالث سطر من أول الصفحة: كأن أخذه بهبة فلا يضمن القيمة، فما هنا من قبيل العام أو المطلق المخصوص أو المقيد «س.م».

قوله: (ضمن الحرم) لو كان البائع محرما أيضا فلا قيمة على المشتري كما لو اشترى مرتدا وقبضه ثم قتل فى يده «ب.ر.».

قوله: (يارث أو غيره) فليس قوله: وزالا إلخ راجعا لمسألة الإرث فقط.

قوله: (فالزم الإرسالا) إن قلت: لا وجه لهذا التفريع إذ زوال الملك لا يقتضى لزوم الإرسال، قلت: بل له وجه وجيه لأنه لما استفيد مما قدمه امتناع وضع يد الحرم على الصيد كما شمل ذلك تعبيرة بالتعرض كما بينه الشارح - ترتب على زوال الملك وجوب رفع اليد لأنه صار كبقية

قوله: (راجع لمسألة الإرث) فقط أى: كما هو ظاهر المصنف.

قوله: (ترتب على زوال) الملك فيه نظر إذ زواله وعدمه سواء كما سيذكره فالظاهر ما قاله حجر فى شرح العباب من أن الأولى الواو.

قوله: (ترتب على زوال الملك إلخ) لعل معناه ترتب ما ذكر فى صورة زوال الملك. تدبر.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

فلا غرم، أو أخذه غير محرم ملكه ولو لم يرسله حتى تحلل لزمه إرساله إذ لا يرتفع اللزوم بالتعدى، بخلاف من أمسك خمرا غير محترمة حتى تخللت لا يلزمه إراقتها، وفرق بأن الخمرة انقلبت من حال إلى حال، ولو مات فى يده بعد إمكان إرساله لزمه

قوله: (أو قتله فلا غرم) أى: على الغير ولا على المحرم إن قتله الغير بعد إرساله، أما لو أتلفه الغير قبل إرساله له وهو حلال فالضمان على المحرم لا على الحلال. انتهى. مرصفى عن «م.و».

قوله: (لزمه إرساله) أى: ما لم يختار تملكه وإلا ملكه من حينئذ. انتهى. «ح.ل.» انتهى. «جمل»، فمعنى لزوم الإرسال بعد التحلل عدم حبسه بغير اختيار التملك قرره شيخنا مرصفى.

الصيود، وحكمها امتناع وضع اليد ولا ينافى ذلك وجوب الإرسال أيضاً وإن قلنا بالصحيح أنه لا يزول الملك إلا بالإرسال فتأمل.

قوله: (لا يراد للدوام) فيحرم استدامته.

قوله: (ولو أرسله غيره أو قتله فلا غرم أو أخذه غير محرم ملكه) هذا ظاهر فى غير مسألة الإرث ولم يذكر ذلك فى الروض وشرحه إلا فى غير مسألة الإرث، ثم ذكر مسألة الإرث بعد ذلك واعتمدا فيها عدم زوال الملك قبل الإرسال، وكذا فى مسألة الإرث بناء على ما مشى عليه المصنف من زوال الملك فيها قبل الإرسال، أما على الصحيح أنه لا يزول فيها إلا بالإرسال حتى لو باعه حينئذ صح فلا يظهر ذلك بل يحتمل أنه يضمنه مرسله وقاتله لأنه أتلّف ملك غيره، وإن وجب إرساله ولا يملكه غير المحرم بأخذه لأنه مملوك للمحرم فكيف يملكه غيره بأخذه ويحتمل ألا يضمن المرسل لأنه فعل ما يجب على المالك فعله فليحذر.

قوله: (فلا غرم) أى: له كما عبر به الروض.

قوله: (غير محرم ملكه) لأنه بعد لزوم الإرسال صار مباحا. شرح روض.

قوله: (لا يلزمه إراقتها) بل تمتنع إراقتها كما هو ظاهر.

قوله: (ولو مات فى يده) هل يشمل الموت بقتل غيره فيكون قوله السابق: ولو أرسله غيره أو قتله فلا غرم مصورا بقتله فى غير يده أو المراد فيه لا غرم على القاتل لا مطلقا أو كيف الحال؟ ينبغي مراجعة ذلك، والظاهر أنه حيث تلف فى يده ولو بإتلاف غيره له فى يده لزم الجزاء ولا

قوله: (والظاهر أنه حيث تلف إلخ) نقل ذلك عن «م.و»: إلا إن كان القاتل له محرما فالجزاء عليه تقديمها للمباشرة.

الجزاء. وكذا قبله على الأصح، ولا يجب تقديم الإرسال على الإحرام. ذكره في الروضة وأصلها. ولو أحرم أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه ذكره في

.....
 قوله: (وكذا قبله) لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عنه قبل الإحرام. انتهى. «حجر».

«م.ر.»

قوله: (فيلزمه رفع يده عنه) قال في «ع.ب.»، والشرح لحجر: فإن تلف قبل رفع يده عنه ففي ضمان نصيبه لكونه لم يتأت منه إطلاقه على ما ينبغي تردد، والذي يتجه ترجيحه أنه يضمنه؛ لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عنه قبل الإحرام.

قوله: (فيلزمه رفع يده عنه) وأما ملكه فقد زال بالإحرام كغيره.

 ينافي ذلك قوله السابق المذكور: وإن كان مصورا بقتله في يده لأن معناه أنه لا غرم على المرسل والقاتل له فليتأمل «س.م.» وقوله: والظاهر أنه حيث إلخ يؤيد ذلك أنه لو أتلفه حلال وهو في يد محرم ضمنه المحرم كما سيأتي.

قوله: (حتى تحلل لزمه إرساله) فإن قلت هلا كان تحلله كإسلام الكافر بعد أن ملك عبدا مسلما حيث لا يؤمر بإزالة ملكه عنه لزوال المانع، قلت: لأن باب الإحرام أضيق من ذاك بدليل أنه يمنع على المحرم استعارة الصيد واستيداعه واستجاره بخلاف الكافر في العبد المسلم. شرح روض.

قوله: (وكذا قبله) على الأصح إن كان يمكنه إرساله قبل الإحرام كذا في شرح الروض وغيره، ويؤخذ منه أن الكلام في غير مسألة إرث المحرم وهو ظاهر إذ لا إمكان للإرسال قبل الإحرام فيها فلا ضمان عليه حينئذ.

قوله: (ولا يجب تقديم الإرسال إلخ) عدم الوجوب لا ينافي نسبته للتقصير ببقائه في يده إلى الإحرام فلا يشكل مع عدم الوجوب.

(وكذا قبله في الأصح) أي: أنه يلزمه الجزاء إذا تلف في يده قبل إمكان الإرسال. فليتأمل.

قوله: (ولو أحرم أحد مالكيه إلخ) قال الزركشي: ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر؟ فيه احتمال. شرح روض والأوجه أخذنا مما مر أنه يلزمه كفارة محظورات إحرامه أنه يلزمه إرساله ويغرم قيمته؛ لأنه المورط له في ذلك. بقي ما لو زالت ولاية الولي قبل إرساله وانتقلت لغيره فهل يلزم الولي الثاني إرساله والضمان على الأول أو لا؟ فيه نظر ويتجه الأول؛ لأن الصيد خرج عن الملك بالإحرام فيمتنع

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

المجموع، وما ذكره الناظم وأصله من زوال ملك المحرم عن موروثه تبعا فيه الإمام والغزالي، والذي فى التهذيب وغيره كما فى الروضة كأصلها، وصححه فى المجموع أنه لا يزول ملكه عنه حتى يرسله لدخوله فى ملكه قهرا، ولأنهم قالوا إذا ورثه لزمه إرساله، فإن باعه صح بيعه، ولا يسقط عنه الجزاء حتى لو مات فى يد المشتري لزم البائع الجزاء، وإنما يسقط عنه بالإرسال، وفى معنى الموروث كل ما دخل فى ملكه قهرا بغير إرث، والتصريح بلزوم الإرسال من زيادة النظم.

.....
 قوله: (إنه لا يزول إلخ) لأنه دخل فى ملكه قهرا مع طوره على الإحرام فلم يقو دوام الإحرام لضعفه على إزاله ذلك الطارئ، بخلاف الملك المقارن ولو كان قهريا فإنه يزول؛ لأن الابتداء أقوى من الدوام. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (حتى يرسله) فلو تلف قبل إرساله وقبل تمكنه منه فهل يضمنه لعذره هنا، بخلاف ما ملكه قبل الإحرام لتمكنه هناك من إزالة ملكه قبله حرره، ثم رأيت المحشى جزم فيها بعدم الضمان لما ذكر.

قوله: (بالإرسال) فى الروضة بإرسال المشتري.

 بقاؤه تحت اليد، وما يتعلق بالصبي من الأحكام متعلق بوليّه، والولى الآن الثانى فيلزمه الإرسال، والموروث والمتسبب فى زوال الملك هو الأول فعليه الضمان. فليتأمل.

قوله: (تعذر إرساله) ليس فيه إفصاح بزوال ملكه عن حصته.

قوله: (فيلزمه) أى: أحد مالكيه.

قوله: (رفع يده) قال فى العباب: فإن تلف قبله أى: قبل رفع يده ففى ضمان نصيبه تردد.

انتهى.

قوله: (والذى فى التهذيب إلخ) هذا خاص بما ورثه بعد الإحرام خلافا لقضية صنيع الشارح حيث جعل مورد الخلاف أعم من ذلك. كذا بخط شيخنا وكأنه يريد أنه لا خلاف فى زوال ملكه عما ورثه قبل الإحرام.

قوله: (وصححه فى المجموع) اعتمده «م.ر».

قوله: (للدخوله فى ملكه) قضيته أن المردود بالغيب كذلك ويشمله قول الروض.

(لا) تعرض من ذكر بوطئه. (لجرا د عمت المسالك) التى يمر فيها بحيث لا يجد عنها معدلا، فإنه لا يحرم لأنها ألجأتة إليه، وكالجراد بيضه كما فى الروضة وأصلها، (و) لا (الدفع) للبرى المذكور (عن نفس، ومال ذالكا) أى: عن نفس الدافع وماله فإنه لا يحرم لالتحاقه بالمؤذيات، ويجوز تنوين نفس ومال بجعل ذلك إشارة إلى البرى. ومعمولا للدفع فيشملان نفس ومال غيره، أيضا لكن فيه إعمال المصدر المقرون بأل وهو ضعيف، ثم أخذ فى أسباب تضمين ما ذكر وهى المباشرة والتسبب، ووضع اليد فقال:

(وضمنوا) من ذكر (بالقتل والإزمان) وغيرهما، (ولو بجهل منه) بالحرم، أو

قوله: (المسالك التى يمر فيها بحيث إلخ) قال حجر فى شرح العباب: قال الزركشى: لو أمكنه التحرز بمشقة الانحراف عن طريقه احتمل التضمين، والأقرب خلافه للمشقة. انتهى. فقوله التى يمر فيها أى: بالفعل لا التى يمكن مروره فيها فتأمل، لكن لابد أن يكون له حاجة فى سلوك تلك الطريق كما فى شرح الإرشاد لحجر أيضا.

قوله: (بالقتل والإزمان) فيلزم بكل منهما جزاء كامل وإن اندمل فى الإزمان فلو قتله محرم آخر قبل الاندمال أو بعده لزمه جزاء آخر، وإن قتله المزمّن فإن كان بعد الاندمال فجزاء آخر، وإلا اشعد الجزاء، ولو أبطل امتناعى الصيد كالعدو والجنّاح فى النعامة، فجزاء واحد أو أحدهما اعتبر ما نقص؛ لأن الامتناع فى الحقيقة واحد إلا أنه يتعلق بالرجل والجنّاح فالزائل بعض الامتناع، أما غير القتل والإزمان فإن لم يحصل به وإن حصل معه بأفة سماوية نقص فلا شىء سوى الإثم. نعم لو جرحه فبرئ بمداواة أو غيرها بحيث لم يبق

فرع: ويملكه بالإرث والرد بالعيب ويجب إرساله، فلو باعه صح. انتهى. ثم رأيت قول الشارح الآتى: وكالموروث إلخ.

قوله: (لزم البائع الجزاء) ولا شىء على المشتري الحلال.

قوله: (كما فى الروضة) أى: وأصلها.

قوله: (فإنه لا يحرم) وهذا بخلاف ما لو قتله لدفع راكمه الصائل عليه فإنه يضمّنه وإن لم يمكنه دفع راكمه إلا بقتله؛ لأن الأذى ليس منه ولكن يرجع بما غرّمه على الراكب. ذكره فى الروض وشرحه كغيرهما وسيأتى فى كلام الشارح.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بالحرمة (أو نسيان) لإحرامه، أو لكونه بالحرم، أو إكراه؛ لأن الضمان لا يختلف بذلك، والتقييد بالتعمد فى الآية لا ينافى النسيان، وأما حكم الخطأ فمستفاد من حكمه فى قتل الآدمى، كما أن حكم التعمد ثم استفاد من حكمه هنا. لكن صحح فى الروضة: والمجموع أنه لا ضمان على المجنون، ومثله المغمى عليه، والنائم والصبى غير المميز، وذلك لأنهم وإن شاركوا غيرهم فى الإلتلاف فيما ألحق فيه لله تعالى لا يعقلون أفعالهم، بخلاف غيرهم على أن الجارى على قاعدة الإلتلاف تضمنهم كما اقتضاه كلام النظم، ولهذا لما صحح فى المجموع عدم الضمان قال: والأقيس خلافه لأنه من باب الغرامات، قال ابن المقرئ: ولعل الفرق أنه وإن كان اتلافاً فهو حق لله تعالى، ففرق فيه بين من هو من أهل التمييز وغيره.

(أو للطوى) بفتح الطاء أى: وضمنوا بذبحه للجوع؛ لأنه أتلّفه لمنفعة نفسه بلا إيذاء، (ورميه) أى: وضمنوا الحلال برميه من الحل إلى صيد (فى الحل ما) كان

.....
نقص أوجب القاضى فيه شيئاً باجتهاده بمقدار الوجع الذى أصابه، وقيل يضمن نقصه قبل الاندمال وإن حصل به نقص وجب الجزء بنسبة ما نقص من قيمته، فلو جرحه فنقص عشر قيمته فإن كان مثلياً أخرج عشر مثله لحما أو قومه وأخرج بقيمته، أو صام عن كل مد يوماً وإن كان غير مثلى: قال فى الروضة كأصلها: فالواجب ما نقص من قيمة طعام. انتهى. يعنى أو صام عن كل مد يوماً. انتهى. «س.م» على «ع»، وفى «ق.ل» على الجلال قوله ضمنه كلاً أو بعضاً، فيفدى نقص ماله مثل يجزء من مثله بحسب القيمة، فإن قتله قل برئه فعليه جزاء كامل أى: للتداحل أو بعده فعليه مثل ناقص أى: غير ما ضمنه أولاً ومجموعهما قد يكون أكثر من الجزاء الكامل. انتهى. بإيضاح فتأمل مع ما مر من إطلاق الجزاء الكامل.

قوله: (على المجنون) كأن جن المحرم فقتل.

قوله: (والصبى غير المميز) فلا يضمن هو لا المجنون ولا وليهما الذى أحرم عنهما كما بينه فى شرح الروض.

قوله: (ولعل الفرق إلخ) لا يقال: تعلق حق الفقراء يشكّل على الفرق؛ لأننا نقول هو دم تخيير ومن جملة خصاله الصيام ولا دخل للفقراء فيه «ب.ر».

(كالسهم) من سيف أو رمح، ونحوهما إذا (جاز فى المرور الحرما)، وإن لم يتعين الحرم طريقه؛ لأنه أرسل الآلة إليه فى الحرم، فإن كان الصيد كله أو بعضه فى الحرم ضمنه بالرمى، وإن لم يمر السهم فى الحرم، والعبرة بالقوائم ولو واحدة دون الرأس.

قوله: (دون الرأس) أطلقه هنا وفى الشرح الصغير، ومثله «م.ر» فى شرح الكتاب واعتمده «خ.ط» فى شرح التنبيه، و«حجر» فى الإمداد، والرمى فى النهاية تقييد الزركشى كالأذرعى عدم اعتبار الرأس بما إذا أصاب الرامى الجزء الذى من الصيد فى الحل، فلو أصاب رأسه فى الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها فى الحل. انتهى. «مدنى».

قوله: (والعبرة بالقوائم إلخ) قال الأسنوى: ما ذكره من اعتبار القوائم هو فى القائم أما النائم فالعبرة بمسقطه قاله فى الاستقصاء. انتهى. فلو نام ونصفه فى الحرم ونصفه فى الحل حرم كما حزم به بعضهم تغليبا للحرمة، وعلى عدم اعتبار الرأس ونحوه شرطه أن يصيب الرامى الجزء الذى من الصيد فى الحل، فلو أصاب رأسه فى الحرم ضمنه وإن كان قوائمه كلها فى الحل وهذا متعين ذكره الأذرعى وقال: إن كلام القاضى يقتضيه وتبعه عليه الزركشى، كذا فى شرح الروض. وقوله: فلو أصاب رأسه فى الحرم ضمنه مما يوضحه مسألة مرور السهم من الحرم؛ لأن فعله وآلته هنا صارا فى هواء الحرم وأصابا فيه بل الضمان هنا أولى منه فى مسألة المرور؛ لزيادة ما هنا بكون الإصابة فى هواء الحرم بخلافها فى تلك، ومن هنا يتضح أن غير الرأس كالرأس فيما ذكر والله أعلم، نعم قد يشكل الضمان بإصابة الرأس وغيره فيما ذكر على ما لو مالت أغصان الشجرة إلى الحرم فإنه لا يحرم التعرض لأغصانها، قال شيخنا الشهاب البرلى: ويجب أن الشجر له أصل يرجع إليه بخلاف الصيد، ألا ترى أن الشجرة التى تنبت فى الحل لو غرست فى الحرم لا تثبت لها الحرمة بخلاف صيد الحل إذا دخل الحرم؛ لأن الصيد إنما يعتبر مكانه والشجر يعتبر منبته. انتهى. والحاصل فيما لو كان بعضه فى الحل وبعضه فى الحرم: أنه إن أصاب ما فى الحرم منه حرم مطلقا وفدى، سواء كان ما فى الحرم رأسه أو غيرها، كثيرا كان أو قليلا كان المصيب فى الحل أو الحرم، وإن أصاب ما فى الحل، فإن كان اعتماد الصيد على ما فى الحرم أو على ما فيهما حرم وفدى، أو على ما فى الحل فقط فلا حرمة ولا فدية «م.ر». وأقول: إن كان المصيب فى الحل وكذا فى الحرم إن أخرج يده ثم أصابه بما فيها بخلاف ما لو رمى الآلة إليه من الحرم.

قوله: (وأقول إن كان المصيب إلخ) تقييد لقوله: أو على ما فى الحل فقط فلا حرمة ولا فدية.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

نعم إن لم يعتمد على قائمته التي في الحرم، فقياس نظائره ألا ضمان. ولو أخرج يده من الحرم ونصب شبكة بالحل فتعقل بها صيد لم يضمه، بذلك نقله في المجموع عن البغوى. وفي الكفاية عن القاضى، وتعبير النظم بما قاله أعم من تعبير أصله بإرسال سهم.

(وبعث كلب) أى: وضمنوا الحلال ببعثه كلبا من الحل إلى صيد فى الحل (دربه)

قوله: (ولو أخرج يده إلخ) قال «س.م»: يحتمل أن يلحق به ما لو أخرج يده من الحرم ورمى إليه فقتله، وقد يؤخذ من عدم الضمان جواز ذلك، وقوله: يحتمل إلخ تبرأ منه فى التحفة، ثم نظر فيه ومال إلى خلافه. انتهى. (مدنى)، لكنه جزم بالإلحاق فى شرح «ع.ب»، ثم قال: رأيت بعضهم صرح به.

قوله: (وبعث كلب إلخ) بخلاف السهم فيضمن وإن لم يتعين دربه، والفرق أن للكلب اختيارا بخلاف السهم. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (فقياس نظائره) أنه لا ضمان هذا سلم إن أصاب ما فى الحل فقط، فإن أصاب ما فى الحرم فالوجه الضمان، كما فى مسألة إصابة الرأس فى الحرم المذكور فى الحاشية فيحمل كلام الشارح على الأول.

قوله: (نعم إن لم يعتمد إلخ) بخلاف ما لو اعتمد على ما فى الحرم وخارجه ففيه الضمان «ر.م».

قوله: (وفى الكفاية عن القاضى إلخ) ويؤخذ منه ومن الفرق السابق أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى صيدا فقتله لم يضمه «م.ر». كذا فى شرح الروض ونوزع حيثئذ «ج.ح».

قوله: (وبعث كلب إلخ) قال فى شرح الروض: وفارق ما ذكر عدم الضمان بإرسال الكلب لقتل آدمى بأن الكلب معلم للاصطياد فاصطياده بإرساله كاصطياده بنفسه، وليس معلما لقتل الآدمى، فلم يكن القتل منسوباً إلى المرسل بل إلى اختيار الكلب، ثم قال: وقضية الفرق السابق أنه لو كان الكلب معلما لقتل الآدمى فأرسله عليه فقتله كالضارى وهو ظاهر. انتهى.

قوله: (ومن الفرق السابق) أى: الفرق بين ما لو سعى من الحرم إلى الحل فقتل صيدا فيه حيث لا يضمه وبين ما لو رمى سهماً من الحرم إلى الحل فقتل صيدا فيه حيث يضمه بأن ابتداء الصيد من الرمى لا من السعى. انتهى. من شرح الروض.

أى: طريقه (تعيناً) فى الحرم لأنه أجهأ إلى الدخول فيه، قال فى الكفاية: وشرطه كما قال القاضى أبو الطيب، وعزاه القاضى حسين للإملاء أن يكون الكلب معلماً إذ لا ينسب فعل غيره لمرسله بل لاختياره، ونقله فى المجموع عن الماوردى، ثم قال: وفيه نظر. وينبغى تضمينه لأنه سبب، أما إذا لم يتعين دربه فلا ضمان إذ له اختيار، (و) ضمنوه (بأنحلال ربطه) أى: الكلب ومروره فى الحرم حتى أتلّف الصيد لتقصيره فى ربطه (لا) إن كان (متقناً) فلا ضمان بذلك لعدم تقصيره.

قوله: (دربه تعين فى الحرم) قال فى المجموع وإن جهل لكنه لا يأنم. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (وينبغى إلخ) حزم به حجر فى التحفة ورجحه فى حاشية الإيضاح.
قوله: (أما إذا لم يتعين دربه إلخ) قيد الماوردى نقلاً عن الأصحاب: عدم الضمان هنا بما إذا زجره عند اتباع الصيد فى الحرم فلم يزجر وإلا ضمن؛ لأن الكلب يتبع الصيد حيث يوجد، وقول المجموع: هذا غريب لم يذكره الأصحاب اعترضه الأذرعى وغيره بأنه كان ينبغى أن يقول لم أره فى كلام الأصحاب، فإن الماوردى إمام ثقة مطلع، بل هو عدل المذهب فيما ينقل، ومن ثم أقره ابن الرفعة فى نقله ذلك ولم ينكره عليه. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (بأنحلال ربطه) بخلاف ما إذا لم يكن مربوطاً فأتلّف صيداً بدون أن يبعثه؛ لأنه لما ربطه وقصر فكانه أرسله. تدبر.

قوله: (تعيناً) قال الرافعى: وتعين الجزم طريقاً للصيد كتعيينه طريقاً للكلب «ب.ر.».
قوله: (إذ لا ينسب فعل إلخ) وظاهر أن محل ذلك إذا لم يكن ضارباً، كما قاله فى شرح الروض.

قوله: (فعل غيره) أى: المعلوم.

قوله: (وبأنحلال ربطه) بخلاف ما لو حمل نحو البازى كالكلب فأنفلت بنفسه منه وقتل فلا

قوله: (وتعين الحرم طريقاً إلخ) بأن رمى إلى صيد فى الحل فقتله السهم فى الحرم أو أرسل كلباً لصيد فى الحل فقتله فى الحرم فيضمنه إن تعين الحرم مهرباً للصيد وإن جهل المرسل الحال لكن لا إثم عليه بخلاف ما إذا وجد مفراً فلا يضمن مرسل الكلب بذلك لأن له اختياراً. انتهى. شرح «ع.ب.» ولحجر الظاهر أن مرسل السهم هنا كمرسل الكلب.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(وإن تبدى الصيد) أى: عرض فيما إذا أرسل السهم أو الكلب، أو انحل ربطه (من بعد العدم) أى: عدم الصيد عند الإرسال أو الانحلال، فإنه يضمنه لحصول التلف بسبب فعله، وهذا ما صححه فى الروضة كالشرحين، وعبرة الشرح الكبير فى النسخ التى اختصر منها صاحب الروضة فيه وجهان أحدهما لا يضمن إذ لم يوجد منه قصد الصيد، وأرجحهما ما رواه الإمام أنه يضمن، ووقع فى نسخة منه أظهرهما بدل أحدهما، وهى غير معتمدة لاقتضائها أنه صحح كلا من الوجهين فسقط ما قيل أن النووى انعكس عليه الترجيح، (وحفر) أى: وضمنوا بحفر (محرم) بثراً ولو خارج الحرم، فهلك بها صيد ومحلّه فى خارج الحرم إذا حفر بمحل عدوان، فإن حفر بملكه أو موات فلا ضمان به، كما لو هلك بها غير الصيد، (و) بحفر (حل) أى: حلال (فى الحرم).

(بثراً ولو فى الملك) أى: ملكه أو موات فهلك بها صيد إذ حرمة الحرم لا تختلف بخلاف حرمة المحرم، وقوله: (فى ذى) من زيادته أى: تقييد الحفر بكونه فى الحرم محله فى مسألة الحلال دون مسألة المحرم. وضمنوا بنصب شبكة فى الحرم. أو فى الحل مع الإحرام فتعقل بها صيد، بخلاف ما لو نصبها قبل الإحرام فتعقل بها بعده

قوله: (محله فى مسألة الحلال إلخ) قال حجر فى شرح «ع.ب.»: الحاصل أن الحفر عدواناً يضمن به كل منهما مطلقاً، وبحق إن كان فى الحرم فكذلك وإلا فلا وإن قصد به الاصطياد، وسواء فى ذلك كله وجد الصيد معدلاً عن البئر أم لا.

ضمان إن فرط، وفرق فى شرح الروض بأن الغرض من الربط غالباً دفع الأذى، فإذا انحل بتقصيره فوت الغرض بخلاف محله.

قوله: (ومروره فى الحرم) أى: إن تعين طريقاً فيما يظهر كما فى الإرشاد بل أولى.

قوله: (فى خارج الحرم) خرج الحرم.

قوله: (فتعقل بها صيد) قال فى شرح الروض: وسواء أنصبها فى ملك أو غيره؛ لأن نصبها يقصد به الاصطياد فهو كالأخذ باليد بخلاف البئر؛ حيث فصل فيها بين حفرها عدواناً وغير عدوان كما سيأتى، وسواء أوقع فيه الصيد قبل التحلل أم بعده لتعديه حال نصبها، كما أفتى به البغوى، وكذا لو وقع فيها بعد موته، كما ذكره فى كتاب الرهن، قال الأذرعى: ويؤخذ من

ذكره في الروضة وفيها كأصلها أنه لو حل عند الإصابة دون الرمي، أو بالعكس ضمن تغليباً للحرمة، (والتلف) أى: وضمنوا بتلف الصيد (فى اليد) أى: يد المحرم. أو يد الحلال بالحرم لحرمة وضع اليد عليه حينئذ كالغصب، بل لو تولد تلفه بما فى يده ضمن. كما لو تلف بعض مركوبه أو رفسه أو زلقه ببوله فى الطريق، بخلاف ما لو انفلت بغيره فأتلف صيدا. قال فى المجموع: فلو كان مع الراكب سائق وقائد فهل يشتركون فى الضمان، أو يختص به الراكب؟ وجهان. انتهى. وقياس ما صححه الرافعى من أن اليد لراكبها دون الآخرين اختصاص الضمان به، ثم وجدت كلام الرافعى فى الضمان بإتلاف البهيمة دالا عليه، (لا) إن تلف فى يده، وقد أخذه (للطب) أى للمداواة، (أو) لتخليصه (مما اختطف) أى: اختطفه من سبع ونحوه.

(أو صال) عليه فقتله أو أزمه فى الدفع فلا يضمنه فى الثلاث لقصد المصلحة فى

قوله: (بخلاف ما لو أفلت بغيره إلخ) أى: ولو بتفريطه وفرق بينه وبين انحلال الكلب بتفريطه بأنه خارج بطبعه فصار كالسهم، بخلاف البعير. انتهى. شرح «ع.ب.»، «حجر»، ثم قال: والأولى الفرق بأن الغرض من الربط دفع الأذى أى: الذى هو شأن ذلك المربوط، فإذا انحلت فأت الغرض، وليس الغرض من ربط البعير ذلك، فلا يرد ما لو حمل الجارحة فانقلبت بنفسها وقتلت صيدا حيث لا يضمن. تدبر.

قوله: (أو صال) ذكره هنا لبيان عدم الضمان، وفيما تقدم لبيان عدم حرمة التعرض فلا تكرر.

تعليله أنه لو نصبها لإصلاح ما وهى منها أو للخوف عليها من مطر ونحوه لم يضمن لعدم تعديده، كما لو نصبها وهو حلال وكلام الرافعى دال عليه. انتهى. وقد يؤخذ من ذلك أن فى مسألة البئر لا فرق بين الوقع فيها حال الإحرام أو بعد التحلل، فليراجع.

قوله: (ضمن) أى: تغليباً للحرمة ويفارق نصب الشبكة قبل الإحرام؛ لأن الإصابة أثر فعله ومتصل به.

قوله: (والتلف فى اليد) سيأتى أنه لو أتلفه فى يد المحرم محرم آخر ضمنه المحرم المتلف تقديماً للمباشرة، أو حلال ضمنه المحرم ذو اليد لا الحلال؛ لأنه يباح له إتلاف الصيد والله أعلم.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الأوليين، والتحاظه بالمؤذيات فى الثالثة، والتصريح بالثانية من زيادته. ولو صال راكمه، ولم يمكن دفعه إلا بقتل الصيد فقتله - ضمنه؛ لأن الأذى ليس منه، (كالفرخ لما) أى: لحمام مثلا (قد أخذاً) أى: أخذه الحلال (فى الحرم)، فإنه يضمن الفرخ بتلفه (فى الحل) لأنه أهلكه بقطع متعهده، فأشبهه رميه من الحرم إلى الحل، (والعكس) بأن أخذه فى الحل فهلك فرخه فى الحرم. (كذا) أى: يضمنه لذلك، ويضمن الحمام أيضا فى الأولى لأخذه من الحرم دون الثانية، أما إذا أخذه المحرم فيضمنهما معا مطلقا، ولو نفر ضيدا فعثر وهلك به، أو أخذه سبع أو انصدم بشيء ضمنه، وإن لم يقصد تنفيره، وهو فى عهده حتى يعود إلى عادته فى السكون، فإن هلك بعد ذلك فلا ضمان، وكذا إن هلك قبله بأفة سماوية إذ لا سبب. ولا بد وإن قتله محرم آخر، فالضمان عليه تقديما للمباشرة، ثم الصيد ضربان ما له مثل من النعم فى الصورة على التقريب، وما لا مثل له، وقد أخذ فى بيان حكمهما على هذا الترتيب فقال:

(بمثله) أى: وضمنوا المتعرض للصيد بقتل أو إزمان بمثله (من نعم يحكم به * عدلان) قال تعالى ﴿يُحْكَمْ بِهِ نَوَاحِلُكُمْ﴾ [المائدة ٩٥] (أى): حيث (كل) منهما (فقيه منتبه) أى: فطن، لأنه إذ ذاك أعرف بالشبه المعتبر شرعا، وظاهره وجوب

.....
قوله: (فى الصورة على التغريب) لا فى القيمة مطلقا ولا فى الصورة على التحقيق بدليل أن الصحابة رضى الله عنهم حكموا فى نوع الصيد بنوع من غير مع اختلاف البلاد والأزمان. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (عدلان) قال الماوردى: عدالة باطنة، فإن لم تمكن كفت الظاهرة ورده «حجر» فى شرح العباب، وقال: أنه لا بد من العدالة الباطنة وقال «م.ر» يكفى العدالة الظاهرة ولو بلا استبراء عنه فيما يظهر.

قوله: (ففيه) قضيته أنه لا بد أن يكون مجتهدا إذ الفقيه المجتهد، وفيه وقفة؛ لأن المدار على العلم بالشبه المعتبر شرعا وواضح أن الفقيه يدركه، وإن لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق، وكلام الأذرعى ظاهر فى ذلك. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (فعثر وهلك به) أى: العثر.

.....

اعتبار ذلك وهو كذلك إذ من لا فقه له ولا انتباه لا يعرف المثل. وعلل الماوردي وغيره وجوب اعتبار الفقه بعد نقله له عن الشافعي بأن ذلك حكم. فلم يجوز إلا بقول من يجوز حكمه، ومنه يؤخذ أنه لا يكتفى بالمرأة والخنثى والعبد، وما ذكر من وجوب الفقه محمول على الفقه الخاص بما يحكم به هنا وما في المجموع عن الشافعي والأصحاب من أن الفقه مستحب محمول على زيادته.

(حتى) العدلان (اللذان لا اضطرار تلفا) أى: أتلّفاه لا اضطرارهما إليه، (أو خطأ) بالنصب أو الجر فإنه يكتفى بحكمهما لأن عمر رضى الله عنه أمر رجلا قتل ظبيًا بالحكم فيه، فحكم فيه بجدي ولأنه حق لله تعالى فكأن من وجب عليه أمينا فيه كالزكاة. أما إذا أتلّفاه عمدا بلا اضطرار مع العلم بالحرمة فلا يكتفى بحكمهما لفسقهما. واستشكل بأن الظاهر أن ذلك ليس كبيرة، فكيف تسقط العدالة بارتكابه مرة، ويجب بالمنع، بل الظاهر أنه كبيرة لأنه إتلاف حيوان محترم بلا ضرورة ولا فائدة. وقوله: كل فقيه منتبه مع قوله: لا اضطرار تلفا من زيادته (قلت وحيث اختلفا) بألف الإطلاق.

(فى المثل عدلان وعدلان) بأن حكم عدلان بمثل وآخران بآخر، (فقد * قيل):

قوله: (محمول إلخ) لأن القاعدة أن من حكمناه فى باب اعتبر أن يكون فقيها فيه لا فى غيره. انتهى. (أذرعى). انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (قوله على الفقه الخاص) بأن يعرف الأمور التى لا بد منها فى الشبه. قاله الأذرعى. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (مع قوله لا اضطرار تلفا) عبارة الحاوى بحكم عدلين وإن قتلاه خطأ.

قوله: (عدلان وعدلان) أما لو اختلف عدل وعدل فلا يعتبر أحدهما حتى ينضم إليه آخر لا اعتبار التعدد هنا بخلاف المفتى. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (بالنصب) عطفاً على الاضطرار.

قوله: (أو الجر) عطفاً على اضطرار.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

يؤخذ (بتخيير) بينهما وهو الأصح فى الروضة، (وقيل بالأشد) أى: الأغلظ منهما، والوجهان مبنيان على اختلاف المفتين، أما لو حكم عدلان بأن له مثلاً وآخران بأنه لا مثل له فمثلى هذا كله فيما لا نقل فيه، أما ما فيه نقل عن النبى ﷺ، أو عن أصحابين، أو عن عدلين من التابعين فمن بعدهم. قال فى الكفاية: أو عن صحابى مع سكوت الباقيين فيتبع ما حكموا به، وفى معنى الأخير قوله كل مجتهد غير صحابى مع سكوت الباقيين.

(و) ضمنوا (الجزء) من المثل (للجزء) من الصيد أى: لإتلافه، فلو جرح الصيد واندمل جرحه من غير إزمان، فنقص عشرة قيمته ضمن عشر مثله لا عشر قيمته تحقيقاً للمماثلة، قال الجمهور: وإنما ذكر الشافعى القيمة لأنه قد لا يجد شريكاً فى ذبح شاة، فأرشده إلى ما هو أسهل، فإن جزاء الصيد مخير، ففى المثل إن شاء أخرج عشر مثله، وإن شاء اشترى بقيمته طعاماً وتصدق به، وإن شاء صام عن كل مد يوماً (كما) ضمنوا (عن ذى الصغر * والمرض) من الصيد (المثل) من النعم أى: صغيراً عن الصغير ومريضاً عن المريض والتصريح بالصغير من زيادته، (و) ضمنوا (الأنثى) من النعم (للكر) من الصيد كالزكاة، ولأن المقصود لا يختلف كما فى الاختلاف فى اللون، وقد تفهم عبارته تعين الأنثى عن الذكر، وليس كذلك بل الواجب لإتلاف الذكر الذكر، ويجوز العدول إلى الأنثى لأنها أغلى، لكن الذكر أفضل للخروج من الخلاف على الأصح فى الروضة (لا العكس) أى: لا يضمن الذكر للأنثى لعدم المثلية، ولأن الأنثى

.....

قوله: (فمثلى) أى: اعتباراً بقول المثلث لأن معه زيادة علم تدقيق الشبه.

قوله: (لكن إلخ) عبارة الروضة: فإن جوزنا الأنثى فهل هى أفضل؟ فيه وجهان

قوله: (قد لا يجد شريكاً إلخ) ولو قتل محرم ومحل صيدا ضمن قسطه باعتبار الرعوس، وقيل يضمن الكل. «حجر».

قوله: (كما عن ذى الصغر إلخ) قد يؤخذ من ذلك أن صغير الحمام فيه صغيرة من الشياه هو ظاهر.

قوله: (وهو ظاهر) هذا ضعيف والمعتمد ما يأتى عن الروض وشرحه أن الواجب شاة تجزئ فى الأضحية كذا بهامش، وسيأتى ما فيه بالهامش الآتى عن شرح العباب.

أغلى، وهذا أحد وجهين حكاهما الرفعى بلا ترجيح. والأصح فى الروضة إجزاءه عنها لأن لحمه أطيب، قال الإمام: ومحل الخلاف فى إجزاء كل منهما عن الآخر إذا لم ينقص اللحم فى القيمة ولا فى الطيب، فإن كان واحد منهما لم يجز قطعاً، قال الشيخان: وكلامهم ياباه، (و) ضمنوا (المعيب للمعيب) ولو باختلاف نوع العيب، (لا) باختلاف الجنس فى التعيب) فيجزئ الأعور عن الأعور، وإن اختلف العور يمينا وشمالا لتقارب شأن النوع، بخلاف الأعور عن الأجرب أو عكسه. ولو أخرج عن المريض صحيحاً، أو عن المعيب سليماً فهو أفضل، وتعبيره بما قاله أوضح من تعبير أصله بقوله: والمعيب لمثله.

(ويضمن) المنفرض للصيد (النقص من) قيمة (الأم التى * جنى عليها فأدت بميت) بجنايته عليها، ولا يضمن الجنين لعدم تيقن حياته، بخلاف جنين الأمة حيث يضمن بعشر قيمتها كما سيأتى فى محله؛ لأن الحمل يزيد فى قيمة البهائم، فيمكن إيجاب ما بين قيمتها حاملاً وحاتلاً، وفى الآدميات ينقص قيمتهن فلا يمكن فيهن ذلك، فاعتبر عشر قيمة الأم، أما إذا أتت بحى ثم مات، فيضمنه مع نقص الأم. (أو يضمن المذكور) عطف على ضمنوا التعرض للصيد أو جزئه بمثله كما تقرر، أو (بالطعام) المجزئ فى الفطرة (بقيمة المثل) كلاً أو جزءاً (من الأنعام) معتبراً بقيمته يوم إخراج الطعام.

.....
أصحهما تفضيل الذكر للخروج من الخلاف. انتهى. لكن قال قبل ذلك: وإن فدى الذكر بالأنثى فطرق أصحهما على قولين أظهرهما الإجزاء، والثانى القطع بالجواز، والثالث إن أراد الذبح لم يجز، وإن أراد التقويم جاز لأن قيمة الأنثى أكثر، والرابع إن لم تلد جاز وإلا فلا. انتهى. وبه تعلم أن الخلاف ليس إلا على الأصح أيضاً وهو الأول، فلذا أخرج الشرح قوله: على الأصح عن قوله: للخروج من الخلاف فله دره.

قوله: (بقيمة المثل بمكة) لأنها محل ذبحه، فالمثل لما كان الواجب أصالة اعتبر فى قيمته مكة، لأنها محل ذبح ذلك المثل، والمراد بمكة جميع الحرم كما فى شرح الروض والعباب،

.....
.....
.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(بمكة) بالصرف للوزن؛ لأنها محل ذبحه، فاعتبر بها العدول عن ذبحه،
(وقيمة الذى انتفى * مثلية فيه بحيث أتلغا) بجر قيمة. ونصبها عطفًا على مثله
لفظًا أو محلاً أى: وضمنوا المثل بمثله وغيره بقيمته بمحل إتلافه أى: ووقته كما فى
كل متقوم أتلغ، ويقاس بالمتلف فى ذلك ما تلف، ويرجع فى القيمة إلى عدلين كما
فى التنبيه وغيره، فيخرج بها طعاما بسعر مكة، ويفرقه بالحرم كما سيأتى.

(وقابل) الصيد (الحامل) إذا أتلغه أو أزمه (بالمثل) أى: بحامل مثله من النعم
لأن الحمل فضيلة مقصودة لا يمكن إهمالها (وما * يذبح حاملا) أى لنقص لحمه، مع
فوات ما ينفع الساكين. وهو زيادة قيمته بالحمل، (ولكن قوما) أى: قوم المثل
.....

بخلاف غير المثل فإن المعتبر فى قيمته موضع إتلافه لما ذكره، أما قيمة الطعام فالمعتبر فيها
مكة أى: الحرم فيها كما فى شرح الروض والناشرى، وسيأتى قريباً فى الشرح لأنه
لفقرائه.

قوله: (بمكة) قال حجر فى شرح «ع.ب»: المراد بها جميع الحرم لأنه محل الإخراج
وقت العدول ولو اختلفت قيم مواضعه تخير لأن الكل محل ذبحه.

قوله: (بمحل إتلافه) ولو غير الحرم، ويشترى بتلك القيمة طعاما ويفرقه على مساكين
موضع الإتلاف، كذا فى تعليقه الطاوسى فليراجع فإنه مخالف لقول الشرح ويفرقه فى
الحرم.

قوله: (ووقته إلخ) قال القاضى وغيره: وفارق ما مر فى المثل بأن قيمته إنما تعتبر وقت العدول
بأن لا مثل له يكون وقت إتلافه هو وقت وجوب القيمة، وأما فى المثل فقد استقر فى ذمته المثل
بالبطل، فإذا أرادا التقويم اعتبرت القيمة حينئذ؛ لأن هذه الحالة هى حالة وجوب القيمة. حجر
«ش.ع».

قوله: (أى: ووقته) هل يعتبر فى سعر الطعام الذى يأخذه بالقيمة سعر محل الإتلاف ووقته.
قوله: (ولكن قوما) هل تعتبر قيمته وقت العدول كما تقدم فى المثلى لأن هذا منه، أو وقت
الإتلاف كغير المثلى للزوم التقويم وامتناع الذبح فكان كغير المثلى؟ فيه نظر، ثم رأيت بعضهم
قيد بوقت العدول قال أحداً مما مر، انتهى. فليتأمل فيه.

قوله: (هل يعتبر إلخ) المعنى فى سعر الطعام سعر مكة، أى: الحرم كما فى شرح الروض، والشرح
هنا حيث قال: فيخرج به طعاما بسعر مكة.

قوله: (للزوم التقويم) أى: سواء صام أو أخرج الإمداد.

باب الحج والعمرة

٣٢٥

الحامل بمكة محل ذبحه لو ذبح، وتصدق بقيمته طعاما، وعطف على ضمنوا أو مثله قوله:

(أو إنه لكل مد) من الطعام المذكور (صاما يوما، وفي الكسر) لد في التعديل (رعا الإتماما) للمكسور أى: أتمه يوما إذ الصوم لا يتبعض. وحاصل ما ذكر أنه فى المثلى إن شاء أخرج مثله، أو طعاما بقيمته مثله، أو صام لكل مد منه يوما. وفى غيره إن شاء أخرج طعاما بقيمته، أو صام لكل مد منه يوما، فجزاء الصيد مخير معدل لآية ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً﴾ [المائدة ٩٥]، وإنه يستثنى من المثلى الحامل فهى كغير المثلى ومن هنا قال ابن الصباغ وأبو الطيب: ليس لمسألة الحمل نظير فى مسائل الصيد. ثم أخذ فى بيان أمثلة لما له مثل بالنفل، فقال.

(كالضبع) بإسكان الباء مخففا من ضمها أى: مثله (كبش) وهو ذكر الضأن والأنثى نعجة والصنبح يقال للذكر، والأنثى عند جماعة، وللأنثى فقط عند الأكثر وأما الذكر

قوله: (كبش) لم يقيدوه بسن وكذا الشاة الآتية فى الثعلب، والظاهر أنه لعدم تقييدهما بسن، بل فى الكبير كبير وفى الصغير صغير، ثم رأيت فى كلام الشافعى - رضى الله عنه - انتهى. «حجر» شرح «ع.ب»، وفى شرح الروض حيث أطلقنا فى المناسك الدم فالمراد كدم الأضحية إلا فى جزاء المثلى فلا يشترط كونه كالأضحية. قال فى شرحه: وعدل عن تعبير الأصل بجزاء الصيد المثلى، ليخرج جزاء غير المثلى كالحمام. انتهى. هو صريح فى اعتبار سن الأضحية فيما عدا المثلى.

قوله: (على ضمنوا) إن أراد بدون تقدير ففيه نظر لأن أن مفتوحه فلا بد لها من عامل، ولا عامل على هذا التقدير، وكسرهما بعيد رواية ودراية كما يدرك بالتأمل أو بتقدير نحو أوجبوا أى: أوجبوا أنه إلخ فقريب وكان ينبغى التنبيه عليه.

وقوله: أو مثله. الظاهر أن فى تعلق الضمان به السلازم على هذا التقدير مسامحة إذ لا يقال: ضمنوه أنه صام فليتأمل «س.م».

قوله: (مخير معدل) قال بعضهم: معنى التعديل هو التقويم مع الرجوع إلى الغير ليكون بدلا، بخلاف ما لو جعل الشارع بدلا مقدرا يرجع إليه فإنه يقال فيه دم تقدير «ب.ر».

قوله: (أو بتقدير نحو أوجبوا) لأنه أقرب من ضمنوا، تأمل.

قوله: (إذ لا يقال إلخ) قد يقال: لا مانع أن يقال ضمنوه الجزاء بالصيام، فيكون على حذف الباء.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فضبعان بكسر الضاد وإسكان الباء، فمن منع إخراج الذكر عن الأنثى كالناظم يحمل الضبع على الذكر، أو يستثنى هذا أخذاً بظاهر المأثور، ومن جوزه عبر بما ذكر موافقة للمأثور (و) مثل (النعام) أى: الواحدة منه ذكراً أو أنثى (بدنه) ذكراً أو أنثى. فلو عدل عنها إلى بقرة أو سبع شياه لم يجز، لأن جزاء الصيد يراعى فيه المماثلة، (و) مثل (الأرنب) ذكراً أو أنثى (العناق)، وهى كما فى تحرير النووى وغيره أنثى المعز إذا قويت ما لم تبلغ سنة، وإليه أشار الناظم من زيادته بقوله: (قاربت سنه)، وفى الروضة وأصلها: أنها أنثى المعز من حين تولد حتى ترعى.

(وبقر الوحش، أو الحمار * للوحش) ذكورا أو إناثا (الأمثال لها الأبقار) الأهلية ذكورا أو إناثا.

(وكاليرابيع) أى: مثلها ذكورا أو إناثا، (هنا الجفرات) جمع جفرة وهى أنثى

قوله: (فمن منع إلخ) جواب عن قول الشارح العراقى أنه مع إطلاقه عليهما لا يستقيم قولهم كبش لتعينه للذكر. انتهى. «حجر».

قوله: (من حين تولد حتى ترعى) زاد فى المجموع ما لم تستكمل سنة والعبارات الثلاث متخالفة، ويمكن حمل العبارتين الأولىين على الثلاثة. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (موافقة للمأثور) هلا زاد وليبان أجزاء الذكر على الأنثى أيضاً.

قوله: (قال الشيخان إلخ) اعترضنا بأن الأوفق أن يقولوا: المراد بالعناق هنا ما فوق الجفرة فإن الأرنب خير من اليربوع، وبأن ما اقتضاه ظاهر كلامهما من أن الواجب فى اليربوع غير جفرة؛ لأنها تقتضى التفسير المذكور أن تكون بعد سن العناق غير مراد؛ لأن ذلك يخالف الدليل والمنقول، ومن ثم قال الزركشى: وهذا البحث مردود لأنه ليس من باب القياس، ولو صح ذلك لبطلت تسوية الأصحاب بين الظبى والحمام فى إيجاب الشاة، حجر «ش.ع».

قوله: (وهذا البحث أى قول الشيخين والمراد إلخ) وعلى قول الزركشى: جرى صاحب الروض حيث أسقط البحث من الروضة عند الاختصار.

قوله: (بعد سن العناق) لأن ما فصل عن أمه يكون سنه فوق سن ما ابتداء فى الرعى، وعلى ما قاله تكون الجفرة قبل سن العناق لأنها تكون قبل أوان الرعى وما قبله لا يفصل عن أمه فيكون قبل فصله وذلك بجفرة، تأمل.

المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها، والذكر جفر سمي بذلك؛ لأنه جفر جنباه أى: عظما. قال الشيخان: والمراد بالجفرة هنا ما دون العناق إذ الأرنب خير من اليربوع، وخرج بهذا الزيد على الحاوى اليرابيع الملوكة، فواجب إتلافها من حيث الملك قيمتها لملكها، وهذا جار فى غير اليرابيع أيضا. (و) مثل (الظبى عنز) وهى أنثى المعز التى تم لها سنة، وظاهر كلامه أن الذكر لا يجزئ عن الأرنب واليربوع والظبى، وليس كذلك كما مر بيانه، والأصل فيما ذكر ما رواه الترمذى. وقال سألت الشافعى عنه فقال: صحيح أنه ﷺ حكم فى الضبع بكبش. وما رواه الشافعى بإسناد صحيح أن عمر رضى الله عنه قضى فى الضبع بكبش، وفى الغزال بعنز. وفى الأرنب بعناق. وفى اليربوع بجفرة. وروى البيهقى عن عمر وعلى وابن عباس ومعاوية أنهم قضوا فى النعامة ببذنة، وعن ابن عباس وأبى عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قضوا فى حمار الوحش وبقرة ببقرة. وعن عمر وعبد الرحمن بن عوف أنهما حكما فى الظبى بشاة. وعن ابن عوف وسعد أنهما حكما فى الظبى بتيس أعقر. (و) مثل (الحمام)

قوله: (قال الشيخان) عبارتهما بعد تفسير العناق بأنها أنثى المعز من حين تولد حتى ترعى، والجفرة بأنها أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها ما نصه: هذا معناهما لغة، لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا إلخ ما فى الشرح. قال «م.ر.» عن والده: إن المراد بالجفرة هنا ما دون العناق إذ المعول عليه فى تفسيرها أى: العناق ما فى المجموع والتحرير وغيرهما. انتهى. أى: لا ما فى الروضة كأصلها.

قوله: (ما دون العناق) فلا بد فى العناق إن تجاوز أربعة أشهر بخلاف الجفرة فإنها ما بلغت أربعة أشهر فقط، وهذا على ما قاله الشيخان. انتهى. شرح الإرشاد «الحجر».

قوله: (وقال إلخ) عبارة شرح الروض: أو قال: إلخ.

قوله: (أعقر) يؤخذ منه أنه ينبغى رعاية المماثلة فى اللون، وكلام أصحابنا صريح فى عدم اعتباره لكى ينبغى حمله على أنه ذلك لا يجب، وأما النذب فغير بعيد لاسيما وقد اعتضد بحكم هذين الإمامين. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (وقال سألت الشافعى) فى شرح الجوحى وقال: سألت عنه البخارى.

الغفر البهية فى شرح البهجة الوردية

أى: الواحدة منه وهو كل ما عب وهدر كالفواخت واليماى والقمرى والدبسى، ونحوهما من كل مطوق. (شاة): من ضأن، أو معز بحكم الصحابة، ومستنده توقيف بلغهم، وإلا فالقياس إيجاب القيمة، وقيل مستنده الشبه بينهما وهو ألف البيوت.

قوله: (ومثل الحمام شاة) قال حجر فى شرح العباب ما حاصله: إن جعل الشاة مثلاً للحمام إنما يأتى على القول الضعيف إن مستند الصحابة فى الحكم بالشاة الشبه بينهما. انتهى. أى: وأما على المعتمد من أن مستندهم النقل فليس هو من المثلى وعليه جرى فى شرح الروض تبعاً للمصنف. انتهى. شرح «ع.ب.»، «حجر».

قوله: (عب) أى: شرب الماء جرعا لا مصا وهدر أى: رجع صوته وغرد، وبين العب والهدير لزوم لا تلازم؛ لأن العب أعم مطلقاً لأن بعض العصافير وهو الغفر يعب ولا يهدر كما نقله الزركشى عن بعض أئمة اللغة: فاندفع قول الشيخين: لا حاجة إلى ذكر الهدير مع العب لأنهما متلازمان. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (والحمام شاة) كلام شرح الروض يفيد أنه يشترط فى هذه الشاة أن تكون بجزئة فى الأضحية، وذلك لأنه قال فى الروض: حيث أطلقنا فى المناسك الدم، فالمراد كدم الضحية إلى أن قال: إلا فى جزاء المثلى أى: الصيد المثلى فلا يشترط كونه كالأضحية، قال فى شرحه: وعدل عن تعبير الأصل بجزاء الصيد إلى قوله: جزاء المثلى ليخرج جزاء غير المثل كالحمام. انتهى. فقوله: ليخرج جزاء المثلى كالحمام صريح فى أنه يشترط فى شاته صفة الأضحية فتأمل فإنه واضح «س.م.»

قوله: (غير المثلى) يعنى أن ما وجب فيه ليس مثله وإنما هو للتوقيف وقيل إنه مثلى بناء على أن مستندهم فى إيجاب الشاة لشبه بينهما، وعلى هذا درج المصنف كالشارح.

قوله: (صريح فى أنه يشترط إلخ) عبارة العباب: وفى الحمام شاة. قال حجر فى شرحه: اتفاقاً بحكم الصحابة ومستندهم توقيف بلغهم وإلا فالقياس إيجاب القيمة، وقيل مستنده الشبه بينهما وهو العب، وقيل ألف البيوت أى: فى بعض أنواع الحمام إذ لا يأتى فى نحو الفواخت، وفائدة الخلاف كما فى الحاوى وغيره أنه لو كان صغيراً فهل يجب سخله أو شاة كاملة، وجهان مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفا أو تشبيهاً وقضية ترجيح الشاة، لكن فى الإملاء أنه يجب فى الصغيرة شاة صغيرة مع القول بأن المستند التوقيف ونقله فى البحر عن الأصحاب: وبه يعلم أنه لا يشترط فى الشاة هنا كونها بجزئة فى الأضحية خلاف ما أوهمه كلام الروض فى الدماء وإن أقره شيخنا وسيأتى ما يعلم منه ذلك. انتهى. ثم رأيت المحشى نقله مع زيادة فى حاشية التحفة وأقره.

باب الحج والعمرة

٣٢٩

(ما فوقه، أو تحت من طيور * قوم) أى: وما فوق الحمام فى الجثة من الطيور، أو مثله (كطير الماء)، أو تحته كالزرزور (والعصفور)، والبلبل قومه أى: احكم فيه بالقيمة لا بشاة، وقد حكمت الصحابة بها فى الجراد والتمثيل بطير الماء والعصفور من زيادته.

(لو محرمان قارنان مثلاً * من النعام المنعتين) بفتح النون، وقد تسكن كما سلكه الناظم (أبطلا) أى: ولو أبطل محرمان قارنان منعتى نعمة، وهما قوة عدوها وطيرانها. (يتحد الجزاء، ولو) كان ذلك (فى الحرم) لاتحاد المتلف وإن تعددت أسباب الجزاء كما يتحد تغليظ الدية، وإن تعددت أسبابه، بخلاف كفارة الآدمى فإنها تتعدد بتعدد القتيلين؛ لأنها لا تتجزأ، ونبه من زيادته بقوله: مثلاً على أن اتحاد الجزاء يجرى فى غير ذلك كقتل الصيد. وكما لو كان المبطل لذلك غير قارنين، أو أحدهما قارناً، والآخر غير قارن، أو كان أكثر من محرمين، مع أن أكثر ذلك مفهوم بالأولى والباقي بالمساواة، وقضية كلامه: أن الإزمان يوجب تمام الجزاء وهو كذلك، كما لو

.....
قوله: (وقيل إلخ) حكاه بصيغة التمرىض لما قاله فى شرح الروض: أنه لا يتأتى فى بعض أنواع الحمام كالفرأخت ونحوها.
قوله: (يجرى فى غير ذلك إلخ) وعلى هذا فلو آخر مثلاً بأن قال: لو محرمان قارنان أبطلا من النعام المنعتين مثلاً كان أولى.

قوله: (لو محرمان قارنان إلخ) عبارة الإرشاد: وإن تلف قارنان صيدا حرمياً فجزاء واحد أو أحد امتناعى نعمة فما نقص.

قوله: (لأنها تتعدد) فى نسخة فإنها.
قوله: (كقتل الصيد) فمثلاً متعلقة بما بعدها أيضاً.
قوله: (كقتل الصيد) أى: أو أزمانه.
قوله: (مع أن أكثر ذلك) كأزمان ما دون النعمة من الصيد، وكما لو كان المبطلان غير قارنين بأن انتفى القران عنهما أو عن أحدهما.
قوله: (والباقي بالمساواة) كقتل الصيد من نعمة أو غيرها وكما لو كان المبطل أكثر من اثنين.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أزمن عبداً لزمه تمام القيمة، فإن اندمل جرح ما أزمه من الصيد، ثم قتله لزمه أيضاً جزاء مثله زمناً، كما لو قطع يد عبد، فاندمل فقتله يلزمه للقطع نصف القيمة، وللقتل قيمته مقطوعاً ذكر ذلك الشيخان، ولا يجب فى إبطال إحدى المنعتين تمام الجزاء على الأصح، بل ما نقص، وسبيله سبيل جرح الصيد (وميتة مذبوحه) أى: ومذبح المحرم مما يحرم تعرضه له ميتة (فليحرم) عليه، وعلى غيره وإن تحلل؛ لأنه ممنوع من الذبح لعنى فيه كالمجوسى، وكذبحه كسره البيض، وقتله الجراد نقله فى الروضة عن الرويانى عن الأصحاب، ثم قال: والأصح عند الرويانى ما اختاره الشيخ أبو حامد، والقاضى الطبرى حل البيض لغيره؛ لأنه لا يتوقف على فعل بدليل حل ابتلاعه بلا كسر. ونقل فى المجموع تصحيح هذا عن جمع منهم المتولى، والقطع به عن آخرين، وقال بعد هذا بأوراق: إنه أصح، وقال هنا أن الأول أشهر، ثم قال: وقال المتولى: حلب لبن الصيد ككسر بيضه.

(و) مذبوح (من سوى المحرم) أى: الحلال بغير الحرم (للمحرم حل) أى: حلال للمحرم لغيره (ما لم يصد له أو المحرم دل) أى: أو لم يذله المحرم عليه، بخلاف ما إذا صيد له أو دل عليه المحرم لقوله ﷺ لا عقر أبو قتادة وهو حلال

.....

قوله: (ثم قتله) مثله ما إذا قتله محرم آخر سواء اندمل جرحه أو لا فإن عليه جزاء زمناً كما فى الروض.

قوله: (حل البيض) تقدم حل الجراد أيضاً لغيره عن «حجر».

قوله: (بل ما نقص) فإن كان النقص ربع القيمة مثلاً وجب من البدنة ربعها، أو قيمته يشتري بها طعاماً أو صام عن كل مد يوماً. «حجر».

قوله: (حل البيض) اعتمده «م.ر».

قوله: (لغيره) أى: غير الحرم وعبرة المجموع: للحلال منه «ب.ر».

قوله: (أو دل عليه الحرم) أى: فإنه يحل للصائد ويحرم على الحرم، والظاهر أنه يحرم على المحرم الدال وغيره كما يشعر به ظاهر قصة أبى قتادة «ب.ر».

.....

الأتان، «هل أحد منكم أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها قالوا: لا. قال: فكلوا ما بقى من لحمها، رواه الشيخان. أما مذبوحه بالحرم إذا لم يكن مملوكا فميتة تحرم على المحرم وغيره، ويجوز عود الضمير فى مذبوحه للبرى، وكسر ميم من أى: ومذبوح البرى من المحرم ميتة، ومن سوى المحرم حلال للمحرم.

(وإن أعان) المحرم (الحل) أى: الحلال، (أو دك) أى: دله (على * صيد عصى) كعكسه، وكنظيره فى قتل الآدمى، ولا جزاء على الدال كما لا كفارة عليه فى نظيره من قتل الآدمى. نعم إن كان فى يده لزمه الجزاء لوجوب حفظه عليه كما مر. (ولا جزاء إن أكل) أى: ولا جزاء عليه بأكله لحم صيد يحرم عليه أكله منه، سواء ذبحه هو أم غيره لعدم نمائه بعد ذبحه كبيض مذر؛ ولأن جزاء ذبحه إن ذبحه هو أو محرم آخر يغنى عن جزاء آخر، ولو قتل محرم ومحلون صيدا ضمن المحرم القسط، وقيل الكل، ذكره فى المجموع وفيه كالروضة وأصلها: لو أمسكه محرم حتى قتله حلال ضمنه لتعديده، ولا يرجع على الحلال على الأصح لحل تعرضه له، بخلاف ما لو أتلف

.....
قوله: (إن كان فى يده) أى: الحرم لزمه الجزاء، أى: دون الحلال، أما لو كان القاتل محرما فالجزاء عليه تقدمها للمباشرة كما مر.

قوله: (هل منكم إلخ) مفهوم هذا أنه لو أمر أو أشار أحد منهم لم يأكله أحد منهم فتأمله، وذلك لأنه رتب حل الأكل على عدم أمر أو إشارة أحد فأفهم أنه لو وجد أمر أو إشارة أحد امتنع الأكل عليهم.

قوله: (ضمنه لتعديده) أى: بالإمسك الذى هو سبب لإتلاف مع عدم ضمان المباشر فغلب السبب على المباشرة لعدم التعدى بها، وإنما لم يضمن المحرم فى المسألة السابقة الجميع؛ لأنه لم يوجد منه تسبب لإتلاف الحلال، بل مجرد المشاركة له فلم يتعلق به إلا القسط فلا تشكل إحدى المسألتين بالأخرى.

قوله: (ضمنه) أى: المحرم.

قوله: (حلل تعرضه له) قد يشكل حل التعرض مع أن فى التعرض إتلاف حيوان محترم عبثا وهو حرام بل من الكبائر، ويجاب بأن حرمة التعرض من حيث الطريق الخاص وهو إتلافه على

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ما غصبه غيره، فإن كان القاتل أيضا محرما فالجزاء عليه على الأظهر تقديما للمباشرة. لكن صحح فى الروضة هنا بعد ذلك، والرافعى فى أوائل الجراح أن المسك طريق فى الضمان، والقرار على المتلف كما فى إتلاف العبد المغصوب، وكالمحرم فى ذلك الحلال بالحرم.

· (وقطع نبت وهو رطب حرمى * وقلعه لا لاحتياج حرم) أى: وحرم أنت على المحرم وغيره قطع وقلع نبات حرمى شجرا كان أو غيره مباحا أو مملوكا لقوله ﷺ يوم فتح مكة «إن هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعضد شجره، ولا ينفر صيده، ولا يختلى خلاه، فقال العباس: يا رسول الله إلا الأذخر فإنه لقينهم وبيوتهم، فقال: إلا الأذخر» والعضد القطع. وإذا حرم القطع فالقلع أولى، والخلا بالقصر الحشيش الرطب أى: لا ينزع بقطع ولا قلع، والأذخر بالذال المعجمة حلفاء مكة واحدته أذخرة، وقيس بمكة باقى الحرم، وسواء فى الشجرة المستنبت والنابت بنفسه، وأما غيره فقيده بما نبت بنفسه، أما ما يستنبت منه كحنطة وشعير وذرة وبقول وخضراوات، فيجوز قطعه وقلعه لاحتياجنا إليه، فلو استنبت ما ينبت بنفسه غالبا أو عكسه، فالعبرة بالأصل. وخرج بالرطب الجاف، فيجوز قطعه، وكذا قلعه إن كان شجرا كقصد صيد ميت دون

.....
.....

وجه لا يحل معه، وأما التعرض له لا على هذا الوجه كأخذه ومملكه وإتلافه على وجهه يحل بان ذنبه فلا كلام فى حله للحلال وحرمة على المحرم ويكفى هذا فى الفرق «س.م».

قوله: (بخلاف ما لو أتلّف ما غصبه) فإذا غرم الغاصب رجع على المتلف.

قوله: (فالجزاء عليه) أى: القاتل ولا أثر للإمساك مع المباشرة. شرح روض.

قوله: (لكن صحح إلخ) قال فى شرح الروض: فيحمل ما هنا على ذلك، ثم ذكر أن ظاهر كلام الأصل أن ذاك وجه.

قوله: (فإنه لقينهم) أى: الحداد ويقاس به غيره كالطباخ، والخباز بجامع الحاجة.

قوله: (لبيوتهم) أى: لتسقيفها أو فرشها.

قوله: (وسواء فى الشجر إلخ) يفيد حرمة التعرض لنحو النخل المملوك وهو كذلك.

قوله: (حرمة التعرض لنحو النخل) صرح به فى العباب.

الحشيش إذ لو تركه لنبت ثانياً. قال في المجموع عن الماوردي: إلا إذا كان قد مات؛ لأنه لا يرجى نباته، وبالحرمى وهو ما نبت أصالة، ولو ببعض أصله بحرم مكة نبات الحل. حتى لو نقل شجرة من الحل إلى الحرم لم تصر حرمية، بخلاف صيد دخل الحرم إذ للشجر أصل ثابت فاعتبر منبته، بخلاف الصيد فاعتبر مكانه، فلو كان الأصل في الحرم والأغصان في الحل حرم قطعها لا رمى صيد عليها، ولو كان الأمر بالعكس حل قطعها لا رمى صيد عليها، ولو نقل شجرة من الحرم إلى الحل فعليه ردها لا إن نقلها إلى محل آخر منه، فإن جفت بالنقل ضمنها، وإن نبتت في المنقول

.....
قوله: (بخلاف صيد دخل الحرم) أى: ويبض أحضنه لصيد الحرم فإن فرخه يكون حرمياً على ما هو ظاهر شرح العباب الحجر. فليحذر.

قوله: (فعليه ردها) ولا يبرأ بمجرد عودها بل إن تلفت أو أتلقت قبل أن يكمل نباتها ضمنها، ولو حصل فيها نقص بالقلع ضمنه.

قوله: (فعليه ردها) فإن لم يردّها أثم وضمنها، وإن نبتت كما صرح به جمع متقدمون ونقله الزركشى عن العراقيين، ومن ثم قال الأسنوى: لو نبتت فيه وتعدّر ردها طوّل الناقل بضمنها حالاً، لأنه عرضها للإيذاء بوضعها في الحل، ولم يبين في المهمات ما يطالب به. قال حجر في شرح «ع.ب»: والمتبادر أنه يطالب بما يلزم من بقرة أو شاة لا ما بين قيمتها محترمة وغير محترمة.

قوله: (فإن جفت بالنقل ضمنها) أى: وسقط عنه المخاطبة بالرد. انتهى. شرح «ع.ب»، «الحجر».

قوله: (ولو ببعض أصله) ظاهره وإن قل جداً.

قوله: (فعليه ردها إلخ) هذا الصنيع صريح في وجوب ردها وإن نبتت في الحل، ويصرح به أيضاً قول الروض: ولا يضمن الحرمية إن نبتت في الحل، بل يجب ردها إليه. انتهى. ووجوب الرد مع نفى الضمان يحتمل أن فائدته مجرد الإثم، ويحتمل أن فائدته ضمانها، بما بين قيمتها محترمة، وغير محترمة كما قاله الجوزجورى، وأوردت ما قاله الجوزجورى على «م.ر». فوافق فوراً وضمنها بذلك لا ينافى نفى الضمان المذكور؛ لأن المراد به نفى الضمان بالبقرة أو الشاة فليتأمل «س.م».

قوله: (ولا يضمن الحرمية إلخ) أى: لا مكان ردها فإن تعدّر ضمنها بأجزاء كما في شرح «ع.ب» والحجر.

قوله: (بمجرد الإثم) الذى في شرح «ع.ب» والحجر أنه يأتى ويضمن.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

إليه ولو فى الحل فلا ضمان. فلو قلعتها قالع لزمه الجزاء إبقاء لحرمة الحرم ذكره فى الروضة وأصلها. قال السبكي: ومحل عدم الضمان إذا كان المحل المنقول إليه من الحرم، وإلا فقد صرح جماعة بلزوم الجزاء. وإن ثبتت مالم يعدها إلى الحرم، وفى المهمات: أن الضمير فى لزمه يعود للأول، كما قال الجرجاني والخوارزمي. أو للثاني كما قال سليم والبعوى، وقال البندنجي: بمطالبتهم كالمغصوب إذا أتلّف، واقتصر فى الكفاية عليه. قال فى المهمات: وهو واضح متعين. انتهى. وصرح فى المجموع

قوله: (بمطالبتهم) أى: القالع لاستقرار الضمان عليه والناقل لأنه طريق فى المطالبة كما صرح به جمع متقدمون وجرى عليه السبكي. انتهى. شرح «ع.ب.»، «الحجر».

قوله: (فعليه ردها) ولا يتعين مكانها الأول «ب.ر.».

قوله: (ولو فى الحل) فلا ضمان لكن يجب ردها محافظة على حرمتها، وإلا ضمنها كما قاله جمع، واعتمده السبكي وغيره أى: بما بين قيمتها محترمة وغير محترمة، كذا قاله الشارح يعنى الجورجى، واستبعد كونه، بما يلزم لو تلفت من شاة أو بقرة. حجر «د.».

فلو لم يردّها وضمنه ما ذكر وغرمه، ثم ردها إلى الحرم ونبتت كما كانت فهل يسترد ما غرمه؟ فيه نظر، ولو أخبر أهل الخبرة بأنها لو قلعت من الحل، وأعيدت إلى الحرم ماتت فهل يسقط وجوب الرد ويتعين الضمان حينئذ؟ فيه نظر.

قوله: (فلو قلعتها قالع إلخ) عبارة الروض وشرحه: ومن قلعتها من الحل ضمنها إبقاء لحرمة الحرم، والمراد كما قاله السبكي وغيره استقر عليه ضمانها كما فى الغصب. انتهى. ولعل محل الضمان والاستقرار ما لم تعد إلى الحرم وتثبت فيه من غير نقص فليتأمل.

قوله: (قال السبكي ومحل إلخ) هذا يخالف قول الشيخين السابق: ولو فى الحال فلا ضمان.

قوله: (بمطالبتهم كالمغصوب) فقرار الضمان على القالع كما صرح به فى شرح الروض عن السبكي.

قوله: (وإلا ضمنها) أى: مع الإثم. شرح «ع.ب.».

قوله: (فهل يسترد إلخ) قالوا: إذا جرح الصيد واندمل بحيث لم يبق نقص فرض القاضى شيئا بقدر ما أصابه من الوجع، وقيل يضمن نقصه قبل الاندمال فيأتى مثله هنا. تدبر.

قوله: (ويتعين الضمان حينئذ) هذا هو الظاهر. قال فى شرح «ع.ب.»: قال الأسنوى: لو نبتت فى الحل وتعدّر ردها طوّل الناقل بضمائها حالا لأنه عرضها للإيذاء بوضعها فى الحل.

باب الحج والعمرة

٣٣٥

بالثانى . فقال : لزم الفاعل الجزاء إبقاء لحرمة الحرم . وكالشجرة فى ذلك غصنها ، قال الفورانى : ولو غرس فى الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حرمة الأصل ، وقال الإمام : قال أئمتنا : لا خلاف إنه لو غرس فى الحرم نواة . أو غصنا من شجرة حلية لم تصر حرمة وخرج بقول النظم لا لاحتياج ما إذا احتاج إليه للدواء ، أو لعلف البهائم أو

قوله : (وكالشجرة فى ذلك غصنها) عبارة «الإيعاب» : من أخذ غصنا من حرمة فنبت وصار شجرة وجب فيه الجزاء وكذا النواة .

قوله : (ثبت لها حرمة الأصل) عبارة الناشئ : حرم نقلها لأن أصلها حرمى وفى طريقة أهل العراق أنها لا تحرم ، فمعنى ثبوت الحرمة حرمة نقلها من مكانها لا وجوب ردها . فليحرم .

قوله : (ثبت لها حرمة الأصل) سكت عن وجوب ردها كما فى الشجر ، وقد يؤخذ من ذلك امتناع إخراج نوى شجر الحرم إلى الحل وإن لم يغرس ووجوب رده كما فى إخراج ترابه .

تنبيه : الظاهر أنه يجوز إخراج ثمر الحرم وأكله خارجه وإطعامه غير أهله ، ووجوب رد نواه إن صح ما قلنا من امتناع إخراج نواه . بحث مع «م.ر» . بجميع ذلك فوافق فوراً .

تنبيه آخر : لا فرق فى امتناع التعرض لشجر الحرم بين المملوك وغيره ، فيحرم التعرض للملوك على الصحيح ويجوز بيعه ، لكن يمتنع على المشتري كغيره التعرض له «م.ر» .

قوله : (إذا احتاج إليه إلخ) أى : ولو فى المستقبل «م.ر» ويجوز رعى حشيش الحرم ، وشجره بالبهائم ، وعبارة شرح الروض : ويجوز رعيه ، أى : حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه بالبهائم . انتهى .

تنبيه : ما جاز أخذه كورق الشجر وعود السواك والأذخر هل يجوز إخراجهم عن الحرم والانتفاع به خارجه مع القرب والبعد؟ فيه نظر وقد ظهر لى ما وافق عليه «م.ر» من الجواز ولا يرد منع إخراج تراب الحرم وإن جاز أخذه والانتفاع به ؛ لأن التراب من القرار الذى شأنه الثبوت وعدم الزوال ؛ لأنه من الأرض .

قوله : (الظاهر أنه يجوز إخراج إلخ) جزم به «ق.ل» .

قوله : (سكت عن وجوب ردها) فى «ق.ل» على الجلال : وللنواة حكم أصلها ومثله فى شرح «ع.ب» والحجر .

قوله : (امتناع إخراج نوى إلخ) قد يقال إنه حيث لا شجراً ولا نباتاً وفرق بينه وبين التراب ، فليحرم ما نقله بعد عن بحث «م.ر» فإن فيه مشقة شديدة .

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

لتسقيف البيوت، أو للغذاء كالرجلة والبقلة؛ لأن ذلك فى معنى الزرع. وكلام النظم كأصله يقتضى جواز قطع الشجر للحاجة وليس كذلك. قال فى المجموع: ويمتنع بيع نبات الحرم، وهو صادق ببيعه ممن يلعف به، ولا يجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا بخيط، وأخذ ثمره وعود السواك ونحوه.

قوله: (وليس كذلك) فى شرح «ع.ب.» «الحجر» يجوز قطع الحشيش ومثله صغار الشجر للحاجة. انتهى. فإن حمل ما هنا عليه زال الإشكال.

قوله أيضا: (وليس كذلك) فى شرح العباب لحجر عن ابن العماد أنه: يجوز نقل شجر الحرم للحاجة فإن كان القطع مثله اندفع الاعتراض. انتهى. وفى الناشئ لو قطع غير الأذخر للحاجة التى يقطع لها الأذخر كسقف البيوت جاز. نقله الأسنوى عن الوسيط، والوسيط للغزالي قال: وتبعه الحاوى الصغير: وصرح بجواز قطعه مطلقا وقل من تعرض. انتهى. مع زيادة من الشيخ عميرة على المحلى.

قوله أيضا: (وليس كذلك) أما تقليمة للحاجة فحائز. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (ويمتنع بيع نبات الحرم) أى: ما لا يستنبت منه، أما ما يستنبت فيجوز بيعه. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (بيع نبات الحرم) أى: ولو الأذخر على ما نقله «م.ر.» فى النهاية عن والده، وخالف «خ.ط.» ناقلا عن الشهاب «م.ر.» انتهى. «مدنى».

تنبيه آخر: لو رأينا ترابا فى الحرم احتمل حدوثه بنحو هبوب الرياح فهل يحرّم إخراجها أو لا لأننا لا نخرم بالشك؟ فيه نظر ويتجه الثانى.

قوله: (ويمتنع بيع إلخ) سكت عن المطبة ويحتمل جوازها «م.ر.».

قوله: (وهو صادق ببيعه ممن يلعف به) عبارة الجوى فى المجموع: لا يجوز أخذ لبيعه ممن يلعف به ثم قال: ولو أخذ الدواء لبيعه ممن يحتاج إليه قال فى المهمات: فهو كأخذ الحشيش لذلك. انتهى. وعبارة شرح الروض: ولا يجوز قطعه للبيع ممن يلعف به كما فى المجموع؛ لأنه كالطعام الذى أبيع أكله لا يجوز بيعه، ويؤخذ منه كما قال الزركشى وغيره، أنا حيث جوزنا

قوله: (لبيعه) ظاهره أنه إذا أخذه لا يقصد بيعه جاز له بيعه وبه قال حجر فى المنح وابن علان فى شرح الإيضاح، لكن كلام الروضة يقتضى أنه إذا أخذه لحاجة لا يملك عينه وهو موافق للشارح. انتهى. مدنى.

(لا) إن كان النبت المذكور (مؤذيا) كعوسج، فلا يحرم قطعه وقلعه وإن لم يمنع المرور كالصيد المؤذى. وفى وجه صححه النووى فى شرح مسلم يحرم لقوله ﷺ من رواية ابن عباس «ولا يعضد شوكتها» قال: والفرق بينه وبين الصيد المؤذى أنه يقصد الأذى بخلاف الشجر. قال فى المجموع: وللقائل بالمذهب أن يجيب بأنه مخصص

.....
قوله: (بالمذهب) أى: الصحيح الذى قطع به الجمهور وهو أنه لا ضمان فى قطع المؤذى. انتهى. من الروضة. قال فى شرح العباب: وبث ابن العماد أن محل الخلاف ما ليس بطريق المارة وإلا جاز قطعه قطعاً وتبعه الزركشى وزاد أنه يسن قطعه.

أخذ السواك لا يجوز بيعه، وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده. قال فى المهمات: وهو المتجه، قال الزركشى: بل المتجه المنع؛ لأن ما جاز للضرورة أو الحاجة يقيد بوجودها، كما فى اقتناء الكلب. انتهى. وقوله قال فى المهمات: وهو المتجه أفتى به شيخنا الشهاب الرملى.

قوله: (وهو صادق إلخ) اعتمده «م.ر».

قوله: (وعود السواك ونحوه) قال فى شرح الروض: وقضيته أنه لا يضمن الغصن اللطيف وإن لم يخلف، قال الأذرى: وهو الأقرب ونقل ما يؤيده لكنه مخالف لما مر. انتهى. أى: لما مر فى قول الروض.

فرع: أخذ غصنا وأخلف مثله فى سنته بأن كان لطيفا أى: كالسواك فلا ضمان وإلا وجب، ثم إذا أخلف لم يسقط. انتهى. وقوله: وإلا قال فى شرحه: أى: وإن لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لا فى سنته، وقوله: ثم إذا أخلف لم يسقط قال فى شرحه: قال الزركشى: وهذا ظاهر إذا كان الغصن لا يخلف عادة وإلا فهو بسن الصغير أشبه فلا ضمان إلخ. انتهى. وبين الشهاب فى شرح العباب أنه رد ما قاله الزركشى فى الحاشية، وقول شرح الروض: مخالف لما مر والأوجه حمل ما هنا على ما هناك «م.ر».

وقوله: فى سنته أى: سنة تمضى من القطع وفاقا لحجر. «م.ر».

قوله: (بل المتجه المنع) وعليه فإذا وجد السبب جاز أخذه ولو للمستقبل. انتهى. مدنى.

قوله: (الشهاب الرملى) مثله ولده.

قوله: (مثله) أى: ولو فى محل آخر بحيث يعد عرفاً أنه بدله على ما يظهر. انتهى. حجر.

قوله: (وإلا وجب) قاله الرملى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بالقياس على الفواسق الخمس، ورده السبكى بأن الشوك لا يتناول غيره فكيف يجىء
التخصيص، ويجاب بأن الشوك يتناول المؤذى وغيره. والقصد تخصيصه بالمؤذى، (و)
لا (أنخرأ) لاستثناؤه فى الخبر السابق، وهذا فهم من قوله: لا لاحتياج، وكأنه أفرد

قوله: (مخصص بالقياس) أى: مخصص بغير المؤذى بالقياس.

قوله: (ويجاب إلخ) فيه أنه يقتضى التفصيل بين المؤذى للمارة وغيره، والأصح أنه لا
فرق بدليل حكايته التفصيل وجها ضعيفا فإن قلت: هو يتناول شديد الإيذاء وضعيفه
والقصد تخصيصه بالأول فتجوز إزالته. قلت: ظاهر كلامهم أنه لا فرق أيضا. انتهى.
شرح «ع.ب»، «لحجر».

قوله: (يقصد الأذى) كان المراد أنه يقصد الفعل المتأذى به، وإلا فالظاهر لا يدرك الأذى
فضلا عن أنه يقصده.

قوله: (ويجاب إلخ) قيل: يرده قولهم: لا فرق بين ما فى الطريق وغيرها الصريح فى أن المراد
المؤذى بالفعل، أو القوة. انتهى. وأقول: لكن منع الصراحة المذكورة لأن ما ليس بالطريق قد
يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما، وقد لا يؤذى كذلك، فقولهم المذكور لا ينال التخصيص
بالمؤذى بالفعل؛ لأن ما ليس فى الطريق لا ينحصر فى المؤذى بالقوة فتأمل «س.م».

قوله: (تخصيصه بالمؤذى) أى: إخراج المؤذى من النهى بالقياس.

قوله: (والأذخر) قال شيخنا الشهاب الرملى فى فتاويه: قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس إلا
الأذخر فشملى من أحله لينتفع بثمنه، وقد قالوا: إن الأذخر مباح، قال: ويجاب بأنه إنما أبيع
لحاجة فى جهة خاصة، وقد قالوا: لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والتقيع. انتهى. وهو صريح
فى اعتماده منع البيع ولو لمن ينتفع به نحو العلف، نعم المتجه جواز نحو هبته؛ لأن أخذ المتهب له
منه بمنزلة الاستقلال بأخذه من محله الجائز له فليتأمل.

قوله: (قيل) قائله حجر فى التحفة، وقوله: قولهم: لا فرق إلخ أى: لافرق فى جواز القطع أو التلع
بين ما فى المريق وغيرها.

قوله: (لا ينال التخصيص بالمؤذى) أى: بالفعل كما فى حاشية التحفة، ثم وجدته فى بعض نسخ
الحاشية.

قوله: (أى إخراج المؤذى إلخ) يعنى أن المراد ليس حقيقة التخصيص وإلا لكان الصواب أن يقال
تخصيصه بغير المؤذى بل المراد الإخراج ويمكن إبتاؤه على حاله ويكون المراد تخصيص الخير أى: قصره
على بعض أفرادها وهو ما عدا المؤذى بسبب إخراج المؤذى عنه. تأمل.

باب الحج والعمرة

٣٣٩

بالذكر ؛ ليفيد حل قطعه وقلعه ، ولو بلا حاجة لغلبة الاحتياج إليه ، وكلامهم يأباه ، و (فى) قطع أو قلع (الشجرة * إن صغرت) بحيث تقارب سبع كبيرة (شاة وإلا) أى : وإن كبرت بأن تسمى كبيرة عرفا ففيها (بقرة) رواه الشافعى عن ابن الزبير ، ومثله لا يقال إلا بتوقيف ، سواء أخلفت الشجرة أم لا ، فإن صغرت جدًّا ففيها القيمة ، وكذا فى الخلاء إن لم يخلف ، فإن أخلف سقط الضمان ؛ لأن الغالب إخلافه كسن غير

قوله : (بحيث تقارب السبع) وكذا ما بلغته فإن زادت عليه ولم تبلغ الكبيرة اعتبر زيادة القيمة على قيمة ما يجرى فى الصغيرة بالنسبة ، كذا يؤخذ من «م.ر» و «ع.ش» عليه ، واستوجه «حجر» إجزاء الجزية فى السبع فيما بلغ ستة أسباع مثلاً. انتهى. وهو الموافق لقول الرافعى فى الشرح إن ما دون الكبيرة يضمن بشاة.

قوله : (وإن أخلف الشجر لم يسقط) قال المدنى : الحاصل أن المراتب أربع أحدها ما لا يضمن مطلقاً ، وهو ما احتاج إليه من الحشيش الأخضر والأذخر ، وكذا عبود السواك بناء على ما سبق من الخلاف ، ثانيها ما لا يضمن إذا أخلف مطلقاً وهو الحشيش الأخضر المقطوع لغير حاجة ، ثالثها ما لا يضمن إذا أخلف فى سنة القطع وإلا ضمن وهو غصن الشجرة ، رابعها ما يضمن مطلقاً وإن أخلف فى حينه وهو قطع الشجر من أصله.

قوله : (فإن أخلف) قضية المجموع أن هذا القيد غير معتبر فى السواك ، لأنه مما يحتاج لأخذه على العموم فسموح فيه فالقيد فى غصن غير السواك. انتهى. «حجر» بالمعنى. انتهى. مرصفى.

قوله : (فإن أخلف) أى : مثله لم يكن مثله ضمن النقص. انتهى. «س.م» على «ع»

قوله : (والأذخر قطعاً وقلعاً) ولو لنحو البيع كما اقتضاه كلامهم. حجر.

قوله : (بحيث يقارب إلخ) احتراز عما صغر جدا لا عما بلغ السبع بدليل ما يأتى.

قوله : (سواء أخلفت الشجرة) ولو فى تلك السنة كما اقتضاه إطلاقهم ثم رأيت قول الشارح الآتى : وإن أخلف الشجر إلخ.

قوله : (فإن أخلف سقط إلخ) ظاهره ولو فى غير عامه فيفرق بينه وبين الغصن على هذا ، ولا يعد إلحاقه بالغصن.

قوله : (لا عما بلغ السبع) أى : أو زاد عليه عند حجر : وعند «م.ر» يعتبر زيادة القيمة بالنسبة لما يجرى فيما بلغ سبع الكبيرة فراجع.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

المثغور، وإن أخلف الشجر لم يسقط الضمان كسن المثغور، وفي قطع الغصن ما نقص إن لم يخلف، وسيله سبيل جرح الصيد، فإن أخلف في عامه لصغره سقط عنه الضمان كسن غير المثغور، ولو لم ينقص شيء فلا ضمان، قال في الروضة، كأصلها: وفي معنى البقرة البدنة، قال السبكي: وفيه نظر لأنهم في جزاء الصيد لم يسمحوا بها عن البقرة ولا عن الشاة. انتهى. ويجاب بأنهم راعوا المثلية في الصيد بخلافها هنا، وقد يؤخذ من ضبط الصغيرة بما مر أن البقرة لأبد من إجزائها في الأضحية، وهو ما اقتضاه كلام الروضة، وأصلها في الدماء، وصرح به شارح التعجيز فما في الاستقصاء لابن درباس على المذهب من أنه يكفي التبيع، بخلاف الشاة لأبد من إجزائها في الأضحية غير معتمد. وإن وجه بأن الشاة لم يوجبها الشرع إلا في هذا السن، بخلاف البقرة بدليل التبيع في ثلاثين بقرة، مع أن التوجيه بهذا مردود، فإن الشاة قد تجب في دون هذا السن هنا، وفي الزكاة بأن يكون المخرج عنه صغيرا، وما ذكرته في ضبط الصغيرة هو ما في الروضة وأصلها، وخالفه النووي في نكته، فاعتبر العرف. قال الزركشي: وهو أحسن، ثم قال: وسكت الرافعي عما جاوز سبع الكبيرة. ولم ينته إلى حد الكبير،

.....
وشرح «ع.ب»، وتعتبر المثلية بالطول والتخن في العرف، ولابد أن يكون في عمل المزال أو قريبا منه بحيث يعد عرفا أنه خلف له. كذا استقر به حجر. انتهى. مرصفي.

قوله: (في عامه) هذا في غصن الشجر بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف لا ضمان. عميرة على المحلى.

قوله: (إن البقرة إلخ) كذلك الشاة على الأوجه. انتهى «م.ر» في شرح المنهاج.

قوله: (لابن درباس) هو أبو علي السنجي.

قوله: (بأن يكون إلخ) صادق بالحمام وفيه خلاف نقلناه فانظره.

قوله: (فإن أخلف في عامه إلخ) لا يشكل هذا بالريش إذا أخلف؛ لأن الريش يقي الطائر الحر والبرد «ب.ر».

قوله: (لصغره سقط إلخ) يدل على أن إخلاف الكبير لا يسقط الضمان كسن غير المثغور، وعبرة الروض وشرحه مصرحة بذلك.

.....

وينبغي أن تجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة وجزاء قطع وقلع ما ذكر مخير معدل كجزاء الصيد.

(قلت الأحجار) الحرم، (وترب الحرم * يكره نقل) قدم معمول المصدر عليه لأنه جار ومجرور، أى: يكره نقل ذلك من الحرم إلى الحل لحمة الحرم، كذا فى الرفعى قال النووى: وهى عبارة كثيرين أو الأكثرين، لكن الأصح تحريمه، ويكره نقل أحجار الحل وترايه إلى الحرم، كذا فى الروضة، لكن فى المجموع اتفقوا على أنه خلاف الأولى لئلا يحدث لها حرمة لم تكن، ولا يقال: مكروه لعدم ثبوت النهى فيه (لا)

قوله: «ولا يقال مكروه» يمكن حمل عبارة الروضة على خلاف الأولى جريا على اصطلاح المتقدمين. انتهى. شرح «ع.ب».

قوله: (لأحجار وترب الحرم) لا فرق فى كراهة نقل ذلك أو حرمة ووجوب رده بين أخذه من ملك أو موات، وبعث ابن العماد والزركشى جواز نقله لدواء، زاد ابن العماد: أو لحاجة كما فى الشجر، والحشيش «ع.ب». أقول: قد يقتضى جواز نقله للحاجة جواز نقل ما اتخذ منه كالكيان لحاجة الشرب فيها وإلا فيحتاج لفرق واضح فليحرر.

قوله: (لكن الأصح تحريمه) أى: النقل ولو إلى حرم المدينة الشريفة كما قال الزركشى: إنه الأقرب.

قوله: (لكن الأصح تحريمه) قال فى العباب: بلا جزاء. انتهى. قال فى شرحه: وإن لم يرده كما هو الظاهر من كلامهم، واقتضى كلام الرويانى الاتفاق عليه، وصرح به صاحب الوافى قال لأنه ليس بنام فأشبه الشجر اليابس، وإنما حرم نقله لحرمة. انتهى. وقوله: فأشبه الشجر اليابس قد يؤخذ منه حرمة إخراج اليابس فليراجع.

قوله: (اتفقوا على أنه خلاف الأولى) نقل هذا الاتفاق يقتضى تفرقة الأصحاب بين خلاف الأولى والمكروه، مع أن التفرقة بينهما مما أحدثه المتأخرون من الفقهاء كما بينه الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع.

قوله: (كما فى الشجر) إن كان هذا فى أصل المذهب اندفع اعتراض الشارح السابق على المصنف. فليحرر.

قوله: (نقل ما اتخذ الخ) فى «ق.ل» على الجلال: الجزم فى نقل ذلك بالحرمة ووجوب الرد إلا أن يقيد بعدم الحاجة. فليحرر.

قوله: (قد يؤخذ) فى «ق.ل»: إن كلامهم يفيد عدم الحرمة. فليحرر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

النقل (لماء زمزم)، فلا يكره لاستخلافه، ولأنه ﷺ استهداه وهو بالمدينة من سهيل بن عمرو عام الحديبية. رواه البيهقى؛ ولأن عائشة كانت تنقله رواه الترمذى وحسنه والحاكم، وصحح إسناده وزاد البيهقى، وكانت تخبر أن رسول الله ﷺ كان يفعله. ومن هنا قال فى المجموع باستحباب نقله تبركا، وحكاة عن نصوص الشافعى والأصحاب.

(و) أبو عمرو و (ابن الصلاح قال): بعد نقله كالرافعى عن ابن عبدان منع قطع ستور البيت، ونقلها وبيعها (للإمام) الأعظم نزع ستور البيت كل عام وصرفها (ولو بلا استبدال) كهبتها (فى بعض ما يصرف) إليه (بيت المال)؛ لأن عمر رضى الله عنه كان يقسمها على الحاج، قال النووى: وهو حسن متعين لثلا تتلف بالبلاء، وبه قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة، وجوزوا لمن أخذها لبسها ولو حائضا وجنبا، وبه فى المهمات على أن ما قاله النووى هنا مخالف لما وافق عليه الرافعى فى آخر الوقف من تصحيح أنها تباع إذا لم يبق فيها جمال، ويصرف ثمنها فى مصالح المسجد. ثم قال: واعلم أن للمسألة أحوالا: أحدها أن توقف على الكعبة، وحكمها ما مر، وخطأه غيره بأن الذى مر محله فيما إذا كساها الإمام من بيت المال، أما إذا وقفت فلا يتعقل

.....

قوله: (استهداه وهو بالمدينة من سهيل) فبعث إليه بمزادتين. انتهى. شرح «ع.ب.»
قوله: (إذا لم يبق فيها جمال) أى: كحصر المسجد إذا بليت. انتهى. شرح «ع.ب.»
«حجر».

قوله: (محله فيما إذا كساها الإمام) ومحل قولهم إذا حص الإمام أحدا من بيت المال بشيء تعين فيما إذا كان فيه سد نخلة أو دفع حاجة. انتهى. «حجر» شرح «ع.ب.»
قوله: (أما إذا وقفت) أى: أو أهديت لها أو اشتريت من ربيع وقف عليها. انتهى. شرح «ع.ب.» «حجر».

قوله: (مخالف إلخ) قد تمنع المخالفة بحمل ما فى آخر الوقف على مجرد جواز ذلك فلا ينافى جواز شيء آخر «س.م.»

قوله: (جواز شيء آخر) هل يأتى هذا مع قول النووى: إن ما قاله ابن الصلاح متعين لثلا تتلف بالبلاء.

عالم جواز صرفها فى مصالح غير الكعبة. ثانيها أن تملكها مالكة للكعبة فلقيمها أن يفعل فيها ما يراه من تعليقها عليها، أو بيعها وصرف ثمنها إلى مصالحها. ثالثها أن يوقف شيء على أن يؤخذ ريعه، ويكسى به الكعبة كما فى عصرنا. فإن الإمام قد وقف على ذلك بلادا قال: وقد تلخص لى فى هذه المسألة أنه إن شرط الواقف شيئا من بيع. أو إعطاء لأحد، وغير ذلك فلا كلام. وإلا فإن لم يقف الناظر تلك الكسوة فله بيعها وصرف ثمنها فى كسوة أخرى. وإن وقفها فيأتى فيها ما مر من الخلاف فى البيع. نعم بقى قسم آخر. وهو الواقع اليوم فى هذا الوقف. وهو أن الواقف لم يشرط شيئا من ذلك. وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن بنى شيبة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسى من بيت المال. فهل يجوز لهم أخذها الآن أو تباع ويصرف ثمنها إلى كسوة أخرى؟ فيه نظر، والمتجه الأول قال فى الكروضة: ولا يجوز أخذ طيب الكعبة، فإن أراد التبرك أتى بطيب له فمسحها به ثم أخذه.

(وحرّم) مدينة (الهادى) للأمة ﷺ، (ووج الطائف) بفتح الواو وتشديد الجيم واد

قوله: (أن يملكها) فإن أطلق أو نوى العارضة رجع متى شاء. انتهى. شرح «ع.ب.» و«الحجر».

قوله: (وإن وقفها إلخ) اعترض بأن الناظر له التصرف فى ريع الموقوف لا وقفه. انتهى. شرح «ع.ب.» و«الحجر».

قوله: (والمتجه الأول) لأن العادة المطردة فى زمن الواقف تنزل منزلة شرطه كما صرحوا به. انتهى. «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (وإن وقفها فيأتى إلخ) هذا يفيدنا أن الوقف على مصالح مكان يجوز للناظر عليه أن يقف من الربح على مصالح ذلك المكان «ب.ر.».

قوله: (وحرّم مدينة الهادى إلخ) ينبغى أن ما يستثنى من حرم مكة كالأخذ لحاجة العلف، والدواء والأذخر ونحو ذلك «ب.ر.».

قوله: (ووج الطائف إلخ) سكتوا عن تراب وج فليراجع.

قوله: (يجوز للناظر إلخ) اعترض بأن الناظر له التصرف فى ريع الموقوف وليس له وقفه. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

بصحراء الطائف، (كتلك) أى: مكة أى كحرمها (فى الحرم) للتعرض للصيد وقطع النبات على ما مر، أما حرم المدينة فلقوله ﷺ «إن إبراهيم حرم مكة، وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها» رواه الشيخان، وزاد مسلم: «ولا يصاد صيدها». وفى أبى داود بإسناد صحيح «لا يختلى خلاها، ولا ينفر صيدها»، واللابتان الحرتان تثنية لابة وهى أرض تركبها حجارة سود لأبة شرقى المدينة. ولابة غربيهما فحرمها ما بينهما عرضا وما بين جبليها طولا، وهما غير وثور لخير الصحيحين: «المدينة حرم من غير إلى ثور»، واعترض بأن ذكر ثور هنا وهو بمكة غلط من الرواة. وأن الرواية

قوله: (أى: كحرمها فى الحرم) فجميع ما مر يأتى هنا بالنسبة للحرم ومصير مذبوحة ميتة وغيرهما وقطعه ﷺ لنخيل المسجد لعله كان قبل التحريم، ويؤخذ من قوله ﷺ «إلا لعلف» أنه يأتى هنا جميع ما مر فى حرم مكة، فكلمة أباح القطع والقلع ثم أباحه هنا بالأولى وهو ظاهر وإن لم أر من ذكره «ش» «ع.ب».

قوله: (وقطع النبات) وكنباته أى: حرم المدينة ترابه فيحرم نقله ولو إلى الحرم المكى كما قاله الزركشى وغيره نظيره ما مر ومرحل نقله للدواء فهذا كذلك، قال الزركشى: وقد اعتيد نقل تراب قبرة ليداوى الصداع «ش» «ع.ب».

فرع: التعريض لنحو صيد بيت المقدس ونباته لم يتعرض له ولو ادعى كراهة ذلك، أو كونه خلاف الأولى لم يبعد لأنه حرم معظم وله من المزايا الكثيرة الجليلة ما لا يوجد فيما عدا الحرمين الشريفين، فلا يبعد أن يلحق بهما فى الجملة وإن انحط عنهما حيث يحرم التعرض فيهما دونه، بل يقتصر فيه على الكراهة أو خلاف الأولى فليتامل.

قوله: (زاد مسلم إلخ) ولا يصاد صيدها ولا يحمل فيها سلاح لقتال ولا يخبط فيها شجر إلا لعلف، وفى رواية صحيحة ولا يختلى خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطها إلا لمن أشار بها إلخ، ثم قوله: لا تلتقط لقطتها مشكل جدا على مذهبنا إذ حرم المدينة لا يلحق بحرم مكة «ش» «ع.ب».

قوله: (لعله قبل التحريم) وبناء على ما نقل عن البسيط والوسيط من جواز قطع النخل لحاجة. قوله: (من قوله ﷺ: «إلا لعلف») أى: فى حديث ذكره فى شرح العباب زاد فيه بعد قوله: «لا يقطع شجرها ولا يصاد صيدها ولا يحمل فيها سلاح لقتال ولا يخبط فيها شجر إلا لعلف». قوله: (وقوله: لا تلتقط) إلى آخر الحاشية لـ «س.م» وليس فى شرح «ع.ب» لـ «ب.م».

الصحيحة «أحد» ورد بأن وراءه جبل صغير يقال له ثور، فأحد من الحرم، وأما وج فلما رواه البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال: إلا أن صيد وج وعضاهه يعنى شجره حرام محرّم، (والجزا نفى) عن المتعرض لصيد حرم المدينة، ووج ولنباتهما لأنهما ليسا محلين للنسك. بخلاف حرم مكة. وفي القديم يضمن ذلك فصيل كحرم مكة، والأصح يضمن بسلب الصائد وقاطع النبات أو قاله للسالب كسب القليل. واختاره في المجموع وغيره للأخبار الصحيحة الصريحة فيه بلا معارض قال: ويترك للمسلوب ما يستربه عورته. قال في الروضة، كأصلها: وقضية الخبر وكلام الأئمة أنه يسلب بالاصطياد وإن لم يتلف الصيد، وتردد الإمام فيما إذا أرسله، والأوجه المنع كتنظيره في صيد حرم مكة. قال في المجموع: ولا تسلب الثياب المغصوبة بلا خلاف، كما في الحربى المقتول إذا غصبها من مغصوب، وقال البلقينى: الذى يقتضيه النظر أنه لا يسلب ثياب العبد ولا الثوب المستأجر أو المعار، وما قاله في العبد مردود بخبر مسلم، أن سعد بن أبى وقاص وجد عبدا يقطع شجرا أو يخبطه فسلبه، فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلّموه أن يرد على غلامهم، أو عليهم ما أخذ من غلامهم، فقال: معاذ الله أن أرد شيئا نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبى أن يرده عليهم، وبأن فعل العبد مضمون على سيده قال الشيخان: وأما النقيع بالنون فليس يحرم، ولكن حماه النبى صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة والجزية فلا يحرم صيده، ولكن لا يملك نباته، ويضمن ما أتلفه، لأنه ممنوع منه بخلاف الصيد. قال الرافعى: وضمانه بالقيمة ومصرفها نعم الصدقة والجزية، وقال النووى: ينبغى أن يكون مصرفها بيت المال.

(وقد تداخل الجزا إن اتحد * النوع) من المحظورات، تعدد كتطبيب أو لبس بأنواع أو بنوع مرتين فأكثر. (والوقت) بأن تتوالى الأفعال على العادة، والمكان بألا

.....
 قوله: (وقاطع النبات أو قاله للسالب) أى: لمن سلبه منه وعبارة الروضة، وفي مصرفه أوجه الصحيح أنه للسالب كالقتيل، والثانى لفقراء المدينة، والثالث لبيت المال.
 قوله: (بأنواع) أى: من الملبوس وإن كان نوع اللبس واحدا، وكذا يقال فى الطيب.

قوله: (فلما رواه البيهقي) قال فى شرح الروض: لكن إسناده ضعيف كما فى المجموع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ينتقل من مكان إلى آخر (فى الاستمتاع) لأن ذلك يعد حينئذ خصلة واحدة، ولا يقدر فى اتحاد الوقت طوله فى تكوير العمامة ولبس ثياب كالرضعة فى الرضاع، والأكلة فى اليمين. وخرج بالاستمتاع الاستهلاك معه أو بدونه، كحلق وتطبيب أو حلق وقلم فلا

.....
قوله: (وخرج إلخ) مقتضاه أن الحلق والقلم متحد النوع وهو مشكل إلا أن يقال أنهما من نوع الإزالة، وهو نوع من المحظورات كما أشار إليه الشرح: يقوله سابقا: إن اتحاد النوع من المحظورات، وقوله لاحقا بأن هذا كله يعد محظورا واحدا أى: لا نوعا متعدد المحظورات. انتهى. ووجه كونه واحد أنه إزالة شىء مخصوص هو الشعر مثلا، والنوع يشمل إزالة الشعر والظفر.

قوله: (طوله فى تكوير العمامة) أى: على الرأس، أما تكويرها على القبع مثلا بعد لبسه فلا فدية فيه وإن لم يتحد الزمن؛ لأنها وجبت بلبس القبع أولا، وكذا لبس قميص فوق قميص نيه عليهما الحب الطيرى، وحكى فيهما الاتفاق، ومن العلة يؤخذ أن العمامة والقميص الثانى لم يستر بهما شىء آخر لم يستر بالأول، وإلا تعددت إن لم يتحد الزمن، كما لو لبس سراويل ثم قميصا لحصول ستر بالثانى لم يحصل بالأول، بخلاف ما لو عكس لأنه لما لبس القميص ستر محل السراويل بالحيط، ووجبت فيه الفدية فلا تتكرر بساتر آخر مع بقاء الأول، كما لو لبس قميصا فوق قميص نيه عليه الحب الطيرى أيضا، قال الأسنوى: وهو متجه. انتهى. وفرق الدميرى كالسبكى بين البدن والرأس فقال بالتعدد فى الأول فقط لأن المخدور فيه اللبس واسمه صادق مع التعدد، وفى الرأس الستر وهو قد حصل بالأول إذ المستور لا يستر، لكن أطال ابن العماد فى الرد عليه، والاستدلال على عدم الفرق وهو المتجه، ومن ثم قال القمولى: لو اتزر بلباس آخر مطيب فلا فدية فى أصح الوجهين، فلم يجعله ملبوسا بالنسبة إلى الطبيب مع أنه ليس من النوع. «حجر».

قوله: (وخرج بالاستمتاع الاستهلاك) أقول: تقييد المصنف بالاستمتاع وتصريح الشارح بالاحتراز كلاهما مشكل؛ لأنك إذا تأملت وجدت الاستهلاك كالاستمتاع فيما ذكره؛ لأن الحلق مثلا نوع واحد، فإن اتحد الزمان، والمكان فى حلق جميع شعر رأسه وغيرها اتحد الجزاء، وإن اختلف الزمان أو المكان تعدد ولو اتحد الزمان، والمكان فى حلق بدنه، وتقليم جميع أظفاره، وجب جزاءان لتعدد نوع الاستهلاك كتعدد نوع الاستمتاع، فقد ظهر أن الاستهلاك إن تعدد نوعه تعدد الجزاء مطلقا، أو اتحد فإن اتحد الزمان، والمكان اتحد الجزاء، وإلا تعدد وهذا هو حكم

قوله: (فلا فدية) لأن الطبيب تابع للبس فلا فدية به واللبس الثانى لا فدية به لوجوبها بالأول.

قوله: (نوع واحد) سيأتى ما فيه.

الاستمتاع، ثم رأيت في شرح العراقي ما نصه: ثالثها أى: مما أورد على كلامه أنه لو حلق جميع رأسه أو قلم جميع أظفاره دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه إلا جزء واحد، مع كونه ليس من الاستمتاع، بل من الاستهلاك وقد أطلق في الاستهلاك التعدد، وقد يجاب عنه بأن هذا كله محذور واحد والكلام في مباشرة محظورين. انتهى. وتبعه الشارح على ذلك كما سيأتي ويرد على هذا الجواب أن نحو لبس القميص، والعمامة والسراويل مع اتحاد الزمان، والمكان محذور واحد، مع أنه شرط فيه الشرط المذكور، وأنه إن كان المدار في اتحاد المحذور على اتحاد الزمان والمكان فهو جار في الجميع، أو على اتحاد محل المحذور فاليدان والرجلان لم يتحدا حتى يكون قلم أظفار الجميع واحداً، وكذا الرأس ومواضع الشعر من البدن لم يتحد حتى تكون إزالة شعر الجميع واحداً، على أن المصنف لم يعول على اتحاد المحظورين، بل على اتحاد نوعه، ولا شك أن كلا من قلم الأظفار ومن حلق جميع الشعر نوع واحد، ومن ثم عبر الإرشاد بقوله: وتداخل حلق أو قلم أو نوع استمتاع ومثله في الروض «س.م».

قوله: (بالاستمتاع الاستهلاك إلخ) عبارة الروض: المحظورات تنقسم إلى استهلاك كالحلق إلخ واستمتاع كالطيب، ولا تتداخل إلا إن اتحد النوع والمكان والزمان، ولم يتخلل تكفير ولم يكن مما يقابل، مثل، إلى أن قال: ولا يتداخل الصيد ونحوه، أى: كالشجر وإن اتحد نوعه أى: والمكان والزمان، ولم يتخلل تكفير وإن نوى بالكفارة بين الخلقين واللبسين الماضى والمستقبل، وفى أجزاءها أى: عن الثانى وجهان. انتهى. قال فى شرحه: والأوجه عدم الإجزاء. انتهى. وفى شرحه قال الزركشى: لو كسر بيضة نعام وفيها فرخ ومات لزمه مثله من النعم، ولا يجب بكسر

قوله: (وقد أطلق) أى: ولو اتحد الزمان والمكان والكلام فى مباشرة محظورين إذ هو الذى فيه التداخل.

قوله: (إن كان المدار إلخ) بقى ثالث وهو أن يكون المدار فى الاتحاد على أن يكون فرداً من نوع من أنواع المحظورات فإن اللبس نوع والطيب نوع وإزالة شئ من البدن نوع، فالأول يعم أفراد اللبس والثانى يعم أفراد الطيب والثالث يعم أفراد الإزالة وقد أشار الشارح لذلك أولاً بقوله: إن اتحد النوع من المحظورات وثانياً بقوله: بأن هذا كله يعد محظوراً واحداً أى: لا نوعاً متعدداً. فتدبر. وقد أشار المصنف إلى ذلك فى فصل محظورات الإحرام بتعبيره: بإبانة الشعر والظفر.

قوله: (لم يعول على اتحاد إلخ) أى: فى مفهوم قوله فى الاستمتاع: فإن الخارج به الاستهلاك المتحد النوع فكان مقتضاه التعدد فى القلم والحلق ولو مع اتحاد الوقت والمكان.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

يتداخل فيه الجزء لاختلاف السبب فى بعضه، وكسائر المتلفات فى الباقي، فقله من زيادته (قد) أى: فقط تكلمة وتأكيد.

(إلا إذا كفر بين الفعل) أى: بين الأفعال فإنه لا تداخل، وإن اتحد النوع والوقت والمكان كالحدود، ويستثنى من إطلاقه الاتحاد فى الاستمتاع ما لو أفسد نسكه بجماع، ثم جامع ثانيا فلا تداخل، ويجب بالثاني شاة على الأظهر كما يعلم من كلامه وأواخر الباب. أما إذا اختلف النوع كلبس وتطبيب، أو اتحد واختلف الوقت، أو اتحد النوع والوقت واختلف المكان فلا تداخل على الأصل فى ارتكاب المحظورات. وأورد على ما تقرر ما لو حلق رأسه وحده، أو مع بدنه متوصلا بمكان واحد، أو قلم أظفاره كلها كذلك فإنه يلزمه جزء واحد، مع أنه فى الاستهلاك، واجب عنه بأن هذا كله يعد محظوا واحدا. بخلاف ما إذا حلق كل ثلاث شعرات أو كل شعرة أو شعرتين بمكان، أو وقت فإنه يجب لكل ثلاثة دم، وكل شعرة مد، وكلامه يقتضى عدم التداخل فيما

قوله: (كلبس وتطبيب إلخ) مقتضاه أنه لو لبس ثوبا مطيبا أو طلى رأسه بطيب تحين تعددت الفدية لاختلاف النوع، وإن اتحد الزمان كذا صححه الرافعى، وقال النووي: الصحيح المنصوص الذى قطع به الجمهور أنه يكفيه فدية واحدة لاتحاد الفعل وتبعه الطيب. انتهى. (ناشرى)، ثم رأيت فى الشرح على الأثر.

البيضة شىء فيما يظهر بل يدخل ضمنا فى فدية الفرخ والظاهر خلاف ما قاله؛ لأن الصيد ونحوه لا تداخل فيهما ولا أثر لاتحاد الفعل فيهما بدليل ما لو أرسل سهما إلى صيد فنفذ منه إلى آخر فإن الفدية تعدد. انتهى. فليتأمل أول عبارة الروض المذكورة؛ ليظهر إشكال قول الشارح: وخرج بالاستمتاع الاستهلاك إلخ، وأما جوابه عن الإيراد الذى ساقه فقد بينا ما فيه فى الحاشية الأخرى والله أعلم «س.م».

قوله: (معه) أى: الاستمتاع وكذا ضمير بدونه.

قوله: (كحلق وتطبيب) مثال للاستهلاك معه.

قوله: (أو حلق وتقليم) مثال للاستهلاك بدونه.

قوله: (أول عبارة الروض إلخ) فإنه أدخل الحلق فيما يتداخل عند اتحاد النوع وقد يقال: إن ما فى الروض من إطلاق النوع على المصنف المتعدد الأفراد وإلا فهو داخل تحت نوع الإزالة الداخلة تحت جنس المحظور كما تقدم بالهامش.

باب الحج والعمرة

٣٤٩

إذا كان أحد النوعين تابعا كمن لبس ثوبا مطيبا، أو طلى رأسه بطيب ستره، أو باشر بشهوة عند الجماع لاختلاف النوع وهو ما صححه الرافعي. والصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور، كما قال النووي خلافه لاتحاد الفعل وتبعية الطيب والمباشرة، (وجائز لسيد وبعل).

.....
.....

قوله: (وجائز لسيد) قال الأذرعى وغيره: يستثنى ما لو أسلم عبد حرىي أحرم بغير إذنه ثم غنمناه فالظاهر أنه ليس لنا تحليله كذا فى شرح الروض، فإن قلت: يشكل عليه ما لو اشترى من أحرم بغير إذن البائع فإن: له تحليله قلت: يفرق بضعف ملك الحربى وتمكن الرقيق من صيرورته حرا بقره، فلو لم نغنمه أو أسلم عبد ذمى وأحرم بغير إذنه فهل للسيد فى الصورتين تحليله أو لا لأنه مأمور بإزالة ملكه عنه؟ فيه نظر، ومقتضى إطلاقهم الأول ولو أحرم عبد بيت المال بغير إذن الإمام أو العبد الموقوف على معين بغير إذنه، أو على جهة بغير إذن ناظرها فالوجه أن للإمام والموقوف عليه والناظر التحليل، بل يحتمل الوجوب على الإمام والناظر إذا كانت المصلحة فيه لوجوب مراعاتها عليهما، بل يتجه أنه لا عبرة بإذنهما لأنهما متصرفان على الغير بالمصلحة ولا مصلحة له فى الإحرام حتى يصح إذنهما فيه، ولو كانت رقبته لواحد ومنفعته لآخر بوصية أو إحارة فيتجه أن العبرة بصاحب المنفعة فليتأمل فى ذلك، ويحتمل أن الاعتبار بهما؛ لأن الأكساب النادرة كالكنوز لصاحب الرقبة وقد يمنعه الإحرام من أخذها ككنز من مسك لا يمكن أخذه إلا بالتطيب الممتنع على المحرم.

تنبيه: أحرم عبده بغير إذنه وحاز له تحليله فلم يفعل، ثم أخرجه عن ملكه بنحو بيع ثم ملكه كذلك فهل له تحليله كما أن للمشتري منه تحليله، أو يفرق بتقصير هذا لعدم تحليله قبل البيع مع تمكنه منه، بخلاف المشتري فيه نظر، والأوجه الفرق ولو أسلم عبد الحربى وأحرم بغير إذنه فله تحليله، فلو غنمناه وملكناه ثم أسلم الحربى واشتراه منا فقياس الفرق المذكور بالأولى أنه ليس له تحليله «س.م».

قوله: (بل يتجه إلخ) كلام غيره يأباه.

قوله: (فقياس الفرق المذكور إلخ) قد يمنع الحكم فى المقيس عليه بأن المنع ليس فورىا فإذا عاد إليه له أن يمنع فلا تقصير منه بالبيع فكذا فى مسألة الحربى، وقد يقال ليس له المنع فى مسألة الحربى لما عارضه من بناء يده على يد ليس لها المنع لما مر أنا إذا غنمناه ليس لنا تحليله وهو المعتمد. انتهى. كذا بهامش بعض تلامذه شيخنا «د» وقوله: ليس لنا لتحليله جزم به «ق.ل».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(منع الذى أحرم) من رقيق وزوجة أى: منع السيد رقيقه ولو مكاتباً ومبعوضاً فى غير نوبته. والزوج زوجته من إتمام النسك، كما أن لهما منعهما من إنشائه لئلا يتعطل عليهما حقهما، لكن الأولى تمكينهما من إتمامه، وليس للزوج تحليل الرجعية لكن له

قوله: (وزوجة) ما لم تكن مسافرة معه وأحرمت بحيث لم تفوت عليه استمتاعاً بأن كان محرماً فليس له تحليلها. قاله الزركشى، وسبقه إليه شيخه الأذرعى. انتهى. شرح «ع.ب.» و «لحجر».

قوله: (ولو مكاتباً) إذ لا منفعة له فيه بخلاف سفر التجارة، ومن ثم بحث الأذرعى أنه لو كان له فى سفر الحج كسب أو ربح تجارة يفى بنجومه لم يكن له منعه. انتهى. والذى يتجه أن سفر حجه إن أمن وكان له فيه كسب أو ربح يفى بنجومه، وقصر سفره وإلا جاز منعه. انتهى. «حجر» شرح «ع.ب.»

قوله: (من رقيق) شامل لأمة لا يحل له الاستمتاع بها وهو ظاهر لأنه قد يستخدمها فيما يمتنع على المحرم.

قوله: (من رقيق) وإن لم يحل له وطء الأمة لنحو محرمة كما اقتضاه إطلاقهم. «حجر».

قوله: (ولو مكاتباً) ظاهره وإن لم يحتج إلى سفر فى تأدية النسك وهو المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى، ويوجه بأن مجرد إحرامه قد يفوت عليه مصلحة كفوات نحو اصطيداد يؤدى منه خلافاً لتقييد الروض من زيادته بالاحتياج إلى السفر، وقد ضرب المفتى على التقييد فلي تأمل.

قوله: (فى غير نوبته) أى: المبعوض قيد الأذرعى نوبته بأن تسع النسك «ب.ر.».

فروع: أحرم الرقيق بإذن سيده إحراماً مطلقاً ثم اختلفا فى صرفه فطلب أحدهما صرفه للحج والآخر للعمرة مثلاً أجيب طالب الأقل منهما.

قوله: (وهو المعتمد عند شيخنا) عبارة المدنى: إن أمن المكاتب وكان إليه كسب أو ربح يفى بنجومه وقصر سفره عرفاً لم يمنع من سفر حجه وإلا جاز منعه. انتهى. ومثله فى شرح «ع.ب.» لحجر وبه يرد التوجيه، فليحذر.

قوله: (قيد الأذرعى نوبته إلخ) مثله حجر و «م.ر.».

قوله: (أجيب طالب الأقل) فلو صرفه السيد للأقل فخالف العبد وصرفه للأكثر اعتد بصرفه فى الإطلاق ابتداءً، وللسيد المنع هذا هو الراجح. انتهى. بهامش بعض تلامذة شيخنا «ذ.».

قوله: (طالب الأقل) سكت عن المساوى. قال حجر فى شرح العباب: يقدم فيه معين القن.

حبسها وحبس البائن المعتدة، ولو كان للرقيقة زوج فله وللسيد منعها (لا) منع (مأذونه) أى: مأذون كل منهما (فيه) أى: الإحرام. فلو أذن لرقيقه فى الإحرام

.....
.....

قوله: (لكن له حبسها إلخ) فى الروض هنا.

فرع: له حبس المعتدة أى: منعها من الخروج إذا أحرمت وهى معتدة وإن خشيت الفوات أو أحرمت بإذنه ولا يخللها إلا إن راجعها والأمة المزوجة تستأذن الزوج والسيد. انتهى. وفيه فى باب العدد.

فرع: أذن فى الإحرام ثم طلقها أو مات قبله بطل الإذن ولا تحرم فإن أحرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وإن فات الحج، وإن أحرمت بإذن أو غيره ثم طلقها أى: أو مات وجب الخروج إن خافت الفوات وإلا جاز. انتهى. فحصل من مجموع البابين الفرق بين تقدم الطلاق على الإحرام وتأخره عنه، وفى الأول وهو ما ذكره الروض هنا: يمنعها من الخروج وإن خشيت الفوات وأحرمت بإذنه ولا يخللها إلا إن راجعها، وفى الثانى وهو ما ذكره فى العدد: لا يمنعها كما اقتضاه ما ذكره من وجوب الخروج عليها أو جوازها، وقد يمنع اقتضاء ما ذكر أنه لا يمنعها لجواز أن يكون الوجوب أو الجواز مقيدا بما إذا لم يمنعها، لكنه بعيد إذا تقرر ذلك، فقول الشارح: لكن له حبسها محمول على ما إذا تقدم الطلاق إن قلنا بالاقتضاء المذكور وإلا فهو على إطلاقه.

تنبيه: سكتوا فى الثانى وهو ما إذا تأخر الطلاق عما لو راجعها. هل له تحليلها فليراجع.

قوله: (فله وللسيد إلخ) فلو تنازعا قدم مريد التحليل وبه صرح فى المجموع «حجر» و «ع.ب.»

قوله: (فله وللسيد) ينبغى وأصلها فى المسنون.

قوله: (لا منع مأذونه) كالإذن فيه الإذن فى الاستمرار.

تنبيه: استئذان الرقيق سيده واجب فيحرم إحرامه بغير إذنه، واستئذان الزوجة الحرة زوجها سنة فيجوز إحرامها بغير إذنه، وإن جاز له تحليلها هذا حصل ما فى الروض وغيره، ومحل ما ذكره فى الزوجة فى الإحرام بالفرض، أما التطوع فيحرم عليها الإحرام بغير إذنه، أخذنا من أنه يحرم عليها تطوع الصوم وهو حاضر بغير إذنه «م.ر.»

قوله: (ما إذا تأخر إلخ) أى: عن الإحرام، والظاهر أنه ليس له المنع فيما إذا كان إحرامها بإذن، بخلاف ما إذا كان بدونه لبنائه فى الأول على يد لا تمنع فما فى بعض الهوامش أن له ذلك مطلقا، فيه نظير.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فأحرم فلا منع له ، بل ولا لمن اشتراه ، لكن يتخير أن جهل بخلاف المحرم بلا إذن ، فإن للمشتري أيضا منعه فلا خيار له ، وللاذن الرجوع قبل الإحرام ، فلو أحرم ولم يعلم برجوعه فله منعه ، ولو أذن له في الحج فأحرم بالعمرة فلا منع له لأنها دون الحج ، بخلاف العكس أو في التمتع فاعتمر فله منعه من الحج ، أو في الحج أو التمتع ففقرن لم يمنعه ، فإن أذن له يحرم في وقت فأحرم قبله فله منعه ما لم يدخل ذلك الوقت ، وجواز المنع جار في النفل والفرض كما أفهمه التقييد الآتي في الأب والأم بالنفل ؛ لأن النسك على التراخي وحق السيد والزوج على الفور ، ويخالف الصلاة والصوم لطول مدته بخلافهما قال في المجموع : قال الدارمي والجرجاني : وحجة نذر الزوجة كحجة

.....
.....

قوله : (وللاذن الرجوع) قال في العباب : ويصدق السيد في أنه لم يأذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الإحرام تردد . انتهى . وفي تجريده ما نصه قال السيد : رجعت قبل الإحرام ، فقال : العبد بل بعده فوجهان أحدهما : القول قول العبد ، والثاني كاختلاف الزوجين في الرجعة في العدة ، فإن صدقنا الزوج في الرجعة أو صدقت في انقضاء العدة فكذا هنا ، وإن صدقنا السابق بالدعوى فكذا هنا ، وحكم اختلاف الزوجين حكم اختلاف العبد وسيده . انتهى .

قوله : (فقرن لم يمنعه إلخ) فيه شيء في الثاني .

قوله : (فله منعه ما لم إلخ) انظر لو منعه قبل ذلك الوقت فامتنع من الامتثال إلى دخوله .

قوله : (فوجهان) قال : «م.ر» في شرح «ج» : الأوجه تصديق العبد لأن الأصل عدم ما يدعيه السيد ويأتي فيه ما ذكر في اختلاف الزوجين ، وعبارة حجر في شرح «ع.ب» : وقضية قولهم : إذا رجع قبل الإحرام جاز له تحليله وإن لم يعلم برجوعه كما لا ينفذ تصرف الوكيل بعد العزل وقبل علمه به ترجيح الأول فلا يصدق السيد في تقدم رجوعه إلا ببينة كما في نظيره في الموكل إذا ادعى تقدم عزله على تصرف وكيله . انتهى . فتأمل .

قوله : (فإن صدقنا الزوج إلخ) أي : على التفصيل المذكور هناك .

قوله : (وحكم اختلاف الزوجين) أي : في الرجوع عن الإذن .

قوله : (انظر لو منعه إلخ) ربما يقال بدوام منع السيد العبد لتقصيره بعدم امتثاله لكن ظاهر عباراتهم إطلاق انقطاع منع السيد بدخول ذلك الوقت الذي أذن له بالإحرام فيه . انتهى . بهامش بعض تلامذة شيخنا «ذ» .

قوله : (فامتنع من الامتثال) أي : وأحرم قبل مجيء الوقت المعين لإحرامه ، واستمر محرما إلى مجيئه .

باب الحج والعمرة

٣٥٣

الإسلام وليكن القضاء مثله. انتهى. لكن حكى المتولى كالبغوى فى القضاء وجهين، وبناهما على الفور فى القضاء وقضيته ترجيح عدم منعها، قال فى المهمات: وهو متجه إذا وطئها الزوج أو أجنبى قبل النكاح، فإن وطئها الأجنبى بعده فى نسك لم يأذن فيه الزوج، فله المنع كما فى الأداء وإن أذن، ففى المنع نظر، والقضاء إذا كان سببه الفوات يجب أيضا على الفور، قال: وأما النذر فيتجه فيه أن يقال: إن تعلق بزمن معين، وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع له، وإلا فله المنع، قال السبكي: ويؤخذ من أن الزوجة إنما تحرم بإذن زوجها، وأن الحصر الخاص لا يمنع وجوب الحج أن إذنه ليس شرطا للوجوب عليها، بل الحج وجب، فإذا أخرت لمنع الزوج وماتت قضى من تركتها مع كونها لا تعصى لكونه منعها، إلا إذا تمكنت قبل النكاح فتعصى إذا ماتت، قال: وفى كلام القاضى أبى الطيب الاتفاق على الوجوب عليها،

قوله: (ففى المنع نظر) الأوجه أن له المنع. انتهى. شرح «ع.ب.» «الحجر».

قوله: (وأما النذر إلخ) فرع: ادعت أنها نذرت قبل النكاح النسك فى وقت معين وأنكر الزوج فظاهر أن القول قوله لقيام حقه والأصل عدم معارضته، فلو وافقها على النذر وادعى أنه بعد النكاح فهل القول أيضا قوله لما ذكر فيه نظر.

قوله: (إنما تحرم بإذن زوجها) انظره مع ما تقدم فى المامش أنه يجوز إحرامها بغير إذنه.

قوله: (بل الحج وجب) فإذا أحرمت لمنع الزوج فماتت قضى من تركتها، الظاهر أن هذا يخالفه ما سيأتى عن المجموع فى شرح قول المصنف: وليس يقضى محصر من قوله: وكأحصر فى ذلك الزوجة والفرع، إلا أن يفرق بين منعه ابتداء وتحليلها بأمره ولا يخفى ما فيه.

قوله: (بل الحج وجب) استبعده «م.ر.»

قوله: (فتعصى إذا ماتت) هل المراد أنها تعصى من آخر سنَى الإمكان قبل النكاح لعذرها بعد النكاح بمنع الزوج.

قوله: (الظاهر أن هذا إلخ) الراجح أن الحصر الخاص بمنع الوجوب، وإذن الزوج شرط للوجوب، فإذا ماتت لا يقضى من تركتها وهذان القولان إذا كانت الاستطاعة من حيثئذ فإن سبقت الاستطاعة النكاح استقر الوجوب وقضى من تركتها وتقضى من آخر سنَى الإمكان قبل النكاح، ويخرج من ذلك مدة النكاح لعذرها بمنع الزوج. انتهى. بهامش بعض تلامذة شيخنا «ذ».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وإنما الخلاف فى أنه هل للزوج منعها. (و) جاز (للأصلين) الأب والأم أى: لكل منهما وإن علا منع فرعه المحرم بلا إذنه (من) إتمام (مسنونه)، وإن كان استئذانه مندوبا لا واجبا، كما له منعه من إنشائه لأنه أولى باعتبار الإذن من فرض الكفاية المعتبر فيه بقوله ﷺ لرجل استأذنه فى الجهاد «ألك أبوان قال: نعم. قال استأذنتهما، قال: لا، قال: ففيهما فجاهد». وظاهر كلامهم جواز منع المكى ونحوه من المسنون. قال الأذرعى: وهو بعيد لقصر السفر، أما فرضه فلا يمنعانه منه، ويخالف

قوله: (وهو بعيد) جزم «م.ر» فى شرح المنهاج بعدم جواز المنع. قال: ومثله ما إذا كان مسافرا معه.

قوله: (فلا يمنعانه منه) أى: وإن كان فقيرا على المعتمد عند «م.ر» و «حجر»، وكفرض الإسلام القضاء والنذر. انتهى. «مدنى».

قوله: (فلا يمنعانه) إلا لخوف الطريق أو كان هناك غرض يعتبر فى تأخير الحج شرعا، كما إذا أراد السفر مع رفقة غير مأمونين، ويمكن أن يؤخر حتى يجد مأمونين أو كان ماشيا لم يطق المشى، أو أراد الخروج قبل خروج قافلة بلده أى: وقته فى العادة، فلكل من الأبوين منعه من حج الفرض فى كل مما ذكر، وفى «الإيعاب» للأصل الواجب نفقته المنع حتى يترك له نفقة أو منفقا، كما أن لذى الدين الحال منعه إلا أن يستنيب من يقضيه إلخ. انتهى. «مدنى».

قوله: (أى: الأب والأم) ولوقتتين.

قوله: (وإن علا) ولو مع وجود أقرب منه، كما يصرح به كلامهم هنا، وفى الجهاد «ع.ب» «ش».

قوله: (منع فرعه) ظاهره ولو قتا فعليه يكون لكل من السيد والأصل المنع.

قوله: (قال الأذرعى: هو بعيد) وقال: فليحمل إطلاقهم على بعيد الدار. انتهى. وفيه نظر وإن تبعه ابن العماد وغيره فجزموا به، ويلزمه التحلل بأمرهما أو أمر أحدهما وإن رضى الآخر، أبا كان أو أما. خلافا للماوردى «ع.ب» و «ش».

قوله: (فليحمل إطلاقهم إلخ) جرى عليه «م.ر» فى شرح المنهاج.

الجهاد لأنه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخيره خطر القوات، قال الأذرعى: ويشبه أن محل منعهما فيما ذكر إذا كانا مسلمين. وهو ظاهر، ومقتضى كلامهم: أنه لو أذن الزوج لزوجته كان للأصلين منعها.

(وليتحلل) وجوبا الممنوع، وهو الرقيق والزوجة والفرع، فإن المانع له من الإتمام لا يستقل بما به التحلل، بل يأمره به فيتعاطاه، فإن امتنع عامله معاملة الحلال فيطأ

.....

قوله: (إذا كانا مسلمين) قال به «م.ر» أيضا، وخالف «ز.ى» و «حجر».

قوله: (إذا كانا مسلمين) أى: كما في الجهاد، ويفرق بأن الكافر هناك متهم بموالة أهل دينه بخلافه هنا «حجر».

قوله: (كان للأصلين منعها) أى: إلا أن يسافر معها زوجها. انتهى. «س.م» على المنهج.

قوله: (إذا كانا مسلمين) فيه نظر بينته أوائل الحاشية «ع.ب» و «ش».

قوله: (كان للأصلين منعها) وهو ظاهر إلا أن يسافر معها الزوج، قال في شرح الروض: أى: إلا إن كان السفر خوفا فيما يظهر «ع.ب» «ش».

قوله: (وجوبا الممنوع) بخلاف غير الممنوع، فإن كان رقيقا جاز له التحلل، وإن كان زوجة لم يجز وينبغي أن الولد كالزوجة، ولعل الكلام في الحرة بخلاف الرقيقة.

قوله: (جاز له التحلل) أى: قبل أن يؤمر به، ولا يقال: إنه يجب لتلبسه بمعصية لأنه متلبس بعبادة في الجملة مع احتمال رضى السيد بدوام إحرامه، ويقال مثله في الزوجة.

قوله: (وينبغي أن الولد كالزوجة) عبارة شرح بأفضل لحجر: وليس للزوجة والولد تحلل بغير أمر بخلاف الرقيق، ويفرق بأن معصيته أشد لملك السيد منافع وعدم مخاطبته بالنسك بخلافهما في جميع ذلك.

قوله: (أن الولد كالزوجة) قد يفرق بأن حجها إذا تم يقع عن فرض الإسلام بخلاف حجب الولد فإنه مستنون إذ الكلام فيه، وقد يقال: إن هذا خاص بالزوجة البالغة والكلام فيما هو أعم وعند الجواز يكره بالنسبة للولى أن يمنعها. تدبر.

قوله: (بخلاف الرقيقة) لعل المعنى: فإنه لا يطلق الكلام فيها بل يجوز لها بغير إذن السيد ولا يجوز بغير إذن الزوج.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

الأمة والزوجة ويستعمل الرقيق في ذبح الصيد ونحوه والإثم عليهما، (و) يتحلل جوازا (الذى أحصر) ولو حصراً خاصاً كمحبوس بدين لا يتمكن من أدائه (عن * وقوفه) بعرفه. (و) عن (كعبة الله) أى: الطواف بها سواء أحصر عن الرجوع أيضاً أم لا (بأن).

(يحتاج) أى: مع احتياجه (فى الدفع إلى قتال * للمحصرين) له ولو كفاراً دون الضعف. لكن يستحب قتالهم إن عرفوا من أنفسهم القوة نصرة للإسلام وإتماماً للنسك. (أو عطاء) أى: أو إلى إعطاء (مال) وإن قل. بل يكره بذله إن كان الطالب كافراً لما فيه من الصغار.

قوله: (ويستعمل الرقيق فى ذبح الصيد إلخ) أما إذا قلنا أن مذبحه حلال لسيدته دونها كما عليه «حجر» فظاهر، وأما إذا قلنا إنه ميتة فإنما جاز له ذلك؛ لأن أمره به لا يستلزم الأمر بالمعصية لأن غرضه تحصيل ذلك الفعل، ويمكن الرقيق أن يأتي به بعد التحلل. انتهى. «جمل» و «س.م» على المنهج.

قوله: (فيطأ الأمة) قد يقال: قياس حل وطئها أن مذبح الرقيق الذى استعمله له حلال للسيد ليس بميتة فليتأمل «س.م».

قوله: (الذى أحصر) لو أحصر القارن فهل له التحلل من أحد النسكين دون الآخر؟ قال بعضهم فيه نظر. انتهى. قلت: ويتجه المنع لأنه إحرام واحد، فلا يتبع بعض بقاء وعدمه، ولأن التحلل شرع للخلاص من الحصر والخروج من أحدهما فقط لا يحصل به الخلاص فليتأمل «س.م».

قوله: (قد يقال قياس إلخ) هو ظاهر كلام الشارح.

قوله: (أن مذبح الرقيق إلخ) استظهر الشيخ حجر حله، واعتمد شيخنا كوالده أنه ميتة مطلقاً. انتهى. شوبرى على المنهج، وعبارة شرح «م.ر»: يؤخذ من قولهم مذبح المحرم من الصيد ميتة أن القن لو ذبح صيداً ولو بأمر سيده لم يحل، وبه أفنى الوالد رحمه الله تعالى وإن خالف فى ذلك بعض أهل العصر. انتهى. وحينئذ فالإثم والقضاء والفداء عليه وفداؤه بالصوم ولسيده منعه منه، ولسيده الفداء عنه الذبح بعد موته لا فى حياته لتوقفه على التملك والرقيق لا يملك، وبالموت ينقطع الرق. انتهى. «ق.ل» بزيادة.

قوله: (أن مذبح الرقيق إلخ) قال «س.ل»: إن مذبحه حلال لغير الرقيق حرام عليه خلافاً لـ «م.ر» حيث قال: إنه حرام مطلقاً. انتهى. مرصفى.

(بنية) أى: ويتحلل الممنوع والمحصر بنية التحلل أى: الخروج من النسك بالمنع أو الإحصار. كما فى خروجه من الصوم لعذر، ولاحتماله لغير التحلل (وحلقه) ولو ثلاث شعرات لأنه نسك، والتحلل بالنية والحلق فقط مختص بالرقيق (والحر * كذا)

.....
.....

قوله: (بنية) قد يتوهم إشكال اعتبار النية فى الحلق، مع أنه ركن، ونية النسك شاملة له وهذا غلط؛ لأن نية النسك لم تشمل من حيث التحلل به بالحصر.

تنبيه: قد توهم إشكال وجوب نية التحلل على المصحح من عدم وجوب نية الخروج من الصلاة، وظاهر أنه لا إشكال لأن الكلام هنا فى الخروج من النسك قبل تمامه، وهناك فى الخروج من الصلاة بعد تمامها فنظير ما هناك تمام النسك هنا، وهو لا يحتاج لنية، ونظير ما هنا الخروج من الصلاة قبل تمامها، كأن يقطعها لإنقاذ نحو مشرف على الهلاك، ونلتزم هنا أنه لابد من قصد ذلك؛ وإلا حرم القطع.

قوله: (مختص بالرقيق) قد يفهم أنه لا صوم عليه، لكن قول الروض كأصله فمتى نوى أى: العبد التحلل وحلق تحلل، ولا يتوقف تحلله على الصوم. انتهى. يدل على وجوب الصوم عليه، وإن لم يتوقف عليه التحلل، وأظهر من عبارة الروض فى الدلالة على الوجوب قول العباب: فإذا نوى وحلق حل، وإن تأخر صيامه. انتهى. وفى شرح الخاوى لابن الملقن: ووقع فى التعليقة أن العبد لا يتحلل بالحلق إذ هو متعلق بحق السيد فليس له أن يتصرف فيه إلى أن قال: وتوقف القاضى شرف الدين البارزى فى المسألة، فقال: الظاهر أنه يشترط الحلق فى حق العبد كالحراذ لا فرق فى ذلك بينهما، ويلزمه الصوم لكن لا يتوقف التحلل عليه، وللسيد منعه. انتهى. فنص البارزى على لزوم الصوم كما ترى.

قوله: (مختص بالرقيق) وقول صاحب التعليقة: تحلله بالنية فقط، ولا يخلق لعدم إذن السيد، فلا يتصرف فى حقه بغير إذنه مردود بأن الشعر إن كان لا يزينه بإقارؤه، ولا يتعلق به غرض البتة فلا يتوقف إزالته على إذن السيد، وإلا كفى تقصير جزء من ثلاث شعرات مما يقطع برضى السيد، وعدم حصول شين بإزالته «حجر». ولقائل أن يقول إن منعه له من الإتمام يتضمن الإذن فى الحلق.

قوله: (لكن قول الروض إلخ) بهامش عن «س.ل» على المنهج: أنه لا يجب عليه الصوم.

قوله: (فنص البارزى إلخ) مثله فى شرح «م.ر» أيضًا.

قوله: (ولقائل أن يقول إلخ) إن كفت النية لم يتضمنه. تدبر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أى: يتحلل بالنية والحلق (بذبح) أى: مع ذبح (الشاة) لقوله تعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ [البقرة ١٩٦] أى: وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى. نزلت الآية لما أحصر النبى ﷺ وأصحابه بالحديبية، وكان محرما بالعمرة فنحر ثم حلق. قال لأصحابه: قوموا فانحروا، ثم احلقوا، وتجب النية عند كل من الحلق والذبح لما مر. وإنما لم يجب الذبح على الرقيق؛ لأنه لا ملك له، ويشترط تقديم الذبح على الحلق للخبر السابق، ولقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة ١٩٦] وبلوغه محله نحره ولا يؤثر شرطه التحلل بالإحصار عند الإحرام فى إسقاط الدم لجواز التحلل

.....

قوله: (والخر كذا بذبح الشاة) لو أحرم السيد عن عبده الصغير، أو أذن لعبده الميز فى الإحرام، ثم أراد تحليله عند الحصر، فالظاهر أنه يحلله بحلق رأسه أعنى رأس العبد مع النية، وبذبحه شاة مع النية؛ لأنه كالولى فى حق الصغير، وقد قالوا: على الولى ما يجب فى النسك من نحو فدية وكفارة جماع أى: عليه ذلك أصالة بطريق التحمل على الأوجه من تردد للزركشى فى ذلك؛ لأنه المورط له بخلاف الفطرة فليتأمل.

قوله: (أى: مع ذبح الشاة) هكذا عبارتهم وظاهرها عدم يوقف التحلل على تفرقة اللحم، ويوجه بأن الذبح مقصود أيضاً، بدليل عدم إجزاء تسليمه حيا ويحتمل التوقف.
 قوله: (الذبح على الحلق) هل يحصل التحلل الأول بالذبح؟ لم أر فيه شيئا «ب.ر.».
 قوله: (شرطه التحلل) ولو شرطه بلا هدى فيما يظهر. شرح روض.

قوله: (فالظاهر إلخ) عبارة شرح «م.ر.»: وما لزم الرقيق من دم بفعل مخطور أو بالفوات لا يلزم سيده ولو أحرم بإذنه ولا يجرئه الذبح إذا ذبح عنه لكونه لا يملك شيئا إلا أن يخص بغير هذا. فليراجع.
 قوله: (فالظاهر إلخ) بهامش: أنه لا يصح ذبحه عنه وفرق بينه وبين الصغير بأنه يملك.
 قوله: (وظاهرها عدم توقف إلخ) فى شرحى الإيضاح للجمال الرملى وابن علان: الأوجه توقف التحلل على تفرقة اللحم المذبح عند الإمكان. انتهى. مدنى.
 قوله: (بأن الذبح إلخ) بخلاف عزل الطعام لا يكفى، فلا بد فى التحلل من تفرقته لأن العزل غير مقصود بنفسه «س.م.».

قوله: (هل يحصل التحلل إلخ) فى شرح الغاية للمحشى: وظاهر كلامهم أن المحصور المذكور ليس له إلا تحلل واحد، لكن قال شيخنا: ينبغى أن يحصل التحلل الأول بواحد من الذبح والحلق ويؤيده ما قاله

به . وإن لم يشترطه ، بخلاف التحلل بالمرض كما سيأتى ، وكالشاة اللازمة فى باب الحج فى غير جزاء الصيد البدنة والبقرة . وسبع إحداهما . فلو عبر بالهدى بدل الشاة كان أولى لتناوله ذلك . ودلالته على السن المعتبر شرعا بخلاف لفظ الشاة . وخرج بالوقوف والطواف المتبوع بالسعى ما لو أحصر عن الوقوف وحده . أو عن الطواف

قوله : (المتبوع بالسعى) لعله إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم . انتهى . كما فى التحفة .

قوله : (وفى الثانية يقف ثم يتحلل) بقى ما لو كان إحصاره عن الطواف بعد أن وقف ورمى وحلق ، وفى الخادم عن ابن كج عن أصحابنا أنه لا يتحلل لحصول التحلل الأول بما جرى ، والأوجه خلافه لمشقة البقاء على الإحرام ، ومشى الشهاب الرملى فى شرح العباب التابع لابن كج على ما حاصله جواز التحلل .

قوله : (ثم يتحلل كما نقله فى المجموع إلخ) الظاهر أنه يتحلل بالرمى والحلق والذبح ، وأنه لا يشترط الترتيب بينهما ، وأما النية عند الرمي والحلق والذبح فيحتمل اعتبارها نظرا إلى أنه يريد الخروج من النسك ، ويحتمل اعتبارها فى غير الرمي أو فى غير الرمي والحلق ، ولو فعل اثنين من ثلاثة حصل التحلل الأول فيما يظهر ، ولو فاته الرمي اتجه توقف التحلل على الذبح عنه ، فإن لم يجد صام عشرة أيام وتوقف التحلل عليها أيضا أخذنا من قولهم : بمثل ذلك فيما لو فاته الرمي عند التحلل من الحج الخالى عن الحصر ، ثم رأيت فى الروض ما نصه : فإن أحصر بعد الوقوف ، ولم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت فعليه الدم ، ويحصل به والحلق التحلل الأول ثم يطوف متى أمكن ،

فى التحلل للفوات وإن رأيت بعض المشايخ يفرق بينهما بأن ما يحصل به التحلل هناك من أعمال العمرة فتتوب مناب أعمال الحج فتعطى حكمها من حصول التحلل الأول ببعضها والثانى بالباقى بخلاف ما يتحلل به هنا لايتوب مناب أعمال الحج للخروج منه مع بقاء وقته لأنه لا يخفى ما فيه إذ نيابة أعمال العمرة عن أعمال الحج فى محل المنع ، ولو سلم فهي لا يتوقف عليها أصل التحلل بدليل حصوله فيما نحن فيه مع انتفاء النيابة فكذا انقسامه إلى اثنين والخروج منه مع بقاء وقته لاينافى النيابة وعدم دخول وقت التحللين إلا بنصف ليلة النحر على أنه كما يتوقف التحللان على انتصافهما يتوقف عليه التحلل الواحد أيضا . انتهى . وفى الأخير نظر ، فتأمل .

قوله : (الظاهر أنه يتحلل إلخ) لأنه يجب فى التحلل فعل الممكن كما فى شرح «ع.ب» للحجر .

قوله : (وأنه لا يشترط الترتيب إلخ) فى شرح الغاية للمحشى : وينبغى وجوب تقديم الهدى كما فى بقية صور الحصر ، وعدم وجوب الترتيب بين الحلق والرمى وحصول التحلل باثنين من الثلاثة . انتهى .

قوله : (فعليه الدم) أى : لترك الرمي لا للحصر .

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

وحده. فإن في الأولى يدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة كما ذكره في أصل الروضة في آخر الباب، وفي الثانية يقف، ثم يتحلل كما نقله في المجموع عن الماوردي وأقره. فعطف الناظم بالواو أولى من عطف الحاوي بأو، لكن يرد عليه التحلل للحصر عن طواف العمرة وكلام الحاوي يشمل، وخرج بذلك أيضا ما لو أحصر عن غير الأركان كالرمي والمبيت. فلا يجوز التحلل كما في المجموع عن الروياني وغيره لتمكّنه من التحلل بالطواف والحلق. ويجزئه عن نسكه والرمي والمبيت يجبران بالدم. والأولى

قوله: (أو عن الطواف وحده) انظر لو أحصر عن السعي وحده، وعبرة المجموع: ولو صد عن البيت فقط وقف وتحلل ولا قضاء. قال حجر في شرح «ع.ب.»: وقياسه ما لو صد عن السعي فقط، ثم رأيت في الجواهر صرح بذلك. انتهى. والظاهر أنه يتحلل بعمل عمرة ودم لتركه السعي.

قوله: (بعمل عمرة) بحث شيخنا وجوب نية التحلل بذلك، وظاهر كلامه أنه يسقط عنه المبيت والرمي كمن فاته الوقوف الآتي.

قوله: (بعمل عمرة) ولا يجب هنا الترتيب بين الطواف والحلق «س.م.» على الغاية.

قوله: (من عطف الحاوي) عبارته: ويتحلل المحصر عن الوقوف أو البيت إلخ.

وقد تم حجه وعليه دم للمبيت. انتهى. كذا بخط شيخنا، وقوله: وتوقف التحلل عليها أيضًا إلخ، كان وجه ذلك أنه غير محصر بالنسبة إلى الرمي الذي هذا بدله، ويشتمل عدم التوقف على قياس ما سيأتي في قوله: فلا تقف على صياحه التحللا، فإنهم إنما جوزوا له التحلل تخفيفا عليه، وذلك لا يناسبه التوقف.

قوله: (بعمل عمرة) الظاهر أنه يحتاج إلى النية عند أعمال هذه العمرة، كما يشترط ذلك عند الذبح والحلق كما سلف «ب.ر.» ظاهره أن المراد كل من أعماها؛ لأنها ليست عمرة حتى تكفى النية أولها.

قوله: (يجبران إلخ) لك أن تقول المبيت يسقط عن أرباب الأعذار، فهلا كان الحصر عذرا؟ وفي الروض لو أحصر بعد الوقوف، ولم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت فعليه الدم ويحصل به، والحلق التحلل ثم يطوف، أي: متى أمكن وقد تم حجه وعليه دم ثان للمبيت. انتهى. وهذا الكلام يقتضي أن تمام التحلل في مسألة الشارح يتوقف على الذبح بدل الرمي، فإن عجز عن

للمحصر المعتمر الصبر عن التحلل، وكذا للحاج إن اتسع الوقت، وإلا فالأولى التعجيل لخوف الفوات. نعم إن كان في الحج وتيقن زوال الحصر في مدة يمكن إدراك الحج بعدها أو في العمرة، وتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام امتنع تحلله قاله الماوردي، وتقييد الذبح بالحر من زيادة النظم (حيث الحصر) أي: يذبح حيث أحصر ولو

.....
قوله: (فالأولى التعجيل) فلو أخر وفاته الحج فلا قضاء على المعتمد، لأنه نشأ عن الإحصار، ولا يقال: إنه صابر الإحرام غير متوقع زوال الحصر، وسيأتي أنه يجب القضاء حينئذ لأن فرض المسألة متوقع زواله، لكن تارة يكون الزمن واسعاً فالأفضل التأخير، وتارة يكون ضيقاً فالأفضل التعجيل لأن مصابرة الإحرام مع التردد في إدراك النسك مشقة، والتردد لا ينافي توقع الزوال، أما إذا لم يتوقع فلا فرق في أفضلية التعجيل، ووجوب القضاء إذا صابروا وفاتهم بين سعة الوقت وضيقه. انتهى. شيخنا «ذ».

الدم فالظاهر عدم توقف التحلل الكامل على الصوم أخذاً من نظيره في صوم المحصر، إذا عجز عن الإطعام بخلاف ما لو قدر على الرمي وتركه، فإن التحلل يتوقف على الدم، والصوم إذا عجز عنه والفرق قيام العذر بالحصر. كذا بخط شيخنا واستشكله لزوم دم البيت قوى جداً، فإن كون الإحصار عذراً في سقوطه البيت أولى من أكثر أضرار سقوطه التي ذكروها.

قوله: (حيث الحصر) قال السيد السمهودي في حاشية الإيضاح: قال الزركشي: ولو ذبحه حيث أحصر ولم يكن هناك فقراء فينبغي أن يجوز تحويله إلى مكان فيه الفقراء. انتهى. وقال ابن العماد: إذا لم يكن هناك فقراء فينبغي جواز نقله، إلا أن يمكن نقل اللحم إليهم. انتهى. ما ذكره السيد، وعلى ما ذكره الزركشي وابن العماد من جواز نقله: ينبغى أن يراعى أقرب مكان فيه فقراء، وقول ابن العماد: إلا أن يمكن إلخ فيذبح حيث أحصر ثم ينقل اللحم فليتأمل.

تنبيه: لو عدم الفقراء بمحل الحصر، فإن جوزنا النقل عنه كما في الحاشية الأخرى عن الزركشي وابن العماد فينبغي تعيين النقل إلى أقرب مكان يوجد فيه الفقراء ويتعين الذبح بمحل الحصر إن أمكن الذبح فيه، ثم النقل قبل فساد اللحم، وألا يتوقف التحلل على النقل إن لم يتأت على قرب لمشقة مصابرة الإحرام، وإن منعنا النقل كما هو ظاهر عباراتهم فينبغى ألا يتوقف التحلل على الذبح إن لم يرج وجود الفقراء عن قرب لمشقة المصابرة، وألا يعتد بالذبح مع العلم بفقدهم، وأنه لو طرأ فقدهم بعد الذبح اعتد بالذبح، وتحلل في الحال وإن قلنا يتوقف التحلل على

قوله: (واستشكله لزوم دم إلخ) قال به حجر في شرح «ع.ب» ثم قال: وكان ابن الرفعة نظر لهذا حيث أنه لا دم، ولم يبال بمخالفته لكلامهم، أي: وإطلاق الشافعي أيضاً.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بالحل . ويفرق اللحم على مساكين ذلك الموضع فإنه ﷺ أحصر عام الحديبية فذبح بها وهى من الحل ، ولأنه موضع التحلل كالحرم ، ولا يلزمه بعث الهدى إلى الحرم وإن تمكن منه . نعم الأولى بعثه إن تمكن ، ولا يجوز الذبح بموضع من الحل غير الذى أحصر فيه ذكره فى المجموع .

(كما عراه) أى : كالدّم الذى لزم المحصر (من دم) ارتكاب (الحرام * وكالهدايا) التى معه ولو غير لازمة فإنه يذبحها حيث أحصر ، فقلوه : وكالهدايا بالكاف أولى من قول الحاوى وهديه ، (ثم) إن عجز عن الذبح تحلل بالنية والحلق (بالطعام) أى : مع الطعام المساوى لقيمة الشاة ، ويفرقه حيث أحصر .

(لا) إن تحلل بالنية والحلق . (بالصيام) أى : مع الصيام حالة كون كل منه ، ومن الطعام (بدلاً عنه) أى : عما قبله الطعام عن الدم ، والصيام عن الطعام . (فلا * تقف) أنت (على صيامه التحللاً) .

(بل لازم للفاقد الطعاما * صوم) عن كل مد يوماً (متى شاء ، وحيث راماً) أى شاء إذ مدته تطول فتعظم مدة المصابرة ، وبذلك علم أن دم الإحصار مرتب معدل ، ونبه على البدلية للخلاف فى أن لدم الإحصار بدلاً أولاً ، وصححو أن له بدلاً قياساً على سائر الدماء اللازمة للمحرم ، وقوله : من زيادته : فلا تقف إلى آخره إيضاح .

.....
قوله : (ولو بالحل) ولا يجوز الذبح بغيره متى أمكن فيه . نعم إن لم يكن به فقراء تعين الذبح فيه إن أمكن ، وجاز نقل اللحم لأقرب موضع إليه فإن كان الحصر بالحرم جاز الذبح والتفرقة فى أى موضع منه . انتهى . شرح «ع.ب.» . «الحجر» .

التفرقة إن لم يرج وجودهم عن قرب للمشقة المذكورة ، وإنه لو خشى فساد اللحم قبل وجودهم باعه ثم إذا وجدهم كفى شراء اللحم لهم ، ولا يجب الذبح للاعتداد بالذبح السابق ، كما فى نظيره الآتى فى هامش ، قلت : وبالنسبة صرف اللحم ثم فيما لو سرق فليتأمل «س.م.» .
قوله : (أولى من قول الحاوى إلخ) لأنه يؤهم العطف على دم فلا يشمل غير اللازم .
قوله : (إيضاح) لفهمه من قوله : لا بالصيام .

.....

(وليس يقضى محصر) أى: لا يلزمه قضاء ما تحلل عنه لعدم وروده. ولأن القوات نشأ عن الإحصار الذى لا صنع له فيه، ولقول ابن عمر وابن عباس: لا قضاء على المحصر، بل الأمر كما كان قبل الإحصار، فإن كان تطوعاً فلا شيء عليه، أو فرضاً مستقراً عليه كالقضاء والنذر، وكحجة الإسلام الأولى من سنى الإمكان بقى فى ذمته أو غير مستقر كحجة الإسلام فى الأولى من سنى الإمكان اعتبرت الاستطاعة بعد،

.....
.....

قوله: (أو فرضاً مستقراً) إلى قوله: بقى فى ذمته، اعلم أنهم قالوا: واللفظ للروض وشرحه: وإن أفسد القارن نسكه لزمه بدنة واحدة مع دم القارن الذى أفسده؛ لأنه لزمه بالشرع فلا يسقط بالإفساد ولزمه دم آخر للقارن الذى التزمه بالإفساد فى القضاء، ولو أفردته لأنه مترع بالإفراد، وإذا فات القارن الحج فالعمرة فائتة تبعاً له، لكن يلزمه دمان دم للقوات ودم لأجل القارن، وفى القضاء دم ثالث وإن أفردته. انتهى. بتلخيص واختصار، وحينئذ فهل التحلل بالحصر كالإفساد والقوات حتى لو تحلل القارن بالحصر لزمه مع دم التحلل دم القارن، ولزمه دم آخر فى القضاء للقوات وإن أفرد فيه نظر ويتجه أنه كذلك، أخذاً من التعليل بأنه لزم بالشرع، وبأنه مترع بالأفراد فليتأمل «س.م».

قوله: (كالقضاء والنذر) فى الروض وشرحه: فإن أحصر فى قضاء أو نذر معين فى العام الذى أحصر فيه فهو باق فى ذمته، وكذا حجة الإسلام أو حجة نذر قد استقرت كل منهما عليه، بأن اجتمع فيها شروط الاستطاعة قبل العام الذى أحصر فيه، وإلا بأن أحصر فى تطوع أو حجة إسلام أو نذر ولم يستقر فلا شيء عليه فى التطوع أصلاً، ولا فى حجه الإسلام والنذر حتى يستطيع بعد. انتهى. وفيه تصريح بأن النذر إنما يفصل فيه بين سبق الاستطاعة على الحصر وعدمه إذا كان مطلقاً لا معيناً فى عام الحصر، فليتأمل.

قوله: (اعتبرت الاستطاعة بعد) قال فى شرح الروض: وحينئذ إن كان بقى من الوقت ما يمكنه فيه الحج فالأولى أن يحرم به، ويستقر الوجوب بمضيه. انتهى.

قوله: (ويتجه أنه كذلك) المعتمد أنه لا يلزمه دم ثالث إلا إذا فعل مقتضيه بأن قرن أو تمتع، وما استوجبه الخشى مبنى على ضعف وهو لزوم القضاء للمحصر. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (وفيه تصريح إلخ) عبارة العباب وشرحه: فإن كان من تطوع لم يلزمه قضاؤه أو من قضاء أو نذر معين فى العام الذى أحصر فيه بقى بذمته كما كان وكذا فرض الإسلام المستقر بأن وجد فيه شروط الاستطاعة قبل العام الذى أحصر فيه، والنذر المطلق المستقر بأن اجتمع فيه ذلك كذلك كفرض الإسلام المستقر بخلاف غير المستقر منهما لأنه لا شيء عليه حتى يستطيع بعد. انتهى. وبه يعلم أن إلحاق الخشى فى حاشية التحفة النذر غير المعين بالمعين لاصحة له.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وكالمحصر في ذلك الزوجة والفرع إذا تحللا بأمر الزوج. والأصل ذكره في المجموع (وإن عبر) دربا (أطول) أو أعس (من معهود درب) أى: من الدرب المعهود بسبب الحصر ليتخلص منه وعبوره واجب وإن علم الفوات. (أو صبر) على إحرامه.

(يرجو زواله) أى: ليتوقع زوال الإحصار قبل الفوات. (ففات) أى: ففاته النسك في صورتين فإنه لا يلزم القضاء وإن تركب السبب من الفوات والإحصار لأنه بذل ما في وسعه كمن صد مطلقا. وأفهم كلامه في الأولى أنه لو عبر دربا مثل المعهود، أو أقرب منه ففاته النسك لا يلزمه القضاء، وليس كذلك لأنه فوات محض. وخرج بقوله في الثانية: يرجو زواله، ما إذا لم يرجه فيلزمه القضاء لشدة تفريطه، ولا يجوز

قوله: (وليس يقضى محصر) أى: حيث لم يفسده وإلا بأن أفسده ثم أحصر ثم تحلل لزمه القضاء كما قاله ابن الرفعة لكن للإفساد لا للإحصار. انتهى. شرح «ع.ب.» للحجر.

قوله: (واجب) أى: ليصل البيت ويفعل مقدوره.

قوله: (وإن تركب السبب) أى: سبب التحلل.

قوله: (وعبوره واجب وإن علم الفوات) قال الجرجري: لو كانت نفقته في هذه الصورة لا تكفيه لهذا الدرب ساغ له التحلل في الحال ولا يلزمه سلوكه. قال: واستنبط من هذه المسألة البلقينى أن الحائض إذا تعذر عليها الطواف وجاءت لبلدها محرمة ثم لم تجد نفقة يسوغ لها التحلل. انتهى. أقول: فلو علمت وهى بمكة أن أمرها سيصير إلى ذلك هل يسوغ لها الخروج من مكة هو محتمل، ثم رأيت في كلام البلقينى ما يزيل هذا حيث فرض المسألة فيمن لم تمكنها الإقامة بمكة إلى أن تطهر، ثم انظر هل يجب صرف الشاة لفقراء الحرم نظرا إلى كونه مبدء الحصر كذا بخط شيخنا.

قوله: (فإنه لا يلزمه القضاء) قال في الروض: في صورة الصير ويتحلل بعمره أى: بعملها. قال في شرحه: ومحل كما قال السبكي وغيره إذا تمكن من البيت وإلا تحلل بتحلل المحصر. انتهى. قوله: (فيلزمه القضاء) قال في الروض: ويتحلل بأفعال العمرة إن أمكنه أى: التحلل بها، ولزمه دم الفوات وإلا تحلل بهدى ولزمه آخر للفوات. انتهى.

قوله: (وجاءت لبلدها) ليس بقيد بل المدار على وصولها محل يتعذر عليها منه الرجوع.

قوله: (نظرا إلى كونه إلخ) فيه أنه لا يجوز لها التحلل وهى هناك فليس مبدء الحصر.

قوله: (تحلل بهدى) عبارة العباب: تحلل كالمحصر.

التحلل بعد زوال الإحصار وإن خشي الفوات، بل عليه المضي فإن فات تحلل بعمل عمرة ولزمه القضاء، وبما تقرر من التفصيل بين حالى الرجاء وعدمه. قرر السبكي كلام الروضة كأصلها قال: وطريقة العراقيين موجبة للقضاء فى الحالىين لتمكنه من التحلل قبل الفوات بخلاف عبوره أطول الدربين، إذ لا تفريط منه لأنه مأمور بعبوره.

تنبيه: الحصر والإحصار لغتان، وقد استعملهما الناظم. يقال حصره العدو أو المرض وأحصره أى: منعه، والأولى أشهر فى حصر العدو، والثانية أشهر فى حصر المرض. (وإذا * يمرض) المحرم (أن يشروطه) أى: التحلل بالمرض (إذ ذاك) أى: وقت الإحرام (فذا) أى: فالتحلل جائز له لخبر الصحيحين عن عائشة قالت: دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها: أردت الحج؟ قالت: والله ما أجدنى إلا وجعة. فقال: «حجى واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستنى». وقيس بالحج

قوله: (تحلل بعمل عمرة) أى: إن تمكن من البيت وإلا تحلل كالحصر «شرح الروض».
قوله: (بالمرض) قال حجر فى شرح «ع.ب»: الذى يظهر ضبطه بما يبيح التيمم.
قوله: (محلى) بكسر الحاء أى: تحلل. انتهى. «ق.ل».

قوله: (أن يشروطه إلخ) هل يشترط اللفظ كما هو ظاهر الحديث الآتى محل نظر، والقياس أنه لا بد فى الاشتراط من اللفظ فلا تكفى النية (س.م).

قوله: (لخبر الصحيحين إلخ) بين العيني فى رواية ابن ماجة وغيره أن رسول الله ﷺ دخل على ضباعة بنت عبد المطلب وذلك نسبة لها إلى جدها، فقال: «ما يمنعك يا عمتاه من الحج فقالت: أنا امرأة سقيمة وأنا أخاف الحبس، قال: فأحرمنى واشترطى أن محلك حيث حبست».

وإن فى رواية ابن خزيمة عن ضباعة بنت الزبير قالت: قلت يا رسول الله إنى أريد الحج فكيف أهل بالحج، قال: قولى «اللهم إنى أهل بالحج إن أذنت لى به وأعنتنى عليه ويسرته لى، وإن حبستنى فعمرة وإن حبستنى عنهما جميعا فمحلى حيث حبستنى».

قوله: (وذلك) أى: قوله: بنت عبد المطلب نسبة لها إلى جدها، وإلا فأبوها الزبير بوزن أمير عم رسول الله ﷺ وكان ذا عقل ونظر، ولم يدرك الإسلام وبنتاه: ضباعة وصفية وأم الحكم وأم الزبير ولهن الصبغة، وله ابن أيضا اسمه عبد الله ثبت يوم حنين واستشهد بأجنادين سنة ثلاث عشرة. انتهى. زرقانى على المواهب، وفيه أيضا أن الضبط السابق عند البلاذرى فقط وأما الباقر فعلى ضم الزاى وفتح الباء. انتهى. شيخنا.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

العمرة والتحلل في ذلك بالنية والحلق فقط. نعم إن شرطه بهدى لزمه. أما إذا لم يشترطه بالمرض وقت الإحرام فلا تحلل له لأنه لا يفيد زوال المرض، بخلاف التحلل بالحصر بل يصير حتى يبرأ فإن كان محرماً بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمله عمرة، ولو قال: إن مرضت فأنا حلال صار حلالاً بنفس المرض من غير نية، وعليه حملوا خبر أبي داود بإسناد صحيح: «من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل، ولو قال: إن مرضت قلبت حجى عمرة صح، وكالمرض فيما ذكر غيره من الأعذار كضلال طريق، ونفاذ نفقة، وخطأ في العدد، فالاحتياط اشتراط ذلك.

قوله: (بالنية والحلق فقط) وفارق المحصر بالعدو بأن تحلله ليس مترتباً على شرطه فلم يؤثر فيه وجوده ولا عدمه بخلاف تحلل نحو المرض. انتهى. شرح عب الحجر.

قوله: (ولو قال إلخ) لم يجعله مشمولاً للحديث لما فيه من الخلاف.

قوله: (ولو قال إلخ) ولو قال: إذا مرضت تخيرت تخير إذا مرض. قاله الدارمي. انتهى. شرح «ع.ب.» للحجر.

قوله: (حملوا إلخ) لتعذر حمله على ظاهره بوفاق الخصم. انتهى، شرح «ع.ب.» للحجر.

قوله: (وكالمرض إلخ) أى: فلا يتحلل بذلك إلا إن شرطه.

قوله: (بخلاف التحلل) فإنه يفيد زوال الحصر أى: فى الجملة فلا يشكل بما إذا منعه العدو من سائر الجوانب.

قوله: (قلب حجى عمرة) بقى ما لو قال: إن مرضت فحجى عمرة، وقضية ما فى رواية ابن حزيمة السابقة وإن حبستنى فعمرة الصحة وصيرورة إحرامه عمرة.

قوله: (بقى ما لو قال إلخ) فى شرح «ع.ب.» للحجر: قال الرويانى: لو شرط أن ينقلب حججه عمرة عند العذر فوجد انقلب حججه عمرة، قال البلقينى: وأجزأته عن عمرة الإسلام بخلاف عمرة التحلل بالإحصار أى: عند الفوات لا تجزئ عن عمرة الإسلام لأنها ليست عمرة بل أعمال عمرة إذ حججه لا ينقلب إليها، ومن ثم لو مرض الشارط فى مكة احتاج للخروج إلى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد أحرم به من مكة لا يلزمه الخروج لأدنى الحل كما فى الأم، وصححه فى التهذيب لأنه ليس بمعتمر حقيقة، وقياس هذا أن من أحرم بالحج وشرط أنه إذا صد عن الوقت انقلب حججه عمرة تجزئه عن عمرة الإسلام ويخرج إلى أدنى الحل إن لم يكن إحرامه بالحج من الحل، والحجة على أنها تجزئ عن عمرة الإسلام أن الانقلاب يقتضى ذلك عملاً بالتزامه، بخلاف التحلل بالإحصار، وعليه لو مرض قبل طواف

(ومن يفتته الحج) بأن يفوته الوقوف بعرفة بطولوع فجر يوم النحر. سواء كان كنسوم أم لا (فليحلل) نفسه (بكل ما لعمرة من عمل) من طواف وسعى إن لم يكن سعى ،

قوله: (قلبت حجي عمرة) ينبغي امتناع العكس بأن يقول: إن مرضت قلبت عمرتي حجا فلا يصح لأنه لا فائدة فيه، إنما جاز شرط قلب الحج عمرة لأن فيه تخفيفا ولا تخفيف في العكس. قوله: (صح) أي: فإذا مرض جاز له قلبه عمرة، فلو وجد المرض في الحرم وأراد القلب لم يجب الخروج لأدنى الحل لأن هذا في الدوام «م.ر». قوله: (بأن يفوته الوقوف) ظاهره أنه لا يتحلل قبل الفوات، وإن تحقق أنه لا يدركه وله نظائر «س.م».

قوله: (بكل ما لعمرة من عمل) ينبغي أن تشترط النية في ذلك كما في تحلل المحصر، ثم قوله: بعمل عمرة يفيدك أنه لا يجب رمي ولا مييت وهو كذلك. كذا بخط شيخنا. وقوله: إن تشترط النية أي: نية التحلل فلا ينافي قول الشارح الآتي، ولا يحتاج إلى نية العمرة وقياس كونها ليست عمرة بل أعمال عمرة وجوب اقتران النية بكل واحد من الأعمال فليتأمل.

القدوم طاف وسعى وحلق، فإن كان قد طاف للقدوم وسعى أجزاءه عن عمرة الإسلام فيحلق بخلاف عمرة التحلل، فإنه لا يجزئ الطواف السابق من طواف التحلل، وأما السعى ففيه كلام معروف في محله. انتهى. وفي لزوم الخروج إلى أدنى الحل وثقة لأن انقلاب الحج إليها بالشرط صيرها مقصودة له بالنقل حينئذ ومبنية على إحرامه السابق، فلا ينبغي أن نلزمه بالخروج إلى أدنى الحل لأن هذا ليس إحراما مبتدأ بها وبهذا يتضح الفرق بينها وبين عمرة التحلل بالإحصار إذا فاته الحج لأن الانقلاب ثم ليس بشرطه فلم ينزل منزلة قصده حتى ينصرف ما أحرم به إلى غيره. انتهى. «ع.ب» للحجر.

قوله: (لم يجب الخروج إلخ) أي: وإن كان إحرامه بالحج من الحرم.

قوله: (ظاهره أنه لا يتحلل إلخ) أخره في الإيعاب. انتهى. مدني.

قوله: (ينبغي أن تشترط إلخ) في شرح الغاية للمحشي في التحلل بالإحصار ما نصه: وفارق وجوب النية هنا عدم وجوبها في التحلل بغير الإحصار بإرادة الخروج هنا من العبادة قبل تمامها نقله ابن الرفعة عن الأصحاب. انتهى. وقال في مبحث الفوات: ينبغي وجوب نية التحلل كما قاله شيخنا وسبقه إليه شيخ الإسلام، وفي شرح الإرشاد للحجر: وتحلل لفوات بعمل عمرة ولو من غير نيتها لكن بعد نية التحلل على الأوجه. انتهى.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

وحلق لمشقة مصابرة الإحرام، كذا علله الرافعي وهو كما قاله السبكي: يوهم عدم وجوب تحلله وليس كذلك، فالمنقول في المجموع، وغيره وجوبه وأنه يحرم عليه استدامة إحرامه إلى قابل لزوال وقته كالأبتداء، فلو استدامة حتى حج به من قابل لم يجزه كما نقله ابن المنذر عن الشافعي لخروجه من الحج بفوات وقته، كما اقتضاه كلام الشافعي. قال السبكي: وليس مراده أنه يخرج منه بالكلية، وكأنه شبه الفوات بالفساد. انتهى. وليس ما تحلل به عمرة حقيقة، كما أفهمه تعبير النظم بعملها، ولهذا لا يجزئه عن عمرة الإسلام لأن إحرامه انعقد لنسك، فلا ينصرف للآخر كعكسه. قال في المجموع: وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني. وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق، والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات، فصار كمن رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام النظم.

قوله: (فيحصل بواحد) فإذا جامع لم يفسد إحرامه. انتهى، «س.م».

قوله: (وجوبه) أي: فوراً لئلا يصير محرماً بالحج في غير أشهره مع كونه لم يتحصل منه على المقصود إذ الحج عرفة كما مر. حجر.

قوله: (وليس مراده) قضية ذلك أنه لا بد من التحلل.

قوله: (وكانه شبه إلخ) يتأمل في قوله بالفساد. انتهى. وهذا بخلاف ما لو وقف فإنه يجوز له أن يصابر الإحرام للطواف والسعي لبقاء وقتها مع تبعيتهما للوقوف فإنه الركن الأعظم. شرح روض.

قوله: (بواحد من الحلق إلخ) هذا الكلام صريح في جواز الحلق قبل الطواف وقد يوجه، وأما السعي فيتعين فعله عقب الطواف كما يرشد إليه قوله المتبوع بالسعي «ب.ر» أقول: انظر الحلق قبل الطواف مع ما يأتي عن السيد عمر من قوله: ثم احلقوا أو قصروا.

قوله: (أنه لا بد من التحلل) أي: فيما لو استدامة حتى حج به من قابل، فلا بد أن يتحلل في العام القابل قبل إحرامه بالحج وإلا لم يصح.

قوله: (بتأمل) لعله لأنه لا خروج في الفساد، ويمكن أن التشبيه من جهة الخروج من الصحيح. تدبر.

قوله: (في جواز الحلق إلخ) إذ لو اشترط الترتيب لم يكن حاصل إلا بالطواف.

قوله: (وقد يوجه) حزم «س.م» في شرح الغاية بعدم وجوب الترتيب هنا لأنها ليست عمرة حقيقة.

قوله: (عقب الطواف) أي: ولو طواف القدم السابق كما قاله الشيخان، وفي العباب: أنه لا بد من

(وليقض) على الفور (حجا) أى: الحج الذى فاتته، لخبر عمر الآتى ولأنه لا يخلو عن تقصير كالمفسد، وبهذا فارق المحصر، وأطلق كالشافعى، وغيره القضاء وقيده فى الروضة وأصلها بالنقل أما الفرض فباق فى ذمته. قال السبكى: وهو يوهم بقاءه على التراخى وقد قال فى الحج الفاسد بالتسوية بينهما فى القضاء. والمقصود فى البابين واحد، بل الفرض أولى بالقضاء من النفل، أى: فيجب القضاء فيهما على الفور، وكلام المجموع يقتضى القطع به فإنه بعد نقله عبارة المطلقين قال: وعند بعض الخراسانيين عبارة أخرى توافق هذه فى الحكم وذكر ما فى الروضة وأصلها فاقتضى أن الخلاف فى العبارة. لكن فى الثانية تجوز (بدم) أى: مع وجوب دم فى القضاء لما روى مالك

قوله: (وقيده فى الروضة إلخ) تبعه حجر فى شرح بأفضل فقال: ويقتضى حجه فورا وجوبا إن كان تطوعا لأنه لا يخلو عن تقصير، فإن كان فرضا بقى فى ذمته كما كان، قال «المدنى»: وإنما وجب الفور هنا فى التطوع لأنه أوجب على نفسه بالشروع فيه، فتضييق عليه بخلاف الفرض فإنه واجب قبل شروعه، فلم يغير الشروع حكمه فيبقى على حاله هذا ما اعتمده الشارح فى جميع كتبه وشيخ الإسلام فى الإسنى وظاهر كلامه فى الغرر وجوب الفور فى الفرض والتطوع وهو صريح شرح المنهج، وجرى عليه «خ.ط» فى شرح التنبيه، والرملى فى شرح البهجة، وعلى ما تقدم لحجر فانظر متى يكون ذبح الدم.

قوله: (حكم الرمى) ومثله المبيت فسقط كل منهما.

قوله: (يوهم) لأنه يفهم منه بقاءه كما كان.

قوله: (المطلقين) أى: القضاء على الفور ولم يقيدوه بالنفل كما قيد به فى الروضة وأصلها.

قوله: (بدم) لو كان عبدا فواجه الصوم. قال فى الروض وشرحه: وما لزمه أى: الرقيق من دم بفعل محظور كاللباس أو بالفوات لا يلزم السيد ولو أحرم بإذنه، بل لا يجزئه إذا ذبح عنه إذ لا ذبح عليه لكونه لا يملك شيئا، وإن ملكه سيده وواجه الصوم وله منعه منه إن كان يضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن له فى الإحرام لأنه لم يأذن له فى موجهه إلخ. انتهى.

السعى بعد طواف التحلل، وإن سعى بعد طواف القدوم؛ لأن ذاك كان فى الحج وهذه عمرة، ورده حجر باتفاقهم على أنها لا تجزئ عن عمرة الإسلام.

قوله: (مع ما يأتى إلخ) لعلهم حملوه على الجواز دون الوجوب «س.م» على «ع».

قوله: (لو كان عبدا إلخ) بخلاف المكاتب والمبعض فى نوبته فيلزمه دم. انتهى. بهامش.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

بإسناد صحيح أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين أخطأنا العد وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر : اذهب إلى مكة ، فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع . واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر ، وخرج بالحج العمرة أى : المفردة فلا يتصور فواتها أى : بغير الموت . (وتلزم) شاة كما سيأتى (من حج ذا تمتع) أى : متمتعا بشروط تقدمت لآية ﴿فمن تمتع بالعمرة﴾ [البقرة ١٩٦] أى : بسببها ولأنه ترفه بترك أحد الميقاتين . (إذ يحرم).

(بحجه) أى : تلزمه شاة وقت إحرامه بالحج لأنه حينئذ يصير متمتعا بالعمرة إلى الحج ولا حد لآخر إراقة الدم كسائر دماء الجبرانات لكن الأفضل إراقتة يوم النحر وزاد قوله (ولا قبل هذا) تأكيدا لما قبله . (واستقر) دم التمتع على التمتع الموسر ، حتى لو مات ولو قبل فراغ الحج ، لم يسقط عنه لأنه تمتع بالعمرة إلى الحج ولو آخر هذا عن المذكورات بعده ليتناولها كان أحسن لأنه لا يختص بالتمتع . (وجائز تقديمه) أى : ذبح الشاة على إحرامه بالحج (إن اعتذر) أى : فرغ من عمرته لأنه حق مالى تعلق بسببين : فراغ العمرة والشروع فى الحج ، فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة ، بخلاف ما إذا لم يفرغ منها لنقص السبب كالنصاب .

.....

قوله : (بترك أحد الميقاتين) الأولى بترك الميقات العام ، تأمل وانظر ما مر .

قوله : (لا قبل هذا) أى : لا يجب قبل هذا ، ومع كونه لا يجب قبل الإحرام بالحج يجوز تقديمه كما سيذكره .

قوله : (عام قابل) برفعهما وتنوينهما على الوصفية ، أو بإضافة الأول على معنى عام زمن قابل .

قوله : (لم يسقط عنه) لكن لو عجز عن الهدى وانتقل إلى الصوم ثم مات قبل التمكن منه سقط الصوم ، وإن كان بعد التمكن أخرج من تركته عن كل يوم مد كصوم رمضان فى الشقين «ب.ر» .

قوله : (لنقص السبب) التعبير بنقص السبب يقتضى وجود أصله فينافى قوله السابق أنفا فراغ العمرة إلا أن يريد به العمرة مع فراغها ، أو يريد بنقص السبب انتفاؤه .

.....

(و) تلزم المحرم شاة. (فى قرانه) لترفهه بترك أحد العاملين فهو أشد ترفها من المتمتع التارك لأحد الميقاتين، ولخبر الصحيحين عن عائشة أنه ﷺ ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت: وكن قارنات. (ولو قد أفسدا) أى: القارن نسكه فإنه لا يسقط عنه الدم لأنه لزمه بالشروع فلا يسقط بالإفساد. (لا حاضر المسجد) الحرام وهو (من لا بعدا).

(عن حرم قصرا) أى: من لم يبعد عن حرم مكة بقدر مسافة القصر. فإنه لا يلزمه دم القران، كما لا يلزمه دم المتمتع، فلو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه الدم كما فى المتمتع، وتقييدهم بقبل يوم عرفة جرى على الغالب من

.....
قوله: (كما فى المتمتع) مقتضى شرح «م.ر» للمنهاج أنه لا بد من عود المتمتع للميقات الذى أحرم منه بالعمرة، أو مثل مسافته، وفى غيره ما يفيد الاكتفاء بمسافة القصر وإن كانت أقل منه.

قوله: (بترك أحد العاملين) قد يقتضى أنه لو عدد العمل سقط الدم إلا أن يريد بجواز ترك أحد العاملين، أو يقال من العمل الإحرام ولم يعدده.

قوله: (ثم عاد إلى الميقات) قال فى شرح الروض: قبل الوقوف بعرفة وقبل التلبس بنسك آخره انتهى.

وقال بعض شراح الإرشاد: وعبر أى: الإرشاد: فى القران بقبل الوقوف، ولم يقل قبل نسك كما قال فى المتمتع لأن الظاهر أن القارن إذا دخل مكة فطاف ثم عاد للحج إلى الميقات أن الدم سقط عنه، بخلاف المتمتع فإنه لا يسقط عنه الدم بالعود بعد الشروع فى النسك على الأصح لأن القارن إنما يتميز أول أعماله للحج بالوقوف. انتهى. قيل: وما ذكره من التفرقة والتعليل برده المدرك إذ الذى لحظوه فى استوائهما فى أن العود إنما ينفع قبل التلبس بنسك واجب كالوقوف، أو مندوب كطواف القدوم أو الوداع المسنون هو أنه بالتلبس بذلك صار متلبسا بالمقصود كالوقوف أو بما يشبهه كالطواف، وبالتلبس بذلك يتعذر الدم فلا يسقط شيء بخلاف ما إذا عاد لذلك قبل تلبسه بما ذكر لأن المقتضى لا يجاب الدم وهو ربح الميقات، كما مر قد زال بعوده إليه ولأن القصد قطع مثله مسافة أدنى المواقيت محرما ومن ثم اكتفى هنا بالميقات الأقرب، بخلافه فى الجاوزة كما مر لأنه هناك قضاء لما فوته بإساءته لأنه دم إساءة بخلافه هنا. انتهى.

قوله: (قيل وما ذكره إلخ) لابن حجر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أنه لا يمكن العدو إلى الميقات ثم إلى عرفات فى اليوم الواحد، وإلا فإن أمكن ذلك فى يوم عرفة كان الحكم كذلك، وتعبيره بحاضر المسجد أولى من تعبير أصله بالمشى، وتفسيره له بقوله: من لا بعدا إلى آخره من زيادته، وألف أفسدا للإطلاق كألف بعد كما عرف. ويجوز جعلها ضميرا للمتمتع والقارن. (و) ويلزمه شاة. (فى الفوات) لخبر عمر السابق ولأنه أعظم من ترك الميقات، والمراد أن سبب وجود الدم الفوات لا أنه يذبحه فى سنته فإنه يجب تأخيرها إلى سنة القضاء كما نبه عليه قبل بقوله: وليقبض بدم فلا يلزمه إلا دم واحد، ووقت وجوبه إذا أحرم بالقضاء كما يجب دم المتمتع بالإحرام بالحج. ولهذا لو ذبح قبل تحلله من الفات لم يجزه كما لو ذبح المتمتع قبل فراغ عمرته ذكر ذلك فى الروضة وأصلها (و) فى (ترك الإحرام من الميقات) مع إرادته الإحرام لخبر ابن عباس من ترك نسكا فعليه دم.

قوله: (إذا أحرم بالقضاء) أى: دخل وقته.

قوله: (وفى ترك الإحرام من الميقات) أى: وجاوزه إلى جهة مكة، ما لو جاوزه إلى جهة يمينه أو يساره، وأحرم من محاذاته فلا شىء عليه قاله الماوردى، قال الأسنوى: وقياسه فى المشى أن يجاوز إلى غير جهة عرفة، ثم يحرم محاذيا لمكة. نبه عليه المحب الطبرى قال: ولم أر مصرحا بهذا. انتهى. ناشرى.

قوله: (من الميقات) المراد بالميقات الموضع الذى يلزمه الإحرام منه، ولو موضع إرادة النسك بعد الميقات. انتهى. ناشرى.

قوله: (ثم عاد إلى الميقات) الشرط أن يعود قبل الوقوف، ولو كان قد تلبس بنسك، كذا بخطط شيخنا وفيه ما علمته من الحاشية الأخرى.

قوله: (كما فى المتمتع) يؤخذ منه أن المراد بعوده إلى الميقات عوده إلى الميقات الذى أحرم منه، أو إلى مثل مسافته، أو إلى ميقات آخر إن كان دون مسافة ميقاته كما صرح فى الروض كغيره بذلك فى المتمتع، وزاد فى العباب نية العود إلى مرحلتين من مكة قيل أخذها مما فى المجموع عن الفورانى وأقره، والكفاية، وغيرها عن العدة والإبانة ومما فى التهذيب والبحر من أن المتمتع لو سافر بعد عمرته من مكة سفر قصر ثم حج من سنة لا دم عليه، ويوجه بأن المرحلتين أشبهتا ميقات ذات عرق وغيره والعود إلى الميقات يسقط، فكذا ما هو على مسافته وليس هذا مبنيا على

قوله: (قيل أخذها مما فى المجموع إلخ) لابن حجر.

(إلا على من قبل نسك رجعا) أى: إلا من رجع إلى الميقات أو مثله مسافة ولو بعد

.....
.....

الضعيف فى حاضرى المسجد الحرام لأن الملاحظ هنا غيره، ثم وهو عدم ربح ميقات ومن عاد لمثل مسافة أدنى المواقيت لم يربح ميقاتا كما أفهمه كلام الروضة وأصلها فلا دم عليه. انتهى. مع تقديم وتأخير فليتأمل، والله أعلم.

قوله: (كما لو ذبح الممتع) قال فى شرح الروض: وقضية التشبيه إجزاء إخراج دم الفوات بين التحلل والإحرام بالحج وهذا ظاهر لكن بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء وذلك فى قابل كما أن المتمتع كذلك، إلا أنه لا يحتاج إلى تقييد لأنه إذا أحل من عمرته دخل وقت إحرامه بالحج، وكلام الأصل تبعاً للعراقيين دال على ذلك وقد نبه على ذلك الأذرعى، فقول المصنف أى: صاحب الروض: ولا يجوزته إلا بعد إحرامه بالقضاء نصرف منه. هكذا أفهمه ولا تغتر بما يخالفه. انتهى. وقضية هذا مع ما يأتى فى الصوم من أنه يصوم الثلاثة ما بين يوم النحر والإحرام أنه يتعين صوم الثلاثة بعد الإحرام، ويمتنع تقديمها عليه فى دم الفوات وإن جوزنا الذبح قبل الإحرام بعد دخول وقته، وسببه أن الشرع يشترط كون الثلاثة فى الحج فلا بد من كونها بعد الإحرام.

قوله: (مع إرادته الإحرام) حين مروره به.

قوله: (إلى الميقات أو مثله) قال فى شرح الروض: من ميقات آخر، وعبارة شرح المنهج: أو إلى ميقات مثله مسافة. انتهى. لا إلى ميقات آخر دون ميقاته على المنقول المعتمد، ولا إلى مثل مسافة ميقاته من غير وصول لميقات كما صرح به جمع متقدمون، وفارق المعتمر بأن هذا قضاء لما فوته بإساءته أى: باعتبار ما من شأنه فاحتيج إلى تداركه، ولا يتم إلا بعينه أو مثله فى خصوص وصفه وهو كونه ميقاتاً بخلافه ثم. حجر.

قوله: (على الضعيف فى حاضرى إلخ) هو أن الحاضر من بينه وبين مكة دون مرحلتين، قال فى التحفة: ويفرق بين اعتبارهما هنا من مكة وفى حاضرى الحرم من الحرم برعاية التخفيف بينهما المناسب لكون المتمتع مأذوناً فيه. انتهى.

قوله: (إجزاء إخراج إلخ) أما وجوبه فمנוط بالإحرام بالقضاء كما فى التمتع. انتهى. شرح «م. ر».

قوله: (بعد دخول إلخ) لو ذبح بعد الدخول لكنه أخر القضاء للسنة الثالثة من الفوات هل يجوزته، وقول العباب وشرحه: يتعين ذبح دم الفوات فى سنة القضاء بعد دخول وقت إحرامه بمنعه، فحرر.

قوله: (أن الشرع شرط إلخ) فرق فى التحفة بأنه عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها، وهو بمعنى ما هنا.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

إحرامه قبل تلبسه بنسك فلا دم عليه وإن عاد من مسافة القصر من الميقات لقطعه المسافة محرما وأدائه المناسك بعده. بخلاف ما إذا لم يعد أو عاد بعد تلبسه بنسك ولو نفلا كطواف القدوم. (و) فى ترك (الرمى) كله أو ثلاث رميات كما مر وإنما أعاده ليبين أنه دم ترتيب وتقدير، ولو اقتصر على ما هنا كان أخصر. (و) فى ترك (الطواف ممن ودعا) أى: طواف الوداع لخبر ابن عباس السابق فقلوه:

(شاة مضح) فاعل تلزم كما تقرر و يجوز جعله خبر مبتدأ محذوف، وفاعل يلزم ضميرا يرجع للدم قبله، ونبه بإضافة شاة إلى مضح على أنه يعتبر فيها صفة الأضحية. (وعلى الأجير * تلك) أى: الشاة (إذا خالف) مستأجره (فى المأمور) به للزومها بمخالفته سواء تضمن أمره لزوم دم، كان أمره بالقران فتمتع أو بالعكس ولم يعد إلى

قوله: (أو بالعكس) فى الروض وشرحه ما حاصله إنه لو استأجره للتمتع فقرن، وعدد أفعال النسكين فقد زاد خيرا لأنه أحرم بالنسكين من الميقات، وكان مأمورا بأن يحرم بالحج من مكة، فلا شىء عليه، ولو اقتصر على أفعال الحج حط التفاوت، وعليه دم لنقصان الأفعال، لكن إن لم يعد إلى الميقات كان الدم عليه فى صورة العكس، وإن عدد الأفعال، ومفهومه أيضا أنه لو عاد للميقات ولم يعدد الأفعال أنه لا يلزمه الدم، وقد علمت من كلام شرح الروض أن دم عدم العود للميقات إنما يلزم المستأجر لما مر، والدم اللازم للأجير سببه عدم تعدد الأفعال. فتدبر.

قوله: (من مسافة القصر) أى: وإن كان عوده بعد أن جاوز الميقات إلى جهة مكة بقدر مسافة القصر.

قوله: (أو بالعكس) أى: ولم يعدد الأفعال بخلاف ما إذا عددها بأن أتى بطوافين وسعيين، وإن لم يعد إلى الميقات خلافا لما زعم الأسنوى وتبعه الشارح - يعنى الجوجرى. حجر.

قوله: (أو بالعكس) قال القرافى: أى: إن لم يعدد الأفعال فإن عددها فالدم على المستأجر ولا يخط شىء من المسمى. انتهى. وعبارة الروض: وإن قرن أى: من استأجره للتمتع وعدد أفعال النسكين فقد زاد خيرا. انتهى. وبين فى شرحه أن المراد بتعدددها أن يأتى بطوافين وسعيين ورد قول الأسنوى أن المراد به العود إلى الميقات، وقوله: فقد زاد خيرا. قال فى شرحه لأنه أحرم بالنسكين من الميقات وكان مأمورا بأن يحرم بالحج من مكة فلا شىء عليه.

الميقات فيهما أم لم يتضمن ذلك كان أمره بالإفراد فتمتع أو قرن، وبذلك علم أن العدول عن الجهة المأمور بها إلى غيرها لا يقدح في وقوع النسك عن المستأجر، وأورد أنه يجوز أن يقال: إذا خالف لم يقع المأتي به عن المستأجر لعدم تناول الإذن له. كما في مخالفة الوكيل موكله. وأجاب الإمام بأن مخالفة المستأجر في ذلك كمخالفة الشرع فيما لا يفسد بها لأنه لا يحصل النسك لنفسه بل لله تعالى. قال الرافعي: ولك أن تقول لا نسلم أنه لا يحصله لنفسه، بل يحصله ليخرج نفسه عن عهدة الواجب.

قوله: (قال الرافعي إلخ) قال حجر في حواشي شرح الإرشاد: لك أن تقول: الحق ما أجاب به الإمام لأن تحصيله لغرض أن يخرج نفسه عن العهدة اللازمة له بالإجارة إنما يعد من الانتفاعات الأخروية لا الدنيوية التي الكلام فيها، فاتضح بهذا أن المخالفة هنا كمخالفة الشرع فيما لا تفسده المخالفة، وبهذا يعلم ما في فرق الرافعي المذكور؛ لأنه مبنى على ما ادعاه من أنه يحصله لنفسه ليخرجها عن عهدة الواجب وذلك لأن هذا القصد يصيره من الانتفاعات الأخروية، وهي لا دخل لها في الوقوع عن النفس بالنسبة لأحكام الدنيا، ولا في عدم الوقوع، وكون المخرج مختلف الفضائل أمر تابع لا مقصود، فلم ينظروا

قوله: (فيهما) مفهومه فيما لو أمره بالتمتع فقرن أنه لو عاد للميقات ولم يعدد الأفعال لم يلزمه الدم، وقد يتوقف فيه فليراجع ولم يذكر هذا في الروض ولا في شرحه.

قوله: (أو قرن) ولم يعدد الأفعال. شرح الروض.

قوله: (لا يقدح في وقوع النسك عن المستأجر) لعل المراد في الجملة: أو إذا كانت الإجارة في الذمة فلا ينافي أنه قد لا يقع عنه ما أتى به كله أو بعضه كما يعلم مما نقله عن الروضة وأصلها بقوله الآتي آخر الصفحة: قال في الروضة كأصلها: ولو أمره بالقران أو التمتع إلخ.

قوله: (وقد يتوقف فيه) لأنه ترك ما أمر به، والدم إنما وجب للمخالفة، وأما ترك الميقات للحج فمقتضى أمر المستأجر.

قوله: (وقد يتوقف فيه) لأن الدم اللازم له إنما هو لترك ما أمر به وهو التعدد، وأما دم ترك الميقات فلازم للمتأخر كما سيأتي في عبارة شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (أو قرن ولم يعدد الأفعال) مفهومه أنه إذا عددها لا دم عليه، وإن لم يعد إلى الميقات مع وجود القران، ولعله لأنه لما اعتد بتعديده الأعمال في غرض المستأجر كان ذلك أفراداً إذ الملاحظ هنا ما شرطه المستأجر فليتأمل فيه، وعبارة شرح الروض: إلا أن يعدد الأفعال فلا يجب عليه الدم والخط. انتهى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

والمخرج مختلف الفضائل فليراع غرضه فيه . ثم الفرق إن مخالفة الشرع فيما لا يفسد بها يستحيل وقوعه معها بغير المباشر، وقد أتى به لنفسه بخلاف مخالفة المستأجر إذ لا ضرورة فيها إلى وقوعه عنه معها بل يمكن صرفه للمباشر على المعهود فى نظائره، أما إذا لم يخالفه فالدم على المستأجر لأنه مقتضى ما أمر به، نعم لو كان معسرا فالصوم على الأجير لاعتبار بعضه فى الحج.

(بحطنا) أى: مع حطنا من المسمى للأجير (تفاوتا) بين أجرى المأمور به (مع) لزوم (الدم) له ولا يمنع لزومه حط التفاوت لأنه حق الله تعالى فلا يجبره الحط الذى هو حق الآدمى كما فى التعرض للصيد المملوك. (كالحكم فيهما) أى: الدم وحط التفاوت (إذا لم يحرم).

(لمن له اكترى) أى: إذا لم يحرم الأجير لمن اكتراه للنسك (من الميقات) الشرعى

إليه على أنهم راعوه بإيجابهم فى المخالفة الدم والخط اللذين يصيران ما أتى به فاضلا، فكأنه لم يخالف. انتهى.

أى: مع جواز الأوجه الثلاثة التى هى الأفراد وأنحوه للمستأجر، فجازت للأجير أيضا مع جبر النقص إن لم يكن مانع على ما سيأتى فى الشرح. انتهى.

ثم رأيت حاصل هذا الجواب فى شرح الروض.

قوله: (ثم الفرق إلخ) هو للرافعى أيضا، فهو اعراض بالفرق بعد المنهج.

قوله: (وقد أتى إلخ) لعله حال.

قوله: (نعم لو كان معسرا إلخ) فى الروض وشرحه.

فرع: وإن استأجره شخص لحج وآخر لعمره فتمتع عنهما أو اعتمر أجير حج عن نفسه ثم حج عن للمستأجر فإن كان قد تمتع بالإذن من نفسه ثم حج عن المستأجرين أو أحدهما فى الأولى ومن المستأجر فى الثانية، فعلى كل من الأذنين أو الأذن والأجير نصف الدم إن أيسر أو أعسر أو أحدهما فيما يظهر، فالصوم على الأجير لأن بعضه فى الحج أو تمتع بلا إذن ممن ذكر لزمه دمان: دم للتمتع ودم لأجل الإساءة. بمجاوزة الميقات.

قوله: (مع لزوم الدم) وهو الشاة المذكورة.

باب الحج والعمرة

٣٧٧

أو المعين بل أحرم من دونه ولم يعد إليه، أو إلى مثله مسافة فإن الدم على الأجير للإساءة مع حط التفاوت بين أجرتي المأمور به والمأتى به، سواء أحرم من الميقات بعمرة لنفسه أم لا، وهذا يغني عنه ما قبله لترتيب حكمهما على المخالفة. (ولا نحط) التفاوت (بحرام ياتي) به الأجير من حلق ونحوه وإن لزمه دم الحرام لأنه لم ينقص شيئاً من العمل بخلاف ما إذا ترك مأموراً به كالرمي.

(وحسبت مسافة) من محل الإجارة عند اعتبار أجرتي المأمور به والمأتى به إذ الأجرة في مقابلة العمل، والسير جميعاً بل تعب السير أكثر، ويراعى فيها السهولة والخشونة، لا مجرد الفراخ، ولا يمنع حسابها صرفه العمل فيها كأن جاوز ما يلزمه الإحرام منه بعمرة له لأنه قد يريد تحصيل نسك المستأجر إلا أنه أراد ربح عمرة في أثناء سفره، وأوضح الناظم من زيادته ما تضمنه حساب المسافة بقوله: (أى: ويحط * نسبة ما تفاوتت) أى: الأجران (به فقط) مع أن هذا معلوم مما مر، فلو أمره بحج فأحرم به من دون الميقات فيحط بنسبة التفاوت بين أجرة حجة من بلد الإجارة إحرامها من الميقات، وأجرة حجة من تلك البلد إحرامها من حيث أحرم، فإذا كانت الأولى مائة والثانية تسعين حط عشر المسمى إذ التفاوت بالعشر. قال في الروضة كأصلها: ولو أمره بالقران أو التمتع فأفرد فإن كانت الإجارة على العين حط حصة

قوله: (من محل الإجارة) أى: إلى بلوغ المقصد لمعرفة قدر التفاوت المحطوط من المسمى.

قوله: (صرفه العمل فيها لغرضه) أى: فيما لو أحرم بعمرة له من الميقات المعين له، ثم يوجب للمستأجر من دونه ولم يعد.

قوله: (فإن كانت إلخ) هذا ما نقله في الروضة عن إشارة المتولى، وقال إنه قياس ما تقدم ومنع الزركشى القياس، وفرق بأنه ثم لما أفرد انقضى وقت العمرة، بخلاف ما إذا

قوله: (أو إلى مثله إلخ) قياس ما سبق في الحاشية على قوله إلا على من قبل نسك رجعا اعتبار الرجوع لميقات مثل مسافته، وأنه لا يكفي الرجوع لمثل مسافته من غير وصول الميقات. قوله: (لأنه لم ينقص شيئاً من العمل) لقائل أن يقول: قد نقص من فضل العمل لأن الظاهر أن ارتكاب الحرام في النسك ينقص فضله، والغرض يختلف بذلك فليتأمل «س.م».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

العمرة لتأخيرها عن الوقت المعين، أو فى الذمة ولم يعد إلى الميقات حط التفاوت وإلا فلا لأنه زاد خيرا، أو بالقران فتمتع فإن كانت الإجارة على العين حط حصة الحج لتأخيرها عن الوقت المعين، أو فى الذمة ولم يعد إلى الميقات حط التفاوت وإلا فلا، أو بالإفراد فقرن فإن كانت الإجارة على العين فالعمرة لم تقع فى وقتها فهو كما لو استأجره للحج وحده فقرن، والأصح فيه وقوع النسكين عن الأجير أو فى الذمة وقعا

امتنع فإن وقت الحج باق وإنما مضى بعضه، وسبقه إلى نحو ذلك الأذرعى. كذا فى شرح الروض.

قوله: (وقوع النسكين عن الأجير) أى: إن لم يكن المحجوج عنه ميتا، وإلا وقعا له لجواز الحج والاعتماد عنه بلا إذن ولا وصية. انتهى. شرح الإرشاد وقد تقدم.

قوله: (قال فى الروضة إلخ) عبارة الإرشاد: وانفسخت إجارة عين فى عمرة إن أبدل بقران أو تمتع إفرادا أو بإفراد تمتعا، وفى حج إن أبدل بقران تمتعا فيهما إن أبدل بإفراد قرانا. انتهى. وظاهر كلامه أى: الإرشاد كأصله أنه لو أبدل بالتمتع قرانا لم يفتق الحال فيه بين إجارة الذمة والعين وهو قضية كلام الشيخين. قالوا: لأنه زاد خيرا لأنه أحرم بالنسكين من الميقات وكان مأمورا بأن يحرم بالحج من مكة، ثم إن عدد الأفعال فلا شيء عليه كذا أطلقاه كالتولى، ونازع فيه البلقينى بأن انتفاء الدم ممنوع لتصريح الماوردى والرويانى بوجوبه وإن عدد الأفعال ورد بأن مرادهما أنه لا دم على الأجير لأنه لم يسئ بالمخالفة بل زاد خيرا، فالدم على المستأجر لإذنه فى موجهه. حجر.

قوله: (لتأخيرها إلخ) فانفسخت الإجارة فيها.

قوله: (لتأخيرها) فانفسخت الإجارة فيه.

قوله: (فهو كما لو استأجره إلخ) أى: فتفسخ الإجارة فيهما معا لأنهما لا يفتقان لاشتاد الإحرام، ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه. قال فى المجموع: ومحل وقوعهما للأجير ما إذا كان المحجوج عنه حيا فإن كان ميتا وقعا له بلا خلاف. نص عليه الشافعى والأصحاب قالوا: لأنه يجوز أن يحج عنه الأجنبى ويعتمر من غير وصية ولا إذن وارث بلا خلاف كما يقضى دينه. شرح روض.

قوله: (إن أبدل) إلى قوله: وفى حج لأنه أوقع العمرة فى الكل فى غير وقتها فإنه أخرها عنه فى الأوليين وقدمها عليه فى الثالثة، وإيقاع العمل فى غير وقته المعين له فى إجارة العين لغو فتقع العمرة للأجير.

للمستأجر لأنه كالإفراد فى الإجزاء ويحط التفاوت، أو تمتع فإن كانت الإجارة على العين وقد أمره بتأخير العمرة فقد وقعت فى غير وقتها فيحط حصتها وإن أمره بتقديمها، أو كانت الإجارة فى الذمة وقعا عن المستأجر فيحط التفاوت وعلى الأجير دم إن لم يعد إلى الميقات.

(ثم ليصم) أى: ثم إن عجز عن الشاة فى المذكورات السنة من التمتع وما بعده.
(ثلاثة الأيام * ما بين يوم النحر والإحرام) بالحج.

قوله: (ثلاثة الأيام) ولو فاتته فى الحج وجب قضاؤها فوراً ولو فى السفر إن فاتت بغير عذر، ولم يتضرر إذ السفر غير عذر هنا بخلاف رمضان.

قوله: (ما بين يوم النحر والحج) ولو أخر التحلل عن أيام التشريق وصامها صارت قضاءً، وإن صدق أنها فى الحج لأن تأخيرها نادر، فلا يكون مراداً من الآية. انتهى. «س.م» على الغاية.

قوله: (وقوع النسيك) فقد انفسخت الإجارة فيهما.

قوله: (فقد وقعت فى غير وقتها) نعم إن أتى بها عنه بعد فراغ الحج فلا انفساخ، فليحمل الانفساخ فيها على الانفساخ ظاهراً، أو على الانفساخ فى العمرة التى قدمها، وما قاله فيده فى المجموع بما قيد به مسألة القران السابقة. شرح روض.

قوله: (وإن أمره بتقديمها) وقولهم: وأمر بتقديمها فيه تسمح لأن تقديمها لا يأتى فى الإفراد. ذكره الزركشى، ثم قال: فليؤول على أمره بتقديمها على أشهر الحج أى: فيكون ذلك إفراداً على وجه، ويكون صورتها أن يأتى بها الأجير فى أشهر الحج ليتصور لزوم الدم. «حجر» وشرح روض.

قوله: (ما بين يوم الحج) فلا يجوز تأخير شىء منها عنه، وقوله: والإحرام فلا يجوز تقديم شىء منها عليه. حجر.

قوله: (أو على الانفساخ الحج) فيه نظر ظاهر.

قوله: (قيد فى المجموع الحج) أى: ويحط التفاوت.

قوله: (أن يأتى بها الأجير الحج) أى: بأن ينوى الإحرام بها فى أشهره لا أن ينويه قبلها، ويوقع الأنفال فى أشهره إذا لا دم حينئذ على الراجح لأن ما بعد الإحرام تبع له، كذا بهامش شرح الروض.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

قوله: (ما بين يوم النحر) لا يخفى أن صومها بين يوم النحر والإحرام لا يتصور فى صورتى ترك الرمى وطواف الوداع، ومثلها مبيت مزدلفة ومبيت منى فصومها عن هذه الأربعة يكون بعد مضى أيام التشريق كما أشار إليه البارزى، وعلمه بأنه وقت الإمكان بعد الوجوب قيل: وقد يؤخذ منه أنه تجب الفورية فيه لكن بحث الشارح يعنى الجورجى خلافه كمن ترك صوم الثلاثة فى الحج لعذر، وبحث أيضا أنه إذا أخرها إلى وطنه لا يجب التفريق بينها وبين السبعة بقدر يوم النحر وأيام التشريق، وله تردد فى أنه هل يجب الفصل بينهما بيوم أو بمدة السفر، والأوجه الثانى لأنه حوطب بها من حين فعل موجبها وإن قلنا بعدم الفورية. انتهى. فليتأمل فيما لو سافر فى

قوله: (لا يخفى إلخ) فيه اعتراض على قول الشارح: فى المذكورات الستة. تدبر.

قوله: (ولا يتصور فى صورتى إلخ) وأما العمرة إذا ترك إحرامها من الميقات فإن أحرم بها وقد بقى بينه وبين مكة ما يسع الثلاثة وجب صومها، ولا يجوز تأخيرها إلى التحلل وإلا جاز تأخيرها إلى التحلل. انتهى. مدنى وظاهره وإن وسع بعضها فليحرق، وعبارة المحشى على أبى شجاع: ولو ترك فى العمرة الإحرام من الميقات كان وقت أداء الثلاثة قبل التحلل منها أو عقبه ذكره البلقينى فى فتاويه فارقا بينها وبين الحج، حيث جاز التأخير فيها عن التحلل دونه بأن تحلله لا يحصل إلا بعد نصف ليلة النحر، فلا يطول زمن إحرامه بصوم الثلاثة فيه لأنه لا يكون إلا قبل ذلك بخلافها إذ لو وجب الصوم قبل تحللها طال زمن لإحرام بها. انتهى. ثم رأيت ما نقله المحشى بعد.

قوله: (قيل: وقد يؤخذ إلخ) لابن حجر.

قوله: (تجب الفورية فيه) فيجب صومها عقب أيام التشريق فإن فعلها حينئذ كانت أداء وإلا كانت قضاء إلا طواف الوداع، ففى شروح الإيضاح لحجر والرملى وابن علان: أن وجوب صوم الثلاثة عقب وصوله للحل يتقرر عليه فيه إيجاب الدم وهو مسافة القصر أو وصوله وطنه فهذا وقت أدائه. انتهى. مدنى.

قوله: (بحث الشارح إلخ) ضعيف.

قوله: (كمن ترك صوم الثلاثة إلخ) أى: فإنه لا يجب عليه الفور وقد يفرق. تأمل.

قوله: (والأوجه الثانى) وعليه ينبغى استثناء مدة الثلاثة منها لأن الظاهر أنه لو صامها عقب أيام التشريق مع أخذه فى السير حينئذ كان له بمجرد وصوله إلى وطنه صوم السبعة وإيجاب الصير بمقدار الثلاثة بعيد. انتهى. (س.م) على «ع» وهو ما ذكره بقوله: فليتأمل إلخ.

.....
.....
.....

آخر أيام التشريق فإن التفريق حينئذ بمدة السفر جميعها مشكل فتأمل، وذلك لأن له الشروع فى السفر وفى صيامها عقب أيام التشريق فكيف يلزمه التفريق بما يجوز صوم الثلاثة فيه.

قوله: (ما بين يوم النحر والإحرام) هذا فى ترك الإحرام من الميقات واضح فيما إذا كان ما أحرم به حجا، فإن كان عمرة قال السيد السمهودى: فهل يجب صوم الثلاثة قبل التحلل من العمرة والشروع فى أعمالها أو يجب الشروع فى الصوم بمجرد إحرامه ويتجه بعد الفراغ من أعمالها كما لو أحرم بالحج لزمن يسع الثلاثة فقط أو أقل منها، فإنه يجب حينئذ صومها على الفور، لم أر من تعرض لذلك ثم رأيت فى فتاوى البلقينى أنه إن شاء صام الثلاثة فى العمرة قبل التحلل منها، وإن شاء تحلل وصام الثلاثة عقب التحلل، والفرق بينهما وبين الحج أن الحاج لا يحصل له التحلل إلا بما يفعله ليلة ويومه فصيامه الثلاثة فى الحج لا تأخر يطول عليه الإحرام، فلن تأخر التحلل فى الحج لا بد منه صام أم لم يصم ولا كذلك فى العمرة، فإننا لو لزمناه صيام الثلاثة فيها طال عليه زمن الإحرام بأمر لا يوجد نظيره فى الحج فتعذر حمل المعتمر على الحاج. قال: وتوصف الثلاثة بالأداء إن صامها عقب التحلل من العمرة وهو اللازم له ويفرق بينها وبين السبعة بيوم إن كان مكيا وبمدة السير إن كان أفاقيا. انتهى. ثم أطل السيد السمهودى بما يتعلق بذلك فليراجع.

قوله: (والإحرام) فلا يجوز تقديم شئ منها عليه. حجر.

قوله: (فكيف يلزمه الحج) الظاهر أنه لا يضر ذلك، وفى المدنى: لو صام الثلاثة مسافرا صح ووجب اعتبار حصة المدة التى يجب التفريق بها بين صومه المذكور وبين السبعة. انتهى. وعبارة شرح الإرشاد للحجر: وإذا أخر الثلاثة إلى وطنه أو صامها فى السفر فرق وجوبا قضاءها عن السبعة بقدره أى: بقدر التفريق فى الأداء وهو أربعة أيام العيد والتشريق، ومدة السير إلى وطنه على العادة. انتهى. وسيأتى ذلك للمحشى فى التنبيه الآتى.

قوله: (فى ترك الإحرام من الميقات) مثله المشى والركوب المنذوران فى العمرة. انتهى. ابن الجمال فى شرح الإيضاح.

قوله: (طال عليه زمن الإحرام الحج) هذا لا يأتى فيما إذا كان بينه وبين مكة بعد المجاوزة ما يسع الثلاثة ولذا قال المدنى: إنه حينئذ يجب عليه صيامها قبل التحلل. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وسبعة يصومها فى داره) إذا رجع إليها. قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة ١٩٦] وروى الشيخان: أنه ﷺ قال للمتمتعين: «من كان معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة فى الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله». وقيس بالتمتع البقية والعبرة بالعجز عن الشاة فى موضع الذبح. فلا يؤثر فيه ماله الغائب عن ذلك الموضع بخلاف الكفارة يعتبر فيها العدم مطلقا لأن فى بدل الدم تأقيتا بكونه فى الحج، ولا تأقيت فى الكفارة، ولا يجب تحصيل الدم بأكثر

قوله: (وسبعة يصومها إلخ) وهذا فيمن طاف للإضافة وإلا امتنع صيامه كما فى شرح المذهب. انتهى. «س.م» على الغاية، وعبرة غيره: ومحل دخول وقت صوم السبعة فى وطنه إذا لم يبق عليه شىء من الطواف، أو السعى، أو الخلق نعم إن حلق فى وطنه جاز له صوم السبعة عقبه.

قوله: (إذا رجع إلى أهله) أى: على التراخي قال السيد فلا يصير بالتأخير قضاء، ولا يكون مسيقاً بتأخيرها خلافاً للماوردى.

قوله: (ماله الغائب) ظاهره ولو دون مرحلتين.

قوله: (الغائب) ولو وجد من يقرضه فيما يظهر كالتيتم. حجر.

قوله: (لأن فى بدل الدم تأقيتا بكونه فى الحج) هذا قد يدل على أن دماء الحج التى لا تأقيت فيها كالکفارة يعتبر فيها الدم مطلقا فليراجع.

قوله: (ظاهره إلخ) قال ابن الجمل فى شرح الإيضاح: هو كذلك، وفى الإيعاب هو ظاهر كلامهم، وجزم «م.ر» وابن علان فى شرحى الإيضاح باعتبار مسافة القصر قياسا على ما قالوه فى قسم الصدقات من أن من غاب ماله دون مرحلتين غنى، ومن غاب ماله مرحلتين فقير، ورده عبد الرؤوف فى شرح الإيضاح بأن اسم الغنى والفقير لا يصدق عرفا إلا كذلك بخلاف ما هنا.

قوله: (على أن دماء الحج إلخ) دماء الحج كلها مؤقتة بيوم الأضحى ما عدا دم الإحصار، أما بدل الدم وهو الصوم فمنه ما هو مؤقت كبذل الدم المرتب المقدر، ومنه ما هو غير مؤقت كبذل غيره، فقوله: التى لا تأقيت فيها، أى: فى بدلها ولو قال الشارح: كغيره لأن هذه الدماء مؤقتة بالحج، كان أولى. تدبر.

قوله: (على أن دماء الحج إلخ) لو قال: على أن بدل الدم الذى لا يؤقت بالحج كبذل دم الإحصار إلخ ويكون اعتراضا على قول الشارح: لأن فى بدل الدم تأقيتا كان أولى، ويرد بأن التأقيت فى الدم أيضا وهو كاف، وعبرة «م.ر»: لأن الهدى يختص ذبحه بالحرم. انتهى.

من ثمن مثله ولو علم أنه يجده قبل فراغ بدله لم يجب انتظاره. والأولى تقديم الثلاثة قبل يوم عرفة إذ الأولى فطره. كما مر في الصوم فيندب للمتمتع العاجز عن الدم أن يحرم قبل سادس ذى الحجة، ويمتنع تقديم الصوم على الإحرام كما أفهمه كلامه؛ للآية السابقة، ولأن العبادة البدنية لا تتقدم وقتها، فإن لم يرجع إلى داره بأن توطن بمكان آخر، صام به السبعة، ولا يجوز صومها في توجهه إلى داره لأنه تقديم للعبادة البدنية على وقتها ويندب تتابع الثلاثة والسبعة. (وفرق القضاء) أى: ولو فاتته الثلاثة في الحج فرق في القضاء بينها وبين السبعة (على مقدار) أى: مقدار تفريقه بينهما

قوله: (لأن في بدل الدم إلخ) عبارة «م.ر» لأن الهدى يختص ذبحه بالحرم، وهى أولى لأنه يرد على ما قاله الشرح الصوم غير الموقت بالحج وهو ما فى غير الدم المرتب المقدّر. قوله: (قبل سادس ذى الحجة) كذا قاله النووى وأقره، وقال عبد الرؤوف، وتبعه ابن الجملال فى شرح الإيضاح: يحرم بالحج ليلة الخامس، ثم بيت النية، ويصومه، والسادس، السابع لأنه يسن فى حقه فطر الثامن، لأنه يوم السفر. انتهى. مدنى.

قوله: (بأكثر من ثمن مثله) ولا به إن احتاج إليه لمؤن سفره الجائر فيما يظهر.

قوله: (صام به السبعة) فلو رجع بعد صوم بعض السبعة فيه عن التوطن فيه فهل له إتمام السبعة ولو فى حال السير منه إلى غيره لأن السبعة كالشيء الواحد، فلا يؤثر ما طرأ بعد الشروع فيها كما لو وجد الهدى بعد الشروع فى الصوم أو ليس له ذلك، وعليه تأخير الباقي إلى إن يتوطن غيره ويجرى ذلك فيمن شرع فى السبعة بعد رجوعه لوطنه الأصلي ثم قبل تمام السبعة اختار ترك التوطن فيه فى ذلك نظر، ولا يبعد الأول ولو مات قبل صوم العشرة وأراد قريبه أن يصوم عنه وجب عليه التفريق، فلو كان الميت مكياً وكان قريبه وأراد الصوم عنه فالذى ينبغى أن اللازم له التفريق، بما كان يلزم الميت التفريق به. فلا يلزمه التفريق بقدر مدة السفر إلى مصر، ولو كان الميت مصرياً مثلاً لكن قصد التوطن بمكة ثم مات قبل الصوم وأراد قريبه بمصر الصوم عنه فهل يلزمه التفريق، بما كان يلزم الميت لو صام بمكة فقط لأنه المعتبر فى حقه أو بقدر المسافة إلى مصر أيضاً فيه نظر، والمتجه الأول لأنه خليفته فيما يلزمه فليتأمل.

قوله: (لو فاتته الثلاثة فى الحج إلخ) بحث فى الخادم وجوب قضاء الثلاثة فوراً إذا فاتت بغير عذر بخلاف السبعة «ب.ر.»

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى الأداء وهو أربعة أيام ومدة إمكان سيره إلى داره على العادة الغالبة لیتتم محاكاة

قوله: (وهو أربعة أيام) هذا فى التمتع، والقران، ومجاورة الميقات، والفوات، وناذر المشى أو الركوب إذا أحلفه فإنها التى يمكن فيها فعل الثلاثة فى الحج، أما التى لا يمكن فيها أداء الثلاثة فى الحج وهى ما بقى فيفصل بين الثلاثة والسبعة بيوم، إلا طواف الوداع فإنه يفرق بينهما بمدة إمكان سيره من المحل الذى تقرر فيه الدم عليه إلى وطنه، وذلك المحل الذى يتقرر فيه الدم مسافة القصر فإن لم يبلغ مسافة القصر ووصل لوطنه فصل بيوم، كما

تنبيه: لو ترك الثلاثة فى الحج لعارض أو غيره ساغ فعلها فى حال الرجوع، ثم إذا وصل قال الجوحى: أخر السبعة بذلك المقدار، انتهى. فانظر ما مراده بذلك المقدار، وكأنه أراد قدر مسافة السير إلى حين الشروع فى صوم الثلاثة أى: مع أربعة أيضا. كما أنه إذا صامها فى أول الرجوع مثلا لا تفريق أى: سوى بأربعة أيام كذا بخط شيخنا، ولك أن تقول قياس اعتبار الأربعة فى الصورتين أعنى صوم الثلاثة فى أثناء الرجوع، وصومها فى أوله اعتبار جميع مدة السير أيضا لأنه اعتبر الفصل بها فى الأصل، وتأخير الثلاثة إليها لا ينفى اعتبار الفصل بها وهذا هو ظاهر إطلاق قول الشارح كغيره أى: مقدار تفريقه بينهما فى الأداء وهو أربعة أيام إلخ فليراجع «س.م».

قوله: (قدر مسافة السير إلى حين الشروع) أى: لأن تلك المسافة وإن كانت من السفر لكنها ليست فاصلة بين الثلاثة والسبعة فلا بد من إبدائها، مثلها حتى تكون مدة السفر كلها فاصلة بينهما. قوله: (فى أول الرجوع) فلو صامها فى آخره فصل بمدة السير كلها مع أربعة أيام النحر والتشريق إذ ما مضى من أيام السير ليس بين صومين، فاحتاج للتفريق بالمدة المذكورة. انتهى. شرح الإيضاح لابن الجمل. انتهى. جمل.

قوله: (أى: سوى بأربعة أيام) أى: مع باقى مدة السفر وأربعة أيام النحر والتشريق ولا تحسب المدة التى وقع فيها الصوم، وإن كانت من مدة السفر لوقوع الصوم فيها هذا توجيه كلامه.

قوله: (أى سوى إلخ) أى: وما بقى من أيام الطريق وقد نص على ما قاله «ب.ر» فى هذا عبد الرؤوف فى شرح الإيضاح لكن قال الجمل على المنهج: ولعله وقدر ما صامه من أيام الطريق أيضا. انتهى.

قوله: (اعتبار جميع مدة السير أيضا إلخ) هذا يقتضى أن يجب الفصل أيضا بمدة السير الأولى فى صورة ما إذا صام بعد أن سار بعض المدة حتى تكون مدة السفر كلها فاصلة كما قاله الشيخ عميرة أولا، فلم يخالفه المحشى إلا فى اعتبار مدة الصوم أيضا لأنها من السفر ولم تقع فاصلة فلا بد من زيادتها وهذا الكلام يرد إشكاله السابق أول الصفحة السابقة.

القضاء للأداء، وإنما وجب التفريق هنا بخلافه في الصلوات لأن الصلاة تعلقت بالوقت وقد فات، وهذا بالفعل وهو الإحرام والرجوع، وأعلم أن دماء المناسك أربعة أقسام: أحدها دم ترتيب وتقدير أى: قدر الشرع ما يعدل إليه بما لا يزيد ولا ينقص وهو ما مر

.....
يؤخذ من كلامهم. انتهى. شرح بأفضل الحجر والمدنى عليه. قال المدنى وقد أطبقوا على أنه يفصل فيما مر بأربعة أيام.

وفى البيان يحتمل أن يقال: لا يجب إلا ثلاثة أيام، ومدة إمكان السير إلى وطنه لأنه يمكنه فى الأداء أن يجعل آخر الثلاثة يوم عرفة، وينفر النفر الأول، ويروح إلى مكة ويودع، ثم يبدأ بالسير إلى بلده آخر الثانى من أيام التشريق، وهو قوى جدا، فلو سافر إلى بلده آخر الثانى من أيام التشريق تعين أن يكون هو المعتمد، وإن لم أقف على من نبه عليه. انتهى.

وعبارة «س.م» فى شرح «ع» بعد نقل ما قاله فى البيان قال بعض العلماء: وكلامه ظاهر فيما إذا نفر من وجب عليه الصوم النفر الأول. انتهى.

وقول حجر فيما مر: يفصل بين الثلاثة والسبعة بيوم المعتمد أنه يفصل بينهما بمدة السفر فقط إذ لا يمكن اعتبار يوم النحر، وأيام التشريق هنا لأن الموجب إنما تحقق بعد ذلك فيما ذكر، والفصل بيوم لا حاجة إليه فليتأمل.

قوله: (لأن الصلاة تعلقت بالحج) يؤخذ منه قاعدة حسنة وهى أن كل عبادة تعلقت بوقت فات لا يجب فى قضائها أن يحكى أداؤها، وكل عبادة تعلقت بفعل، ولم يفت ذلك الفعل يجب فى قضائها أن يحكى أداؤها، كالثلاثة الفائتة هنا مع السبعة فإنها تعلقت بفعل هو الحج والرجوع وقد فعلا فوجب حكايتها فى القضاء، ومثله قراءة السورة فى الأولين إذا لم يدركها، وإن كل عبادة تعلقت بفعل وزمان كالرواتب البعدية، والوتر والتراويح فإنها متعلقة بالمكتوبة لدخولها بفعلها وزمان هو الوقت لخروجها بخروجه فالمغلب فيها الوقت. انتهى جمل عن ابن الجمل فى شرح الإيضاح.

.....

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

من دم التمتع والقران والفوات وترك الواجب من الإحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة، وبمنى، والرمى وطواف الوداع، ووقع في المنهاج كأصله تصحيح كون الدم فى ترك الواجب دم ترتيب وتعديل، والأصح فى الروضة وأصلها والمجموع ما تقدم. قال فى المهمات: وبه الفتوى. ثانيها: دم ترتيب وتعديل وهو دم الوطء المفسد ودم الإحصار، ومعنى التعديل أن الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة، وأخذ هذا الاسم من قوله تعالى ﴿أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة ٩٥]. ثالثها: دم تخيير وتعديل وهو دم الصيد والشجر وقد نهبت على هذين القسمين أيضا فيما مر. رابعها: دم تخيير وتقدير وهو دم اللبس والتطيب، ودهن الرأس، أو اللحية وإبانة الشعر، أو الظفر ومقدمات الجماع بشهوة مع المباشرة، والاستمنا مع الإنزال، والجماع بعد الإفساد أو بين التحليلين. كما مر بيانها، وقد ذكر هذا بقوله:

(وفى الحرام) أى: فعل ما يحرم بالإحرام وإن أبيح لعذر (وهو لا صيد ولا * مفسد نسك) بإسكان السين مخففا من ضمها. (شاة) بصفة الأضحية (أو فليبدلا) بالمعجمة وإبدال ألفه من نون التوكيد الخفيفة أى: أو يعط.

(ثلاثة من أصع طعاما * لستة تمسكنوا) لكل واحد نصف صاع. وأصع جمع صاع وأصله أصوع أبدلت واوه همزة مضمومة، وقدمت على الصاد، ونقلت ضميتها إليها، وقلبت هى ألفا. (أو صاما).

(ثلاثة) من الأيام. قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ أى: فحلق ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نَسْكَ﴾ [البقرة ١٩٦] وروى الشيخان: أنه ﷺ قال لكعب بن عجرة: «أيؤذيك هوام رأسك؟». قال: نعم. قال: فاحلق رأسك وانسك

.....
.....

قوله: (وإن أبيح) فليس المراد الحرام بالفعل.

قوله: (بصفة الأضحية) لو ذبح عنها بدنة أو بقرة أجزأ قال فى الروضة: لكن الفرض السبع ويجوز أكل الباقي «ب.ر».

.....

باب الحج والعمرة

٣٨٧

شاة أو صم ثلاثة أيام، أو تصدق بفرق من طعام على ستة مساكين». والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع، وقيس بالحلق بقية المحرمات غير ما استثنى بجامع الترفه، وبالمعذور غيره، وبالمساكين الفقراء أو هم داخلون فيهم لأن كلا منهم يشمل الآخر عند الانفراد. وصرح من زيادته باسم هذا الدم. فقال: (هذا دم التخيير * بين) الخصال (الثلاث ودم التقدير) إذ الطعام والصوم مقدران، وخرج بقوله: لا صيد ولا مفسد نسك. الصيد ومفسد النسك إذ دم الأول مخير معدل، ودم الثاني مرتب معدل كما مر. وتقدم أن دم الشجر كدم الصيد فلو قال: لا صيد ولا شجر ولا مفسد نسك كان أولى، وتقدم أيضا أن مكان ذبح الدم اللازم للمحصر. وصرف لحمه حيث أحصر وأما مكان بقية الدماء وصرف لحمها فأرض الحرم كما قال:

.....
.....

قوله: (وصرف لحمه حيث أحصر) لو لم توجد المساكين حيث أحصر، فبحث الزركشي جواز نقله إليهم وقال ابن العماد: ينبغي جواز نقله إلا أن يمكن نقل اللحم إليهم قيل: والذي يتجه أخذًا مما مر من الفرق بين الزكاة وهذا الباب أى: بأنها ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد بخلاف هذا أن محل الإحصار كمحل الزكاة فإذا تعذر الفقراء فيه جاز النقل، وأنه متى أمكن الذبح فيه ونقل لحمه إليهم بلا تغير تعين لأن كلا من الذبح والتفرقة فيه واجب برأسه، فحيث تعذر أحدهما لا يسقط الآخر. انتهى. فإن قلت هل يتوقف التحلل على تفرقة بعد ذبحه، ثم نقل لحمه حيث أمكن نقله بلا تغير أو بعد نقله حيا ثم ذبحه هناك حيث لم يمكن ذلك أو لا يتوقف عليها لما فيه من المشقة لمصاهرة الإحرام، فيتحلل في الحال كما لو كان واجبة الصوم بأن عجز عن الدم والطعام، قلت الظاهر ضعف هذا السؤال بالنسبة للأول وهو ما إذا أمكن ذبحه بمحل الحصر لأن الظاهر أن التحلل يحصل بمجرد الذبح، ولا يتوقف على التفرقة وإن كانت واجبة كما يشعر بذلك قولهم واللفظ للعباب، فيذبحها أى: الشاة ثم يخلق وتجب نية التحلل فيهنما

قوله: (وهذا الباب) أى: باب الهدى والدماء الواجبة في الحج غير دم الإحصار وحاصل ما فرق به بين هذا الباب حيث وجب فيه إذا فقدت المساكين الصبر إلى وجودهم ولا يجوز النقل وبين الزكاة حيث جاز النقل عند الفقد أن الزكاة لا نص فيها صريح بتخصيص البلد، بخلاف دماء الحج غير ما مر وحينئذ يؤخذ من هذا أن ما لا نص فيه وهو محل الإحصار كمحل الزكاة.

قوله: (قلت الظاهر إلخ) تقدم ما في هذا المقام بالهامش فليراجع.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

(مخصوصة) أى: حالة كون الدم مخصوصة (بذبحه أرض الحرم) قال تعالى: ﴿هَدِيَا بِالْغُلَّةِ﴾ [المائدة ٩٥] وقيس بالكعبة بقية الحرم وروى مسلم أنه ﷺ أشار إلى موضع النحر من منى وقال: «هذا منحر ومنى كلها منحر» ولفظ أبى داود: «فجاء مكة منحر». فلو ذبح خارجه لم يكف، وإن صرف لحمه لفقراء الحرم، ولا يختص ذبحه بزمان لكن يندب إراقته أيام التضحية، قال السبكي: وينبغي وجوب المبادرة إليه إذا حرم السبب كما فى الكفارة فيحمل ما أطلقوه هنا على الإجزاء، وأما الجواز فأحاله على ما قرروه فى الكفارة. (قلت و) يجب (بالنية) أى: مع نية صرف اللحم مقترنة به أو متقدمة عليه كما فى الزكاة. (صرف اللحم).

قوله: (فلو ذبح خارجه لم يكف) رد على مقابل الأصح.
قوله: (كما فى الكفارة) المعتمد فيها أنها على التراخي وإن عصى بسببها فكلامه مسلم فى المقيس دون المقيس عليه. انتهى، شيخنا جمل على المنهج.
قوله: (بالنية) أى: نية الجزاء فى الصيد ونحوه مما فيه جزاء أو نية الفدية فى غيره. انتهى. بهامش التحفة. انتهى. مرصفي.
قوله: (أى: مع نية صرف) إن كان تركيبا إضافيا فلا بد من زيادة كفارة لكذا إذ لا بد من ذكر السبب، وإن كان لفظ نية منونا كان الأولى ترك صرف اللحم لإتيانه فى المتن.

ويصير بالثلاثة حالا. انتهى. ويفارق الإطعام حيث يتوقف التحلل عليه، ولا يكفى عزل الطعام بالنية بأن الذبح مقصود برأسه، ولذا لم يكف تسليمه حيا للمساكين فاكفى به بخلاف مجرد العزل فليس مقصودا بل وسيلة محضة. فلم يكف به، وأما بالنسبة للثانى وهو ما إذا لم يمكن ذبحه بمحل الحصر واحتاج لنقله حيا فهو محل نظر إذا طال زمن النقل بحيث تشق المصاهرة فيه فليتأمل «س.م». وقوله: فبحث الزركشى جواز نقله إليهم هذا بخلاف دم غير الحصر المدبوح فى الحرم كما يأتى عن الروضة أوائل الصفحة الآتية والفرق لائح.

قوله: (وينبغي وجوب المبادرة) قياس وجوب المبادرة إليه إذا حرم السبب وجوب المبادرة إلى بدله حينئذ حيث انتقل إليه.

قوله: (والفرق لائح) قد سبق بالهامش.

.....
.....
.....

قوله: (أى مع نية صرف اللحم) قد يستشكل وجوب النية هنا بأنها إن وجبت عند الذبح بأن ينوى الذبح عن ذلك الدم كما هو الظاهر فينبغى أن يغنى عن هذه، وإن لم تحب عند الذبح فهو بعيد جدا بل لا وجه له فليتأمل.

قوله: (صرف اللحم) ثم لو سرق أعاد ذبح دم، والتصدق به وله أن يشتري بدله مذبحا أى: لحما بقدره وظاهر ذلك أن الحكم كذلك، وإن كان السارق المساكين قال فى شرح الروض: وهو ظاهر سواء وجدت نية الدفع أم لا لأن له ولاية الدفع إليهم، وهم إنما يملكون به وما قيل من أنه ينبغى تقييد ذلك بما إذا قصر فى تأخير التفرقة وإلا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة ممنوع لأن الدم يتعلق بالذمة، والزكاة تتعلق بعين المال. انتهى. وقوله: لأن له ولاية الدفع إليهم إلخ.

يندفع به ما عساه يقال: لم لا يجزئ إذا تقدمت نية الدفع على السرقة، وذلك لأن له ولاية الدفع فلا يفوت عليه وربما كان الأحظ عنده الدفع لغير السارقين، ولأنهم إنما يملكون بالدفع فكيف تجزئ السرقة المفوتة لسبب الملك، وقضية ذلك أنه لو عزل قدر الزكاة ونوى فسرقه المستحقون لم يجز، وهذا قياس ما هنا ما لم يوجد نقل بخلافه، نعم إن كان مستحقو الزكاة منحصرين فلا يبعد الإجزاء للملكهم بتمام الحول بخلاف ما هنا فإنهم وإن انحصروا لا يجب الدفع للجميع كما هناك بل يجوز الاقتصار على ثلاثة، فالظاهر هنا أنه لا فرق فليتأمل.

قوله: (قد يستشكل وجوب النية إلخ) عبارة التحفة: وتجب النية عند التفرقة، ويجزئ تقدمها عليها السابق فى الزكاة، وظاهر كلامهم أنها لا تحجب هنا عند الذبح وهو مشكل بالأضحية، وقد يفرق بأن القصد هنا إعظام الحرم بالتفرقة فيه فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته، وثم إراقة الدم لكونها فداء عن النفس، ولا تكون كذلك إلا إن قارنت نية القرية ذبحها.

قوله: (أى لحما) قال الأذرعى: ينبغى أن يشتري غير اللحم من بقية الأجزاء. انتهى. مدنى.

قوله: (لا يجب الدفع للجميع كما هناك بل يجوز إلخ) مقتضاه أنه إن انحصروا هنا فى ثلاثة ملكوه، وكان حكمه كالزكاة وليس كذلك فقد قال حجر فى شرح وع.ب: إنهم لا يملكونه وإن انحصروا فى ثلاثة على المعتمد. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(ثم) أى: فى الحرم لأنه المقصود من الذبح فى الحرم لا تلويثه بالدم والفترث فيصرفه إلى مساكينه القاطنين والغرباء ثلاثة فأكثر، وصرفه إلى القاطنين: أفضل، وظاهر أن محله إذا لم تكن حاجة الغرباء أشد ولا يجب استيعابهم. وإن انحصروا بخلاف الزكاة. قال السبكي: وقد يفرق بأن القصد هنا حرمة البلد وثم سد الخلّة، وكاللحم فيما ذكر سائر أجزاء الحيوان المأكولة كالجلد والقلب، وعلم من وجوب صرف ذلك عدم جواز الأكل منه لمن لزمه، فلو أكله ضمنه بالقيمة على الأصح. قال الأذرعى: وكلام المتولى يقتضى أن الخلاف مفرع على قولنا: اللحم متقوم لكن الصحيح أنه مثلى فينبغى تصحيح ضمانه بالمثل. قال فى الروضة: ولو لم يوجد فى الحرم مسكين لم يجز النقل كمن نذر الصدقة على مساكين بلد فلم يجدهم يصبر حتى يجدهم، ولو أطعم بدلا عن الشاة وجب صرف الطعام إلى مساكين الحرم بخلاف الصوم يأتى به حيث شاء كما علم من قوله فيما مر: حيث راما، لأنه لا غرض للمساكين فيه، لكنه فى الحرام أولى لشرفه. قال فى الروضة: وإذا صرف الطعام لا يتعين لكل مسكين مد على الأصح بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه. انتهى. ومحلّه فى دم الصيد ونحوه أما دم

قوله: (فى الحرم) فلا يجزئ خارجه ولو لمساكينه بأن خرجوا وأخذوه خارجه على ما اعتمده «م.ر» خلافا للحجر «س.م» على التحفة.

قوله: (وكاللحم فيما ذكر إلخ) بقى بقية أجزائه من شعر وغيره مع أن الكل يختص صرفه بمساكينه، وعبارة شرح «م.ر»: ويجب صرف لحمه وجلده وبقية أجزائه من شعر وغيره. انتهى. فما ذكره مثال لا قيد.

قوله: (أن الخلاف مفرع إلخ) هل المراد بالخلاف القول المخالف وهو الأصح السابق هذا، وأجاب فى شرح العباب بأن القيمة هنا أحط للمستحقين فوجبت وإن قلنا إن اللحم مثلى.

قوله: (الخلاف) أى: الأصح، ومقابله كلاهما مفرع على أنه متقوم، فإن فرعا على أنه مثلى فينبغى تصحيح ضمانه بالمثل. هذا ظاهر العبارة ولا مانع منه تأمل.

قوله: (ولو لم يوجد فى الحرم مساكين إلخ) لو كان فقد المساكين بعد الذبح فينبغى إذا.

قوله: (فينبغى إذا) لعله خيف على اللحم التغيير أن يبيعه حرر.

باب الحج والعمرة

٣٩١

الاستمتاعات ونحوها فلكل واحد نصف صاع كما مر (أفضلها) أى: وأفضل أرض الحرم (لذبح ما قد بينا) من الدماء (فى العمرة المروءة و) فى (الحج) ولو دم تمتع (منى) لأنهما محل تحلل المعتمر والحاج وكذا حكم ما يسوقانه تقربا من الهدى المذخور وغيره. ووقته وقت الأضحية فإن أخره عن أيام التشريق. فإن كان واجبا ذبحه قضاء

.....
قوله: (ولو دم تمتع) دون الدماء التى لزمته فى عمرته بفعل حرام أو ترك واجب، فإنه يذبحها بالمروءة وإن كان نيته التمتع. انتهى. برلسى بهامش شرح الروض.

قوله: (من الهدى) قال فى شرح الروض: لكن إن لم يكن على الممتع دم، فالأفضل له ذبح هديه بالمروءة نقله فى المجموع عن الأصحاب، وفيه عنهم أنه يستحب له أن يذبحه بعد السعى وقبل الحلقي كما أنه يستحب فى الحج أن يذبح قبل الحلقي. انتهى. وقوله: إن لم يكن على الممتع دم انظر صورته فإن دم التمتع لازم له، وهل صورته أن يكون من حاضرى المسجد الحرام.

قوله: (وقت الأضحية) قال فى شرح الروض: ومحل وجوب ذبحه فى وقت الأضحية إذا عينه له أو أطلق فإن عين له يوما آخر لم يتعين له وقت لأنه ليس فى تعيين اليوم قرينة نقله الأسنوى عن المتولى وأقره. انتهى. وأنتى به شيخنا الشهاب الرملى وظاهر أنه لا يتقيد تعيين يوم آخر بالنذر، بل يجرى فى التطوع بأن يسوقه مع تعيين يوم آخر لذبحه فإن كان كذلك سهلت منازعة الأسنوى فى الاختصاص بوقت الأضحية إذا لم يعين يوما آخر بأننا لا نشك أنه ﷺ لما أحرم

قوله: (لكن إن لم يكن على الممتع دم إلخ) أفهم أنه لو كان عليه دم فالأفضل ذبح هديه بمنى. وهو كذلك فى الهدى الذى ساقه لأجل تمتعه أما إذا ساقه لأجله، فالأفضل ذبحه بالمروءة كالدماء التى لزمته فى تلك العمرة بفعل حرام أو ترك واجب، فالحاصل أن الممتع يذبح بمنى ما لزمه فى حجه من الدماء ومنه دم التمتع فإنه يجب بالإحرام بالحج وإن جاز تقلدته، ويلحق به ما ساقه من هدى. كذا أفهم هذا المقام، وإن وجدت شيئا فى نفسك فراجع شرح السبكي رحمه الله. انتهى. عميرة البرلسى بهامش شرح الروض.

قوله: (وهل صورته إلخ) لعل منه أيضا ما إذا استأجره للتمتع فقرن وكرر الأفعال على ما مر.

قوله: (محل وجوب ذبحه) أى: الهدى.

قوله: (أنه لا يتقيد تعيين إلخ) أى: لا يتقيد التعيين النافع فى عدم الاختصاص بوقت الأضحية بالنذر بأن يعينه فى نذره.

قوله: (إذا لم يعين يوما آخر) الأولى حذفه لأنه أولا ليس فى كلام الأسنوى المنقول فى شرح السروض وغيره، وثانيا لا يمكن مع إثبات الجواب الآتى. تدبر.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

وإلا فقد فات، فإن ذبحه - قال الشافعى رضى الله عنه: كانت شاة لحم، ويسن لمن قصد مكة بنسك أن يهدى إليها شيئا من النعم. ففي الصحيحين أنه ﷺ أهدى فى حجة الوداع مائة بدنة، ولا يجب ذلك إلا بالنذر، فإن أهدى بدنة أو بقرة استحب أن يقلدها بنعلين وليكن لهما قيمة ليتصدق بهما وأن يشعرها، والإشعار: الإعلام، والمراد هنا أن يضرب صفحة سنامها اليمنى بحديدة وهى مستقبلة القبلة فيديميها ويلطخها بالدم ليعلم من رآها أنها هدى فلا يتعرض لها، وإن أهدى غنما استحب أن يقلدها بخرب القرب، وهى عراها وآذانها لا بالنعل ولا يشعرها لأنها ضعيفة.

(وعشر عيد النحر معلومات) أى: هو الأيام المعلومات المذكورات فى القرآن. (وما) أى: والأيام التى تنسب (لتشريق) وهى الثلاثة التى بعد يوم النحر (فمعدودات) أى: فهى الأيام المعدودات المذكورة فى القرآن. رواهما البيهقى بإسناد حسن أو صحيح عن ابن عباس وذكرهما الأصحاب هنا لاختصاص غالب المناسك بهما. أصولها بالمعلومات وتوابعها بالمعدودات. قال البغوى: وسميت الأولى معلومات للحرص على علمها بحاسبها لأجل أن وقت الحج فى آخرها، والثانية معدودات

.....

..

بعمرة الحديبية وساق الهدى إنما قصد ذبحه عقب تحلله، وأنه لا يتركه بمكة حيا ويرجع للمدينة، انتهى. وذلك لجواز أنه عليه الصلاة والسلام عين وقتا آخر خصوصا إن اكتفوا بالتعيين بالنية، وعلى تقدير تقييد ما ذكر بالنذر فيحتمل أنه عليه الصلاة والسلام نذر الهدى وعين وقتا آخر، والواقعة واقعة يسقط الاحتجاج بها بالاحتمال فليتأمل «س.م».

قوله: (صفحة سنامها) أو ما يقرب من محله فى البقرة على الأوجه. حجر.

قوله: (أى هذا الأيام) وفى نسخة هو.

قوله: (إن وقت الحج فى آخرها) يحتمل أن المراد أن وقت أعماله فى آخرها وهو يوم عرفة ويوم النحر والليلة بينهما لأن فى ذلك الوقت الوقوف، وبقية الأعمال كالطواف والسعى، ويحتمل أن المراد أن وقت معظم أعماله وهو الوقوف فى آخرها ويحتمل خلاف ذلك «س.م».

.....

لقلتها كقوله: دراهم معدودة. وقد اتفق العلماء على أن الأيام المعدودات ما تقرر، وأما الأيام المعلومات فكذلك عندنا وكذا عند أبي حنيفة على ما نقله الزمخشري. قال مالك: هي يوم النحر وتاليه، فتاليه عنده من المعلومات والمعدودات، وهذا مروى أيضا عن ابن عباس. وقال أبو حنيفة: على ما في المجموع عن البيان هي يوم عرفة وتاليه. وقال على في رواية: هي يوم النحر والثلاثة بعده، وفي أخرى: هي يوم عرفة والثلاثة بعده، وهذه مروية أيضا عن ابن عباس، وعنه رواية أخرى: هي يوم عرف والنحر وأيام التشريق. وقال محمد بن كعب: هي والمعدودات واحد وهي أيام التشريق، واحتج لمالك وأبي حنيفة على ما في البيان بقوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ الآية [الحج ٢٨] أراد بذكر اسم الله فيها التسمية على الذبح، فينبغي أن يكون ذكر اسم الله في جميع المعلومات، وعلى قولنا لا يكون ذلك إلا في يوم واحد منها وهو يوم النحر، واحتج أئمتنا بما مر عن ابن عباس أولا، وبأن اختلاف الأسماء يدل على اختلاف المسميات، فاختلفت المعلومات والمعدودات في الاسم يدل على اختلافهما في المعنى، وعلى قول المخالف يتداخلان في بعض الأيام، وأجابوا عن الآية بأنها لا تقتضي وجوب الذبح في جميع المعلومات بل يكفي وجوده في آخرها وهو يوم النحر. كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح ١٦] إذ ليس نوره في جميعها بل في بعضها، وبأن المراد بالذكر في الآية الذكر على الهدايا، ونحن نستحب لمن رأى هديا أو شيئا من بهيمة الأنعام في أيام العشر أن يكبر. والله أعلم.

* * *

قوله: (واحتج لمالك وأبي حنيفة إلخ) عبارة شرح العباب الحجر، واحتج للقول بأنها يوم النحر وتاليه بقوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا﴾ إلخ أراد بذكر اسم الله فيها التسمية على النحر، وهو في ثلاثة: النحر وتاليه فصدق ذكر الله في جميع المعلومات بخلافه على ما عندنا منها فإن ذلك لا يكون إلا في يوم واحد منها وهو يوم النحر، واحتج أئمتنا بما مر إلخ وهي أولى من عبارة الشرح إذ لا دلالة في الآية لأبي حنيفة فإن ذكر اسم الله على الذبح عنده ليس في جميع المعلومات لخروج يوم عرفة. تدبر.

* * *

قوله: (تنسب لتشريق) يجوز أن نسبتها للتشريق لإضافتها إليه في العبارة فيقال: أيام التشريق.

باب البيع

يطلق البيع على أمرين: أحدهما قسيم الشراء وهو الذى يشتق منه لمن صدر عنه لفظ البائع وحده نقل ملك بثمن على وجه مخصوص، والشراء قبول ذلك، على أن لفظ كل منهما يقع على الآخر. تقول العرب: بعث بمعنى شريت، وبالعكس قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف ٢٠] وقال: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة ١٠٢] ويقال لكل من المتبايعين بائع وبييع، ومشتر وشار، الثانى العقد المركب من

باب البيع

قوله: (على أمرين) بقى ثالث يطلق عليه أيضا وهو العلقه الحاصله من الإيجاب والقبول وهو المراد فى نحو قولك: أجزت البيع وفسخته إذ لا يتصور إحازة نفس العقد أو فسخه. انتهى. «س.م» على أبى شجاع و«ق.ل» على المحلى.

قوله: (نقل ملك) إنما خص الأول بنقل الملك مع أنه موجود فى الشراء للمثمن، وحيث أن قبول ذلك النقل موجود فى البيع أيضا؛ لأن المنظور إليه أصالة إنما هو المبيع فاعتبر فيه التملك والتملك دون الثمن. انتهى. شيخنا «ذ».

كتاب البيع

قوله: (على أن لفظ كل منهما يقع على الآخر إلخ) فيه بحث لأنه إن كان كلامه بحسب الشرع والاصطلاح فلا يصح إثبات أن لفظ كل يطلق على الآخر بقول العرب ما ذكر كما هو ظاهر إذ لا يثبت الشرع والاصطلاح بقول العرب كما لا يخفى، وإن كان كلامه بحسب اللغة أشكل قوله على وجه مخصوص لأنه إشارة إلى ما يعتبر شرعا فى البيع وذلك غير معتبر فى اللغة اللهم إلا أن يريد بالكون على الوجه المخصوص معتبرات خاصة ثبت اعتبارها لغة. أيضا لا يقال ما قبل العلاوة بالمعنى الاصطلاحى، والعلادة بالمعنى اللغوى لأننا نقول العلاوة استدراك على ما قبلها، وإذا كان كل باعتبار معنى لم يصح الاستدراك، فليتأمل.

قوله: (قال تعالى ﴿وَشَرَوْهُ﴾ أى: باعوه إلخ) دليل على العكس.

قوله: (ولبئس ما شروا) أى: باعوا.

كتاب البيع

قوله: (على أن لفظ كل إلخ) أى: يقع اسم كل على الآخر باعتبار تشابههما لا باعتبار تضادهما، وفى المصباح: إنما ساغ أن يكون الشراء من الأضداد لأن المتبايعين تبايعا الثمن والمثمن فكل من العوضين

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الإيجاب والقبول، هذا مرادهم بالترجمة، وهو لغة مقابلة شيء بشيء قال الشاعر:

مابعتكم مهجتي إلا بوصلكم ولا أسلمها إلا يدا بيد

وشرعا: مقابلة مال بمال على وجه مخصوص، والأصل فيه قبل الأجماع آيات كقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة ٢٧٥] وقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء ٢٩] وأخبار كخبر: «سئل النبي ﷺ أى الكسب أطيب فقال: عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور». رواه الحاكم وصححه، وخبر: «إنما البيع عن تراض». رواه ابن حبان، وصححه. قال فى المجموع تبعا للغزالي: وأركان البيع ثلاثة: صيغة وعاقدة ومعقود عليه، واختار الرافعي أنها

قوله: (فقال عمل الرجل بيده إلخ) قضيته استواءهما فى الأفضلية وهو كذلك بالنسبة لغيرهما وغير الزراعة، أما بالنسبة لأنفسهما فهما متفاوتان فإن أفضل طرق المكاسب الزراعة، وإن لم يباشرها بيده، ثم عمل الرجل بيده ثم التجارة. انتهى، «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (وهو أى: البيع بالمعنى الثانى الذى هو العقد المذكور هذا صريح صنيعة، وحينئذ يشكل قوله: مقابلة شيء بشيء، مقابلة مال بمال إذ المقابلة لا تصدق على العقد فكان الموافق عقد يتضمن المقابلة، وقد يجعل كلامه على حذف مضاف أى: ذو مقابلة.

قوله: (مقابلة شيء بشيء) أى: ما يقصد به التبادل عادة لا نحو سلام بسلام أو قيام بقيام، فلا يسمى ذلك بيعا لغة كما قال البلقيني، وإن جرى فى تدريبه على إطلاقه «ش.ع».

قوله: (وكل بيع مبرور) أى: لا غش فيه ولا خديعة.

مشتري من جانب مبيع من جانب، وليس المراد أن كلا منهما وضع للضدين كالجون للأبيض والأسود وإن ذكره بعض أهل اللغة. انتهى. شهاب على البيضساوى، ومنه يعلم أنه لا مانع أن يكون كلامهم بحسب اصطلاح الفقهاء، ومعناه أن كلا يطلق على الآخر مجازا لتشابههما، وقوله: بقول العرب إلخ بيان لوروده. تأمل.

قوله: (على حذف مضاف إلخ) أى: فى اللغوى والشرعى.

قوله: (ما يقصد به التبادل عادة) هل ينطبق على ذلك قول الشارع: ما بعتم إلخ، ولو قال: مقابلة شيء بشيء على وجه المعاوضة لكان أسهل. تدبر.

شروط له قال: لأن المعاطاة بيع عند جماعة ولا صيغة ولأنه إن أريد أنه لا بد من وجودها لتدخل صورة البيع في الوجود، فليعد الزمان والمكان ونحوهما من الأمور العامة أركاناً، وإن أريد أنه لا بد من تصويرها ليتصور البيع فليخرج العاقد والمعقود

قوله: (قال لأن المعاطاة إلخ) عبارة الغزالي أركانه ثلاثة هي: العاقد، والمعقود عليه، وصيغة العقد فلا بد من وجودها لوجود صورة العقد. انتهى. قال الرافعي: لك أن تبحث فتقول: إن كان المراد أنه لا بد من وجودها لتدخل صورة البيع في الوجود، فالزمان والمكان وكثير من الأمور بهذه المثابة، فوجب أن تعد أركاناً وإن كان المراد أنه لا بد من حضورها في الذهن ليتصور البيع، فلا نسلم أن المعقود عليه والعاقد بهذه المثابة؛ لأن البيع فعل والفاعل لا يدخل في حقيقة الفعل. ألا ترى أنا إذا عددنا أركان الصلاة والحج لم نعد المصلي والحاج في جملتها، وكذلك مورد الفعل بل الأشبه أن الصيغة ليست جزءاً من حقيقة فعل البيع، ألا ترى أنه ينتظم أن يقال: هل المعاطاة بيع أم لا ويجب عنه مسئول بلا وآخر بنعم. انتهى. كلام الرافعي. قال شيخنا الشهاب البرلسي: وبه تعلم أن الشارح تصرف في كلام الرافعي وأن المعاطاة لم يوردها الرافعي إلا على الشق الثاني، وأنه لا يصح إيرادها على الرافعي من حيث الشروط. انتهى.

قوله: (ولأنه إن أريد) أي: بكونها أركاناً.

قوله: (والمكان ونحوهما) كالإرادة.

قوله: (ألا ترى أنا إذا عددنا إلخ) هذا لا يرد إلا لو تحقق بيع بدون الصيغة، وليس كذلك وإنما المتحقق المعاطاة. تدبر.

قوله: (ألا ترى أنه ينتظم إلخ) فإنه حينئذ تحقق بيع مع عدم الجزم بركنية الصيغة، وفيه أن الحكم بأنها بيع مبنى على أن الصيغة ليست ركناً، كما أن مقابله مبنى على مقابله. تأمل.

قوله: (ويجب عنه مسئول بلا) وهذا لا ينافي جعلها شرطاً كما اختاره الرافعي لأن الشرط خارج عن الحقيقة.

قوله: (لا يصح إيرادها على الرافعي إلخ) لأنه إنما أوردتها من جهة تحققها بدون الصيغة فلا يصح عدّها ركناً إذ الشيء لا يتحقق بدون ركنه، بخلاف شرطه فإنه يتحقق بدونه وينتظم أن يقال: هل المعاطاة بيع أم لا، فيتم بهذا مراد الرافعي وهذا لا ينافي جعله الصيغة شرطاً في البيع، ويقول: إن المعاطاة بيع فاسد وأما من يقول بها فلا يجعل الصيغة ركناً ولا شرطاً كما قاله شيخنا العلامة الذهبي رحمه الله بهامش المحلى.

الغرر البهية في شرح البهجة الموردية

عليه. إذ البيع فعل، ومورد الفعل وفاعله لا يدخلان في حقيقته، ولهذا لم يعد المصلى والحاج ركنين في الصلاة والحج، ويجاب عن الأول بأن بيع المعاطاة بتقدير صحته مستثنى على أن إيراده لازم بتقدير جعل الثلاثة شروطاً أيضاً، وعن الثاني باختبار الشق الأول منه، وإنما لم يعد الزمان والمكان ونحوهما لعدم اختصاصها بالبيع وباختبار الثاني، ولا يراد بالركن ما تركب حقيقة الشيء منه، ومن غيره ليلزم أن يكون مورد الفعل وفاعله داخلين في حقيقة البيع، بل المراد به كما قال ابن الصلاح: ما لا بد للشيء منه في وجود صورته عقلاً إما لدخوله في حقيقته، أو اختصاصه به، فخرج الشرط فإنه لا بد منه في وجود صورته شرعاً، والزمان والمكان ونحوهما لما مر. وأما

.....

.....

قوله: (ومورد الفعل) أى: المعقود عليه.

قوله: (وفاعله) أى: العاقد.

قوله: (لازم هذا ممنوع) وإنما يكون لازماً لو استشهد الرافعى بالمعاطاة على عدم اعتبار الصيغة وليس كذلك، وإنما استشهد بصحة الاختلاف فى أنها بيع أو لا على أن الصيغة ليست جزءاً من حقيقة فعل البيع، إذ لو كانت جزءاً ما صح الاختلاف، إذ مع فوات جزء الشيء لا يتصور اختلاف فى أن الباقي ذلك الشيء.

قوله: (لعدم اختصاصها) فيه أن العاقد والمعقود عليه أيضاً غير مختصين بالبيع.

قوله: (ما لا بد للشيء منه فى وجود صورته عقلاً) لقائل: أن يبحث فيه بأنه إن أريد بذلك ما يتوقف تصور الشيء عليه وجب خروج العاقد والمعقود عليه لما ذكره الرافعى، ولم يصح.

قوله: (أو اختصاصه به) أو ما يتوقف تحققه عليه فهذا يناهى اختيار الثانى الذى بنى عليه هذا الكلام فتأمل «س.م».

قوله: (فخرج الشرط) لك أن تقول: هذا المخرج للشرط مخرج للصيغة «ب.ر».

قوله: (فيه أن العاقد إلخ) قد يدفع بأن المراد بالاختصاص التعلق بكونه واقعاً منه أو عليه لقربه لأنه تعلق تأثير وتأثر بخلاف الوقوع فيه، والمراد التعلق المخصوص وهو نقل ملك بئمن.

قوله: (إن أريد بذلك ما يتوقف تصور الشيء عليه) هذا هو المراد، لكن ليس التوقف عليه للدخول فى الحقيقة كما قاله الرافعى بل لاختصاصه به اختصاص الملزوم باللازم، فإنه يلزم من تصور الفعل المتعدى تصور الفاعل والمفعول، وبه يندفع الاعتراض. فليتأمل.

قوله: (لك أن تقول إلخ) قد يدفع هذا بأن الصفة لها دخل فى حقيقته عقلاً إذ لا يوجد النقل بدونها.

المصلى والحاج فالكلام فيهما كما قال ابن الرفعة مندرج في الكلام فيمن تلزمه الصلاة والحج. فأغنى ذكرهما في الماهية. لكن قد يقال: ليس الكلام في مطلق ذكرهما بل في ذكرهما ركنين ولم يصرحوا به فيما ذكر ويجاب بأن ظاهر سياق ما ذكر أنهما ذكرا ركنين وإن لم يصرحوا به، والناظم كأصله لما رأى في عد الثلاثة أركاناً ما ذكره الرافعي عبر بما يحتمل الأركان والشروط، مبتدئاً كغيره بالصيغة لأنها أهم للخلاف فيها. ثم بالعائد ثم بالمعقود عليه لتقدم الفاعل على المفعول طبعاً فقال:

(وإنما ينعقد البيع إذا * لم يك ضمناً بإيجاب) من البائع وقبول من المشتري كما سيأتى. لأن البيع منوط بالرضى لما مر، والرضى أمر خفى لأنه ميل النفس فاعتبر لفظ يدل عليه (وذا) أى: الإيجاب.

(كبعثت) أو (ملكيت) أو (شريتك) بمعنى بعثك، أو هذا مبيع منك، أو أنا بائعه

قوله: (لأنها أهم إلخ) قد يفيد أنه لولا الخلاف استحق العاقد والمعقود عليه التقدم من حيث ذاتهما وليس كذلك، إذ ليس المقصود تقدم ذات العاقد إلا بعد اتصاف كونه عاقداً، وهو إنما يكون كذلك بعد إتيانه بالصيغة. انتهى. «م.ر» بالمعنى.

قوله: (إذا لم يك ضمناً) بخلاف الضمنى لا يحتاج للإيجاب والقبول بل التصريح بهما يفسده كما فى شرح «م.ر» «ع.ش».

قوله: (كبعثت وملكيت) ولا بد من ذكر كل من الثمن والمثمن فى كل من الجانين على ما فى شرح «م.ر»، وقال حجر و«س.م»: يكفى بذكرهما فى جانب المبتدئ، ومثلهما «خ.ط».

قوله: (أو اختصاصه به) يرد العاقد والمعقود عليه.

قوله: (بأن ظاهر إلخ) فيه نظر.

قوله: (طبعاً فيه) بحث لأن شرط التقدم الطبيعى ألا يكون المتقدم علة فى وجود المتأخر، والعاقد من حيث إنه عاقد علة فى وجود المعقود عليه من حيث إنه معقود عليه، والتقدم هنا ليس إلا بهذا الاعتبار اللهم إلا أن يجاب بأنه أراد بطبعاً معنى عقلاً «س.م».

قوله: (أو ملكيت) محل صراحته إن ذكر معه العوض، فإن نوى كان كناية. ذكره ابن الرفعة

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

قال «س.م»: فلو لم يذكرهما لم يكف ما أتى به لكن ينبغي الاكتفاء بما يأتي به الآخر بعده إذا كمل هو عليه حتى لو قال البائع بعثك هذا العبد، فقال المشتري اشتريته بدينار، فقال البائع، أو قال المشتري: بعني هذا العبد فقال البائع بعثك بدينار فقال المشتري: قبلت انعقد البيع، كما لو أتى أحدهما بصيغة استفهام أولا كأن قال البائع أتشترى مني هذا بكذا؟ فقال اشتريته به فقال البائع: بعثك ينعقد البيع، وإن كان ما ابتدأ به لاغيا فليتمل. انتهى. «س.م» على التحفة.

عن الذخائر، ورده الزركشي بأن الثمن ركن في البيع ولم يوجد حال العقد واتفاقهما على نية ذكره إن كان قبل مواطأتهما على شيء معلوم يصير العوض مجهولا والجهل به مبطل للبيع، أو بعد مواطأتهما فكذلك لأنهما إذا ذكر العوض كألف درهم ولا غالب ونويا نوعا بطل، فأولى إذا نويا العوض من أصله. انتهى. قيل: وإنما يتجه إن قلنا بأن نية الثمن لا تكفي في الكناية قلت: وقضية هذا كرد الزركشي المذكور أن مراد الذخائر بذكر العوض معه ذكره في العقد سواء كان في الإيجاب أو في القبول، وبنيت خلو العقد عن ذكره مطلقا والاقتصار على نيته، ويحتمل أن مرادها بذكره معه ذكره في جانبه حتى إذا خلا جانبه عنه كان كناية، وإن ذكر في الجانب الآخر بأن تقدم الجانب الآخر كما أن بقية الكنايات لا تصير صريحة بذكر العوض في الجانب الآخر، وإن تخالفا في أن بقية الكنايات لا تصير صريحة بذكر العوض في جانبها، فليتمل.

قوله: (نية الأولى نيته).

قوله: (نية الثمن إلخ) مثله المبيع «م.ر» على المنهاج.

قوله: (لا تكفي الكناية) وهو المعتمد خلافا للحجر.

قوله: (لا تكفي في الكناية) مثلها الصريح كما في شرح «م.ر» على المنهاج، ومثل الثمن المبيع كما فيه أيضا فلا بد من ذكرهما من الجانبين، واغتر الخطيب عدم ذكرهما من الثاني. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (وقضية هذا إلخ) من أين أن ذلك قضية ما ذكره، وعبرة التحفة: وأن يذكر الثمن المبتدئ ولا تكفي نيته إلا في الكناية. انتهى.

قوله: (كرد الزركشي) حيث قال: ولم يوجد حال العقد. انتهى.

قوله: (ويحتمل أن مرادها بذكره ذكره إلخ) سيأتي له عند قول الشارح: ويكفي ذكره في جانب المبتدئ أنه لا بد من ذكر الثمن في جانب المبتدئ دون غيره سواء الكناية والصريح.

باب البيع

٤٠١

لك أو نحوهما، كما قاله الأسنوى وغيره بحثا قياسا على الطلاق خلافا لابن عبد السلام. وكذا (اشتر) منى فإنه استدعاء جازم فقام مقام الإيجاب لدلالته على الرضى. بخلاف: أتشتري منى، أو اشتريته منى؛ لأنه مجرد استبانة لرغبة المشتري. ونبه بزيادته الكاف أول الأمثلة على عدم الحصر فيها وفيما سيأتى من نعم ولفظ الهبة فيكفى غيرها كلفظ المصارفة والتولية والتشريك والتعويض كما سيأتى فى أبوابها، وبزيادته كاف شريك على اعتبار الخطاب فى الإيجاب، وإسناد الإيجاب لجملته المخاطب فلا يكفى بعته. ولا بعته يدك أو نصفك، ولا بعته موكلك، بل يقول: بعتهك

.....

.....

قوله: (وبزيادة إلخ) فيه بحث إذ زيادة الكاف إنما تنبه على ذلك لو لم يعارضها إسقاطها من بقية الأمثلة الدالة على عدم اعتبار ذلك، فقد يعكس ويقال فى إسقاطها من بقية الأمثلة تنبيه على عدم الاعتبار.

قوله: (فى الإيجاب) قضيته عدم اعتباره فى القبول، وإن تقدم كاشريت هذا بكذا، وإن لم يقل منك فليراجع.

قوله: (فى الإيجاب) ظاهره اعتبار الخطاب فى الإيجاب وإن وجد فى القبول المتقدم كاشريته منك بكذا، وفى الناشئ، وقوله: أعطنى هذا بعشرة فقال: أعطيت كان بيعا كما هو فى فتاوى القفال. انتهى. ولعل محله إذا صرح بالخطاب فى أعطيتك إن اعتبرنا الخطاب فى الإيجاب، وإن وجد فى الإيجاب المتقدم.

قوله: (فلا يكفى بعته) قال فى شرح الروض: ولو بعد قول المشتري له بعته هذا بكذا. انتهى. فهل محل عدم الصحة إذا كان قال له المشتري مال ذكر إذا لم يقبل المشتري بعد ذلك،

قوله: (فيه بحث) قد يقال: الذكر أقوى من الإسقاط تأمل.

قوله: (قضيته عدم اعتباره إلخ) كلامه فى حاشية التحفة يقتضى ذلك حيث حكم بالصحة فيما إذا قال البائع: أتشتري منى هذا بكذا، فقال المشتري: اشتريت، فقال البائع: بعته، وفى شرح «م.ر»: ويجوز تقديم لفظ المشتري ولو قبلت بيع هذا بكذا إلى أو لموكله. انتهى.

قوله: (ولعل محله إذا صرح إلخ) فى حاشية التحفة له: أن قضية شرح الروض فى مسألة المتوسط الصحة فيما لو قال المشتري: بعته هذا بكذا، فقال: بعته، فقال المشتري: قبلت. انتهى. وما هنا أولى من ذلك لأن بعته هناك لغو، وقد يقال: إن كلام المتوسط قائم مقام الخطاب كما سيأتى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أو ملكتك، وإنما اكتفى فى النكاح بأنكحت موكلك بل يتعين لأن الوكيل ثم سفير محض. وقد لا يعتبر الخطاب كما فى نعم بقرينة ذكرها بعد كأن يقول المتوسط للبائع: بعته هذا بكذا. فيقول: نعم أو بعته، ثم يقول للمشتري: اشتريت بكذا. فيقول: نعم

قوله: (وقد لا يعتبر الخطاب) لقيام نعم مقامه.

وإلا فيصح أخذنا من قوله الآتى فى مسألة. نعم، وبما إذا كان من أحدهما للآخر وهو صحيح لأن قول البائع بعته بعد قول المشتري ما ذكر لا ينقص عن قوله: نعم بعد قوله ما ذكر، ومن قول الروض وشرحه بعد ذلك لا إن جاء بصيغة الاستفهام ولو مقدرا، فقال: بسبعين، أو بعتهنى هذا بكذا فقال: بعته فلا يصح لأن جوابه إيجاب يفتقر إلى القبول باشتريت أو نحوه فلا يصح بدونه. انتهى. أو لا ويحمل هذا الآتى فى مسألة نعم على ما إذا اشتمل الالتماس على الإسناد للجملة الملتبس، والخطاب كبعتهنى هذا بكذا والالتماس هنا إسناد للجملة، ويفرق بين ما هنا وقول الروض وشرحه المذكور. يمثل ذلك وباشتمال صيغة البائع الواقعة بعد الالتماس أعنى: قوله: بعتهنى على الإسناد للجملة مع الخطاب فيه نظر، ولعل الوجه هو الأول ويؤيده قول الروض، أو قال المتوسط: بعته بكذا فقال: نعم، وقال الآخر: اشتريت، فقال: نعم انعقد، فتأمل.

قوله: (ولا بعته يدك أو نصفك) قد يتجه أن محله إذا لم يقصد التعبير بالبعوض عن الكل مجازا وإلا كفى، فليتأمل.

قوله: (كما فى نعم) وكما لو قام غيره مقامه كبعته زيدا هذا أو الفلانى وهو حاضر.

قوله: (فيقول نعم أو بعته إلخ) كالصريح فى أنه لا يشترط ذكر الثمن اكتفاء بذكره فى كلام المتوسط لأن كلامهما مبنى عليه، وقياسه أنه لو قال المشتري للبائع: بعتهنى كذا بكذا فقال:

قوله: (ولعل الوجه إلخ) ضعيف.

قوله: (ويؤيده قول الروض إلخ) لا تأييد فيه؛ لأن نعم إيجاب متضمن للخطاب، ولا كذلك ما هنا. انتهى. شيخنا، وعبارة غيره: لقيام المتوسط مقامه وهى أولى. تأمل.

قوله: (قد يتجه أن محله إلخ) مال إليه «ز.ى» مطلقا وم.ر» فى خصوص النفس والعين. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (كالصريح فى أنه إلخ) إذا التمس المشتري بيعنى أو تبيعنى أو أبعت ذا بكذا فأجابه البائع بنعم صح فى الأول وتمت الصيغة، وإن لم يعد، وفى الثانى: إن أعيد القبول لا فى الثالث مطلقا، وأما إذا أجابه ببعته، فلا يصح فى الثلاث وإن أعيد القبول وإذا أجابه ببعتهك صح وتم البيع فى الأول وفى الأخيرين إن أعيد القبول. انتهى. من خط بعض تلامذة شيخنا «ذ» وقوله: لا فى الثالث مطلقا قال «س.م» فى حاشية المنهج: وفاقا لـ «م.ر» لعدم ربط بعته بالمشتري. انتهى.

أو اشتريت فيصح البيع على الأصح في أصل الروضة لوجود الصيغة والتراضى. (ولو) كان الإيجاب (بأن) أى: مع إن (شئت) فإنه ينعقد البيع (على المشتري)، فلا يضر التعليق بذلك لأنه تصريح بمقتضى العقد، وظاهره التسوية بين تقديمه على الإيجاب

.....
قوله: (ولو بأن شئت) بخلاف التعليق بغيره، وغير إن كان ملكى فقد بعته فإنه يضر إلا فى البيع الضمنى. قال فى الروض: فرع قال: إذا جاء الغد فأعتق عبدك عنى على ألف ففعل صح، ولزم المسمى وكذا لو قال المالك: أعتقه عنك على ألف إذا جاء الغد وقبل. انتهى.

وقوله: ففعل صح عبارة الروضة فصير حتى جاء الغد فأعتقه عنه. حكى صاحب التقريب عن الشافعى أنه ينفذ العتق عنه ويثبت المسمى عليه. انتهى.

وقوله: فقبل قال فى شرحه فى الحال. انتهى «س.م» على التحفة.

قوله: (بأن شئت) بخلاف بعثكما إن شئتما فلا يصح لأنه علق فى كل واحد منهما بمشيئته ومشية غيره. انتهى. رشيدى.

قوله: (بأن شئت) ويتم العقد حينئذ بقول المشتري قبلت أو اشتريت لا بقوله: شئت ما لم ينو به الإيجاب كما فى شرح «م.ر» على المنهاج، وعليه يحمل ما نقله الناشرى من نص الشافعى حيث قال: قال الشافعى فى باب الإقرار من الأم: إذا قال: هذا لك بألف إن شئت فشاء كان هذا بيعا، ويحمل قول النووى فى شرح المذهب أن صورة المسألة أن يقول البائع: بعثك هذا إن شئت، فيقول المشتري: اشتريت، فلو قال شئت لم يصح قطعا. انتهى على ما إذا لم ينو به الإيجاب.

بعث، فقال المشتري: اشتريت صح اكتفاء بذكر الثمن فى كلام المشتري أولا، وإن لم يغن عن القبول لأن كلامهما مبنى عليه.

قوله: (أى مع إن شئت إلخ) لو علق على مشيئة الله تعالى فلا يبعد أن يقال: إن قصد التعليق أو أطلق ضرر أو التبرك فلا. ناشرى.

قوله: (وظاهره التسوية إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى الفرق فيصح مع التأخير دون التقديم.

قوله: (اعتمد شيخنا الشهاب إلخ) لأن مأخذ الصحة أن المعلق تمام البيع لا أصله، فالذى من جهة البائع وهو إنشاء البيع لا يقبل التعليق، وتماه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري وبه يكمل حقيقة

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وتأخيره عنه ، وهو ظاهر كمنظائره من نحو قوله : إن كان هذا ملكى فقد بعته وكالإيجاب فى ذلك القبول كأن يقول اشتريت منك هذا بكذا إن شئت فيقول البائع ، بعته ولو قال : اشتريته منك بكذا فقال : بعته إن شئت قال الإمام : لا يصح لاقتضاء التعليق وجود شيء بعده ولم يوجد ، فلو قال بعده : اشتريت أو قبلت لا يصح أيضا إذ يبعد حمل المشيئة على استدعاء القبول فيتعين إرادتها نفسها فيكون تعليقها محضا ، وهو مبطل ، ومقابل قوله : على المشتري الزيد على الحاوى عدم الصحة كسائر التعليقات .

(وبقبول) أى : إنما ينعقد البيع بإيجاب وقبول ، ولو هزلا فلا يكفى المناظرة واللامسة ونحوهما كما سيأتى ، ولا المعاطة ولو فى المحقرات كرطل خبز ، فيرد كل ما أخذ بها إن بقى وبذله إن تلف ، كالمقبوض بعقد فاسد إذ الفعل لا يدل بوضعه ، واختار

قوله : (ولا المعاطة) ويحرم تعاطيها على القول بفسادها كبقية العقود الفاسدة . قال حجر الهيتمي فى شرحه للشمالى : ينبغى أن يستثنى من تحريم تعاطى العقود الفاسدة الفاسد الذى يترتب عليه ما يترتب على الصحيح كالكتابة الفاسدة فإنها كالصحيحة فى العتق وتوابعه .

قوله : (وبذله إن تلف) أى : المثل فى المثل والقيمة فى المتقوم . انتهى ، وقولنا : والقيمة أى : أقصى القيم لأنه يضمن ضمان المغصوب . انتهى . جمل .

قوله : (كمنظائره إلخ) فرق بأن هذا شرط أثبته الشرع فلا يضر ذكره ، ويستثنى ما يأتى فى الوكالة فى مسألة الجارية .

قوله : (على استدعاء القبول) وقد سبق كذا فى شرح الروض وفيه إشارة إلى الفرق بين البطلان هنا ، والصحة فى مسألة المتن .

البيع . انتهى . لكن قوله : وهو إنشاء البيع لا يقبل التعليق يرد على مسألة إن كان ملكى فقد بعته إلا أن يقال : إنه لما أثبته الشرع كان التعليق فيه كعدمه لأنه لا بد منه . تدبر .

قوله : (اعتمد شيخنا إلخ) بخلاف إن كان ملكى فيصح قدم أو آخر ؛ لأنه شرط أثبته الشرع فيصح بكل حال ، ثم رأيت بعد .

قوله : (فى مسألة الجارية) وهى ما إذا قال الموكل : أذن لك فى شراء جارية بمائة ، وقال الوكيل : بمائتين ، فالقول قول الموكل ، لكن إذا قال له : إن كنت أمرتك بشرائها بمائتين فقد بعته منك بمائتين ، فقال : قبلت صح على الأصح للحاجة . انتهى . ووجه الاستثناء ما ذكر من الحاجة .

قوله: (فيراد كل ما أخذه إلخ) هذا من حيث الاستناد إلى هذا العقد الفاسد فلو علم أحدهما رضى صاحبه ببقاء ماله عنده تحت يده لم يجب الرد، أو علم رضاه بانتفاعه بنحو أكله أو لبسه جاز له الانتفاع به لكن لا يتصرف بنحو بيعه أو هبته عن جهة نفسه؛ لأنه لا يجوز له التصرف فى ملك غيره عن جهة نفسه وإن علم رضاه «م.ر».

تنبيه: لو كان أحدهما مما يرى المعاوضة كالمالكي فالوجه أنه له العمل باعتقاده، فلا يجب عليه الرد إلا إن حكم عليه به حاكم يرى الرد، وإنه يجب على الآخر العمل باعتقاده، فيجب عليه الرد وليس له التصرف فيما معه بنحو بيع ولا بنحو الانتفاع إلا إن علم الرضى، فليتأمل، فلو أمسك المال كى ما أخذ عملاً باعتقاده وامتنع من قبول ما رده عليه الشافعى فهل للشافعى بيعه على وجه الظفر واستيفاء حقه بمقتضى اعتقاده. لا يبعد أن له ذلك وكذا لو لم يمتنع من القبول حيث امتنع من رد ما بيده فيما يظهر فليتأمل «س.م».

قوله: (وبدله إن تلف) ظاهره وجوب رد البدل وإن لم يطلبه المالك ويوجه بأنه من جملة التوبة الواجبة للخروج من معصية هذا العقد الفاسد. نعم إن علم أو ظن رضاه بتأخير رد البدل فيتحه أنه لا يجب الرد إلا بعد المطالبة، ويتجه أنه لا تتوقف التوبة عليه حينئذ، فليتأمل، وكذا لو كان الأصل باقياً وعلم أو ظن رضاه ببقائه فالمتجه أنه لا يجب الرد إلا بعد الطلب، وألا تتوقف التوبة عليه حينئذ، وينبغى حيث علم أو ظن الرضا ببقائه أو ببقاء بدله تحت يده ألا يكون عاصياً ببقائه تحت يده، فلو شك فى رضاه ببقائه تحت يده فهل تحب المبادرة إلى الرد، وإن لم يطلب أو لا تحب إلا بعد الطلب؛ لأن الأصل بقاء رضاه الذى دل عليه التسليم. فيه نظر.

تنبيه: قال فى شرح الروض: هذا كله فى الدنيا أما فى الآخرة فلا مطالبة لطيب النفس بها واختلاف العلماء فيها. نقله فى المجموع عن ابن أبى عصرون وأقره. انتهى. فإن كان قوله لطيب النفس بها علة مستقلة فقضيته أن لا مطالبة فى الآخرة فى مسألة الاسترجار وإن كان باطلاً بالاتفاق، فليتأمل.

قوله: (فلو علم أحدهما إلخ) هذا يجرى فى كل عقد فاسد. انتهى. حصر فى شرح الإرشاد. انتهى. «س.م».

قوله: (الاسترجار) هو أن يأخذ الخواص من البائع ثم يحاسبه بعد مدة ويعطيه. انتهى. «س.م» عن عميرة على المنهج أى: بلا تقدير للثمن فى كل مرة قال «م.ر»: إن الغزالي سامح فيه أيضاً بناء على جواز المعاوضة. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

النوى تبعاً لابن الصباغ والبعوى وغيرهما أنها تكفى فيما تعد فيه بيعاً إذ لم يثبت اشتراط لفظ فيرجع للعرف، ويصح عقد الأخرس بالإشارة كما سيأتى فى الطلاق. وخرج بقوله من زيادته: إذا لم يك ضمناً. البيع الضمنى كاعتق عبدك عنى بكذا، فلا يعتبر فيه الإيجاب والقبول بل يكفى الالتماس والجواب، ويجوز تقدم لفظ المشتري على لفظ البائع. كما أفهمه عطف الشيخان فى نظيره فى النكاح. (وكذا إن باعاً) أى: الولي من أب أو جد (من نفسه لطفه) وإن نزل (متاعاً).

.....

قوله: (أنها تكفى فيما بعد إلخ) عبارة الروض: واختار النوى وجماعة الانعقاد فى كل أى: بكل ما يعده الناس بيعاً؛ لأنه لم يثبت اشتراط لفظ فيرجع للعرف كسائر الألفاظ المطلقة. انتهى. فانظر هل هو مخالف لما هنا تأمل.

قوله: (ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو كان لفظ نعم يفيد أن يكون مع المتوسط وإلا فلا يصح تقديمه.

قوله: (والأوجه جوازه) أى: بشرط ألا يقصد به الجواب بل الابتداء أو يطلق. انتهى. «س.م».

قوله: (وكذا إن باعاً إلخ) وقيل: يكفى أحد اللفظين، وقيل: تكفى النية. قال الأسنوى: وهو قوى لأن اللفظ إنما اشترط ليبدل على الرضا ولم يتقيد به. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (وكذا إن باعاً) ينبغى تعلقه بمحذوف أى: إنما ينعقد بإيجاب وقبول إن باعاً إلخ.

قوله: (من أب أو جد) ينبغى أو أم بأن كانت وصية.

قوله: (من أب أو جد) فى فتاوى البعوى: إذا وكل الأب وكيلاً لبيع ماله من ولده الطفل أعنى ولد الموكل لا يجوز؛ لأن عبارة الوكيل لا تصلح لطرفى العقد، فأما إذا وكله بأحد الطرفين وتولى الأب الطرف الآخر فيجوز، ويجعل كأن الأب يحصله بنفسه لسان الوكيل كلسان الموكل. انتهى. «ب.ر» وكذا يجوز إذا وكل اثنين واحداً فى طرف الآخر فى الآخر من ذلك، وهذا إذا وكل عن نفسه، فإذا وكل عن الطفل فى طرفه ولو بوكيل عنه فيصح أيضاً كما يعلم مما يأتى فى الوكالة.

قوله: (لا تصلح لطرفى العقد) لأنهما ليسا موليين.

(والعكس) بأن باع من طفله لنفسه، وكذا من طفله لطفله فإنه إنما ينعقد بإيجاب وقبول منه، ولا يكفي أحدهما إذ معنى التحصيل غير معنى الإزالة، وكالطفل في ذلك المجنون، وكذا السفية بناء على الأصح أنه لا يجوز تصرفه في المال بإذن وليه، وهذا إذا بلغ سفيها، وإلا فوليه الحاكم. (لا) بقبول (من وارث المخاطب) بالإيجاب، فلو مات المخاطب به قبل قبوله فقبل وارثه لم ينعقد، وخرج بوارثه وكيله إذا قبل في حياته، ففي المطلب يظهر أن يقال: إن قلنا الملك يقع للموكل ابتداء صح، وإلا فلا، وقضيته ترجيح الصحة. وقد يفرق بأن الوكيل كان له عند الإيجاب ولاية القبول، وبأن الملك لا يقع له بل لموكله بخلاف الوارث فيهما، أما قبوله بعد موت موكله فلا يصح لانعزاله بالموت، وخرج به أيضا موكله فيصح قبوله على الصحيح كذا. قاله الناشري في نكته على الحاوي، وقيده بقبوله عنه بعد موته، وما قاله لم أره لغيره والظاهر أنه من تفقحه. وقد قال ابن أبي الدم: لم أر فيها نقلا ويتجه أن يكون فيها خلاف من الخلاف فيما لو أوصى لعبد فقبله عند سيده. انتهى. وقضيته عدم الصحة في مسألتنا وبه جزم ابن المقرئ فيها، وفي مسألة الوكيل، فعنده لا فرق بين الوارث وغيره، وهو الأقرب وإلا وفق لمسألة الوصية للعبد. وعبر كأصله بالمخاطب لا بالمشتري الذي عبر به

قوله: (وكالطفل إلخ) فلو قال المصنف لموليه غير الرشيد كان أولى.

قوله: (وإلا فوليه الحاكم) وفي هذه لو أقامه الحاكم وصيا على ولده يتولى الطرفين كالحاكم هكذا رأيت. انتهى، جمل على المنهج.

قوله: (وكيله) إذا قبل في حياته بأن خاطب رجلا فقبل وكيله.

قوله: (موكله) أى: موكل المخاطب.

قوله: (وهو الأقرب) قال حجر في شرح الإرشاد: لأن الشرط انتظام التخاطب، ولا تخاطب بين القابل والموجب هنا.

قوله: (والعكس) كما هو ظاهر ينبغي رفعه على الابتداء أى: والعكس كذا أى: إنما ينعقد بما ذكر.

قوله: (وقد يفرق) أى: بين الوارث والوكيل.

قوله: (والظاهر إلخ) قد يعبده قوله: على الصحيح.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

غيرهما لأنه لا يصدق عليه اسم المشتري حقيقة إلا بتمام العقد. (موافق) أى: بقبول موافق للإيجاب (معنى) فلو قال: بعثك بألف صحيحة فقبل بألف مكسرة أو عكس، أو بعثك بألف فقبل بألف وخمسمائة، أو بعثك بألف فقبل نصفه بخمسمائة - لم يصح للاختلاف معنى، ولو قال المخاطب فى الأخيرة: قبلت نصفه بخمسمائة ونصفه الآخر بخمسمائة. قال فى التتمة: يصح إذ لا مخالفة بذكر مقتضى الإطلاق. استشكله الرافعى بأنه أوجب له عقدا فقبل عقدين. قال فى المجموع: والأمر كما قال الرافعى من

.....

قوله: (أيضا وهو الأقرب) اعتمده «م.ر» فى شرح المنهاج.

قوله: (أى: بقبول موافق إلخ) مثله الإيجاب إذا تأخر لابد أن يوافق القبول، فلو قال: قبلت بيعه بألف فقال البائع: بعثك بألفين أو بدرهم بطل أيضا، وآثر ما ذكره لأنه الغالب والعبارة الجامعة يشترط أن يكون المتأخر وفقت المتقدم. انتهى. حواشى شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (ولو قال المخاطب فى الأخيرة إلخ) وأما عكس هذه بأن عدد الأول فلا يصح مطلقا قصد البائع تعدد الصيغة أم لا. انتهى. «ق.ل» على الجلال، وعلى أنه لم يعهد الإجمال بعد التفصيل بخلاف عكسه. انتهى، وهو مخالف لما نقلناه عن هامش شرح الروض.

قوله: (واستشكله الرافعى إلخ) جمع حجر فى شرح الإرشاد بينهما يحمل ما فى التتمة على ما إذا نوى تفصيل ما أجمله البائع، وإشكال الرافعى على ما إذا نوى تعدد العقد أو أطلق. انتهى.

وفى «ق.ل» على الجلال: وحمل شيخنا الرملى القول بالصحة على ما إذا يقصد تعدد الصفقة، والقول بالبطلان على ما إذا قصده. انتهى.

والشق الأول منه صادق بالإطلاق وهو الظاهر. انتهى، ثم رأيت الرشيدى على «م.ر» قال: اعتمد الزيدى كابن قاسم الصحة سواء قصد تفصيل ما أجمله البائع أو أطلق. انتهى. وعلى هذا فقولهم: إن الصفقة تتعدد بتفصيل الثمن يعمل على ما إذا وقع التفصيل من

.....

.....

الإشكال، لكن الظاهر الصحة. قال في المهمات: وإنما ساق الرافعى مقالة التتمة مساق الأوجه الضعيفة. أما الموافقة لفظا فلا تشتت. فلو قال: بعتك، فقال: اشتريت أو نحوه صح (وفصله) أى: القبول عن الإيجاب (أبى) أى: منع إن طال بأن أشعر بإعراضه عن القبول بخلاف ما إذا قصر.

(كبالكلام) أى: كما أبى الفصل بينهما بالكلام (الأجنبى) عن العقد ولو يسيرا لأن

.....
جهة من تقدم لفظه كبعتك هذا نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة، فيقول: قبلت: أو قبلته بالهاء لأنه أوجب ما ينافى الإجمال فلم يمكن أن يقال: إن قوله وقع مجملا ففصلنا فيه بين أن يقصد تفصيل ذلك الجمل أو يطلق، وبين أن يقصد تعدد العقد. انتهى من هامش شرح الروض بخط الشنوائى.

قوله: (أو أطلق) لأن التفصيل من حيث هو ينافى الإجمال هذا تعليقه، وإن كان ضعيفا.

قوله: (والأمر كما قال إلخ) أى: لأن الأصح تعدد العقد بتفصيل الثمن.

قوله: (وإنما ساق إلخ) قال الأسنوى: لأنه نقلها عنه بعد أن قرر اشتراط المطابقة قال: فيكون الظاهر نقلا وبجنا إنما هو البطلان.

قوله: (كبالكلام) أى: جنسه ولو كلمة واحدة، وقال «ق.ل.» على الجلال: إن الكلام المبطل هنا ما تبطل به الصلاة من الكثير مطلقا أو نحو حرف مفهم فأكثر من عامد عالم، نعم لا يضر قد أو أنا بغير واو، ونحو يا زيد قد قبلت، أو أنا اشتريت بعتك يا زيد.

قوله: (كبالكلام الأجنبى) مثله لسكوت اليسير إذا قصد به القطع على ما اعتمده «م.ر.» خلافا للزيادى. انتهى، أما الكثير فيضر ولو سهوا أو جهلا كما فى الفاتحة على المعتمد. انتهى، «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (من الإشكال) أى: معنى.

قوله: (لكن الظاهر الصحة) أى: نقلا.

قوله: (كبالكلام الأجنبى) وسواء كان الإيجاب والقبول لفظا أو غير لفظ كالخط والإشارة من الأخرس، وأنه يشترط ألا يتخلل كلام أجنبى. قال الأذرعى: ولينظر فى المعاطاة والبيع الضمنه أهما كذلك. ناشرى.

قوله: (أى نقلا) فيه نظر اشتراط المطابقة، فإن حمل على أنه أجمل ما فصله البائع، أو أطلق لم يتم ما قاله فى المجموع: من أن الأمر كما قال من الإشكال. تدبر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فيه إعراضا عن القبول ، بخلاف اليسير في الخلع لا يضر ويفرق بأن فيه من جانب

قوله: (لأن فيه إعراضا إلخ) ومحل ضرر الكلام الأجنبي إذا أوجب لحاضر لفظا، فإن أوجب لغائب أو لحاضر خطأ لم يضر. أما الأولى فظاهر، أما الثانية فلعدم اعتبار اللفظ.

قوله: (الأجنبي) ظاهره وإن كان سهوا أو مكرها عليه «م.ر» وظاهره ولو من المبتدئ بعد فراغ كلامه «م.ر».

قوله: (ولو يسيرا) تنبيه: اليسير زائد على ما ينقطع به الاستثناء على الصحيح إذ يمتثل بين كلام الشخصين ما لا يمتثل بين كلام الشخص الواحد. قال الأذرعى: وقضية الفرق ألا يغتفر ذلك إذا تولى الأب أو الجد طرفى العقد. ناشرى.

قوله: (لأن فيه إعراضا عن القبول) قضيته أنه يضر ولو من المبتدئ بعد فراغ جانبه لأن إعراضه بعد الفراغ كأن رجع عن البيع يضر.

قوله: (ولينظر في المعاطاة) قال الشيخ عميرة على المحلى: هى على القول بها كغيرها، أى: فى اشتراط عدم طول الفصل بينهما. انتهى. فيظهر أن الكلام الأجنبي كذلك والظاهر أن البيع الضمنى كذلك فى غير صورة التعليق، وهى ما إذا قال: إذا جاء الغد فأعتق عبدي عنى على كذا، وقد نقلناه بهامش الشرح عن الروض فانظره، ثم رأيت فى «س.م» على المنهج أنه يضر فيه طول الفصل ومثله الكلام الأجنبي. انتهى.

قوله: (وإن كان سهوا) فى شرح «م.ر» أنه لا يضر بتخلل اليسير سهوا أو جهلا إن عذر. قال «ع.ش»: أى: بأن خفى عليه ذلك، وإن لم يكن قريب عهد بالإسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء.

قوله: (سهوا إلخ) لأنه إعراض وإن لم يقصد «س.م» وفى «ق.ل» تفصيل فى الحرف المفهم بين العمد وعدمه كالصلاة. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (ولو من المبتدئ إلخ) خالف فيه الشارح فى شرح الروض فقال: صورته أن يقع ممن يريد أن يتم العقد إن فرغ من كلامه تكلم بيبير أجنبى، فإنه لا يضر. قال حجر: وينبغى أن يكون الكثير كذلك. انتهى. «س.م» على المنهج، ومثل ما فى شرح الروض فى التحفة وردّه «س.م» بأن التخلل إنما ضر إشعاره بالإعراض، والإعراض مضر من كل منهما فإن غير المطلوب جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر أو معه ضرر، فكذا لو وجد منه ما يشعر بالرجوع والإعراض فتأمل يظهر لك وجهة ما اعتمده شيخنا «م.ر». انتهى.

قوله: (اليسير إلخ) انظر ما دون اليسير الذى يغتفر هنا دون الاستثناء، وقد جعلوا الحرف المفهم هنا قاطعا، وقد يقال: هو اليسير سهوا فإن هنا مثل الصلاة.

قوله: (وقضية الفرق ألا يغتفر إلخ) الراجح خلافه لأنه قائم مقام اثنين. انتهى. شيخنا «ذ».

باب البيع

٤١١

الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جعالة وكل منهما موسع فيه محتمل للجهالة بخلاف البيع ، وخرج بالأجنبي غيره فلا يضر. قال الجاربردى : كقوله : بارك الله فى الصفقة أو غال أو رخيص ، وقال غيره كقوله بعد بعثك هذا بكذا- : أقبلت منى البيع ، وفسر صاحب الأنوار الأجنبى بالأى يكون من مقتضى العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته ، قال : فلو قال : المشتري باسم الله الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت - صح. انتهى. ويشترط أيضا أن يصير البادى على ما أتى به من الإيجاب أو القبول. فلو أوجب بمؤجل أو بشرط الخيار ثم أسقط الأجل أو الخيار قبل القبول لم يصح لضعف الإيجاب وحده ، وإن يبقيا على أهلية العقد إلى تمامه ، فلو جن أحدهما

..... انتهى. جمل عن «ح.ل» والظاهر أنه فى الأولى لا يمتنع إلى بلوغ الخبر ، ويمتنع بعده ، ثم رأيت بعضهم ذكره.

قوله : (بسم الله إلخ) يفيد استحباب ذلك ، وسيأتى فى النكاح عدم استحباب ذلك والفرق لائح.

قوله : (قبل القبول) مفهوم هذا كالتعليل الآتى أنه لو وقع هذا الإسقاط بعد القبول صح البيع والإسقاط ، ويصرح بذلك قولهم : واللفظ للعباب أو ألحقا أجلا أو خيارا ، أو حذفاهما أو نقصا أو زادا فيهما ، أو ألحقا شرطا صحيحا أو فاسدا قبل اللزوم لا بعده لحق أى كل مما ذكر. انتهى. وعللوه بأن مجلس العقد كنفس العقد لكن يتأمل هذا التعليل بالنسبة لحذف الأجل والخيار مع ما ذكره هنا ، وقولهم : قبل اللزوم هو ظاهر فيما إذا كان الخيار لكل منهما ، فلو اختص بأحدهما ففيه نظر ، ثم رأيت الشهاب ابن حجر فى شرح العباب نقل عن المجموع كلاما ثم قال : وهو

قوله : (يفيد استحباب ذلك) فى «ق.ل» على الجلال : المراد بالأجنبى ما ليس من مقتضيات العقد ولا من مستحباته ولو بحسب الأصل ، فلا تضر الخطبة كالحمد لله إلخ وإن لم تستحب بينهما كما فى النكاح. انتهى.

قوله : (والفرق لائح) فى شرح «م.و» : قد يفرق بأن النكاح يحتاط له أكثر ، فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خروجا من خلاف من أبطل به عدم استحبابه هنا.

قوله : (لكن يتأمل هذا إلخ) فإن قولهم : كنفس العقد يقتضى صحة إسقاط ما ذكر فى العقد ، ويجاب بأن المراد أنه كنفس العقد فى لزوم ما يلزم به ، ولا يلزم من ذلك صحة ما يلزم بمجلس العقد فى العقد تدبر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أو أغمى عليه قبل القبول بطل الإيجاب. قاله في المجموع. وأن يتكلم بحيث يسمعه من بقره وإن لم يسمعه صاحبه، وإلا لم يصح كما لو حلف لا يكلمه. قاله البغوى فى فتاويه. والقبول مثل (قبلت * وكتملكك) أو (اشتريت) أو (ابتعت) أو.

(بمعنى) بخلاف أبعثنيه أو أتبعنييه كما فى الإيجاب، ونبه بزيادته الكاف على عدم الحصر فى المذكورات وفيما سيأتى من نعم ولفظ الهبة فيتلقي غيرها، كرضيت وشريت بمعنى ابتعت وعلى أن مدخولها وما عطف عليه قائم مقام القبول وهو ما عليه

قوله: (لضعف الإيجاب وحده) عبارة الناشئ: لأن الإيجاب وحده ليس بلازم، فإذا غيره سقط مقتضاه لضعفه. انتهى، أى: بخلاف الإيجاب مع القبول لأن الأصل للزوم.

قوله: (بحيث يسمعه من بقره) فلو لم يسمعه من بقره لم يصح البيع، وإن سمعه صاحب لحد سمعه لأن لفظه كلا لفظ. انتهى، «ع.ش».

قوله: (مثل قبلت إلخ) قال «م.ر» فى شرح المنهاج: ومع صراحة ما تقرر يصدق فى قوله: لم أقصد بها جوابا أى: بل قصدت غيره، نعم الأوجه اشتراط ألا يقصد عدم قبوله سواء قصد قبوله أو أطلق. انتهى.

وقوله: بل قصدت غيره فلو قال: أطلقت حمل على القبول، وقوله: نعم الأوجه إلخ صريح فى أنه ليس كناية وإنما هو صريح يقبل الصرف، وقد يخالفه ما قرره الشارح فى فصل أركان النكاح، بما حاصله إن قبلت بعد قول البائع بعثك ذا بكذا كناية، ولذا لا ينعقد بها النكاح لأنه لا ينعقد بالكنايات. انتهى.

«ع.ش» وكتب الرشيدى على قول «م.ر» نعم إلخ الأولى إبداله بقوله: لأن الأوجه إلخ تعليلا لما قبله.

قوله: (قبلت وكتملكك) قضيته الاكتفاء بما ذكر وإن لم يذكر الثمن تنزيلا على ما قاله البائع، وقضية المحلى خلافه حيث قال: فيقول اشتريته به. انتهى، «ع.ش» وقد تقدم بيانه.

صريح فى حقوق كل مما ذكر فى زمن خيارهما أو خيار أحدهما سواء أحقه من له الخيار أو الآخر ووافقه من له الخيار عليه، وإلا أنسخ، ثم نقل عن الجلال البلقينى كلاما عقبه بقوله: وظاهره يخالف ما مر عن أن المجموع لكن الظاهر أن هذه طريقة مقابلة لطريقة المجموع. انتهى. فليراجع وليتأمل.

باب البيع

٤١٣

الرافعى لما قاله الإمام من أن القبول الحقيقي ما لا يتأتى الابتداء به كقبلت. لكن ظاهر عبارة أصل الروضة أن الكل قبول حقيقة إلا فى معنى. وبه صرح البارزى. واكتفوا هنا بقبلت وإن لم يقل البيع بخلاف النكاح لا بد أن يقول فيه قبلت نكاحها كما سيأتى

قوله: (ما لا يتأتى الابتداء به) مقتضاه أنه لا يصح عند الإمام تقدم قبلت على قول البائع بعثك هذا بكذا وهو كذلك عند الإمام. قال المحلى: ومنع الإمام تقدم قبلت، وحزم الرافعى والمصنف بجوازه فى النكاح والبيع مثله، وهذا ناظر إلى المعنى والأول إلى اللفظ. انتهى.

ويبعد مع قول الإمام ما لا يتأتى الابتداء به حمل منعه التقدم على ما إذا قصد بها جواب كلام قبلها، وإلا فيصح تقديمها كما يصنع ذلك الرملى ونقله عنه «ق.ل» على الجلال. انتهى.

وحاصل المعتمد أنه يصح تقدمه بشرط ألا يقصد به الجواب بل يقصد الابتداء، أو يطلق. «س.م» على المنهج، وقد تقدم للشارح نقل منع تقدم قبلت عن الإمام.

قوله: (كقبلت) دخل بالكاف قد فعلت فإنها لا تكون إلا جوابا لأنهم جعلوها بمعنى. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (لكن إلخ) انظر ثمرة هذا الخلاف، ولعلها منع الإمام تقدم قبلت بخلاف غيره حيث جعل الكل قبولا حقيقة مع جواز تقديم غيرها.

قوله: (لا بد أن يقول فيه: قبلت نكاحها) ولا ينعقد مع ذلك بالمسمى إلا إن ذكر فى القبول، والفرق بين ما هنا وهناك أن ركنية الثمن هنا وتوقف الانعقاد عليه أغنت عن ذكره ثانيا بخلاف المسمى، ثم فإنه غير متعين لانعقاد النكاح مع نفيه بمهر المثل. انتهى، شرح «ع.ب» للحجر.

قوله: (أيضا لا بد أن يقول فيه: قبلت نكاحها) ولا يكفى فيه أن يقول قبلته: أو قبلتها، بل لا بد أن يقول قبلت نكاحها أو تزويجها أو نحوهما. انتهى، حجر فى شرح «ع.ب».

.....

.....

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

احتياطا للإيضاح. قال الإمام: ولا يبعد اشتراط قصد الجواب من المشتري. وفي البحر للرويانى لو قال: لم أقصد باشتريت جوابك فالظاهر القبول كالخلع ويحتمل خلافه، والفرق أنه لا ينفرد بالبيع وينفرد بالطلاق. (وهكذا نعم إن جاوبا * شخصا ببعث واشتريت خاطبا) أى: إن جابوب العاقد أن شخصا متوسطا بينهما قد خاطب البائع

قوله: (لا بد أن يقول فيه إلخ) أى: على رأى كما فى الروضة. انتهى، وهو الأصح.

قوله: (ولا يبعد اشتراط إلخ) ظاهره فى قبلت وغيرها فليحرر.

قوله: (ولا يبعد إلخ) أى: إن تأخر الجواب كما يعلم مما مر عن «س.م».

قوله: (ولا يبعد اشتراط قصد الجواب إلخ) ولا يرد أن هذا صريح شرط فيه القصد

قوله: (وإن لم يسمعه صاحبه) ويتصور جوابه مع عدم سماعه بالاعتماد وعلى القرائن بل ينبغى الصحة، وإن لم يعتمد عليها لأن العبرة فى العقود بما فى نفس الأمر.

قوله: (ولا يبعد اشتراط إلخ) ظاهر كلامهم خلافه وأن الشرط عدم الصارف «م.ر».

قوله: (فالظاهر القبول) ينبغى باليمين.

قوله: (لم أقصد إلخ) أى: بل قصدت غيره، أما لو لم يقصد شيئا فالوجه الانعقاد، وعلى هذا فلو ادعى سبق اللسان فهل هو كما فى الطلاق فلا يصدق ظاهرا إلا بقرينة، أو يصدق مطلقا أى: بيمينه كما لو ادعى أنه قصد غير الجواب فيه نظر.

قوله: (وينفرد بالطلاق) أن هذا لا ينافى المقيس عليه الخلع وهو لا ينفرد به فتأمل.

قوله: (متوسط بينهما) ينبغى ألا يشترط أهليته للعقد. نعم ينبغى اشتراط تمييزه لأن غير المميز لا قصد له والكلام بلا قصد لغو.

قوله: (بل ينبغى الصحة) طال الزمن وهو ظاهر. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (عدم الصارف) أى: وهو قصد عدم القبول وعدمه بأن يقصد القبول أو يطلق.

قوله: (بل قصدت غيره إلخ) هذا بيان للحكم المعتمد لكنه لا يوافق الشارح؛ لأن الشارح إنما ساق هذا تأييدا لما قبله. فتأمل.

قوله: (فلا يصدق ظاهرا) أى: بيمينه.

قوله: (أو يصدق مطلقا) رجحه بعضهم كذا بهامش الحاشية.

قوله: (ينبغى ألا يشترط أهليته للعقد) كذا فى شرح «م.ر» على المنهاج.

بعتت مثلا فأجابه بنعم، والمشتري باشتريت مثلا فأجابه بنعم. فالأول إيجاب والثاني قبول. وقول الحاوي: ونعم لجواب بعت واشتريت صادق بما إذا كان الخطاب من متوسط بينهما. وبما إذا كان من أحدهما للآخر وهو صحيح. ويمكن ذلك في عبارة بجعل ألف جاوبا وخاطبا للإطلاق، أما لو قال: اشتريت منك فقال البائع: نعم أو قال: بعتك فقال المشتري: نعم فلا ينعقد إذ لا التماس فلا جواب ولما كانت نعم تغني عن الإيجاب والقبول آخرها عن أمثلتهما ومثلها ما في معناها كجبر وأجل وفعلت.

(وبكناية) وهي ما يحتمل المراد وغيره أي: إنما ينعقد البيع بصريح إيجاب وقبول

لأنه لم يشترط القصد في اللفظ الصريح بل في وضعه مع الجواب. انتهى، شرح «ع.ب» لحجر عن الإمام.

قوله: (لو قال لم أقصد إلخ) يفيد أن الإطلاق يضر في الصحة وهو خلاف ما مر «س.م».

قوله: (أما لو قال إلخ) عبارة شرح «م.ر» للمنهاج: ولو قال: اشتريت منك هذا بكذا، فقال البائع: نعم، أو قال: بعتك فقال المشتري: نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطرادا، وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر.

قوله: (من أحدهما للآخر) كأن قال المشتري للبائع: بعثني بكذا، فقال: نعم، فقال: اشتريت أو قال للمشتري اشتريت بكذا، فقال: نعم، فقال بعتك. كذا صورته شيخنا الشهاب، وعليه فقول الشارح وهو صحيح ظاهر بخلاف ما لو لم يقبل المشتري بعد نعم في الأول ولم يجب البائع بعدها في الثاني، فإن الصحة هنا ممنوعة وإن صدق بذلك قول الحاوي المذكور أيضا لكن منع الصحة إذا لم يقبل المشتري بعد نعم في الأول قد يشكل على المعتمد من الانعقاد في اشتريت منك، فقال: نعم إذ بعثني قائم مقام القبول فهو كاشتريت، وقد يقال لا إشكال لأن الصورة بعثني لا بعثني.

قوله: (أما لو قال اشتريت منك إلخ) الوجه أن مثل هذا بعثني بكذا فقال: نعم حتى يكون المعتمد فيه الصحة.

قوله: (أو قال اشتريت منك) أي بكذا.

قوله: (أما لو قال بعتك) أي بكذا.

قوله: (أي بكذا) الأول أي: كذا بكذا لما مر.

قوله: (أي بكذا) الأول كذا بكذا لأنه لا بد من ذكر الثمن والمثمن من البائى أو منهما على الخلاف.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

كما مر، وبكناية مع النية كما ذكرها فى الطلاق لدلالة ذلك على الرضى مثالها إيجاباً (جعلته لك * وخذه أو أدخلته فى ملكك) وقبولا جعلته لى أو أخذته أو أدخلته فى ملكى، ويستثنى بيع الوكيل المشروط عليه الإشهاد فيه فلا ينعقد بها لأن الشهود لا يطلعون على النية فإن توفرت القرائن عليه - قال الغزالى: فالظاهر انعقاده وأقره عليه فى الروضة وأصلها ويعتبر فى جميع صيغ البيع ذكر الثمن كما ذكره بقوله.

(مع بكذا) إذ الثمن ركن أو شرط كما مر، ويكفى ذكره فى جانب المبتدئ فلو قال: بعثك بألف، فقال: قبلت، أو قال: اشتريته منك بألف، فقال: بعثك كفى (كالأمر بالتسليم * منه) بأن يقول له: تسلمه منى بكذا فإنه كناية. (ولفظ) أى: وينعقد البيع

قوله: (أو أدخلته فى ملكك) وإنما كان كناية دون ملكتك لاحتمال إدخاله فى ملكه الحسى. انتهى، شرح الإرشاد الحجر.

قوله: (فإن توفرت القرائن إلخ) هل يعتبر الجمع كما هو ظاهر اللفظ أو المراد الجنس، وعلى كل فالمراد غير قرينة ذكر العوض أخذاً من قولهم: لا يصح بالكناية مع قولهم: إن ذكر العرض مع الكناية ظاهر فى إرادة البيع. انتهى.

من هامش شرح الروض بخط الشنوانى، وفى «ع.ش» على «م.ر» أن آل للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة. انتهى، ومثله فى «ق.ل» على الجلال.

وقول الشنوانى: غير قرينة ذكر العرض ذكر شؤه شيخنا الذهبى رحمه الله.

قوله: (فلا ينعقد) هذا أظن أنه ليس له فيه سلف، وظاهر المتن والرافعى فى النكاح يصرح بصحة البيع فى مثل هذا وتعرض لذلك الأسنوى وغيره «ب.ر».

قوله: (وبكناية مع النية) هل يجرى فيما يقترن به ما فى الطلاق.

قوله: (وبكفى إلخ) التعبير بالكفاية لا ينافى أنه يشترط ذكره فى جانب المبتدئ فلو خلا عنه لم يصح وإن وجد فى الجانب الآخر، فلو قال: بعنى هذا، ولم يقل بكذا لم يعتد به لكن لسو أجابه البائع حينئذ بقوله: بعثك بكذا، فقال بعده: اشتريت فينبغى انعقاده بذلك لأن جواب البائع المذكور إيجاب وقد قبله المشتري، ولا يقدح فى ذلك تقدم بعنى كما لو تقدم أتبعنى.

قوله: (هل يجرى فيما يقترن به إلخ) فى العباب: ويظهر أن محلها كالطلاق، وقال «ق.ل» على الجلال: قوله: ناويا البيع أى: ولو فى جزء من الصيغة كما فى الطلاق قاله شيخنا «م.ر»، وقال شيخنا الزيادى: يشترط اقترانها بجميع اللفظ ومنه ذكر العوض عندهما وإن لم يكن من الصيغة الأصلية. انتهى.

بلفظ (هبة) بأن، يقول وهبتك بكذا لدلالته على التملك مع اقترانه بذكر العروض الذى لا تنافيه الهبة، بل غايتها أنها لا تقضيه، وظاهر كلامه أن هذا كناية وليس كذلك بل هو صريح، فلو قدمه مع الصرائح كان أولى. ولا تنحصر صيغ الكناية فيما ذكره إذ منها سلطتك عليه أو باعك الله أو بارك الله لك فيه، ومنها الكتابة لغائب

.....

قوله: (وظاهر كلامه إلخ) أى: لولا ما صنعه الشارح من جعله كلاما مبتدأ.

قوله: (وظاهر كلامه إلخ) بخلاف الحاوى فإنه أعاد لفظ «أو» ليعلم أنه من جنس ما قبله. انتهى. ناشرى.

قوله: (فى جانب المبتدئ) أى: دون غيره.

قوله: (مع اقترانه إلخ) ظاهره أنه لابد من الاقتران بذكر العوض وإن تقدم ذكره فى الشق الآخر نعم. إن كان الشق الآخر لفظ الهبة أيضا فلا يبعد الاكتفاء بذكره فيه كاتهمت هذا منك هذا بكذا، فيقول وهبتك فليتأمل، ويحتمل الاكتفاء بذكره فى المتقدم ولو غير لفظ الهبة.

قوله: (الكتابة لغائب) قال فى الروض: فيشترط القبول حال الاطلاع، فإذا قبل فله الخيار فى مجلس قبوله والخيار للكاتب إلى أن ينقطع خيار صاحبه. انتهى. وقوله: حال الاطلاع انظر لرو

قوله: (إلى أن ينقطع خيار صاحبه) وخياره ينقطع بمفارقة مجلس القبول، فلا ينقطع خيار الكاتب ما دام المكتوب إليه فى مجلس القبول ولو فارق الكاتب مجلسه قال حجر: ويمتد خيارهما إلى انقضاء مجلس قبوله. قال المحشى: ظاهره أنه لا اعتبار بمفارقة الكاتب مجلس الكتابة وغيرها قبل القبول وبعده فلي نظر.

قوله: (إلى أن ينقطع خيار صاحبه) قال شيخنا الذهبى رحمه الله: قال شيخنا الدهوجى حفظه الله: المعتمد الذى قرره المشايخ أن كلا من الكاتب والمكتوب إليه ينقطع خياره بإجازته أو بمفارقة الآخر مجلسه، ومجلس الكاتب من حين علمه بالقبول، ومجلس المكتوب إليه من حين قبوله، فإن أجاز أحدهما انقطع خياره هو فقط أو فارق مجلسه انقطع خيارهما معا كالحكم فى الحاضر. انتهى. وقوله: أو بمفارقة الآخر إلخ لعله أو بمفارقة إلخ.

قوله: (إلى أن ينقطع خيار صاحبه) مثله فى «م.ر» وكثير من الحواشى: وهى طريقة ضعيفة كما بالهامش، وعبارة الجمل على مثل هذه العبارة من شرح المنهج: تقتضى هذه العبارة شيئين: الأول أن الكاتب لو فارق مجلسه الذى كان فيه عند قبول المكتوب إليه أو ألزم البيع لم ينقطع خياره، وليس كذلك بل ينقطع الثانى أن المكتوب إليه لو ألزم العقد أو فارق والكاتب باق فى مجلسه الذى كان فيه عند قبول المكتوب: إليه انقطع خيار الكاتب، والمعتمد فيهما عدم الانقطاع بل لا ينقطع خيار كل منهما إلا بإلزامه العقد أو مفارقتة مجلس نفسه، ومجلس المكتوب إليه هو الذى قبل فيه، ومجلس الكاتب هو الذى كان فيه

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

فإن كتب لحاضر - فوجهان: قال السبكي: ينبغي أن يكون أصحابهما الصحة سواء كانت الكتابة على ورق أم غيره كالنقش على حجر أو خشب، ولا أثر لرسم الأحرف على الماء والهواء. وهل الكناية الصيغة وحدها أو مع ذكر العوض فيه التفات إلى أن ما

قوله: (الصيغة وحدها أو مع ذكر العوض) في «ق.ل» على الجلال أنه يكفي النية ولو في جزء من الصيغة عند شيخنا الرملي، وقال «ز.ي»: لابد من اقترانها بجميع اللفظ لأن ما هنا معاوضة تفسد بفساد العوض، فضيوف بمقارنتها كل اللفظ بخلاف ذلك فإنه عقد حل فحذف أمره، ومن اللفظ الذي يصح أو يجب مقارنة النية له عندهما ذكر العوض وإن لم يكن من الصيغة الأصلية. انتهى، وحينئذ لا ينفع الالتفات المذكور فليتأمل. وإنما ينبنى عليه الاكتفاء بنية العوض.

قوله: (التفات) أى: ابتناء.

تأخر الاطلاع عن وصول الكتاب بتقصير حامل الكتاب أو تأخر الوصول بتقصيره بأن أقام في الطريق بلا عذر مدة طويلة هل يؤثر ذلك، وكذا يقال فيما لو باع باللفظ من غائب فأخبر الرسول بإعلامه بعد وصوله بلا عذر، وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في جميع ذلك، وقوله: إلى أن ينقطع خيار صاحبه ظاهره وإن فارق هو محله ولو بعد القبول وعلمه بمجلس القبول.

تنبيه: قول الروض: حال الاطلاع قد يشمل الاطلاع بغير الكتابة كأن سبق شخص وأخبر أن فلانا كتب إليه بالبيع، وقد يلتزم بل قد يقال: بل لو يخبره أحد فقبل قبل بحىء الكتاب عبثاً، فتبين الحال انعقد بناء على أن العبرة في العقود بما في نفس الأمر، ثم رأيت في الروض ولو باع من غائب فقبل حين بلغه الخبر صح، وقال في شرحه: حين بلغه الخبر ممن أرسله إليه البائع أو من غيره. انتهى. وقد يؤخذ منه الاكتفاء بالاطلاع بغير الكتابة على أنه لا يبعد أنه لو قبل بلا اطلاع من أحد صح اعتبار بما في نفس الأمر كما تقرر.

عند قبول المكتوب إليه وأوله من حين القبول. انتهى. شيخنا. انتهى. ولا يخفى مخالفته لما نقلناه عن شيخنا بالهامش، وكتب الشيخ المرصفي على حاشية المنهج: المعتمد أنه ينقطع بمفارقة كل مجلس قبول المكتوب إليه، فإذا فارق الكاتب مجلس نفسه الحاصل وقت مجلس قبول المكتوب إليه انقطع خياره. انتهى. «ع.ط» الأجهوري. انتهى. وهو موافق لما نقله شيخنا رحمه الله.

قوله: (قد يشمل الاطلاع بغير الكتابة) عبارة «ق.ل» على الجلال: ويشترط قبوله فوراً وقت اطلاعه على لفظ البيع في الكتاب لا قبله وإن علم. انتهى. وحاصله مع ما في الحاشية أن الفورية إنما تجب بعد الاطلاع على لفظ البيع في الكتاب، وأنه يصح القبول بعد العلم وإن لم يكن من الكتاب.

أخذ صراحة لفظ الخلع فى الطلاق ذكر العرض أو كثرة الاستعمال. والأول أصح فيكون صورة الكناية الصيغة حدها فيصح العقد بها مع ذكر العرض، بل قيل: أو مع نيته وهو قضية كلام القاضى مجلى. والذى فى الروضة وأصلها تصويرها بالصيغة مع ذكر العوض، والأول أوجه. وخرج بلفظ الهبة ما فى معناه كأمرتك وأرقبتك فلا ينعقد به

قوله: (أو مع ذكر العوض) قضية هذا التردد الجزم بأن المفعول من الصيغة فتكفى مقارنة النية له إن قلنا بكفاية مقارنتها للجزء وفيه تردد فى «س.م» على المنهج.

قوله: (والأول أصح) عليه فلا تكفى النية عند ذكر العوض مع خلو نحو جعلته لك عن النية، وما ذكره من أن الأول هو الأصح قد يخالفه ما تقدم أى: لـ«م.ر» من أن مأخذ الصراحة الاشتهار والتكرار على لسان حملة الشرع.

قوله: (فتكون) تفريع على قوله: والأول إلخ.

قوله: (فتكون صورة الكناية الصيغة وحدها) أى: وأما مع العوض فهى صريحة. كذا أشار إليه ابن الرفعة وفيه نظر لوضوح الفرق بين ما هنا والخلع لأن ألفاظ الخلع والطلاق يغلب عليها التعبد ومن ثم كان ملحظ الصراحة، ثم الورود مع التكرار لا الاشتهار وإن لم يكن معه ورود.

وما مر من الكنايات لم يشتهر فى البيع وإن ذكر معه العوض فلم يكن صريحا فيه، وأما مع عدم ذكره فهو لا يحتمل البيع أصلا وإنما يحتمله عند ذكره، فالذى يتجه أن الكناية الصيغة مع ذكره كما صورها الأصحاب بذلك فلا يلحقها ذكره بالصريح، ولا يصح البيع بها مع نية العوض خلافا لما يقتضيه ما مر عن مجلى فى ملكتك، وإن أمكن توجيه كلامه بأن الكناية لما قبلت نية البيع قبلت نية العوض تبعا، بخلاف الصريح فإنه لما لم يقبل نية البيع لم يقبل نية العوض إذ لا شئ يستتبع نيته، فاندفع إلزام الزركشى له بأنه يلزمه القول بذلك فيما إذا أتيا بصريح ونوبا العرض. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر.

قوله: (فيصح) تفريع على قوله: الصيغة وحدها. انتهى «ع.ش» على «م.ر».

.....

.....

البيع. كذا جزم به في التعليقة تبعاً لأبي على الطبري، وقال ابن كج: لا يبعد عندي جوازه وظاهر أن الخلاف في صراحته إذ لا توقف في أنه كناية (لا) لفظ (سلم) كأسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد فلا ينعقد بيعاً ولا سلماً وإن نوى البيع لأن لفظ السلم موضوع للدين، ومقتضى الدين ينافي العين وشرط العاقد التكليف إلا السكران والرشد كما يعلمان من باب الحجر والاختيار كما يعلم من باب الطلاق والإسلام في بعض صور كما ذكره بقوله.

(وبهدي) أي: إنما ينعقد البيع بما مر وبإسلام (من يشتري له السنن) أي: الأحاديث أي: كتبها (ومصحف) وكتب فقه فيها آثار السلف، بل قال السبكي:

قوله: (إلا السكران) قال الأسنوي: السكران مكلف عند الفقهاء، غير مكلف عند الأصوليين، فنفي التكليف عنه واعتبار تصرفاته خلط طريقة بطريقة. انتهى. عميرة على الحلبي.

قوله: (والرشد) وهو أن يبلغ مصلحاً لدينه وماله.

قال البغوي: الصلاح في الدين أن يكون محتنباً للفواحش والمعاصي المسقطة للعدالة: انتهى. عميرة على الحلبي.

قوله: (ومصحف) المراد به ما فيه قرآن ولو قليلاً، وأجاز ابن عبد الحق التيممة والرسالة اقتداءً بفعله. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (فلا توقف في أنه كناية) المعتمد خلافه «م.ر.»

قوله: (وبهدي من يشتري له السنن) لو شك في إسلامه فإن كان بدار الإسلام ففتحته الصحة لأنه محكوم شرعاً بإسلامه، وإن كان في دار الكفر فهل يصح أيضاً لأن الكفر مانع والأصل عدم المانع، أو لا يصح لأن الإسلام شرط في صحة هذا البيع وهو مشكوك فيه، ولأن الظاهر أنه محكوم بكفر من بدار الكفر بدليل أنه يحكم بكفر اللقيط إذا لم يعلم بها مسلم. فيه نظر ولعل المتجه الثاني فليتأمل.

قوله: (أي: الأحاديث) ينبغي ولو ضعيفة.

قوله: (انعقد) فمتى فارق مجلس القبول انقطع خياره.

قوله: (ولعل المتجه الثاني) أي: تقديماً للظاهر للقرينة كما في مسألة الظبية في المياه.

قوله: (ينبغي إلخ) جزم به حجر في حواشي شرح الإرشاد.

قوله: (ولو ضعيفة) قال حجر في حواشي شرح الإرشاد: ولو شديدة الضعف، والذي يتجه أن الشرط ألا يكون موضوعاً.

الأحسن أن يقال كتب علم وإن خلت عن الآثار تعظيما للعلم الشرعى. قال ولده الشيخ تاج الدين. وقوله: تعظيما للعلم الشرعى يفيد جواز بيع الكافر كتب علوم غير شرعية وينبغى المنع من بيع ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة، (ومسلم لا يحكمين).

(بعثته من بعد) أى: بعد الشراء فلا يصح شراء الكافر لها بنيابته مسلما لما فى ذلك من الإهانة وإذلال المسلم. ولقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْعَلَ لِكُلِّ فِرْقَةٍ لِّدْرَارًا﴾ [النساء ١٤١] وشمل من يشتري له المذكورات ما لو اشتراها كافر لمسلم نيابة

وقال حجر فى شرح الإرشاد: ما فيه قرآن ولو بعض آية، ولو كتب لغير الدراسة لبقاء احترامها بالنسبة لتمام الكافر لها وإن زال بالنسبة لحل مسها مع الحدث لأن هذا يحتاط له أكثر، إذ مس المصحف ليس فيه من الاتمهان ما فى استيلاء الكافر، وبه يرد استدلال ابن عبد الحق بفعله ﷺ إذ لم يملك ما ذكر لكافر.

قوله: (آثار السلف) كالحكايات الماثورة عن الصالحين. انتهى «زى» على المنهج، ومثل الآثار أسماء الأنبياء.

قال «ع.ش»: بل ينبغى أن مثلها أسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كأبى بكر بن أبى قحافة.

قوله: (وكتب فقه إلخ) ينبغى أيضا فى كتب آثار السلف المجردة عن الفقه وغيره وكتب علم غير شرعى فيه الآثار، وقوله: لآثار السلف المراد الجنس فيدخل الواحد.

قوله: (وينبغى المنع من بيع إلخ) قال فى شرح الروض: وفيما قاله نظر.

قوله: (ومسلم إلخ) عبارة الحارثى ومسلم لا يعتق بعده، قال الناشرى:

تنبيه: اشتري كافر من يعتق عليه من أصل أو فرع وطال مجلس الخيار فهذا لا يعتق بعد الشراء لأن للبائع الخيار فى المجلس، فهو إنما يعتق بلزوم الملك، فلو أتى المصنف بلفظ يصلح لهذا المكان أولى. انتهى. وقد يقال: البعدية تشمل طول الفصل أيضا.

قوله: (من بعد) بالبناء على الضم، ويجوز جره على تقدير لفظ المضاف إليه.

قوله: (وفيما قاله نظر) قد حزم «زى». بما قاله الشيخ عز الدين، وحزم «م.ر.» بحل البيع، ومثله حجر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فيصح وإن لم يسمه ، ويفارق منع إنابة المسلم كافرا فى قبول نكاح مسلمة باختصاص النكاح بالتعبد لحرمة الإبزاع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتى . وأفهم كلامه صحة بيع المرتد للكافر وهو ظاهر قول الروضة كأصلها فى صحة بيعه له الوجهان فى قتله بالذمى لأن الأصح قتله به لكن الأصح فى المجموع أنه لا يصح بيعه له لبقاء علفة الإسلام أما من يحكم بعنقه بعد الشراء على من يشتري له كأصله وفرعه رقيق أقر بحريته أو شهد بها وردت شهادته ، أو قال لملكه : اعتقه عنى بكذا فلا يعتبر إسلام من يشتري له لانتفاء إذلاله بعدم استقرار ملكه ، بخلاف شرائه بشرط العتق لأنه لا يستعقب العتق . وتعبيره بقوله : لا يحكم بعنقه أولى من تعبير الحاوى بقوله : لا يعتق إذ المقر والشاهد قد يكونان كاذبين فهو لا يعتق وإنما

قوله : (وبأن الكافر لا يتصور نكاحه إلخ) أى : ابتداء فلا يرد ما لو أسلمت زوجته . انتهى . شيخنا (ذ) .

قوله : (ملكه لمسلم) أى : بنحو الإرث كالفسخ واستعقاب العتق ، ولا يدخل فى ملكه بغير ذلك «ق.ل» .

قوله : (انه لا يصح إلخ) بخلاف المنتقل من دين لآخر فإنه يصح بيعه لكافر ، وإن لم يقبل منه غير الإسلام . انتهى ، «ح.ل» على المنهج .

قوله : (وإن لم يسمه) فى الناشرى : وظاهر كلامه سواء سمي الموكل أو لم يسمه إذا نواه لأن الأصح أن الملك يقع أولا للموكل . انتهى . وقوله : إذا نواه يدل على أن الشراء لا يقع للموكل بدون نية .

قوله : (أو شهد بها) عبارة الناشرى ، ولو أقر كافر بحرية مسلم فى يد غيره أو أتى بما هو صورة شهادة ثم اشتراه عتق . انتهى .

قوله : (إذ المقر والشاهد قد يكونان كاذبين إلخ) أقول يرد عليه أنه على تقدير صدقهما لا يصدق أيضا أنه يعتق لأنه رد على هذا التقدير والحر لا يعتق ، فعبارة الحاوى لا تناول ذلك بتقدير صدقهما أيضا ، فكيف خص عدم تناولها بتقدير الكذب فليتأمل .

قوله : (يدل على أن إلخ) هو كذلك كما نقله فى حاشية المنهج عن الشيخ عميرة .

قوله : (فعبارة الحاوى إلخ) هذا كله مأخوذ من الناشرى .

يحكم بعته ظاهراً (كالوصى بها * له) أى: كالوصى له بالمذكورات فإنه يعتبر إسلامه (على خلف) فى اعتباره فى صحة بيعها والإيصاء بها بل هبتها، فكان الأولى تأخير هذا عن قوله: (ومستوهبها) أى: وكمستوهبها فإنه يعتبر إسلامه والسلم فيها كبيعها خلافاً للمأوردى وبيع بعض كل منها كبيع كله ومقابل قوله: من زيادته على خلف أنه لا يعتبر إسلام من ذكر فيصح بيع المذكورات والإيصاء بها وهبتها للكافر كالإرث بجامع أن كلا سبب للملك فيملكها لكن يؤمر بإزالة ملكه عنها وفى معنى هبتها إهداؤها والتصدق بها.

(دون الذى استأجرها) فإنه لا يعتبر إسلامه إذ لا يثبت له عليها التسلط التام

قوله: (فى اعتباره فى صحة بيعه) أما حله فيعتبر فيه الإسلام بلا خلاف. كذا فى الروضة.

قوله: (دون الذى استأجرها) مثله المستعير والراهن لكن مع الكراهة فى العقد على العين فى غير نحو المصحف، أما فيه فيكره سواء عقد على العين أو الذمة، وعلى كل لا تسلم إليه بل يقبضها عنه الحاكم ثم يأمره وجوباً بإزالة ملكه عنها فى نحو إجارة العين، ثم ويمتنع من استخدام المسلم فيها وفى غيرها. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

وفى «س.م.» على المنهج الذى اعتمده «م.ر.» تخصيص كراهة إجارة المسلم والأمر بإزالة الملك عن المنافع بالإجارة العينية. انتهى. ثم رأيت فى الحاشية هنا.

قوله: (فإنه يعتبر إسلامه) ينبغى عند الموت.

قوله: (لكن يؤمر بإزالة إلخ).

تنبيه: أمة كافرة للكافر حملت من مسلم أو كافر فأسلم فالحمل مسلم، فيحتمل أن يؤمر مالك الأمة الكافرة بإزالة ملكه عن الأم إن قلنا الحمل يعطى حكم المعلوم. ناشرى.

قوله: (والتصدق بها) تنبيه: قال الأذرعى: يجب الجزم بالألا يصح وقف المسلم على الكافر للخدمة. ناشرى.

قوله: (استأجرها) أى: المذكورات، وهذا شامل للمصحف وبه صرح فى شرح الروض، فقال: وله استئجار مصحف ونحوه. انتهى. ويتعين منعه من تسلم المصحف لأنه محدث، وأما

قوله: (فيحتمل أن يؤمر إلخ) رده حجر بأنه لا يتصور إذلال المسلم هنا، ومثله فى الكتز «س.م.» على التحفة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وإنما يستوفى منفعتها بعوض وقد أجر على رضى الله عنه نفسه لكافر فتصح إجارة مسلم من كافر لعمل فى الذمة أو على عينه لكن تكره إجارة عينه (و) دون (المسترجع) لها (بالعيب أو إقالة) أو غيرهما من الفسوخ فلو باع كافر منها شيئاً

قوله: (إجارة عينه) وكذا يكره إجارة نحو المصحف فى الذمة. انتهى، شيخنا «ذ» عن حاشية المنهج.

قوله: (أيضاً) لكن تكره إجارة عينه. خرج بإجارة العين إجارة الذمة فلا كراهة فيها لأن الأجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره. انتهى. شرح الروض عن الزركشى.

تسلم المسلم فينبغى أن يجرى فيه ما قيل فى تسلمه إذا رهن منه، وقد يفرق بأن فى التسلم مع الملك إذلالاً بخلافه مع مجرد الاستيثاق، وقولنا: مع الملك أى: ملك المنفعة.

قوله: (والمسترجع) هل يمتنع عليه قبض المسترجع المذكور كما يمتنع قبض من أسلم قبض قبضه كما يأتى، وعليه فهل يقبضه له القاضى كما يقبضه له فيما يأتى أو لا، ويفرق بتوقف تصرفه فيه ثم على القبض بخلافه هنا فيه نظر.

قوله: (بالعيب أو إقالة) قال الناشرى: قال فى المهمات: مثله فوات شرط الفضيلة كالحياطة والكتابة ونحوهما، ولو قيل: يمتنع على المشتري رده لما حدث فى يده من الإسلام المقتضى لرفع يده ويد أمثاله من الكفار لكان متجهاً، وحاصل ما فى الإقالة ثلاثة احتمالات: يفرق فى الثالث بين أن يكون الطلب من المسلم فيجوز أو من الكافر فلا. انتهى.

قوله: (فينبغى أن يجرى إلخ) جزم به «ق.ل» على الجلال.

قوله: (ما قيل فى تسلمه) وهو أنه يقبضه الحاكم على ظاهر كلام الروضة، أو الكافر على ما بحثه الأذرعى كما فى حاشية المحشى على المنهج.

قوله: (بأن فى التسلم إلخ) أى: فلا يأتى فيه بحث الأذرعى السابق.

قوله: (بخلافه هنا) أى: فلا يحتاج لقبض لكن يؤمر بإزالة ملكه عنه، فإن لم يوجد راغب صبر وأحبال الحكم بينهما كما فى حواشى المنهج.

قوله: (ولو قيل يمتنع على المشتري إلخ) لعله إذا نقص إسلامه قيمته كما قيد به حجر فى شرح «ع.ب» مسألة ما إذا اشترى كافر رقيقاً كافراً فأسلم قبل القبض، حيث قال: للمشتري الفسخ كما قاله الإمام إذا نقص إسلامه قيمته.

قوله: (ثلاث احتمالات) جرى فى شرح الروض على إجابة من طلبها سواء البائع أو المشتري.

باب البيع

٤٢٥

بثوب مثلاً ثم ظهر به عيب فله استرداد المبيع لأن الفسخ يجعل الأمر كما كان ولهذا لا تثبت به الشفعة (و) دون (المودع) عنده المذكورات ودون المستعير لها كالمستأجر بل أولى إذ ليس لها حق لازم.

(و) دون (وارث) لها لأن الإرث قهرى ويتصور ملك الكافر لها حتى تورث عنه بأن يكتب المصحف ونحوه، ويملك كافراً فيسلم أو مسلماً بطريق مما يأتى ثم يموت عنها فيملكها وارثه. (وذى ارتهان) أى: ودون المرتهن لها لأن الرهن مجرد استيثاق

.....
وظاهر أن قوله: يمكنه إلخ ليس معناه أنه لا بد من تحصيله بغيره بل معناه أن ذلك الإمكان يجعله بمنزلة المتبرع. انتهى. «س.م» بهامش شرح الروض.

قوله: (ودون المودع عنده المذكورات إلخ) كالصريح فى جواز إيداع المصحف عند الكافر وإعارته له، فإنه من جملة المذكورات، وظاهر أنه يمتنع منه لأنه محدث وعلى هذا ينتفع فى صورة الإعارة بنحو النظر فيه. هذا وقد استشكل السبكي إيداع العبد المسلم من جهة وضع يده عليه سيما الصغير قال: والذى لا شك فيه أنه لا يجوز إيداع المصحف عنده، وأفشى الشيخ عز الدين بمنع دفع المصحف إلى ذمى يجلده، وقال: لا يدفع نحو المصحف إلى كافر لا يرجى إسلامه. انتهى. وقوة المتن تعطى أن العارية والوديعة لا يخرجان عن يده فليتأمل، وقول أبى عبد السلام: لا يدفع نحو المصحف إلى كافر لا يرجى إسلامه شامل لدفعه عارية، ودفعه وديعة، وما أشار إليه من تقييد جوازهما برجاء الإسلام يتعين فى الإعارة للتعلم منه أى: من غير مس، ووجهه فى الإيداع وإن كان ظاهراً إطلاق الشارح عدم التقييد فليتأمل.

قوله: (فى جواز إيداع المصحف إلخ) هو كذلك لكن يسلم ابتداء لعدل ويوضع عنده، أما الرقيق فيسلمه أولاً ثم يوضع عند عدل. شرح الروض عن بحث الأذرى، وقال فيه قبل ذلك: اعتمد السبكي أن الرقيق أيضاً يسلم ابتداء للعدل. انتهى.

قوله: (وإعارته له) فى الروضة: أن جواز إعارة المصحف للكافر وجه ضعيف.

قوله: (يتمتع منه) لأنه محدث، قال «م.ر»: ويستتيب مسلماً فى قبض المصحف، وقال «ق.ل.» على الجلال والمحشى فى حاشية المنهج: يقبضه عنه الحاكم ثم يأمره بإزالة ملكه عنه.

قوله: (وقد استشكل السبكي إيداع العبد إلخ) لا إشكال مع وجوب انتزاعه منه ووضعه عند عدل.

قوله: (إنه لا يجوز إيداع المصحف عنده) فيه نظر مع وجوب تسليمه لمسلم ووضعه عنده.

قوله: (الوديعة والعارية لا يخرجان إلخ) فى شرح الروض خلافه.

قوله: (من غير مس) أى: ولا وضع عنده، بل عند عدل يلقنه منه. انتهى. «ع.ش» على «م.ر.»

قوله: (ووجهه فى الإيداع) حيث وجب أن يتسلمه مسلم ويوضع عنده فما وجهه.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ولا يوضع تحت يده بل عند عدل (وأمر * بأن يزيل الملك عنه) أى: وأمر الحاكم (من كفر) بإزالة ملكه عن كل من المذكورات ببيع أو هبة أو عتق أو وقف أو غيرها دفعا للإهانة والإذلال وقطعا لسلطة الكافر على المسلم ولا يحكم بزواله، بخلاف ما لو أسلمت الزوجة تحت كافر إذ ملك النكاح لا يقبل النقل فتعين البطلان بخلاف ملك اليمين وشمل تعبيره بإزالة الملك إزالته عما ملكه من منافع شئ من تلك بأن يؤجره لمسلم وهو الأصح فى المجموع.

.....

قوله: (بأن يزيل الملك) أى: فيما فيه ملك، ويؤمر بإزالة اليد فيما لا ملك فيه كالرهن، والوديعة، والعارية.

قوله: (بل عند عدل) وهل يقبضها ثم توضع عند العدل أو تسلم للعدل أولا احتمالان ذكرهما ابن الرفعة، والثانى هو قضية كلام الروضة، وقال السبكي: ينبغى أن يكون هو أصحهما. انتهى. وهو متعين فى المصحف لأنه محدث، واستنباه غير العدل فى قبضه أولا لا معنى له، وعلى الأول فقد يفرق بين هذا وما يأتى فى قوله: والقاضى قبض إلخ بقوة اليد ثم لوجود الملك.

قوله: (أو وقفه) لا على ذمى كما بسطه فى شرح الروض عن الزركشى.

قوله: (وهو الأصح فى المجموع) قال فى شرح الروض: بعد فرض هذا الخلاف والتصحيح فى المسلم، وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين إجارة الذمة وإجارة العين، وقضية كلام أصله أنه فى إجارة العين دون إجارة الذمة قال الزركشى: وهو ظاهر؛ لأن الأجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره. انتهى. وقد يؤخذ من قوله: لأن الأجير فيها إلخ أن ذلك لا يجرى فى المصحف، ويختل أن يقال فيه: اللازم له إزالة ملكه عن منفعتة أو عدم الانتفاع به فليتأمل، وظاهر أن قوله: يمكنه تحصيل العمل بغيره ليس معناه أنه لابد من تحصيله بغيره، بل معناه أن ذلك الإمكان يجعله بمنزلة المتبرع.

قوله: (واستنباه غير العدل إلخ) فيه نظر مع مخالفته لقول «م.ر»: ويستتيب مسلما فى قبض المصحف. قوله: (لا على ذمى) لأنه إن أمر بإجارته مدة حياته لم يصح، أو البعض لزم بقاء البعض الآخر على ملكه، هذا حاصل ما فى شرح الروض عن الزركشى.

قوله: (ليس معناه أنه إلخ) عبارة ححر فى شرح الإرشاد: وكلف رفع يده عن نحو مدير أسلم، وعما ارتنه وتأجره إجارة عين لا ذمة. انتهى.

(ولو) كان ما أمره به الحاكم كتابة للمسلم وإن لم يزل بها الملك لإفادتها الاستقلال بخلاف التدبير والرهن والإجارة والتزويج والحيلولة، وعبر الحاوي عن هذا بقوله: ككتابة فهو تنظير لما يزيل الملك لا تمثيل له وهو أولى من عبارة النظم لأنها قد تقتضى أن الكتابة تزيل الملك وليس كذلك. (وفيمن دبرا * وأم فرع بالفراق أمرا) أى: وأمر الكافر فى مدبره وأم ولده إذا أسلم بالتفريق بينه وبينهما بأن يضعهما عند عدل وينفق عليهما ويستكسبان له لتعذر نقل الملك فى أم الولد وإبطال حق العتق فى المدبر، فإن امتنع فرق الحاكم ولا يكلف السيد إعتاقهما للإجحاف ولا بيع المدبر لإبطال حقه من العتق نعم إن تأخر تدبيره عن إسلامه كلف بيعه والمعلق عتقه. قال ابن الصباغ والعمرانى: كالقن، والماوردي: كالمدبر.

(ولامتناع) أى: ولأجل امتناع الكافر من إزالة الملك عما ذكر والكتابة له. (بيع) أى: باعه الحاكم بثمن مثله كما يبيع مال الممتنع من أداء الحق بل أولى فإن لم يجد راغبا بثمن مثله صبر وأحال بينهما إلى أن يوجد ويستكسب له. قال ابن الرفعة: وقياس هذا فى المستأجر إذا أمرناه بالإزالة فامتنع أن يؤجره الحاكم، لكن قال

قوله: (قد تقتضى إلخ) قال «م.ر.» قد يقال: إنها تزيل ملك المنافع، أو إنها تزيله باعتبار المال، أو إن قوله: ولو كتابة عائد لما يأمره به الحاكم لإزالة الملك. انتهى، والأخير هو ما حاوله الشارح فى الحل.

قوله: (قال ابن الصباغ إلخ) اعتمده «م.ر.» انتهى. هامش شرح الروض.

قوله: (والحيلولة) أى: فلا تكفى هذه المذكورات ولا تصح على الأقرب عند الزركشى كما ذكره فى شرح الروض.

قوله: (وفيمن دبر) بالبناء للفاعل أو المفعول.

قوله: (وينفق عليهما ويستكسبان له) قال فى شرح الروض: قال الزركشى: وينبغى إذا طلب منه بيع المستولدة من نفسها بثمن المثل أن يجبر على ذلك، وفيما قاله نظر لما فيه من الإجحاف بالمالك بتأخير الثمن فى الذمة، نعم إن طلب غيره افتدائها منه بقدر قيمتها فالظاهر إجباره. انتهى. والمعتمد عدم الإجبار بل امتناع الافتداء لأنه بيع، وبيع أم الوالد ممتنع «م.ر.»

قوله: (بل امتناع الافتداء) يشمل بيعها من نفسها.

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

الماوردي: إنه يفسخ، فإن قلت: هل يتعين على الحاكم بيع المسلم أو يتخير بينه وبين كتابته كالمالك قلت: ظاهر كلامهم تعين بيعه وهو ظاهر لمصلحة المالك بقبض الثمن حالا (والقاضي قبض* له إن اشتراه فالهدى عرض) أى: وإن اشترى الكافر فأسلم قبل قبضه قبضه له الحاكم، ولا يقبضه المشتري لئلا يتسلط على المسلم ثم يأمره بإزالة ملكه عنه كما مر، وإنما قبض له لأنه لا ينفذ تصرفه فيه قبل قبضه بالبيع ونحوه إلا بالعق والوقف وليس بمتعينين عليه فعلم أن إسلامه قبل قبضه لا يبطل البيع كما لو اشترى عبد فأبق، بخلاف العصير إذا تخمر قبضه لزوال المالية. قال الإمام: وللمشتري الفسخ. فرع: قال المحاملى: لا يدخل عبد مسلم فى ملك كافر ابتداء إلا فى ست

قوله: (قبضه له الحاكم) عبارة شرح الإرشاد لحجر: وقبض وجوبا حاكم أو نائبه حتى يصح التصرف فيه، ثم يكفه رفع يده عنه. انتهى، وهو صريح فى أنه لو قبضه هو لا يصح تصرّجه فيه لفساد قبضه فحرر.

قوله: (ولا يقبضه المشتري إلخ) فإن قلت: يمكن أن يوكل مسلما ليقبضه له فما الحاجة إلى القاضي قلت: وكيله يده كيده فلم يمكنه من ذلك لأن فيه نوع استيلاء عليه وإن قبضه بوكيله. شرح حجر.

قوله: (قال الإمام: وللمشتري الفسخ) عبارة العباب: ولو اشترى كافر عبدا فأسلم قبل قبضه وبعد لزوم العقد، فإن كان البائع مسلما لم يفسخ وللمشتري الخيار فإن لم يفسخ قبضه القاضي ثم أمره بإزالة ملكه عنه كما مر، أو قبل اللزوم، أو كان البائع كافرا ففى انفساخه تردد، وقوله: وللمشتري الخيار قاله الإمام وأقره فى المجموع. قيل وفى إطلاقه نظر والذى يتجه أنحذا مما يأتى فى العيوب أن إسلامه إن نقضت به قيمته تخير وإلا فلا. انتهى.

وعبارة الغزالي فى الأخيرة أعنى: قوله: أو كان البائع كافرا فإذا اشتراه من كافر ففى الانفساخ وجهان، وأولى بأنه لا يفسخ لأنه كيفما تردد انقلب إلى كافرو الاستصحاب أولى. انتهى. ووجه فى الذخائر الانفساخ بأن الملك بالانفساخ يقع قهرا فهو أولى من إمضاء الملك الاختيارى، وعلى الأول فيثبت له الخيار كما صرح به القمولى، ونقل ما مر عن الغزالي عن الإمام وقال عنه: الوجه الانفساخ وبه تعلم أن إطلاق الشارح ثبوت الخيار ذهاب منه إلى عدم الانفساخ ولو قبل اللزوم، وإن كان البائع كافرا، وليحرر لم جرى وجه بالانفساخ إذا كان البائع كافرا، دون ما إذا كان مسلما.

قوله: (تردد) كتب الرملى بهامش العباب: أن الأصح منه أنه لا يفسخ. انتهى.

قوله: (وليحرر إلخ) لعل وجهه أن الكافر يده على المسلم ضعيفة، فإذا أسلم قبل القبض فكأنه أسلم قبل البيع والكافر حينئذ مأمور بإزالة يده عنه لمسلم بخلاف المسلم. تأمل.

باب البيع

٤٢٩

مسائل ارث واسترجاع بفلس ورجوع فى هبة لولد، ورد بعيب، والتماس عتق. وعجز عن كتابه فيها إذا كاتبة فأسلم ثم عجز فعجزه. قال فى الروضة: وفى هذه تساهل إذ الملك لم يزل ليتجدد بالتعجيز. قال: وترك سابعة وهى شراء من يعتق عليه. وزاد بعضهم صوراً يرجع أكثر الصحيح منها إلى صورتى الرد بالفلس والعيب بجامع الفسخ، وللمعقود عليه شروط أخذ فى بيانها فقال (فى نافع) أى: إنما ينعقد البيع فى نافع (شروعاً) فى الحال كالماء بالشط والتراب بالصحراء أو فى المآل كالجحش الصغير بخلاف ما لا نفع فيه كحدأة، ورخمة، وغراب، وإن كان فى أجنحة بعضهم نفع وحشرات لا تنفع. وإن ذكر لها منافع فى الخواص لأن ذلك لا يعد مالا فلا يقابل به لأنه إضاعة مال وقد نهى عنها، وبخلاف ما فيه نفع محرم شرعاً كالأصنام، وصور الحيوان. وآلة اللهو كالمزمار والطنبور وإن عد رضاها مالا لأنها ما دامت على هيئتها لا يقصد منها سوى الأمر المحرم وقد حرم النبى ﷺ بيع الأصنام. رواه الشيخان، بخلاف إناء ذهب أو فضة يصح بيعه لأن المقصود عين النقد ولأنه يحل استعماله للحاجة. ويصح بيع دود القز ويصح العلق لمنفعة امتصاص الدم وفى شرائه مغنية بألفين تساوى ألفاً بلا غناء وجوه ثالثها إن قصد الغناء بطل وإلا فلا والأصح فى الروضة

.....

.....

قوله: (كالجحش الصغير) أى: بأن ماتت أمه، وإلا فسيأتى امتناع التفريق بين الحيوان الصغير وأمه قبل استقلاله «م.ر».

قوله: (والطنبور) ولو من نقد.

قوله: (يصح بيعه) قال: فى شرح الروض ولا يشكل بما مر من منع بيع آلات الملاحى والصور المتخذة منها أى: من الذهب والفضة لأن آنيتهما يباح استعمالها للحاجة بخلاف تلك.

قوله: (لأن المقصود عين النقد) يؤخذ منه ومن مفهوم قوله السابق لا يقصد منها سوى الأمر المحرم صحة بيع الخلاوة المعمولة على صورة الحيوان التى يقال لها العلائق؛ لأن المقصود منها عينها «م.ر».

.....

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

صحته مطلقا. قال: ويجرى الخلاف فى كبش نطاح وديك هراش. (ولو) كان النافع شرعا (قد أوجرا) فإنه ينعقد بيعه سواء بيع من المستأجر أم غيره إذ الإجارة إنما ترد على المنفعة فلا تمنع بيع الرقبة ولا تنفسخ الإجارة بشراء المستأجر بل يجتمع الملك والإجارة لأن ملك المنفعة قد تقرر أولا فلا يبطل بطرو ملك الرقبة ولا يؤثر فيه تبعيتها لها لولا ملكها أولا كما أنه إذا ملك ثمرة غير مؤبرة ثم اشترى أصلها لا يبطل ملكها وإن كانت تتبعه لولا ملكها بخلاف ما لو اشترى زوجته ينفسخ نكاحها لأن ملك الرقبة فى النكاح يغلب ملك المنفعة وفى الإجارة بالعكس بدليل أنه لا يجب على سيد الأمة المزوجة تسليمها مطلقا وإن قبض الصداق وفى الإجارة يجب التسليم بعد قبض الأجرة ولأن النافع فى الإجارة لا حق فيها للمالك بخلاف منفعة البضع فى النكاح ألا ترى أنها لو وطئت بشبهة كان المهر للسيد. تنبيهه: لو عرض انفساخ الإجارة برد

.....

قوله: (صحته مطلقا) قيده الأذرعى وغيره بما إذا لم يشترط فيه كونها مغنية غناء حراما، وإلا بطل سواء زادت القيمة بذلك أو نقصت. انتهى. شرح «ع.ب.» لـحجر.

قوله: (ولو قد أوجر) أى: أو أوصى بمنفعته مدة معينة لا إن أوصى بها أبدا إلا إذا بيع للمالك المنفعة. انتهى. ناشرى وقد يقال إن له منفعة وهى العتق.

قوله: (يغلب ملك المنفعة) أى: لضعف ملكه المنفعة فيه إذ الزوج إنما يملك الانتفاع فقط. انتهى. شرح الإرشاد لـحجر.

قوله: (وفى الإجارة بالعكس) لعل المراد أن ملك المنفعة فيها يقاوم ملك الرقبة للملك المنفعة فيها حقيقة لا الانتفاع، فلم يقر ملك الرقبة على إبطاله كما هو حاصل ما فى شرح الإرشاد لـحجر.

قوله: (ولا تنفسخ الإجارة بشراء المستأجر) لو باعها المستأجر بعد شرائها فهل تدخل منفعة بقية المدة فى البيع؟ المتجه نعم أخذنا مما قاله الجلال البلقينى أن الموصى له بالمنفعة لو اشترى الرقبة ثم باعها انتقلت بمنافعها إلى المشتري فإن استثنى البائع المنفعة التى له بالإجارة بطل البيع، حجر «ش ج» فى الإجارة.

.....

بعبب أو غيره، ففى منفعة بقية المدة وجهان: جواب ابن الحداد أنها للمشتري لزوال المانع كما لو اشترى مزوجة وطلقت تكون منفعة البضع له لا للبائع، وجواب أبى زيد قال فى الكفاية وصححه فى البحر: إنها للبائع لأن المشتري لم يملك منافع تلك المدة، وقال المتولى: إن قلنا الرد بالعبب يرفع العقد من حينه فالمنفعة للبائع وإلا فللمشتري والنافع شرعا. (كالحق فى الممر أو) الحق (للماجرى) أى: لمجرى الماء.

(و) الحق (للبناء) كل منها (فوق سقف) وخصها فى الذكر لما فى تملكها بالعرض ومؤبدا من الغرابة ولهذا كان الأرجح أن العقد عليها ليس بيعا محضا وإن اقتضاه كلامه ولا إجارة محضة بل فيه شائبة بيع لكونه مؤبدا ولا يفسخ بالهدم وإجارة لوروده على المنفعة فلا تملك به عين وإن أوهم خلافه تعبير الشافعى وكثير من أصحابه ببيع السطح للبناء عليه، ويصح بلفظ البيع ويلفظ الإجارة من غير ذكر مدة، فإن ذكرت تعين لفظ الإجارة وجاز تأييد هذه الحقوق للحاجة إليها على التأبيد، وغير السقف كالسقف فيما ذكر، وإنما خصه بالذكر ليبينى عليه قوله. (وغرم).

قوله: (وقال المتولى إلخ) مقتضاه أنه إذا كان الفسخ بالإقالة يكون للبائع قولاً واحداً لأن الإقالة تدفع العقد من حينها قطعاً. انتهى. ناشى.

قوله: (للماجرى) لكن يشترط فى الماء الذى يجرى على السقف أن يكون ماء المطر لا ماء نحو غسالة. انتهى، شرح الإرشاد الحجر.

قوله: (ذكر مدة) أى: معلومة. حجر شرح الإرشاد.

قوله: (لزمه إعادة السقف والبناء) قال المحشى: ولا أرض ولا قيمة، وينبغى تقييد هذا على هذا القول بما إذا كان الهادم غير المالك، أما هو فيغرم القيمة للحيلولة كما سيأتى فى المنقول عن نص الشافعى أن لا فرق بين ما هنا وما سيأتى فى إلزامه البناء والحمل فليحرر.

قوله: (لأن المشتري لم يملك إلخ) بخلاف مشتري المزوجة فإن له منافع مدة الزوج بدليل استحقاقه المهر الواجب بوطء الشبهة «تم. ر».

قوله: (للماجرى) يجوز جعله على حذف مضاف أى: بجرى الماجرى وبقاؤه على ظاهره، واعتبار قيد الحيثية أى للماء جرى من حيث جريانه، فيكون حاصل معناه لجرى الماء.

قوله: (وجاز تأبيد إلخ) فعلم أنه يصح مع لفظ الإجارة لجواز التأبيد والتأقيت.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(بالهدم للفرقة) أى: وغرم الهادم بائعا أو غيره بهدمه السقف للمشتري (فى الكل) أى: كل من الحقوق الثلاثة (القيم) أى: قيمها للفرقة بينه وبين حقه بالهدم فيستردّها بعد إعادة السقف لارتفاع الحيلولة. نعم إن هدمه فى الثالثة بعد البناء عليه فالقياس فى الروضة كأصلها فى الصلح أن يقال إن أوجبنا فى هدم جدار الغير إعادته، وهو ما فى التهذيب وغيره عن النص لزمه إعادة السقف، والبناء أو أرشه، وهو القياس لأن الجدار ليس مثلياً لزمه أرش نقص البناء، وقيمة حقه للفرقة فيستردّها دون الأرض بعد إعادة السقف، وعلى الثانى نص الشافعى فى البويطى، وبه جزم الرافعى، والناظم كأصله فى الغصب، وسيأتى بسط ذلك فيه، وأن المعتمد ما فيه فإطلاق الناظم وأصله لزوم القيمة هنا صحيح، وجرى عليه الشارح لكنه خالف فى تحريره كبعض شراح الحاوى فقال: قوله: وبهدمه يغرم للفرقة محله فى الهدم قبل البناء فإن كان بعده فالمذهب أنه لا يلزمه إعادته فلا قيمة للفرقة إلا بالهدم قبل البناء، وإن أطلقه الحاوى. انتهى. وفيما قالوه نظر على أن المناسب لما فى فتاوى النووى فى المسألة المبني عليها

قوله: (أرش نقص البناء) وهو ما بين قيمته قائما ومهدوما. انتهى. شرح الإرشاد
لحجر.

قوله: (على أن المناسب إلخ) أى: لأنهم بنوا كلامهم عليه بدليل متابعتهم له فى
التعبير بالمذهب.

قوله: (وفيما قالوه نظري) لأنه إذا لم يلزمه إعادته لزمه الأرض وعلى القول بلزومه
يلزمه القيمة، فلا يصح تفريع عدم لزوم القيمة على عدم لزوم الإعادة. تدبر.

قوله: (وغرم بالهدم) ولا يغرم الهادم أجرة البناء لمدة الحيلولة، وخرج بالهدم الانهدام فلا
ضمان فيه. حجر.

قوله: (لزمه إعادة السقف والبناء) أى: ولا أرش ولا قيمة.

قوله: (أو أرشه) عطف على إعادته.

قوله: (أرش نقص البناء) وهو ما بين قيمته قائما ومهدوما.

قوله: (دون الأرض) وظاهر أن غير البائع يغرم أرش نقص الأصل أيضاً ولا يسترده.

هذه حذف لا من قولهم: لا يلزمه إعادته والحامل لهم على التعبير فى هذه بالمذهب
تعبير النوى به فى فتاويه فى المسألة المبني عليها هذه، وهو حينئذ جار على نص
غير البويطى، أمانص البويطى فيخالفه كما تقرر، وستأتى الإشارة إلى ذلك أيضا فى
باب الغصب قال فى المهمات: وما فرعه الرافعى من لزوم أرش النقص وهو الصواب
إنما يستقيم إذا هدمه غير المالك أما إذا هدمه المالك وكان متعدياً فيلزمه مع الأرش،
وقيمة حق البناء للفرقة الإعادة كما نص عليه الشافعى، وقال: وقياسه لزومها أيضاً إذا
كان الهدم قبل البناء والمعنى فيه التزامه البناء والحمل وعلى ما قاله يلزمه أيضاً مع
القيمة للفرقة الإعادة فى صورتى البيع لحق المر، ومجرى الماء.

ثم أخذ الناظم فى بيان صور خرجت بنافع شرعاً فقال: (لا كالهوا) بالقصر للوزن
(فرداً) أى: منفرداً عن أصل يبني عليه كما لو باع مالك عرصة هواءها لإنسان ليشرع
جناحاً له إليها فلا يصح إذ لا ينتفع به بخلاف حق البناء لتعلقه بالموضع المبني عليه
فإن باع الهواء لإشراع الجناح ووضع جذوع الجناح على حائطه صح.

(وحبتين بر) بنصب بر تمييزاً، والوقف عليه بلغة رببعة أى: ولا كحبتين من بر
وزبيب، ونحوهما، ولو فى وقت الغلاء لأن ذلك لا يعد مالاً لقلته، ولا أثر لضمه لمثله
أو وضعه فى الفخ، ولا لحرمة غصبه ووجوب رده كما سيأتى فى بابهِ وتعبيره:
بحبتين أولى من تعبیر أصله بحبة لفهم منع بيعها بالأولى من منع بيعهما من غير
عكس (وسبع ليس يصيد) يعنى: ولا كسبع لا نفع فيه من صيد، وغيره (كالنمر).

.....
قوله: (صح) لكونه تابعاً لأصل يبني عليه فلا يضر ذكره فى العقد. انتهى. شرح
الإرشاد للحجر.

قوله: (ليس لصيد) أى: مثلاً قال فى شرح الروض: قال البلقيني: والسبع الذى لم يصد
ولكن يرحى أن يتعلم هل يصح بيعه قبل تعلمه؟ فيه وجهان حكاهما الماوردى ولم يرجح شيئاً
والأرجح الجواز. انتهى. ولا يشكل القول بعدم الجواز، بما تقدم من الجواز فى الجحش الصغير لأن
الجحش صائر بنفسه إلى النفع بخلاف السبع إنما يصير إليه بالتعليم.

قوله: (والأرجح الجواز) وقول الشيخين هنا: إنه لا يصلح للاصطياد، محمول على كبير لا يمكن
تعليمه كما أن قولهم فى الصيد والذبائح: إنه يصلح له، محمول على صغير يمكن تعليمه. انتهى. شرح
«ع.ب» للحجر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

والذئب، والأسد وما في انشاء الملوك لها من الهيبة، والسياسة ليس من المنافع
المعتبرة أما ما فيه نفع فيصح بيعه كالضبع للأكل والفهد للصيد، والفيل للقتال والقرود
للحراسة وتمثيله بالنمر من زيادته (و) لا (مسكن بلا ممر) بأن لم يكن له ممر أو له
ممر ونفاه في بيعه لتعذر الانتفاع به. كذلك قال الأكثرون سواء تمكن المشتري من
اتخاذ ممر إلى شارع أو ملكه أم لا. وشرط البغوى عدم تمكنه من ذلك، وقد يوافق ما
في الروضة من أنه لو باع دارا واستثنى بيتا منها ونفى الممر صح إن أمكنه اتخاذ

.....

قوله: (كالنمر إلخ) إن كانت كباراً لا تقبل التعليم، وأما الفهد فيصح بيعه ولو كبيراً
لأنه يقبله مع الكبر. انتهى. حجر و«ق.ل».

قوله: (لتعذر الانتفاع به كذلك) أى: حالا.

قوله: (سواء تمكن المشتري إلخ) لا يقال: يتأتى فيه النفع مآلاً كالجحش الصغير فهلا
فيه حينئذ؛ لأننا نقول حصول النفع في الجحش لا فعل للمشتري فيه بخلافه هنا. انتهى.
فتأمل. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

قوله: (ونفى الممر) ظاهره أنه إذا أطلق صح ويمر في الدار وهو قضية الروضة
والمجموع وظاهره وإن أمكن تحصيل ممر آخر، وفيه نظر شرح «ع.ب» لحجر.

قوله: (صح إن أمكنه إلخ) فرق شرح الإرشاد بينه وبين ما قبله بأن هذا استدامة ملك
وذاك فيه نقل له ويغتفر في الاستدامة ما لا يغتفر في الابتداء.

قوله: (وقد يوافق إلخ) فرق الجويني بأن هذه المسألة فيها استدامة ملك والأولى ابتداء ملك
وقد يغتفر في الاستدامة ما لا يغتفر في الابتداء أقول ما سيأتى: أن بيع البعض المعين من السيف
ونحوه يمتنع وإن كان النقص في غير المبيع قد ينازع في هذا الفرق «ب.ر» أقول: يجاب بأن
النقص هنا ليس بواسطة إحداث فعل في البيت بل بسبب انفراده، وذلك لا يؤثر كما أحابوا
بذلك في المسألة بيع بعض الجدار فليراجع.

.....

ممر، وإلا فلا على الأصح ولا يصح بيع سم يقتل قليله وكثيره بخلاف ما يقتل كثيره لا قليله كالسقمونيا والأفيون، ولا يبيع الحمار الزمن بخلاف العبد الزمن لأنه يتقرب بعنقه.

(طاهر) أى: إنما ينعقد البيع فى نافع طاهر (أو) نجس (طهره) ممكن (بالغسل) كثوب تنجس بما لا يستر شيئاً منه فلا يصح بيع كلب وميتة وخمر وخنزير ونحوها، لخبر الصحيحين «أنه ﷺ نهى عن ثمن الكلب، وقال: إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير» وقيس بها ما فى معناها، ولا يبيع ما لا يطهر بالغسل سواء كان يطهر بالاستحالة كجلد ميتة أو بالتكاثر كماء نجس قليل كما صرح

قوله: (وإلا فلا) إن قلت: إن النقص هنا فى غير المبيع فلم بطل البيع قلت بعلم مما يأتى قريباً: أن بيع ذراع من ثوب ينقص المبيع أو الباقي بقطعه باطل؛ لأن العقد هو السبب فى إضاعة المال ومتى كان كذلك كان باطلاً سواء كانت الإضاعة للمبيع أو لغيره فكذلك هنا. انتهى. حصر فى حواشى شرح الإرشاد.

قوله: (بخلاف إلخ) أى: فيجوز بيع قليله وكثيره خلافاً للقاضى أبى الطيب. انتهى. شرح «ع.ب.» لـحجر.

قوله: (فلا يصح بيع كلب) ولا يجوز اقتناؤه وإلا الحاجة بقدرها ويجب رفع اليد عنه بعد زوالها، ولا يجوز اقتناء الخنزير بحال. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (بما لا يستر شيئاً) أى: أو بما يستر لكن بعد تقدم رؤية معتبرة.

قوله: (فلا يصح بيع كلب إلخ) قد يقال: إطلاق البيع فى هذا لا يوافق ما تقدم فى حده أنه مقابلة مال بمال إذ الموافق لذلك عدم تحقق البيع، وأن يقال فلا يتحقق البيع فى مقابلة المذكورات ولا يقال: إنه بيع لا يصح إلا أن يكونوا تسمحو وأرادوا بقولهم فى المحتزات: لا يصح بيع كذا أعم من معنى لا يتحقق بيع فى مقابلتها ولا يوجد فليتأمل.

قوله: (أو بالتكاثر أو بزوال التغير) كماء كثير تغير بالنجاسة. حصر.

قوله: (قد يقال إطلاق البيع إلخ) لكن دفعه بالجرى على ما تقدم عن الرافعى فى حقيقة البيع.

قوله: (أو بزوال التغير إلخ) كذا فى شرح «م.ر.» على المنهاج أيضاً وخالف «ز.ي.» فقال: يصح بيعه، ونظر فيه «ق.ل.» وهو وجه بأنه وإن كان طهره بدون إحداث فعل لكنه غير مقدور عليه وأيضاً فيه استحالة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

به من زيادته بقوله : (لا التكاثر) لأن ذلك كالخمر تتخلل أم لم يظهر بذلك كزيت نجس لأنه في معنى نجس العين ولأنه لو صح البيع لما أمر بإراقة السمن فيمارواه ابن حبان في صحيحه كما مر « أنه عليه السلام قال في الفأرة تقع في السمن : إن كان جامداً فالقوها وما حولها وكلوه وإن كان ذائبا فأريقوه » وأما القز وفي باطنه الدود الميت فهو كالحيوان في بطنه النجاسة فيصح بيعه سواء باعه وزنا أم جزافا نقله في الروضة عن القاضي ، وفي المجموع عنه وعن آخرين وقال في الكفاية : لا يجوز وزنا . (مقدور تسليم) أى : إنما ينعقد البيع في نافع ظاهر مقدورا على تسليمه حسا وشرعا ليوثق بحصول العوض وليخرج عن بيع الغرر المنهى عنه في مسلم قال الماوردي : والغرر ما تردد بين متضادين أغلبهما أخوفهما ، وقيل : ما انطوت عنا عاقبته فلا يصح بيع الضال للعجز عن تسليمه حالا ، ولا يعتبر اليأس بل ظهور التعذر ، وقد يصح مع عجزه عن التسليم لكون المشتري قادرا على التسليم كما سيأتى في المغصوب أو لكون البيع ضمنيا كما ذكره الشيخان في كفارة الظهار . قال الزركشى : ومثله من يحكم بعته على المشتري بالشراء . ومثل الناظم من زيادته للمقدور على تسليمه بقوله : (كحوت والج في الضيق) أى : داخل في مكان ضيق كبركة صغيرة يمكن أخذه منها

قوله : (وقيل ما انطوت إلخ) سواء كان هناك أغلب خوف أم لا فشمّل المتساوى .

قوله : (فلا يصح بيع الضال) قال حجر في شرح «ع.ب» : متى عرف المشتري مكان الآبق أو الضال ، وعلم أو غلب على ظنه أنه يصل إليه ويقدر على رده بلا كلفة صح وإلا فلا ، وفرق الزركشى بين الضال والآبق ممنوع .

قوله : (أيضا فلا يصح بيع الضال) مثله الآبق وإنما امتنع مع صحة العتق لخبر «لا تبع ما ليس عندك» ولعدم قدرة المشتري على تسلمهم حتى يملكهم لغيره . انتهى . شرح «ع.ب» للحجر .

قوله : (أو يكون البيع ضمنيا) إذ لا يعتبر فيه التسليم كالذى بعده .

قوله : (وقال في الكفاية : لا يجوز وزنا) قال في شرح الروض : وحمل على بيعه في الذمة كما يمتنع في السلم فيه وفرق بأن المعين يعتمد المشاهدة فنقل الجهالة بخلاف الذى في الذمة .

قوله : (كحوت إلخ) أى : بعد رؤيته ولو في صفاء الماء .

بسهولة. بخلاف الكبيرة التي لا يمكن أخذه منها إلا بتعب شديد. ولا يصح بيع الصوف على ظهر الغنم إلا بعد الذبح لتعذر امتياع المبيع عن غيره لاختلاطه بما يحدث فإن عين محل الجز، ولم يشترط الجز من أصله صح، ولا يصح بيع الثلج وزنا

قوله: (إلا بتعب شديد) عبارة الإرشاد مع شرحه للحجر: مقدور تسليم من غير كثير مؤنة أو كلفة. انتهى. قال في حاشيته: الفرق بينهما أن الأولى بالنسبة للمال والثانية بالنسبة للبدن، فأما كثير المؤنة فينبغي ضبطه بأن يعد عرفاً أن باذله مغبون بالنسبة إلى العوض الذي حصل له وحينئذ ينظر فيما يبذله وما تحصل له فإن كان مع ذلك راجحاً ولم يفت عليه إلا شيء قليل بالنسبة لذلك الربح لم ينظر لفوات ذلك عليه لأن الباعة يغلب تساعهم بذلك، بخلاف ما إذا كثر فإنه يعد تحمله غنياً لا يسمح بتحملة كالعيب، وأما كثير الكلفة فينبغي ضبطه بأن يقدر له أجرة مثل وتكون تلك الأجرة المقدرة بمنزلة تلك المؤنة الكبيرة في ضابطها الذي ذكرته، ولا يقتصر في هذين على ما هنا بل يجريان في كل موضع اشترطوا فيه انتفاءهما، ويقع لهم في بعض المواضع الاقتصار على أحدهما وليس مراداً، بل حيث شرط انتفاء أحدهما شرط انتفاء الآخر لما عرف مما تقرر أن المعنى المرجح لانتفاء أحدهما موجب لانتفاء الآخر، وذلك المعنى هو أن العقد إذا توقف على بذل أحد العاقلين أحد ذينك الأمرين كان كأنه متضمن لإضاعة مال لا يسهل تحمله غالباً فاقتضى ذلك بطلانه حينئذ لأن ذلك التحمل غبن يعد عاراً على باذله، وبفرض أنه لا يعد عاراً هو يعد معجوزاً عن تسليمه؛ لأن النفس لما لم تسمح بما يبذل عليه من تلك المؤنة أو الكلفة إلى أن يقدر على تسليمه كانت تعد معجوزاً عن تسليمه فتأمل ذلك كله فإنه مهم.

قوله: (فإن عين محل الجز ولم يشترط من أصله) عبارة «ع.ب.» وشرحه: ولا يصح بيع

قوله: (في الضيق) ينبغي ضبطه بالفتح على الوصف أي: في المكان المضيق وكتب أيضاً قال في القاموس: ضاق يضيق ضيقاً ويفتح، وتضيق وتضايق ضد اتسع، وأضاقه فهو ضيق وضيق وضائق والضيق الشك في القلب ويكسر، وما ضاق عنه صدرك وواد باليمامة، وبالكسر يكون فيما يتسع ويضيق كالدار والثوب أو هما سواء. انتهى.

قوله: (الثلج وزنا) قال في شرح الروض: قال في المهمات: وهذا ظاهر إن كان على الأرض

قوله: (إن كان على الأرض) بأن قال له: بعثك هذه الصبرة من الحمد كل رطل بدرهم، تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وهو يذوب إلى أن يوزن (لا حمام) أى: لا كحمام (برج خارج) عنه فإنه لا يصح بيعه. وإن اعتاد العود إليه إذ لا يوثق به لعدم عقله، وبهذا فارق صحة بيع العبد المرسل فى حاجة. نعم يصح بيع النحل خارج الكوارة لأنه لا يقوم إلا بالرعى،

صوف الحى قبل الجز سواء أطلق البيع أم شرط الجز من أصله أم شرطه وأطلق؛ لأن تسليمه إنما يمكن باستتصاله وهو مؤلم للحيوان، والعادة فى مقدار الجزوز مختلفة، وبيع المجهول باطل، وبحث الأذرى: أن مشريه لو كان مالك الشاة كأن أوصى لزيد بصوف غنمه ثم مات فقبله زيد ثم باعه من الوارث صح وإن أطلق، وهو منتج لأنه حينئذ لا يحتاج لجز إلا أن عين بجزه ولم يضر الحيوان إذ لا مانع حينئذ، أما يبعه بعد الجز وقبله وبعد الذكاة فصحيح إذ لا إيلام فى استقصائه. انتهى. ومنه يعلم أن المراد بمحل الجز محله من الصوف بأن يقيس له شيئاً منه مثلاً لا محله من الحيوان كرقبته مثلاً إذ لا يفيد فائدة فى منع الاختلاط بما يتجدد، وقول الشرح: ولم يشترط الجز من أصله استثناء لبعض أفراد ما تعين فيه محل الجز من الصوف ولكنه يضر الحيوان.

فإن كان فى إناء وقال: بعثك هذا ولم يقل: الجمد صح حزمًا، وإن قال: الجمد فيتحه تخريجه على الخلاف فى تعارض الإشارة والعبارة ورد بأن الخلاف إنما يجىء عند اختلاف الإشارة والعبارة كبعثك هذه الرمكة فإذا هى بغلة وهنا متفقتان فإنه كان جمداً حالة العقد عليه وإنما سأل بعده، نعم ينبغى أن يكون الخلاف ما إذا لم يكن له قيمة عند سيلانه وإلا لم يفسخ العقد، وإن زال الاسم كما لو اشترى بيضا فتفرخ قبل قبضه. انتهى. ما فى شرح الروض ويفهم منه أن ذكر الوزن ليس لإخراج الكيل فليتأمل، بل قد يقال: ولا لإخراج عدم التقدير رأساً، بل لو لم يشرط تقديره مطلقاً وكان بحيث يذوب قبل القبض كان الحكم كذلك، وانظر بيع عبد يقطع بموته قبل القبض، وثوب يقطع بتلفها قبله.

قوله: (لعدم عقله) قد يدل قوله: لعدم عقله على بطلان بيع العبد الخارج عن محل سيده الغير المميز لصغر أو جنون فيراجع.
قوله: (الكوارة) بضم الكاف وفتحها.

قوله: (الجمد) بسكون الميم: الماء الجامد من شدة البرد.
قوله: (هذه الرمكة) هى الأنثى من البراذين. انتهى. هامش شرح الروض.
قوله: (وانظر بيع عبد إلخ) الظاهر أن هذا معجوز عن تسليمه خصوصاً والمعتبر ظهور التعذر، وبهامش استظهار ما يخالفه لكنه غير ظاهر.
قوله: (قد يدل قوله لعدم إلخ) الظاهر أن حكمه حكم الضال.

وحبسه يفسده، بخلاف غيره قال فى المهمات: ومحل صحة بيعه إذا كانت الأم فى الخلية كذا صور ابن الرفعة المسألة. انتهى. أما الحمام داخل البرج فكالحوت فى البركة فيأتى فيه ما مر وإذا علم اعتبار قدرة التسليم (فلا يصح بيع بعض عينا * من ناقص) أى: مما ينقص قيمته.

(بفصله) عنه (مثل الإنا) والسيف والثوب النفيس والسفينة والخاتم فيما إذا باع فسه مثلاً، والدار فيما إذا باعها، واستثنى منها بيتاً ونفى ممره، ولم يمكنه اتخاذ

.....
.....

قوله: (أو محل صحة بيعه إلخ) محلها أيضاً بعد رؤيته فى الكوارة أو حال دخوله أو خروجه.
قوله: (كذا صور إلخ) وحزم فى الروض بهذا التصوير.
قوله: (إذا كانت الأم إلخ) ثم إن أدخلها فى البيع فلا بد من رؤيتها أيضاً وإلا فلا كما هو ظاهر.

قوله: (من ناقص) واقع على الجملة.
قوله: (قيمتته) أى: قيمة جملته أعم من أن يكون منشأ نقصها نقص المبيع أو الباقي أو هما فظهر قوله الآتى ليفيد إلخ وقيد فى شرح الروض النقص بقوله: نقص يحتفل بمثله انتهى.
قوله: (بفصله) أى: فصل البعض.

قوله: (مثل الأنا) ينبغى استثناء إناء النقد فيصح بيع بعض معين لأن كسره مأمور به شرعاً فلا أثر للنقص الحاصل بواسطته ولهذا لم يجب أرش على كسره فليتأمل.

قوله: (والدار فيما إذا باعها واستثنى منها بيتاً إلخ) فى جعلها من أمثله المسألة على الوجه المذكور بحثان أحدهما: أنه لا يصدق على استثناء البيت قوله: من ناقص يفصله إلا أن يتسمح فيه، والثانى: أن قضية القاعدة عدم الصحة وإن لم ينف الممر أو نفاه وأمكنه اتخاذ ممر حيث وجد النقص كما هو شرط المسألة، إلا أن يجاب بأنه لا يتصور هنا نقص إلا عند نفى الممر وعدم إمكان اتخاذه لا يقال: يتصور بدون ذلك إذ قد ينقص للانفراد؛ لأننا نقول: النقص للانفراد لا أثر

قوله: (ينبغى استثناء إلخ) نقله فى حاشية التحفة عن «م.ر» وعلة بجرمة اثنتائه ووجوب كسره، قال «ع.ش»: يؤخذ منه أن الكلام فى إناء بهذه الصفة أما إناء احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه. انتهى.

قوله: (إذ قد ينقص للانفراد) كما إذا لم ينف الممر لكنه نقص لانفراده عن الدار.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

ممر كما مر ولما كان ظاهر قول الحاوي: وبعض معين ينقص بالفصل اختصاص منع بيعه بنقصه، وليس كذلك عدل عنه الناظم إلى ما قاله ليفيد أن المعتبر نقصه أو نقص الباقي لتعذر تسليمه شرعا إذ التسليم فيه إنما يمكن بالفصل وفيه نقص وتضييع مال، وهو حرام، قال في المجموع: وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب نفيس أن يواطئ صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف وظاهره أنه لا يحرم القطع، ووجهه: أنه طريق للتصرف فاحتمل للضرورة ولا ضرورة إلى تأخيرته عن البيع، أما بيع بعض شائع أو معين مما لا ينقص بفصله ككرباس فيصح، وكذا بيع ذراع معين من أرض لحصول التمييز فيها بين النصيبين بالعلامة بلا ضرر. قال الرافعي: ولك أن تقول: قد تضييق مرافق الأرض بالعلامة، وتنقص القيمة فليكن

.....

قوله: (إنما يمكن بالفصل) لأنه مبيع معين وقبضه بالنقل وهو مستلزم فصله ولا يكتفى في تسليمه بتسليم الجملة. انتهى. «ق.ل» قال «س.م» في حاشية المنهج: إنه يمكن تسليم الجملة فالخصر في كلام الشرح فيه نظر. انتهى. وفيه بحث فإن قول البهجة: وبجميع قبض جزء شاعا كالمناهج صريح في أن قبض الجملة لا يكون كافيا إلا في قبض المشاع أما الجزء المعين فلا يكفي فيه الجملة، والفرق أن المشاع منبث في كل جزء فلا طريق إلى قبضه إلا قبض الجملة بخلاف المعين فتم الحصر الذي ذكره الشرح، وأيضا ليس الكلام في قبض يحصل به تمام الملك بل في قبض يفيد التصرف وجواز الاستعمال لأنه حينئذ بعد القبض ملكه وملك غيره. انتهى. «ع.ش» بهامش حاشية «س.م».

قوله: (طريق التصرف) ولا يقال: هلا سوما له الإضاعة بعد الشراء الفرض تمامه لأننا نقول: إنه إذا عقد قبل القطع كان العقد الشرعي ملزما له إضاعة المال بخلاف القطع قبله. انتهى. «س.م» بالمعنى.

له، كما ذكره الشارح في مسألة بيع أحد زوجي الخف فليتأمل فقد يقال: والنقص عندما تقدم للانفراد عن الدار والممر.

قوله: (ينقص بالفصل) صفة لبعض.

قوله: (والنقص عندما تقدم للانفراد) فيه أن الانفراد إنما يقال فيما يتأتى فيه الاستعمال المقصود منه كفردة الخف، والنقص هنا ليس لذلك بل لعدم تأتى استعماله وهو ظاهر.

الحكم فى الأرض على التفصيل فى الثوب، وأجيب بأن النقص فيها يمكن تداركه بخلافه فى الثوب، وبه يجاب عما اعترض به من صحة بيع أحد زوجى خف مع نقص القيمة بالتفريق. (و لا بيع (جان الأرض يحل عنقه) أى: يتعلق الأرض برقبته بأن جنى جنائية توجب مالا أو قوداً، وعفى عنه على مال لتعلق الحق به كالمرهون، وأولى هذا إذا بيع لغير حق الجنائية، وقبل اختيار الفداء، وهو بأقل الأمرين من قيمته والأرض، كما سيأتى فى الجراح، فإن بيع لحقها أو بعد اختيار الفداء صح، ولا

قوله: (يمكن تداركه) بأن يشتري قطعة أرض بجانبه. انتهى. رشيدى على «م.ر». انتهى. شيخنا «ذ» وأجاب حجر بأن التصديق المذكور أمر نادر فلم يقولوا عليه قال: وهذا أولى مما ذكره لأنه قد لا يمكن التدارك مع تصريحهم بصحة البيع حينئذ أيضاً. قوله: (وأولى) لأن الجنائية مقدمة على الرهن.

قوله: (لغير حق الجنائية) أى: وبيع لغير الجنى عليه بغير إذنه، أما إذا بيع له مع تقدم قبوله ليكون إذنا أو لغيره بإذنه فيصح كما فى شرح العباب لحجر ومته. انتهى. وانظر هل يسقط حقه أو يبقى متعلقا بالرقبة وما معنى تعلقه بها خصوصاً إذا كان البيع له. انتهى. جمل.

قوله: (بعد اختيار إلخ) أى: وهو موسر. انتهى. تحفة.

قوله: (يمكن تداركه) أى: يضمه إلى أرضه مثلاً. قوله: (أو بعد اختيار الفداء) أى: والسيد موسر كما جزم بالتقييد به فى العباب تبعا لابن الرفعة وغيره، واختاره بغوى فلو أعسر السيد بعد اختيار الفداء موسرا فهل يصح البيع حال الإعسار ولانتقال التعلق إلى ذمته باختيار الفداء فيه نظر، وإطلاق العبارة يقتضى الصحة والمتجه عدم الصحة أحدا من قولهم: واللفظ للروض وإذا صح البيع أى: بعد اختيار الفداء لزمه المال فإن آذاه فذاك، وإن تعذر ولو لإفلاسه كما فى شرح الروض فسخ البيع انتهى. فإذا فسخ البيع

قوله: (وإطلاق العبارة إلخ) عبارة العباب وشرحه لحجر: أو بعد اختيار السيد الموسر فداء الجاني فيصح البيع حينئذ أيضاً. انتهى. فقوله: فيصح البيع حينئذ أيضاً، صريح فى اعتبار اليسار حين البيع.

قوله: (وفسخ البيع) أى: إن لم يسقط الفسخ حق الجنى عليه وإلا فلا فسخ بل لو فسخ لم يفسخ وذلك فيما إذا كان الجنى عليه وارث البائع لأنه يعود إلى ملكه فيسقط الأرض بل يأخذ الأقل من الأرض والقيمة التركة بطريق استيفاء. انتهى. شيخنا «ذ» عن «ع.ش».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

تشكل الثانية بصحة الرجوع عن الاختيار لأن مانع الصحة زال بانتقال الحق لذمة السيد، وإن لم يلزمها ما دام العبد في ملكه، وخرج بما قاله ما لو تعلق القود بربقته

.....
 قوله: (بصحة الرجوع) أى: مادام فى ملكه ولم يفت بنحو هرب، انتهى، عاب.
 قوله: (بالتقال إلخ) وهل هذا الانتقال جائزا ولازم الأصح أنه جائز، ولا يلزم من الانتقال اللزوم ألا ترى أن الثمن فى زمن الخيار انتقل من غير لزوم. انتهى. شرح «ع.ب»
 وإليه أشار الشارح بقوله: وإن لم يلزمها إلخ.
 قوله: (وإن لم يلزمها مادام إلخ) أى: لأن له الرجوع مادام فى ملكه لا بعد خروجه، فإن باعه قبل الرجوع أجبر على أداء أقل الأمرين، فإن تعذر لفلس أو غيبة أو صيرة على الحبس فسخ البيع وبيع فى الجناية. انتهى. تحفة.

 لعروض الإعسار بعده فليمنع منه لعروض الإعسار قبله فتأمل: ولو أعتقه موسرا بعد اختيار الفداء أو بدونه لأن إعتاق الموسر للجاني نافذ، وإن لم يخر الفداء ثم تعذر المال لإعسار أو غيره فهل يستمر العتق أخذًا مما يأتى فى هامش الصفحة الآتية عن البلقينى فيما لو أوجبت الجناية قصاصا فأعتقه سيده وهو معسر أى: وبالأولى إذا كان موسرا ثم عفا على مال أو يرد العتق كالباع ويترك بوجوب المال هنا حين الإعتاق بخلاف ما ذكر عن البلقينى فإن وجوب المال طرأ بعد الإعتاق؟ فيه نظر والثانى قريب ومال إليه «م.ر».

قوله: (صح) قال فى الروض: وإذا صح البيع أى: بعد اختيار الفداء لزمه المال فإن آذاه فذاك وإن تعذر فسخ البيع وبيع فى الجناية. انتهى. فلو أعتقه أو استولده معسرا بعد اختيار الفداء موسرا ثم تعذر المال فيحتمل ألا يبطل العتق أخذًا مما يأتى فى هامش الصفحة الآتية عن البلقينى، وهو ظاهر إن كان الإعسار بعد اختيار الفداء مع اليسار لا يقتضى عود التعلق، ولك أن تقول: المتجه بطلانه كما يبطل البيع فى نظيره على ما بيناه فى الحاشية الأخرى، ويفارق ما يأتى عن البلقينى لظرو وجوب المال على العتق ثم بخلافه هنا فإنه سابق عليه. فليتأمل.

قوله: (فيصح بيعه) فلو قتل قصاصا بعد البيع فى يد المشتري ففيه تفصيل ذكره الروض كأصله بعد ذلك حاصله أنه إن كان جاهلا انفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع، وإن كان عالما عند العقد أو بعده ولم يفسخ لم يرجع بشيء. انتهى.

قوله: (لانتقال الحق إلى ذمته) فلو أعسر بعدهما فهل تستمر صحتهما أو يبطلان بينا ما فيه فى هامش الصفحة السابقة.

قوله: (انفسخ البيع) الأولى له فسخ البيع.

باب البيع

٤٤٣

أو بجزئه فيصح بيعه لأنه مرجو السلامة بالعفو، وتوقع هلاكه كتوقع موت المريض، وما لو تعلق الأرض بكسبه كأن زوجه سيده أو بذمته كأن اشترى شيئاً فيها بغير إذن سيده وأتلفه لأن البيع إنما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدين بها.

(كمعسر أولده) أى: أولد الجانى الذى تعلق الأرض برقبتة بأن كان جارية (أو أعتقه) فإنه لا يصح إيلاده، ولا إعتاقه لتضمنهما فوات حق الغير بلا بدل بخلافهما من الموسر لانتقال الحق إلى ذمته، وبخلاف ما إذا تعلق الأرض بذمته أو القود برقبتة أو يجزئه كالبيع وفى نسخه بدل البيت المذكور.

والجان إن علق الأرض الرقبة كالعق والإيلاذ من ذى متربه

قوله: (برقبتة إلخ) ولو كان قاطع طريق قتله فإن الصحيح صحة بيعه سواء تاب قبل الظفر به، وقلنا: بسقوط العقوبة عنه أم لا. ذكره الشيخان وهو المعتمد، وأن نوزعا فيه. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر وهذه غير ما ذكره المحشى من المقطوع بموته قبل التسليم فتأمل وانظر ما ذكره شرح العباب مع تعليل الشرح بقوله: لأنه مرجو السلامة إلخ فلعل هذا التعليل مبنى على قول الرويانى: إن النص عدم صحة بيع قاطع الطريق فليحذر، ثم رأيت «م.ر» بعد ما علل به الشرح قال: بل لو كان قاطع طريق تحتم قتله لقتله وأخذه المال صح بيعه نظراً لحالة البيع. انتهى. فالتعليل للغالب.

قوله: (أو يجزئه) قال فى شرح الروض: فيصح العتق والاستيلاذ مطلقاً أى: سواء كان موسراً أو معسراً كالبيع حتى لو أوجبت جناية العبد قصاصاً فأعتقه سيده وهو معسر ثم عفا على مال، قال البلقيني: لم يطل العتق على الأقيس وإن بطل البيع فى نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء وينتظره يساره. انتهى. فأفاد أنه إذا أوجبت الجناية قصاصاً فباعه السيد وهو معسر ثم عفا على مال بطل البيع، وقضية التقيد بالإعسار بالنسبة لهذا أنه لو كان موسراً لم يطل وعليه ينبغى أن يكون مختاراً للفداء بسبب البيع فلو أعسر بعد البيع بحيث تعذر أخذ المال منه فهل يفسخ البيع كما لو أوجبت الجناية المال ابتداءً ثم باعه بعد اختياره الفداء موسراً ثم تعذر المال لعروض نحو إفلاسه أو لا، ويفرق بأن البيع هناك كان عند وجوب المال وهنا كان قبل وجوبه، فيه نظر.

قوله: (وإن بطل البيع فى نظيره) والظاهر تبين البطلان ولو كان البائع موسراً. انتهى. من هامش شرح الروض.

قوله: (فهل يفسخ البيع) هذا هو الظاهر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أى: مسكنة (و) لا بيع (الغصب) أى: المغصوب (والآبق) وإن عرف موضعهما للعجز عن تسليمهما حالا (لا إن قدرا فى) بمعنى على (قبض دين المشتري) بانتزاع المغصوب ورد الآبق فإنه يصح بيعهما له نظراً إلى وصوله إليهما إلا إن احتاجت قدرته إلى مؤنة. قال فى المطلب: فينبغى البطلان وعلم من كلام النظم أنه إذا قدر البائع على تحصيلهما يصح بيعهما أيضاً كالمودع والمعار، قال فى المطلب: إلا إذا كان فيه كلفة فينبغى أن يكون كبيع السمك فى البركة، والأصح فيه عدم الصحة قال: وهذا عندى لا مدفع له. واستشكل فى المهمات منع بيع الضال والآبق والمغصوب بأن إعتاقهم جائز، وقد صرحوا بأن العبد إذا لم يكن فى شرائه منفعة إلا حصول الثواب بالعتق كالعبد الزمن صح بيعه، وإعتاق المبيع قبل قبضه صحيح على الصحيح ويكون قبضاً قال: فلم لا يصح بيع هؤلاء إذا كانوا زمنى بل مطلقاً لوجود منفعة من المنافع التى يصح لها الشراء، وأجيب بأن الزمن ليست فيه منفعة قد حيل بين المشتري وبينها بخلاف المغصوب ونحوه، وقضيته: أنه إذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم. وفيه نظر.

قوله: (وقضيته إلخ) أى: قضية التعليل بقوله: إذ البيع إلخ فإنه يفيد أن هناك كلفة مع صحة البيع وليس قضية المتن؛ لإمكان حمله على ما إذا لم يكن فى التحصيل مؤنة ولم يعمل الغصب فإنه حينئذ له الخيار كما فى شرح «م.ر» على المنهاج، ويمكن حمل التعليل على كلفة غير شديدة فيوافق المعتمد عند «م.ر» فتدبر وقد حمل حجر قول العباب: ويصح بيعه لقادر على نزعته وتخير المشتري القادر على ما إذا لم تحتج قدرته على مؤنة أو كلفة لها وقع فى العادة.

قوله: (والغصب والإباق) قال فى الروض: بخلاف التزويج والعتق أى: لمن ذكر يصح وإن انتقت القدرة على التسليم.

قوله: (للعجز عن تسليمهما حالا) قال فى شرح الروض: نعم إن كان البيع ضمناً صح كما سيأتى فى كفارة الظهار، قال الزركشى أخذاً من كلام الإمام: ومثله بيع من يحكم بعتقه على المشتري بالشراء. انتهى.

قوله: (إلى مؤنة) أى: أو تعب شديد أخذاً من مسألة السمك الآتية آنفاً.

(وخيرا) أى: المشتري بين الفسخ والإمضاء (للجهل) أى: عند جهله وقت البيع يكون المبيع مغصوبا أو آبقا إذ البيع لا يلزمه كلفة التحصيل. وقضيته صحة العقد مع الاحتياج فى التحصيل إلى مؤنة، ولا ينافيه ما تقدم عن المطلب من بطلانه حينئذ لأن ذاك عند العلم بالغصب، والإباق، وهذا عند الجهل بهما فأشبهه ما إذا باع صبرة تحتها دكة.

(والعجز) أى: وخير عند عجزه عن قبضه بعد قدرته عليه وقت البيع فإن اختلفا فى العجز فالقول قوله بيمينه (يليه) أى: إنما ينعقد البيع فى نافع يليه (من عقد) بملك أو ولاية أو إذن فلا يصح بيع الفضولى كما سيأتى لأنه لا يقدر على تسليمه كالآبق وأولى وقد قال ﷺ: «لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك» رواه أبوداود بإسناد صحيح وقال ﷺ لحكيم بن حزام «لا تبع ما ليس عندك» رواه الترمذى، وصححه. (ولو بظن فقدها) أى: ولو عقد مع ظن فقد الولاية المفهومة من يليه فإنه يصح لتبين ولايته عليه كما يصح النكاح لذلك فيمن زوج أمة مورثه على ظن أنه حى فبان ميتا ويخالف إخراج زكاة المال بشرط موت مورثه لاعتبار النية فيها ولم يبين نيته على أصل ويجوز عود الضمير على الشروط السابقة أى: ينعقد البيع. ولو مع ظن عدم نفع المبيع، ونجاسته، وأنه ليس له عليه قدرة، ولا ولاية.

قوله: (فأشبهه ما لو باع صبرة تحتها دكة) إلى يمنع بوضوح الفرق بين المسألتين؟ لأن المدار هنا على وجود المشقة المنافية للقدرة وذلك لا يختلف بحالة العلم والجهل والمدار، ثم على ما ينفى الغرر أو كثرته معه والعلم بالدكة يمنع تخمين القدر. انتهى. جمل.

قوله: (وفيه نظر) قال فى شرح الروض: لعدم قدرة المشتري على تسلمهم ليملكهم لغيره. انتهى.

قوله: (إذ البيع لا يلزمه كلفة التحصيل) يفهم أنه لا خيار إذا قدر البائع على تحصيلهما.
قوله: (وهذا عند الجهل) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا أيضاً كما فى حالة العلم.
قوله: (أى: وخير) أى: المشتري.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وقد صرحوا بانعقاده فيما إذا ظن بقاء إباق عبده أو كتابته فبان راجعا أو فاسخا لكتابته فالمعتبر وجود الشروط في نفس الأمر لا في ظن العاقد. ورتب على اعتبار الولاية قوله: (حتى يرد).

(بيع الفضولي) بأن باع مال غيره بلا ولاية (كذا) يرد (شراه) لغيره (بمعين ما يملكه سواه) أى: غيره أو بضمن فى ذمته كما فهم بالأولى إذ لا سبيل له على ذمته بحال كأن يقول: اشتريت لفلان كذا بألف فى ذمته فإن لم يقل فى ذمته وقع العقد للمباشر كما ذكره الرافعى فى الوكالة وقال ابن الرافعة: إنه ظاهر نص الأم أما لو اشتراه لغيره بمال نفسه فإن لم يسمه وقع للمباشر وإن أذن الغير، وإن سماه فإن لم يأذن له لغت التسمية، ووقع للمباشر، وإلا وقع للأذن ويكون المعطى قرضا ولا تقوم النية هنا مقام التسمية كما ذكره الشيخان وفى القديم: عقد الفضولى موقوف على

قوله: (أو بضمن فى ذمته) أى: ذمة الغير فإن لم يصف الذمة بكونها للغير وقع للمباشرة سواء قال فى الذمة أو لا. انتهى. شرح «ع.ب.» لحجر.

قوله: (ووقع للمباشر) تغليباً للصحة ما أمكن. شرح «ع.ب.»

قوله: (ولا تقوم النية إلخ) لأن الأصل وقوع العقد للمباشر ما لم يصرفه صارف قوى والنية ليست كذلك شرح «ع.ب.»

قوله: (أو بضمن فى ذمته) أى: ذمة غيره.

قوله: (والاوقع للإذن) وقع فى الروض: أنه يقع للفضولى فى هذه الصورة حيث قال: وإن كان بعين مال الفضولى أو فى ذمته وقع له سواء أذن ذلك الغير وسماه أم لا. انتهى. ورده الشارح فى شرحه: بأنه من تصرفه وبين أن الذى فى أصله خلافة، وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملى بحمله على ما إذا لم يصرح الغير فى إذنه بأن الشراء بعين مال الفضولى أو فى ذمته، أما إذا صرح بذلك فيقع للغير الأذن الذى سماه الفضولى. انتهى. فيستفاد منه أنه لا بد فى وقوعه للأذن من التصريح فى إذنه بالإذن فى الشراء يعنى: مال الفضولى وظاهر أن تسميته فضولياً عند الإذن تسامح.

قوله: (ليملكهم لغيره) أى: بما شاء الله من أنواع التملك كما هو قضية ملكه لهم، ولا ينافى هذا صحة تملكهم لمن يعتقون عليه.

قوله: (تسامح) لأن الفضولى هو من ليس مالكا ولا وليا ولا مأذونا له، وظاهره أنه عند الإذن لا يكون وكيلا وإلا لقامت النية مقام التسمية كما فى الوكالة، فليحذر.

باب البيع

٤٤٧

الإجازة لخبر أبي داود عن عروة البارقي قال: أعطاني النبي ﷺ ديناراً أشتري به أضحية أو شاة فاشتريت به شاتين فبعت إحداها بدينار وأتيته بشاة ودينار فقال: بارك الله في صفقة يمينك، قال النووي: وذكر القديم من العراقيين المحملي، والشاشي وصاحب البيان ونص عليه في البويطي، وهو قوي في الدليل يعنى: الخبر المذكور فإنه صححه لكن ضعفه غيره، وقال الخطابي: إنه غير متصل وقال شيخنا شيخ الإسلام ابن حجر: الصواب أنه متصل في إسناده مبهم.

(قد علما مع عينه ممره) أى: إنما ينعقد البيع في نافع علم العاقد إن عينه في المعين وممره ثمننا كان أو ثمننا لأنه ﷺ نهى عن بيع الغرر. رواه مسلم فلو باع أحد عبده أو صيغته مبهما لم يصح سواء تساوت قيمتهما أم لا وسواء قال: على أن تختار أيهم شئت أم لا. وكذا لو باع أرضاً محفوفة بملكه من كل الجوانب، وشرط

.....
قوله: (وفي القديم إلخ) قال «م.ر.»: وحكى عن الجديد أيضاً وقوله: موقوف أى: صحته موقوفة على ما ذكر. انتهى. «م.ر.» وفي شرح العباب: نص في الأم على تحريم تعاطي العقود الموقوفة. انتهى. وظاهره تحريم تعاطي هذا العقد ولو على القول بوقفه، وفي «ع.ش.» خلافه.

قوله: (خبر أبي داود إلخ) هو محمول على أن عروة كان وكيلاً مطلقاً لرسول الله ﷺ بدليل أنه باع الشاة وسلمها، وعند القائل بالجواز يمتنع التسليم بدون إذن المالك. انتهى. «م.ر.»

قوله: (في إسناده مبهم) لأن الحديث رواه شبيب عن عروة فقال: حدثني الحى عن عروة فذكره قيل: لجهالته. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (يعنى) أى: بالدليل الخبر المذكور.

قوله: (قد علما مع عينه ممرة) عبارة الإرشاد: وممر خصص أى: ومعلوم ممر كعقار بيع، وقد خصص المرور إليه بجانب، قال في شرحه وخرجه بزيادة: خصص ما لو شرطه من كل جانب، أو قال بحقوقها أو أطلق فإنه يصح ويثبت المرور من كل جانب إلخ.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

للمشتري حق المرور إليها من جانب مبهم لتفاوت الأغراض باختلاف الجوانب فيفضى إلى المنازعة، فجعل إبهامه كإبهام المبيع بخلاف ما إذا عينه أو أثبتته له من كل الجوانب، أو أطلق أو قال: بعتهكها بحقوقها فيصح البيع ويتعين فى الأولى ما عينه وله فى البقية المرور من كل جانب. فإن كانت الأرض فى صورة الإطلاق ملاصقة لشارع أو لملك المشتري لم يستحق المرور فى ملك البائع بل يمر من الشارع أو ملكه القديم. (كبيع صاع صبره) معلومة الصيعان أو مجهولتها فإنه يصح. وإن لم يعلمنا عين المبيع لعلمهما بقدره مه تساوى أجزاء الصبرة فلا غرر فى المعلومة ينزل على الإشاعة لمكانها حتى لو تلف بعضها تلف من الصاع بقدره وفى المجهول يكون المبيع صاعاً منها أى صاع كان لتعذر الإشاعة حتى يبقى المبيع ما بقى صاع. وللبنائع

قوله: (أو أطلق) يفيد أن الممر معلوم حينئذ وقد يوجه. تأمل.

قوله أيضاً: (أو أطلق) استشكل بصورة الممر المبهم، وأجيب بأنه فى الحال الإطلاق لم يصرح بالمنافى فحمل على ما يصح، وفى الاشتراط صرح بالمنافى فأبطل، وأجاب بعضهم بنحو ذلك فقال: نمنع تساوى الصورتين، وإنما الإطلاق كما لو شرطه من كل جانب حملاً له على ما كان قبل البيع من المرور إليه من كل جانب. انتهى. شرح «ع.ب» ل حجر وهذا هو توجيه ما قلنا أو لا.

قوله: (فإن كانت الأرض إلخ) الحكم صحيح لكن لا يناسب المقسم أعنى كون الأرض محفوفة بملكه من كل الجوانب، إذ احتفافها به من كل الجوانب ينافى كونها ملاصقة للشارع أو لملك شخص. انتهى. بهامش الشرح.

قوله: (أو لملك المشتري) بخلاف ما إذا كانت ملاصقة لمسجد لأن جعله ممراً إهانة، بخلاف المقبرة. انتهى. شرح «ع.ب» ل حجر.

قوله: (لم يستحق المرور) أى: تنزيلاً على العادة. انتهى. شرح «ع.ب» ل حجر.

قوله: (حتى يبقى المبيع ما بقى صاع) قال فى شرح الروض: ولو صب عليها غيرها وتلف الكل ولم يبق إلا صاع فالحكم كذلك. انتهى. ويظهر تقييده بما إذا لم يعلم المصوب.

قوله: (من الشارع) ظاهره وإن احتاج لفتح باب.

تسليمه من أسفل الصبرة ووسطها لما سيأتى أن رؤية ظاهرها كروية كلها بخلاف بيع ذراع من مجهول الذرعان من أرض أو ثوب لتفاوت الأجزاء كبيع شاة من هذه الشياه،

قوله: (وللبائع تسليمه إلخ) أى: فى المجهولة كما فى «ع.ش» أما المعلومة فلا يجبر على الأخذ من الأسفل لأنها شيوع، بل القاطع للنزاع القرعة، وأما المجهولة فيجبرها فيها عليه لأنها شركة جوار. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (من مجهول الذرعان) خرج معلومها فإن الإشاعة ممكنة حينئذ، أما مجهولها فإنه مع اختلاف الأجزاء وتفاوتها غالبا منفعة، وقيمة الإشاعة متعذرة. انتهى. شرح «ع.ب».

قوله: (لتفاوتت الأجزاء) أى: الشأن ذلك فلا يصح إذا كان نحو الثوب لا تختلف أجزاؤه على الأوجه. انتهى. شرح «ع.ب» لحجز.

قوله: (وللبائع تسليمه من أسفل الصبرة) أى: حتى فى المعلومة كما هو صريح عبارة «العباب» وإن أوهم كلام شرح الروض خلافه.

قوله: (بخلاف بيع ذراع إلخ) قال فى الروض: فرع: وإن باعه ذراعا أى: مثلا كما فى شرحه من أرض أو ثوب أى: أو نحوهما، وذره معلوم لما كتمانىة مثلا ملك الثمن، ونزل على الإشاعة، وإن أراد معنا لم يصح، فلو اختلفا فيما أراد صدق المعين أو غير معلوم لم يصح، فلو عين ابتداءه من طرف بأن قال: بعثك ذراعا أى: مثلا، كما فى شرحه من هذا فى جميع العرض إلى حيث ينتهى فى الطول، أى: أو عكسه كما فى شرحه صح. انتهى.

ويؤخذ من قوله: فلو عين ابتداءه إلخ، ومن قول الشارح السابق فى شرح: ولا يصح بيع بعض عينا إلخ وكذا بيع فراغ معين من أرض إلخ أن المراد بالمعين فى قوله: وإن أراد معنا لم يصح المعين فى إرادته دون اللفظ بأن أراد ذراعا بعينه ولم يعينه فى اللفظ وهو المناسب للتعبير بالإرادة والله أعلم.

قوله: (أى حتى فى المعلومة) اعتمد «ع.ش» تخصيصه بالمجهولة لأن الشركة فيها شركة جوار، بخلاف المعلومة فلا يجبر على الأخذ من أسفلها لأن الشركة فيها شركة شيوع، يدل عليه أنه لو تلف من الصاع بقدره بخلاف المجهولة. تدبر. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (صدق المعين) لأنه أعلم بنيته.

قوله: (من طرف) ليس بقيد كما فى «ع.ب» وشرحه لحجر، بل مثله إذا كان من الوسط وعين جهة.

قوله: (ينتهى فى الطول) أى: ينتهى الذراع فى الطول. انتهى. شرح الروض وشرح «ع.ب» لحجر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وبخلاف ما لو فرق الصيعان وباع صاعاً منها. قال القاضى : لأنها ربما تفاوتت فى الكيل فيختلف الغرض ، وعبر الحاوى عما تقدم بقوله : أو صاع من صبرة ، فجعل الشرط إما العلم بعينه أو العلم بقدره فى متساوى الأجزاء ، فالثانى كالمستثنى من الأول أى : يشترط العلم بعين المبيع إلا فى صاع صبرة. فقول النظم كبيع تنظير لا تمثيل ، وقد يقال أنه تمثيل بتنزيل معلوم القدر فى متساوى الأجزاء منزلة معلوم العين كما اقتضاه صنع كثير ، ويؤيده عدوله عن أو السالم معه الجزء من الخبن إلى ما فيه خبن وإن كان جائزاً ، وفى عدوله إلى ذلك تنبيه على أن الحكم لا يختص بالصاع . ويصح بيع جزء شائع من شىء ولو بمثله منه وسيأتى فى باب الزكاة صحة بيع حمام برج اختلط بآخر من مالك الآخر وبيعهما من ثالث وإن لم يعلما العين للحاجة إلى ذلك.

قوله : (لأنها ربما تفاوتت إلخ) ولأنها صارت أعياناً متميزة لا دلالة لأحدها على الأخرى ، فصار كبيع أحد الثوبين . انتهى . «م.ر» .
قوله : (وعبر الحاوى إلخ) أى : بعد قوله معلوم العين والممر .

قوله : (ولا يصح بيع جزء إلخ) محله فيما لم يشترط فيه غبطة ، وإلا كما لو باع من

قوله : (من مجهول الذرعان) بخلاف المعلوم الذرعان فى ذلك فيصح بيع ذراع منه .

قوله : (كبيع شاة إلخ) قال فى الروض وشرحه : ولا يصح بيع عشر شياه من هذه المائة وإن علم عدد الجملة ، بخلاف مثله من الأرض والصبرة والثوب لاختلاف قيمة الشياه ، فلا يدرى كم قيمة العشرة من الجملة ، ولأنه لا يمكن فيها الإشاعة بخلاف نظيره من الأشياء المذكورة ، وبخلاف ما لو باعه ذراعاً من ثوب أو أرض وذرحه معلوم لهما . انتهى .

وقوله : بخلاف مثله من الصبرة والأرض والثوب ينبغى تقييده فى الأرض والثوب بما ذرحه معلوم لهما ، أخذاً من قوله : وبخلاف ما لو باعه ذراعاً من ثوب أو أرض إلخ إذ لا فرق بين الذراع والعشرة ، كما هو ظاهر .

قوله : (فيختلف الغرض) قال فى شرح الروض : وقال غيره لأن التفريق يحصل به التباين ، فيصير كل صاع أصلاً بنفسه ، وعند الاجتماع تصير الصبرة جملة واحدة ، وقد ثملت أجزاؤها فيبعد الاختلاف فيما يؤخذ منها ، وهذا أولى لاقتضاء الأول أنه لو فرقها وزنا جاز البيع وليس بظاهر . انتهى .

قوله : (قال فى الروض وشرحه إلخ) أفاد به أنه فى نحو الشياه لا يصح فى المعلوم والمجهول ، بخلاف نحو الأرض يصح فى المعلوم دون المجهول ، وقول شرح الروض : بخلاف إلخ لاحاجة إليه مع ما تقدم . تدبر .
قوله : (لا يمكن فيها الإشاعة) لتفرقتها وتعلق الغرض بأعيانها ، شرح «ع.ب» لحجر .

تنبيه: لو باعه صاعا من باطن الصبرة. قال الإمام: فهو كبيع الغائب. وشبهه بالأنموذج إذا لم يدخله في المبيع.

(لا) بيع (صبرة مجهولة الصيعان إلا صاعا) فلا يصح لجهالة عين المبيع وقدره بخلافه فيما مر، أما المعلومة فيصح بيعها كذلك للعلم بالقدر. (والقدر ذمة) أى: إنما ينعقد البيع فى نافع علم العاقد إن عينه فى المعين كما مر وقدره فى الذمة ثمنا أو ثمنا أيضا، فلو قال: بعثك بماء أو ملء ذا البيت حنطة، أو بزنة أو زنة هذه الحصة ذهباً لم يصح للجهل بالقدر. نعم إن عين العوض كأن قال: بعثك بماء أو ملء ذا البيت من هذه الحنطة صح كما أشعر به تنكير الرافعى الحنطة فى مثال البطلان وصرح به فى السلم، ومثل بالكوز فقال: ولو قال: بعثك ملء ذا الكوز من هذه الصبرة فالأصح الصحة لإمكان الأخذ قبل تلفه، فما نقل عنه من البطلان فى بعثك ملء ذا البيت من هذه الصبرة خطأ منشؤه عدم التأمل ولا بد أيضا من علمهما بجنسه وصفته، فلو باع بألف أو بنقد مطلقاً وثم نقود لا غالب فيها لم يصح لجهالة

محجوره أو له لم يصح قطعاً، إذ لا غبطة. نعم إن وجدت فائدة مما سيأتى صح، وفائدة صحة هذا البيع منع رجوع الوالد فى هبة المبيع أو الثمن لولده، ومنع رجوع الزوج فيما أصدق له لزوجته إذا فارقها قبل الوطء، ومنع الرد بعيب أو فلس وغير ذلك مما نقله فى شرح «ع.ب.» عن (الزركشى) فراجع.

قوله: (وإن نقود لا غالب فيها لم يصح) قال فى الروض: ويجب تعيين نوع الدراهم والدنانير لفظاً، إن اختلفت النقود. انتهى.

قال فى شرحه: فلا يكفى التعيين بالنية، ثم قال فى الروض: وإن غلب واحد انصرف إليه وإن كان فلوساً، وكذا مكسراً ولم تتفاوت قيمته. انتهى.

أى: فإن تفاوتت لم يصح كما قال الشيخان عن البيان، إلا إن تفاوتت قيمة المكسرة فلا يصح. انتهى. والظاهر أن المراد تفاوت قيمته فى نفسه بأن يكون أنواعاً مختلفة القيمة لا تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الجنس فى الأولى والصفة فى الثانية. نعم إن تساوت قيم النقود صح البيع وسلم المشتري ما شاء منها، وأفهم كلامه أن المعين لا يعتبر العلم بقدره فلو باع صبرة بدراهم معينتين ولم يعلما قدرهما أو قدر إحداهما صح لكنه يكره لأنه يوقع فى الندم. فائدة: الذمة لغة الأمان واصطلاحاً النفس إطلاقاً لاسم الحال على المحل. ومثل للمعين العلوم العين بالصبرة ولما فى الذمة المعلوم القدر بالعشرة فى قوله (كما لو باعاً).

(صبرته بعشرة) من الدارهم مثلاً فيصح. (ويبطل) البيع (بدكة) بفتح الدال أى: مع وجود دكة (من تحتها) أى: الصبرة حيث (يجهل) المشتري الدكة لمنعها تخمين القدر فيكثر الغرر. نعم إن رأى الموضع قبل وضع الصبرة عليه صح البيع لحصول التخمين.

(وجاهل خير) أى: والجاهل بالدكة بأن ظن الصبرة على مستو ثم ظهر خلافه خيره بين الفسخ والإمضاء إلحاقاً لما ظهر بالعيب، فالبيع صحيح وخرج بالدكة الحفرة. ففى التهذيب يصح مطلقاً وما فيها للبائع ورده فى المطلب بأن الغزالي وغيره

قوله: (نعم إن تساوت قيم النقود إلخ) أى: وكان كل منها غالباً وإلا تعين الغالب وإن كان ناقصاً. انتهى. «ق.ل.» على «الجلال» وشيخنا «ذ» عن شيخه «الدمهوجى»، وفى شرح «العباب» أنه لو لم تكن غلبة لأحد النقود وتساوت قيمها، صح ويسلم المشتري ما شاء. حزم به «الرافعى» وجرى عليه فى «ع.ب» أيضاً، حيث مثل للصحيح بقوله: كصحاح ومكسرة بلا غلبة ولا تفاوت، قال فى شرحه فى «القيمة» فلا يجب التعيين حيث لا غالب. انتهى.

فقول الشرح: نعم إلخ شامل للقسمين أعنى ما إذا غلب كل أو لم يكن غالباً.

قوله: (قيم النقود) أى: ورواجها. انتهى. شيخنا «ذ» عن شيخه الدمهوجى.

قوله: (لا يجهل المشتري) بأن علم بها بالإخبار.

قوله: (وخرج بالدكة الحفرة) أى: إذا علمها بالإخبار كما تقدم، بخلاف ما إذا عرفها بالمعينة فيصح. انتهى. «ع.ش».

.....
.....
.....

جزموا بالتسوية بينهما لكن الخيار فى هذه للبائع وفى تلك للمشتري. ولو باع صبرة بر وشعير مختلطين جزأاً أو صاعاً منها صح وإن لم يتساويا لأن المقصود معلوم وكذا لو باع فواكه مختلفة مختلطة، ولو باع المعاجين المركبة صح وإن جهل قدر كل من أخلاطه لأن الكل مقصود. ولو شيب اللبن بالماء أو المسك بغيره بطل لأن المقصود مجهول. كذا فى الروضة فى مسألة المسك وقيدها فى المجموع بما إذا خالط المسك غيره لا على وجه التركيب. قال: فإن كان معجوناً بغيره كالثمانية والنسب جاز بيعه. انتهى. والتعليل السابق يقتضيه لأن المقصود مجموعهما لا المسك وحده. ويقتضى أيضاً أنه لو كان قدر اللبن فى الأولى والمسك فى الثانية معلوماً صح. ثم مثل الناظم أيضاً للمعين ولما فى الذمة بقوله (و) كما لو باع صبرته (كل صاع * به) أى: بدرهم مثلاً

..... قوله: (جزموا بالتسوية بينهما) أى: ويكون المبيع ما ظهر، وما فى الحفرة وعلى ما فى التهذيب: المبيع ما ظهر فقط، وفى «ق.ل.» على الجلال: لو كان الانخفاض حفرة أعلاها مساو لوجه الأرض، فالمبيع ما فوق وجهها المساوى لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار. انتهى. وهو مع وضوحه مخالف للشرح. انتهى.

وعبارة الشيخ «عميرة» على المحلى: ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض، وعلم المشتري بطل البيع لمنعه التخمين، ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع. انتهى. وعلى هذا ينزل القولان ولا خلاف. تدبر.

قوله: (ولو شيب إلخ) بحث التوالى العراقى أن الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو حموضة وكان بقدر الحاجة صح؛ لأنه حينئذ كخلط غير المسك به للتركيب. انتهى. شرح «م.ر.» على المنهاج.

قوله: (وكما لو باع صبرته كل صاع به) ولا يتعدد العقد هنا بتفصيل الثمن؛ لأن التفصيل الذى يتعدد به العقد هو ما لم يسبقه إجمال، بأن يكون مستقلاً أما ما سبقه إجمال كما هنا وهو بيع الصبرة فلا يتعدد به العقد، وقد مر نظير هذا فى بيعه الثوب بألف نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة. انتهى. شرح «ع.ب.» لـ حجر.

قوله: (وكما لو باع صبرته) فى المعين.

قوله: (أى بدرهم مثلاً) هى ما فى الذمة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فيصح ولا يضر الجهل بجملة الثمن للعلم به تفصيلا. وكذا لو قال: بعثك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم، أو هذه الشياه كل شاة بدرهم (و) البيع (مع من) بأن يقول: بعثك من هذه الصبرة كل صاع بدرهم، أو بعثك كل صاع منها بدرهم (هو ذو امتناع) إذ لم يبيع الجملة بل بعضها المحتمل للقليل والكثير. فلا يعلم قدر

قوله: (هو ذو امتناع) أى: إن قصد بمن التبعض أو أطلق لأن من لا يتبادر منها فى هذا التركيب إلا التبعض، أما لو قصد بها الجنس أى: شيئا هو هذه الصبرة فإنه يصح كما فى الخادم، ومراده أن من حينئذ للبيان والمبين مخذوف دل عليه السياق أى: شيئا هو هذه الصبرة. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر.

قوله: (لم يبيع الجملة) أى: لم يقع البيع عليها بل على كل صاع منها، ولو استوفت الصيعان جميعها فليتأمل.

قوله: (فيصح) لو خرج فى الصبرة كسر كعشرة آصع ونصف ففيه تردد والأوجه منه الصحة بقسطه من الدرهم، وقد استنبط الرمى ذلك من كلام التنبيه «ش.ع».

قوله: (كل شاة بدرهم) قال فى العباب: أو القطيع أى: أو باع القطيع كل شاتين بدينار أى: مثلا، فلا أى: فلا يجوز. انتهى. قاله الماوردى، وأقره الأذرعى وغيره. فليتأمل الفرق بينه وبين الجواز فى كل شاة بدرهم مثلا، التى هى مسألة الشارح إلا أن يقال الجهل بما يخص كل واحدة إذ قد يتفاوت، ويشكل هذا أنه لو باع شاتين بدرهم صح كما هو ظاهر مع وجود الجهل بما يخص كلا، والفرق بكثرة الجهل فيه نظر.

قوله: (إذ لم يبيع الجملة إلخ) الوجه أخذنا من هذا التعليل الصحة فيما لو قال: بعثك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم.

قوله: (فليتأمل الفرق إلخ) أجاب حجر فى شرح «ع.ب» بأن بعثك كل شاة بدرهم لا غرر فيه، إذ لا توزيع فيه بخلاف كل شاتين بدرهم فإن فيه توزيع الدرهم على قيمتهما، وهما غير معينتين فجاء الغرر والجهل. انتهى. ويقول: وهما غير معينتين إلخ يندفع صحة بيع شاتين بدرهم لتعينهما خارجا فى بيع المعين أو بالصفة فى بيع الذمة، ومقتضى الجواب أنه لو قال: بعثك منه شاتين بدرهم لا يصح، وما قلنا إنه مقتضى الجواب يؤخذ من قول الروض: ولا يصح بيع عشر شياه من هذه المائة لاختلاف قيمة الشياه، فلا يدرك كم قيمة العشرة من الجملة.

قوله: (فيه نظر) قد يقال: الفرق أنه حيث ارتكب التفصيل احتيج للتوزيع، وهو مجهول فيما يخص كل واحدة بخلافه فى مسألة بيع الشاتين بدرهم، فإنه لا قرينة على إرادة التوزيع. انتهى. شيخنا «ذ». قوله: (الوجه أخذنا من هذا التعليل إلخ) هو فى شرح «ع.ب» لحجر.

المبيع تحقيقاً ولا تخميناً بخلافه فيما مر فإنه يعلم تخميناً، ولوقال: بعثك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسابه. صح بخلاف ما لو عبر بقوله على أن ما زاد بحسابه لأنه شرط عقد في عقد.

(وبعتها بعشرة كل أحد) بنصب كل بدلاً من ضمير الصبرة أى: وكبعثك هذه الصبرة بعشرة دراهم كل صاع منها (بدرهم) فيصح (أن يتوافق العدد) أى: عدد

قوله: (صح) أى: فى صاع واحد.

قوله: (وبعتها بعشرة إلخ) هذا وما قبله فيما لم تتفاوت أجزاءه كالصاع، وما فى معناه، وإلا لم يصح بيع شىء منه إلا بعد التعيين، ولهذا قال فى الكافى لو قال: بعثك ألف رطل من عنب هذا الكرم لم يصح؛ لأن المبيع غير معلوم لا بالتعيين ولا بالجزئية. انتهى. شرح «ع.ب.» لـحجر.

قوله: (وما زاد بحسابه صح) قال فى شرح الروض: أو قال: بعثكها وهى عشرة كل صاع بدرهم، وما زاد فبحسابه صح فى العشرة فقط. انتهى. وقوله: «صح» قال فى شرح الروض: أى: فى صاع فقط لأنه المعلوم.

قوله: (أن يتوافق العدد) قال فى العباب: لو باع الرزمة كل ثوب منها بدرهم على أنها عشرة أثواب فبانت تسعة صح فيها بتسعة دراهم، أو إحدى عشرة بطل فى الكل. انتهى. وعبرة الكفاية: لو قال: بعثك هذه الرزمة كل ثوب بدرهم على أنها عشرة أثواب، وقد شاهد كل ثوب منها فخرجت تسعة صح، ولزمه تسعة دراهم وإن خرجت أحد عشر.

قال الماوردى: بطل فى الكل قطعاً بخلاف الأرض، وإذا باعه مزارعة لأن الثياب تختلف، فلا يمكن جعل الزائد مشاعاً فى جميعها، وما زاد فى الأرض مشبه لباقيه فأمكن جعله مشاعاً فى جميعها. انتهى.

قوله: (بطل فى الكل قطعاً) قال فى شرح «العباب»: الفرق بين الزيادة والنقص أنه إذا قال: على أنها عشرة كانت التسعة مبيعة، لأنها فى ضمن العشرة، بخلاف الأحد عشر فإن واحداً منها غير مبيع لأن العشرة لم تشملها، وإذا بطل فى واحد منهم وجب البطلان فى الجميع إذ لا مرجح. انتهى.

قوله: (بخلاف الأرض والثوب إلخ) أى: ولم يجمع بين الجملة والتفصيل، بأن قال: بعثك هذا الثوب مثلاً كل ذراع بدرهم، على أنها عشرة أذرع فخرجت تسعة، أما لو جمع بينهما فخرجت كذلك فالبيع باطل، كما فى شرح المحلى على المنهاج.

قوله: (فلا يمكن جعل الزائد مشاعاً) انظر ما معناه، وكأنه يقول: إن الزائد فى الأرض والثوب يبقى مشاعاً للبائع، بخلاف الثوب لا يمكن كونه مشاعاً فليراجع.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الصبيان والدرهم بأن خرجت الصبرة عشرة آصع لتوافق الجملة والتفصيل. بخلاف ما إذا لم يتوافقا بأن خرجت أقل من عشرة أو أكثر لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله.

قوله: (لتعذر الجمع إلخ) قال في شرح العباب: نعم لو لم يقابل الأجزاء بالأجزاء، وإنما قابل الجملة بالجملة على سبيل الشرط، كبعتها بمائة على أنها مائة ذراع صح البيع، وإن خرجت زائدة أو ناقصة، ويقرب منه عكسه بالأجزاء الجملة بالجملة بل الأجزاء بالأجزاء كبعتها كل صاع بدرهم على أنها مائة صاع فتصح كالتى قبلها، ويجرى فيها ما يأتى من الخيار وتوابعه. انتهى. ويؤخذ من الحاشية أن هذا فى غير الثياب كالأرض والثوب الواحدة فانظره.

ثم قال فى العباب: ولو باع صبرة أو أرضا أو ثوبا أو قطيعا على أنه كذا فزاد أو نقص صح البيع، ويتخير البائع إن زاد والمشتري إن نقص إلخ. انتهى. فليحرر الفرق بين ذلك وما تقدم فى الرزمة ولاسيما والقطع شديد التفاوت كأثواب الرزمة أو أشد، ومجرد تفصيل الثمن أو إجماله لا يظهر الفرق به.

قوله: (فلا يمكن جعل الزائد مشاعا) أى: وأما فى نحو الثوب والأرض فيمكن ذلك وتلغى الزيادة تغليا للإشارة. تدبر. وبه يندفع ما تقدم هنا.

قوله: (ولو باع صبرة إلخ) بأن قال: بعثك هذا بكذا على أنه عشرة.

قوله: (على أنه كذا) فلم يقابل الأجزاء بالأجزاء، بل قابل الجملة بالجملة مع شرط، بخلاف مسألة المتن فيها مقابلة الأجزاء بالأجزاء فلا تشكل إحداهما بالأخرى شرح «ع.ب».

قوله: (صح البيع) ولا مبالاة بالزيادة والنقص تغليا للإشارة، كما فى: بعثك فرسى هذا وهو يغل، وتنزيلا لخلف الشرط فى المقدار منزلة خلفه فى الصفات كعلى أنه كاتب فبان أنه غير كاتب. انتهى. شرح «ع.ب.» لخجرجر.

قوله: (فليحرر الفرق إلخ) فيه أنه لا اشتباه فإن الحاصل أنه حيث نص على جملة الثمن وتفصيله كمسألة المصنف فلا بد فى الصحة من التساوى. انتهى. شيخنا «ذ» وفيه نظر فإن مسألة الكفاية لم يجمع فيها بين الجملة والتفصيل وكذا قول العباب ولو باع صبرة إلخ وإنما قابل فى مسألة الكفاية الأجزاء بالأجزاء كما وقال: بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم على أنها مائة صاع وقد نقل فى شرح «ع.ب.» عن الأسنوى الصحة فى هذه ومثل مسألة الكفاية فى تلك المقابلة مسألة العباب إذ لو جمع فيها بين الإجمال لكانت باطلة كما فى شرح المحلى على المنهاج وحجر على العباب عن المجموع فلا شبهة باق نعم صور فى شرح العباب قوله: ولو باع صبرة إلخ بقوله بأن قال بعثك هذا بكذا على أنه عشرة ثم قال: ومثله عكسه كما مر أى بان يقابل الإجزاء بالإجزاء والجملة بالجملة بان يقول بعثكها كل صاع بدرهم أنها عشرة مثلا وهذه كمسألة الكفاية سواء بسواء.

(لا أن تبع عبید جمع) اثنين فأكثر (بثمن) واحد فلا يصح للجهل بحق كل واحد، ومنه يعلم أنهم لو كانوا لجمع مشتركين فيهم شركة شيوخ صح بيعهم بثمن

قوله أيضا: (لتعذر الجميع إلخ) عبارة الرافعي رحمه الله: لأنه باع جملة الصيرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم، والجمع بين هذين الأمرين عند الزيادة والنقصان محال. انتهى. عميرة.

وقوله: والجمع إلخ أى: ولا بد منه لأنه عند الزيادة والنقصان على ما عينه يصير الثمن مبهما. انتهى. «حجر» فى شرح «ع.ب.».

قوله: (لا إن بيع إلخ) بخلاف عكسه بأن اشترى اثنان عبد واحد بثمن واحد فإنه يصح. انتهى. شرح «ع.ب.» لحجر.

قوله: (مشاركين فيه شركة شيوخ) إلى قوله للعلم بحق كل منهم، يؤخذ منه أن الصورة استواءهما فى الشركة بأن يكون نصفهما إذ لا توزيع هنا يؤدى إلى جهالة، بخلاف ما لو كان لواحد ثلث واحد، ونصف لآخر وللآخر الباقي للاحتياج حينئذ إلى التقويم المقتضى للتوزيع، وهو يومى إلى الجهل. انتهى. «حجر» فى حواشى «شرح الارشاد».

قوله: (بخلاف ما إذا لم يتوافقا إلخ) قال فى شرح الروض: ولا يشكل بما يأتى فى الربا من صحة بيع صيرة حنطة بصيرة شعير مكايلة، وإن خرجتا متفاضلتين لأن الثمن هنا عينت كميته، فإذا اختل عنها صار مبهما فأبطل بخلافه ثمة لم تعين كمية صيعانه، والصيرة الناقصة قد ورد البيع على جميعها فصار كما لو باع صيرة بقدرها من كبيرة فإنه يصح كما سيأتى ثم. انتهى. وقوله: «بما يأتى فى الربا» عبارة الروض فى الربا: فإن باعها بها مكايلة وتفاضلتا وسمح رب الزائد أو رضى رب الناقص بقدره أقر أى: البيع، وإلا فسخ. انتهى.

قوله: (لا إن بيع عبید بثمن) قيده فى التنبيه بما إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن، ومشى عليه البلقينى فى تدريبه، ونقله الزركشى عن التنبيه وأقره.

قال ابن الرفعة: واحترز به عما إذا علم التوزيع قبل العقد، فإنه يصح، وعليه بدل كلامهم واستدل بفرع ذكره فى الوكالة.

قال: ويجوز أن يكون احترز عما إذا فصل الثمن، مثل بعتك العبدى بمائة ستون لهذا وأربعون لهذا فإنه يصح، لكن قد يقال: ليس الثمن هنا واحدا بل ثمين «ش.ع».

قوله: (علم التوزيع) أى بالتقويم.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

واحد وهو كذلك للعلم بحق كل واحد منهم وخرج بجمع ما إذا كان العبيد لواحد فيصح لاتحاد المستحق. ولا نظر إلى احتمال الإفضاء إلى جهالة الثمن بتقدير تلف بعضهم. فقد يحتمل دواما ما لا يحتمل ابتداء وبثمن ما إذا عين لكل منهم ثمن لانتفاء المانع وذكر العبيد مثال فغيرهم كذلك. نعم الأرض وما فيها من غراس ونحوه للمستعير يصح بيعهما بثمن واحد للحاجة كما سيأتى فى باب العارية. وحمام برج اختلط بآخر يصح بيعهما بثمن واحد لذلك كما سيأتى فى باب الذكاة. (أو ما) أى: ولا أن يبع عبد مثلاً بما (يخصه من ألف يقسمن).

(على) قيمة (المبيع و) قيمة عبد (سواه) فلا يصح لجهالة الثمن فى الحال (نظرا) أى: إنما ينعقد البيع فى نافع منظور أى: مرئى للعاقدين، فلا ينعقد بيع ما لم يرياه أو أحدهما لصحة النهى عن بيع الغرر، وأما خبره من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه. فضعيف كما قاله الدارقطنى والبيهقى. (لا قبله فى غالب تغيرا) بنصب تغيرا تمييزا أى: لا ما روى قبل العقد وكان مما يغلب تغيره من وقت الرؤية

.....
قوله: (مرئى للعاقدين) ظاهره أنه لا يصح أن يوكل فى الرؤية غيره، ثم يعقد.
قال «حجر» فى شرح «ع.ب»: وهو ما فى الأنوار، ونقل فى الكفاية عن الإمام الصحة والأول أوجه.
قوله: (فلا ينعقد بيع ما لم يرياه) وإن بولغ فى وصفه وبلغ المخبر عدد التواتر؛ لأن العبارة لا تحيط بما يحيط به البصر كما فى الخبر الصحيح: ليس الخبر كالمعاينة. انتهى.
شرح «ع.ب» لحجر.

قوله: (لجهالة الثمن فى الحال) فإذا علم ما يخصه قبل العقد صح، كما يؤخذ مما فى الهامش فى مسألة عبيد الجمع.
قوله: (نظرا) هو بالنظر إلى شرط العلم من ذكر الخاص بعد العام دفعا لتوهم الاكتفاء بالوصف فى المعين، مع إنه لا يكفى لأن وراء الوصف أمور تضيق العبارة عنها «ع.ب.ر».
قوله: (نظرا) يمكن أن يجاب عن ذكره مع أنه معلوم من شرط العلم بأنه ذكر توطئة لقوله: لا قبله إلخ، ومنه أو بعضه إلخ فليتأمل. قوله: التى يسرع فسادها أى: فى ذلك الزمن.

إلى العقد كالأطعمة التي يسرع فسادها، فلا ينعقد بيعه دون ما لا يغلب تغييره كالأواني والأراضي والنحاس نظراً للغالب فيهما، ودون ما يحتمل التغيير وعدمه على السواء كالحيوان لأن الأصل بقاء المثل بحاله فإن بان متغيراً خيراً كما سيأتى. قال الماوردى: وإنما تكفى الرؤية السابقة إذا كان حال العقد ذاكراً للأوصاف، فإن نسيها لطول المدة ونحوه فهو بيع غائب، وهو وإن استغربه فى المجموع ظاهر، وبه جزم الرويانى وابن الرفعة، وقال النشائى فى نكتته: إنه ظاهر النص.

(أو بعضه) معطوف على الضمير فى نظر، أى: نظر هو كل المبيع أو بعضه (إن دل) على باقيه كظاهر صبرة الحنطة والشعير والتمر وإن التصقت حباته والدقيق وأعلى السمن والخل وسائر المائعات فى الظروف، بخلاف ما لا يدل بعضه على باقيه

.....
.....

قوله: (دون ما لا يغلب تغييره) أى: بأن غلب عدم تغييره.

قوله: (وأعلى السمن والخل وسائر المائعات فى الظروف) كذا فى الروض أيضاً وذكر أيضاً قبل ذلك ما نصه مع شرحه: فإن علم أحد العاقلين أن تحتها أى: الصبرة دكة أو موضعاً منخفضاً أو اختلاف أجزاء الظرف الذى فيه العوض من نحو غسل وسمن رقة وغلظاً، بطل العقد لمنعها تخمين القدر، فيكثر الغرر، نعم إن رأى ذلك قبل وضع العوض فيه صح البيع لحصول التخمين، وإن جهل كل منهما ذلك بأن ظن أن المحل مستو فظهر خلافه خير من لحقه النقص بين الفسخ والإمضاء إلحاقاً لما ظهر بالعيب صحيح. انتهى.

وقد يقتضى تصوير الجهل بظن الاستواء أنه لو ظن عدمه أو شك فيه لم يصح البيع فليراجع، وذكر أيضاً بعد ذلك ما نصه: وكذا أى: يكفى رؤية الحنطة من كوة أو باب من بيت إن عرف عمقه وسعته وإلا فلا.

قال فى شرحه: وهذا الشرط لا يختص بهذه، فسائر الصور السابقة كذلك أى: فلا بد منه فى كل بيع لما فى الوعاء جزافاً. قال: فلو ذكره فى الجميع كان أولى، بل تركه أصلاً أولى لأن المانع من صحة البيع فى ذلك الجهل بالمقدر لا عدم الرؤية الذى الكلام فيه.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

كصبرة البطيخ والسفرجل والرمان لأنها تختلف اختلافا ظاهرا و تباع عدداً فلا بد فيها من رؤية كل واحدة منها من جميع جوانبها (أو صوان) بكسر الصاد وضمها ما يسان فيه الشيء، أى: أو نظر صوان باقى المبيع وإن لم يدل عليه كقشر الرمان والبيض والخشكنان لأن صلاح باطنه فى بقاءه فيه، بخلاف جوز القطن وجلد الكتاب ونحوهما وكذا الفأرة وفيها السمك إذ لا يتعلق ببقاءه فيها كثير صلاح. بل لو كانت مفتوحة لا يصح أيضا ولا يصح بيع داخل الصوان وحده لأنه غير مرئى والصوان المرئى غير مبيع ولا تكفى رؤية ما فى قارورة من ورائها لانتفاء تمام المعرفة وتعلق صلاح بقاءه فيها. بخلاف رؤية السمك فى الماء الصافى والأرض تحته ويعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به، فتعتبر فى الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة، وفى البستان رؤية الأشجار والجدران ومسائل الماء وفى العبد والأمة ماعدا العورة واللسان والأسنان وفى الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها، وفى الثوب الصفيق كالديباج المنقش رؤية وجهيه، وكذا البساط وفى الثوب الرقيق كالكرباس رؤية أحد وجهيه وفى الكتب، والورق البياض، والمصحف رؤية جميع

.....
 قوله: (بخلاف جوز القطن) أى: الذى يتم صلاحه قبل تفتحه، أما ما لا يتم صلاحه إلا بالتفتيح فيكفى رؤية بعضه كما فى حواشى المنهج.

قوله: (والرمان) قال فى الروض كأصله: ومثله العنب. انتهى. وذكر فى شرحه منازعة فيها.
 قوله: (بل لو كانت مفتوحة لا يصح) قال فى الروض وشرحه: نعم لو رآه خارجها ثم اشتراه بعد رده إليها، أو رآها فارغة ثم ملئت مسكا لم يره، ثم رأى رأسها أى: أعلاه من رأسها جاز وإلا فلا لأنه بيع غائب.

قوله: (وتعلق) معطوف على تمام.

قوله: (العورة) أى: ما بين السرة والركبة فيهما.

قوله: (واللسان والأسنان معطوفان على العورة) أى: ما عدا الثلاثة حتى الشعر من عبد أو أمة مطلقا، وحتى باطن قدميهما خلافا لمن نازعوا فى ذلك وأطالوا «ش.ع»، وكتب على ذلك أيضا ما نصه: ولا يشترط رؤية باطن قدم الأمة كما أفتى به شيخنا «الشهاب الرملى».

قوله: (منازعة فيها) حاصلها الاكتفاء برؤية ظاهره فى سئلته لأن بقاءه فيها من مصالحة وجرى عليه الغزالى والإمام والقفال وردها فى شرح «ع.ب».

قوله: (وكذلك وقفه) خالف فى المجموع وسبقه إليه القفال شرح «ع.ب» لحجر.

الأوراق. قال أبو الحسن العبادي: والفقاع يفتح رأسه فينظر فيه بقدر الإمكان، وأطلق الغزالي في الإحياء المسامحة به، وصححه النووي في روضته وغيرها، وزاد في فتاويه فقال أنه لا كراهه فيه أيضا لمشقة رؤيته ولأن بقاءه في الكوز من مصلحته. ولا يصح بيع الشاة المذكاة قبل سلخها ولا بيع جلدها وحده ولا بيع لحمها كذلك لانتفاء الرؤية المعتبرة. بخلاف ما إذا كانت مسموطة يصح بيعها لأن جميعها مأكول (أو * أجر نفسه أو اشترى) نفسه فيصح وإن لم يرها بأن يكون أعمى لأنه لا يجهلها، بل البصير لا يرى بعض نفسه. (فلو).

(بان) التغير (بما) أي: فيما (لا يغلب التغير * في مثله) مما اشتراه معتمدا على رؤيته السابقة ولو بان التغير (بقوله) بيمينه (يخير) بين الفسخ والإمضاء لأن

قوله: (مسموطة) قال القفال: وكذا لو باعها قبل السمط لأن جلدها مأكول، فهو من جملة اللحم. انتهى. شرح «ع.ب» لحجر.
قوله: (أو مع تأخير) عطف على محل.

* * *

قوله: (فينظر فيه بقدر الإمكان) هل يأتي على هذا التفصيل المذكور في الحاشية السابقة بأعلى الهامش حتى لو علم اختلاف أجزاء الطرف لم يصح الإتيان، وهل يأتي أيضا على كلام الغزالي، لأن هذا من جهة القدر وإنما سامح بالرؤية أو يسامح بذلك أيضا فيه نظر.
قوله: (أو أجر) ينبغي عطفه على: نظرا تأمله.

قوله: (فيصح إلخ) كذلك يصح أن يكتب نفسه وعبده وسبق بيعه وشراؤه وإجارته لما رآه قبل العمى، ويؤخذ من هذا صحة عتق من لم يره، وكذا وقفه بناء على أنه ينتقل إلى الله تعالى. ناشري.

قوله: (وإن لم يرها) علم مما تقرر أن كل عقد اشترطت فيه الرؤية لا يصح من الأعمى.
قال (الزركشي): إلا شراء من يعتق عليه، ويبع عبده من نفسه؛ لأن مقصوده العتق، وفيه وقفة لاقتضائه أن البصير مثله في ذلك. حجر.

* * *

قوله: (لاقتضائه أن البصير إلخ) اعتمد «ع.ش» الحاق البصير به في ذلك.

* * *

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الرؤية السابقة كالشرط فى الصفات الكائنة عند الرؤية ، فإذا بان فوت شيء منها كان بمثابة الخلف فى الشرط واكتفى بقوله : لأن البائع يدعى عليه علمه بهذه الصفة ورضاه بها والأصل عدمه كدعوى علمه لعييب . وقد علم بما تقرر أن شروط المعقود عليه غير الربوى ستة : نفعه ، وطهارته أو إمكانها ، وقدرة تسليمه ، والولاية عليه والعلم به . ورؤيته ، وجرى على جعلها ستة البارزى . قال الشارح والتحقيق : إن اشتراط الرؤية داخل فى اشتراط العلم فإنه لا يحصل بدون رؤية ، ولو وصف فوراء الوصف أمور تضيق عنها العبارة أى : فتكون الشروط خمسة كما فى المنهاج وغيره وأورد على حصرها فى الخمسة أو الستة أنها موجودة فى حريم الملك مع أنه لا يصح بيعه وحده . وأجيب بأنه إن أمكن إحداث حريم للملك فالوجه الصحة ، وإلا فالمنع راجع إلى عدم قدرة تسليمه كبيع بعض معين من ثوب ينقص بالقطع .

.....
 ..

باب الربا

(وفى طعامين وجوهري ثمن) هذا باب الربا وهو لغة الزيادة وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البدلين أو أحدهما. وهو ثلاثة أنواع: ربا الفضل وهو زيادة أحد العوضين على الآخر

باب الربا

قوله: (على عوض) أى: عقد واقع على عوض غير معلوم التماثل، أو واقع مع تأخير فى البدلين أو أحدهما فيشمل مختلف الجنس ومتحدده، معلوم التماثل ومجهوله.

باب الربا

قوله: (عقد على عوض مخصوص إلخ) أقول: هذا الحد غير مانع، إذ يدخل فيه بيع صبرة بر بصيرة شعير جزافا مع الحلول والتقابض لأنه يصدق على الصيرتين أنه عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع، مع أنه لا ربا فى ذلك وليس فى الحد ما يدل على تقييد اعتبار التماثل باتحاد الجنس.

ويمكن أن يجاب عنه بأن، فى التماثل للعهد أى: التماثل المعترف شرعا، وذلك عند اتحاد الجنس، وليس حمل «أل» على العهد بأبعد من حمل العوض المخصوص على الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا فليتأمل، وغير جامع إذ يخرج عنه ما لو أجلا العوضين أو أحدهما وتقابضا فى المجلس لقصر الأجل، أو للتبرع بالإقباض مع أن فيه الربا، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتأخير فى العوضين أو فى أحدهما أعم من تأخير استحقاق القبض، أو تأخير نفس القبض فليتأمل «س.م.»

قوله: (أو مع تأخير) يمكن عطفه على غير معلوم التماثل أى: أو واقع مع تأخيره وإن كان معلوم التماثل «س.م.»

باب الربا

قوله: (استحقاق القبض) وإن حصل ذلك القبض فى المجلس.

قوله: (على غير معلوم) أى على المضاف لا المضاف إليه.

قوله: (على غير معلوم التماثل) أى والمعنى أى واقع العقد عليه وإلا فالسابق هو العوض ثم أنه لا بد أن يكون معنى غير معلوم التماثل غير معلوم التماثل لا غير حتى يكون أو مع تأخير إلخ صادقا بمعلوم التماثل فتأمل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وربا اليد وهو البيع مع تأخير قبض أحدهما. وربا النساء وهو البيع لأجل وكل منها حرام والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٥]. وقوله: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٨] وخبر مسلم: لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده، وتقرير كلام الناظم إنما ينعقد البيع في غير طعامين وجوهري الثمن بامر فقط، وفي طعامين وجوهري الثمن بامر. (مع الحسول وتقابض لدن) بفتح الدال وضمها أى: عند.

قوله: (وتقابض) ولو من سيد العاقد أو موكله أو عبده، أو وكيله بإذن العاقد في الكل أو بعد موته أو جنونه إن بقي العاقدان في المجلس في الجميع، خلافاً لـ «م.س» في الميت. كذا في «ق.ل» على الجلال.

وقوله: أو بعد موته أو جنونه لا يظهر فيما إذا كان القابض العبد أو الوكيل لانعزاله بموت الموكل والعبد، ولا ولاية له فيه. انتهى. شيخنا «ذ» عن شيخه «م.س».

قال «ق.ل» على الجلال: ويكفى قبض وارث العاقد لنفسه إن كان حاضراً وبقي العاقدان في المجلس، فإن كان غائباً لم يعتبر بقاء الميت في المجلس، بل المعتبر مجلس الوارث عند بلوغه الخبر، فإن تعدد اعتبر مجلس الأخير، قال شيخنا: ولعل محله ما لم يحصل قبض مما قبله، وإلا اعتبر مجلس من حصل منه القبض إن لم يتوقف القبض على من بعده. انتهى. قال شيخنا «ذ» رحمه الله: والحاصل أن الوارث إذا تعدد إما أن يكون بمجلس العقد، أو لا، ففي الحالة الأولى مجلسهم مجلس العقد ثم إن أقبض كل منهم حصته أو وكلوا واحد منهم في الإقباض كفى، ثم بعد ذلك إن تفرقوا جميعاً قبل قبضهم من العاقد بطل العقد، فإن بقي واحد منهم وقبض دامت الصحة، فلو أقبض البعض دون البعض ولم يحصل إذن بطل في نصيب من لم يقبض ولم يأذن.

وأما في الحالة الثانية فابتداء مجلسهم من بلوغهم الخبر فيوكلون في الإقباض، ثم إن فارقوا المجلس إلا واحد أو قبض دامت الصحة، فإن لم يبق أحد بطل العقد، فإن وكل بعضهم في الإقباض دون البعض، وفارق البعض الثاني مجلسه بطل في حصته فقط.

.....

.....

(مجلسه)، أى: العقد (قبل) أن (تخايرا) أى: أن يختار العاقدان لزوم العقد هذا فى البيع لأحدهما جنسه لغير مما يشاركه فى علة الربا كبر بشعير، (و) كذا فى البيع (له) * (بجنسه) كبر ببر (بالعلم أى:) مع علم العاقدين (بالمماثلة) بينهما. روى مسلم: أنه ﷺ قال: الطعام مثلاً بمثل، وأنه قال: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء

..... انتهى. تقرير شيخنا حفظه الله وهو مفاد «ع.ش». انتهى. من هامش شرح المحلى بخط شيخنا «ذ» رحمه الله تعالى. انتهى. وقول «ق ل،» خلافاً لـ «س.م» فى الميت: عبارة «م.س،» حاصل ما يفيد شرح المنهج، أنه يشترط قبض المأذون قبل مفارقة الآذن المجلس، ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين.

قال «ع.ش» على «م.ر»: ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب بالقبض وعدمه والتحق بالجمادات، بخلاف الآذن. انتهى. هذا وأما العاقد الحى فالوجه ألا يعتبر بقاؤه فى المجلس الذى مات فيه الآخر، بل هو كما فى الكاتب بالبيع للغائب. انتهى. «ق.ل»، وقد مر فراجع.

قوله: (وتقابض) أى: القبض الحقيقى للعرضين ممن له ولاية القبض عن نفسه أو غيره ولو مع حق الحبس، فلا يكفى الإبراء ولا الحوالة، ويبطل العقد بمجردهما لأنهما إجازة قبل قبض، ولا يكفى الضمان وإن أقبض الضامن فى المجلس لكن لا يبطل العقد بمجرد، بل إن حصل التقابض من العاقدين قبل التفرق والتخاير صح وإلا فلا. انتهى. «ع.ش» بالمعنى وقرره شيخنا «ذ» عن شيخه.

قوله: (قبل أن تخايرا) قدرت أن كما قدرت فى تسمع بالمعدي وتخايرا بصيغة الماضى. انتهى. عراقى.

قوله: (بالمماثلة) أى: يقينا. انتهى. «ق.ل،» على الجلال.

قوله: (مثلاً بمثل) أى: حالة كون المطعومين مثلاً مقابل بمثل له، أى: متماثلين فى المقدار باعتبار الكيل.

قوله: (مثلاً بمثل) ينبغى أن تكون حالا من قبيل يدا بيد، ويمكن أن يكون تقدير مثلاً بمثل: حال كونه مثلاً مبيعاً بمثل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد أى: مقابضة. قال الرافعي: ومن لازمه الحلول وإلا لجاز تأخير التسليم إلى زمنه، وظاهر أن قوله: ومن لازمه الحلول جرى على الغالب، وقضية آخر الخبر الثاني أنه لا يصح بيع الطعام بالنقد إلامقابضة لكنه غير مراد بالإجماع، وعلة الربا في الطعام الطعم لأنه غلق في الخبر الأول الحكم باسم الطعام الذي هو بمعنى الطعوم، والمعلق بالمشتق معلل بمأمنه الاشتقاق كالقطع والجلد المعلقين باسم السارق والزاني، وفي جوهرى الثمن جوهريته وتعبير النظم مشعر بذلك والطعام ما قصد لطعم الآدمى اقتياتا، أو تأدما، أو

قوله: (يدا بيد) أى: حال كونهما مقبوضين للعاقدين أو وكيلهما أو وارثيهما على ما هو مبين، وفي المغنى فى قولك: بعته، أى: فلانا يدا بيد أى: متقابضين، أن يدا حال من الفاعل والمفعول، ويبد بيان. قال سيويه: كما كان ذلك فى سقيا لك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين، وفيه فى سقيا لزيد: التقدير أرادنى لزيد. انتهى. ولعل التقدير هنا تقابضا بيد. انتهى. هامش شرح الروض.

قوله: (جرى على الغالب) وألفاظ الشارع إذا وردت منه تحمل على الغالب لا على الأمور النادرة، فلا يقال لا يلزم إرادة اللازم غالبا. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (وفى جوهرى الثمن جوهريته) يظهر أن المراد بالجواهر هنا الحقيقة وقولهم: وفى جوهرى الثمن أى: حقيقتى، أى: الحقيقتان الموضوعان للثمن، والجوهرية الكون حقيقة الثمن. انتهى. من هامش شرح الروض بخط الشنوانى رحمه الله.

قوله: (ما قصد لطعم الآدمى) بأن قصد به الآدميون خاصة أو كانوا أظهر مقاصده سواء اختص بتناوله الآدميون أو غلبوا فيه، ومثلهما فى البهائم أو استوا فهذه عشرة ربوية مطلقا، وكذا إذا اختص بتناوله الآدميون أو غلب تناولهم له أو استوا مع البهائم، فى التناول سواء قصد البهائم اختصاصا أو غلبة، أو استوا فيكون الربوى تسعة عشر،

قوله: (سواء بسواء) يحتمل أنه تأكيد لما قبله، ويمكن أن يكون لدفع توهم أن مثلا، يمثل حال مؤكدة، بناء على أن المراد بالمماثلة اتحاد الجنس فليتأمل.

قوله: (الطعام بالطعام) أى: يباع به.

قوله: (يدا بيد) أى: مقابضة، أى: متقابضين، ويمكن أن يكون بيد صفة ليد أى: ملتبسة بيد.

قوله: (اتحاد) الجنس أو المماثلة التخمينية.

تفكها، أو تداويا. وإنما لم يذكروا الدواء فيما يتناوله الطعام في الأيمان لأنه لا يتناوله في العرف المبنية هي عليه وهذه الأقسام مأخوذة من الخبر السابق فإنه نص فيه على البر والشعير، والمقصود منهما التقوت، فالحق بهما ما في معناها كالأرز، والذرة، وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فالحق به ما في معناه كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فالحق به ما في معناه كالمصطكى والزنجبيل ونحوهما من الأدوية، فلا ربا فيما اختص به الجن كالعظم أو البهائم كالحشيش والتبن أو غلب

.....
وإن اختص البهائم بأكله أو غلب أكلهم له فغير ربوى سواء اختص بقصده البهائم أو غلب قصدهم أو استواوا، فيكون حاصل الصور خمسة وعشرين، تسعة عشر ربوية، وستة غير ربوية، وهذا هو المعتمد الذي لا يقبل غيره. انتهى. «قويسنى». انتهى. «مرصفى» على المنهج، ويتأمل كلام الشرح مع هذا يعلم ما فيه تدبر.

وقوله: وهذا هو المعتمد هو كذلك في حاشية «الجمل» على المنهج وبينه أتم بيان.
قوله: (ما قصد إلخ) أى: ما حرت عادة الناس بتحصيله لأكل الآدميين بشراء. أو زراعة أو ادخار أو غير ذلك. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (ما قصد لطعم الآدمي) قال في شرح المنهج. وإن لم يؤكل إلا نادرا ولا ينافى ذلك قول الماوردى: ما كان تناول البهائم له أغلب فهو غير ربوى؛ لأن كلامه مفروض فيما لم يقصد لطعم الآدمي غالبا، بدليل تمثيله بالحشيش والتبن والنوى. انتهى. شوهرى عن شرح ع.ب، لحجر.

قوله: (فالحق بهما ما في معناه) ولا ينافى ذلك أن تحريم الربا تعبدى، والتعبدى لا يدخل القياس، لأن الحكم بأنه تعبدى حكم على المجموع بحيث لا يزداد نوع ثالث على النقد والمطعوم، فلا ينافى القياس فى بعض أفراد. انتهى. شرح الروض.

قوله: (فيما اختص به الجن) أى: من حيث القصد فى تحصيله منهم، أو من غيرهم لهم، وإن لم يتناولوا. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

.....

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

تناولها له ، أو لم يقصد للطعم كالجلود والتراب المأكول سفها وكدهن الكتان ، ودهن السمك لأنهما معدان للاستصباح ، ودهن السفن لا للأكل ولا ربا في الحيوان ، وإن جاز بلعه كصغار السمك . قالوا : لأنه لا يعد للأكل على هيئته وقد اشترى ابن عمر بغيراً ببعيرين بأمره ﷺ بخلاف ما يؤكل نادرا كالبلوط ، والطرثوث ، والسقمونيا ، والزعفران ، والصمغ ، ودهن البنفسج ، والورد ، وكذا التراب الأرمني ، فإنه يتداوى به

قوله : (أو غلب إلخ) أى : وإن لم يقصد به الآدميون ، ولم يكونوا أغلب مقاصده كما يعلم مما مر . انتهى . وعبرة «ق.ل.» على الجلال .

قوله : أو غلب أى : من حيث القصد مطلقاً ، أو من حيث تناول مع الاستواء في القصد ، فلا اعتراض فإن استويا فيه قصدا وتناولاً فربوى على المعتمد .

قوله : (بخلاف ما يؤكل نادرا) انظر ما قبل هذا في كلامه ، ولعله قوله لأنه لا يعد للأكل .

قوله : (بخلاف ما يؤكل نادرا) أى : فإنه ربوى .

قوله : (الطرثوث) بطاء مفتوحة وراء ساكنة : نبت يؤكل . انتهى . «جمل» .

قوله : (الأرمني) بفتح الهمزة والميم قاله الجوهري ، وقال «النوى» بكسرهما نسبة إلى إرمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء قرية بالروم ، وحزم بما قاله النوى ابن النقيب وغيره . انتهى . شرح الروض .

قوله : (أو غلب تناولها إلخ) قال «الماوردي» : كالقت ، فإن قلت : نفى الدماء عما غلب تناولها له ينافي تصريحهم بثبوت الربا فيما يتناولوه الآدمي نادرا ، قلت : يمكن أن يقال : يشترط في ذلك النادر ألا يكون تناول غير الآدمي له أغلب فلا منافاة . فليتأمل .

قوله : (كالجلود) أى : الخشنة .

قوله : (قالوا لأنه إلخ) فيه إشارة إلى التوقف ، وكان وجهه عدم اتضاح الدليل بالنسبة لصغار السمك .

قوله : (يمكن أن يقال إلخ) أو يقال أن كلام الماوردي مفروض فيما لم يقصد لطعم الآدمي بدليل تمثيله بالحشيش والتبن والنوى كما في شرح «ع.ب.» لحجر .

قوله : (أن لا يكون تناول إلخ) بان يختص به الآدمي أو يكون أكله له غالبا أو يستويان فيه وذلك لا ينافي ندرة أكله له تأمل .

ودخل فى الطعام الماء العذب. قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمِهِ فَإِنَّهُ مِنِّى﴾ [البقرة ٢٤٩]
وفى جوهرى الثمن التبر، والمضروب، والحلى، والأوانى المتخذة من الذهب والفضة
وإن لم تكن أثمناً وترك كأصله ذكر غالباً، وإن ذكره الراقعى لإخراج الفلوس إذا
راجت لأنها خرجت بجوهرية الثمن فهى كغيرها من العروض إذا جعلت أثمناً،
والمراد بالتقايض ما يعم القبض حتى لو كان العوض معيناً كفى الاستقلال بقبضه. ولا بد
من القبض الحقيقى فلا تكفى الحوالة، وإن حصل القبض بها فى المجلس. وتكفى
الوكالة إن قبض الوكيل قبل مفارقة الموكل المجلس ولو كان العاقد عبداً مأذوناً فقبض
.....

قوله: (فلا يكفى الحوالة) ويبطل بها العقد كما سبق.

قوله: (وتكفى الوكالة إلخ) قال فى شرح الروض: وكذا أى: يكفى قبض الوارث بعد موت
مورثه فى المجلس. انتهى.

أى: وإن لم يكن عند الموت فى مجلس موت المورث على الأوجه بل العبرة بمجلس علمه
«م.٣».

قوله: (قبل مفارقة إلخ) قال فى العباب: إذا تفرقا ولو كرها أو تخايراً قبل قبض الكل بطل،
وأما بالتفرق طوعاً، أى مع التذكر إن لم يتفاسخا قبله، أو بعد قبض البعض بطل فى الباقي، وهل
يتخير المشتري؟ وجوه ثلثها. نعم إن جهل انفساخ البيع بذلك. انتهى.

وقوله: ولو كرها كالإكراه النسيان كما فى الأم والجهل كما قاله الماوردى نعم اعتمد فى
الروض عدم البطلان بالتفرق كرها، فقال: بطل العقد إن كان أى: تفرقهما عن تراض. انتهى.
ولم يتعرض أيضاً للنسيان والجهل، والفرق بينهما وبين الإكراه لائح لأن المكروه لم ينسب له فعل
بخلافهما، وعلى ما اعتمده ينبغى أن يعتبر مجلس زوال الإكراه ويوكل كل منهما فى إقباض الآخر
إذ لا يمكنهما التقايض بأنفسهما.

قوله: (وإثماً) أى: على المعتمد وقيل ينفسخ العقد ولا يائمان أن تفرقا عن تراض .

قوله: (أيضاً وإثماً) أى أثم الربا كما فى «س.م» على الغاية.

قوله: (عدم البطلان بالتفرق كرها) لعل المراد تفرقهما معاً كرها أما لو فارق أحدهما كرها وتمكن
الآخر من متابعتها ولم يتبعه فإنه ينقطع الخيار فيكون كالزام العقد وهو مبطل وفى «س.م» على «ع» ما
يؤيده. انتهى. مرصفاً على المنهج ثم إذا زال الإكراه فالمعتبر فى حقه مجلس زوال الإكراه فيحتاج لتوكيل
من يقبض عنه ويقبض من وكيل الآخر. انتهى. «س.م» على المنهج ثم رأيت ما يأتى.

قوله: (والفرق بينهما إلخ) اعتمده «ق.ل» فى النسيان ولم يذكر الجهل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

سيده أو وكيلًا فقبض موكله لم يكف، وخرج بقبول التخابير ما إذا لم يتقابضا قبله، لأنه بمثابة التفرق فيبطل العقد. كذا صححه فى الروضة وأصلها هنا لكنهما قالوا فى الخيار: لو أجازا فى عقد الصرف قبل التقابض فوجهان: أحدهما تلغو الإجازة إذ القبض معلق بالمجلس وهو باق فيبقى حكمه فى الخيار. والثانى يلزم العقد وعليهما التقابض، وصححه فى المجموع، ولم يتعرضا للمذكور هنا من البطلان وأجيب بأن ما هنا محله إذا لم يتقابضا قبل التفرق، وهناك إذا تقابضا قبله. والمائلة تعتبر.

(بالكيل فى مكيل) غالب عادة (عهد المصطفى) (والموزن فى موزونه) ولو كان الكيل والموزن بمكيال وميزان حدثا بعده ﷺ، وإن لم يعتد الكيل والموزن بهما كقصعة وحصة وذلك لخبر: «الذهب بالذهب وزنا بوزن والبر بالبر، كيلا بكيل»،

قوله: (لم يكف) أى: إن لم يكن بإذن كما مر أيضا.

قوله: (وصححه فى المجموع) قال «م.ر»: إنه ضعيف إذ هو مفرع على رأى ابن سريج، وهو لا يرى أن التخابير بمنزلة التفرق.

قوله: (وأجيب إلخ) قال «م.ر»: هذا الجمع غير صحيح، وإنما هو تضعيف لكلامهما هنا.

قوله: (الموكل المجلس) قال فى شرح الروض: وكذا قبض الوارث بعد مورثه فى المجلس. انتهى. وذكر الشيخ أبو على ما حاصله تقييد ذلك بما إذا كان الوارث فى المجلس «ش.ع» حجر، ونقل «م.ر» عن الشيخ أبى على خلاف ذلك، واعتمده وشرحنه بهامش شرح المنهاج. قوله: (وأجيب بأن ما هنا إلخ) قال شيخنا الشهاب الرملى: المعتمد أن الإجازة تبطل العقد وإن تقابضا بعدها قبل التفرق.

قوله: (عهد المصطفى) أى: باعتبار المدينة أخذًا مما يأتى.

قوله: (فى موزونه) أى باعتبار مكة أخذًا مما يأتى.

قوله: (لائج) لأن المكروه لم ينسب له فعل بخلافهما.

قوله: (تقييد ذلك) ظاهره تقييد اشتراط كون المورث فى المجلس بما إذا كان الوارث فيه وحينئذ فهو شىء آخر خلاف ما كره المحشى فليحذر.

قوله: (خلاف ذلك) هو أنه إذا كان الوارث عند الموت فى مجلس آخر كفى قبضه فى مجلسه الذى هو فيه ولا يكفى فى غيره وله أن يوكل فيه من يقبض عنه بغيره لأن الموت بمنزلة الاكراه وهو لا يضمر على المعتمد.

رواه البيهقي بسند صحيح. وروى أبو داود خير: المكيال مكيال أهل المدينة. والميزان ميزان أهل مكة. ولم يرد ﷺ أنه لا مكيال ولا ميزان إلا بهما لجواز الكيل والوزن بغيرهما إجماعاً، وإنما أراد أن الاعتبار بما يكال ويوزن بهما فلا يكفى التماثل فى المكيل وزناً. ولا عكسه. فالذهب والفضة والسمن الجامد ونحوه موزونات والتمر، والملح. والسمن الذائب ونحوه مكيلات، إلا أن يكون الملح قطعاً كبيراً فموزون كما يعلم مما سيأتى وأفهم كلامهم أنه لا يضر زيادة قيمة أحدهما على الآخر، وهو كذلك (وتتقضى) أى: تتبع.

قوله ﷺ: (المكيال إلخ) انظر لو كان شئ يكال بالمدينة ويوزن بمكة فى عهده ﷺ فما العبرة فيه، كذا بهامش شرح الروض، والظاهر أنه إن غلب فيه أحدهما عمل به، وإن استويا أو لم يعلم عمل بالعادة إلا فيما يأتى فتدبر.

قوله: (فلا يكفى إلخ) وإن ساوى كيله وزنه على الأوجه؛ لأن الغالب فى هذا الباب التعب. انتهى. حجر- شرح الإرشاد.

قوله: (إلا أن يكون الملح إلخ) وإن أمكن سحقها حجر.

قوله: (والسمن الجامد إلخ) اعتمده «م.ر» وقال فى الروض: ويباع السمن بالسمن وزناً. قال فى شرحه: وقيل كيلاً، وقال البغوى: وزناً إن كان جامداً، وكيلاً إن كان مائعاً. قاله فى الأصل وهو توسط بين وجهين أطلقهما العراقيون، المنصوص منهما الوزن، ولم يصححاً شيئاً لكنه فى الشرح الصغير استحسن التوسط، ويؤيده أن اللبن يكال مع أنه مائع. انتهى.

واعترض عليه بأنه لا تأييد فى ذلك لأن السمن جامد فى الأصل بخلاف اللبن، ويرد بأنه لا نظر للأصل فى ذلك بدليل الجبن يوزن مع إن أصله وهو اللبن مائع يكال، ودهن الجوز يكال مع إن أصله وهو الجوز جامد يوزن، وهذا يدل على أن الاعتبار فى الشئ بحاله لا بأصله، وأيضاً فليس غرض الشيخ توجيه السمن حالتي جموده ومائعته، بل توجيهه حال مائعته رداً على من قال أنه يوزن حينئذ فليتأمل.

قوله: (بأنه لا تأييد فى ذلك) أى لوجهين الأول أن السمن جامد فى الأصل فيمكن أن يكون موزوناً فى حال كونه مائعاً نظراً لأصله الثانى أن التوسط شامل لأمرين وزنه حال كونه جامداً وكيله حال كونه مائعاً والتأييد بما ذكر إنما هو لكونه حال كونه مائعاً فليس تأييد للتوسط وبهذا يستقيم ما ذكره المحشى من الجوابين وقوله وإيضاً فى الجواب الثانى. فتدبر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(عادة أرض العقد) فى كون العقود عليه مكيلا أو موزونا (إن) أى: حيث (لا نقلا) فى أن المعتاد فيه الكيل أو الوزن إذ الشيء إذا لم يكن له حد فى الشرع. اعتبر بالعرف كالقبض والحرز ونحوهما (قلت كمنقول التساوى) بأن نقل أنه كان فى عهده ﷺ يكال تارة ويوزن أخرى على السواء فإنه يتبع فيه عادة أرض العقد. وظاهر أن الحكم كذلك فيما إذا لم يتساويا، ولم يعلم الغالب أو علم ولم يتعين. أو تعين ونسى وقد يشملها قوله إذ لا نقل أما إذا علم الغالب فهو المعتبر.

قوله: (ويقتضى إلخ) أى: إن لم يكن لأهل الحجاز عرف فيه حالة البيع، ومثله التساوى، وما زاده الشرح بعده كما فى التحفة وشرح الإرشاد لحجر، وفى شرح المنهاج لـ «م.ر» أن هذه مقالة المتولى، لكن تعليل الأصحاب بقولهم: لظهور أنه اطلع إلخ يخالفه. انتهى. وهو ظاهر المصنف.

قوله: (فيما إذا لم يتساويا إلخ) أو جهل حاله أو لم يكن فى عهده ﷺ، أو كان ولم يكن بالحجاز أو لم يستعمل فيه كيل ولا وزن. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (فيما إذا لم يتساويا) أى: لم ينقل تساويهما ولم يعلم أن أحدهما غالب بالنقل أيضاً أو نقل أن أحدهما غالب ولم يتعين. تدبر.

قوله: (فيما إذا لم يتساويا) وفيما إذا شك هل كان فى عصره عليه الصلاة والسلام أم حدث بعده، أو علم وجوده فى زمنه ولم يعلم وجوده بالحجاز أو علم ولم يعلم أهل كان يوزن أم يكال «ب.ر».

قوله: (ولم يعلم الغالب) إن أراد ولم يعلم أن أحدهما غالب نافي قوله لم يتساويا، إذ من لازم عدم تساويهما غلبة أحدهما، وإن أراد ولم يعلم عين الغالب اتحد هذا القسم مع قوله أو علم ولم يتعين إذ معناه علم أن أحدهما غالب ولم يتعين وليس معناه علم عينه؛ لأن ذلك ينافي قوله: ولم يتعين، ويمكن أن يجاب بحمل قوله: لم يتساويا على معنى لم يعلم تساويهما فإن عدم العلم بالتساوى صادق مع الجهل بالحال، ومع العلم بعدم التساوى فيصح قوله: ولم يعلم الغالب، أى: لم يعلم أن أحدهما غالب ولا ينافي قوله لم يتساويا «س.م».

قوله: (إذ لا نقل) بأن يراد لا نقل معلوما الحال فيه.

قوله: (نافى قوله: لم يتساويا) هذا إن كان المقصود نفي التساوى فى نفس الأمر أما إذا كان المقصود نفي التساوى من جهة النقل، أى: لم ينقل تساويهما كما هو المقصود فلا منافاة كما هو ظاهر.

(الأجر ما على التمر له زيادة) أى: إلا إذا حرم له زيادة على جرم التمر كالجوز (فبيعه بالوزن دون العادة) إذ لم يعهد الكيل بالحجاز فيما زاد على جرم التمر، وهذا الاستثناء من زيادته أيضا، ورتب على اعتبار العلم بالمماثلة قوله.

(جزاف) بتثليث الجيم أى: فبيعة. (صبرة بأخرى) من جنسها جزافا. (باطله) وإن خرجتا سواء لانتفاء العلم بالمماثلة حالة العقد. (لا الكيل بالكيل) أى: لا بيع صبرة بصبرة، كيلاً بكيل. (ولامكايله) فيصح حيث بانتا سواء للعلم بالمماثلة تفصيلاً حالة العقد وإلا فلا لأنه قابل الجملة بالجملة، وهما متفاوتتان. كذا علل الصحة بما ذكر القنوى تبعاً للطاوسى وفيه نظر، إذ كيف تعلم المماثلة حالة العقد مع احتمال ظهور التفاوت بعد، والظاهر أن هذه الصورة مستثناة مما تقرر.

(والنقد بالنقد بوزن) أى: وبيع صبرة منه بصبرة منه وزناً بوزن أو موازنة.

.....

قوله: (جزاف إلخ) فلو علما تماثل الصبرتين جاز البيع ولا حاجة إلى كيل شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (حيث بانتا سواء) هذا فى متحد الجنس أما مختلفه فيصح مطلقاً سواء أخرجنا سواء أم لا، لكن يثبت الخيار لمن لحقه الضرر، فإن سمح صاحب الزيادة بها أو رضى الآخر بتركها بقى العقد وإلا فسخ، وهذا هو وجه تقييد الشرح أولاً بقوله من جنسها. انتهى. «ق.ل» بزيادة.

قوله: (للعلم بالمماثلة إلخ) أى: بناء على أن الصحة إنما تتحقق إذا بانتا سواء وبه يندفع التنظير فليتأمل فيه.

قوله: (دون العادة) أى: لأصل العقد.

قوله: (أى: فبيعة صبرة) قدره مؤنثا ليناسب باطلة.

قوله: (والنقد بالنقد إلخ) الأحسن أن يكون من مدخول لا، ويكون قوله: كهو إلخ حالا، والتقدير: ولا النقد بالنقد حالة كونه، مثل ما تقدم فى قول العاقلين موازنة أو وزناً بوزن «ب.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(كهوا) أى: كبيع صبرة بأخرى. (فى الصورتين) أى: كيلا بكيل، ومكايلة فيصح. (حيث باننا سوا) دون ما إذا تفاوتتا، فقله: حيث باننا سوا قيد فى الصور الأربع. وقوله: والنقد بالنقد أعم من قول الحاوى: والدرهم بالدرهم، لكن المراد منه الذهب بالذهب. والفضة بالفضة، لا الذهب بالفضة.

(أو) بيع (صبرة) صغيرة (بالكيل) أو بالوزن أى: بكيلها فيما يكال، وبوزنها فيما يوزن. (من) صبرة (كبيرة) وفى نسخة من أخرى فيصح لحصول الماثلة. (وإن تفرقا) أى: العاقدان أوتخايرا. (ولم يكل) فى المكيل.

(ولا وزن) فى الموزون لكن (بعد تقابض) للجملتين (فى الاثنين) أى: البيعين المذكورين، أى: بيع الصبرة بالصبرة حيث باننا سواء، وبيع الصغيرة بكيلها أو وزنها من الكبيرة فإنه لا يمنع صحة البيع (إذن) أى: حين تفرقا بلا كيل ولا وزن لحصول التقابض فى المجلس وما فضل من الكبيرة بعد الكيل أو الوزن لصاحبها، فالمعتبر فى القبض هنا ما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف أيضا لما سيأتى أن قبض ما يبيع

قوله: (ما ينقل الضمان) ويسقط حق حبس الثمن. شرح الإرشاد.

قوله: (دون ما إذا تفاوتتا) وفى الروض بعد ذكر هذا وإن باع صبرة بر بصيرة شعير جزافا جاز، فإن باعها بها مكايلة وتفاضلتا وسمح رب الزائد أو رضى رب الناقص بقدره أقر أى البيع وإلا فسخ.

قوله: (أو بيع صبرة) عطف على لا الكيل بالكيل إلخ.

قوله: (لا ما يفيد التصرف) ولهذا أيضا كفى الاستقلال بقبض المبيع المعين وإن استحق البائع الحبس. حبر.

قوله: (وفى الروض إلخ) هذا مفهوم قول الشارح أو لا من جنسها.

قوله: (وتفاضلتا إلخ) ولا يشكل بما لو قال: بعثتها بعشرة دراهم كل صاع بدرهم من أنه يصح إن وافق لا إن زاد أو نقص، لأن الثمن فى ذلك عينت كميته، فإذا اختلف عنها صار مبهما فأبطل، بخلافه هنا لم تعين كميته صيعانه والصبرة الناقصة قد ورد البيع على جميعها، فصار كما لو باع صبرة صغيرة بقدرها من كبيرة، فإنه يصح. انتهى. شرح الروض قبل ما نقله المحشى.

قوله: (بقدره) أى: من الزائد. انتهى. شرح.

مقدرا إنما يكون بالتقدير، وقوله من زيادته إذن تكملة وتأكيد وتعتبر الماثلة فى بيع الربوى بجنسه. (حال كماله) وهى كونه متهيئا لأكثر الانتفاعات المطلوبة منه كاللبن أو كونه على هيئة يتأتى معها ادخاره كالتمر بنواه، فقد سئل عليه السلام عن بيع الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا ييس. فقالوا: نعم، فنهى عن ذلك. وفى رواية فلا إذن رواه الترمذى وصححه فيه إشارة إلى أن الماثلة تعتبر عند الجفاف، وقيس بالرطب غيره، ومثل لحال الكمال بقوله (كسمن ولبن) ولو حامضاً، وراثياً، وخائراً ما لم يكن مغلى بالنار ولا يبالى بكون ما يحويه المكيال من الخائر أكثر وزناً لكن لا يباع الحليب إلا بعد سكون رغوته.

قوله: (وهى كونه متهيئا إلخ) أى: مع إمكان العلم بالماثلة فلا يرد أن ما لا جفاف له كالقضاء، وباقى الخضروات لا يباع بعضه ببعض. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (فيه إشارة إلخ) قال الرشيدى: الأولى فيه إيماء لأن هذا من دلالة الإيماء لا الإشارة. انتهى. ودلالة الإيماء أن يفهم من عرض الكلام من غير أن يدل الكلام عليه إجمالاً كقوله: لم أتناول شيئاً من الأمس إلى الآن، ودلالة الإشارة أن يدل الكلام عليه إجمالاً، كقوله: تصدق على الفقراء وهو منهم. انتهى. بعض مشايخنا.

قوله: (فيه إشارة إلخ) لأن نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه، فكان الغرض من السؤال الإشارة إلى ذلك، ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقيق النقصان، وامتناع الرطب بالرطب لجهل الماثلة. انتهى. «مم» عن الأسنوى.

قوله: (أو خائراً) المراد به ما بين الحليب والرائب. انتهى. شرح منهج. قوله: (ما لم يكن مغلى بالنار) وفرق الماء المغلى لأن الذاهب منه ماء من جنسه. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (أكثر وزناً) قيل إنه أكثر كيلاً أيضاً، وفيه نظر ظاهر لتساوى المكيال فيهما، نعم أكثر وزناً لكن لا يعتبر الوزن فى الكيل.

قوله: (فقال أينقص إلخ) ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام يعلم أنه ينقص إذا ييس وإنما سأهم لبيان لهم علة المنع.

قوله: (ما لم يكن مغلى بالنار) قال فى شرح الروض: بخلاف المسخن بها بلا غليان، كما قاله

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(ومحض مخض) أى: خالص مخيض بإضافة الصفة إلى الموصوف، أى: وكمخيض خالص من الماء أو نحوه، بخلاف المخلوط به لا يصح بيعه بمثله، ولا بخالص للجهل بالمثالة، ولما كان الغالب خلط المخيض بالماء عطفه على اللبن وإن كان قسماً منه وقيدته بالمحض وإن كان غيره مقيداً به أيضاً (و) مثل (الزبيب والتمر مع النوى) فيهما، بخلاف ما إذا نزع منهما لأنهما حينئذ لا بقاء لهما بخلاف المشمش والخوخ ونحوهما لأن الغالب فى تجفيفها نزع النوى، وحرك ميم التمر للوقوف

قوله: (بخلاف المخلوط) أى: لغير ضرورة. انتهى. «ق.ل» على الجلال وقيدته حجر بأن لا يظهر فى المكيال فراجع.

قوله: (لا يصح بيعه بمثله إلخ) بل لا يصح بيعه مطلقاً للجهل باللبن المقصود، كذا بخط شيخنا بهامش «الحلى» وفى «العباب» وغيره، ولا يصح بيع ما خالطه ماء. انتهى. «س.م» على المنهج.

قوله: (وإن كان قسماً منه) أى: من مطلق اللبن فمطلقه مقسم، وكل من اللبن بحاله والحامض والرائب وما بعده أقسام له وكل منها مع غيره قسيم له.

الرويانى. انتهى. وقوله ما لم يكن أى اللبن بخلاف السمن، فإن ناره لا تضر لأنها للتمييز، كذا بخط شيخنا، وفى الجواهر ولو عقدت النار أجزاء السمن لم يجوز بيع بعضه ببعض.

قوله: (لا يصح بيعه بمثله) وتقدم قبيل وكل صاع أنه لو شيب اللبن بالماء بطل فهل المخيض منه أو يفرق فيصح هنا، وقد بحث أبو زرعة أن الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو حموضته وكان بقدر الحاجة صح لأنه حينئذ كخلط غير المسك به للتركيب.

قوله: (للجهل بالمثالة) نعم يعفى عن يسير ما لا يؤثر فى الكيل فى مخيض يتوقف فصل الزبد منه عليه. حجر.

قوله: (وإن كان قسماً منه إلخ) أى: وأيضاً فالخالص من الماء لا يباع باللبن كغير الخالص، لأن اللبن لا يباع بما اتحد منه من سمن ومخيض وغيرهما.

قوله: (بخلاف ما إذا نزع منهما) نعم لو خلقا بلا نوى جاز «ب.ر».

قوله: (وكان بقدر الحاجة صح) ظاهره ولو أثر فى الكيل لأنه مقصود حينئذ وهذا ظاهر إذا بيع بالنقد أما لو بيع بمثله فيشترط أن لا يؤثر فى الكيل كما ذكره بعد عن ابن حجر.

بنقل حركة الرء إليها أو للوزن واختار كسرهما لأنه الأصل فى تحريك الساكن ولأنه أنسب بالروى. (وماء رمان عصر) أى: وكعصير رمان.

(وعنب ورطب وقصب * محض) أى: خالص من الماء، والتصريح هنا بمحض من زيادته، وخرج به العصير المخلوط بالماء أو نحوه. (و) مثل. (خل عنب ورطب) ورمان وقصب إن جاء منهما خل، بخلاف خلى الزبيب والتمر لخلطهما بالماء فيمتنع بيع خل كل منهما بمثله وبخل الآخر وبيع خل الرطب بخل التمر، وخل العنب بخل

قوله: (فيمتنع بيع خل كل منهما إلخ) وقد نظم بعضهم مسألة الخلول بقوله:

مسائل الخلول عشرة حصرت	خمسة حلت وخمس حرمت
مسائل الجواز حل العنب	بمثله كذاك حل الرطب
بمثله أيضا وحل التمر	بخل أعناب نفيس القدر
وخل أعناب بخل من رطب	وهو بما من الزبيب ينتخب
وخمسة الحظر فحل من رطب	بخل تمر والزبيب بالعنب
وخل تمر باطل بمثله	ومع زبيب باطل من أصله
حل زبيب بيعه بخله	قد حرموه لا تقل بخله

قوله: (وماء رمان عصر) أحسن من هذا قول الإرشاد: وعصير كل مطعوم وخله بلا ماء أى: فيهما «ب.ر».

قوله: (فيمتنع بيع خل كل منهما بمثله وبخل الآخر) أى: لأن ذلك من قاعدة مد عجوة، ووجهه فى الثالثة كون الماء ربويا وهو موجود فى الطرفين، أقول هذا يشكل عليه أمران الأول ما سيأتى أن الضمنى إذا كان فى الطرفين لا يضر، الثانى مسألة الدارين إذا كان فيهما بشران فإن البيع صحيح، كذا كتبه شيخنا الشهاب، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن محل ما سيأتى إذا كان الضمنى خلقة لأنه حينئذ غير متميز فى الواقع، وعن الثانى بأن ماء البئر ليس مقصودا بالذات، ولا كالجزة من المقصود بالذات بخلاف ماء الخل.

قوله: (فيمتنع بيع خل كل منهما بمثله فى هذه الحالة) ينبغى ألا يفرق بين كون الماء عذبا أو غير عذب؛ لأن الجنس واحد فقد وجد ربوى واحد من الجانبين ومعه شىء آخر، وذلك من قاعدة مد عجوة إذ لا فرق فيها بين أن يكون الشىء الآخر ربويا أو لا، وأما فى الصورة الثالثة

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الزبيب، لأن الماء يمنع العلم بالمماثلة، ويجوز بيع كل من خل الرطب وخل العنب

قوله: (خل العنب بخل الزبيب) ويجوز بيع عصير العنب أو الرطب بمثله متفاضلا لأنهما جنسان لإفراط التفاوت فى الاسم والصفة، قاله الشيخان، وكذا بيع الزبيب بخل العنب، وحزم السبكي يمنع بيع الزبيب بخل العنب لعدم صحة بيع الشيء بما اتخذ منه، ويؤخذ مما قاله الشيخان أن محل امتناع بيع الشيء بما اتخذ منه ما لم يكونا كاملين، ويفرط التفاوت بينهما فيما ذكره من الاسم والصفة، والمقصود انتهى. حصر. لكن السبكي رد تحوير الشيخين المذكور بأنهما تبعا ما رجحه الإمام، وأن قضية كلام ابن الصباغ أنهما جنس واحد، وأن هذا هو الأصح.

قال: ولا يلزم من كونهما بحالة الكمال أنهما جنسان. انتهى. لكن الذى صححه الشيخان الأول. انتهى. عميرة على المنهج ومال إليه شيخنا الرملى، لكن نقل العلامة العبادى عن شيخنا الرملى فى حاشية العباب البطلان، وهو وجيه. انتهى. «ق.ل» على الجلال، وما نقل عن السبكي فى خل العنب نقله عنه «ق.ل» فى عصيره أيضا.

قال: ويقاس به خل الرطب وعصيره مع التمر وعكسهما أى: بيع الرطب والعنب بخل التمر والزبيب. انتهى. وقال «ح.ل» على المنهج: محل امتناع بيع الشيء بما اتخذ منه إذا كان المأخوذ منه مشتملا على المأخوذ، كالشريح مع السمسم، بخلاف ما لم يكن كذلك كالشريح مع الكسب؛ لأن الكسب ليس مشتملا عليه. انتهى. وهذا ظاهر فى العصير مع العنب دون الخل مع العصير إذ العصير ليس مشتملا على الخل، ولذا حزم «ح.ل» بصحة بيع عصير العنب مثلا بخله فراجع.

فلا بد أن يكون الماء عذبا ليكون ربوا، فيكون الجنس الواحد وهو الماء فى الجانبين ومعه شيء آخر وهو الخل فتتحقق القاعدة.

قوله: (لأن الماء يمنع إلخ) هذا ظاهر فى الصور الثلاث الأولى، وأما الأخيرتان فعللها المرافعى بوجود المفاضلة وهو ظاهر كذا كتب شيخنا الشهاب، وقد يقال منع العلم بالمماثلة صادق بوجود المفاضلة فكلام الشارح شامل فليتأمل.

بمثله وبخل الآخر وكذا خل الرطب بخل الزبيب، وخل العنب بخل التمر. وإن كان الماء في أحدهما لأن المائلة بينهما غير معتبرة لأنها جنسان.

(و) مثل. (سائر الثمار) أى: باقيها. (و) مثل. (اللحم إذا * جف بدون العظم) إذ لا يتعلق ببقائه فيه صلاح، وحكى الماوردي فى بيع الطلع بالرطب وبالتمر ثلاثة أوجه أصحها جوازه بطلع الذكور دون الإناث ويشترط تناهى جفاف اللحم وكل ما

.....
قوله: (وسائر الثمار) بالثناة كما يفيد كلام الشرح الآتى، ولو قرئ بالثلثة ليشمل نحو القثاء إذا جف على ندور فإنه يصح بيع بعضه ببعض على المعتمد، كما أفاده شيخنا «ذ» لكان أفيد.

قوله: (أصحهما جوازه إلخ) وينبغى أن يعلم امتناع طلع الذكور بمثله. انتهى. «س.م» على التحفة راجعه.

قوله: (بطلع الذكور) أى: فى طلع الذكور أى: فى بيعه بالرطب وما بعده. انتهى. وعبارة الروض: أصحها جوازه فى طلع إلخ.

قوله: (ويشترط تناهى إلخ) فيه إشارة للاعتراض على المصنف، حيث سوى بين اللحم والثمار والحب فى مطلق الجفاف.

قوله: (لأنهما جنسان) فهذه عشر مسائل قال الجوحى: ويأتى مثلها فى عصر ذلك «بر». قوله: (وسائر الثمار) فى العباب كالروض وغيره وما لا يكال ولا يوزن كبطيخ وقثاء أى وسفرجل وأترج ورمان ونحوهما، كما قاله ابن الرفعة يباع بغير جنسه متفاضلا، وأما بجنسه فإن كان مما يجف ولو نادرا كمشمش وخوخ وكمرى مفلق ببيع بعضه ببعض جافا وإن نزع نواه لا رطبا، كما لا يجف منه ومن رطب وعنب إلا الزيتون. انتهى.

وقوله ببيع بعضه ببعض قال شيخنا الشهاب فى شرحه: وهل معيار ما ذكر حينئذ الكيل أو الوزن فيه نظر، والذى يتجه مراعاة حال بلد البيع فيه إلا أن يكون أكبر جرما من التمر وإلا فالوزن، ثم رأيت الرافعى رجح على الضعيف القائل بجواز بيع بعضه ببعض رطبا أنه إن لم يمكن كياله كالبطيخ والقثاء ببيع وزنا، وإن أمكن كالتفاح والتين ببيع كيلا. انتهى. وهذا يخالف ما مر له أن ما كان أكبر جرما من التمر معياره الوزن فالأوجه ما ذكرته. انتهى. ونظر فى قوله: كغيره كمشمش، وما بعده بأنها مقدرة والمقسم ما لم يقدر بكيل ولا وزن ثم أول ذلك.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

يوزن، بخلاف التمر وكل ما يكال، لأن باقى رطوبة المكيل لا تظهر فى الكيل وقليل الرطوبة يظهر فى الوزن، ويجوز بيع الزيتون بمثله حال رطوبته وإن كان لا يجف فهو مستثنى، وقوله: إذا جف، يجوز جعله قيداً للحم وللثمار، ويجوز جعله قيداً للحم فقط ويكتفى عنه فى التمار بقراءتها بالثناة. (و) مثل (الحب) كالبر والشعير. (كذا) أى: جافاً.

(و) مثل (الجوز واللوز) بقيد صرح به زيادته بقوله: (كذا) أى: جافين فيباع كل منهما بمثله، (بوزنه) وقليل بكيله، وقليل بالوزن فى الجوز، وبالكيل فى اللوز، لأن الجوز أكبر جرماً من التمر، وهذا هو الأصح وبه جزم الشيخان. (و) مثل. (اللب من هذا وذا) أى: من الجوز واللوز.

(و) مثل (دهنه) أى: دهن لبهما، فعلم أنه قد يكون للشئ حالتا كمال فأكثر كالجوز يعتبر كماله صحيحاً ولها ودهنا، (لكل حال غير ما قلنا) أى: لا ككل حال. (قروض) للمذكورات غير ما تقدم كدقيق وسويق وجبن وأقط ومصل وزبد وقصب ورمان، وزبيب، وتمر بلا ثوى كما مر، وخل زبيب، وتمر، وعصيرهما ورطب، وبسر، وعنب، وحصرم، ولحم طرى، وجاف بعظمة، فلا كمال فيها فلا يجوز بيع شئ منها بمثله ولاهما يخرج منه إلا أن يخرج عن كونه ربوا كنخالة ومسوس لم يبق

.....

قوله: (وإن كان لا يجف) أى: لا يحصل له جفاف أصلاً مع أن أصل الجفاف شرط فى المكيل، ومنه الزيتون.

قوله: (فهو مستثنى) أى: من فساد بيع غير ما لا يحصل له جفاف، وإن كان ما فيه دهنية لا مائية، فإن ذلك إنما يمتنع كونه رطباً لأنه اسم لما فيه مائية، ولا يمتنع كونه غير جاف، والشرط إنما هو الجفاف. تدبر.

قوله: (ولا بما يخرج منه) يفيد أن غير ما ذكره يجوز بيعه بما يخرج منه.

قوله: (ومثل اللحم إذا جف) قال فى الروض: لا رطباً ولا مملوحاً، مملح يظهر فى الوزن. انتهى.

قوله: (ورطب) كما أن الرطب مما ذكر ليس فى حالة كمال، كذلك الجاف إذا خرج عن الجفاف كحنطة ابتلت «ب.ر.».

.....

فيه شيء من اللب وذلك إما لخروجه عن حال الكمال أو لعدم العلم بالمماثلة بسبب التفاوت كتفاوت الدقيق والسويق في النعومة، والجبن في خلط الأنفحة، والأقط في خلط الملح، والمصل في خلط الدقيق، والزبد في خلط المخيض (وما بنار لا لتمييز عرض) أى: ولا ككل ما عرض على النار لا للتمييز بل للعقد أو للطبخ. أو للشى، أو للقى كالديس والفانيد والسكر واللبأ والشواء والحنطة المقلية والنشاء والخبز فلا كمال فيه لاختلاف تأثير النار فيه بخلاف ما عرض عليها للتمييز كالسمن. والعسل والذهب. والفضة لأن النار في السمن لتمييز اللبن، وفي العسل لتمييز الشمع، وفي الأخيرين لتمييز الغش، ولو بيع منها شيء قبل التمييز بمثله أو بصفاف لم يصح لقاعدة مد عوجة الآتي بيانها.

(كسلم) فإنه لا يصح فيما عرض على النار لا للتمييز فلا يصح في السكر،

قوله: (والأقط في خلط الملح) أى: القطع الصغيرة.

قوله: (فلا كمال فيه) فلا يجوز بيع شيء منها بجنسه، ولا بعضها ببعض لعدم الكمال الذى تعتبر المماثلة حاله. قاله الرافعى. انتهى. عميرة على المحلى.

وقوله: بجنسه أى: أصله.

قوله: (وذلك) أى: عدم الجواز إما لخروجه عن حال الكمال أو لعدم العلم بالمماثلة فيه بحث، لأن قول المصنف لا كل حال غير ما قلنا مقابل لقوله: حال كماله كسمن ولبن إلخ، فهو نفسى لكون ذلك حالة كمال، ولذا قيل قال الشارح قبل هذا: فلا كمال فيها، فكيف يناسب أن يفصله الشارح إلى ما نخرج عن حال الكمال، وإلى ما عدم العلم بالمماثلة المقتضى؛ لأن هذا القسم لم يعد حال الكمال والمانع فيه شيء آخر فليتأمل.

قوله: (فى خلط الملح) ينبغى أخذاً مما فى أعلى الطامش فى مسألة اللحم تقييده بملح يظهر فى الوزن، هذا إن كان موزوناً.

قوله: (فإن كان مما يجفف) عبارة الروض: فإن كان مما يجفف وإن كان مقدوراً كالشمش. انتهى.

قوله: (مقابل لقوله حال كماله) قد يقال بلوغ حال الكمال لا يكفى، بل لابد معه من إمكان العلم بالمماثلة، والأصح بيع الخضروات بعضها ببعض، فلا بد أن يضم لقول المصنف سابقاً: حال كماله مع إمكان العلم بالمماثلة، ويكون مقابله: إما ليس حال كمال أو حاله، لكن مع عدم إمكان العلم بالمماثلة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

والفانيد، والدبس، واللأ والجص والآجر وهو قضية جعل الرافعى فيها وجهى السلم فى الخبز، واعتمده فى المهمات لكن حذف النووى فى الروضة هذا التشبيه وقال فيها وجهان. وصحح فى تصحيح التنبيه الجواز فى كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بالسكر والفانيد والدبس واللأ والفرق على هذا بين بابى الربا والسلم ضيق باب الربا لكن قال الأذرى: قل من وافقه على الفرق بين البابين فى هذا الحكم، وقوله كغيره إن ناره لطيفة خلاف المشاهد وهو كلام من لا عهد له بعمل السكر. انتهى. ويجوز بيع الماء المغلى بمثله صرح به الإمام. (أما العرايا فى الرطب * دون نصاب الزكوات كالعنب)

.....

قوله: (وصحح إلخ) معتمد «م.ر» وحجر.

قوله: (لطيفة) أى: منضبطة. انتهى. «م.ر» ولعل انضباطها وإن كفى فى بيان المسلم فيه لا يكفى فى علم الماثلة يقينا.

قوله: (ومثل بالكسر إلخ) مثله ماء الورد والشمع والزجاج والآجر الذى كمل نضجه والخزف والفحم، قال الأذرى: والمسموط لأن النار لا تعمل فيه عملا له تأثير. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (دون نصاب الزكوات) بأن ينقص عنه قدرا يزيد على ما يقع به التفاوت بين الكيلين، فلا يكفى نقص مد إذ لا يسمى نقصا عرفا. انتهى. من حواشى شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (إن ناره لطيفة) إن حمل قولهم لطيفة على معنى مضبوطة فلا إشكال عليهم.

قوله: (أما العرايا إلخ) أقول لا يخفى إشكال تركيب المتن؛ لأنه إن أراد بالعرايا ما ذكره الشارح بقوله: وهى بيع الرطب إلخ صار التقدير أما بيع الرطب إلخ، فى الرطب إلخ، ولا يخفى ما فيه أو النخل الذى هو المعنى اللغوى الآتى صار التقدير أما النخل فى الرطب إلخ، ولا يخفى ما فيه أيضا، ويمكن أن يختار الأول ويجعل قوله: فى الرطب كالعنب حالا مؤكدة من العرايا على قول سيبويه، أو من ضميرها فى قوله: فرخصته أو تجرد العرايا عن بعض معناه فيجعل بمعنى مجرد البيع، فقوله فى الرطب إلخ حال مؤسسة، فالتقدير على الأول أما بيع الرطب إلخ حال كونه واردا أو واقعا فى الرطب إلخ فرخصة، أو أما بيع الرطب فرخصة هو حال كونه واردا أو واقعا فى الرطب إلخ، وعلى الثانى أما البيع حال كونه واردا أو واقعا فى الرطب إلخ أو أما البيع فرخصته حال

.....

أى: أما العرايا وهى بيع الرطب، أو العنب على شجره خرصا بمثله تمرا أو زبيبا كيلا فيما دون نصاب الزكاة وهو خمسة أوسق كما مر (فى يابس) من ذلك (فرخصة) من النهى عن بيع الرطب بالتمر لأنه ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر. ورخص فى العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً رواه الشيخان، ورويا أيضا أنه أرخص فى بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق، أو فى خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحد رواته فأخذ الشافعى بالأقل، وقيس بالتمر العنب بجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه، ويدخر يابسه ومثلهما البسر كما قاله الماوردى، بخلاف سائر الثمار كالجوز واللوز لأنها متفرقة مستورة بالوراق فلا يمكن خرصها. (لا) فى

قوله: (بيع الرطب إلخ) أى: إذا بدا صلاح كل منهما. انتهى. ناشرى.
قوله: (خرصا) ويكفى خارص واحد ثقة فإن ترك حتى جف فظهر فيه تفاوت فوق ما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.
وقوله: ويكفى خارص واحد أى هنا بخلاف الزكاة، ويكفى الواحد هنا ولو كان أحد المتعاقدين. انتهى. ناشرى.
قوله: (فى يابس) ولو على الشجر بأن يبيع به مكايلة.
قوله: (فى يابس) لعله متعلق بقوله: دون نصاب الزكاة، وعبرة الحاوى والعرايا فى الرطب والعنب دون نصاب الزكاة فى الجفاف رخصة.
قوله: (البسر) بعد بدو صلاحه. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

كونه فى الرطب إلخ، وعلى كل حال يبقى الإشكال فى قوله فى يابس، إذ لا معنى لقوله العرايا فى الرطب فى يابس، ويمكن أن يجاب عنه بجعل فى المصاحبة والتقدير فى الرطب كالعنب مع اليابس منهما، ومعنى ورود البيع أو وقوعه فى الرطب مع اليابس تعلقه بمقابلة أحدهما مع الآخر، وأما قوله دون نصاب فينبغى جعله حالا من الرطب كالعنب فليتأمل «س.م».

قوله: (تمرا أو زبيبا) أى: على الأرض كما قيد به الشيخان.

قوله: (ورخص فى العرايا) المناسب لإرادة المعنى اللغوى.

قوله: (يجعل فى للمصاحبة) أو بمعنى الباء الداخلة على الثمن، وعلى كل هو خلاف ما أفاده كلام المشرح حيث جعله قيداً لدون نصاب، كما يفيد قوله: كما أفهمه قوله: فى يابس، فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(الزائد) على ما دون النصاب (فى صفقة) واحدة فلا يرخص فيه فيبطل البيع فى الكل للخبر السابق، بخلاف الزائد فى صفقتين فأكثر سواء تعددت الصفقة بتعدد العاقد أم بتعدد العقد، ولا يضر زيادته على ذلك رطباً إذا كان دونه يابس كما أفهمه قوله فى يابس وما تقرر ثابت.

(لمعدم) من أعدم الرجل أى: افتقر، أى: لفقير (وواجد) أى: غنى لإطلاق الأخبار فيه، وما رواه الشافعى والبيهقى عن زيد بن ثابت أن رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يأتى ولا نقد بأيديهم يبتاعون به رطباً يأكلونه مع الناس، وعندهم فضل قوتهم من التمر، فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر، أجيب عنه بأن هذا حكمة المشروعية، ثم قد يعم الحكم كما فى الرمل والاضطباع فى الطواف وسكت عن اشتراط التقابض والتماثل للعلم به ممامر، فإن تلف الرطب بأكل أو غيره فذاك، وإن يابس وظهر تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر إلا فالبيع باطل، وقبض ما على الشجر بالتخلية، وما على الأرض بالكيل، كما يعلم مما سيأتى، وقوله: لعدم وواجد من زيادته وعلم مما تقرر أنه يمتنع بيع كل من الرطب والعنب بمثله على الشجر، أو الأرض لانتفاء حاجة الرخصة وهى تحصيل الرطب والعنب، وأنه يمتنع بيعه على الأرض بمثله يابس إذ من جملة المعانى فيها أكله طرياً على التدريج. وهو منتف هنا. وأنه يمتنع

قوله: (على ذلك) أى: ما دون النصاب، وقوله: دونه أى النصاب.

قوله: (كما أفهمه قوله فى يابس) يفيد أنه متعلق بقوله: دون نصاب أى: العرايا رخصة فى الرطب إذا كان دون نصاب من يابس وهو خلاف ما قرره المحشى فانظره.

قوله: (فى الكل) ولا تفرق الصفقة.

قوله: (وما على الأرض بالكيل) لعل اعتبار الكيل لحصول القبض المفيد لحل التصرف لا لمجرد صحة العقد، والخروج عن الربا إذ يكفى فى ذلك القبض المفيد للضمان، ولا يتوقف على نحو الكيل كما تقدم.

قوله: (وهو منتف هنا) فيه بحث إذ لو اشترى على التدريج ما يأكله أولاً فأولاً لم ينتف عنه ذلك المعنى فليتأمل.

قوله: (إذ لو اشترى إلخ) قد يقال فيه كثرة الغرر بكثرة العقود فيخالف ما ذكره.

بيعه على الشجر بمثله يابسا خرصا ، لثلا يعظم الغرر فى البيع ، والعرايا جمع عرية
وهى لغة النخلة لأنها أعريت أى : أفردت من باقى النخيل ، فتسمية العقد بذلك
مجاز عن أصل ما عقد عليه ولما قدم اعتبار الماثلة فى الجنس الواحد وعدم اعتبارها
فى غيره أخذ فى بيانها فقال : (وما يخالف لسواه) بزيادة اللام أى : وما يخالف
غيره (فى اسمه) وإن اتحد أصلهما كقلب الغنم مع كبده ، وسنام الإبل مع مخه (أو)
يخالفه فى (أصله) وإن اتحد اسمهما كلحم الغنم مع لحم البقر ، والبرى مع البحرى ،
والأهلى مع الوحشى ، ودقيق البر مع دقيق الشعير ، ودهن الجوز مع دهن اللوز ،
وخل العنب مع خل الرطب. (فغير جنس سمه) فهما جنسان فيباع أحدهما بالآخر
متفاضلاً وعلم من كلامه بالمنطوق بجعل أو مانعة خلو ، وبمفهوم الأولى حصول التغير
 باختلاف الاسم والأصل معا ، وأما لحم المتولد بين بقر وغنم مثلاً فهل يجعل جنسا
برأسه . أو يجعل مع لحم أبويه كالجنس الواحد احتياطا فيحرم بيع لحمه بلحمهما
متفاضلاً. قال الزركشى : لم يتعرضوا له ويظهر الثانى لضيق الباب.

.....
.....

قوله : (بمثله يابسا خرصا) أى : بأن يحرز قدر اليابس من غير كيل له كما يدل عليه تعبير
شرح «الروض» بقوله وأفهم قوله كيلا أنه يمتنع بيعه بقدره يابسا خرصا ، وهو كذلك لثلا يعظم
الغرر فى البيع. انتهى. وبهذا يظهر أنه لا اشتباه لهذا بقوله السابق بمثله على الشجر؛ لأن الثمن
هناك الرطب والثمن هنا التمر اليابس لكنه لم يكمل بل حرز قدره.

قوله : (خرصا) أى : أو على الشجر كما اقتضاه تقييد الشيخين التمر والزبيب بكونهما على
الأرض ، وقد يقال قوله خرصا يشمل ما على الشجر.

قوله : (مجاز عن أصل ما عقد عليه) هذا ظاهر بحسب اللغة أما بحسب اصطلاح الفقهاء فقد
يقال أن إطلاقها على العقد حقيقة.

قوله : (فى اسمه) قال فى الروض : والكبد والطحال والقلب والكروش والرئة والمخ أجناس أى
ولو كانت من حيوان واحد كما فى شرحه ، وشحم الظهر أو البطن والسنام أجناس ، وكذا
الرأس والأكارع أى : جنسان.

قوله : (ويظهر الثانى) اعتمده «م.ر».

قوله : (وقد يقال إلخ) فيه أنه يقتضى حينئذ أنه إذا باعه على الشجر مكايلة صح ، وهى طريقة حجر
ومخالفة لتقييد الشيخين.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وسكرا) أحمر ونباتا. (والقطر) النبات والمكرر. (والطبرزدا) بالذال المعجمة أى: السكر الأبيض المعتاد. (وحد) أى: أحكم بأنها جنس واحد لاتحاد أصلها وهو القصب. واختلاف اسمها لاختلاف نوعها لا جنسها إذ الكل سكر، وأفاد بعدوله عن تعبير الحاوى بالنبات أن السكر شامل له، وأن القطر بنوعيه مع ما ذكر جنس كما تقرر. ومثلها الخبز والدقيق ونحوهما، فمحل قولهم: وما خالف غيره فى اسمه جنسان إذا لم يكن أحدهما أصلاً للآخر، والغرض بيان اتحاد جنسها ليعلم امتناع بيع بعضها ببعض لكونها معروضة على النار لا للتمييز. قال الرافعى: وأما السكر والفانيد فجنسان على الأظهر لاختلاف قصبهما. قال بعضهم: الظاهر أنه أراد بالفانيد

..... قوله: (بالذال) أى: الأخيرة أما التى قبلها فهى زى فى جميع ما رأته، إلا فى شرح الروض فهى ذال معجمة أيضاً.

قال الناشرى: سمي بذلك لمجاورته الطير وهى الحديدية التى يقطع بها قصب السكر، أو الحديدية التى يجرد بها الأباطيح، انتهى. فليحرر ذلك كله.

قوله: (عن تعبير الحاوى) حيث قال كالسكر والنبات والطبرزد.

----- قوله: (لاختلاف نوعها) قد يقال هذا لا يمنع ورودها على قوله: وما يخالف لسواه فى اسمه إلخ.

قوله: (بالنبات) أى: إلى العطر إذا لم يكن أحدهما أصلاً للآخر يرد عليه عصير العنب مع حله فإنهما جنسان وكذا المخيض مع السمن جنسان.

قوله: (أحدهما أصلاً إلخ) كما كان الدقيق أصلاً للخبز.

قوله: (ليعلم امتناع إلخ) لا يجوز بيع بعضها ببعض بشرط التماثل كما قد يتوهم.

قوله: (قال بعضهم الظاهر إلخ) هذا قد يرد بما ذكره فى التبسط من الغنمة حيث قالوا: يتبسط من المعتاد كالعسل والعنب لا ما يحتاج إليه نادراً كالفانيد والسكر والاعتذار بأن المراد بالعسل عسل النحل وبالفانيد العسل لا يخفى ما فيه كذا بخط شيخنا، وأقول هذا المذكور فى التبسط لا يتنافى أنه أراد هنا ما ذكر ولعله أشار إلى ذلك بلفظ قد.

----- قوله: (قد يقال إلخ) قد يقال أن ذكر هذا والحكم بأنه واحد بعد ما مر إشارة لتثبيد ما مر باختلاف الاسم لاختلاف النوع.

قوله: (ويورد عليه عصير العنب إلخ) فيه أن المراد بكونه أصله أن يكون مشتقاً عليه كالدقيق أصل للخبز، والعنبر لم يشتمل على الخل، والمخيض الخالص ليس مشتقاً على السمن، فإن لم يتخلص لم يجز بيعه به لأنه من قاعدة «مد عجوة ودرهم» فليس جنسين. تأمل.

العسل المرسل فإنه مع السكر مختلف القصب، لأنه يتخذ من قصب قليل الحلاوة كأعلى العيدان، والسكر يطبخ من أسافلها وأوساطها لشدة حلاوتها، والعسل المرسل مع القطارة جنس واحد كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره. (ودر الضأن والمعزى) أى: لبنهما.

(كذا) أى: جنس واحد وكذا لحمها لتناول اسم الغنم لهما، كتناول اسم البقر للجاموس والعرايب. (وزيت زيتون مع الفجل) (*) أى: مع زيت الفجل بضم الفاء. (جنسان) كما علم مما مر لاختلاف أصلهما. (كالبطيخ) الأصفر. (و) البطيخ (الهندي) أى: الأخضر فإنهما جنسان لاختلافهما صورة، وطعماً، وطبعاً، وكالتمر المعروف مع التمر الهندي، وكذا القثاء مع الخيار على الأصح فى الروضة، ثم أخذ فى بيان قاعدة مد عجوة وغيرها مما شاركها فى البطلان فقال:

(وعند جمع العقد) الواحد. (جنسا) واحداً. (ربوى) بالوقف بلغة ربيعة أى: ربويًا. (فى طرفيه) أى: العقد إما حقيقة فيهما أو حقيقة فى أحدهما وضمناً فى الآخر كما ذكر ذلك بقوله: (ولو الضمن حوى).

.....

قوله: (العسل المرسل) قال فى القوت اسم العسل يختص بعسل الفجل وإطلاقه على غيره مجاز، ويجوز بيعه بعسل النحل متفاضلاً «ب.ر.».

قوله: (كأعلى العيدان) قد يستشكل أن أعلى العيدان وأسافلها جنسان.

قوله: (لاختلاف أصلهما) قال الجوهري: وكذا اسمهما لأن زيت الفجل لا يطلق عليه إلا مقيداً، وجعل نظير التعليل جارياً فى التعليل الآتى.

فرع: بياض البيض وصفاره جنس واحد قاله المتولى والرويانى، ودهن البان والورد والبنفسج واحد لأن أصلها واحد وهو الشيرج، قاله الأذرعى فى القوت «ب.ر.».

قوله: (ولو الضمنى) حوى فيه ضمير الربوى.

قوله: (ودهن ألبان إلخ) فى «ع.ش» أن ورق الورد والبنفسج المربى بالسهمس جنس واحد يصح بيعه ببعضه متماثلاً، وأن المخلوط منه بالشيرج جنس واحد أيضاً، ولكن لا يصح بيعه ببعضه لعدم تأتى المماثلة فيه، لأنه يخلط بالشيرج ويتحلل منه مائية، بخلاف المربى، فإنه مجرد تروح لأنه يوضع على السهمس ويترك حتى يتروح ثم يعصر مجرداً عن الورد. انتهى. شيخنا «ذ».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(فى طرف لافيهما) أى: ولو وجد الربوى ضمنا فى أحد طرفيه لا فى طرفيه معا (واختلفا * جنس) أى: وقد اختلف جنس المبيع من الطرفين كمد عجوة ودرهم. أو ثوب بمثلها ومن أحدهما كمد عجوة ودرهم بمدين أو درهمين. (أو) اختلف. (النوع) كذلك كمد عجوة ومد صيحانى بمثلها، أو بمدى عجوة أو صيحانى بطل العقد لخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال: أتى النبى ﷺ بقلادة فيها خرز وذهب تباع بتسعة دنائير فأمر النبى ﷺ بالذهب الذى فى القلادة فنزع وحده. ثم قال الذهب بالذهب وزناً بوزن. وفى رواية لا تباع حتى تفصل ولأن قضية اشتمال أحد طرفى العقد على مالين مختلفين توزع ما فى الآخر عليهما اعتباراً بالقيمة كما فى بيع شقص مشفوع وسيف بألف. وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون فإن الشفيع يأخذ الشقص بثلاثى الثمن. والتوزيع هنا يؤدى إلى المفاضلة، أو الجهل بالمائلة ففى بيع مد و درهم بمدين إن كانت قيمة المد الذى مع الدرهم أكثر من درهم كدرهمين فالمد ثلثا طرفه فيقابل به ثلثا

قوله: (عجوة) اسم لنوع من أنواع ثمر المدينة الشريفة، فليس المراد العجوة المعروفة؛ لأنها موزونة لا مكيلة والمد من المكيل. انتهى. «ق.ل.» بزيادة.

قوله: (ولأن قصيته إلخ) أى: لازمه وحقه ذلك. انتهى. جمل.

قوله: (يؤدى إلى المفاضلة) أى: فى ثمانية عشر صورة.

وقوله: أو الجهل بالمائلة أى: فى تسع صور، وذلك لأن اختلاف الجنس فيه ست صور فيها المفاضلة المحققة، وثلاث فيها الجهل بالمائلة، وكذا صور النوع وصور الصفة، فتمت فرض المد الذى مع الدرهم أزيد أو أنقص قيمة فالمفاضلة محققة وفى هذا ست صور ومتى فرضته مثله قيمة فالمائلة الثلاثة مجهولة؛ لأن التقويم تخمين وفيه ثلاث صور، وكذا يقال فى صور النوع وصور الصفة، ويستثنى من صور الجهل بالمائلة التى فى الصفة، فإنها صحيحة ومثلها ثلاثة النوع على خلاف ما عليه الجمهور كما سيأتى ذلك.

قوله: (ولو وجد الربوى) أى: الجنس الربوى.

قوله: (أو من أحدهما) ضبب بينه وبين قوله من الطرفين.

المدین أو دونه كنصف فالمد ثلاث طرفه فيقابله ثلاث المدین قتلزم المفاضلة أو مثله ، فالماثلة مجهولة لأنها تعتمد التقويم ، وهو تخمين قد يخطئ . وخرج بما قاله ما لو جمع ذلك عقدان بأن قبول كل جنس بجنسه أو بالآخر وما لو جمع عقد جنسين كصاع بر وصاع شعير بصاع تمر ، وكدينار ودرهم بصاع بر وشعير ، وما لو جمع جنسا غير ربوي كثوب وسيف بثوبين ، أو ربويا لكنه وجد في أحد الطرفين فقط كثوب ودرهم بثوبين ، أو وجد فيهما لكن ضمنا ، وهو ما صرح به كأصله في قوله : لا

قوله : (بأن قبول إلخ) أى : فالدافع للفساد تعدد العقد بتفصيل الثمن ، بخلاف تعدده بتعدد العاقد ، لوجود التخمين معه . انتهى . شرح الإرشاد للحجر .

قوله : (فيقابله ثلاثا المدین) وذلك مد وثلاث فقد بيع مد بمد وثلاث .

قوله : (فيقابله ثلاث المدین) أى : وهو ثلاثا مد فقد بيع مد بثلاثي مد .

قوله : (فلزم المفاضلة) قال في شرح الروض : والكلام في بيع المعين فلا يشكل ، بما سيأتى في الصلح من أنه لو كان له على غيره ألف درهم وخمسون دينارا فصالحه من ذلك على ألفي درهم جاز . انتهى . وفيه نظر والأوجه أنه لا فرق في جريان هذه القاعدة بين بيع المعين وغيره ، ولا ينافي ذلك مسألة الصلح المذكورة إذ لا معاوضة فيها بالنسبة لألف الدراهم بل هو استيفاء فليتأمل .

قوله : (أو وجد فيهما لكن ضمنا وهو ما صرح به كأصله في قوله : لا فيهما إلخ) يقتضى أنه في نحو السمس بالسمسم لم يجمع العقد ربويا في الطرفين حقيقة ، وإلا لم يخرج بقوله لا فيهما ، وفيه نظر إذ جمعه لذلك مما لا شبهة فيه ، إذ السمس ربوي وهو في الطرفين حقيقة ، بل في نحو السمس بالشيرج قد جمع العقد ربويا في الطرفين حقيقة ، فإنهما قطعاً ربويان وهما جنس واحد ، ولو جعل قوله : ولو الضمن حوى متعلقا بما بعده ، والمعنى ولو كان اختلاف جنس المبيع ضمنيا في أحد الطرفين لا فيهما ، وحينئذ يخرج نحو السمس بالسمسم ؛ لأن اختلاف المبيع ضمن في الطرفين ، إذ السمس في كل طرف مشتمل على دهن وغيره ، فلا يلزم المخذور الذى قلناه لكان ممكنا فليتأمل ، وقد يجاب بأن المعنى : أو وجد الجنس الواحد الربوي مع اختلاف جنس المبيع فيهما لكن ضمنا ، ونحو السمس بالسمسم لم يوجد فيه جمع الجنس الواحد الربوي مع اختلاف جنس المبيع إلا ضمنا في الطرفين ولا غبار على ذلك فتأمله «س.م» .

قوله : (بل هو استيفاء) فيه شيء إذ لم تؤخذ على وجه الاستيفاء ، بل على وجه المعاوضة ، ومثل ترح الروض شرحا «م.ر» وحجر على المنهاج .

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ففيهما كسمسم بسمسم، وشاة بشاة، فإن الدهن واللحم موجودان فى الطرفين ضمنا فيصح العقد إذ العوضان متجانسان فى صفتيهما الناجزة فلا حاجة إلى تفريق الأجزاء بل يعد كل جنسا واحداً برأسه، بخلاف وجوده فى أحد الطرفين كسمسم بدهنه فإنه لا يمكن جعل الدهن سمسما، ولا السمسم مخالفا للدهن مع اشتماله عليه فبينهما مجانسة. وهى فى الدهنية فيحتاج على اعتبارها فلا يعد جنسا واحداً فأحوج إلى التفريق، وخرج أيضاً ما لو جمع عقد ربوياً بلا اختلاف جنس أو نوع كمدى عجوة بمثلها وأراد باختلاف النوع ما يشمل اختلاف الصفة ليدخل فى البطلان بيع الصحيح والمكسر بهما أو بأحدهما إذا تفاوتتا فى القيمة وخرج بقوله. (إذا الخلط انتقى).

قوله: (ليدخل فى البطلان بيع الصحيح والمكسر) بهما أو بأحدهما إذا تفاوتتا فى القيمة، هذا إن لم يختلط الصحيح بالمكسر فإن كانا مختلطين لم يضر مطلقاً، وإن اختلفت القيمة فالحاصل أنهما إن اختلفا جنسا ضر مطلقاً متميزين أو مختلطين، إلا أن يكون الخليط قدراً لا يقصد إخراجهم، وإن ظهر به تفاوت فى الكيال وإن اختلفا نوعاً ضر متميزين لا مختلطين، وإن اختلفا صفة ضر متميزين عند اختلاف القيمة لا عند استوائها،

قوله: (بل يعد كل جنسا إلخ) أى: يعد السمسم الذى هو المثلث جنسا واحداً ولا يفرق بأن ينظر إلى دهنه مع كسبه وكذا الثمن بعد جنسا واحداً إلخ «ب.ر».

قوله: (إذا تفاوتتا فى القيمة) أى: بأن تنقص قيمة المكسرة عن الصحاح، ولذا قال الروض: أو مكسرة تنقص، قال فى شرحه قيمتها عن الصحاح. انتهى. لكن تعبيره هنا بالتفاوت بالقيمة يشمل ما إذا زادت قيمة المكسرة وإن كان خلاف الغالب.

قوله: (إذا تفاوتتا) وإنما لم يشترط فى الاختلاف بالجنس والنوع تفاوت القيمة، ضر مطلقاً بخلاف الاختلاف بالصفة؛ لأن الجنس والنوع مظنة الاختلاف فاكتفى بالمظنة، وإن فرض التساوى ولا كذلك الصفة، ولذلك جرى لنا وجه بأنه لا أثر لصفة الصحة، ذكر ذلك الجورجى.

قوله: (فى القيمة) بأن كانت قيمة المكسر أقل أو أكثر. حجر.

قوله: (إذا الخلط إلخ) تقييد للنوع.

قوله: (لا أثر إلخ) أى: وإن اختلفت القيمة لأن تفاوت الصفات فى محل المساحة، ورجحه الإمام والغزالي وغيرهما. انتهى. شيخنا «ذ».

فإن كانا مختلفين لم يضر مطلقاً وإن اختلفت القيمة. انتهى. من حاشية الشوبرى على التحرير و «س ل»، وقد يؤخذ ما ذكرناه فى الصفة من مفهوم قول المصنف: إذا الخلط انتفى إلح بناء على أن المراد بالنوع ما يشمل الصفة، ومثل لها الشارح بالجلد والردى، وغاية الأمر أنه جرى فيها على ضعيف كما جرى عليه فى النوع.

قوله: (إذا تفاوتوا فى القيمة) قيل إنه قيد فى اختلاف الصفة فقط، والذى اعتمده «ع.ش» على «م.ر» أنه قيد فى اختلاف الصفة والنوع، فيكون محترزه ما لو كانت قيمة الردى مساوية لقيمة الجيد، سواء الصفة والنوع، فيصح البيع فى ذلك، وهو فى ست صور لأن الردى صفة أو نوعا المساوى لقيمة الجيد، إما أن يباع مع الجيد بمثلها أو بردين أو مجيدين، ويبطل على هذا فى إحدى وعشرين، فالحاصل سبع وعشرون صورة لأن المد الذى مع الدرهم إما مساو أو زائد أو أنقص، فهذه ثلاثة والمقابل إما مد ودرهم أو مدان أو درهمان، فهذه تسع فى الجنس والنوع والصفة فهذه سبع وعشرون.

قوله: (إذا تفاوتوا فى القيمة) قيد فى اختلاف الصفة فقط كما هو ظاهر من صنيعة، أما اختلاف الجنس والنوع فالحق باطل فيهما مطلقاً لأنهما مظنة الاختلاف. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله أيضاً: (إذا تفاوتوا فى القيمة) قال الطبلاوى: لم ينظروا إلى القيمة فى باب الربا وإنما نظروا إلى معيار الشرع حتى يصح بيع الربوى الردى بجنسه الجيد مع المماثلة إلا فى قاعدة مد عوجة ودرهم، فإنهم نظروا إلى القيمة عند اختلاف الصفة ليتأتى التوزيع. انتهى. جمل.

قوله: (إذا تفاوتوا فى القيمة) أى: بالتقويم، فإن تساوى فيها بالتقويم صح واعتبر «ق.ل» التفاوت والتساوى بالواقع وهو مخالف لحواشى المنهج.

قوله: (إذا تفاوتوا فى القيمة) بخلاف ما إذا تساوى لأن التقويم وإن كان تخميناً إلا أن الدراهم والدنانير قيم الأشياء فهى أضبط من غيرها. انتهى. «س.م» على التحفة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(فى أحد النوعين بالآخر) بأن تميز أحدهما عن الآخر ما إذا وجد الخلط كما لو باع صاع حنطة بيضاء بمثله وفيهما أو فى أحدهما حنطة سمراء. أو باع صاع حنطة مخلوطة من جيد وردى بمثله أو بجيد أو بردى فيصح؛ لأن التوزيع إنما يكون عند تمييز أحد النوعين عن الآخر ومحل ذلك إذا قلت حبات الآخر بحيث لو ميز لم يظهر فى المكيال، ومثله خلط أحد الجنسين بالآخر وإن اقتضت عبارة النظم وأصله

قوله: (بأن تميز أحدهما إلخ) معنى التمييز أن يتبين ذلك للناظر إليه من غير تأمل، والفرق أنه عند التمييز كل نوع مقصود فى ذاته، وعند الاختلاط المقصود الجملة دون كل نوع. انتهى. شرح المسند.

قوله: (ومحل ذلك إلخ) عبارة «ق.ل» على الجلال: نعم يغتفر فى الجنس الحبات اليسيرة من جنس آخر، بحيث لا يظهر فى المكيال وفى النوع، وإن كثرت ما لم يتساو مقدار النوعين وإلا كبيع صاعين معقلى وصيحاني مختلطين بصاعين معقلى وصيحاني، فلا يصح خلافا لما قاله الرافعى: وغيره كذا قاله شيخنا الزيادى واعتمد شيخنا الرملى الصحة تبعا لمن ذكر، وفيه نظر ظاهر. انتهى. «ق.ل» على الجلال، وقوله: الصحة أى فى اختلاط النوعين، وإن اختلفت الصفة أيضاً. انتهى. وحاصل المعتمد أنه إن لم تكن الصفة مخالفة فى القيمة فلا فساد إذ باستواء القيمة مع اتحاد الجنس والنوع تنتفى الجهالة، وكذا الإفساد فى المختلط إن اتحد الجنس أو قل الخليط بحيث لا يظهر فى الميزان لانتفاء الجهالة فى الأول، واعتبارها فى الثانى لمشقة الاحتراز هذا ما عليه الجمهور، وقوله: بحيث إلخ مخالف لما عليه «م.ر» لكنه موافق لـ «م.ر» الكبير كما فى الحاشية.

قوله: (ومثله إلخ) أى: فى التقييد بعدم الخلط لا فى ضابطه لما سيأتى.

قوله: (ومحل ذلك إلخ) المعتمد كما قال شيخنا الشهاب الرملى وغيره أنه لا فرق بين أن تقل حبات الآخر على الوجه المذكور وألا تقل كذلك، ولهذا علل الرافعى الصحة بأن العلة فى انبطالان هى التوزيع، ولا توزيع عند الاختلاط، نعم هذا التقييد مسلم فى الجنس وهو منقول الأصحاب فيه والفرق واضح والله أعلم.

قوله: (نعم هذا التقييد مسلم فى الجنس إلخ) يفد أن منقول الأصحاب فيه أن لا يظهر الخليط فى المكيال، لا أن لا يقصد إخراجه ليستعمل وحده، لكن الذى فى شرحى المنهاج لـ «م.ر» وحجر الثانى، وفى كلام شيخنا «ذ» رحمه الله ما يفيد أن المعتمد الأول.

خلافه ففي الروضة وأصلها: لو باع صاع حنطة بمثله وفيهما أو في أحدهما زوان أو عقدتين أو مدر أو خيات شعير لم يجز، وضبط الإمام المنع بأن يكون قدرا لو ميز لظهر في المكيال فإن لم يظهر لم يضر، وكذا لو كان فيهما أو في أحدهما دقاق تبين، أو قليل تراب لأن ذلك لا يظهر في المكيال، بخلاف ما لو باع موزونا بجنسه وفيهما

قوله: (ما لو باع موزونا بجنسه) في التحفة: يطل بيع دينار مثلا فيه ذهب وفضة بمثله أو بأحدهما ولو خالصا وإن قل الخليط لأنه يؤثر في الوزن مطلقا، فإن فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح. انتهى. وفيه أن هذا من خلط أحد الجنسين بالآخر وشرط صحته ألا يقصد إخراجها للاستعمال، إلا أن ينص هذا بغير النقد كتمثيل الشارح بقوله: ولو باع حنطة بشعير إلخ، ويوجه بأن القليل من النقد مقصود إن أثر في الوزن، وفيه أيضا أن الجنس لا نظر فيه للتفاوت في القيمة إلا أن يقال إن النظر لها هنا لأجل أن يكون مقصودا لا لما مر من أن يكون متماثلا أو لا فليتأمل، فإنه ربما أفاد ذلك قول شارح المسند، وأما التمول فلأنه مفردا غير مقصود. انتهى. فإن ذلك منتف في النقيدين. انتهى. ثم رأيت شيخنا العلامة الذهبي رحمه الله نقل عن ابن النقيب في السراج على نكت البهجة والمنهاج أنه متى لم يظهر في الميزان صح البيع اتفاقا، ومثله في حاشية «الشهاب» عميرة على المحلى قال «ع.ش» فلم يفصل في القليل الذي لا يؤثر في الوزن بين ما له قيمة وما لا قيمة له.

قوله: (بأن يكون قدرا لو ميز لظهر إلخ) ليس المراد من هذا أن ينظر إلى ما يحويه كل صاع مثلا فيعتبر ظهوره وعدمه، فإن ذلك يختلف باختلاف ما يحويه المكيال، فتارة قد يحتوي على كثير من الخليط، وتارة على القليل بل المراد النظر إلى مقدار الخليط الذي خلط عليه المبيع لو ميز جميعه هل يظهر في المكيال نقص لو كيل الخالص على انفراده أم لا.

قال السبكي: ولو كان النقصان لا يتبين في المقدار البسيط ويتبين في الكثير، قال الإمام: فالمستنع النقصان فإن كان ما اشتمل عليه العقد بحيث لو ميز التراب منه لم يبن النقص صح، وإن كان لو جمع للمأ صاعا أو أصعا فالبيع باطل. انتهى. «ب.ر».

قوله: (لأن ذلك لا يظهر في المكيال) لو كان يظهر فيه لكن لا قيمة له، وكان الخالص منه معلوم المماثلة فينبغي الصحة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أو في أحدهما قليل تراب لا يجوز لأنه يؤثر في الوزن، ولو باع حنطة بشعير وفيهما أو في أحدهما حبات من الآخر يسيرة صح، وإن كثرت لم يصح. قال الإمام: ولا يضبط ذلك بالتأثير في الكيل ولا بالتمول بل يضبط الكثير بأن يكون الشعير المخالط للحنطة قدرا يقصد تمييزه ليستعمل شعيرا وكذا بالعكس. انتهى. وإنما غاير الإمام بين ضبط هذا وما مر مع أن المدرك واحد لاختلاف جنس العوضين هنا واتحاده فيما مر فأثر فيه ما ظهر في المكيال، وإطلاقهم بطلان بيع الهروى، وهو نقد فيه ذهب وفضة بمثله أو بأحد التبرين على الخلوص قد يحمل على ما إذا كثر كل منهما والوجه بقاؤه على إطلاقه لأن أحدهما وإن قل يؤثر في الوزن بخلاف نظيره في الكيل. (لا * إن باع دارا بنضار) بضم النون أى: بذهب. (فانجلا) أى: انكشف.

قوله: (ولو باع حنطة بشعير إلخ) يعلم من هذا مع قوله سابقا: لو باع صاع حنطة بمثله إلخ، وقوله: بخلاف ما لو باع موزونا إلخ الفرق بين المسائل الثلاثة وهو اختلاف جنس العوضين في هذه فلم يؤثر فيه ما ظهر في المكيال، بخلاف قوله لو باع صاع حنطة بمثله فإنه لاتحاد الجنس أثر فيه ذلك، وبخلاف ما لو باع موزونا بجنسه واختلط أحد الجنسين بشيء من الآخر أو من غيره فيضر مطلقاً.

قوله: (ولا يضبط ذلك إلخ) أما التأثير في الكيل فلأن المماثلة غير مرعية عند اختلاف الجنس، وأما التمول فلأنه مفرد. انتهى. شرح المسند فتأمل.

قوله: (بأن يكون إلخ) اعتمده «م.ر» الصغير في شرح المنهاج واعتمد والده التفات في المكيال كما في الحاشية.

قوله: (قد يحمل إلخ) أى: ويكون كلام الإمام متناولاً له، فيضبط بأن يكون المخالط قدرا يقصد تمييزه ليستعمل وحده.

قوله: (لا إن باع دارا بنضار إلخ) استشكل بعدم صحة بيع ذات لبن بذات لبن، وأجيب بأن الشرع جعل اللبن في الضرع كهو في الإناء.

فرع: اشترى بذهب دارا موهت بذهب يحصل بالعرض على النار لم يجز «ب.ر».

وقوله: ذات لبن بذات لبن أى: وإن جهل وجود اللبن.

قوله: (جعل اللبن في الضرع إلخ) لأن الشارح لما أوجب الصاع في مقابلته في المصراة جعله مقصودا بالعقد، كالشاة بخلاف ماء البئر. انتهى. «ع.ش».

(معدنه) أى: النصار (فيها) أى: الدار فلا يبطل لأن المعدن تابع بالإضافة إلى مقصود الدار فالمقابلة بين الدار والذهب خاصة بخلاف ما إذا علم المعدن كما أفهمه قوله: فأنجلي معدنه لأنه مقصود بالمقابلة حينئذ، وهذا هو المراد بقول الروضة كأصلها فى الألفاظ المطلقة لا يجوز بيع ما فيه معدن ذهب بذهب من جهة الربا، فإن قلت: لا وجه للفرق إذ لا أثر للجهل بالمفسد فى باب الربا قلت: لا أثر له فى غير التابع أما التابع فقد يتسامح بحمله والمعدن من توابع الأرض كالحمل يتبع أمه فى البيع وغيره.

(ولا) إن باع (دارا لها * بئر بها ماء) عذب (بدار مثلها) فلا يبطل أيضًا لأن الماء وإن اعتبر علم العاقدین به تابع بالإضافة إلى مقصود الدار لعدم توجه القصد إليه

قوله: (بقاؤه على إطلاقه) أى: ويكون داخلا فى قول الإمام: بخلاف ما لو باع موزونا إلخ فيكون خارجا من المكيل فلا يكون شرط خلط أحد الجنسين ألا يكون المخالط قدرا يقصد إلخ مطلقا، بل إذا كانا مكيلين بخلاف ما إذا كانا موزونين لأن الخليط وإن قل يؤثر فى الوزن، وانظر لما اعتبر التأثير فى الوزن دون الكيل فى خلط أحد الجنسين بالآخر فليحرر، على أن قوله بخلاف نظيره فى الكيل يفهم أن الاعتبار فى خلط أحد الجنسين بالآخر التأثير فى الكيل، وليس كذلك، بل يكون قدرا يقصد تمييزه كما مر فليتأمل، وفى الرشيدى على «م.ر» أن شرط التمييز إنما هو قيد فى غير الذهب والفضة إذ القاعدة جارية فيهما مع الاختلاط، وإنما هو شرط فى نحو الحبوب. انتهى. فليحرر هل الذهب والفضة قيد وكذا الحبوب.

قوله: (وإن قل يؤثر فى الوزن إلخ) فإن فرض أنه لا يؤثر فيه لم يضر سواء كان له قيمة أو لا على ما فى «ع.ش»، والشهاب عميرة على الحلى والنكت لابن النقيب وقيد «م.ر» وحجر ألا يكون له قيمة واستشكله «ع.ش» بأنه لا نظر لها عند التماثل وزنا فكأنه باعه ذهبًا خالصا بذهب خالص.

قوله: (ببئر بها ماء) قال الأذرعى: المراد البئر التابعة وأما غيرها فالماء فيها كالماء فى الآنية

«ب.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

غالبًا بخلاف المعدن ولا ينافى كونه تابعًا بالإضافة كونه مقصودًا فى نفسه حتى يشترط التعرض له فى البيع ليدخل فيه. وفى الروضة وأصلها فى الألفاظ المطلقة لا يصح بيع دار فيها بئر ماء ما لم ينص على بيع الماء وإلا فيختلط الماء الموجود للبائع بما يحدث للمشتري، وينفسخ العقد، والحاصل إنه من حيث أنه تابع بالإضافة اغتفر من جهة الربا، ومن حيث أنه مقصود فى نفسه اعتبر التعرض له فى البيع ليدخل فيه وعطف على قوله:

وعند جمع العقد قوله (أو * باعه بالحيوان اللحم) ولو لحم سمك بطل سواء

قوله: (ولا ينافى كونه إلخ) الحاصل أنه من حيث أنه تابع بالإضافة إلى مقصود الدار اغتفر من جهة الربا، ومن حيث أنه مقصود فى نفسه اعتبر التعرض له فى البيع ليدخل فيه، وبهذا سقط ما قيل أن التابع إذا صرح به يمنع صحة البيع كالحمل اهـ. شرح الروض، أى: لأن الحمل ونحوه متحمض التبعية فكان التصريح به مفسدًا فهذا وجه سقوطه اهـ. «س.م» من هامش شرح الروض.

قوله: (أو باعه بالحيوان اللحم) الظاهر أنه تعبدى كالربا. انتهى. حواشى شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (بالحيوان) أى: الحى فخرج السمك والجراد الميت. انتهى. جمل، وهو منقول عن «م.ر».

قال «س.م»: ويبيع السمكة الحية بمثلها قال المتولى: إن جوزنا ابتلاعه حيا لم يجز وإلا جاز. انتهى. وقول الجمل: فخرج السمك والجراد الميت أى: فإنه لحم فإن بيع بجنسه لم

قوله: (أو باعه بالحيوان) ينبغى الحى لإخراج نحو السمك الميت.

قوله: (اللحم) نعم بحث جمع حل بيع الحيوان بالسمك الميت وفيه نظر. حجر.

قوله: (لإخراج نحو السمك إلخ) أى: فإنه لحم، فإن بيع بجنسه لم يصح لعدم تأتى المماثلة، أو بغير جنسه صح لعدم اشتراط المماثلة. انتهى. مرصفي.

قوله: (نعم بحث جمع إلخ) قوة الكلام تفهم أن مدرك البحث عند السمك الميت من قبيل الحيوان، فعليه يتمتع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلا، وأن مدرك النظر عده من قبيل اللحم فعليه لا يتمتع ما ذكره فليراجع. «س.م» على التحفة.

من جنسه كلحم غنم بغنم أم من غير جنسه من ما مأكول وغيره كلحم غنم ببقر، أو بعيد لأنه ﷺ نهى عن أن تباع الشاة باللحم، رواه الحاكم والبيهقي وقال: إسناده صحيح. ونهى عن بيع اللحم بالحيوان. رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وأسنده الترمذي عن زيد بن سلمة الساعدي وكاللفحم في ذلك سائر أجزاء الحيوان المأكولة كالطحال والكلية والكبد والجلد قبل الدبغ أما بيع بيض الدجاج ونحوه، أو للبن بالحيوان، فجائز على الأصح، وظاهر كلامهم والخبر منع بيع اللحم بالسّمك والجراد وبه صرح صاحب الخصال، وفرضه في بيع لحم الحيتان بالحيوان، وبيع لحم الجراد بالجراد فما قيل من أنه ينبغي جواز بيع السمك الصغير بلحم السمك المخالف لذلك. (أو).

(بفرقة الأم وأم الأم * لو لم تك أم).

(وَأَب) بجره عطفًا على أم الأم ولو قدمه على لو لم تك أم كان أولى (والفرع)

يصح لعدم تأتى المماثلة، أو بغير جنسه صح لعدم المماثلة، وإنما تتأت المماثلة فى الأول لاشتغال السمك والجراد على غير اللحم.

قوله: (السمك الصغير) لعل وجه التخصيص جواز ابتلاع الصغير فهو لحم لا حيوان.

قوله: (وَأَب) فى «ق.ل.» على الجلال أن الأب وإن علا ولو من جهة الأم كالأم عند عدمها والجدّة كذلك، وتقدم الجدّة من الأم عليها من الأب إذا اجتمعتا فيحرم التفريق بينه وبين الأولى دون الثانية، وإذا اجتمع الأب وإن علا والجدّة ولو من الأم وإن علت فهما سواء، فيباع مع أبيهما ولا يقدم أب من الأم عليه من الأب، وخالف بعض مشايخنا فيه ولا يحرم التفريق فى بقية المحارم.

قوله: (والجلد قبل الدبغ) عبارة الروض: ولا يجلد لم يدبغ.

قال فى شرحه: وكان مما يؤكل غالبًا كجلد سميط ودجاج، بخلاف ما إذا دبغ أو لم يؤكل غالبًا.

قوله: (بيع اللحم بالسّمك) قال فى شرح الروض: وأما بيع السمك الحى بمثله فإن جوزنا ابتلاعه حيا لم يجز، وإلا جاز. قاله المتولى والراجح خلافه كما مر.

قوله: (لم يجز) أى: لأنه حينئذ من قبيل اللحم المتحد الجنس ولا تعلم المماثلة، وإلا جاز لأنه حيوان ولا تشترط فيه المماثلة.

قوله: (ولراجح خلافه) أى: جواز بيع السمك الحى بمثله وإن جوزنا ابتلاعه. انتهى. «ع.ش.»

الفرق البهية فى شرح البهجة الوردية

بجره عطفًا على الأم أى: أو باع بيعًا ملتبسًا بالفرقة بين الأم وفرعها بأن باعها دونه أو عكسه، أو بين أم الأم والأب وإن علوا وبين الفرع عند فقد الأم بأن باعها دونه أو عكسه بطل، وإن رضوا بالفرقة للعجز عن التسليم شرعًا بالنع منها قال ﷺ: من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة. حسنه الترمذى وصححه الحاكم على شرط مسلم، وقال ملعون: من فرق بين والد وولده. رواه أبو داود هذا إذا وقع البيع (من قبل تمييز) للفرع وضبطوا سنه (بنحو سبع) سنين إما إذا وقع بعده فيجوز التفريق بالبيع وغيره لاستقلال الفرع حينئذ بعض استقلال، وخبر «لا يفرق بين الأم وولدها قيل إلى متى قال: حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية» ضعيف وأفهم تعبيره بالتمييز أن ذلك فى الآدميين فيجوز التفريق بين البهيمة وولدها بعد استغنائه عن اللبن لكن مع الكراهة إلا لغرض صحيح كالذبح، وأما قبل استغنائه فيحرم

.....
قوله: (أى أو باع إلخ) وكالبيع سفر فيه وحشة ولو مع زوجها فيحرم التفريق به أيضًا. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (بين الأم وفرعها) أى: ولو كان مسلما يباع لأبيه وهى كافرة كما فى «م.ر.».
قوله: (يوم القيامة) أى: فى الجنة، فلا يقال: إن التفريق واقع هناك لقوله تعالى ﴿يوم يفر المرء من أخيه﴾ [عبس ٣٤] إلخ لأن ذلك فى الموقف. انتهى. من زواج حجر.
قوله: (بنحو سبع) اعتمد شيخنا «م.ر.» فى شرحه كابن حجر، وشيخنا فى حاشية، وابن عبد الخالق أن التمييز المعتبر هنا بأن يأكل وحده ويشرب وحده، ويستنجى وحده وإن لم يبلغ سبع سنين، وفارق الصلاة حيث اعتبر فيها السبع مع ذلك بأن فيها نوع تكليف، واعتمد الخطيب اعتبار السبع هنا كالصلاة واكتفى بعضهم بفهم الخطاب ورد الجواب ولو قبل السبع. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (بالفرقة إلخ) لو كان التفريق بالبيع فيمن يعتق عليه فيبحث الزركشى الصحة «ب.ر.».
فرع: لو كان له أم وحدة مثلا فباعه مع أمه فماتت الأم فى المجلس مثلا، فهل يفسخ البيع نظرا لأنه حينئذ كأنه بيع ولا أم له بدون جدته فيه نظر، ويظهر عدم الانفساخ ويغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء فليتأمل.

قوله: (وفيه نظر إلخ) نقل المحشى عن «م.ر.» جواز البيع لغرض الذبح، فإن لم يذبحه المشتري تبين بطلان البيع. انتهى. وبه يندفع ما هنا، فليتأمل.

التفريق بغير ذبح الولد ويبطل العقد وأفهم ما ذكره من بطلان البيع للتفريق بين أم الأم والأب وبين الفرع صحة بيع أحدهما وحده أو مع الفرع فإن لم يكن إلا أحدهما فباعه أو الفرع بطل البيع للفرقة، فعطفه الأب بالواو أحسن من عطف الحاوى له بأو. وأشار ابن الصباغ إلى أنه لو باع الأم مع بعض الولد لم يصح لما فيه من التفريق فى بعض الأزمنة ويقاس به بيع الولد مع بعض الأم ومثله بيع بعض أحدهما وحده أو مع بعض الآخر إلا أن يتساوى البعضان فلا منع وفى جواز التفريق بالرد بالعيب وجهان أصحهما المنع. وألحق الغزالي فى فتاويه التفريق بالسفر بالبيع فى عدم الجواز، قال القاضى: والفرع المجنون كالصغير غير المميز وينتهى التحريم بإفاقته، ولولا زيادة الناظم نحو سبع لشملة كلامه ولو كانت الأم لأحد وفرعها لآخر فلكل

.....
 قوله: (إلا أن يتساوى البعضان) أى: وقد باعهما لمشتري واحد قيل: وعليه التسوية فى المهايأة إذا وقعت، وفيه أنه لا يحرم التفريق إلا بإزالة لملك كما فى الرشيدى. وقد يقال: يلحق هذا بالسفر الذى فيه وحشة فليراجع.

قوله: (بالسفر) أى: الذى فيه وحشة. انتهى. ق.ل. على الجلال.

 قوله: (فيحرم التفريق بغير ذبح الولد ويبطل العقد) شمل التفريق بغير ذبح الولد التفريق بالبيع، ولو لغرض الذبح، فقضية كلامه بطلانه وهو وجيه جدا. لكن عبر فى شرح الروض بأنه يحل البيع لغرض الذبح. انتهى.

وفيه نظر ظاهر إذ قد يتأخر ذبحه، أو لا يوفى المشتري به فلا يندفع الضرر، وشرط ذبحه فى العقد ينبغى أن يكون مفسدا وهو نظير ما لو باع الأم أو الولد حيث حرم التفريق بشرط العتق وهو باطل كما اقتضاه إطلاقهم، فالوجه البطلان هنا سواء شرط ذبحه فى العقد أم لا كما اقتضاه كلامه هنا والله أعلم.

قوله: (فى عدم الجواز) وطرده بين الولد والزوجة ولو حرة، بخلاف المطلقة لإمكان اتباعها له

«ب.ر.»

قوله: (لشملة كلامه) يمكن أن يشمل مع ذلك لأن الإفاقة من نحو السبع بجامع مظنة التمييز.

قوله: (وفرعها لآخر) كما لو أوصى بما تحمله أمه لزيد.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

منهما بيع ملكه ، أو كان أحدهما حرا فلمالك الرقيق يبيعه وخرج بالأم ومن ذكره معها غيرهم كالأخت وأبى الأم وسائر المحارم إلا أم الأب فكالأم على الأصح.

(كهبة) وهدية وقرض ونحوها. (والقسم) بفتح القاف أى: القسمة فإن كلا منها يبطل بالفرقة قبل التمييز كالبيع بل القسمة بيع لكنها لما غايرته لفظا صح تنظيره بها (لا الوصية) فلا تبطل بالفرقة لعدم الضرر فى الحال ولعل موت الموصى يكون بعد زمن التحريم (و) لا (العق) فلا يبطل بالفرقة إذ من عتق ملك نفسه فله ملازمة الآخر قال فى الاستقصاء: ولو أسلم الأب المملوك. وتخلفت الأم وبينهما صغير والمالك كافر أمر بإزالة الملك فى الأب والصغير وجاز التفريق للضرورة قال الشيخ نجم الدين

قوله: (وأب الأم) فى «ق.ل» على الجلال: أنه كالأم فراجعه.

قوله: (وأب الأم) تقدم عن «ق.ل» خلافه.

قوله: (لا الوصية) ولو وهب فرعه أمة حائلة فحملت عند الفرع وأتت بولد فلأصل الرجوع فى الأم، إذ لو منع منه لم يحصل له شىء. انتهى. «س.م» على المنهج نقلا عن «م.ر».

قوله: (كالأخت وأبى الأم) عبارة شرح المنهج: والجد للأم أحقه المتولى بالجد للأب، والماوردى بسائر المحارم. انتهى.

وعلى قول المتولى ينبغى أنه إذا اجتمع مع الأب أن يجوز التفريق بينه وبين أحدهما.

قوله: (إلا أم الأب فكأم الأم) لو وجدت أم الأب مع أم الأم ومع الأب فينبغى جواز التفريق بينه وبين ما عدا واحدا منهم.

قوله: (فكأم الأم) أى: عند فقد الأب «س.ش» «ب.ر».

قوله: (ولعل موت الموصى إلخ) قد برز من هذا إلى أنه لو وقع الموت قبل التمييز بطلت وهو ظاهر.

قوله: (بطلت) اعتمده «ق.ل» خلافا للخطيب.

قوله: (وهو ظاهر) ولا يقال إنه فى الدوام كما سبق لأن العقد فيما سبق تم بخلافه هنا، تدبر.

باب الربا

٥٠١

البالسى: وينبغى أنه لو مات الأب يباع الفرع للضرورة. (والواحد) ممن لا يجوز التفريق بينهما. (فى الرهنه).

(صحت) أى: صحت رهنه لأنها لا توجب فرقة لبقاء الملك ويجوز عود ضمير صحت على الوصية وتاليها (و) إن احتيج إلى بيع المهرن فى الدين (بيعاً) أى: المهرن والآخر معا حذرا من التفريق (ويوزع الثمن) عليهما (بقيمة الكل وقيمة الرهن) بتحريك الهاء للوزن وفتحها للوزن وفتحها لمناسبة الروى أى يحسب قيمة مجموع المهرن والآخر وقيمة المهرن وخذه بأن يقوم حاضناً أو محضوناً لأنه رهن كذلك ولهذا لو حدث فرع المهرنة بعد الرهن من نكاح أو زنا وبيعا قومست فارغة عن الفرع فإذا كانت قيمة المهرن مائة وقيمتة مع الآخر مائة وعشرين كان سدس الثمن فى مقابلة الآخر وخمسة أسداسه فى مقابلة المهرن.

(قلت وقولى قيمة الرهن هنا * أولى من) قول الحاوى وغيره قيمة (الأم) إذ قد يكون المهرن الفرع (كذا) نقلته (عن شيخنا) البارزى.

(أو) كان (معه) أى: البيع (شرط هو مقصود ولا * يوجب) العقد كشرط إلا

.....
.....

قوله: (يبيع الفرع للضرورة) قال الجوحى: لو قيل فى هذه الحالة يؤمر بإزالة الملك عن الأم والولد معا كما فى المهرن لكن أولى «ب.ر».

قوله: (فتحريك اهاء لغة) هذا يقتضى أن مطلق التحريك هو اللغة لا خصوص الفتح «ب.ر».

قوله: (لمناسبة الروى) يفهم أن الفتح ليس فى تلك اللغة ولم يبين أمرها.

قوله: (ولا يوجب) أعم من أن يوجب خلافه أولاً.

قوله: (هذا يقتضى إلخ) أى: قوله: لغة مع قوله: فتحها إلخ يقتضى أن مطلق التحريك هو اللغة، وأما خصوص الفتح فلمناسبة.

قوله: (يفهم أن الفتح إلخ) يعنى أن قوله: إن التحريك لغة ليس معناه أنه يجوز تحريكه بإحدى الحركات كما هو القاعدة فى كل ما عينه حرف حلق، إذ الظاهر أن هذا لا يثنى لغة، بل معناه أنه كما يجوز تسكينه يجوز فى تلك اللغة تحريكه، وإذا كان الفتح للمناسبة فما الحركة الجائزة فى تلك اللغة. هذا -- والله أعلم - مراده.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

يقبض المبيع أو لا يتصرف فيه أو يحصد البائع الزرع أو يخييط الثوب بطل العقد لأنه
 ﷺ نهى عن بيع وشرط. رواه عبد الحق في أحكامه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن

.....

قوله: (لم يرجع بشيء) أى: مع تعلق حقه بالعين. انتهى. الإرشاد لـحجر.

قوله: (أولى) وحمل قولهم قيمة الأم على التمثيل أو هو للغالب. شرح إرشاد.

قوله ﷺ: (لا يحل سلف) هل المراد به شرط السلف أى: القرض فيكون ما بعده من
 عطف العام.

قوله: (عن بيع وشرط) قسمه بعضهم فقال: الشرط إما أن يقتضيه مطلق العقد
 كالقبض والانتفاع والرد بالعيب أو لا، الأول لا يضر والثاني إما أن يتعلق بمصلحة العقد
 كشرط الرهن أو الإشهاد، والأوصاف المقصودة من الكتابة والخياطة والخيار ونحو ذلك أو
 لا، الأول لا يفسده ويصح الشرط في نفسه، والثاني إما ألا يكون غرض يورث تنازعا،
 كشرط ألا يأكل إلا كذا فهو لاغ والعقد صحيح، والثاني وهو الفاسد المفسد، كالأمور
 التي تنافي مقتضاه نحو عدم القبض والتصرف وما أشبه ذلك.

قال بعضهم: الحاصل أن المفسدة كل شرط مقصود لا يوجب العقد وليس من
 مصالحه. انتهى. «س.م» على المنهج.

وفى «ق.ل» على الجلال بعد ذلك قال الأسنوى: وينبغي أن يصح إذا كان الشارط
 لعدم القبض هو المشتري، كما لو شرط الزوج في النكاح أنه لا يطاء، وكما لو اشترى
 طعاما وشرط على نفسه أنه يطعمه للغير فإنه يصح، لا إن شرطه البائع فإنه يبطل كما
 قاله الماوردي.

ويمكن أن يجاب بأن ذلك الشرط يؤدي إلى استمرار ضمان البائع هنا وعدم وثوقه
 بملك الثمن، وفي ذلك ضرر عليه وبأن القدرة على التسليم شرط في البيع وهو بالقبض،
 فشرط عدمه مفسد، وليس الوطاء في النكاح كذلك. ومثله أكل المبيع في صورة ما إذا
 اشترى طعاما وشرط على نفسه إلخ لحصول القبض به لأنه أباحه كما سيأتي فيه.

.....

.....

جده وروى أبو داود بهذا السند لا يحل سلف وبيع ولا شرط وبيع وظاهرهما امتناع كل شرط، لكن فهم منهما أن المعنى فى ذلك تأديته إلى بقاء علة العقد قد يثور بسببها نزاع بين العاقدين وقد يفضى إلى فوات مقصود العقد فحيث انتقى هذا المعنى صح الشرط. وقد ورد فى بعض الشروط نصوص بصحتها وستأتى (وإن أزيل) الشرط المذكور ولو فى المجلس فإن البيع يبطل إذ العقد الفاسد لا عبرة به فلا ينقلب صحيحاً بقولهما أزلنا الشرط. فقله: (بطلاً) راجع إلى قوله وعند جمع العقد وما بعده إلى هنا إلا ما استثنى كما تقرر، وخرج بالمقصود أى: ما فيه غرض ما لا غرض فيه فيلغو فى نفسه ولا يفسد العقد كشرط ألا يأكل إلا الهريسة أو لا يلبس إلا الخنز أو الكتان، كما جزم به فى المحرر والمنهاج. وقال فى المجموع: إنه المذهب ونقله الرافعى عن الإمام، والغزالي ثم قال: لكن فى التتمة أنه لو شرط إلزام ما ليس بلازم كما لو باع بشرط أن يصلى النوافل فسد العقد لأنه أوجب ما ليس بلازم. قال: وقضيته فساد العقد فى مسألة الهريسة قال الأسنوى: ومقتضاه أنه لم يجد تصريحاً بالبطلان وإنما يوجد من مقتضى كلام التتمة وهو عجيب فقد نص عليه الشافعى فى الأم فقال: وإذا باعه العبد على ألا يبيعه من فلان أو على أن يبيعه منه أو على ألا يستخدمه أو على أن ينفق عليه كذا وكذا فالبيع فاسد فتلخص أن مذهب الشافعى فى اشتراط ما لا غرض فيه البطلان، وأن الرافعى لم يطلع فيه إلا على كلام بعض

.....
قوله: (فى بعض الشروط إلخ) هو ما أوجبه العقد أو كان من مصالحه أو شرطاً لصحته أو لا غرض فيه، كالقبض والرد بالعيب أو الكتابة والخياطة أو قطع الثمرة أو كونه لا يأكل إلا كذا.

قوله: (فقال وإذا باعه إلخ) لا يقال هذه الصورة التى نقلها عن النص لم تتعين لانتفاء الغرض بل بعضها الغرض فيه ظاهر، وبعضها مخالف مقتضى العقد، فكيف يستنتج منها أن مذهب الشافعى فى اشتراط ما لا غرض فيه البطلان لأننا نقول: الصورة الأخيرة نظير ما قال الشيخان فيه أنه لا غرض فيه فليتأمل، إلا أن يفرق بأن فيها تقديراً للنفقة أو اشتراط شيء فيها.

قوله: (إلا أن يفرق إلخ) كذا أجاب به الزركشى: وتبعه شيخ الإسلام فى شرح الروض و «م» وحجر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

المتأخرين المعدودين لا في أصحاب الوجوه. وقد جزم بالصحة في المحرر والشرح الصغير لكون القائل بها اثنين وبالبطالان واحدا على ما تحصل له في مبسوطه وهذا أمر صعب يورث ريبة في الإفتاء بكثير من كلامه قال: وقد اختار ابن الصلاح وابن الرفعة في لا يأكل إلا الهريسة أنه يقرأ بقاء الخطاب فإنه حينئذ لا غرض فيه أصلاً. بخلاف ما إذا قرئ بالياء آخر الحروف فقد يتخيل فيه الإفساد لأنه ينفع العبد كالإعتاق وما قالاه بعيد عن السياق لكنه صحيح نقلاً كما بينته. انتهى. وخرج بما لا يوجب العقد ما يوجب كالتقبض والرد بالعيب والأنتفاع فهو مؤكد لمقتضاه.

(لا شرط لإشهاد) فإنه لا يبطل العقد وإن لم تعلم الشهود للأمر به قال تعالى:

.....
قوله: (وقد اختار) قال «م.ر» وحجر: الصحيح عدم الفرق بين الفوقية والتحتية لانتهاء غرض البائع بعد خروجه من يده في تعيين غذائه مع أنه يحصل الواجب عليه من إطعامه.

قال في شرح الروض: وأجاب الزركشى عما قاله الأسنوى بأن ما في التتمة محله فيما لا يلزم السيد أصلاً، ومسألتنا فيما يلزم السيد في الجملة إذ نفقة الرقيق مقدرة بالكفاية، وقد شرط عليه أداؤها من أحد الأنواع التي تتأدى هي ببعضها، فيصح ولا يلزم الوفاء به، لأن الواجب أحدها، فأشبهه خصال الكفارة لا يتعين أحدها بالتعيين.

قال: وأما قوله في الأم: على أن ينفق عليه كذا وكذا ففيه إشارة إلى التقدير بقدر معلوم وإلى أنه يجمع له بين أدامين أو نوعين من الأطعمة، وذلك لا يلزم السيد، فإذا شرط فقد شرط ما لا يلزمه وهو مخالف لمقتضى العقد فأبطله.

قوله: (لا شرط لإشهاد) من المعلوم أن الشرط في صلب العقد، فيكون المراد شرط الإشهاد على الإقرار بالعقد بعد جريانه، إذ لا يمكن أن يشترط في العقد الإشهاد على صدوره.

.....
قوله: (لأنه ينفع العبد كالإعتاق) قد يستشكل بأن شرط الإعتاق صحيح، فكيف يقبض به ما يتخيل فيه الإفساد، ويجاب بأن الغرض تشبيهه به في مجرد كونه نافعاً له، وإن اختلفا في الحكم لمعنى آخر.

﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾ [البقرة ٢٨٢] ولأنه من مصلحة العقد (وحكم المرتهن) بفتح الهاء بمعنى الرهن كما عبر به الحاوي (كذا) أى: يبطل بشرط مقصود لا يوجبه عقد الرهن كشرط أن ينتفع المرتهن بالمرهون أو لا يتقدم بثمنه على الغرماء أو لا يبيع عند الحاجة. وإن أزيل الشرط لا بشرط الإشهاد (و) لا شرط (معلوم كفيل بالثمن و) معلوم.

(أجل ورهن غير المشتري) بفتح الراء للحاجة إلى ذلك فى معاملة من لا يرضى إلا به وقال تعالى ﴿إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى﴾ أى معين ﴿فاكتبوه﴾ [البقرة ٢٨٢] وقال تعالى ﴿فرهان مقبوضة﴾ وخرج بمعلوم الثلاثة مجهولها وفرقوا بينها وبين الشهود بتفاوت الأغراض فيها بخلافهم إذ ألحق يثبت بأى شهود كانوا ولم يبالوا بكون بعض الشهود قد يكون أوجه، وقوله أسرع قبولاً والعلم فى الرهن بمشاهدة المرهون أو وصفه بصفات السلم وفى الكفيل بمشاهدته أو بذكر اسمه ونسبه ولا يكفى وصفه كموسر ثقة قال الرافعى، وتبعه فى الروضة: ولو قيل الاكتفاء بالوصف أولى من

وعبارة «ق.ل.» على المحلى: قوله: وبشرط الإشهاد أى: على جريانه العقد. وهى تفيد ما ذكر. انتهى. جمل.

قوله: (وبين الشهود) حتى لو عينوا لم يتعينوا وجاز إبداهم ولو حال شهادتهم «ق.ل.».
قوله: (وفى الكفيل بمشاهدته) لأدائها غالباً لمعرفة حال الشخص صعوبة وسهولة، وبهذا فارق عدم الاكتفاء بمشاهدة القرآن فى الصداق فيما إذا أصدقها تعليم آيات من القرآن، حيث قال الرافعى: لا بد من علمها، فإن أراها مقدارا من المصحف فقال من هنا إلى هنا فقال أبو الفرج الرازى: يكفى ذلك، ولك أن تقول لا يكفى إذا لم تعرف صعوبته ولا سهولته.

زاد النووى فى الروضة فقال: الصواب أنه لا يكفى. انتهى. «ق.ل.» وناشرى.
قوله: (ولا يكفى وصفه إلخ) إذ الأحرار لا تلزم فى الذمة لانتفاء القدرة عليهم،

قوله: (وقال تعالى ﴿فرهان مقبوضة﴾): قد يقال لا دلالة فيه إلا مجرد جواز الرهن، والإقباض لا على جواز شرطه فى العقد، ولا يلزم من الأول الثانى اللهم إلا أن يقال إنه دل على جواز الرهن وهو أعم من المشروط، فيدل على جواز الشرط.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله لم يكن بعيدا ويعتبر كون الثمن في الذمة كما في المنهاج وغيره ليخرج المعين كأن قال: بعثك بهذه الدراهم على أن يكفلك بها فلان أو تسلمها لي وقت كذا أو ترهن بها كذا فإن العقد باطل لأن كلا منها وفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل، وكالثمن في ذلك المثلث بخلاف غيرهما كأن شرط كفيلاً بدين آخر فيبطل لأنه شرط مقصود لا يوجب العقد وليس من مصالحه فعلم أنه لا يتقيد الحكم بالثمن ولو سلم تقييده به فلا يختص بالكفيل ولهذا أخره الحاوي عن الثلاثة وخرج بغير المشتري رهن المشتري أى المبيع فلا يصح. فلو شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتماله على شرط رهن ما لم يملكه بعد ولأن مقتضى العقد تمكن المشتري من

.....
بخلاف المرهون فإنه يثبت في الذمة، وهذا جرى على الغالب، وإلا فقد يكون الضامن رقيقاً مع صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه بإذن سيده، وأيضاً فكم من موسر يكون مماطلاً، فالناس مختلفون في الإيفاء وإن اتفقوا يساراً وعدالة، فاندفع بحث الرافعي المذكور. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (فإن العقد باطل) وهذا في غير ضمان الدرك، فإنه يصح معه العقد. انتهى.
«ق.ل» على الجلال.

قوله: (وكالثمن في ذلك) أى: في شرط الكفيل والرهن والأجل، وقوله: المثلث. أى: في الذمة، ولا يقال أنه سلم، وسيأتى لأن المعتمد انعقاد بيع ما بيع في الذمة بلفظ البيع بيعاً لا سلماً. انتهى. قوينى. انتهى. مرصفي.
قوله: (بعد) أى: بعد ما مضى وهو الآن. انتهى. شهاب.

قوله: (أو يذكر اسمه ونسبه) ينبغي عند العلم به لا مطلقاً وإلا كان مجهولاً.
قوله: (لا يتقيد الحكم) أى: جواز الشرط، وقوله: بالثمن بل يجرى أيضاً في المثلث.
قوله: (فلا يختص إلخ) فكيف خصصه المصنف بالكفيل.
قوله: (بالكفيل) بل يتجاوز به إلى الأجل والرهن.
قوله: (ولهذا أخره) أى: الثمن.
قوله: (أى: المبيع) لك أن تقول: الثمن كالمبيع في ذلك بأن يكون معينا والمبيع في الذمة، فيشترط رهن الثمن على المبيع، فهلا حمل المشتري على ما يشمل الثمن.

التصرف وهو مناف له سواء شرط أن يرهنه إياه بعد قبضه أم قبله فإن رهنه بعد قبضه بلا شرط صح. كما يعلم مما سيأتى وكلامه كغيره يقتضى صحة التأجيل بألف سنة ونحوها. لكن نقل الرافعى عن الرويانى: إن تأجيل الثمن بألف سنة لا يصح ووافقه النووى وجعل المعنى فيه كون هذه المدة مما يبعد بقاء الدنيا إليها وفى الكفاية لابن الرفعة فى باب الإجارة، عن بعضهم أنه حكى عن الشيخ أبى حامد إن أكثر ما يؤجل به الثمن خمسمائة سنة (وبتعدّر) لما يمكن تعذره من المذكورات وهو الإشهاد والكفيل والرهن كأن مات المشتري قبل أن يشهد أو امتنع من الإشهاد أو الرهن أو مات الكفيل أو امتنع أو تلف الرهن أو أعتقه المشتري أو دبره. (وعيب) لما يمكن تعييبه

.....
 قوله: (خمسمائة سنة) وإن تيقن سقوطه بموت المشتري، إذ هو ظن ناشئ من العادة، وهى غير قطعية، بخلاف عدم بقاء الدنيا فإنه مأخوذ من الأدلة فالظن فيه أقوى. انتهى.
 «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (أو أعتقه المشتري) أو علق عتقه بصفة. انتهى. «ق.ل» على الجلال عن الأسنوى، ويرده ما قاله الشارح آخره.

 قوله: (لكن نقل الرافعى إلخ) اعتمده «م.ر».
 قوله: (بألف سنة لا يصح إلخ) واستشكل منع التأجيل بهذه المدة بأننا نعلم أن الأجل يسقط قبلها بموت المدين، وينتقل الحق لصاحبه أى: فلا يؤثر التأجيل بها، وأجيب بأن المراد أن التأجيل بها فاسد لاستحالة لعلمنا بسقوط الأجل قبل تمامه مع ما فيه من الغرر.
 قوله: (وبتعدّر لما يمكن) احتراز عن الأجل إذ لا يتصور تعذره.

قوله: (كأن مات المشتري قبل أن يشهد) تصريح بأن وارث المشتري لا يقوم مقامه وأنه لا يلزم البائع قبول إشهاد الوارث بل له الفسخ مع بذل الوارث للإشهاد، ويأتى أنه لا خيار له بموت المشتري قبل إعتاق المبيع المشروط بإعتاقه، ويمكن الفرق بتشوف الشارع إلى العتق وهل موت المشتري قبل الرهن كموته قبل الإشهاد أو يفرق بتعين المرهون بخلاف الشهود، فإنهم وإن عينوا لا يتعينون فيه نظر والأول غير بعيد.

قوله: (أو مات الكفيل) ينبغى قبل الكفالة، فلا أثر لموته بعدها كتلف الرهن بعد القبض.
 قوله: (أو أعتقه المشتري) أى: قبل القبض أما بعده فإن كان معسرا لم ينفذ، أو موسرا فقياس

قوله: (والأول غير بعيد) معتمد.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

منها وهو الرهن (خيروا) أى: البائع لفوات شرطه والخيار على الفور لأنه خيار نقص ولا يجبر المشتري على القيام بما شرط لزوال الضرر بالفسخ ولا يقوم رهن أو كفيل آخر مقام المعين أما افتقار الكفيل فلا يثبت به خيار (لا إن تعيب) أى: الرهن.

(بعد قبض) له (أو حصل) له بعد قبضه (هلك) وقد اطلع فيه البائع على عيب قديم فلا يخبر إذ الفسخ إنما يثبت إذا أمكنه رد الرهن كما أخذه ولا أرش له أيضاً (و) لا شرط (تخيير ثلاث) من الأيام (وأقل) منها فإنه لا يبطل البيع لخبر

قوله: (أو امتنع) أى: أو أعسر. انتهى. «س.م» وفى «ق.ل» على الجلال: أو ظهر أنه معسر. انتهى.

واعترض بأن تعليلهم بأن المشاهدة تؤدي إلى معرفة حال الشخص صعوبة وسهولة يقتضى عدم الخيار، سيما مع قول بعضهم أنه مقصر بترك البحث عنه.

قوله: (وعيب) أى: وجد قبل القبض لا بعده، إلا إن استند لسبب قبله كقتله بردة سابقة أو بظهور عيب قديم جهله البائع ولو بعد القبض، كأن بان جانيا وإن تاب وفدى له. انتهى. شرح الإرشاد لـ حجر.

قوله: (بعد قبضه إلخ) فيه إشارة إلى أنه لو أخر بعد قبض عنهما كان أولى.

قوله: (من الأيام) أى: فلا تعتبر الليالى حتى لو كانت المدة ثلاثة من الأيام وليتئين لم تصح الزيادة. انتهى. شيخنا.

ما تقرر فى الرهن فى غير هذه الصورة أنه ينفذ ويغرم قيمته لتكون رهنا مكانه لكن هل يتخير هنا أو لا؟ فيه نظر.

قوله: (أو تلف الرهن) أى: قبل القبض لما يأتى.

قوله: (أو دبره) أى: قبل القبض «ح.ج» «ش.ع».

قوله: (وعيب) أى: قبل القبض.

قوله: (لا أن تعيب إلخ) عبارة شرح الروض: أما إذا تلف أو تغيب بعد القبض فلا خيار له. نعم إن استند إلى سبب سابق كردة وسرقة سابقتين فله الخيار.

قوله: (وقد اطلع إلخ) كان وجه هذا التقييد الذى تركه المصنف أن هذه الحالة هى التى يتوهم فيها ثبوت الخيار حتى يخرج إلى نفيه فليتأمل.

قوله: (هل يتخير إلخ) المعتمد أنه لا يتخير إلا إن اطلع على عيب قديم كما سيأتى.

الصحيحين عن ابن عمر قال: ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال له: من بايعت فقل له لا خلافة ورواه البيهقي بإسناد حسن بلفظ «إذا بايعت فقل لا خلافة» ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية للدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام وسمى الرجل في هذه الرواية حبان بن

وتدخل الثلاث المشروطة للضرورة، نعم لو شرط ثلاثة من طلوع الفجر لم تدخل الليلة التالية لليوم الثالث بخلاف نظيره من مسح الخف. انتهى. شرح «م.ر». انتهى. جمل.
فإن وقع الاشتراط في نصف الليل انقضى بغروب شمس يوم تاليه كما في المجموع. انتهى.

منه أيضًا: وكتب «ق.ل» على قول الحلبي: وتدخل الليالي للضرورة هو حيث كانت الليالي داخلة في المدة، وإلا فلا، فلو شرط وقت الفجر خيار يوما لم تدخل الليلة التي تليه، أو يومين لم تدخل الليلة الثانية، أو ثلاثا لم تدخل الليلة الثالثة، فإن شرط دخول واحدة منها بطل العقد، وفارق دخولها في مسح الخف بالنص عليها فيه. انتهى.

وقوله: بطل مسلم في الصورة الثالثة فقط. انتهى. شيخنا.

قوله: (لا خلافة) في المصباح خلبه يخلبه، من بابى ضرب وقتل خدعه، والاسم الخلافة بالكسر. انتهى. جمل.

قوله: (عهدة) أى: رجعة

قوله: (فلا يخير إلخ) قال في شرح الروض: نعم إن كان الهلاك يوجب القيمة فأخذها المرتهن رهنا، ثم علم بالعيب فله الخيار كما جزم به الماوردي. انتهى.

ثم قال: وهلاك بعض المرهون بعد قبضه كهلاك كله، فلو ارتهن عشرين مثلاً وقبض أحدهما وتلف في يده وتلف الآخر في يد الراهن قال الماوردي: فلا خيار له لفوات رد ما تلف في يده. انتهى. أى: وكذا لو تلف الآخر في يده هو أو بقى فيها أخذاً من العلة.

وفي العباب: وإذا أسقط الرهن أو الضمان مستحقهما سقط أى: كما اقتضاه كلام الشيخين وصرح به غيرهما، وكذا لو أسقطهما الدائن لأن كلا منهما مستقل فجاز لإفراد شرطه بالإسقاط، وبه فارق إسقاط الأجل لأنه صفة تابعة فلم يمكن إسقاطه مع بقاء متبوعه.

قوله: (لأن كلا منهما مستقل إلخ) ينبغي أن الإشهاد كذلك. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

منقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفى التى قبلها منفذا والده بالمعجمة وبه جزم البخارى فى تاريخه. وصححه النووى فى مبهماتهم وبالأول جزم البيهقى والنووى فى شرح مسلم وهما صحا بيان أنصارىان وخلافة بكسر الخاء المعجمة قال فى المجموع: الغبن والخديعة وفى الروضة كأصلها اشتهر فى الشرع أن معنى لا خلافة اشتراط الخيار ثلاثة أيام فإن لم يعلمه العاقدان أو أحدهما لم يثبت الخيار والذى فى الخبر اشتراطه من المشترى وقيس به البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معا وخرج بالثلاثة ما فوقها وشرط الخيار مطلقا كما سيأتى لأن ثبوت الخيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص. وجاز أقل منها بالأولى فإن كان المبيع مما يتسارع فساده فى المدة المشروطة بطل البيع.

(بيدا) بالإسكان للوزن أى ويبدأ بمدة التخيير (من العقد) لا من التفرق لأن ثبوته

قوله: (وبالموحدة) أى: مع الدال المهملة. انتهى. جملة.

قوله: (اشتراطه من المشترى إلخ) ولا بد أن يكون اشتراطه من المبتدئ ويوافقه عليه الآخر ولو بقوله: قبلت على ذلك أو بعث على ذلك، فلا بد أن يقول: على ذلك كما فى «ق.ل» على الجلال، ونبه عليه بعض مشايخنا خلافا لما فى حواشى المنهج فلترجع.

قوله: (من العقد) قال المحلى: ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق حسبت المدة من وقت الشرط.

قال «ق.ل»: هو المعتمد سواء مضى قبل الشرط ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر؛ لأن خيار المجلس لا ضابط له. انتهى.

قوله: (والده) بالنصب بدل أو بيان.

قوله: (فإن لم يعلمه العاقدان أو أحدهما لم يثبت الخيار) كذا غير الشيخان، وهو يشعر بصحة البيع عند جهل العاقدين أو أحدهما بمعناها.

لكن غير فى العباب بقوله: فإن أطلقها المتبايعان صح البيع، ونحير أثلاثا إن علما معناها وإلا بطل. انتهى. وظاهره بطلان البيع عند الجهل، ووجه بأنه كما لو شرط خيارا بجهولا.

قوله: (وظاهره إلخ) عبارة «ق.ل» على الجلال: فإن لم يعرفاه بطل العقد. انتهى.

قوله: (بطلان البيع عند الجهل) هو ظاهر عند جهل أحدهما فقط أو جهلها بأن علما أن معناها التراجع والخيار لكن لم يعلما أنه ثلاثة أيام ولا غيرها، أما إذا لم يعلما لها مدلول أصلا فلا وجه للبطلان.

بالشرط وقد وجد في العقد ولا بعد في ثبوته إلى التفرق بجهتي المجلس والشرط كما يثبت بجهتي الخلف والعيب ولأن التفرق مجهول فاعتباره يؤدي إلى جهالة ابتداء المدة فلو شرط ابتداءها منه بطل العقد للغرر أو من الغد مثلاً فذلك وإلا لأدى إلى جوازه بعد لزومه ولهذا لو أسقطا أولها سقط الكل أو شرطاه في الأول والثالث دون الثاني بطل العقد ولو شرطاه بعد العقد وقبل التفرق حسبت المدة من وقت الشرط كما

.....

وقد تردد «س.م» في ذلك ثم قال: رأيت في الخادم نقل أن ابن الرفعة أبدى احتمالين في إلغاء الشرط وصحته فيما إذا شرط الخيار بعد مضي ثلاثة أيام في المجلس، وأن النووي حزم في شرح المذهب بأننا إذا قلنا: ابتداء المدة من حين العقد أي: الواقع فيه الشرط، وشرطاً في خيار المجلس ثلاثة أيام، اعتبر من حين الشرط. انتهى. كذا بهامش شرح الروض.

قوله: (لو أسقطا أولها) أي: بعد اشتراط الخيار ثلاثة وقوله: أو شرطاه أي: ابتداء بخلاف ما لو أسقطا الثالث دون الثاني بعد الاشتراط، فإنه يسقط الثاني والثالث ولا بطلان.

قوله: (حسبت المدة من وقت الشرط) ولو مضى ما شرطاه وهما بالمجلس فإن كان

قوله: (والأولى لأدى إلى جوازه إلخ) قد ينتفى هذا إذا استمر في المجلس إلى الغد إلا أن يراد التأدية من حيث الشرط.

قوله: (بعد لزومه إلخ) قال في شرح الروض: قال في المجموع: وإن أسقط خيار الثالث لم يسقط ما قبله، أو خيار الثاني بشرط أن يبقى الثالث سقط خيار اليومين جميعاً إلخ. انتهى.

واعلم أنهم قالوا - واللفظ للروض -: ولو أسقط المديون الأجل لم يسقط كإسقاطه الصحة والجودة أو الدائن شرط الرهن والضمين سقط. انتهى. وعللوا عدم السقوط في الأمور الثلاثة الأولى بأنها صفة تابعة والصفة لا تفرد بالإسقاط، والسقوط في الأمرين الأخيرين بأن كلا مستقل فيفرد شرطه بالإسقاط، وهذا يقتضي أن الخيار مستقل حتى سقط بالإسقاط فليتأمل معني الاستقلال.

قوله: (إلا أن يراد التأدية إلخ) هذا هو المراد قطعاً.

قوله: (سقط خيار اليومين جميعاً) أي: وبقي البيع صحيحاً قال في شرح الروض: وإنما سقط خيار اليومين تغليباً للإسقاط لأن الأصل لزوم العقد. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى الروضة وأصلها (وإلابهام) فى مدة الخيار فى المخير فيه (أبى) أى: منع للغرر فلو شرط الخيار مطلقاً أو قدره بمدة مجهولة كبعض يوم أو إلى أن يجىء زيدا وشرطه فى أحد المبيعين مبهماً بطل العقد ولو قال إلى يوم أو إلى ساعة صح ويحمل على يوم العقد فإن عقد نصف النهار فإلى مثله وتدخل الليلة لضرورة. كذا قاله فى التتمة قال

المشروط ثلاثة أيام امتنع شرطاً مدة أخرى كثيرة أو قليلة، أو كان دون الثلاث جاز شرط ما بقى منها فقط، فإن شرط أكثر بطل العقد؛ لأن شرطه فى مدة الخيار كشرطه فى العقد. كذا بهامش شرح الروض، وفى «ق.ل» على الجلال: لو شرطاً يوماً ثم تفرقا عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرطاً يوماً آخر مثلاً جاز، وهكذا إلى تمام الثلاث. انتهى.

ولينظر إذا شرطاً فى آخر اليوم الثانى ثلاثة أيام، هل يبطل العقد كما لو فعلاً ذلك بالجلس كما نقلناه عن هامش شرح الروض.

الظاهر البطلان لأن خيار الشرط كخيار المجلس فليحرر، ثم رأيت قول الشارح الآتى: وما شرط فيهما مما يفسد العقد كالمقترن به.

قوله: (ويحمل على يوم العقد) أى: إن وقع مقارنا للفجر. انتهى. «ع.ش».

قوله: (أو ساعة صح) وإن عرفا الساعة الفلكية وقصداها حمل عليها، فإن لم يعرفاها وقصداها بطل العقد لقصدهما مجهولاً، فإن لم يقصداها حمل على لحظة.

قال «س.م»: واللحظة لا قدر لها معلوم فيبطل وفى «ق.ل» على الجلال: واللحظة أقل زمن فيحمل عليه وهو مخالف لما قبله فليحرر.

قوله: (وتدخل الليلة) فإن أخرجها بطل العقد شرح «م.ر».

قوله: (المبيعين مبهماً) بخلافه معينا فيصح. قال فى الروض:

فروع: وإن خصص أحد العبدین لا بعينه بالخيار أو بزيادة فيه لم يصح، فإذا عينه صح «غ» وإذا شرطه فيهما لم يكن له رد أحدهما وإن تلف الآخر. انتهى.

أى: بخلاف ما إذا شرطه فى أحدهما معينا فله رده وحده كما أفهمه التقييد بمبهما، فهنا تفرق الصفة على البائع.

قوله: (أو ساعة) يحتمل حمل الساعة على اللحظة ما لم يقصدا غيرها.

قوله: (على اللحظة) فى «ع.ش» أن اللحظة مجهولة فلا يصح شرطها.

قوله: (غيرها) أى: الساعة الفلكية إن عرفاها وإلا بطل العقد «ع.ش».

فى الكفاية وفيه فى نظره لأن نظيره من الإجارة لم يجعل اليوم محمولاً على يوم العقد ولم يظهر فرق بينهما. انتهى. وليس كما قال بل ما فى الإجارة نظير ما هنا وبتقدير صحة ما قاله يظهر الفرق بأن الإجارة أصل والخيار تبع فاغتفر فى مدته ما لا يغتفر فى مدتها وخيار الشرط يثبت باشتراط العاقلين (لعاقد) ولو وكىلا وإن لم يأذن فى اشتراطه له موكله فيثبت للبائع وللمشتري ولهما ويجوز أن يشترط لأحدهما خيار يوم وللآخر خيار يومين، أو ثلاثة ولو أذن له موكله فى شرط الخيار وأطلق فشرطه الوكيل

قوله: (لأن فى نظيره من الإجارة لم يجعل إلخ) قال فى شرح الروض: ليس كما قال، بل ما فى الإجارة نظير ما هنا، وبتقدير صحة ما قاله يظهر الفرق إلى آخر ما ذكره هنا. انتهى. ثم رأيت ذلك فى عدة نسخ من الشارح.

قوله: (لم يجعل اليوم محمولاً على يوم العقد) أى: وتدخل الليلة تبعاً. انتهى. حجر. وقضيته أن عقد الإجارة لو وقع وقت الظهر امتنع على المستأجر الانتفاع ليلاً لعدم شمول الإجارة له وفيه نظر. انتهى. «ع.ش».

قوله: (خيار يومين أو ثلاثة) أى: منهما أو منها اليوم الأول، لأنه منفسى خياره عمن شرط له اليومان أو الثلاثة؛ لأن ذلك مبطل للعقد كما تقدم. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (فإن عقد نصف النهار إلخ) عبارة اشلى: ففى اليوم قال فى شرح المذهب: إن كان العقد فى نصف النهار ثبت الخيار إلى أن يتنصف النهار من اليوم الثانى، وتدخل الليلة فى حكم الخيار للضرورة، وإن كان العقد فى الليل ثبت الخيار إلى غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولى وغيره. انتهى.

وهى كالصريحة فى أنه فى الصورة الثانية تدخل بقية الليل فى الخيار تبعاً لليوم للضرورة، وإن لم يشترط دخول تلك البقية وهو كذلك خلافاً لمن زعم أنها لا تدخل إلا بالشرط، وقوله: فى الصورة الأولى تدخل الليلة فى حكم الخيار للضرورة، قيل: قضية هذه العلة أنه لو كان العقد وقت الفجر، وشرط ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة. انتهى. وهو ظاهر.

قوله: (فاغتفر فى مدته إلخ) لم كان ذلك من قبيل الاغتفار.

قوله: (ففى اليوم) أى: فيما إذا شرط يوم.

قوله: (لم كان ذلك إلخ) قد يقال: لأن الذى نص عليه فى الخيار الأيام فليست الليالى من مدته. تأمل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

مطلقاً ولم يقل لى ولا لمولكى فالأصح ثبوته للوكيل وحده لأن معظم أحكام العقد متعلقة به وحده (وآذن) أى: ويثبت بإذن العاقد أى: موكله وإن لم يأذن له فى اشتراطه له لأنه لا يضره (وأجنبى) غير العاقد والموكل كالعبد المبيع إن كان العاقد غير وكيل أو وكيلاً وأذن له موكله فى اشتراطه لأجنبى لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك لكون الأجنبى أعرف بالمبيع سواء اشتراطه لواحد أم أحدهما لواحد والآخر لآخر ولا يجوز للوكيل بالمبيع اشتراطه للمشتري ولا للوكيل بالشراء اشتراطه للبائع فإن خالف بطل العقد.

قوله: (وأجنبى) قال «ق.ل» على الجلال: المراد من شرط الخيار له إيقاع أثره من الفسخ والإجازة، بدليل صحة شرطه لمحرم فى شراء صيد ولكافر فى شراء عبد مسلم. وأما نفس الخيار فهو للشارط منهما أو من أحدهما، ولا يضر فقد ثمرته المذكورة لأنه منع نفسه منها بجعلها لغيره، ويدل لذلك صريحاً أمور. منها: قول الروضة: شرط الخيار للأجنبى مبطل للعقد على الأظهر، مع كون الأظهر عدم الإبطال فيحمل ما فى الروضة على نفس الخيار وما هنا على أثره.

ومنها: قول البغوى: لو كان بائع الصيد محرماً، أى: بأن ورثه فإنه حينئذ لا يفرج عن ملكه بالإحرام لدخوله قهراً كما مر، أو بائع العبد المسلم كافراً، لم يجز شرط الخيار لنفسه مع ما تقدم من صحة شرطه لمحرم إلخ.

ومنها: عدم إرث الخيار عن الأجنبى لو مات أو نقله لوليه، لو جن مثلاً.

ومنها: ملك المبيع فى زمن الخيار إذ لا قائل بأنه للأجنبى، وهذا هو الذى يتجه المصير إليه، ولا يجوز العدول عنه. انتهى.

قوله: (أجنبى) والوجه اشتراط تكليف الأجنبى لا رشده، وأنه لا يلزمه فعل الأحظ بناء على أن شرط الخيار تمليك له وهو الأوجه أيضاً، وعليه يكفى عدم الرد فيما يظهر لأنه ليس تمليكا حقيقيا. حصر.

قوله: (وأجنبى) بشرط بلوغه لا رشده كما قاله الزركشى.

قوله: (لا رشده) إلا إذا كان الشارط وكيلاً أذن له فيه، فلا بد من الرشدى المشروط له الذى هو الأجنبى لتوقف فعل الوكيل على المصلحة، وإن لم يلزمه المشروط له رعاية الأحظ. انتهى. مرصفى على المنهج.

(وليقتصر) أى: الخيار (على الذى يشرط له) من العاقد الموكل والأجنبى (حسب) أى: فقط فلو شرط للعاقد لم يثبت لموكله أو لموكله لم يثبت له ولا لأجنبى لم يثبت لغيره أو لأحد العاقلين لم يثبت للآخر (وموت الأجنبى نقله) أى: وبموته ينتقل الخيار.

(لمن) وقع له (العقد) لا لورثته لأن الخيار ثبت له بالشرط من غير أن له مدخل فى العقد ولم يشرط لورثته وقضية كلامه انتقاله للموكل لا للوكيل وهو وجه جرى عليه الشارح، كأكثر شراح الحاوى والأصح انتقاله للوكيل فإن مات انتقل لموكله وخرج بالأجنبى موت العاقد فينتقل به الخيار لورثته إن عقد لنفسه وإلا فلموكله كما سيأتى

وما قاله تبع فيه سيدنا شيخ الإسلام، وقالت حواشيه: لم يسبق إليه بل بين الخيار وأثره تلازم.

قوله: (والموكل والأجنبى) الواو بمعنى أو، وظاهر كلامهم أنه لا يصح اشتراطه للثلاثة وإلا لثبت للمنيب والنائب.

قوله: (نقله) أى: لمن وقع له العقد أو لوارثه بزوال الأهلية بإغماء أو سكر أو جنون، وإذا انتقل بزوال الأهلية لا يعود بعودها، وقال بعضهم: لا نقل إذا لم يأس من عودها زمن الخيار ويتصرف عنه الحاكم إن لم يكن ولى أو الولى إن كان، ويكون تصرفهما حينئذ من باب النيابة بحيث إذا صار أهلاً عاد له الخيار، وأما إذا أيس من عودها فى تلك المدة انتقل الخيار لوليه ولا ويعود بعودها.

قوله: (وإلا فلموكله) أى: إن كان وكيلاً، فإن كان ولياً انتقل للحاكم إن لم يكن هناك ولى آخر، كالجدة بعد موت الأب. انتهى. و«ع.ش».

قوله: (فلموكله) هذا إن مات الوكيل كما ذكره، أما لو عزل الموكل فلا ينتقل له بموته. انتهى. مرصفى.

قوله: (وموت الأجنبى إلخ) انظر لو جن الأجنبى، فهل يقوم وليه مقامه أو كيف الحال.

قوله: (انتقاله للموكل) لأن له العقد.

قوله: (انظر لو جن الأجنبى إلخ) فى «ع.ش» على «م.ر» أنه ينتقل حينئذ شرطه له، وهو من له العقد. انتهى. وقياس انتقاله عند الموت لوارث الشارط أو وليه لزوال أهليته كما فى «ق.ل» انتقاله عند جنون الأجنبى أو إغمائه لمن ذكر أيضاً.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

في فصله (ويستثنون) من بطلان البيع بالشرط أيضاً وفي نسخة كذا استثنى (أن * يشرط) البائع (أن يبرأ) بالجزم بأن على لغة من كل عيب بالمبيع قال في الروضة كأصلها: أو ألا يرد بعيب فلا يبطل البيع (فعن).

(عيب بطن) بزيادة بطن على الحاوي أي: فيبرأ عن عيب باطن أي خفى موجود عند العقد (لا يعلم) به (البائع في ذي روح) أي: حيوان لما روى البيهقي، وصححه أن ابن عمر باع عبداً له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري: به داء لم تسمه لي فاخصمنا إلى عثمان فقضى على ابن عمران يحلف لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى أن يحلف وارتجع العبد فباعه بألف وخمسمائة وفي الشامل وغيره إن المشتري زيد بن ثابت كما أورده الرافعي، وإن ابن عمر، كان يقول: تركت اليمين لله فعوضني الله عنها. دل قضاء عثمان رضى الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضى الله عنه وقال الحيوان:

.....
قوله: (باطن) المراد به ما يعسر الاطلاع عليه، والظاهر بخلافه. قاله حجر وتبعه (ز.ى) و «م».

وقيل: الباطن ما يوجد في محل لا تحب رؤيته في البيع لأجل البيع، والظاهر بخلافه، وجرى عليه (س.م). انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (موجود عند العقد) ويصدق البائع في وجوده بيمينه، كذا في «م.ر» وانظره مع كون شرط براءة البائع عدم علمه بالعيب، إلا أن يقال معناه أنه يدعى أن هذا العيب مما يخفى زمناً معلوماً ثم يظهر، فكان وقت العقد موجود لكنه خفى لم أعلمه وفيه أنه حينئذ مما يرجع فيه لأهل الخبرة فحرره، إلا أن يقال قد لا يوجدوا أو يختلفوا. قاله بعض المشايخ.

قوله: (وقد وافق إلخ) فليس مقلداً له لأن المجتهد لا يقلد مثله، وقول بعضهم: إن القضية انتشرت بين الصحابة فصار إجماعاً سكوتياً لا ينافي الاجتهاد، إذ الإجماع السكوتي محل خلاف.

قوله: (وقد وافق اجتهاده إلخ) بنصبه ورفع اجتهاد الشافعي.

.....

يتغذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقلما ينفك عن عيب خفى أو ظاهر أى: فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليثق بلزوم البيع فيما لا يعلمه من الخفى دون ما يعلمه مطلقاً في حيوان أو غيره لتلبيسه فيه وما لا يعلمه من الظاهر فيهما لندرة خفائه عليه أو من الخفى في غير الحيوان كالجوز واللوز إذ الغالب عدم تغييره بخلاف الحيوان وللمشتري مع شرط البراءة الرد بعيب حدث قبل القبض لانصراف الشرط إلى الموجود عند العقد أما لو شرط البراءة عن عيب عينه فإن كان مما لا يعين كالزنا والسرقة والإباق برئ منه لأن ذكره إعلام له وإن كان مما يعين كالبرص فإن أراه قدره وموضعه فكذا وإلا فهو كشرط البراءة مطلقاً فلا يبرأ منه لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه وحيث بطل شرط البراءة لم يبطل العقد لأنه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال وهو السلامة من العيوب (و) يستثنون أن يشترط البائع (العتق) للمبيع مطلقاً أو عن المشتري فلا يبطل البيع لتشوف الشارع إلى العتق وفي الصحيحين أن عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة وشرط مواليتها أن تعتقها ويكون ولاؤها لهم فلم ينكر ﷺ إلا شرط الولاء لهم بقوله: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله إلى آخره» أما لو شرط إعتاق غير المبيع أو إعتاق المبيع لكن عن نفسه أو أحنبي فالبيع باطل. وكذا إذا كان المبيع ممن يعتق على المشتري لتعذر الوفاء بالشرط لأنه يعتق عليه قبل إعتاقه قاله القاضي قال في المجموع: وفيه نظر ويحتمل الصحة

قوله: (فإن أراه قدره وموضعه إلخ) لو قال البائع للمشتري في بطيخة: هي قرعة مثلاً ثم وجدها كذلك اعتمد «زى» أنه لا رد له، ومثله «ع.ش» على «م.ر». قوله: (أن يشترط البائع) مثله الواهب كما نقله حجر، قال: ويتجه أن المقرض كذلك فراجع.

قوله: (البائع) لا فرق بين أن يتدئ البائع بالشرط ويوافق المشتري، وبين أن يتدئ المشتري ويوافق البائع على المعتمد. انتهى. «س.م» على حجر. انتهى. «ع.ش» على «م.ر». قوله: (قال في المجموع إلخ) قال «م.ر» في شرح المنهاج: المعتمد البطلان، وقال حجر: محل البطلان حيث قصد شرط إنشاء العتق، وإلا صح.

قوله: (وحيث بطل شرط البراءة إلخ) أى: كشرط البراءة عما يحدث من العيوب.

قوله: (وكذا إذا كان البيع إلخ) أى: يبطل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ويكون شرطه توكيدا للمعنى ولو شرط إعتاق بعضه قال الأسنوى: المتجه الصحة لكن يشترط تعيين المقدار المشروط ولو شرط مع العتق الولاء له لم يصح البيع لمخالفته ما تقرر فى الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما قوله ﷺ فى خبر بريرة لعائشة واشترطى لهم الولاء فأجاب عنه الأقل بأن روايه هشاماً تفرد به فيحتمل على وهم وقع فيه لأنه ﷺ لا يباين فيما لا يجوز والأكثر بأن الشرط لم يقع فى العقد وبأنه خاص بقصة

قوله: (ولو شرط مع العتق الولاء له لم يصح البيع) قال فى شرح العباب: هذا فى غير البيع الضمنى، أما فيه: كأعتق عبدك عنى على كذا بشرط أن يكون الولاء لك، فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعى وتلزمه القيمة.

ذكره الرافعى فى باب الكفارة نقلاً عن التتمة. انتهى.

قال الشهاب الرملى فى حواشى الروض: لا استثناء لأنه حيث لزمتم القيمة كان لزومها دليلاً على فساد البيع. انتهى.

قال «ع.ش» أى: فيعتق فى البيع الضمنى لإتيانه بصيغة العتق، وكثيراً ما تحب القيمة مترتبة على العتق بدون البيع. انتهى. فتأمل.

قوله: (المتجه الصحة) وله بيع ما لم يشترط عتقه منه قبل عتق ما شرطه. انتهى. «ق.ل» على الجلال. ولو اشترى بعضه بشرط عتق بعضه صح أيضاً.

قوله: (لكن يشترط تعيين إلخ) قد يتجه أنه لا يشترط ذلك لأن عتق بعض المملوك للمعتق معنا كان أو مبهما يسرى إلى الباقي، فالمقصود من عتق الجميع حاصل على التقديرين وكان كشرط عتق الجميع إلا أن يوجه الاشتراط بتفاوت الغرض، والمطالبة الثابتة للحاكم والبائع بالتعيين والإبهام فيفسد البيع على هذا عند عدم التعيين كسائر الشروط الجوهلية.

قوله: (بأن الشرط لم يقع فى العقد) قد يقال: هذا لا يخلص من الإشكال لأن الشرط خارج العقد، إما لغو أو ممتنع وكلامهما ينزه عن الإذن فيه مقامه ﷺ فليتأمل.

قوله: (لأن عتق بعض المملوك إلخ) هذا ظاهر إن أعتق البعض أو لا، وإلا بأن باع البعض أولاً ثم أعتق الباقي وهو معسر فلا سراية، فالتوجيه الثانى أوجه. تدبر.

قوله: (بتفاوت الغرض إلخ) عبارة «ع.ش» بعد نقل كلام حجر المذكور بقول المحشى: قد يوجه إلخ، ويمكن رد ما قاله بأن المبهم لا تتأتى المطالبة أو الدعوى به من البائع لانتفاء كون المدعى به معلوماً. انتهى.

قوله: (إما لغو) إن لم يكن فيه خديعة لهم، أو ممتنع إن كان فيه ذلك.

عائشة لمصلحة قطع عاداتهم كما خص فسخ الحج إلى العمرة بالصحابة لمصلحة بيان جوازها في أشهره وبأن لهم بمعنى عليهم كما في وإن أسأتم فلها. تنبيه: قضية كلام النظم كأصله صحة بيع بعض العبد بشرط إعتاقه وهو ظاهر لكن نقل عن المعين لليمنى التصريح بطلانه ولم أره فيه ولما حكاه الأذرعى عن حكاية بعضهم له قال: إن صح فهو في غير البعض وفي غيره له باقية. انتهى. ومثل من له باقية من ليس له باقية وهو موسر (لا) أن يشترط إعتاقه (غدا) أو نحوه فلا يصح بيعه (على الصحيح).

(و) لا أن يشترط (الوقف و) لا (التدبيرو) لا (المكاتبه) له إذ لم يحصل في كل

قوله: (فأجاب عنه الأقل إلخ) هذا منقول عن الشافعى في الأم، ورأيت عنه في المعرفة للبيهقى. انتهى. قسطلانى على البخارى.

قوله: (بأن الشرط لم يقع في العقد) لعل معناه أنه لم يقع شرط في العقد حتى يفسد، والأمر في الحديث للإباحة، وهو على وجه التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم، فوجوده كعدمه، وكأنه قال: اشترطى أو لا تشترطى فذلك لا يفيدهم. ويؤيد هذا قوله في رواية: اشترطوها ودعيهم يشترطون ما شاءوا.

وأما قوله: وبأنه خاص إلخ تعقبه ابن دقيق العبد بأن التخصيص لا يثبت إلا بدليل. انتهى. قسطلانى على البخارى، مع تغيير، وقد يقال: النهى عن بيع وشرط المتقدم دليل للتخصيص فتأمل.

قوله: (وبأنه خاص إلخ) قال النووى في شرح مسلم: هذا أحسن الأجوبة. انتهى. قويسنى.

قوله: (وبأن لهم بمعنى عليهم) قال النووى: تأويل السلام، بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه السلام أنكر الاشتراط، لو كانت بمعنى على لم ينكره. انتهى. «ق.س».

قوله: (صحة بيع العبد إلخ) أى: وإن لم يكن مبعوضا وبيع لغير من له باقيه كما هو ظاهر المصنف. انتهى. «س.م» وهو ظاهر قول «م.ر»، ولو باع بعضه بشرط إعتاقه صح، كما اقتضاه كلام البهجة وأصلها.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

منها ما يتشوف إليه الشارع من التعق الناجز ولأن العقد لا يقتضيها بخلاف العتق الناجر كما فى القريب وقيل: يصح فى الصور الأربع كشرط العتق فلو آخر عنها كلها قوله: من زيادته على الصحيح لأفاد ذلك (وللذى باع به) أى: بشرط الإعتاق (المطالبة) أى: مطالبة المشتري بالإعتاق إذا لم يعتق سواء قلنا إن الحق فيه له وهو ظاهر أم لله تعالى كالملتزم بالنذر وهو الأصح لأنه يثاب على شرطه وله غرض فى تحصيله ولذلك قد يسامح فى الثمن.

(ويجبر القاضى) المشتري على الإعتاق إن امتنع منه ولا يثبت الخيار للبائع بناء على أن الحق فيه لله تعالى فإن أصر على الامتناع صار كالمولى فيعتق عليه القاضى كما قاله القاضى والمتولى وقواه فى المجموع، وقيل: يحبس حتى يعتقه (وليس مجزئاً) عن الأعتاق (إيلادها) أى الإمة المبيعة بشرط الإعتاق لأنه ليس بإعتاق وإنما هو سبب استحقاق عتق بعد الموت ولو مات الشروط إعتاقه قبل الإعتاق لم يلزم المشتري غير الثمن، لأنه لم يلتزم فلا يلزمه قدر التفاوت ولا يتخير البائع بين الإجارة بالثمن وبين

قوله: (كما فى القريب) يعنى أن البيع بشرط العتق، كما يعلل بتشوف الشارع يعلل بمشابهة للبيع لمن يعتق عليه من حيث اقتضاء العقد العتق. انتهى.

قوله: (وللذى باع إلخ) ومنه وارثه والحاكم لا غيرهم من الآحاد، خلافا لما يوهمه كلام المنهج. انتهى. «ق.ل» على الجلال، ومثله شرح «م.ر» خلافا لبعضهم. انتهى.

قال «س.م» على المنهج: وهو متجه مع قولنا: لا يجب الإعتاق على الفور فإنه لا معصية ليكون من باب الأمر بالمعروف.

قوله: (وليس مجزئاً إلخ) فلو أولدها بالإعتاق ما لم يمت.

قوله: (إيلادها) فلو مات قبل عتقها بموته عن الشرط. انتهى. «م.ر» و«ع.ش» عليه.

قوله: (قدر التفاوت) أى بين الثمن والقيمة لما مر أنه كذلك قد يتسامح فى الثمن.

قوله: (لأفاد ذلك) قد يجاب بأن القيد المتوسط يجوز رجوعه لما بعده أيضاً.

قوله: (وليس مجزئاً إلخ) لكن لو مات قبل الإعتاق عتقت بالإيلاد، وأجزأ عتقها حينئذ عن الإعتاق المشروط «م.ر».

الفسخ برده الرجوع على المشتري بقيمة المبيع (لكن له) أى للمشتري (أن يبطأ) أى المبيع بشرط الإعتاق إذا كان أمة قبل أن يعتقه.

(والكسب) أى وله قبل أن يعتقه كسبه (واستخدامه وقيمته * بقتله) لأنه ملكه ولا يكلف صرفها إلى شراء رقيق آخر ليعتقه ولو جنى قبل إعتاقه لزمه فداؤه كأَم الولد وعلم من قولهم: أن له أن يبطأ ويستخدم أنه لا يلزمه الإعتاق فورا وإنما يلزمه إذا طلبه منه الحاكم أو البائع أو ظن فواته لو لم يأت به فلو مات المشتري قبل إعتاقه فالقياس أن وارثه يقوم مقامه (وبيعه) أى المشروط إعتاقه (لا تثبته) لأنه يفوت الإعتاق وكالبيع الهبة والوقف ونحوهما ودخل فى كلامه بيعه بشرط الإعتاق فلا يصح: لأن الإعتاق مستحق عليه فليس له نقله لغيره.

(كالعتق تكفيرا) أى كإعتاقه عن الكفارة فلا تثبته لاستحقاقه العتق بجهة الشرط فلا يصرف إلى غيرها كما لا يعتق المنذور عن الكفارة وفى إجارتها احتمالان للدارمى صحح منهما النووى فى مجموعته المنع وفيه لو اشترى جارية حاملا بشرط العتق فولدت ثم أعتقها فهل يتبعها الولد فيه وجهان حكاهما ابن كج الأصح لا يتبعها قال

.....
قوله: (وعلم من قولهم إلخ) يعلم من كلامه أنه ليس الوطء والاستخدام بعد الطلب جزمة تأخير العتق بعد الطلب. انتهى. إلا أن يقال أن ذلك ذو جهتين كما فى الناشئ.

قوله: (لا تثبته) ويعتق عن الشرط فلا يلغو إلا وصف كونه عن الكفارة. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (فولدت ثم أعتقها إلخ) أما لو أعتقها حاملا فيتبعها حملها.

قوله: (والأصح أن له حكما) بدليل إيجاب الحوامل فى الديات. انتهى. بعميرة على المحلى.

قوله: (الأصح إلخ) يشكل عليه ما لو علق الحامل بصفة فإنه يتبعها ولدها أن

قوله: (وبيعه لا تثبته) وقد يتجه أيضا منع بيعه وهبته من نفسه وإن كان عقد عتاقة، ويفارق المستولدة بأنه استحق العتق ناجزا، غاية الأمر أن لزوم تنجيذه موقوف على مطالبة الحاكم أو البائع أو خوف الفوات «م.ر».

قوله: (وفيفارق المستولدة) أى: حيث صح بيعها من نفسها.

قوله: (وهل يجوز بيعه) أى: ابتداء قال «ع.ش»: الإقرب أنه لا يجوز لأنه ليس فى معنى ما ورد أما بيع من اشتراه بشرط العتق لآخر بشرط العتق فهو ممنوع أيضا قريبا مع تعليقه.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الدرامى: وهما مبنيان على أنه هل للحمل حكم أم لا والإصح أن له حكما فلا يتبعها (و) لا شرط (وصف يطلبين) أى يقصد فى المبيع (ككونها) أى الإمة أو الداتاه (حاملأ أو ذات لبن) فإنه لا يبطل البيع لأنه من مصلحة العقد التى تتعلق بالثمن ولأنه لا يتعلق بانشاء ما يتجدد بل هو التزام صفة ناجزة فلا يؤدى إلى المنازعة كما لا يؤدى إليها ما لا غرض فيه بخلاف ما لو شرط إنها لا تدر كل يوم كذا لا يصح البيع كما لو شرط كون العبد يكتب كل يوم كذا لأن ذلك لا ينضبط.

(لا بيع حامل بحر) أو برقيق لغير مالکها فلا يصح ولو بيعت لمالك الرقيق فى الثانية لأن الحمل فيهما لا يدخل فى البيع فكانه استثنى واستشكل بصحة بيع الدار المؤجرة فإنه صحيح مع أن المنفعة لا تدخل فكانه استثنىها ويجاب بأن الحمل أشد اتصالا من المنفعة بدليل جواز فرادها بالعقد عليها بخلافه فصح استثنائها شرعا دونه

كان موجودا عند التعليق أو الصفة، وما لو رهنها فإنها تبايع بحملها قبل الانفصال ومعه بعده كما نقله «ع.ش» عن بابى التدبير والرهن من الروض وشرح «م.ر» على المنهاج، وقد يفرق بأن الواقع هنا وهو حمل مجرد الشرط فقط دون الوصف وهو العتق بخلاف ذلك فإنه وقع وهو حمل نفس التعليق ونفس الرهن فتدبر.

قوله: (بالنشاء ما يتجدد) كإدراك كل يوم كذا.

قوله: (بحر) قال شيخنا «ز.ي» كحجر: مثله الحمل النجس نحو كلب ومخالفهما شيخنا الرملى ولو تبين الحمل بالحر أو غيره بعد البيع تبين بطلانه إن علم وجوده حال البيع بأن لسته أشهر فأقل وإلا فلا وهو للمشتري فى غير نحو الحر. انتهى. «ق.ل» على الجلال وقوله لسته أشهر فأقل أى أو لأربع سنين فأقل ولم توطأ وطء يحتمل أنه منه كما فى «م.ر».

قوله: (كالعتق تكفيرا) كان المراد أنه لو أعتقه عن الكفارة نفذ العتق ولم يقع عنها، وهل يجوز بيعه بشرط إعتاقه عن كفارة المشتري كما شمله قوله السابق أو عن المشتري.

قوله: (شرعا) قضيته عدم صحة استثنائها شرطا وقد يوجه الفرق بينهما وقد صرحوا بهذه القضية، قال فى الروض: وإن لم يكن من مصلحة العقد كاستثناء سكنى الدار شهرا أو نحوه ففساد يفسد البيع. انتهى.

قوله: (وقد يوجه الفرق إلخ) وحاصل الفرق أن استثناءها شرطا يخالف لمقتضى العقد وهو الانتفاع بالمبيع الممكن الانتفاع به حالا مع عدم العذر بخلاف المؤجرة فإن البائع معذور فيها. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

(أو) يبيعه (لها) أى للحامل (من دون حمل) لها بطل أيضا لأنه لا يجوز افراده بالعقد فلا يجوز استثنائه كاعضاء الحيوان ويفارق صحة بيع الشجرة دون ثمرتها بتيقن وجود الثمرة والعلم بصفتها بخلاف الحمل (أو) يبيعه (لها وحملها) بطل لجعله الحمل المجهول مبيعا بخلاف بيعها بشرط كونها حاملا كما مر لأنه جعل الحاملية وصفا تابعا وبخلاف بيع الجبة وحشوها أو الجدار وأسه لدخول الحشو فى مسمى الجبة والأس فى مسمى الجدار فلا يضر ذكرهما بخلاف الحمل ودخوله تبعا فيما إذا باع حاملا لا يستلزم دخوله فى مسمى اللفظ وكعبعتها وحملها بعثتها بحملها أو مع حملها قال فى الروضة: ولو قال بعثك الجبة بحشوها بالباء فليل على الخلاف فى بيع الدابة بحملها، وقيل: يصح قطعاً وصححه فى المجموع لما مر من أن الحشو داخل فى مسمى الجبة. وقال السبكي: استقر رأيى على الفرق بين الواو والباء فمع الواو يبطل مثل وحملها وحشوها وأسه ومع الباء يصح مثل بحملها وبحشوها وبأسه واللغة تقتضيه وكلام الشافعى والأصحاب لا يخالفه إلا فى الأس فلعل قائله لم يحرر العبارة فليُنزل كلام الأصحاب على ما قلته. انتهى.

(أو) يبيعها مع (ما يضرعها) من اللبن بطل لأن اللبن مقصود وهو غير معلوم فهو كبيع الدابة وحملها، بخلاف ما لو شرط أنها لبون لأن المعتبر وصف اللبنون به وهو

قوله: (لجعله الحمل المجهول مبيعا) وذلك مبطل لأن قضية جعله البيع عينين توزيع الثمن عليهما وهو مجهول فيؤدى للجهل بالثمن.

قوله: (والآس فى مسمى الجدار) هذا ظاهر فى الآس الذى هو طرف الجدار الثابت فى الأرض أما الأرض الحاملة لذلك فلا مع أن الظاهر الصحة فيما لو قصد ذلك بالآس، ويغتر عدم رؤيته للتعذر فليراجع. انتهى. «ع.ش».

قوله: (لها وحملها) بالجر عطفا على الضمير الجور بدون إعادة الجار كما هو ظاهر الصنيع وقد أجازاه ابن مالك ومن وافقه، قال فى شرح الروض: ويبيض الطير كالحمل كما صرح به الأصل. انتهى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

معلوم وأفهم كلامه بالأولى على ما قررته به أنه لا يصح بيع ما فى ضرعها وحده مع أنه يصح تقرير كلامه عليه بل هو ظاهر لكن الأول أولى فيناسب ما قبله وليفيد حكم المسألتين معا هنا (وحيثما) بزيادة ما أى: وحيث (فسد) أى: البيع لفقد شرط أو لشرط فاسد (مع قبض مشتر) للمبيع ولو بإذن البائع (فكالمغصب) بمعنى المغصوب لأنه مخاطب كل لحظة برده (فرد) أى: فيرده وجوباً وعليه مع ذلك مثونة رده وضمانه عند تلفه بالمثل فى المثل وبأقصى القيم فى المتقوم من وقت القبض إلى وقت التلف وأرش نقصه للتعبير وأجرة مثله للمنفعة. وإن لم يستوفها وضمان زوائده كنتاج وتعلم حرفة وغيرهما ولا يجوز حبسه لاسترداد الثمن ولا يتقدم به على الغرماء ولا يرجع بما أنفق عليه وإن لم يعلم بالفساد كما فى الروضة.

قوله: (ولا يجوز حبسه إلخ) مثله البائع لا يجوز له حبس الثمن لاسترداد المبيع لأن كلا منهما سلم باختياره، بخلاف الغاصب يحبس المغصوب لاسترداد القيمة لأخذها منه قهراً. انتهى. شرح الإرشاد الحجر.

قوله: (ولا يجوز حبسه إلخ) نعم لو كان ممن يتصرف بالمصلحة كالوكيل، ونحوه، فوات الثمن فله الحبس للاسترداد. انتهى. من المحرر.

قوله: (المسألتين معا) إن أراد بالمسألتين هذه وما قبلها فواضح، وإن أراد بهما منع بيعها مع ما بضرعها وبيع ما بضرعها وحده، فإن كان وجه إفادة المسألتين حينئذ أن الثانية تعلم من الأولى لأنه إذا بطل بيعها مع ما بضرعها لكونه مجهولاً علم منه بطلان بيع ما بضرعها وحده لكونه مجهولاً؛ لأن الجهل إذا منع بيع الشيء مع غيره منع أيضاً بيعه وحده، فيرد عليه أن الثانية أيضاً تعلم من الأولى؛ لأنه إذا بطل بيع الشيء وحده للجهل بطل بيعه مع غيره لذلك فلا يصح التعليل بقوله: وليقيد إلخ وإن كان وجهه شيئاً آخر فليحذر.

قوله: (لفقد شرط) إن أريد به ما لا بد منه شمل الركن.

قوله: (أى فيرده وجوباً) أقول: ينبغى عدم الوجوب إذا علم من البائع رضاه ببقائه تحت يده، بل وجواز الانتفاع به بنحو استخدام واستعمال إذا علم منه رضاه بذلك، ويحتمل ألا تحب حينئذ أجرة المنفعة حيث استند فى الانتفاع إلى الرضى دون البيع.

قوله: (ولا يجوز حبسه إلخ) هذا يخالف الحبس للعين المغصوبة فإن الغاصب إذا غرم القيمة.

قوله: (ان الثانية) الأولى الأول.

قوله: (فلا يصح التعليل بقوله إلخ) قد يقال المقصود ليفيد ذلك بلا مخالطة، وهم فقد يتوهم الفرق بين اللبن واللحم، تأمل.

(والوطء) للأمة (منه) أى: من المشتري فى الشراء الفاسد (شبهة) يثبت النسب والمهر وأرش البكارة وحرية الولد وقيمتة يوم الولادة إن خرج حيا للإتلاف لا الحد

قوله: (كنتاج وتعلم حرفة) عبارة المحرر: كنتاج ومنفعة كحرفة وعليه أجرته تلك المدة وإن لم ينتفع به فيها. انتهى. وعبرة الروضة وما حدث من الزوائد كالسمن وتعلم صنعة مضمون عليه. انتهى. ولعل معناه أنه إذا نسي ما تعلمه عنده ضمن نقصه.

قوله: (والمهر) أى مهر بكر للاستمتاع ببكر، وأرش البكارة لإتلافها فهما سببان مختلفان فلم يضمن أرشها مرتين. حجر شرح الإرشاد قال: وإنما لم يجب فى نكاح فاسد لأنه غير مضمون فى صحيحه لو أزالها بإصبعه، ثم طلق بخلافها فى صحيح البيع فإنه مضمون فيه إذ لو أراد الرد بعيب بعد إزالتها لم يجب إلا أغرم أرشها، وإنما وجب معه مهرثيب فيما لو اشترى بكرا مغصوبة ووطئها جاهلا؛ لأنه لا عقد هنا مختلف فيه حتى يلحق بصحيحه، وفيما مر عقد اختلف فيه فلحق بصحيحه المضمونة فيه كما تقرر. انتهى. شرح الإرشاد، وما اقتضاه كلامه من وجوب مهر بكر فى النكاح الفاسد بدون أرش بكارة هو المعتمد كما قاله «ع.ش.» و «ح.ل.» فيما يأتى، وصرح به الشارح فى المنهج فى آخر فصل التفويض خلافا لما اعتمده «م.ر.» هنا من وجوب مهرثيب وأرش بكارة.

للحيلولة، كان له بعد ذلك حبس العين المغصوبة حتى ترد إليه القيمة فيطلب الفرق «ب.ر.» يتأمل. هل يمكن الفرق بأن الغاصب أخذت منه القيمة قهرا، وهذا دفع الثمن مختارا على أن جواز الحبس للغاصب هو ما فى المتن فى باب الغصب، وعليه يحتاج للفرق والصحيح خلافه كما سيأتى فهو مساو لما ذكره الشارح هنا.

قوله: (وقيمتة يوم الولادة) قال فى شرح الروض: نعم إن كان البائع عالما بالفساد فهو غارا فلا يغرم له المشتري القيمة لأنه لو غرمها لرجع عليه لكونه غارا ذكره ابن الرفعة وغيره. انتهى. كلام شرح الروض وظاهره أن الأمر كذلك وإن كان المشتري أيضا عالما بالفساد وفيه نظر إذ لا تغير من البائع وإن كان عالما مع علم المشتري أيضا فليتأمل وليراجع.

قوله: (هل يمكن الفرق إلخ) فرق به حجر فى شرح الإرشاد.

قوله: (نعم إن كان البائع إلخ) هذا خاص بقيمة الولد بخلاف أجرة مثله فإنها تلزمه وإن كان البائع عالما بالفساد لأن التغير لا أثر له فى ذلك لوجود صورة العقد المختلف فيه المقتضى لكونه دخل فيه على أن المنافع مضمونة عليه وبه يفرق بين هذا وبين قيمة الولد لأن العقد لا يقتضى فيها ذلك ففرق بين العالم والجاهل. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

وقوله: لأنه لا عقد هنا مختلفا فيه إلخ يعنى أن البيع الفاسد لما كان عقدا مختلفا فيه ألحق بصحيحه في إيجاب أرش بكاره لأن البكاره مضمونه فيه كما أن النكاح في الفاسد ألحق بصحيحه في وجوب مهر بكر لوجوبه في النكاح الصحيح الخالي عن مسمى صحيح، وأما وجوب مهر بكر فليس من حيث البيع الفاسد بل من حيث وطء الشبهة، فلا يقال قضية الحاقه بصحيحه عدم وجوب مهر بكر، وأما مسألة الغصب فإنما وجب فيها مع أرش البكاره مهر ثيب لأن جهة الغصب جهة واحدة، فلو أوجبت مهر لتضاعف غرم البكاره مرتين من جهة واحدة وهو ممتنع بخلاف الجهة المضمنة في الشراء الفاسد فإنها لما اختلفت بسبب جريان الخلاف في الملك لم يلزم عليه إيجاب مقابل البكاره مرتين إذ الموجب لمهر البكر وطء الشبهة لأنه استمتع بها بكرا ولأرش البكاره إزالة الجلدة. انتهى. ابن عبد الحق و«زى». انتهى. جمل على المنهج قبل باب المبيع قبل قبضه وبه يعلم ما فى كلام «م.» هنا والرشيدي عليه وعبارة شرح «م.» للمنهاج ولو كانت أى الأمة الموطوءة فى شراء فاسد بكرا فهو مهر بكر كالنكاح الفاسد وأرش بكاره لإتلافها بخلافه فى النكاح الفاسد إذ فاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان وعدمه وأرش البكاره مضمون فى صحيح البيع بخلاف صحيح النكاح، ما ذكره الزركشى وابن العماد والأصح فى النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وأرش بكاره وعلى الأول فلا ينافى ما يأتى فى الغصب أنه لو اشترى بكرا مغصوبة وطئها جاهلا أنه يلزمه مع أرش البكاره مهر ثيب لوجود العقد المختلف فيه حصول الملك به كالنكاح الفاسد بخلافه ثم. انتهى. وقوله والأصح إلخ لعله لأنه ليس غاصبا فلا يضمن ما فوته الذى هو مهر بكر بخلاف ما هنا، وقوله كما فى النكاح الفاسد يقتضى أن الفرق بين المقبوضة والموطوءة بالنكاح الفاسد لأنها المختلف فى واجبها. انتهى. «ع.ش» وعبارة شرح الروض فإن كانت الأمة بكرا فمهر بكر للتمتع بها وقياسا على النكاح الفاسد بإجماع التوصل إلا وطء بعقد فاسد وأرش البكاره لإتلافها بخلافه فى النكاح الفاسد؛ لأن عقده كصحيحه فى الضمان وعدمه وأرش

وإن علما بالفساد لاختلاف العلماء فى حصول الملك بذلك نعم أن كان الشراء بما يفيد الملك عند أحد كدم وميته وكانا عالمين بالفساد فالوطه ليس بشبهة زنا ذكره فى الروضة وأصلها: والظاهر أن علم المشتري وحده كعلمهما (ويحتمل) بالبناء للمفعول بمعنى يصح كما عبر به الحاوى (ما لم يجب) أى العقد أى مدة عدم وجوبه أى لزومه وهى زمن خيار المجلس والشرط (شرط خيار وأجل) ابتداء وزيادة فيهما إلا شرط الأول فى زمنه فلا يمكن ابتداء.

(وإن يزاد مثنى) أى فيه (وفى الثمن) إذا مجلس العقد كنفس العقد ولهذا صلح لتعيين رأس مال للسلم وعوض الصرف وقيس بخيار المجلس

.....
البكارة مضمون فى صحيح البيع النكاح، إذ لو أزال لمشتري بكارتها بوطء أو غيره فى البيع الصحيح ثم أطلع لم يكن عيب لم يكن له الرد بغير أرش ولو أزالها بأصبعه فى النكاح الصحيح ثم طلقها لا شئ عليه وما تقرر من إيجاب مهر لا يخالف ما فى الغصب من أنه لو اشترى بكرا مغصوبة وطلقها جاهلا لزمه مع أرش البكارة مهر ثيب؛ لوجود العقد المختلف فى حصول الملك فيه هنا كما فى النكاح الفاسد بخلافه ثم انتهى. وقوله: لم يكن له رد بغير أرش البكارة مفهومه جواز الرد بالأرش فليراجع هذا الإطلاق مما يأتى فيما يمنع الرد وما لا يمنع. انتهى. «س.م» بهامش شرح الروض وكتب الرشيدى على قول «م.ر» وعلى الأول إلخ لا يخفى أن الأول والثانى إنما هما فى النكاح الفاسد، أما الشراء الفاسد فليس فيه الأقوال واحد والكلام فيه فالصواب إسقاط قوله وعلى الأول، وهذا الفرق لشرح الروض وهو يقتضى عكس الحكم المذكور كما لا يخفى ويقتضى أن عقد البيع لو كان مجمعا على فساده يجب فيه مهر ثيب. انتهى. فليحرر الوجه الصحيح لما هنا.

قوله: (يثبت النسب والمهر وأرش البكارة إلخ) عبارة الروض: وحيث لا حد يجب المهر، قال فى شرحه: ولا عبرة بالإذن الذى يتضمنه التملك الفاسد. انتهى.

قوله: (إلا شرط الأول) أى الخيار فى زمنه أى زمن ذلك المشروط لا الخيار مطلقا فشرط خيار الشرط فى زمنه لا يمكن ابتداء، وكذا خيار المجلس بل لا معنى لشرطه مطلقا وإلا فشرط الخيار فى الجملة يمكن ابتداء فى زمنه كما لو شرط خيار الشرط ابتداء فى زمن خيار المجلس.
قوله: (فلا يمكن ابتداء) بخلاف الثانى الذى هو الأجل فإنه ممكن فى زمن الخيار ابتداء وزيادة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

خيار الشرط بجامع عدم الاستقرار وقد يحتاج فى تقررهِ إلى هذه الأمور وما شرط فيهما مما يفسد العقد كالمقترن به وظاهر كلامه جواز ذلك للعائد والموكل ومن انتقل إليه الخيار وبه صرح ابن الصباغ فى الوارث بالنسبة لزيادة الثمن وبه يقاس غيره أما بعد للزوم فلا يحتمل شئ من ذلك وإلا لوجبَت الزيادة بعده على الشفيع كما يجب عليه الزيادة قبله ثم أخذ فى بيان أشياء تحرم على العالم بالنهى عنها ولا يبطل العقد عندها لرجوع النهى إلى معنى يقترن به فقال: (ويحرم التسعير) فى القوت وغيره بأن يعين الإمام قدرا من الثمن لا يراد عليه (فى كل زمن) حتى وقت الغلاء للتضييق ولأن السعر غلا على عهد رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله ﷺ الله سعر لنا فقال إن الله هو السعر القابض الباسط الرازق. وإنى لأرجو أن ألقى ربى وليس أحد منكم يطلبنى بمظلمة بدم ولا مال. رواه الترمذى وصححه ومع ذلك جزم فى الروضة كأصلها بأنه يعزى مخالف الإمام.

(و) يحرم (حكر) بفتح الحاء أى احتكار (قوت) كتمر وزبيب وتغير للتضييق ولخبر مسلم لا يحتكر إلا خاطئ أى آثم وذلك بأن (اشتراه فى) وقت (الغلاء) وحبسهُ (لبيعه الضعفى) بفتح الضاد وإسكان العين جمع ضعيف بأكثر مما اشتراه به (إذا السعر علا) فإن لم يشتره كغلة ضيعته أو اشتراه وقت الرخص يبيعه وقت الغلاء أو اشتراه وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه بمثل ما اشتراه به أو أقل لم يحرم. والأولى أن يبيع من ذلك ما فضل عن كفايته وكفاية عياله أى سنة. كما يؤخذ من كلامهم فى

قوله: (حتى وقت الغلاء) رد على القول به حينئذ. انتهى.

قوله: (ويحرم التسعير) قال الجوحى: الجواز على القول به بخصوص بالأطعمة ولو للدواب

«ب. ر.»

قوله: (قوت) قال فى شرح الروض: فلا يعم جميع الأطعمة. انتهى.

قوله: (والأولى أن يبيع إلخ) قال فى العباب عقبه: فإن خاف جائحة فى زرع السنة الثانية فله، أى بلا كراهة قطعا إمساك كفايتها، نعم إذا اشتد ضرر الناس لزمه بيعه أى ما فضل عن كفايته سنة فإن أبى أجز. انتهى. قال الأذرى: أجمع العلماء على أن من عنده طعام واضطر الناس إليه، ولم يجدوا غيره أنه يجزى على بيعه دفعا للضرر عنهم، ومن نقل الإجماع النووى.

قوله: (بالأطعمة) وبوقت الغلاء كما فى الروضة فيهما.

السير وفي كراهة إمساكه وجهان في الروضة وأصلها وتفسير احتكار القوت بما ذكر من زيادة النظم وذكره الضعفى جبرى على الغالب فإنه لا فرق بينهم وبين غيرهم وخرج بالقوت غيره فلا يحرم احتكاره وغلا في كلامه بالمهملة ويجوز قراءته بالمعجمة لأنه فعل وما ذكر في التصريح مصدر.

(و) يحرم (بيع حاضر متاع بادی) قدم به و (حاجته تعم) أهل البلد ليبيعه

.....
.....

انتهى. وسيعلم مما يأتى فى مبحث الاضطرار أنه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكلامهم هنا فيما إذا لم يتحقق. انتهى. وهو حق لا شك فيه.

قوله: (وفى كراهة إمساكه) أى: ما فضل عن كفايته وجهان، قال فى شرح الروض: الظاهر منهما المنع.

قوله: (وخرج بالقوت غيره) قال فى العباب: وألحق الغزالي بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم والفواكه، وصرح القاضى بالكراهة فى الثياب. انتهى. وقال الزركشى: التخصيص بالأقوات فيه نظر وينبغى جريانه فى الثياب المحتاج إليها لستر العورة، ودفع الحر والبرد وصرح القاضى فى الثوب بالكراهة، وينبغى تنزيله على التحريم ويجب الجزم بأن احتكار الملح كالقوت. انتهى. وقال السبكي: عندى أنه فى وقت الضرورة يحرم احتكار ما بالناس ضرورة إليه، وهو فى غنية عنه. انتهى. قيل والأوجه أن علف الدواب كالقوت. انتهى. قلت يمكن إدخاله فى القوت بناء على أن المراد به ما يعم قوت الدواب.

قوله: (وبيع حاضر) لو كان البادى عالما بالنهى فيظهر تحريم موافقة الحاضر كما لو تباع وقت الجمعة من تحب عليه، ومن لا تحب عليه «ب.ر».

قوله: (وبيع حاضر إلخ) عبارة الإرشاد: وصدد جالب مثله أى مثل القوت فى الحاجة عن تعجيل بيع. انتهى. وفى شرحه الصغير للشهاب ويختص التحريم بالصاد، وغرض الربح للجالب دفع الإثم عنه والإعانة على المعصية غير محقة لانقضائها بانقضاء كلام الصاد، إذ يحرم عليه ذلك وإن لم يجبه كما هو ظاهر بخلاف نحو لعب شافعى بالشطرنج مع حنفى، إذ لا يتأتى إلا من اجتماعهما. انتهى. فليتأمل.

قوله: (حاجته) أى: الحاجة إليه.

قوله: (وينبغى جريانه إلخ) عبارة «ع.ش»، وخرج بالأقوات الأمتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع إليها ضرورة. انتهى.

قوله: (غير محقة) أى: غير موجودة لما ذكره. تدبر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بسعر يومه فيقول الحاضر أتركه عندى لأبيعه بالتدريج (بازدياد) لخبر الصحيحين لا يبع حاضر لباد زاد مسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض والمعنى فيه التضييق على الناس سواء كان المتاع قوتا أم لا ظهر ببيعه سعة فى البلد أم لم يظهر لقلته، فإن لم تعم حاجته كأن لم يحتج إليه إلا نادرا أو عمت وقصد البادى بيعه بالتدريج فسأله الحاضر أن يفوضه إليه أو قال ابتداء أتركه عندك لتبيعه بالتدريج أو قصد بيعه بسعر يومه فقال له اتركه عندى لأبيعه. كذلك لم يحرم ولا سبيل إلى منع المالك من ذلك والتقييد بعموم الحاجة من زيادة النظم ولو استشاره البدوى فيما فيه حظه فهل يرشده إلى الادخار والبيع بالتدريج وجهان: وحكى ابن كج عن أبى الطيب بن سلمة وأبى أسحاق المروزى أنه يجب بذلا للنصيحة وعن ابن الوكيل أنه لا يجب توسيعاً على الناس ولو قدم البادى يريد الشراء فتعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصاً فهل يحرم عليه كما فى البيع تردد فيه فى المطلب واختار البخارى فى صحيحه المنع والحاضر ساكن الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهى أرض فيها زرع وخصب والبادى ساكن البادية وهى خلاف الحاضرة والتعبير بالحاضر والبادى جرى على الغالب والمراد أى شخص كان.

قوله: (أله لا يجب) أى: يسكت لا أنه يخيره بخلاف نصيحته. انتهى. «م.ر».

قوله: (لا يجب) قضية قوله: توسيعاً أنه يمتنع عليه نصيحته وهو الظاهر. انتهى. «ع.ش».

قوله: (المنع) أى: التحريم هذا الاختيار هو المعتمد «م.ر».

قوله: (عندى) أو عندك أو عند زيد كما هو ظاهر.

قوله: (كما فى البيع تردد إلخ) وقد يقال: قياس البيع أن يقيد الشراء بكونه بمتاع تعم الحاجة إليه، وعبارة العباب قال صاحب التعجيز: والشراء للبادى بأرخص كالبائع له بأعلى. انتهى. وفرق الجورجى بأن مسألة البيع مفروضة فيما تعم الحاجة إليه بخلاف مسألة الشراء فإنه فى الغالب بالنقد، وليست فى معنى ما تعم الحاجة إليه فإن فرض أنه يشتري بعرض تعم الحاجة إليه فهى صورة نادرة. «ب.ر».

قوله: (وقد يقال قياس البيع إلخ) استظهره «م.ر» فى شرح المنهاج.

(و) يحرم (مشتري) بمعنى اشتراء (مال غريب) قبل وصوله السوق (ما درى * ما سعره لكن لغبن) حصل له (خيراً) على الفور بعد قدومه ومعرفته بالسعر قال ﷺ لا تلقوا الركبان للبيع ، رواه الشيخان وفي رواية للبخاري لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار والمعنى فيه غبنهم سواء أخير

قوله: (بمعنى اشتراء) ولو كان المشتري بعض الجالين من بعض قبل دخولهم البلد. انتهى. حصر قال «ع.ش»: ولو قيل بعدم الحرمة في هذه لم يكن بعيداً سيما عند حاجة البائع أو المشتري.

قوله: (غبنهم) أى: بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد، فقوله في شرح المنهج: احتمال غبنهم يحمل على هذا أو لفظة احتمال زائدة.

قوله: (في صحيحه المنع) أى: المنع من ذلك أى: اختار التحريم، ولذا عر غيره بدل المنع بالإثم.

قوله: (وهو) أى: الريف أرض إلخ.

قوله: (قبل وصوله السوق) قضيته ثبوت التحريم والخيار بعد دخول البلد وقبل دخول السوق، ويؤيده قوله في الخير: «حتى يهبط بها إلى السوق» لكن حاصل ما في شرح الروض خلاف ذلك.

قوله: (قبل وصوله السوق) عبارة الروض كغيره قبل دخول البلد، قال الشارح في شرحه: وخرج بقبل دخول البلد التلقى بعد دخوله فلا يحرم، ثم قال: وكذا لا خيار لهم إذا كان التلقى بعد دخول البلد ولو خارج السوق لإمكان معرفتهم الأسعار من غير الملتقين، لكن ظاهر الخير يقتضى خلافه، وقد يقال يوافقه قول ابن المنذر وجماعة أنه يحرم التلقى خارج السوق ويمنع بأنه لا يلزم من التحريم ثبوت الخيار. انتهى. وعمل التحريم خارج السوق إن غبنوا كما في خارج البلد الذى أخذ عدم الحرمة فيه عند عدم الغبن من كلام الرافعى وغيره.

قوله: (ما سعره) لا يبعد أن يجوز فى ما الزيادة فينصب سعره كما يجوز الاستفهامية فيه فيرفع سعره.

قوله: (بعد دخول البلد إلخ) إن كان قبل التمكن من معرفة السعر فهو كذلك ، وإلا فلا، صرح به والد «م.ر» فى حواشى شرح الروض، وقرر «م.ر» حيثئذ الحرمة وعدم الخيار ، واستقر «ع.ش» الأول.

قوله: (ابن المنذر إلخ) يمكن حمله على ما قبل التمكن من معرفة السعر. انتهى. «م.ر» «س.م» على «التحفة».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المشتري كاذباً أم لم يخبر قصد التلقى أم لا كأن خرج لصيد أو غيره فرآهم فاشترى منهم لشمول المعنى فإن لم يغبنوا كأن اشتراه منهم بسعر البلد أو بدونه، وهم عالمون به أو التمسوا منه الشراء ولو جاهلين بالسعر فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافعى، وغيره أنه لا يأنم ولو لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد إلى ما باعوا به فهل يستمر الخيار. وجهان فى البحر وغيره منشؤهما اعتبار الابتداء أو الانتهاء. وكلام الشاشى يقتضى عدم استمراره والأوجه استمراره وهو ظاهر الخبر وإليه ميل الأسنوى فى شرح المنهاج. وقد يؤيد الأول بتصحيحهم فى خيار التصرية عدم ثبوته فيما لو در اللبن على الحد الذى أشعرت به التصرية، ويجاب بأن التدليس هنا فوت زيادة فى العوض قبل الرخص بخلافه ثمة فإنه لم يفوت شيئاً ولو تلقاهم وباعهم ما يقصدونه من البلد فهل هو كالشراء. وجهان فى الروضة وأصلها بلا ترجيح صحح منهما

قوله: (وهم عالمون به) ولو بإخباره كاذباً بأن صدقوه أو أخبرهم صادقاً فلا حرمة، ولا خيار وإن اشترى منهم بالغبن. انتهى. «ق.ل.» على «الجلال» وليحرر فإنه لا يخلو عن وقفة، ثم رأيت فى التحفة أنه يثبت الخيار سواء أخبر كاذباً أم لم يخبر على الأصح.

قوله: (أيضاً وهم عالمون) وتمكنهم من العلم كالعلم إن كان بعد دخولهم البلد، وإلا بأن لم يتمكنوا ولو بعد دخول البلد، أو تمكنوا قبل الدخول فيحرم على المعتمد. انتهى. «ق.ل.» على «الجلال».

قوله: (فلا خيار لهم) وإن جهلوا السعر وغبنوا «ق.ل.».

قوله: (عدم استمراره) قال «ق.ل.» على «الجلال»: هو المعتمد.

قوله: (فوت زيادة إلخ) قد يقال هذا لا يقتضى الخيار لعدم تمكنهم من استدراك تلك الزيادة بعد وجود الرخص، وقد يقال بتمكنهم بانتظار ارتفاع السعر، والذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى عدم الخيار. انتهى. «م.س.».

قوله: (وباعهم) أى: بغير طلبهم.

قوله: (وجهان) ينبغى على المنع أن محله ما إذا باعهم بأكثر من سعر البلد، بخلاف ما لو باعهم بدونه أو بمثله، وكذا بأكثر وهم عالمون على قياس ما تقدم فى الشراء منهم.

الأذرعى الجواز ثم قال: وفيه وقفة للمعنى ولخبر دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض والتعبير بالغريب جرى على الغالب والمراد أى شخص كان.

(و) يحرم (رفعه فى ثمن) أى: ثمن المعروض على البيع لا للرغبة فى شرائه بل (للخدعة) بفتح الخاء وضمها أى خدعة غيره وهو النجش لخبر الصحيحين أنه ﷺ نهى عن النجش والمعنى فيه الإيذاء وقيد ابن الرفعة فى الثمن بالرفع عما تساوية العين. وقضيته أنه لو رفع عند نقص القيمة ولا رغبة له جاز وكلام غيره يخالفه. (من غير تخيير) للمشتري ولو كان الرفع بمواطأة البائع لتفريطه حيث لم يتأمل ولم يراجع أهل الخبرة ونظيره إخباره بأنه أعطى فى السلعة كذا كاذباً فلا خيار للمشتري وفارق ثبوته بالتصرية كما سيأتى بأن التغيرير ثم فى نفس المبيع وهنا خارجه (و) يحرم (سوم السلعة) أى: سومه لها على سوم غيره بأن يرغب من أخذ شيئاً ليشتره فى رده ليبيعه خيراً منه بمثل ثمنه أو مثله بأقل أو يرغب مالكة فى استرداده ليشتره منه بأكثر لخبر الصحيحين لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر بمعنى النهى. والمعنى فيه الإيذاء وذكر الأخ فى الخبر ليس للتقيد بل للرقعة والعطف عليه وإنما يحرم.

.....

قوله: (وفيه وقفة) اعتمده (م.ر.).

قوله: (للخدعة) وكذا لغير غرض وإن لم يقصد الخدعة أو لنفع المالك ولو نحو يتيم.

قوله: (وكلام غيره يخالفه) اعتمده (م.ر.).

قوله: (ليشتره منه بأكثر) يتجه أنه جرى على الغالب أن الاسترداد من أخذ لا يكون إلا بأكثر، فلا فرق بين الأكثر والمثل والدون فيما يظهر لوجود الإيذاء فليتأمل.

قوله: (وإنما يحرم بعد إلخ) وكالبيع فى جميع ما تقرر فيه الإجارة والعارية أخذاً من قول ابن عبد السلام: لا يختصر ذلك بالبيع، والشراء بل من أنعم بإسكان حانوته لشخص لم يجر لغيره

قوله: (من أنعم بإسكان إلخ) استبعده (ع.ش.) وقال: ينبغى أن لا يجرى فيها لأنه لا حامل هنا للمنع على الرجوع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(بعد قرار ثمن المبيع) لا قبله بأن كان إذ ذاك ينادى عليه لطلب الزيادة وقرار الثمن بالتراضى به صريحا بخلاف السكوت وغير الصريح (و) يحرم (البيع) على البيع قبل لزومه بأن يرغب المشتري فى الفسخ فى زمن الخيار ليبيعه خيرا منه بمثل ثمنه أو مثله بأقل لخبر الصحيحين لا يبيع بعضكم على بيع بعض. زاد النسائي حتى يبتاع. أو يذر والمعنى فيه الإيذاء قال الرافعى: وشرط ابن كج لتحريم ذلك ألا يفرط غبن المشتري فإن أفرط فله أن يعرفه يبيع على بيعه لأنه ضرب من النصيحة قال

قوله: (حتى يبتاع إلخ) لعل معناه حتى ينظر ما يؤل إليه الأمر بأن يبتاع أى يلزم البيع فيتركه، أو يذر أى: بفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع الأول فى الحديث. انتهى. «ق.ل» على «الجلال»، وبه يندفع توقف المحشى.

قوله: (أن لا يفرط غبن المشتري) نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور فيه إن نشأ الغبن عن نحو غش البائع لإثمه حينئذ فلم يبال بأضراره. انتهى. تحفة.

طلب ذلك من مالكة، ويؤخذ منه جريان ما يأتى فى البيع على البيع، والشراء على الشراء فى الإجارة على الإجارة وهو ظاهر. حجر «ش.ع».

قوله: (بأن كان إذ ذاك إلخ) بيان لقوله لما قبله.

قوله: (قبل لزومه) لو كان بعد اللزوم، لكن هناك تمكن من الإقالة بسبب محاباة أو خوف، فالوجه التحريم كما بحثه الجوزجى، وقال لا ينبغي أن يشك فيه.

قوله: (قبل لزومه) قال الأسنوى والزر كشى: أو بعد اللزوم، ووجد بالمبيع عيب ولم يكن التأخير مضرا. حجر «ش».

قوله: (بمثل ثمنه إلخ) والذى يظهر أن ذكرهم المثل والأقل والأكثر هنا أى: فى البيع على البيع والشراء على الشراء، ليس للتقييد بل للغالب، ثم رأيت الأذرعى بحث بعض ذلك فقال: والظاهر أنه لا فرق بين أن يطلبها من البائع بزيادة أو بالثمن المتفق عليه. حجر «ع».

قوله: (حتى يبتاع) يتأمل معناه.

قوله: (فى الإجارة) المعتمد خلافه لعدم ثبوت الخيار فيها، ولو إجارة ذمة. انتهى. «ع.ش» على

«م.ر».

قوله: (فالوجه التحريم) المتجه خلافه. انتهى. «م.ر».

قوله: (لم يكن التأخير إلخ) كأن كان فى ليل.

النووى: انفرد بذلك ابن كج وهو خلاف ظاهر إطلاق الحديث فالمختار أنه ليس بشرط. ونص الشافعى فى اختلاف الحديث على نهى الرجل أن يبيع المشتري فى مجلس العقد سلعة مثل التى اشتراها خشية أن يرد الأولى وظاهر أن خيار الشرط فيما قاله كخيار المجلس (و) يحرم (الشراء) على الشراء قبل لزومه بأن يرغب البائع فى الفسخ فى زمن الخيار ليشتره منه بأكثر لأنه فى معنى البيع على البيع وفى مسلم «المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر» وذكر المؤمن ليس للتقييد بل لأنه أسرع امتثالا وتوجيه ذكر الأخ فيما مر يأتى هنا قال الماوردى ويحرم طلب السلعة من المشتري بزيادة ربح والبائع حاضر لأدائه إلى الفسخ أو الندم (على الجميع) أى: السوم والبيع والشراء أى: يحرم السوم على السوم والبيع على البيع، والشراء على الشراء إلا أن يأذن فيها يتأذى بها فيرتفع التحريم قال ابن النقيب: وهل شرط التحريم تحقيق ما وعد به من البيع والشراء يظهر اشتراطه على تعليل حرمة البيع على البيع والشراء على الشراء بالتسبب إليهما دون تعليلهما بكون ذلك إفساد للعقد الأول وفيما قاله نظير والظاهر عدم اشتراطه مطلقا

.....

قوله: (وهو خلاف ظاهر الحديث) ولا يزال الضرر بالضرر.

قوله: (من يتأذى بها) هذا إن كان الآذن مالكا، فإن كان وليا أو وصيا أو وكىلا أو نحوه فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك كذا فى شرح الروض عن الأذرى «م.س».

قوله: (خشية أن يرد إلخ) يؤخذ منه أنه لو دلت القرينة أنه يأخذهما معا فلا تحريم وهو ظاهر، وذكر الدارمى أنه لو باعه من جنس آخر جاز إلا أن يستغنى به عن الأول.

قوله: (ليشتره منه بأكثر) سواء طلب المشتري الشراء أو سأله فيه البائع على أحد وجهين، يظهر ترجيحه وإن رجح الأذرى خلافه لأن الملحظ الإيذاء، وهو موجود فيهما. سحر «ع».

قوله: (أو الندم) قضيته أنه لا فرق بين ما بعد اللزوم وما قبله.

قوله: (إلا أن يأذن فيها من يتأذى بها) يؤخذ منه ما فى شرح الروض: أنه لو كان العاقد وليا أو وصيا أو وكىلا أو نحوه، فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك. ذكره الأذرى.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

لوجود المعنى السابق وهو الإيذاء بكل تقدير ثم أخذ الناظم فى بيان تفريق الصفقة وهو ثلاثة أقسام لأنه إما فى الأحكام أو فى الابتداء أو فى الدوام وقد ذكرها على هذا الترتيب فقال.

(وصح) البيع (بالقسط) من المسمى (إذا عقد) واحد (جمع) * عقدين خلف الحكم فيهما وقع) كبعثك عبدى وأجرتك دارى سنة بكذا أو بعثك كذا فى ذمتى سلما وأجرتك دارى شهرا بكذا فيصح كل منهما بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع أو المسلم فيه وأجرة الدار لصحة كل منهما منفردا فلا يضر الجمع ولا أثر لاختلاف الحكم فى ذلك كما لا أثر له فى بيع مشفوع وسيف واختلاف الحكم فى المثاليين باشتراط التأقيت فى الإجارة وبطلان البيع السلم به ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد العقدين جائز كالبيع والجعالة إذ لا يمكن الجمع بينهما. ذكره الرافعى فى المسابقة

.....
قوله: (وصح البيع بالقسط إلخ) ولا يضر الجهل بما يخص كلا عند العقد؛ لأن المبيع الجملة، ولا يفضى هنا إلى تنازع.

قوله: (كالبيع والجعالة) أى: وكإجارة وجعالة، والمراد بيع وإجارة يقتضيان القبض فى المجلس كالبوى، والسلم، وإجارة الذمة أما بيع المعين، وإجارة المعين فيصح جمعهما مع الجعالة فحينئذ مدار الصحة على إمكان الجمع، ومدار الفساد على عدمه، وليس المدار على الاتفاق فى الجواز، وال لزوم، والاختلاف فيهما. انتهى. شيخنا. انتهى. جمل على المنهج وعبارة «ق.ل» على «الجلال»، واعتمد شيخنا أى: «ز.ى» الصحة فى الجمع بين الجعالة والمبيع المعين. انتهى. أى: أما الذى فى الذمة، وهو بلفظ السلم فلا يصح جمعه مع الجعالة لاقتضائه قبض العوض فى المجلس دونها فليتأمل لكن على هذا لا يصح الجمع بين

قوله: (ما لو كان أحد العقدين جائزا) قيل ليس السبب حينئذ فى المنع جواز أحدهما، بل تنافى أحكامهما، وقد يردده جواز الجمع بين البيع والسلم مع تنافى أحكامهما بنحو اشتراط قبض رأس المال فى المجلس فى السلم دون البيع، إلا أن تجعل العلة بجموع الجواز والاختلاف.
قوله: (إذ لا يمكن الجمع) انظر ما المراد بعدم إمكان الجمع، فإن أريد أن العقد الواحد لا يمكن اتصافه بالجواز وال لزوم معا فقد يقال لا مانع من ذلك باعتبارين وجهتين.

قوله: (قيل ليس السبب إلخ) لابن حجر.

وتقييدهم العقدین باختلافهما حکما لبيان محل الخلاف فلو جمع بين متفقين كشركة وقراض كأن خلط ألفين له بألف لغيره، وقال: شاركتك على أحدهما وقارضتك على الآخر فقبل صحت جزما لرجوعهما إلى الإذن في التصرف.

.....
البيع، والسلم للاختلاف المذكور مع تصريحهم بصحته ونقل «م.س» على «التحفة» عن «م.ر» عن والده أن العلة بمجموع الاختلاف جوازا، ولزوما، وأحكاما، وعليه لا إشكال بوجه. تدبر.

قوله: (فيصح جمعهما مع الجعالة) أى: وإن كان لابد فيهما من التأقيت والتقدير بمحل عمل بخلاف الجعالة.

قوله: (فلو جمع بين متفقين إلخ) قال شيخنا «ذ» رحمه الله ما حاصله أنه لا يكون اتفاق الأحكام إلا في الجائزين، وهو مقتضى ما نقله المحشى عن الشيخ عميرة فليحذر ذلك.

قوله: (وتقييدهم العقدین إلخ) لم يذكر محترز العقدین، وقال غيره فى شرح الإرشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلفى الحكم، كما لو باع صاعا من الشعير وثوبا بصاع حنطة، فإن ما يقابل الحنطة من الشعير يشترط قبضه فى المجلس، وما يقابل الثوب لا يشترط، قال: وقضية كلامه - يعنى الإرشاد - أن ذلك ليس من تفريق الصفقة فى الأحكام، وقد صرح الرافعى بجريان قولى التفريق فيه، وكذا لو باع عبيدين وشرط الخيار فى أحدهما دون الآخر، أو فى أحدهما الخيار يورمين، وفى الآخر ثلاثا فكل ذلك من تفريق الصفقة فى الأحكام، فلو حذف قوله عقدین لتناول ذلك «ب.ر».

قوله: (صح جزما) وجه ذلك أن الجائزين يسامح فيهما، ويتوسع بخلاف اللازمين «ب.ر».

قوله: (فى أحدهما) أى: معنا أو مبهما فإنه يبطل العقد. انتهى. حجر.

قوله: (فلو حذف قوله عقدین إلخ) يمكن أن يقال إن مسألة بيع العبيدين جرى فيها الخلاف، لأنها لما اشتمل العقد فيها على شرط الخيار أصلا أو زيادة فى أحدهما دون الآخر، الموجب ذلك للفسخ فى أحدهما دون الآخر أشبه العقد فيها عقدین، فجرى فيها الخلاف ومثلها ما قبلها، فالمراد عقدین حقيقة أو حکما.

قوله: (وجه ذلك أن الجائزين إلخ) يتأمل وجه التخصيص بالجائزين مع أن مفهوم المختلفين المتفقان سواء كانا جائزين أو لازميين أو مختلفين، وفى كلام شيخنا «ذ» ما يفيد أن المتفقين لا يكونان إلا جائزين.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(أو الحلال والحرام يجمع) أى: أو يجمع العقد حلالاً أى قابلاً لذلك العقد وحرماً أى غير قابل له فيصح فى الحلال دون الحرام إعطاء لكل منهما حكمه. (نحو كتابة وبيع) بأن قال لعبده: كاتبك على نجمين وبعثك كذا بألف فالكتابة تصح بقسطها من المسمى والبيع.

(يدفع) أى: يبطل لتقدم أحد شقيه على مصير العبد من أهل مبايعة السيد ونحو بيعه خلا وخمراً أو عبده وحرراً أو شاته وخنزيراً فيصح فى الحلال فقط بقسطه، ومحله إذا لم يكن الحرام مجهولاً ليتأتى التقسيط، فلو قال: بعثك هذا العبد وعبداً آخر بطل فيهما وتعتبر قيمة الحرام عند من يرى له قيمة. كذا صححه الغزالي، وصحح النووي التقدير بالشبه فيقدر الخمر خلا والخنزير شاة ولو كان الحرام غير مقصود كالدّم فيظهر أن الصحة بكل الثمن كما يقتضيه كلامهم فى النكاح والخلع، ويستثنى من هذا القسم ما إذا آجر الراهن العين المرهونة مدة تزيد على محل الدين،

قوله: (فيظهر إلخ) ولا خيار للمشتري على المعتمد سواء كان المشتري عالماً بغير المقصود أو جاهلاً به كما نقله الشيخ «س.ل» واستظهره «ز.ي» ونظر فيه «م.س» للحقوق الضرر للمشتري.

قوله: (ويستثنى إلخ) قال «م.ر»: لخروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعض.

قوله: (بقسطها) هل يوزع قسطها على النجمين بالسوية كما هو ظاهر هذا الكلام، أو يحتاج إلى البيان كأن يقول على نجمين متساويين مثلاً فيه نظر.

قوله: (ومحله إذا لم يكن الحرام مجهولاً) جعل فى العباب من صور المسألة بيع معلوم ومجهول يمكن معرفته كمرئى وغيره، وعليه فقول الشارح: إذا لم يكن الحرام مجهولاً أى: بحيث لا يمكن معرفته كما يشعر بذلك تمثيله.

قوله: (والخنزير شاة) قال فى شرح الروض: أى: شاة عنز لا شاة ضأن لأنه يشبه العنز فى الشكل.

قوله: (والخنزير شاة) هذا إذا كان فى حد الشاة، وحيث كان أكبر اعتبر ببقرة تقاربه ففى الكبير كبيرة، وفى الصغير صغيرة، كذا بهامش شرح الروض.

وما إذا استعار شيئاً ليرهنه بدين فزاد عليه ، وما إذا زاد فى العرايا على القدر الجائز أو فى خيار الشرط على ثلاثة أيام أو فاضل فى الربوى حيث منعاه كمدبر بمدين منه فإن كلا منهما يبطل فى جميع العقود عليه والقول بالصحة فى الحلال هو ما صححه الشيخان لكن الذى رجع إليه الشافعى آخرًا البطلان. كما قاله الربيع تغليباً للحرمة وقال ابن المنذر: إنه مذهب الشافعى (أو كان) أى حصل (فى البعض) من البيع (انفساخ) فيصح فى بعضه الآخر بقسطه من المسمى إذا وزع عليهما. (كتلف* قابل أفراد بعقد كالسقف) بتحريك القاف للوزن وفتحها للخفة والمناسبة أى كسقف الدار المبيعة فإنه إذا تلف حراق أو نحوه قبل القبض انفسخ العقد فيه واستمرت صحته فى الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمه التالف ولا تضر جهالة الثمن الطارئ كما لا يضر سقوط بعضه لأرش العيب وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعمى عينه واضراب سقفه ونحوها، فلا تقسيط فيها إذ لا انفساخ بذلك لبقاء عين المبيع واليد والإبصار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد ففواتها لا يثبت الانفساخ، وإنما يثبت به الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن كما سيأتى.

(كنسبة الثلث من المحاباة) بالهمز للوزن (فى مرضه) بإسكان الهاء إجراء

.....
قوله: (لكن الذى رجع إلخ) رد بأن المتأخر إنما يكون مذهب الشافعى إذا تأخر الإفتاء به ولم يثبت ذلك، أما إذا ذكره فى مقام الاستنباط والترجيح، ولم يصرح بالرجوع عن الأول فلا. انتهى. «م.ر».

قوله: (إذا وزع على قيمته وقيمة التالف) فيقوم الباقي وحده، ويوزع الثمن عليه، وعلى التالف لا أنه يقوم مع التالف؛ لأن التالف لم يقع باختيار البائع ولا المشتري كذا نقل عن «ط.ب» واستقر به «ع.ش».

قوله: (لكن الذى رجع إليه الشافعى آخرًا البطلان) انظر على القول الأول ما الفرق بينه وبين ما لو باع عبده بما يخصه من ألف تقسم على المبيع وغيره «ب.ر»، وقد يفرق بأن ما ذكر ثمنًا مجهول حالًا ثم ابتداء، وما ذكر ثمنًا هنا غير مجهول، وأما ثمن الحلال فجهله ضمنى لا قصدى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

للولصل مجرى الوقف أى صح البيع فى بعض المبيع بالقسط فيما مر كما يصح فى بعضه بنسبة ثلث مال المحابى من المحاباة فى مرض موته بقسطه من الثمن لأنه لو باع بمحابة تزيد على ثلث تركته ولم تجزها ورثته بطل البيع فى بعض المبيع ويرجع إلى المشتري ما يقابله من الثمن فتدور المسألة لتوقف العلم بما ينفذ فيه البيع على العلم بقدر التركة والعلم بقدرها على العلم بالمقابل والعلم المقابل على العلم بما ينفذ فيه البيع لأن ما ينفذ فيه البيع يخرج من التركة وما يقابله من الثمن يدخل فيها ومعلوم أن ما ينفذ فيه البيع يزيد بزيادة التركة وينقص بنقصانها وأن التركة تزيد بزيادة المقابل الداخلى والمقابل يزيد بزيادة المبيع وطريق معرفة المقصود أن يقال صح البيع فى قدر نسبة الثلث من المحاباة بقسطه من الثمن كما سيأتى إيضاحه. (وخيروا) فى صور تجزئه المبيع بتفريق الصفقة (للتجزئة) أى: لأجلها.

(مشترياً) كما لو اشترى حلالاً وحراماً وجهل الحال أو اشترى عبيدين وتلف

.....
قوله: (بطل البيع إلخ) هذا ما اختاره بعض الحساب، وهو الأقوى فى المعنى، وهو أنه إذا ارتد بعض المبيع ارتد إلى المشتري ما يقابله من الثمن فتدور المسألة، وقيل: وهو المنصوص يصح فى قدر ما يحتمله الثلث، وما يوازى الثمن بجميع الثمن، ويبطل فى الباقي فيصح فى ثلثي العبد بالعشرة، ويبقى مع الورثة الثمن، وثلث العبد، وذلك مثلاً للمحابة، وهى عشرة، ولا دور. انتهى. شرح الروض.

قوله: (فى قدر نسبة الثلث من المحابة) لأن المحابة فى مرض الموت معتبرة من الثلث فإن لم تزد عليه فلا اعتراض، وإلا ولم تجز الورثة ارتد البيع فى بعض المبيع إلخ ما فى الشرح، فيحتاج إلى أن يقال صح البيع فى قدر نسبة الثلث من المحابة بقسطه من الثمن. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (أن يقال صح البيع إلخ) أى لأنه يكون التبرع الحاصل بالمحابة حينئذ هو قدر الثلث فقط «ب.ر.».

قوله: (مشترياً) خرج البائع فلا خيار له، قالوا لتعديده حيث أقدم على بيع الحلال وغيره، وهذه العلة تتخلف فى حالة جهله، وفى حالة تفريق الصفقة فى الدوام، والذى اقتضاه كلامهم عدم الخيار فيهما «ب.ر.».

.....

أحدهما قبل قبضه أو باع المريض أو اشترى بمحابة تزيد على الثلث نعم إن كان الحرام غير مقصود فالظاهر أنه لا خيار لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما مر. أما العالم بالحال فلا خيار له لتقصيره وقوله للتجزئة من زيادته (فبيعه) أى: المحابى فى مرض موته (ما قيمته * ثلاثة) من الثمن مثلا (بواحد) منها (نثبته) أى البيع.

(فى نصف ما باع بنصف الثمن * إن كان لا مالا سواه) أى: سوى ما باعه (يقتنى) أى: يملك لأن المحابة مائتان وثلث المال مائة ونسبته منها النصف فيصح البيع بتلك النسبة بنصف الثمن. فالمحابة مائة ويبقى للورثة نصف المبيع المساوى مائة وخمسين ويحصل لهم من الثمن خمسون فالمجموع ضعف المحابة والتصریح بقوله إن كان إلى آخره من زيادته وخرج به ما إذا كان له مال سواه فيصح البيع فى كل المبيع إن خرج من الثلث وإلا ففيما يحتمله ثلث ماله.

قوله: (فبيعه إلخ) حاصله أن تفرق ثلث المال وقدر المحابة، فإن كان نصفها صح البيع فى نصف المبيع بنصف الثمن، وإن كان أكثر فأكثر، وإن كان أقل فأقل فإذا باع عبدا يساوى ثلاثين بعشرة، ولا مال له سواه فثلث المال عشرة، والمحابة عشرون، والعشرة نصف العشرين فيصح البيع فى نصف العبد وقيمته خمسة عشر بنصف الثمن، وهو خمسة فكأنه اشترى سدس بخمسة، ووصى له بثلثه يبقى مع الورثة نصف العبد، وقيمته خمسة عشر، ونصف الثمن، وهو خمسة فالمبلغ عشرون وذلك مثلا المحابة، وهذا إذا أريد العلم بطريق النسبة كما سلكه المصنف فإن أريد بطريق الجبر قلت صح البيع فى شيء من العبد بثلث شيء من الثمن لأن الثمن مثل ثلث العبد، وبقي للورثة عبد إلا شيئا لكن بعض النقص الجبر بثلث الشيء العائد فالمحابة ثلثا شيء والباقي لهم. عبد إلا ثلثى شيء يعد له ضعف المحابة، وهو شيء وثلث فأجبر، وقابل فيكون عبد يعدل شيئين فالشيء نصف العبد فيصح فى نصف العبد، وهو خمسة عشر بنصف الثمن، وهو خمسة لأن ذلك قضية التوزيع فالمحابة عشرة، ويبقى للورثة نصف العبد، ونصف الثمن، وذلك مثلا المحابة. انتهى. من شرح الروض.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(و) بيعه (ما يساوى مائتين بمائه * صحته في الثلثين) من المبيع (مجزئه) لأن المحاباة مائة وثلث المال ستة وستون وثلثان ونسبته منها الثلثان فيصح البيع في ثلثي المبيع بثلثي الثمن. فالمحاباة ستة وستون وثلثان ويبقى للورثة ثلث المبيع المساوى ستة وستين وثلثين ويحصل لهم من الثمن مثل ذلك فالمجموع ضعف المحاباة.

(و) بيعه (فيهما) أى: فى الصورتين المذكورتين صحيح (فى الثلث أن كل العوض * أتلّف) المحابى لنقصان ماله بقدر المتلف وصحته تكون بالطريقة المذكورة وهى نسبة الثلث من المحاباة لكن بعد حط التالف فول أتلّف المائة فى الصورة الأولى رجع ماله إلى مائتين وثلثهما ستة وستون وثلثان ونسبته من المحاباة الثلث فيصح البيع فى ثلث المبيع بثلث الثمن فالمحاباة ستة وستون وثلثان ويبقى للورثة ثلثا المبيع المساويان مائتين فإذا ردوا الفاضل من الثمن وهو ستة وستون وثلثان إلى المشتري يبقى لهم مائة وثلاثة وثلثون وثلث وذلك ضعف المحاباة. وإن أتلّفها فى الثانية رجع ماله إلى مائة وثلثها ثلاثة وثلثون وثلث ونسبته من المحاباة الثلث فيصح البيع فى ثلث المبيع بثلث الثمن. فالمحاباة ثلاثة وثلثون وثلث ويبقى للورثة ثلثا المبيع المساويان مائة وثلاثة وثلثين وإذا ردوا الفاضل من الثمن وهو ستة وستون وثلثان إلى المشتري يبقى لهم مثل ذلك وهو ضعف المحاباة وقوله (والبيع بنسبة يفض) من زيادته أى وإن أتلّف المحابى بعض العوض فالمبيع يفض أى: يفرق بمعنى يقسط صحة وفساداً بالنسبة المذكورة فلو أتلّف ثلاثين من المائة فى الصورة الأولى رجع ماله إلى مائتين

.....

قوله: (أتلّف المحابى) أى: المريض ثم مات.

قوله: (بقدر المتلف) أما ما صح فيه البيع فهو ملكه، وقد أتلّفه، وأما ما بطل فيه فعليه ضمانه فينقص قدر غرمه من ماله.

قوله: (لكن بعد حط التالف) متعلق بقوله: الثلث أى: يعتبر ثلث ما عدا التالف، وينسب للمحاباة.

.....

.....

وسبعين ونسبة ثلثها من المحاباة تسعة أجزاء من عشرين جزءاً فيصح البيع من العبد بتلك النسبة بمثل ذلك من الثمن وهو خمسة وأربعون. فقد حصل للمشتري من العبد تسعة أجزاء من عشرين جزءاً وهي تساوى مائة وخمسة وثلاثين. فالمحاباة تسعون وبقي للورثة أحد عشر جزءاً من المبيع تساوى مائة وخمسة وستين وقد بقي عندهم سبعون فإذا ردوا الفاضل من الثمن وهو خمسة وخمسون إلى المشتري يبقى لهم مائة وثمانون وهو ضعف المحاباة وإن أتلف خمسين من المائة فى الثانية رجع ماله إلى مائة وخمسين ونسبة ثلثها من المحاباة النصف فيصح البيع فى النصف بنصف الثمن وهو خمسون. فالمحاباة خمسون ويبقى للورثة نصف المبيع المساوى مائة وقد بقي عندهم خمسون فإذا ردوا الفاضل من الثمن وهو خمسون إلى المشتري يبقى لهم مائة وهي ضعف المحاباة.

(والعقد عدده بأن عدد من» قد عقد العقد) بائعاً أو مشترياً أصلاً أو وكيلاً كبعناك

قوله: (والعقد عدده إلخ) تقدم أنه لا يتعدد فى الربوى المبيع بجنسه إلا بتفصيل الثمن.

قوله: (أو وكيل) ومثله الولي، فلو باع ولي مولين أو وليان لمولى تعددت الصفقة فى الثانية، فللمشتري رد حصة الوليين دون الأولى. انتهى. «ع.ش» وكالولى القيم، والحاكم فى محاجيرهم. انتهى. «ق.ل».

قوله: (والعقد عدده إلخ) قال فى الروض: فلو اشترى لرجلين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب، كما لو اشترى ومات عن ابنين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب، ولو اشترى له رد عقد أحدهما، ولو باع لهما لم يرد نصيب أحدهما، أو باع له رد، وحيث لا رد فلكل أى ممن امتنع عليه الرد من أحد الموكلين أو الابنين أو المشتري الأرض أى على البائع، ولو لم يئأس من رد صاحبه أى: لظهور تعذر الرد. انتهى.

قوله: (فلو اشترى) أى وكيل.

قوله: (فلو اشترى لرجلين) أى: شيئاً فخرج معيباً، وقوله: لم يكن لأحدهما الرد أى: أفراد نصيبه بالرد. وقوله: ومات عن ابنين أى: وخرج معيباً كما يؤخذ من كلامه.

قوله: (ولو اشترى له) أى: وكالة، وقوله: ولو باع لهما أى: وكالة. وقوله: أو باع له أى: وكالة.

قوله: (أو باع له رد) قال فى شرح الروض: اعتباراً بالعقد فى الخمس. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

هذا بكذا فيقبل منهما أو بعثكما هذا بكذا فيقبلان منه فيجوز إفراد كل نصيب بالرد، وإذا بان نصيب أحد البائعين جزءاً مثلاً فلا خلاف فى صحة بيع نصيب الآخر ولو باع اثنان من اثنين كان العقد أربعة ووجه اعتبار الوكيل دون الموكل أن أحكام العقد تتعلق به. نعم العبرة بعكسه فى الشفعة والرهن لأن مدار الشفعة على اتحاد الملك

قوله: (فيقبل منهما) فإن قبل من أحدهما لم يصح منه على المعتمد لعدم المطابقة «ق.ل.» على «الجلال».

قوله: (ولو باع إله) ولو باع ثلاثة من ثلاثة كان العقد تسعة، فلكل من الثلاثة أن يرد تسع المبيع على كل من البائعين الثلاثة. انتهى. شرح الروض، وقياسه فى مثال الشارح أن لكل من الاثنين أن يرد ربع المبيع على كل من البائعين.

قوله: (فى الشفعة والرهن) فمثال الشفعة باعتبار تعدد الملك ما لو وكل اثنان واحدا فى بيع نصيبهما من الدار المشتركة بينهما، وبين ثالث فللثالث أخذ نصيب أحد المالكين دون الآخر نظراً لتعدد الملك، ولا نظر لاتحاد الوكيل البائع، ومثاله باعتبار اتحاد الملك لو وكل واحد اثنين فى بيع نصيبه من الدار المشتركة فليس للشريك أخذ بعض الحصة دون بعض نظراً لاتحاد الملك، ولا نظر لتعدد العاقد بل يأخذ الكل أو يتركه، ومثال الرهن باعتبار تعدد الدين ما لو وكل اثنان واحدا فى رهن عبدهما عند زيد بماله عليهما من الدين ثم قضى أحدهما دينه انفك نصيبه، ومثاله باعتبار اتحاد ما لو وكل واحد اثنين فى رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين، ثم قضى ذلك الموكل بعض الدين لم ينفك بعض العبد نظراً لاتحاد الدين ولا نظر لتعدد عاقد الرهن. انتهى. جمل.

قوله: (فى الشفعة والرهن) قال «ق.ل.» على «الجلال» وألحق بهما العرايا. انتهى. أى: فإذا وكل اثنان واحدا فى بيع أقل من عشرة أوسق صح، وإذا وكل واحد اثنين فى بيع أزيد من دون خمسة أوسق لم يصح اعتباراً بالموكل فيهما.

.....

.....

وعدمه والرهن على اتحاد الدين وعدمه. (وتفصيل الثمن) أى: وعدد العقد بتفصيل الثمن ولو من المبتدئ بالعقد لترتب الآخر عليه.

(ممثلاً) ذلك (ببيع هذى الدار * بدرهم وتلك الدار (بالدينار) فللمشتري رد أحدهما دون الآخر بالعيب.

.....
قوله: (وتفصيل الثمن) أى: والمثمن كما أفاده بالمثال، فلو فصل أحدهما فقط لم تعدد كما فى شرح «م.ر» ولا بد أن يكون التفصيل من المبتدئ بائعاً كان أو مشترياً كما فى شرح «م.ر»، أيضاً وإن أجهل الآخر، فإن كان التفصيل من الجيب فقط فلا تعدد فقول الشارح: ولو من المبتدئ فقط أى: لا منهما بدليل التعليل، وليس المراد سواء كان من الجيب أو المبتدئ.

لكن فى شرح العباب لحجر أنه إن كان منهما تعددت قطعاً أو من المبتدئ وحده أو الجيب وحده تعددت على الأصح. انتهى. وقول «م.ر» وإن أجهل الآخر صريح فى الصحة إذا فصل المبتدئ وأجهل المتعم، ولا يشكل هذا بما مر من أنه لو أوجب نصفه بخمسائة ونصفه الآخر بخمسائة فقبل المشتري بألف بطل العقد لأن محل ما هنا فى المبيع الذى هو عينان، وما هناك عين واحدة كما نقل عن العلامة القويسنى.

قوله: (بيع هذى الدار إلخ) فلا بد من تفصيل المبيع، ومن ذكر ثمن الأول عقبه سواء اتحد المبيع والثمن أو لا، فليس من التعدد بعثك ذا وذا بعشرة من الدراهم أو الدنانير أو منهما، ولا بعثك ذا بعشرة من الدراهم، وعشرة من الدنانير. انتهى. «ق.ل» على «الجلال».

قوله: (وصلح) أى: على عين أما على المنفعة فإجارة ولا خيار فيها إلا إن عقد بلفظ البيع، ومن الصلح على العين الصلح على الدية فإذا صالحه عن دية الخطأ وشبه العمد، فإن بنينا على ما اعتمده شيخ الإسلام من أن إبل الدية معلومة بالسن، والصفة صح الصلح، ثبت الخيار لأنها معاوضة محضة إلخ وإن بنينا على أنها ليست كذلك فلا يصح، وأما دم العمد فالصلح عليه صحيح ولا خيار لأنه من قبيل العفو، فلو عفى منه على الدية ثم صالح عنها صح، وثبت الخيار كهو فى الخطأ، وشبه العمد. انتهى. رشيدى. انتهى. شيخنا «ذ» بهامش المحلى، وبه تعلم ما فى «ق.ل» على «الجلال».

.....
.....
.....

فصل فى الخيار

الشامل لخيار النقيصة وسيأتى ، ولخيار التروى وهو المتعلق بمجرد التشهى وله سببان المجلس والشرط وقد أخذ فى بيانه بسببه مبتدئا بالأول منهما لثبوته بالشرع بلا شرط فقال (خيرهما) أى: العاقدین (فى المحض من تعاوض) أى: فى المعاوضة المحضه وهى التى تفسد بفساد عوضها كسلم وصرف وتولية وإشراك وصلاح معاوضة وقسمة رد وسائر أنواع البيع (كبيعه) أى: الأب أو الجلد (مع طفله) بأن باع ماله

فصل فى الخيار

قوله: (أى فى المعارضة المخضه) أى: واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها تملك قهرى ولا جارية مجرى الرخص فخرج بالمعوضة نحو الهدية، وبالحضه النكاح، وبالواقعة على العين الإجارة، وباللازمة الشركة، وبكون لزوم من الجانبين الرهن، والكتابة، وبملك القهرى الشفعة، وبالجريان مجرى الرخص الحوالة، نعم حق الممر إن وقع بلفظ البيع ثبت فيه الخيار أو بلفظ الإجارة فلا يثبت فى الإقالة وإن كان الأرجح أنها فسخ. انتهى. «ق.ل.» على «الجلال» مع إيضاح.

قوله: (وقسمة رد وسائر الخ) ظاهره أن قسمة الإفراز ليست بيعا وهو ما جرى عليه شيخ الإسلام فى بابها من شرح المنهج، والمعتمد أنها بيع فيما يملك، وإفراز فيما لا يملك، وإنما لم يثبت الخيار فيها للإخبار عليها المنافى للخيار.

قوله: (كبيعه مع طفله) ولو باع مال أحد طفليه للآخر بالمصلحة لهما ثم انعكست مصلحتهما فى زمن الخيار بأن صارت مصلحة أحدهما الفسخ والآخر الإجارة، فينبغى أن يراعى من مصلحته الفسخ لأن رعاية مصلحة الآخر فى الإجارة تبطل فائدة ثبوت الخيار له. انتهى. «م.س.» و «ع.ش.» على «م.ر.»

فصل فى الخيار

قوله: (وصلاح معاوضة) قال فى شرح الروض: على غير منفعة. قوله: (وقسمة رد) بخلاف غيرها، ولو جرى بالتراضى لأن الممتنع منه يجبر عليه، والإجبار ينافى الخيار.

قال فى شرح الروض: دون قسمتى الإفراز والتعديل.

فصل فى الخيار

قوله: (على غير منفعة) أما عليها فإجارة ولا خيار فيها ، كما يأتى. انتهى. «م.ر.»

لطفله أو عكسه لخبر الصحيحين البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر بنصب يقول بأو بتقدير إلا أن يقول أو إلى أن يقول ولو كان معطوفا لجزم فقال: أو يقرّ قاله في المجموع وخرج بالمعاوضة غيرها كالهبة وصلاح الحطيطة والوقف والعنق والطلاق وبالمحضة غيرها كالصلح عن دم والنكاح والخلع فلا خيار في شيء منها لأنه ليس بيعاً والخبر إنما ورد في البيع وسيأتى بعض ذلك. واعلم أن الخيار في البيع رخصة شرعت للتروى ودفع الضرر فهو عارض والأصل لزومه بمعنى أنه من العقود التي يقتضى وضعها للزوم ليتمكن العاقد من التصرف فيما أخذه آمناً من نقض صاحبه عليه أو بمعنى أن الغالب من حالاته للزوم. كذا ذكره الرافعي (وما رضى) به الأب أو الجد بمعنى قول الحاوي: وإن ألزم أى البيع.

(لنفسه يبقى) أى: الخيار (لطفل) أى: لأجل طفله كغيره (لا له) أى: للأب أو

قوله: (ولو كان معطوفاً إلخ) والمعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما للآخر فيقتضى ثبوته في الأولى، وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما للآخر: اختر، وثبوته في الثانية وإن انتفت الأولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قاله الشارح. انتهى. وما قيل إن أو بعد النفي بمعنى الواو فيكون نفياً لهما وإن صح خلافاً للقلوبى لكنه عرف طارئاً يخالف للغة كما فى «ع.ش».

قوله: (كالصلح عن دم) بأن كان القتل عمداً فالصلح عنه صحيح ولا خيار فيه، أما الصلح عن دية غيره فيثبت فيه الخيار بناء على ما قاله شيخ الإسلام.

قوله: (ولو كان معطوفاً إلخ) بينا فى بعض الهوامش وجه الفرار من العطف.

قوله: (وما رضى لنفسه يبقى لطفل لا له) اعلم أن الذى يظهر أنه لا يجوز له إلزام العقد للطفل، إلا إذا كانت المصلحة فيه، ومع ذلك فله الفسخ من جهة نفسه وإن كانت مصلحة الطفل فى الإجازة لأنه فائدة ثبوت الخيار له، إذ لو وجبت عليه مراعاة مصلحة الطفل مطلقاً لم يكن فى ثبوت الخيار لنفسه فائدة، والحاصل أنه ليس له إجازة أو فسخ من جهة الطفل إلا بالمصلحة، وأن له الإجازة والفسخ من جهة نفسه، وإن كانت مصلحة الطفل فى خلافه فليتبأمل، وما ذكره الشهاب فى العباب وشرح الإرشاد الصغير هنا لا يخالف ما قلناه عند التأمل.

قوله: (الزام العقد) شامل للإلزام بالقول: ومفارقة المجلس، فليحرر الثانى فلم أر فيه شيئاً.

قوله: (لطفل) أما لنفسه فحائز كما يأتى.

قوله: (أنه ليس له إجازة إلخ) فلو لم يجوز أو يفسخ حتى مضت مدة الخيار، والمصلحة فى أحدهما فهل يفسخ العقد راجعه.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الجد للزومه بالنظر إليه وكذا الحكم فى عكسه كما فى البسيط قال فى التعليقة: وهو مفهوم بالأولى لأن الأب أو الجد متبوع والطفل تابع وإذا لم يستتبع المتبوع التابع فى الإلزام فعكسه أولى قال القونوى: وفيه نظر وقول الناظم من زيادته لا له تكملة (لا كالكتابات) من كل عقد جائز من أحد طرفيه كالرهن والضمان فلا خيار فيه لأن أحدهما بالخيار فيه أبداً فلا معنى لثبوته فيه والآخر وطن نفسه على الغبن المقصود دفعه بالخيار ولأن ذلك ليس بيعاً وكاف كالكتابات من زيادة النظم. (ولا الحواله) فإنها وإن جعلت معاوضة ليست على قواعد المعاوضات إذ لو كانت كذلك بطلت لامتناع بيع الدين بالدين.

(و) لا (بيع عبد نفسه) أى: من نفسه لأنه فى معنى العتق والكتابة (و) لا (الشفعة) فلا خيار فيها للمشتري إذ الشقص مأخوذ منه قهراً ولا للشفيع وإن كانت

.....
قوله: (كالرهن) إلا إذا كان فى ضمن معاوضة وفسخها فيفسخ تبعاً شرح «م.ر».

قوله: (فلا خيار فيها للمشتري) أى: فى عقد الأخذ بالشفعة لا قبل الأخذ ولا بعده قاله شيخنا، وهو الظاهر إن لم يكن فى مجلس عقد شرائه وإلا فالوجه بقاء الخيار له ولو بعد أخذ الشفيع؛ لأنه لا يتم له الأخذ حتى يتم للمشتري الشراء. انتهى. «ق.ل» على «الجلال» مع زيادة بخط شيخنا بهامش الحلى.

لكن الظاهر أن زمن خيار الشرط كمجلس العقد فيما ذكر، وبعد هذا الكلام فى الخيار فى عقد الأخذ لا فى عقد البيع. تدبر.

قوله: (ولا للشفيع) ضعيف، والمعتمد ثبوت الخيار له وحده كما لو اشترى من أقر

قوله: (وفيه نظر) لعل وجه النظر أن إلزامهما للطفل مبنى على أن المصلحة له؛ لأنهما مأموران بمراعاة مصلحته، وقضية أن مصلحته فى الإلزام أن تكون المصلحة فى الإلزام من جهتهما أيضاً؛ لثلاث تفوت مصلحته، فأين الأولوية؟

قوله: (ولا بيع عبد نفسه) مضاف للمفعول، قال فى القوت: ولو اشترى من شهد بحريته فأوجه أصحها يثبت للبائع فقط «ب.ر».

قوله: (أى من نفسه) ظاهره أنه لا خيار للعبد ولا لبائعه، وهو المعتمد كما قال شيخنا الشهاب الرملى، خلافاً لقول الزركشى بثبوته للبائع.

معاوضة محضة إذ يبعد تخصيص خيار المجلس بأحد الجانبين وخالف الرافعى :
فصح فى بابها ثبوته للشفيع واستدركه عليه فى الروضة فصحح منعه وحكاه عن
الأكثرين وإذا قلنا به فهل معناه أن يتخير فى المجلس بعد الأخذ بين رد الملك
وإمساكه أو أنه يتخير فيه قبل الأخذ بين الأخذ وتركه وجهان أصحهما فى المجموع
الأول (و) لا (كل) عقد (وارد على المنفعة).

(كالخلع والنكاح) لأنه ليس بيعا ولئلا يجتمع غرر وروده على معدوم وغرر الخيار
ولأن المنفعة تفوت بمضى الزمن فالزمنا العقد لئلا يتلف جزء من المعقود عليه لا فى
مقابلة العوض. وقضية العلة الثانية عدم ثبوت الخيار فى السلم وليس كذلك كما
سيأتى. وقضية كل منهما ومن الثالثة عدم ثبوته فى البيع الوارد على المنفعة كحق
الممر وظاهر كلامهم أو صريحه يخالفه ودخل فى كلامه الإجارة فلا خيار فيها على
الأصح. قال القفال وطائفة: محل الخلاف فيها فى إجارة العين أما إجارة الذمة

بحريته فإنه يثبت الخيار للبائع وحده. انتهى. حمل على المنهج، ففى قوله: إذ يبعد نظر.
تدبر.

قوله: (لأنه ليس بيعا) والذى ورد فيه الخيار هو البيع ولا يقاس لأنه ثبت على خلاف
القياس.

قوله: (وإن قدر استقلالها) أى: وإن قيل بأن العقد عليها مستقل لا تابع للنكاح
والخلع كما قال به مقابل الأصح.

قوله: (فلا خيار فيها تبعا) أى: فكان العقد عليها واردا على منفعة.

قوله: (وروده على معدوم) أى: لأن المنفعة معدومة.

قوله: (وقضية العلة الثانية إلخ) إن جعل مجموع الأمور الثلاثة علة واحدة، لم يرد شىء مما
أورده.

قوله: (فلا خيار فيها على الأصح) أى: مطلقا (م.ر.).

قوله: (وأن له الإجارة إلخ) أى: وإن كانت مصلحة الطفل فى خلاف ما فعل، وحينئذ يجب عليه
فعل ذلك الخلاف من جهة الطفل ما لم يفسخ من جهته هو فتأمل.

قوله: (مطلقا) أى: سواء قدرت بزمن أو محل عمل، وسواء كانت إجارة عين أو ذمة. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فيثبت فيها الخيار قطعا كالسلم. ذكره فى الروضة كأصلها وقيل يثبت أيضاً فى الإجارة المقدرة بمدة وصححه النووى فى تصحيح التنبيه والمشهور خلافه (و) لا (الاعراض * عن ذين) أى: عن الخلع والنكاح وإن قدر استقلالها فلا خيار فيهما تبعاً لهما (و) لا (الشركة والقراض) ونحوهما من العقود الجائزة من الطرفين، كالوكالة والوديعة والعارية والقرض والجعالة لأنها ليست بيعاً ولأن العاقدين فيها بالخيار أبداً فلا معنى لثبوته فيها وذكر الشركة والقراض من زيادته وهما مفهومان من الكتابة بالأولى كما فهم منها كذلك الإبراء والهبة بلا ثواب ولا خيار فى ذات الثواب أيضاً لأنها لا تسمى بيعاً. كذا قاله الشيخان هنا لكن تقدم فى أوائل البيع أنها بيع وحاصل كلام الروضة وأصلها فى بابها ثبوت الخيار فيها وحمل كلامهما هنا على القول بأنها هبة وإن قيدت بثواب معلوم وهناك على القول بأن المقيدة بثواب معلوم بيع ويؤيده تعليلهم هنا بأنها لا تسمى بيعاً.

(وبالخيار منهما) أى: وباختيار العاقدين لزوم العقد كأن يقولوا اخترنا لزومه أو أمضيناه أو إبطال الخيار أو إفساده (تناهى) خيار المجلس فلو اختار أحدهما لزومه سقط خياره وبقي خيار الآخر. وكذا لو قال أحدهما للآخر اختر لتضمنه الرضى باللزم ويدل له الخبر السابق. (أو فرقة الأبدان) عطف على الخيار أى ينتهى خيار المجلس بتخايرهما أو بتفرقهما بأبدانهما ولو نسيانا أو جهلا للخبر السابق فلو طال مكثهما أو تماشيا منازل دام خيارهم وإن زادت المدة على ثلاثة أيام ويحصل التفرق بأن يفارق أحدهما الآخر من مجلس العقد وإن استمر الآخر فيه لأن التفرق لا يتبع بعض

قوله: (كذلك) أى: بالأولى لأن المبرئ والواهب، وطن نفسه بالأولى من المكاتب لأنحذه عوضاً دونهما.

قوله: (كذلك) أى: بالأولى، ولعل وجهه أنه لا معاوضة فيهما بخلاف الكتابة.

قوله: (ويؤيده تعليلهم إلخ) قد يناقش فى التأييد بأن المنفى فى هذا التعليل التسمية ببيعاً لا حقيقة البيع، فليتأمل.

قوله: (اخترنا لزومه) هل قول المشتري اخترت أخذ المبيع اختيار لزوم.

بخلاف التخاير وكان ابن عمر راوى الخبر إذا ابتاع شيئاً افارق صاحبه. رواه البخارى وروى مسلم قام يمشى هنيهة ثم رجع وعلى هذا يحمل ما رواه الترمذى أنه كان إذا ابتاع ببعا وهو قاعد قام ليجب له وقضية ذلك حل الفراق خشية أن يستقبله صاحبه وهو مشكل بما رواه الترمذى وحسنه أنه عليه السلام قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله وقد يجاب بحمل الحل فى هذا الخبر على الإباحة المستوية الطرفين ويعتبر فى التفرق العرف فإن كانا فى نحو دار صغيرة فبأن يخرج أحدهما منها أو يصعد السطح أو كبيرة فبأن يخرج من بيت إلى صحن أو عكسه وإن كانا فى صحراء أو سوق أو دار متفاحشة الاتساع وولى أحدهما الآخر ظهره ومشى قليلا حصل التفرق ولا يحصل بإرخاء ستر وبناء جدار لأن المجلس باق ولو تبايعا متباعدين فالأصح ثبوت الخيار وأنه متى فارق أحدهما موضعه بطل خيارهما. قال فى الروضة: ولو تبايعا ببيتين من دار أو صحن

قوله: (وعلى هذا إلخ) لكون المراد قام ومشى يجب أى يقع العقد، ويتم له.
قوله: (وقد يجاب إلخ) ومفارقة ابن عمر يحتمل ألا يكون لذلك بل لغرض التصرف فيه. انتهى. «ع.ش».
قوله: (ومشى قليلا) أى: زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح. انتهى. «ق.ل» على «الجلال».

قوله: (ولو تبايعا متباعدين إلخ) عبارة الروضة: فرع: لو تناديا متباعدين وتبايعا صح البيع، قال الإمام: يحتمل أن يقال لا خيار لهما لأن التفرق الطارئ يقطع الخيار فالمقارن يمنع ثبوته، ويحتمل أن يقال يثبت ما دام فى موضعهما، وبهذا قطع صاحب التتمة، ثم إذا فارق أحدهما موضعه بطل خياره، وهل يبطل خيار الآخر أم يدوم إلى أن يفارق مكانه فيه احتمالان للإمام.

قوله: (إلا أن يكون صفقة خيار) يحتمل أن المراد بصفقة الخيار البيع المشروط فيه الخيار، ويكون هذا الاستثناء من مفهوم قوله: ما لم يتفرقا فليراجع.
قوله: (إرخاء ستر إلخ) ولو بفعلهما أو أمرهما على المعتمد (م.ر)

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وصفة ينبغى أن يكونا كالتباعدين، ولو تبايعا بالمكاتبة وقبل المكتوب إليه فله خيار المجلس ما دام فى مجلس القبول ويتمادى خيار الكاتب إلى أن ينقطع خيار المكتوب إليه.

(لا) بتخايرهما أو تفرقهما (إكراهها) لهما أو لأحدهما أى لا ينتهى به خيارهما بخلاف الناسى والجاهل كما مر لتقصيرهما فلو فارق أحدهما مكرها لم يبطل خياره.

قلت: الأصح ثبوت الخيار، وأنه متى فارق أحدهما موضعه بطل خيار الآخر. انتهى.
وقوله: وإنه متى فارق أحدهما موضعه إلخ أى: ولو إلى جهة الآخر عند «م.ر» خلافا لحجر حيث قال: إن قصد جهة الآخر دام خياره على الأوجه لأنه زاد فى القرب ولأن ما بينهما كله حريم للعقد، ومن ثم اتجه خلافا للأذرعى أنه لا ينقطع أيضا بعوده لمحلّه. انتهى..، وظاهر كلامهم على الأول أنه لا فرق بين كون الباقي بالمجلس مكرها أو لا، وهل يعتبر عدم الإكراه فى المفارق؟ الظاهر: نعم فراجع.

وقوله: وهل يبطل خيار الآخر إلخ وجه هذا التردد هنا أنه لا قرب بينهما يزول بمفارقة المفارق، بخلاف ما إذا كانا متقاربين تأمل.

قوله: (متى فارق أحدهما موضعه) أى: ووصل إلى موضع لو كان الآخر معه بمجلس العقد عد تفرقا كما فى شرح الروض.

قوله: (متى فارق أحدهما صاحبه) ولو إلى جهة الآخر، واعتمد حجر خلافه. انتهى.
«ع.ش».

قوله: (لم يبطل خياره) أى: إن بقى الآخر فى مجلسه أو تبعه، وإلا بطل، ويبطل خيار الآخر فى الصورة الأولى دون المكره كما علمت.

قوله: (و يتمادى خيار الكاتب إلخ) والظاهر أن مفارقة الكاتب مجلسه الذى أوجب فيه لا أثر لها، إذ العقد بعد لم يحصل ولا خيار إلا بخصوصه، لكن هل يعتبر مجلسه أعنى الكاتب الذى يكون فيه عند بلوغ الخبر، حتى إذا فارقه حينئذ أثرت مفارقتها فى حقه وحق المكتوب إليه أو لا، فلا

قوله: (ولعل وجهه إلخ) هذا يفيد الخروج بالقيد السابق. تدبر.

قوله: (أثرت مفارقتها فى حقه وحق المكتوب إليه) كذا فى شرح الروض، وقيل: أثرت فى حقه فقط ونقله «س.م» عن «م.ر»، وقيل: لا أثر لها أبدا، والعبرة بمفارقة المكتوب إليه مجلسه، واعتمده «ز.ى» وهو الذى فى شرح «م.ر» هنا. تدبر.

باب الربا

٥٥٣

وإن لم يمنع من التفوه بالفسخ لأن فعل المكره كلا فعل والسكوت عن الفسخ لا يبطل الخيار كما في المجلس ولا يبطل خيار الماكث إن منع من الخروج معه وإلا بطل ولو

قوله: (وإن لم يمنع) فلا يعتبر تمكنه من الفسخ بالقول. انتهى. «ذ».

قوله: (أن منع) فلو زال المنع كلف لحوقه إن عرف محله وإلا فلا. انتهى. «ع.ش»
معنى. قال «ق.ل» على «الجلال»: كذا قال شيخنا لكن تقدم فنى الربا أنه يبقى خيار الآخر ما دام فى المجلس مطلقا كالمكره فإن فارق مجلسه بطل خياره وحده، وهذا هو الذى يتجه هنا أيضا، وإليه مال شيخنا ثانيا، وسيأتى هنا فى الحى مثله، وفارق الهارب بوجود الاختيار من المفارق.

يعتبر له مجلس مطلقا، وإنما المعتبر مفارقة المكتوب إليه مجلسه؟ فيه نظر، والأول غير بعيد، والثانى ظاهر إطلاق قولهم إنه يمتد للكاتب إلى أن ينقطع خيار المكتوب إليه فليحرر.

قوله: (والجاهل) ذكره القاضى بجلى، قال الزركشى: ما قاله بجلى فى الجاهل ينبغى تخريجه على نظائره من الرد بالعيب ونحوه، فمحله فيمن لا يخفى عليه ذلك غالبا، بخلاف جاهل قرب إسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء، ويؤيده التعليل بالتقصير فليتأمل.

قوله: (فلو فارق أحدهما مكرها) أى: بغير حق بخلافه بحق، كأن كان أحدهما غاصبا لمجلس العقد فأكره على الخروج منه فإنه ينقطع خياره. ذكره الزركشى أخذنا من كلام صاحب الوافى «ش ع».

قوله: (لم يبطل إلخ) ظاهره وإن بطل خيار الآخر لمكنه مع تمكنه من الخروج معه فيبقى للمكره دون هذا، كما لو أجاز أحدهما دون الآخر، بل هذا صريح هذا الكلام مع قوله: ولا يبطل إلخ.

قوله: (لم يبطل خياره) حتى فى الربوى خلافا لما فى شرح الروض «م.ر».

قوله: (وإلا بطل) أى: خيار الماكث أى: دون خيار المكره كما هو صريح هذا الصنيع منهم، وكان وجهه أن عذر الإكراه جعل عدم الخروج معه بمنزلة إجازة الماكث وحده، فيبطل خياره فقط، نعم لو فارق المجلس بعد ذلك أجه انقطاع خيارهما؛ لأن عذر الإكراه غايته جعل المكره كالباقى، فمجلسه، وهو لو بقى فيه وفارق الآخر انقطع خيارهما فليتأمل.

قوله: (حتى فى الربوى) أى: الذى وقع التفرق قبل قبضه للعذر هنا، بخلاف الإجازة قبله، فيلزم العقد، وعليهما التقابض، فإن تفرقا قبله انفسخ العقد كما فى شرح الروض.

قوله: (لأن عذر الإكراه إلخ) فيه نظر يعلم من هامش الشرح.

قوله: (لأن عذر الإكراه إلخ) فيه أنه بمنع أيضا من الذهاب خلف الآخر.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

هرب أحدهما ولم يتبعه الآخر فإن كان مع التمكن بطل خيارهما وإلا فخير الهارب فقط نقله الرافعى عن التهذيب وأقره وأطلق جمع بطلان خيارهما قال فى الروضة: وهو الأصح لتمكنه من الفسخ بالقول ولأن الهارب فارق مختاراً بخلاف المكره فإنه لا فعل له وإذا ابتاع مال طفله لنفسه أو عكسه وفارق المجلس انتهى خيارهما (لا الموت والجنون) والإغماء فلا ينتهى بها الخيار بل يقوم الوارث ولو عاماً مقام الميت والولى ولو عاماً مقام المجنون والمغمى عليه والسيد مقام المكاتب والعبد المأذون له والموكل مقام الوكيل كخيار الشرط والعيب، ويفعل الولى ما فيه المصلحة من الفسخ والإجازة فإن

قوله: (ولم يتبعه) فإن تبعه بقى خيارهما ما لم يتباعد. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (ولأن الهارب) من تمام العلة فلا يرد ما قبله.

قوله: (والجنون والإغماء) قال فى شرح الروض: فلو فارق الجنون أو المغمى عليه المجلس لم يؤثر، كما صححه الماوردى، وحزم به الغزالي وغيره.

قوله: (والمغمى عليه) قال الزركشى كالأذرعى: وإلحاق الشيخين المغمى عليه بالجنون محله إن جعلناه مولى عليه بنفس الإغماء، وإلا فهو كمن خرس ولا إشارة له، وفى الرافعى فى الكتابة أنه لا يلحق بمن يولى عليه. انتهى. وسيأتى ما فى ذلك فى الحجر «ش.ع».

قوله: (والموكل مقام الوكيل) ظاهره فى كل من الموت والجنون والإغماء، وهل الأجنبى فى خيار الشرط كالوكيل، أو يفرق بأن شرط الخيار له تمليك فليس نائباً فيقوم مقامه وارثه فى الموت وولى فى الإغماء والجنون فيه نظر، ثم رأيت ما تقدم فى المتن بقوله: وموت الأجنبى نقله لمن له العقد، وقال الشارح عقبه: لا لورثة الأجنبى، ثم قال وقضية كلامه انتقاله للموكل لا للوكيل، أى: فيما إذا كان العاقد وكيلاً وهو وجه جرى عليه الشارح كأكثر شراح الحاوى، والأصح انتقاله للوكيل، فإن مات انتقل لموكله، ويؤخذ منه أنه لو كان العاقد من له العقد وشرطه عنه لأجنبى ومات الأجنبى انتقل إليه لا لورثة الأجنبى، وفيما لو جن الأجنبى أو أغمى عليه لا يبعد أن ينتقل إلى من له العقد دون ولى الأجنبى كما هو قياس هذا الذى تقرر فى الموت فليتأمل.

قوله: (قال الزركشى كالأذرعى إلخ) عبارة القليوبى على الجلال: وكذا لو أغمى عليه وأيس من إفاقته، أو طالبت مدته، وإلا انتظر، وقال شيخنا: لا ينتظر مطلقاً، وكذا عجز مكاتب وخرس لمن لم تفهم إشارته وليس كاتباً، والولى فى المغمى عليه، والأخرس المذكور هو الحاكم فينصب من يتصرف عنهما كالطفل الذى لا ولى له. انتهى. وفيه مخالفة لما يفهم من الحاشية فى الأخرس فتأمل.

قوله: (ويؤخذ منه إلخ) صرح به «ق.ل.» على «الجلال» جازماً به، وكذا ما ذكره بقوله: وفيما لو جن إلخ.

كان الوارث طفلا أو مجنوننا نصب الحاكم من يفعل له ما فيه ذلك ثم إن كان القائم بذلك في المجلس فواضح أو غائبا عنه وبلغه الخبر امتد خياره امتداد مجلس الخبر ولو ورثه اثنان فأكثر في المجلس فلهم الخيار حتى يفارقوا العاقد ولا ينقطع بمفارقة

قوله: (نصب الحاكم إلخ) ينبغي أن محله حيث لم تثبت الولاية عليه لغير الحاكم كما لو مات الأب عن طفل مع وجود الجد، أو عن وصى أقامه الأب أو الجد قبل موتهما. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (أو غائبا عنه إلخ) قال في الروض في الوارث ما نصه: فإن كان الوارث في المجلس ثبت له مع العاقد الآخر الخيار، وإن كان غائبا فإلى أن يفارق مجلس الخبر. قال في شرحه: هنا ما قاله الأكثرون، كما قاله الرافعي وصححه النووي، وبنى طائفة منهم المتولى كيفية ثبوت الخيار له على وجهين في كيفية ثبوته للحى، أحدهما أن له الخيار مادام في مجلس العقد، فعليه يكون خيار الوارث في المجلس الذى يشاهد فيه المبيع ليتأمله، والثاني يتأخر خياره إلى أن يجتمع مع الوارث في مجلس، فحينئذ يثبت الخيار للوارث. انتهى. وفيه بيان كيفية ثبوته للحى وذكر فيها وجهين. وانظر على الوجه الأول لو فارق مجلس العقد قبل بلوغ الخبر للوارث أينقطع خيارهما أم خيار الحى فقط، والراجع الوجه الأول، ولهذا قال في الروض: ويثبت للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد، قال في شرحه: نعم إن فارق أحدهما مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أحدا مما لو كانا في مجلس واحد. انتهى.

وقوله: نعم إن فارق أحدهما أى: العاقد الباقي والوارث واحدا كان أو متعددا، وكتب شيخنا الشهاب الرملى على قوله نعم إلخ هذا الاستدراك ممنوع، والفرق بين المسألتين ظاهر. انتهى. وكان مراده أنه لا ينقطع خيار الوارث بمفارقة العاقد الحى مجلسه، وهذا شامل لمفارقتها بعد علم الوارث وقبله، أو ظاهر فى الأول، وإذا لم ينقطع بعد العلم فقبله أولى فليتأمل. قوله: (فى المجلس) بقى ما لو كانوا غائبين عن المجلس، وقد ذكر فيه فى الروض وشرحه

قوله: (فإلى أن يفارق إلخ) أى: فيثبت له الخيار، ويمتد إلخ شرح الروض.

قوله: (والراجع الوجه الأول) ضعيف.

قوله: (لا ينقطع خيار الوارث) بخلاف الحى المفارق ينقطع خياره، كما يؤخذ من قوة هذا الكلام، ولينظر حينئذ الفرق بين الحى هنا والكاتب فيما سبق، حيث لا ينقطع خياره بمفارقتها قبل مفارقة المكتوب إليه مجلسه، كما نقلناه عن شرح «م.ر» بالهامش السابق، ولعل الفرق انعقاد المجلس قبل الموت فى حق الحى، بخلاف الكاتب فإنه وقت الكتابة لم ينقطع له مجلس فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بعضهم ومتى فسخ بعضهم، وأجاز بعضهم انفسخ فى الكل. كما لو فسخ المورث فى البعض وأجاز فى البعض وسواء فسخ بعضهم فى نضيفه فقط أم فى الكل ذكر ذلك فى الروضة ولو أجاز الوارث أو فسخ قبل علمه بموت مورثه وقلنا من باع مال مورثه طائفا حياته يصح قال الإمام فالوجه نفوذ فسخه دون إجازته لأنها رضى وإنما يتحقق الرضى مع العلم وفيه احتمال وبهذا الاحتمال أجاب فى البسيط ولو اشترى الولي لطفله شيئاً فبلغ رشيداً قبل التفرق لم ينتقل إليه الخيار هل يبقى للولي. وجهان حكاهما فى البحر عن والده وأجراهما فى خيار الشرط والأوجه بقاؤه له مع أن فى جزمه بعدم انتقاله للرشيد نظراً ولو قيل بانتقاله له لكان قريباً ثم ثنى الناظم بخيار الشرط فقال (و) خير (الذى شرط) فى العقد لنفسه الخيار بموافقة الآخر فى المعاوضة المحضة لما مر عند قوله وتخيير ثلاث والغرض هنا بيان محل الخيار وإذا شرط

قوله: (ومتى فسخ إلخ) بخلاف ما لو اطلعوا بعد موت مورثهم على عيب وفسخ بعضهم، فإنه لا يفسخ فى شيء لا فى الجميع ولا فى حصته لوجود الجابر، وهو الإرث فى مسألة الاطلاع على العيب دون هذه. انتهى. «م.ر» بالمعنى.

قوله: (لنفسه) ليس بقيد فى الحكم، بل لو شرط المبتدئ للآخر ووافقه تخير الآخر وإنما قيد به لنسبة التخيير إليه فى كلام المصنف حيث كان التقدير، وخير كما صنع الشارح. تدبر.

قوله: (بموافقة الآخر) ولو بالسكوت، ولا بد أن يكون الشرط من المبتدئ لفظاً. انتهى. «ق.ل» وغيره.

كلاماً طويلاً، ثم قال فى شرحه: والموافق للصحيح الذى عليه الأكثرون ثم أن يثبت لهم الخيار بوصول الخبر إليهم، وأن ينقطع بمفارقة المتأخر فراقه منهم مجلسه. انتهى. وقوله: ثم أى: فى الغالب الواحد.

قوله: (فلهم الخيار إلخ) انظر العاقد الآخر الحى لو فارق المجلس قبل علم الورثة. قوله: (أجاب فى البسيط) ولا يتجه غيره كما صح بيع مال مورثه طائفا حياته مع توقف البيع على الرضى.

قوله: (لم ينتقل إليه الخيار) اعتمده «م.ر».

قوله: (ثم) أى: فى كيفية ثبوت الخيار للواحد الغائب شرح الروض، ثم رأيت بعد.

الخيار لهما بفسخ بطل أحدهما خيار الآخر ولا يبطل بإجازته خيار الآخر وخيار الشرط مع خيار المجلس متلازمان غالباً لكن ذاك أولى بالثبوت منه لقصر زمنه غالباً ولهذا لم يثبت هذا حيث لا يثبت فيه ذاك وقد يثبت ذاك بحيث لا يثبت فيه هذا كما ذكره بقوله. (لا حيث يعتقن) أى: المبيع على المشتري بالشراء كأن اشترى بعضه فلا يشترط الخيار فيه. (لمشتر فقط) لأن الملك له حينئذ فيعتق عليه فلا يثبت الخيار فإثباته مفض إلى نفيه بخلاف شرطه للبائع فقط أو لهما فجائز إذ الملك للبائع فى الأول وموقوف فى الثانى.

(أو) حيث (شرط القبض) للعوض (بمجلس) أى: فى مجلس العقد أما من الطرفين (كفى * صرف و) بيع (مطعومين أو) من أحدهما كما (فى السلف) أى: السلم فلا يشترط الخيار فيه لأحد لأن ما شرط فيه القبض لا يحتمل الأجل فأولى ألا يحتمل الخيار لأنه أعظم غرراً منه لمنعه الملك أو لزومه ولما فى السلم من غرر إيراد عقده على معدوم فلا يضم إليه غرر الخيار أما خيار المجلس فيثبت فى ذلك والتمثيل بقوله كفى صرف إلى آخره من زيادته.

(والملك بالبيع) أى: النماء فقوله من زيادته. (والازدياد) بيان للربع أى وملك

قوله: (لقصر زمنه غالباً) وكل ما كان كذلك فهو أولى بعقد البيع الذى مداره على اللزوم مما هو أطول. انتهى. رشيدى.

قوله: (إذ الملك للبائع فى الأول) ولو أجاز البائع تبين عتقه من وقت الشراء، ولا يقال أنه يستلزم عتق ملك الغير وهو البائع الذى له الخيار حال ملكه؛ لأننا نقول لتزول ملك البائع، وتشوف الشارع للعتق لم ينظر إلى ملكة وعتق من أول العقد. انتهى. «ع.ش» و «م.س» بتصرف. انتهى. مرصفى.

قوله: (متلازمان) أى: من حيث الخلل، بمعنى أن كل عقد صح أن يثبت فيه أحدهما صح أن يثبت فيه الآخر.

قوله: (فى السلف) ولا يجوز أيضاً بشرط الخيار فيما يتلف فى المدة المشروطة، كقبول شرط فى بيعه الخيار ثلاثة أيام فلا يصح.

المغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المبيع فى زمن الخيار مع زيادته فيه كلبن وبيض وثمر ومهر وكسب (وبنفاذ) أى :
ومع نفاذ (العقث والإيلاد) للمبيع فى الحال.

(وبيعه وحل وطئها) أى : الأمة المبيعة ثابت (لمن * خير) من البائع وحده أو
المشتري وحده لنفوذ تصرفه فيه فإن كان الخيار لهما فالملك موقوف كما سيأتى.
وظاهر أنهما لو شرطاه لأجنبى عنهما كان الملك موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك
الأحد (قلت فيه) أى حل الوطء (إشكال حسن).

(أبداه شيخى) البارزى. (إن جماع المشتري) فى زمن الخيار (إن * كان) أى :
المشتري (قد خصص بالتخير) حاصل (من).

(قبل الاستبراء ما * يكون إلا بعد ملك لهما) خلافاً للإمام، والغزالي، وذلك بعد
زمن الخيار وحينئذ.

(كيف) يحل الوطء فيه (وفى الشامل) لابن الصباغ (نقل يجزم * بأن وطء
المشتري) فيه (محرم) لوقوعه قبل الاستبراء وكذا لو لم يجب الاستبراء كما فى شرائه
زوجته بشرط الخيار على الصحيح المنصوص فى أصل الروضة لضعف الملك وجمع
بينهما فى المطلب بأن المراد بحل الوطء حله المستند للملك لا للاستبراء.

.....

قوله: (وبيعه) مثله إجارته، وتزويجه، وعقته ووقفه، ورهنه وهبته.

قوله: (لمن خير) أى: ولو خيار المجلس كما فى شرح الروض عن الراعى.

وقوله: من البائع إلخ رفع به إيهام تناوله للأجنبى، فإنه إذا كان الخيار له كان الملك
موقوفاً كما نبه عليه فى شرح الروض أيضاً.

قوله: (لمن خير إلخ) الذى فى شرح المنهاج للمحلى أن الخيار إذا كان للمشتري وحده فبيعه
وإجارته وتزويجه إجازة، ولكنها باطلة قطعاً وفى شرح السبكي مثله، وفى الروضة وأصلها ما هو
كالصريح فى ذلك، ولا يخفى أن الرهن والهبة كذلك «ب.ر».

قوله: (الذى فى شرح المنهاج للمحلى إلخ) المعتمد أن جميع المسائل من المشتري إجازة، وصحيحة
إن كان الخيار له أو لهما أو للبائع، وأذن له فى الأخيرتين. انتهى. «ق.ل» على الجلال وسيأتى بعد.

(والمهر) واجب لمن خير من العاقدين. (فى وطء سواه) أى: سوى من خير منهما لوقوع الوطء فى ملكه. (وانتفى * حد) لشبهة الاختلاف فيمن له الملك منهما فى زمن الخيار (وفيما) أى: وفى زمن الخيار الذى (لهما قد وقفا) أى: الملك بالربع إلى تبين

.....
 ..

قوله: (بشرط الخيار) كذا أجمله الشيخان وعلاؤه بجهالة المبيع، فمنهم من حمل الخيار فى كلاهما على المشتري وحده، كالشارح فى شرح الروض قال: بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع أو لهما فيجوز الوطء، ومنهم من حمله على ما إذا كان لهما، كالزركشى وابن شعبة، فإن كان للمشتري أو للبائع جاز، ولا يخفى أن هذا أنسب بجهالة المبيع.

قوله: (بأن المراد إلخ) زاد فى شرح الروض على أنه قد لا يجب الاستبراء بأن يشتري زوجته، فلا يحرم وطؤها فى زمن الخيار من حيث الاستبراء.

قوله: (لا للاستبراء) أى: ونحوه كحيض وإحرام. شرح روض.

قوله: (أى: سوى إلخ) أى: فى وطء أحدهما الذى خير صاحبه دونه.

قوله: (وفيما لهما قد وقفا إلخ) قال فى شرح الروض: ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون الملك موقوفاً أو الثانى فيكون لذلك الأحده، الظاهر ما اقتضاه

قوله: (فيجوز الوطء) أى: لأن المشتري حينئذ جازم بأن الوطء بالزوجة.

قوله: (زاد فى شرح الروض) أى: بناء على جواب صاحب المطلب، وإلا فهو لا يوافق اختيار الشارح من أنه يحرم، ولو لم يجب الاستبراء.

قوله: (موقوفاً) ولذا قيد فيما قبل بقوله: من بائع. تدبر. فرع: إذا انفرد البائع بالخيار فتصرفه فى المبيع نافذ وفسخ، وفى الثمن باطل إلا بالعتق فإنه إجازة، وتصرف المشتري فى المبيع باطل إلا إن أذن البائع فإنه حينئذ إلزام للعقد، وفى الثمن بغير العتق والإيلاد باطل لئلا يبطل خيار صاحبه، وبهما موقوف إن فسخ البيع تبين نفوذهما، وإن تم البيع تبين عدم نفوذهما لوقوعهما فى ملك ضعيف، وإن انفرد المشتري بالخيار فبالعكس، وإن تخيراً فتصرف البائع فى الثمن، والمشتري فى المبيع فسخ للعقد ونافذ، وإن لم يأذن أحدهما للآخر فتصرف البائع فى الثمن، والمشتري فى المبيع إجازة، وكذا نافذ إن أذن أحدهما للآخر، وإلا وقف العتق والإيلاد، وبطل غيرهما، هذا ما تحصل من مشتت كلامهم على ما استظهره (س.م.) فى بعض كلامه، فانهم. وفى هامش بخط شيخنا الأستاذ الذهبي رحمه الله: حاصل المعتمد فى تصرف البائع والمشتري فى المبيع ووطئهما إياه أن يبيع المبيع وإجازته وتزويجه وعتقه ووقفه، ووطئه من المشتري والخيار له إجازة، وصحيح وحلال، وإن لم يأذن له البائع، ومن البائع والخيار له

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الأمر فإن تم البيع بان أنه للمشتري من حين البيع وإلا فللبائع لأن البيع سبب لزوال الملك إلا أن الخيار مانع من الجزم به فوجب التريص إلى آخر الأمر.

(بعثت مشتري) أى: مع عتق المشتري المبيع (وباستيلاده) أى: الأمة المبعة. (وبوجوب المهر فى سفاده) أى: وطئه لها فإن تم البيع نفذ ذلك ولا مهر وإلا فلا نفوذ ووجب المهر، وأما النسب فيلحقه وفى هذه الحالة يحرم عليهما وطؤها لضعف الملك. وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما أو وقف حكم بملك الثمن للآخر أو وقف والسفاد يقال فى التيس والبغير والثور والسباع والطير قاله الجوهري فاستعماله فى الآدمى مجاز.

.....
.....

كلامهم: إنه يغلب الأول؛ لأن خيار المجلس كما قال الشيخان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لأنه أقصر غالباً، وقول الزركشى: الظاهر الثانى لثبوت خيار الشرط بالإجماع بعيد كما لا يخفى. انتهى.

فسخ وصحيح وحلال ، وإن لم يأذن له المشتري ، وأما إذا كان الخيار لهما فما عدا الوطاء إجازة وصحيح من المشتري بإذن البائع ، فإن لم يأذن له لم يصح غير العتق ، وأما هو فموقوف إن تم العقد نفذ ، وعلى كل هما أى: العتق وغيره إجازة وفسخ ، وصحيح من البائع وإن لم يأذن له المشتري ، لأن تسلطه على المبيع أقوى ، وأما الوطاء فحرام على كل منهما وإن أذن له الآخر ، لكن حيث حصل الإذن أى: أو تم البيع فلا مهر على الواطئ ، وعلى كل هو إجازة من المشتري وفسخ من البائع ، وأما تصرف أحدهما والخيار للآخر فلا يصح إلا بإذن من له الخيار ، فيكون إذنه مع تصرف الآخر فسخاً إذا كان من له الخيار المشتري ، وإجازة إذا كان من له الخيار البائع ، وخرج بالتصرف الوطاء فلا يخل ولو أذن من له الخيار ، لكن حيث أذن كان الإذن مع ضمنية الوطاء فسخاً إن كان المشتري ، وإجازة إن كان البائع ، ولا مهر حينئذ على الواطئ ، هكذا يؤخذ من شرح المنهج و «ع.ش» ، وقولنا: وأما تصرف أحدهما إلخ يشمل التصرف بالعتق وحكمه ما علمته ، وفى «ح.ل» وشوبرى: أن العتق فى هذه الحالة لا ينفذ ، ولو أذن من له الخيار ، وعليه فلينظر الفرق بين العتق وبين نحو البيع راجع ، ومثل هذا كله يقال فى تصرفهما فى الثمن ، ووطئهما إياه ، ويكون المشتري بمنزلة البائع وهو بمنزلة المشتري فى الأحكام المتقدمة. انتهى. رحمه الله تعالى. وكون البيع فسخاً من البائع أو إجازة من المشتري إنما هو إذا كان شرط الخيار للمشتري الثانى ، فإن كان شرط الخيار للبائع أو لهما لم يكن فسخاً ولا إجازة ، كما فى شرح الروض. انتهى. «ع.ش» على «م.ر» تأمل.

(وينفذ العتق وإيلاد الأما * من بائع حيث) كان (الخيار لهما) لتضمنهما الفسخ فينتقل الملك إليه قبيلهما وخالف عدم نفوذهما من المشتري لتقديم الفسخ على الإجازة لأنه لو فسخ أحدهما العقد بطل الآخر كما مر، ولو أجاز أحدهما لم يلزم للآخر لأن إثبات الخيار إنما قصد به التمكن من الفسخ دون الإجازة لأصالتها.

(ووطؤه) مبتدأ خبره فسخ أى: ووطء البائع الأمة المبيعة (فى زمن التخيير) له أو لهما (وبيعه المبيع كالتحرير) له.

قوله: (وكذا لو لم يجب إلخ) المعتمد أنه إذا اشترى زوجته، فإن كان الخيار له وحده جاز له الوطء ولا يجب استبراء ويكون بالملك، وإن كان ضعيفا بدليل أنه لو فسخ البيع بقى النكاح، ولا يفسخ بذلك الملك الضعيف وفيه ما فيه، وإن كان لهما فلا يجوز لأنه لا يدرى أيطأ بالملك أو بالزوجة. انتهى. «م.ر» معنى. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (وفيه ما فيه) هو أنه إذا كان ذلك الملك ضعيفا فلا يحل الوطء كما فى الرشيدى على «م.ر» وسكت عما إذا كان الخيار للبائع، والذي فى المحشى جواز الوطء حينئذ.

وقوله: لأنه لا يدرى أيطأ بالملك أى: وهو ضعيف لا يحل الوطء. انتهى. «رشيدى» على «م.ر»، وهو أولى من قول شرح الروض بعد قوله: لأنه لا يدرى إلخ وإذا اختلفت الجهة وجب التوقف احتياطا للبضع. انتهى.

قوله: (لمن خير) أى: إن لم يأذن للآخر فيه.

قوله: (ووطئه) أى: فى قبل لمن تحل.

قوله: (وبيعه المبيع) أى: لمشتري غير الأول والخيار له أو لهما أو للمشتري، وأذن فسخ للأول إن انقطع خيار المجلس، ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري الثانى وحده وإلا لم يفسخ البيع الأول، وحينئذ إن فسخ أحدهما بقى الآخر، أو لزم أحدهما أولاً انفسخ الآخر، وإن لزم معا كأن كانت المدة المشروطة فى الثانى بقدر ما بقى من

قوله: (حيث الخيار لهما) وأما إذا كان الخيار له وحده، فلا كلام فى نفوذهما، وقد تقدم فى كلام المصنف.

.....

 مدة الأول فالوجه فسخهما إذ لا مرجح فراجع ذلك. انتهى. «ق.ل» على «المحلى»، وكتب شيخنا «ذ» رحمه الله بعد نقله بهامش المحلى ما نصه: ورجع فوجد البيع الثانى حيث لم يفسخ الأول باطلا. انتهى. أجهورى، وحينئذ فلا يتأتى ما قاله المحشى، فإذا باع بتا أو بشرط الخيار للمشتري الثانى صح البيع الثانى، وانفسخ الأول، ومعلوم أن صحة الثانى تتأخر عن انفساخ الأول، فيقدر الانفساخ قبيل العقد. انتهى. «زى».

ومقتضى هذا الإطلاق أنه لا يعتبر فى الصحة، والفسخ خيار المجلس، وإلا لم يكن لنا صورة يصح فيها الثانى لأن الملك فيه موقوف كما إذا شرط الخيار لهما، وقد جعلتم مدار صحة الثانى، وانفساخ الأول على انتقال الملك للمشتري الثانى، ولم يوجد فى خيار المجلس ابتداء فالمخلص حينئذ عدم اعتباره لثبوته قهرا. انتهى. حرره.

ومثل هذا كله يقال فيما إذا باع المشتري فيكون إجازة إذا كان بتا إلخ. انتهى. عباب. انتهى. رحمه الله، وبهامش بخط بعض تلامذة شيخنا «ذ» رحمه الله ما نصه: مسألة إذا انفرد البائع بالخيار فتصرفه فى المبيع بوطء فى قبل لمن تحل أو بوقف أو إجازة أو تزويج، ولو لذكر أو بعثق، ولو للبعض أو لحمل موجود عند العتق أو برهن بعد القبض أو هبة كذلك، ولو للفرع أو ببيع بعد لزومه من جهة البائع، وإن بقى خيار المشتري حلال ونافذ، وفسخ ولا مهر، وبثبت الاستيلاد.

أما قبل القبض أو قبل اللزوم من جهة البائع فلا انفساخ بل الأمر موقوف، فإن لزم أحدهما انفسخ الآخر، وإن فسخ أحدهما بقى الآخر بوصفه، وفى الثمن باطل إلا بالعتق فإنه إجازة، وتصرف المشتري فى المبيع المذكور باطل إلا إن أذن البائع فإنه حينئذ إلزام للعقد وإن حرم الوطء، وفى الثمن بغير العتق والإيلاد باطل لئلا يبطل خيار صاحبه، وبهما موقوف إن فسخ البيع تبين نفوذهما، وإن تم تبين عدم نفوذهما لوقوعهما فى ملك ضعيف قد زال.

(ورهنه وهبة منه) له (إذا * أقبض) المبيع (فيهما) أى: فى الرهن والهبة. (ولو) كانت الهبة (من فرع ذا) أى: البائع وإن كان متمكنا من الرجوع فى هبته له.

(وكونه مزوجا أو مؤجرا) للمبيع (فسخ) أى: كل منها فسخ للبيع من للبائع لإشعاره بعدم البقاء عليه، وظهور الندم ويخالف الرجعة حيث لا تحصل بالوطء لأنها لتدارك النكاح وابتدأؤه لا يحصل بالفعل فكذا تداركه والفسخ هنا لتدارك الملك وابتدأؤه يحصل بالقول والفعل، كالسبى فكذا تداركه وخرج بالوطء مقدماته فليست فسخاً على

.....

وإذا انفرد المشتري بالخيار فتصرفه فى المبيع بما تقدم نافذ وإجازة على نظير ما مر، فقبل القبض فى مسألتى الرهن، والهبة، وقبل اللزوم من جهة البائع فى مسألة البيع لا يكون الثانى إجازة للأول بل الأمر موقوف. فإذا لزم الثانى لزم الأول دون العكس، وإذا فسخ الأول انفسخ الثانى دون العكس، وفى الثمن باطل إلا بالعتق فإنه فسخ، وتصرف البائع فى المبيع المذكور باطل إلا إن أذن له المشتري، ويكون حينئذ فسخا، وفى الثمن بغير العتق والإيلاد باطل لما تقدم، وبهما موقوف إن لزم البيع تبين النفوذ وإن فسخ تبين عدمه لما مر، وإن تخيرا فتصرف البائع فى المبيع، والمشتري فى الثمن فسخ، ونافذ وإن لم يأذن أحدهما للآخر، وتصرف البائع فى الثمن، والمشتري فى المبيع إجازة، وكذا نافذ إن أذن أحدهما للآخر وإلا وقف العتق والإيلاد، وبطل غيرهما والتصرف بناء على قياسه فيما قبل إلا فى مسائل الهبة، والرهن، والبيع إذا لم تتصل باللزوم فإنها حينئذ تلغو لأنها لم تقع فى ملك لا حقيقة، ولا تقديرا واعلم أن طلاق المشتري فى زمن الخيار لزوجه التى اشتراها ورجعته لها ليسا فسخا، ولا إجازة ويبطلان إن انفرد بالخيار وإن فسخ البيع، ويوقفان إن تخيرا، فإن انفرد البائع بالخيار وقفت الرجعة، ونفذ الطلاق إن تم البيع لأنه صادف محلا، وإن لم تكن الرجعة كذلك لأنها يخطأ لها.

هذا حاصل تحرير هذا المقام، فعرض عليه بالنواجد يا همام، ولا يخفى مخالفته لما نقله شيخنا عن الأجهورى فى بيع البائع، والظاهر أن بيع المشتري مثله بل أولى فتأمل.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الأصح فى الروضة كأصلها وبتقييد الرهن والهبة بالإقباض ما إذا رهن أو وهب بلا قبض فلا فسخ لعدم لزومها حينئذ. (وقد صحح) كل من البيع وما بعده مع كونه فسخا للبيع الأول (حيث خيرا) أى: العاقدان.

(أو بائع) فقط بخلاف ما إذا خير المشتري فقط ومعلوم أن الصحة تتأخر عن الفسخ فيقدر الفسخ قبيل العقد كما يقدر الملك قبيل العتق فى قوله لغيره أعتق عبدك عنى بكذا إذا أجابه الغير وقوله حيث خيرا أو بائع يغنى عن قوله قبله من زيادته فى زمن التخيير الشامل لخيار المشتري وحده والموهم أنه قيد فى الوطء خاصة مع أن كلا منهما غير مراد وكل من الوطء وما بعده. (إجازة من صاحبه) أى: صاحب البائع

.....
.....

قوله: (وكل من الوطء وما بعده إجازة من صاحبه) لم يقل: وصحيحة لأنه قد سلف بيان ذلك، وهو الصحة حيث كان الخيار له، وقف ما يقبل الوقف حيث كان الخيار لهما وبطلان غيره. هذا قضية ما فى البهجة وأصلها والإرشاد وشروحه، والذى فى شرح المنهاج للمحلى أن الخيار إذا كان للمشتري وحده فبيعه وإجارته وتزويجه إجازة، ولكنها باطلة قطعا، وفى شرح السبكي مثله، وفى الروضة وأصلها ما هو كالصريح فى ذلك، ولا يخفى أن الهبة والرهن كذلك، وكذا بخط شيخنا الشهاب البرلى، وفى شرح المنهاج للشهاب بعد قول المنهاج: والأصح أن هذه التصرفات أى: البيع والإجارة والتزويج والوقف والرهن والهبة مع القبض فيهما من المشتري إجازة ما نصه: نعم لا تصح منه إلا أن يخير أو أذن له البائع أو كانت معه. انتهى. ومثله فى شرح «م.ر» وأول كلام المحلى.

قوله: (إجازة من صاحبه) لم يقل وقد صحح، كما فى جانب البائع إشارة إلى الفرق بينهما فيما إذا كان الخيار لهما فإنه حينئذ يكون عتقه واستيلاده موقوفا، كما تقدم فى قوله بعثت مشتري و باستيلاده، ويكون كل من البيع وما بعده باطلا، أما إذا كان الخيار للمشتري وحده فجميع ذلك نافذ منه فى الحال، كما تقدم فى قوله: وينفذ العتق والإيلاد وبيعه، وحل وطئها لمن خير، وكذا لو كان الخيار لهما وأذن له البائع أو كان التصرف معه، كما قال فى الروض: وإذنه للمشتري فى العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري، ووطء إجازة وصحيح نافذ.

قال فى شرحه: وكذا تصرف المشتري مع البائع، كما صرح به الأصل، أما مجرد الإذن له فى شئ من ذلك فليس إجازة منه، كما صرح به الأصل. انتهى.

قوله: (ووطؤه إجازة وصحيح) لكن الوطء حرام ولو مع الإذن كما بالهامش.

وهو المشتري. (إن خيرا أو خصص الخيار به) أى: بالمشتري لدلالة كل منها على اختيار التملك بخلاف ما إذا خير البائع وحده ويستثنى الوطء من الخنثى، والوطء له

.....
.....

بل قول الروض: وإذنه للمشتري إلخ شامل لما لو كان الخيار للبائع وحده، لكنه بعيد إذ لا ينتقل الملك عن البائع حينئذ إلا بتصرف المشتري، ولا ملك للمشتري قبل التصرف لا ظاهرا ولا تبينا، فكيف يكون تصرفه صحيحا. وقد يمنع بغده بأنه لا مانع من تقارن انتقال الملك وصحة التصرف، وبأنه يقدر بالتصرف انتقال الملك قبيله، ثم قال فى الروض وشرحه: ويثبت بالوطء أى: وطء المشتري بإذن البائع الاستيلاء لا مهر ولا قيمة الولد؛ لأنه قد تبين أن الوطء وقع فى ملكه. انتهى.

وقضية قوله: لأنه قد تبين إلخ تصوير ذلك بما إذا كان الخيار لهما قسم، هذا وقولنا: أول القولة، ويكون كل من البيع وما بعده باطلا، أى: إلا إن أذن له البائع، وما فى المحلى مؤول ((٢٠٢)).

قوله: (إجازة من صاحبه) فرع فى الجواهر: لو ركب من له الخيار الدابة المبيعة، فهل يبطل خياره لتصرفه أو لا لاحتمال أن يكون لاختبارها؟ وجهان. انتهى. ويتجه أخذنا من علمهما أنه إن قصد التصرف بطل أو الاختبار وهو لا يعرفها فلا، وإن أطلق فإن كان ركوبا يعد تصرفا عرفا بطل وإلا فلا «ح» «ش.ع».

قوله: (بخلاف ما إذا خير البائع) قال فى الروض: ولو باع أى: أحد العاقدین المبيع فى زمن الخيار الثابت له أو لهما بشرط الخيار أى: لنفسه، أو لهما فقريب من الهبة قبل القبض، قال فى شرحه: أى: فلا يكون فسحا ولا إجازة بناء على أنه لا يزول ملك البائع بمجرد البيع، وهو الأصح فالمراد بقولهم: التصرف من البائع فسخ ومن المشتري إجازة التصرف الذى لم يشترط فيه

قوله: (وقد يمنع إلخ) هو كذلك كما بالهامش عن شيخنا «ذ».

قوله: (وقضية قوله إلخ) قد يقال بمثل ما مر لا مانع من تفاوت انتقال الملك والتصرف إلخ.

قوله: (فلا يكون فسحا) وحينئذ لا يصح العقد الثانى، أما إذا باع بئاً أو بشرط الخيار للمشتري الثانى صح البيع الثانى وانفسخ الأول، ومعلوم أن صحة الثانى تتأخر عن انفساخ الأول فيقدر الانفساخ قبيل العقد. انتهى. أجهورى و «زى» وهذا إذا كان البائع هو البائع، فإن كان المشتري فعلى قياسه يقال: إن باع بئاً أو بشرط الخيار للمشتري الثانى كان إجازة إن كان الخيار له وحده، فإن كان الخيار له مع البائع الأول لغا كما فى الحاشية. تدبر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فليس فسخا ولا إجازة فإن اختار الموطوء فى الثانية الأنوثة بعده تعلق الحكم بالوطء السابق ذكره فى المجموع فى باب الإحداث وقياسه أنه لو اختار الواطئ فى الأولى الذكورة بعده تعلق الحكم بالوطء السابق. والظاهر كما قال الأذرعى: إن محل كون الوطء فسخا أو إجازة إذا علم الواطئ أو ظن أن الموطوءة هى المبيعة ولم يقصد بوطئه الزنا لاعتقاده ذلك.

(لا العرض للبيع) أى: لا عرض البائع أو المشتري المبيع على المبيع (ولا إن أدنا فيه) أى فى البيع (ولا إنكاره) أى: البيع (ذا ألزمتنا) أى: فى الخيار فليست فسخاً ولا إجازة لأنها لا تقتضى إزالة ملك بل يحتمل معها التردد فى الفسخ والإجازة. (وإذنه) أى: البائع للمشتري فى وطء الأمة المبيعة فى زمن الخيار (بوطء) أى: مع وطء (مشتريها) لها (إجازة) منه للبيع (تمنع مهرا فيها) أى فى الأمة أى وطئها.

(وقيمة الفرع الذى إليه) أى: المشتري (ينسب) أى: تمنع إيجاب كل منهما على المشتري ويثبت الاستيلاء أما إذنه له فى الوطء بغير وطء فليس إجازة وكذا إذنه له فى غير الوطء كالباع ونحوه قال فى المجموع: وفيه نظر لأن العبرة بالدلالة على

قوله: (وفيه نظر إلخ) قد يقال: إن أذن له إنما يقوم مقام أن يكون الخيار له ولا بد حينئذ من الفعل.

ذلك. انتهى. فقول الشارح هنا: ويستثنى الوطء ويستثنى أيضا البيع فى زمن الخيار بشرط الخيار، وقوله فى شرح الروض: فلا يكون فسخا ولا إجازة، أى: ويلغى من المشتري إذا كان الخيار لهما أخذنا من قول الروض قبل هذا: فرع وطء المشتري، أى: بغير إذن البائع إجازة، وكذا عتقه وتصرفه بغير إذن البائع، وإن لم ينقد أى: بأن كان الخيار لهما. انتهى.

قوله: (المبيعة فى زمن الخيار) شامل لخيارهما وخيار البائع وحده، وعليه فيفيد عدم وجوب المهر على المشتري إذا وطئ بإذن البائع فى زمن خيارهما، فإن قلت هل يفيد ثبوت ذلك إذا لم

قوله: (الذى لم يشرط فيه ذلك) بأن وقع بتا أو شرط الخيار فيه للمشتري الثانى فقط.

قوله: (ويلغى من المشتري) أى: كغيره غير العتق لضعف تسلطه على المبيع. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (فيفيد عدم وجوب إلخ) ما أناده صحيح كما بالهامش السابق عن شيخنا رحمه الله.

الرضى وهو حاصل بمجرد الإذن (لا سكوته) أى: البائع (عليه) أى: على وطء المشتري فليس إجازة كسكوته على بيعه ونحوه فلا يمنع إيجاب المهر وقيمة الولد. (ومن يبيع قنته بقرن * ثم يقل) فى زمن التخيير (أعتقت ذين).

.....
.....

يتم البيع، قلت: عدم تمامه لا يناسب ثبوت الاستيلاد، بل قد تقدم أن وطء المشتري فى زمن خيارهما إجازة، وهذا يستلزم تمام البيع؛ لأنه حينئذ حصلت الإجازة منهما.

قوله: (فى غير الوطاء كالبيع) أى: بدون إتيان المشتري بذلك، فإن أتى به كان إجازة ونافذاً، قال فى الروض: وإذنه للمشتري فى العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطئه إجازة وصحيح نافذ، قال فى شرحه: أما مجرد الإذن له فى شىء من ذلك فليس إجازة منه، كما صح به الأصل. انتهى. وظاهر عبارته أنها إجازة ونافذة وإن كان الخيار للبائع وحده، وفيه نظر.

وعبارة شرح المنهج: والإعتاق نافذ منه إن كان الخيار له، أو أذن له البائع، وغير نافذ إن كان للبائع، وموقوف إن كان لهما، ولم يأذن له البائع، ووطؤه حلال إن كان الخيار له، وإلا فحرام، واسقية صحيحة إن كان الخيار له أو أذن له البائع، وإلا فلا. انتهى. وقد يجاب عن النظر بما فى حاشية أعلى الصفحة السابقة فليحذر.

قوله: (فلا يمنع إيجاب المهر وقيمة الولد) ينبغى أن يستثنى من ذلك ما لو كان الخيار لهما وتم البيع لأن الوطاء مع السكوت وطء بغير إذن البائع، وقد قال فى الروض فى ذلك: وكذا يلزمه المهر لو كان الخيار لهما، ولم يتم البيع أى: بأن فسخ لا إن تم.

قال: وحيث يلزمه المهر لا يثبت استيلاده، ويلزمه قيمة الولد. انتهى. فدل قوله: لا إن تم على عدم لزوم المهر حينئذ، ومفهوم قوله: وحيث يلزمه المهر إلخ على عدم لزوم قيمة الولد أيضاً. قوله: (قنته بقرن) هذا التعبير صريح فى أن المبيع هو القنة، وعبارة الخاوى ولو باع أمة بعبد.

قوله: (بما فى حاشية إلخ) من قوله: وقد يمنع بعده إلخ.

قوله: (فدل قوله: لا إن تم إلخ) أى: فيكون الوطاء قبل التمام موقوفا كالتعق، كما تقدم باطمامش.

قوله: (هذا التعبير صريح إلخ) تمهيد لاعتراضه فى القولة بعد هذه: إذ لو عبر كالإرشاد وغيره بقوله: وإن اشترى عبداً بأمة إلخ لاندفع بأن العوضين إذا كانا غير نقد فالثمن ما دخلت عليه الباء، وحينئذ فالثمن هو الأمة والمبيع هو العبد، فملكه للمشتري إذا كان الخيار له وحده، وملكها للبائع لأنه يلزم من الحكم بملك أحدهما لواحد ملك الآخر للآخر، وإذا كان كذلك فعتقه لها لم يصادف ملكه بخلاف العبد.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(عنى تعين المملوك للتحرير * إن خص البائع بالتخيير) لأن تحريره له إجازة وللجنة فسخ والإجازة إبقاء للعقد والأصل فيه البقاء فهو أولى ولحصول حرية القن بلا وسط بخلاف حريتها لا بد فيها من تقدير تقدم الفسخ.

(أو) خص (مشتريها) بالتخيير تعين المملوك أيضًا للتحرير (إن يجز) مشتريها البيع إذ بإجازته يتبين نفوذ التحرير فى القن وقوله من زيادته عنى زيادة ضرر لأنها تفهم أن تركها يغير الحكم وليس كذلك. (وفى سوى * ما قلته) بأن كان الخيار لهما

.....
.....

قوله: (تعين المملوك) يشكل عليه أنه ملك للمشتري لأنه مقتضى ملك البائع المبيع لاختصاصه بالخيار، فكيف ينفذ إعتاقه مع أنه مملوك لغير المعتق، وقد يجاب بمقارنة انتقاله للبائع للإجازة.

قوله: (المملوك) وعبرة الحارى تعين العبد.

قوله: (فهو أولى) قد يعارض بأن الفسخ مقدم كما سيأتى بأنه مملوك حين الإعتاق لغيره، أعنى المشتري.

قوله: (لا بد فيها من تقدير تقدم الفسخ) وإن كانت على ملكه، بمقتضى تخصيصه بالخيار؛ لأنه لما عقد عليها احتاج لرفع العقد، وإن لم يوجد أثره بعد من انتقال الملك للمشتري.

قوله: (يتبين نفوذ التحرير) قضية التعبير بالتبيين ألا يحكم بعقده حال الإعتاق، وفيه نظر لأنه ملكه حينئذ، كما هو لازم ملك المشتري المبيع لاختصاصه بالخيار، ويجاب ألا بأن عدم الحكم بحصول العتق حال الإعتاق لمراعاة المشتري لتلا يطل خياره، كما يؤخذ ذلك مما سيأتى فليتأمل.

قوله: (وليس كذلك) أجاب شيخنا الشهاب الرملى، بمنع الضرر، بل هى زيادة حسنة لأنها

قوله: (وقد يجاب بمفارقة إلخ) يرد عليه ما مر أن المشتري إذا أعتق المبيع فى زمن خيار البائع لم ينفذ، وإن تم البيع لوقوعه فى ملك غيره، وقد يجاب بأن ما مر مجرد عتق لم يعارضه مثله، وهنأ تعارض عتقان فجاز أن يختصا بحكم مخالف لذلك رعاية للتعارض، كذا يؤخذ من شرح الإرشاد الصغير، والأولى أن يقال: إن البائع هنا قادر على الفسخ والإجازة لثبوت الخيار له دون المشتري المذكور، فحاصل الجواب أنه إنما نفذ إعتاقه للقن لقدرته المذكورة مع تشوف الشارع للعتق، كما إذا أعتق البائع الثمن زمن خياره فى غير هذه المسألة، ولم يبق هنا إلا الترجيح لما ذكره الشارع.

قوله: (للإجازة) لعله للعتق أو هو المراد بها.

قوله: (مقدم كما سيأتى) إنما قدم فيما سيأتى لاستبداد صاحبه به دون الإجازة، بخلاف ما هنا فإنه مستبد بهما. وقوله: وبأنه مملوك إلخ يضر مع تشوف الشارع، كما فى غير هذه الصورة.

أو لمشتريها فقط ولم يجوز بل فسخ (تعينت هي) أي: القنة (لا هو) أي: القن للتحرير أما إذا كان الخيار لهما فلما مر أن تحرير البائع فيه نافذ متضمن للفسخ وأن الفسخ مقدم على الإجازة ولا يعتق القن وإن جعلنا الملك فيه لمشتريه الذي هو بائع القنة لما فيه من إبطال حق صاحبه من الخيار وأما إذا كان للمشتري وفسخ فلأن الفسخ يجعل الأمر كما كان فينفذ العتق حينئذ لاحتج بإيقاعه وقوله من زيادته «لا هو» تكملة وإيضاح.

(قلت ولو أعتق ذين المشتري * لم يخف) حكمه مما تقرر فإن كان الخيار للمشتري فقط أو للبائع كذلك وأجازه (فالأنثى) تتعين للتحرير (مكان الذكر) وإلا

قوله: (مقدم على الإجازة) لاستبداد صاحبه به بخلاف الإجازة. شرح الإرشاد.
قوله: (ولا يعتق القن) لما فيه من إبطال خيار صاحبه شرح الإرشاد، ثم رأيتة قريبا في الشرح.

إشارة إلى أن المعتق قد قيد بعنى، أو أطلق احترازا عما لو أعتقهما عن ألفين بعوض أو بدونه، فلا يعتقان؛ لأن ذلك بيع أو هبة، وكلاهما ممتنع في مثل ذلك. انتهى. فهل يشكل بالنسبة للقنة على ما تقدم أن بيع البائع وهبه في زمن خياره فسخ وصحيح، كما ذكره المصنف بقوله: فسخ، وقد صحح إلخ إلا أن يكون كلامه بالنسبة لغير القنة، ويلتزم صحة عتقها عن الغير، ومفهوم عنى حينئذ صحيح.

قوله: (كما كان) قد ينظر في هذا بأن الأصح أن الفسخ يرفع العقد من حينه.
قوله: (فيعتقد العتق حينئذ) قد يقال إن أراد أنه يقع حينئذ فيلزم عليه إعمال القول بعد رده، وقد صرحوا في إعتاق الراهن المعسر بأن القول إن رد لغا، وإن أراد أنه يحكم حينئذ بوقوعه حال إيقاعه لزم نفوذ العتق في ملك غيره؛ لأنها حين الإعتاق ملك المشتري وهو ممتنع، والفسخ إنما يرفع العقد من حينه على الصحيح فليتأمل.

قوله: (أو أطلق) هذا معلوم من خارج.

قوله: (قد ينظر في هذا إلخ) قد يقال ما ذكره لا يخالف كلام الشارح: تأمل.

قوله: (إن أراد أنه يقع إلخ) هذا هو المراد، وليس هنا رد للقول بل انتظار لتمام العقد ناشيء من ثبوت الخيار فيه بخلاف الرهن.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فعكسه. ثم أخذ فى بيان خيار النقيصة وهو المتعلق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو تغير فعلى أو قضاء عرفى وبدأ ببيان الأول.

فقال: (وفقد) أى: وخير المشتري بفقد (وصف شرطاً) ه أى: العاقدان فى العقد (أن يقصد) أى: الوصف (فى نفسه) لأغراض الناس المطلوبة من زيادة قيمة وغيرها،

قوله: (فى نفسه لأغراض الناس) أى يقصد عرفاً، فخرج نحو الثوبه فإنها لا تقصد عرفاً لكن يصح العقد لأنها يمكن أن تقصد للعاقدين، ولا تلازم بين عدم الضرر وثبوت الخيار. انتهى. شيخنا هذ.

قوله: (أو للبائع كذلك إلخ) لا يخفى أن ملك الأئنى حينئذ للبائع، فكيف ينفذ إعتاق المشتري، وقد أطل استشكله فى شرح الروض.

قوله: (فكيف ينفذ إعتاق إلخ) يأتى هنا قوله سابقاً: وقد يجاب إلخ لئين ملك المشتري لها من حين العقد بإجازة البائع. تدبر.

قوله: (وقد أطل استشكله فى شرح الروض) حيث قال: الأوجه عدم نفوذه ليوافق ما قدموه من أن المشتري إذا أعتق المبيع فى زمن الخيار المشروط للبائع لم ينفذ، وإن تم البيع لوقوعه فى ملك غيره. انتهى. وبهامش شرح الروض: ورد ذلك شيخنا الشهاب الرملى بأن محل ما قدموه فى تصرف كل من البائع أو المشتري فى المبيع فقط، وما هنا مفروض فى تصرفه فيه، وفى الثمن كليهما، وإنما لم ينفذ إعتاق المشتري فى الثمن، وإن كان مملوكاً له، ونفذ فى المبيع وإن كان مملوكاً لبائعه فيما إذا كان الخيار له، وأجاز لئلا يلزم اعتبار الفسخ الضمنى ممن لا خيار له، وإنما لم ينفذ إعتاق البائع فى الجارية، وإن كانت مملوكة له ونفذ إعتاقه فى العبد، وإن كان مملوكاً للمشتري فيما إذا كان الخيار له، وأجاز لئلا يلزم إلغاء إجازة من انفرد بالخيار. انتهى. وكلامهم هنا مصرح بأن كل واحد من العبد والجارية مبيع وممن، وسيأتى أن الصحيح فى مثله أن الثمن ما دخلته الباء. انتهى. «س.م» وكتب أيضاً: ما يقول شيخنا فيما إذا اقتصر المشتري على إعتاق الثمن فيما إذا كان الخيار للبائع إن قال بنفوذ لزوم المحذور المذكور فيما إذا أعتقهما، أو بعدم نفوذه، فلينظر هل يوافق المنقول، وكذا يقال فيما إذا اقتصر البائع على إعتاق الجارية فيما إذا كان الخيار للمشتري، فإن قال بلزومه لزوم المحذور الذى ذكره فيما إذا أعتقهما، أو بعدم نفوذه فهل يوافق المنقول. انتهى. «س.م» أقول: عدم النفوذ فيهما بمعنى أنه موقوف هو الموافق للمنقول، كما مر بالهامش عن شيخنا «ذ» رحمه الله، فإن قلت: اعتبار الفسخ الضمنى ممن لا خيار له غير لازم، فإنه يمكن أن يقال: إن عتق الذكر موقوف إن أجاز البائع لغا، وإن فسخ نفذ كما هو حكم عتق المشتري للثمن زمن خيار البائع، قلت: المشتري هنا أعتقهما جميعاً، وفى الواقع هو مالك لأحدهما قطعاً، وإن كان غير معين فلا يمكن الإلغاء، ودار الأمر بين عتق الأئنى وعتق الذكر، ويلزم على عتقه اعتبار الفسخ ممن لا خيار له، فحكم بعتق الأئنى. تدبر.

ولا يشترط النهاية في الوصف المشروط بل يكفي أن يوجد منه ما ينطلق عليه الاسم فلا يثبت الخيار لإبفقدته (كالخط) أى: كشرط الخط أى: الكتابة. (والتجعد) للشعر.
(والكفر والإسلام فى المبيع * فبان بالخلاف فى الجميع) لفوات فضيلة الكتابة والتجعد والإسلام وكثرة الراغبين فى الكافر إذ يشتريه المسلم والكافر بخلاف المسلم والتصريح بقوله: فى نفسه كالخط والتجعد من زيادته.

.....
.....

قوله: (ولا فعكسه) أى: بأن كان الخيار لهما أو للبائع وحده، وفسخ عتق الذكر.
قوله: (فلا يثبت الخيار إلا بفقدته) قال فى شرح الروض فى الكتابة يكفى اسمها وإن لم تكن حسنة، فلو شرط حسننها اعتبر حسننها عرفاً. قاله المتولى، ولو مات العبد المشروط كتابته قبل اختياره فادعى المشتري أنه لا يحسن الكتابة، والبائع أنه يحسنها صدق المشتري بيمينه لأن الأصل عدمه، بخلاف ما لو ادعى المشتري عيباً قديماً بعد موته، فبان المصدق البائع لأن الأصل السلامة، ولو اختلفا فى كون الدابة حاملاً وقد شرطاه صدق البائع بيمينه، كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى؛ لأن الأصل عدم تسليط المشتري عليه بالرد ورد عليه بما تقرر فى مسألة الكتابة، وأجيب بالفرق بفوات المبيع فى مسألة الكتابة لا فى مسألة الحمل، فتمكن مراجعة أهل الخبرة فيه، وبأن أمر الكتابة مما يشاهد ويطلع عليه ويسهل إثباته، بخلاف مسألة الحمل. انتهى. ولو لم يمت العبد فادعى البائع نسيان الكتابة مع المشتري، وأمكن ذلك فى المصدق وجهان، ولعل الأوجه تصديق المشتري أيضاً، وفى فتاوى البغوى لو اتفقا على شرط البكارة، ثم قال: سلمتها بكراً فزالت فى يدك، فقال المشتري: بل سلمتها إلى ثيبا صدق البائع بيمينه، فلو أقام كل بينة فبينه الثيابة أولى لزيادة علمها، وهو زوال البكارة. انتهى. والفرق بين هذه وبين مسألة نسيان الكتابة السابقة ظاهر؛ لأن البكارة من أصل الخلقة والأصل بقاؤها، والكتابة عارضة والأصل عدمها.
قوله: (والتجعد للشعر) ولو للذكر كما شملته عبارة الرافعى، وقال الأذرعى: إنه الأشبه. ذكر ذلك فى شرح الروض.

قوله: (إذ يشتريه المسلم والكافر) تنبيه: لو أتلّف هذا لكافر ضمن بقيمته، وإن زادت على قيمة مسلم، وقيل الزيادة بسبب الكفر لا تضمن كزيادة قيمة ثور العوادة، وأجيب بأن الكفر من شأنه أن صاحبه يقر عليه، ولا كذلك فى الضرب بالعود، فلم تعتبر الزيادة الناشئة عنه.

قوله: (فادعى المشتري إلخ) لو ادعى ذلك وهو حى صدق البائع لإمكان اختياره.
قوله: (أهل الخبرة) ولو نسوة فى الأمة، أما البهيمة فلا يكفى النسوة الخالص، لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً. انتهى. «ع.ش» انتهى. شيخنا «ذ».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وكونها دين اليهود دانت) أى وكشرط كون الأمة المبيعة متدينة بدين اليهود (أوالنصارى فحراما بانث) بحيث لا يحل وطؤها لزيادة خبث عقيدتها كوثنية ومجوسية لفوات حل الوطه بخلاف ما لو شرط كونها يهودية فبانث نصرانية أو بالعكس وتعبيره بما ذكر أعم من قول الحاوى فبانث مجوسية لكنه يشمل المحرم كأخته مع أنه ليس مراد. وظاهر أنه لو شرط كون العبد الكافر يهوديا أو نصرانيا فبان مجوسيا ثبت الخيار أيضا.

(و) كشرط (كونها بكرا فضده وضح) أى فبانث ثيبا لفوات فضيلة البكارة (كعكسه) بأن شرط كونها ثيبا فبانث بكرا لأنه قد يريد الوطه ولا يقدر على البكر.

.....

قوله: (مع أنه ليس مرادا) لأنه لا يعد نقصا.

قوله: (بحيث لا يحل وطؤها) قد يدخل فى ذلك ما لو بانث يهودية أو نصرانية، دخل أول آبائها فى ذلك الدين بعد النسخ، والتحريف وهو متجه.

قوله: (فحراما بانث) لم يفصح بحكم عكس ذلك، أعنى ما لو شرط كونها مجوسية فبانث يهودية أو نصرانية فقد يقال: لا خيار لأنها بانث خيرا مما شرط، لكن قياس ما يأتى فى هامش الصفحة الآتية من ثبوت الخيار فيما لو شرط كون العبد مجوسيا، فبان يهوديا أو نصرانيا ثبوت الخيار هنا أيضا، كما لا يخفى إذ لا فرق بينهما حينئذ.

قوله: (كون العبد الكافر إلخ) قياسه الأمة، وعبارة شرح الروض: لو شرط كون الكافر إلخ.

قوله: (فبان مجوسيا) لو بان يهوديا أو نصرانيا لا يحل ذبحه لدخول أول آبائه فى ذلك الدين بعد النسخ والتحريف، فينتج ثبوت الخيار لفوات حل ذبحه ولا يبعد حمل اليهودية والنصرانية، أو اليهودى والنصرانى عند الإطلاق على من يحل نكاحه وذبحه فليتامل.

قوله: (فبان مجوسيا) قال فى شرح الروض: أو عكسه، وبعبارة صرح الرويانى. انتهى. وقد نظر فى العكس بأن كلا من اليهودى أو النصرانى خير من نحو المجوسى إلا أن يمنع ذلك بأنه يرغب فى هذه الأنواع إلا الكفار وأغراضهم فيه متفاوتة قبل، فاندفع قول بعضهم: لا يرد بكونه مجوسيا، بخلاف ما لو كان وثنيا أو مرتدا لأنهما لا يقران بالجزية، على أن ما ذكره فى الوثنى سهو لأنه يقر. انتهى. فليتامل.

.....

وهذا وجه كما نبه عليه مع بيان الأصح بقوله: (قلت خلافه الأصح) كما في الروضة كأصلها لأن البكر أفضل وأكثر قيمة فهو كما لو شرط فسق الرقيق أو خيانتة أو كونه أمياً فبان عدلاً أو أميناً أو كاتباً لا خيار له.

(أو) كشرط كونه (فحلاً أو خصياً) بفتح الخاء (أو مختوناً*) فبان خلافه لاختلاف الأغراض بذلك، ولو شرط كونه أقلف فبان مختوناً لا خيار له. قال في الروضة كأصلها: قال المتولى: إلا أن يكون مجوسياً وثم مجوس يشترون الأقل بزيادة فله الرد. ثم أخذ في بيان الثاني فقال: (وفي المصراة) من مأكولة وغيرها (يخيرون) بتصريتها للخبر الآتي ولأن لبنها مقصود للتربية والتصرية أن يترك حلب الناقة أو غيرها مدة قبل بيعها ليوهم المشتري كثرة اللبن وهي حرام للخبر أيضاً وللتدليس.

(فرد) أي فيرد المشتري المصراة (إن شاء بصاع التمر) أي مع صاع من غالب

قوله: (إن يترك إلخ) هذا معناها لغة، وأما شرعاً فهي أعم من أن يترك ما ذكر للإيهام المذكور أو نسياناً، وحينئذ فيثبت الخيار ولا حرمة. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (كما نبه عليه) فإن قلت: التنبيه عليه أي: على أنه وجه يستلزم أن الأصح خلافه، فلا حاجة لقوله مع بيان الأصح؛ قلت: مجرد التنبيه على أنه وجه لا يعين الأصح لاحتمال كونه تفصيلاً مخصصاً فلذا احتاج لقوله: مع بيان الأصح، فإن قلت فقول المصنف: خلافه الأصح لا يعين الأصح للاحتتمال المذكور، قلت: إطلاق خلافه يتبادر منه عدم التفصيل، وإن المراد عدم الخيار مطلقاً، فليتأمل «س.م.»

قوله: (فرد إن شاء بصاع التمر) لو اتحد البيع وتعدد العقد بتعدد المشتري، كأن اشترى خمسة بقرة فينبغي تعدد الصاع، فعلى كل منهم صاع، وكذا لو اشترى واحد بعض بقرة فعليه صاع «م.ر.»

قوله: (فرد) استبعد الأذرعى رد الصاع في نحو الأرنب والتعلب والضبع.

قوله: (فإن قلت التنبيه عليه إلخ) هذا السؤال لا يتجه إلا إذا كان معنى كلام الشارح أنه نبه على أنه وجه وبين أن الأصح خلافه، وليس كذلك وإنما معناه أن بيان الأصح بالحكم عليه بأنه خلافه يستلزم أن هذا وجه كما يفيد لفظة مع الداخلة على المتنوع.

قوله: (بتعدد المشتري) مثله تعدد البائع بخلاف تفصيل الثمن. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (استبعد الأذرعى رد الصاع إلخ) ضعيف «ق.ل.» عن «ز.ي.»

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

التمر إن وجدته وإلا فقيمته بالمدينة بدل اللبن وإنما يرد الصاع أو قيمته (فى * مأكولة مجلوبها ذو تلف).

(أو) باقى لكن (ما تراضيا برد اللبن) لخبر الصحيحين: لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك أى النهى فهو يخير النظيرين بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها

.....
قوله: (من غالب التمر) أى فى بلد اللبن لأنه المعتبر وحواليه إلى مسافة القصر. انتهى.
«ق.ل.» على الجلال.

قوله: (وإلا فقيمته) أى غالب التمر، وهل المعتبر غالبه حيث بالمدينة أيضا أو غالبه بذلك الموضوع عند وجوده فيه نظر، وظاهر كلامهم الثانى وإنما اعتبر قيمته بالمدينة مع أن القياس اعتبار قيمته بالبلد لأن التمر موجود منضبط القيمة بالمدينة غالبا فالرجوع إليها أمتع للنزاع. انتهى. حصر بزيادة.

قوله: (بالمدينة) ويكفى فى علم ذلك الاستصحاب، فإذا فارق البائع أو غيره المدينة، وقيمة الصاع فيها درهم استصحب فيجب رده حتى يعلم خلافه، أو يظن. انتهى.
«ع.ش.»

قوله: (فقيمته بالمدينة) أى وقت الرد. انتهى. شرح منهج.

قوله: (وهى حرام) قال فى العباب: وإن لم يرد بيعه أى كما ذكره المتولى وعلمه بالضرر، ولا يخرم عند عدم الضرر، وعدم إرادة البيع كما صرح به الدارمى وغيره.

قوله: (وإلا فقيمته يوم الرد) فرع متى رضى بالمصرة، ثم وجد بها عيبا ردها وبدل اللبن معها، أى وهو صاع. تمر روض.

قال فى العباب: ويتعدد الصاع بتعدد المصرة، قال فى الروض: ولو اشترى مصرة بصاع، أى من تمر ردها، وصاعا من تمر إن شاء واسترد صاعه.

قال فى شرحه: وقول المصنف من زيادته إن شاء يفهم أنه لا يتعين ما ذكر، بل إن شاء فعله، وإن شاء رد المصرة وحدها واكتفى عن رد الصاع بالصاع الذى وقع ثمنه، وهو ظاهر إن كان باقيا أو تالفا، وتراضيا أو لم يتراضيا لكن كان من نوع ما لزمه رده، وقلنا بالتقاص فى غير النقد من المثليات. انتهى.

قوله: (وقلنا بالتقاص إلخ) ضعيف شرح «م.ر.»

وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر وتصروا بوزن تزكوا من صر الماء في الحوض جمعه، ولا يقوم غير صاع التمر مقامه بلا تراض ولا يختلف قدره بقلّة اللبن وكثرته لظاهر الخبر والمعنى فيه قطع الخصومة. كما لا تختلف غرة الجنين مع اختلافه ذكورة وأنوثة، ولا أرش الموضحة مع اختلافها صغراً وكبراً وخرج بالمأكولة غيرها كالأتان لنجاسة لبنها والأمة إذ لا يعتاض عن لبنها غالباً وبباقى كلامه، ما إذا لم تحلب أو حلبت وبقي لبنها وتراضيا برده بل أو برد غيره، فلا يلزمه رد التمر بخلاف ما إذا لم يتراضيا بذلك، ولا يجبر المشتري على رد اللبن. لأن ما حدث منه بعد البيع ملكه وقد اختلط بالبيع وتعدّر التمييز، فإذا أمسكه كان كالتالف ولا يردّه على البائع قهراً وإن لم يحمض لذهاب طراوته وخيار المصراة على الفور من حين الاطلاع على تصرّيتها كخيار العيب كما صححه في الروضة وأصلها، وأما خبر مسلم: «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام، فحمل على الغالب من أن التصريّة لا تظهر إلا بثلاثة

.....

قوله: «(بوزن تزكوا) وقيل بفتح التاء وضم الصاد «ق.ل.».

قوله: «(بقلة اللبن) ولو غير متمول على ما اعتمده «زى»، ونقل عن «م.ر.» اعتبار المتمول «ق.ل.».

قوله: «(والمعنى فيه) أى عدم الاختلاف.

قوله: «(وخرج إلخ) أى فلا يرد معه صاع، وإن أثبت فيه التصريّة الخيار شرح «م.ر.».

قوله: «(ثلاثة أيام) ابتداءها من العقد على المعتمد وقيل من الاطلاع على التصريّة. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: «(ما إذا لم تحلب) قد يدل على إجبار البائع على قبوله حيثئذ، وفيه نظر لأن بعضه الحادث بعد العقد للمشتري ففيه منة على البائع، إلا أن يقال أنه تابع «س.م.».

قوله: «(وتراضيا برده) لو تراضيا على الرد بلا شيء، قال السبكي: احتمال الجواز والمنع «ب.ر.»، وفي شرح الروض عن الزركشى، إن الظاهر الجواز.

قوله: «(فإذا أمسك إلخ) أى بخلاف ما إذا لم يمسكه بأن تراضيا برده، فليس كالتالف ولا يجب معه شيء آخر.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أيام لا حالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الأيدي أو غير ذلك. لكن نص في الإملاء كما نقله الروياني على امتداده ثلاثة أيام، وقال ابن المنذر: إنه مذهب الشافعي وعليه جمع واختاره السبكي وغيره، ولو در اللبن على الحد الذي أشعرت به التصرية واستمر فلا خيار على الأصح كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وفيهما: وإذا ابتاع غير مصراة وحلب لبنها ثم ردها بعيب، ففي التهذيب يرد اللبن كالمصراة وفي تعليق أبي حامد حكاية عن النص إنه لا يرد له لأنه قليل غير معتنى بجمعه بخلاف المصراة، ورأى الإمام تخريج ذلك على أن اللبن يأخذ قسطاً من الثمن أم لا. انتهى. وبالأول جزم صاحب الأنوار فقال: يرد معها صاعاً من التمر. (وحبس أمواه الرحي والقنى) بضم الراء والقاف وكسر ثانيهما جمع رحا وقناة أى ويخيرون بحبس أمواهما المرسلة عند العقد تخييلاً لكثرتها. قال السبكي: هذا إذا لبس البائع أو من واطاه وإلا فعلى الخلاف فيما لو تحفلت الشاة بنفسها.

(وصبغة الوجنة) بما يحمرها (والتسويد للشعر) (والترفيخ). بالفاء والخاء المعجمة يغنى استعمال ما ينفخ الوجه ليوهم أن ذلك خلقة (والتجعيد) أى وتجعيد

قوله: (واستمر) أى مدة بحيث يغلب على الظن أن كثرة اللبن صارت طبيعة لها، وإلا كنحو يومين فلا يسقط الخيار. انتهى. «ع.ش».

قوله: (ثم ردها بعيب إلخ) لك أن تقول إن كان اللبن قد تلف، فكيف الرد مع تلف بعض المبيع، وإنما اغتفروا ذلك فى المصراة للحديث وإن كان باقياً، فقد حدث فيه عيب بذهاب الطراوة، ولا يجب قبوله، فكيف الرد قهراً مع ذلك «ب.ر»، إلا أن قوله للحديث قد يقال غير المصراة يقاس عليها.

وقوله: فكيف الرد قهراً يقاس المصراة أنه لا يلزم البائع قبوله اللبن لذهاب طراوته فيرد بدله.

قوله: (يأخذ قسطاً) أى وهو الراجح.

قوله: (وإلا فعلى الخلاف فيما إلخ) وسيأتى قوله وصبغة الوجنة هذا وما بعده شامل للعبد والأمة وهو ظاهر.

قوله: (يقاس عليها) بجامع أن اللبن يقابله قسط من الثمن.

الشعر المدال، يملئ قوة المبدن كالتصريمة بجامع التلبيس، وذكر الرحي والترفيخ من زيادته. (لا لطخ ثوب) للرقيق.

(بمداد خيلاً خطاً) له فبان أن لا خط له أى لا يخيرون به المشتري لتقصيره حيث اغتر بما ليس فيه كبير تغرير، فقد يلبس الثوب عارية وفي إلباسه ثوب الكتبة والخبازين وتكبير البطن بالعلف تخيلاً للحمل والتدى بإرسال الزنبور فى ضرعها تخيلاً لكونها لبونا ذكر ذلك فى الروضة وأصلها. (وما بنفسه تحفلاً) أى ولا يخيرون فيما تحفل من الحيوان بنفسه أو ترك البائع حله لنسيان أو نحوه لعدم التدليس وتبع فى هذا الغزالي. والأصح عند البغوى ما قطع به القاضى ثبوت الخيار للضرر. وقد يؤيد الأول بما فى الإبانة من إنه لا خيار له فيما إذا تجدد شعره بنفسه، ويجاب بأن التحفل يعلم غالباً من الحلب كل يوم فالبائع مقصر بخلاف التجدد، والتحفل من الحفل وهو الجمع.

(ولا) يخيرون (بغبين) وإن فحش (كالزجاج حيث ظن) أى كشرائه زجاجة ظنها

.....
.....

قوله: (كالتصريمة بجامع إلخ) قال فى شرح الروض: ولا بد أن يكون ذلك بحيث لا يظهر لغالب الناس أنه مصنوع، حتى لا ينسب المشتري إلى تقصير. انتهى.

تنبيه: هذه الأفعال التدليسية حرام وإن لم يثبت بها خيار، خلافاً لما أشار إليه الماوردى من عدم التحريم، بل ما لا يثبت به خيار أولى بالتحريم مما يثبت به؛ لأن التدليس فى الثانى له دافع وهو الخيار، بخلاف الأول «ش.ع».

قوله: (ثوب الكتبة) وإن لم يكن ملطخاً.

قوله: (أو ترك البائع حله إلخ) فإن قلت: إذا كان الترك لنسيان أو نحوه ليس من التحفل بالنفس كما هو قضية عطفه عليه بأو فما صورة التحفل بالنفس، قلت يمكن أن يكون من صورته ما لو اعتاد البائع ترك حلبها ليشربها أولادها فاتفق عدم الشرب.

قوله: (ولا بغبين إلخ) إن قلت: قوله: ولا بغبين إلخ، يقتضى أنه لا غبن فيما تقدم، وهو ممنوع فإن فى التصرية وغيرها من المذكورات غبنا أقلت لا يلزم أن يكون فى ذلك غبن إذ له رد المصراة

قوله: (إذ له رد المصراة إلخ) الأولى ترك الرد ليشمل ما لا رد فيه كملطخ الثوب، فإنه قد يساوى أكثر من الثمن.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

١. (جوهرة) حتى (بالغ فيها بالثمن) لتقصيره حيث لم يبحث، ثم أخذ فى بيان الثالث فقال:

(وخبروه بمفوت) بالتنونين (غرض) بالوقف بلغة ربعة ويجوز ترك التنونين على الإضافة فيدخل فى عروض البيت على الأول الخبن وهو حسن وعلى الثانى الخبل وهو قبيح أى وخبروا المشتري بما يفوت غرضاً (من كل عيب كان) أى وجد (قبل أن قبض) أى المبيع سواء وجد عند العقد أم بعده بأقفة سماوية أو بفعل البائع أو أجنبى وكان.

.....
قوله: (ظنها جوهرة) خرج به ما لو قال له البائع هى جوهرة فإنه يثبت له الخيار، لكن إن قال ذلك فى صلب العقد بطل. انتهى. «ع.ش». على «م.ر».
قوله: (أو بفعل البائع إلخ) خرج ما إذا كان بفعل المشتري وسيأتى.

مثلاً، وإن كان اشتراها بفلس وهى تساوى مع التصريفة ألفوا، ومعلوم أنه لا غبن حينئذ فتأمله فرع: قال: بعثك هذا إشارة إلى درهم مضروب لكنه مغشوش، كأن يكون مخلوطاً بنحاس، فهل يتخير إذا علم الغش أولاً كما فى مسألة الزجاجاة المذكورة؟ فيه نظر، فيتحمل الأول، ويفرق بأن صورة الدرهم لم توضع إلا للفضة، ولا يقصد منه إلا ذلك، بخلاف صورة الزجاجاة لم توضع لنحو الجوهريّة، وبأنه معيب فى نفسه، والزجاجاة فى نفسها لا عيب فيها، ويختل الثانى لأنه صالح للعضوية، ولم يشترط كونه نقداً، وبمجرد ظنه نقداً محالفاً لا أثر له كما فى مسألة الزجاجاة، واعلم أن صورة المسألة أن يكون الخليط غير معتاد وإلا فلا يتجه إلا عدم الخيار فليتأمل.

قوله: (لم توضع إلا للفضة) أى فهو معذور ثبت له الخيار.

قوله: (فرع إلخ) هذه عبارة الروض، وعبارة الروضة هكذا. فرع: إذا قبض المبيع فى زمن الخيار، ثم أودعه عند البائع، فتألف نى يده، فهو كما لو تلف فى يد المشتري، حتى إذا فرعنا على أن الملك للبائع يفسخ البيع ويسترد الثمن ويغرم القيمة، حكاه الإمام عن الصيدلانى، ثم أبدى احتمالاً فى وجوب القيمة لحصول التلف بعد العود إلى يد المالك. انتهى. وهى أولى إذ الانفساخ لا كلام فيه، وإنما الكلام فى وجوب القيد وعدمه. تأمل. حاصل مسألة تلف المبيع زمن الخيار، أنه إن انفرد البائع بالخيار انفسخ البيع، سواء كان التلف قبل القبض أو بعده بأقفة أو بإتلاف أحد العائدين أو أجنبى وللبائع على المتلف، وكذا على المشتري فيما إذا تلف بعد القبض البديل الشرعى، وإن كان الخيار لهما أو انفرد به المشتري فلن أتلفه المشتري أو أجنبى قبل القبض أو بعده لم يفسخ العقد بل يستقر فى إتلاف المشتري، ويبقى الخيار بحاله فى البديل فى إتلاف الأجنبى، وإن أتلفه البائع أو تلف بأقفة، فإن كان قبل القبض انفسخ العقد أو بعده لم يفسخ، ويبقى الخيار بحاله، فإن تم البيع غرم البائع البديل فى صورة إتلافه واستقر الثمن، وإن فسخ استرد المشتري الثمن ويغرم فى صورة التلف بأقفة البديل الشرعى. انتهى. من الروض.

(ينقص عينا) أى عين المبيع وإن لم ينقص قيمته كالخصاء. (أو) ينقص قيمته (لن) أى عند من (يقومه) وإن لم ينقص عينه كالزنا وكان (يغلب فى جنس المبيع عدمه) إذ الغالب فى الأعيان السلامة، فبذل المال يكون فى مقابلة السليم فإذا بآن العيب وجب التمكن من التدارك وخرج بمفوت غرض قطع أصبح زائدة وفلقة يسيرة من فخذ أو ساقه لا تورث شيئا ولا تفوت غرضا، وبوجوده قبل القبض ما لو حدث بعده فلا خيار به. نعم إن كان حدوثه بعد القبض فى زمن الخيار قال ابن الرقعة: فالقياس بناؤه على ما لو تلف حينئذ هل يفسخ والأرجح على ما قاله الرافعى: إن قلنا الملك للبائع انفسخ وإلا فلا، فإن قلنا يفسخ فحدوثه كوجوده قبل القبض، وبقوله

.....

قوله: (على ما لو تلف حينئذ) أى حين حدوث العيب بعد القبض فى زمن الخيار، هكذا ينبغي ليظهر ما كتبه المحشى آخره فانظره.

قوله: (بعد القبض فى إلخ) أى لا بفعل المشتري. قوله: (إن قلنا الملك للبائع) وذلك على الصحيح بأن يكون الخيار له وحده. قال فى الروض: فرع: لو تلف المبيع بعد القبض والخيار للبائع انفسخ وإن كان مودعا معه؛ لأن يده كيد المشتري، ورد الثمن، وله على المشتري القيمة كضمان المستعير، ولو كان الخيار للمشتري أو لهما فتلف لم يفسخ ولم ينقطع الخيار إلخ. انتهى.

قوله: (لو تلف المبيع إلخ) فإذا حكم بالانفساخ بسبب التلف، كان التعيب بعد القبض موجبا لخيار النقيصة للمشتري، حيث كان التعيب بغير فعله، فإن كان بفعله فلا خيار له والأرش حينئذ للبائع، لأنه على ملكه.

قوله: (انفسخ) سواء كان بأفة أو فعل أجنبي، أو فعل المشتري، أو فعل البائع لكن إن كان بفعله ضاع عليه، أو بفعل الأجنبي غرم البذل، وإن كان بفعل المشتري أو بأفة غرم المشتري، لأنه من ضمانه حينئذ.

قوله: (القيمة) أى: فى المتقوم والمثل فى المثل فى الروض.

قوله: (فتلف) أى: بعد القبض.

قوله: (لم يفسخ) فإن كان بفعل أجنبي لم يفسخ، ويبقى الخيار بحاله، ويغرم الأجنبي البذل، وإن كان بفعل المشتري فقد لزم العقد، وإن كان بأفة بقى الخيار بحاله، فإن ألزم فاز البائع بالثمن، وضاع المبيع على المشتري لأنه من ضمانه، وإن فسخ غرم المشتري البذل واسترد الثمن، وإن كان بفعل البائع

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ينقص عينا أو لمن يقومه غلظ الصوت، ورطوبة الكلام، والحرفة الدنيئة ونحوها، ويقول: يغلب في جنس المبيع عدمه ما لا يغلب فيه ذلك كالثيوبة في أمة تعهد في مثلها فلا خيار بشيء من ذلك وكذا كفر من بقرب بلاد الكفر بحيث لا تقل فيه الرغبات.

(لكن إذا كان العيب (بفعل المشتري) بعد البيع وقبل القبض، (أو) بغيره لكن (زال قبل الفسخ لم يخير) أى المشتري فيهما لانتقاء النقص فى الثانية وحصوله بفعله فى الأولى، بل يمتنع فيهما الرد بسائر العيوب القديمة أيضا ويجعل قابضا للمتلف حتى يستقر عليه جزء من ثمنه بنسبة نقص قيمته بالفعل إلى تمام قيمته لو كان سليما، فلو قطع يد عبد قيمته ثلاثون فنقص عشرة ومات قبل القبض استقر عليه ثلث الثمن والعيب.

قوله: (بل يمتنع إلخ) أى إن لم يكن الخيار له وحده أو مع البائع، وإلا فله الرد من حيث التزوى مع الأرض. انتهى. حاشية منهج.

وقوله: فإن قلنا يفسخ إلخ مفهوما أنه إذا قلنا لا يفسخ، بأن كان الخيار للمشتري أو لهما لا يكون حدوثة كوجوده قبل القبض، فانظر لو فسخ فى هاتين الحالتين، فينبغى أن يلزمه مع القيمة أرض العيب، وقد يقال: يغنى عن ذلك أن يقال يلزمه قيمته سليما فليتأمل.

قوله: (بعد البيع) قد يفهم أنه يخير إذا كان العيب بفعله قبل البيع، وهو محتمل وعليه فظاهر أن عمله فيمن جهل حال البيع، أن هذا المبيع هو الذى عيبه.

قوله: (استقر عليه ثلث الثمن) أى فكأنه قبض ثلث المبيع، وينفسخ البيع فى الثلاثين، وينبغى أنه يستحق على المشتري ثلثي أرض اليد فتأمل.

بقى الخيار أيضا، وإن أجاز المشتري غرم البائع البذل الشرعى، وإن فسخ الثمن رجع له وضاع المبيع على بائعه، وحيثما فإذا كان هناك تعيب بقى خيار الشرط دون خيار النقيصة، فإن أجاز المشتري أخذه ورضى به، وإن فسخ رجع المبيع للبائع بأرضه إن كان التعيب بغير فعله ويغرم المشتري الأرض إن كان بفعله أو بأفة.

قوله: (فانظر لو فسخ فى هاتين الحالتين) أى: بخيار الشرط بعد تلف المبيع مع التعيب حتى يقال إنه يلزمه مع القيمة أرض العيب أو قيمته سليما فليتأمل.

قوله: (وينبغى أنه يستحق إلخ) أى فيلزمه زيادة على ثلث الثمن فى هذا المثال ثلثا نصف القيمة الذى هو أرض اليد فى الرقيق، لكن الذى فى الشيخ عميرة على الحلى و«ل» على الجلال أنه لا يستقر

(ككونها) أى الأمة المبيعة (معتدة ومحرمه) بإذن سيدها بخلاف إحرامها بغير إذنه إذ للمشتري تحليلها كالبائع. (ومستحاضة وذات تمتمة) أو وأواة أو نحوهما وكالمحرمة المحرم وكذات التمتمة ذو التمتمة، وتقدم الكلام على ما فى التعبير بها والواو فى المذكورات فى كلامه بمعنى أو.

(والبول) أى وكبول الرقيق (فى الفراش) إن اعتاده (إلا فى الصغر) قال

قوله: (إن اعتاده) فلا بد من وجود البول فى الفراش عند البائع والمشتري، بخلاف نحو الخضا والزنا والسرقة والإباق والبحر والصنان وجهاج الدابة وعضها، فإنه يكفى وجوده

قوله: (والبول فى الفراش) قال فى العباب: فلو لم يعلم به حتى بلغ وهو يبول دائما فلا رد، بل له الأرض لعسر زواله فهو كعيب حدث. انتهى. وقد نقل ذلك ابن الرفعة وغيره عن الماوردي، والرويانى ونقله صاحب الاستقصاء عن الصيمرى، ونظر فيه، وجه النظر بأن ما حصل عند المشتري من آثار ما كان عند البائع، فلا يمنع الرد فالأوجه أن له الرد.

فرع: لو بال بالفراش فى سن لا يكون البول فيه عيبا، فاشتراه عالما بالخال، فبال عنده فى سن يكون البول فيه عيبا، فالوجه أنه لا رد لأنه لم يشتره معيبا خصوصا، وقد وقع علمه به وما وقع عنده ليس من آثار الأول لأن الأول ليس بعيب، بل لو اشتراه جاهلا فالوجه أيضا أنه لا رد، لأن الأول لا أثر له لأنه ليس عيبا حتى يقال ما وجد عند المشتري من آثاره فليتأمل.

فقد يقال: كونه من آثاره لا يتوقف على كونه عيبا بل قد يترتب العيب على ما ليس عيبا.

قوله: (الفراش) أى عند المشتري بعد أن كان عند البائع، فإن لم يبل عند المشتري، فينبغى أن لا خيار لأنه عيب زال قبل البيع.

عليه إلا قسط ما أتلّفه من الثمن باعتبار القيمة، ولو فيما له أرض مقدر كالكيد وعبرة الشيخ عميرة: فلو قطع يده فمات بعد الاندمال فلا يضمن بنصف القيمة، ولا بما نقص منه بل جزء من الثمن. انتهى. وعبرة «ق.ل»: فيستقر عليه قسط ما أتلّفه من الثمن باعتبار القيمة، ولو فيما له أرض مقدر كالكيد. انتهى. وخرج بموته بعد الاندمال ما لو مات بالقطع فيستقر عليه الثمن كله كما قاله «ح.ل».

قوله: (ووجه النظر بأن إلخ) لابن حجر.

قوله: (والأوجه أن له الرد) للرمل.

قوله: (فالوجه أنه لا رد) حزم به «ق.ل» على الجلال، وكذلك «م.ر» فى شرح المنهاج.

قوله: (لا يتوقف على كونه عيبا) هو كذلك لكن لا بد فى كونه عيبا يرد به إذا وجد فى الكبر عندهما كما فى «ق.ل» على الجلال.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

البغوى: بأن يكون دون سبع سنين (والسحر والتزويج) لرقيق. (أنشى أو ذكر) قال البغوى: ولو علمه مزوجاً ولم يعلم أن عليه مهراً أو لم يعلم قدره فله الرد. كما لو اشتراه عالماً بالعيب ولم يعلم مقداره له الرد، وأفتى النووى فيما لو اشترى معيباً ورضى به ثم قال: إنما رضى لا اعتقادي أنه العيب الفلانى وقد بان خلافه بأن له الرد إن أمكن اشتباهاً بما رضى به وكان أعظم ضرراً منه.

(أو) كونه (قاذفاً للمحصنات) أو (سارقاً) أو زانياً ولو مرة وإن تاب من الزنا،

عند البائع، لأن البول ليس من الأمور الطبيعية التى تؤلف للنفس فتعتادها، بخلاف ما ذكر. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

قوله: (للمحصنات) يحتمل أنه ليس بقيد.

قوله: (أو سارقاً أو زانياً) ثم قال: أو آبقاً للمشتري الرد بكل واحد من هذه الثلاثة، وإن فعله أيضاً فى يد المشتري.

قال فى العباب: تبعاً للقاضى والمتولى: ولم ترد به أى بالمفعول فى يده نقص قيمته، والمتجه خلاف هذا التقييد لأن ما حصل فى يد المشتري من آثار ما كان فى يد البائع، نعم لا يرد مع الإباق فى يده إلا بعد العود، فإن لم يعد فلا أرش «ش.ع».

قوله: (ولو مرة وإن تاب إلخ) عبارة الروض: ومرة من الزنا والسرقة والإباق، ولو تاب ثم قال: أو بان كونه مبيعاً فى جنابة عمد لم يتب منها، قال فى شرحه: فإن تاب منها فوجهان فى الأصل: وقياس ما قدمه المصنف فى السرقة والإباق أنه عيب إلخ. انتهى. ثم قال فى الروض: أو مرتداً، وفى شرحه قال فى الكفاية: فإن تاب قبل العلم فقبل عيب، والمذهب المنع. قال السبكي:

قوله: (بعد أن كان عند البائع) هذا ظاهر فى البول فى الفراش، بخلاف نحو الزنا والسرقة والخصاء والإباق والبخر والسنان وجماع الدابة وعضها، فإنه يكفى وجودها عند البائع، لأن البول ليس من الأمور الطبيعية التى تؤلف للنفس فتعتادها، بخلاف ما ذكر. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

قوله: (يحتمل أنه ليس بقيد) هو مقتضى عدم التقييد به فى كلام غيره.

قوله: (جنابة عمد) بخلاف جنابة الخطأ بشرط كونها مرة، فإن زاد عليها فهو عيب يرد به. انتهى. جمل.

قوله: (أنه عيب) معتمد.

قوله: (فقبل عيب) معتمد.

وظاهر كلامهم أنه يستوى فيها الكبير والصغير لأنه ربما يتمودها: لكن اعتبر القفال والهروى وقوعها من الكبير كما في البول والأول أوجه، أو كونه (أبخر من معدته) قيد بها كما في الروضة وأصلها لإخراج الناشيء من قلع الأسنان فلا رد به لزواله بالتنظيف. لكن ذكر القاضي مجلى أن هذا لا يسمى بخرا. (و) كونه (آبقا) ولو مرة أو.

(خنثى) ولو واضحا كما في الروضة وأصلها ولو اشترى خنثى قد وضع وبان رجلا فوجده يبول بفرجيه فهو عيب لأن ذلك لاسترخاء الثانية أو بفرج الرجل فقط فليس بعيب ذكره في المجموع في باب الأحداث أو (مخنثا) بكسر النون وفتحها وهو المتشبه بالنساء وإن لم يمكن من نفسه، والتمكين من نفسه عيب أيضا أو (خصيا) ولو

قوله: (لكن ذكر إلخ) أى فلا حاجة حينئذ للتقييد.

قوله: (وبان رجلا) قيد به للتفصيل بعده أما إذا بان امرأة فهو عيب يرد به سواء بال بفرجيه، أو فرج الإناث فقط كما في الجمل.

والأولى ما قاله الماوردى أنه عيب، وتبعه الأذرعى إلخ، أى ولو مرة في جنابة العمد، والردة أيضا، وكالزنا في ذلك اللواط والتمكين من نفسه والسحاق.

قوله: (أو سارقا) ظاهره وإن كان المسروق قليلا.

قوله: (كما في البول) قد يقتضى هذا أنه على الأول لا يشترط التمييز وفيه نظر، بل المتجه اشتراطه هنا، وفي نحو التمكين من نفسه، وقد يقال فعل ذلك من غير المميز يجزى إلى تعودها فينبغى أنها عيب منه أيضا.

قوله: (وبان رجلا) ينبغى أو امرأة «م.ر».

قوله: (أو خصيا) أخذ شيخنا الشهاب الرملى من ضابط العيب السابق، أن الخشاء في البهائم في هذه الأزمان غير عيب لغلبته فيها، وقياسه أن ترك الصلاة في الرقيق في هذه الأزمان غير عيب أيضا، لغلبته فيه أيضا، وقد يؤخذ منه أن البطيخ في زمان يغلب فيه كونه أقرع لا يكون ذلك عيبا في ذلك الزمان.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بهيمة أو (أعشى) أى لا يبصر ليلاً وذكر التمتمة والبول والسكر والقذف والسرقة والبخر والإباق وكونه أعشى من زيادة النظم. ومن العيوب كونه أصم أو أقرع أو أبله أو أخفش أو أرت أو تارك الصلاة، أو شارب الخمر، أو أبيض الشعر فى غير أوانه وهو أربعون سنة أو نماماً أو شتاً أو كذاباً أو آكلاً للطين أو ذا صنان مستحکم ونجاسة ما ينقص بغسله وخشونة مشى الدابة بحيث يخاف منها السقوط وشربها لبن نفسها، وكونها رموحاً أو جموحاً أو عضوضاً وكون الأمة قرناً أو رتقاءً أو حاملاً أو لا تحيض فى أوان الحيض أو أحد ثدييها أكبر من الآخر أو وثنية أو نحوها. واصطكك

قوله: (أو أخفش) أى لا يبصر فى الضوء ومثله الأعشى وهو من لا يبصر ليلاً، والأجهر وهو من لا يبصر نهاراً. انتهى. «ق.ل» على الجلال.
قوله: (أو تارك الصلاة) أى فى جنس لا يغلب فيه ذلك، ومثله شرب الخمر. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (أو شارب الخمر) أى ما لم يتب وإلا لم يكن عيباً، ولا يشترط مضى سنة فى الاستبراء، بل المدار على العرف. انتهى. «ع.ش».

قوله: (أو أخفش) قال فى شرح الروض: وهو صغير العين ضعيف البصر خلقة، ويقال: هو من يبصر فى الليل دون النهار، وفى الغيم دون الصحو، وكلاهما عيب ذكره فى الروضة هنا. انتهى. وعلى الأول انظر صورة الجهل به حتى يرد، مع أنه يشترط رؤيته.

قوله: (أو شارب الخمر) وإن لم يسكر منه، وبحث الزركشى تقييده بالمسلم دون من يعتاد ذلك من الكفرة فإنه غالب فيهم، ونظر فيه فى شرح الروض.

قوله: (أو نماماً) ظاهره اشتراط المبالغة.

قوله: (أو حاملاً) بخلاف البهية إذا لم تنقص بالحمل.

قوله: (انظر صورة الجهل به) يمكن أن يصور بما إذا حدث بعد العقد، وقبل القبض، كذا بهامش، وفيه نظر مع كونه ضعيف البصر صغير العين خلقة فلعله رآه لكن لم يتنبه لذلك.

قوله: (اشتراط المبالغة) أى بحيث صار عادة له وجعلوا من العيوب كونه قاذفاً للمحسسات، ولم يشترطوا فيه ذلك فيحتمل الفرق، ويحتمل أنه لابد أن يصير كل مما ذكر عادة له. انتهى. حجر.

الركبتين مثلاً وكون الدار منزل الجند والأرض ثقيلة الخراج ولا مطعم فى استيفاء العيوب بل التعويل فيها على الضابط المتقدم ولا رد بكون الأمة عقيماً أو غير مختونة، ولا بكون العبد عقيماً أو غير مختون إلا أن يكون كبيراً يخاف من الختان ولا بكون الرقيق ممن يعتق على المشتري ولا بكونه يسيء الأدب أو ثقیل النفس أو بطيء الحركة، أو ولد زناً أو عنيماً أو مغنياً أو أكولاً أو قليل الأكل وترد الدابة بقلّة الأكل. وليست حموضة الرمان بعيب بخلاف البطيخ ولا ترد الأمة بكونها صائمة أو أخت المشتري من النسب أو الرضاع أو موطوءة ابنه أو أبيه إذ التحريم يختص به بخلاف المحرمة والمعتدة فتقل فيهما الرغبة. (فإن أجازته) أى المشتري العقد بعد ما ثبت له الخيار بالعيب (استحق الأرشا) على الأجنبى.

.....

قوله: (يسىء الأدب) أى بغير الشتم، وخرج به سىء الخلق لأنه جلبة. انتهى.
«ع.ش» معنى.
قوله: (والمعتدة) ولو كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة خلافاً للعجلي.
انتهى. جمل.

قوله: (واصطكاك الركبتين) قال فى الروض: أو فى رقبته لا ذمته دين. انتهى. ولا يشكّل بأن من تعلق برقبته مال لا يصح بيعه؛ لأن ذلك يصور بنحو أن يكون التعلق برقبته بعد البيع وقبل القبض.
قوله: (ثقيلة الخراج) لو ظن أن لا خراج عليها فتبين أن عليها خراجاً لم يجاوز العادة، فلا خيار له لتقصيره، قيل صورة الأرض الخراجية أن يصالحهم الإمام على أن الأرض لهم بخراج يؤدونه كل عام، فيبيعونها لمسلم جاهلاً لذلك «ب.ر».
قوله: (ثقيلة الخراج) خرج المعتاد.
قوله: (أو ثقیل النفس) قيل: وكان المراد به أن يكون عنده انقباض، وعبوسة ونحوهما من الصفات التى تنفر منها الطباع السليمة.
قوله: (حموضة الرمان) أى ولو فى نوع حلوا خلافاً للأذرعى «م.ر».

قوله: (صورة الأرض الخراجية) أى: التى يصح بيعها كما هو الغرض.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(إن كان عيب المبيع) قبل قبضه (الأجنبى) فلو قطع يد العبد استحق عليه المشتري نصف القيمة إذ لا تعلق له بالعقد فيصار إلى الأرش، بخلاف ما إذا تعيب بنفسه أو عيبه البائع فلا أرش له، بل يفسخ العقد ويسترد الثمن أو يجيزه ويرضى به معيياً وخرج بقوله أجازاه ما إذا فسخه فإن الأرش للبائع (و) العيب الحادث (بعد قبضه) أى المبيع (بسبق السبب) أى بسبب سابق على القبض.

(يضمن بائع) أى يضمنه البائع لا المشتري إذ التلف حصل بسبب كان فى يده فأشبه ما لو باع مغصوباً فأخذه المستحق منه وذلك (كما لو قتل) أى المبيع (وافترعت) أى افتضت الأمة المبيعة (وحزكف) للمبيع (مثلاً).

(بالكفر) فى مسألة القتل، (والنكاح) فى مسألة الافتراء (والإخراج عن حرز) فى مسألة الحرز عند سبق كل من الأسباب الثلاثة على القبض وجهل المشتري به كما شمله قوله (فإن يجهله) أى السبب السابق ويفسخ (عاد) على البائع (بالثمن). كما لو حصل ذلك فى يد البائع أما المتأخر عن القبض والعلوم للمشتري فمن ضمانه فلا يرجع بشىء، وقوله من زيادته: مثلاً إن أعيد إلى الأمثلة فتكملة أو إلى الكف فللتنبية على أن سائر الأعضاء مثلها.

قوله: (فلا أرش له) لأنه عند إمكان الرد يتخيل أن الأرش فى مقابلة سلطنة الرد، وهى لا تقابل بمال، بخلافه عند عدم إمكانه كما لو حدث عنده عيب، فإن المقابلة تكون عما فات من وصف السلامة شرح «م.ر».

قوله: (فلا أرش) أى لتمكنه من الرد ولذا لو حدث عنده عيب غير العيب المذكور اختلف الحكم، إما أن يغرم المشتري أرش الحادث للبائع، أو البائع أرش القديم للمشتري إن اتفاقاً، وإلا أحجب طالب إبقاء العقد والرجوع بأرش القديم شرح «م.ر».

قوله: (يضمن بائع) ولا يقال إن المشتري تخير فى مسألة القتل بالردة السابقة فيحتاج لنصيحة فسخ، لأنه حينئذ من ضمان البائع فهو كموته قبل القبض. انتهى. شيخنا «ذ» عن شيخه بهامش الحلى، وهو مخالف لقول الشرح فيما سأتى ويفسخ إلا أن يرجع لغير القتل بالردة فليحرر.

قوله: (فتكملة) للاستغناء عنها بالكاف الداخلة على الأمثلة.

(لا الموت) أى لا كموت المبيع (لو من قبل قبض) له (مرضا) وامتد مرضه إلى أن مات فى يد المشتري فإنه ليس من ضمان البائع بل من ضمان المشتري لأن المرض يتزايد شيئا فشيئا، فقد يكون الموت بالمرض الحادث بعد القبض. (فحصة العقد وبعضا بالرضى).

(يورد) أى وإذا أراد الرد بالعيب فيرد ولو بغير رضى البائع حصة العقد، فلو اشترى عبد رجلين بثمن واحد أو عبدي رجل بثمن مفصل فله رد حصة أحد الرجلين أو أحد الثمنين، ويورد برضى البائع بعض حصة عقد فلو اشترى عبدين صفقة واحدة فخرجا معيبين أو أحدهما فله رد أحدهما بالرضى لأنه حقه وقد رضى به بخلاف ما

قوله: (فإنه ليس من ضمان البائع) وللمشتري أرش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا، أى نسبة ما بين القيمتين صحيحا ومريضا بالمرض الذى كان عند البائع. انتهى. شرح منهج مع حاشية الجمل.

قوله: (فخرجا معيبين أو أحدهما فله إلخ) خرج بالرد بالعيب الرد بخيار المجلس، والشرط فإنه وإن لم يصح رد أحدهما بذلك، إلا أنه يكون رد أحدهما ولو بالرضى ردا لهما كما يؤخذ من «ع.ش».

قوله: (فله رد أحدهما بالرضى) وليس رد المعيب بغير الرضى ردا لهما كما فى الرد بخيار الشرط والمجلس، والفرق أن هذا ورد على العقد بعدم لزومه فكان أقوى من خيار

قوله: (لأن المرض يتزايد إلخ) مثل المرض الجرح السارى، والحامل نموت بالطلق، كذا قال الجوحى، وسيأتى فى شرح قوله والحمل بالعقد اقترن عن ابن الرفعة ما قد يشكل عليه «ب.ر» سيأتى بالهامش، رد ما يأتى عن ابن الرفعة.

قوله: (من ضمان المشتري) أى وإن جهله.

قوله: (ويورد برضى البائع) لو احتاج فى رد البعض إلى عرض ذلك على البائع لينظر هل يرضى أو لا، فقال: أريد رد البعض، فإن رضيت وإلا رددت الكل، فهل يكون ذلك قاطعا للفور، وماعنا من الرد مطلقا؟ فيه نظر، ولا يبعد اغتفاره وعدم منعه الرد.

قوله: (ولا يبعد اغتفاره إلخ) هو قياس جواز التأخير لانتظار الأخذ بالشفعة، لكن فى «ع.ش» ما حاصله أنه إن كان جاهلا عذر وإلا فلا راجعه.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

إذا لم يرض، وإن زال الآخر عن ملكه لما فيه من تشقيص ملك البائع عليه فيرجع بالأرض للباقي ولا ينتظر عود الزائل لرد الكل كما لا ينتظر زوال العيب الحادث.

.....
المجلس والشرط، ولأنهما لا يتوقفان على سبب بل بمجرد التشهي فيتأثران بما لم يتأثر به هنا، بل هو لغو، ثم إن كان اشتغاله بهذا اللغو لجهله أنه يسقط الرد عذر، وإلا فلا. انتهى. «ع.ش».

قوله: (فيرجع بالأرض للباقي) قال في شرح الروض: هذا إنما يأتي على التعليل باستدراك الظلامة، والصحيح اعتبار عدم اليأس. انتهى. عميرة أى التعليل باستدراك الظلامة فيما لو زال ملكه عن المبيع كله، ثم علم به عيباً فلا رد في الحال، وأما الرجوع بالأرض فالمشهور لا يرجع، قيل لأنه استدرك الظلامة وغبن غيره كما غبن، وقيل لأنه ما أيس من الرد لأنه ربما عاد إليه فردّه، وهذا هو الأصح فيقال هنا في زوال بعض المبيع أنه لا أرض له فيما زال لأنه استدرك الظلامة فيه، إلا إن عاد له بالرد بالعيب. أما الباقي فله الأرض فيه لعدم استدراك الظلامة فيه هذا هو الصواب في تقرير هذا الموضوع، ولهذين التعليلين تفاريع كثيرة ذكرها في الروضة فليراجعها من أراد، وعلى التعليل بعدم اليأس لا أرض هنا في الباقي أيضاً كما هو ظاهر، ونبه عليه في الحاشية. انتهى.

قوله: (وإن زال الآخر عن ملكه) بل وإن ملكه البائع بناء على الصحيح أن العلة تفريق الصفة «م.ر».

قوله: (فيرجع بالأرض للباقي) كتب بخطه في الحاشية تبعت فيه الروضة، والأصح خلافه كما بينته في شرح الروض. انتهى.

قال في شرح الروض: وهو إنما يأتي على التعليل باستدراك الظلامة، والصحيح اعتبار عدم اليأس، قلت لو تلف أحدهما تعين الرجوع بأرض الباقي، وكذا التالف إن كان معيباً أخذاً من العلة المذكورة وهو ظاهر «ب.ر».

قوله: (بالأرض) جزم الروض أنه لا رد ولا أرض لعدم اليأس.

قوله: (تفريق الصفة) أى: تفريق العقد الذى تملك به، فإنه تملك بعقد واحد، ولم يرد كما تملك «م.ر» والمراد التفريق مع القهر كما في حواشى المنهج، فلا يرد جواز الرد مع الرضى.

قوله: (والصحيح اعتبار إلخ) والفرق بين هذه ومسألة حدوث العيب حيث قالوا: لا ينتظر زوال الحادث، بل يؤخذ الأرض في الحال أنه هنا له نوع اختيار في إمكانه، ولو في الجملة فعول على اليأس وعدمه بخلاف ذلك.

وأما رد الكل فجائز وإن لم يرض البائع كما علم من كلامه ولو اشترى شيئاً ومات عن ابنين لم ينفرد أحدهما برد نصيبه بالعيب إلا بالرضى لاتحاد الصفقة، وفيما لا ينقص بالتبويض كالحبوب وجهان في الروضة كأصلها ونص في البويطى على الجواز، وبما تقرر علم أن قول النظم بالرضى متعلق ببعضاً فقط وإن أوهم كلامه تعلقه بحصة العقد أيضاً. فتعبير الحاوى بقوله: فيرد حصة عقد وبالرضى بعضاً أولى لسلامته من إيهام ذلك. وإنما يرد بالعيب.

(حال العلم) به إلا فى الآبق فإنما يرد بعد عوده. (قلت واغتفر * له) هنا (الذى

فروع: ليس لمن له الرد أن يمسك المبيع، ويطالب بالأرض وليس للبائع أن يمنعه من الرد ويدفع الأرض، فلو تراضيا بترك الرد على جزء من الثمن أو مال آخر، فالأصح امتناع هذه المصالحة، فيجب على المشتري رد ما أخذه، وهل يبطل حقه من الرد وجهان أصحها لا، والوجهان إذا ظن صحة المصالحة، فإن علم بطلانها بطل حقه قطعاً كذا فى الروضة. قوله: (فيرجع بالأرض) أى فيما إذا زال الآخر.

قوله: (فيرجع بالأرض) ضعيف، وعبارة المنهاج: فلا أرض فى الأصح لأنه لم يئأس من الرد.

قوله: (ولا ينتظر عود الزائل لرد الكل) أى عوده إليه بالرد بالعيب، أما لو عاد إليه بغير ذلك فلا يرد لأنه استدرك الظلامة فيه وغبن غيره كما غبن. هذا هو مقتضى الجرى على هذا القول فليتأمل.

قوله: (كما لا ينتظر إلخ) لكن لو زال الحادث بعد أخذ أرضه فإنه يرد حاشية منهج، وقياسه أنه لو عاد الزائل يرد الكل راجعه، ثم رأيت فى الحاشية ما يفيد.

قوله: (على الجواز) ضعيف أو محمول على ما إذا كان بالرضى «م.ر».

قوله: (إلا فى الآبق) فلو أجاز قبل عوده لغت هذه الإجازة فله الرجوع عنها قبل عوده لا بعده. انتهى. بهامش.

قوله: (وجهان) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى المنع.

قوله: (إلا فى الآبق) أى فى يد المشتري بعد إباقه فى يد البائع، كما هو ظاهر، أما لو لم

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى أخذ شفعة ذكر) من لبس ثوب وإغلاق باب وغيرهما مما لا يعد التأخير له تقصيرا كما سيأتى بيانه هناك، فلو قصر فى الرد بعد العلم به سقط رده إذ الأصل فى البيع اللزوم، فإذا قصر فى الرد لزمه حكمه وهذا فى بيع الأعيان. أما الموصوف فى الذمة إذا قبضه فوجد به عيباً فقال الإمام إن قلنا لا يملكه إلا بالرضى فليس الرد فيه على الفور وإن ملكناه بالقبض فيحتمل إنه على الفور والأوجه المنع لأنه ليس معقوداً عليه وإنما يجب الفور فيما يؤدى رده إلى رفع العقد نقله عنه الرافعى فى الكتابة وأقره. فإن ادعى جهل الرد بالعيب وقرب عهده بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء، أو ادعى جهل كون الخيار على الفور وكان ممن يخفى عليه صدق بيمينه.

قوله: (فلو قصر إلخ) ويعذر فى دعوى جهله بالفورية، وإن كان مخالطاً لنا، ولم يقرب عهده بالإسلام لأنه لا يعرفه إلا الخواص. انتهى. «م.ر». انتهى. «ق.ل.» فقول الشرح: وكان ممن يخفى عليه ذلك أى بأن لم يكن من الخواص، وإن كان مخالطاً لنا وبعد العهد بالإسلام، وعليه فيفرق بين جهل الرد بالعيب، وجهل كون الخيار على الفور. انتهى.، وعبارة «ق.ل.» على الجلال فلا يضر التأخير للعذر كجهله بالخيار إن خفى عليه بأن يكون غير مخالط لنا أو بفوريته مطلقاً. انتهى.

أى وإن كان مخالط لنا قال «ع.ش.» أى وكان الفور ممن يخفى على مثله لكونه عامياً. قوله: (إلا بالرضى) أى بجميع عيوبه كما فى «ق.ل.». قال «ع.ش.» وقضيته أن الفوائد الحاصلة منه قبل العلم بالعيب ملك للبائع فيجب ردها إليه، وإن رضى به المشتري معيباً وأن تصرفه فيه قبل العلم بالعيب باطل، والظاهر أنه ليس كذلك فيهما. انتهى. فلعل معنى لا يملك إلخ لا يستقر الملك إلخ. انتهى. شيخنا.

يقبضه المشتري وأبى فى يد البائع فينبغى أن له الرد قبل عوده، وإنما جاز له الرد فى الأول مع إباقه فى يده أيضاً لأنه من آثار ما فى يد البائع.

قوله: (فينبغى أن له الرد إلخ) رمل.

قوله: (لأنه من آثار إلخ) أى: حيث لم يزد النقص به كما سيأتى فى الشرح، لكن تقدم عن شرح «ع.ب.» تنصيف هذا التقييد.

(بزائد) أى رد المشتري أو وكيله المبيع على البائع، أو وكيله مع زائد (متصل) به (مثل السمن) والكبر وتعلم القرآن والحرفة لأنه تابع للأصل فلا شيء على البائع بسببه. أما المنفصل عنه ككسب ومهر وأجرة وتمرة ونتاج ولبن فيسلم للمشتري وإن حصل قبل القبض إذ الفسخ لا يرفع العقد من أصله بل من حينه لأن العقد لا ينقطع حكمه على ما مضى فكذا الفسخ، والتمثيل بالسمن من زيادة النظم. (و) مثل (الصبيغ) الذى لا يمكن فصله إلا بتعييب الثوب لأنه لا يزيله فهو كتعلم الحرفة فعلى البائع قبوله ويملكه. نعم إن طلب منه المشتري مع الرد قيمة الصبيغ وطلب البائع بذل الأرض ليبقى الثوب للمشتري، أو طلب المشتري أخذ الأرض ليبقى الثوب له وطلب البائع بذل قيمة الصبيغ ليكون الثوب له أجيب البائع على الأصح. قال القنوي: وذكر الصبيغ ليس تمثيلاً للزوائد المتصلة بل تنظير وفيما قاله نظراً، (و) مثل

قوله: (فعلى البائع إلخ) أى إن سمح له المشتري به.

قوله: (وفيما قاله نظراً) الظاهر أنه لا تنظير لأن الصبيغ المذكور كالمتصلة من حيث أنه لا شيء له فى نظيره إن لم يطلب المشتري شيئاً، وكالمنفصلة من حيث أنه لا يجبر على الرد بدون شيء إن طلبه. تأمل.

قوله: (وتعلم القرآن) ظاهره ولو بتعليم بمؤنة.

قوله: (فيسلم للمشتري) أى إن كان ملك المبيع له بأن لم يكن خيار، أو كان له وحده، فإن كان الملك للبائع بأن كان هناك خيار له وحده فتسلم له، كما لو كان لهما لبينة الملك له بالرد.

قوله: (لا يمكن فصله إلخ) فإن أمكن فصله بدون ذلك فصله ورد الثوب كما اقتضاه تعليلهم، وصرح به الخوارزمي وغيره، قال فى شرح الروض: والمعنى يرد ثم يفصله نظير ما مر فى الصرف. قوله: (طلب منه المشتري إلخ) ما معنى طلبه ذلك مع أنه الصبيغ زيادة متصلة، وهو للبائع.

قوله: (ظاهره ولو بتعليم بمؤنة) أى: ويفرق بين ما هنا والفلس حيث قيادوا بصنعة بلا معلم، قال حجر: ويحتمل أن البابين سواء.

قوله: (مع أن الصبيغ زيادة متصلة) أى: على كلام الشارح، وفى «ق.ل» على الجلال: والقسارة والصبيغ كالمتصلة من حيث أنه لا شيء له فى نظيرها، وكالمنفصلة من حيث أنه لا يجبر معها على الرد فله الإمساك وطلب الأرض، وكذا قاله شيخنا فتأمل. انتهى. وكلامه فى القسارة بناء على أنها عين، فإن قلنا: إنها أثر، رد الثوب بلا شيء كالزيادات المتصلة كذا فى الروضة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(الحمل) إذا (به العقد اقترن) وإن كان منفصلا عند الرد لأنه يعلم وبأخذ قسطا من الثمن، ومحل الرد إذا لم تنقص قيمة الأم بالوضع وإلا فلا رد. كما في الروضة وأصلها وقال ابن الرفعة: ينبغي أن يرد بناء على الأصح من أن العيب المتقدم سببه من ضمان البائع، ومحلّه كما قال السبكي إذا جهل حملها. أما إذا حدث بعد العقد فهو للمشتري وإن كان متصلا عند الرد، بخلاف نحو الصوف الحادث بعد العقد فإنه

قوله: (فهو للمشتري) أى إن لم يكن خيار أو كان للمشتري.

قوله: (أو طلب المشتري أخذ الأرض إلخ) قال في شرح الروض: واستشكل ذلك بما مر من أن المشتري إذا طلب التقرير وأرش العيب القديم، وطلب البائع الفسخ وأرش الحادث يجاب المشتري، وأجيب بأن هذه ليست نظير مسألتنا، وإنما نظيرها ألا يغرم المشتري شيئا بأن يطلب البائع الرد بدون أرش الحادث، وهذه لا يجاب فيها المشتري بل البائع كما في مسألتنا. انتهى.

قوله: (ولا فلا رد) علم حملها أو جهل ووجهه أن الحمل ينمو، ويزداد شيئا فشيئا فكان كالمرض السابق إذا مات منه عند المشتري كما تقدم، وبهذا يندفع ما قاله ابن الرفعة مع قيده الذى ذكره السبكي.

قوله: (أما إذا حدث بعد العقد فهو للمشتري) وإن كان متصلا عند الرد، يحولف هذا فى الفلاس فأثبتوا لبائع الفلاس الرجوع فيها حاملا؛ لأنه يتبع فى البيع فيتبع فى الرجوع، قال الأذرى: والفرق بين البابين بعيد أو مستحيل كذا بخط شيخنا الشهاب، وبعضهم فرق بأن سبب الرجوع فى مسألة الفلاس تقصير الفلاس فغلظ عليه.

قوله: (فهو للمشتري) أى سواء حدث قبل القبض أو بعده.

قال فى الروض: لكن حمل الأمة بعد القبض يمنع الرد كرها وكذا غيرها إن نقص به. انتهى. ولو انفصل حمل الأمة قبل الرد فهل يجوز التفريق بينهما بالرد للحاجة، حزم فى الروض هنا بالجواز وبين فى شرحه أن الأصح المنع وأنهم فرعوا عليه تعين الأرض؛ لأن الرد كالمأبوس منه ثم

قوله: (فكان كالمرض السابق) لا يقال: يلزم أن لا ترد الحامل لتزايد الحمل، لأن زيادة الحمل ليست حملا بخلاف زيادة المرض راجع «س.م» على المنهج.

قوله: (يمنع الرد كرها) لأنه عيب فيها «م.ر».

قوله: (حمل الأمة) مثل الأمة غيرها على المعتمد. انتهى. حمل.

قوله: (كالمأبوس منه) لأنه ممنوع منه ولو مع الرضا.

يرده تبعا إذا لم يجزه دون ما ثبت بعد العقد من نحو أصول الكراث التابعة للأرض إذ الظاهر منها في ابتداء العقد لا يدخل فيه، وذكر الحمل في الزوائد نظير لا مثال لأنه من المبيع لا زائد عليه ومثله فيما ذكر الثمرة قبل التأخير. ويمكن جعله مثالا بحذف مضاف أى وكزيادة الحمل بمعنى نموه وكبره.

(و) مثل (النعل إن نزع يععب) أى عيب نزع الدابة فيرده معها ويجير البائع على القبول حينئذ إذ لا منة عليه ولا ضرورة، وليس للمشتري طلب قيمته لأنه حقير

.....
.....

نظر فيه، ولو وضعت أحد توأمين ثم اشتراها فهل يتبع المنفصل ما لم يفصل فيكون للمشتري أو الأمر بالعكس، فيكون ما لم يفصل أيضا للبائع، أو لكل حكمه فما انفصل للبائع وغيره للمشتري؟ وجوه أصحابها ثلثها «م.ر».

قوله: (فإنه يرده تبعا إذا لم يجزه) كذا في الروض قال في شرحه: فإن جاز لم يرد كالولد المنفصل، بل قياس الحمل أن ما لم يجز لا يرد أيضا، وبه حزم القاضى فى تعليقه وألحق به اللبن اخذت إلخ، وقال شيخنا الشهاب الرملى: إن الراجح أن الصوف واللبن كالحمل.
قوله: (دون ما ثبت بعد إلخ) قال في الروض: فإنه للمشتري.

قوله: (ومثله فيما ذكر الثمرة قبل التأخير) يفيد أنها قارنت العقد فهى للبائع، وإن حدثت بعده فهى للمشتري، وهو فى الثانى أحد وجهين صححه الخوارزمى، وقال الزركشى: إنه الأقرب كما ذكر ذلك فى شرح الروض، وكالحمل أيضا البيض كما قال الزركشى إنه القياس أى ففيه تفصيله.

قوله: (لا منة عليه فى ذلك) قد يخرج هذا ما لو كان النعل من أحد النقدين، إلا أن يكون هذا التعليل باعتبار الغالب، وقوله الآتى: لأنه حقير إلخ قد يخرج ما ذكر أيضا، إلا أن يكون أيضا باعتبار الغالب فليتأمل.

قوله: (ثم نظر فيه) لأن المالك مختلف، وفيه أن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه على الصحيح، فحين التفريق الملك لواحد.

قوله: (ثم اشتراها) أى: بعد موت ما وضعته ليصح البيع، وينتفى التفريق.

قوله: (المنفصل) انظر ما محترزه مع أنه فى الحادث بعد العقد، ولعله خصه ليتم التشبيه.

قوله: (يخرج هذا إلخ) قد يقال: إنه لا يملكه مطلقا، غاية الأمر أنه لا يجب عليه رده إلا إن سقط.

قوله: (قد يخرج ما ذكر إلخ) قد يقال منفعة البائع إنما هى المشى فيه وأحد النقدين والحديد فيه سواء، ولا شك فى حقارة هذه المنفعة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى معرض رد الدابة ويبقى تحت يد البائع (حتى خلص)، أى إلى خلوصه منها (بنفسه فرده) أى فإذا خلص رده إلى المشتري لأن ترك المشتري له إعراض لا تمليك فلا يملكه البائع بخلاف الصبغ كما مر لأنه صفة. أما إذا لم يعيبها النزع فله نزعها والرد، فإن لم ينزعه حينئذ لم يجبر البائع على القبول (وإن نقص) أى المبيع فى يد المشتري.

(بما به) أى بسببه (معرفة المذكور) أى العيب (كالغرر) بنحو الإبرة (فى) المبيع (الحامض) كالبطيخ فإنه يرده ولا يمنع منه هذا النقص لعذره فى تعاطيه لاستكشاف العيب كما فى المصراة ولا أرش عليه بسببه لذلك وكان البائع بالمبيع سلطه عليه (لا التقوير) فى الحامض فإنه لا رد معه لإمكان معرفة الحموضة بالغرر فهو كسائر العيوب الحادثة وكذا التقرير الكبير المستغنى عنه بالصغير.

(قلت فإن لم يبق) المعيب (بعد أن كسر) ذا قيمة أصلاً كفى البيض المذر) من غير النعام.

(فنصه) أى الشافعى (أن يسترد) المشتري (الثمن) كله وهل يتبين فساد بيعه. وجهان أصحهما (نعم فساد بيعه تبيناً) لوروده على غير متقوم، ويلزم البائع تنظيف المكان منه لبقاء اختصاصه به، وقيل: لا لكن يرجع بالثمن على سبيل استدراك الظلامة، وعليه يلزم المشتري تنظيف المكان.

.....
قوله: (إذ الظاهر إلخ) فيدل على أن الحادث من تلك الأصول لا يكون تابعاً للأرض. انتهى. شرح الروض معنى.

قوله: (وقيل لا لكن إلخ) أى فكما يرجع بجزء من الثمن لنقص جزء من المبيع يرجع بكله لفوات كل المبيع. انتهى. روضة.

.....
قوله: (فله نزع) ظاهره أن التشاغل بالنزع لا يمنع الرد، وفرق الجوحى بين ذلك وبين سقوط الرد بتشاغله بجزء الصوف بأن يطول زمنه، وتركه لا يضره، بخلاف النعل فيها. انتهى. فليتأمل.

قوله: (البيض) المذكور للدجاج.

.....

(ولو وطئها) بإسكان الهمزة فقط أو مع إبدالها ياء تخفيفاً، أى ولو وطئ المشتري الأمة المبيعة (ثيباً) فإنه يردها وإن حرمت بالوطء على البائع بأن اشتراها من أبيه أو ابنه لعدم نقص القيمة به، وخرج بوطء المشتري وطء غيره فإنه يمنع الرد إن كانت مطاوعة لأنه عيب حادث والإفلا، وبالثيب البكر فإن افتراعها بعد القبض يمنع الرد وقبله جناية على المبيع قبل قبضه فإن كان من المشتري منع الرد أو من غيره فلا ولا شيء له فى افتراع البائع، وله فى افتراع الأجنبية بذكره مهر مثلها بكر أو بغير ذكره

قوله: (ولو وطئها) أى قبل القبض، أو بعده إلا إذا كان الخيار للبائع ووطئها المشتري بعد القبض مختارة فإنه زنا منها، وإن يسقط الحد لشبهة الخلاف فيمن له الملك فهو عيب حدث بفعله فيمنع الرد كافتراضها قبل القبض. انتهى. سبط. طب.

قوله: (ثيباً) مثلها العوراء.

قوله: (فإنه يردها) إلا إن وقع الوطء بصورة الزنا كأن ظنته أجنبياً، فإنه يتمتع الرد لأنه عيب حادث إن كان بعد القبض وقبله لا يتمتع لأنه عيب قديم. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (وطء غيره) أى بعد القبض.

قوله: (بعد القبض) أى من المشتري أو غيره.

قوله: (ولا شيء له فى افتراع البائع) ويثبت له الخيار. انتهى. شوبرى.

قوله: (وله فى افتراع الأجنبية إلخ) لا يخفى أن ذلك إذا كان الخيار له أو لهما وأجاز.

قوله: (ويلزم البائع إلخ) بحث أن محله إن لم ينقلها المشتري إلى محل التى هى به وإلا لزمه نقلها منه، أى إلى محل العقد أحدًا مما فى فرع مؤنة رد المبيع، أى أن مؤنة رده بعد الفسخ إلى محل قبضه على المشتري «ج»، «ش.ع».

قوله: (فقط) أى بلا إبدال وهو راجع للإسكان.

قوله: (ولا شيء له فى افتراع البائع) حاصله أنه فى افتراع البائع خير بين الإجازة، ولا شيء له كالألفة السامرية وبين الفسخ، وظاهر كلامه هنا امتناع الرد وإن كانت الأمة فى سن يغلب

قوله: (ينقلها) أى القشور.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ما نقص من قيمتها فإن ردها بالعيب فللبائع من ذلك قدر أرش البكارة والباقي للمشتري لأن الأرش من مقتضيات البيع دون المهر فإنه من الزوائد المنفصلة فتسلم للمشتري (و) لو (استخدما) المبيع فإنه يرده بالإجماع، (و) كذا لو (عاد) إلى ملكه يرد بعيب أو شراء أو غيرهما بعد زواله عنه لوجود العين بصفتها بناء على أن الزائل العائد كالذى لم يزل لأنه عين ذلك المال. (أو أنهى) عطف على يرد، أى رد على الخصم الحاضر بالبلد من بائع أو وكيل أو أنهى الأمر (إلى من حكما) أى إلى الحاكم

.....
قوله: (فإن ردها إلخ) الحاصل أن المهر الذى يلزم الأجنبى مندرج فيه الأرش وقدر الأرش منه لمن استقر ملكه على المبيع، وأما الزائد فهو لمن حدث فى ملكه إن كان، فإن كان فى زمن خيارهما فهو لمن تم له الملك أيضا كالأرش. انتهى. مرصفى.

قوله: (فإن ردها بالعيب) أى العيب القديم وإن رضى بزوال البكارة بأن لم يعلم بالقديم، إلا بعد زوالها ورضاه به.

قوله: (مهر مثلها إلخ) الحاصل أنه حيث وجب للمشتري على الأجنبى مهر بكر، أو أرش بكارة، ثم رد بالعيب فللبائع أرش البكارة، وإن استغرق مهر البكر الذى أخذه المشتري، فلو زاد لا شيء له غير ما أخذه، وأما افتضااض المشتري فيثبت قدرا من الثمن نسبته له نسبة ما نقص الافتضااض من القيمة إليها هذا ما يفيد كلام المحلى و«ع.ش» وغيرهما.

قوله: (فللبائع من ذلك) إنما قال من ذلك جريا على الغالب من زيادة المهر على الأرش، وإلا فلو زاد على المهر أو ساواه أخذه كما علم مما مر.

فى مثله الثبوت، على خلاف ما اقتضاه الضابط السابق من أن شرط الرد بالثبوت ألا يكون فى ذلك السن، وهو كذلك لأنهم فرقوا بين الرد بالثبوت ومنعها من الرد بعيب آخر، قال فى الروض: فرع: ما يثبت به الرد على البائع يمنع الرد إن حدث عند المشتري، وما لا فلا إلا فى الأقل قال فى شرحه: فيمتنع الرد، وإن كان لا يثبت كالثبوت فى أو أنها فإنه لا يرد بها، مع أنه لو اشترى بكرا فوطئها امتنع الرد. انتهى.

قوله: (فتسلم للمشتري) أى إن كان الملك له كما هو ظاهر.

قوله: (أو وكيل) ولو لقي أحدهما فعدل للآخر فلا رد له «م.ر».

وهو أكد لأن البائع ربما أحوجه في آخر الأمر إلى المرافعة إليه فيكون الإتيان إليه أولاً فاصلاً للأمر جزئاً. قال الرافعي: وهذا ما فهمته من كلام الأصحاب، وقال الإمام: المذهب أن العدول إلى الحاكم مع وجود الخصم تقصير. وإذا حضر إليه لا يدعى أن غريمه غائب عن المجلس بل يفسخ ثم يطلبه، وإن كان البائع غائباً عن البلد ولا

.....
قوله: (أو أنهى إلخ) ويجب عليه الإشهاد في طريقه إن صادف شهوداً، وإلا فلا. انتهى. جمل ومتى أشهد سقط وجوب الإنهاء حالا. انتهى. منه أيضاً.

قوله: (قال الرافعي إلخ) قال في شرح الروض: حاصله التخيير بين الأمرين ومحلّه كما قال الأذرعى كابن الرفعة، إذا لم يلق أحدهما قبل الآخر، وعليه يحمل كلام الإمام. انتهى. لكن في شرح «م.ر» تضعيف ما ذكره بقوله: ومحلّه إلخ.

قوله: (المذهب إلخ) المعتمد أنه لا يبطل حقه بعدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه، ولو بعد الملاقاة فيهما هكذا حاصل ما نقله «ق.ل» عن شيخه الرملى، لكن عن البراوى أن العدول عن الحاكم بعد ملاقاته مضر. انتهى. شيخنا «ذ» عن شيخه الدهوجى بهامش المحلى.

قال «ق.ل»: ولو عدل عن وكيل البائع إليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضرُوا لأضر. انتهى. وفي شرح «م.ر» بعد ما نقله «ق.ل»: نعم يظهر أنه لو اطلع عليه فى مجلس الحكم فذهب إلى البائع من غير فسخ بطل حقه.

قوله: (وإن أحضر إلخ) الحاصل أنه إذا كان كل من الحاكم والخصم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما، فإن أخر سقط حقه، وإن فسخ إلا إن أشهد على الفسخ فلا يسقط، ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك، وإنه إذا ذهب إلى الحاكم فإن كان البائع حاضراً بدأ بالفسخ بحضرة الحاكم، ثم استحضر البائع ليرد عليه فإن أخر الفسخ بحضرة سقط حقه كما يفهم من كلامهم، وإن كان غائباً فطريق الفسخ ما ذكره. انتهى. «س.م».

قوله: (المذهب أن إلخ) المعتمد خلافه إذا كان الحاكم بالبلد «م.ر». قوله: (بل يفسخ ثم يطلبه إلخ) وظاهر أنه إذا رد على البائع أو وكيله لا بد من لفظ الفسخ.

.....

وكيل له رفع الأمر إلى الحاكم ويدعى شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بثمن معلوم أقبضه إياه وظهر بالمبيع عيب وأنه فسخ به. ويقيم البينة على ذلك ويحلف أى إن الأمر كذلك لأنه قضاء على غائب ويحكم بالرد على الغائب ويضع المبيع عند عدل ويبقى الثمن ديناً على الغائب فيقضيه الحاكم من ماله. فإن لم يجد له غير المبيع باعه فيه. ذكره فى الروضة وأصلها، ولا ينافى ما فيهما فى باب المبيع قبل القبض من أن للمشتري بعد الفسخ حبس المبيع إلى استرجاع الثمن من البائع للفرق الظاهر بين البائع والحاكم.

(وبادر) وجوباً (الإشهاد) على الفسخ كما اقتضاه كلام الغزالي، وصححه فى المنهاج كأصله أو على طلب الفسخ كما اقتضاه كلام الرافعى فى الشفعة واعتمده جماعة. (حتى يردا * إليه) أى حتى يجىء إلى الخصم أو الحاكم (إن أمكن) الإشهاد وكذا عبر فى المنهاج كأصله وقضيته بقاء وجوب إتيانه إلى الخصم أو الحاكم وهو ظاهر على القول بأنه يشهد على طلب الفسخ، وأما على القول الآخر فالوجه عدم الوجوب لنفوذ الفسخ حتى لا يبطل بتأخير رد المبيع ولا باستخدامه لكنه يصير متعدياً وقد اختار ذلك جماعة منهم ابن النقيب فقال: وإذا أشهد على الفسخ فينبغى نفوذه ولا يحتاج بعده إلى إتيان حاكم ولا بائع إلا للمطالبة. لكن قول المنهاج حتى

قوله: (بل يفسخ إلخ) ظاهرة اشتراط الابتداء بالفسخ، وبه قال «ق.ل» لكن فى «ع.ش» أنه لا يشترط.

قوله: (أقبضه إياه) أى إن كان قبضه، وقوله: وإن فسخ به هذا إنشاء للفسخ إن لم يكن تقدم وإلا فأخبار. انتهى. جمل.

قوله: (ويحكم إلخ) أى إن كان فى مسافة بعيدة، وهى ما لا يرجع منها مبكر ليلاً، وهذا ما يتوقف عليه الحكم على الغائب، وأما الدعوى عليه فلا تتوقف على ذلك.

قوله: (أى على الفسخ) هو المعتمد، ولا يكفى على طلبه لقدرته على الفسخ بحضرة الشهود، فتأخيره حينئذ يشعر بالرضى به. حجر.

قوله: (وإنه فسخ به إلخ) لعل المراد بهذا الخيار أن يقدم الفسخ، وإلا فالإنشاء له.

ينهيه إلى البائع أو الحاكم يقتضى أن وجوب الإتيان بحاله والذى اختاره السبكي الأول وهو مقتضى ما فى التتمة. انتهى. وجواب الشارح عنه فى تحريره بأن الاكتفاء بالإشهاد إنما هو عند تعذر الخصم والحاكم ممنوع فإن قلت فلا فرق حينئذ بين حالتى التعذر وعدمه فإنكم أوجبتم الإشهاد فى كل منهما واكتفيتم به قلنا ممنوع إن لم نقل بذلك إلا عند تعذر الخصم والحاكم أما عند عدم تعذرهما فالواجب الإنهاء إلى أحدهما. فإن أمكنه الإشهاد لزمه فإذا أشهد سقط وجوب الإنهاء كما تقرر. وإلى حالة

قوله: (فإن أمكنه إلخ) أى بخلافه فى الحالة الأولى فإنه يجب تحرير.

قوله: (أشهد) أى: وجب عليه تحرى الإشهاد. انتهى. «م.ر».

قوله: (فإن أمكنه الإشهاد) أى بدون تحرى بل إن تحرى بطل حقه «س.م».

قوله: (أشهد) فلو أشهد مستورا فبان فاسقا لم يبطل حقه من الرد. انتهى. «ق.ل».

قوله: (يقتضى أن إلخ) لمانع أن يمنع اقتضاه ذلك لأن قوله: حتى ينهيه إلخ غاية للزوم الإشهاد، فمعناه أن لزوم الإشهاد يستمر إلى الإنهاء فينقطع وهذا لا يقتضى أنه لو وجد الإشهاد قبل الإنهاء وجب الإنهاء فليتأمل.

قوله: (إن عجز عن الإنهاء) أى بنفسه ووكيله لمرض أو غيره.

قوله: (أشهد) عبارة المنهاج: فيرد ولو بوكيله، أو يرفع الأمر لحاكم وهو أكد وعليه إشهاد بالفسخ فى طريقه أو توكيله أو عذره، فإن عجز لم يلزمه تلفظ به. انتهى. فإن قلت إيجاب الإشهاد الممكن حال توكيله، لم يذكره فى الروض ولا فى شرحه ولا فى غيرهما، فهل له وجه؟ قلت: نعم؛ لأن توكيله لا يزيد على شروعه فى الرد بنفسه إن لم ينقص عنه، مع أنه لو قدر على الإشهاد حينئذ وجب فكذا هنا فليتدبر، لا يقال من لازم إمكان التوكيل إمكان الإشهاد لأنه يكفى إشهاد واحد فيكفى إشهاد الوكيل، فلا يتصور الرد بالوكيل لأننا نمنع هنا للزوم؛ لجواز توكيل نحو الفاسق دون إشهاد «س.م».

قوله: (يستمر إلى الإنهاء) أى إن لم يحصل الإشهاد، وإلا فلا يستمر وجوبه إلى الإنهاء كما هو ظاهر، لكن يابى ذلك أن الكلام فى حال التمكن من الإشهاد ومتى تمكن منه بلا تحرى وجب، فإذا وقع لا يستمر إلى الإنهاء، فليتأمل.

قوله: (وعليه إشهاد بالفسخ فى طريقه) أى توكيله أى: إن صادف الشهود، وقوله: أو عذره أى يجب عليه التفتيش على الشهود. انتهى. «م.ر» وغيره.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

التعذر أشار الناظم بقوله : (ثم) إن عجز عن الإنهاء لمرض أو غيره (أشهادا) على الفسخ أو طلبه على ما مر شاهدين ذكره الغزالى. قال ابن الرفعة : وهو احتياط لأن الواحد مع اليمين كاف فإن عجز عن جميع ذلك لم يلزمه التلفظ بالفسخ إذ يبعد إيجابه من غير سامع ، ولأنه ربما يتعذر عليه ثبوته فيتضرر بالمبيع ، وإذا لقي البائع فسلم عليه لم يضر ولو اشتغل بمحادثته بطل حقه.

(والانتفاع حال علم يذر) أى ويترك لزوماً انتفاعه بالمبيع واستخدامه له حال

قوله : (فإن عجز عن جميع ذلك إلخ) ترك الشرح هنا مرتبة أخيرة ذكرها «س.م» على حجر حيث قال : المفهوم من هذا المقام أنه إذا عجز عن الإشهاد والحاكم إلخ ، وأمكنه المضى إلى البائع الغائب لزمه.

قوله : (فإن عجز عن جميع ذلك) أى الإنهاء والإشهاد هنا ، وفيما مر والمراد بالعجز عن الإشهاد فى الحالة الأولى تركه لعدم وجود الشهود. انتهى. «ح.ل».

قوله : (ربما يتعذر عليه ثبوته) ظاهره ثبوت الفسخ لفظاً وهو متعذر قطعاً إذ الفرض عدم الشهود إلا أن يراد الثبوت ولو بتصديق البائع ، وعبرة «م.ر» أنه لا يلزمه التلفظ به حينئذ لأنه لا يفيد شيئاً ، بل قد يتضرر لو فسخ وعجز عن إثبات العيب ، وقد أنكره البائع لأنه بالفسخ يصير ملكاً للبائع.

قال «ع.ش» : وحينئذ يصير ظافراً بحقه فيأخذه من المبيع إن كان من جنسه ، أو يبيعه ويستوفيه منه ، ويرد على البائع الزائد إن كان ، فإن لم يوف الثمن بقى الباقي فى ذمة البائع يأخذه بطريق الظفر.

قوله : (يسلر) أى المشتري دون موكله وكيله ووليّه وموليّه ووارثه «ع.ش» ، بدليل التعليل بالإشعار بالرضى. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله : (أى ويترك) فى «ع.ش» لو استعمله من يجهل الرد بالعيب لعدم المخالطة لنا ثم

قوله : (والانتفاع مدة العذر) أو السير للرد كما فى شرح الروض.

قوله : (لزوماً) ليتأتى له الرد.

قوله : (والسير للرد) أى : قبل الفسخ أما بعده فلا يكون الاستعمال مسقطاً للرد بل يلزم الأجرة ، ويحرم إلا لعذر كأن ركبها خوف الهروب فلا يحرم مع لزوم الأجرة. انتهى. «ع.ش».

علمه بالعيب، فلو استخدمه ولو يسيرا كقوله: ناولنى الثوب أو أغلق الباب أو اسقنى الماء سقط رده لأن فيه إشعارا بالرضى ولأن فيه تأخيرا وهو بمجرد يسقط الرد فكيف إذا اجتماعا؟ فلو جاء بالكوز مثلا بلا طلب فأخذه منه لم يضر لأن وضعه فى يده كوضعه على الأرض فإن شرب منه ورده إليه فهو استعمال. (دون الركوب) للدابة (حيث قود) وسوق (يعسر) حين توجهه لردها فلا يلزمه تركه للحاجة إليه بخلاف ركوبها بدون عسر قودها وسوقها.

(قلت ودون اللبس) للثوب المبيع (فى الدرب) أى الطريق حين (اطلع) على العيب (فراح يبغى رده وما نزع) فلا يلزمه لأن نزع فى الطريق غير معتاد، بخلاف ترك ركوب الدابة بالشرط السابق. قال فى المهمات: ويتعين تصويره فى ذوى الهيئات، فإن غالب المحترفة لا يمتنعون من ذلك.

(والسرج والإكاف إن يكن له «دون اللجام والعذار حله» أى وحل المشتري، أى وضع لزوماً عن الدابة سرجها وبرذعتها إن كانا له وإن ابتاعهما معها كما اقتضاه

علم الحكم لم يعذر. أما العالم به ويجهل كون الاستعمال مسقطا، وخفى عليه ذلك فيعذر. انتهى. ولا يخفى أنه حيث عذر فى هذه ففى الأولى أولى. انتهى. شيخنا، وقد يقال إذا جهل الرد يكون استعماله رضى به، بخلاف ما لو علم.

قوله: (ناولنى) سواء أجابه أو لا، ومثل القول الإشارة. انتهى. «ق.ل».

قوله: (إن يكن له) فيه مخالفة لقول «م.ر»: ولو ملكا للبائع، ومثله فى حواشى المنهج وشرح الروض للشرح، إلا أن يقيد الضرر فيما إذا كان للبائع بما إذا كان فى يد المشتري بنحو عارية، وحيث أن يكون ذلك داخلا فى قوله: وظاهر أنهما إلخ. تدبر.

قوله: (وإن ابتاعهما معا) أى فى صفقة واحدة لأنه اشتراها والسرج عليها حتى يرد أنه يردها على الحالة التى أخذها عليها. تدبر.

قوله: (وهو بمجرد) هذا لا يأتى فى الانتفاع به حال العذر.

قوله: (فهو) أى رده إليه استعمال.

قوله: (أى وضع لزوما) ليتأتى له الرد.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

كلامهم لما فى تركهما من الانتفاع بخلاف ما إذا كانا لغيره، فإن المنتفع إنما هو الغير وظاهر أنهما لو كانا فى يده فهما كما لو كانا له، ولا يلزمه وضع لجامها ولا عذارها لخفتها فلا يعد تركهما انتفاعا ولأن القود يعسر بدونهما ولا يضر علفها وسقيها فى الطريق، وكذا حلب لبنها فيه لحدوثه فى ملكه ولو أنعلها فى الطريق، فإن كانت تمشى بلا نعل سقط رده وإلا فلا. قوله: دون اللجام من زيادته.

(ولم يجوز إن تركها) أى إن يترك العاقدان (الرد) بالعيب (على*مال) ببذله البائع من الثمن أو غيره لأنه خيار فسخ فأشبهه خيار المجلس، والشرط فى كونه غير متقوم. (بل الرد بهذا) أى بسبب ترك الرد على مال (بطلا).

(إن علم المشتري (المنع) من ذلك لتأخير الرد مع الإمكان، بخلاف ما إذا جهله لأن العوض لم يسلم له ولا تقصير منه فبقى على حقه. فائدة: مؤنة رد المبيع بعد الفسخ بالعيب إلى محل قبضه على المشتري، وكذا كل يد ضامنة يجب على ربها مؤنة الرد، بخلاف ما إذا كانت يد أمانة (ومن يئأس عن*رد) بعيب (وليس منه تقصير) فى الرد حسيًا كان اليأس كتلف المبيع أو شرعيًا (كان).

(أعتق أو أولد) المبيع (أو تعيبا) بعيب حادث سواء كان بفعل الأجنبى، أم المشتري أم البائع أم بأفة سماوية فإنه يستحق أرش العيب القديم إن نقص به المبيع لتعذر رده بخلاف ما إذا لم ينقص به كالحصاء أو أيس من الرد لكنه قصر فيه، أو لم

قوله: (لتعذر رده) أى حيث لا خيار للمشتري أو لهما، وإلا ثبت له الفسخ من حيث الخيار، وإن حدث العيب فى يده فيرده مع الأرش كما فى حاشية المنهج.

قوله: (كالحصاء) لعل المراد المسح لأن الذى لا ينقص قيمته للرغبة فيه هو الممسوح.

قوله: (وكذا حلب لبنها) قال فى شرح الروض: وصورته أن يحلبها سائرة، فإن حلبها واقفة بطل حقه كما حكاه فى البحر عن الأصحاب، وبه جزم السبكي، وقال الأذرعى: وفيه وقفة فينبغى ألا يضر إذا لم يتمكن منه حال سيرها، أو حال علفها أو سقيها أو رعيها.

قوله: (أو تعيبا) أى عنده.

قوله: (بخلاف ما إذا لم ينقص به) كذا فى الروض قال فى شرحه: لا يقال ينبغى أن ينظر إليه

يبأس منه كما صرح به فى قوله (خلاف ما لو باعه أو وهبا) أو أزال ملكه عنه بغيرهما لتوقع عوده إليه فيرده، ولو أبق فى يده أو سرق. ثم علم أنه كان آبقا أو سارقا إن لم يزد النقص فله الرد وإلا فلا وله الأرش. وقوله: أو تعيبا معطوف على يباس، وقوله.

(فيستحق أرشه) خبر من يباس واستحقاقه له بطلبه لا بعلمه بالعيب خلافاً للشيخ أبى على، والقاضى. فلو كان الثمن باقياً فى ذمته برئ من قدر الأرش بطلبه لا بعلمه بالعيب على الأصح فى الروضة وأصلها، ولو اشترى عبدا بشرط إعتاقه وأعتقه أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب ففى رجوعه بالأرش وجهان صحح منهما.....

قوله: (فإن لم يزد النقص إلخ) نقل المحشى سابقا عن شرح العباب ضعف هذا التقييد لأن الحادث من آثار القديم.

قوله: (لا بعلمه) لأنه قد يرضى به بجميع الثمن. انتهى. «ق.ل.»

قبل اندمال الجرح، ويجب الأرش كنظيره فى الجناية على الحر حيث لم توجب أرشا، ولم تنقص شيئا بعد الاندمال لأننا نقول المرعى هنا المالية ولم يفن منها شىء، فلا حاجة إلى النظر إلى ذلك بخلافه ثم، فإننا لو لم ننظر إلى ذلك لأهدرت الجناية أصلا. انتهى.

قوله: (بخلاف ما لو باعه إلخ) لو باعه بشرط الخيار لهما ثم علم العيب فينبغى ألا يعذر بالتأخير لتمكنه فى الحال من الفسخ والرد.

فرع: لو اشترى بشرط الخيار له أو لهما ثم على العيب وأخر الرد بلا عذر، فينبغى أن يقال سقط فسخه من حيث العيب، وله الفسخ بالخيار فليراجع.

قوله: (وإلا فلا) تقدم فى الهامش أن المتجه أن له الرد، وإن زاد النقص لأنه من آثار ما كان عنده فراجع هامش قوله فى عد العيوب أو آبقا.

قوله: (خير من إلخ) ظاهره حمل من على الموصولة دون الشرطية.

قوله: (واستحقاقه له بطلبه) قال فى شرح الروض: ثم يَحتمل أن تكون المطالبة به على الفور كالأخذ بالشفقة، لكن ذكر الإمام فى باب الكتابة أنه لا يتعين له الفور بخلاف الرد. ذكر ذلك الزركشى. انتهى.

قوله: (هذا لا يأتى إلخ) قد يقال: إنه تأخير لغير العذر. تدبر.

قوله: (عنده) أى: لقبضه إياه، فإن كان عنده بغير القبض كوديعة لم يمتنع الرد، وكذا إذا كان عنده بالقبض والخيار للبائع وحده وتعيب بغير فعل المشتري كما سبق بالهامش.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

السبكي تبعاً لابن كج الرجوع وهو ظاهر كلام النظم وأصله وبه جزم الإمام فى الثانية. ونقل ابن كج عن ابن القطان فى الأولى أنه لا رجوع له. وفى الثانية وجهين ومحل ما تقرر فى غير الربوى المبيع بجنسه. أما الربوى المبيع بجنسه فسيأتى حكمه. والتمثيل بالإيلاد والهبة من زيادة النظم، وإذا استحق الأرض فهو (من الثمن) لأن المبيع مضمون على البائع به فيكون جزؤه مضموناً عليه بجزء منه ولأننا لو اعتبرناه من القيمة كما فى الغصب لكان ربما ساوى الثمن فيجتمع للمشتري الثمن، والمثلثن وسمى ذلك أرشاً لتعلقه بالأرض وهو الخصومة من قولهم أرشت بينهما تأريشاً إذا أوقعت بينهما الشر قاله ابن قتيبة وغيره. (بعينه) بدل من قوله من الثمن والباء بمعنى من، أى:

.....
قوله: (الرجوع) وكون المقصود العتق لا يمنع الأرض لأنه إنما بذل الثمن فى مقابلة التسليم. انتهى. ابن عبد الحق.

قوله: (لأن المبيع مضمون على البائع) خرج به ما لو وجب الأرض للبائع على المشتري، كما لو وجد بعد الفسخ بالمبيع عيباً حدث عند المشتري قبله، فإن الأرض ينسب إلى القيمة لا إلى الثمن، لأن العقد قد انفسخ وصار المقبوض فى يده كالمستلم. انتهى. «م.ر»، قال بعضهم: وفى بقاء الفسخ نظير، والوجه بطلانه لتبين سقوط الرد القهرى، ويرجع المشتري على البائع بأرش القديم. انتهى. «ق.ل» على الجلال، وفيه أن هذا التعليل لا يقتضى انفساخ الفسخ بمجرد الاطلاع على العيب بل يقتضى ثبوت خيار البائع فيه إن شاء فسخه وغرم أرش القديم، وإن شاء أبقاه وأخذ أرش الحادث من القيمة لا من الثمن، يدل على هذا أن الساقط بالعيب الحادث إنما هو الرد القهرى فقط لا الرد مطلقاً. تدبر.

قوله: (صحح منهما السبكي إلخ) اعتمده «م.ر» وبه جزم الروض، قال فى شرح الروض: وقضية كلامه كغيره حصول العتق قبل العلم بالعيب، واستشكل بما فى الوكالة من أن الوكيل إذا اشترى من يعتق على موكله ثم علم عيبه، فللوكيل رده لأنه لا يعتق على الموكل قبل الرضى بالعيب، ورد بأن المأذون فيه للوكيل شراء السليم، فإذا اشترى معيباً لم يعتق قبل الرضى به بخلاف ما إذا باشر العقد بنفسه. انتهى. وقد يقال: إذا كان المأذون فيه شراء السليم فغيره غير مأذون فيه فكان ينبغى عدم صحته.

قوله: (بدل من قوله إلخ) أقول: أو تأكيد والباء زائدة كما فى جاء زيد بعينه، وعلى هذا فقوله الآتى أو بدل عطف على الثمن.

قوله: (شراء السليم) أى: فى الواقع بحسب ما يظهر له تأمله، فقد يندفع به الاعتراض.

فيستحق الأرض من عين الثمن إن وجد وإن عين بعد العقد عما في الذمة وليس للبائع إبداله بغيره. (ولو) كان وجوده (يعود) أى: بعوده إلى ملكه (بعد أن).

(زال) عنه لأنه عين ماله (بلا أرض) له على البائع (لنقصان الصفه) أى صفة الثمن كالشلل كما إنه يأخذ الزيادة المتصلة مجاناً. نعم إن كان نقصها بجناية أجنبي استحق الأرض. وخرج بنقصان الصفة نقصان الجزء فيستحق أرضه، (أو بدل) عطف على عينه (لما عرته متلفه) أى لثمن عرضت له آفة والمعنى أنه يستحق الأرض من عين الثمن إن وجد ومن بدله إن تلف.

(من مثل) فى مثلى (أو من قيمة) فى متقوم (وتعتبر) قيمة الثمن المتقوم (أقل ما يكون من يوم صدر).

(عقد إلى) يوم (قبض) له سليماً أو معيباً لأنها إن كانت يوم العقد أقل فالزيادة

قوله: (بعينه) وله الرجوع إلى بدله بالتراضى. انتهى. جمل على المنهج، ولو أبرأه البائع من الثمن لم يرجع عليه بشيء، بخلاف ما لو وهبه له فيرجع بجزء من بدله كذا فى الروض وشرحه، والفرق أن البائع فى الهبة حصل له شيء من جهة المشتري ثم وهبه بخلافه فى الإبراء.

قوله: (بلا أرض له على البائع) وفارق ما مر من أن نقص المبيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم، لكونه من ضمانه، ثم اختار الرد، والبائع هنا لم يختره، ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة، ولا يضمن المشتري نقص صفة المبيع. انتهى. شرح «عب» لحجر.

قوله: (بجناية أجنبي) أى جناية مضمونة. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (استحق الأرض) أى على البائع، وظاهره وإن لم يأخذ البائع من الأجنبي شيئاً لأنه استحقه عليه، فإذا لم يأخذ منه شيئاً فهو المفوت على نفسه.

قوله: (عرضت له آفة) إشارة إلى تفسير متلفة بالآفة، فهلا فسرها بتلف، ولعله حافظ على مراعاة تأنيث الفعل.

قوله: (قبض له) أى للثمن.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

حدثت فى ملك البائع أو يوم القبض أقل فالنقص من ضمان المشتري، فإن كانت بين اليوميين أقل فهي المعتبرة كما أفهمه كلامه كالروضة وأصلها. (وبالأرث عنى) بضم العين أى والمعنى بالأرث السابق (جزء يكون من جميع الثمن) عيناً أو بدلاً نسبته الى كل الثمن.

(نسبة) أى كنسبة (نقصان أقل قيمتى* ذلك) أى المبيع (يوم عقده و) يوم (القبض) له (أى).

(فى حال كونه مع العيب إلى* أقل قيمتيه لو عنه) أى العيب (خلا) لأن قيمته إن كانت يوم العقد أقل فالزيادة حدثت فى ملك المشتري، أو يوم القبض أقل فالنقص

قوله: (أى كنسبة) أى نسبته للثمن كنسبة ما نقصه العيب من أقل قيمة له لو كان سليماً، فلو كانت قيمته من غير عيب مائة وبه ثمانين فنسبة النقص إليها خمس، فيكون الأرث خمس الثمن، فلو كان عشرين رجح بأربعة منه وإنما رجح بجزء من الثمن لا بالتفاوت بين القيمتين لئلا يجمع بين الثمن والمثل كما فى هذا المثال. انتهى. «م.ر» و«س.م».

قوله: (أقل قيمتى إلخ) أى: إذا كان هناك أقل ومثله أقل الآتى كما يعلم ذلك من أول الأمثلة الآتية. تدبر.

قوله: (حدث فى ملك المشتري) فلا تدخل فى التقويم.

قوله: (حدث فى ملك المشتري) هذا لا يتأتى إذا كان الخيار للبائع وحده؛ لأن ملك المبيع له حينئذ، ولا يزول إلا من حين الإجازة أو انقطاع الخيار، فينبغى أن يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع إلى وقت القبض. انتهى. «س.م» و«ع.ش» على «م.ر».

قوله: (فى ملك البائع) هذا لا يتأتى إذا اختص البائع بالخيار؛ لأن ملك الثمن حينئذ للمشتري.

قوله: (لأن ملك الثمن حينئذ إلخ) لكن بالإجازة يتبين أنه ملك البائع مع زيادته لأنها متصلة ومثله يقال فيما يأتى.

.....
.....
.....

قوله: (لأن قيمته إن كانت يوم العقد أقل إلخ) فيه إشارة إلى أن المقصود باعتبار الأقل مراعاة

قوله: (فيه إشارة إلى أن المقصود إلخ) أى: مع مراعاة ما لا يحذور فيه وطرح المشكوك فيه، فحينئذ لا يؤخذ بنسبة الأقل معييا إلى الأكثر سليما، ولا بالأكثر معييا إلى الأكثر سليما، ولا بالأكثر معييا إلى الأقل سليما لما فى الأخير من إضرار المشتري، ولما فى غيره من المحذور. انتهى. بخط بعض تلامذة شيخنا «ذ».

قوله: (فيه إشارة إلى أن المقصود باعتبار الأقل إلخ) اعلم أنا إذا اعتبرنا قيم المبيع أو الثمن، فلما أن تتحد قيمته سليما، وقيمتاه معييا، أو تتحدا سليما وتختلفا معييا، وقيمته وقت العقد أقل أو أكثر أو تتحدا معييا لا سليما وهى وقت العقد أقل، أو أكثر أو تختلفا سليما ومعييا وهى العقد سليما ومعييا أقل أو أكثر، أو سليما أقل ومعييا أكثر وبالعكس فهذه تسعة أقسام أمثلتها على الترتيب فى المبيع اشترى قنا بألف، وقيمته وقت العقد والقبض سليما مائة ومعييا تسعون فالنقص عشر قيمته سليما فله عشر الثمن وهو مائة أو قيمته سليما مائة، وقيمتاه معييا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون، أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وأقل قيمته معييا عشرون وهو خمس قيمته سليما فله خمس الثمن، أو قيمته معييا ثمانون وسليما وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة، أو عكسه فالتفاوت بين قيمته معييا وأقل قيمته سليما عشرة وهى تسع أقل قيمته سليما فله تسع الثمن. لا يقال صرح الإمام بأن اعتبار الأقل فى الأقسام كلها إنما هو لإضرار البائع لما مر من التعليل، وحينئذ فالقياس أننا نعتبر ما بين الثمانين والمائة وهى الخمس لأنه الأضر بالبائع لا ما بين الثمانين والتسعين لأننا نقول: ليس القياس ذلك، لأن المعتبر نسبة ما نقص العيب من القيمة إليها، والذى نقصه العيب من القيمة هو ما بين الثمانين والتسعين وأما ما بين التسعين والمائة، فإنما هو لتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين إليها وهو التسع كما تقرر فتأمل. أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعييا ثمانون، ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعييا تسعون، أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعييا تسعون، ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعييا ثمانون أو بالعكس، فالتفاوت بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معييا عشرون وهى خمس أقل قيمته سليما فله خمس الثمن، ونخص البارزى بحثا اعتبار الأقل فيما إذا اتحدتا سليما لا معييا، وهى وقت القبض أكثر بما إذا كان ذلك لكثرة الرغبات فى المعيب لقلة ثمنه لا لنقص العيب، وإلا اعتبر أكثر القيمتين لأن زوال العيب يسقط الرد، ورد بأن الزائل من العيب يسقط أثره مطلقا كما لو زال العيب كله، فكما يقوم المعيب يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد، فلم يعتبر الأكثر أصلا على أن تقيده بما إذا اتحدت قيمته سليما غير صحيح، وإن سلم ما ذكر أى فى قوله: وهى وقت القبض أكثر. انتهى. من حاشية

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

من ضمان البائع فإن كانت بين اليومين أقل فهي المعتبرة كما فى المنهاج والدقائق، فما اقتضاه كلام النظم وأصله كالروضة وأصلها من اعتبار اليومين فقط محمول على ما

قوله: (من ضمان البائع) فلا يدخل فى التقويم «م.ر».

قوله: (فالنقص من ضمان البائع) فيعتبر ذلك الأقل ليكون اللازم له أكثر تأمل.

نفع المشتري وإضرار البائع، إذ فى اعتباره يحصل ذلك مثلا إذا كانت قيمته مغيا وقت العقد ثمانين، ووقت القبض تسعين، وقيمته سليما، وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرة، فإن نسبت الأقل إلى الأقل كان النقص الخمس فيرجع المشتري بخمس الثمن، وإن نسبت الأكثر إلى الأكثر كان النقص جزأين من أحد عشر جزءا وهو أقل من النقص فى الأول وبما ذكر من أن المقصود نفع المشتري، وإضرار البائع صرح الإمام لكنه لا يطرد لانتقاضه فيما إذا كانت قيمته معيا فى الوقتين ثمانين وسليما فى وقت العقد مائة، ووقت القبض مائة وعشرين، فإن الأنفع نسبة الثمانين إلى المائة والعشرين لا إلى المائة؛ لأن النقص فى الأول ثلث، وفى الثانى خمس وفيما إذا كانت قيمته معيا يوم العقد ثمانين، ويوم القبض تسعين، وسليما وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرين، فإن الأنفع نسبة الثمانين إلى المائة والعشرين لا إلى المائة لأن النقص فى الأول ثلث، وفى الثانى خمس، وإنما يطرد لو نسب أبدا أقل القيمتين معيا إلى أكثرهما سليما، وقد يجاب بأن المقصود عدم إضرار المشتري بسبب مراعاة زيادة فى ملكه، أو نقص من ضمان البائع لا مطلقا فليتأمل، ثم رأيت العلامة الشيخ شهاب الدين بن حجر فى شرح المنهاج أحاب بما هو فى غاية الحسن والدقة، ومع ذلك أوردنا عليه بحثا قويا من وجهين بينهما بهامش نسختنا منه.

قوله: (فى ملك المشتري) هذا لا يأتى إذا كان الخيار للبائع وحده.

قوله: (فهى المعتبرة إلخ) قال فى شرح الروض: لكن نظر السبكي وغيره بأن النقص الحادث قبل القبض، إذا زال قبل القبض لا يتخير به المشتري، فكيف يضممه البائع ويجاب بأنه لا يلزم من عدم التخيير الذى فى ثبوته رفع العقد عدم الضمان الذى ليس فى ثبوته ذلك. انتهى.

الجميل رضى الله عنه نقلا عن «م.ر». انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله تعالى، ثم قال: الجواب عن الاعتراض على الإمام: أن المقصود اعتبار ما نقص العيب يقينا ما لم يؤد إلى إضرار المشتري بحسبان زيادة حدثت فى ملكه، أو ترك حسبان نقص من ضمان البائع، وذلك صادق بعدم إضرار كل أو لإضرار البائع أو المشتري، لا من هذه الحيثية بل من حيث ترك حسبان زيادة حدثت فى ملكه محتملة للرغبة فلم تعتبر، أو حسبان نقص من ضمان البائع وهذا ليس محذورا، فإن أدى الأخذ باليقين إلى هذه الحيثية أخذ بالمشكوك فيه. انتهى. رضى الله تعالى عنه.

قوله: (بسبب مراعاة زيادة فى ملكه) أى: لكونها حدثت بعد العقد فلا تقوم عليه.

إذا لم تكن القيمة بينهما أقل فيوافق ما تقدم في الثمن ومثل من زيادته لاعتبار الأرض بالنسبة المذكورة بقوله :

(تمثيل ما ذكرته) يكون (بعبد* بمائة قوم) سليماً (يوم العقد).

(ويوم قبض) له (زاد فى التقويم عشرين معها) أى المائة فقيمته يوم القبض مائة وعشرون. (بل سوى سليم قوم) أى وقوم غير سليم أى معيَّباً (يوم العقد) فساوى (تسعين وفى حالة قبض) له (بثمانين يفى) أى يفى العبد بثمانين.

(وعكسه) أى أو عكس ما ذكر بأن يقوم سليماً يوم العقد بمائة وعشرين، ويوم القبض بمائة ومعيباً يوم العقد بثمانين، ويوم القبض بتسعين، (فانسب ثمانين) لأنها أقل قيمته معيباً. (إلى* قيمته التى ذكرنا) ها (أولاً) وهى المائة لأنها أقل قيمته سليماً تكن أربعة أخماسها (فينقص الخمس فيسترد من* قد اشترى من بائع خمس الثمن) والمراد باليوم الوقت، وإذا اعتبرت قيم المبيع فإما أن تتحد قيمته سليماً وقيمه معيباً أو تتحد سليماً وتختلفا معيباً وقيمه وقت العقد أقل أو أكثر، أو تتحد معيباً وتختلفا سليماً وقيمه وقت العقد أقل أو أكثر أو يختلفا سليماً ومعيباً وقت العقد سليماً ومعيباً أقل أو أكثر أو سليماً أقل ومعيباً أكثر أو بالعكس فذلك تسعة أقسام أمثلتها على الترتيب وإن ذكر الناظم بعضها اشترى عبداً بألف وقيمه وقت العقد والقبض سليماً مائة ومعيباً تسعون، فالنقص عشرة وهى عشر قيمته سليماً فيرجع على البائع بعشر الثمن وهو مائة ولو كانت قيمته سليماً مائة وقيمه معيباً وقت العقد

.....

.....

وقوله: فكيف يضمّنه البائع، أى كما لزم من اعتبار الأقل إذ يزيد الغرم باعتبار الأقل كما يعلم من الحاشية الأخرى.

قوله: (وعكسه) ينبغي جره عطفا على مائة إلخ.

قوله: (فذلك تسعة أقسام) قال في شرح الروض: وإذا نظرت إلى قيمته فيما بين الوقتين أيضا زادت الأقسام. انتهى.

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

ثمانين ووقت القبض تسعين أو وقت العقد تسعين ووقت القبض ثمانين فالتفاوت بين قيمته سليماً وأقل قيمته معيباً عشرون وهي خمس قيمته سليماً فيرجع بخمس الثمن، ولو كانت قيمته معيباً ثمانين وسليماً وقت العقد تسعين ووقت القبض مائة أو وقت العقد مائة، ووقت القبض تسعين معيباً. فالتفاوت بين قيمته معيباً وأقل قيمته سليماً عشرة وهي تسع أقل قيمته سليماً فيرجع بتسع الثمن، ولو كانت قيمته وقت العقد سليماً مائة ومعيباً ثمانين ووقت القبض سليماً مائة وعشرين ومعيباً تسعين أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليماً مائة ومعيباً تسعين، ووقت القبض سليماً مائة وعشرين ومعيباً ثمانين أو بالعكس، فالتفاوت بين أقل قيمته سليماً وأقل قيمته معيباً عشرون. وهي خمس أقل قيمته سليماً فيرجع بخمس الثمن. قال البارزى: وإذا اتحدت قيمته سليماً واختلقتا معيباً وقيمه وقت القبض أكثر فإن كان لكثرة الرغبات في العيب لقلة ثمنه، فالحكم كما ذكر أو لنقص بعض العيب فقد مر أن زوال العيب يسقط الرد فلا يعتبر هنا أقل القيمتين بل أكثرهما فيخرج هذا عن الضبط المذكور وما قاله آخرا مردود لأن الزائل من العيب يسقط أثره مطلقاً كما لو زال العيب كله. فكما يقوم المبيع يوم القبض ناقض العيب فكذا يوم العقد فلم يخرج ذلك عن الضبط المذكور. ولو سلم فلا يتقيد بما إذا اتحدت قيمته سليماً، كما زعمه.

.....

قوله: (بل أكثرهما) أى لأن اعتبار أقل القيمتين يوجب زيادة الأرض لزيادة النسبة حيثما
 فيصير كأنه أخذ أرض العيب مع زواله، وذلك مناف لكون الرد يسقط بزوال العيب؛ لأنه يقتضى
 أنه لا أثر للعيب بعذر زواله، بخلاف ما لو اعتبر الأكثر فإنه يقلل الأرض بواسطة قلة النسبة فلا
 يكون أخذاً أرض ما زال؛ لأن كثرة القيمة بواسطة زوال العيب وقد قل الأرض بواسطة نسبتها.

قوله: (مطلقاً) أى فى سائر الأزمان.

قوله: (فكما يقوم إلخ) حاصله أنه يقوم في الموضعين بفرض كونه ناقص العيب فلا محذور، فإنه حينئذ لا يؤخذ أرش ما زال لأننا إنما قومنا بتقدير الزوال.

.....

(وبعد أخذ أرش عيب قدما). أى وبعد أخذ المشتري أرش العيب القديم لتعذر الرد القهرى بعيب حدث عنده (ليس) له أن (يرد) المبيع مع الأرش (إن) عيب (جديد عدما) لانفصال الأمر بالأخذ.

(وقبله) أى وإن عدم العيب الحادث قبل أخذه الأرش (بعد قضاء القاضى) له (بالأرش لم يمنع) من الرد كما قبل القضاء به وهذا وجه والأصح فى أصل الروضة أنه يمنع منه. (كالتراضى) أى كما لا يمنع منه بتراضى العاقلين ولو بعد أخذ الأرش.

(وإن بجنسه ربوى بيعاً) أى وإن بيع الربوى الذى به عيب قديم بجنسه وحدث به عيب. (رد) ه المشتري (بأرش حادث) أى مع رد أرش العيب الحادث. ويمتنع إمساكه مع أخذ أرش القديم لأنه يؤدى إلى الربا بخلاف رده مع أرش الحادث إذ لا

قوله: (وإن بجنسه إلخ) بخلاف ما لو بيع بغير جنسه كأردب قمح بأردب شعير، أو دابة بذهب، ثم ظهر بعد تلف المبيع عيب فإنه يدفع الأرش، ولا يقال أنا لو ضمنا هذا الجزء للمبيع وجعل كأن العقد وقع عليهما وقوبلا بما بقى من الثمن لكان من قبيل مد عجوة ودرهم؛ لأننا نقول لا معنى للضم فى ذلك؛ لأن هذا الجزء قد رجع للمشتري فكأنه اشترى المبيع بما بقى من الثمن، وهذا غير مضر فى غير الربوى المبيع بجنسه، أما فيه فمضر للزوم المفاضلة إن أخذ الأرش من عين الثمن أو جنسه، أو لكونه يصير من قبيل مده عجوة إن أخذ من غير جنسه بالتراضى، فالمخلص فسخ العقد إن لم يرض المشتري بالبقاء

قوله: (ولو بعد أخذ الأرش) هكذا طبق عليه شراح الحاوى وفيه نظر لأنه بأخذ الأرش قد ملكه ملكا مستقرا وانتهت الخصومة، فليؤول الرد بالتراضى على الفسخ بالإقالة، لا على خصوص الرد بالعيب. برلسى. ما المانع من الرد بخصوص العيب بالتراضى فينقض الملك المستقر.

قوله: (لأنه يؤدى إلى الربا) لأن الثمن ينقص فيصير الباقي منه مقابلا بأكثر معه.

قوله: (بخلاف رده مع أرش الحادث) قال فى شرح الروض: وقد مثل المسألة بما إذا اشترى حلى ذهب بوزنه ذهباً ما نصه: ولو كان الحادث ينقص الوزن غرم زنته ورد. قاله الزركشى، وظاهر أن محله إذا لم تنقص مع ذلك القيمة. انتهى.

قوله: (ما المانع من الرد إلخ) المانع له ما أشار إليه كالإمداد من انتهاء الخصومة، فلا موجب للرد.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

مفاضلة بين العوضين فى البيع لتماثلهما فيه، وإنما العيب الحادث مضمون عليه كعيب المأخوذ على جهة السوم فعليه غرمه. قال الشيخان: فإن تعذر رده لتلفه ففى الشامل والتتمة لا أرش له بل يفسخ ويغرم البديل ويسترد الثمن وصحح البغوى ثبوت الأرش وزاد الناظم (جميعاً) تكملة، وقد يقال إنه احتراز عن رد بعض الربوى المذكور فيمتنع وإن رد معه الأرش لما فيه من تفريق الصفقة على البائع بلا ضرورة وهذا مع إنه علم مما لا يختص بالربوى.

(وبالتراضى) يرد المبيع مع أرش الحادث (فى سوى) أى فى سوى الربوى المذكور، فإن لم يتراضيا تعين الإمساك بأرش القديم سواء أراد البائع بذله وامتنع

.....

ثم يغرم بدل التالف، ويسترجع الثمن. هذا كله إن ورد البيع على العين أما ما ورد على الذمة ثم عين فيغرم بدله ويستبدل، وإن كانا قد تفرقا. انتهى. «زى» وشوبرى أى ولا فسخ. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله بهامش المحلى.

قوله: (وبالتراضى إلخ) ترك هنا مرتبة قبل هذا هى ما إذا رضى به البائع بلا أرش للحادث، وحينئذ فإما أن يرده المشتري بلا أرش، أو يقنع به بلا أرش للقديم كما فى المنهاج وغيره.

قوله أيضاً: (وبالتراضى يرد إلخ) أى أو يغرم البائع أرش القديم، ولكن يتعين الأخط منها فى نحو ولى المحجور إن رضى الآخر. انتهى. شيخنا «ذ» بهامش المحلى.

قوله: (فإن لم يتراضيا إلخ) محل ما ذكر إن بادر المشتري بإعلام البائع بالحادث ليختار ما ذكر، وإلا بأن أخر إعلامه بلا عذر فلا رد ولا أرش لتقصيره، نعم إن كان الحادث قريب الزوال عذر فى التأخير شرح الإرشاد.

قوله: (فإن تعذر رده لتلف إلخ) قال فى شرح الروض: قال ابن يونس: ومحل ما ذكر إذا كان العيب بغير غش، وإلا فقد بان فساد البيع لاشتماله على ربا الفضل. انتهى.

قوله: (بل يفسخ) حزم به الروض.

قوله: (وبالتراضى فى سوى) هذا مفروض فيما إذا حدث عيب، ولم يزل ولم يأخذ أرش القديم، وقوله السابق: وبالتراضى مفروض فيما إذا أخذ أرش العيب القديم، ثم زال العيب فلا تكرار خلافا لما توهمه بعض الطلبة.

.....

المشتري من أخذه، أو أراد المشتري أخذه وامتنع البائع من بذله لما فيه من تقرير العقد ولأن الرجوع بأرش القديم مستند إلى أصل العقد لأن قضيته ألا يستقر الثمن بكماله إلا في مقابلة السليم وضم أرش الحادث إدخال شيء جديد لم يكن في العقد، وحيث أوجبنا أرش الحادث لا ننسبه إلى الثمن بل يرد ما بين قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم وقيمته معيبا به وبالحادث بخلاف أرش القديم فإننا ننسبه إلى الثمن كما مر. (والقول) فيما إذا تنازعا (فى حدوثه) أى العيب واحتمل حدوثه وقدمه كبوص (لبائع) بيمينه لموافقته للأصل من عدم العيب واستمرار العقد ولا يثبت حدوث العيب مطلقاً بيمينه لأنها صلحت للدفع عنه فلا تصلح لشغل ذمة المشتري، فلو فسخ البيع بعد ذلك بتحالف لم يكن له أرش العيب، وللمشتري أن يحلف الآن أنه ليس

قوله: (والقول فى حدوثه لبائع) أى إن لم يقو جانب المشتري باتفاقهما على قدم أحد العيين كما فى قوله: ولو ادعى المشتري وجود عيين إلخ.

قوله: (لموافقته للأصل إلخ) يؤخذ منه تصديق البائع أيضا فى قدم العيب إذا باع بشرط البراءة من العيوب، وادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وهو كذلك. لا يقال دعواه القدم تشعر بعلمه به فلا ينفعه حيث شرط البراءة؛ لأننا نقول قد يدعى وجوده اعتمادا على ظن وجوده عند البيع لسبب تقدم البيع يظن تولده منه عند البيع، ولا يقال يرجع لأهل الخبرة لأن الكلام مفروض عند فقدهم أو اختلافهم بلا مرجح. انتهى. من تقرير بعض الأفاضل على المنهج.

قوله: (وللمشتري أن يحلف إلخ) بأن ينشئ البائع الدعوى ثانيا ليطالب بأرش الحادث بعد الفسخ، فلو امتنع من الحلف حلف البائع واستحق الأرش. انتهى. جمل.

قوله: (تعين الإمساك) ظاهره وإن كان طالب الرد نحو ولى والمصلحة فيه.

قوله: (لم يكن فى العقد) أى فكان الأول أولى، قال فى شرح الروض: واستشكل هذا بما مر آنفا من أنهما لو تراضيا بالرد مع ضم أرش الحادث جاز، وإن لم يكن مستندا إلى أصل العقد، وأجيب بأنه لما كان الفسخ ثم بالتراضى احتمل فيه هذه الزيادة التابعة. انتهى.

قوله: (ظاهره وإن كان طالب الرد إلخ) قال «ع.ش.» ينبغى أن يقال: إن كانت المصلحة فى الرد، وطلب الولى الإمساك لم يميز لما مر أن الولى إنما يتصرف بالمصلحة، وإن طلبه غير الولى كالبائع لولى الطفل أجيب: لأن البائع لا تلزمه مراعاة مصلحة الطفل وولىه الآن غير متمكن من الرد. انتهى. وهو لا يخرج عما قاله المحشى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بحادث قاله في الوسيط ولو ادعى المشتري وجود عيبين في يد البائع فاعترف بأحدهما وادعى حدوث الآخر في يد المشتري كان القول قول المشتري لأن الرد ثبت بإقرار البائع بأحدهما فلا يبطل بالشك. قاله ابن القطان في مطارحاته وغيره ونقله ابن الأستاذ في شرح الوسيط عن النص. أما ما لا يحتمل حدوثه بعد البيع كإصبع زائدة وشين شجة مندملة وقد جرى البيع أمس فالقول فيه قول المشتري بغير يمين، وما لا يمكن تقدمه كشجة طرية وقد جرى البيع من شهر مثلاً فالقول فيه قول البائع بغير يمين. (وليحلف) أى البائع على ما ادعاه لاحتمال صدق المشتري.

(كما أجاب) ليطابق الحلف الجواب فإن أجاب بأنى أقبضته وما به عيب أو لا تستحق الرد على بالعيب الذى ذكرته أو لا يلزمنى قبوله حلف كذلك. فلو أراد أن يحلف فى الأول على أن المشتري لا يستحق الرد عليه لم يتمكن منه ولا يكلف فى الثانى والثالث أن يتعرض لعدم العيب يوم البيع ولا يوم القبض لجواز أنه أقبضه

قوله: (وللمشتري أن يحلف إلخ) لزوال العلة السابقة أعنى قوله: لموافقته إلى آخره تدبر.

قوله: (كان القول قول المشتري) فلو زال العيب المتفق على قدمه صدق البائع فى حدوث الآخر. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (فلو أراد أن يحلف إلخ) حاصل ما يؤخذ من شرح «م.ر.» أنه يجوز إبدال الجواب العام فى الحلف بعام آخر وبخاص، وإبدال الخاص بخاص آخر لا بعام فانظره.

قوله: (ليس بحادث) فلو كان المبيع تالفا ضمنه معيبا «ع.ب.».

قوله: (قول المشتري إلخ) وقال فى شرح الروض: قال ابن الرفعة: لابد من يمين المشتري، فإن نكل لم ترد على البائع لأنها إنما ترد إذا كانت تثبت للمردود عليه حقا، ولا حق له هنا، نعم لا يثبت للمشتري الرد إلخ.

قوله: (فإن نكل لم ترد على البائع إلخ) بخلاف ما إذا نكل البائع فإنها ترد على المشتري «ق.ل.».

قوله: (لا يثبت للمشتري الرد) والأوجه أن يأتى هنا ما سبق من أنه إن رضى البائع إلخ. انتهى. شرح «م.ر.».

معيّياً وهو عالم به أو أنه رضى به بعد البيع ولو نطق به صار مدعيّاً مطالباً بالبينة. (وإقالة تقع) أى والإقالة الواقعة بين العاقلين كقولهما تقايلنا أو تفاسخنا أو قال أحدهما: أقلتك البيع والآخر قبلت (فسخ) للبيع لا بيع جديد وإلا لصحت مع غير البائع وبغير الثمن الأول وإذا كانت فسخاً (فما تجددت بها الشفع) ولا غيرها من أحكام البيع إلا العلم بالثمن فلا بد منه كذا نقله فى المطلب عن النص. ولعله مبنى على إنها بيع لا فسخ وهى.

قوله: (ولا يكلف إلخ) يفيد صحة تعرضه لذلك وهو كذلك لأنه غلظ على نفسه، وإن كان خلاف قضيه قولهم وليحلف كما أجاب. انتهى. شرح «ع.ش» و «م.ر».

قوله: (وإقالة تقع) ولا تختص بالبيع بل تقع فى غيره كالهبة حيث لا رجوع فيها، والحوالة والصدّاق كذا بهامش نسخة من الشرح. انتهى. «س.م» بهامش شرح الروض، وفى شرح الإرشاد لحجر زيادة الإجارة قال: إلا فى حج للغير وزيادة القسمة التى هى بيع.

قوله: (بين العاقلين) مثلهما وارثهما وسيأتى فى الشرح.

قوله: (إلا العلم بالثمن) فلو أقال الوارث للبائع المشتري فلا بد من علمه بالثمن.

قوله: (وكأنه مبنى إلخ) قال «م.ر» فى شرحه: كونه مبنى على ما ذكر ممنوع وقال حجر فى شرحه على المتن فيه نظر؛ لأنهم لا يقطعون النظر عن البيع فى بعض المسائل وعلى التنزيل، فيتعين أن محل الخلاف حيث أمكن العلم يعد بقدر الثمن وصفته ليرد مثله أو قيمته، أما لو لم يمكن ذلك لكونه لم يعرف حال البيع إلا بالرؤية فقط، ولم يعرف له قدراً ولا صفة وتلف فوراً فالوجه عدم صحة الإقالة حينئذ، لانتفاء فائدتها من رجوع كل إلى عين عوضه أو بدله، ولا يقال تصح ويرجع لقول البائع لأنه غارم لأننا نقول: يعدون

قوله: (إلا العلم بالثمن) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى، ولهذا أفتى بعدم صحة إقالة الأعمى، ومنع البناء الذى ترجاه الشارح فانظر لو كان الثمن فى الذمة فإنه يمكن علم الأعمى به ولا يصح تسليمه فليراجع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(جائزة) بل تندب إقالة النادم لخبر ابن حبان فى صحيحه من أقال مسلما وفى رواية نادما، أقال الله عثرته، و (لو تلف المبيع) فإنها جائزة (سواء) تلف (البعض أو الجميع) كالفسخ بالتحالف، فيأخذ البائع من المشتري مثل التالف فى المثلى وأقل قيمة من يوم العقد إلى يوم القبض فى المتقوم وقد تسمح فى تعبيره بقوله: سواء البعض أو الجميع بعد تعبيره بتلف المبيع، ولو عبر كالحاوى بقوله وتجاوز بعد تلف المبيع أو بعضه كان أولى.

(لكن مع النقص والازياد* فى ثمن توصف) الإقالة (بالفساد) لأن الفسخ لا يقتضى عوضاً ولأن الإقالة تراد العوضين حتى لو أقاله على أن ينظره بالثمن أو على أن يأخذ الصحاح عن المكسرة فسدت وبقي البيع بحاله، وللورثة الإقالة بعد موت العاقدين. كما جزم به فى الروضة وأصلها، ووقع فى التعليقة فى الوصايا أن الإقالة لا تجوز مع المشتري ووارث البائع. وفى فتاوى ابن الصلاح أن الورثة لو استأجروا من يحج عن مورثهم حجة الإسلام الواجبة ولم يكن أوصى بها ثم تقايلوا مع الأجير لم

علمنا استحالة العلم بحقيقة الثمن فرجعنا إلى البائع فيه حمل له على الكذب. انتهى. مرصفى.

قوله: (وكأنه مبنى إلخ) المعتمد اشتراط معرفته، وإن قلنا إنها فسخ فلا تصح من الأعمى، ويدل على الاشتراط أن الشافعى لما نص على أنها فسخ عقب باشتراط المعرفة فلا يتأتى تفريعه على أنها بيع؛ لأنه لم يذكره. انتهى. «س.م» بهامش شرح الروض.

قوله: (وأقل قيمة من يوم إلخ) كذا فى الروض قال الشارح: وفيما ذكره كأصله من اعتبار الأقل نظر، والوجه اعتبار يوم التلف. انتهى. ولعل وجهه أن الفسخ يرفع العقد من حينه على الأصح، وأقرب الأوقات لوجوده وقت تلفه. انتهى. وجرى فى شرح الإرشاد الصغير على ما فى الشرح، قال: وإن كان قياس الفسخ اعتبار يوم التلف لأنهم قد يلاحظون القول بإنها بيع.

قوله: (فى تعبيره بقوله إلخ) وقد يقال: لا تسمح فيه بل فى قوله المبيع بناء على أنه أراد به ما تعلق به البيع فى الجملة بقرينة قوله: سواء إلخ.

تصح الإقالة لوقوع العقد لمورثهم، وما قاله لا ينافي ما مر لأن الحق فيه عند الإقالة لمورثهم لا لهم بخلافه فيما مر ولو تقايلا ثم اختلفا في الثمن صدق البائع، أو تقايلا وقد زاد المبيع زيادة متميزة فللمشتري، أو غير متميزة فللبائع ولو اختلفا في وجود الإقالة صدق منكرها، ولو باع بمؤجل ثم تقايلا بعد الحلول فإن نقد الثمن استرده في الحال وإلا سقط ويرثا جميعاً، ولو علم بالمبيع عيباً كان حدث في يد المشتري قبل الإقالة فلا رد له بناء على إنها فسخ. واعلم أنه إذا انعقد البيع لا يتطرق إليه فسخ إلا بسبعة أسباب: خيار المجلس وخيار الشرط والعيب والخلف والإقالة والتحالف وتلف المبيع قبل قبضه، ذكر ذلك في الروضة.

* * *

قوله: (ثم اختلفا في الثمن إلخ) هذا لا ينافي اشتراط العلم بالثمن لأن كلا يدعى العلم به على ما ذكره فليحرر هل هو كذلك.

* * *

قوله: (بعد الحلول) بقى ما لو تقايلا قبل الحلول، لكن الظاهر أنه إنما قيد ببعده الحلول لأن الغالب أنه قبل الحلول لا يكون دفع الثمن، وحينئذ يسقط عنه.

قوله: (في الحال) قال في شرح الروض: فلا يلزمه أن يصير قدر الأجل. انتهى.

قوله: (وإلا سقط) عبارة شرح الروض: وإن لم يقبض أى: البائع الثمن سقط عن المشتري سواء كان حالاً أم مؤجلاً. انتهى.

قوله: (فلا رد له إلخ) قال في شرح الروض: وعليه أى المشتري للبائع أرش العيب. ذكره الأصل.

* * *

فهرس محتويات

الجزء الرابع
من الغرر البهية شرح البهجة الوردية

فهرس محتويات الجزء الرابع

٣	باب الاعتكاف.....
٤٩	باب الحج والعمرة.....
٢٦٠	فصل فى بيان محظورات الإحرام.....
٣٩٥	باب البيع.....
٤٦٣	باب الربا
٥٤٦	فصل فى الخيار.....
٦١٨	فهرس محتويات الجزء الرابع.....

